





فهرسة الجزر الخامس من حاشية العلامة ابن عابدين على الدر المختار	
صفحة	صفحة
٢ (كتاب الاجارة)	٥٣ باب ضمان الاجير
١٩ مطلب في بيان المراد بالزيادة على اجر المثل	٥٣ بحث الاجير المشتري
٢١ مطلب في المرصد والقيمة ومشد المسكة	٥٤ مطلب بقاء القياس على قوله
٢٣ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً	٥٧ مطلب ضمان الاجير المشتري مقيد بثلاث شرائط
٢٧ مطلب في الارض المتكسرة ومعرفة الاستحكار	٥٨ بحث الاجير الخاص
٣٦ مطلب خوفه من الاوصى ولم يرجع	٥٩ مطلب ليس للاجير الخاص ان يصلى النافلة
٣٧ باب الاجارة الفاسدة	٦٠ مطلب في الحارث والخائف
٤٠ مطلب في اجارة البناء	٦٢ بحث اختلاف المؤجر والمستاجر
٤٣ مطلب في حديث دخوله عليه السلام الحمام وحديث ماراة المؤمنون حسنا	٦٤ باب فسخ الاجارة
٤٦ مطلب في الاستئجار على المعاضى	٦٦ مطلب اصلاح بئر الماء واليبالوعة
٤٦ مطلب في الاستئجار على الطاعات	والخروج على المالك وانخراج التراب والرماد على المستاجر
٤٦ مطلب في تميزهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتهيل وقصوه	٦٨ مطلب في رجم النار من الجن هل هو عذر في القسح
٤٩ مطالب يخص القياس والاثربا العرف العام دون الخاص	٦٨ مطلب فسخ المستأجر ليس عذراً في القسح
٥٢ مطلب يجب الاجر في استعمال المعد للاستغلال ولو غير عقار	٦٩ مطلب ترك العمل اذ عذر
٥٣ مطلب في استئجار الماء مع القنطرة واستئجار الايام والحياض للمعك	٦٩ مطلب ارادة السفر او النقلة من المصير عذر في القسح
٥٣ مطلب الاجارة اذا وقعت على العين لا تصح والحدية فيه	٧٣ (مسائل شتى في الاجارة)
٥٣ مطلب في اجرة الدلال	٧٣ مطلب في تخليعة البعده
٥٣ مطلب أسكن المقرض في داره يجب اجر المثل	٧٦ مطلب في اجارة المستاجر للمؤجر واقية
	٧٧ مطلب في اجرة صك القاضي والمفتي
	٧٨ مطلب في اجارة المقطع وانفساخها بموت المقطع وانراجعه
	٧٩ مطلب انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول للقباض

صفحة	صفحة
٧٩ مطلب ضل له نبي فقال من داني عليه	١٧٢ مطلب في اجداث غاصب الغاصب
٨١ (كتاب المكاتب)	١٧٢ مطلب في حقوق الاجارة للاتلاف والافعال
٨٥ باب ما يجوز له مكاتب ان يفعله	١٧٣ مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا اذن منه
٩٣ مطلب القياس مقدم هنا	١٧٤ مطلب فيما يجوز من التصرف في مال الغير بدون اذن صريح
٩٣ باب كتابة العبد المشتري	١٧٥ فصل في مسائل متفرقة
٩٥ باب موت المكاتب ومجزه وموت المولى	١٧٩ مطلب في ضمان منافع الغصب
١٠٠ (كتاب الولاء)	١٨٥ مطلب في ضمان الساعي
١٠٥ فرع مهم	١٨٦ مطلب الاضرار لاضمان عليه الا في سنة
١٠٦ فصل في ولاء الموالاة	١٨٨ (كتاب الشفعة)
١٠٨ مطلب بصل نواب اعمال الاحياء للاموات	١٩٠ مطلب في الكلام على الشفعة
١٠٩ (كتاب الاكراه)	في البناء في نحو الارض المتكسرة
١١٠ مطلب بيع المكره فاسد وزوائده مضبوطة بالتعدي	١٩٥ مطلب مهم كون الارض عشرية
١١٢ (كتاب الجبر)	أو راجية لا ينافي المالكية فوجب فيها الشفعة ما لم تكن ملطانية
١٣٠ مطلب تصرفات الجبردين بالدين كالمريض	١٩٥ مطلب باع دارا بعضها محسنة هل تنبت للجار الشفعة
١٣٢ فصل بلوغ الغلام بالاستلام الخ	١٩٥ باب طاب الشفعة
١٣٣ (كتاب الماذون)	١٩٦ مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والفقن
١٥٠ بحث في تصرف الصبي ومن له الولاية عليه وترتيبها	١٩٧ مطلب طاب عند القاضي قبل طلب الاشهاد بطلان
١٥٤ (كتاب الغصب)	٢٠٦ باب ما ثبت هي قيمة أولا
١٥٨ مطلب فيما لو هدم حائطا	٢٠٨ باب ما يطلها
١٥٩ مطلب في رد المغصوب وفيما لو أبيع المالك قبوله	٢١٤ مطلب لاشفعة للمقر له بدار
١٦٠ مطلب الصابون مثلي أو قبي	٢٢٠ (كتاب القسمة)
١٦٢ مطلب بشري دارا وسكنها فظهرت لوقف أو يتم وجب الاجر وهو المعقد	٢٢٨ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته
١٧٠ مطلب زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية	٢٢٩ مطلب في الرجوع عن القرعة
١٧١ مطلب مهم	٢٣٩ (كتاب المزارعة)

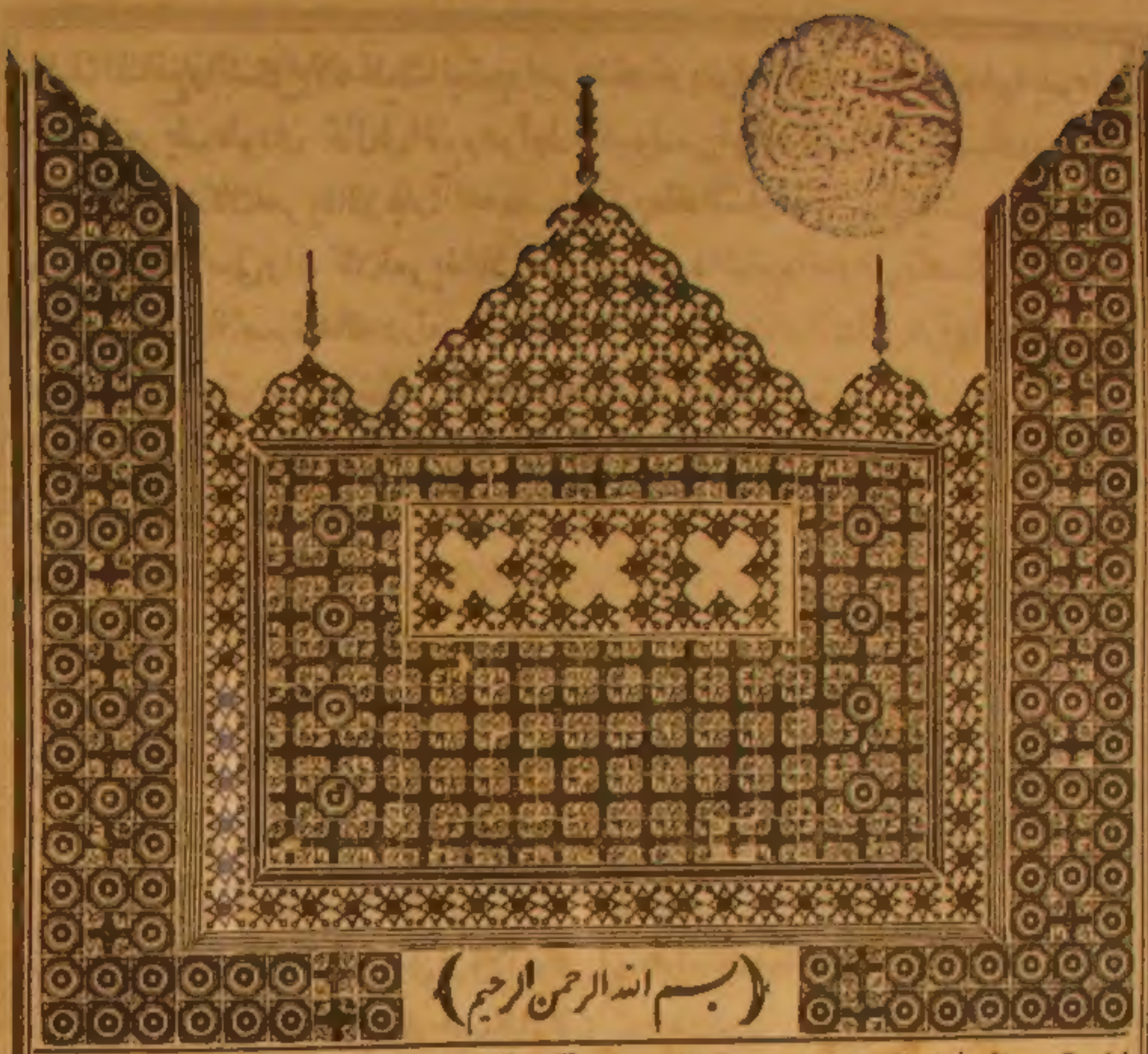


الجزء الخامس من رد المحتار على  
الدر المختار على متن تنوير  
الابصار للعلامة ابن  
عابد بن نعمان الله  
تعالى به  
امين  
م

صفحة	صفحة
٢٤٨ (كتاب المساقاة)	٤٩٩ باب الشهادة في القتل واعتبار جالته
٢٥١ مطلب في المساقاة على الحور	٥٠٤ (كتاب الديات)
والصفاف	٥١٠ فصل في الشجاج
٢٥٢ مطلب يشترط في المناصبية بيان	٥١٦ فصل في الجنين
المدة	٥٢٠ باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره
٢٥٥ (كتاب الذبايح)	٥٢٦ فصل في الحائض المائل
٢٧١ (كتاب الاضحية)	٥٢٩ باب جنابة الهمية والجنابة عليها
٢٩٣ (كتاب الحظرو والاباحة)	٥٣٨ باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٣٠٧ فصل في اللبس	٥٤٣ فصل في الجنابة على العبد
٣٢٠ فصل في النظر والمس	٥٤٦ فصل في غصب القن وغيره
٣٢٩ باب الاستبراء وغيره	٥٤٩ باب القسامة
٣٣٨ فصل في البيع	٥٦١ (كتاب المعاقل)
٣٨١ (كتاب احياء الموات)	٥٦٧ (كتاب الوصايا)
٣٨٦ فصل الشرب	٥٨٥ باب الوصية بثالث المال
٣٩٦ (كتاب الاشربة)	٥٩٦ باب العتق في المرض
٤٠٨ (كتاب الصيد)	٥٩٨ باب الوصية للاقارب وغيرهم
٤٢٢ (كتاب الرهن)	٦٠٦ باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
٤٣٣ باب ما يجوز ارضاءه وما لا يجوز	٦١٠ فصل في وصايا الذمي وغيره
٤٤٥ باب الرهن بوضع على يد عدل	٦١٢ باب الوصي
٤٤٩ باب النصف في الرهن والجنابة عليه	٦٢٦ فصل في شهادة الاوصياء
وجنابته على غيره	٦٣٦ (كتاب الخنثى)
٤٦٠ فصل في مسائل متفرقة	٦٣٩ (مسائل شتى)
٤٦٥ (كتاب الجنائيات)	٦٦٢ (كتاب الفرائض)
٤٧٠ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب	٦٧٧ فصل في العصبات
٤٧٦ مجتبه شريف	٦٨٨ باب العول
٤٨٥ باب القود فيما دون النفس	٦٩٣ باب توريت ذوي الارحام
٤٩٤ فصل في القلعين	٦٩٩ فصل في القرى والحرق وغيرهم
٤٩٦ مطلب الصحيح أن الوجوب على القاتل	٧٠٢ فصل في المناصفة
ثم قصه العاقله	٧٠٤ باب الخارج

• (تمت) •





الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الاجارة)

أقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافعي ضمه واو قال صاحب المحكم هي بالضم اسم له اخوذ مشتق من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفصحى مثله الهمزة وفي نسخة الجوزي اجارة بكسر الهمزة عبيد القادر الطوري لو قال الايجار لكان أولى لان الذي يعرف هو الايجار الذي هو بيع المنافع لا الاجارة التي هي الاجرة قال قاضي زادبولي يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر ويقال أجره اذا أعطاه أجرته وهي ما يستحق على عمل الخمر وفي الأساس أجر في داره واسـتأجرتهما وهو مؤجر ولا نقل مؤجر فانه خطأ وقيح قال وليس أجر هذا فاعل بل هو أفل اه قلت لكن نقل الرمي في حاشية البحر قال الواحدى عن المير: يقال أجرته داري وعملوكي غير محدود وعدود الاول أكثر اجارا واجارة وعليه فلا اعتراض تدبر (قوله) لكونها غلبت عين) أى والاعيان مقدمة على المنافع ولانها بلا عوض وهذه والعلم مقدم ثم الاجارة مناسبة خاصة لافعال الصدقة من حيث انهم ما يبقون لازمين فلذا عقبها بـ (قوله) افاده الطوري (قوله) اسم للاجرة قال الزيلعي وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما يعطى من كراه الاجر وقد أجره اذا أعطاه أجرته اه وفي العيني فعالة أو عالة بخلاف ما قبل اه وقد مر أنها تكون مصدرا (قوله) وهو ما يستحق ذكر الضمير المودعة على الاجر المقهور ومن ذكر مقابله وهي الاجرة والوضع الاظهر ارفق لخال في كلامه فانهم (قوله) غلبت عين) يشمل بيع العين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون من غير جاف فدخل به العاربة لانها

(كتاب الاجارة)  
قدم الهبة لكونها غلبت عين وهذه غلبت المنفعة (هي) لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على عمل الخمر ولذا يدعى به يقال أعظم الله أجره وشرا (قوله) نفع

غلبت المنافع والنكاح لانه غلبت البيع وليس بمنفعة وقوله نفع غلبت العين وقوله بعوض تمام التعريف طوري قال في المنح وهو أولى بالقبول من قواهم غلبت لان نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان نفعه لا لاجارة العصبية لم يكن مانعا للتجارة الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشموع الاصل وان كان نفعه لا لاجارة العصبية لم يكن تقييدا للنفع والعوض بالمعلوم معجوما واختير في هذا المختصر تبعه للدلالة على ان نفعه لا لاجارة اه وفيه نظر لان التي عرفها أئمة المذهب الاجارة الشرعية وهي العصبية والفاسدة ضد ما فلا يشمله التعريف قال في المبدع وطالبه من اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه ينقطع به المازمة بين المدة والمدة الفاسدة وحل ولا بد من اعلام المبدع اه والا كان العقد باطلا كافي البدائع على أنه لا غلبت بعوض غير معلوم فعاد الى كلامهم وقامه في الشرع بلالية (قوله) مقصود من العيني) أى في الشرع ونظر العقلاء بخلاف ما سمي كره فانه وان كان مقصودا لانه لا نفع فيه وليس من المقاصد الشرعية وشمل ما يقصد ولو اقيم ما سمي عن البحر من جواز استئجار الارض مقبلا ومراجها فان مقصوده الاستئجار للزراعة مثلا ويذكر ذلك بحيلة للزومها اذا لم يمكن زرعها تأمل (قوله) أو أوفى) منصوب بفحوة ظاهرة على الباقى في بعض النسخ بـ (قوله) كان من تحريف النسخ (قوله) أنه له) أى الدار أو العبد وما بعده وأورد الضمير اعطف المذهب ورات باو وهذه المسائل ستأتى متأنى الباب الا ترى (قوله) ولا أجر له) أى ولو استعملها فاعل كرهه وقوله ان الاجرة تجب في الفاسدة بالانتفاع محله فيما اذا كان النفع مقصودا ط وقد في الخلاصة عدم الاجر في جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذي يستأجره قد يكون يستأجره لئلا نفع به اه وسيأتى تمام الكلام فيه (قوله) وسيجيى) أى في باب ما يجوز من الاجارة (قوله) أى بدلا في البيع) فدخل فيه الاعيان فانها تصلح بدلا في المقايضة فتصلح أجرة (قوله) لان ان النفع) أى وهي تابعة للعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التبع (قوله) ولا ينعكس كليا) أي يدعى به ان المراد به العكس لا القوى لا المنعاق وهو عكس الموجبة الكلية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض ما صلح أجرة صلح كذا (قوله) كما سيجيى) أى فى آخر باب الاجارة الفاسدة (قوله) وتنفق باعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره الحلواني والظاهر ان مقتضى لفظ البيع اذا وجد التوقيت والبيع رجوع السكرنى كافي البحر لكان في الشرع بلالية بعوض في البرهان بعدم الانعقاد فقال لا تنفع قد يمتنع من غير ان يبيع المعدوم باطل فلا يصح غلبت كليا بل لفظ البيع والشراء اه ونقل مثله من الخاتمية (قوله) بخلاف العكس) أى على أن الاجارة بلا عوض لا تنفع دعاولة قال في البرازية لو قال أجرته منافع هائلة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عاربه اه وفي المنح عن الخاتمية لو قال أجرته هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عاربه كذا قال به في هذه العين بغير عوض كان باطلا أو فاسدا لا هبة ويخالفه ما في عارية البحر عن الخاتمية أجرته هذه الدار بغير بلا عوض كانت عاربه ولو لم يقل شهر لكانت عاربة اه قال في التاتريخية بل اجارة فاسدة وتنفق بخلافه اه وانظر ما قدمته في العاربة (قوله) منافعها شهر ايكذا) تنازع في هذه المعاملات الثلاث الفعلان قبلها أو ما في المتن ذكره في البحر لكان ذكر به لو اضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال أجرته منافع هذه الدار شهر ايكذا

مقصود من العيني (بعض) حق لو استأجر ثيابا أو أوفى ليستعمل بها أو دابة ليقيم بسن يديه أو دارا لبيت كنفها أو عبدا أو دراهم أو غير ذلك لا يستعمله بل لطلب الناس أنه لا اجارة فاسدة في الكل ولا أجر له لان المنفعة غير مقصودة من العين برزانية وسيجيى (وكل ما صلح غنا) أى بدلا في البيع (صلح اجرة) لان ان النفع ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز غنا لا يجوز أجره بل هو اجارة المنفعة بالمنفعة اذ اختلافها كما سيجيى (وتنفق باعرتك هذه الدار شهر ايكذا) لان العاربة بعوض اجارة بخلاف العكس (أو هبة) أو أجرته (منافعها) شهر ايكذا



وانما يصح باضافته الى العين اه وفيه مناف لكن قال الرمي ذ كرفي البرازية وكثير من  
 الكتب قولين في المسئلة اه وفي الشرع بلاية عن البرهان لا تنعقد باجرت منفعة الانها  
 معدومة وانما يجوز باراد العقد على العين ولم يوجد قبل تنعقده لانه انى بالمقصود من اضافة  
 الاجارة الى العين اه وظاهره ترجيح خلاف ما مشى عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر  
 عليه الزيلعي (قوله افاد ان ركنها الايجاب والقبول) اي بقوله هي غايك او بقوله وتنعقد  
 تأمل ثم الكلام فيه اه وفيه ما كالكلام فيه اه في البيع بدائع وفي تكملة الطوري عن  
 التاترخانية وتنعقد ايضا بغير لفظ كالا ستاجر دار سنة فلما انقضت المدة قال ربه المستاجر  
 فرغها الى اليوم والافعلك كل شهر بالف جعل بقدر ما ينفع من متاعه باجرة المنزل فان سكن شهرا  
 فهي عاقل اه (قوله وشروطها الخ) اه ذاعلى انواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط  
 النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزوم وتفصيلها مستوفى في البدائع وخصه ط  
 عن الهندية (قوله كون الاجرة والمنفعة معلومتين) اما الاول فكقوله بكذا داراهم اودنانير  
 وينصرف الى غالب نقد البلد فلو القابلة محقة فسدت الاجارة ما لم يبين نقد امثالها كانت  
 كاليه اوزنيا او ديامة تقاربا بالشرط بيان القدر والصفة وكذا ما كان الاية له لاجل ومونة  
 عنده والا فلا يحتاج اليه كبيان الاجل ولو كانت ثيابا او عروضا فالشرط ببيان الاجل والقدر  
 والصفة لو غيّر مثارا لهما ولو كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون معيننا بجزء مخصصا واما  
 الثاني فياين في المتقريب (قوله ساعة فساعة) لان المنفعة معرض لا تبقى زمانين فاذا كان  
 حدونه كذلك فيمكث به كذلك فسد الله تعالى لكن ليس له المطالبة بالبدل الا بعضي منفعة  
 مقصودة كاليوم في الدار والارض والمرحلة في الدابة كاسياني (قوله وهل تنعقد بالتعاطي)  
 قال في الوهبانية ووجه جوازها في القدور تعاطيا اه قال الشيرازي في المسئلة من الظهيرية  
 استاجر من آخر قدور رابغة برباعين ايام الاجرة متداة بالتعاطي وتخصيصه في النظم بالقدور اتبع  
 السكر الاول جائز وتكون هذه اجارة متداة بالتعاطي وتخصيصه في النظم بالقدور اتبع  
 لانقل والانه موطر في غيرها ففي البرازية غير الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطي لا الطويلة  
 لان الاجرة غير معلومة لانها تكون في سنة دائفا او اقل او اكثر اه وفي التاترخانية من  
 التبعة سالت ابا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة او يحميم او يقصد اويدخل  
 الحمام او يشرب الماس من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء قال يجوز ان لا يحتاج الى  
 العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قدمناه من ان انعقادها بغير لفظ وسواء في المتفرقات  
 عن الاشهاد السكون في الاجارة رضار قبول وفي جاري الزاهد راض المستاجر من القيم دارا  
 وسكن فيه ثم بقي ما كافي السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فانه ينعقد به في  
 كل السنة لافي حصة ما اخذ فقط اه ومثله في القنية في باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدتها  
 ووجوب الاجر بغير عقد حامدية (قوله ظاهرا خلاصة نعم) عبارتها كعبارة البرازية  
 المذكورة آفا (قوله ان مات المدة) صحوا به الاجرة قال في المنع بعد نقل ما في الخلاصة ومفاده  
 ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطي لانه جعل الله في عدم  
 انعقادها كون الاجرة غير معلومة والله تعالى أعلم اه (قوله وفي البرازية) يؤهم انه غير

افاد ان ركنها الايجاب  
 والقبول ونشرها كون  
 الاجرة والمنفعة معلومتين  
 لان جهاتهما متعاضيتان الى  
 المتارة وحكمها وقوع  
 الملك في البدلين ساعة فساعة  
 وهل تنعقد بالتعاطي ظاهر  
 الخلاصة نعم ان علمت المدة  
 وفي البرازية ان قصرت نعم  
 والا لا ويعلم النفع

ما في الخلاصة مع ان عبارتهم واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ما سيأتي يانها الاجرة فيها  
 معلومة اليك كما في بعد السنة الاخيرة تكون بشئ يسير فتأمل (قوله ببيان المدة) لانها اذا  
 كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله وان طالت) اي ولو كانت لا يعيشان الى مثلها  
 عادة واختاره المصنف ومنعه بعضهم بغير وظاهر اطلاق المتن ترجيح الاول (قوله ولاه مؤجر  
 بيها اليوم) اي قبل مجي وقته يانها على ان المضافة تنعقد ولو كانت غير لازمة وهو احد  
 نصيحتين وايد عدم الزوم بان عليه الفتوى كما سيأتي في المتفرقات وفي البرازية فان جاء عند  
 والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مسبقا لا تعود الاجارة وان رد بيع بقضاء او رجوع في الهبة  
 عادت ان قبل مجي الفسخ (قوله في الاوقاف) وكذا ارض اليتيم كافي الموهرة واقفي به  
 صاحب البحر والمصنف واكثر كلامهم على انه المختار المفتي به لوجود العلة فيه ما هي صونها  
 عن دعوى الملكية بطول المدعي هل هذا اولى رمل وسياق في الثانية ايضا وفي فتاوى  
 السكازروني عن شيخه حنيف الدين المرشدي واما اراضي بيت المال فاطلاقهم يقتضي جوازها  
 مطلقا وايضا انهم في جواز تصرف الامام فيها ببيعها واقطاعا بغيره اه مخلصا لكان في  
 حاشية الرمي انها مثل عقار اليتيم قال في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي الحاشية من  
 الدعوى اراضي بيت المال جرت على رقبتهما احكام الوقوف المؤبدة اه (قوله على ثلاث  
 سنين) محله ما اذا اجره غير الواقف والافله ذلك وفي القنية اجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد  
 خمس واثنتي عشرة الى مصرف آخر انقضت الاجارة ويرجع عاقي في تركه الميت ط عن سرى  
 الدين قلت وفيه كلام سيذكره الشارح آخر باب الفسخ (قوله في غيرها) كالدار والحانوت  
 (قوله كما مر في باب) اي في كتاب الوقف متناقال الشارح هناك الا اذا كانت المصلحة بخلاف  
 ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا اه وما مشى عليه المصنف ههنا من الاطلاق تبعه الامتون  
 قال في الهداية هو المختار وما جعله عليه الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما اتفق به الصدر  
 الشهيدي قال في المحيط وهو المختار للفتوى كافي البحر (قوله والحيلة) اي اذا احتاج القيم ان  
 يؤجر الوقف اجارة طويلة (قوله متفرقة) عبارة الحاشية متفرقة قال ويكتب في الصك  
 استاجر فلان بن فلان ارض كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من  
 غير ان يكون بعضها شرطيا بعض اه ولا ينظر هل يشترط ان يعقد على كل عقد سنة بكذا من  
 او يكفي قوله استاجر ثلاثين سنة بثلاثين عقدا فينبوب عن تكرار العقود والظاهر الاول  
 لقوله والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة تأمل (قوله كل عقد سنة) اقول فيمد بالسنة ليصح في  
 الضياع وغيرها لانه لازم مطلقا لانه لوجعه في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الرابع  
 فاكثر فيم او الزائد على السنة في غيرها فان الحيلة حينئذ لا تجدي نفعها (قوله لا الباقي الخ) مبني  
 على المفتي به من عدم لزوم المضافة كما قدمه وياتي (قوله بتبيع) اي شرطه لان اتباع شرطه  
 لازم (قوله الا اذا كانت الخ) بان كان الناس لا يرغبون في استجارها سنة وياجراها اكثر من  
 سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء اسعاف (قوله في جرحها القاضي) قال في الاسعاف ولو  
 اسعاف في كتاب وقفه فقال لا يؤجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء حينئذ يجوز  
 ايجارها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي لا اذن منه فيه (قوله لان ولايته عامة)

ببيان المدة كالسكنى  
 والبراءة مدة كذا اي  
 مدة كانت وان طالت ولو  
 مضافة كما جرت كذا غدا  
 ولا مؤجر بيها اليوم  
 وتبطل الاجارة به يفتي  
 حاشية (ولم ترد في الاوقاف  
 على ثلاث سنين) في الضياع  
 وعلى سنة في غيرها كما مر في  
 بابها والحيلة ان يعقد عقودا  
 متفرقة كل عقد سنة بكذا  
 فيلزم العقد الاول لانه ناجز  
 لا الباقي لانه مضاف فلما تولى  
 فخصه حاشية وفيه لو شرط  
 الواقف مدة بتبيع الا اذا  
 كانت اجارتهما كبر نفعها  
 فؤجرها القاضي لا القولي  
 لان ولايته عامة



لان له ولاية النظر للفقراء والموتى اسما فواظروا انه لو اذن في ذلك لم يتولى صح  
فانهم (قوله قلت الخ) فالجمله حينئذ ان يحكمهم اجنبى كاي فعل في زماننا (قوله وسيجي  
متنا) لم ارمهم سيجي بشرحنا بدقيقة (قوله وتفسخ في كل المدة) اي لاني الزائدة فقط (قوله  
لان العقد الخ) هذا ما استظهر في الثانية قال في المخ وفي فتاوى قاضيخان الوصي اذا اجر  
ارض اليتيم او استاجر اليتيم ارضه ليعمل اليتيم اجارة تطول به زوجية ثلاث سنين لا يجوز ذلك  
وكذلك ابو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها ان يجعل شيء يسير من مال الاجارة مقابل  
السنين الاولى ومعهظم المال مقابل السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقف  
لا تصح في السنين الاولى لانها باقل من اجر المثل فان استاجر ارض اليتيم او الوقف في السنة  
الاخيرة يكون الاستجار باكثر من اجر المثل فلا يصح واذا فسد في البعض في الوجهين هل  
يصح فيها كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح  
وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيها كان خير اليتيم ولا يصح فيها كان شره والظاهر هو  
الفساد في الكل اه وقوله ثلاث سنين الظاهر ان المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل عليه  
اول كلامه واخره فتأمل (قوله ويرجعه المصنف على ما في انفع الوسائل) اي من انه يفسخ  
الرائد على الثلاث في الضياع وعلى السنة في غيره اسواء كانت عقدا واحدا او ازيد على ما ذكر  
او عقدا منفردا حتى لو عقد في الضياع على اربع سنين مثلا بعقد او اكثر يصح في ثلاث ويفسخ  
في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب الناظر ام يتفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر الاول  
وقامه في انفع الوسائل قلت لكن في شرح البهري عن اخزانة الاكل استاجر حجرة موقوفة  
ثلاثين سنة بقرعة خضرة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومثله في تلخيص الكبرى موزا  
الى ابي جعفر اه ومعه تمام البطلان بلا طلب (قوله واذا) اي المصنف حيث قال بعد عبارة  
الثانية قلت يستفاد من هذا ما يقع الخ (قوله فاستاجر ارضه الخالية) اي بياضها بدون  
الاشجار وانما لا يصح استجار الاشجار ايضا لما مر ان اقلك منقعة فلو وقعت على اسم ملك  
العين فسد افعي باطله قال الرمي وسيا في اجارة الظن ان عقد الاجارة على اسم ملك الايمان  
فسودا كن استاجر بقرة ليسرب لبنها لا يصح وكذا الواسع استاجر بستانا على كل غرة قال وبه علم  
بطلان الحال اه فلو قد اقيمت بذلك مرارا اه (قوله عباخ كثير) اي بعقد ارض ما يساوي  
اجر الارض وعن الثمار (قوله ويساقى على اشجارها) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت  
اجارة ارض مشغولة فلا تصح كما سياتي وفي مسائل الشيوع من البرازية استاجر ارضا فيها  
اشجار واخذها زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان  
صغيرتان مضى عليهم ما حول او حولان لا كبيرتان لان ورقهما وظلها يحياخذ الارض والصغار  
لا عرفوا لها وان كان في جانب من الارض كاستنارة الجداول يجوز اعدام الاخلال اه (قوله  
بسم) اي باعطاء بسم واحد اليتيم او الوقف والباقي لا يعمل (قوله فساد) اي مقادما تقدم  
من قوة فتفسخ في كل المدة الخ وقد مر ان المصنف استفاده من كلام الخاتبة وهو وجه في  
ما استفاد منه الشارح فانهم (قوله بالاولى) وجه الاولوية انه اذا فسد العقد في كل المدة مع

قلت وقد مر في الوقف ان  
الفتوى على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو بعقود  
وسيجي متنا فلما جرح  
وايضا (قوله بالاولى)  
اكثر لم تصح الاجارة  
وتفسخ في كل المدة لان  
العقد اذا فسد في بعضه  
فسد في كله فتاوى قاضي  
الهداية ورجحه المصنف  
على ما في انفع الوسائل  
واذا فسد ما يقع كثير من  
اخذ كرم الوقف او اليتيم  
مساقاة فاستاجر ارضه  
الخالية من الاشجار عباخ  
كثير ويساقى على اشجارها  
بسم من انفسهم فالخط  
ظاهر في الاجارة لاني المساقاة  
فساده فساد المساقاة  
بالاولى لان كلامه ما عقد  
على حدة

قوله من قوة فتفسخ الخ  
الذي تقدم وتفسخ بالواز  
كاه وفي الشارح اه  
معه

قلت وقد مر في الوقف ان

اشباهه على ما هو خير لقيم وشركة فساد مقدمه تنقل هو شر محض للقيم اولى بالفساد ثم اعلم انه  
حيث فسدت المساقاة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة ايضا كما قدمناه وان كان  
الخط والمصلحة فيها ظاهرين فتنبيه له هذه الدقة وفي فتاوى الخاتون في التفسير في الاجارة  
على بياض الارض لا يقيدها المصلحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة اما اذا تقدم عقد  
المساقاة بشرطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة  
غير مستحقة بل هي للوقف والمصنف انما هو الغرض فقط وحيث فسدت المساقاة لم يفسد الاجارة  
بغير مصلحة الوقف كان للعامل اجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف واما مساقاة المالك فلا  
ينظر فيها الى المصلحة كالأجر بدون اجر المثل اه لمصنفه فيه تصريح بما استفاده المصنف  
وعما ينفع عليه فيحفظ (قوله قلت الخ) هو تأييد لما في انفع الوسائل ح (قوله قد دبر) اشار  
به الى ان مقتضى هذا ان تفسد في القدر الزائدة فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد  
والله اذ غير قوى لعدم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدروا على ذلك (قوله وجعله  
ايضا من الفساد الطارئ) هذه تقوية اخرى اي فلا يسرى في كونه طارئا تأمل ط قلت  
لعل وجهه ما رايته كونه انما قد ساءت ساعة (قوله فتنبه) اهله اشار به الى ما قلنا (قوله ومن  
حوادث الروم الخ) تقوية اخرى فان البيع اقوى من الاجارة وقد صدر في المالك والوقف بعقد  
واحد وصح في المالك ط (قوله لدين) اي على زيد الميت (قوله على اثم امه) اي بناء على اثم  
كلها كانت لما زيد الميت (قوله ملخصه اترجع الاول) قد مر في باب البيع الفساد  
عقد قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر ما يؤيده (قوله فتأمل) اشار به الى أن الاجارة تصح فيها  
عقد الزائد كذلك بل اولى لما مر (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) يحتمل أن يكون تأييد اربعها  
بقوله ولو قضى قاض بصحة ما يجوز فانه يفيد أنه مثل الجمع بين العبد والمدبر لا الجور والعبد  
فيكون تأييد الثاني الاول والظاهر أنه شروع في تأييد ما اختاره المصنف حيث أطلق عدم  
الصحة فشهدت العقود كلها مع أن العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته ايضا ووجهه كما  
في الوالدية أن هذا العقد قد واحد مودود وان كان عقودا من حيث المعنى بعضها بعقد في  
الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستعمل اه (قوله ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو  
في المخ وغيرهما ووجهه كذا في بعض النسخ معطفا (قوله صيانة للاوقاف) اي من أن يدعى  
المستاجر ملكا كينما الطول المدة والاقالوجه يقتضي صحة العقد الاول لانه ناجز وما بعده مضاف  
وفي لزومه تعجها كما قدمناه وان كان عقدا واحدا كما مر لاجل ذلك ولو اذ قدرها  
المتأخرين بالسنة أو الثلاث بخلاف المذهب المتقدمين (قوله ولو قضى قاض الخ) اي متوقفا  
شرائط القضاء وان كان هذا في غير القاضي الخ في اضافة زعمات الخاضعة للموردون بالحكم  
بعقد المذهب فلا تصح (قوله قلت وسيجي) اي في اواخر هذا الباب هذا تأييد ايضا لما رجحه  
المصنف ووجهه أنه حيث اختلفت الاراء في مبراة الفساد وعدمها يرجح ما هو الانفع  
للووقف وهو السريان لانه لا يقدم مرة اخرى على هذا العقد (قوله وفي صلح الخاتبة) ذكره  
المصنف في المخ تأييد لما رجحه ولكن ما في الخاتبة ذكره في صلح الزوجية عن نصيبه اعلى أن  
يكون نصيبها من الدين للورثة وفي دعوى ذلك ما استدلنا تأمل اذ قد مر أنهم جعلوه من الفساد

في باب البيع الفساد  
بالفساد القوي الجمع عليه  
فيسرى بجمع بين جروعه  
بخلاف الضعيف فيفسد  
على محله ولا يتعداه بجمع  
بين عبد ومدبر فتدبر  
وجعله ايضا من الفساد  
الطارئ فتنبه ومن حوادث  
الروم وصي زيد باع ضيعة  
من تر كنهه لدين على اثم  
ملكه ثم ظهر أن بعض  
وقف مسجد هل يصح  
البيع في الباقي اجاب فريق  
بنعم وفريق بلا والتا  
بعضهم بالملخصها  
ترجع الاول فتأمل وفي  
جواهر الفتاوى ارجح ضيعة  
وقتها ثلاث سنين وكتب في  
الصك أنه اجر ثلاثين عقدا  
كل عقد عقيب الآخر لا تصح  
الاجارة وهو الصحيح وعليه  
الفتوى صيانة للاوقاف  
ثم قال ولو قضى قاض بصحة  
تجوز ويرفع الخلاف اه  
قلت وسيجي أن المتدبر  
والوصي لو اجر بدون اجر  
المثل يلزم المستاجر تمام  
اجر المثل وأنه يهمل  
بالانفسخ للوقف وفي صلح  
الخاتبة متى فسد العقد في  
البعض يفسد مقارن  
يقصد في الكل (و) يعلم  
النفق ايضا ييسان العمل  
كالصباغة والصبيخ  
وانما يطا



الظاهر وما في الثانية في الفساد المقارن فمما قلناه سابقا عن الثانية من قوله والظاهر هو  
 الثاني في الكل بقيد ترجحه وحيث علمت ما مر عن جواهر الفتاوى أنه لا تصح الاجارة  
 الطويلة اذا كانت عقودا مع أن العقد الاول ناجر لما قلنا في الثاني كانت بعقد واحد فلهذا  
 ومعنى قال ظاهره ما مر به المصنف من كلام قارئ الهداية فان له من ذلك ما هو مافى  
 الثانية وجواهر الفتاوى هذا ما ظهر ولهم القاصر والله تعالى أعلم (قوله عاير رفع الجهالة)  
 فلا بد أن يهـ بن الثوب الذي يصيب ولون الصبغ أحر أو فحوم وقد رتب الصبغ اذا كان يختلف  
 وفي المحيط لو استاجر له قصر عشرة أبواب ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بقطعه ورتبه  
 ذكره في البحر (قوله بيان الوقت أو الموضع) قال في البرازية استاجر دابة ليشبع عليه أو  
 يستقبل الحاج لا يصح ولا ذكر وقت أو موضع وفيه استاجر هاهنا الكوفة الى الحيرة يبلغ  
 عليه الى منزله ويركبه من منزله وكذا في محل المناع وفيه استاجر أجير يعمل له يوما من طلوع  
 الشمس يحكم العادة (قوله فهي فاسدة) أي فلا يجب أجر المثل الا بحقيقة الانتفاع ط (قوله  
 بالاشارة الخ) لانه اذا علم المقول والمكان المنقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع  
 قريب من النوع الاول زباني وحاصله ان الاشارة أغنت عن بيان المقدار فقط (قوله لا يلزم  
 بالعقد) أي لا يلزم به كغيره في الكثرة لان العقد وقع على المنفعة وهي تحدث شيئا فشيئا وان  
 البديل أن يكون مقابلا للمبدل وحيث لا يمكن استيفاء ما لا يلزم بها حال الا اذا شرطه  
 ولو كان بغيره لانه صار ملزمه بنفسه حيث لا يمكن استيفاء ما لا يلزم بها حال الا اذا شرطه  
 (قوله بل يتجهل) في العتائية اذا جعل الاجرة لايك لا استرداد لو كانت عينا فاعارها أو  
 أودعها رب الدار فهو كالتجهيل وفي المحيط لو باعه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجهيل الاجرة  
 طوري (قوله أو شرطه) فله المطالبة بيمين أو حيس المستاجر عليه أو حيس العين المؤجرة عنه وله  
 حق الفسخ ان لم يجهل له المستاجر كذا في المحيط لكن ليس له بها قبل قبضها بغير وانظر  
 كيف جاز هذا الشرط مع أنه يخالف مقتضى العقد وفيه تقع أحدهما ط قلت هو في  
 الحقيقة اسقاط ما استحققه من المساواة التي اقتضاها العقد فهو كاسقاط المشتري حقه في  
 وصف السلامة في المبيع واسقاط البائع تجهيل الثمن بتأخير عن المشتري مع أن العقد  
 اقتضى السلامة وقبض الثمن قبل قبض المبيع تأمل (قوله أما المضافة الخ) أي فيكون  
 الشرط باطلا ولا يلزمه له الحال شي لان امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصريح بالمضافة الى  
 المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف  
 المنجز لان العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريح فيبطل ما اقتضاه بالتصريح بخلافه  
 زباني ملخصا (قوله وقيل بجعل عقود الخ) هذا الكلام في المضافة الطويلة وهي ما قدمه  
 الشارح من جواهر الفتاوى وله امثلة أخرى وهي ان يؤجرها ثلاثين سنة عقودا متوالية  
 غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الأخيرة والباقي لما قبلها أما استثناء  
 الأيام فليكون كل منها قادرا على الفسخ وأما جعل الاجرة القليلة لما بعد الأخيرة فلا يفسخ  
 المؤجر الاجارة في تلك الأيام فلو أمنا الفسخ لا يلزم تلك القيود وهذا على أن المضافة لازمة

بما يرفع الجهالة في شرط  
 في استيفاء الدابة للركوب  
 بيان الوقت أو الموضع فلو  
 خلا عنه حافه فاسدة  
 برزانية (و) به لم أيضا  
 بالاشارة كقول هذا العام  
 الى كذا (و) اعلم ان الاجر  
 لا يلزم بالهـ قد فلا يجب  
 تسليمه به (بل يتجهل أو  
 شرطه في الاجارة) المنجز  
 أما المضافة فلا تعلق فيها  
 الاجرة بشرط التجهيل  
 اجماعا وقيل بجعل عقودا  
 في كل الاحكام فيقضى برواية  
 تملكها بشرط التجهيل  
 للعاجلة تخرج وبها تامة  
 للشرط لا (أو الاستيفاء)  
 للمنفعة

فإذا احتاج الناظر الى تهييل الاجرة يعتقد كذلك ولكن أورد أنه ان اعتبر عقد واحد يلزم  
 ثبوت التمهيد في عقد واحد أكثر من ثلاثة أيام وان عقودا تعلقا بالتمهيد ولا يثبت شرطه لانها  
 مضافة في وقت الغرض وأجيب بما اختاره الصدر الشهيدي من أنها تجمل عقد واحد في حق  
 ملك الاجرة بالتجهيل أو اشتراطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبأنه لا تجمل تلك الأيام مدة خيار  
 بل خارجة عن العقد وبهذا علم أن كلام الشارح غير محذور (قوله أو تمكنه منه) في الهداية  
 واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مدة بقية عقد واحد  
 التمكن فان منعه المالك أو الاجنبي أو سلم الدار مشغولة بعمالة لا تجب الاجرة الثاني أن تكون  
 صحيحة فلو فاسدة فلا يلزم حقيقة الانتفاع الثالث أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد  
 حق لو استاجرها الكوفة فاسد لها في بقدر المدد فلا أجر الرابع أن يكون متمكنا في المدد فلو  
 استاجرها الى الكوفة في هذا اليوم وذهب بعد مضي اليوم بالدابة ولم يركب لم يجب الاجر لانه  
 انما تمكن بعد مضي المدد طوري وبه علم أن الاولى ذكر القيود ليستغنى عن قوله الا في ثلاث كما  
 سيظهر لك (قوله الا في ثلاث) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة الثانية اذا استاجر دابة للركوب  
 خارج المصر فبهم اعنده ولم يركبها الثالثة استاجر ثوبا كل يوم بدائي فامسكه سبعة من غير ان يس  
 لم يجب أجر ما بعد المدد التي لو ايسر فيها انصرف وفي هذا الاستثناء نظر لان الكلام في الصحة كما  
 هو صريح المتن على أن الفاسدة سبب ذكرها ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما بذكر القيود  
 السابقة لانه مثله فان الثانية خارجة بالقيود الثالث لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد  
 بخلاف ما لو استاجر للركوب في المصر لم تكن منه اتفاقا والثالثة لم يوجد فيها التمكن في  
 المدد التي سقط أجرها فهي خارجة بالرابع (قوله ثم فرع على هذا) أي الاخير وهو التمكن  
 من الانتفاع ط (قوله لدار قبضت) أي خالية من الموانع (قوله الا بحقيقة الانتفاع) أي  
 اذا وجد القاسم الى المستاجر من جهة الاجر اما اذا لم يوجد من جهة فله أجر وان استوفى  
 المنفعة اتفاقا واعلم أن الاجر الواجب في القامد يختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون أجر  
 المثل بالغاما بلغ وتارة لا يتجاوز المسمى وسيأتي بيانه في بابها (قوله رظاهر ما في الاسعاف) حيث  
 قال ولو استاجر أرضا أو دارا وقفا فالاجرة فاسدة فزرعها أو سبغها يلزمه أجره مثلها والا لا على  
 قول المتقدمين قال في المنع فاحذروا لانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر  
 على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذا علمت ذلك ظهر لك أن من لا خسرو أطلق في محل التقييد اه  
 ولا يخفى عليك انه وارد على مثله أيضا وتعليقه السلامة البيري فقال لم ترفى المستأجر لما تخرين  
 كلاما والذي رأينا في وقف الناصبي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضه المستاجر فلم يزرع  
 الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستاجر للوقف فاسدا لا يبعد  
 غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم يفتحه به ثم نقل عن الاجناس التمهيد يجب بانها لا تجب الا بحقيقة  
 الاستيفاء قال ولا ترد على ما روي به المؤجر اه أقول عدم الوقوف على التصريح بهذا في  
 كلام المتأخرين لا ينافيه أو السهو وفي حواشي الاشياء أي لا احتمال أن ما في وقف الناصبي  
 والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى أعلم (قوله والمستاجر  
 في البيع وفاه) بفتح الجيم يعني اذا استاجر من المشتري ما باعه منه وقبضه بقبض المبيع مع  
 كاهر قبيل الكفالة قال الشارح هناك قلت وعليه فلو مضت المدد وبقي في يده فاتفق علماء الروم

(أو تمكنه منه) الا في  
 ثلاث مدة كورة في الاشياء  
 ثم فرع على هذا بقوله  
 (يجب الاجرة لدار قبضت  
 ولم تسكن) لوجود تمكنه  
 من الانتفاع وهذا اذا  
 كانت الاجارة صحيحة أما في  
 الفاسدة فلا يجب الاجر  
 (الا بحقيقة الانتفاع) كما  
 يسط في العمادية وظاهر  
 ما في الاسعاف اخراج  
 الوقت فقبض أجره في  
 القاسمة بالتمكن كذا في  
 الاشياء قلت وهو مال  
 المتيقن والمعدل للاستغلال  
 والمستاجر في البيع وفاه  
 على ما أفنتي به علماء الروم  
 كذلك



بلازم أجزا المثل واعتزضه شيخنا شيخنا السامع في بان الاملاك المقتضية لم تجب الاجرة بالمكن  
 في فاسد اجارته فكذا هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة اذ لا اجارة انقضت المدة فتدبر  
 اه اقول ولا يصح على المتقدم انه في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في  
 المدة ولو بعد القبض كما في التوبة وافق به في الظاهر والحادية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه  
 الشارح عن الحلبي فيل السكك فانه قال في البرازية من جده قال - اذا قال لا تصح الاجارة  
 ولا يجب شيء وكذا من جده رعا من - وزجوز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجر اه  
 (قوله محل تردد) اقول لا تردد في مال التيم لان منافعه تضمن بالغصب وهذا من قبيل سائحاتي  
 وفيه ما قدمناه آتفا من البيه من ان المستاجر لا يوقف فاسدا لا بد غاصم بالخ (قوله  
 بالغصب) لان تسليم المثل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للممكن من الانتفاع فاذا فات التمكن  
 فان التسليم مخ قال الرمي فلولم تفت المنفعة بالغصب كغصب الارض المقررة للفرس والبناء  
 مع الفرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثيرة الوقوع فتأمل (قوله لا تجوز في العقار)  
 اي خلافا لمدر (قوله وهل تنسخ بالغصب الخ) غرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل  
 نقضاء المدة فعلى القول بعدم النسخ يستوفى ما بقى من المدة وعليه الاجر بحسب ايه أبو السعود  
 وكلام المصنف مقرر عليه (قوله ولو غصب في بعض المدة فصاحبه) وكذا لو ساءل الدار الايتما  
 او مكن معه فيها كما في البصر في الشر بلا لينة عن البرهان وبسقط الاجر بفرق الارض قبل  
 زرعها وان اصطله آفة سماوية لزمه الاجر كما في رواية عن محمد - لانه قد زرعه او الفتوى  
 على انه يلزمه اجرا ما مضى فانه ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر اه وسيد كرمه الشارح  
 قبيل نسخ الاجارة ويذكر انه اعقد في الولو الجمعية وأنه في الخاتمة جرم بالاول (قوله بشفعة)  
 أي باسمه متطاف خاطر الغاصب أو حياية أي دفع ذي شوكة فان أمكن ذلك لانتساق وان لم  
 يخرج به لانه مقصود ما لو لم يكن اخر اجبه الا باتفاق مال فلا يلزمه كما في القنية وغيره هاذ كره  
 أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله يحكم الحال) فان كان فيه غير المستاجر قاله قول له مستاجر  
 ولا اجر عليه بجر (قوله كسيلة الطاحونة) يعني لو وقع الاختلاف بينهم ما بعد انقضاء المدة  
 في أصل انقطاع الماسة وفي الخامس والعشرين في الاختلاف من التنازلية الاختلاف  
 مناعلى وجهين اما في مقدار المدة بان قال المؤجر انقطع الماسة خمسة ايام والمستاجر عشرة  
 واما في أصل الانتفاع بان قال المستاجر انقطع خمسة ايام وانكره المؤجر ففي الاول القول  
 للمستاجر مع عينه وفي الثاني يحكم الحال ان كان المستاجر يا وقت الخصومة فالقول للمؤجر  
 مع عينه وان منقطع وقتها للمستاجر اه ملخصا ولا يخفى ان هذا حيث لا يذنب كذا كره  
 المصنف ولذا قال في الذخيرة ولو أقام المستاجر البيعة ان المياء كان منقطعاً فمضى يتقاضى بها  
 وان كان جاري الحال اه وسيد كرم المصنف المسئلة آخر باب ضمان الاجير (قوله ولا يقبل  
 قول الساكن الخ) أي في مسئلة الغصب يعني لو أجره الدار ونفع الشخص ساكن وخلى بينه  
 وبينها فقال بعد المدة منعني الساكن ولا ينفذ له والساكن مقر او جاحد لا يلتفت الى قول  
 الساكن لانه شاهد على الغير أو مقررة مادة الفرد والافراد على الغير لا يقبل فبقي الاختلاف  
 بينهم فينظر ان كان المستاجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن  
 غيره فله مستاجر ذخيرة (قوله وبقره) عطف على بقوله السابق فيفيد أنه مقرر على القمكن

محل تردد فليراجع بقوله  
 (ويستقط الاجر بالغصب)  
 أي بالحيلولة بين المستاجر  
 والعين لان حقيقة الغصب  
 لا تجري في العتق وهل  
 تنسخ بالغصب حال في  
 الهداية ثم خلافاً لاضحيان  
 ولو غصب في بعض المدة  
 فصاحبه (الا اذا أمكن  
 اخراج الغاصب) من الدار  
 مثلاً (بشفاعة أو حياية)  
 اشياء (ولو أنكر ذلك) أي  
 انفسب (المؤجر) وادعاء  
 المستاجر (ولا يذنب له يحكم  
 الحال) كسيلة الطاحونة  
 ولا يقبل قول الساكن  
 لانه فرد ذخيرة وبقره  
 (ولا يفتن قريب المؤجر  
 لو كان اجرة)

ايضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالقدف كان عليه ابقا الاتق على ما هو عليه اهام مسئلة مستقلة  
 (قوله لانه لم يما كماله) فان قيل يشكل عليه صحة الابراه من الاجرة والكفاية والرهن بها  
 قلت لا اذ ذلك بناء على وجود السبب فصار كالم فوعن القصاص بعد الجرح اتقاني (قوله  
 والمراد من تمكنه الخ) أشار الى أن ما في المتن تقريب على مقدر (قوله الى المستاجر) يشمل  
 الوكيل بالاستجارا لكن لو سكت الوكيل بنفسه قال الثاني لا أجر وقال محمد على الموكل لان  
 قبض الوكيل كقبضه فوقه القبض أو لا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصباً لا يجب عليه  
 الاجر وفيه نظيران الغصب من المستاجر بسقط الاجر برزاية (قوله فلوساه) أي أراد تسليمه  
 فانوم (قوله المؤجرة) من باب الحذف والايصال ح أي المؤجر فيه بخلاف المؤجرة الاول  
 كما هو ظاهر (قوله كما في البيع) أي اذا اشترى نحو يوت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم  
 الا بعد وفاته فان المشتري بخير اقوات الرغبة ط ولم يعزه لاحد فليراجع وقال ح يعني اذا  
 استحق بعض المبيع فان المشتري بخير لفرق الصنف اه قال شيخنا شيخنا الرضى وهذا  
 يقتضى أن يكون للمستاجر الخيار مطلقاً سواء كان وقتاً يرغب فيه أو لانه فرق الصنف ولانه  
 حيث منعه من التسليم في أول المدة لم يبايكون مضطراً الى العين المؤجرة فيستاجر غيرها فاذا  
 الزمها به بعد مضى بعض المدة لم يبايكون مضطراً بذلك فليتأمل اه والاظهر ما قاله أبو الطيب أي  
 اذا لم يوجد في البيع الصنف التي اشتراها الرغبة فيها كالتباطة والكتابة خيرا المشتري (قوله  
 لضياحه) اه لعدم القدرة وعادة الذخيرة وفي الجامع الاصغر أجبر من آخر حانونا ودفع اليه  
 المفتاح ولم يقدر على فقهه وضل المفتاح أياماً ثم وجدته فان كان يمكن فقهه به فعليه اجرا ما مضى  
 والا فلا وفي البرازية ان قدر على الفتح بلا مؤنة لزم الاجر والا فلا وايس له أن يهيج ويقول  
 هلا كسرت الغلق ودخلت (قوله ولو اختلفا) أي في الهجز وعدمه يحكم الحال قال في الذخيرة  
 ولو اختلفا ولا يذنب اه ما يتقرر الى المفتاح الذي دفع اليه للعالم ان لزم هذا الغلق وأمكن فقهه  
 به فالقول له وجبر والا فالمستاجر (قوله ولو برهننا في عينه المؤجر) أي وان كان المفتاح لا يلائم  
 لانه لا عبرة بتحكيم الحال متى جاءت البيعة بخلافه كسيلة الطاحونة وانما تقبل اذا كان المؤجر  
 يدعى انه كان يلائم الغلق ولكن غيره والمستاجر يقول لا بل لم يكن ملائماً من الأصل ذخيرة  
 (قوله وكذا البيع) أي اذا اشترى داراً وقبض منها ولم يذهب اليها فان كان المفتاح بجالة  
 يتم ما له أن يقضه من غير كافة يكون قابضاً والا فلا مخ وقد ظهر مما تقرران تسليم المفتاح مع  
 التخلية بين المستاجر والدار وامكان الفتح به بلا كافة تسليم للدار فيجب الاجر بعض المدة وان  
 لم يتمكن وقيد في القنية بان يكون في المصريح حيث قال وتسليم المفتاح في السواد ليس بذي لم  
 للدار وان مضى في المصريح والمفتاح في يده وأقره في البصر والمنع كسيلة الخ لاف ما أفتى به فارئ  
 الهداية وأقره محشوا الاشياء كما سبأ في قبيل مسائل شتى (قوله للدار والارض الخ) المراد  
 كل ما تقع الاجارة فيه على المنفعة أو على قطع المسافة أو على العمل (قوله ولو بين تعين) أي  
 لو بين وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا قال في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة معلومة  
 أو مؤجلة أو مضمومة وهذا اقوالهم جميعاً على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد في كره المصنف  
 ما اذا مكث عن البيان (قوله اذا فرغ وساه) اعلم أن أبا حنيفة كان أولاً يقول لا يجب شيء

المؤجرة (بعد مضى بعض  
 المدة) المؤجرة (فليس  
 لاحدهما الامتناع) من  
 التسليم والتسليم في باقي المدة  
 اذا لم يكن في مدة الاجارة  
 وقت يرغب فيها لاجله فان  
 كان فيها) أي في العين  
 المؤجرة (وقت كذلك)  
 كيبوت مكة وفي  
 وحوايتهم ما زمن الموسم فانه  
 لا يرغب في بعد الموسم فلو  
 لم يلم في الوقت الذي يرغب  
 لاجله (خبر في قبض  
 الباقي) كما في البيع كذا  
 في البحر ولو سلمه المفتاح فلم  
 يقدر على الفتح اضياحه ان  
 أمكنه الفتح بلا كافة  
 وجب الاجر والا لا شبهاه  
 قلت وكذا لو هجز المستاجر  
 عن الفتح بهذا المفتاح لم  
 يكن تسليماً لان التخلية لم  
 نصح صيرفية ولو اختلفا  
 يحكم الحال ولو برهننا  
 في عينه المؤجر ذخيرة وكذا  
 البيع وقيل ان قاله  
 قبض المفتاح وافتح الباب  
 فهو تسليم والا كابسطه  
 المصنف (وللمؤجر طلب  
 الاجر للدار والارض كل  
 يوم وللداية كل مرحلة)  
 اذا أطلقه ولو بين تعين  
 (وللتباطة ونحوها) من  
 الصانع (اذا فرغ وساه) فله ان يملك قبل تسليمه يسقط الاجر



من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه المعقود عليه فلا يتوزع الاجر على الاجزاء  
 كالفن في المبيع ثم يرجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كافي اجارة الدار والارض او قطع  
 المسافة كافي الدابة وجب بمدة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة في الدار لكل يوم وفي  
 المسافة لكل مرحلة والقياس ان يجب في كل ساعة بمسايه شقة المدة او اقل لكن فيه حرج  
 وان وقعت على العمل كالخطاطة والقصدارة فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان  
 العمل في البعض غير منتفع به وكذا اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة  
 على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وكذا اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة  
 شيخ الاسلام وشراح الجامع الفخر الاسلام وقاضيان والقرناني انه اذا خاط البعض في بيت  
 المستاجر يجب الاجر بمسايه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بهه استحق ذلك فلهذا يدل على  
 انه يستحق الاجر في بعض العمل في كل ما مر لكن بشرط التسليم الى المستاجر في سكنى الدار  
 وقطع المسافة صار مستاجرا بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الخطاطة بالتسليم حقيقة او حكما  
 كان خطاطه في منزل المستاجر لان نزله في يده زياحي مخلصا وحده انهم اتفقوا على قول ابي  
 حنيفة انه لا يجب الاجر على البعض بالتسليم اطلاقا مع التسليم فيجب الاجر على البعض في  
 سكنى الدار وقطع المسافة واختاره على قوله في الاستقذار على العمل كالخطاطة فالاكترون على  
 انه يجب ايضا بالتسليم ولو حكما وخالفه صاحب الهداية والتجريد فقال لا يجب قال الزيلعي  
 وهو الاقرب الى المروى عن ابي حنيفة من الفسوق ينسب ما في القول المرجوع اليه وعلى  
 ما ذكره لا يفرق بين الكل اه وبه يظهر ان تقييد المصنف بالفراغ والتسليم مبني على ما في  
 الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والحكمي وهو ما عير عنه بقوله وان عمل في بيت المستاجر فلو  
 قال ولو حكما كان اخصر واظهر ولا معنى لقول من قال لا معنى له فافهم (قوله وكذا كل من  
 عمله اثر) اي في انه لو عمل في يده لاجر وسيد كر الشارح بعد ورقة الماراد بالاجر (قوله نعم  
 لوسرق الخ) هذا مبني على قول الاكثر من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما  
 واراد به الاستدراك على المصنف بما ذكره في الجرح حيث قال وتبعه العلامة الطوري وتابذه  
 المصنف في شرحه مسئلة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعض لكونه مستاجرا  
 الى المستاجر ونقله الكرخي عن اصحابنا ويرى في غاية البيان راد على الهداية فكان هو  
 المذهب ولذا اختاره المصنف اي صاحب الكفر في المتن وان كانت عبارة هنا مطلقة اه  
 فالكلام الشارح وجه وجبه كاعتات وان كان فيه خفاء فافهم لم يكن في كون ما في الهداية  
 خلاف المذهب تامل يظهر مما مر عن الزياحي فلو جعله خلاف الاصح لكان انساب تامل (قوله  
 بعد ما خاط بهه) يعني في بيت المستاجر فلو في بيت الاجير لاجر اه اتفاقا لعدم التسليم اطلاقا  
 (قوله وانهم لم يمانوا) اي قبل الفراغ منه (قوله قبل ان يقبضه رب الثوب) قد عات ان العمل  
 في بيت المستاجر تسليم (قوله فلا اجر له) لان الخطاطة عماله اثر فلا اجر قبل التسليم كافي  
 المبيع (قوله بل له) اي للخطاط لانه بدل ما اتفق عليه حتى سقطت اجرة بجر (قوله نعمين  
 الفائق) اي قيمة خطاطته لا المتبى لانه لم يفرغ بالعد ولا عديته وبين الفائق رجح (قوله ولا  
 يجبر الخ) لانه اقرم العمل ووفى به رجح (قوله كانه لم يعمل) فلم يوف ما التزمه من العمل فيجبر

وكذا كل من عمله اثر  
 وبالاثر له كمال له الاجر  
 كما نرى وان لم يعمل  
 (وان) وصية (عمل في بيت  
 المستاجر) ثم لو سرق بعد  
 ما خاط بهه او انهم لم  
 يمانوا فله الاجر بمسايه  
 على المذهب بجر وابن  
 كمال (قوب خطاطه الخطاط  
 بالجر ففقهه وجعل قبل ان  
 يقبضه رب الثوب فلا اجر  
 له) بل له نعمين الفائق  
 (ولا يجبر على الاعادة وان  
 كان الخطاط هو الفائق  
 فعليه الاعادة) كانه لم  
 يعمل

قوله في الحقيقة بعد وقال  
 يضمن كذا بضمه والذي  
 في نسخ الشارح وقال لا يفرم  
 وهو المتناهي بقول المصنف  
 ولا يفرم وان كان المال  
 واحدا اه صحيح

بجلافتي الاجنبي وهل للخطاط اجر التفصيل بالاخياطة الاصح لاسبابه لكن ١٣ في حاشيته امعز بالمضمرات المفقوبه  
 عليه لانه لا بد من الاجارة لازم رجح (قوله بخلاف فتق الاجنبي) لاحاجة اليه ط (قوله  
 الاصح لا) كذا صححه في الخلاصة والبرازية وفرضوا المسئلة بما اذا دفع اليه الثوب فقطعه  
 ومات من غير خطاطة وعلموا بان الاجر في العادة للخطاطة لا للقطع قلت فلو اني حبالا انظر  
 المارة لانه يجبر على الخطاطة لكن لو تقاسم العقد بعد القطع فالتظاير ان حكمه كما لو تأمل  
 ويظهر من التامل انه لو دفعه لانه لا يفرغ بل فقط يلزم اجره وهو ظاهر لان العقد ورد عليه فقط  
 (قوله انك في حاشيته) اي للشيخ شرف الدين الغزي حيث قال وفي فتاوى قاضيان  
 والظاهر به قطع الخطاط الثوب ومات قبل الخطاطة لاجر القطع هو الصحيح وفي جامع المضمرات  
 والمنكحلات عن الكبرى وعلمه الفتوى وفيه اعقاده تاييده بان الفتوى عليه اه (قوله  
 ان الفتوى على الاول) صوابه على الثاني لما عت آفان من عبارة الكبرى وهو الذي رأيت في  
 التارخانية (قوله جوهره) ومثله في غاية البيان مع الملايان العمل في ذلك القدر صار مستاجرا الى  
 صاحب الدقيق اه وظاهره انه لا يجبر فيه بخلاف المارق في الخطاط واهل العلة وجود  
 الاتفاقات هنا تامل (قوله وقال لا يضمن الخ) هكذا ذكر الخلاف في الهداية وعليه فلا يفرق بين  
 ما اذا كان في بيت المستاجر اولا كما ياتي فيكون اياضامن مسئلة الاجير المستقر لا التمسك في  
 ضمان الاجير وحاصله ان المتاع في يده امانة عند الامام ومضمون عند المالك كذا في غاية  
 البيان ان ما ذكر من الخلاف انما ذكره القدوري برواية ابن مساعة عن محمد وانه لم يذ كر محمد  
 في الجامع الصغير ولا في شرحه فاقابل قالوا الاضمان مطلقة فمن هذا قالوا ما في الجامع مجرى  
 على عمومها ما عند ابي حنيفة فلانه لم يملك بضمه واماعنده ما فلانه ذلك بعد التسليم اه  
 وعلى ما ذكره الاتقاني في غاية البيان مشق في البصر والمخ وما اقتصر بعضهم على مراجعتهم ما  
 قال ما ذكره الشارح سبق قلم مع ان من اتبع الهداية لم يضل فافهم (قوله لتقصيره) اي بعدم  
 القاع من التنوير فان ضعفه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان دقة قافلا بجر (قوله لعدم التسليم  
 حقيقة) يعني انه حيث لم يكن في بيت المستاجر لم يوجد التسليم الحكمي فلا بد من التسليم  
 الحقيقي ولم يوجد ايضا فلا يجب الاجر (قوله لوسرق) المناسب زيادة واحترق ط وكانه  
 ترك لان المراد بعد الاجراج والحرق بعد نادر فن قال تركه لانه يضمن فيه اتفاقا فقد وهم (قوله  
 وان احترق الخبز او سقط من يده الخ) تقدم ان الحكم كذلك لو كان في بيت المستاجر ولو ان  
 المصنف حذف قوله السابق وقبلة لاجر وبغرم وجهه ل ما هذا راجع الى المستقرين لكان اولى كما  
 افاده ط (قوله فلا اجر) لان المستاجر وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته ط (قوله  
 ولا يضمن الخطب والمخ) لانه صار مستاجرا قبل وجوب الضمان عليه موجبا وجب عليه  
 الضمان كان رمادا زياحي (قوله الا اذا كان لاهل بيته) افاد ان ما ذكره المصنف في الولايم  
 وانواعها احدى عشر نظمه بعضهم في قوله

ان الولايم عشرة مع واحد • من عدها قد عذرى اقترانه  
 فالخرس عند تقاسم او عقيقة • لاطفل والاعداء عند خنائه  
 ولحفظ قرآن وآداب لقدم • قالوا الخذاق لحذقه وبيانه  
 ثم الملاك اعقده وواحدة • في عرصة ظاهره على اعلاه

له لانه لا قبل التسليم ولا يضمن الخطيب والمخ (وللطيف بعد الغرف) الا اذا كان لاهل بيته جوهره

في حاشيته امعز بالمضمرات المفقوبه  
 نعم وقال المصنف ينبغي ان  
 يحكم العرف اه ثم رأيت  
 في التارخانية معز بالكبرى  
 ان الفتوى على الاول  
 فتأمل (و) للخطاط طلب  
 الاجر (لغيره في بيت المستاجر  
 بعد اخر اجبه من التنوير)  
 لان قعامة بذلك وبانراج  
 بهه بمسايه جوهره  
 (فان احترق بهه) اي  
 بعد اخر اجبه بغير فعله (قوله  
 الاجر) التسليم بالوضع في  
 بيته (ولا غرم) لعدم  
 التعدي وقال لا يفرم مثل  
 دقمة وشاه ولا اجر وان شاء  
 ضمن الخبز واعطاه الاجر  
 (ولو) احترق (قوله لا اجر له  
 ويقرم) اتفاقا لتقصيره  
 درو وبجر (وان لم يكن  
 الخبز برفقه) اي في بيت  
 المستاجر سواء كان في بيت  
 الخطب او لا (فاسترق)  
 او سرق (فلا اجر له) لعدم  
 التسليم حقيقة (ولا  
 ضمان) لوسرق لانه في يده  
 امانة خلافا لاهل بيته مسئلة  
 الاجير المستقر جوهره  
 (وان) احترق الخبز او سقط  
 من يده (قبل الاجراج  
 فعليه الضمان) ثم المالك  
 بالخبز فان ضعفه قيمته  
 مخبوزا فلا اجر (وان  
 ضعفه قيمته دقة قافلا اجر)



أو لم يطبخ بها فوقت منه  
شراة فاحترق البيت لم  
يفضن للاذن ولا يضمن  
صاحب الدار لو احترق شيء  
من السكان لعدم اتعدي  
جوهره (والضرب اللبن  
بعد الإقامة) وقال بعد  
تشرجه أي جعل بعضه  
على بعض وبقوله ما يفتي  
ابن كمال معزي بالعميون  
وهذا اذا ضرب به في بيت  
المستاجر فلو في غيره فلا  
حتى يعمد منه وباعده  
ومشراة منه أي يها  
(فروع) المسكن على اللبان  
والقرب على المستاجر  
وإذا مال الحمل المنزل على  
الحال لا يصح به في الجوارق  
أو صعد لفرقة الأشرط  
وايكاف دابة للمحمل على  
المكاري وكذا الحال  
والجوارق والمخير على  
الكاتب واشترط الورق  
عليه بنفسها ظهورية  
(ومن) كان (أعماله أترق  
العين كالصباغ والقصار  
حسب الاجل الاجر) وهل  
المراد بالترعين لو كلف  
لأعمال كالنشا والغراء  
أم مجرد ما يعين ويرى  
قولان أحدهما الثاني  
فقال للثوب وكامر  
الفتق والحطب والطعام  
والحياض والحفاف وحاق

رأس العبد لهم حبس العين بالاجر على الأصح مجتبي وهذا إذا كان حالاً ما إذا كان الاجر (مؤجلاً فلا يملك) حالا  
حبسها كماله في بيت المستاجر لتسليمه وكما تضمن بالتعدي ولو في بيت المستاجر غاية (فان حبس فضاغ فلا أجر ولا ضمان)

حالا (قوله عدم التعدي) فبقى امانة كما كان وهذا لعدم الضمان وعدم عدم الاجر هلال  
المعقود عليه قبل التسليم (قوله ومن لا أثر له) الاراد الا بقاء ابن كمال (قوله كالحال)  
ضبطه بالحال أو من الجيم يشمل الحمل على الظاهر كما ذكره الاتفاق وأشار إليه الشارح (قوله  
والملاح) بالفتح والتشديد صاحب السفينة (قوله لا الضميمة) والا كان من عمله أنزلان  
الباض كان مستترا وقد أظهره مكانه أحدهما فله الحبس على الخلاف السابق (قوله وسيجي  
في باب) وذلك انه لو لم يلبس عليه وان انقطع فقه يوم القضاء أو الغصب أو الاقطاع على  
خلاف باقي ولو قيم باقية يوم غصبه إجماعاً (قوله أي بداهة) تعميم يشمل المثلثات ح (قوله  
بان يقول له اعمل بنفسك أو يملك) هذا ظاهر اطلاق المتون وعليه الشروح فبان البحر والمخ  
عن الخلاصة من زيادة قوله ولا تشمل يد غيرك فالظاهر أنه لا زيادة التاكيد لانه لا يحد أحترازي  
ليكون بدونه من الاطلاق تأمل (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو أجيده فله سنان لان  
المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه كما إذا كان المعقود عليه المنفعة بان  
استاجر رجلاً لشهر للخدمة لا يقوم غيره مقامه لانه استيفاء للمنفعة بلا عقد زبلي قال في  
العناية وفيه تأمل لانه ان خالفه إلى غير ما استعمل من هو أصح منه أو سلم دابة أقوى من  
ذلك ينبغي أن يجوز اه وأجاب السامعي بأن ما يختلف بالاستعمال فان التقيد فيه مفيد  
وما ذكر من هذا القيد اه وفي الخاتمة لودفع إلى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر اه  
وظاهر هذا مع التعديل المار أنه ليس المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع مع صحة الاجارة  
واسطة ان المعنى أومع فادها واستحقاق أجر المثل وان لم يمسك على رب المتاع شيء لعدم  
العقد بينهما أصلاً ولعل على الدافع أجر المثل محل تردد فليراجع (قوله بشرط وغيره) لكن  
سيد كرو الشارح في الاجارة الفاسدة عن الشربة لانه انم الودعته إلى خادمها أو استأجرت  
من أرضه اه الاجر الا اذا شرط أرضها على الأصح وكان وجه ما هنا أن الانسان مرضية  
لأعماله من فرعية مذكراً عليهم الرضاع الصبي فيتمتع بركان الشرط فهو تأمل (قوله وان  
أطلق) بان لم يقيد به يد وقال خط هذا الذرب في أوامره بغيرهم مثلاً لانه بالاطلاق رضى  
بوجوده على غيره فله سنان ومنه ما سيد كره المصنف (قوله أفاد بالاستئجار) أي بقوله في المستاجر  
غيره (قوله لا يجني) أي غير أجير ح (قوله ضمن الاول) أي اذا مبرق بالخلاف فله سنان  
(قوله لا الثاني) هذا عنده وعندهما له تضمن أي ما شاء خلاصة (قوله وقيد بشرط العمل)  
الظاهر أن يقال واقترع على شرط العمل تأمل (قوله ففرط) أي عما لم يملكه من تلك  
المدة ولم يقصر في حفظه (قوله لا يضمن) كأنه لان اليوم مثلاً لا يملكه كلاً للاستعمال ط (قوله  
وأجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا الصنيع أن المعقود الاول لا يفرق شمس الأئمة في هذا الجواب  
ط قلت في جامع القسولين واستفتيت أئمة بخاري عن قمار شرط عليه أن يفرغ اليوم من  
العمل فلم يفرغ ونفق في الغدا أجابوا بضمن ونقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الديتاري  
ولو اختلفا ينبغي أن يصدر القصار لانه يشكر الشرط والضمان والاخر يقيد به ثم لو شرط  
وقصر به بعد أيام ينبغي أن لا يجب الاجر اذ لم يبق عقد الاجارة بل يملك وجوب ضمانه لو هلك  
وصار كالموجود للثوب ثم جاء به مقصوداً به بدخوده اه (قوله اطلاق) أي حكمه حكم

لعدم التعدي (ومن لا أثر  
لعمله كالحال على ظهر) أو  
دابة (والملاح) بغسل الثوب  
أي لقطعه به لا لضميمة  
يجتبي فلا يضمن (لا يجنب)  
العين بالاجر (فان حبس  
ضمن ضمان الغصب)  
وسيجي في باب (وصاحبها  
بالخيار ان شاء فقهه فيهما)  
أي بداهة اشترعا (بحمولة وله  
الاجر وان شاء غير محمولة  
ولا أجر) جوهره (وإذا  
شرط عمله بنفسه) بان  
يقول له اعمل بنفسك أو  
يدك (لا يستعمل غيره الا  
الظفر فله الاستعمال غيرها)  
بشرط وغيره خلاصة (وان  
أطلق كان له) أي للاجبر  
(ان يستاجر غيره) أفاد  
بالاستئجار انه لودفع لاجنبي  
ضمن الاول لا الثاني وبه  
صرح في الخلاصة وقيد  
بشرط العمل لانه لو شرطه  
اليوم أو غدا فلم يفرغ  
وطالبه مراراً فشرط  
حتى يفرق لا يضمن وأجاب  
شمس الأئمة بالضمن كذا  
في الخلاصة (وقوله على أن  
تعمل اطلاق) لا تعبير  
مستصفي فله ان يستاجر  
غيره (استاجر لياق بعباله



الاطلاق ح (قوله فلت بعضهم الخ) فلو ما واجبه الا ابر اصل لان المعقود عليه المهي بهم  
ولم يوجد رمي (قوله فله ابر بمسأله) أي ابر المهي وما ابر بالذهب فبكاله مقدس عن  
الكفاية سأتداني قلت وقال في المعراج بعد نقله عبارة الهداية وهي استأجره لذهب الى  
البصرة فياقي بعينه الخ هذا اختيار الهندواني وعن الفضل استأجر في المصر ليصل المنطقة  
من القرية فذهب فلم يجد المنطقة فعاد ان كان قال استأجر من المصر حتى أحل المنطقة من  
القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو قال استأجر من حتى أحل من القرية لا يجب شيء لان في  
الاول العقد على شيئين الذهب الى القرية والحل منها في الثاني شرط الحل ولم يوجد فلا يجب  
شيء كذا في التفسير وجامع التمرناشي ١٥ ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر المتون اختيار  
قول الهندواني وليستظر ما افرق بين القولين على عبارة الله - داية فان فيها الاستحجار على شيئين  
نم هو على عبارة المصنف كالشتر ظاهر واصل التصريح بالذهب غير قيد فيظهر الفرق ويؤيد  
ما في التناويفية استأجره اي حل له كذا من المظمورة فذهب فلم يجد المظمورة استحق نصف  
الاجر ١٥ وعليه فلو مات كل العيال وجب اجر الذهب وهو محالف لما عدا عن الرمي  
فتمام (قوله أي للعاقدين) أو ذكر عدد هم للاجبر شره لاية (قوله أي له كل الاجر) في  
الفه - ستاف فان جهلوا فسدت ولزم اجر المثل ١٥ وان حل الكل ما على كل اجر المثل زال  
التنافي ط (قوله ان كانت المؤنة تقل الخ) تقييد لقول المصنف فله ابر بمسأله وهو منقول  
عن الامام الهندواني (قوله والا فكله) كماله كان الغائب صغيرا أو كان ذلك في استحقاق  
السفينة لانه لا يظهر التفاوت في سابقه فان عدد ولومن الكار وهو - اذا كان الاستحجار على  
أن يحمله فله على مصاحبتهم والحل على المرسل أو كان الحل فر يباوهم مشاة أو بعدد اولهم  
قدرة على المشي يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بقص فرد أو فردين الآن يكونوا  
أرقا فحفظ البعض منهم أخف من حفظ الكل سوى بهذا ط (قوله لا يصل قط) بالكسر  
والث - ديد والمراد لا يصل شيء مما ليس له مؤنة وقوله أو زاد أي عماله مؤنة (قوله لا شيء له) أي  
من اجرة الذهب والمهي للزاد بلا خلاف ولا كتاب عنده - ما أو ما عنده - فاجرة الذهب  
واجبة سواء شرط المهي بالجواب أم لا كافي النهاية وغيره فان الظن انه لا بد من التقييد  
بالمهي بالجواب حتى يتأني خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي أن يكون له تمام الاجرة عند محمد  
فه - ستاني أقول نعم ولكن التقييد به كما وقع في الجامع الصغير والهداية والكثر لازم بالنظر  
للمسألة الاتية عن الدرر كما سيظهر ومبني الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجرة قابل عنده  
بنطع المساقة لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب بخلاف حمل الطعام فانه قابل فيه بالحمل  
لما فيه من المؤنة دون قطع المسافة وعندها مقابل بالنقل فيمالا - وسيله الى المقصود وهو  
وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذا رده فقد نقض المعقود عليه (قوله ويدعو فلانا)  
صورتا فاضى خان في تبليغ الرسالة ورفق بينهما وبين مسألة اصال الكتاب بان الر - الق - د  
تكون سر الارض المرسل بان يطاع عليها غيره أما الكتاب فمقوم فلوزك محتوما لا يطاع عليه  
غيره ١٥ وجزم الحلواني بان الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل الشارح دعاءه كرسالة  
ط قالت أي لانه من أفرادها تأمل وقد ذكر الشراح انه لو وجد ولم يبلغه الرسالة ورجع له

فان بعضهم جاءه من في  
فله ابر بمسأله لانه اولى  
بعض المعقود عليه وقيد  
بقوله (لو كانوا) أي عياله  
(معلمين) أي للعاقدين  
ايكون الاجر مقابلا بجهلهم  
(والا) يكونوا معلمين  
(فكله) أي له كل الاجر  
ونقل ابن الكمال ان كانت  
المؤنة تقل بنقصان عددهم  
فبمسأله والا فكله  
(استأجر رجلا لايصال قط)  
أي كتاب (أو زاد الى زيد  
ان رده) أي المكتوب أو  
الزاد (لونه) أي زيد أو  
غيبته لاشي له لانه نقضه  
بعوده كالتحاطة اذا خاطم  
فتق وفي الخاتمة استأجره  
اي ذهب لموضع كذا ويدعو  
فلانا باجر مسمى فذهب  
للموضع فلم يجد فلانا  
وجب الاجر (فاذا دفع  
القط الى ورثته) في صورة  
الموت (ومن يسلم اليه اذا  
حضر) في صورة غيبته

وجب الاجر بالذهب) وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ١٧ ولكن تعقبه المحشون وعولوا على

الاجر بالاجماع أيضا ووجهه كافي الزيلعي عن المحيط أن الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه وأما  
الاجماع فانهم في وسعه فلا يقابل الاجر فليتأمل (قوله وجب الاجر بالذهب) أي اجماعا كما  
ذكره الاتقاني وغيره (قوله وهو نصف الاجر المسمى) اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان  
كون اجر الذهب وأجر الاتيان سواء على سبيل المناصفة مما لا يكاد يتفق ولم نجد هذه العبارة  
في كلام غيره (قوله ولكن تعقبه المحشون الخ) كالواقي والشره لاي قال في الشره لاية فيه  
نظر بل له الاجر كذا لا اذا المعقود عليه الا يصل لا غير وقد وجد في مواضع التخصيص على أن المقت  
صادق بوجوب تمام الاجر المسألة فرفضه صاحب المواهب في الاستحجار لا يصل ورد الجواب  
- ما ١٥ (قوله عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله فاما يمكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع  
الاعتراض على صاحب الدرر حيث لم يقيده بذكر الجواب أو لا وفيه نصف الاجر ثانيا (قوله  
واختلف فيما لو منقه) قال في الخاتمة له الاجر في قولهم اذ لم ينقض عله وقيل اذا منقه فيبقى  
أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه ثمة ينفع به وارث المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف  
القرين ١٥ ومقتضى النظر أنه ان منقه به اذ ايساله فله اجر الذهب وان كان قبله فلا اجر له  
فيحرد ط قلت وقول الخاتمة له الاجر أي اجر الذهب كاتية به عبارة الفه - ستاني وهو ظاهر  
وهذا ان شرط المهي بالجواب وليستظر فيما لو منقه المكتوب اليه - أولم يدفع له الجواب وكان  
شرط المهي بالجواب هل له نصف الاجر أم كماله لان اخباره بما صنع جواب به في فيحرد (قوله  
اغير اجر المثل) الاول بدون اجر المثل لان الغير صادق بالاكثروا ان كان المقام يعني المراد ط  
(قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة في الخلاصة أو همت أن الناظر يضمن  
تمام اجر المثل فقال متولى الوقت اجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل ١٥ وقد رده  
الشيخ قائم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستأجر بدل عليه ماذ كره في تقييد الفتاوى  
الكبرى يلزم مستأجره تمام اجر المثل عند بعض علمائنا واما الفتوى ١٥ وفي التفسير لو  
نسألها المستأجر كان عليه اجر المثل بافهاما بالغ على ما أجاز المتأخرون من المشايخ ١٥  
ملخصا (قوله وكذا حكم وصي وأب) أي اذا أجرة اقراره صغير بدون اجر المثل ونسأل المستأجر  
فانه يلزمه تمام الاجر ط (قوله في غصب عقار الوقت) قال في الوالدية الفتوى في غصب  
العقار الموقوف بالضمان نظر الوقت ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيستري به بضبيعة  
أخرى تكون على سبيل الوقت الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله وغصب منافعه)  
قال في جامع القضاة ان شرى دارا ثم ظهر أنها وقف أو لا - فغيره عليه اجر المثل - منافعه لها  
١٥ ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القنية ط ملخصا (قوله  
عند الزيادة الفاحشة) أي زيادة اجر المثل من غير تمت كإتاني قريبا ط (قوله ومساكنة لحق  
الله تعالى) لان الوقت ليس العين والتصدق بمنفعة له لوجه تعالى (قوله حق فسخ العدة)  
أي بسبب الموت وفي بعض النسخ متى بدل حتى ولو قال فانفسخ لكان أولى (قوله لوالعين في  
يده) أي لوالعين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة  
فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فاراد حبس البيت  
لاجر عليه ليس له ذلك في الجائز في القادة أولى ولو لم يقبض ما صحح أو فاسد فله الحبس باجر

أي بانه هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه (بخلاف الره) فانه مضمون



بجمله وهو الحق بغيره لومات المؤجر اه بهي اذا مات المؤجر وعليه ديون لغير المستاجر فيبعث  
 المذرك فالمستاجر الحق بالحق من سائر الممرات ان كان الحق قدرا لاجرة المجهلة وان زاد قال ان  
 لاقرماء أبو السعود على الاشياء (قوله باقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد وصوابه بالاقل  
 من قيمته ومن الدين فيكون من بيانية لا تفصيلية ح أي لاقتضائه أن المضمون شيء هو أقل  
 منه أو هو غيرهما مع أنه واحد منهم ما هو الأقل تأمل (قوله نصح) أي ان كانت من خلاف  
 جنس ما استاجر فلو من جنسه فلا يخلف الزيادة من جانب المؤجر فيجوز مطلقا ط عن  
 الهندية مطلقا (قوله وبهدها) صوابه لا بهدها كما هو في الاشياء والمنع لان محل العقد قد فات  
 والمراد به مضمون كاهلها اذا مضى بعضه فاقبال في خزانة الاكل لو استاجر دارا شهرين أو  
 دابة ليركبهم اقره من قبله فليسكن فيهم شهر أو سا فر فر في الاجرة فاقبيل ان تعذر الزيادة  
 لما بقي ومحمد استحسن وجهها موزعة لما مضى ولما بقي أبو السعود عن البيهري (قوله ولوليتيم)  
 عبارة الاشياء وهو شامل لمال التيم بهوموه قال الجوى سوى في الاعراف بين الوقف وأرض  
 التيم حيث قال ولولا جرم شرف الوقف أو وصى التيم مترا لا بدون أجر المثل قال ابن القفيل  
 ينبغي أن يكون المستاجر غاصبا أو ذكرا انصاف لا يكون غاصبا يلزمه أجر المثل وصرح في  
 الجوهري بأن أرض التيم كالوقف اه أقول وكذا ذكره الشارح قبل أن يطرح لكه غير ما نحن  
 فيه كالا يخفى على النية فافهم فان ما استشهد به فيما لو أجر بدون أجر المثل وكلامه في الزيادة  
 عليه بهد العقد والفرق مثل الصبح (قوله لم يقبل) قال في الاشياء مطلقا اه أي قبل المدة  
 وبهدها (قوله كالورخصت) أي الاجرة بهد العقد فلا يفسخ لان المستاجر رضى بذلك (قوله  
 فان الاجارة فاسدة الخ) ساقى آخر السوادة لو أجرها بما لا يتغابن الناس فيه فتمكون فاسدة  
 فيؤجرها صححة من الاول أو من غيره باجر المثل الخ وهو صريح في أنه لو كان القاصد بيب  
 الغبن القاحش لا يلزم عرضها على الاول وفي العمادية خلافه لكن ذكر في حاشية الاشياء أن  
 الذي في عامة الكتب هو الاول (قوله لكن الاصل صحته باجر المثل) كذا في الاشياء وفي  
 بعض النسخ لكن الاصح الخ ومعنى الاستدلال أن الكلام في الزيادة على المستاجر في الوقف  
 وأن قوله فان الاجارة فاسدة الخ كلام مجمل لاحتمال أن المراد به ادها بسبب كون الاجرة  
 عند المدة قد بدون أجر المثل فاذا دعى ادها بذلك أجرها الناظر بالعرض على الاول لانه  
 لاحق له فاسد تدرك عليه بان المقام يحتاج الى التفصيل وهو أن الاصل صحته باجر المثل فيجوز  
 دعوى الزيادة لا يقبل بل ان أخبر القاضى واحد بذلك يقبل الى آخر ما قرره الشارح وقد  
 اضطررت آراء محشي الاشياء وغيرهم في تقرير هذه العبارة وهذا ما ظهر لي فليتأمل ثم رأيت  
 في أنفع الوسائل قرر كلامه كذلك وعليه مكان المناسب أن يأتي بالقضاء التقريرية بدل الواو في  
 قوله ولولا دعى (قوله بغير قاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في التفسير المختار وتعامه  
 في رسالة العلامة قنلى زاده (قوله فان أخبر الخ) يعنى أن القاضى لا يقبل قول ذلك المدعى  
 لانه متمم بارادة استجارها لو اجنبيا أو باستقلالها وبيعها لغير الاول لو هو العاقد ومع ان  
 الاصل في العقود الصمة (قوله ذو خيرة) أفاد أن الواحد يكفي وهذا عندهما خلافا لحد  
 اشياء (قوله وان شهدوا الخ) واصل على قبله وساقى عن الخاتون في آخر السوادة ما يخالفه الا

بأقل من قيمته ومن الدين كما  
 سيجي في باب مجمع القضاوى  
 (فروع) الزيادة في الاجرة  
 من المستاجر نصح في المدة  
 وبهدها وأما الزيادة على  
 المستاجر فان في المثل ولو  
 انبهم لم يقبل كالورخصت  
 وان في الوقف فان الاجارة  
 فاسدة أجرها الناظر بالا  
 عرض على الاول لكن  
 الاصل صحته باجر المثل ولو  
 ادعى رجل انما بغير قاحش  
 فان أخبر القاضى ذو خيرة  
 انما كذلك فصحته او يقبل  
 الزيادة وان شهدوا وقت  
 العقد انما باجر المثل

أن يراد التهمة بدون اتصال القضاء من يرى ذلك وباقي تمام يانه هناك (قوله والا) أي وان  
 لم يخبر ذو خيرة انما ارفقت بغير قاحش فقيمة تفصيل وهو ذاتي المعنى مقابل لقوله فان الاجارة  
 فاسدة لانها حقيقة صحيحة ففقدت في الكلام على القسمين (قوله اضرا او تعنتا) فسر  
 ذلك ابن نجيم في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي المنياب مع زاده بعض  
 الناس في أجرتهم المثلثة اليه اه له تعنت اه ط (قوله وان كانت الزيادة أجر المثل)  
 عبارة الاشياء بالزيادة باللام وهي كذلك في بعض النسخ والمراد أن تزيد الاجرة في نفسها بالغا  
 سهرها عند الحل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استجاره فلا يكفي شرح  
 المجمع للبيهري جوى ومثله في شرح ابن ملك أقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة  
 مثلا وزادت قيمتها اثناء المدة كما مثل به ابن ملك فواجبه نقض الاجارة بل المراد أن تزيد اجرة  
 المثل بزيادة الرغبات كما وقع في عبارات مشايخ المذهب وفي حاشية الاشياء به لا يبي أبو السعود عن  
 العلامة البيهري ما حاصله أنه لا تعذر زيادة السعر في نفس الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة في  
 النقض للوقف ولا للمستحقين كما أفاده العلامة الطرابلسي في فتاواه ورد به ما في شرح المجمع  
 وجهه من المواضع المتقدمة عليه اه بقي شيء يجب التنبه عليه وهو ما المراد بزيادة أجر  
 المثل فنقول وقعت الزيادة في أغلب كلامهم مطلقة فقالوا اذا زادت بزيادة الرغبات ووقع في  
 عبارة الخاتون القديسي أنها تنقض عند الزيادة القاحشة قال في الوقف الصروة تهده بالقاحشة  
 يدل على عدم نقضها باليسر ولعل المراد بالقاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كافي طرف النقض ان  
 فانه جائز عن أجر المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب  
 الو كالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة قصبه لا وزاد أجرها واحدا  
 فانهم لا تنقض كالأجر المتولي به فافهم الا تنقض بضلاف الدرهمين في الطرفين اه  
 أقول لكن صرح في الخاتون الحصري كما نقله عنه البيهري وغيره أن الزيادة القاحشة مقدارها  
 نصف الذي أجر به أولا اه ونقله العلامة قنلى زاده ثم قال ولم يره أنه يبره الحق أن ما لا يتغابن  
 فيه فهو زيادة قاحشة نصفها كانت أو ربعا وقال في موضع آخر وهل هو ما رواه اثنان أو مراد  
 العامة أيضا ما ذكره الحصري لم يصح به أحد قنلى أقول وكلامه الثاني أقبل فان الحكم عليه مالم  
 بالاطلاق لا بد له من برهان على أن الاصل عدم تعدد الرواية فيصير كلام العامة عليه مالم  
 يوجد نقل بخلافه صريح فيضطر الى جهة ما رواه اثنان وقد أقر العلامة البيهري وغيره ما ذكره  
 الامام الحصري وتبعه في الحامدية فاحفظ هذه الفائدة السنية (قوله فيفسخها المتولي الخ)  
 قال العلامة قنلى زاده وهل المراد أنه يفسخها القاضى أو المتولى ويحكم به القاضى لم يحرره  
 المتقدمون وانما تعرض له صاحب أنفع الوسائل وجزم بانثاني وانما يفسخ القاضى اذا امتنع  
 الناظر عنه اه أقول والقول بالفسخ هو إحدى الروايتين وساقى انه المقتضى به ثم اعلم  
 أن الشارح قد أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بهده وحاصل التفصيل ان ما وقعت عليه  
 الاجارة لا يفسخ لو امان أن يكون أرضا فارغة وقت الزيادة عن ملأ المستاجر كالدار والمنازل  
 والأرض السليخة أو مشغولة به كالوزر عها أو بني فح أو غرس في الوجه الاول يفسخها  
 المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة المعارضة بهد ديونهم وفي الثاني ان كان زرعها

مطلبه  
 في بيان المراد بالزيادة على  
 أجر المثل  
 والا فان كانت اضرا  
 وتعنتا لم يقبل وان كانت  
 الزيادة أجر المثل فالتقار  
 قبولها فيفسخها المتولى  
 فان امتنع فالقاضى



ثم يؤجرها من زائد فان كانت دارا أو حائنا أو أرضا فارغة عرضها على المستاجر فان قبلها فهو واحد ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة أجر المنزل وادعى أن الضرر أو فلا بد من الجهران عليه وان لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقت وان كان بنى أو غرس فان كان استاجرها مشاعرة فانما يؤجر لغيره اذا فرغ الشهر وان لم يقبلها الا فسادا عند رأس كل شهر والبناء يتملك الناظر بقبوله مستحق القلع للوقف أو يصير حق يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المنزل في نفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى في نفسها وعليه الفتوى ومالم تنسخ كان على المستاجر المسمى اشياء معزى لا يفرى فوات وظاهر قوله البناء يتملك الناظر الخ أنه يتملك لجهة الوقف فهو على صاحبه وهذا هو الأرض تنقص بالقلع والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها الجهر والمخ وان صح فيقول على البناء الموضوعة لنقل المذهب

في المدة لا يؤجر لغيره وان فرغت المدة مالم يستخصد الزرع بل تضم عليه الزيادة من وقتها الى أن يستخصد لان شغلها بما لا يمنع من صحة اجارها غيره كما يأتي وان كان بنى فيها أو غرس فان فرغت المدة كما لو استاجرها مشاعرة وفرغ الشهر فبعضها أو أجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من أن شغلها بما لا يمنع بل تضم عليه الزيادة كما صرح في المزروعة ليكن هذا حتى الى انتماء العقد فقط اذ لا نهاية له لجهة البناء والغراس بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارح في الاشياء وهو ما خوذ من نفع الوسائل عن الجسدات وغيرها صريح ودلالة ثم لا يخفى أن تضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به والا يؤجر بالقلع ان لم يقبل بالوقف وتؤجر لغيره مائة للوقف وهذا كله اذا زادت أجرة الأرض في نفسه لا بسبب بناءه مثلا ولا فلا تضم عليه الزيادة أصلا لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم يؤجرها من زاد) الأولى حذفه لبيان التفصيل المذکور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عرفت الاشياء كما هنا (قوله عرضها على المستاجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها أيضا ط (قوله فقط) أي لامن أول المدة أشياء بل الواجب من أولها الى وقت التسخن الاجر المسمى (قوله له) أي على المذكر اثبتت الزيادة لان القول قوله والبيعة على المدعى والاصل بقاها ما كان على ما كان حوى واظهار أن هذا على قول محمد لما صرح أن الواحد يكتفي عند ما قام - ل (قوله لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع) أي ان كان من زرعها حتى ولو لم يكن بحق كالغاصب والمستاجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في الظهيرية والسر اجبة لكونه لا يمنع التسليم بهر وسيد كره الشارح وباتى متتابع دورقة (قوله من وقتها) أي وقت الزيادة ويجب لمسا في قبالة من المسمى به ما به كافي البحر (قوله فان كان استاجرها مشاعرة) في هذا التمهيد صالحة لان هذا ما قبل قوله الاتي وان كانت المدة باقية الخ فكان المناسب أن يقول فان كانت المدة قد فرغت فانما يؤجر لغيره ان لم يقبلها أي الزيادة لكن لما كان الشهر مدة قليلة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استاجرها مشاعرة كل شهر بكذا صرح في واحد وقد في الباقي على ما يأتي بيانه في الباب الاتي (قوله والبناء يتملك الناظر بقبوله) أي جبر على المستاجر ان يرضى بقاءه بالأرض كما يأتي بيانه قريبا (قوله مستحق القلع) سيأتي بيانه في الباب الاتي (قوله للوقف) متعلق بقوله يتملك (قوله أو يصير الخ) يعني اذا رضى الناظر بذلك ان كان القاع يضر لان الظاهر لناظر حيث يضر بملكه جبر على المستاجر وبين أن يتركه الى ان يتخلص بناء المستاجر من الأرض كما سقط في دفعه اليه بناء على ما يأتي عن الشروح ثم لم يضر فالتجار لا يستاجر كما يأتي بيانه (قوله وأما اذا زاد الخ) يفي عنه قوله سابقا وان كانت الزيادة أجر المنزل الخ ط وقد صح هذا القول بافظ الفتوى ولفظ المختار كما هو لفظ الاصح كما في كتاب الوقف فكان المعنى وان منى على خلافه في الاسعاف والتأخرائية والحالية فالتين ان أجر المنزل يعتبر وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعده ولكن قد علمت مما قد مضى عن الحصري ما المراد بالزيادة (قوله قلت الخ) أمل الجبلة صنف في المنع ذكره أقول الباب تحت قوله فلو أجرها المتولى أكثر لم يصح (قوله أنه يتملك) أي ان أراد الناظر والا فليترك الى أن يتخلص فيأخذ ملكه (قوله كافي عامة الشروح) أي شروح الهداية والكنز وغيرهما ذكره في الباب

الاتي عند قوله لا أن يغرم له المؤجر قيمته ولو عاوه وهو مضمون عبارات المتن أيضا يتناول باطلاقة المالك والوقف كما به عليه المصنف (قوله بخلاف فتاوى) منها الهيوط والتجيبس والحالية والعمادية قائم - قالوا ان كان يضر لا يرفع - المستاجر بل اما أن يرضى بان يتملكه الناظر للوقف والا يصبر الى أن يتخلص ملكه لان ملكه بغير رضاه لا يجوز ومنه ما ذكره الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله أنهم جعلوا الخيار للمستاجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى الشروح جعلوا الخيار للناظر ان يضر والا للمستاجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى فلو باذنه فهو للوقف ويرجع الباقي على المتولى بما أتفق كافي فتاوى أي الليث والظاهر أنه أراد اذنه بالبناء لاجل الوقف لولائه - وأشهد عليه فلا يكون للوقف كما أفاده العلامة في زاده أقول وسبب في الباب الاتي أن المستاجر استبقا البناء والغرس بعد مضي المدة بغير المنزل جبر ان لم يضر بالوقف وهذا مخالف لما تقدم من الشروح ولما تقدم من الفتاوى أيضا وما يأتي عن المتن كما سنبينه عليه ان شاء الله تعالى (فتبينه مهم) اذا أذن القاضي أو الناظر عند من لا يرى الاحتياج الى اذن القاضي للمستاجر بالبناء ليكون دينه على الوقف حيث لا فاضل من ربه وهو ما يسهلونه في ديارنا بالمرمى سدق البناء يكون للوقف فاذا أراد الناظر ان يرضى به فله ماصرفه في البناء ثم لا يخفى انه يزيد أجر المنزل بسبب البناء فالظاهر انه يلزمه اتمام أجر المنزل والفرق بين هذا وما تقدم من الاشياء ان البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ملكه ثم رأيت في الفتاوى الخيرية النصريح في ضمن - وقال طويل يلزم أجر المنزل بالغام بل قبل العمارة وبها دعا والرجوع بمصرفة فراجعه والواقع في زماننا أنه يستاجر بدون أجر المنزل بكثير ويدفع بعض الاجرة ويقتطع بعض من العمارة وقد يقال بل يوزع وجهه وذلك أنه لو أراد آخر أن يستاجر به ويدفع للأول ماصرفه على العمارة لا يستاجر به الا بجزء القليلة ثم لو استغنى الوقف ودفع الناظر ما للأول فان كل أحد يستاجر به بجزء مثله الا ان في الم دفع الناظر ذلك تبقى أجرة المنزل تلك الاجرة القليلة فلا فرق حيث يثبت بين العمارة المملوكة للمستاجر وبين هذه ورأيت في وقف الحامدية عن فتاوى الخافوق شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المنزل اذا ناله نائبة أو كان دين الخ فهذا ما يؤيد ما قلنا اذ لا شك أن المرمى - ددين على الوقف تقل أجرة بسببه فتمام وفي شرح المتن عن الاشياء ولا يؤجر الوقف الا بجزء المنزل الا بقصان يسير أو اذا لم يرغب فيه الا بالاقبل اه تامل ومثل هذا في الكدك وهو ما يبينه المستاجر في حائوت الوقف ولا يصح - به على الوقف فيقوم المستاجر بجميع لوازمه من عمارة وترميم واغلاق ونحو ذلك ويبيعونه بثمن كثير فباعبار ما يدفعه المستاجر من هذا الثمن الكثير وما يصرفه في المستقبل على أرض الوقف تكون أجرة المنزل تلك الاجرة القليلة التي يدفعونها وقد تكون أصل عمارة الوقف من صاحب الكدك ياخذها منه الواقف ويصرفها ويبيعها للمستاجر ويؤجرها بجزء قليلة وهو المسمى بالنخل ومثله يقال في القيمة ومثله المسكة في البساتين ونحوها وهي عبارة عن القمامة والكرب وما يزرعه مما تبقى أصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فانما يتباع بثمن كثير فبهم يتزايد أجرة الأرض زيادة كثيرة وهذا أمر حادثه تعارفوا عليه وفي فتاوى العلامة المحقق عبد الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق جوابا - وقال عن الخلو المتعارف

مطلبه في المرمى والقيمة ومثله بخلاف فتاوى مؤيد زاده من زيا للفتاوى حائوت وقف بن فيه ما كنهه بلا اذن متوايه ان لم يضر



بما حاصره ان الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسي وغيره وحده  
 الاحكام التي يرتب بها العادة في هذه الدار وذلك بان تفسح الارض وتعرف بكسر هاء وقرض  
 على قدر من الاذرع من المعين من الدراهم ويقي الذي يقي في اي اوتى ذلك القدر في كل سنة  
 من غير اجارة كاذ كره في انفع الوسائل فاذا كان بحيث لو رفعت حماره لانه لا يتحرك  
 في يده باجر المثل ولا يمكن لا يفتي ان يفتي باعتبار العرف مطابقا خوفا من ان يفتي باب القياس  
 عليه في كثير من المنكرات والبدع نعم يفتي به في ما دعت اليه الحاجة وجرت به في المدة المديدة  
 العادة وتعارفه الاعيان بالانكسر كالحلول المتعارف في الحوانيت وهو ان يجمع لالواقف  
 او المتولي او السالك على الحانوت قدر ما يفي بوجوبه من الساكن ويهبط به تسكنا عيافلا  
 يملك صاحب الحانوت به ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الخلو ولا اجارة غيره ما لم يدفع له  
 المبلغ المرسوم فيفتي بجواز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي عارفه المتأخرون احتمالا عن الربا  
 حتى قال في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على جزمه بالاضطرار الناس الى  
 ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق الامر اتسع حكمه فيندرج تحتها ما نال ذلك مما دعت  
 اليه الضرورة واقفه اعلم اه ملخصا (قوله رفعة) اي جبر (قوله من تحت البناء) الاولى حذف  
 تحت ط (قوله حيث لا يملك رفعة) حكمة تامل ط (قوله ولو اضطررنا الى الخ) هذا ما يبان  
 لا انفسل فلا ينافي الجبر عند عدم الاصطلاح وهو رواية ضعيفة رمل على البحر ملخصا وعلى  
 الاول يوافق ما مر عن الشرح وعلى الثاني يوافق ما طبق عليه ارباب الفتاوى (قوله ولو لم يلحق  
 الا بجردين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسما في يانه هناك (قوله ويجوز جعل الاجارة الخ) اي  
 تجوز الاجارة باجرة المثل او بالاكثر منها مطلقا ما لم تكن بمال وقف او يقيم كما علم عامر في  
 الاجارة الطويلة عن الخاتمة (قوله بزيادة في الناس) قيد لالاقف فافهم ثم هذا كله  
 مكررا قد علم عامر (قوله وفي فتاوى الحانوتي الخ) ونصه مثل ما قولكم فيما لو حكم حاكم  
 بصحة اجارة وقف وان الاجارة اجرة المثل به دأن اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت بيعة بان ادون اجر  
 المثل فيعمل بيعة بطلانها ثم لا فاجاب اجاب الشيخ نور الدين العارابي قاضي القضاة الحنفي  
 بما صورته الحمد لله العلي الاعلى بيعة الاثبات مقدسة وهي التي شهدت بان الاجارة اجرة المثل  
 وقد اتصل به القضاء فلا تنقض واجاب الشيخ ناصر الدين القافاني المالكي وقاضي القضاة احمد  
 ابن النجار الحنبلي بجوابي كذلك فاجبت نعم الاجوبة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا حيث  
 لم تكن الشهادة الاولى بكذب الظاهر والا فلا تقبل وتنقض كما في الحامدية (قوله وقد اتصل  
 به القضاء) اي واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع ولو اى الزيادة **==** كم  
 الحنبلي بالصحة لانه غير صحيح اه قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يرفع الخلاف  
 نامل اه اقول مراده ان حكمه بصحة الاجارة ابتداء وانما باجر المثل لا يمنع فسخه الزيادة  
 العارضة بكثرة الرغبات بناء على القول المقتضى لان ذلك غير محكوم به ففتح حكم الحنبلي الاول  
 لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالفاء الزيادة العارضة بمادة نه خصها من اجرة اشراطه منع من  
 قبوله او قد صرح بذلك الحانوتي في فتاواه ايضا حيث ذكر انه لا يمنع الحاكم الحنفي من قبول  
 الزيادة حكم الحنبلي بصحة الاجارة ولو وقعت به دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة

رفعه رفعة وان ضربه هو  
 المضمع ماله فلا يترتب  
 الى ان يخاص ماله من  
 تحت البناء ثم باخذ  
 ولا يكون بناؤه مانعا من  
 صحة الاجارة لغيره اذ لا يملك  
 على ذلك البناء حيث لا يملك  
 رفعة ولو اضطررنا الى الخ  
 يجهل او ذلك للوقف يفتي  
 لا يجوز اقل القوتين  
 من زعماء بني فيه صح ولو  
 الحق الا بجردين رفع الامر  
 الى القاضي فيفسخ العقد  
 وليس للاجر ان يفسخ  
 بنفسه وعلمه الفتوى  
 ويجوز جعل الاجارة او باكثر  
 او باقل مما يثبت فيه  
 الناس لا بما لا يثبت فيه  
 وتكون فاسدة فيجرى  
 اجارة صحيحة اما من الاول  
 او من غيره باجر المثل او  
 بزيادة بقدر ما يرضى به  
 المتاجر اه وفي فتاوى  
 الحانوتي بيعة الاثبات  
 مقدسة وهي التي شهدت  
 بان الاجارة او الاجرة المثل  
 وقد اتصل به القضاء فلا  
 تنقض قال ربه اجب بقبية  
 المذهب بالمعنى

اخرى لم يقع الحكم بها اه وذكرتم في موضع آخر وصرح به ايضا العلامة قنلى زاده  
 وذكر انه لا يفتي قوله ثبت عندى ان هذا ابر المثل ولا قوله اقيمت الزيادة العارضة لان ذلك  
 فتاوى لاحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم جاهد اه ومنه ما لو حكم بصحة الاجارة  
 شافى مثلا لا يمنع الحنفي فسخها بالاموت ما لم يحكم الشافى بخصم ذلك بعد الموت كما صرح به  
 ابن الفرس فتنبه والله تعالى اعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

(قوله وما يكون خلافا) اي والفعل الذي يكون خلاف الجواز فيها (قوله حانوت) على وزن  
 فاعول وتاؤه مبدلة من هاء وقيل فاعول ككسكوت وهو كافى القاموس وكان الخارون والشارف  
 يذكروا يوثقوا القسبة اليه حانوتى وفسر الدكان به ايضا فقال كمان الحانوت جمع  
 دكانين معرب وعلمه فهو حانوتان والمراد به هنا ما اعده لبيع فيه مطلقا (قوله بلا بيان  
 ما به حمل فيها) اي في هذه الاماكن وهى الحانوت والدار فاطاق الجمع على ما فوق الواحد تأمل  
 (قوله اصره لانه عارف) وهو الساكنى وانه لا يفتاوى مخ (قوله فله ان يسكنها غيره) اي  
 ولو شرط ان يسكنها او حده منقرد امرى الدين وهذا في الدور والحوانيت ط ومنه له عيب  
 الخدمة فله ان يجره لغيره بخلاف الدابة والذئب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كما  
 في المنع (قوله فبطل) مضارع من باب المثال اي يدق الوند ح (قوله ويربط دوابه) اي في  
 موضع اعد لربطها لان ربطها في موضع السكنى افاد كافي غاية البيان قال السامحاني وينفع  
 يجرها ولو فسدت لم يصير على اصلاحها ويبقى التنوير فيها فلا احتراق به شئ لم يضمن قات الا اذا فعله  
 في محل لا يملك به كقرب خشب مقدسى اه (قوله ويكسر حطبه) يعني تقييده اخذها مما قبله  
 ومما بعده بان يكون بمحل لا يصلح به اضرار الارض وما تحتها من مجرى الماء ثم رأيت الزيايى  
 قال وعلى هذا تنكسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لانه لا يجرى البناء وان زاد على العادة بحيث  
 يجرى البناء فلا اضرار بالمالك وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل اه (قوله  
 ويطحن برسى البدوان ضربه يفتي قنينة) لم أر هذه المسئلة في القنينة بل رأيت ما قبلها وأما هذه  
 فقد مذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنع وتبعه الشارح وفيه سقط فان  
 الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رضى اليدان كان لا يضر وان كان يضر يمنع وعلمه  
 الفتوى ومنه في الشرع بلاية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل او المفعول) مهمومته وانما هو  
 يفتح اليامن الثلاثى المجرى او بضمها من الرباى وحده ادخال على الاول ومفعول به على  
 الثانى ح ووجه كونه مهموماً بالبناء للفاعل على الوجهين (قوله لانه يجرى الخ) قال الزيايى  
 فاصله ان كل ما يجرى البناء اوقيه ضرر ليس له ان يعمل فيه الا باذن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه  
 جاز له بطلان العقد واستحقاقه به (قوله فيوقف على الرضا) اي رضا المالك او الاشتراط وفى اي  
 السهم وعن الجوى يفتحهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى بسكناه لا يكون كذلك (قوله كالم  
 انكر اصل العقد) فان القول له اى فكذا اذا انكر كون عامنه ط (قوله ولو فسخ ماليس له)  
 اى وقد انقضت المدة او لم يرضى بعضها لم يسقط أجره او يجب يجرى ط عن المقدسى (قوله  
 ولا ابر) اي فيما ضمنه نهاية وأما الساحة فيفتي في الاجرة كذا فى الذخيرة سائحاتى (قوله

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)  
 (قوله حانوت) اي دكان (ودار  
 بلا بيان ما به حمل فيها)  
 اصره لانه عارف (و) بلا  
 بيان (من يسكنها) فله ان  
 يسكنها غيره باجارة وغيره  
 كما سيجي (وله ان يسكن  
 فيها) اي الحانوت والدار  
 (كل ما اراد) فيندوب ربط  
 دوابه ويكسر حطبه  
 ويستحب بجداره ويتخذ  
 بالوعة ان لم يضر ويطحن  
 برسى البدوان ضربه يفتي  
 قنينة (غير انه لا يسكن)  
 بالبناء للفاعل او المفعول  
 (ح) ادادا او قصارا او  
 طحنا من غير رضا المالك  
 او اشتراطه ذلك (في)  
 عقد (الاجارة) لانه يجرى  
 البناء فيوقف على الرضا  
 (وان اشتراطا في الاشتراط  
 قال قول لا يجرى) كالم  
 انكر اصل العقد (وان  
 اقام البيعة فالبيعة بيعة  
 المستاجر) لانه اتم الزيادة  
 خلاصة وفيها المستاجر  
 لانه سار فله المدة ادان  
 انقضى ضرره ما ولو فسخ  
 ماليس له من الاجرة وان  
 انقضى به البناء ضمنه ولا  
 اجر لانها لا يجرى (وقد  
 السكنى بنفسه واسكان غيره  
 باجارة وغيره)



وتسمى كل تلك بالاجارة  
بالاستعمال بطول التمتع لانه  
غير مقيّد بخلاف ما يتحقق به  
كاسيحي ولو اجبر باكثر تصدق  
بالفضل الا في مستثنى اذا  
اجبر باكثر من الجنس او  
اصح فيها شيئا ولو اجبرها  
من المؤجر لا تصح وتنسخ  
الاجارة في الاصح بغير  
مهر زيا للوجه - رة وسيجي  
تصح خلافه فتنبه  
(و) تصح اجارة (ارض  
للزراعة مع بيان ما يزرع  
فيها او قال على ان ازرع  
فيها ما شاء) كى لا تصح  
المنفعة والافهى فاسدة  
للجهالة وتغلب مصلحة  
بزرعها ويجب المسعى  
ولاه - تاجر الشرب والطرب  
و يزرع زرعين ريعا  
وخر يفاول لم يمكنه الزراعة  
للهل لا يحتاجه السقي او  
كرى ان امكنه الزراعة في  
مدة العقد جاز والالا  
وتعامه في القنية (آبرها  
وهي مشغولة بزرع غيره  
ان كان الزرع بحق  
لا يجوز) الاجارة لكن لو  
حصده وسلمها انقابت  
جائزة (ما لم يستبعد الزرع)  
فيجوز ويؤجر بالمحصاد  
والقسائم به في بزارية  
(الان يؤجرها مضافة)  
الى المستقبل فتصح مطلقا  
(وان) كان الزرع (بغير  
مضى صحت) لا يمكن التسليم

بطل) يضم اليامن ابطال ويجوز الفتح ولكن كان - سنة ان يجعله - سناقا و يقول ويطل فيه  
(قوله بخلاف ما يتحقق به) كارب والابس (قوله كاسيحي) اى به مدخو ورة (قوله بخلاف  
الجنس) اى جنس ما استاجر به وكذا اذا اجر مع ما استاجر شيئا من ماله يجوز ان تعلق عليه  
الاجارة فانه تطيب له الزيادة كما في الخلاصة (قوله او اصح فيها شيئا) بان حصصا او فعل فيما  
مستأق وكذا كل عمل قائم لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده حلالا امره على الصلاح كما في المبسوط  
والكنس ليس باصلاح وان كرى النهر قال الخصاص تطيب وقال ابو علي النسبي اعماميا  
مترددون ويرفع التراب لا تطيب وان تبسرت الزراعة ولو استاجر يمين صفقة واحدة وزاد  
في احدى ايجورهما باكثر ولو صفقة في خلاصة ملخصا (قوله لا تصح) اى قبل القبض  
او بعده كما في الجوهر ولو تخال ثالث على الرابع وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى بزارية  
(قوله وتنسخ الاجارة في الاصح) اى الاجارة الاولى واما الثانية فبالاتفاق (قوله وسيجي)  
اى في المنفردات وسيد كرا الشارح التوفيق هناك وباقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله  
للجهالة) المقصود الى المنازعة في عقد المعاوضة فان من الزرع ما يقع الارض ومنه ما يضرها  
(قوله وتغلب مصلحة بزرعها) اى استحسانا لان المدة قد عليه ما راعى بالاستعمال وصاد  
كان الجاهل لم تكن زيا لم يمتنع اقال العلامة المقدسي ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما  
زرع فرضى به وبما اذا علم من ابس التوب والاقا انزع يمكن ط مختصرا (قوله ولله - تاجر  
الشرب والطرب) اى وان لم يشترطها بخلاف البيع لان الاجارة تعدد لا انتفاع ولا انتفاع  
الابن اميد خلان تبعوا واما البيع فالفقه ومنه مال الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جائد بيع  
الجنس والارض السبعة دون اجارتها ما منح (قوله ويرزع زرعين) قال في القنية لو استاجرها  
سنة لزرع ما شاءه ان يزرع زرعين ريعا وخر يفاول فيها اه فانت ترى ان هذه مفروضة في  
استخدامه يمكن فيها زرعان وقد اطاق في عقد الاجارة ط (قوله وتعامه في القنية) حيث  
قال كمالوا استاجرها في الشاة سنة ثم رولا يمكن زراعتها في الشاة اجازتها ما يمكن في المدة اذ لو لم  
يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة فالاجارة فاسدة وفي مسئلة الاستحجار في الشاة يكون  
الاجر مقابلا بكل المدة لا بما ينتفع به فبفساد وقبل بما ينتفع به اه قلت وسيد كرا الشارح في  
باب الفسخ عن الجوهره لو اجار من الما يزرع به ففسخ الاجارة كاه او ترك ودفع  
بجواب ما روى منها (قوله بزرع غيره) اى غير المستاجر فلو كان الزرع له لا يمنع من شاة الفجر  
يشعل المؤجر والابن ينفى فلو كان له مؤجر اى رب الارض فاحله ان يبيع الزرع منه بمن معلوم  
ويتقاضى مؤجره الارض كما في الخلاصة عن الاصل وكذا لو ساقاه عليه قبل الاجارة لايدها  
كما قدمناه (قوله ان كان الزرع بحق) كان كان باجارة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون اجر المثل  
على ما رجحه الخصاص من ان المستاجر بدون اجر المثل لا يكون غاصبا وعليه اجر المثل وفي  
فتاوى قارى الهداية ان المستاجر اجارة فاسدة اذ ازرع يتي وكذا المساقاة اه ط وسياق انه  
يلحق بالمستاجر المستعير فيترك الى ادراكه بامر المثل (قوله ما يستبعد) اى يدرك ويصلح  
للمصاد (قوله به في بزارية) هو مثله في الثانية (قوله الى المستقبل) اى الى وقت يحصد الزرع  
فيه وتصير الارض فارغة عنه (قوله مطلقا) اى سواء كان الزرع بحق او لا وسواء استحصده او لا

(قوله)

بغيره على قلعه ادرلك اولاف تاوى قارى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الدار ٢٥ المشغولة بغيره ويؤجر بالتفرغ  
وايتسدا المدة من حين  
تسليمها وفي الاشياء استاجر  
مشغولا وفارغا ص في الفارغ  
فقط وسيجي في المنفردات  
(و) تصح اجارة ارض  
(للبناء والغرس) وسائر  
الانتفاعات كطبخ آجر  
وخزف ومقبة لاومر احا  
- تى تلام الاجرة بالتسليم  
امكن زراعتها لم لا يجر  
(فان مضت المدة قلعهما  
وساها فارغة) اهدم ثم ايتما  
(الان يفرم له المؤجر قيمته)  
اى البناء والغرس (مقولة)  
بان تقوم الارض بـ ما  
وبدون ما فيه من ما يمتها  
اختيار (ويتم كـ)  
بالنصب عطفه على يفرم لان  
فيه نظر الهمما قال في البحر  
وهذا الاستثناء من لزوم  
القاع على المستاجر فاذا كان  
لا يلزمه القاع لورضى  
المؤجر بدفع القيمة لكن ان  
كانت تنقص بفعلها جبر  
على المـ تاجر والافرضاه  
(او يرضى) المؤجر عطفها  
على يفرم (بقوله) اى البناء  
والغرس (فيكون البناء  
والغرس له - دار الارض  
لهذا) وهذا الترك ان ياجر  
فاجارة والافا عارة قلـ ما  
ان يؤجرها - ما اثبات  
ويقتسمها الاجر على قيمة  
الارض بلا بناء على قيمة البناء  
بلا ارض فيأخذ كل حصته  
اى من خا يمتي وفي وقف القنية يتي في الدار - به بلا ان القيم وزرع البناء يضر بالوقف يجب القبح على دفع قيمته للباي الخ



الحياض وانما يحل له ان يولي الاذن فيما يريده الوقف غير انه اذا لم يكن له قرار العارية فحق  
 اما اذا كان فيصير الحفر والفسوس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثله ادلالة اه  
 (قوله ولو استاجر أرض وقف) قيد بالوقف لما في الخبر به عن حوى الزاهد عن الاسرار  
 من قوله بخلاف ما اذا استاجر أرضا لمالك ليس له استاجر ان يستبقها كذلك ان أبي المالك  
 الا اقلع بل يكافه على ذلك الا اذا كانت قيمة الفراس أكثر من قيمة الأرض فيضمن المستاجر قيمة  
 الأرض للمالك فيكون الاغراس والأرض للغراس وفي المكس يضمن المالك قيمة الاغراس  
 فيكون الأرض والانتصار له وكذلك الحكم في العارية اه (قوله وبني) الوارد بمعنى أو ما  
 (قوله كذا في القنية) الإشارة لجميع ما ذكره المصنف وأفتى به في الخبر به فان لا وانت على علم  
 أن الشرع يبيي الضرر وهو ما والناس على هذا وفي القلع ضرر عظيم وفي الحديث الضرر يرف  
 عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وأفتى به في الحامدية لكنه في الخبر به في موضع  
 آخر بخلافه وقال بقلع وقف لم الأرض فانظر الوقت كما صرح به المتون فاطمة اه أقول  
 وحيث كان مخالفا لاهل تون فكيف يدعوا الاتفاقة مع أنه من كلام القنية ولا يصح حمل عاقيه  
 اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهبان وغيره وما في المتون قد أقره الشراح وأصحاب الفتاوى  
 وانما اختلفوا في تلك الجزأين والافراس جبراعا على المستاجر كما صرح به حيث قدم ما في الشروح  
 على ما اتفق عليه أصحاب الفتاوى في تلك المسألة فلهذا اتفق عليه السلك أولى بالنقد ديم فليت  
 المصنف لم يذكره في منته وما أجاب به أبو الهود في حاشيته من أن ما في القنية مقر وض  
 فيما اذا اشترط الاستبقاء وما في المتن من اشتراط رضا المورع فيما اذا لم يشترط الاستبقاء  
 لا ينبغي المخالفة لأن ما في المتون مطلق ومفاهيمها مجتمعة مع أنه قد يقال هذا الشرط مقيد  
 لما فيه من نفع المستاجر ان لم يؤد الى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف المالك كما  
 هو مشاهد في زماننا وبصره يستاجر بمال وهات ويذكر أن الزيادة عليه ظاهريتان  
 ومن شأن ذلك من النظر أعمى الله أنظارهم طمعا في الرشوة التي يسعون بها بالخدمة على أن  
 ما في القنية لوقوف لا يفتى به لما صرح به يفتى به كل ما هو أنفع للوقف مما اختلف العلماء  
 في شراؤه عليه تصحيح القول بفسخ الاجارة لزيادة أجر المنزل في المدة كما صرح به ذلك صار  
 الامر فيه بالذكر في زماننا حتى ان القضاة حيث لم يجدوا حجة في المذهب على الوقف توسلوا  
 الى اعمد المذهب النعماني قال الامر الى الاستيلاء على الاوقاف واندراس المساجد والمدارس  
 والعلماء وافترار المستفتين وذواري الواقفين واذا تكلم أحد بين الناس بذلك يصدون  
 كلامه منكرين القول وهذه بلبلة قديمة قد ذكر العلامة قتلي زاد ما لم يفسد من مسألة  
 البناء والافراس على أرض الوقف كثيرة الوقوع في البلدان خصوصا في دمشق فان باستئجارها  
 كثيرة وأوقافهم المستاجرون وجهها لا كالأوقاف كثر اجاراتها ما قل من أجر  
 المنزل اما ابتداء وما يزياد الرغبات وكذلك حوائط البلدان فاذا طلب المتولي أو القاضى  
 رفع اجاراته الى أجر المنزل ينظم المستاجرون ويرون أنه ظالم وهم ظالمون كما قال الشاعر  
 تشكو الحب وبشكروهي ظالمة كالفوس تسمى الرمايا وهي مرنان

(ولو استاجر أرض وقف  
 وغرس فيها) وبني (ثم مضت  
 مدة الاجارة فلهذا استاجر  
 استبقاؤها باجر المنزل اذا  
 لم يكن في ذلك ضرر)  
 بالوقف (ولو أبقى الموقوف  
 عليهم الا اقلع ليس لهم  
 ذلك) كذا في القنية قال  
 في البصريح ذاته لم مسئلة  
 الأرض

المرنة اسم صوت القوس  
 والمرنان مثل صاح اه  
 منه

قوله اسم صوت القوس  
 الذي في الصحاح والمرنة  
 القوس الخ اه

في الأرض المستكرمة ومعنى  
 الاستصغار

المستكرمة وهي منسوبة  
 أيضا في أوقاف الخصاص  
 (والرطوبة) لعدم نهايتها  
 (كالشجر) فقلع بعد  
 مضي المدة ثم المرد بالرطوبة  
 ما يبقى أصله في الأرض أبدا  
 وانما يقطف ورقه ويبيع  
 أوزهره وأما اذا كان له ثمر لين  
 معلومة كما في القبل والجزر  
 والباذلجان فينبغي ان  
 يكون كالزروع يترك باجر  
 المثل الى نهايته كذا صرح  
 المصنف في حوائط الكثر  
 وقوا به في معاملة الخاتمة  
 فليحفظ قلت ببقولها نهاية  
 مدة المدة لكن ما به مدة  
 طويلة كالقصب فيكون  
 كالشجر كما في فتاوى ابن  
 الجلبى فليحفظ (والزروع  
 يترك باجر المثل الى ادراكه)  
 رعاية الجانيين لان له نهاية  
 كما مر (بخلاف موت  
 أحدهم اقبل ادراكه فانه  
 يترك بالمسمى) على حاله (الى  
 الحصاد) وان انقضت  
 الاجارة لان اقامه على  
 ما كان أولى مادامت المدة  
 باقية أما بعد ما جبر المثل  
 (ويحق بالمستاجر المستعير)  
 ٤ قوله بخلاف الموت هكذا  
 بخطه والذي في نسخ الشارح  
 خلاف موت أحدهما  
 بنواصر اه مصحح

وبه من الصدور والاصحاب كبرياء ونومهم ويرعون أن هذا تحرك فتنة على الناس وأن  
 الصواب ابقاء الامور على ما هي عليه وأن شر الامور محدثاتها ولا يملون أن الشر في اغشاء  
 العين عن الشرع وان احياء السنة عند فساد الامم من أفضل الجهاد وأجل القرب فيجب على  
 كل قاض عادل عالم على كل قديم أمين غير ظالم أن يتطرق في الاوقاف فان كان بحيث اذا رفع  
 البناء والافراس قسما بجا كثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو بقبالهام هذه الاجارة  
 وقا يا بضر الرفع بالأرض فان الغالب أن فيه نفعها وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى  
 وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله المحنة مكررة) ٣ قال في الخبر به  
 الاستصغار عقد اجارة يقصد به استبقاء الأرض مقررة البناء والافراس أولا (قوله وهي  
 منقولة الخ) (الضمير) المسئلة القنية والمقصود تقويتها فيكون محمدا الكلام المتون ووجهه  
 امكان رعاية الجانيين من غير ضرر وعدم الفائدة في القلع اذ لو قلعت لا تضر باكثر منه وعليه  
 فلو مات للمستاجر فلو رثته الاستبقاء ولو حصر لضرر ما بان كان هو أو وارثه مفعلا أو سبي  
 المعاملة أو متغلبا يتخفى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يصح الموقوف عليه م  
 تأمل رمي خطما وقد أفتى بخلافه في فتاواه قيل باب ضمان الابير في خصوص الأرض  
 المستكرمة فقال للقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارقة كما هو مستفاد من اطلاقهم  
 اه ولا ينبغي أن الضرر لا أن تحقق وقد صرح في الاستصغار فلو تبين أن المستاجر يخاف  
 منه على رتبة الوقف بفسخ القاضى الاجارة ويخرج منه من يده اه فكيف توجب منه بعد  
 مضي مدتها (قوله والرطوبة كالشجر) هذه من مسائل المتون فصل المصنف بين ما بين  
 ما قبلها بعبارة القنية فقوله كالشجر أى في الحكم المار من لزوم القلع الآن يغرم المورع  
 قيمته الخ وبه يظهر أن قول الشارح فقلع الخ تقريع صحيح وليس تقريع على ما في القنية  
 فافهم (قوله أوزهره) الاولى التعجير بالافراس الزهر وغيره ط (قوله كذا في القبل) بضم  
 الفاء وفيه أن القبل والجزر رايامن الرطوبة بل يقامان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله  
 وقوا به في معاملة الخاتمة) المعاملة المساقاة ذكر في الهندية لودع أرضا لزروع فباع الرطاب  
 أو دفع أرضا فيها أصول رطوبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لا يتداها منه ولا ينتهاج منه  
 وقت مدها لم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذمه معلوما يجوز بيعه على الجدة الاولى كما في  
 الشجرة المنقورة ط (قوله قلت في الخ) البادشجان من هذا القبيل في بعض البلاد وكذا  
 البيضا سائحا في (قوله والزروع يستكر الخ) أى بالقضاء أو الرضا كما سمي (قوله رعاية  
 الجانيين) أى جانب المورع بإيجاب أجر المثل وجانب المستاجر بآية امره الى انتهائه (قوله  
 بخلاف الموت ٤) والفرق كما يشير اليه الشارح أنه بانتهاء مدة الاجارة لم يبق حكم ما ترضا بين  
 المدة لا ترى أنه بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضائها  
 لانه بقي بعض المدة التي جاراتهم يرفع حكمها فاستغنى عن تسمية جديدة اتفاقا (قوله وان  
 انقضت الاجارة) يخالفه ما في الباب انما من من جواهر الفتاوى لو استاجر من رجل  
 أرضا ثم مات أحد المستاجر من لا تفسخ عونه اذا كان الزرع في الأرض ويترك في يدورته  
 بالمسمى لا باجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما اذا انقضت المدة الخ ومثله



ما سيذكره الشارح في باب نسخ الاجارة عن المذبة انه يني العقد بالمسمى حتى يدرك فتمامه ثم  
 وابت في البدائع ان وجوب المسمى انحصار والقياس ان يجب ابر المثل لان العقد انفسخ  
 حقيقة وانما ابقينا حكمه كفاية شبهة العقد فوجب ابر المثل كالواستوفاهما بعد انقضاء المدة  
 ا فقولنا لا تنسخ وقوله يني العقد أي كمال حقيقة (تنبيه) لو انما صاعدا الاجارة والزرع  
 بقل قبل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقصر في البرازية على الاول لان المستاجر رضى به (قوله  
 فترك الى ادراكه بابر المثل) أي سواء وقتها او لا وفي الكلام اشعار بأنه استعاره للزرع وقدم  
 في العارية انه لو استعاره للبناء والفرس صح وقوله الرجوع متى شاء ويكفيه قلعهما الا اذا كان  
 فيه مضره بالارض فيترك كان بالقيمة مقلوعين وان وقت العارية فرجع قبله ضمن للمستاجر  
 مانع من بالقطع وقدمنا الكلام عليه (قوله مطلقا) أي وان لم يدرك ط (قوله حتى لا يجب  
 الخ) هذا في غير ما استقناه المتأخرون من الوقف والمعدلا لاستقلال ومال اليتيم فانما اذا مضت  
 المدة واتي الزرع بهدأ حتى أدرك بقضي بابر المثل ما زاد على المدة مطلقا شرط لاية (قوله  
 للركوب والحمل) لكن لو استاجر المثل له الر كوب بخلاف العكس فلا حمل عليها الا ابر  
 عليه لان الر كوب يسمى حلا يقال حمل معه غيره لا العكس بصر عن الخلاصة مختصرا وفيه  
 عن العمادية استاجر المثل حطة من موضع الى منزله يوما الى الليل لحمل وكما رجع كان  
 ركبما قال الرازي ضمن لوعطيت وقال أبو الليث في الاستصان لا لجران العاديه والاذن  
 دلالة ا فالحاصل أنهم اتفقوا على أنه لو العمل له الر كوب لكن الرازي قبله بان لا يجمع  
 بينهم ما والقيمة عمه ا (قوله والنوب للباس) ويكتفي في استجاره التمكن منه وان لم يلبس  
 وهو كالسكنى وفي الدابة لا يكتفي التمكن لما في العمادية استجار دابة لرب كها الى مكان معلوم  
 فاما كها في منزله في المصير لا يجب الا بر وضمن لو هلك ا بصر مخلصا ومصرغاه (قوله  
 اجنبها) يقال جنب الدابة جنب بابا التحريك فاه الى جنبه ومنه قواهم خيل مجنبة شد لا كثر  
 والجنبية الدابة تضاد وكل طائع متقاد جنب والاجنب الذي لا يتقاد صحاح مخلصا (قول  
 جنبية بين يديه) أي مقادة كما علم مما مر وكان التقييد بانظار الفعادة والانظار الصحاح  
 الاطلاق (قوله ولا يركبها) لم يصرح به فهو موه وهو يقيدته لو استاجرها لهما يصح نظرا  
 للركوب وغيره تبع له ويجوز ط أقول ذكر في الخلاصة والتاريخية بعد سرد نظائر هذه  
 المسئلة أن الاجارة فاسدة ولا ابر له الا اذا كان الذي يستاجر قد يكون يستاجر ليقتنع به ا  
 وظاهره أنه اذا كان كذلك فعليه الا بر وان لم يذ كر الر كوب ونحوه فاذا استاجرها لهما الزمه  
 بالاولى هذا بالنظر الى لزوم الا بر واما المصحة فراجعة الى بيان المنفعة (قوله ليس فيه) وقع  
 في عبارة الخاتمة استاجر يتامن مسلم ليس فيه واستقر به ابن وهبان عن الكافر قال ابن  
 الشحنة ينبغي كون مفهومه مجهورا لان المذبة جهل المدة فلو علمت تصح وكذلك لو جعت كون  
 المنفعة غير مقصودة فقامه ا مخلصا أقول وفي التاريخية استاجر الذي من الذي يتناهي  
 فيه لا يجوز ولو استاجر من المسلم يبيع عليه الى فيه لا يجوز ايضا ولو في السواد جاز ولو استاجر  
 مسلم من مسلم يتناهي له مسجد ابلى فيه لا يجوز في قول علماء المالان الا استجار على ما هو طاعة  
 لا يجوز وكذلك الذي يستاجر ربا ليل على يده لا يجوز ا مخلصا وفيه التصريح بان المسلم

فيه ترك الى ادراكه بابر  
 المثل (وأما الفاصب  
 فيومر باقاع مطلقا) ظاهره  
 ثم المراد بقوله لم يترك  
 الزرع بابر أي بقضاء أو  
 بهدأه ما حتى لا يجب  
 الا بر الا باحد هما كما في  
 القنية فاجتنب بصر  
 (و) مع (اجارة الدابة  
 للركوب والحمل والنوب  
 للباس) يصح اجارة الدابة  
 (اجنبها) أي اجعلها  
 جنبية بين يديه (ولا يركبها  
 ولا) تصح اجارتها أيضا  
 (ا) باجل أن (يربطها على  
 باب داره ليراه الناس)  
 فيقولوا له فرس (او) لاجل  
 أن (يزين بيته) أو حافونه  
 (بالنوب) لما قدمنا أن هذه  
 منفعة غير مقصودة من  
 العين واذا قدمت فلا ابر  
 وكذا لو استاجر بينا ليل على  
 فيه أو طيبا ليشمه

غير قيد وأن المذبة غير ما ذكره ومفاده عدم الجواز وان بين المدة (قوله أو كتابا الخ) لان القرواة  
 ان كانت طاعة كالأقران أو معصية كالفناء فلا اجارة عليهم الا بقصور وان كانت مباحة كالادب  
 والشعر فهذا مباح له قبل الاجارة فلا تجوز ولو انما عقدت تنفع قد على الحمل وتقلب الاوراق  
 والاجارة عليه لا تنفع وقد ولو نضر عليه لانه لا فائدة فيه له استاجر ولو الجنية (قوله وان لم يقيد بها)  
 صادق بالاطلاق كقوله للركوب أو اللبس مثلا ولم يزد عليه وبالتمهيم كقوله على أن أركب  
 أو اللبس من شئت وهذا هو المراد هنا كما أن المراد الاول بقول الشارح بعده ولو لم يبين وان كان  
 في التمهيم من خفاء فافهم والفرق أنه في الاطلاق صار الر كوبان مثلا من شخصين كالجنبيين  
 فيكون المدة وقدم عليه مجهولا في التمهيم رضى المالك بالقدر الذي يحمي في ضمن الر كوب  
 فصار المدة وقدم عليه معلوما فافهم في البحر (قوله فحدث) ومثله الحمل لما في البرازية استاجر  
 ولم يذ كر ما يصل فحدث وفي الخاتمة ليطعن بها كل يوم بدهره م وبين ما يطعن من التمهيم  
 أو نحوه ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يميز مقداره وقال خواجه زاد له لا بد من بيان مقدار  
 ما يطعن كل يوم وعليه الفتوى (قوله وتقلب مضمين بر كوبها) سواء ركبها أو أركبها  
 ويجب المسمى استصان الزوال الجوهلة يجعل التمهين انتهاء كالتعمين ابتداء ولا ضمان بالهلاك  
 لعدم المخالفة زياحي مخلصا (قوله ضمن) لانه صار مضمنا بالان الر كوب واللبس مما يتفاوت  
 فيه الناس قرب خفيف جاهل أضر على الدابة من تقبل عالم (قوله وان سلم) لانه يكون غامضا  
 ومنافع الغصب غير مضمونة الا فيما استثنى ط (قوله وانه عمال يوهن) أي بالفضل وان كان  
 عمال من شأنه ان يوهن فافهم (قوله لانه مع الضمان تمتنع) تعميل بقوله ولا ابر عليه لكنه  
 خاص بحالة العطب فان لم يقدح مرأته له (قوله ومثله في الحكم) أي في كونه ضمن اذا عاب  
 مع المخالفة والتقييد بصر (قوله كالفطاط) قال في الدرر حتى لو استاجر مائة فدفعه الى غيره  
 اجارة أو اعادة فقتضيه وسكن فيه ضمن عند أبي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه  
 وضرب أو تاديه وعند محمد لا يضمن لانه لا يسكن في نصار كالأدار ا وقوله ضمن عند أبي يوسف قال  
 أبو السعود أي ان كان قديما بيا يستعمل بنفسه حوى وكذا عند أبي حنيفة على ما نقله شيخنا  
 عن المفتاح ا وفي التاريخية استاجر قبة له صم في بيته شهر بضمه فدراهم جاز وان لم يسم  
 مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر وكان فيه ضرر عليها ضمن ولا ابر وان سلمت عليه  
 الا بر استحصانا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصير لا يضمن وان أخرجها الى السواد لا ابر  
 سلمت أو هلك ولو استاجر فطاطا يخرج به الى مكانه أن يستظل بنفسه وبغيره لعدم  
 التفاوت ولو انقطع أطنا به وانكسر عوده لم يستطع نصبه لا ابر وان اختلفا في مقدار  
 الانتفاع فالقول للمستاجر وان في أصله حكم الحال كمنه الطاحون وغمامه فيه (قوله له أن  
 يسكن غيره) أي غير ذلك الواحد وفي شرح الزياي أول الباب وله أي للمستاجر ان يسكن غيره  
 معه أو منفردا لان كثرة السكان لا تضر به بل تريد في حوائجهم لان خراب المسكن يترك السكن  
 ا وقد من أن له ذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فمما قيل ان سكنى الواحد ليس  
 كسكنى الجماعة بهت معارض للمنفرد وان كان ظاهر السكن قد يقال معنى كلامهم أن  
 له أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم

أو كتابا ولو شعر اليه قرأه أو  
 معصا شر ح وهبانية (وان  
 لم يقيد بها براكب ولا لبس  
 أو كلب وألبس من شاء)  
 وتعين أول ركب ولا لبس  
 وان لم يبين من يركبها  
 فحدث للجوهلة وتقلب  
 مضمين بر كوبها (وان قيد  
 براكب أو لبس فغاص  
 ضمن اذا عطبت ولا ابر  
 عليه وان سلم) بخلاف  
 حائوت أقدم فيه حدادا  
 مثلا حيث يجب الا بر اذا  
 سلم لانه لم سلم علم انه لم  
 يخالف وانه عمال يوهن  
 الدار كما في الخاتمة لانه مع  
 الضمان تمتنع (ومثله) في  
 الحكم كل ما يختلف  
 بالمستعمل) كالفطاط  
 (وفيما لا يختلف فيه بطل  
 تقييده به كالو شرط سكنى  
 واحده ان يسكن غيره)







واحد) منهم (جوارفا) أي وعاء كعدل مثلا (وحده) ووضعهاء عليها معا أو متعاقبا (لا ضمان على المستاجر) ويجعل حل المستاجر ما كان مستقفا بالمدفوعة ومفاده أنه لا ضمان على المستاجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه ومن ثم قلنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله (وكذا لا ضمان لو حل المستاجر) ولو لم يرد في الدابة وان حلها وجب ما أوالا المستاجر ضمن نصف القيمة انتهى فقته (وهذا) أي ما مر من الحكم (إذا كانت الدابة المستاجرة لا تطيق مثله ما إذا كانت لا تطيق لجميع القيمة لازم) على المستاجر زيادة (ويجب عليه كل الأجر للعدل والضمان للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أن من جنس المسمى فلو من غيره ضمن المسمى كالأجر للمسمى وحده ثم جعل عليها الزيادة وحدها بجر قال ولم يضره للأجر إذا استظهر وجوب المسمى فقط وإن لم يستاجر لان

وجوب النصف على المستاجر بقوله ٣٢ وهو دفعه لزمه المجتبى (ولو) كان البرء لافي جوارفين (لحل كل واحد) منهم (جوارفا) أي وعاء كعدل مثلا (وحده) ووضعهاء عليها معا أو متعاقبا (لا ضمان على المستاجر) ويجعل حل المستاجر ما كان مستقفا بالمدفوعة ومفاده أنه لا ضمان على المستاجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه ومن ثم قلنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله (وكذا لا ضمان لو حل المستاجر) ولو لم يرد في الدابة وان حلها وجب ما أوالا المستاجر ضمن نصف القيمة انتهى فقته (وهذا) أي ما مر من الحكم (إذا كانت الدابة المستاجرة لا تطيق مثله ما إذا كانت لا تطيق لجميع القيمة لازم) على المستاجر زيادة (ويجب عليه كل الأجر للعدل والضمان للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أن من جنس المسمى فلو من غيره ضمن المسمى كالأجر للمسمى وحده ثم جعل عليها الزيادة وحدها بجر قال ولم يضره للأجر إذا استظهر وجوب المسمى فقط وإن لم يستاجر لان

متافع الغيب لا تضمن عندنا ومنه على حكم المكاري في طريق مكة (ضمن بغيره أو كجهها) بلها ما

يجوزها إلى نفسه لنصف ولا تجزى كذا في المح ح (قوله) اتقييد الاذن بالسلامة لان السوق يتحقق بدون الضرب وانما ضرب بالمبالغة (قوله) أي الدية وعليه الكفارة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير لان الضمان لا يجب بالواجب ط عن الجوى (قوله) (لوقوعه) أي انما يضمن لان التأديب يمكن وقوعه بجر وتعمير يكبدون ضرب ح والتعزير فرك الاذن (قوله) وقال لا يضمنان بالمتعارف أي الاب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لانه لا صلاح الصغير فكان كضرب المملوك أولى لانه يستفيد ولا يضره الضرب منهم ما اختلف جاز في ضرب الدابة وكجهها أيضا لا سيما قد تطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستاجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق له ما أنه يؤمر ويمنى افهمه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكجهها وهو محمول على ما اذا كان بغير اذن صاحبه فلو باذنه وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع كما في التارخانية (قوله) وفي الغاية عن التقييد (الخ) ظاهره أن رجوعه في مثله الصغير دون الدابة وينبغي أن يكون كذلك لان مسئلة الدابة تجري عليها أصحاب المذون فلو ثبت رجوع الامام في الماشي على خلافه لان ما رجوع عنه المجهول لم يكن مذهبا له على أن المصنف مشى في كتاب الجنائيات على قول الامام في مسئلة الصبي وغيره من رجوعه بقبيل وسيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله) لا يضمن (أي المعتاد) في التارخانية اذا عصف في السير ضمن اجاعا (قوله) وظاهر الهداية (الخ) كذا قاله في البحر والعله اخذ من تعاليله الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة فيفيد أن الضرب ماذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم يضمن بضربه وكان أبو بكر يضمن بضربه فثبت أنه لا يضمن على الله عليه وسلم يدل على اباحته ولا يضمن الضمان لانه مقيد بشرط السلامة اه فالخاص بالباحة الضرب المعتاد للتأديب لا المالك وغيره ولو غير مستاجر تأمل (قوله) وأما ضربه دابة نفسه (الخ) قال في القنية وعند أبي حنيفة لا يضمن بها أصلا وان كانت مملوكة وكذا حكم كل ما يسهل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه كذا في البحر أقول الظاهر أن المراد بقول الامام لا يضمن بها أصلا أي لا يضمن له ذلك ولولا التأديب وان كان ضرب التأديب المعتاد ما حافلا ينافي ما قدمناه ويدل عليه قوله لا يخاصم فيما يحتاج اليه للتأديب ونقل ط عن شرح الكنتز الذي سمى قالوا يخاصم ضارب الحيوان بلا وجهه لانه انكار حال مباشرة المكروه كما في كل أحد ولا يخاصم الضارب وجهه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو وجهه وهذا معنى قول محمد في الملبوط بطالب ضارب الحيوان لا وجهه الا بوجهه (قوله) وينزع المخرج والابكاف) أفاد الجوى والشايب أن مجرد نزع المخرج موجب للضمان ولو الجوهرة استاجرها ليركبها بغيره لم يركبها بغيره فلو كان لا يملك متاعا ولا يملك على ظهره ليركب على العرف والعامة ط مطلقا بقولنا استاجر عروانا فامره في كافي الحاكم يضمن وقال الاسيحي في شرحه هذا الوجه لا يصرح منه عادة فلو كان يصرح لا يضمن وقال القدوري فصل أصحابنا وقالوا ان لم يركب مخرج المصير لا يضمن وكذا لو فيه وهو من ذوي الهبات والاضمن وهل يضمن كل القيمة أو بقدر ما زاد مع ما ضيخان في شرح

اتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب أو الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بجر وتعمير وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التقييد الاصح رجوع الامام لقوله (لا) يضمن (بوقها) اتقوا وظاهر الهداية أن للمستاجر الضرب للاذن العسري وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة رجوعه الله تعالى لا يضمن أصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (ينزع المخرج



الجامع الاول قلت ويغني كون الاصح الثاني لانه كالحمل الزائد على الركوب غاية البيان  
 مانصا أقول وفيه نظر لما مر أنه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاتفاق في نفسه  
 قدبر وفي البحر أن مالي الكافي هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى اهـ (قوله ووضع  
 الايكاف) لانه في تقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف ح أي فقد اشتمبه  
 عليه الايكاف مع عدمه وبالأكاف الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بان  
 الاضافة بيانية والداعي لتقديره المضاف افادته أنه معطوف على نزع لاعلى السرج كامل  
 (قوله سوا وكف عنه أولا) لأن الجنس مختلف لان أكاف العمل والسرج للركوب وكذا  
 ينسب أحدهما على ظهر الدابة مالا ينسب لآخر فصار نظير اختلافا لخططة والحديد  
 زباني (قوله وبالسراج) معطوف على الايكاف والاولى حذف الباء بالمحذوف وعطفه بوار كما  
 في الكثرة لا يوجب المعطف على نزع قال ابن الكمال أي ان نزع السرج وأسرجه به سرج  
 آخر فان كان هذا السرج عمالا يسرج هذا الحمار فله يضمن (قوله جميع قيمته) أي عند  
 الامام في رواية الجامع الصحيح وقد مر ما زاد في رواية الاصل وهو قوله هذا اذا كان الحمار  
 يوكف عنه وان كان لا يوكف أصلا ولا يوكف عنه ضمن كل القيمة عندهم كذا في الحقائق  
 ابن كمال ونقل الترمذي في أن الفتوى على قولهما قال الزبلي وتكاملوا على معنى قوله ما  
 أنه يضمن بهما به واحد وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة فتم من قال انه مقدر بالمساحة حتى  
 اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قد يشترين والا كافي قدر أربعة أشهر يضمن بهما به  
 وقبل يضمن بالوزن (قوله مكان الايكاف) أي بدله (قوله وكذا لو أبده) تشبيهه بحكم مفهوم  
 المتقرب من التعديل والاشارة تبع البحر والمنع والذي في غاية البيان هكذا وقال الكرخي  
 ان لم يكن عليه بجام فالحمل فلا ضمان عليه اذا كان مثله يلحم بذلك للجام وكذا ان أبده وذلك  
 لان الحمار لا يختلف بالجام وغيره ولا يتف به فلم يضمن بالجام اهـ (قوله غير ما عني  
 الثالث) أي ماله الطام كافي الهداية وكذا ماله الدابة كافي الغاية فلم يضمن لاضمان بجر  
 (قوله بحيث لا يسلكه الناس) وأما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان يضمن ما  
 تفاوت ضمن والا فلا بجر ونقله الزبلي عن الكافي والهداية مع لانه عند عدم التفاوت  
 لا يصح التعمين لعدم الفائدة (قوله أو جعله في البحر) أي جعل المتاع (قوله وان بلغ المنزل)  
 السماع في بلغ بالتشديد أي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخصيف  
 على استناد الفعل الى المتاع أي ان بلغ المتاع الى ذلك الموضع اتفاقا (قوله فله الاجر) أي  
 المسهي (قوله لحصول المقصود) لأن جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا بظهور  
 أثر التفاوت وهو الهلاك فاذا لم يبق التفاوت ضرورة لانه في موجب المسهي اتفاقا (قوله  
 بزرع رطبة) كالتقاء البطيخ والباذنجان وما جرى مجراه ط عن السمرة قندي (قوله وأمر  
 بالبر) الواو لعمال (قوله لأن الرطبة أضرم من البر) لانتشار عروقها وكثرة الحاجة الى سقيها  
 فكان خلافا في شرمع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع نقصان بخلاف مالو أورد في غيره  
 أو زاد على المحمول المسهي حيث يضمن بهما به لانه اذا ذن فيه وغيره فيضمن بقدر ما تعدى  
 لاقتصاد الجنس زبلي ملخصا أقول يغني ان يرجع لجميع المسائل التي قيد

(و) وضع (الايكاف) سوا  
 وكف عنه أولا وبالسراج  
 بما لا يسرج هـ هذا الحمار  
 (عنه جميع قيمته) ولو بئله  
 أو أمر بهما كان الايكاف  
 لا يضمن الا اذا زاد وزنا  
 فيضمن بهما به ابن كمال  
 (كما) يضمن (لو استاجرهما  
 بغير بجام فالحمل بهما بجام  
 لا يلزم مثله) وكذا لو أبده  
 لان الحمار لا يختلف بالجام  
 وغيره غاية (أو سلك طريقا  
 غير ماعينه المسالك وتفاوتنا  
 به) أو وعرا أو خفا  
 بحيث لا يسلكه الناس ابن  
 كمال (أو جعله في البحر اذا  
 قيد بالبر مطلقا) سلكه  
 الناس أو لا يخطو البحر فلو  
 لم يبقه بالبر لاضمان (وان  
 بلغ) المنزل (فله الاجر)  
 لحصول المقصود (وضمن  
 بزرع رطبة وأمر بالبر)  
 مانع من الارض لان  
 الرطبة أضرم من البر (ولا  
 أجر)

لانه غاصب الا في الاستثنى كما يصح قد بزرع الاضرب لانه بالقل ضرر ولا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخطا طه) (و) أمر  
 بضمير فية توبه (وله) أي صاحب الثوب (أخذ القباء ودفع اجرة مثله) لا يجرى له حكم الاجارة القاسدة (وكذا  
 ار خاضه بر وبل) وقد أمر بقاء اتفاقا الحكم كذلك (والاصح) ٣٥ فتعقيب الدرر بالقباء اتفاقا (و) ضمن (بصبغه)

فيما هو التعقيب مفيد اذا خالف طوري (قوله لانه غاصب) أي لما خالف ما رغبنا واستوفى  
 المذمة بالقص ولاتجب الاجرة به زباني (قوله الا فيما استثنى) قال في المنع قلت ما ذكر  
 هنا من عدم وجوب الاجر وجوب مانع من الارض مذهب المتقدمين من المشايخ وأما  
 مذهب المتأخرين فيجب أجر المنزل على الغاصب لارض الوقف والينيم والمعد للامتنع لال  
 كالمكان ونحوه (قوله وبخطا طه قباء) القباء اذا قدم من قبل كان قباء طاق فاذا خيط  
 جانباه كان قباء وهو المراد بالقرط زبلي ملخصا وقد ذكرنا اتفاقنا أن السماع في القرط وفي  
 الهداية بفتح الطاء وفي مقدمة الأدب سمعنا عن الثقات بالضم وله ما وجه (قوله وله أخذ  
 القباء) أي في ظاهر الرواية لانه يشبه القميص من وجه فان لا تترك يستعملونه استعمال  
 القميص وروى الحسن أنه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر مثله)  
 لانه غير عليه العمل فيغير عليه الاجر كالأشترط على الحائز رقبته فالحمل عصفقا أو بالعكس  
 اتفاقا وسبق في آخر الباب الاتي ما اذا اختلفا في المأمور به (قوله فان الحكم كذلك) وهو  
 التضمين لاقتصاد أصل المنفعة من السمت ودفع الحر والبرد ولو جردا موافقة في نفس الخطا طه  
 زباني (قوله في الاصح) وقيل يضمن بلا خيار للتفاوت في المنفعة والهيئة (قوله فتعقيب  
 الدرر) أي بقوله وبخطا طه قباء ومثله في عامة المتون اتباعا لما قلناه في الجامع الصغير لكن  
 زاد بعده في الهداية والمتن قوله وكذا اذا خاضه سر او بل فاذا ان القيد اتفاقا (قوله قيمة ثوب  
 أيضا) أي ان كان دفعه ماله كذا (قوله لا يضمن) أي وله الاجر المسمى فيم يظهر طقات  
 يدل عليه ظاهر قوله الاتي ان قدر اصبع ونحوه عفو ولكن في الجزاية عن المحيط أمره  
 بزرع رازو يشجع الصبيخ ولم يشجع ضمنه قيمة ثوبه أو أخذه وأعطاه أجر المثل لا يراعى  
 المسمى تامل (قوله عند أهل فته) أي صنعه (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) أي  
 وله الاجر كافي الجزاية لانه التفاوت ولما سمر الاحتراز عنه والاولى فهو عفو (قوله ضفته)  
 لانه مما يحل بالحق وقد عدا لافا ط (قوله لا يضمن) لانه قطع بهاذنه وفي الاول أذن بقطعه  
 بشرط الكفاية وكذا لو قال الخطا طه ثم فقال المسالك فاقطعه أو أقطعه اذن ضمن اذ علق الاذن  
 بشرط فصولين وفيه دفع اليه فبالضبطه فاقطعه فاقطعه او علفه به وابه ليس له ان  
 يضمنه اذ ليس به رضاع ولم يضمنه مسائل كثيرة اهـ (قوله فالعبرة لعادتهم) أي لعادة أهل السوق  
 فان كانوا يعملون بالجر يجب أجر المثل والا فلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فان كان العرف  
 يشهد لالاستاذ يحكم بالجر مثل تعليم ذلك العمل وان شهد للمولى فاجر مثل الغلام على الاستاذ  
 درر (قوله مطلقا في الاصح) أي استأجر هذا اذا بان فقط أو اذا بان جانيا وقيل هـ اذا  
 استأجر هذا اذا بان فقط لاتهام العدة بالوصول (قوله كافي العارية) بخلاف المودع لانه مأمور  
 بالمحافظة فعدا فيبقى الامر بعد العود لا وفان في الاجارة والاعارة مأمور به تبعه لالاستعمال  
 فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو فانيا هداية (قوله لا أجر له) لانه ضمه العمل وظاهره أنه

اصغر وقد أمر بجر قيمة ثوب  
 أبيض وان شاء المسالك  
 (خذه واعطاه ما زاد الصبيخ)  
 فيه ولا أجر له ولو صبيخ رديفا  
 ان لم يكن الصبيخ فاحشا  
 لا يضمن (اصباغ) (وان)  
 كان (فاحشا) عند أهل فته  
 (يضمن) قيمة ثوب أيضا  
 خلاصة (فروع) قال  
 للخطا طه اقطع طوله وعرضه  
 وكذا الخطا طه اقصان قدر  
 اصبع ونحوه عفو وان  
 أكثر عرضه قال ان كفاية  
 قضا فاقطعه بجره وخطه  
 فقطعه ثم قال لا يكفئك  
 ضمنه ولو قال أبك فيقي قضا  
 فقال نعم فقال اقطعه فقطعه  
 ثم قال لا يكفئك لا يضمن  
 نزل الجمل في مغارة ولم يزل  
 حتى فسد المال بسرقه أو  
 مطر ضمن لو السرقة والمطر  
 غالبا خلاصة وفي الاشياء  
 استعان برجل في السوق  
 ليبيع متاعه فطلب منه  
 أجره فاعبره لعادتهم وكذا  
 لو أدخل رجلا في حافونه  
 ليعمل له وفي الدرر دفع  
 غلامه أو ابنته لسانك مدة  
 كذا ليعمله التسبيح وشرط عليه  
 كل شهر كذا اجاز لو لم يشترط  
 فبعد التعليم طلب كل من  
 العلم والمولى أجر من الآخر

اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فطبت ضمن مطلقا في الاصح  
 كافي العارية وهو قوله ما لم يجرع الامام كافي مجمع الفتاوى وفيه خوف الميكاري فراجع وأعاد الجمل لعله الاول لا أجر له



لاضمان وفيه مثل ظهير الدين عن استاجر رجلا ليهمله في الضيعة الخارج نزل المطر فامتنع بسببه هلك الاجر قال لا استاجر دابة ليهملها كذا فرضت فملا دونه هل له تسكرى الرجوع بحسبه قال لا لانه رضى بذلك استاجر رضى فيه الجيران عن الطعن اتوا بين البنية وحكم القاضي عنده هل تسقط حصته مدة المنع قال لا مالم ينسحب من الطعن استاجر جارا سنة ففرق مدة له يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا به وفي الوهبانية وبسقط وقت العمارة مثل ما لو انهم دفعوا لدار فاهدم يحجز وخالف في قدر العمارة امر يقدم فيها قوله لا المهر قلت وفائدة رجوع المستاجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعنى في الا في تنوير وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدابة سقط كل الاجر ولا تنفسخ به مالم يفسدها المستاجر بمحضرة المؤجر هو الاصح

لا يبر له بقدر ما مال ابيض ايل عليه ما مر عند قوله استاجر لا يصال قط او زاد فراجع ٣ بقى لو خوفه ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استاجرها الى موضع واخبر بلصوص في الطريق فملكه مع ذلك ولم يملكه فخذوا هان سلكه الناس مع ما عاك ذلك الخبير لا يضمن والا ضمن اه (قوله وينبغي ان يجبر على الاعادة) ابقاء التعديل عليه ما تقدم من ان الخبير لو فتن في الثوب يجبر على الاعادة ولو فتنه غيره لا ومنه ما في الطوري عن المحيط رد السفيينة انسان لا اجر له الملاح وليس عليه ان يعيدها وان ردّها الملاح لزمه الرد (قوله لا ضمان) لانه لا يمكن من فسخ الاجارة وحده بل انما صاحبه الا به ذرف في حكم العقد به المسمى ومن حكمه كون العين امانة عند الاجير فلا يضمن بالانقضاء وعلمه في جامع الفصولين (قوله قال لا) سياتى ان اجير ولو بدى حتى الاجر وان لم يعمل لكان في البرازية يتحقق الاجر بلا عمل لكان لو لم يعمل عمل المذكور وغيره لا يلزم الاجر انما يثنى (قوله فملا دونه) فلو جهزت عن المضي فتركها وضاعت افعى القاضي بعدم الضمان برازية (قوله مالم يمنع) من الطعن المراد واقعه تعالى اعم ان يحال بينه وبين الدابة فلا بد من عملها ط ا قوله ففرق مدة) أى وصار بحيث لا ينفع به انتفاع مثله برازية (قوله وبسقط) أى تسقط جميع الاجر عن المستاجر مدة العمارة ان اتم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالنسبة مضافة مصدر محذوف أى سقوطا مما لا تسقط أى الاجر لو اتمهم بعض الدار (قوله فاهدم يحجز) بتقديم الزاى على الراى أى يعلم قدر اجر المنهزم بالحزر والتضمن ويسقط ومثله في البرازية لكن قال ابن الشحنة ظاهر الرواية انه لا يسقط من الاجر شئ بانهم دامت منها أو حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بتمامها لا يفسد له بسقط بحسبه اه ملخصا وقيل نحوه السامحاني عن المقدسي وذكر في البرازية واذا سقط حائط من الدار فان كان لا يضر بالسكنى ليس له ان يفسخ وان ضرره الفسخ واذا لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف) فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف أى خالف المستاجر وصورتها امر رب الدار بالبناء الجبب به من الاجر فانه قاعلى البناء واختلاف في مقدار النفقة فالقول لرب الدار يحميه لانه يكر الزيادة فالواحد اذا اشكل الحال بان اختلاف فيه أهل تلك الصناعة أما اذا اجتمعوا على قول أحدهما قالا لا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله ولا ينفق الى قولهما ذخيرة ملخصا ومثله في التاتر خانية والبرازية وأتى به الرمى والحيد في نفسه يدقه أن يجبر من الاجرة قدرا ويقبضه المؤجر ثم يامر باتفاقه فيكون القول له لانه أمين كانظحه في الهبة (قوله في قدره مارة) أى قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرع بل لاى ح (قوله ومفاده) أى مفاد اطلاق النظم الامر من التقييد بالرجوع فافهم (قوله مجرد الامر) أى وان لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو الصحيح خانية وقوله ابن الشحنة عن القنية (قوله الا في تنوير وبالوعة الخ) لان المنصوص من انفع المستاجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الاول مع ما بيناه ح (قوله بمحضرة المؤجر) تبس فيه التمر بل لاى وقد قال في شرحه على المتن ناقلا لاجارة المسمى مع توضيح انه بانهم دامت دار أو بيت من دار يفسخ بمحضرة اجاعا وبانهم دامت كاله الفسخ بقبضه ولا يفسخ مالم يفسخ هو الصحيح

اصلاحيتها النصب الفطاط لكان تسقط الاجرة ففسخ أوله يفسخ لعدم كونه عاقصا منه قلت وهي صريحة في الفرق بين انهم دامت كاله او بعضهم انفسخ الى الخلل وغير الخلل ولا خيار في غير الخلل أصلا على ما مر في دبر اه ملخصا وقد ورد الشارح بذلك على اقسام ثانی حيث أطبق عدم اشتراط حضرته وهذا ملحقوا اشتراطها فاقبلوا رد على اطلاقه هنا أيضا وقد مر صرح بالتعديل أيضا في الخانية وغيرها وفي القنية انهم دامت كاله او اجبر غائب أو مقرض لا يحضر مجلس القاضي ينصب عنه القاضي وكذا في نفسه وسبب في باب الفسخ تمام الكلام عليه وعلى اشتراط الفسخ أو الرضا (قوله واذا ثبتت لا خيار له) لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر انه فيما لو بناها كما كانت والا فله الفسخ ويجوز (قوله قال ابن الشحنة) ووقع مثله في الهندية عن محيط السرخس ط (قوله قلت) البحث للشرع بل لاى ح (قوله أما اجرة المثل) أى مثل العرصة وقوله أو حصصة العرصة أى من الاجر المسمى ط (قوله ما يقبضه) هو قوله وفي التبيين لوانقطع ماء الرجار البيت عما يقبض به لغير الطعن فعليه من الاجرة بحسبه ابقاء المهر قد عد عليه فاذا استأجره وفاد لزمه حصته اه ح قلت سبب ذكر في باب الفسخ ما يقبضه تقييده بما اذا كان منفعته السكنى مثلا فلو ادعى مع منفعته الطعن وبه يشترط قول التبيين ابقاء المهر قد عد عليه وحديثه فلا يثبت الا بشهاد تامل وظاهر ما قدمناه عن شرح المتن من قوله لعدم كونه عاقصا منه يقبضه أيضا ويقبضه عدم لزوم اجراء أصلا وامل في المسئلة خلافا والله تعالى أعلم (قوله لا ط) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل قاموس وبه في انها تفسد وكان الاولى أن يصرح به كافي البرازية لكنه به لم من مقابلة وجه الفساد ان منفعته العقد ان لا يلزم الاجرة مدة العطله قلت أو كثر في كافي الذخيرة فتقييد حط الشهرين عما لم يقبضه المهر قد بخلاف اشتراط حط قدرها وهذا نظير ما لو شربى زنتا في زرق واشترط حط أرطال لاجل الزرق فسد بخلاف حط مقدار لزق (قوله اجرة العجن) الظاهر انه مفروض فيما لو كان عملوا كالأحد فلو لم يبقا من بيت المال أو من سبب لا فلا اجر تامل (قوله في زمانها) لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو لم يبقا من العجن وأجرة العجن منه تامل (قوله على رب الدين) لانه محبوس لا بد له ولم يفرقوا بين كون المدين عاطلا أو لا ط قلت وذكر الشارح في كتاب السرقة اجرة المحضر للغموم في بيت المال وقيل على المقر وفي قضاء الخانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح اه (قوله لا يلزمه الكراهة) هذه السنة الخ) سبب في أو اخر باب الفسخ عن الخانية استاجر دارا أو حاما مشهورا فاسكن شهرين لزمه اجرا الشئ هو الثاني ان معد الا لاستغلال والا لا يفتى وباتى عليه (قوله اجر داره الخ) سبب ذكر المصنف هذه المسئلة متنا في الباب الاتي (قوله فاسكن الفسخ الخ) لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد ولان الاول يجوز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف كما مروى بان شئ ان الفسخ انما يكون بمحضرة من صاحبه والا لا يصح خلافه لا لا يوسف وقيل اتفاقا كافي ط عن الهندية (قوله لان المسمى بمحضرة) ولا اشتراط حضوره كما في (قوله فتعقد الثانية) أى يظهر أثر عقد هذا والا فانه قد الاول صحيح ط والله أعلم

واذا ثبتت لا خيار له وفي سكنى عرصتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفسه نظروا له اريد المسمى اما اجرة المثل أو حصصة العرصة فلا مانع من لزومها فقام له وسبب في فسخها ما يقبضه فتنه والله تعالى أعلم اه استاجر حاما وشترط حط اجرة شهرين للعطلة فان شرط حطه قدر العطلة صح برازية اه اجرة العجن والسحبان في زمانها يجب ان تكون على رب الدين خزانة الفتاوى اه انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فمكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستاجر غائب والدار في يد امراته لان المرأة لم تسكنها باجرة اه اجر داره كل شهر بكذا فاكل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر وتزوجته ومناعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بمحضرة والحيلة اجارته لا تخربل تمام الشهر فاذا تم ففسخ الاولى فتعقد الثانية وتخرج منها المرأة وتسلم الثاني خانية انتهى



ناسخ الجارة الفاسدة عن صحتها يحتاج الى مذهب ذرة لوقوعها في محالها منع (قوله من  
 العقود) استمرار عن العبادات اذا فرق بين فاسدها وباطلها (قوله دون وصفه) وهو  
 ما عرض عليه من الجاهل او اشتراط شرط لا ينفذ فيه العقد حتى لو كان لا عنه كان صحيحا ط  
 (قوله والباطل) كان استمرارية اودم او استمرارية ايشعه او شدة اتبعها غنة او خلا  
 ينزوي اوردج لا يثبت له صفا ط (قوله ولا يوصفه) لانه حيث بطل الامر الى تبعه الوصف  
 (قوله وجوب اجر المثل) اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزم من الاستحباب  
 وكونه من جنس الارواح والدنانير لا من جنس المسمى لو كان غنة يجرهما ولو اختلف اجر المثل  
 بين الناصر فالوسط والاجر بطيب وان كان السبب حراما كافي المنية فهو تاني ونقل في المنع  
 ان شمس الاعنة الملوثة قال طيب الاجرة في الاجرة الفاسدة لانه اذا كان اجر المثل وذكري  
 المسئلة قولين واحدهما اصح فراجع نسخة صحيحة وفي غرر الافكار عن المحيط ما اخذته  
 الزانية ان كان به قد الاجارة فلال غنة ادبي حنيقة لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب  
 وان كان المكسب حراما وحرام عنه لانه ان كان بغير عقد فمقام اتفاقا لان اخذته بغير حتى  
 اه (قوله بالاستعمال) اي بغير حقة انقضاء المنفعة فلا يجب بالحق كمن معها كالمسوي ياتي  
 الا في الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كالمسوي اول كتاب الاجارة (قوله لو المسمى به الموما)  
 هذا انما يصح لو زاد المسمى به لا يتجاوز به المسمى كفاعل ابن الكمال في الهداية والكثرة كان  
 على الشارح ان يقول اذا لم يكن مسمى اولم يكن معلوما لان وجوب اجر المثل بالغا ما بلغ على  
 ما أطلقه المسمى انما يجب في هذين الصورتين ٣ اما لو كانت التسمية فلا يزداد على المسمى كما  
 ياتي (قوله فانه لا اجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولو لم يعد الاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه  
 اذا لم يستعمله بتاويل عقد او ملك كاسف وهما استعماله بتاويل عقد باطل ويحرم ط وفيه  
 ان الباطل لا حكم له أصلا فوجوده كانه لم ينفذ حتى تأمل وينبغي وجوبه في الوقف  
 ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتاويل انما هو في المعدل الاستغلال كما ياتي  
 في الغصب وفي البرازية حيث قال والـ كفي بتاويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم  
 اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائط منغلة وادعى المالك لا يلزم الاجر  
 وان برهن المالك عليه ثم قال المستاجر اذا سكن به ففسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس  
 حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدلة للاستغلال في المختار وكذا  
 في الوقف على المختار اه فتأمل وقد صرحوا أنه لو اشتترى دارا وسكنها ثم ظهر انهم اوقف  
 اوليتهم لزم اجر المثل صيانة لما لهم كما هو في الوقف وهو المعقد وياتي في الغصب (قوله بخلاف  
 فاسد الاجارة) لان قبض المنفعة غير متصور الا اتفاقا قبض العين مقام قبض المنفعة وذلك  
 انما ياتي في العقد الصحيح ضرورة انما هو (قوله حتى لو قبض المثل) تفريع على عدم المالك  
 في الفاسدة (قوله وجوب اجر المثل) اي على المستاجر الاول لانه بعده مسمى مفعلا ولا يكون  
 بفعل ما ليس له فله غاصبا حتى لا يجب عليه الاجرة وأما المستاجر الثاني اذا مسمى بين ما اجر  
 هل يجب المسمى نظرا للتسمية وهو الظاهر وأجر المثل لقرتها على فاسد يحرر ط (قوله  
 دلل الاول) اي قام به الاول بنقض الثانية أي وباخذ الدار لانه لو باع ما فاسد اثم المشتري

(الفاسد) من العقود (ما كان  
 مشروعا باطل دون وصفه  
 والباطل ما ليس مشروعا  
 أصلا) لا بطله ولا بوصفه  
 (وهو قسم الأول) وهو  
 الفاسد (وجوب إبرائهم  
 بالاستعمال لو المسمى معلوما  
 ابن كمال (بخلاف الثاني)  
 وهو الباطل فإنه لا إبراء  
 فيه بالاستعمال حفاظ  
 (ولا غلظت المنازع بالإجارة  
 الفاسدة بالقبض بخلاف  
 البيع الفاسد) فان المبيع يملك  
 فيه بالقبض بخلاف فاسد  
 الإجارة حتى لو قبضها  
 المشتري ليس له أن يبرئها  
 ولو أبرأها وجب إبراء المثل  
 ولا يكون غاصبا وللاول  
 نقص الثانية بغير مزب  
 للإحصاء وفي الأشياء المتعاقبة  
 فاسد الوأجر مباحا

٣ اول في هذين الصورتين  
هكذا بقطعه والاولى هاتين  
كما ينبغي اه

أجره أنه أن يقص الاجارة فكذلك هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفصح بالا عذار والبيع لا كذا  
في المضمومات منع (قوله جاز) وفي النصاب هو الصحيح وفي المرجعية وبه أفق ظاهر الدين  
المرغشاني تأخر خاتمة ونقل ابن المصنف عن البرزبية والعمادية والخلاصة مثله قال الرمي  
ومن طالع في كتبهم علم أن في المسئلة اختلاف تصحح واقتناء اه أقول لكن المصنف على  
المواز كآثرى ولذا عر المصنف عن مة بالحقيل فيما ماني وقال في البرزبية يجوز في الصحيح  
وقيل لا استدلالا بالودع اليه دار البسكنم ايرمها ولا أير وأجر المستاجر من غيره وهم تمت  
من سكنى المالى ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا وأجابوا بان العقد فيه عارة لا اجارة لانه ذكر المزمة  
على سبيل المنورة لا الشرط اه (قوله وسيجي) أى متنا آخر المتفرقات (قوله فكل)  
تفريع على مة در أى الاجارة نوع من البيع اذهى بيع المنافع (قوله أو مة) الاقفا  
استثنى كمال في البرزبية اجارة السهم والماندى والحامى والمكالك وما لا يقدر فيه الوقت  
ولا العمل تجوز لما كان للنامس به حاجة وبطبيب الاجر الماخوذ لو قدر أجر المثل وذ كرا صلا  
بمخرج منه ككثير من المسائل فراجع مة في نوع المتفرقات والاجارة على المعاصى (قوله  
وكشرط طعام عبد وعاف دابة) في الظاهر مية استاجر عبد أو دابة على أن يكون عافها  
على المستاجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث في الدابة ما خذ بقول المتقدمين  
أما في زماننا فالعبد يا كل من مال المستاجر عادة اه قال الخوى أى فيصح اشتراطه واعتقده  
ط بقوله فرق بين الاكل من مال المستاجر بالشرط ومنه بشرط اه أقول المعروف  
كالمشروط وبه يشتر كلام الفقيه كما لا يخفى على النبيه ثم ظاهرا كلام الفقيه أنه لو تعرف  
في الدابة فلا يجوز تأمل والحيطة أن يزيد في الاجارة فقد العطف ثم بوجه مية ابصر فة اليها  
ولو خاف أن لا يصدقه فيه فالحيطة أن يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك وبما به بالاتفاق  
فيصير أمينا برزبية مافضا (قوله ومرة الدار أو مارةها) قال في البصر وفي الخلاصة  
معزى الى الاصل لو استاجر دارا على أن يعمرها وبعطى نواتم اه دلالة شرط بخلاف ما تقتضى  
العقد اه فعلم مة ذ أن ما يقع في زماننا من اجارة أرض الوقف باجرة معلومة على أن المقارم  
وكافة الكاشف على المستاجر أو على أن الجرف على المستاجر فاه كما لا يخفى اه أقول وهو  
لواضع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة بصريح الشرط فيقول الكتاب على أن ما ينوب  
المأجور من النواتب ونحوها كالمذكور في الانمار على المستاجر وتارة يقول وتوافقا على أن  
ما ينوب الخ والظاهر أن الكل مة دلالة معروف بينهم وان لم يذكر والمعروف كالمشروط تأمل  
(قوله أو خراج) قبل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول أما خراج الوظيفة بطاير لكن القنوى  
على أنه لا يجوز مطلقا ح عن المنع وجعل الفساد في حوائى الاشياء على قول الامام لان  
الخراج على المؤجر عنده ط ووجه المفق به أن خراج لوظيفة نقدية قص اذا لم تنطق الارض  
ذلك فيلزم الجله مة أيضا (قوله باتسوع) أى فيما يعمل القسمة أولا عنه مة وعليه القنوى  
خاتمة (قوله بار يؤجر نصيبا من داره) أى ويجب أجر المنزل هو الصحيح وقيل لا يصدق حتى  
لا يجب الاجر أصلا جامع الفصولين (قوله أو نصيبه من دار مشتركة) فيه روايتان والظاهر  
أنه لا يجوز نور العين عن الخاتمة (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عنه مة أى حنيفة  
ومة مة في رواية جامع الفصولين (قوله أو أجر الواحد الخ) أى نفسه مة في حصة الميت

جافوسهجي (تفسد الاجارة)  
بالشرط المخالفة لقتضى  
العقد بكل ما قد يبيع  
مما يصرف (تفسد) كجالة  
ما جودا وأجرة او مودة  
او عمل وكسرت طعام عبد  
وعاقبة ومودة الدار  
او مغارها وغيره او خراج  
او مودة رد اشياء (و) تفسد  
ايضا (بالبيع) بان يوجب  
تصديا من دارة او تصديمه  
من دارة مشتركة من غير شرط  
او من احد شرط يكفيه انفع  
الوسائل وعقادية من الفصل  
الاولين واحترز: (الاصلي)  
عن الطارئ فلا يفسد على  
الظاهر كأن أجرة الكل ثم  
تضيغ البعض أو أجرة الواحد  
فمات احدهما أو بالعكس







دار بعد معين فسكن شهر اول بدفع العبد حتى اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضي اجر المثل  
 بالغاما بالغ وتنفذ الاجارة فيما بقي افسادها بما توافقه وقتها قيل ينظر في خزانة الاكل وفي  
 البرزخية استاجر على عين مضافة وسكن الدار وملكك العين قبل التام اواسم عهدها  
 المتأجر يجب اجر المثل بالغاما بالغ بخلاف اثر الاجارات فانه لا يزاد فيه على المسمى اه  
 فهذا المسمى فيه معلوم معين ووجب الاجر بالغاما بالغ (قوله ولم يدفعه) اما لو جعله وقبله المؤجر  
 منه لا يزاد عليه لرضاه به وهل تنقلب صيغة راجع رجعي وفي الشرع لئلا يوجب اجرا  
 المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب له اذ لا مفر من له بل هو بيان للواقع بخلاف  
 ما اذا عينه الخ (قوله حانونا) مثال لانه لو استاجر فور المظن عليه كل يوم بدينار فالحكم  
 كذلك طوري (قوله وفي الباقي) مقيد بثلاثة امور لم يسمعه به بان لا يكون فيما  
 بعد الشهر الاول وان لا يجعل اجرة وان لا يسمى به لانه الشهر وفان وجد واحد منهم اصح فيه  
 وفي البرزخية فلو ابراء عن اجرة الا بدلا يصح الا عن شهر واحد (قوله بله العا) اي الشهر  
 (قوله متى دخل كل) اي لظن كل (قوله في الا يعرف منتهاه) كالشهر والايام وهذا يقيد ان  
 قوله كل شهر مثال فله كل سنة او يوم او اسبوع كما افاده الرمي (قوله تعين ادناه) اي تعين  
 للصحة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورهما عند القسح فهو قاسم لكن  
 يقلب صحا بالسكر هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قال وظاهر قوله صح في شهر  
 واحد افساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح ان الاجارة كل شهر جائزة  
 واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار القسح  
 في اول الثاني لانها مضافة الى المستقبل واكل منه ما فسح المضافة اه وهو مخالف لقول  
 المصنف كانه داية والتبيين ففسد في الباقي الا ان يقال المراد بالفساد عدم اللزوم اطلاقا  
 عليه ذلك لانه قابل للافساد تأمل (قوله بشرط حضور الآخر) والحق له اذا غاب ان  
 يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح لا آخر في الثاني وانفسخ الاول كما في جامع الفصولين  
 اي لانه يفتقر في الضمى ما لا يفتقر في الصريح سائحا في وقدم الشارح ذلك قبيل هذا الباب  
 (قوله وبه يفتق) وهو ظاهر الرواية وذكره بعض الشايع انه ساعة من اوله وعليه معنى القيد وروي  
 وصاحب الكتوز وهو القياس وفيه سرح كذا في الهداية والزيالي قال الرمي وفي البرزخية  
 الاصح ان وقت القسح اليوم الاول مع بلنسه اليوم الثاني والثالث لان خيار القسح في اول  
 الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القوانين المذكورين وقد صرح  
 بان الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتق وقد تقررت انه اذا عارضت الشروح  
 والفتاوى فالاعتبار بما في الشروح اه مع ان ما في الشروح ظاهر الرواية كما عات (قوله  
 حتى يتقضى) اي ذلك الشهر الذي سكن في اوله على الاقوال الثلاثة (قوله لا يعذر)  
 اي من اعذار القسح الالية (قوله كالوجهل) تنظير في الصحة لما في المتن قال الزياي فلا  
 يكون لو اسد منهم ما القسح في قدر المجهل اجرة لانه بالتقديم زالت الجهة في ذلك القدرة فيكون  
 كالمسمى في العقد (قوله الا ان يسمى الكل) استثناء من قوله وفسد في الباقي اي كل ما قصد  
 العقد عليه وهذا كما اذا قال اجرتهم سنة اشهر كل شهر بكذا (قوله لزوال المانع) اي الذي

ولم يدفعه فعليه للمدة اجر  
 المثل بالغاما بالغ وقتها في  
 الباقي من المدة (اجر حانونا)  
 كل شهر بكذا صح في واحد  
 فقط وفي الباقي بله التما  
 والاصل انه متى دخل كل  
 يوما لا يعرف منتهاه تعين  
 ادناه واذا مضى الشهر فكل  
 فوضه بشرط حضور الآخر  
 لا تها العقد الصحيح (وق)  
 كل شهر سكن في اوله هو  
 الاله الاول ويومها عرفا  
 وبه يفتق (صح العقد فيه)  
 ايضا وليس له مؤجر اخر اجه  
 حتى يتقضى الا بعد كالمجهل  
 اجرة شهرين فاكثر لكونه  
 كالمسمى زياي (الا ان  
 يسمى الكل) اي جله شهود  
 معلومة فيسح لزوال المانع  
 (واذا اجره سنة بكذا صح  
 وان لم يسكن شهر كل شهر)

كان في صورة عدم تسمية الكل (قوله وتقسم سوية) اي على الشهر وفانته تظهر  
 في الفسخ اثناء المدة وفي التاخر خاتمة ولو قال اجرتك سنة بالف كل شهر بمائة فقبيل فهو اجارة  
 بالف وماتت بين كل شهر بمائة والاخير يكون فسخا لا اول قال الفقيه وهذا اذا كان قصدا فلو  
 غلط افا لاجر هو الاول (قوله ان سوي) بان يقول من شهر رجب من هذه السنة درر اي  
 ما لم يكن خيار شرط فان كان فن وقت سقوطه مسمى الدين عن الكافي ط (قوله والمراد  
 اليوم الاول) اي لا وقت ابصار له لال حقيقة (قوله اعتبر الالهة) حتى لو نقص الشهر  
 يوما كان عليه كمال الاجرة بدائع (قوله والا فالايام) اي وان كان في اثناء الشهر فمعتبر  
 الايام لان الشهر الاول يكمل بالايام من الثاني فيصير اول الثاني بالايام فيكمل بالثالث  
 وهكذا بدائع (قوله وقال لا يتم الاول بالايام) وفي الذخيرة ان عقد الاجارة على كل شهر  
 بدينار وان وجدت في وسطه يعتبر كل شهر بالايام بخلاف لانها انما تعتبر بالاهل اذا  
 علم آخر المدة يمكن تكميله مقسه اه وعن أبي يوسف رواية كافي حنيفة قال ابن الكل  
 وعند محمد وهو رواية اخرى عن أبي يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر  
 الباقي بالاهل فان اجر في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فانه سنة فتم عند  
 محمد على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من ذي الحجة  
 فان قلت هلا يلزم ان يتكرر عبد الاضحية في سنة واحدة قلت نعم اسكن في السنة التي قدرت  
 به امدة الاجارة في السنة المعروفة فالهذور غير لازم واللازم غير محذور اه (قوله كاهن)  
 اي قبل ورقة وممر الكلام فيه (قوله وجاز اجارة الحمام) قدمنا ان الاجارة اسم للاجرة اي  
 جاز اخذ الحمامى اجرة الحمام وفي أبي الودود عن الحوى الحمام مؤنت في الغلب وجمعه  
 حمامات على القياس وفي ذكري اول من وضعه نبي الله سليمان عليه السلام (قوله لانه عليه  
 الصلاة والسلام دخل حمام الحنفية) ٣ قال من لا على القاري ذكر الدميرو والنووي انه ضعيف  
 جدا فقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح الشرائع انه موضوع باتفاق الحفاظ وان وقع في كلام  
 الدميرو وغيره ليس في محله اه ملخصا (قوله ولا يعرف) لان الخامس في سائر الامصار  
 يدفعون اجرة الحمام وان لم يدفع لمقدار ما يستعمل من المساولة مقدار القعود فدل اجاعهم  
 على جواز ذلك وان كان القياس باياه لوروده على اختلاف العيين مع الجهة اتقاني (قوله كما  
 ذكره ابن حجر) وكذا رواه احمد في كتاب السنة من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال ان  
 الله نظر في قلوب العباد فاخترهم فاصلى الله عليه وسلم فبعثه برسائته ثم نظر في قلوب العباد  
 فاختره اصحابا فاجعهم انصار دينه ووزرائه فبعثهم فاعاد المسلمين فماتوا عند الله حسن وما  
 رآه المتساوون فيصافه وعند الله فبيع وهو موقوف حسن وكذا أخرجه البرار والطحاوي  
 والطبراني في ترجمة ابن مسعود من الحلية اه من المقاصد الحسنة ط (قوله هو الصحيح)  
 ومن العلماء من رحمه ما روى عن عمار بن عقبة انه قال قدمت على عثمان بن عفان فسألني  
 عن مالي فاخبرني ان لي فاسا نار جاحلة غلة فذكره لي غلة الجاهلين وغلة الجاهل وقال انه يبت  
 الشياطين ويهدم رسول الله صلى الله عليه وسلم شريعت فانه تكشف فيه العورات ونصب  
 الفسالات والتجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء زياي (قوله لكثرة)

وتقسم سوية (واول المدة  
 مسمى) ان سمي (واذ وقت  
 العقد) هو اولها (فان كان  
 العقد حينئذ) بضم ففتح  
 اي يصير الهلال والمراد  
 اليوم الاول من الشهر حتى  
 (اعتبر الالهة ولا فالايام)  
 كل شهر ثلاثون وقالا يتم  
 الاول بالايام والباقي بالاهل  
 (استاجر عبد باجر معلوم  
 وبطعامه لم يجز) بله العا  
 بعض الاجر كاهن (وجاز  
 اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة  
 والسلام دخل حمام الحنفية  
 ولا عرف وقال عليه الصلاة  
 والسلام مارآه المسلمون  
 حناهم وعندها حسن  
 قلت والمعروف وقعه على ابن  
 مسعود كذا كره ابن حجر  
 (و) جاز (بناؤه للرجال والنساء)  
 هو الصحيح للحاجة بل  
 حاجتهن اكثر لكثرة  
 مطلب  
 في حديث دخوله عليه  
 السلام الحمام وحديث  
 مارآه المؤمنون حسنا



اسباب اغتسالهن) أي من الحيض والنفاس والحجامة واستعمال الماء البارد في بضع  
وقد لا يتمكن من الاستبراء به وإزالة الوسخ زيلبي (قوله وقيل المر بوضوء أو نقاء)  
روى في السنن مسند أبي عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما ستفخ  
لكم أرض الجحيم وسجودون فيها يوتأ بقال لها الحامات فلا يدخلها الرجال إلا بالآزر  
وامرؤها النساء المر بوضوء أو نقاء اتقاني (قوله قات الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا  
يختص ذلك بجمام النساء فان في ديارنا كشف العورة الخفيفة أو القليلة متفق من  
فقه العوام الرجال فالذي ينبغي التفحص به وهو ان كان الداخل يفض بصره بحيث لا يرى  
عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فالكره في دخول القريبين  
حيث كانت العلة ما ذكر فتدبر (قوله لانه عليه السلام احتجم الخ) روى البخاري مسندا  
الى ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأعطى الجمام أجره ولو علم كراهية  
لم يعطه وفي رواية السنن ولعله خبيث لم يعطه اتقاني (قوله وحديث النسي) وهو ما ذكره  
صاحب السنن بإسناده الى رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كسب  
الجمام خبيث وعن الكلب خبيث ومهر البقي خبيث اتقاني (قوله منسوخ) أي ما روى انه عليه  
السلام والسلام قال له رجل ان لي عيالا ولا مالا ما عيالا فاطم عيالي من كسبه قال نعم زيلبي  
وأجاب الاتقاني بعمل حديث الخبيث على الكراهة طبع من طريق المروان مائة من الخسة  
والدعاة قال على أنا نقول رايه رافع ليس كائن عباس في الضبط والاتقان والله فقه فيعمل  
به حديث ابن عباس دونه اه وفي الجوهره وان شرط الجمام شيئا على الجمام كره (قوله  
والظئر) بالجرعة على الجمام (قوله يكسر فم من) أي همزة ساكنة ومجوز تخفيفها حموى  
(قوله المرضة) خير ابتداء محذوف وفي القاموس الظئر العاطفة على ولد غير المرضة  
له في الناس وغيرهم للذكر والاتي وجهه أطور وأظا روطور وظورة وظور (قوله  
لتعامل الناس) على الجواز وهذا استقصاء لانهم اتعدوا على اسم تلك العين وهو اللين ويشترط  
التوقيت اجماعا حموى عن المنصورة والاطلاق مشعر الى انه يجوز للمسلم ان ينجس  
نفسه بالارضاع وله الكافر وبه صرح في الخانية بخلاف ما اذا اجرت نفسها بخدمة الكافر  
فانه لا يجوز قال في الاشباه استاجر نصراني مسلمانا لخدمة لم يجز وأقبحها جازان وقت ابو السعود  
(قوله بخلاف بقية الحيوانات) أي بخلاف استجارها للارضاع وفي التاترخانية استاجر  
بقرة ليشرب اللبن او كرم او شجر ايا كل غرة او ارضا ابرمى فغره القصيل او شاة يجز صوفها  
فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعد فاسد  
بخلاف ما اذا استاجر ارضه ليرعى الكلا (قوله وكذا بطعامها او كسوتها) اشكر الى  
انما استعملت مسئلة وانما عاين ان لم يشترط على المستاجر بالعقد (قوله بطرياق العادة  
الخ) جواب عن قوله لا يجوز لان الاجر نجس ولو وجهه ان العادة لما جرت بالتوسعة  
على الظئر شقة على الولد لم تكن الجهالة مفضية الى النزاع والجهالة ليست بمائعة لذاتها بل  
لكونها مفضية الى النزاع (قوله وللزواج ان يطاها) أي وان رضى بالاجارة فليس للمستاجر  
منعه مخافة الحبس لانه ضرر محتمل والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس للظئر ان تمنعه

أسباب اغتسالهن وكراهة  
عمن هول على ما فيه  
كشف عورة زيلبي وفي  
استكاثات الاشياء بكره  
لهادخول الحمام في قول  
وقيل المر بوضوء أو نقاء  
والمعقد أن لا كراهة مطلقا  
قات وفي زمانه الاشكال في  
الكرهية لانه متفق كشف  
العورة وقد مر في النفقة  
(والجمام) لانه عليه السلام  
احتجم وأعطى الجمام أجره  
وحديث النسي عن كسبه  
منسوخ (والظئر) بكسر  
فهو المرضة (باجر معين)  
لتعامل الناس بخلاف  
بقية الحيوانات لعدم  
التعارف (و) كذا (بطعامها  
وكسوتها) ولها الوسط وهذا  
معد الامام بطرياق العادة  
بالتوسعة على الظئر شقة  
على الولد (وللزوج ان يطاها)  
بخلاف مالك (لا في بيت  
المستاجر) لانه ملكه فلا  
يدخله (الابانة و) الزوج  
(له في تكاح ظاهر) أي معلوم  
بغير الاقرار (فمنها مطلقا)

نفسها اتقاني (قوله شأنه اجارتها أولا) أي سواء كانت الاجارة تشين الزوج أي تعيبه بان كان  
وجها بين الناس أولا لان له أن يمتنعها من الخروج وأن يمنع الصبي الدخول عليها ولأن  
الارضاع والسهر بالليل بضعه هو يذهب بها لها فكان له المنع كما ينهها من الصيام نظوفا  
زيلبي (قوله ولله استأجر فضعها الخ) لأن ابن الحلي والمر بوضوء بضعه هو يذهب بها لها  
الارضاع فكان له اولهم الخيار واهلها أيضا الفسخ باذية اهلها وكذا اذا لم تجزها إعادة بارضاع  
ولغيرها وكذا اذا عيرها به لانها تنضر ربه على ما قيل تجوع الحرة ولأن كل يندبها زيلبي  
وهذا اذا أمكن معالجته بالغذاء أو باخذلبن الغير والافليس اه الفسخ وعليه الفقهوى كما  
يسطر في التاترخانية (قوله وبجورها) أي زناها لانها تشين به عن حفظ الصبي (قوله ونحو  
ذلك) كما اذا أرادوا سفر أو أبت الخروج معهم أو كانت بذية الانسان أو سارقة أو يتقيا ابنتها  
أو لا يخذلونها وكذا كل ما يضر بالصبي لا يحال فهو الخروج من منزله زمانا كثيرا وما أشبهه  
فلهم أن يمتنعوها عنه لا ما لا يضر وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها  
أن ترضعه في منزل الاب ما لم يكن يعرف بين الناس أو بشرط واذللك عليها تاترخانية وغيرها  
(قوله لا يكفرها) لان كفرها في اعتقادها زيلبي قال ط ويخالفه ما في الخانية اذا ظهرت  
الظئر كافرة أو مجنونة أو زانية أو حتى فلهم فتح الاجارة (قوله ولومات أبوه) أي لانه لا تنقض  
لأن الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال أولا ولله مال كان للصبي مال يجب الاجرة  
من ماله اذ هي كالنفقة زيلبي (قوله ونمابه) بالجرع طف على الصبي وأطلق في غسل الثياب  
وفي الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون  
عليها حموى ومنه في شرح الجمع (قوله واصلاح طعامه) يريد به أن تصنع له الطعام ولا  
نا كل شياءة دليلها وبضربه تاترخانية عن الضمير (قوله فعادة أهل الكوفة) وقد  
فالوا في قواعد المعقود التي لا ذكر لها فيماليها تصمم على عادة كل بلد كالسكك على الخياط  
والدقيق الذي يصلح الحائث به الثوب على رب الثوب وادخال الخنطة المنزل على المكاري  
بخلاف المصمم مودعها الى الفرقة أو السطح والا كاف على رب الدابة والحبال والجوانق على  
ماتعافوه بدائع مخلصا (قوله على آية) قال في التاترخانية وفي الظهيرية ولولم يكن له مال  
حين استأجرها الاب ثم أصاب المصمم ما لا قال سئل والدي عما قال قيل اجر ما مضى على  
الاب وما بقى في مال المصمم اه وفي ارضاع اليتيم على من يجب عليه نفقة فان كان لا وارث  
له ففي بيت المال (قوله فان ارضعته بلين شاة) أي بان اقرب به أو شهدت ينفقه وان جددت  
فالقول لها مع يمينها استعانة ولو شاة وهو انما ارضعت بلين نفسها لم يقبل اقباءها على النقي  
مقصود بخلاف الاول لدخوله في ضمن اليتيمات وان اقامها بيمينه ينفقه الظئر كما في الخيرة  
شرع بلالية (قوله لان الصحيح الخ) أي فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجبار  
وايس بارضاع وفي الحديث استاجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز لان لبن اليمام قيمة فوقعت  
الاجارة عليه وهو مجبور فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تنفع الاجارة عليه وانما تقع على  
فعل الارضاع والقرينة والحضنة زيلبي (قوله هو الارضاع) وهو ما يقع بلين الادمية  
وماوراءه يكون اطعاما اتقاني (قوله لا لبن) أي مطلقا ط (قوله حيث تستحق الاجرة)

شأنه اجارتها أولا في الاصح  
(ولو غير ظاهر) بان علم  
بأقرارها (لا) يفسدها  
لان قواها لا يقبل في حق  
المستاجر (ولله مستاجر  
فسدها بغيرها ومرضها  
وبجورها) بخوارها ونحو  
ذلك من الاعذار (لا يكفرها)  
لانه لا يضر بالصبي ولومات  
الصبي أو الظئر انقضت  
الاجارة ولومات أبوه لا  
وعليه اغسل الصبي ونمابه  
واصلاح طعامه وودعه  
بفتح الدال أي طامه بالدهن  
للعرف وهو مذهبنا لان  
فيه لا يلزمها من شيء من  
ذلك وما ذكره محمد من أن  
الدهن والريحان على إعادة  
أهل الكوفة (وهو) أي  
ثمنه وأجرة عملها (على آية)  
ان لم يكن للمصغر مال والافني  
ماله لانه كالفقة (فان  
أرضعته بلين شاة أو غنمه  
بطعام ومضت المدة لا أجر  
لها) لان الصحيح أن المعقود  
عليه هو الارضاع والقرينة  
لألبين والتغذية عناية  
(بخلاف ما لو دفعته الى  
خادمها حتى أرضعته)  
أو استأجرت من أرضعته  
حيث تستحق الاجرة اذا  
شرط ارضاعها على الاصح  
شرع بلالية



اي امة - ان لان الانسان نارة يعمل بنفسه ونارة بغيره ولا تخم المسمات باصر الاول صار كائنا  
 عملت بنفسه ابدائع (قوله عن الذخيرة) ونعم اختلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تنقص  
 اه ومثله في التاترانية (قوله لذلك) اي للارضاع (قوله ولم يعلم الاولون) اي حتى يفضوا  
 هذه الاجارة تاترانية ومفاده ان اهم فسخ التاترانية (قوله ائت) لانه استحق عليهم اكمال الرضاع  
 فاما ارضعت صبيين فقد اضررت باحد هذه النقصان الابن (قوله ولها الاجر كاملا على القريةين)  
 وبطبيبها ولا ينقص من الاجر الاقل ان ارضعت ولدن في المدة لمشرطة وبطرح من  
 الاجر بقدر ما خلفت تاترانية (قوله اشبهها بالاجير الخاص والمشترك) جواب اشكال  
 وهو ان اجير الواحد ليس له ان يوزر نفسه من آخر فان اجر لا يستحق تمام الاجر على المشتري  
 الاول ويأتى قال في الذخيرة وهذا الاشكال اذا قال ابو الصغير استاجر منك القرضى ولدى هذا  
 سنة بكذا لانها في هذه الصورة اجيرة مشتركة لانه اوقع العقد اولاً على العمل وانما يشك  
 اذا قال استاجر منك سنة القرضى الخ لانه اوقع العقد على المدة والا وسما في بيانه والوجه ان  
 الاجير الواحد في الرضاع يشبه المشتري من حيث انه يمكنه ايضا العمل بقامه الى كل واحد  
 منهم كالتياط وان كان اجير واحد فثان اشبهها بالاجير الواحد ولها الاجر كاملا لاشبهها بالمشتري  
 اه ملخصا (قوله لانصح الاجارة لعسب التيس) لانه لا يقدر عليه وهو الاحبال (قوله  
 مثل القناه) بالكمسروا والمد الصوت واما المقصود فهو اليسار صاحب (قوله والنوح) البكاء  
 على الميت وتعديد محاسنه (قوله والملاهي) كالتزامير والطبل واذا كان الطبل لغير الله فلا  
 يابس به كطبل الغزاة والعرس لما في الاجناس ولا يابس ان يكون لغير الله العرس دف يضرب به  
 ليعلم به الشكاح وفي الولو الجلية وان كان للغزاة والقافلة يجوز اتقاني ملخصا (قوله يباح)  
 كذا في المحيط وفي المتن امرأة فائجة او صاحبة طبل او زمرا كتبت ما لارذنه على اربابه  
 ان علوا والائمة تدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف  
 كالمشروط اه قات وهو ذا ما بين اخذ في زماتنا لعلهم انهم لا يذهبون الاجر البتة  
 ط (قوله ولا لاجل الطاعات) ٣ الامل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستجار عليها  
 عندنا قوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تاكوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى عمرو بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا ولان القرية متى  
 حصلت وقعت عن العامل واهذا تعين اهليته فلا يجوز له اخذ الاجرة من غيره كافي الصوم  
 والصلاة هداية (قوله وفيه في اليوم بعثتها لتعلم القرآن الخ) قال في الهداية وبعض  
 مشايخنا رحمه الله تعالى استحسنوا الاستجار على تعليم القرآن اليوم اظهروا التواني في  
 الامور الدينية في الامتناع تضييع حفظ القرآن وعلمه الفتوى اه وقد اقتصر على  
 استثناء تعليم القرآن ايضا في متن الكنتز ومقت مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في  
 مختصر الوقاية ومتن الاصلاح تعليم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن الملتقى  
 ودرر البحار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في  
 اكثر الكتب الاقتصار على ما في الهداية فهذا مجموع ما أتى به المتأخرون من مشايخنا وهم  
 الباطنيون على خلاف في بعضه بخلاف مذهب اليه الامام وصاحباه وقد اتفقت كلهم جميعا في

٢ مطلب  
 في الاستجار على المعاصي  
 ٣ مطلب  
 في الاستجار على الطاعات  
 ٤ مطلب  
 ظهر بهم في عدم جواز  
 الاستجار على التلاوة  
 والتهليل ونحوهما  
 لضرورة اليه  
 عن الذخيرة ولو اجرت  
 نفسه لذلك اقوم آخرين  
 ولم يعلم الاولون فارضتهم  
 وفرغت ائت ولها الاجر  
 كاملا على القريةين اشبهها  
 بالاجير الخاص والمشتري  
 ونعم في النهاية (لا تصح  
 الاجارة لعسب التيس)  
 وهو نزوع على الاناث (و لا  
 لاجل المعاصي مثل القناه  
 والنوح والملاهي) ولو  
 اخذ بالشرط يباح (و لا  
 لاجل الطاعات مثل الاذان  
 والطبخ وادامة وقت تعليم  
 القرآن وفقه وبعث اليوم  
 بعثتها لتعلم القرآن  
 وادامته والامامة والاذان  
 ويجوز للمشتري على دفع  
 ما قبل فيجب المسمى به عند  
 واجرائه اذ لم تذكر مدة  
 شرح وجهانية من الشرعة

الشروع واقتناوى على التعامل بالضرورة وهي خشية ضياع القرآن كافي الهداية وقد اتفقت  
 للمعاني مشاهير متون المذهب الموضوع للفتوى فلا حاجة الى نقل ما في الشروح والفتاوى  
 وقد اتفقت كلهم جميعا على التصريح باصل المذهب من عدم الجواز ثم استثنوا هذه معانيه  
 فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أن المقتضى به ليس هو جواز الاستجار على كل طاعة بل  
 على ما ذكره فقط مما فيه ضرر وظاهرة تنبع الشروع عن أصل المذهب من طرق المنع فان  
 مفاهيم الكتب بحسب تلوته وهم اقرب الى ما صرح به الاصحابون بل هو متطابق فان الاستثناء  
 من أدوات العموم حكمه ما صرحوا به أيضا وأجروا على أن الحج عن الفير بطريق التسمية  
 لا الاستجار وهذا الوفاء مع الثابت تنفي عن النفقة يجب عليه رده للاصيل أو وروثه ولو كان  
 اجرة لا وجب رده فظهر ذلك بما ذكره عدم صحة ما في الجوهر من قوله واختلافوا في الاستجار على  
 قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار اه والصواب  
 ان يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لاني القراءة المجردة فانه لا ضرورة فيها فان  
 كان ما في الجوهر من سبق قلم فلا كلام وان كان عن عدمه فمختلفا لكانهم قاطبة فلا يقبل  
 وقد اظنبت في رده صاحب تبين المدارك مستندا الى القول الصريح في جملته كلامه قال ناج  
 الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالاميت ولا للقاري وقال  
 العيني في شرح الهداية ويمنع القاري للذم والالاخذ والمعلم على اتمان فالخامس ان ما شاع في  
 زماتنا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب لا تحرم القراءة  
 لاجل المال فاذا لم يكن للقاري ثواب اعدم النية العجيبة فابن يصل الثواب الى المشتري ولو لا  
 الاجرة ما قرأ أحد لا في هذا الزمان بل جعلوا القرآن العظيم مكسبا وسبلة الى جمع الدنيا  
 انا لله وانا اليه راجعون اه وقد اعترض على الجوهر صاحب البصر في كتاب الوقف وتبعه  
 الشارح في كتاب الوصايا حيث يشهر كلامهم ما يجوز الاستجار على كل الطاعات ومنها القراءة  
 وقد رده الشيخ خير الدين الرملي في حاشية البصر في كتاب الوقف حيث قال أقول المقتضى به جواز  
 الاخذ استصفا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التاترانية حيث قال  
 لامعني اهذه الوصية واصلة القاري بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجرة في ذلك باطلة وهي  
 بدعة ولم يقرها أحد من الخلفاء وقد ذكرنا مسند تعليم القرآن على استحصان اه يعني  
 لضرورة ولا ضرورة في الاستجار على القراءة على القبر وفي الزباني وكثير من الكتب لم يفتح  
 اهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فاقنوا بجوازه ورواه حجة اقتبته اه كلام الرملي وما في  
 التاترانية فيه رد على من قال لو اوصى القاري بقراءة على قبره بكذا ينبغي ان يجوز على وجهه  
 السلة دون الاجر وعن صرح بطلان هذه الوصية صاحب الولو الجلية والمحيط والبرزابة وفيه  
 رد ايضا على صاحب البصر حيث عمل البطلان بانه مبنى على القول بكراهة القرآن على القبر  
 وليس كذلك بل لما فيه من شبه الاستجار على القراءة كما علمت وصرح به في الاختيار وغيره ولذا  
 قال في الولو الجلية ما نصه ولو زار قبره صدق أو قرأ بيب له قرأ عنه شيئا من القرآن فهو حسن أما  
 الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصله القاري لان ذلك يشبه استجاره على قراءة القرآن  
 وذلك باطل ولم يفت به ذلك أحد من الخلفاء اه اذ لو كانت هذه مقالة لم يصح قوله هنا فهو

(ويجوز به) به يفتى (ويجوز  
 على دفع) (الحلوة المروحة)  
 هي ما يمدى للمعلم على رؤس  
 بعض سور القرآن بحيث يجر  
 لان العادة اهدا الحلوى



حسن وعن أئمة يطالون هذه الوصية الظاهر الرمي كما هو مبسوط في وصايا قنوه فراجعها ونقل  
 العلامة الخلق في حاشية المنتهى الخليلي عن شيخ الإسلام في الدين مانعه ولا يصح الاستئجار  
 على القرامة وأهداهم إلى الميت لأنه لم ينقل عن أحد من الأئمة إلا ذلك وقد قال العلماء أن  
 القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأي شيء يهديه إلى الميت وأما ما يصل إلى الميت العمل  
 الصالح والاستئجار على مجرد الثلاثة لم يقل به أحد من الأئمة وإنما تنزهوا في الاستئجار على  
 التعليم اهـ بمرورهم وعن صريح بذلك أيضا الإمام البركوي قدس سره في آخر الطائفة  
 المحمدية فقال الفصل الثالث في أمور مبيحة بدعة باطلة اكسب الناس عليها على ظن أنهم بالقرب  
 مقصودة إلى أن قال ومنهم الوصية من الميت بالتأخذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده وباعطائه  
 دراهم لمن يقرأ القرآن لروحه أو يسبح أو يهلل له وكله أبع منكرات باطلة والمأخوذ من أحرار  
 لا تأخذوه وعاص بالثلاثة والذ كراجل الدنيا اهـ ملخصا وذكر أن فيه أربع رسائل فإذا  
 علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه وأن خلافه خارج عن المذهب وعما أفق به البلطيون وما أطبق  
 عليه أئمتنا من قنوه وشروطنا ولا يشكر ذلك الاغمر مكابر أو جاهل لا يفهم كلام الأكابر وما  
 استدل به بعض المشيخين على الجواز بحديث البخاري في المديح فهو خطأ لان المتقدمين  
 المانعين الاستئجار مطاعا يجوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوي لان الميت عبادة  
 محضة بل من التداوي وما نقل عن بعض الهوامش وعزى الطحاوي الزايد من أنه لا يجوز  
 الاستئجار على الختم بأقل من خمسة وأربعين درهما الخارج عما اتفق عليه أهل المذهب فاطبة  
 وحيث قد ظهر لك بطلان ما اكسب عليه أهل العصر من الوصية بالتأخذ ماله والتمسك بالليل مع  
 قطع النظر عما يصلح من الميتات التي لا يشكرها إلا من طمست بصيرته وقد جعت فيها  
 رسالة سميتها هاشية العليل وبل القليل في حكم الوصية بالتأخذ ماله وأثبت في المذهب  
 الحجاب لذوي الألباب وما ذكرته هنا بالنسبة إليها كطرفة من بحر أو شذرة من عقد خمر  
 وأطلقت عليه اسمي هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد أحمد الطحاوي مفتي  
 مصر سابقا فكتب عليه وأفق الثناء الجليل فله يجزيه الخير الجزيل وكتب عليه غيره من فقهاء  
 العصر (قوله فتد في الكل) ويجب أجر المثل لا يجوز به المسمى زيلبي (قوله يجوز من  
 عمله) أي ببعض ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلبي (قوله  
 عن قفيز الطعام) وهو المسئلة الثالثة التي ذكرها المصنف كاذرة الزيلبي (قوله والحيلة أن  
 يفرز الأجر أولا) أي ويسلمه إلى الأجير فلو خطه به وطمع الكل ثم أفرز الأجرة ورد الباقي  
 جاز ولا يكون في معنى قفيز الطعام إذ لم يستأجره أن يطمع بجزئته أو بقفيزه كما في المنع  
 عن جواهر الفتاوى قال الرمي وبه علم بالاولى جواز ما يفعله في ديارنا من أخذ الأجرة من  
 الحنطة والدرهم معا ولا شك في جوازه اهـ (قوله بالاعتيين) أي من غير أن يشترط أنه من  
 المحمول أو من الميطون فيب في ذمة المستأجر زيلبي (قوله نصف هذا الطعام) قيد  
 بالنصف لأنه لو استأجره ليحمل الكل يتصفه لا يكون شرى كما فيجب أجر المثل وهي مسئلة المتن  
 (قوله لا أجر له أصلا) أي لا المسمى ولا الأجير المثل عناية (قوله أصغر ورثة شرى) قال الزيلبي لان  
 الأجير ملك النصف في الحال بالتجهيل فماد الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الأجير لانه لا يعمل

(ولو دفع فزلا لا آخر لنفسه  
 له نصفه) أي نصف الفزل  
 (أو استأجره فلا يعمل  
 طعامه ببعضه أو فورا  
 ليعلم من به بعض دقيقه)  
 فتد في الكل لانه  
 استأجره بجزء من عمله  
 والاصل في ذلك أنه صلى الله  
 عليه وسلم من قفيز الطعام  
 وقد دلت في بيع الوفاء  
 والحيلة أن يفرز الأجر أولا  
 أو يسمى قفيزا بلا تعيين ثم  
 يعطيه قفيزا منه فيجوز ولو  
 استأجره ليحمل له نصف  
 هذا الطعام بصفته الآخر  
 لا أجر له أصلا لقسم ورثة  
 شرى بكا وما استشكله الزيلبي

شيا بشرى بكا الا يقع به نفسه فكذلك قالوا وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة  
 والابرة لا تثبت بالعصية من باب العقد عند ناسوا كان عينا أو ديناً على ما بيناه من قبل فكيف  
 ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجهيل والثاني أنه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق  
 الأجير شيئا في الملك لانه لا يملكه إذا ملكه الا بطريق الأجرة فإذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه  
 وبأي سبب يملكه اهـ (قوله أجاب عنه المصنف) قلت وأجاب في الحواشي السعدية بقوله  
 لعل مرادهم أي بقولهم لا يستحق الأجير شيئا في الملك لان وجوده يؤدي إلى عدمه وما هو كذلك  
 يطل فقوله ملك الأجير في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر أن وضع المسئلة  
 فيما إذا سلم إلى الأجير كل الطعام فيكون تقدير الكلام لو وجب الأجير في الصورة المفروضة  
 الملك الأجير الأجرة في الحال بالتجهيل ولتالي باطل إذ يكون حينئذ مشتركا في القيمة إلى عدم  
 وجوب الأجرة وكل ما أفق وجوده إلى اتفاقا لزمه فهو باطل اهـ وحاصل جواب  
 المصنف عن الاول أن الأجرة هنا مبهمة كما صرح به الزيلبي في صدر تقريره وهي غلظ بالتجهيل  
 كما غلظ بالشرائط وعن الثاني أنه لما ملكه بالتجهيل وعمل تبين بعد العمل عدم استحقاقه لشيء  
 من الأجرة كالوجهاء عند العقد فاستحقاقه مستحق تبين كونه ليس بملك لها اهـ وفيه نظر  
 فان هذا المذهب قد لا يخلو إما أن يكون باطلا أو فاسدا أو صحيحا أما الباطل فلا أجر فيه أصلا كما  
 مر أول الباب فكيف يملك بالتجهيل وأما الناسد فلا يجب الأجر فيه لا بحقيقة الانتفاع كما  
 مر مرارا فلا يملك بالتجهيل أيضا قبل العمل وبهذا المذهب يجب أجر المثل وفرض المسئلة هنا  
 أنه لا أجر أصلا وأما الصحيح فيملك الأجر فيه بالتجهيل مع الإفراز وهذا حصل في ضمن التسليم  
 إذ لو أفرزه وسلمه إلى الأجير ثم خطه وحصل الكل ما جاز كما قدمنا اتفاقا عن جواهر الفتاوى  
 الآن يقل أنه انه قد صححنا ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الإفراز وحينئذ فنقول  
 الزيلبي ان هذه الاجارة فاسدة أي ما لا أمان في الحال فهي مبهمة فليأمل (قوله كازعهم مشايخ  
 بلخ) قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسفي يجوزون حمل الطعام ببعض المسمول ونسج الثوب  
 ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوز فاسد على قفيز الطعام والقياس بترك  
 بالتعارف وأفق قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يقتضيه دلالة فالنص يخص بالتعارف  
 ألا ترى أن الاستئجار ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا  
 رجهم الله لم يجوزوا اهـ هذا التخصيص لان ذلك تعامل أهل بالدة واحدة به لا يخص الأثر  
 بخلاف الاستئجار فان التعامل به جرى في كل البلاد وبذلك يترك القياس ويخص الأثر  
 اهـ وفي العتابة فان قيل لا تترك بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى قفيز الطعام بالعرف كما  
 فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب بطرياق عرفه بذلك قلت الدلالة لا عموم لها حتى يخص اهـ  
 ط (قوله في فضي المنازعة) فيقول المأجور المنة ودع عليه العمل والوقت ذكر للتجهيل  
 ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل للبيان وقال صاحبان هي مبهمة ويقع العقد على  
 العمل وذكر الوقت للتجهيل نعتصم بالعقد عند تمذرا بلع ينما فترفع الجهالة وظاهر كلام  
 الزيلبي ترجيح قوله ما وجدنا إذا أجز الأجرة أما إذا وسطها فالعقد ودع عليه المتقدم أقام العقد  
 يذكر الأجر ثم المتأخر ان كان وقتا فلا تجهيل وان كان عملا فلا يبين العمل في ذلك الوقت فلا

أجاب عنه المصنف قال  
 وصرحوا بان دلالة النص  
 لا عموم لها فلا يخص عنها  
 شي بالعرف كازعهم مشايخ  
 بلخ (أو) استأجر (حجازا  
 اجتزله كذا) كقوله دقيق  
 (اليوم يروهم) فتد عند  
 الامام بلده بين العمل  
 والوقت ولا ترجح لاحدهما  
 فيفضي المنازعة  
 مطلق  
 يخص القياس والأثر بالعرف  
 العام دون الخاص



بفسد كانه ابن الكمال عن الخليفة ومثله في القه... تاتي عن الكرماني وزاد من المنية واذا  
 قدمها فسد ايضا ثم اعلم ان هذا الخلاف ايضا فيما اذا كان العمل حين المقدار معلوما حتى  
 يصلم **القول** انه معقود عليه فيزاحم الوقت فيفسد **القول** انه اذا قال يجزله كذا فانه يفسد فلولم  
 بين صحيح لانه بله الله كانه لم يذ كر الا الوقت كما اذا استاجر رجلا يوما لينقل له بالاجر والخص  
 جازر بلا خلاف فلو بين العمل على وجه يجوز ان ياد العقد عليه بان بين قدر البناء لا يجوز عند  
 الامام كما ذكر في الاصل وحده فلا يشك كل ما سمي في بحث الاجرة الخاص لو استاجر  
 شهر الرمي الغنم كذا صرح مع ان فيه الجمع بين المدة والعمل لانه لم يبين قدر الغنم المسمى كذا  
 عليه العلامة الطوري فاحفظه **(قوله جازر اجامعا)** اما في الاول وهو رواية عن الامام  
 كما ذكره الزاوي فلان كلمة في الظرف لا تقيد المدة فلا تقيد الا في الفرق في مكان العقد  
 عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حدثت فانه يقتضي الاستغراق وقد مر نظيره في الطلاق  
 في قوله انت طالق عند اولى القصد واما في الثاني فلان اليوم لم يذ كر مقصودا كالعامل حتى  
 يضاف العقد اليه ابل ذ كر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة  
 بالقد كافي القيين **(قوله بشرط ان ينفيا)** في القاموس ثمة تنبيه جعله اثنين اه وهو على  
 حذف مضاف اي ينفى حرثا وفي المنع ان كان المراد ان يرد هاهنا كروية بلا شك في فساد والافان  
 كانت الارض لا يخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد وان مما يخرج بدون فان كان  
 اثره يفي بعد انتماء العقد فيفسد لان فيه منفعة لرب الارض والافلا اه ملخصا وذ كر في  
 التاتر خاتمة عن شيخ الاسلام ما حاصره ان الفساد فيها اذا شرط ردها مكروبة بكراب يكون  
 في مدة الاجارة اما اذا قال على ان تكرر بها بعد مضي المدة او اطلق صرح وانصرف الى الكراب  
 بعده قال وفي الصغرى واستفادنا هذا التفصيل من جهته وبه يفتى اه قلت ووجهه ان  
 الكراب يكون حينئذ من الاجرة تامل **(قوله اي بحرثا)** فالحرث هو الكراب وهو اشارة  
 الارض للزراعة **الكراب** قاموس **(قوله او يكرى)** من باب رى اي بحرث **(قوله)**  
**العظام)** لان اثره يفي الى القابل عادة بخلاف الجداول اي الصغار فلا تفسد بشرط كرمها  
 هو الصحيح ابن كمال **(قوله او يسكرتها)** اي يضع فيها السرقين وهو الزبل التي يبيع الزرع ط  
**(قوله فلولم يبق)** بان كانت المدة طويلة لم تفسد لانه لا تنفع المستاجر فقط **(قوله او بشرط ان)**  
**يزرعها الخ)** اي استاجر ارضا ليزرعها او تكون الاجرة ان يزرع المستاجر ارضا اخرى هي  
 له استاجر لا يجوز عندنا منع فهو اجارة المنفعة بالمنفعة المصدة وسباني الكلام فيها **(قوله)**  
**الماجي)** اي قريبا ح **(قوله ان الجنس بانفرادهم يحرم النساء)** والزراعة الماطقة من جنس  
 الزراعة الماطقة فان قلت العين قائمة مقام المنفعة على ما هو مقرر فلم يوجد النساء قلنا  
 العين انما مقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة وذلك فيما اذا وقعت المنفعة  
 معقودا عليها وهي في مسئلة اتمام بمحبة الباقية لا مقام العين فيه مقام المنفعة فبق  
 على الاصل فكان نسبة ح **(قوله لانه بشرط يقتضيه العقد)** لان نفعه للاستاجر فقط **(قوله)**  
 فلا اجر له اي لا المسمى ولا اجر المثل زيلعي لان الاجر يجب في الفاسدة اذا كان له نظيره من  
 الاجارة الجائرة وهذه لا نظير لها اتقاني وظاهر كلام قاضي خاتون في الجامع ان العقد باطل لانه قال

حتى لو قال في اليوم او على  
 ان تفرغ منه اليوم جازت  
 اجامعا (او ارضا بشرط ان  
 ينفيا) اي بحرثا صحت  
 (او يكرى انما ارضا) العظام  
 (او يسكرتها) لبقا اثره  
 الا فاعال الرب الارض فلولم  
 يبق لم تفسد (او) بشرط  
 ان يزرعها بزرع الارض  
 اخرى) الماجي ان الجنس  
 بانفرادهم يحرم النساء وقوله  
 (فدت) جواب الشرط  
 وهو قوله ولودفع الخ  
 (وهت لو استاجر على  
 ان يكرىها ويزرعها او  
 يبيع او يزرعها) لانه بشرط  
 يقتضيه العقد (ولو)  
 استاجر (الحل طعام)  
 مشترك (بينه اولا اجرة)

لا يفسد العقد تامل **(قوله لانه لا يعمل الخ)** فان قيل عدم استحقاقه للاجر على فعل نفسه  
 لا ينافي عدمه بالنسبة الى ما وقع لغيره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغيره  
 مبق على امر مخالف للقيام فاعبر الاول ولانه ما من جزئ يحمله الا وهو شر يك فيه فلا يفتق  
 تسليم المعقود عليه لانه يمنع تسليم العمل الى غيره فلا اجر عنه وتبيين ملخصا وفي غاية البيان  
 طعام بين اثنين ولا حدهما سقيمة فاستاجر الاخر نصفها بمشقة دراهم جازر كذا الواراد ان  
 بطنا الطعام فاستاجر نصف الرمي الذي اشترى به استاجر اناصاف جو البقرة هذه يعمل هذا  
 الطعام الى مكة جازر ولو استاجر عبد صاحبه او دابة عبد صاحبه او دابة ليجعله او استاجر  
 العبد لفظ الطعام لا يجوز سواه استاجر العبد او الدابة كله او نصفه ولا اجر له والاصل ان كل  
 ما لا يفتق الاجر الا بايقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يفتق بدون يجوز فانه يجب  
 الاجرة بوضع العين في الدار والسقيمة والرمي لا بايقاع عمل اه ملخصا اي فان للعبد  
 والدابة خلاف في العين المشتركة وهو الحل او الحفظ اما السقيمة فلا عمل لها اصلا **(قوله)**  
**لنفعه بملكه)** الذي ينبغي ان يقول لا لنفعه بملكه ح وانما كان كذلك لان المرتين غير مالت  
 للمناع فلا يملكها لهما وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لعلق حتى المرتين فاذا  
 اجره فقد ابطال حقه **(قوله لانه يسترد الخ)** بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد  
 استوفى المؤجر بعضها فافسخ بقدرة ثم الاجرة تثبت في ذمة المستاجر بالقدرة الذي  
 فمضت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شيء بحسبه اليهالة فبق جميع الاجرة على المستاجر  
 رحى **(قوله او اي شيء يزرعها)** اي اوز كرانه يزرعها ولم يذ كر اي شيء يزرع **(قوله كما مر)**  
 اي اول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسئلة في الحقيقة تعبر بحسب قولهم فذلك وارض  
 للزراعة الخ **(قوله عاد محصيا)** كذا في المتن والغرض والاصلاح والمنع واعترضه في  
 الشرط لانية بان صحة العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت  
 اليهالة اه نقول انما ذكره ليخرج عليه قوله في المسمى فانه لو بقي فاسدا وجب اجر المثل  
**(قوله وكذا لو لم يزرع الاجل)** اي يعود محصيا وهو اشارة الى ما قد مضى من الشهر لاني ومنشا  
 الاقراض زيادة قوله عاد محصيا وانما ذكره ثم اعترضه لان المصنف ذكره في تقرير شرح منته  
 فكان مراد المصنف دفع الاستراض بان عوده محصيا بعد الزرع ومضى الاجل صحيح اي بعد  
 مجموع هذين الشقين فليس فيه ما يقتضي توقف عوده محصيا على مضي الاجل فتامل **(قوله)**  
**قبل تمام العقد)** اي قبل تمام مدته وقول العناية قبل تمام العقد يقتضي الحاك محصيا لا قبله  
 الفطرة المصلحة فانه ينقضي من الاصل ينقض الحاك فكيف يتم به تمام الشيء من آثاره فانه  
 طوري **(قوله كفاضي خاتون)** وعبارته فان زرعهما فله ما سمي من الاجر لانه عاد جازر اه اذا  
 احتسبان لان الاجارة تمت مدة ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل  
 اليهالة فاذا ارتفعت كانت كان الارتفاع في هذه الساعة كالارتفاع في وقت العقد فيعود جازرا  
**(قوله حله المعتاد)** خرج غير المعتاد فبعض ان هلك كافي الاتقاني **(قوله لفساد الاجارة الخ)**  
 كذا في الدور والمنع والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة **(قوله ما)**  
 صرف الزراعة) اي من ارتفاع اليهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب محصية بمجرد حل  
 ميسرنا

لانه لا يعمل شيئا يشترى به  
 الاو يقع بعضه لنفسه فلا  
 يستحق الاجر (كرامه)  
 استاجر الرهن من المرتين  
 فانه لا اجر له انفعه بملكه  
 وفي جواهر القضاوى لو  
 استاجر حماما فسد  
 المؤجر مع بعض اصدقائه  
 الحمام لا اجر عليه لانه يسترد  
 بعض المعقود عليه وهو  
 منفعة الحمام في المدة ولا يفسد  
 شيء من الاجرة لانه ليس  
 معلوم (استاجر ارضا ولم  
 يذ كرانه يزرعها او اي شيء  
 يزرعها) فسدت الا ان يعم  
 بخلاف الدور لو وقع على  
 السكنى كما مر واذا فسد  
 (يزرعها فغضى الاجل) عاد  
 محصيا (قوله المسمى) استسما  
 وكذا لو لم يزرع الاجل  
 لا ارتفاع اليهالة بالزراعة  
 قبل تمام العقد قلت فلو  
 حذف قوله فغضى الاجل  
 كفاضي خاتون في شارح الجامع  
 لكان اولي وان استاجر  
 حماما او بعد ادوليسم  
 حله فله المعتاد فهلك  
 الحمار (لم يضمن) لفساد  
 الاجارة قاله من امانة كافي  
 المحصية (فان باع فله المسمى)  
 لما مر في الزراعة فان تنازع  
 قبل الزرع في مائة  
 الزراعة (او الجمل) في  
 ميسرنا



مطلب  
يجب الاجر في استعمال  
الاموال لا يستلزم ولو في غير  
(صحت الاجارة دفعا  
للمساواة) اقبامه بعد (استاجر  
دابة ثم جدد الاجارة في بعض  
الطريق وجب عليه اجر  
ما ركب قبل الانكار ولا يجب  
للمساواة) عند اي يوفى لانه  
بالحدود صار خاصا بالاجر  
والضمان لا يجتمعان وعند  
محمد يجب المسمى درو وكان  
لا قول للامام وفي الاشياء  
قصر النوب المجرود فان قبله  
فله الاجر والا لا كذلك  
الصباغ والذباغ (اجارة  
المنفعة بالمنفعة تجوز اذا  
احتمل) جنبا كاستئجار  
سكنى دار بزراعة ارض  
(واذا ائتمن الا تجوز كاجارة  
السكنى بالسكنى واللبس  
باللبس والر كوب بالر كوب  
وتحذف لسانه فلو ان الجنس  
بانقرده يحرم النساء فيجب  
اجر المثل باستيفاء النفع كما  
مر لسان العقد (استاجر  
لبصيده او يخطب له فان  
وقت لذلك (وقتا جاز) ذلك  
(والالا) فلا يوقت وعين  
الخطب فسد (الاداعين  
الخطب وهو) اي الخطب  
(ملكه فيجوز) مجتبى به يفتى  
صيرفيه (فروع) استاجر  
امرأته فقبضه خبز لالاكل  
لم يجز ولبيع جاز صيرفيه

الماتاد قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاتقاني وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من  
الاجارة حيث قال ولولم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتنقلب بصفة ركوبها اه وهو مخالف  
لما تقدم من الهداية انما تامل (قوله فحقت) اي ابطالها القاضي لان العقد القاسم يجب  
قبضه وابطاله ذخيرة (قوله دفعا لافساد) الاولى دفعا بالامكان دفعا بالمال لان القاسم  
قائم يحتاج الى الرفع لغير قائم حتى يحتاج الى الدفع فانهم اتقاني (قوله اقبامه بعد) اي في  
الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اي اجر ما بعد الحدود مع ضمان الهداية لو هلك  
بعد الحدود ح قلت واما اجر ما قبل الحدود فيجب وان هلكت به فسد ولا يلزم اجتماعهما  
لاختلاف الجهة كما مر نظيره تامل (قوله وعند محمد يجب المسمى) اي ان سلت الدابة قال  
المقدمي في شرح السكندر واجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فقط الضمان = بذاني  
التيين ونروح المجمع وانت خبير بان المسئلة السابقة ونظائر هاتئذ بما قال ح قلت وفيه  
نظر فانه في المسئلة السابقة غير غاصب لاقراءه بالاجارة وانقلابه بصفة بارفع للجهالة كما مر  
انم يفتي وجوب الاجر لومعة لا استغلال فانه لا يختص بالمقار كما وهم وقد اتفق في الحامدية  
وجوب الاجر على مستعمل دابة المكاري مستغلا للثقل كما سئذ كره في الغصب ومثله في  
المرادية فتنبه (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل وبيانه ما في الولوجية رجل دفع ثوبا الى  
قصار لم يصره فبعده ثم جاءه مقصودا واقر بذلك ان قصره قبل الحدود الاجر لان العمل وقع  
اصحاب النوب وان بعدد لوفوع العمل للعامل لانه غاصب بالحدود ولو كان صباغا والمسئلة  
بها لهما ان يصبغه قبل الحدود الاجر وان بعده ان يشارب النوب اخذ منه ما طهرا فبقي ما زاد  
الصبغ فيه وان شاربه وضمنه قيمته ايض ولو دفع غزلا الى نساج والمسئلة بها لهما ان نسجه  
قبل الحدود الاجر وان بعده لا اجر له والنوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة فطبخها  
(قوله اجارة المنفعة الخ) هذه اعم من قوله السابق وان يزدها بزراعة ارض اخرى (قوله  
كاجارة السكنى بالسكنى) اي سكنى دار باخرى فلو بها نوى يصح للاختلاف منفعة وقبل لا يصح  
ومما وضعت البقرة بالبقرة الا كدام لا تجوز لاختلاف الجنس والبقرة بالحمير يجوز لاختلاف  
الجنس جامع النصولين والكسب بالضم الحطب المصود المجموع قاموس وفي شرح فاضلان  
وخدمة العبد والامة جنس واحد فان خدم احد هذين دون الاخر في رواية يجب اجر المثل  
وفي رواية لا يجب شيء اه وفي التاترخانية اذا قوبلت المنفعة بجنسها واستوفى الاخر عليه  
اجر المثل في ظاهرها رواية وعليه الفتوى (قوله لما تقر بالخ) تقدم الكلام فيه وعال به  
اخرى وهي ان عند من ذلك الجنس ملكا والاجارة تجوزت على خلاف الجنس للمساواة  
(قوله لفاد العقد) الاولى ان يقول بحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء ط  
(قوله جاز) لانه اجر واحد وشرطه بيان الوقت (قوله والالا) اي والخطب للعامل ط  
(قوله فسد) قال في الهداية ولو قال هذا الخطب فلا جارة فاسدة والخطب له استاجر وعليه  
اجر مثله اه ط (قوله وبه يفتى صيرفيه) قال فيها ان ذكر اليوم فالعاقب للاحرار والافعال امور  
وهذه رواية الحاوي وبه يفتى قال في المنع وهذا وافق ما قدمناه من المجتبى ومن ثم جعلنا  
عليه في المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليه اذ ياتى لان النبي صلى الله عليه

وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلى لعل على الداخل على فاطمة وعلى الخارج على على واذا  
المصنف آخر الباب ان استئجار المرأة للطبخ والله يزور سائر اعمال البيت لا تنفع قد وثقه عن  
المضمرات ط قات كانه لانه واجب عليه اذ ياتى به واجبت باب المنفعة فراهية على به وزاد  
ولو ثبت بقة لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهو ان يبدل على ما قدمناه من ان المفتى به عند  
المتأخرين في الاستئجار على الطاعات مانسوا عليه لا كل طاعة (قوله فلا اجر) لان منفعة  
السكنى تعود اليه اولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عامة ثم اراه  
في السوق وتكون الدار في يد المرأة خالية (قوله قال فاضلان) ذكره في شرحه على الجامع  
المصنف وفي الزيارات له ومما قدم ذكره في فتاواه افاده المصنف في المنع وحيث ذكره في شرحه  
كان هو المأخذ وهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا اجر اقول هذا قول وافقني به وجوبه الخ  
(قوله اتبعهم في السكنى) فلا تمنع من الضحية والذليمة (قوله والمنفعة) عبر في الذخيرة وغيرها  
باو قالوا ونبأها (قوله والنهر) ٢ هو مجرى الماء (قوله مع الماء) اي تبعا قال في كتاب  
الشرب من البراري لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استعماله العين مقصودا الا اذا  
اجر او باع مع الارض فحينئذ يجوز تبعا ولو باع ارضه مع شرب ارض اخرى عن ابن سلاط انه  
يجوز ولو اجر ارضه مع شرب ارض اخرى لا يجوز وقامه فيه ٢ وذكرنا الاجارة اذا وقعت على  
العين لا تصح فلا تجوز على استئجار الا حياض والحياض اسيد الماء او رفع القصب وقطع  
الحطب اولسقى ارضها اولغفها منها وكذا اجارة المرحى والحيلة في الكل ان يدرى موضعها  
مع سلامة اطن المشايبة ويبيع الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحة ماء البئر والماء اذا انقضى  
الشرب على كل الماء والافلا حاجة الى الاذن اذ لم يضرب بحرير البئر والنهر استاجر ثم رايها  
اراضا او سطحا مدة معلومة ولم يقل شيئا مع ذلك ان يجزى فيه الماء اه ٤ (قوة) قال في  
التاترخانية وفي الدلال والسما ارجى بجر المثل وما توافقه واعليه ان في كل عشرة ذنانير كذا  
فذلك حرام عليهم وفي الحاوي سئل محمد بن سلة عن اجرة السمار فقال ارجوا انه لا بأس به وان  
كان في الاصل فاسد الكثرة التعامل وكثير من هذا غير جائز تجوز له حاجة الناس اليه كدخول  
الحمام وهذه قال رايت ابن شجاع يباع طاعة فاجابني بغيره ثانيا في كل سنة ٥ وفي الخانية رجل  
استقرض دراهم واسكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض لان المستقرض  
انما سكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا بما فاء كذا لو اخذ المقرض من المستقرض حمارا  
استعمله الى ان يرد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى اعلم

(باب ضمان الاجير)

اسافر غ من ذكر انواع الاجارة مبيها وفاسدا شرع في بيان الضمان لانه من جهة العوارض  
التي تنتب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يصحني ان معني ضمان  
الاجير اثباتا وتقييما ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم ان لا يصح عنوان الباب  
على قول الامام اصلا لانه لا ضمان عنده على احد من الاجير المستقرض والخاص طوري  
(قوله فالاول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوري اه

اجرت دارها الزوجها فسكناها  
فلا اجر اشياء وشانية  
قات امكن في حاشيتها تنوير  
البصائر عن المضمرات من زيا  
للسكنى قال فاضلان هذا  
الفتوى على الصفة لتبعها  
له في السكنى فاصطفاه وجاز  
اجارة المشايطة لتقرب العروس  
ان ذكر العمل والمدة بزيادة  
وجاز اجارة القناة والنهر  
مع الماء به يفتى اه موم  
البولي مضمرات اتهمى

(باب ضمان الاجير)

(الاجر على ضرر بين مشتركين  
وحاص فالاول

ط ٢  
في استئجار الماء مع القناة  
واستئجار الا حياض والحياض  
للسكنى

ط ٣  
الاجارة اذا وقعت على العين  
لا تصح والحيلة فيه

ط ٤  
في اجرة الدلال

ط ٥  
اسكن المقرض في داره يجب  
اجر المثل

مبحث  
الاجير المشترك







عليه (قوله ويضمن ما هلك به عمله) اي من غير قصد في قول علمائنا الثلاثة ولا يستحق  
 الاجرة لانه ما اوفى بالمنفعة بل بالمضرة بدائع وعمل اجير مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن  
 الاجير لانه اجير وحده ما لم يتعد كاسيد كره آخر الباب (قوله من دقه) اي يتقسه او باجيره  
 فلو استعان برب الثوب ففترق ولم يعلم انه من اي دق فعلى قول الامام ينبغي عدم الضمان لذلك  
 وعن الشافعي يضمن نصف النقصان كالموتة لانه لا يستتبعه الاجر بل يتبعه صاحبها ففترق جوى  
 عن الظهيرية مطلقا قال في التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غير معمول ولم يطمع الاجر  
 وان شاء ضمنه معمول واعطاء الاجر ط مطلقا (قوله وزان الجبال) الظاهر انه بالماء  
 المهمة والمراد الجبال على ظهر مستلما بالجم فعمل تقدير مضاف الى جمل الجبال قال في شرحه  
 على الملتقى اي اذ لم يكن من زحمة الناس فلو لم يضمن خلاقا له ما كافي شرح الجمع قال  
 وكذا يضمن لو ساق المكارى دابته ففترقت فسقطت الحولة اه وكذا يضمن بانقطاع الجبل  
 الذي يشده المكارى كافي السكون والملتقى ولو كان الجبل لصاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا  
 في التاتر حامية وفي البدائع وكذا يضمن الراعي المشترك اذا ساق الدواب على السرعة  
 فازدحمت على القنطرة او الشط فدفع بعضها بعضا ففترقت في الماء او عطبت الدابة بسوقه  
 او ضرب به ولو اعتاد (قوله وغرق السقينة من مده) قيد باذلة الوغرق من ربح او موح  
 او غرق وقع عليها او صدم جبل فهلك ما فيها لا يضمن في قول الامام رحمه الله قلت ويجب على  
 المستاجر اجرامه اذ السقينة قبل الفرق بهما وفروع المذهب تشتمل لذلك اه سرى  
 الذين من الهتبي وهذا انما يظهر اذا كان المستاجر معه والافل يوجد تسليم وقد سبق انه  
 لا اجر للمشارك الا به فتأمل ط (قوله ونحوه) كالبراع والفصاد (قوله والفرق في الدرر  
 وغيره) حاصله ان بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتجمله من الدق بالاجتهاد فانه يمكن تقييده  
 بالسلامة من بخلاف الفصد ونحوه فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه  
 ولا ما يتجمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فقط اعتبره اه ح (قوله على خلاف  
 ما يحميه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان يكون المراد بقوله ماتلف به عمله علاجا رز فيه  
 القدر المعتاد على ما ياتي في الجوام اه ح (قوله لكن قوى القهستاني) حيث قال بل يضمن  
 به عمله ما هلك من حيوان وغيره علا غير ما ذون فيه كالدق الخرق للثوب كافي المحيط وغيره فهو  
 غير معتاد بالضرورة ولذا قسم المصنف اي صدر الشريعة العمل به فن الباطل ما ظن انه بطل  
 تفسير المصنف على الكافي ان قوة الثوب ورقته لا تعرف بالاجتهاد فامكن التقييد بالمصلحة  
 اه ح اقول ومقتضى كلامه ان كل عمل متلف به يكون غير معتاد فلا يصح تقييده صدر  
 الشريعة ماتلف به عمله بقوله علا غير معتاد ويبقى محالفا لما في الكافي المقيده ان العمل المتلف  
 قد يكون معتادا اه ذ والذى يظهر لي انه لا منافاة بين كلامهم وان الكل يقولون ان المتلف  
 للثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الجوام ضمانة مقيدة بغير المعتاد دون المعتاد ارادوا التنبيه  
 على ان نحو القصد وغيره مقيدة بهذا القيد لا بدوا الفرق بينهما وما لو كان الخروج عن المعتاد في  
 نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالانلاف بحيث كان متلفا لم انه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان الماهر  
 في صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الجوام فان عمله علا محض وما اذا لم يتجاوز لا يضمن فانه

(و) يضمن (ما هلك به عمله)  
 تضر بق الثوب من دقه  
 وزان الجبال وغرق السقينة  
 من مده جاوز المعتاد ام لا  
 بخلاف الجوام ونحوه كما  
 ياتي عمادية والفرق في الدرر  
 وغيره على خلاف ما يحميه  
 صدر الشريعة فتأمل لكن  
 قوى القهستاني قول  
 صدر الشريعة

لا يمكن ادراك جهارته فانيط الضمان على مجاوزته المحل المخصوص فظهر بهذا ان كل متلف في  
 محل فهو القصار خارج عن المتبادل عليه ما في البدائع وهو انه يمكنه التصرف بالاجتهاد بالنظر  
 في آلة الدق ومحل عمله وارسال المدقة على المحل على قدر ما يتقنه مع الحذاقة في العمل وعند مراعاة  
 هذه الشرائط لا يحصل الفساد للمحصل دل انه مقصر وهو في حقوق العباد ليس بمسذر اه  
 فلم انه لا فرق بين الكلامين وان كان في التعبير مشاحمة فانهم (قوله فتنبه) اعلمه بشي الى  
 ما انا واقفه اعلم (قوله هذا اذا لم يكن الخ) الاشارة الى الضمان المذكور في المتن فمما حصل  
 ما في الطوري عن المحيط ان ضمان المشترك ما ينافى مقيد بثلاثة شرائط ان يكون في قدرته ربح  
 ذلك ولو غرقت بروج او ربح او صدمه جبل لا يضمن وان يكون المضمون عما يجوز ان يضمن باله فقد فلا  
 يلزم للمتعاقب او وكيله في السقينة لا يضمن وان يكون المضمون عما يجوز ان يضمن باله فقد فلا  
 يضمن الا كذا كذا (قوله اذا لم يتجاوز المعتاد) ولم يتعد هذا الفساد شره بالامانة عن الثانية وكان  
 باصر يمكن التصرف عنه افاده المكي ط (قوله وركبها الخ) وكذا اذا كان هو والمكارى راكبين  
 على الدابة او سائقين او قائدين لان المتاع في ايديهم ما لم يتفرد الاجير باليه ودورى بشر عن اي  
 يوسف اذا سرق من راس الجبال ورب المتاع عشي معه لا ضمان لانه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا  
 اذا كان المتاع في سقينة اثنين وصاحبه في احدهما ومقر وثان او لا الا ان سيرهما او جبههما  
 جبه الا يضمن الملاح وكذا القطار اذا كان عليه حولة ورجل اعلى به لان المتاع في يد صاحبه  
 لانه الحافظة بدائع وفيه كلام ياتي قريبا (قوله وقد علمنا) اي في كتاب الوديعه اراد به التنبيه على  
 ان المودع باجر يخالف الاجير المشترك وان شرط عليه الضمان وكان الاول ذكره عند قول المصنف  
 ولا يضمن الخ كما فعل الزبلي وذكر الفرق بان المعقود عليه في الاجير المشترك هو العمل والحفظ  
 واجب تبعه بخلاف المودع باجر فانه واجب عليه مقصودا يدل اقول وذكر المصنف في الوديعه  
 ان اشتراط الضمان على الامين باطل به يثق اه وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستاجر  
 وشرط عليه الضمان اذا تلف لا اثر له فيما عليه الفتوى لان الجاهل عند اشتراط الاجر لا يحفظ  
 والناهي كالا جبر المشترك اه (قوله مطلقا) اي صغيرا او كبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل  
 عدم الضمان اذا كان كبيرا يستعمل على الدابة ويركب وحده والافه وكالمعاق ط عن المكي  
 (قوله بل بالجنابة) وهذا يجب على العائنه وضمان العقود لا تصح له العائنه ابن كمال (قوله  
 لاذنه فيه) اي من المستاجر اصيلا او وابا العبد او صغير (قوله وان انكسر دن الخ) في البرازية  
 عن الملتقى محل متاعا وصاحبه معه ففترق وسقط المتاع ضمن لان هشارة جنابة يده استاجر حولة  
 به من اورب المتاع معه فساق المكارى ففترقت الدابة ضمن عندنا لانه اجير مشترك افسده يده  
 اه وينظر الفرق بينه وبين ما قدمناه من البدائع وله اختلاف رواية او محمول على ما اذا  
 ساقه ابعثت فامل ثم رايت صاحب الذخيرة فرق بين ما اذا كان صاحب المتاع راكبا عليها  
 ففترق من سوق الاجير لا يضمن وبين ما اذا كان يسير خلفه مع الاجير فيضمن وغناه فيها  
 (قوله في الطريق) قيد به لما في البدائع وان حمله الى بيت صاحبه ثم انزله الجبال من راسه  
 وصاحب الزرق فوقع من ايديهم ما ضمن وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا يضمن (قوله بصنعه)  
 يشمل ما لو زادت رجله في الطريق او غيره فسقط وقد سأل بدائع (قوله فلا ضمان) لان المتاع

مطالب  
 ضمان الاجير المشترك مقيد  
 بثلاثة شرائط

فتنبه وفي المنية هذا اذا لم  
 يكن رب المتاع او وكيله في  
 السقينة فان كان لا يضمن  
 اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل  
 العمل غير مسلم اليه وفيها  
 محل رب المتاع متاعه على  
 لدابة وركبها فافهم المكارى  
 ففترقت وفسد المتاع لا يضمن  
 اجاعا عاقت وقد سألنا عن  
 الاشياء معز بالزبلي ان  
 الوديعه باجر مضعونة ولا يحفظ  
 (ولا يضمن به بن آدم مطلقا  
 عن غرق في السقينة او سقط  
 عن الدابة وان كان بسوقه  
 وقوده) لان الا كذا لا يضمن  
 باله قد بل بالجنابة ولا جنابة  
 لاذنه فيه (وان انكسر  
 دن في الطريق) ان شاء  
 المال (ضمن الحال فيمنه في  
 مكان حمله ولا اجر اوفى  
 موضع الكسر واجر به صاحبه)  
 وهذا الواكسر بصنعه والا  
 بان زاحه الخاص فانه كسر  
 فلا ضمان



اختلافهما (ولا ضمان على جهام وبراغ) اي مطار (وفساد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة كلها اذا لم يكن) الحق عليه ٥٨ (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتلفها بما دون فيه وغير ما دون فيه فينصف ثم فرع عليه

يقوله (ولو قطع الختان الحشفة وبرئ المقتول بغير علمه دية كاملة) لانه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل

الاسنان (وان مات

فالواجب عليه نصفها)

المقتول فان النفس بغير علم

احدهما ما دون فيه وهو قطع الجذلة والاخر غير

ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف

ولو شرط على الختان ونحوه

العمل على وجه لا يبرئ

لا يصح لانه ليس في وجهه

الاذا فعل في المعتاد

فيضمن عمادية وفيما سئل

صاحب المصنف عن فساد

قال لا غلام او عبد

افسد في نفسه فسد

معتادا فانما يتبعه قال

فجب دية الحر وقيمة العبد

على عاقلة الفساد لانه خطأ

وسئل عن فساد غلام وترك

حتى مات من السيلان قال

يجب القصاص (والثاني

وهو الاجير (الخاص

ويسمى اجير وحيد وهو

من يعمل لواحد موقتا

بالخصيص ويستحق الاجر

بتسليم نفسه في المدة وان لم

يعمل كن استنجر شهرا

لخدمته او شهرا (لري الغنم)

امانة عنده (قوله - لا فاهما) فيضمن ذمته في موضع الكسر بالاختيار كما في التبيين وفي البدائع ولو زجه الناس حتى فسد لم يضمن الاجماع لانه لا يمكنه حفظ نفسه عن ذلك فكانت في الحرق الغالب ولو كان الحال هو الذي زاحم الناس ضمن عندنا الثلاثة اه فامل (قوله اي مطار) فهو خاص باليهام (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) اي وكان بالاذن قال في الكافي عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز ساكتة عن الاذن وعبارة الجامع الصغير ناطقة بالاذن ساكتة عن التجاوز فصار ما نطق به هذا بياناً لما ساكت عنه الآخر ويستفاد مجموع الروايتين اشتراط عدم التجاوز والاذن لعدم الضمان حتى اذا عدم أحدهما أو كلاهما يجب الضمان انتهى طوري وعليه ما يأتي عن العمادية (قوله ولو قطع الختان الحشفة) اي كلها قال في الشريعة لا يقطع بعضها يجب حكمه عدل كما ذكره التقي (قوله دية كاملة) قال الزلمي هذا من اجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبر والاقبال بالهلاك (قوله تجب دية الحر) اي لو كان الغلام حراً وقيمة العبد ولو كان عبداً قال ح لان فعله غير ما دون فيه حيث لم يمت به اذ همما الصبر عليه ما في الاقوال (قوله لانه خطأ) اي من القتل خطأ اذ لم يمت به دية قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد ط (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بمسد ط اي وهو فاسد اقلته فكان عدم (قوله ويسمى اجير وحيد) بالاضافة بخلاف المشترك من الواحد يعني الوحيد ومعناه اجير المستاجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو سرك الحمار يصح لانه يقال رجل واحد وهو من يعمل صوابه استعاط العاطف لانه خبر المبتدأ ح (قوله لواحد) اي لعين واحد او اكثر قال القهستاني لو استاجر رجلان او ثلاثة رجال لري غنم لهم اولاهم خاصة كان اجيراً خاصاً كما في المحيط وغيره اه فخرج من ان يعمل لغيره من استاجره او لا (قوله علاموقتا) خرج من يعمل لواحد من غير توقيت كالنياط اذا عمل لواحد ولم يذ كرمه ح (قوله بالخصيص) خرج نحو الراعي اذا عمل لواحد علاموقتا من غير ان يشترط عليه عدم العمل لغيره قال ط وفيه انه اذا استنجر شهر الرعي الغنم كان خاصاً وان لم يذ كر التخصيص فعمل المراد بالتخصيص ان لا يذ كر عمره مساو اذ كر التخصيص او امله فان الخاص يصير مشتركاً بذكر التعميم كما يأتي في عبارة الدرر (قوله وان لم يعمل) اي اذا تمكن من العمل فلو لم نفسه ولم يتمكن منه لم يذكر كطرو ونحوه لاجره كما في المصباح عن الذخيرة (قوله للخدمة) اي للخدمة المستاجر وزوجته واولاده ووظفته للخدمة المعتاد من السجرات الى ان تمام الناس بعد العشاء الاخيرة واما على المؤجر فلو شرط على المستاجر كعلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال القفبه في زمانه العبد يأكل من مال المستاجر جوى عن الظهيرية والثانية وتقدم ما فيه ط اي اول الباب السابق (قوله ولري الغنم المسمى) كذا تقدم في الدرر والتبيين وقد ذكر المصنف في الباب السابق لو استاجر خياراً لري غنمه كذا اليوم بدرهم فسد عند الامام لانه بين العمل والوقت فضا لا طاهنا ولذا قال الشريعة لا يذ اوقع العقد على هذا

الترتيب المسمى باسم مسمى بخلاف ما لو أجرة المدة بان استاجر لري شهر حيث يكون مشتركاً اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يري غيره فيكون خاصاً (٧) بحث الاجير الخاص

الترتيب كان فاهداً كما قدمناه وصحته ان يذ كر المدة الاجر اه قلت وقد مرنا هناك ما يقتضي وجوب حذف قوله المسمى فراجع (قوله وتحققه في الدرر) ونصه اعلم ان الاجير للخدمة او لري الغنم انما يكون اجيراً خاصاً اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يري غيره او ذ كر المدة او لا يجوز ان يستاجر راعياً مشهور الرعي لغيره خاصة بما جرمه لوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول سره انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعة للمستاجر في تلك المدة فيمنع ان تكون لغيره فيعيب الايضاً وقوله بعد ذلك اترعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل فيه بغير اجير امشتر كالانه من يقع عقد على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بان يقول استاجر لك شهر للخدمة او للمصادفة لغيره يحكم الاول بالاحتمال فيبقى اجير وحيد مالم ينص على خلافه بان يقول على ان ترعى غنم غنمي مع غنمي وهذا ظاهر او اخر المدة بان استاجر لري غنم خاصة بما جرمه لوم شهر الحنفية يكون اجيراً مشتر كباول الكلام لا يقع العقد على العمل في اوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجير وحيد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال مالم يكن بخلافه اه (قوله وليس للقصاص ان يعمل لغيره) بل ولا ان يمد في النافذة قال في التتارخانية وفي فتاوى الفضل واذا استاجر رجلاً لري غنم كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى مبرقند وقد قال بعض مشايخنا انه ان يؤدى السنة ايضا وانفقوا انه لا يؤدى نقلاً وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق لا يمنع في المصنوع ان يمان الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتدته قاله ان كان بعد اوان فر يالم يحيط بشئ فان كان بعد اوان اشتغل قدر ربع النهار يحيط به ربع الاجرة (قوله ولو عمل نقص من اجرة الخ) قال في التتارخانية بخار استنجر الى الليل فعمل لا تحرق وان بدرهم وهو يعلم فهو آثم وان لم يعلم فلا شيء عليه ويتنقص من اجر التجار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) اي فقول الجوهره مادام يري منها شيئاً لا مفهوم له وروايت بخط بعض الفضلاء ان مراد الجوهره تحقيق تسليم نفسه بذلك لا شرط استحقاق الاجر كما فهم المصنف والمأثور والتعليل بقية اه وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتصريح المتون بانه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل (فرع) اراد برب الغنم ان يزيد فيها ما يطيق الراعي له ذلك لو خاصاً لانه في حق الراعي بغيره العبد وله ان يكاف عبده من الرعي ما يطيق تارخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) اي بغير صنعه بالاجماع وقوله او بعهده اي الماذون فيه فان امره بعمل فعمل غير من ماله منه تارخانية وفيه اذا ساق الراعي الغنم فطرح او وطئ بعضها بهضامن سرقه فان كان الراعي مشتركاً ضمن على كل حال وكذا لو كانت اقوم شئ وهو اجير احدثهم وان كان خاصاً فان كانت الاقوام لواحد لا ضمان وان لاثنين او ثلاثة ضمن بصورة الاجير الخاص في حق الاثنين او الثلاثة ان يستاجر رجلان او ثلاثة راعياً مشهوراً لري غنم خاصة بما جرمه لوم اه وقال في الذخيرة فقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد او لغيره واحد فيحفظ هذا اذا اه قلت ومفاده ان بين الخاص والوحيد ومما طافنا كما قدمناه

مطلبه ليس للاجير الخاص ان يمد في النافذة

وتحققه في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى النوازل (وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر) من نصفه (اه) الاجرة كاملة) مادام يري منها شيئاً المصنوع المفقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية (ولا يضمن ما هلك في يده او بعهده) كقريب النوب من دقة



الاذا تم هذا الفاد في ضمن كالودع ٦٠ ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلا ضمان على ظن في صبي ضاع في بدها وسرق

ما عليه) من الحلي لكونها  
أجبر وحده وكذا لضمان  
على حارس السوق وحافظ  
الخان (وصح ترديد الاجر  
بالتريد في العمل) كان خطته  
فارسه بديرهم او رعيها  
بديرهم (وزمانه في الاول)  
كذا يحفظ المصنف لمقاوم  
بشرحه وسيوضح قال  
شيخنا الرمي ومناه يجوز  
في اليوم الاول دون الثاني  
كان خطته اليوم فبدرهم  
او غدا فبدرهم (ومكانه)  
كان سكنت هذه الدار  
فبدرهم او هذه فبدرهم  
(والعامل) كان سكنت  
عطارا فبدرهم او حاددا  
فبدرهم (والساعة)  
كان ذهبت لـ كوكبة  
فبدرهم او لبصرة فبدرهم  
(والحل) كان حلت شهيرا  
فبدرهم او برافدرهم  
وكذا لو خير بين ثلاثة اشياء  
ولو بين اربعة لم يجز كافي  
البيع ويجب اجر ما وجد  
الا في تخيير الزمان فيجب  
بخطا طته في الاول ما سمي  
وهو الفد اجر المثل لا يزاد  
على درهم ولو خطا طته بعد غد  
لا يزاد على نصف درهم  
٢ مطلق  
في الحارس والخانات  
وما على الحارس شي لو نسب  
في السوق حانوت على ما قد كتب  
وليس يضمن النسي منها سرق

اذن الاجير الخاص ذلك ياتى من المنظومة المحببة

وفيه خلافا (بني المستاجر تنورا او دكانا) عبارة لدور او كانوا (في الدار المستجرة فاحترق بعض يوت الجيران او الدار  
لا ضمان عليه مطلقا) سواء بني باذن رب الدار او لا (الا ان يجاوز ما يضمنه المالك) ٦١ في وضعه وايضا دنا لا يوقد

لانه المسمى صريحا بغيره واثبات وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الفد قسمتان فتعبر الاولى بالمنع  
الزيادة عليه او الثانية بالمنع النقصان على ما هو هذا اولى من الترجيح بالمصرح كقاية مطلقا وصح  
الزيادة الرواية الثانية ومنه في الايضاح وكذا انما راية الاصل (قوله وفيه خلافا) قال  
الزبلي ولو خطا طته بعد غد فبدرهم او رعيها بديرهم (وزمانه في الاول)  
كذا يحفظ المصنف لمقاوم  
بشرحه وسيوضح قال  
شيخنا الرمي ومناه يجوز  
في اليوم الاول دون الثاني  
كان خطته اليوم فبدرهم  
او غدا فبدرهم (ومكانه)  
كان سكنت هذه الدار  
فبدرهم او هذه فبدرهم  
(والعامل) كان سكنت  
عطارا فبدرهم او حاددا  
فبدرهم (والساعة)  
كان ذهبت لـ كوكبة  
فبدرهم او لبصرة فبدرهم  
(والحل) كان حلت شهيرا  
فبدرهم او برافدرهم  
وكذا لو خير بين ثلاثة اشياء  
ولو بين اربعة لم يجز كافي  
البيع ويجب اجر ما وجد  
الا في تخيير الزمان فيجب  
بخطا طته في الاول ما سمي  
وهو الفد اجر المثل لا يزاد  
على درهم ولو خطا طته بعد غد  
لا يزاد على نصف درهم  
٢ مطلق  
في الحارس والخانات  
وما على الحارس شي لو نسب  
في السوق حانوت على ما قد كتب  
وليس يضمن النسي منها سرق

اذ املك لم يكن ذاهبه \* فدعه فدولته ذاهبه  
(قوله وكذا الوعر بالسفر) اي وكان متبذرا كافي التبيين (قوله بخلاف العبد الموصى  
بخدمته) مثله المصالح على خدمته ط عن سري الدين (قوله مطلقا) اي وسوا شرط السفر  
به ام لا مخ (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) اي في حالة واحدة فلا وجبنا الاجر عند  
السلامة ووجبنا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر ط  
(قوله من عبد او موصى) اي اجر نفسه بلا اذن مولى او ولي (قوله اجرا) مفعول يسترد والمراد  
به اجر المثل في الصورتين كافي التبيين عن النهاية (قوله لعوده بعد الفراق صبيحة) لانه محجور  
مستاجر من عيبه (او موصى) محجور راجع اذ ذاهبه اليه (اجل) (له) اعوده بعد الفراق صبيحة



استحسانا ولا يضمن غاصب  
 عبد المالك (الغاصب من  
 اجره) الذي اجر العبد  
 نفسه به ادم تقومه عند  
 ابي حنيفة (كان لا يضمن  
 انفاقا لو اجره الغاصب)  
 لان الاجر له لا المال  
 (وجاز للعبد قبضها) لو اجر  
 نفسه لا لو اجره المولى الا  
 وكالة لانه العاقد عناية  
 (فلو وجد ما ولاه) فاعنة  
 (في يده اخذها) ابقاء ملكه  
 كسروق بعد القطع (استاجر  
 عبد اشهر بن شهر باربعة  
 وشهرا بمئة صاع على  
 الترتيب) المذكور حتى  
 لو عمل في الاول فقط فله  
 اربعة مائة خمسة  
 (اختفا) الاستاجر المستاجر  
 (وابق العبد او مرضه  
 او جرى ما الرضى حكم  
 الحال فيكون القول قول  
 من يشهده) الحال (مع  
 يمينه) (كما يحكم الحال) لو باع  
 شجرة اقية غير واختفا في  
 (اي الثمر معها) اي  
 الشجر (فالقول قول من  
 في يده الثمر) الاصل ان  
 اقول ان يشهده الظاهر  
 وفي الخلاصة انقطع ما  
 الرضى سقط من الاجر بحسب  
 ولو عادت ولو اختفا في  
 قدر الانقطاع  
 ٢٢٢  
 اختلاف المؤجر والمستاجر

عن التصرف الضار لا النافع ولذا جاز قبوله الهدية بلا اذن وجواز الاجارة بعد ما لم من العمل  
 فمضى نفع الحصول الاجر بلا ضرر فصح قبضه الاجرة لانه العاقد فلا يملك المستاجر الاسترداد  
 في يده مطلقا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المسمى اه واذا هلك المهور من  
 العمل ان كان مسمى افعلى عاقلة المستاجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان  
 عبدا فعليه قيمته ولا اجر عليه فيما عمل لانه اذا ضمن قيمته صار ماله كماله من وقت الاستعمال  
 فيصير مسمى متوفيا منقعة عند نفسه كفاية مطلقا قال الزبلي فان اعتقه المولى في نصف  
 المدة نفذت الاجارة ولا خيار للعبد فاجر ما مضى للمولى وما يستقبل للعبد وان اجره المولى  
 ثم اعتقه في نصف المدة فلا خيار فان قسخ الاجارة فاجر ما مضى للمولى وان اجاز فاجر  
 ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه هو العاقد اه (قوله استحسانا) والقياس له ان يأخذ  
 لان عقد المهور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستاجر لانه بالاستعمال صار غاصبا له زبلي  
 (قوله ولا يضمن غاصب عبد الخ) اي اذا غصب رجل عبدا فاجره العبد نفسه فاخذ الغاصب  
 الاجرة من يده العبد فاكلا الا ضمان عليه زبلي (قوله ادم تقومه) لانه غير محرر لان  
 الارزاق ما يثبت بدساقطة كبد المالك او ثاقبه ويد المالك لم تثبت عليه ويد العبد لم تثبت  
 يد المولى لان العبد في يد الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يجر نفسه عن الغاصب فكيف  
 يكون محررا ما في يده كفاية (قوله عند ابي حنيفة) وقال عليه ضمانه لانه ان انف مال الغير  
 بغير اذنه من غير تاويل (قوله وجاز للعبد قبضها) اي الاجرة الخاصلة من اجارة نفسه اتفاقا  
 لانه تقع محض اذن فبه كقبول الهدية وقائده تظهر في حق خروج المستاجر عند هذه  
 الاجرة بالاداء اليه درر قال الطوري وهذه مكررة مع قوله ولا يتردد مستاجر الخ لانه انقاد  
 صحة القبض ومنع الاختصاص (قوله لانه العاقد) اي لان المولى كذا نفيد عبارة العناية  
 فليس له لقوله وجاز للعبد قبضها لو اجر نفسه وان كان ماله اياه او انظر مالو اجره الغاصب  
 هل يملك العبد القبض ومقاد التعليل انه لا يجوز قبضه ط (قوله اخذها) لانه وجد عين ماله  
 ابن كمال (قوله كسروق بعد القطع) فانه لم يبق متوقفا حتى لا يضمن بالانلاف ويبقى المالك  
 فيه حتى يأخذ المالك زبلي (قوله صح على الترتيب) لانه ان لم يصرف الشهر المذكور  
 او لا الى ما يلي العقد لكان الداخل في العقد شهر امكنه من شهر وعمره وهذا فاسد فلا بد من  
 صرفه الى ما يلي العقد فمخر بالجواز وكذا في الاقدام على الاجارة دالم تقبض الحاشية الى ثلث  
 منقعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور ولا الى ما يليه قضاء لاجرة الناجرة كفاية  
 (قوله في ابق العبد او مرضه) كان قال المستاجر في آخر الشهر ابقى او مرض في المدة وانكر  
 المولى ذلك وانكر استاده الى اول المدة فقال اصابعه قيل ان ياتي بساعة زبلي (قوله فيكون  
 القول قول من يشهده الحال) لان وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصالح الظاهر  
 مر بها وان لم يصح حجة لكن ان كان يشهده له وجع فقيه اشكال من حيث انه يستحق الاجرة  
 بالظاهر وهو لا يصح للاستحقاق وجوابه انه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر  
 يشهده على بقائه الى ذلك الوقت زبلي مطلقا (قوله فالقول قول من في يده الثمر) هذا  
 انما يظهر اذا كان الثمر باقيا فاما اذا كان هالكا او مستهلكا فلم يشكك عليه وانما الظاهر انه يتقرر

اي من هلك عنده او استهلك ويحرم ط (قوله فالقول للمستاجر) لانكار ضمان الزائد  
 (قوله ولو في نفسه) اي نفس الانقطاع وهو من جهة ما في الخلاصة ويغني عنه ما في المتن (قوله  
 والقول قول رب الثوب الخ) بان قال امرتك ان تعمل فبما وقال الخياط قضا او ان تصبغه  
 اجر وقال المصباغ اصفر او ان تعمل لي بغير اجر وقال بل باجر فالقول لرب الثوب لان الاذن  
 يستفاد من جهته فكان علم بكيفية عمله ولانه ينكر تقويم عمله ووجوب الاجر عليه زبلي  
 مطلقا (قوله يمينه) فاذا حلف في الصورة الاولى ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا  
 اجر له وان شاء اخذ وعطاه اجر مثله لا يتجاوز به المسمى لانه امتثل امره في اصل ما امر به  
 وهو القطع والخياطة لكن خالفه في المصنعة فيضاد ايم ما شاء وفي الثانية ان شاء ضمنه قيمة ثوب  
 ايض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يتجاوز به المسمى ايضا درر (قوله معاملة)  
 قال في العناية بان تكررت ثلثا المعاملة بين ماباجر وفي التبيين بان كان يدفع اليه شيئا للعمل  
 ويقاطعه عليه (قوله بشهادة الظاهر) لانه لما فتح الدكان لاجل جري ذلك مجرى التخصيص  
 عليه اعتبار الظاهر المعتاد زبلي (قوله فيضا القان) ويبدأ بين المستاجر لان كلا يدعي  
 عقدا والآخر ينكره فاحدهما يدعي صحة العمل والآخر يبعه اختيار (قمة) قال في العناية  
 استاجر شيئا فلم يصرف به حتى اختلفا فقال المستاجر الاجرة خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة  
 فيضا القان رأى ذلك لزمه ويبدأ بين المستاجر فاذا اختلفا فسخ القان في العقد رأى برهن  
 يقبل وان برهنا يقضى يمينه المؤجر لانه يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة  
 الا ان يبدأ فيهم ما بين المؤجر واي برهن يقبل ولو برهنا يقضى يمينه المستاجر ولو قال المستاجر  
 اجر في شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهر او احدى عشرة فاقم ما برهن يقبل ولو برهنا  
 فيمينه المستاجر ولو اختلفا في اجر ومدة جميعا او في اجر ومسافة جميعا فيخالفان فتفسخ الاجارة  
 رأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى به ما جبهه اقية في زيادة الاجر يمينه المؤجر وبزيادة المدة  
 او المسافة يمينه المستاجر رأى بدلا دعوى يحلف صاحبها او لا ولو اختلفا في هذه الوجوه  
 بعد مضي مدة الاجارة عند المستاجر او بعد ما وصل المقصد فالقول للمستاجر يمينه ولا  
 فيضا القان اجماعا ولو اختلفا في الاجر بعد مضي بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق  
 فيضا القان فتفسخ فيما بقي والقول للمستاجر في حصة الماضي اه (قوله يضمنه استاذة)  
 لانه عمل باذنه ولا يضمن هو لانه اجير وحده لا يستأذنه يستحق الاجر بقايم نفسه في المدة كما  
 قدمناه (قوله ادعى نازل الخان الخ) قال في التاخر خاتمة بناء على ان الخان غالبا يكون معدا  
 للسكر افسكه رضاء بالاجر وبعض المشايخ قالوا القنوى على لزوم الاجر لا اذا عرف بخلافه  
 بان صرح انه نزل بطريق الغصب او كان معروفا بالظلم مشهورا بالنزول في مساكن الناس  
 لا بطريق الاجارة اه اقول والظاهر ان هذا مبني على قول المتقدمين بان مدافع الغصب غير  
 مضروبة مطلنا اما على ما اتفق به المتأخرون من ضمان المدة للاستغلال ومال الوقف واليتيم  
 فالاجر لازم ادعى الغصب ولا عرف به أولا تامل (قوله وسما كن المدة للاستغلال) عطف  
 عام على خاص (قوله والاجر واجب) اي اجر المثل ط (قوله كالخراج) اي الموظف لاخراج  
 ناقصة وهو ظاهر ح (قوله على العقد) مخالف لما في حواشي الاشياء عن الولوالية من

فالقول للمستاجر ولو في  
 نفسه حكم الحال (والقول  
 قول رب الثوب) يمينه (في  
 القميص والقبض والحجرة  
 والصبرة وذا في الاجر  
 وعنده) وقال ابو يوسف  
 ان كان الصانع معاملة له  
 فله الاجر والا فلا (وقيل)  
 اي وقال محمد (ان كان  
 الصانع معروفا بهذه الصنعة  
 بالاجر وفيما حاله بها) اي  
 به هذه الصنعة (كان القول  
 قوله) بشهادة الظاهر  
 (والا فلا به يفتي) زبلي  
 وهذا بعد العمل اما قبله  
 فيضا القان اختيار (فروع)  
 فعل الاجير في كل الصانع  
 يضاف لاستاذة فأنفقه  
 يضمنه استاذة اختيار يعني  
 مالم يتعد فيضمنه هو محادية  
 وفي الاشياء ادعى نازل الخان  
 ودخل الحمام وسما كن  
 المعد للاستغلال الغصب لم  
 يصدق والاجر واجب قلت  
 وكذا مال اليتيم على المفق  
 به فتبناه وفيها الاجرة  
 الارض كالخراج على المعتد  
 فاذا استاجر بالزراعة  
 فاصطلم الزرع آفة وجب  
 منه لما قبل الاصطلام



أن ما وجب من الاجرة قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالخراج لان  
سبب وجوبه ملك أرض نامية حولا كاملا حقيقة أو اعتبارا والاعتقاد على هذه الرواية  
(قوله وسقط ما بعده) لكن هذا اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة فإن  
تمكن من إعادة مثل الاول أو دونه في الضرر يجب الاجر قال في السجارية عن المحيط وعليه  
الفتوى ومنه في الخيرة والحانية والخلصة والتاترخانية والظاهر أن التقييد بأعادة مثل  
الاول أو دونه مفروض فيما اذا استاجر ما على أن يزرع نوعا خاصا أما لو قال على أن يزرع  
في عام أو اشياء فلا يتقيد فان التعميم صحيح كما مر تأمل (قوله وهو ما اعتقه في الوالولية) قدمنا  
أنه حاصل عبارة عن حواشي الاشياء (قوله لكن جزم في الحانية الخ) ما ذكره في الحانية  
ذكره في الوالولية ايضا واعتقد أنه لا فائدة على أنه في الحانية ذكر التفصيل المباد وقال  
وهو المختار للفتوى فكيف يكون جازما بخلافه وقد عات التصریح بان عليه الشئ من  
عدة كتب (قوله لزوم الاجر) أي بتمامه والله تعالى اعلم

(باب فسخ الاجارة)

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج (قوله فسخ) انما قال  
فسخ لانه اختار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعدول وهو الصحيح نص عليه  
في الخيرة وانما لم يفسخ لانه لا يمكن الاتقاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع فانت على  
وجه يتصور عودها كره في الهداية ابن كمال وفي الفتاوى الصغرى والتمعة اذا سقط حائط  
أو انهدم بيت من الدار لم يستاجر الفسخ ولا يلزمه بغيره المالك بالاجماع وان انهدمت الدار  
كاهما فله الفسخ من غير حضرته لكن لا تنفسخ ما لم يفسخ لان الاتقاع بالعرصة ممكن وفي  
اجارات ضمن الاتفة اذا انهدمت كاهما فالصحيح انه لا تنفسخ لكن سقط الاجر ففسخ أولا اتقاني  
وقدمناه قبيل الاجارة الفاسدة (قوله بالقضاء أو الرضا) ظاهره انه شرط في خيار الشرط  
والرؤية والعيب والعقد لانه ربطة بالكل وفيه كلام سيأتي قريبا (قوله بخيار شرط الخ)  
أي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلما استأجره كانا شرطنا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها ولو  
فسخ في الثالث منه لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار  
بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول اصح وقيل لانه في الخيار في ذلك  
كافي المضمرات فهو متاقي وهذا خلاف ما اشهر به كلام الشارح (قوله ورؤية) فلو استأجر  
قطعة من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضه انه فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه  
لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا ينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط فهو متاقي  
وتقدم اول باب ضمان الاجير أن للاجير المستأجر خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف  
الحمل والحاصل انه لا يشترط القضاء والرضا في خيار الشرط والرؤية وأما في خيار العيب ففي  
نحو انهدام الدار كاهما يفسخ بغيره صاحبه بخلاف انهدام الجدار ونحوه كما مر وأما  
في غير من الاعذار فسيأتي أن الاصح ان العذر ان كان ظاهرا فيقرده وان مستتبا  
لا يقرده ثم ان خيار الشرط يثبت للعقدين أما خيار الرؤية فلا يكون لا مؤجرا كافي البيع  
قال الجوى ولم انه وهذا جهل به غيره وهو ظاهر استدلواهم هنا بالحديث من اشترى

وسقط ما بعده قالت وهو  
ما اعتقه في الوالولية لكن  
جزم في الحانية برواية  
عدم سقوط شئ حيث قال  
أصاب الزرع آفة فله  
أو فرق ولم يثبت لزوم الاجر  
لانه قد زرع ولو فرق  
قبل أن يزرع فلا اجر عليه اه  
(باب فسخ الاجارة)  
(تفسخ) بالقضاء أو الرضا  
(بخيار شرط ورؤية)  
كالبيع خلافا للشافعي  
(و) بخيار (عيب)

شيئا ولم ير فله الخيار وقوله -م انما يبيع المنفعة وبه أنفى مثلا على التركا (قوله حاصل قبل  
العدول) أي ولم ير قبله فان رأى فلا خيار لرضاه به كافي الاختيار ولو استوفى المنفعة فماله  
الخيار بخلافه يلزمه الاجر كاملا كما سيذكره الشارح وفي الخلاصة خيار العيب في الاجارة  
يقارن البيع في انه يتقرر بالرد بالعيب قبل القبض لابعده وفي الاجارة يتقرر بالمساجر بالرد قبل  
القبض وبعبء اه ولا تنس ما مر (قوله بفوت النفع به) والاصل فيه ان العيب اذا حدث  
بالعين المستأجرة فان أثر في المنافع يثبت الخيار للمستأجر كالعيب اذا مرض والدار اذا انهدم  
بعضها لان كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه سقوط عيب قبل القبض بوجوب الخيار وان لم  
يؤثر في المنافع فلا كالعيب المستأجر للخدمة اذا ذهبت إحدى عينيه أو سقط شعره وكذا اذا  
سقط منها حائط لا يتنعج به في سكناها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حصل  
بالعين دون المنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار اتقاني وفي الخيرة اذا فسخ  
الاجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فله استأجر حتى انفسخ ان كانت الشجرة مقصودة  
(قوله وانقطاع ماء الرعي) فلولم يفسخ حتى عاد الماء الزمت ويرفع عنه من الاجر بحسبه قيل  
حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصة ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية  
يشتمل فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخه المستأجر حتى مضى الشهر فلا  
اجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطين وجب بقدر ما يخص  
منفعة السكنى كذا في التاترخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرعي صالما لغير الطين  
كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل بعده عن القدوري ان كان البيت يقتنع به لغير الطين  
فعلية من الاجر بحسبه اه ونحوه ما يأتي عن التبيين تأمل والانقطاع غير قيد لما في التاترخانية  
ايضا واذا انقضت الماء فانما حاشا له حتى انفسخ والا فلا قال القدوري اذا صار يطعن أقل  
من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطق لو يطعن على النصف له الفسخ وهذه بخلاف  
رواية القدوري ولو لم يرد حتى طعن كان رضامته وليس له الرد بعده اه (قوله كما مر) أي  
صريحه في قبيل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنفسخ به ما لم  
يفسخه المستأجر هو الاصح اه ودلالة من قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ  
وقدمنا التصريح به عن التاترخانية والاتقاني (قوله ودفع بحساب ما روى منها) نظيره  
ما قدمه الشارح عن الوجانية قبيل الاجارة الفاسدة لو انهدم بيت من الدار سقط من الاجر  
بحسبه لكن قدمناه هنا عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله وفي  
الوالولية الخ) ذكره في التصل الثالث من كتاب المزارعة وفيه ما وان استأجرها بشرط يسقط  
عنه الاجر لفوات التمكن من الاتقاع ثم قال ولو لم ينقطع الماء لكن سال عليه حتى لا يتم ماله  
الزراعة فلا اجر عليه لانه يحجز عن الاتقاع به وصار كما اذا غصبه غاصب اه (قوله بغير شربها)  
أقول تقدم في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز - للمستأجر الشرب والطريق وقدمناه هنا  
التريق بينهما وبين البيع فاعل ما هنا محمول على التصريح به عدم الشرب تأمل وتقدم هناك  
فروع معلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها (قوله استأجر حاما الخ) في التاترخانية مثل  
يتمس الأئمة الحلواني عن استأجر حاما في قرية فنقر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة

حاصل قبل العقد أو بعده  
بعد القبض أو قبله (بفوت  
النفع به) صفة عيب  
(كخراب الدار وانقطاع  
ماء الرعي) انقطاع (ماء  
الارض) وكذا لو كانت  
تسقي بماء السماء فانه قطع  
المطر فلا اجر خاتمة أي وان  
لم تنفسخ على الاصح كما مر  
وفي الجوهرة لوجاه من الماء  
ما يزرع بعضها فاستأجر  
بالدار ان شاء ففسخ الاجارة  
كلها أو ترك ودفع بحساب  
ما روى منها وفي الوالولية  
لو استأجرها بغير شربها  
فانه قطع ماء الزرع على وجه  
لا يرجي فله الخيار وان انقطع  
قليل قليلا ويرجي منه  
السقي فالاجر واجب وفي  
اسان الحكم استأجر حاما  
في قرية



فمن هو او تخلصوا سقط الاجر  
 عنه وان تفر به من الناس  
 لا يقط الاجر (او يجل)  
 عطف على بقوت (ب) اي  
 بالثبوت بحيث ينتفع به في  
 الجلة (كرض العبد ودر  
 الدابة) اي فخره ولو بسقوط  
 خاتمة دار وفي التبيين لو  
 انقطع ما الرضى والبيت  
 مما ينتفع به الغير الطعن  
 فيه من الاجر بحجته  
 لبقاء بعض العقود عليه  
 فاذا استوفاه لم يمتد منه  
 (فان لم يجل العيب به او ازاله  
 المؤجر) او انتفع بالخل  
 (سقط خياره) لزوال السبب  
 (وعادة الدار) المستأجرة  
 (وطبقتها او اصلاح الميزاب  
 وما كان من البناء على رب  
 الدار) وكذا كل ما يخل  
 بالسكنى (فان ابي صاحبها)  
 ان يفعل (كان له) المستأجر  
 ان يخرج منها الا ان يكون  
 المستأجر (استأجرها وهي  
 كذلك وقد رآها) لرضاه  
 بالعيب (و اصلاح بئر الماء

مطلب  
 اصلاح بئر الماء والبالوعة  
 والخروج على المسالك واخراج  
 التراب والزاد على المستأجر

هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الرق بالجمام فلا واجب ركن الاسلام السعدي بلاما ولو  
 بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر اه والظاهر ان المراد بالرق في الارض اتفاق اي  
 الانتفاع به وهو السكنى وفرض المسئلة فيما اذا امتدت المدة فلو لم يمتد فالتأجير ان له خيار  
 الفسخ لانه محل بالمنفعة كسنة الجوهره تأمل وتقدم قبيل الاجارة الفاسدة ان الجمام لو غرق  
 يجب بهدرا ما كان منتفعا (قوله فزعوا ورحلوا) عبارة لسان الحكم فوقع الجمام ونظر الناس  
 (قوله في الجلة) اي دون الانتفاع بالمعقود (قوله كرض العبد) في البرازية استأجر عبدا  
 للخدمة ففرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وعت المدة عليه  
 الاجر وان كان لا يقدري العمل اصلا لا يجب الاجر وعلى قياسه - مثله الرضى يجب ان يقال  
 اذا عمل اقل من نصف عمله الرد اه وفي الوالوجية وكذا الواقى فهو عذر او كان سارقا لانها  
 توجب نقصا في الخدمة اه وقيد بمرض العبد لزم مرض الحرام - تأجر ان كان يعمل  
 باجراته فليس بهدروا بنصفه فذكر في البرازية (قوله ودر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة  
 او خفها فله ابن الاثير ط (قوله وسقوط حائط دار) اي ان كان يضرب بالسكنى والافليس  
 له ان يفسخ كما قدمناه عن البرازية (قوله وفي التبيين الخ) مثله في الهداية (قوله والبيت) اي  
 بيت الرضى (قوله لغير الطعن) كالسكنى مثلا (قوله بحجته) اي بحجته ما ينتفع به من غير  
 الطعن (قوله لبقاء بعض العقود عليه) يشترط بان منفعة غير الطعن معقود عليها فلو لم تكن  
 معقودا عليها فلا اجر وقد صناع النافذة خاتمة انه الاصح وان ظاهرا رايه يثبت له هذا السكن  
 قوله فاذا استوفاه الخ يفيده انه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقودا عليه لوجب وان لم  
 يستوف ففامل ويدل على الاول ما ذكره الزاوي وغيره في الاستدلال على القول بعدم انقاسخ  
 الاجارة بانهم دام لدارم لم يفسدها لان اصله في الموضوع ممكن بعد ان دام البناء وبقاى فيه  
 السكنى بسبب انقطاع فنى العقد لكن لا اجر على المستأجر اذ لم يتمكن من الانتفاع على  
 الوجه الذى قصده بالاستقرار اه وتقدم الكلام قبيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن في  
 المساحة (قوله فان لم يجل العيب به) اي بالنفع كما قدمناه من عور العبد وسقوط شهره وسقوط  
 حائط الدار الذى لا يجل (قوله او ازاله المؤجر) اي ازال العيب كالوفاى منهم ومنه ما لو زال  
 بنفسه كالوفاى العبد المربى وفي التاتر خاتمة وغيره فان محله في الحقيقة المستأجرة  
 اذا انقضت وصارت الواحتم ركبت وأعيدت - فنية لم يجبر على تسليمها الى المستأجر اه اي  
 لانها بالنقص لم تنق - فنية ففان الحل كوت العبد بخلاف انهم دام الدار تأمل (قوله او انتفع  
 بالخل) بالبناء المجهزة والبناء للفاعل اي بالشئ المستأجر المشغل على العيب الخلل او بالبناء  
 لا معقول قال الزبلى لانه قد رضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كفى البيع (قوله لزوال السبب)  
 على لقوله او ازاله المؤجر لان العبد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتى به من فسطة  
 الخيار يلقى (قوله وقطبينها) اي قطبين - طبعها كما يجبره في الوالوجية لان عدمه محل بالسكنى  
 بخلاف قطبين جدرانها تأمل (قوله واصلاح بئر الماء الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل  
 وجه فلامتنى افسدها بكلام على حدة وتفرغ البئر اذا امتلأت على المسالك بلا جبر ايضا فان  
 في الوالوجية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهرها

من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه  
 تعيب المعقود عليه (قوله والبالوعة والخروج) عطف على الماء لقول البرازية واصلاح بئر  
 البالوعة والماء الخ وكذا تفرق بينهما ولو امتلأ من المستأجر على المسالك كفى المنع وانقضى به في  
 الجمادية وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقال في الوالوجية واما البالوعة واشباهها فانها ليس  
 على المستأجر تفرق بينهما استصحابا والقياس ان يجب لان الشغل حصل من جهته وجه  
 الاستصحاب ان المشغول به هذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التمتع به بعد انقضاء العقد ولو شرطه  
 رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستصحاب ان لا يجوز ويقتضى - بالعدالة لانه لا يقتضيه  
 ولا حده ما فيه منفعة اه وفي البرازية ولو امتلأ بمسيل الحمام فعلى المستأجر تفرق بظاهرها  
 كان او باطنا اه وفيها ونسبيل ماء الحمام وتفرق فيه على المستأجر وان شرط نقل الرماد  
 والصرفين رب الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه فتأمل  
 واعلم مفرع على القياس او مبقى على العرف في البرازية وفي استنباط الطاحونة في كرى غيرها  
 يعتبر العرف وفيه ما خرج المستأجر من البيت وفيه تراب او رمل على المستأجر اخراجه بخلاف  
 البالوعة ولان اختلاف التراب المظاهر فالقول للمستأجر انه استأجرها وهو فيه (قوله لانه  
 لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الحوى يفهم من هذا التعليق ان الدار لو كانت وقفا لا يجبر  
 الناظر على ذلك اه ط (قوله فهو متبرع) اي ولا يجب له من الاجرة بئى هل له فلعنه فيه  
 تفصيل قال في جامع الفوائد ابن بنى بلا امر ثم انقضت الاجارة او انقضت مدته اقلو كان البناء  
 من ابن اتخذ من تراب الدار فلامستأجر رفع البناء ويغرم حصة التراب للمالك وان كان من طين  
 لا ينقض اذ لو نقص به ودرابا اه وحاصله انه ان عمر على الوقف يبنى مالا فله نقضه والا فلا  
 وبقرع عليه امور كثيرة سانشاف (قوله فله تركها) عبارة البرازية فله ترك الاخرى لانه فرق  
 الصفة (قوله وفي حاشية الاشياء الخ) قال ابو السعود في حاشيتها ثم الفسخ انما يكون بالقضاء  
 على رواية الزيات حتى لو باع المؤجر مكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون بدون  
 فيجوز به والاولى اصح لان الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة قال  
 الوالوجي وهذا في الدين خاصة اما في اعدا اخر فيفقد من له العذر بالفسخ بالقضاء هو الصحيح  
 من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يوجب الى القضاء والا كالدائن  
 الثابت باقراره يحتاج اليه ليسير العذر بالقضاء ظاهرا وقال قاضيان والخبوي القول  
 بالتوقيف هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين بان فيه اعمال الروايتين مع مناسبة في التوزيع  
 فينبغي اعماده في تصحيح العمالة قاسم ما يصحجه فاضحيان مقدم على ما يصحجه غيره لانه  
 فقيه النفس وبه ظهر ان قول الساجد اول الباب يفسخ بالقضاء والرضاء ليس على ما ينبغي مع  
 ايهامه اشتراط ذلك في خيار الشرط والرواية ايضا وقد علمت ما فيه مما قدمناه عن القهستاني  
 هناك فتنبه (قوله ان العذر ظاهرا) كسنة سكن الضرس واختلاع المرأة (قوله وبعد  
 الخ) فلا يفسخ بدونها اذا وقعت على امتلاك عين كالاكتساب فاصحاب الورق ففسخها بلا  
 عذر واصل في المزارعة قرب البذر الفسخ دون العادل اشياء وفي حاشية الابي السعود عن  
 البيرى والحاصل ان كل عذر لا يمكن معه اتيقاف المعقود عليه الا بصريح بلغة في نفسه او ماله

وبالبالوعة والخروج على  
 صاحب الدار (لكن) بلا  
 جبر عليه) لانه لا يجبر على  
 اصلاح ملكه (فان فله  
 المستأجر فهو متبرع) وله  
 ان يخرج ان ابي ربه خاتمة  
 أي الا اذا رآها كما روى  
 الجوهره رله ان يقرر بالفسخ  
 بلا قضاء ولو استأجر دارين  
 ففسخت او تعيبت  
 احدهما ما فله تركه مالو  
 عقد حاج ما صفقة واحدة  
 فالت وفي حاشية الاشياء  
 معز بالتمهية ان العذر  
 ظاهرا ينفرد وان مشتها  
 لا ينفرد وهو الاصح (وبعد)  
 عطف على خيار شرط  
 (لزوم ضرر لم يستحق بالعقد  
 ان يبنى) العقد



يثبت له حق الفسخ قال البيهقي يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت ويقال إنه من  
 الجان مذكور في فسخ الاجارة لما يحصل من الضر والخل ما ذكره اه أقول يظهر هذا لو كان الرجم  
 لذات الدار أو مالها كان لشخص مخصوص فلا وقد أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته صبروا  
 أمه فكم كما حدثت داره يحصل الرجم وإذا خرجت ينقطع والله تعالى أعلم فاعلم (فرع كثير  
 الوقوع) قال في لسان الحكام لو أظهر المستاجر في الدار الشر كثير الحروا كل الربا والزنا  
 والواطئة يؤمن بالمعروف ويأمن للمؤجر ولا يلزمه أن يفسخه فذلك لا بد من عذر رافق الفسخ  
 ولا خلاف فيه إلا أن لا بد من العذر في الجواهر أن رأى السلطان أن يخرج منه فعل اه وقد مرنا  
 من الاستعفاء لو بين أن المستاجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخها القاضي ويخرج منه من  
 يد فليحفظ (قوله كافي سكوت ضرر الخ) التقييد بسكون الضرر وموت العرس أو  
 اختلاعهما يفهم منه أنه بدونه لا يكون له الفسخ قال الجوى وفي المبسوط إذا استاجر له قطع  
 يده لئلا كلة أوله دم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا إذا في إبقاء العقد اتلاف شيء من بدنه أو ماله  
 وهذا صريح في أنه لو لم يكن الوجه يكون له الفسخ اه أقول وفي جامع الفصولين كل فعل  
 هو بسبب نقص المال أو تلفه فهو عذر فيفسخ كالأول استاجر له قطع يده أو يقطع  
 أو يبنى بناء أو يزرع أرضه ثم يفسد ففسخ اه زاد في غاية البيان عن الكرخي أو يفسد  
 أو يصعب أو يقطع ضرر ماله ثم بدله أن لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لأن فيه استهلاك مال أو  
 غرما أو ضررا اه ثم رأيت الشرح في لسان البحث كالمشاء وقال ثم رأيت في البداية أن الاستئجار  
 المطلق لكنه يفسد ذلك اه أقول وذكر شرح الجامع أنه يقال لا يفسخ ربه الله ما تقول  
 فيمن استأجر لقطع من أو اتخذ أو جاعل ثم زال الوجه ومات العرس فبطلت بطلت الرجوع  
 عن قوله الخ فظهر أن التقييد كثر لزيادة الإلزام فلا فسخ فهو له ففسخه (قوله بهذر لزوم دين)  
 أطلقه فشميل القليل والكثير كافي شرح البيهقي عن جوامع الفقه وإذا فسخت بيده من  
 الثمن بين المستاجر وما فضل للفرع حتى لو لم يكن في الثمن فضل لا يفسخ كافي الزيادات وفي  
 البرازية والمدروس دين فادح ففسخ به بخلاف الأقل وفي اللؤلؤ الجية أراد نقض الاجارة في  
 الدار انقضت وثقة اه لا يكون معسر ذلك وفي شرح الزيادات للرخي قيل يفسخها  
 القاضي ثم يبيع والمختار أن يفسخ من القضاء بنفاذ البيع أبو السعود على الأشياء وحكي  
 في الخلاصة قوانين في فسخها للنفقة الأولى عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير الدين  
 (قوله بهيمان أو بيان الخ) الظاهر أن أحدهما من عن الآخر وأن المراد بالقرار الاقرار  
 السابق على الاجارة والايك أن يكون بحجة متعديتة متلاصكين وفي كلام الشارح إشارة إلى  
 دفع الأول لأن المراد بالامعان مشاهدة الناس وبالبيان إقامة البيعة وينافي الثاني قوله م في  
 الاستدلال للإمام جوابا عن قول صاحبين أن هذا الاقرار يضر المستاجر فلم يجز في حقه  
 وللإمام أن الاقرار ينافي في ذاته المقر ولا حق لاحد فيه فيصح ثم ينعى اه كامل ثم رأيت في  
 غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الاقرار بالدين بعد عقد الاجارة فنافي ما قلناه  
 (فرع) اه أقول بداهة لرجل بعد ما أجزع ما صرح في حق نفسه لا في حق المستاجر فإذا مضت المدة  
 بقضى للمقر له ولو الجية (قوله أي غير المستاجر) بالبناء لا مفعول تفسير الضمير في غيره أو

مطلب  
 في رجم الدار من الجان هل  
 هو عذر في الفسخ

مطلب  
 فسق المستاجر ليس عذرا  
 في الفسخ

(كافي سكوت ضرر  
 استؤجر له ماله وموت عرس  
 أو اختلاعهما - - - - -)

طباخ (الطبخ واجبها) بهذر  
 (لزوم دين) - - - - -  
 (بهيمان) من الناس (أو  
 - - - - -) (أي يئس) (أو اقرار)  
 الحال أنه (لا مال له غيره)  
 أي غير المستاجر

لأفعال تفسير الضمير في الواجب كل صرح ففسخ (قوله لأنه يجب به) باعتبار أنه قد لا يصح  
 على عدم مال آخر ابن كمال (قوله تستغرق فيها) أي قيمة العين المستأجرة أي بان لا يكون في  
 قيمتها فضل على دين المستاجر من الاجارة المجردة به صرح في الزيادات فقول الطحاوي هذا قيد  
 العين في نفسها وهو غير بلي لم أقف عليه غيري لم أقف عليه غيري (قوله بهذر أفلاس  
 مستاجر كان) وكذا إذا كسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة ففسخه وفي المنية لا يكون  
 الكساد عذرا اه ويمكن - - - - - على نوع كساد سائحاني أمال أو أراد القول إلى حانوت آخر  
 هو أوسع أو أرخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وإن لم يعمل إلا آخر في الصغير عذر  
 وفي فتاوى الأصل أن تيماله الثاني على ذلك الد كان فلا ولا الألفم تارة خاتمة فالأفلاس غير قيد  
 وسياق (قوله لا يبرئه) لأن رأس ماله حينئذ بارة ومقراض فيعمل بالاجرة فلا يتحقق في حقه  
 العذر إلا بان تظهر حياته عند الناس قيمة ماله عن تسليم الثياب تارة خاتمة (قوله استاجر  
 عبد الخ) صفة ثانية تطيب (قوله بهذر بهذر مكفر دابة) البداء بالمدة وتحتين مصدر بداله  
 أي ظهر له رأى غير الأول منه منه منخ فالظاهر أن من في قوله من سفر يعني عن أوله بدلية  
 نامل وفي الخلاصة ولو اشترى المستاجر ابلا ففسخه اه بخلاف ما لو اشترى منزلا فأراد  
 القول إليه والفرق إمكان كراء الدار لا الدابة لأن الر كوب يختلف باختلاف المستعمل  
 بخلاف السكنى برأية (قوله وسهولة) الواو بمعنى أوط (قوله بخلاف بداء المكاري) أي بلا  
 سبب ظاهر يصلح عذرا كما إذا وجد من يستاجر با كثر وسيد كرا شارح ما لو مات المكاري  
 في الطريق (قوله قلت وبالأولى يبقى) نقله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار وعند  
 المنصف أي لأنه قدمه كما هو عادته (قوله ثم قال) أي في الملتقى (قوله فعذر) كذا أطلقه في  
 البرازية ثم نقل عن المحيط ما قدمناه آنفا من التفصيل ومقتضاه عن اللؤلؤ الجية بقي شيء وهو أن  
 قولهم فتر كذا عمل أخرج هذا التفصيل يفسد أنه لو ترك العمل أصلا كان عذرا وبدل عليه  
 ما في الخاتمة استاجر أو ضا ليزرعها ثم بدله ترك الزراعة أصلا كان عذرا اه وقد علمت أن  
 الأفلاس في مسئلة الد كان غير قيد وهكذا سرده الرمي في حاشيته واستشهد به بما في جواهر  
 الفتاوى استاجر حمامة وصار بحال لا يحصل من القلة قدر الاجارة وأراد أن يرد الحمام ان  
 لم يعمل الجاهي فله أن يرد أي حبلته أن يترك العمل الخ فراجع به يظهر لي أنه يختلف كمثلة  
 السفر إلا تمة نامل (قوله ثم أراد السفر) وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة  
 العقار لأنه لا يمكنه الانتفاع لا بحبس نفسه وهو ضرر جامع الفتاوى وغيره ومنه في القنية ثم  
 قال راضن الطب وهذا يدل على أن القروي إذا استاجر دار في الشتاء وأراد الخروج في الصيف  
 إلى قريته أو مصرى أراد الخروج إلى الرستاق صفا ففسخ الاجارة ولا يشترط أن يكون بين  
 المصرين مسير سفر اه وفي البرازية استاجر أرضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان يتركها  
 مسيرة سفر فعذر والأفلا اه نامل (قوله ولو اختلغا) بان قال المستاجر أراد السفر وقال  
 المؤجر انه يتحلل (قوله فيجاف الخ) هذا أحد أقوال واليه مال الكرخي والقديري وقيل  
 يسأل رفقته وقيل يحكم فيه وثيابه وقيل القول للمكر السيف وفي الخلاصة ولو خرج إلى  
 السفر بهذر الفسخ ثم رجع وقال بدلي في ذلك وقال خصمه انه كاذب يفسخ باقائه انك صادق في

لا يصح به ففسخه الا  
 إذا كانت الاجارة المجردة  
 تستغرق قيمتها أو شبهه  
 (و) بهذر (أفلاس - - - - -)  
 دكان ليصبر (بهذر) أفلاس  
 خياط يعمل بماله (لا يبرئه)  
 (استاجر عبد الخ) خطب فترك  
 عمله (بهذر) بداء مكفر  
 دابة من سفر (ولو في نصف  
 الطريق بقية نصف الاجران  
 استويا صعبه وسهولة  
 والافقة مدره شرح وهبانية  
 وخاتمة (بخلاف بداء  
 المكاري) فانه ليس بهذر  
 اذ يمكنه إرسال أجيره وفي  
 الملتقى ولو من من فهو عذر  
 في رواية الكرخي دون  
 رواية الأصل قلت وبالأولى  
 يفسخ ثم قال ولو استاجر  
 دكانا لعمل الخياطة فتركه  
 لعمل آخر ففسخه وذكر كذا  
 استاجر مقارنا أراد السفر  
 اه وفي القهستاني سفر  
 مستاجر دار السكنى عذر  
 دون سفر مؤجرها ولو  
 اختلغا فالقول للمستاجر  
 فيجاف بانه عزم على السفر  
 وفي اللؤلؤ الجية قوله عن  
 صنعتته إلى غير هاءه روان  
 لم يقل حيث لم يمكنه أن  
 يتعاطا فانه

مطلب

ترك العمل أصلا عذر

مطلب

أراد السفر والنقل من  
 المصر عذر في الفسخ



مروجا بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء الخ) ذكره في الروا الجلية عن خواهر زاده ثم قال وذكر  
مروجا في الكتاب انه يؤمر ان يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الابي القضاة بين الدابة  
والاستاجر وادب وجب الاجر اه وهو دليل الاول كما لا يخفى وظاهر ترجيحه ولذا  
اقصر عما في الاشياء نامل (قوله وبخلاف ترك شيئا الخ) تركيب ركبت المعنى مع تنابع  
الاضافة ولو قال وبخلاف شيئا استاجر عبد الاية ففر كذا المعنى في الصنف لكان أوضح  
ط (قوله ايضاً) متعلق بـ استاجر (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه ان يقع بعد الغلام للشيء في  
ناحية ويحمل في الصنف في ناحية مخ (قوله وبخلاف بيع ما آجره) اي بدون اذن المستاجر  
قال في البرازية فلو اذن حتى انفسه الاجارة ثم المشتري رد المبيع بطريق ايسر ففسخ  
لانعود الاجارة بلا شك كال وان بطريق هو ففسخ تعود به يفتي اه وقيد بالبيع لمالي  
التاخر خاتمة عن المخط استقر شيئا او آجره من غيره ثم اطلع على عيب فله رده بالعيب وفسخ  
الاجارة (قوله نفذ) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزيادة قلت هذا في غير فضاء مائة  
قندبر (قوله لا رهن فيه) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية والخزانة موقوف فيفتي  
بان بيع المستاجر والمهر من صحيح لكنه غير نافذ ولا يمكن ففسخ في الصحيح وعليه الفتوى  
واذا علم المشتري بكونه موهونا او بفساد ما عاكس النقص وعند أبي يوسف لا يملك مع  
علمه به اخذ المشايخ اه وحتى (قوله بالاجابة الى الفسخ) بخلاف ما مر ولذا عجز عن ذلك  
بقوله ففسخ وهنا بقوله ففسخ (قوله لا يجزئونه مطبعا) قال في الدر المنثور ولا بد منه الا ان يلحق  
بدارهم ويقضى به فان عدم مسلمات المدعى في الاجارة كافي الباقى عن الظهيرية (قوله الا  
ضرورة) قال في الدر المنثور قد تقرر استثناء الضروريات فن الظن انه ينقض عتوت المزارع  
او المكاري في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ ما من الا ان الاجارة كانت تنقض بالاعداد تبقى  
بالاعداد فيحفظ ثم يشكل بموت الموهون عليه كدابة معينة فانه يفسخ اه قلت وتبطل  
بغير الكتاب بعد ما استاجر شيئا كافي البدائع وعلق المستاجر العين بغير اوجه او بغير  
ذلك كافي التاخر خاتمة (قوله كونه) اي موت الموهون فلو مات المستاجر لزمه الاجر بحسب ما سار  
ولو الجلية (قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في الروا الجلية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف  
ان يقطع به واما غير فاض ولا طمان برفع الامر اليه فكان الموهون في بقاء عقد الاجارة كالا  
المعنيين اه وذكر في التاخر خاتمة ان المستاجر اذا اتفق عليها في الطريق او استاجر من يقوم  
عليها الا يرجع على ورثة المكاري (قوله فبوجرها) اي عن هي في بدلا ليا (قوله بلا خصم)  
او ينصب القاضي وصيا عنه كافي الروا الجلية (قوله لانه يريد الخ) وانما يشترط الخصم لقبول  
البيعة اذا اراد المدعي ان يخدمه شيئا من يده ولو الجلية (قوله ان معد الاستغلال نعم) قال  
الشارح في كتاب الفقه بان بناء ذلك او اشتراؤه لذلك قبل او آجره ثلاث سنين على الولا موعود  
رب الدار ويحرمه بطل الاعداد ولو بني لنفسه ثم اراد ان يخدمه فان قال بفساده ويحرمه انما صار  
ذكره المصنف اه وقد مر انه غير مختص بالمعقار وسأقي في الفقه ان شاء الله تعالى (قوله  
والالا) اي لو دفع آجره ما يمكن لا يسترد هاهنا وهكذا ذكر في التاخر خاتمة ولم يبيده بل معد  
لاستغلال (قوله فانه كذا الوقت الخ) هذه المقتضات مصرح بها في شرح الوهبانية ج

(قوله)

في كذا الوقت ومال القيمة وكذا الوقت اضافة المالك

(قوله وطالبه بالاجر) عطف تقسيم على تقاضاه اي طالب منه ابراهيم الشهر الثاني ح (قوله  
قبل ام) في التاخر خاتمة عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه مضى على الاجارة وما غصب  
خسوما في مواضع أعدت للعقد (قوله وقيل هو كالمسئلة الاولى) اي مسألة ما اذا سكن  
شهرين خ وهذا القول رجحه في البرازية حيث قال سكن المستاجر بعد موت الموهون قبل  
يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة وانما رافقوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر  
قبل طلبه اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستغلال وغيره وانما الفرق في  
ابتداء الطلب وفي المخط والصحيح لزوم الاجر ان معدا بكل حال اه والحاصل ان المرجع في  
سكناه بعد الموت كافي سكناه قبله فان معد الاستغلال او تقاضاه هو الوارث يلزم والا لومنه  
لو تقاضاه ولي التيمم ولا يتأني هذا الوقت لانه لا يكون مع اثار لا تقاضاه بموت الموهون  
وظاهره ان الاعداد لا يبطل بالموت فيضاف ما قدمناه عن الشارح فتأمل (قوله وينبغي الخ)  
مذكور في الخاتمة ونقله في المصنف مسددا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به قاضيان لاصحاب  
البر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانقاسخ اي لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب  
الاجر المسمى في العقد السابق كما يمد كره عن المنية في مسألة الزرع (قوله ما لم يطالب الوارث  
الخ) اي فيظهر حكم الانقاسخ لان مطالبة بالتفرع يفي دليل عدم رضاه بالمضى على العقد  
السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبة بالتزام آجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم  
العقد السابق فيظهر حكمه في الانقاسخ وهو عدم وجوب المسمى في العقد السابق (قوله  
ولو معد الاستغلال) لا يخفى ان قاعدة لو لم يملكه ان يكون نقض ما بعدهما اولى بالحكم نحو  
ا كرمك ولو اختلفت وهذا كذا فانه اذا ظهر الانقاسخ في العقد بالمطالبة المذكرة مع ان  
الاعداد دليل بقاء الاجارة تغير المبدأ اولى فافهم (قوله لانه فصل) على اقله لا يظهر الخ (قوله  
وهل يلزم الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبغي الذي يشبهه في الخاتمة اما ذلك البحث فمعد  
انه لو سكن قبل المطالبة يجب المسمى في العقد السابق واما ما بعدهما فان طالبه بالتفريق وسكن  
بعد فبينبغي وجوب آجر المثل ولو معد الاستغلال دون المسمى في العقد السابق افهم  
انفساخر ان طالبه بالاجر آخر وسكن بعده ينبغي لزوم ذلك الاجر الذي طالبه به كما يظهر في  
المقررات عن الاشياء (قوله وفي المنية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا لم يدرك الزرع بين موت  
احدهما في أثناء المدة وبين انقضاءها في الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفي الثاني بالاجر المثل  
وقد تقدمت المسئلة في باب ما يجوز من الاجارة وحررها هذا ان العقد انفسخ بالموت  
حققة واعتبر باقية كالا ضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا في العقد ان حكما لاحقة  
فتنبه (قوله اي بلوا ابا المعاطي) لان ظاهره انه لم يصد رافق من كل منهما ولذا قال في البدائع  
ويكون بمنزلة عدم ميتة اه اما لو قال اتركها في يدي بالاجر السابق فقال رضيت او نعم فهو  
ايجاب وقبول صريحان لا يحتاج الى التنبه عليه وفي التاخر خاتمة عن المقتضى آجر آجرا  
للمقتضى كل شهر كذا ثم مات فقال وصيه لا آجر اعلم على ما حكمت تعمل فان لا يظهر عندك  
الاجر ثم باع الوصي الضميمة فقال المشتري لا آجر كذا فقد ارعاه في حياة الاول يجب  
المسمى في تركه وفيما على الوصي والمشتري آجر المثل قال الفقيه اذ لم يعلم مقدار المنة ووط

وطالبه بالاجر فسكن  
يلزمه الاجر بسكناه بعده  
ولو سكن المستاجر به  
موت الموهون هل يلزمه آجر  
ذلك قيل نعم لضمه على  
الاجارة وقيل هو كالمسئلة  
الاولى وينبغي ان لا يظهر  
الانقاسخ هنا ما لم يطالب  
الوارث بالتفريق او بالتزام  
آجر آخر ولو معد الاستغلال  
لانه فصل بينه وبينه وهل  
يلزم المسمى أو آجر المثل  
ظاهر الفقيه الثاني وقامه  
في شرح الوهبانية وفي  
المنية ما أحدهما والزرع  
بقيل بقى العقد بالمسمى حتى  
يدرك وبعد المدة بالاجر المثل  
وفي جامع الفصولين لو  
رضى الوارث وهو كبير  
ببقاء الاجارة ورضى به  
المستاجر جاز اه اي  
فيحصل الرضا بالبقاء انشاء  
عقد اي بلوا ابا المعاطي  
تأمل



وفي حاشية الاشياء المستأجرة والمرتهن والمشتري حق بالعين من سائر الفروما ولو العدة منها ولو فاسد فاسدة الفروما فليست  
(فان عدها لغيره لا تنسخ كوكيل اي بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار  
فوكيل بشراء المنافع فصار ٧٢ كاتوكيل بشراء الامان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجر للمالك وكل فهو معنى

من الميت فان علمه فالمعنى ايضا وسياق قريبي في المتفرقات عن الاشياء المستأجرة في الاجارة  
رضا وقبول الخ (قوله وفي حاشية الاشياء الخ) مخالف لما قدمه قبيل باب ما يجوز من الاجارة  
من أن المستأجر أحق بالعين في يده ولو بهد فاسد وسيد كره ايضا في المتفرقات وقد عدا بينه  
عن جامع الفصولين وفي الجوى عن العلماء اذ ذكروا ان بين فاسد هذه العقود ومجملها فرق  
في... فله واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان لل... تاجر أو المشتري على  
الاجر أو البائع ثم فله العدة وكان فاسدا لا يكون له شئ ولا لل... تاجر حق الحبس  
لا يتفقاه الدين ولا يكون أولى به من سائر الفروما بخلاف ما اذا كان العدة... فاسدا والرهن  
الفاسد كالمصح في الحياة والمات فالمرتهن أحق به لكن اذ الحق الدين الرهن الفاسد ما لو سبق  
الدين ثم تفاوضا به قبضه فليس أحق به وليس له الحبس اه... فله ما اذا ظهر أن المراد بها  
نقله من حاشية الاشياء من الفرق بين المصحح والفاسد هذه المسئلة فلا يخاف ما هو فقدر  
(قوله لا تنافقهم على عدم عتق قريب الوكيل) اي لو اشتراه وتعام عبادة شيخه الرمي وعدم  
فساده كالحاها واشترها (قوله والفساد) اي فساد النكاح فيما اذا اشترى بالوكالة امرأته من  
سبدها (قوله يموت المستأجر) اي الوكيل المستأجر ح (قوله والنقل به... تنقيض) قال  
الشافعي في البدائع ان الاجارة لا تبطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر أو  
المستأجر اه... فله في الفقه شافعي عن قاضيان وفي التاترخانية كل من وقع له عدة  
الاجارة اذا مات تنسخ الاجارة عوته ومن لم يقع العدة لا ينسخ عوته وان كان عاقدا يريد  
الوكيل والوصي وكذا المتولي في الوقف اه... (قوله لبقاء المستحق له) عبارة الدرر والمخ  
لبقاء المستحق عليه والمستحق اه... والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجارة بالثاني  
أهل الوقف وهو هم فامل (قوله فالتاخر بالمتون بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب  
الاشياء وفي بعض النسخ قال بدل قلت وصيها لصاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي  
غالب كتب المذهب يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره  
من القيم والوصي والقاضي وذلك لا يقتضي تعديلاتهم أن المستحق اذا كان ناظر لا تبطل عوته  
وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملك له في الرقبة وانما حقه في الغلة وذكره الشرحي لابي  
ط (قوله أفنى قارى الهداية) حيث قال لا تنسخ يموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق  
بأنفاده (قوله لافي مسئلتين) الاستثناء منقطع أحاقى الاولى فلانه بطل بالردة كما صرح به  
في التعليل وماتت ميراثا بالموت فتأمل وأما في الثانية فالما قال ابن الشحنة ان أصل المسئلة  
في وقف أو بر وهو... فله ما اذا وقف (قوله على معين) الذي في معانية الوهبانية وشرحها

قولنا ان الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا قلنا  
المصنف عن المنفعة قلت ومثله في شرح المجمع  
والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا  
يستقيم على ما ذكره الكرخي من أن الملك يثبت  
لوكيل ثم ينتقل الى الموكل وأما في ما قاله أبو طاهر  
من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه يوزن في الكثرة وهو  
الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله تعالى أعلم اه  
قلت وتعليقه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي  
أي لا تنافقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان  
ملكه غير مستقر والموجب للمعنى والفساد الملك  
المستقر ثم قال والحاصل أن الاصح أن الاجارة  
لا تنسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض اه  
واقه اعلم (وصي) وأب  
وجدد وقاض (ومتولي  
الوقف) لبقاء المستحق له  
والمستحق عليه حتى لو مات

المعقولة بطلت در الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع علته كما في وقف الاشياء معزى بالوهبانية قال  
بإطلاق المتون بخلافه قلت وباطلاق المتون أفنى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على  
الاشياء ولذا قال في الاشياء بهد أربع أوراق لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في مسئلتين ما اذا أجرة الواقف ثم  
ارتد ثم تملك الوقف برده وفيما إذا أجرة أرضه ثم وقفها على معين ثم مات

تنسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم... مثل اذا أجرة الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر والمستأجر كذا  
رايته في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية فتنبيه وفيها ٧٣ أيضا لا تنسخ يموت المتولي ولو  
الغلة له بغيره فتنبيه وفي

على غير معين (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه ح (قوله لكنه مخالف الخ)  
أقول بل هو مخالف لاسائر المتون ويحتمل أن يجاب عن ابن نجيم بان يكون المراد بالمؤجر  
والمستأجر في كلامه الناظر وأنه قد صد الجواب عن مسئلتين الاولى اذا أجرة الناظر أرض  
الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستغلها الاوقف ح  
(قوله وفيه أيضا) هذا أيضا ما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى  
وقف خاص وجميع غلته فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار بقوله فتنبيه  
الى الرد المذكور ط (قوله وبقيت في حصة المولى) ولا يضره الشروع لانه طارئ كما تقدم في  
محله (قوله أو غيره) كوكيله وليس هو حودا في عبارة الاشياء (قوله احياها لمال الوقف) لانه  
بدون التاميم لا يلزم الاجارة لكن لا يخفى ان التسليم ليس شرطاً لصحة العقد وقد تقدم انه اذا  
كانت الاجارة صحيحة وتمكن من الانتفاع يجب الاجر ما في الفاسد فلهذا لا يجب الا بصحة  
الانتفاع وقد قدم أيضا ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فوجب أجرته في الفاسد فلهذا لا يمكن  
فنبني على كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن فتأمل (قوله عن يوع فتاوى قارى الهداية)  
ونصها... عن شخص اشترى من آخر دارا يملأه وهو ما يملأه أخرى وبين البلدين مسافة  
يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع القضاية الشرعية لئلا يعلم فهل يصح ذلك  
وتكون القضاية كالتسليم أجاب اذ لم تكن الدار بحضرتهما وقال البائع لئن كان وقال  
المشتري نسيت لا يصح كون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على  
الدخول فيها والاغلاق غفلة فيصير قابضا وفي مسئلة انما لم يقبض مدة يتمكن من الذهاب اليها  
والدخول فيها لم يكن قابضا اه... وفي حاشية الجوى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من  
ان تخليته البعيد بادبالة مخالف لما في المحيط كما هو في شرح الكرخي في ابن الهمام قبيل باب  
خيار الشرط وقد اطنبنا فيه اه... (قوله والدخول فيها) أقول فائدة ذكر حصول الفسكن  
من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجب له الجبر كما هو وليس  
المراد أن الدخول نفسه شرط فانهم والله تعالى أعلم

(مسائل شتى)

(قوله أي بقايا الخ) تفهيم مراد قال في المنع... صايد جمع صيد وحصيد وهو الزرع المحصود  
والمراد به ما يلقى من أصول القصب المحصود في الأرض اه... أي لحرمان العادة بأجره  
(قوله مستأجرة أو منعمارة) قال من لا يمكن في شرحه وانما وضع المسئلة فيها دون أرض  
ما سكة لانه لما لم يضمن هنا فعدم الضمان بالأحقاق في أرضه بالاولى اه... ومقتضى هذه العبارة  
مع عبارة المتن انه لو كانت في أرض الغير بلا اذنه انه يضمن ما أحرقت في مكان تعدت اليه وهو  
خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين أو قد نارا في أرض  
ولا ذن المسالك ضمن ما أحرقت في مكان أو قدت فيه لا ما أحرقت في مكان آخر تعدت اليه وفرو في  
بين الماء والنار فانه لو مال الماء الى مكانه فسال الى أرض غيره وأتلف شئ ما غرضه بخلاف  
لنار اذا طبع النار النور والتمدد يكون بهل الرياح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن

(مسائل شتى)

(أحرقت صايد) أي بقايا

أصول قصب محصود (في أرض مستأجرة أو منعمارة)  
مطلب في تخليته البعيد



وتمسكه أرض تحت المال المفقود في القوافل والأحبال ومصرى الدواب وطرح الحصى وأندقت وحاصله أنه ان لم يكن له حق الانتفاع في الأرض بغير ما أحرقت ٧٤ في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته لربح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فاسترق

من أرضه نفعاً إلى جاره ضمن ولو كان يسهل في أرضه ثم يمدى إلى أرض جاره فلو نفعه قدم المدة بالاحكام ولم يسهل ضمن وبه يكون هذا كأنه ادعى على حائط ولولم يسهل لم يضمن كافي جامع الأصول في شرب المياه أنزل زاد في نور العين عن الخاتبة بعد قوله ضمن ما نصه ويؤمر بوضع المنة حتى يصير ما نفعه يمنع عن السقي قبل وضع المنة في الفصل الاول لا يمنع عن السقي يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم اه وبه هذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بأنه يلزم أن لا يتصور رافة قاع رب الصاعدة اه فانهم وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب انه اذا سقي غير متاد ضمن وان معتمد الا يضمن (قوله صح) لان شركة المصانع يتقبل كل من عمل العمل على أن ما يتقبل له يكون أصلاً فيه بنفسه وهو كذا لا عن شريكه فيكون الربح بينهم وهذا كذلك فان ما يلقى عليه صاحب المصانع من العمل فيعمله المصانع أصلاً عن نفسه وهو وكالة عن صاحب المصانع فيكون الأجر بينهما كذلك رحى (قوله استصفاً) والقياس أن لا يصح وبه أخذ الطحاوي لانه استجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كفة في الطمان (قوله لانه شركة المصانع) فيه تعريض بصاحب العمل لدية حيث جعله شركة وجوه ورد الزيلعي بان شركة الوجوه ان يشتر كافي ان يشتر بواجب وجوه ما وبيعها وليس في هذا بيع ولا شراء واجب في العزيمة بأنه لم يرد المصطلح على ايل ما وقع فيها تقبل العمل بالوجهة يرش ذلك اليه قوله هذا الوجه يتقبل وهذا جهته يعمل اه وفيه بعد (قوله كاستجار رجل) التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس (قوله محمداً) بفتح الميم الاول وكسر الثاني أو بالعكس الهودج الكبير الجاحي انقضى عن المغرب (قوله وله الحمل المعتاد) أي في كل بلدة قال في الجوهر ولا بد من تعيين الراكيين او يقول على أن أركب من اشاء أما اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الحزام والفتب والسرج والبردة التي في أثف البعير واللبام للفرس والبردة للعمار فان تلف شيء في ذلك المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري اشارة الحمل وحطه وسوق الدابة وقودها وان ينزل الراكيين للظاهرة وصلاة الفرس ولا يجب لكل وصلة الفل لانه يمكنهم فعلها على الظهور وعليه ان يترك الجمل لأمراء والمرضى والشيخ الضعيف (قوله ورؤيته أحب) نقياً للبهائم والخروج من خلاف الامام أحمد (قوله وفي الولوالجية) عبارتها واذا تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مسهاة بغير أعيانها فالاجارة جائزة وينبغي ان لا تجوز لان المعقود عليه حيث مجهول كالأول استأجر عبداً لا يضمنه لا يجوز قال خواجه زاده في شرح الكافي ليس صورة المسألة أنه أن يكارى ابلا مسهاة بغير أعيانها لكن صورته ان المكارى يقبل الجولة كان قال المستكري اجلى الى مكة على الأبل بكذا فقال المكارى قبلت فيكون المعقود عليه جلا في ذمة المكارى وانه معلوم والأبل آلة المكارى لا تادى ما وجب في ذمة وجهه الا لا لا توجب افساد الاجارة قال المصنف الشهيدي عندي يجوز كذا في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور أولاً فقد نقله في الآثار خاتبة عنه وفي البرازية وفيه في الجواز لا عرف فان لم يصرف معتمد الا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعقود عليه الخ هو نفسه بغير خواجه زاده وقد علمت ان المقصود به خلافه ان تعرف (قوله ونحوه) قال الاتفاقى وكذا غير الزاد من المصنف والموزون اذا

فلا ضمان) لانه ما فله وكذا لو سرج السيل الخ (وبه يقتضى) ثانية ولو أخرج الحداد الحديد من الكيفي مكانه أرضه ثم ضرب به طرقة فخرج الشير الى الطريق وأسرقت شيئا ضمن ولو لم يضربه وأخرج الرمح لا يذلي (سقي أرضه سبق الانتفاع

فتقدمي) الماء الى الأرض جاره) فانه دها (ضمن) لانه مباشر لا متبب (أقصد خياط أو صباغ في حائونه من بطرح عليه العمل بالانصف) سواء انصف العمل او اختلف كخياط مع قصار (صح) استصفاً لانه شركة المصانع فهذا بوجهه يتقبل وهذا بمحض افتقاره يعمل (كاستجار رجل) جعل يعمل عليه محمداً وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته أحب وكذا اذا لم ير الطراحة واللحاف وفي الولوالجية ولوتكاري الى مكة ابلا مسهاة بغير أعيانها جاز ويجعل المعقود عليه جلا في ذمة المكارى والأبل آلة وجهه لها لانه قد تلفت فبأنه له الجاه من الاجارة لا العمل أو الركوب الى مكة بلا تعيين الأبل صحيح والله تعالى أعلم (استأجر رجلاً لحمل مقدار من الزاد فاكل منه رد عوصه) فمن زاد ونحوه (قال القاصب داره فرعها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب) على القاصب (المسمى) لان يكونه رضا



(الاذا أنكر الغاصب ملكه وان أثبت به بيينة) ٧٦ لانه اذا أنكره لم يكن راضيا بالاجارة (أو أنكر عطف على أنكر به) أي

انتقص له أن يزيد عوض ذلك (قوله الا اذا أنكر الخ) أي لم يجب المسمى وهل يجب أجر التملك  
وسأني في الغصب انه يجب في الوقت ومال المقيم والمعد للاداء فتعالى ذلك أنكر  
المالك في المعد للاداء فتعالى لا يكون غاصبا ظاهرا سائحا أي فلا يلزمه أجره للمساكن أي انه لو  
سكن المعد للاداء فتعالى بتأويله لا يلزمه أجر (قوله فلو قال الخ) في النافذة الثانية أكثرى  
دارا سنة بالف فما انقضت قال ان فرغتم اليوم والافهسى عليك كل شهر بالف والمستاجر  
مقره بالدار فانما جعل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل وبه - كذلك بما قال المالك (قوله بنى لو  
سكن الخ) هذه سادس عشرة سنة ٩٩ أجاب عن المصنف بما ذكره كماله قبيل باب  
ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله لانه المستاجر يؤجر  
المؤجر الخ) أي ما استأجره بمثل الاجرة الارلى أو يأنقص فلو باع كثر تصديق بالفضل الا في  
مستأجرين كما مر أول باب ما يجوز من الاجارة (قوله قبل وقوله) أي فالتحليل في الاجارة  
كالخلاف في البيع فعندهم يجوزون عند عدمه لا يجوزون قبل لا خلاف في الاجارة وهو في غير  
المنقول فلو لم يجز قبل القبض كذا في النافذة الثانية (قوله من غير مؤجره) سواء كان  
مؤجره مالكا أو مستأجرا من المالك كما يفيد التحليل الا في لان المستاجر من المالك مالكا  
للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة ان المستاجر الثاني اذا أجر من المستاجر الاول يصح وقد  
راجع الخلاصة لم أجده في الزيادة وكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه  
راجع عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فتنبه (قوله وان تخال ثالث) أي بان استأجر من  
المستاجر شخص فاجر للمؤجر الاول (قوله به يفتى) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن  
الشنينة (قوله لا يزوم غلبك المالك) لان المستاجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم غلبك  
المالك من في النافذة الثانية استأجر الوكيل باذبحار من المستاجر لا يجوز لانه صادر أجرا  
ومستأجرا وقال القاضي ببيع الدين كنت فتي به ثم رجعت وأفتى بالحوار أقول يظهر من هذا  
حكم منولى الوقت واستأجر الوقت عن أجره وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل  
(قوله الصحيح لا) بل في النافذة الثانية عن نفس الافعة ان القول بالانقضاء غلط لان الثاني  
فاسد والاول صحيح أي والناسد لا يرفع الصحيح (قوله وقد منا) أي في باب ما يجوز من الاجارة  
(قوله عن الخلاصة) ونصها وتاويل ما ذكر في النوازل ان الاجر قبض المستاجر من المستاجر  
بعدم استأجر لانه لو قبض منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستاجر فهذا أولى قال في المحيط  
وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر اه أقول فيه نظره فان الكلام في انقضاء  
الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانقضاء كما لا يخفى ويدل عليه ما في النافذة الثانية عن  
الغاية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستاجر مادامت في يديه وللمستأجر أن يطالبه  
بالانقضاء اه فقد صرح بسقوط الاجر وبأنه المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انقضت  
لم يكن له ذلك (قوله فتأمل) قد علمت ان هذا التوفيق غير ظاهر فتمين ما قاله ح الذي يظهر  
ما في الوهبانية نظرا لانه ولصحيح قاضيان والمضمرات (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) أقول  
الذي في شرح الوهبانية عن أبي بكر البطني انه لا يسقط الاجر عن المستاجر ونقل في البرازية  
عن أبي الليث موافقة البطني وذكر في المفتي بالنون الصحيح ان الاجارة والاعارة لا يكونان

ملكه (ولكن لم يرض  
بالاجر) لانه صرح بعدم  
الرضا في الاشياء المكتوت  
في الاجارة رضا وقبول  
فلو قال لساكن اسكن  
بكذا ولا فائدة لوقال  
الراعي لا رضى بالمسمى بل  
بكذا فسكت لزم مسمى في  
لو سكت لم يسلط اليه قال لم  
أسمع كلامك هل يصدق ان  
به مسمى نعم واللام لا  
بالظاهر (لانه مستأجر ان  
يؤجر المؤجر) بهد قبضه  
قبل وقوله (من غير مؤجره  
وأما من مؤجره فلا) يجوز  
وان تخال ثالث به يفتى  
للزوم غلبك المالك وهل  
تسقط الاول بالاجارة  
للمالك الصحيح لا وهبانية  
قات ومحممه قاضيان  
وغيره وفي المضمرات وعليه  
الفتوى وقد منع عن البحر  
معز بالجوهره الاصح ثم  
وأقره المصنف ثقة ونقل  
هنا عن الخلاصة ما يفيد  
انه ان قبضه منه بعدما  
استأجر بطات والالا  
فليكن التوفيق فتأمل  
وهل تسقط الاجرة مادام  
في يد المؤجر خلاف مبيوط  
في شرح الوهبانية وكله  
باستحارة عقار ففعل الوكيل  
وقبض ولم يسله أي لم يسل

مطلب في اجارة المستاجر للمؤجر وافتيه

الوكيل العين المؤجرة اليه أي الى الموكل حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحق وقد رجع الوكيل بالاجر على  
الامر انما يثبت عنه في القبض فصار قابضا كذا الحكم ان شرط الوكيل نهجيل ٧٧ الاجر وقبض الدار ومضت المدة

فلهذا يمكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الامر اه ملخصا وانت شير ان ما قدمه  
من التوفيق على هذا على ما قررناه سابقا بان يقال ان قبضه من المستأجر سقط الاجر والافلا  
فتدبر وقد أفادت عبارة المفتي ان الاعارة حكمها كلاجارة في الصحيح (فرع) في فتاوى ابن  
نجيم اذا تقابل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنفذ في الاولى والثانية انتهى  
(قوله ورجع الوكيل بالاجر على الامر) سواء منعه من الامر أولا دور ونقل في البرازية  
لرجوع عن أبي يوسف ثم قال الصحيح انه لا يرجع على الامر استأجرنا لانه بالحس صار  
غاصبا والغصب من غير المالك متصور اه ومثله في الخلاصة وغيره ما عن جد صاحب المحيط  
(فرع) وهب الامر الاجر من الوكيل أو أبر أمصح والوصف ان يرجع على الامر  
مخالصة (قوله يستحق القاضي الاجر الخ) قيل على المدعي اذ به احيا منه فتنقه له وقيل على  
المدعي عليه اذ هو باخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يامر به أحد وأمره  
القاضي فعلى من ياخذ السجل وعلى هذا اجرة الصك على من ياخذ الصك في عرفنا وقيل  
باعتبار العرف جامع الفصولين وفي المنع عن الزايد اه اذا لم يكن له في بيت المال شيء اه  
تأمل (قوله قدر ما يجوز لغيره) قال في جامع الفصولين للقاضي ان ياخذ ما يجوز لغيره وما قبل  
في كل ألف خمسة دراهم لان قول به ولا يليق ذلك بالفقهاء وأي مشقة للكاتب في كثرة الثمن وانما  
أجر مثله بقدر مشقة أو بقدر عمله في صنعه أيضا كحكاك ونقاب يستأجر باجر كثير في مشقة  
قالبه اه قال بعض الفضلاء اه فهم ذلك جواز أخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقة  
قالبه ونظرهم لمنفعة المكتوب له اه قلت ولا يخرج ذلك عن أجر مثله فان من تفرغ لهذا  
العمل ككتاب اللاتى مثلا لا ياخذ الاجر على قدر مشقة فانه لا يقوم بمؤنته ولو أزمناه ذلك  
لزم ضياع هذه المنفعة فكان ذلك أجرا مثله (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد به الخط الذي  
يكتب على الوثيقة والافالكلام في القاضي لا الشاهد ط (قوله وقيل مطلقا) أي ولو في  
البلاط وغيره وهو ظاهر ما في المتن ووجهه ظاهر للتعليق المذكور (قوله لاجل الصهر) أي  
لاجل ابطاله والافا الصهر نفسه معصية بل كفر لا يصح الاستحارة عليه (قوله ان بين قدر  
السكاغد) ليعطيه مائة مائة من السطوع عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات  
مفتقر وقوله وان الخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطر ط (قوله وكذا المكتوب) أي اذا  
استأجر رجلا ليكتب كتابا الى حبيبته فانه يجوز اذا بين قدر الخط والسكاغد منح (قوله بخلاف  
المشتري) فانه يكون خصما للكل منح (قوله وهل يشترط الخ) قال في المنع ما في الصغرى من  
ان المشتري لا يكون خصما للمستأجر يعني بانقراده بل لا بد من حضور الاجر بخلافه ما في  
البرازية عن فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسع دعوى المستأجر على المشتري وان كان  
الاجر غائبا لكن نقل به مائة مائة في ما في الصغرى فليتمام عند الفتوى اه ملخصا (قوله

المكتوب المستأجر لا يكون خصما للمشتري لان المدعى لا يكون - الاعلى مالكا العين بخلاف  
المشتري والموهوب له للمكهما العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري ولان (وتصح الاجارة وفيها والمزارعة  
مطلب في اجارة المستاجر للمؤجر وافتيه



والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق (والعتاق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل ٧٨ كما جرتك اوقافه فذلك رأس الشهر صرح بالاجماع (لا) يصح مضافا

والمعاملة (أي المساقاة) (قوله كل ما كان غديا للعمال) أي أمكن تغييره للعمال فلا حاجة لاضاعته بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وماشا كلها لا يمكن تغييرها للعمال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام (قوله وبراء الدين) استرا من ابراهيم الكفالة فيصح مضافا عند بعضهم ط عن الحوى (قوله به يفتي) أي بان للمتولى فسختها فكان عليه ان يذكره عقبه كما فعل في السواد قبل باب ما يجوز من الاجارة (قوله أوقاف الخ) هذا موافق لما ذكره قبيل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومخالف لظاهر ما قدمه قبيل قوله فان عقدها لغيره وقد تناووا به (قوله استاجر مشغولا وفارغا الخ) تقدمت أول باب ما يجوز (قوله لكن حرر محشي الاشياء الخ) حيث قال ينبغي حل ما ذكره المصنف على ما ذكره قاضيهم وهو لو استاجر ضيفا معا بعضا فارغ وبعضها مشغولا قال ابن الفضل يجوز في الفارغ لا المشغول اه لأنه اذا استاجر شيئا مشغولا يجوز ويؤمر بالتفريق والتسليم وعليه الفتوى كما في الثانية فتعين حل كلامه على الضياع فقط اه وفي حاشية البيرى عن جوامع الفقه كانت الدار مشغولة بمذبح الارض مزروعة قبل لا تصح الاجارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الاجرام قبل فارة أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم الزمت الاجارة (قوله ما لم يكن فيه ضرر) كما اذا كان الزرع لم يفسد به (قوله انه يفسخ) تفريق على الماضي وهو يمكن (قوله اعدم العرف) ولان ما وقعت على ائلاف العرف وقد حرق الاجارة الظرف في باب الاجارة الفاسدة (قوله المستاجر فاسدا الخ) تقدمت أول باب الاجارة الفاسدة (قوله وتقدم السكك) أي كل هذه المسائل وقد بينت لك مواضعها (قوله بشروط الاجارة) أما ما بينه لونه في هذه الاوقات حيث يضمن امن له ولا يتم الرجل بحال معلوم لا يكون له خراج مضافا لمحموه وباطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على ائلاف الاعيان قصدا ولا يباعا لانه معدوم كائنه في الخبرية (قوله فهي صحيحة) مثل العلامة فاسم هل الجندی ان يؤجر ما قطع له الامام من اراضي بيت المال فاجاب نعم لذلك ولا أثر لجواز (٢) اخراج الامام له في أثناء المدة كما لا أثر لجواز موت المؤجر في أثناء مدة الاجارة واذ امان أو أخرجه الامام تنفسخ الاجارة اه ملخصا أقول وقد مننا البحت في مدة اجارته عند قوله أول كتاب الاجارة ولم ترد في الاوقات على ثلاث سفين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر اغيره وقرر السلطان المفروغ له فانه يتضمن اخراج الاول أم لا كما يبيع لم أره لمراجع وهي حادثة الفتوى ثم رأيت شيخنا شيخنا السامحاني في كتابه التناوي النعمية ذكر الاتساع بالفراغ والموت أخذ من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بونه كوكيل لانهم آجروا الغيرهم أو استأجروا الغيرهم قال وهذا آجرا نفسه وربما يضر من به صير له لو لم تنفسخ اه كامل (قوله صحيح استئجاره الخ) في التاتر خالية استأجره فلما يكتب به ان بين لذلك وقتا وصحت والا فلا في التوازل اذ ادين

(وقيل لا) وتقدم السكك والكل في الاشياء (فروع) اعلم ان القاطعة اذ وقعت بشروط الاجارة الوقت فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقدمناه في الجاهده صح استئجاره لم يبين الاجر والمدة استأجره شيئا ينتفع به خارج المعبر (٢) مطلبه في اجارة المقطع وانفساخها بوقت المقطع واخرجه

للاستقبال كل ما كان قبلها  
للمعامل مثل البيع واجارته  
وقضه والقسمة والشركة  
والهبة والتكاح والرجعة  
والصلح من مال وبراء  
الدين وقد مر في متفرقات  
البوع (زاد أجرا مثل في  
نفسه من غير ان يزيد احد  
فلا يتولى فسختها ومالم  
يفسخ كان على المستاجر  
المسعى به يفتي (فسخ  
العقد بعد قبيل البديل  
فلا يهل حبس البديل حتى  
يستوفى ماله من البديل)  
صحيحا كان العقد أو فاسدا  
لو ادين في بد المستاجر فليصنف  
(استأجر مشغولا وفارغا  
صح في الفارغ فقط) لا  
المشغول كما هو يمكن حرر  
محشي الاشياء ان الرابع  
صحة اجارة المشغول ويؤمر  
بالتفريق والتسليم ما لم يكن  
فيه ضرر فله الفسخ فتنبه  
(استأجر شاة لارضاع ولده  
أو جدي لم يجر) لعدم  
العرف (المستأجر فاسدا  
اذا آجر شيئا اجازت لو  
بعد قبضه في الاصح منية

الوقت والكتابة صحت (قوله لزم الاجر) قال الفقيه لانه خلاف الى خبر في الدابة الى ثمر ولا يحتاج في الدابة الى ذكر المسكان وفي الثوب الى ذكر الوقت برزاية فتأمل (قوله الا لم يجرها) أي بحيث لا يقدريه الر كوب كما في غاية البيان (قوله وأعطى أجره له) ولا يجوز به المسعى ولو لولا الجدية (قوله وأخذ منه القيمة) أي قيمة السكاغد والحبر (قوله أعطاه بحسابه من المسعى) هذا فيما أصاب به وبطشه لما أخطأ أجره له لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الولو الجدية (قوله استأجره الخ) لانه انما أعطاه الاجر لغيره الزوف من الجهاد في الذخيرة ٣ ولو أنكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي قال قول قول القاض لان لو أنكر القاض أصلا كان القول قوله (قوله ان داني الخ) عبارة الاشياء ان داني وفي البرازية والولو الجدية ٤ رجل ضل له شيء فقال من داني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بان قال من داني فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بان قال لرجل بعينه ان داني على كذا فله كذا ان مشى له فله أجر المثل فامشى لاجله لان ذلك على يستحق به عقد الاجارة الا انه غير مقدور فيجب أجر المثل وان دله بغيره مشى فهو الاول سواء قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر اه (قوله الا اذا عين الموضع) قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب المسعى والظاهر وجوب أجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اه يعني انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضع فهي مخصوصة أخذنا من كلام السير لان قول الأمير على موضع كذا فله كذا فله كذا يعني ان داني على كذا أي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضع الا اذا عرفه بامره ولم يعرفه بعينه فقال من داني على داني في موضع كذا فله كذا وكذا له الامر وهذا معنى قول الشارح الا اذا عين الموضع وقول الاشياء والظاهر وجوب أجر المثل الخ حاصله البحت في كلام السير فانه حيث كان عام لم يوجد قابل يقبل العقد فالتى العقد أقول حيث انتهى العقد أصلا كان الظاهر ان يقال لا يجب شي أصلا كما في مسئلة الضالة والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الأمير به كذا فيجب المسعى تصديق العقد بين شخصين معنيين افعول معلوم واما اذا لم يكن الفاعل معلوما كمنه الضالة فلا يجب شي بخلاف ما اذا كان الشخص معينا لوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقدور فوجب أجر المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء فوقع في الاشياء نعم يمكن ان يقال لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كمنه الامير فتعقد العقد على المشي وان لم يتعين الموضع كالمخاطب معينا فاستأجر (قوله عشرة في عشر) بالنسبة تميز اي مقدار عشرة تطول في عشرة عرضا (قوله وبين العمق) أي والموضع قال في التاتر خانية لا بد ان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره اه ويقام تقاريره فيما من الفصل ٢٥ (قوله كان له ربح الاجر) لان الشجرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة شجرة وعشرون فكان ربح العمل أشبه (قوله هذا قوله ما هو المختار) لان عند الصاحبين نصح اجارة المشاع لكنه خلاف العقد كما مر في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجره طاريا من دار له

٣ مطلبه  
أنكر الدافع وقال ليس  
هذا من دراهمي قال قول  
للقاض  
٤ مطلبه  
ضل له شيء فقال من داني  
عليه فله كذا  
فاتفع به في المصرفان كان  
توبالزم الاجر وان كان دابة  
لاستأجرها ولم يركبها لزم  
الاجر الا انه ذمها أخطا  
السكانب في البعض ان  
الخطا في كل ورقة خيران  
شاه أخذ وأعطى أجر  
مثله أو تركه عليه وأخذ  
منه القيمة وان في البعض  
أعطاه بحسابه من المسعى  
الصير في باجر اذا ظهرت  
الزيادة في الكل استأجر  
الاجرة وفي البعض بحسابه  
ان داني على كذا فله كذا  
فله فله أجره من المشي  
لاجله من داني على كذا  
فله كذا فهو باطل ولا أجر  
لمن دله الا اذا عين الموضع  
استأجره لم يجر حوض  
عشرة في عشر وبين العمق  
فخمس شجرة في خمسة كان له  
ربيع الاجر الكل من  
الاشياء وفيه اجازة استأجر  
طريق للمروان بين المدة  
قلت وفي حاشيته هذا  
قوله ما هو المختار يشرح  
بجمع



فيه وقتا معلوما لم يجز في قياس قوله لان البقعة غير متغيرة فكان اجارة المشاع وعند ما يجوز  
 (قوله من ذلك الخ) هذه مسئلة السبر الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسعى ان يعين الموضع  
 والقابل للامانة بالضرورة وان كان لفظ من عاما وقوله لان الاجر يتعين أي يلزم ويجب (قوله  
 اجارة هبة الخ) قال في الولو الجلية ولو قال داري لثبته اجارة كل شهر بدينار او اجارة هبة فهي  
 اجارة اما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يفيد اوله وأوله يحصل التغيير بذكر العوض واما  
 الثاني فلان المذكور اوله واما موضعه فلا يستعمل التغيير الى التبرع ولذا لو قال آجر ثوبك بغير ثوب  
 لا تكون اجارة وتنهقد الاجارة بالفظ الدارية اه ملخصا (قوله غير لازمة الخ) قال الاتقاني  
 ولم يذكر في المبسوط انه لازمة اوله وسكن عن أبي بكر بن حامد قال دخلت على انصاف  
 واستفدت منه فوائد احداها هذه وهو ان لا يلزم فكل الرجوع قبل القبض وبعده لكن  
 اذا سكن يجب الاجر لانه امكن العمل بالافظين فيعمل به ما بقدر الامكان كالهبة بشرط  
 العوض اه ملخصا وظاهره انه يجب الاجر المسعى وفي البيرى عن الذبيبة التصريح  
 بوجوب اجر المثل (قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا) عبر بالزوم لانه لا كلام في العصة  
 فلا يتأني ما قدمه الشارح قريبا من معنى بالاجماع فافهم (قوله بان عليه الفتوى) لما في  
 الثانية لو كانت مضافة الى الغد تبعاع من غيره قال في المتن في نفسه وروايتان والفتوى على انه  
 يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار الحلواني اه وقد مناقب في الكلام اول  
 الكتاب ثم الظاهر ان عدم الزوم من الجانبين لان جانب المؤجر فقط فكل فسخها كما هو  
 مقتضى اطلاقهم نامل (قوله وبه يفتى) قد قدم في اول الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك  
 عليه وقال في الفتية وفي ظاهر الرواية لا يجوز لانه لا ينفع بالبناء موده (قوله وكره اجارة  
 ارضها) هكذا قال في الهداية وفي خزانة الاكمل لو آجر ارض مكة لا يجوز فان رقبته الارض  
 غير مملوكة قال ومفهوما يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن الشحنة (قوله وفي الوهبانية)  
 فيه ان البيت الخامس والستون الثاني من البيت الرابع من نظم ابن الشحنة وليس ايضا من  
 نظم الشرنبلالي كما قيل (قوله وفي الكتاب) أي كتاب الصمد والحراسة (قوله والباري)  
 بالتشديد (قوله قولان) يعني روايتان كما هما قاضيان الاولى لا يجب الاجر والثانية ان بين  
 وقته معلوما يجب والا فلا ولا يجوز في السور لاخذ الفارم لقالان المـ تاجر يرسل الكتاب  
 والباري فيذهب بارسالة فمصدور السور بقره وفي استخبار القرد لكن البيت خلاف  
 وقامه في الشرح (قوله تاتم القرى) هي مكة المشرفة أي في ايجار ينام اقولان قال الناظم  
 وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز كالا يجوز بيع الارض (قوله أو أرضها)  
 مبتدأ او الجملة بعده خبر وأو بمعنى الواو الاستثنائية نامل (قوله لوراح الخ) أي لو ذهب  
 التاجر بالثوب ولم يفسر به الدلال لا يضمن لانه ما ذون في هذا الدفع عادة قال قاضيان  
 وعندى اذا غرقه ضمن كالأودعه عند اجنبي أو تركه عند من يريد الشراء او انظم لانه اراد  
 باختيار قاضيان شرح (قوله ومن قال الخ) تقدم الكلام عليها في باب الفسخ (قوله فافهم)  
 أمر من الفسخ مؤصفا بالنون وفي بعض النسخ فافهم من الامتنان اشارة الى القول  
 بتكليم الزى والهيئة والاولى اول قوله فافهم (قوله من ترك التجارة) أي من أجل

وفي الاختيار من ذلك على  
 كذا جاز لان الاجر يتعين  
 بدلالته وفي الغاية داري  
 لان اجارة هبة هبة غير  
 لازمة فاكل فسخها ولو  
 بعد القبض فليجوز وفي  
 لزوم الاجارة المضافة  
 تصحيحا وأيد عدم لزومها  
 بان عليه الفتوى وفي  
 الجنب لا يجوز اجارة البناء  
 ومن محمد يجوز لو منتهما  
 به بحداد وسقف وبه يفتى  
 ومنه اجارة بناء مكة وكره  
 اجارة ارضها وفي الوهبانية  
 وفي الكتاب والباري  
 قولان والبناء  
 كما القرى أو أرضها ليس  
 توجب  
 وادفع الدلال ثوبا لتاجر  
 بقلبه لوراح ايس بضم  
 ومن قال قد أدى أن اسافر  
 فافهم  
 فلفقه أو فاسال فاقا  
 ليدكروا  
 ويخفق من ترك التجارة  
 بما كثرى

تركيها وتقدم الكلام على (قوله ما كثرى) مفعول يفسخ (قوله ولو كان) أي المستاجر يعني  
 لو سار بعض الطريق فيبذل له أن لا يذهب له ذلك على ما مر بهانه (قوله ومؤجر) مبتدأ وجملة له  
 فـ جنها خبر والمعنى لو استاجر دواب بعينها أو تساهلها فماتت انفسخت لالو بغير عينها على الأجر  
 أن يأتي بغيرها وعن الثاني ثبوت الفسخ مطلقا (قوله وبالضعف يذكرو) أي ضعف المؤجر أي  
 ولا مؤجر فسخها اذا مر من قال ابن الشحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار بقوله  
 يذكرو لكن تقدم الشارح أن به يفتى نامل (قوله ذى ضعف) أي مريض مرض الموت (قوله  
 من الكل جائز) أي فانه من كل ماله قال في العمادية تبرع المريض بالمنافع بغير من جميع  
 المال لان لا يتبقى بعد الموت حتى يتعاقبها حتى الورثة والغرماء اه ملخصا (قوله من ذلك)  
 أي من الاجر الذي أجر به المريض (قوله وأجر عقاره) مبتدأ والواو للعدال والخبر قوله وفاء أي  
 نجهل لانه مستقبلة (قوله أجدر) أي المستاجر أولى به من الغرماء لانه لو هلك عنده لا يسقط  
 دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم

• كتاب المكاتب •

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب أن يقول كاتب  
 المكاتب لان علم الفقه يبحث فيه عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب لكن في الفقه ثمانى  
 هو مصدر مسمى بمعنى الكتابة والعسودول عنها للتباعده عن نوع تكرار (قوله مناسبتة للاجاء  
 الخ) فيه اشارة للجواب عما يقال كان الاولى ذكره عقب العتاق لان ما أهمها الولاء كما فعل  
 الحكماء التمهيد والجواب أن العتق اخراج الرقبة عن الملك بالاعوض والكتابة ليست كذلك  
 بل في ملك الرقبة لا يبيد والمنفعة لا يبيد وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من  
 العرضيات كما حقه في العناية وقد تمت الاجارة لشبهها بالبيع في التملك والشرائط وجوبها  
 في غير المولى بعده وقيل لان المنافع فيها اثبت لها حكم المسال ضرورة بخلاف الكتابة والكل  
 مناسبات تقر بيقية لا تقتل التدقيقات المنطقية (قوله وهو جمع الحروف) الاولى وهو الجمع  
 مطلقا ومنه الكتابة لان اجمع الحروف (قوله معنى به الخ) قال في المستمسك في الكتب الجمع لغة  
 ويستعمل في الالزام فالمولى يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند ادائه البذل قال  
 الطرزي قوامهم انه ضم حربة اليد الى حربة الرقبة ضميم والعصم ان كلامهم ما كتب على  
 غسه أمر اهذ الوفا وهو هذا الاداء ومعنى كتابة لانه يتخلون العوضين في الحال ولا يكون  
 الوجود عند العقد الا الكتابة وسائر العقود لا يتخلون الاعراض غالبا اه أقول قوله غالبا  
 قيد لهم ما قد يزول وجه الضعف ما قاله السائحان ان حربة اليد لم تكن في العقد وان حربة  
 الرقبة بعد انتهائه (قوله تحرير المملوك) أي كالأو بهضا كما سيذكره وأطلقه فشمع الفن  
 والمدير وأم الولد (قوله يدا) أي تصرفا في البيع والشراء وهو ما جوهره (قوله أي من جهة  
 اليد) أشار الى أنه من صوب على التغيير وفي شرح مسكين انه بدل بعض واعترض بأنه لا بد من  
 رابط وبأن اليد منه ما في التصرف لا الجارحة فكان الظاهر أن يقول بدل اشغال والرباط  
 محذوف ومثله يقال في رقبة (قوله حالا) أي عقب التلطف بالعدس حتى يكون العبد أحق بمناقضه  
 ط عن الجوى (قوله ورقبة ما لا) أخرج العتق المنجز والمعلق ثم هذا هو بف الحكم ولو اراد

ولو كان في بعض الطريق  
 ومؤجر  
 له فسخها لو مات من امعين  
 وأطلق بعتوب وبالضعف  
 يذكرو  
 واجبا وذى ضعف من  
 الكل جائز  
 ولو أن أجر المثل من ذلك  
 أكثر  
 ومن مات مدونوا وأجر عقاره  
 وقوله له مستاجر الحطب  
 أجدر  
 • كتاب المكاتب •  
 مناسبتة للاجارة أن في كل  
 منهم املاك الرقبة لشخص  
 والمنفعة اغيره (الكتابة)  
 لغة من الكتب وهو جمع  
 الحروف مسمى به لان فيه ضم  
 حربة اليد الى حربة الرقبة  
 وشرعا (تحرير المملوك يدا)  
 أي من جهة اليد (حالا)  
 ورقبة ما لا



التعريف بالحقيقة لقال هي مقدر على تحرير اليد طوري (قوله يعني عند أداء البذل) أفاد  
 أن تأخير الاداء غير شرط (قوله حق لو أداءه لا اعتق حالا) تفريع على التفسير ولا تظن أن المتق  
 معلق على الاداء بل انما اعتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس  
 أن يثبت العتق عند العقد لان حكمه يثبت عقبه ~~لكن~~ يضرر المولى بخروج عبده من  
 ملكه بموضع في ذمة المالك والفرق بين التعليق والكتابة في ما ائذ منها انه في التعليق يجوز  
 بيعه ونفيه عن التصرف وعلل أخذ كسبه بلا اذنه كافي التبيين وفي غاية البيان ولومات قبل  
 الاداء لا يؤدي عنه مما ترك وكذا لومات المولى يورث عنه العبد مع ا كتابه ولو ولد ثم أدت  
 لم يعتق ولدها ولو لحط عنه البعض فادى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف الكتابة  
 وبخلاف العتق على مال كانت حره على ألف فقبل العبد فانه يعتق من ساعته والبذل في  
 ذمته اه ملخصا (قوله وركن الخ) الحاجة اليه فيعتق يثبت حكم العقد فيه مقصودا  
 لا تبعا كالولد ونحوه مما ياتي بدائع ملخصا (قوله أو ما يؤدي معناه) كما ياتي قريباً من معنا (قوله  
 وشرطها الخ) هذا الشرط راجع الى البذل ومثله كونه مالا وأن لا يكون البذل ملك المولى  
 وهي شروط انعقاد وكونه متقوماً وهو شرط صحة وأما ما يرجع الى المولى فانه عقل والبلوغ  
 والملا أو الولاية فلا تنفذ من فضولي بل من وكيل وكذا أب ووصي استصفاً بالولد لا بقوله  
 شروط انعقاد الرضا وهو شرط صحة استتراضا عن الاكرام والهزل لا الحرية والاصل لكن  
 مكاتبة المرتد وقوة عذبة نافذة عندهما وأما ما يرجع الى المكاتب فانه العقل وهو شرط  
 انعقاد وأما ما يرجع الى نفس الركن فانه خلو العقد عن شرط فاسد في صلبه بخلاف مقتضاه فان  
 لم يخالف جاز الشرط أو لم يدخل في صلبه بطل وصح العقد بدائع ملخصا لكن اشترط كون  
 البذل مالا بخلاف ما ياتي من صمماء الى الخدمة إلا أن يراد المال وما في معناه امل (قوله  
 معلوما الخ) في الخاتمة كل ما يصلح مهر ا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة (قوله منجما أو موجلا)  
 الفرق بينهما ما أن الموجل ما جعل لجمعه أجل واحد والمجسم ما سلبت على آجال متعددة  
 لكل بعض منه أجل ط (قوله له من ا بالمال) خلافاً لما في رحمه الله (قوله لا الرقبة) ولهذا  
 يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية نصار كانهما أن استطيعت باع  
 وان استعمل تطاير زياني (قوله الاباء ا) فان أدى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدبته الى  
 فانت حر خلافاً لما في زياني (قوله وعوده ملكه الخ) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد وأما  
 بالنظر الى المولى فاستردده الى ملكه اذا عجز به غير في الدرر ط (قوله بعقل) أي بعقل البصير  
 والشرع لان الكتابة اذن له بالعبادة وهو صحيح عندنا فلو كان لا بعقل أو مجنوناً فأي عنه رجل  
 فقبل المولى لا يعتق واسترد ما أدى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضي به المولى لم يجز بأضاهل  
 تتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا تتوقف اذ لا يجزله وقت التصرف والصغير ليس  
 من أهله الا اجازة بخلاف الكبير الغائب لو قبل عنه فضولي توقف على اجازة العبد ولو أدى  
 القابل عن الصغير الى المولى عتق استصفاً انا وكذا اذا كان كبيراً غائباً ولا يسترد المولى فان أدى  
 البعض استردده اذا بلغ العبد فاجاز قبل أن يسترد فليس للقبيل الاسترداد وان عجز العبد عن  
 ادائه الباقي لان الكتابة لا تنفخ بالرد الى الرق بل تنهي فكان العقد قائماً في ادى بدائع  
 ملخصا (قوله بمال) ليس قيد الاستتراضا عن الخدمة فاسيا في شربلاية (قوله حال) كقوله على

يعني عند أداء البذل حتى لو  
 أداءه لا اعتق حالا (وركنها  
 الإيجاب والقبول) بافظ  
 الكتابة أو ما يؤدي معناه  
 (وشرطها كون البذل  
 المذكور في مال معلوما) قدور  
 وجنسه وكون الرق في  
 الممل فائلا لا كونه منجما أو  
 موجلا لا لصحتها بالمال  
 وحكمها في جانب العبد  
 انتفاء الجبر في الحال وثبوت  
 الحرية في حق اليد لا الرقبة  
 الا بالاداء في جانب المولى  
 ثبوت ولا يثبت طلبة البذل  
 في الحال ان كانت حالة  
 والملا في البذل اذا قبضه  
 وعوده ملكه اذا عجز (كاتب  
 عنه ولو) القن (صغيرا  
 يعقل بمال حال) أي نقد كاه

ألف درهم فانه يمكنه أن يحصله بالاستعراض أو الاستيعاب عقب العقد اتي قال في الهداية  
 وفي الحال كما امتنع من الاداء يرد في الرق قال الاتفة اتي ولعل كن لا يرد الا بالتراضي أو بقضاء  
 القاضي وان قال آخرى وله مال حاضر أو غائب يرضى فدمه آخر يومين أو ثلاثة (قوله أو  
 موجب) هو أن يخل بكافي السراج شربلاية (قوله فان أدبته فانت حر) لا بد منه لان ما قبله  
 بحمل الكتابة والعتق على مال ولا تعين جهة الكتابة الا بهذا القيد وأما قوله وان عجزت لاحاجة  
 اليه وانما ذكره من الاداء عند الخبوم كذا في النهاية والكفاية والتهيين وما زعمه  
 الوافي وغيره من لزوم الثاني أيضا رده في العزيمة بمصالح المراد بالاول وما قد صنفه عن الزياني  
 من أنه يعتق وان لم يقل اذا أدبته فانت حر فذلك في الكتابة الصريحة كاتبة عليه الاتفة اتي  
 (قوله لا طلاق قوله تعالى في كتابهم) فانه يتناول جميع ما ذكره الحال والموجب والصغير  
 والكبير وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز كتابة الصغير ولا الحاملة زياني (قوله والامر للذنب)  
 أي لا للوجوب بإجماع الفقهاء هداية وخمس الفقهاء لانه عند الظاهرية لا وجوب اذا طأها  
 العبد علم المولى فيه خيرا كفاية (قوله على الصحيح) احتراز عن قول بعض مشايخنا أنه لا باحة  
 كقوله تعالى فاصطادوا وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط وهو الخيرة لان الاباحة ثابتة بدونه  
 وفي الذنب اعماله (قوله والمراد بالخيرة الخ) وقيل الوفا وأداء الامانة والصالح وقيل المال  
 زياني (قوله جاز) فان أدى العتق نصفه وسعى في بقية قيمته كما سيذكره آخر الباب  
 الاتي (قوله ثم فرع عليه) أي على قوله خرج من يده لا على قوله دون ملكه كما لا يخفى وفيه  
 اشارة الى أنه كان ينبغي أن ياتي بالقائه بدل الواو كما فعل في الجمع وجم هذا معترض الطوري على  
 الكتز حيث أتى بالواو فافهم (قوله وغرم الخ) قال صاحب التسهيل ولو شرط وطأها في العقد  
 لا يضمن العقر اه وفي غاية البيان في أوائل باب ما يجوز له مكاتب أن يفعله ما يخالفه فراجع  
 هداية أقول الذي رأيت في غاية البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتأمل لكن في الطوري عن  
 المحيط فان وطئت ثم أدت غرم عقرها لان العقد القاسد ملحق بالصحيح (قوله لم يحرمة عليه)  
 أقول الحرمة لا تنص لتزيم العقر كما لا يخفى فالمناسب ما في الهداية من قوله لان اصارت أخص  
 بالبرائهم العقر كالي شربلاية عن الجوهرة في الحرائر مهر المثل وفي الاما عشر القيمة لو  
 بكر أو نصف العشر لو تيبا ولو وطئ مزارا لا يلزمه الاعترز واحد وما يأخذ من العقر فستعين به  
 على الكتابة لانه بدل منفعة مالوك كافي ابدائع قال في الشربلاية وقد قال في البسائط قبل  
 هذا ثم مال العبد ما يحصل به العقد بقضارة أو بقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب  
 الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقروان حصل له بعد العقد ويكون للمولى لانه  
 لا ينسب الى العبد اه فائتمام وكذا قال الحدادي وأما أرض الجراحة والعقر فذلك لا يدخل  
 وهو للمولى اه فليست فيه مع الزام المولى العقر بوطئها والارض بالجنابة عليها اه ووفق  
 بينهم ما يوافق السوية مسكين يحمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم على  
 ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي في يده اه قلت يؤيده ما في الشربلاية عن السراج  
 الكتابة اما عن النفس خاصة أو عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلاهما جائز ولو كان ما في  
 يده أكثر من بدله فليس للمولى الا بدل الكتابة اه لكن يكر عليه ما في الهداية عن

(أو موجب) كله (أو منجهم)  
 أي مقسط على أشهر معلومة  
 أو قال جهات عليك ألفا  
 تؤديه مجوما أولها كذا  
 وآخرها كذا فان أدبته فانت  
 حر وان عجزت فغن وقيل  
 العبد ذلك صح وصار مكاتبا  
 لا طلاق قوله تعالى في كتابهم  
 والامر للذنب على الصحيح  
 والمراد بالخيرة أن لا يضر  
 بالمساكين بعد العتق فلو يضر  
 فالأفضل تركه ولو فعل صبح  
 ولو كاتب نصف عبده جاز  
 ونصفه الآخر ما دون له في  
 التجارة ولو أراد منه ليس  
 له ذلك كيلا يبتل على العبد  
 بحق العتق وتحماته في  
 التتارخانية واذا صحت الكتابة  
 خرج من يده دون ملكه  
 حتى يؤدي كل البذل لم يثبت  
 أبي داود المكاتب عبدا  
 ما بقي عليه درهم ثم فرع  
 عليه بقوله (وغرم المولى  
 العقران وطئ مكاتبة)  
 لم يحرمة عليه (أو جنى عليها)  
 فانه يغرم أرضها (أو جنى  
 على ولدها



المفهرات حيث ذكره في الكتاب عن النفس والمال ثم قال وما هو حاصله من تجارته  
 أو ذهب له أو تصدق عليه وأما أرض الجناية والعقر فالمولى اه وهكذا ذكر في البدائع  
 وعليه لم يظهر بين الكتابين فرق فالتامل (قوله أو أناف المولى ما لها) أي فانه يفرم منه له أو  
 قيمته أو أرضه لو عدها مثلا (قوله للشبهة) أي شبهة ملك الرقبة (قوله بجائنا أي لو كان المولى معها  
 فلو لم يضاهاه من الثالث فهو متان (قوله وفه ان كاتبه) لا معنى لتقديره فكذلك لا يخفى ح  
 أي للاختصاص عنه بقول المصنف به وهو فاهد وسأني في باب موت المكاتب أن في القاسدية  
 للمولى الفسخ بالارضاء بخلاف الجائزة وأن المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا (قوله فلو كانا ذمي  
 جاز) أفاد أنه لو كان أحدهما مسلما لا يجوز له المذكرة (قوله أو على قيمته) كان ينبغي  
 ذكره قبل المذكرة والخبر لا يوجبهم عود الضمير على المذكرة وان صح عوده على المذكرة (قوله  
 لجهالة القدر) أي باختلاف التقويم لكن يفتى بادهاء القيمة وتثبت بمصادقهما والافان  
 اتفق اثنان على شئ فهو القيمة والافقة يتق بادهاء الاقصى فهو متان (قوله معينة) أي تتعين  
 بالتمتعين كالثوب والعبد ونحوهما من المكمل والموزون غير المتعدين حتى لو كاتب على دراهم  
 أو دنانير بعينها وهي أغبر يجوز منحه (قوله أغبره) نلو كاتبه على عين في يد العبد من جهة كسبه  
 فيه روايتان وفي الاتفاق عن شرح الكافي والصحيح انه يجوز لو أدي يفتى (قوله وصيها)  
 هو الفلام ووجهه وصفاه والجارية وصيفة ووجهها وصاف مغرب (قوله غير معين) هذا عندهما  
 خلافا لا يبيح يوف فلو لم يضاهاه بالاتفاق كافي غاية البيان (قوله لما ذكرنا) أي من العلل  
 الأربع ح (قوله فان أدى المذموم) لم يبين حكم العتق في باقي الصور الفاسدة وقد عدا انه  
 يفتى بادهاء قيمته إذا كاتبه عليها لانها معلومة من وجهه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء  
 وإذا كاتبه على عين غيره ففي العتابة لم ينفذ العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال ان أدت الى  
 فانت سر خفي فتدبره حتى يحكم الشرط اه فهذا يفتى به باطل لا فاسد وأما مسئلة الوصيف  
 فظاهر كلام الزايد أنه باطل شرعيا لانه لا يملكه فاما اربا الفاسد هنا ما يملك الباطل كافي العزيمة  
 (قوله بالاداء) أي أداه من المذموم والخبر يزعمه ان أدت فانت حر او لا لان مال في الجملة  
 بخلاف الميتة والدم فلم ينفذ العقد أصلا فاعتبر فيه ما معنى الشرط لا غير وذلك بالعلمين صريحا  
 وغماه في المنع (قوله وسعى في قيمته) أي قيمة نفسه (قوله يعني قبل أن يترافعا) تقييد لقوله فان  
 أدى لا لقوله عتق لانه هاهنا من قوله بالاداء قال في الكفاية وفي المبسوط فان أداه قبل أن  
 يترافعا الى القاضي وقد قال له انت حر اذا ديتك ولم يقل فانه يفتى اه فافهم (قوله واعلم  
 الخ) قال الزاهد في شرحه فان قلت قوله لم ينقص من المسمى ويراد عليه لا يتصور في  
 الكتابة بالقيمة ولا بالتحرر والخبر لا يوجب المسمى فلا يتصور انقصان والزيادة عليه  
 قلت قد تأملت في الجواب عنه زمانا وفتشت اشروحا وباحث الاصحاب فلم يغني ذلك مني  
 شيئا حتى ظفرت بما ظفر الامام ركن الأئمة الصباغ في شرحه فقال وهذا اذا سعى حلالا وفدت  
 الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل ان هذه الصورة متفقة  
 غير متصلة بالاول وهذا كمن كاتب عبده على الف رجل من خبر فاذا أدى ذلك عتق عليه سواء قال  
 اذا أدت الى القافات حر او لم يقل وتجب عليه الزيادة ان كانت القيمة اكثر وان كانت قيمته اقل

أو أناف المولى (طالها)  
 لانه بعد الكتابة صار كل  
 كل منهما كالاجنبي نعم  
 لا حد ولا قود على المولى  
 للشبهة ثمن (ولو اذنته  
 عتق بجائنا) لا سقط حقه  
 (و) فسد (ب) كاتبه (على  
 خبر أو خبر) لانه مال له  
 في حق المولى فلو كانا ذمي  
 جاز (أو على قيمته) أي  
 قيمة نفس العبد لجهالة  
 القدر (أو على عين معينة  
 أغبره) لجهز عن تسليم  
 ملك الغير (أو على مائة  
 دينار أو مائة درهم عليه وصيها)  
 فغيره من جهالة القدر (فهو)  
 أي عقد الكتابة (فاسد)  
 في الكل لما ذكرنا (فان  
 ادى) المكاتب (المذموم)  
 بالاداء (وكذا المذموم)  
 لم يملك ما في الجملة (وسعى  
 في قيمته) بالقيمة ما بلغت  
 قيمته قبل أن يترافعا  
 لقاضي ابن كمال (و) اعلم  
 انه متى سعى مالا وفدت  
 الكتابة بوجه من

من الالف لا يسترد الفضل عندنا اه فقد روي الشارح الى هذا (قوله لم ينقص الخ) لان  
 المولى لم يرض أن يفتقه بأقل مما سعى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته عنه والعبد يرضى  
 بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزاد عليه اذا زادت قيمته ز يلقى (قوله الا اذا علقه بالشرط  
 صريحه فاعتق) ولا يفتى عليه له عدم المالية كذا في الاختيار ثم قال ولو علق عتقه بادهاء ثوب أو  
 دابة أو حيوان لا يفتى للجهالة القاحشة اه ويخالفه قول الزايد يفتى بادهاء ثوب لانه تعليق  
 صريح فصا من باب الايمان وهي تفتقه مع الجهالة فتصرف الى ما يطلق عليه اسم الثوب  
 اه شرعيا لانه (قوله بين جنسه فقط الخ) كذا قال في العناية اذا كاتبه على حيوان وبين  
 جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه ترك أو نهى ولا الوصف انه جيد أو ردي مجازت  
 وينصرف الى الوسط لان الجهالة تفسد بيرة ومثلها يتصل في الكتابة لان ميناها على المساهلة  
 فيمنع جهالة البديل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه ولكن في الاختيار  
 الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان بين النوع صح وان أطلق لا يصح اه ومثله في  
 البدائع ثم قال وان على عبدا وجارية صح لان جهالة الوصف فتدبره النوع جنسا والوصف  
 نوعا فلا مخالفة في الحكم (قوله ويجبر على قبولها) كما يجبر على قبول العين لان كل واحد أصل  
 فالحق أصل تسوية والقيمة أصل أيضا لان الوسط لا يعلم الاجم فاستويا يلقى (قوله فله قيمة  
 المهر) انه قد تسلم عينه بالاسلام (قوله وعتق بقبضها) ويحقق رجوع الضمير الى القيمة وعليه  
 مشى المصنف وهو على خلاف فيه ويحقق رجوعه الى المهر وهو ما قرره الشارح وعليه مشى  
 في الهداية والمردود وغيرهما وفيه روايتان كافي العناية (قوله كاسر) في مسئلة كتابة المسلم على  
 خرا أو خنزير (قوله على خدمته شهرا) هذا المستحب ان لان تصير معلومة بالعادة بحال المولى انه  
 في أي شئ يستخدمه وبحال العبد انه لا يفتى في شئ يصلح كالعبيد انما ولولم يذ كر الوقت فدت لان  
 البديل مجهول بدائع (قوله والا جبر) بالمد والتشديد اللين المهر في شرعيا لانه (قوله عاير فع  
 النزاع) بان سعى له طول البتة ورحمة أو مكانه أو يريه آجر الدار وجهه أو ما يفي به بادهاء  
 (قوله حصول الركن والشرط) أي الايجاب والقبول ومعه معلومة البديل (قوله لا تنفذ  
 الكتابة بشرط) أي شرط فاهد وهو الخالف لمقتضى العقد كما اذا كاتبه على أن لا يخرج من  
 المصر أو أن لا يجبر ونحوه مما لا يدخل في صلب الكتابة اتفاقا (قوله لان الخ) بان لوجه الشبه  
 وقوله وهو التصرف أي غير المال هو التصرف أي فلك الخبر اذا البديل مقابل به (قوله اشبهها  
 بالبيع انتم اه) كذا في الدرر وفيه كلام يعلم من الشرعيا لانه في البديل أي لان الشرط  
 في صلب العقد واقع في البديل كالكتابة على بديل مجهول أو حر أو على الف على أن يطاها  
 مادامت مكتوبة أو تحمله ولم يبين وقتا أو هو حامل من غيره واسد ثمن في مافي بطنها اتفاقا والله  
 تعالى أعلم

• (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) •

(قوله للمكاتب البيع والشراء) كذا الاجارة والاعارة والايداع والاقرار بالدين واستيفائه  
 وقبول الحقوق بدين عليه لان لم يكن عليه وأن يشارك عنانا لامة واضحة لاستلزامها الكفالة  
 وله الشفعة فيما اشتراه المولى والمولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وأن يتوكل بالشرع وان

أن يفعله وما لا يجوز • (المكاتب البيع والشراء ولو عاياه)

(لم ينقص من المسمى بل  
 يزداد عليه ولو) كاتبه (على  
 ميتة ونحوها) كالم (بطل)  
 العقد لعدم ما يمت ما أصلا  
 هذا أحد فلا يفتى بالاداء  
 الا اذا علقه بالشرط صريحا  
 فاعتق للشرط لا لا العقد  
 (وصح) العقد (على حيوان  
 بين جنسه فقط) أي لا نوعه  
 وصفته (ويؤدى الوط  
 أو قيمة) ويجبر على قبولها  
 (و) صح أيضا (من كاسر  
 كاتب فدا كافر أمه على  
 خبر) لما يفتى عندهم  
 (معلومة) أي مقدرة له لم  
 البديل (وأي) من المولى  
 والعبد (أسلم فله قيمة المهر  
 وعتق بقبضها) اتعللق  
 عتقه بادهاء المهر المكن مع  
 ذلك يصح في قيمته كاسر  
 (و) صح أيضا (على خدمته  
 شهرا) أي للمولى (أو  
 أغبره أو حذر بتر أو بناء  
 دار إذا بين قدر الممول  
 والا جبر عاير فع النزاع)  
 حصول الركن والشرط  
 (لا تنفذ الكتابة  
 بشرط) لشمها بالنكاح  
 ابتداء لانها بادية بغير مال  
 وهو التصرف (الآن  
 يكون الشرط في صلب العقد)  
 فتفسد لشبهها بالبيع انتم اه  
 لانه في البديل هذا هو الاصل  
 • (باب ما يجوز للمكاتب



أوجب عليه ضمان الثمن للبائع وأن يأذن أعبده وأن يحط شيأ به الباع ببيع بعيب ادعى عليه أو  
 يزيد في الثمن وأن يرد بالعيب ولو اشتري من مولا. إلا أنه لا يجوز له أن يراجع فيما اشترى من  
 مولا إلا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا أن يبيع من مولا ماله ما يدره من ماله  
 صار أحق بكتابه فصار كالاجنبي في المعاوضة المطابقة كذا في البدائع مخلصا ولا يرد ما مر أن  
 له أن يكتابه عن نفسه وماله الذي في يده ولو أكثر من البديل لورد العقد غرة وهو قن وان اوصى  
 بوصية ومات قبل الاداء لا تجوز ان ترك وقام وان مات بعده الاداء فان قال اذا عتقت فقلت  
 مالي وصية صحت اجابا وان اوصى بعين من ماله لا تجوز اجابا لانه ما اضافها الى حالة الحرية  
 فقلت بملكته في وقت لا يملك التبرع الا اذا اجازها بعد العتق وان اوصى بثالث ماله فعنده لا  
 تجوز الا أن يجيزها بعد العتق وعندهما تجوز بدائع مخلصا (قوله بسيرة) تقييد لا إطلاق الثمن  
 تبع الشرع فلا يلية عن الغانية مع انه هو قول الامام قال في البدائع وله أن يبيع بقليل الثمن  
 وكثيره وبأى جنس كان وبالنقد والدين في قول أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الاجابة بتعاقب  
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير وبالنقد والدين كالكيل بالبيع المطلق (قوله وان  
 شرط المولى عدمه) أي عدم السفر لان البيع والشراء لا يفتق في الحضر ولا يبطل العقد  
 لان الشرط ليس في صلبه أي لم يدخل في احد البديلين كالمس (قوله وتزوج أمته) وكذا ما كتبه  
 لانه من باب الاكتساب بخلاف ماله بدائع ولا يزوجه من عبده وعن أبي يوسف أنه يجوز  
 فهو الثاني (قوله وكاتبه عبده) الاول ماله والديه لانهم بمنزلة من يملكه فلا يجوز أن يسبق عتقهم  
 عتقه ولا أنهم دخلوا في كتابته فلا يكتبون ثانيا بدائع (قوله بعد عتقه) أي عتق الاول لانه صار  
 أهلا لاولاه (قوله فله ماله) ولا يرجع الولاه الى الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يصح الالاتقال  
 بهال بدائع (قوله لا التزوج) فان عتق قبل اجازته نفذ على المكاتب كالمس في النكاح قبل وكذا  
 التمسرى وسيجي درمته في قوله ولا الهبة الخ قال في البدائع واذا وهب هبة أو تصدق ثم عتق  
 ردت حيث كانت لانه قد لا يجزله حال وقوعه فلا يتوقف وظاهره المنع منه ما لو باذن المولى  
 قال أبو الوالد هو موهوم صريح بوجهه أن المولى لا يملك له في كسبه (قوله لا يسير منها) قيد في  
 اشترى فلا يلية التصديق باليسير من الما كقول مستند البدائع أقول ونصها ولا يملك التصديق الا  
 بشئ يسير حتى لا يجوز له أن يعطى فقير ادره ما ولا أن يكسبه ثوبا وكذا لا يجوز أن يهدى الا  
 شيأ قليلا من الما كقول ولأن يده الى الطعام اه وفي القهستاني عن الكرماني اليسير هو  
 ما دون الدرهم لانه يتوسع فيه الناس اه فتأمل (قوله ولا التكفل) أي عن غير سيده  
 فيجوز عنه لان بدل الكتابة واجب عليه فلم يكن متبرعا والاداء اليه والى غيره سواء بدائع  
 (قوله ولو باذن بنفس) تفسير لا إطلاق أي سواء كانت باذن المولى او المكفول أو لا بنفس او  
 مال فقوله بنفس داخل تحت المبالغة أي ولو بنفس وفي البدائع فان ادعى فعتق لزمته الكفالة  
 لو وقعها صحيحة في نفسه لانه اهل بخلاف الصبي (قوله لانه تبرع) فان التبرع تسليم النفس أو  
 المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع (قوله ولا الاقراض) لانه تبرع  
 بابتدائه بدائع وينبغي جوازها باليسير كالهبة فهو الثاني بل هو أولى برجندی (قوله ولو عمل)

بسيرة (والسفر وان  
 شرط المولى عدمه  
 وتزوج أمته وكاتبه  
 عبده والولاه ان أدى  
 الثاني (بعد عتقه والاولا)  
 بان اداه قبله أو اداه معا  
 (فله ماله لا التزوج بغير  
 اذن مولا) لا الهبة ولو  
 بعوض ولا (التصدق  
 الا بيسير منها) لا التكفل  
 مطلقا ولو باذن بنفس  
 لانه تبرع (ولا الاقراض  
 واعتاق عبده ولو عمل  
 وبيع نفسه منه

كانت

كانت حر على ألف فاذا قبل عتق وكذا تعلية به بادائه كان أدبت الى الفافانت حر وكذا قوله  
 وبيع نفسه أي نفس العبد منه لان فيه اسقاط الملك واثبات الدين على المالك (قوله وتزوج  
 عبده) ولومن أمته كالمس (قوله في رقيق صغير) تركيب اضافي لا توصيفي (قوله فيما ذكر) من  
 التصرفات فهو توافيقا فيل كان كتابة فقه وانكاح أمته لا اعتاق عبده ولو عمل الخ واذا اقرا  
 بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحض من الشهود صدقوا عتق وان لم تكن معروفة لم يجز  
 الاقرا بالعتق لانه في الاول اقرا بامتناعه الذي فيه صح وفي الثاني بالعتق فلا يصح بدائع (قوله  
 ولوم فراضة) كذا في الكتاب حيث جعله كالأذن وجهه في النهاية كالمكاتب (قوله على  
 الاشبه) قال الزياهي وجهه كالأذن أشبهه بالنفقة (قوله لا خصاص) تصرفهم بالتجارة فان  
 الاصل أن من كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الامه والكتابة كالأب ونحوه ومن  
 كان تصرفه خاصا بالتجارة لا يملك (قوله تبعاله) لان المشرى لو كان مكاتباً أمه لابقب بعد مجز  
 المكاتب الاصل (قوله والمراد قرابة الولاد) وأقواهم دخول الولد المولود في الكتابة ثم الولد  
 المشتري ثم الابوان وعن هذا يتقانون في الاحكام كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب موت  
 المكاتب (قوله خلافا لها) حيث قال لا يكتب عليه لان وجوب الماله يشمل القرابة المحرمية  
 للنكاح ولهذا يعتق على الحر كل ذي رحم محرم منه ولأن له مكاتب كسب المالك ولا يخل له  
 الصدقة وان أصاب مالا ولا يملك الهبة ولا يفسد له نكاح امرأته اذا اشترىها غيرها ان الكسب  
 يكفي للماله في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الولد والولد لا يكتفي لغيرها حتى  
 لا تجب نفقة الاخ الاعلى الموصو له في الهداية وشروطها وغرة الخلاف أنه لو ملكه له يبعه  
 عنده خلافا لها كما في الدرر وأنه اذا مات لا يقوم مقامه فلا يسي على نحو ماله عنده كما يظهر من  
 الشريعة لامية (قوله أم ولده) يعني المستولدة بالنكاح عزيمة (قوله وكذا الوشراء ثم شرا) قال  
 ابن الملك والاصح أنه اذا اشترى أمه أو ولدها لم يفسد نكاحه لان الولد يكتب عليه أو لا وبواسطته  
 تكتب أمه واذا اشترى أمه أو ولدها لم يفسد نكاحه لان الولد يكتب عليه وهو مكاتب الولد ثم اذا اشترى  
 الولد حرم يبعها عند شراها الولد لوجود المقتضى اه فالمراد على اجتماعهم في ملكه أعم من  
 أن يكون قد اشترى أمه أو ولدها أو متعاقبا فالتقييد بالامية خلاف الاصح (قوله لتبعه المولدها)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) أي حقة فهي كسبه لا ملكه كما  
 مر وهذا على ما فرغ من الفرع عليه (قوله بخلاف) تفرع على قوله ولا يفسد نكاحه (قوله  
 فكذا المكاتب الخ) أي أنه ان يطأها بالنكاح لان المثلث رقبته حقة فلهذه عن البنائة  
 للعيني (قوله مطلقا) أي سواء كان معه ولده منها أو لا وحتى (قوله لان الحرية لم تثبت من  
 جهتها) يعني الحرية المنتظرة والمعنى أن اذا اشترى بطلانها مع ابنه أمته تبعها ابنتها في الكتابة  
 ولا يتبعه أبوه في تلك الكتابة المؤدية الى الحرية لان التبعية لاولاد خاصة بجهتها فهي التي تتبع  
 ولدها كما يتبعها هو في الرقبة والحرية والتدبير فشر المولود يمنع بيع أصله لو كانت الحرية  
 المنتظرة من جهة الام بان كان ذلك الاصل أما كافي المسئلة السابقة فلو كان أبلا لا يمنع بيعه  
 هذا ما ظهر من عبارة الزياهي لان الجزئية بالجيم والراي والمعنى أن البعضية التي تمنع بيع  
 الاصل معتبرة من جهتها كما قد مناه ولم توجد هنا ولم أر من أوضح هذه العبارة بعد المراجعة

وتزوج عبده (لأنه  
 بالهبة والنفقة) (وأب  
 ووصى وقاض وأمينه في  
 رقيق صغير) نصت بحرمهم  
 (ككاتب) (فما ذكر  
 بخلاف مضارب وما دون  
 ونحوه) (ولو فراضة  
 على الاشبه لا خصاص  
 تصرفهم بالتجارة) (ولو اشترى  
 أباه أو أمه تكتب عليه)  
 تبعه ماله والمراد قرابة  
 الولاد لا غير (ولو اشترى  
 محرم) (غير الولاد) (كالاخ  
 والعم لا) (يكتب عليه خلافا  
 لهما) (ولو اشترى أم ولده  
 مع ولده منها) (وكذا لو  
 شراها ثم شراها جوهرة) (لم  
 يجز بيعها) (لتبعه المولدها)  
 (و) (الكن) (لا تدخل في  
 كتابته) (ثم فرع عليه بقوله  
 (فلا يعتق بعنته ولا  
 يفسد نكاحه لانه لم يملكها  
 بخلافه أن يطأها بالنكاح  
 فكذا المكاتب)  
 اذا اشترى بها غيرها لم يفسد  
 بيعه مطلقا لان الحرية لم  
 تثبت من جهتها (ولو  
 ملكها بدون) أي بدون  
 الولد (جازة بيعها) خلافا  
 لهما



الكثيرة فتأمل (قوله وان ولد له من أمته ولد) اعترض بان المكاتب لا يملك وط أمته وأجيب  
 بان القس لا يتوقف على الحل كافي وط أمته أمته أمته فتدبر فيثبت لشبهة ملك المالك  
 شرح الهداية قال في الجوهر أو نقول صورته أن يتزوج أمته قبل الكتابة فإذا كتب  
 اشترى أمته فله ولد اه وعلى هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فادعاء له قاء النكاح بعد  
 الشراء كما هو (قوله لانه كتب كسبه) وهو الولد قال الزبلي فانه في حكم عامو ك (قوله فزوج  
 المكاتب) كذا في غير ما كتب واستشكل في الشرع لانه لا ينعى ثبوت النسب لانه ينفى كالتشبه كالتشبه  
 عبده وليس تزويجه بعده يكون موقفا كزوجته اذا لم يجز له حال صدوره فصار كسبه الكثير  
 وتزويجه هو له مجزى وهو المولى الحر ثم أجاب بانه لا ينعى ثبوت النسب لانه ينفى كالتشبه كالتشبه  
 الفساد كما هو اه وأرجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية وشروحا  
 وظاهره أنه المولى الحر وعليه فلا اشكال أصلا ونقل أبو السعود عن الشافعي وغيره أنه ينبغي أن  
 يقرأ المكاتب بكسر التاء وانه لو ذكر المولى لكان أولى اه قلت ويحتاج الى ادعاء مجاز  
 الاول (قوله فولدت) أشار الى انه مالم يولد لا الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما ما صغير فقتل الولد  
 تكون قيمة ينمحا ولا تكون الام حقه لان دخوله في الكتابة هذا بالقبول عنه لا يبرر  
 التبعية والقبول وجد منه ما يقتضيه اه (قوله لان تبعيته أخرج) من اضافة المصدر الى  
 مقوله وذلك لانه انفصل من الاب وليس له قيمة وانفصل من الام متقوما فكان تبعيته أخرج  
 ولانه يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت أحسن بكسبه اتقاني (قوله خلافا لعمد) حيث قال  
 هو حر بالقيمة بطريق المصنف في الحال ان كان التزوج باذن المولى والاف بعد العتق ثم يرجع هو  
 بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستقيمة بعد العتق ان كانت هي الغارة وكذا اذا غرمه عبد  
 ما دون أو غير ما دون له في التجارة أو مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا  
 ينقضي حق مولى الغار وان غرمه رجوع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع عليه  
 في الحال اذا كان التزويج باذن مولاه والاف بعد الحرية وليس له هو أن يرجع على أحد به المهر  
 على ما عرفت في موضعه وحكم الغرور ينبت بالتزويج دون الاخبار بان حره زبلي (قوله  
 لانه ولد المغرور) دليل قول محمد فهو له لم يذوق اي فانه قال هو حر بالقيمة لانه ولد المغرور  
 دفعا للضرر عنه كالمهر (قوله وخصا المغرور بالخ) قال الزبلي وله ما انه مولود بين رقيقين  
 فيكون رقيقا اذا ولد يتبع الام في الرق والحرية وتر كاه في الحر باجماع الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر مجبور بقيمة واجبة  
 في الحال وفي العبد بقيمة متاخرة الى ما بعد العتق فتعذر الاتحاق لعدم المساواة هكذا كروا  
 هذا اه وصاحبه أن المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة بينهما فانه  
 لا يطالب بالقيمة حالا كالمهر فيلزم ضرر المستحق (قوله واستشكله الزبلي) حيث قال وهذا  
 متشكل جـ هـ فان دين العبد اذا لم يمسح بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطالب به  
 للعالم والموضوع هنا مقروض فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير

(وان ولد له من أمته ولد)  
 فادعاء (تكتاب عليه) تبعها  
 له (و) كان (كسبه) لانه  
 كسب (كسبه) (زوج)  
 المكاتب (اصنه من عبده)  
 فكاتبه ما فولدت دخل في  
 كاتبه ما كسبه وقبضه  
 قتل (اه) لان تبعيته  
 أخرج (مكاتب أو ما دون  
 فيكح امة زعمت أن حره  
 باذن مولاه) متعلق بفكح  
 (فولدت منه ثم استعتقت  
 قالوا لدرقيق) فليس له أخذه  
 بالقيمة خلافا لعمد لانه ولد  
 المغرور وخصا المغرور بالحر  
 باجماع الصحابة واستشكله  
 الزبلي (ولو اشترى المكاتب  
 أمه شرا فاداء)

اذن المولى لانه لا يظهر المدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد  
 المسئلة التي تلي هذه المسئلة بهذا المعنى اه وهو في الحقيقة مسألة شكال لقوله في الاستدلال  
 بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح لا يقتضي صحتها المقرور بالحر كما هو  
 كلام الشارح وأجاب بعضهم بان اذن المولى هنا ليس سببا لحرية الولد أو رقيقته وانما هي  
 حرية الام أو شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فله يظهر في حقه فلم يطالب به في الحال ونقل ط  
 من الرازي نحوه وعن الواهب أن الاذن بالشئ انما يكون اذا كانا يتعلق به اذا كان من لوازمه  
 والوط ليس كذلك اه فتأمل وأجاب الطوري بان المكاتب والمأذون أعطيتاهما حكم  
 الاحرار ولم يتضمن ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للعقل لا يضمن ذلك المولى  
 بخلاف مسألة البيع الاتية لان الاذن في تناول الفاسد فافترقا اه ولا يخفى ضعف الكل  
 فتأمل هذا والمصرح به في المعراج والكفاية أنه على قول محمد ولو نكح باذن المولى لزم قيمة الولد  
 والمهر في الحال والاف بعد العتق وقد مر أيضا فاستشكل كمال الزبلي على ما ذكر في الاستدلال  
 موافق لما نقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما اذا كان بلا اذن كما  
 قيد به في الكفاية وبه يندفع الاشكال نعم يرد عليه أنه ليس فرض المسئلة ولذا حذفه بعض  
 الشراح واستغنى بالكلام الاول (قوله فوطئها) اي بغير اذن المولى هـ اية أما بانه في الاولى  
 معراج (قوله اشترىها) الاولى حذفه كافي عبارة الدرر (قوله أو شراها صحيجا) اعترضه في  
 الشرع لانه بان الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان  
 أجيب عنه بانه وصفه بالصفة باعتبار الظاهر (قوله لدخوله في كتابته) اي لدخول المقر قال  
 في الهداية لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا المقر من توابعها ولد دخول  
 الشراء ولو فاسد لان الكتابة تنفذ فيه به كالتوكيد كافي الهداية أيضا ولد دخول  
 المذكور من الشراء مطلقا والعقر وهو أولى يشمل الصدورين (قوله لان الاذن بالشراء اذن  
 بالوط) أخذه من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشرع مرة ولما قيل أن يقول ان المقر يشترط  
 بالوط فلا يشترط بالاذن بالشراء ليس اذنا بالوط هو الوط ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتا  
 في حق المولى أقول جوابا فاساسا ان المقر ثبت بالوط لا بالشراء ابتداء لكن الوط مستند  
 الى الشراء اذ لولا لكان الوط محرما بلا شبهة فلا يشترط به المقر ويجب الحذف فيكون الاذن  
 بالشراء قابلا بالوط والوط نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منه فيكون ثابتا في حق  
 المولى اه قال في الشرع لانه قيمة قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوط غير مسلم فكان ينبغي  
 تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعبارة بوضعه مافي العناية كتابة أو جبت الشراء  
 والشراء أو جبت سقوط الحد وسقوط الحد أو جبت المقر فالكفاية أو جبت المقر ولا كذلك  
 النكاح اي في المسئلة الاتية (قوله بلا اذنه) متعلق بنكاح قال ط أما بالاذن فيظهر في  
 حق المولى ريبا بالمكاتب به حاله في اه (قوله اي بهد عتقه) هذا اذا كانت المرأة  
 شيئا فلا يكرها فانتضه او اخذ به في الحال اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله لعدم دخوله) اي  
 النكاح بلا اذن جـ اي لانه ليس من الاكساب (قوله كما هو) اي أول البياض من أن  
 المكاتب ليس له التزوج بلا اذن (قوله في الفصلين) يدل من قوله فيها اي فصل الشراء بعبه

فوطئها ثم ردوا للفاسد  
 اشترىها (أو) شراها  
 صحيجا فاستصفت وجب  
 عليه العقر في حالة الكتابة  
 قبل عتقه لدخوله في كتابته  
 لان الاذن بالشراء اذن  
 بالوط ولو وطئها (بنكاح)  
 بلا اذنه (أحده) بالعقر  
 (مصدق) اي بهد عتقه  
 اه عدم دخوله فيها كما هو  
 (والمأذون كالشكاتب فيهما)  
 في الفصلين (وإذا دخلت  
 مكاتبه من سيدها)



وفصل الضكاح والعله واحدة فان الازن رفع الجرح كالكتابة فيلذلك التجارة والشكاح ليس منها  
 بخلاف الشراء (قوله فلها الخيار) لانه تلقاها حرة تاحرية عاجلة يبدل وجاهل بغير بدل فتصير  
 بينهما عيني (قوله ان شئت مضت على كتابها) فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها  
 البذل زيلعي (قوله وتأخذ العقر منه) ونستعين به في ادائها بدل الكتابة اذا كان المولى في حال  
 الكتابة لان المولى كالا جنبي في منافعه او مكاسيها والعقر بدل بضعها انتقائي ويهمل كون  
 المولى في حال الكتابة باقراره او بان تملكه لا كثر من ستة اشهر منذ كتابها فان جازت به لاف  
 فلا عقر عليه (قوله عجزت نفسها) اي اقرت بالعجز عن ادائها البذل (قوله ويثبت نسبه بلا  
 تصديقها) وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى طرمة وطنها عليه وولد ام الولد اغايبت نسبه  
 بلا دعوى اذا كان وطؤها حلالا وما في الدرر من جواز استيلاء المكاتبة فالمراد به العصة  
 لا الحمل كانه عليه الشراء بل لا (قوله لانها امه) كقوله (بجاءت) لانها امه اذا ادعى ولد جارية المكاتبة  
 حيث لا يثبت النسب منه الا بتدقيق الكتابة لانه لا ملائمة حقيقة في ملك الكتابة وانما له  
 حق الملك مخ (قوله عوته بالاستيلاء) الباء الاولى لام صاحبة والثانية للابوة اي عتقت عوته  
 بلا شيء وسقط عنها البذل لانها عتقت بسبب امومية الولد لبعدها حكم الاستيلاء به والكتابة  
 اهدم التناقض بينهما ولم لها الاولاد والا كساب لانها عتقت وهي مكاتبة كما اذا اعنتها المولى  
 حال حياته زيلعي (قوله وهي المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه لم له بالتدبير السابق على الكتابة  
 اثنت فيكون البذل بقا لثلاثين لانه لما كان الاعناق عندها الامام متخير ثابت ما وراء الثلث  
 عبد او بقيت الكتابة فيه فنوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية مججلة فيخير لحو ازان  
 يكون اكثر البدين ايسر باعتبار الاجل واقلها ما عسر ادائها لكونه خالفا لكان فيه فائدة وان  
 كان جنس المال متحدا وعند أبي يوسف يسي في الاقل منها ما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته  
 وثاني البذل وعنده في التمييز (قوله لم يترك غيره) فلو موثر ايجبت يخرج من الثلث عتق  
 بالتدبير درمته (قوله ولود بر مكاتبة) هذه عكس ما قبله الان التدبير هنا بعد الكتابة (قوله  
 صح) اي التدبير لانه عتق تميز العتق فيه فعملك التعلق فيه بشرط الموت زيلعي (قوله والا)  
 اي والا يهز فان أدى بدلها قيل موت السيد عتق والاسي الخ (قوله في ثلثي قيمته الخ) هذا  
 عنده وقال يسي في الاقل منها ما فالخلاف في الخيار مبني على تجزى الاعناق وعنده اما المقدار  
 فتدق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقبة اذ لم يستحق شيئا من الحرية قبل ذلك فاذا عتق  
 به من الرقبة مجانا به ذلك سقط حصته من البذل بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه لم له بالتدبير  
 الثلث فيكون البذل مقابل لثلاثين لم له وهو الثلثان زيلعي وقوله ما اظهره كافي المواهب  
 ابو السعود عن الحوى (قوله فانه يعتق مجانا) وسقط عنه بدل الكتابة لانه انتمزه لتجصيل  
 العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابل بالتحرير وقد فاق ذلك بالاعتاق مجانا  
 زيلعي هذا وقال في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع الامعة الا كساب ليعلم منهم  
 ان الا كساب لم للمكاتبة بعد الاعناق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده  
 من المتقدمين كالطحاوي والكرخي وأبي الليث وغيرهم فينبغي ان يكون الا كساب للمولى  
 بعد ما عتقه كما بعد عجز المكاتب ثم اطال في الاستدلال ولم أر من تعرض لهذا من الشراح

قوله الخيار ان شئت مضت  
 على كتابها) وتأخذ العقر  
 منه (أو) ان شئت (عجزت)  
 نفسها (وهي أم ولده)  
 ويثبت نسبه بالاستدقيق  
 لانها امه كقوله (ولو كاتب  
 شخص أم ولده أو مدبره  
 صح وعتقت) أم الولد (مجانا  
 عوته) بالاستيلاء (وهي  
 المدبر في ثلثي قيمته ان شاء  
 أو يسي في كل البذل عوت  
 بسببه فقيرا) لم يترك غيره  
 (ولود بر مكاتبة صح فان عجز  
 بق مدبرا والاسي في ثلثي  
 قيمته) ان شاء (أو) ثلثي  
 البذل عوته) اي المولى  
 (موسرا) لم يترك غيره (وان  
 كان) مات (موسرا) بحيث  
 يخرج (المدبر) من الثلث  
 عتق (بالتدبير) وسقط عنه  
 بدل الكتابة كالمولى اعنتق  
 المولى مكاتبة فانه يعتق  
 مجانا لقيامه له كقوله (كاتبه على  
 ألف موجد ثم صالحه على  
 نصفه حالا

كما عراج والعناية والكفاية واقفه تعالى أعلم (قوله صح استصاننا) والقياس ان لا يصح لانه  
 اعتياض عن الاجل بالمال ووجه الاستصان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجهه لانه  
 لا يقدور على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مالا من وجهه حتى لا تصح الكفاية فاعندنا لابن  
 كمال (قوله على الفين) قال في الحقائق المدة يرايس يلزم بل المراد ان بدل الكتابة اكثر من  
 قيمته ابن كمال ولو استويان كان البذل ألفا واجب تعجيل ثلثي الالف اتفاقا كما في حاشية أبي  
 السعود عن المنتاح (قوله التاجيل) قيد به لان المريض لم يتصرف في حق الورثة الا في حق  
 التاجيل فكان اهم ان يردوه اذ تاجيل المال آخر حق الورثة وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون  
 اجازتهم كذا في الميسر مبراج (قوله ولم يترك غيره) اما اذ ترك مالا غيره يخرج هذا البذل  
 من ثلثه صح التاجيل فيه لان الوصية تصح بهينه فلا يصح بتاجيله اولى كذا ظهر لي وحرره  
 ط (قوله ثلثي القيمة) وهي الالف (قوله والباقي الى أجله) أي الباقي من الالفين على القولين  
 ح (قوله اقيام البذل الخ) تعليل لقوله أدى ثلثي البذل ح (قوله على ألف) اي على نصف  
 قيمته (قوله انتصافا) والفرق لمد بين هذه وبين الاولى ان الزيادة على القيمة كانت حق  
 المريض في الاولى وفي كاريك اسقاطها بالكتابة بان يبيعه بقيته فذاخير ما اولى لانه اجون  
 من الاسقاط وهذا وقعت الكتابة على اقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا  
 تاجيله لان حق الورثة تعلق بجميعة بخلاف الاولى زيلعي (قوله القائب) قيد به لانه فرض  
 المستهل في كلام المصنف كما يشهد به السياق والحق والافا حاضر مثله (قوله وقبل المولى)  
 صوابه الحر أو الرجل كما عبر به الزيلعي ومن كلامه كين قال بحسبه أبو السعود فاعندنا عن الحوى  
 وهذا صريح في أن الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فيصير (قوله ثم أدى الحر  
 اننا) يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه لو لم يقبل وأدى الفال لاعتق خلافا لما يظهرون من الدرر  
 حيث اطاق في أنه يعتق بالاداء ولم يقيد بقبول الرجل وهذا قيد في العزيمة بقوله عتقه  
 بالاداء مقيد بما اذا قبل الرجل ثم أدى الفال كما ذكره الزيلعي اه أبو السعود (قوله عتق  
 العبد) ويقع العتق عن المأمور وكذا الوقال كاتب عبدك عن باقي بخلاف ما عتق عبدك عن  
 باقي فانه يقع عن الامر والفرق بينهما مبسوط في المعراج (قوله يعتق استصاننا) اي لا قياما  
 بخلاف الاولى فهي قياس واستصان وجه القياس هنا أن العبد موقوف والموقوف لا حكم  
 له ولم يوجد التعلق (قوله انه فوضت صرف الفضولي الخ) قال في الكفاية وهذا لان المولى يفرد  
 بايجاب العتق والحاجة الى قبول المكاتب لاجل البذل فاذا تبرع الفضولي بادائه عتقه تنفذ  
 الكتابة في حق هذا الحكم وتوقف في حق لزوم الالف على العبد (قوله ولا يرجع الحر على  
 العبد) وقيل يرجع على المولى ويسترد ما اداءه اذ اداءه ضمان لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن  
 غير الواجب زيلعي (قوله لانه يتبرع) يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا يضمن  
 هذه الزيادة لانه اذا أدى بعض البذل يرجع بما اداءه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو  
 العتق سواء أدى ضمانا أو بغير ضمان شريطة الاية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها محل نظر  
 لان الكلام في الرجوع على العبد تامل (قوله صار مكاتبا) لان الكتابة كانت موقوفة على

صح) استصاننا (مريض  
 كاتب عتقه على الفين الى  
 ستة فئات) المريض  
 (و) الحال ان (قيمة المكاتب  
 ألف) درهم (ولم يحجز الورثة  
 التاجيل) ولم يترك غيره  
 (أدى) المكاتب (ثلثي  
 البذل) وعند محمد ثلثي  
 القيمة حالا والباقي الى أجله  
 (أو رد رقيقا) لقيام البذل  
 مقام الرقبة فتنفذ في ثلثه  
 (وان كاتبه على ألف الى  
 ستة) (و) الحال ان (قيمته  
 ألفا) ولم يحجزوا أدى ثلثي  
 القيمة حالا) وسقط الباقي  
 (أو رد رقيقا) اتفاقا لو وقع  
 الهبة في القدر والتأخير  
 تنفذ بالثلث (حر قال المولى  
 عتق كاتبه عبدك فلا يا)  
 انتصاف (على ألف درهم  
 على ان أدى البذل ألفا  
 وهو حر فكاتبه المولى على  
 هذا الشرط وقبل المولى  
 ثم أدى) الحر (ألفا عتق)  
 العبد بحكم الشرط وكذا  
 لو لم يقبل ان أدى فادى يعتق  
 استصاننا لانه فوضت صرف  
 الفضولي في كل ما ليس بضرر  
 ولا يرجع الحر على العبد  
 لانه متبرع (واذا باع العبد)  
 هذا الامر (فقبل صاحبه  
 مكاتبا)



اجازته وقبوله فصار اجازته انتهاء كقبوله ابتداء ولو قال العبد لا قبله فادى عنه الرجل الذي  
 كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لان العقد فاسد ببدل  
 الكتابة لا يجوز زياي (قوله انما يحتاج لقبوله الخ) اي توقف الكتابة في حوزوم البدل  
 عليه وتوقف على قبوله كما قدمناه (قوله على نفسه) كذا عبارة التبيين والاولى عن بدل على  
 كافي الهداية وغيرها (قوله مع العقد استعدانا) وفي القياس يصح عن نفسه لولا بقاءه عليها  
 وبموقف في حق الغائب اعدم الولاية عليه هداية (قوله في الحاضر أصالة الخ) قال الزياي  
 وجه الاستعداد ان المولى خاطب الحاضر فصد او جعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا  
 الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابها ولها المولود في الكتابة والمشتري فيها  
 والمضموم اليها في العقد تبعها للاحق بعقود ابادا ثم وليس عليهم شيء من البدل ولان هذا علق  
 العتق باداء الحاضر والمولى ينفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب  
 اه قلت وفي التعديل الثاني نظرا لانه يحصل العتق باداء الغائب وكذا بابر الحاضر كما ياتي تأمل  
 (قوله بالارجوع) اي من كل على صاحبه لان الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير  
 مضطرا اليه هداية (قوله من أحدهما) اما الحاضر فلان البدل عليه واما الغائب فلانه  
 بذال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كغير الرهن اذا أدى الدين هداية (قوله لا  
 يعتبر) اي في كونه مطابا قال في الدرر والا يزوج خذ شيئا فاذ العقد على الحاضر اه اي لا  
 توقف ولا قبول من الغائب كما مر قات وبه ظهر الفرق بين هذين وبين المسئلة السابقة حيث  
 قدم انه اذا باع العبد فقبل صار مكاتبيا يعني نفذت الكتابة في حق لزوم البدل عليه كما قدمناه  
 فتدبر وقد توقف فيه الوافي وأقره نوح فتدبر كما ذكره أبو السعود (قوله ولو حرره) اي أعتق  
 الغائب (قوله سقط عن الحاضر حصة) اي من البدل لان الغائب دخل في العقد مقصودا  
 فكان البدل منقسمهما وان لم يكن مطابا به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن  
 الام شيء من البدل بعقده لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد  
 ذلك تبعاله لذي يلى (قوله أدى الغائب حصة) حاله والاردقنا لانه دخل مقصودا بخلاف  
 المولود في الكتابة حيث يبقى على لجوم والده ذلمات كذا في الدرر فان قلت هذا ينافي ما تقدم  
 من انه داخل في العقد تبعهما قلت هو أصيل باعتبار اضافة العقد اليه تباع باعتبار عدم  
 مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فانه تباع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد  
 كذا يؤخذ من العناية ح قلت وبوخذهما قدمناه عن الزياي أيضا (قوله ولو أبرأ  
 الحاضر أو وجه الله عتقا) اي وجه البدل وقيد بالحاضر لانه لو أبرأ الغائب أو وجهه لا يصح  
 لعدم وجوده عليه كافي التبيين (قوله وان كاتب الامة الخ) والحكم في العبد كذلك وكذا في  
 الكبير من وفائدة التقييد بالامة والصغير من مبدوطة في المراج (قوله مع استعدانا)  
 وذهب بعض المشايخ الى انه هنا قياس واستعداد لان الولد تابع لهما بخلاف الاجنبي  
 فانه استعداد لقياس قال في العناية وأرى ان الحق شرع لالسية (قوله لماسر) اي من

انما يحتاج لقبوله لاجل  
 لزوم البدل عليه (قال عبد  
 حاضر اسبغ كاتبا على  
 نفسه وعن فلان الغائب  
 فكاتبه من قبل المعبود  
 الحاضر مع) العقد استعدانا  
 في الحاضر أصالة الغائب  
 تبعها (وأبى ما أدى بدل  
 الكتابة عنه جميعا) بلا  
 رجوع (ويجوز المولى على  
 القبول للبدل من أحدهما  
 ولا يطالب العبد الغائب  
 بشيء) لعدم التماسه  
 (وقبوله) للكتابة (لغو)  
 لا يعتبر (كرهه) اي اهاولو  
 حرره سقط عن الحاضر  
 حصته ولو حرر الحاضر أو  
 مات أدى الغائب حصته  
 حاله والاردقنا ولو أبرأ الحاضر  
 أو وجهه سقطت جميعا وان  
 كاتب الامة على نفسه  
 وعن ابن مغير بن اها  
 وقبلت (مع) استعدادا لما  
 (ويأى أدى)

التبعية فهي أصل وأولادها تباع بل هي أولى من الاجنبي كافي الهداية وليس بطريق الولاية  
 اذ لا ولاية للحر على ولدها فكيف الامة انتقاني (قوله من ذكر) أي من الام أو الابن اذا كبرا  
 انتقاني (قوله الى آخر ما مر) قال الزياي وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعتق المولى  
 اذن بني عليهم من بدل الكتابة بمحضهم يودون في الحال بخلاف الولد المولود في الكتابة والمشتري  
 حيث يعتق بعقده وار بطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو أعتقهم سقط عنهم ما ستم وعابها  
 الباقي على نجومها ولو اكتبوا شيا ليس للمولى أن يأخذ منه ولأن بيعهم ولو أبرأهم عن  
 الدين أو وجههم لا يصح ولها يصح تعتق ويعتقون معها لما ذكرنا في كتابة الحاضر مع الغائب  
 (قوله فرع) تقدم أول الكتاب مع زيادة في كل من الموضعين على الاخر (قوله وسعى في  
 بقية قيمته) وما كتب قبل الاداء نصفه له ونصفه للمولى لان نصفه مكتوب ونصفه رقيق عند  
 أي حذيفة تجزى الكتابة عنده بدائع وفي الهداية فان اشترى المولى منه جازي النصف وان  
 اشترى حرم المولى جازي الكل استعدانا كما لو اشترى من غيره وفي القياس لا يجوز الا في  
 النصف ٢ وبالقياص اخذ كذا في المبسوط اه

باب كتابة العبد المشتري

أخره لان الاصل عدم الاشتراك انتقاني وقال غيره لان الاثنين بعد الواحد (قوله لصاحبه) اي  
 تملكه لاخر (قوله سقطه) أي سقط المأذون كفاية (قوله ويقبض) قال الزياي فائدة الاذن  
 بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما اذا لم ياذن وفائدة اذنه بالقبض أن يسقط حقه فيما  
 قبض اه وسيشرح الشارح الى ذلك (قوله عند الامام) وعندهما غير متجزئة فالاذن بكتابة  
 أم يه اذن بكتابة الكل فهو صحيح في البعض وكيل في البعض والقبوض مشترك بينهما  
 رقيق كذا في بعد العجز كافي الهداية (قوله لاذنه) اما اذا كاتبه بغير اذن شريكه صار نصيبه  
 مكاتباً وعندهما كما لماسر ولما كت الفسخ انتقانا في كل الاداء فها للضرر وعنه بخلاف ما لو  
 باع حظه اذ لا ضرر ويخلف العتق وتعليقه بشرط اذ لا يقبل الفسخ ولو أدى البدل عتق  
 نصيبه خاصة عند ملامر والساكت أن يأخذ من الذي كاتبه نصف ما أخذ من البدل وعامة  
 في التبيين (قوله بعض الاف) بدل من قوله بعضه (قوله لاذنه له بالقبض) قال الزياي لان اذنه  
 بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص  
 به فاذا قضى به دينه اخص به القابض وسلم له كله اه (قوله فيكون متبرعا) أي على العبد  
 المكاتب كما عهدهم من عبارة الزياي وفي الاصلاح والدرر على القابض وادعى في العزمية انه  
 غير موافقات ولا مخالفة لما في الكفاية حيث قال فيصير الاذن متبرعا بنصيب نفسه من  
 المكاتب على العبد ثم على الشريك فاذا تم تبرعه بقبض الشريك لم يرجع الخ (قوله عتق حظ  
 القابض) ولا يضمن الشريك لانه برضاه ولكن يصح العتق في نصيب الساكت عزيمة عن  
 الشكافي (قوله خلافا لهما) حيث لا تصح دعوة الاخير عنده او اعلم انهم ذكروا في جميع  
 الكتب خلافا لهما اجماعا على انه أي بهد قوله وهو ابنه والشارح قدمه فيهم أن لا اختلاف  
 الا في ثبوت النسب من الثاني وليس كذلك قال العتيق وغيره وهذا كله عند أي حذيفة

عن ذكر (لم يرجع) على  
 الاخر لانه متبرع ويبيع  
 المولى على القبول الى آخر  
 حاضر (فرع) كاتب  
 نصفه فادى الكتابة  
 عتق نصيبه وسعى في بقية  
 قيمته وقال العبد كله مكاتب  
 على ذلك المال وبه نأخذ  
 حاروي القديسي

باب كتابة العبد المشتري  
 (عبدانير يكتن اذن  
 أحدهما صاحبه) في (أن

يأقب حظه باق ويمنع  
 رل الكتابة مكاتب  
 الشريك المأذون له (نقد  
 في حظه سقط) عند الامام  
 تجزى الكتابة عنده وليس  
 اشريكه فحظه لاذنه (واذا  
 أقبض بعضه) بعض الاف  
 (فيقبض القابض) كله  
 (للقابض) لاذنه بالقبض  
 فيكون متبرعا ولو قبض  
 الاف عتق حظ القابض  
 (امة بين شريكين كاتبها  
 فوطئها أحدهما غولت  
 فادعاء الواطي (ثم وطئها)  
 الشريك (الاخر فولدت  
 فادعاء الواطي الثاني  
 صحت دعوته اقيام ملكه  
 ظاهر اخلافا لهما

مطلب  
 القياص مقدم هنا



(فان جهزت) بعد ذلك  
 جعلت الكتابة كأن لم  
 لم تكن وحيداً (فهي) في  
 الحقيقة (أم ولد لأول)  
 لزوال المانع من الانتقال  
 ووطؤه سابق (وضمن)  
 الأول انتم بكم نصف قيمتها  
 ونصف عقدها ووضمن  
 تم بكم عقدها كاملاً  
 لوطنه أو ولد الغير حقيقة  
 (وهو ولد أيضاً وهو)  
 ابنه) لأنه بمنزلة المورور  
 (وأي من الشر بكم دفع)  
 العقر إلى المكتبة صح  
 أي قبل الهزل لا خصاصها  
 بنافهها فاذا جهزت ترد  
 للمولى (وان بر الثاني ولم  
 بطاها) ولمسألة بهاها  
 (فجهزت بطل التدبير وضمن  
 الأول انتم بكم نصف قيمتها  
 ونصف عقدها والولد الأول)  
 وهي أم ولده (وان كاتبها  
 فخرها أحدهما ومهرها  
 فجهزت ضمن المعتق انتم بكم  
 نصف قيمته ورجع الضامن  
 به عليه) لما تقررت أن  
 الساكت اذا ضمن المعتق  
 يرجع عنده لا عندهما  
 (فرع) عبد لرجلين دبره  
 أحدهما ثم حرر الآخر  
 غنياً أو عسكاً اتفق المذبر  
 ان شاء أو امتنع في  
 الصوتين أو ضمن شر بكم  
 في الأولى فقط والله أعلم

وعنده ما هي أم ولد الأول وهي مكتوبة كاه أو عليه نصف قيمته الشر بكم عند أي يوسف وعند  
 محمد الأقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت ذب الولد الأخير من  
 الآخر ولا يكون الولد بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجزى  
 استيلاء المكتبة فعنده تجزى لا عندهما واستيلاء القنة لا تجزى بالاجماع واستيلاء المذبرة  
 تجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) أي بعد الوطئ والدعوى (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة  
 من الانتقال أي من انتقال الاستيلاء عما له مع قيام المقتضى فيه من المقتضى له من  
 وقت وجوده كالبيع بشرط الشارط لا يمانع إذا أسقط الشارط يثبت المالك من وقت وجوده  
 زباني (قوله ووطؤه سابق) جواب عما سأل به يقال ان كلاً له ملك في وقت وطئ كل واحد في  
 المخرج لا خصاص الأول بكونه أم ولده ط (قوله وضمن انتم بكم نصف قيمتها) يعني حال  
 كونها مكتوبة لأنه غلبت نصيبه لما استكمل الاستيلاء لدر وفي الشر نيل الية عن الفسخ وقوة  
 المكتاب نصف قيمته فالله سريداً ويقيم الرقبة (قوله ونصف عقدها) لوطنه أمة مشتركة  
 فوجب العقر كله عليه ثم لما جهزت سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبه انتداني (قوله لوطنه  
 أم ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من ان الما جهزت استكمل الاستيلاء للأول زوال المانع  
 (قوله لأنه بمنزلة المورور) لأنه وطئ على نفس انتم على حكم ملكه وظهور بالهزل وبطلان الكتابة  
 أنه لا ملك فيه ساوولاً المورور ثابت النسيب منه من القيمة زباني وادعى بعض الشراح أن  
 ضمان الثاني القيمة قواها مالان ولداً أم ولد كأمه في عدم التقوم عند أي حقيقة قال الحوى  
 وهو غرض فقهه أمين الشراح على أنه قول أي حقيقة غاية ما فيه أنه يشك على قوله وقد  
 أجيب عنه بان عن روايتين في تقومها اه والاحسن ما أجاب به في المبسوط كما نقله بعضهم  
 من أن عدم تقوم ولداً أم الولد عنده بعد ثبوت أمة الولد لم تثبت في الولد لأنه حر الأصل فلهذا  
 كان مضطرباً بالقيمة (قوله ترد للمولى) أي ترد العقر لأنه ظهر اختصاصه بها زباني (قوله  
 والمثلة بهاها) أي وقد كاتبها وأوطئ الأول فولدت فأعاه (قوله بطل التدبير) لأنه لم  
 يصادف المالك أماعندهما فظاهر لان المنة ولدت كما قبل الهزل وأما عنده فلا بالهزتين انه  
 غلبت نصيبه من وقت الوطئ فبين انه مصادف ملك غيره التدبير بعد المالك بخلاف النسيب لأنه  
 بعد المورور على ما مر هداية (قوله نصف قيمتها) لأنه غلبت نصيبه بالاستيلاء على ما بينا وقوله  
 نصف عقدها أي لوطنه جار ية مشتركة زباني (قوله والولد الأول) لان دعواه قد صحت على  
 ما مر وهذا كله بالاجماع زباني واعترض قوله والولد الأول بأنه يهيم كون الثاني وطئ وادعى  
 والمفروض خلافه فلو أبده قوله وتم الاستيلاء للأول لكان أولى (قوله فجهزت) فبده لأنه  
 يظهر به أثر الاعتاق وبسيرة تدبير فغرم أم قبله فلا يضمن شيئاً عند أي حقيقة لان المكتبة  
 في نصيب شر بكم كما كانت تجزى الاعتاق عنده فلم يلف نصيب صاحبه لان معتق النصف  
 يسمى بمنزلة المكتاب وهذا لان النصف مكتاب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قولها ما  
 يغرم في الحال ادم تجزى الاعتاق وقسم في غاية البيان (قوله فرع) هو من مسائل المتن  
 (قوله أو ضمن شر بكم في الأولى فقط) أي ضمنه قيمته مبراً وهي ثلثا قيمته قاله لأنه أنه وهو  
 مذبر بخلاف ما اذا نخر التدبير حيث لا يضمنه لأنه مباشرة التدبير بكم مبراً لا معتق عن

الضمان لمعنى وهو أن نصيبه كان قناعاً من اعتاق المعتق فكان نصيبه أياه متعلقاً بشرط غلات  
 المعتق بالضمان وقد قوت ذلك بالتدبير كذا في العنانية ح والله تعالى أعلم

باب موت المكتاب وعجزه وموت المولى

تأخير ظاهر التناسب اذا الموت والعجز بعد العقد (قوله عن أدان نجم) النجم هو الطالع ثم سمي  
 به الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدي فيه من الوظيفة واشتدوا منه قولهم نجم الدية أي اداها  
 بنحو ما صحاح ومغرب ملخصاً فاستعمله بمعنى ما يؤدي عجزاً بمرتين (قوله بطل اليه) كدين  
 بنصه أو مال يقدم هداية (قوله الحاكم) مثل المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود  
 والقصاص اذا كان له أهلية القضاء انتداني (قوله لا يلازم الا عذار) أي لا اختياراً صاحب المال في  
 الهداية كما هال الخصم للدفع والمديون للقضاء (قوله ولا يعجز الخ) أي ان لم يرج له مال وهذا  
 عندهما وهو الصحيح فهستاني عن المضمرات وقال أبو يوسف لا يعجزه حتى يتو إلى عليه فجهان  
 أقول على رضى الله عنه اذا تولى إلى عليه فجهان رد في الرق وسلامه على الذنب أي يذنب أن لا يرد  
 قبلهما المتعارض الا ثار (قوله ونفصها) أي وجوباً وذكر الفسخ بعد التهجير لان التهجير غير  
 كاف طعن المولى (قوله فامولى له الفسخ) بل يجب عليه رفعه بالأثم بالرجوع عن بيعه ط  
 (قوله وعاد رقه) أي حكم رقه والأولى قول الهداية والكثر أكام الرق لان رقه لم يزل أفاده  
 القهستاني (قوله وما في يده لمولاه) ولو صدقة وهو غنى في الصحيح كما ساقى (قوله وله مال لم  
 تفسخ) لأنه عقدها ووضه وفيه اشعار بأنه اذا لم يترك وفاءه تفسخ حتى لو تبرع أحد بالبدل  
 لا يقبل منه وهذا قول أبي بكر الاسكاف وذهب الفقيه أبو الليث إلى أنه لا يفسخ بدون  
 الحاكم كافي الصغرى تهستاني (قوله وتؤدي كتابته من ماله) فلو عليه مديون للمولى ولا يجني  
 في البدائع بيد أيدى الاجنبي ثم ينظر فان كان في التركة وفاء بدين المولى وبالكفاية بدئ  
 بدين المولى والاقبال الكفاية وبسيرة وفي المولى الدين اذا ظهر له مال أمالو بدئ به صار عاجزاً ولا  
 يجب للمولى على عبده ان دين (قوله كما يحكم معتق اولاده الخ) هداية مقتضى أنه لا يحكم بعبته  
 أصوله وفروعه الذين اشتراهم في كتابته مع أنه يحكم بعبتههم فالصواب أن يقال كما يحكم بمعتق  
 من دخل في كتابته خ وفي القردوس حكم بمعتق بنيه سواء ولدوا في كتابته أو شرأهم حال كتابته  
 أو كوتب هو وابنه صغيراً أو كبيراً بعبته أي بكتابة واحدة فان كلاً منهم يقبضه في الكتابة  
 وبعبته عتقوا اه ط (قوله المولودين في كتابته) أي من أمته بالنسرى وان حرر ادم  
 منافقاً ثبوت النسيب كما قدمناه عن الشر نيل الية وسند كرسورين عن البدائع غير هذه  
 (قوله لورثته) أي لا اولاده الا سرا وابن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون في الكتابة  
 والذين اشتراهم في أم ولد امة لهم بعبته وكذا اولاده المكتاب مع عبدة لا المكتاب على عبدة  
 لانه يوت سرار ولده مكتاب والمكتاب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من اقربائه فلا يده  
 بالولاء (قوله ولولم يترك مالا) لاحابة الى هذا التقدير مع قول المتن ولا وفاءه ح (قوله ولدى  
 كتابته) بان تزوج أمة باذن مولاه فولدت منه ثم اشترأها المكتاب وولدها والمكتبة ولدت من  
 غير مولاه بدائع (قوله وسعى) ظاهره أنه لا بد أن يكون قادراً على السعى وليس كذلك قال في

(باب موت المكتاب وعجزه وموت المولى)  
 • مكتاب عجز عن ادائه  
 نجم (ان كان له مال مصل  
 اليه لم يعجزه الحاكم الى  
 ثلاثة أيام) لان امة مضمرة  
 لا يلازم الا عذار (والا يعجزه)  
 الحاكم في الحال ونفصها  
 بطاب مولاة أو فسخ مولاة  
 برضا ولو كانت الكتابة  
 فاسدة فامولى له الفسخ  
 بغير رضاه وبطلان المكتاب  
 فسخها ط نقاش في الجائزة  
 والافاضة وان لم يرض  
 المولى (وعاد رقه) بفسخها  
 (وما في يده لمولاه) المكتاب  
 (اذا مات وله مال) يفي  
 بالبدل (لم تفسخ وتؤدي  
 بكتابة من ماله  
 وحكم بعبته في آخر ج)  
 من اجزاء (حسابه كما يحكم  
 بمعتق اولاده) المولودين في  
 كتابته لا قبلها (والباقي من  
 ماله ميراث لو رثته ولو لم  
 يترك مالا (ترث ولداً) ولد  
 في كتابته ولا وفاء بعبته  
 كتابته وسعى) الابن في كتابته  
 آية



الكافي لو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد يتيما  
خبره وعقد الكتابة عند الإمام والثاني وله أن يجيزه وإذا جاز يسمى الولد على نجوم الأم وإن  
أدى عنقت الأم في آخر زمن من أجل أمهات ما وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا  
يصح إجازة المولى وهو القياس اه طوري وظاهره أنه ينتظر قدومه على السعي وتوقف فيه  
الظاهر نبلاي ونقل عنه أنه أجاب في هامش حاشيته بأن القاضى ينصب له شخص أو صبا فيجمع له  
مالا وتنفق رقبته ومثل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه والله تعالى اعلم (قوله على نجومه)  
فلا يرد إلى الرق إلا إذا أدخل بنجم أو نجمين على الاختلاف بدائع (قوله حكم بعق أيه قبل  
موته وبعتقه) كذا جعل العتق مقننا لصاحب الهداية والكثير وغيرهما قال في الشرع نبلاية  
ويخالفه ما في الظاهر به من أنه لا يستبدل يقتصر على وقت الاداء (قوله أدى البذل حالا أو  
ردا الخ) هذا قول الامام لأن الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة  
والشرع لم يدخل لأنه لم يصف إليه العقد ولم يدر حكمه اليه لكونه متصلا وقت الكتابة  
وأورد عليه أنه قد مر في فصل نصرقات المكاتب أنه إذا اشتري أباه أو أبنته دخل في كتابته  
وأبنا لم يدر حكمه اليه لما عتق عنده بأداء البذل حالا أو أجيب بأن المراد بدخول المشتري  
ليس سرية حكم العقد الجارى بين المكاتب والمولى إليه بل يجزى المكاتب مكاتبا لولده  
باشترائه أباه بصفقة المصداق وبأن عتق الولد المشتري عنده بالأداء حالا ليس لأجل السرية أيضا  
بل بسيرة مكاتب كونه مات عن وفاء كما أفصح عنه في الكافي طوري ملخصا (قوله وسوبا  
بينهما) فيسمى على نجوم أبيه عنده أو كذا كل ذي رحم محرم منه اشتراهم اتفاقا (قوله فيردان  
للق) هذا على رواية الأصل وفي أصح الرواية أبي سليمان جعله كالولد المشتري في الكتابة  
فمن أبي حنيفة رواية أن كافي التاترخانية ونقل في غاية الإيمان الثانية عن شرح الكافي  
لأبي زودى وعامها اقتصر في البدائع ثم هذا إذا لم يكن للمكاتب أحد من أولاده قال في الجوهر  
فإن ترك مع المولود في الكتابة أبو به وولدا آخر مشترى في الكتابة فهم موقوفون على أداء  
بذل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بهم ولا أن يستعصمهم فإذا أدى المولود فيها  
بذلها عتق وهذا وجهها وإن عجز ورد في الرق ردده ولا معه إلا أن يقولوا نحن نؤدى المال  
الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضى به في المولود في الكتابة (قوله كما مات) أي بمجرد  
موته ولا يقبل منه ما يدل حال ولا مؤجل عند الامام ح (قوله وقالان أديا حالا عتقا والالا)  
المصرح به في شرح المجموع والشرع نبلاية أن الأصول كالفرع عنده في السعي على النجوم  
فلا ينظر من أين أخذ الشارح هذا الكلام ح أقول انتهى وأوقعه في ذلك الشرع نبلاي فإنه ذكر  
في فصل نصرقات المكاتب أن الوالد يردان للرق كما مات وعزاه لاتبين والعتابة ثم قال  
ويخالفه ما في البدائع إذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري ولوالدين أمان  
تؤدوا الكتابة حالا أو الأردنا كم في الرق بخلاف الولد المولود في الكتابة اه يمكن تنقي  
الخالفه بعمل ما في البدائع على قول الصاحبين وبعمل غيره على قول الامام كما مصرح به في  
مختصر الظهير بقوله كرهه كلام الشرع نبلاي ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الظهير به أن

(على مجومه) المقطعة  
(فأذا أدى حكمه بعقوب  
أبيه قبل موته وبعتقه  
فما أولئك ولدا اشتراه)  
في كتابه (أدى البدل حالا  
أورد إلى حاله رقيقا) ورويا  
بينهما وأما الأبوان فيردان  
لأرق كتابات وقالا أن أدبا  
حالا عتقا وألا (أشترى)  
المكتاب (أبنت فأت عن  
وفاء ورثة ابنه) لمونه حرا  
من ابن حركامس (وكذا)  
رثته (لو كان هو) أي المكتاب

لو لم يكن له ما كالمولود في باطن كسائه وهو هذا عند أبي حنيفة وعنده ما اذا ترك ولدا  
مشتري أو أباء أو أحاديث على نجوم المكاتب كالمولود في الكتبة اه فعمله ما في البهائم من  
أن الولد ينكح في الكتبة على قول الصحابين فهو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح بل  
ما في البهائم من رواية الاملاء عن أبي حنيفة كما قدمناه عن التفسير خاتمة وما استند اليه في  
الجل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يفيد بوجه من الوجوه فانه مصرح بان الأبوين  
عندهما كالمولود في الكتبة لا كالمشتري والحاصل أن الولد ينكح في الكتبة وكذا  
كل ذي رحم محرر يشتري فيها بهون على نجوم المكاتب عند الصحابين كالمولود فيها بلا فرق  
بين الجميع وأما عند الامام فالحكم بخصه بين المصنف والشارح سوى المحرم لعدم  
دخولهم عنده في كتابته كما مر في محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء والولدان كالمولود  
المشتري عنده وهي ما مضى عليه في البدائع فاعتنم هذا التصريح بعون الملك القدير (قوله  
وابنه الكبير) التقيد بالكبير خطأ مخالف لمصرح الفروع حيث قال أو كرتب هو وابنه صغيرا  
أو كبيراً مرة اه أقول وعلة ابن الكلبي بقوله فان الصغير يقبض وهو مع الكبير جهلا كخص  
واحد اه فلما كان الصغير تابعاً له قيد بالكبير لانه يظهر القادة تأمل (قوله كتابة واحدة) فلو  
كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قدمناه عن البدائع (قوله أي معتقة) فسر  
الحرة بطلان أخذ من قوله ولو قضى به أي بولاء قوم أمه فان حرة الاصل لا ولادة على  
ولدها كما يذكره الشارح قبيل فصل ولادة المولاة (قوله ضرورة ان الاب الخ) علة للقضاء على  
عاقلة الام ح (قوله لم يمتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو الذي لا يحكم بعقده الا عند الاداء  
(قوله عدم المناقاة) أي لعدم منافاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل قال في الهداية ان هذا  
القضاء بقررحكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد بموالي الام ويجاب العقل عليهم لكن على  
وجه يحتمل أن يمتق فينصر الولد الى موالي الاب والقضاء بما يقدر حكمه لا يكون نهجاً (قوله  
ولارجوع) فيه طي والتقدير كما في غاية البيان فان خرج الدين وأدبت الكتابة رجع ولادة الولد  
الى موالي الاب ولا رجوع لموالي الام بمعاقلوا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول  
الطوري وكانوا ضطربين فيما قلوا انه لم يرجع على موالي الاب اه ثم ذكر في النهاية  
والمرآة تفصيلاً يدفع الخافقة وهو أنهم لا يرجعون بمعاقلوا من جنابة الولد في حياة المكاتب  
على موالي الاب لانه اذا حكم بعقده في آخر عمر من أجزائه حياته فلا يستند بعقده الى أول عقد  
الكتابة أما لو قلوا عن جنابته بعد موت الاب قبل أداءه البذل رجعوا لان عتق الاب استند  
الى حال حياته فقبيل أن ولده كان لموالي الاب من ذلك الوقت وموالي الام كانوا يحبون ويرين على  
الاداء اه ومثله في ساقية أبي السعود عن نكح له فخرج القدير للعلامة الديري وبه ظهور أن قول  
الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسئلة في كلام المصنف كالكفر فيما اذا بنى  
الولد بعد موت المكاتب ولما ذهبت القصة الطوري على قوله فاهم الرجوع (قوله قيد بالدين  
الخ) قال الزبيدي هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاء فادبت الكتابة أو عن وفاء فادها فاما  
اذا مات لاعتق وفاء ولا عن ولد فاختاروا في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنسخ حتى لو أطوع  
انسان باداء البذل لا يقبل منه وقال أبو الليث لا تنسخ ما لم يضر بهجته اه ومقتضاها أن

(وابنه) الكبير (مكاتبين)  
كاتبه واحدة) امير و تم ما  
كشخص واحد له ضرورة  
اتحاد العقد (فان ترك)  
المكاتب (ولدا من حرة)  
اي معققة (وترك دينايي)  
بيدها الجاني الولد في بيته)  
بجاني (على عاقلة أمه)  
ضرورة أن الاب لم يعق  
بعد (لم يكن ذلك) القضاء  
(تجب الا به) لعدم  
المنافاة ولا وجوع قيد  
بالدين



خصومتهم مع قوم الاب في  
ولا فهو اي الفضا بها  
في ك (تجيز) لانه في فصل  
بجتم دفعه (وطالب اسيدته  
وان لم يكن مصرفا) الصدقة  
(ما أدى اليه من الصدقات  
تجيز) لتبدل الملك وأصله  
حديث بربره هي لك صدقة  
وانما هدية (كافي رارث)  
فخص (مقبوضات عن  
صدقة اخذها وارثه اغنى  
(و) كافي (ابن بيل) اخذها  
ثم وصل الى ماله وهي في يده  
أي الزكاة وكذا فقهاء متفق  
وهي في يده فانما اطيب  
له بخلاف فقهاء ابا جعفر  
أو حاشي عيز كذا اخذها  
لا يحمل لان الملك لم يتبدل  
(فان جنى بعد وكاتبه  
سببه جاء لا يجنبه او)  
جنى (مكتاتب لم يقض به)  
بما جنى (فجيز) فارشاه  
المولى (دفع) العبد (او  
قدى) لزوال المانع بالهجز  
(وان قضى به عليه) حال  
كونه (مكتاتب فجز ببيع  
فيه) لا تتنازل الحق من  
رقبته الى قيمته بالقضاء قد  
بالهجز لان جنبايات المكتاتب  
عليه في كسبه ويلزمه  
الاقل من قيمته ومن الارش  
وان تذكرت قبل القضاء  
فعلية قيمته واحدة

الدين ليس جيب دون ان اداء الولد أي المولى في الكتابة أو المشتري فيها كخروج الدين (قوله  
من في العين) يعني المولى بالبدل له بالامكان الوفا في الحال بشرط لا يلاية قال ط والمراد  
بالمدين ما يدهم النقود الموجودة في التركة اه (قوله لامكان الوفا في الحال) ان قلت انه قد  
يمكن الوفا من الدين في الحال بان يكون المدين حاضر اسامة موت المكتاتب فيطالب بجماعه  
فدفع حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد ط (قوله ولو قضى به الخ) يعني  
اختصاصه وادامه موت المولى في ارضه بالولا قبل اداء البدل ففرض القاضي بالولا لقوم الام يكون  
قضاء بهجز المكتاتب وموته بعد الان من ضرورة كون الولا لقوم الام موت المكتاتب بعد الانه  
لومات حر الاخير الولا من قوم الام كفاية (قوله لان في فصل بجتم دفعه) علة لما تضمنه قوله  
فهو تجيز من فذا القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالهجز لان هذا الاختلاف في الولا مقصودا  
وذلك يثبت على بقاء الكتابة وانما قضاهما فانما اذا قضت مات عبدا واستقر الولا على موالى  
الام واذا بقيت وانما لم يبالا اداء مات حر او اتقل الولا الى موالى الاب وهذا فصل بجتم دفعه  
فيه فذا ما يلاقيه اه وحاصله ان ثبوت التجهيز لاقضاء بالولا لموالى الام فالتجهيز ثابت ضمنا  
وانما فذا هذا القضاء لان المكتاتب عند بعض العصابة يموت عبدا وان ترك وفاء فكان قضاء في  
فصل بجتم دفعه وهو نافذ اجاعا فجب رعايته وان لم يرض منه بطلان الكتابة لانما يختلف فيها  
فصايتها اولى (قوله ما أدى) أي المكتاتب اليه أي المولى (قوله فجز) وكذا الوجه قبل  
الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالهجز يتبدل الملك وكذا عند أبي يوسف وان كان  
بالهجز تقرم المولى عنه لانه لا خيب في نفس الصدقة وانما الخيب في فعل الاخذ لكونه  
اذ لا يلايه ولا يجوز ذلك لافى من غير حاجة ولا لاهاشمي لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى  
هداية (قوله يتبدل الملك) فان العبد فله صدقة والمولى عوضا عن العتق (قوله وأصله  
حديث بربره) يوم انما اهدت اليه مولى الله عليه وسلم بعد ما هجزت مع انما اهدت اليه وهي  
مكتابة كافي الغنابة ح (قوله هي لك) الذي في الهداية وشروطها البضع الغنابة (قوله  
فانما اطيب له) كما امر ان الخيب في فعل الاخذ (قوله لان الملك لم يتبدل) لان المباح له  
يتناوله على ملك المبيع ونظيره المشتري شرعا فاسد اذا باع فيه لا يطيب له ولولا ذلك يطيب  
هداية (قوله جاء لا يجنبه) اذ لو كان عالما بما عند الكتابة بصير مختارا لافداه كافي الهداية  
(قوله بما جنى) أي بوجبه معراج (قوله فجز) أي في صورتين (قوله دفع العبد)  
أي لولى الجنابة (قوله لزوال المانع) أي من الدفع وهو الكتابة فصار قبل انتقال الحق من  
الرقبة فماد الحكم الاصل وهو اما الدفع أو القداء (قوله يبيع فيه) لا تتنازل الحق من رقبته الى  
قيمه) بشي الى أن الواجب هو القيمة لا الأقل من او من الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية  
الكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تاويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من ارض الجنابة كذا  
في الغنابة ح (قوله ويلزمه الأقل الخ) فلو الارش أقل وجب لان الجنى عليه لا يستحق أكثر  
منه ولو القيمة أقل وجب لان حكم الجنابة تعلق برقبته (قوله قبل القضاء) أي بوجوب الجنابة  
الاولى (قوله فعليه قيمة واحدة) يعني اذا كانت أقل من الارش والاقل الواجب الأقل منها  
ومن الارش كما صرح به في شرح الجمع والشرع لا يسه بقى هنا ثلاثة أمور الاول ان المراد

بالارض في هذه المسئلة جلة الارش الجنبايات التي جناها فيه سبعا المعنى يجب الأقل من قيمة  
واحدة ومن جلة الارش الثاني أن ذلك الأقل يقسم بين أرباب الجنبايات بالخصص الثالث  
أن ما بقى من الارش يطالب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة يحتاج الى التفتير عليه في كتب  
المذهب ح أقول عبارة شرح درر البصائر في جلة الارش قال في مؤخره بالهداية لا اولاه  
في أقل من قيمته وارش الجنبايات بعد دفع نفسه للكتابة (قوله ولو بعد نقيم) حتى لو جنى  
جنبايتين مثلا وجب عليه الأقل من قيمته ومن ارض الاولى ويجب عليه الأقل من قيمته ومن  
ارض الثانية ح (قوله بطلت) أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البصائر لو هجز بعد  
اترا به قبل خطا قبل القضاء بقيته يطالب به بعد عتقه اتفاقا اه وأما في الشرع لا يلاية عن  
شرح الجمع من أنه لو اقر به ففرض عليه ثم هجز يطالب به بعد العتق عنه وقالا مطلقا أي في  
الحال وبعد اه فليس مما نحن فيه لان كلام الشارح في الهجز قبل الحكم فافهم (قوله  
ويؤدى المال الى وراثته) لانهم قاموا مقامه قال في الجوهره ولو دفع الى وصي الميت عتق  
سواء كان على الميت دين أو لا لان الوصي قائم مقام الميت فصار كالودفعه اليه وان دفعه الى  
الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من لا يستحق القبض منه فصار كاليدفع الى  
أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى  
الوصي حصه الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق اه وظاهر اطلاقه انه  
اذا لم يدفع للوصي ودفع لوارث وكان عليه دين لم يعتق وان لم يكن الدين مستغرقا لم يصرح  
الزبلي قال أبو السعود وفيه نظر في غاية البيان اذا كان الدين محيطا به يمنع ان يثاله الى  
الوارث في قبضه ان غير المحيط لا يمنع فحينئذ يعتق بقبض الوارث فتدبر اه (قوله لخواب  
ذمته) أي يطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الدين الى التركة وهي عين زبلي (قوله  
الامن الثالث) أي فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على تجزئه شرعيا لايه والمستهة صمرت  
في باب ما يجوز للمكتاتب مع ما فيه من التفصيل والخلاف (قوله عتق مجانا) أي عتق وسقط  
عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة الميت حتى ان الولا يكون لذ كور من حصته دون  
الاناث جوهره (قوله استسنانا) وفي القياس لا يعتق لانهم لم يورثوا قبضه وانما ورثوا ذمته  
فيها جوهره (قوله ويجعل ابراء القضاء) هذا وجه الاستسنان قال في الجوهره وجهه  
الاستسنان أن عتقه سم تيمم للكتابة فصار كالاداء أو الأبراء ولانهم يمتنعهم اياه مبرئون له من  
المال وبرائه توجب عتقه كالأستوفاء منه ولا يثبت له هذا ما اذا أعتقه أحدهم لان ابراءه له  
انما يصادف حصته لا غير ولو برئ من حصته بالاداء لم يعتق كذا هذا (قوله على الصحيح) وقيل  
يعتق اذا اعتقه الباقيون ما لم يرجع الاول زبلي وبالثاني جزم القهستاني وانه نظر وجه الاول  
وماته المشتري عن الغنابة انما يظهر فيما لو أعتقه البعض فقط وكذا ما قدمناه عن الجوهره  
تأمل (قوله فانكها) يعني بعد عتقه شرعيا لايه وقوله أن يطأها أي يملك العين لان المملوكة  
لا يملكها مولاها واما المكتاتب التمسري بها قال ح وهذه المسئلة ليست من كتاب المكتاتب  
في شيء فان كل رجل حرا كان أو قنأ أو مديرا أو مكتاتباً أو ابن أم ولد أو مستعبدى اذا أطلق امرأته  
الامة تثبت غلظت حرمة فلا يحمل له ابراء عقد النكاح عليه ولا وطؤها فانكها العين حتى تنكح

ولو ابراءه هذه فقسيم ولو اقر  
بجنباية خط الزمته في  
كسبه بعد الحكم باولول  
يحكم عليه حتى يحجز بطلان  
(وان مات السيد لم تنفخ  
الكتابة كما يدعي ومومية  
الولد) وكان لالدين اذا  
مات الطالب (د يؤدى  
المال الى وراثته على  
تجزئه) كأن جعل الدين  
بخصلاف موت المملوك  
لخواب ذمته هذا اذا كاتبه  
وهو مملوك ولو في مرضه  
لا يصرح تأجيله الا من الثالث  
(وان حرره) أي كل الورثة  
(في مجلس واحد عتق مجانا)  
استسنانا ويجعل ابراء  
اقضاء (فان حرره بمحضهم)  
في مجلس والاخرى آخر  
(لم يذم عتقه) على الصحيح  
لانه لم يملكه ولو هجز به  
موت المولى عتقه (مكتاتب  
فقتله أمة طاقها اثنتين  
فذلكه الاجل ان يطأها  
حتى تنكح زوجا غيره)  
وكذا المهر كانه مقرر في محله



بجلاف الورقة فان القاضي  
بهمز بطاب أحدهم مجتبي  
وفيه كاتب عبده بمره  
فهمز أحدهما فوده المولى  
في الرق أو القاضي ولم يعلم  
بكتابة الآخر لم يصح فان  
غاب هذا المردود وجاء الآخر  
ثم فهم فليس لا تحرره في  
الرقه (أروغ) اختلاف  
المولى والمكاتب في قدر  
البذل فالقول للمكاتب  
عندنا ولا يحبس المكاتب  
في دين مولاه في الكتابة  
وفيما سوى دين الكتابة  
قولان سراجية فلت وفي  
عناق الوهابية  
وفي غير جنس الحق يحبس  
سيدها  
مكاتبه والمكاتب في غير  
ولاه لا ولاد لزوجة حررا  
لمولى ايهم ليس للام معبر  
توفي وما توفي فامالت  
من الولد بيع والحي نسي  
وتحضر  
اي وان لم يكن معها ولد  
يقتل وان كان اسقطت  
على غيره صغيرا كان  
ولدها او كبيرا وعندهما  
نسي مطلقا والله أعلم  
• (كتاب الولاه) •

(هو) لغة النضرة والحببة  
مشتق من الولي وهو القرب  
وشرع (عبارة عن التناصر  
بولاة المتكلمة أو بولاة  
الموالاة) في يلى (ومن آثاره الاوث والعقل) بولاة النكاح

في حواشيه كذا في جامع اللغة ح (قوله وبهم ذاعلم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة  
حيث فسر بالميراث وتعريض بالمصنف أيضا تبعاصحاب الحقائق ولذا عدل عن تفسيرهما  
بتولية بل قرابة حكمية تبعا للكثر وغيره فان الولاه يتحقق بدون الاوث والتناصر كما اذا اعتق  
كافر مسلما قال في المبسوط لا يرثه اكونه مخالفا لله في الله ولا يرثه لانه باعته بالنضرة ولا  
نضرة بين المسلم والكافر قال ابن السكال ويثير اليه الشارح وايضا فان مذكوره المصنف مفضل  
الى الدور لاخذ الولاه في تعريفه (قوله لقرابة حكمية) اي حاصلة من العتق او الموالاة  
كفر (قوله نصلح - ببالاوث) اي بالنظر في الاشارة الى انه لا يكون سيدا للاوث دائما كما علمته  
آثاره لانه انما يكون عندهم العصبية النسبية (قوله لا اعتناق) خلافا للجمعه وهو مستدبان  
بحديث الولاه من اعتق فان ترتيب الحكم على المشتق دليل على ان المشتق منه علم الحكم  
والجواب ان الاصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاث وهو العتق (قوله لان بالاستيلاء) اسم  
ان غير الشان - ذو فوار المراد به ان تكون الجارية اقام ولده فان اعتق عليه بموته لا باعتاقه  
ط (قوله وارث القريب) كالأولاد ابوه وهو مالك لاختيه لانه (قوله بغيري على الغالب)  
او ان انصر اضافي حوى عن المقدم فيكون المولى الولاه من اعتق لانه شرطه لنفسه  
من بائع ونحوه كواهب وموص أبو السعود (قوله ولومن وصية) كالأوصى بان يعتق عبده  
بعدموته أو يشترى عبدا من ماله بعد موته ثم يعتق ح اي لا انتقال فعل الوصى اليه زيادى  
(قوله أو بفرع له) أي للاعتاق (قوله ولو امرأة) أي ولو كان السيد امرأة وانى بذلك للتنبيه  
على مخالفة العصبية النسبية فانه ليس فيها انثى (قوله أو ذميا) وان كان لا يرث العتق المسلم  
(قوله أو ذميا) اشار به الى ما ذكره ابن السكال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاه بالان - بدير  
والاستيلاء للسيد والمدير وام الولاه انما يمتنعان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاه ليس نفس  
الميراث بل قرابة حكمية نصلح سيدها وتبوتها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت  
المدير والمستول ولا صرح بذلك في المبسوط حيث قال لان المدير والمكاتب والمستهول لا يفتق  
ولا هم لما يثير السبب ولولم انه ميراث فهو كونه للمولى انه يستوفى منه دينه ونفقة وصاياه  
ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما عرفت ان ما اورد ذكره في دفع ما ذكر من فرض التعداد  
المولى منشوءة التفسير بل عدم التدوير ا (قوله حق - فنقد وصاياه الخ) بان مات بعده  
فيلقب بغير ميراثه منه (قوله فالفقه للشرع) وهو ما روي ان عائشة - ورضي الله تعالى عنها  
ارادت ان تشترى بريرة لعتقة فقالت اهلها على ان ولاها لها فقال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم لا يملك ذلك فان الولاه من اعتق اتفاق (قوله الموجود عند العتق) اشار به الى  
علة عدم الانتقال والافهمه - لا من قوله فولدت لاقول من نصف حول - لكن بوجه - في بعض  
الفقه بعد قوله أبا ما نسه لان الجمل كان موجودا وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصد انتقاله  
ولاؤه عن معتقه صدر الشريعة ا (قال الطوري وأورد أن هذا يختلف اقوالهم في كتاب  
الاختلاف وان اعتق حامل عتق حملاته معها ا (قلت قد يجاب بأنه من حيث لم يرد عليه  
الاختلاف خصوصه وانما اورد على اللام كان يما ومن حيث انه يرد مع او اعتاقها اعتاقا يجمع  
أجزاءها كان مقبولا تاملا والاحسن ان يقال ليلام بشرط في عتقه ولائنه لاقول المدة ذكرها

وبهم ذاعلم ان الولاه ليس  
نفس الميراث بل قرابة  
حكمية نصلح - ببالاوث  
(وسمه العتق على ما ذكره)  
لا الاعتاق لان بالاستيلاء  
وارث القريب يحصل  
العتق بلا اعتاق واما  
حديث الولاه من اعتق  
بغيري على الغالب (من  
عتق) اي حصل له عتق  
(باعتان) ولو من وصية  
(أو بفرع له) ككتابة  
وتدبير واستيلاء (أو بعتان)  
قريب فولاؤه سيده  
ولو امرأة أو ذميا أو ميثا  
حق فنقد وصاياه وتقتضى  
ديونه منه (ولو شرط عدمه)  
لفقه للشرع فيبطل  
(ومن اعتق امته و) الحال  
ان (زوجها من) الغير  
(فولدت) لاقول من نصف  
حول مذمت (لا يقال  
ولا الحمل) الموجود عند  
العتق







ثرت في زمانها فسادت  
 المال وكذا ما فضل من  
 فرض احد الزوجين برد  
 عليه وكذا المال يكون  
 لابن أو ابنته رضا كذا  
 في فرائض الاشهاد واقوه  
 المصنف وغيره (واذا ملك  
 الذي عبدا) ولو مسلما  
 (واعتقه فولاؤه لان  
 الولاء كالنسيب) فبقره وقره  
 به عند عدم الحاجب  
 كالمباين فلوله الما لا يرثه  
 ولا يعقل عنه وبه في النسخ  
 فاد القول بان الولاء هو  
 الميراث - في الانصاح (ولو  
 اعتق حربي في دار الحرب  
 عبدا سريرا لا يعتق) بعبود  
 اعتاقه (الا ان يحل سبيله  
 فاذا اخلاه عتق حينئذ ولا  
 ولاه) حتى لو خرج البنا  
 مسلمين لا يرثه خلافا لما في  
 (وكاله ان يوالى من شاء  
 لانه لا ولاه لاحد) عليه (ولو  
 دخل مسلما في دار الحرب  
 فاشترى عبدا غنما واعتقه  
 بالقول عتق بلا تخليه

٣ قوله فالارث ابنت المال  
 الخ هكذا يحطه واهل الاول  
 ان يقول بان الارث الخ  
 ليكون له نصيب في كل  
 اه موصيه

لانه اقرب الى الميت من بيت المال فكان المصروف اليها اولي اذ لو كانت ذكرا - تصحق المال  
 قوله ثرت في زمانها) عبارة الزباني يدفع المال اليها لا يبرق الارث بل لانهم اقرب الناس الى  
 الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد - الشهد  
 (قوله لابن أو ابنته رضا) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله واقوه المصنف وغيره) قال  
 في شرح المتن قلت ولكن باقئ انهم لا يقتنون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم ار  
 في زماننا من ائق به ذوالا من قضى به وعلى القول به فينبغي في جواز ديانته فليصرر وليد بر اه  
 ر قوله ولو مسلما) اقي به لان الكلام في نبوت الولاء أو الما الميراث فلا يثبت مادام المصنف كافرا  
 وسينبه عليه فافهم (قوله فلوله الما لا يرثه) لانه دام بشرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو اتم  
 الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذا لو كان للذي عصبة من المسلمين كهم - لم يرثه  
 لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبة لم يرثه والى بيت المال ولو كان عبدا لم يرثه  
 وذو نصيب ولا نه لمسلم والنصف الاخر لا يقرب عصبة الذي من المسلمين ان كان والارث لبيت  
 المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فاعقل على قبيحته كافي  
 التاريخاينة ويؤخذ منه انه اذا لم يكن له معتق لذو قبله فمقتل العبد المسلم على نفسه فانه  
 صرح في المذلة السابقة وهو ما اذا لم يكن له عصبة مسلم ٣ فالارث ابنت المال والعقل على  
 العبد نفسه (قوله وبه في النسخ الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حربي)  
 التقيد بالحربي من قبل النظر الى قوله لا يعتق الا ان يحل سبيله لانه في الملة يعتق بمجرد القول كما  
 سيذكره وأما بالنظر الى قوله ولا ولاه فانه والمسلم - واستدكره به المالك - كلام فيه (قوله عبدا  
 حريبا) فلوله الما أو ذميا يعتق بالاجماع ولا يؤله بدائع (قوله فاذا اخلاه عتق) أي صح عتقه  
 لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان كون الحربي في داره سبب  
 لرقه ما يرى عن المحيط (قوله ولا ولاه) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لا يعتق عندهما بكلام  
 الاعناني بل بالتضمية والعتق الثابت به الا يوجب الولاء بدائع لما عات أنها لا تزال الرق وان  
 ازال الملك (قوله خلافا لما في) فعبده ولا يؤله لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبر في دار  
 الحرب فهو على هذا الاختلاف ولا خلاف أن استيلا دمه جائز لان مبياه على نبوت النسيب وهو  
 يثبت في دار الحرب بدائع (قوله عتق بلا تخليه) أي وكان ولاؤه كما يفيد من العمل المار  
 فانه عتق بالقول لا بالتضمية لكن في الشرع بلاية عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتضمية  
 عنده وعند أبي يوسف يصير مولا اه وهو خلاف ما ذكره الشارح ولم أجده في نسخي البدائع  
 نعم رأيت في الهندي معز بالبدائع لو اعتق مسلم عبدا له مسلما أو ذميا في دار الحرب  
 فولاؤه لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعتق عبدا حريبا في دار الحرب لا يصير مولا عنه  
 وعند الثاني يصير اه وليس فيه أنه لا يعتق بالقول لان قوله لا يصير مولا لا يلزم عدم  
 العتق بل صرح في التاريخاينة بأنه يعتق حيث قال اذا دخل المسلم دار الحرب فاشترى حريبا  
 وأعتقه عتق الا ان الولاء لا يثبت منه في قوله - ما وقال أبو يوسف يثبت استخداه واذا ذكر  
 نحوه الطوري عن المحيط ثم رأيت في كتاب الاعتاق من البحر ما نصه المسلم اذا دخل دار الحرب  
 فاشترى عبدا سريرا فاعاقه غنما قال قياض انه لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يعتق

بدونه ولا ولاه عنده - ما قياض اوله الولاء عند أبي يوسف استخداها اه وبه يحل التوفيق  
 فذكر (قوله ولو كان العبد مسلما الخ) لم يستوف الاقسام وحاصل ما في التاريخاينة لا يخفى ان  
 يكون المعتق مسلما أو ذميا فثبت الولاء له وان كان العبد ذميا أو حريبا فثبت له خلاف المار  
 ولو كان المعتق حريبا فان في دار الاسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما أو ذميا  
 أو حريبا وان في دار الحرب والعبد مسلم أو ذميا فثبت له ولورثه لا يعتق بلا تخليه واذا عتق  
 ذوالولا (قوله في دار الاسلام) منه ما اذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كما قدمناه من  
 الهندية (فروع) ه شري حربي - متامن عبدا فاعاقه ثم رجع الى داره فبقي فاشترى  
 عبدا له المعتق فاعاقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذميا أو حريبا فاعاقه فاشترى  
 نسيبا بدائع (قوله بقضي بالميراث والولاء له ما) أي ولو كان المالك في داره مسلما  
 اذا لم يود من - هذه الدعوى الولاء هو - حاسيان ولم يرجع واليد لان سبب الولاء وهو المعتق  
 لا يتا كدباقتض مضى خلاف الشرع كما في مختصر الطهري به - هذا المولى بقوله لم يرد بقى القضاء  
 باحدى البيتين ما طال في البدائع لو وقعنا فالسابق أو لانه أثبت العتق في وقت لا يتا زعمه فيه  
 أحد ولو كان هذا في ولاه الموالاة كان ذو الوقت الاخير أولى لان ولاه الموالاة لا يمتثل النقص  
 والقض كان عقد الثاني نقضا للاول الا أن يشهد بشه ود صاحب الوقت الاول أنه كان عقل  
 عنه لانه حينئذ لا يمتثل النقص فاشبهه ولاه العتاق وتمامه في الشرع بلاية (قوله المولى)  
 أي المعتق ولو بكتابة أو تدبير أو استبلاط ط (قوله يستحق الولاء أولا) أي اذا مات مالو  
 كان حيا فلا شبهة فيه وهذا مكرره مع قوله فيما سبق أو مينا الخ (قوله في ولاه العتاق) بخلاف  
 ولاه الموالاة كما مر (قوله فعتقة الساجر الخ) الا نسب أن يقول فعتق - ق الساجر كف فعتقة  
 العطار لا يكون كفها المعتق الدباغ لان الكفاة تعتبر اه الا لا فاعتامل ط (قوله عنه في  
 عدم الرق في أصلها) أي ولا فاعا أيضا وانما قصر بذلك لان حر الأصل يطلق أيضا على من  
 لم يصير عليه نفسه ورسوا جرى على أصله رقي أو لا وليس برادها كما حققه في الدرر ح  
 (قوله فلا ولاه على ولدها) أي وان كان الاب معتقا لما ذكرنا أن الولد يتبع الام في الرق  
 والحريفة ولا ولاه لاحد على أمه فلا ولاه على ولدها بدائع ووافقته في شرح التكملة  
 ومختصر المحيط ومختصر المسعودي كما ذكره في الدرر قال في سبب الانهزام - هذا فرع مهم  
 فاحفظه فانه من ملة الاقدام اه وفي العزيمة اعلم أن ساداتنا العلماء الذين أفتوا بقطعية  
 الممينة بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح الى عاصم - هذا وهو السادس  
 والثلاثون بعد الالف اتمه فوافرقتين فذهب فرقة منهم الى هذا القول المنقول من البدائع  
 كصاحب الدرر والمولى ابن كمال ياشا والمولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا  
 والمولى سهد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهب فرقة منهم - م أخرى الى عدم اشتراط  
 ذلك منهم المولى سهدى جاني والمولى على الجساني والمولى الشيبسي بجوي زاده الكبير وابنه  
 وقد أفتى المولى ابو السعد والاعلى هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فافق بعده على موافقة  
 ما في البدائع واستدرك رأيه على ذلك الى ان قضى غيبه جعل الله عليهم مشكورا وعملهم  
 معرورا ورأيت في شرح الوجيز ما نصه من أنه حره اصلية وابوه رقيق لا ولاه عليه مادام الاب

(ولو كان العبد مسلما فاعتقه  
 - مسلم أو حربي) في دار  
 الاسلام (فولاؤه) أي  
 لمعتقه (فروع) ه ادعيا  
 ولاه ميت وبرهن كل أنه  
 اعتقه بقضي بالميراث  
 والولاء اه ما المولى يستحق  
 الولاء أولا حتى تنفذ منه  
 وصاياه وتقضى منه ديونه  
 الكفاة فعتق في ولاه  
 العتاق فعتقة الساجر  
 كف المعتق العطار دون  
 الدباغ - الام اذا كانت  
 حرة الاصل يعتق عدم الرق  
 في أصلها فلا ولاه على ولدها

فروع مهم



وقد فاقنا امة في قولنا ثبت الولاء عليه ما والى الاب يصح في قولنا اه ونحوه في المراج  
 (قوله والاب اذا كان كذلك) اى سر الاصل (قوله فلو عريا) التقييده اتفاقا لانه لو كان  
 الاب مولى عربى لاراد لا احد على ولده لان حكمه حكم العربى اقول النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدائع شربلاية ومثله في الهندية (قوله مطلقا) اى  
 لا اقوم الاب ولا اقوم الام لان الولاء لله لا للاب ولا لرق في جهته ح وقصر الاطلاق  
 العزيمة قوله اى سواء كانت أمه معتقة أولا (قوله لا فلا يابى يوسف) اى فانه يقول  
 الولد يتبع الاب في الولاء كما في العرب لان الاب لا يابى وان ضعف وانما انه لا نصرة ولا نصرة  
 له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتقاسمون بالقبائل بدائع والحاصل ان الصور  
 خمسة اربعة وفاقية والخامسة خلافية الاولى سر ان اصله ان معنى عدم دخول رفق مع ما ولا  
 في اصواته فلا ولا على اولادها الثانية معتقة او في اصلها معتقة فالولا اقوم الاب  
 الثالثة الاب معتقة او في اصلها معتقة والام حرة الاصل بذلك المعنى عربية اولاد فلا ولا اقوم  
 الاب الرابعة الام معتقة والاب سر الاصل بذلك المعنى فان عربيا فلا ولا اقوم الام والاولى  
 الخامسة الخلافية فاعدهما القوم الام وعند الثاني لا ولا عليه وقام تحقيق المسئلة في الدرر  
 والله تعالى اعلم

(فصل في ولا الموالاة)

آخره لانه قابل للتحويل والانتقال ولانه مختلف فيه فاعده مالك والشافعي لا اعتبار له اصلا  
 بخلاف المعتaque والادلة في المطولات (قوله رجل مكاف) اى عاقل بالغ فليس للصبي الماقل  
 ان يوالى غيره ولو باذن وليه على ما ياتي بيانه والتقييد بالرجل اتفاقا لصحة من المرأة كجاني  
 (قوله او والى غيره) اى غير من اسلم على يده وعند طاهو مولى لذي اسلم على يده بدائع  
 (قوله الشرط كونه بجهمة الامساك) تعقب على قوله اسلم قال في التاترخانية وقد صرح شيخ  
 الاسلام في مبسوطه بانه ذكر على سبيل العادة (قوله على ماهر وسبيحي) شرط بقاء قوله  
 بجهمة فانه ذكر قبل هذا الفصل ان الموالاة لا تكون في العرب وسبيحي ايضا في قوله ان لا يكون  
 عربيا او يصرح به بعد بيان الاسلام ليس بشرط (قوله على ان يرثه) بان يقول انت مولاى  
 ترثني اذا مات وتعتقل عن اذا جئت فيقول قبلة او يقول واليتك فيقول قبلة بعد ان ذكر  
 الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره ان ذكره شرط ويصرح به (قوله وارثه) قال  
 في المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه الذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو  
 ما ياتي في ولا العتاقة طوري (قوله وكذا بشرط الارث من الجانبين) اى بعد استيفاء  
 الشروط الاتية في كل منهما فيقول كل صاحبه الذي مات قبله وقد ذكر في عامة الكتب من غير  
 خلاف ونقل المقدسي عن ابن الضياء انه عند ابي حنيفة يصرح بالثاني مولى الاول ويطلق ولاه  
 الاول وقال كل مولى صاحبه وعلمه في الشربلاية ونقل الخلاف ايضا في غاية البيان من  
 التهمة (قوله ولو والى مبي عاقل) قيده لانه اذا لم يعتقل لم يمتصر فله اصلا دور وعبادة  
 الزبلى ولو عقد مع الصغير ارفع العبد اه فالاولى ان يقول صيدا عاقلا او عبدا بالنسب

والاب اذا كان كذلك فلو  
 عربيا لاراد لا احد على ولده لان حكمه حكم العربى  
 ولو بجهمة الا ولا عليه اقوم  
 الاب ويرثه معتقة فى الام  
 وعصية خلاف لابي يوسف  
 والله اعلم  
 (فصل في ولا الموالاة)  
 (ألم رجل) مكاف (على  
 يد آخر ووالاه أو) والى  
 (غيره) الشرط كونه بجهمة  
 لا على ماهر وسبيحي  
 (على ان يرثه) اذا مات  
 (ويقتل عنه) اذا جنى  
 (صح) هذا العقد (وعقله  
 عليه وارثه) وكذلك  
 شرط الارث من الجانبين  
 (ولو والى مبي عاقل باذن  
 ابيه او وصيه صح) لعدم  
 المانع (كالو والى العبد  
 باذن غيره آخر) فانه  
 يصح ويكون وكيله من  
 سيده بعد الموالاة  
 (وأخر) ارثه (عن) ارث  
 (ذى الرحم)

ايضا ان الصبي او العبد مولى اعلى لما في البدائع وأما البلوغ فهو بشرط الاعتقاد في جانب  
 الايجاب حتى لو اسلم الصبي على يد رجل ووالاه لم يهرز وان اذن بوجه الكافر اذ لا ولاية للاب  
 الكافر على الابن المسلم ولم وهذا لا يجوز ساورة وده ياذنه كاليبيع ونحوه فاما من جانب القبول  
 فهو بشرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبيما قبل توقف على اجازة ابيه او وصيه وكذا لو والى رجل  
 مبيد او وقف على اجزة المولى الا ان الولا من المولى وفي الصبي منه لانه اهل الملك والمساكن  
 كالعبد اه ملخصا (قوله لضعفه) لان الموالاة عقد مائة فلا يلزم غيره او ذو الرحم وارث  
 شربلاية كان باطلا دور (قوله وله انقل عنه بغيره) اى بعلمه بدائع والصغير في  
 له مولى الا عقل وقوله الى غيره متعلق بالنقل والصغير فيه لا على وتقييده بالخضرة بخلاف  
 لما في الهداية حيث اعتبر عاقبة التبري عن الولا دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره  
 وقال في الكفاية للمولى الاسفل ان يفسخ الولا بغير محضر من الاخر في ضمن عقد الموالاة مع  
 غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل ان يفسخ الولا بغير محضر من صاحبه قصدا اه ومثله  
 في البدائع والتبيين والتمحيب وغرر الافكار والدرر والمقتى والجوهر وغيره وكذا في  
 غاية البيان من كافي الحاكم لان عقده مع غيره ففسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت  
 الشيء ضرورة وان كان لا يثبت قصدا كالأول وكل بيع عبدا وعزله ولو قيل غائب لم يصح ولو باع  
 العبد او اعتقه ان عزل علم أولا بدائع وعبارة الكنز مساوية لعبارة المصنف وقيد ابن الكمال  
 في الاصلاح بالخضرة في الموضوعين فهذا ان لم يكن قول آخر يحتاج الى اصلاح ولم ارم فيه  
 على ذلك نعم ذكر في الشربلاية نحو ما في الاصلاح عن تاج الشريعة فليتم امل (قوله او عن  
 ولده) يشتر الى انه يدخل في العقد اولاده الصغار وكذا من يولد له بعده كافي التبيين بخلاف  
 الكبار حتى لو والى ابنه الكبير بوجلا آخر فولاؤه ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل  
 عنه او عن ابيه او عن واحد منهم لم يكن له ان يعتقل بدائع (قوله لا ينفصل) وكذا ولده  
 كاعات (قوله اما كيدته) بالية وفي بعض النسخ اما كده لانه صار كالموض في الهبة  
 (قوله لزوم ولا العتاقة) لان نسبه وهو العتق لا يحتمل النقص به بدو ثبوته فلا يفسخ ولا  
 ينقص منه لانه لا يفيد زبلى وفي التاترخانية ذى اعتق عبدا ثم طلق بدار الحرب فاسترق ليس  
 اعتقه ان يوالى آخر لان له مولى عتاقة فان اعتق مولا فانه يرثه ان مات وان جنى به ذلك  
 عقل عن نفسه ولا يعتقل عنه مولا في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويقتل عنه اه  
 فالاد المنع من الموالاة ولو مع قيام المانع في مولى العتاقة (قوله مجهول النسب) هو الذي  
 لا يدري له اب في موطا ساسه ط (قوله لانه نفع محض) لانه بعد عتقه اذا جنى فصار كقبول  
 الهبة وما ذكره قول الامام لا عندهما لا يبقها (قوله وعقد الموالاة) على حذف مضاف اى  
 وعقد الموالاة ح والمراد بالعقود الموجب لا القابل (قوله ان يكون حرا) لا ينافى ماهر  
 من صحة الموالاة بل بان سيده محاروم لان ذلك في القابل وكلامنا في الموجب (قوله مجهول  
 النسب) اقول صرحوا بان الابن ان يعتق الموالاة او يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذ لم  
 يعتقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافق سعة في ونقل نحوه ح عن المقدسي اقول ويؤيده  
 قوله في غرر الافكار ولو علم نسبه وهو المختار وفي شرح الجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط

اضفقه (وله انقل عنه  
 بغيره الى غيره ان لم يعتقل  
 عنه او عن ولده فان عقل  
 عنه او عن ولده لا ينفصل)  
 اما كيدته (ولا يوالى معتق  
 احدا) لزوم ولا العتاقة  
 (امرأة والت ثم ولدت)  
 مجهول النسب (ينبغيها  
 المولود فيما عتقت) وكذا  
 لو اقرت بعقد الموالاة او  
 اشأته والولد معها لانه نفع  
 محض في حق صغير لم يدركه  
 اب (و) عقد الموالاة  
 شرطه ان يكون حرا  
 مجهول النسب بان  
 لا ينسب الى غيره اما نسبه  
 غيره اليه فغير مانع عتاقه



عند البهض وهو المختار (قوله وأن لا يكون مرياً) يعني ولا مولى عربى كافى البدائع وبقي  
من هـ هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة شريلا لينة وسعدية (قوله)  
وان لا يكون له ولا عتاقة أى وان قام بالمولى مانع كافى دمه (قوله ولا ولا مولاة الخ)  
لوقال ولا عقل عنه غير الذى والاه كافى البدائع لدخل فيه الرابع فاذا عقل عنه ميت المال صار  
ولاؤه لمصلحة المصالح فلا يعلق فيه الى واحد منهم بعينه بدائع (قوله والخامس) بقى  
سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وأن يكون حراً قابلاً بالغا اه فانما شرط في العاقد  
الموجب وقد عتقت بمأمره وهذا الخامس صرح باستراطه كثيرون منهم صاحب الهداية  
واعترضه في غاية البيان بهارات لم يصرح فيها به رده قاضى زاده وغيره بأنه لا يدل على عدم  
الاشتراط (قوله وأما الاسلام فليس بشرط الخ) استشكل في الدرر بان الارث لازم للولاة  
واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الآن بقال معناه ان سبب الارث يثبت في  
ذلك الوقت ولا يمكن لا يظهر مادام على حاله فاذا زال المانع يعود المانع كما أن كفر العبد  
أو صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود المانع اه ورده  
الشرع لا يمانعه الشارع عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد أن العقد صحيح فهو  
على النزاع فيه لان الاستشكال في رجوع الحكم لا يفتقده وان أراد أن تنزله منزلة الوصية  
ففيه اشتقاق المولى الى المال بعد موت من والاه لانه وارث وان اختلف الدين كانه ماله  
بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا المولاة من اسباب الميراث وهو وارثا  
منه فاجب جميع المال على انه نقل الطوري عن المحيط ذى والى مسالفات لم يرثه لان الارث  
باعتبار التفاضل والتميز في غير العرب انما هو بالدين اه واستشكله واجاب بما ذكره في  
والله تعالى أعلم (قوله فمؤثر مولاة المسلم الذي) وان أسلم على يد عربي ومولاة لم يصح  
بذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز أن يكون للعربي ولا عتاقة على المسلم  
بكذا ولا مولاة كافى الذي وقيل لا يصح لانه فيه تنافر الحربي ومولاة لا ينعقد بضاعته  
بمخلاف الذي درر عن المحيط (قوله والذي الذي الذي وان أسلم الاصل) عبارة البدائع وكذا  
الذي اذا ولى ذمياً ثم أسلم الاصل واعترض بأنه لا وجه للتقييد بالاسلام الاصل ولا حاجة  
اليه مع قوله فمؤثر مولاة المسلم الذي وعكسه أقول لعل فائدة التبيين على انه لا فرق بين  
كون اختلاف الدين حاصل وقت العقد أو بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل أظهر  
من عبارة البدائع فتأمل (قوله كالوصية) أى في صحة من المسلم والذي للمسلم أو الذي  
ليكن بينه حافرق من جهة أن الموصى له يشترط بعد موت الموصى مع اختلاف الدين  
بمخلاف المولى كما عتقت (قوله ولاؤه) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو مستحق ط  
(قوله فالولاة) لانه هو الموقوف ط (قوله ٣ والاجر له ان شاء الله) أى بالمشيئة لانه ثابت بغير  
لواحد وهو لا ينفذ القطع فله عبد البر ط (قوله من غير أن يتفق من أجرة الابن) المناسب  
زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر المصلحة متبينة على وصول ثواب أعمال الاحياء الاموات  
وقد ألفت فيها قاضى القضاة السروجي وغيره وآخر من صنف فيها شيخنا قاضى القضاة

(و) الثاني (أن لا يكون مرياً) الثالث (ان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولا مولاة مع أحد وقد عقل عنه) والرابع (أن لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس أن يشترط العقل والارث وأما الاسلام فليس بشرط فهو مولاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان أسلم الاصل لان المولاة كالوصية كإسقاط في البدائع وفي الوهبانية ومعتق عبده عن أبيه ولاؤه له وأبوه بالمشيئة يورثه يعني اعتق عبده عن أبيه المبت فالولاة والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير أن يتفق من أجرة الابن شئ وكذا الصدقات والدعوات لأبويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير أن يتفق من أجرة الابن شئ مضمرة

٣ قوله والاجر له هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح انى يدي والاجر للاب وهو أوضح اه معصية مطلب يصل ثواب أعمال الاحياء للإمامات

عند الدين الذي كذا به الكواكب النيرات محط هذه التاليفات أن الصحيح من مذهب جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه)

قيل في مناسبه أن الولاء من آثار العتق والعتق لا يؤثر فيه الاكراه فاسبب ذكره عقبه اولاً لانه نادر كالموالاة (قوله وشرعاً) أى لا يوجب لان الاكراه يوجب لا ينعى عدم الاختيار شرعاً كالمعتقين اذا كرهه القاضى بالفرقة بعد مضي المدة لا ترى أن المدين اذا كرهه القاضى على بيع ماله نفذ به والذي اذا أسلم عبده فاجبر على بيعه نفذ به بخلاف ما اذا كرهه على البيع بغير حق من جمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمى كما اذا أمر بقتل رجل ولم يمهله بشئ الا أن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله أوقفه الا حرقه فانه اكراه قهراً الى وسعي ويحمل الوعيد بما قول ولذا قال في الدرر أهم من اللفظ وعمل ما تاملوا راجع (قوله في المحل) أى المكروه بفتح الراء ح (قوله يصير) أى المحل وضعه به لانه معنى لذى هو الخوف ح (قوله مدفوعاً الى الفعل) أى بحيث يفوت رضاه وان لم ينعى عدم الجبر بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قرياً (قوله وهو نوعان) أى الاكراه وكل من حمله عدم الرضا لكن المحل وهو الكامل يوجب الاكراه بفسد الاختيار فنفي الرضا أهم من افساد الاختيار والرضا بازاء المكراهية والاختيار بازاء الجبر فنفي الاكراه يوجب افساد الاختيار في وجود المكراهية وعدم الرضا وان تحقق في الاختيار الصحيح افساده انما هو بالتعويض بآلاف النفس أو العضو وحكمه اذا حصل على أن نقل الفعل الى الحامل فيما يصلح أن يكون المكروه آلة للعامل كأنه فعله بنفسه كاتلاف النفس والمال وما لا يصلح أن يكون آفة لا تقتصر على المكروه كأنه فعله باختياره مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يتكلم بالسان غيره ولا يأكل بغيره غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والاكل اذا كان فيه اتلاف يضاف اليه من حيث الاتلاف لصلحية المكروه آلة للعامل فيه فاذا كرهه على العتق يقع كأنه أوقفه باختياره حتى يكون الولاء له ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيته وغنامه في التبيين (قوله أو عضو) كذا بعض العضو كأنه شريلا لينة وسعدية (قوله أو ضرب مبرح) أى موقع في مبرح قال في القاموس المبرح الشدة والشر اه وعبر في الشريلا لينة عن البرهان بقوله أو ضرب يخاف منه على نفسه أو عضواً من أعضائه (قوله والاتفاق) كالخوف بالمخس والقبض والضرب اليسير اتفاقاً (قوله سلطاناً أو اسماً) اه ذاعدهما وعند أبي حنيفة لا يفتق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بالامتنع والمنع لا سلطان فالواحد الاختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يفتق به الاكراه فاجاب بسأله على ما شاهد وفي زمانه ما ظهر الفاء وصاد الا امر الى كل متغلب فيفتق الاكراه من الكل والقوى على قوله ما كذا في الخلاصة درر واللص السارق وفسره الفقه تاني بالظالم المتغلب غير السلطان قال وانما ذكره باقظ اللص تبركا بعبارة محمد ولذا سمي به بعض حساده الى الخليفة وقال مالك في كتابه لصاً وغنامه فيه (قوله أو نحوه) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهستاني (قوله في الحال) كذا في

(كتاب الاكراه) (هو) لفظة من الانسان على شئ يكرهه وشرعاً (فيل) يوجد من المكروه فيحدث في المحل مدفوعاً الى الفعل الذي طاب منه وهو نوعان تام وهو الملحق بآلاف نفس أو عضو أو ضرب مبرح والا فتاقص وهو غير الملحق (در شرطه) أربعة أمور (قدرة المكروه على ايقاع ماله مدية سلطاناً أو اسماً) او نحوه (و) الثاني (خوف المكروه) بالفتح (ايقاعه) أى ايقاع ماله مدية (في الحال) بقابلية طنه



ليصير مباحاً (و) الثالث (كرو  
 التثني المذكور به متفقاً  
 او هو او هو جباغما  
 يعدم الرضا) وهذا أدنى  
 مراتبه وهو يفتى  
 باختلاف الأشخاص فان  
 الاشتراك يعدم بكلام  
 خشن والاراذل رعي  
 لا يفتون الا بالضرب المبرح  
 ابن كمال (و) الرابع (كون  
 المذكور ممتنعاً عما كره عليه  
 قبله) اما (لحمه) كبيع  
 ماله (أو لحق) فخص  
 (آخر) كاتلاف مال الغير  
 (أو حق شرع) كضرب  
 الجروح (أو كره بقتل  
 أو ضرب شديد) متلف  
 لا يوطأ وسطاً بين الأعلى  
 المذاكير والعين برأية  
 (أو حبس) أو قيد مدبرين  
 بخلاف حبس يوم أو قيد  
 أو ضرب غير شديد الذي  
 جاء (و) في باع أو  
 اشترى أو افرا أو آجر مسخ  
 ماعقد ولا يطل حتى الفسخ  
 يموت أحدهما ولا يموت  
 المشتري ولا بالزيادة  
 المنفصلة ونضمن بالتعدي  
 وسببها انه يسترد وان  
 تداولته الايدي (أو  
 امضى) لان الكراه المحل  
 وغير المحل  
 ٣ مطلب  
 بيع المكره فاسد بزوائد  
 وضمونه بالتعدي

المشترى بالامنة عن المبرهان والظاهر انه اتفاق اذ لو تعدى بماله ولو غلب على ظنه ابقاه  
 به صار مباحاً تأمل لكن سبب كذا شارح آخر انه انما يعدم مادام حاضراً عند المكره والام  
 يحل تأمل (قوله ليصير مباحاً) هذه الشروط مطابقة لآراء الامامية فقط فانما سبب قول الدور  
 ليصير محمولاً على ما دعى اليه من الفعل وقد مضى المراد بالحل ما يثبت به الرضا فيشمل النوعين  
 (قوله متلفاً لنفسه) أي حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فانه يفتى في الروح كافي الزاهد  
 فهو تاني وتقييده بكل المال مخالف لما سببه اليه الشارح آخر اعني القضية كما ينبغي ان شاء الله  
 تعالى (قوله يعدم الرضا) أي مع بقاء الاختيار الصحيح والا فلا كراهية يفتى يعدم الرضا أيضاً  
 ولكنه يفتى في الاختيار كما قدمناه (قوله اما لحقه) أي اما ان يكون امتناعه عاماً كره عليه  
 لكونه خالص حقه كالكراهية على اتلاف ماله ولو بعوض كببسة يفتى في ذلك بغير  
 المحل بخلاف القيد بغيره كما يأتي (قوله متلف) فيه ان التصرفات الانية من البيع وشحوه  
 يقتضي فيها الاكراه ولو بغيره لم يفتى كما مر ويحيى الفتوى في الرضا والمتلف من المحل ولا يتوقف  
 فوات الرضا عليه ولذا قال فيما يجبي بخلاف حبس يوم الخ لانه لا يعدم الرضا (قوله الاعلى  
 المذاكير والعين) لانه يختص منه التالف (قوله أو حبس) أي حبس نفسه قال الزبائي  
 والا كره بحبس الوالدين أو الاولاد لانه كراهها لانه ليس بمحلي ولا يعدم الرضا بخلاف  
 حبس نفسه اهـ لكن في الشرع بالامنة عن الميسر انه قد يفتى في الاستسكان حبس الاب  
 اكراه وذكروا الطوري أن المعقد أنه لا فرق بين حبس الوالدين والولد في وجه الاستسكان  
 زاد القهستاني أو غيره من ذي رحم محرم وعزاه لا يوطأ (قوله بخلاف حبس يوم  
 أو قيد) فيه إشارة الى أن الحبس المديد يتردد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزبائي ط  
 وفي الثانية أما الضرب بسوط واحد أو حبس يوم أو قيد يوم لا يكون كراهاً في الاقرار بان  
 اهـ وظاهره أنه يكون كراهاً في المال القليل (قوله الذي جاء) لان ضرره أشد من ضرر  
 الضرب الشديد فثبت به الرضا زبائي وفي مختارات النوازل أولادى ضيف (قوله فسخ  
 ماعقد) لا يشمل الاقرار وهو مجاز أو كراهية كراهية عليه القهستاني (قوله ولا يطل الى قوله  
 أو امضى) مأخوذ من حاشية شيخه على المنع وقال به قوله ويضمن بالتعدي تأمل فيشترى الى  
 أنه ذكره ثقة هاو وثقة حسن لانهم صرحوا بأن بيع المكره فاسد ٣ الا في أربع صور تأتي  
 متنازعاً قال في جامع القصولين زوائد المبيع فاسد الوصف له متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه  
 ولو ذلك المبيع فله ثمن أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة أخذ المبيع مع  
 هذه الزوائد ولا تطيبه ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اطلعت هاتين عندهما  
 لا عنده ولو ذلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة ويضمن قيمة المبيع فقط اهـ  
 (قوله يموت أحدهما) أي المكره والمكره فبقوم ورنه كل مقامه كورثة المشتري (قوله  
 ولا بالزيادة المنفصلة) سواء كانت متولدة كالفقرة أو لا كالارض وكذا المنفصلة المتولدة كالجن  
 واما غير المتولدة كبيع وشباطة ولتسويق فتقتنع الاسترداد الا برضا المشتري كذا ذكر  
 في البيع الفاسد وفي البصر مني فعمل المشتري في المبيع يفتى فاسداً فلا يتقطع به حق المالك  
 في القصد ينقطع به حق المالك في الاسترداد كما اذا كان حصة فطما (قوله وسبب) أي

قريباً

قريباً (قوله يعدم الرضا) قال ابن الكمال في هامش شرحه أخطأ صدر الشريعة في  
 تخصيصه اعدام الرضا بغير المحل ١ (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) أي ان قد  
 شرط الصفة وهو الرضا فيتعين ان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه وله هذا خلاف  
 سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عنه فلهذا شرط الصفة لان الفسخ ادفعها لحق  
 الشرع وقد صرحوا بان بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد فانهم (قوله ثم ان تلك  
 العقود نافذة عندنا) أي عندنا الثلثة الثلاثة وليست بموقوفة (قوله وحينئذ) أي حين  
 اذ قلنا ان نافذة غير موقوفة تبيد الملك بالقبض أي يثبت بالبيع أو بالشراء ٢ كراهها ٣  
 للمشتري لكونه فاسداً كسائر البياعات الفاسدة وقال زفر لا يثبت به الملك لانه بيع موقوف  
 وليس بفاسد كالموقوف بغير شرط انما يروى في زبائي قال ابن الكمال فن قال ان الكراهية منع  
 النفاذ ففضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التي أخطأ فيها صدر  
 الشريعة وكأنه غافل عن أن النافذ يقابل الموقوف فلا يكون نافذاً يكون موقوفاً فيطبق  
 ما ذكره على قول زفر ١ ومنذ كرجوا به قريباً (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه)  
 كالتيه والاسياد والطلاق فلا يصح بيعه وهبته ونسخته وشحوه ما يمكن نقضه فاستثنى  
 (قوله فان قبض الخ) تفريع على ما فهم من التخيير السابق وهو ان تمام البيع بانه لا ي  
 صح ما موقوف على اجازته بناء على ان الفاسد كان لحقه لا لحق في الشرع فكانه يقول لما  
 توقف اتفاده صح ما على رضا البائع واجازته فبقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعاً بقابل  
 صح ما لا يتم على الرضا والاجازة ابن كمال (قوله أو سلم المبيع) قيد بالمبيع للاحتراز عن  
 الهبة فاذا اكره عليه ولم يذكر الدفع فوجب ودفع يكون باطلاً لان مقصود المكره الاستحقاق  
 لا مجرد اللقب وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالقبض فدخل الدفع في الاكراه على الهبة دون  
 البيع هداية وقيد في البرازية بحضور المكره فقال الاكراه على الهبة اكراه على  
 التسليم اذا كان المكره وقت التسليم حاضراً ولا لا قياساً وانما ١ اهـ وأراد بقوله باطلاً  
 الفاسد لانه يفتى فاسداً بالقبض اتفاقاً (قوله نفذ) لوجود الرضا (قوله لما مر) تعليل  
 لتفسير النفاذ بالزوم ومقتضاه ان النفاذ بالزوم متغير ان فيما بدلت النفاذ بالزوم  
 الصفة فيبيع المكره نافذ أي منفعة فاسد وروى من أهله في محله والمنفعة منه صحيح ومنه فاسد  
 وهذا العقد فاسد لان من شروط الصفة الرضا وهو هنا موقوف فاذا وجد مع ولزم وهذا موافق  
 لما مر ان النفاذ مقابل للموقوف فان الموقوف كافي ببيع البصر ما لا يحكم له ظاهر اي لا يقيد  
 حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يقيد حكمه وهو الملك قبل الرضا لكن بشرط القبض  
 كافي سائر البيوع الفاسدة وهذا ما عندنا كما صرحوا به فاطية خلافاً لفرقة ظهر به هذا  
 التقرير ان الزوم أمر وراه النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوي أنه اذا  
 تداولته الايدي فله فسخ العقود كلها وأياً اجازته جازت كلها لانها كانت نافذة الا أنه كان له  
 الفسخ لعدم الرضا اهـ فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضا وان الموقوف على  
 الرضا أمر آخر وهو لزومه وهو متعين ان يفسر قوله نفذ بزم وبالجملة فالرضا شرط الزوم  
 لا النفاذ ولا يمكن هذا مخالف لما في كتب الاصول كالتوضيح والتلويح والتقرير وشرح

يعدم الرضا والرضا  
 شرط الصفة هذه العقود  
 وكذا الصفة الاقرار فلذا  
 صار له حق الفسخ والامضاء  
 ثم ان تلك العقود نافذة  
 عندنا (و) حقة ذريعة  
 المشتري ان قبض فيصح  
 اعتاقه) وكذا كل تصرف  
 لا يمكن نقضه (ولزمه  
 قيمته) وقت الاتفاق ولو  
 معسراً زاهد لا تلافه  
 به فاسد (فان قبض  
 ثمنه أو سلم المبيع طوعاً)  
 قيد لانه كورين (نفذ)  
 يعني لزم لما مر ان عقود  
 المكره نافذة عندنا  
 والمعلق على الرضا  
 والاجازة لزومه لا نفاذه  
 اذ الزوم أمر وراه النفاذ  
 كما حققه ابن الكمال



قلت والضابط ان لا ينعقد مع الهزل بغيره فانه قد اقبل  
 ابطاله وما يصح به في غير  
 الضابط كالمسعى (وان  
 قبض) الثمن (مكره) لا ينعقد  
 (ودعه) ولم ينعقد ان ذلك  
 الثمن لانه امانة درر (ان  
 يقى) في يده افساد العقد  
 (لكونه يضاف اليه)  
 الفاسد في اربع صور  
 يجوز بالاجارة القولية  
 والقائمة (د) الثاني انه  
 (يقضى تصرف المشتري  
 منه) وان تداولته الايدي  
 (و) الثالث (تغير القيمة  
 وقت الاتفاق دون وقت  
 القبض) (و) الرابع (الثمن  
 والمؤمن امانة في المكره)  
 لا ينعقد باذن المشتري فلا  
 ضمان بلاقته بخلافه في  
 الفاسد بزازية (امر  
 الامان اكراه وان لم  
 يتوعد و امره غير لالا  
 ان يعلم الماء وبذلك لا ينعقد  
 انه لو لم ينعقد بغيره  
 او يقطع يده او يضربه ضربا  
 جفاف على نفسه او تلف  
 عضوه) منية المفقوت وبه  
 يقضى وفي البزازية الزوج  
 سلطان زوجته فيحقق  
 منه الا كراه

ويذكر عليه ما يند كره الشارح عن شرح المنظومة قائل (قوله اكره المحرم) الاول ذكرها  
 بعد مع مسائل الا كراه على المعصية (قوله كان ماجورا) لانه من حقوقه تعالى ثابت ينعقد  
 القرآن كما ياتي في كلام الشارح فان قتل الصبي لاشي عليه قياسا ولا على الامر وفي الاستحسان  
 على القاتل الكفارة وان كانا محرمين فعلى كل كفارة ولو توعد به بالحبس وهو المحرمان ففي  
 القياس تلزم الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو سلبا ليز في المحرم فان  
 توعد بالقتل فالكفارة على الامر وان بالحبس فعلى القاتل خاصة هندية عن الميسر  
 (قوله لا المشتري) فلو كان مكرها ايضا فقد صرف في قوله الثمن والمؤمن امانة وفي الخلية ولو كان  
 المشتري مكرها دون البائع فلو كان عنده بلائع لانه امانة (و) وفي القصة تاتي عن الظهيرة  
 اكره البائع فقط لم يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه فاعتاق كل قبله وان اعتاقه ما قبله  
 فاعتاق البائع أولى (قوله ضمن قيمته) لو قال ضمن بدله كان أولى لانه يشمل المنسلي والقيمي  
 طوري (قوله بقبضه بغيره فاسد) أي بسبب قبضه بغيره فاسد على سبيل المثال بغيره فاسد  
 (قوله ان يضمن اياها) لان المكره كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب وان ضمن  
 المشتري لا يرجع على المكره زيلعي (قوله يرجع على المشتري بغيره) لانه باذنه الضمان  
 ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مالكا من وقت وجوب السبب بالاستناد فبأي  
 (قوله يعني جاز) المراد هنا بالجواز المعصية لا الحل كالايجني فافهم (قوله لما صر) من أنه  
 نافذ قبل الاجازة والموقوف عليها للزوم به في المعصية بناء على ما في شرح الطحاوي وقد صر  
 الكلام فيه (قوله كل من اراد به) أي لو تعدد الشراء وكذا تعدد الشراء المشتري من المكره  
 وهذه المسئلة ذكرها الزيلعي في مسئلة موضوعها التداولة الايدي وما قبلها موضوعها في  
 مشتر واحد بغيره المصنف في كلام واحد اختصارا (قوله لو ضمن المشتري الثاني مثلا) أفاد  
 بقوله لعلنا ان يضمن اياها من المشتري فافهم ضمنه ملكه كافي التبيين (قوله اكره  
 البياعات) ولو انعقد الاخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجارة) قال الزيلعي لان  
 البيع كان موجودا والمانع من التفاوض حقه وقد زال المانع بالاجارة بخلاف الكل وأما اذا  
 ضمنه فانه لم ينعقد بغيره لان أخذ القيمة كاسترداد العين فتبطل البياعات التي قبله ولا يكون  
 أخذ الثمن استردادا للبيع بل اجازة فافتقر (قوله فان اراد على كل مائة الخ) الا كراه على  
 المعاصي أنواع نوع برخص له فعله ويشاب على تركه كبراءة الكفر وشتم النبي صلى الله  
 عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم بانيانه كقتل مسلم أو قطع  
 عضوه أو ضرب به ضربا متلفا أو شقه أو ذبته والزنا وقسم يحرم فعله ويأثم بتركه كالتحرر وما ذكر  
 منه طوري عن الميسر وزاد في الخلية رابعها وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالا كراه  
 على اتلاف مال الغير لكنه يخالف لما سبق أي كاستنبه عليه (قوله أو شرب خمر) عبارة  
 ابن الكمال أو شرب دم أو خمر وكتب في هامشه الدم من الشرب قال في الميسر وذكر عن  
 مسروق قال من اضطر الى ميتة أو لحم خنزير أو دم ولم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار (قوله  
 يحبس) قال بعض المشايخ ان محمدا أجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه فاما الحبس  
 الذي أمدقوه اليوم في زماننا فانه بيع التناول كما في غاية البيان شرعا ليلية (قوله أو ضرب)

(اكره المحرم على قتل صبي  
 قاتل حتى قتل كان ماجورا)  
 عند الله تعالى اشياء (ولو  
 اكره البائع) على البيع  
 (لا المشتري) وذلك المبيع  
 في يده ضمن قيمته (لأنه)  
 بقبضه بغيره فاسد (و) البائع  
 المكره (له ان يضمن اياها)  
 من المكره بالبيع  
 والمشتري (فان ضمن المكره  
 يرجع على المشتري بغيره  
 وان ضمن المشتري نفذ)  
 يعني جازا صر (كل شراء  
 به ينعقد ولا ينعقد ما قبله)  
 لو ضمن المشتري الثاني  
 مثلا لصيرورته ما ينعقد  
 فيصير ما بعده لا ما قبله  
 فيرجع المشتري الضامن  
 بالثمن على بائنه بخلاف  
 ما اذا اجاز المالك احد  
 البياعات حيث يجوز الجميع  
 ويأخذ الثمن من المشتري  
 الاول لزوال المانع بالاجارة  
 (فان اكره على اقل ميتة  
 اودم او لحم خنزير او شرب  
 خمر باكره) غير ملحق (بمحس)  
 او ضرب او قيد لم يحس  
 اذ لا ضرورة في اكره غير  
 ملحق نعم لا يحسد للشرب  
 لاشبهه (و) ان اكره ملحق  
 (بقتل او قطع) عضو



الاعلى المذا كبروا العين كما هو فانه يضاف منه التلف (قوله أو ضرب مبرح) قدره بعضهم بادنى الحد وهو أربعون سوطا وردبانه لا وجه له لا تقدير بالرأى والناس مختلفون فتم من يموت بادنى منه فلا طريق سوى الرجوع الى رأى المبطل كفى التبيين قال فى البرزخية ويحكى من جلال مصر انه يقتل الانسان بضربة واحدة بسوطه الذى عاق عليه الكعب (قوله حل الفعل) لان هذه الاشياء مستثناة من الحرمه فى حال الضرورة والاستثناء من الحرمه حل ابن كمال (قوله) أى فى هذه الاشياء النفس أو العضو بالاستثناء عن المباح حرام زيلجى (قوله الا اذا اراد معاقبة الكفار) لم يعز الشارح هذا الا حد وقد راجعت كتبنا كثيرا كثيرا من كتب القروع والاصول فلم أجده واقعه تعالى أعلم ثم رأيت به بعد مدح من وقع تعالى الحمد فى كتاب مختارات النوازل اصحاب الهداية (قوله فى اول الاسلام) أى فى عهد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اذ اتى الى يثرب قبل انتشار الاحكام وليس المراد اول اسلام الخطاب لما قالوا اتجيب الاحكام بالعلم بالوجوب أو السكون فى دارنا وعليه من ألم فى دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من محوصوم وصلاة قبل فعله وان كان جهله عذرا فى دفع الاثم فافهم (قوله أو فى دار الحرب) أى فى حق من أسلم من أهلها فيها (قوله كفى الخصة) أى الجماعة الشديدة فانه ان صبر أمره وهذا يشير الى أن قوله تعالى الاما اضطررتم اليه بشئ الا كراه المحل لانه من الضرورة وان خص بالخصة فلا كراه ثابت بدلالة النص كإيانه فى حاشيتنا على شرح المنار للشارح (قوله مجمع وقد روى) أى ذكر مجمع السبب فى الجمع ومختصر القدرى فافهم (قوله بقطع أو قتل) أى بما يخشى منه التلف (قوله ويورى) التورية أن يظهر خلاف ما ضمن فى قلبه اتفاقا قال فى العناية بطراز أن يرادهم هنا طمئنان القلب وأن يراد الاتيان بلفظ صحيح لمعنيين اه وفيه أنه قد يكره على السجود لاهتم أو الصليب ولا لفظ فالظاهر أنهما الضميران لاف ما ظهر من قول أو قتل لانهم اجمعوا فى الاختفاء ففى من عمل القلب تامل (قوله ثم ان ورى لا يكفر) كما اذا أكره على السجود للصليب أو صلب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال فويت به الصلاة لله تعالى ومحمد آخر غير النبي (قوله وبانت امراته قضاء لادبانه) لانه اقرا أنه طائع باتيان ما لم يكره عليه وسلك هذا الطائع ما ذكرنا هداية (قوله وان خطر بباله التورية الخ) أى ان خطر بباله الصلاة لله تعالى وسب غير النبي ولم يور كفر لانه امكنه دفع ما كره عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابلى به ثم لما ترك ما خطر على باله وشتم محمد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكروه فيما كرهه لانه واقفه بعد ما وجد مخرجا عما ابلى به فكان غير مضطر قال فى المبسوط وهذه المسئلة تدل على أن السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر كقاية وفى قسم ثالث قال فى الكفاية وان لم يخطر بباله شئ وصلى للصليب أو صلب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقامه مطمئن بالايان لم يتركه من كونه لا قضاء ولا ديانة لانه فعل مكره لانه نهي ما كره عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يخطر بباله غيره اه وظهر من هذا أن التورية انما تلزم عند خطورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤمنا ديانة وظهور أن التورية ليست الا طمئنان انفسه قدها فى الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قد مناه عن العناية واعلم أن هذا الثالث هو المراد بقول المتن الا فى ولارده ثلاثين زوجة كما صرح به الزيلجى فلا ينافى ما هنا كما خفى على الشارح

أو ضرب مبرح ابن كمال (حل)  
الفعل بل فرض (فان صبر)  
فقتل انتم الا اذا اراد معاقبة  
الكفار فلا يابى به وكذا  
لو لم يعلم الا باجته بالا كراه  
لا ينافى خلفائه فلهذا لم يجهل  
كأنه حل بالخطاب فى اول  
الاسلام او فى دار الحرب  
(كفى الخصة) كما قد مناه  
فى الحج (و) ان اكره (على  
الكفر) بالله تعالى او ب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
مجمع وقد روى (بقطع  
أو قتل) رخص له ان يظهر  
ما أمر به (على لسانه ويورى)  
(وقلبه مطمئن بالايان)  
ثم ان ورى لا يكفر وبانت  
امر أنه قضاء لادبانه وان  
خطر بباله التورية ولم يور  
كفر وبانت ديانة وقضاء

كبابى (قوله نوازل وجلالية) الاقرب عزوه الى الهداية فان من المشاهير المتداوله (قوله) ويؤجر لوصبر) أى يؤجر أجر الشهداء لما روى ان خبيبا وعارا ابتلوا بذلك فصرخ خبيب حتى قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سيد الشهداء واظهر عمار وكان قلبه مطمئا بالايمان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعادى ان عاد الكفار الى الاكراه فعادت الى مثل ما أتيت به اولان اجراء كلمة الكفر على الانسان وقلبك مطمئن بالايمان ابن كمال وقصصهما شهيرة (قوله اتركه الاجراء المحرم) أى بافظ المحرم ليعيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك زالت حرمة فلهذا ياتى لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة فى الميتة استثنى حالة الاكراه هنا فاستثنى من الحرمه فكان اباحة فلم يكن رخصة وهنا من الغضب فينتفى الغضب فى المستثنى ولا يلزم من اتفاقه اتفاق الحرمه فكان رخصة وذكر فى الكشف من كفر بالله شرط مبتدأ وجوابه محذوف لاق جواب من شرح دال عليه كأنه قيل من كفر بالله فعليه غيب الامن اكره فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله كقاية (قوله كفساد صوم) أى من مقيم صحيح بالغ فلو سافر او امرى بضايفاف على نفسه فلم يأكل ولم يشرب وعلم ان ذلك يسعه يكون آثما كفى غاية البيان (قوله وصلاة) عبارة غاية البيان وكذلك المكروه على ترك الصلاة المكتوبة فى الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه كان ما جاور اه وهذا ظاهر اما انفسا هافه فذكر وجاوزه قطعها بالدرهم ولو اغميره تامل وقد يجيب بان الكلام فى الاجراء على الصبر لاخذ به العزيمة وان جاز الاخذ بالرخصة (قوله وقتل صيد محرم) باضافة صيد الى حرم وقوله او فى احرام عطف على حرم وقد مناهن الهندية الكلام عليه (قوله وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب) زاد الاتفاق ولم يرد نص باباحته حالة الضرورة وفيه انه ورد النص باباحة ترك الصوم لاق من الضرورة وهو السرفق ففى بنى ان ياتى لوصبر الا ان يقال الكلام فى الافساد بعد الشروع والوارد باباحته الافطار قبله تامل وفى غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقد روى صيد لا يقتله وبأكل الميتة (قوله يعفى بغير المحل) اشار به هذه العناية الى ان القتل والقطع لا ينافى ما كان عليه فافهم وفى كمالهما كالضرب على العين والذكر وحسن هذا الزمان كما قاله بعض اهل بلخ والتمديد باخذ كل المال كما يحسنه القهستاني ط وقد مناهه نقله عن الزاهد لانه يفت منه (قوله) اذا التمسك بكلمة الكفر لا يحل ابدا) هذا انما يصلح له لقوله سابقا ترك الاجراء المحرم فالاولى ذكر ذلك بلا حقه ط (قوله ويؤجر لوصبر) لاخذ به العزيمة لان اخذ مال الغير من المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولا تباح بحال كالكفر اتفاقا وفيه اشارة الى ان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كفى القهستاني عن الكرماني وقد مناهن الخاتمة ان القتل والترك سواء وفى الخاتمة اضطر حال الخصة واراذا اخذ مال الغير فتمه صاحبه ولم يأخذ حتى مات ياتى اه ونقل الاتفاق انهم سرقوا شيئا وبين الاكراه وان القبيح اباا صق الحافظ كان يقول لا فرق بين المستثنى بتاويل ما فى الخصة على ما اذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات ياتى وكذا فى الاكراه لو كان رب المال يعطيه بالقيمة ياتى (قوله كالا لة) وذلك لانه فعل المكروه لا للمكروه ينقل الى المكروه والاتلاف

نوازل وجلالية (ويؤجر لوصبر)  
اتركه الاجراء المحرم  
ومثله سائر حقه تعالى  
كافساد صوم وصلاة وقتل  
صيد محرم او فى احرام وكل  
ما ثبتت فرضيته بالكتاب  
اختيار (ولم يرخص)  
الاجراء (بغيرهما) بغير  
القطع والقتل يعفى بغير  
المحل ابن كمال اذا التمسك  
بكلمة الكفر لا يحل ابدا  
(ورخص له اتلاف مال  
مسلم) او ذى اختيار (بقتل  
أو قطع) ويؤجر لوصبر ابن  
ملك (وهن رب المال  
المكروه) بالكسر لان المكروه  
بالفتح كالا لة (لا) يرخص  
(قتله)

قوله لان فعل المكروه آلة الخ  
الذى فى خطه لان فعل  
المكروه فيما يصلح آلة الخ  
وهو الملائم لقوله بعد بالاتلاف  
ما لا يصلح آلة الخ الا ان افط  
فما يصلح أشبه بمضروب  
عليه فليراجع اه مصحح



من ٥- هذا القيل بان يأخذ و يلقبه على مال الغير فيستلفه فما كان المكروه باشره بغيره فلهزمه  
 الضمان بخلاف ما لا يصلح آلة كالا كل والوطه والتكلم ولذا لو أفسكه على الاحتاق ضمن  
 المكروه لان المكروه في حق الآلة لا يصلح آلة لكن الولاء للمكروه لانه لا يصلح آلة في حق التكلم  
 اتقاني وفي الشرع لا يلية عن السراج حتى لو حله مجوسى على ذبح شاة الغير لا يحصل أكلها  
 ١٥ وسبأ في خلافه (قوله أوسبه) يخالف ما في القهستاني عن المضمرات من أنه بالمحلي  
 يرخص شتم المسلم وأنه لو أكره على الافتراء على مسلم يجرى أن يسهه كافي الظهيرة ١٥ وقال  
 في التاترخانية الأترى أنه لو أكره بغيره أن يسهه على الله تعالى كان في ٥- منه فهنا أولى الأنا  
 على الاباحة بالرجاء في الافتراء على الله تعالى لانها هناك ثابتة بالنص وهنأبت دلالة قال  
 محمد عقيب هذه المسئلة الأترى أنه لو أكره بغيره أن يسهه على شتم محمد صلى الله عليه وسلم كان في  
 ٥- منه ان شاء الله تعالى وطهر بغيره ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان ماجورا وكان أفضل ١٥ (قوله  
 أو قطع عضوه) أى ولو أذن له المقطوع غير مكروه فان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على  
 المكروه ولو أكره على القتل فاذن له فقتله ٥- له آثم والدية في مال الآثم تاترخانية لكن في الخاتبة  
 قاله السلطان أقطع يد فلان والاقلة ذلك و ٥- أنه أن يقطع وعلى الآثم القصاص عندهما  
 ولا رواية من أبي يوسف ١٥ ثم رأيت الطوري وفق بأنه ان أكره على القطع باعظ منه وسعه  
 وان يقطع أو يدونه فلا تامل وأنى بضمير الغيبة العائد على غيره ما في الهندية أكره بالقتل على  
 قطع يد نفسه و ٥- ذلك وعلى المكروه القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شيء على المكروه ١٥  
 وفي الجمع أكره على قطع يد أى يد الغير فقتل ثم قطع رجليه طوعا عفواً بوجوب أبو يوسف والدية  
 في مالهما وأوجب القصاص عليهما (قوله ويقتل في العمد المكروه فقط) يعنى أنه لا يباح  
 الإقدام على القتل بالمحلي ولو قتل آثم ويقتص الحامل ويحرم الميراث لو بالفا ويقتص المكروه  
 من الحامل ويرثها شريكة لآلية (قوله خلافاً لما في النهاية) من قوله ٥- كان الآثم بالفا  
 أو لا عاقلاً أو معتوها فالقود على الآثم وعزاه للمبسط وطورده في العناية بغير الشبهة السكاكي  
 صاحب المعراج نقلاً عن شيخه علاء الدين عبد العزيز بن عبارة المبسط سواء كان المكروه الخ  
 وهو بفتح الراء فتقوله ٥- أنه بالكسر فمع بالآثم وهو هو يؤيده ما قال أبو اليسر في مبسوطه  
 ولو كان المكروه الآثم صديداً أو مجنوناً لم يجب القصاص على أحد لان القاتل في الحقيقة هذا  
 الصبي أو المجنون وهو ليس بأهل لوجوب العقوبة عليه أقول وللهذا كسر السراج حكم الدية في  
 هذه الصورة وفي الخاتبة يجب على عاقلة المكروه أى بالكسر في ثلاث سنين (قوله لان القاتل  
 كالا آلة) أى فيما يصلح آلة وهو آتلاف بخلاف الآثم لانه بالخاتبة على دينه ولا يقدر أحد أن  
 يجنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم مجوسياً على ذبح شاة فانه يقتل الفعل إلى المسلم الآثم في  
 حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا يقتل في حق المحلى في الذبح في الدين وبالعكس يحصل  
 زيلى ومنه في المعراج فمافى الشريكة لآلية من عكسه الحكم هو في النقلي (قوله ونفاه  
 أبو يوسف فيهما) لكن أوجب الدية على الآثم في ثلاث سنين أخاتبة (قوله للشبهة) أى  
 شبهة العمد فان أحدهما قاتل حقيقة لا حاكماً الا خبر بالعكس وقال زفر بقاد الفاعل لانه  
 المباشر (قوله ولو أكره) أى محلي ويدل عليه ما يهوى (قوله بضياهاها) لان ولد الزنا لها الف حكم

أوسبه أو قطع عضوه  
 وما لا يباح به حال اختيار  
 (ويقتل) القتل (العقد  
 المكروه) بالكسر لو مكافأ  
 على ما في المبدوط خلافاً  
 لما في النهاية (فقط) لان  
 القاتل كالا آلة وأوجبه  
 الشافعي عليه ما ونفاه  
 أبو يوسف عنهما لآلية  
 (ولو أكره على الزنا لم يرخص  
 له) لان فيه قتل النفس  
 بضياهاها لكنه لا يحد  
 استصافاً  
 قوله ويقتص الحامل هكذا  
 بقطه وأمله سقط من قوله  
 كلمة من والاصل من الحامل  
 تامل ١٥ مضمونه  
 قوله ويقتص المكروه من  
 الحامل صورته أكره رجل  
 اختاع على قتل ابن الأخ فقتل  
 المكروه ابنه يقتص من  
 الحامل ويرث المكروه ابنه  
 والحامل وان كان قتلها  
 من جهته تامل ١٥ منه

لعدم من يريه فلا يباح بضره وقتاً كالقتل درر (قوله بل بغير المهر) ولا يرجع على  
 المكروه بشئ لان منفعة الوطه حصت للزاني كالأكره على كل طعام نفسه جائزاً تاترخانية  
 (قوله لانها) أى المهر والحد لا يقطعان بغير ما في دار الاسلام (قوله لا يقطع) أى عن الآثم  
 (قوله لكنه يقطع الحد في زناها) أى بغير المحلي لانه لما كان المحلي رخصة لها كان غيره شبهة  
 لها (قوله لانه لما لم يكن المحلي رخصة له الخ) تعليل أقوله لازماً واذ لم يرخص له ياتم في الإقدام  
 عليه وأما المرأة هل تأخذ كرشخ الاسلام أن أكرهت على أن تكون من نفسها فأنكثت تأثم  
 وان لم تكن وزنى بها فلا و هذا الوجه المحلى والأفعليه الحد بلا خلاف لأعلم وأسكن تأثم هندية  
 (قوله ظاهره تعليلهم) أى بانه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس ويرخص للمرأة لعدم قطع  
 النسب منها (قوله أن حكم اللواطة) أى من القاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص  
 بالمحلي) في باب الأكره من التنفلوا كرهه على الزنا واللواطة لا يسهه وان قتل ١٥ فقع  
 اللواطة مع أنها لا تؤدى إلى هلاك الولد ولا تنفسد الفرائض ١٥ يرى الدين وظاهر إطلاق  
 التنفل بم القاعل والمفعول ط وقد ذكر في المنع أيضاً عبارة التنفل (قوله لانها لم تنج  
 بطريقها) بخلاف الوطه في القيل فانه يستباح به قد وعلق فافهم (قوله ولو يكون قبحها  
 عقاباً) لان فيه اذلالاً للمفعول وبإيهائه ٥- قل ذلك وقد انضم قصصها العقلي إلى قصصها الطبعي فانه  
 محل نجاسة وفرت وأخرج لا يحل حرث وادخال وطهارة إلى قبحها شرعاً ط (قوله مع  
 نكاحه) فلو أكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة وأوجبها الطحاوى وقال يرجع به أهل المكروه  
 برأية (قوله لو بالقول لا بالفعل الخ) تبين ابن السكالي في ذكره ذلك هنا وصوابه كره بعد  
 قوله ويرجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما ما في الرجوع وعدمه لاف صحة العتق وعبارة الاشباه  
 سالمة من هذا الاشتباه حيث قال أكره على الاعتاق فله تضمنين المكروه الا اذا أكره على شراء  
 من يعتق عليه باليمين أو بالقرابة ١٥ وفي البرازية أكره على شراء ذى وجده أو من خلف  
 بعته وقيمة ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشترى مائة و لزمه ألف لا عشرة لان الواجب  
 فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكروه لانه دخل في ملكه قبل ما خرج ١٥ (قوله  
 ويرجع بقيمة العبد) يعنى في صورة الأكره على الاعتاق نه صلح له آلة فانه من حيث الاتلاف  
 فانضاف اليه ابن كمال والولاء لآلهما ورأى من الاتفاقى ويرجع بالقيمة عليه ولو معسراً  
 لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكروه على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بغيره ولا سعاية على العبد  
 ونعمانه في الزياى (قوله ونصف المسمى ان لم يطا) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع  
 الفرق من جهته بجمعه ٥- كالا تعداد وتقييم ابن الزوج وقدنا كذلك بالطلاق فكان تقريراً  
 للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره إلى المكروه والتقريب كالإيجاب فكان متافاه فيرجع  
 عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة ابن كمال وقد بقوله  
 ان لم يطا لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقرره هنا لدخول لا بالطلاق زياى والمراد بالوطه  
 ما يميم الخ لونه وفيه اشارة إلى أن الحامل أجنبي فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه ٥- وهذا اذا  
 أكرهت بالمحلي وأما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرة ٥- ستانى (قوله ونفذه) أى بكل  
 طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لانه مما لا يحسنه بل القسح فلا يمتنى فيه أثر الأكره

بل بغير المهر ولو طائفة  
 لانها لا يقطعان بغيرها  
 مخرج وهما بنية (ولى جانب  
 المهر أكره) لها الزنا  
 (بالأكره المحلى) لان نسب  
 الولد لا يقطع فلم يكن في  
 معنى القتل من جانبها  
 بخلاف الرجل (لا يفسده  
 لكنه يقطع الحد في زناها  
 لازماً) لانه لما لم يكن المحلى  
 رخصة له لم يكن غير المحلى  
 شبهة له (فزع) ٥- ظاهر  
 تعليلهم أن حكم اللواطة  
 يحكم المرأة لعدم الهلك  
 فترخص بالمحلي الآن يفرق  
 بكونها أشد حرمة من الزنا  
 لان المخرج بطريق ما واكون  
 قبحها عقاباً ولا لا تكون  
 في الجنة على الصحيح فانه  
 المصنف (وصح نكاحه  
 وطلاقه وعتقه) لو بالقول  
 لا بالفعل كشره مقر به ابن  
 كمال (ووجه بقيمة العبد  
 ونصف المسمى ان لم يطا  
 ونفذه



فهـ سـ تـ نـي لانه من اللاتي هـ زهـ نـ جـ دـ ولا يرجع على المـ كـ رة بما لزمه لانه لا مطالب في الدنيا  
فلا يطالب هو به فيها زيـ اي (قوله ويمنه وظهاره) أي اليـ ين على الطاعة أو المعصية  
وذلك لان ايـ ين والظهار لا يـ مل فيه مما لا كراه لانهم لا يمتنعان الفسخ فيستوي فيه ما الجـ  
والهـ زل زيـ يـ (قوله ورجعته) لانهم استدامة النكاح فكانت ملحقه به زيـ اي (قوله  
وابلاؤه وفؤده فيه) لان الابلا يـ ين في الحال وطـ لاق في المـ لـ والـي فيه كالرجعة في  
الاستدامة ولو بانـت بعض أربعة أشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر ولا يرجع على المـ كـ رة  
لعدمه من التي في المدة وكذا الخلع لانه طلاق أو يـ ين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه  
الا كراهته ان كانت المرأة غير مكره لزمها البـ دل زيـ يـ وفي البرازية اكرهت على أن  
قبلت من الزوج تطليقة بالف وقـ رجة ولا شئ عـ ايـ (قوله بقول أو فعل) كذا قال ايضـ  
في شرجه على المـ تـ قـ والـ في عامة الكتب كشروح الهداية وشروح الكـ تـ والـ دـ رـ والمـ  
تخصيصه بالقول والعمل وجهه كون الكلام فيما لا يؤثر فيه الا كراهته من الاقوال فابـس التقييد  
احتمـ زيا لان الفـ مل اقوى من القول فاذا لم يـ مل القول الفسخ فالفـ مل أولى وهكذا يقال  
في الرجعة تشمل القول والفـ مل لكن الكلام في الاقوال تامل (قوله وما في الحاشية من  
التفصيل) من انه لو سـ يـ يصح ولو ذهبنا لاؤمـ له في مجـ مع الفتاوى عن المبسوط وجعل  
المـ تـ امن كالذي يـ ين في المنـ وجهـ الفرق بان الزام الحـ ربي بالاسلام ليس باكره لانه يـ  
يخلاف الذي فانه لا يجبر عـ ايـ (قوله والاسـ ان مـ مـ مـ طـ ا) قال الرـ مـ وقد علم أن العمل  
على جواب الاسـ ان الـ في مـ سـ لـ يـ تـ مـ مـ مـ مـ فيكون المعـ لـ عـ ايـ مـ والفرق  
بينه وبين الكفر أن الاسلام يـ علـ ولا يـ علـ عـ ايـ مـ وهذا في الحـ كم وفيما بينه وبين الله تعالى  
لا يـ صـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ (قوله وتوكيله بطلاق وعناق الخ) مقتضاه انه لو اكره على التوكيل  
بالنكاح يصح وينعقد ولو كنـ لم اكره منقولا كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء من حاشية  
الـ مـ Mـ  
من صرح به والظاهر أن مـ كـ تـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ Mـ  
أقولـ لـ الاستحسان تشمل جميع أنواع الوكالة فانهـ مـ قالوا القياس أن لا نصح الوكالة لانـ  
تبطل بالهـ زل فكذا مع الاكره كالبيع وأمنـ له وجه الاستحسان أن الاكره لا يـ نـع انقـ  
البيعـ ولا يـ كن يوجب فسادـ فكذا التوكيل يـ نـع مـ مع الاكره والشروط الفاسدة لا تؤثر  
في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يـ بطل فقد تصرف التوكيل مـ ثم رويت الرـ مـ نفسه  
ذكر في حاشيته على البصر في باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق انصرف بحكم  
بان الله لا يـ نصـ مع الاكره ثم ذكر ما قدمناه ثم قال فانظر الـ لـ الاستحسان في الطلاق  
تجدد في النكاح فيكون حكمه ما واحد انـ مل (٢) مـ ثم اعلم أن المـ كـ رة يرجع على المـ كـ رة  
اسـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ Mـ هذا يـ صـ عـ ايـ مـ وعلى الـ نـع  
البـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ Mـ عند المشتري وهو التوكيل طائفة من أي  
الذاتة شاعـ فان مـ المشتري لا يرجع بالقيمة على أحد بل بانـ مـ على التوكيل وان مـ  
التوكيل يرجع على المشتري بالقيمة وهو عـ ايـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ Mـ وان مـ

ويعينه وظهاره ورجعه  
وابلاؤه وفوقه (اي في  
الايلاء بقول او فعل  
(والاسلامه) ولوزميا كما هو  
اطلاق كذيم من المشايخ  
وما في الخاتمة من التفصيل  
فقياس والامتحان منه  
مطابقا فيحفظ (بلاقتل  
لورجم) للشبهة كما مر في  
باب المردة (وقوله بطلاق  
وعنان)

(٢) أقول لكن تأمل هذا  
مع ما يأتي عن الهندية فإن  
الظاهر أن تركه لا يبيع  
البيع - فلم يصح مع الزكاه  
ولذا كان له فقهين أي  
الثلاثة شامو يبعد أن يقال  
لا يبيع - مع المكره ويصح  
تركه - لا بالبيع - فلم أن  
الاستحسان لا يجبرني في  
جميع أنواع الوكالة فهذا  
يؤيد ما يحمله الرمي أولا  
الاستحسان - فيقال ان  
الاستحسان إنما هو في الوكالة  
على نحو الإطلاق والعقود  
مما ليس من المعامضات  
المالية والحاصل أن المحل  
محتاج إلى زيادة تحرير وهذا  
غاية ما وصل إليه فهمنا  
القاصر والله تعالى أعلم  
منه

المكروه يرجع على المشتري أو على الوكيل ولو أكره بغير مطهر لم يضمن المكروه شيئاً وإنما للمولى  
أن يضمن الوكيل القيمة ويتقاص مع المشتري بالنظر أو يضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري على  
أحد اهـ خلاصاً من الهندية عن المحيط (قوله وما إلى الأشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع  
بإطلاق الوكيل وإعتاقه (قوله يصح مع الإكراه) أي في إعدامه - - - تله الوكالة للمعات من  
خروجها عن القياس (قوله لا يؤثر فيه الإكراه) أي من حيث منع العصاة لأن الإكراه يفتقر  
إلى رضا وفاته يؤثر في عدم اللزوم وعدمه يمكن المكروه من الفسخ فلا إكراه يمكن المكروه من  
الفسخ بعد التحقق فلا يمكن الفسخ لأبطل فيه الإكراه منع (قوله وعديناها) صوابه  
عدناها لأنه من العدلان التعدي (قوله نظماً) هو صاحب النهر وعبارته هناك نظم في  
النهر ما يصح مع الإكراه فقال

طلاق وإيلاء وظهار ورجعة • نكاح مع استيلاء دفعه عن العمد  
رضاع وأيمان وفي • ونذره • قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد  
طلاق على جهل عيني به آت • كذا العتق والاسلام نذير للعبد  
واجباب احسان وعتق فله • تصح مع الاكراه عشر من في العمد  
أقول والتحقق انهم خمسة عشر للداخل ولان قبول الايداع ائس منها كافي النهر والمذكور  
منها في عامة الكتب عشرة نظمه ابن الهمام بقوله

بصح مع الأكرام عتق وريضة • نكاح وإيلا طلاق مفارق  
وفي ظهار واليمين ونذره • وعفو قتل شاب من نفسه مفارق  
وزدت عليه الحقة الباقية بقول

رضاع و تدبیر قبول اسلمه • کذلک ای بلاد و الاسلام فاروق

(قوله) أو برأوه كفيhle) وكذا قبول الكفالة على ما أفتى به الحامدي وغيره وكذا قبول الحوالة على ما في حوالة الجبر سائحتاني (قوله) لان البراءة لا تصح مع الهزل) لانها اقرار بقرع الذمة فهو ترقيم الا كواء (قوله) لا تبطل شفعته) فاذا زال الا كراء فان طلب عند ذلك والابطال وكذا لو كره على تسليمها بعد طلبه الا تبطل هندية وغيره (قوله) ولا رده الخ) ذكره ابي فرج عليه قوله فلا تبين زوجته والافقده ما يغني عنه (قوله) لانه لا يكفر به) ذكر الضمير لان المراد التلفظ الالهي قال في الهداية لان الردة تنعاق بالاعتقاد لا ترى لو كان قلبه مطعون بالايان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر وشك فلا تنبت اليمنونة بالشك (قوله) والقول له) اي لو ادعت تبطل اعتقاده وانكروها فالقول له (قوله) استحسنانا) والقياس أن يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيبشئوى فيها الطائعات والمكره كانه في المطلاق وجه الاستحسان أن هذه النقطة غير موضوع للفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار غيره الاعتقاد والا كراء دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زبلي (قوله) وقد مناهن التوازل الخ) الذي قدمه عن التوازل انه ان وري بات قضاء فقط والامع خطوره اياه بات ديانه ايضا وقد مناهنه بقى قسم ثالث وهو ما اذا لم يخطر به شيء أصلا وانما كره به مطعون فلا يمينونة ولا كفر أصلا وصرح الزبلي بان هذا هو المراد بالمدكور

وما في الاستصحاب من خلافه  
فقياس والاستصحاب  
وقوعه والاصل عندنا أن  
كل ما يصح مع الهزل يصح  
مع الاكراه لان ما يصح مع  
الهزل لا يحتمل الفسخ وكل  
ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر  
فيه الاكراه وعدها أبو  
الآيث في حرثه الفقه ثمانية  
عشر وعدها في باب  
الطلاق ثمانية عشر بن (لا)  
يصح مع الاكراه (ابراؤ)  
مدونه أو (ابراؤ) (كفيله)  
بنفس أو مال لان المبراة  
لا تصح مع الهزل وكذا لو  
أكراه الشفيع أن يسكت  
عن طالب الشفعة فسكت  
لا تبطل شفعته (و) (لا) (ودنه)  
بالإسائه وقبائه عطمين  
بالإيمان (فلا تبين زوجته)  
لأنه لا يكفر به والقول له  
استصحبنا فقلت وقد منعنا  
النوازل خلافه فله قيام  
فتمام



(اكره القاضى وجلا بقرسرة ١٢٠ أو بقتل رجل بهد أو بقر) (بقطع بذر رجل بهد فاقرب ذلك فطقت يده أو قتل)

في المتن كما قدمناه فلا منافاة أصلا (قوله اكره القاضى) قيد به لانه الذي يقيم الحدود في  
العامة والافضل منقلب كذلك ولا فرق بين كونه على أو غير على في الترخائية عن التعبد  
أكره بضرب أو حبس حتى يقر بهد أو قصاص فهو باطل فان خلاه ثم أخذه فاقربه اقرارا  
مستقبلا أخذه (قوله على ما ذكر) أي بناء على اقراره مكرها (قوله وان من مال الخ) أي ولا  
منه عليه هندية (قوله لا يقتض من القاضى استصانا) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله  
كافي الهندية عن المحيط (قوله للشبهة) أي شبهة انه فعل ما أقرب به مع دلالة الحال عليه (قوله  
فيل له الخ) أي اكره على فعل أحد هذين الفعلين (قوله فهو كراه) أي فيضيه بين الفسخ  
والامضاء بعد زوال الاكراه لان حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضيا بالبيع تأمل وهل  
يسعه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لان الشرب يباح عند الضرورة تأمل وفي الخاتمة  
أكره بالقتل على الطلاق أو العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأن لانه لو صبر على القتل ولم يتف مال  
نفسه يكون شهادته باطلا لا يأن اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان أولى اه  
(قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات) أي لو أكرهه على البيع أو الزنا ونحوه فباع يكون مكرها  
وهذا في التريدين بحرم وغيره ولم يذ كر لورده بين محرمين أو غير محرمين وفي الخاتمة أكره  
على كراه أو قتل مسلم لم يقدر استصانا وتجب الدية في ماله في ثلاث سنين ان لم يعلم انه يرض  
له اجراء الكفر مطمئنا وان علم قبل يقتل وقبل لا ولو على قتل أو زنا لا يفعل واحدا منهما  
لان كلا لا يباح بالضرورة فان زنى لا يجحد استصانا وعليه المهر وان قتل بقتل الاكره لانه  
لا يخرج عن كونه مكرها ولو على قتل أو اتلاف مال الفدية أن لا يتلف ولو المال أقل من الدية  
لانه مريض لا يباح فان قتل يقتل به اذا لم يرض وان اتلف ضمن الاكره ولو على طلاق قبل  
الدخول أو عتق غرم الاكره الأقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وان كان دخل لا يلزم  
الاكره شيء اه ملخصا (قوله صادرة السلطان) أي طالبه باخذ ماله قال في القاموس  
صادره على كذا طالبه به (قوله لعدم تعينه) أي البيع اذ يمكنه اذا ما طلبه منه بالاستعراض  
ونحوه (قوله والحيلة) أي يكون بيعه فاسدا ولا بد فيه ايضامن ان يكرهه على التسليم  
وقبض الثمن والافتد البيع كما مر متنا (قوله فقد صار مكرها فيه) أي في البيع لما مر أن  
امر السلطان اكره وان لم يتوعد فافهم (قوله بالضرب) قيده في الخاتمة بالمال والظاهر  
انه اتصافى (قوله فليس باكره) لان كل فعل من هذه الافعال جائز شرعا والافعال الشرعية  
لا توصف بالاكره ط قالت نعم ولكن يدخل عايم انما يفسد صبرها ويظهر عذرها وقد مر  
أن البيع ونحوه يفسد بواجب غمها بدم الرضا ويدل عليه ما يذ كر بهد فان منع المربضة  
عن ابويها ومنع البكر عن الزفاف لا يفهم الا كثر من هذه الافعال ولكن لا يدخل للمدخل مع  
القتل هذا وقد مر ان ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته انه يكفي فيه مجرد الامر حيث  
كانت تخشى منه الاذى والله تعالى اعلم (قوله وبه اتفق ابو السعود) وكذلك الرمل وغيره  
ونظمه في قضاواه بقوله

ومانع زوجته عن اهلها • انتب المهر يكون مكرها

على ما ذكر (ان كان المقر  
موصوفا بالصلاح اقتض  
من القاضى وان من مال  
بالسرفه معروف فاقرب بالقتل  
لا يقتض من القاضى  
استصانا للشبهة خاتمة  
(فيل له اما ان تشرب هذا  
الشراب أو تبسج كرمك  
فهو كراه ان كان شرابا  
لا يحل) كأنظر (والا فلا)  
فنية قال وكذا الزنا وسائر  
المحرمات (صادرة السلطان  
ولم يبين بيع ماله قبالة  
صح) لعدم تعينه والحيلة أن  
يقوله من أين اعطى ولا  
مال لي فاذا قال الظالم بيع  
كذا فقد صار مكرها فيه  
بزازية (خوفها الزوج  
بالضرب حتى وهبته مهرها  
لم تصح) الهبة (ان قدر  
الزوج على الضرب) وان  
هداها بطلاق أو تزوج عليها  
أو نصر فليس باكره خاتمة  
وفي مجمع القضاوى منع  
امرأة المربضة عن المهر  
الى ابويها الا أن تجه مهرها  
فوهبته بعض المهر فالهبة  
باطلة لانها كالمكره قلت  
ويؤخذ منه جواب حادثة  
القوى وهي زوج نفسه  
البكر من رجل فلما أرادت  
الزفاف منعها الاب الا ان

بشدها أنها استوفت منه مائة اتمها فاقترت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها الكونه في معنى المكره كذلك  
وبه اتفق ابو السعود ففي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة

(المكره باخذ المال لا يضمن) ما أخذه (اذنوى) الا أخذ وقت الاخذ ١٢١ (انه يرد على صاحبه ولا يضمن واذا اختلقا) أي

كذلك منع والد ابنته • خروجها ابعلاها من بيته  
ثم قال وانت تعلم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وأن كل من يقدر على المنع  
من الاولياء كالاب لانه الشاملة فليس قيما وكذلك البكارة ليست قيما كما هو مشاهد في  
ديارنا من أخذ مهر من كرها علمت حتى من ابن ابن الم وان بعد وان منعت أضر بها أو  
قتلها اه (قوله المكره باخذ المال) الاولى التعبير على ط (قوله لا يضمن) بل الضمان  
على الاكره (قوله فالقول للمكره مع يمينه) لان كراه الضمان ومثله ما لو أكره على قبول الوديعة  
أو الهبة وقال قبضتها لاردها الى مالكها كافي الخاتمة (قوله مادام حاضر اعنده المكره) قال  
في الهندية عن المحيط وط فان كان أكره له فعل فخاف أن يقتله ان ظفربه ان لم يفعل لم يحل  
الأ أن يكون رسول الاكره معه على أن يرد عليه ان لم يفعل ولولم يفعل هل حتى قتل كان في سعة  
ان شاء الله تعالى ولو هدده بالحبس أو القيد لم يفسد به الاقدام اه (قوله لزوال القدرة  
والاجل ما لم يهدد) لكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكره بزازية (قوله ان جاءه الاربعون) (قوله  
فان قلت بشكل عالو كان الطعام لغير حيث يضمن الاكره مع أن النفع لاه امور قلت هناك  
أكل طعام الاكره لان الاكره على الأكل اكره على القبض لانه امكنه بدونه فكانه  
قبضه وقال له كل وهذا لا يمكن جعل الاكره غاصبا قبل الاكل لانه لا يمكن وهو في يده أو فقه  
فصارا كلا طعام نفسه الا انه ان كان شبهة ما نأخذ كره على اتلاف ماله فيضمن الاكره  
بزازية ملخصا (قوله وان شبهة ما نأخذ كره على اتلاف ماله فيضمن الاكره  
لا متناع الكذب على الانبياء) تعليل اقوله لا يسعه أي لان قول النبي حجة على الخلق ولا يباح  
الكذب بخلاف غيره فاذل لا يسعه خاتمة (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لان هذا ليس  
اكره حتى يرضى اهل الزنا ولم يكره على الدفع وأما الاسارى فاقطع تعالى قادر على تخليصهم  
ونصبرهم على بيعهم ط (قوله لم يمتنع) لان الاقرار بفساد كراه وكذا لو أكره  
ايقربط لاق أو فذر أو حد أو قطع أو نسب لا يلزمه شيء خاتمة (قوله ظاهر القضية نعم)  
وعبارتها فرع متغلب قال رجل اما أن تبقي هذه الدار أو أدفعها الى خصمك قبالة ما  
منه فهو بيع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما أو عده قال رضى الله تعالى عنه فهذه اشارة الى  
أن الاكره باخذ المال اكره شرعا وفي بطلان ما عارضه الدلالة ولم أجده في رواية الا  
هذا القدر اه وظاهره عدم اشتراط كونه كل المال وقد مر من القهستاني ما يخالفه وفي  
الهندية عن المحيط قال الفقيه أبو الليث ان هذا السلطان وصى بغيره على دفع ماله اليه  
ففعل لم يضمن ولو باخذ ماله نفسه ان علم أنه باخذ بهض ماله وترك ما يكفيه لا يسعه فان فعل  
ضمن مثله وان خشي أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذ السلطان بنفسه لا ضمان على  
الوصى في الوجوه كلها (قوله انى مرفاع) أي مرفاعك للساكن أي وكان ظالم ابو ذى جرد  
الشكاية كافي القضية (قوله اتبعي) ظاهره أنه علمه للمرافعة ولا يصح لأن المعنى ان لم تترقب  
أرافعك فاعلم عدم البراء ويمكن جعله على اقوله وان يقل لكن كان الظاهر أن يقال ليبرئ  
بضمير القاتل تأمل (قوله وصح الى آخر البيت) مكره مع قوله المار واسلامه سوى قوله

وصح في الاستصانة اسلام مكره • ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر  
قوله انى مرفاع الخ قد غيرت بيت الوهبانية الى قولى وان يقل المديون ان لم تهملنى ارافعك فالاكره مع مودته اه منه



ويجوز أي على الإسلام بالمعبر والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجور)

أورد به - دالا كراه لان في كل سلب ولاية المختار عن الجري على موجب الاختيار والا كراه أقوى لان فيه السلب على اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم أخرى (قوله هو لغة المنع) يقال جبر عليه بهجرا من باب نزل منه من التصرف فهو مجبور عليه والفقهاء يحدفون الصلة تحتها فواو منه معنى الخاطم جبر بالسكر لانه منع من الكيفية وكذا ادخل لانه من القبال (قوله مطلقا) ولعن القهل أو عاهوه مطلق ط (قوله ومنع عام من نفاذ تصرف قولي) أي من لزومه فان عقد المجهور به مقدم وقوا والنفاذ أعم من اللازم فهو ساقى وقد ناما فيه في الاكراه والمطاميل أن المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك بالقبض وفيه أنه لا يشمل سوى العقد والذاتة بين النفع والضرر مع أن القول قد ينفذ أو لا كطلاق الصبي وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب في تعريضه ما في الإيضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص من تصرف مخصوص أو عن نفاذه وتقصيده أنه منع للرفيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار وأقراره بالمخال في الحال ولا يصح للمجنون عن أصل التصرف القولي ان كان ضررا محضا وعن وصف نفاذه ان كان دائرا بين الضرر والنفع اه وكذب في هامشه الجبر على مرتبة أقوى وهو المنع من أصل التصرف ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذا حالا اه وقد أدخل في التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه فهو الزنا والقتل في حق الصبي والمجنون فانه مجبور عليه بالانسيبة لملكه وهو الحد والخصاص كما في الجوهرية ويظهر في أن هذا هو التحقيق فانه ان جعل الجبر هو المنع من ثبوت حكم التصرف فما وجه تقييده بالقولي ونفي الفعل مع أن لكل حكما وبهذا يدفع ما استشكله الخارج من أصله وأما ما عاين به من قوله لان الفعل به وقوعه لا يمكن رده فتقول الكلام في منع حكمه لا منع ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته به وقوعه بل رده حكمه فان قلت قد يدعى القولي لان الافعال لا يجبر عنها كاهافان ما يوجب الضمان منها أي أخذها قلت وكذلك القول بهضه غير مجبور عنه كالذي غرض منها كقبول الهبة والهدية والصدقة إلا أن يفرق بالقوله والأكثرة فلا يمتأى (قوله منع نفاذه في الحال) كاستهلاك الأموال فانه صدق عليه منع النفاذ في الحال مع أنه فعل لا قول ونفاذه في المال لا ينافي وجود المنع في الحال والالزام أن لا يصح قولنا مجبور عن الأقرار مثلا في حق المولى فافهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله بل بهد القولي الخ) أي بل يتقدمه لان توثقه كان لحق المولى وقد زال تمامه لم أن الذي يتوهم هو اقراره بالمخال كما ياتي وكذا ما طاب له بالمهر لوتزوج بلا إذن مولاه ودخل بها كما ذكره في باب نكاح الرقيق وكأنه لما كان برضاها صار راضية بتأخير المهر وأما ما ذكره عن البدائع في مال ابن السكال من أنه لو ألت مال الغير لا يؤخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والقدور ويخالفه ما نقله المصنف عن ابن مالك من أنه مؤخذ في الحال بما استدل به وساقى مثله في المأذون عن العمادية قال الرمي ومثله في النهاية والجوهرية والبرازية والخالصة والولولة الجلية

== (كتاب الجبر) ==  
 (هو) لغة المنع مطلقا  
 وشرا (منع من نفاذ تصرف قولي) لانه لا يمكن رده فلا يتصور الجبر منه فليس يشكك عليه الرفيق لان نفاذه له في الحال بل بهد القولي كما صرح به في البدائع

ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضممان في الحال فيمبايع أو يقديه المولى اه مختصا ومثله في الحساب دية عن المراج ثم قال وفي التاتر خاتمة من الكفالة فان كان له كسب يوفى ذلك لمن كسبه والاتباع رقبته بدلين الاستهلاك الآن بقضية المولى اه وفي القضية من باب أمي الغير بالخيانة راضا المبكر خواهر فاده عيبه مجبور حتى على مال فيساعه المولى بعد عمله بالخيانة فهو في رتبة العبد يباع فيه أعلى من اشتراؤه بخلاف الخيانة على النفس وفي التاتر خاتمة من التاسع من الجزائيات ففرق بين الجزاء بقوله لا دمي وبين الجزاء على المال في الأول غير المولى بين الدفع والقداء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه (قوله اللهم الآن يقال) أي في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة توفى في صدر جواب فيه ضعف كأنه يطلب من الله تعالى محضته (قوله الأصل فيه ذلك) أي الأصل في فعله النفاذ في الحال لما ياتي أن الرقيق ليس بسبب للمعبر في الحقيقة (قوله لانه) أي النفاذ اثر لانه أي لو تعلق عتقه أو إليه اقيام المانع وهو حق المولى (قوله وسببه مفر وجنون) أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم أعلام الدين وأئمة الهدى ومصابيح الدجا وابتلى بعضهم عيشا من أسباب الردى كالجنون الموجب لهدم العقل والصفى والعته الموجبان لنقصان العقل تصرفهما غير نافذ بالجبر عليه ما ولو لا ذلك لكان معاملتهما ماضى وأعلم ما بان يستخرج من معاملتهما ما لا يحتاجه الكامل وجعل من يتلف في ماله ما خاصا كالاب وعاما كالقاضي وأوجب عليه النظر لهما ما وجب على الصبي والجنون سيما لا المعبر عليهم ما كل ذلك رجة منه وأما قائل الرقيق ليس بسبب للمعبر في الحقيقة لانه مكاف محتاج كامل الرأى كغيره من ماني يده ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لا بجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون مجبور عليه كالحمل لا يقال انه مجبور عليه مع أنه ممنوع عن التصرف في ملك الغير وهذا يؤخذ بالعبد باقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حق المولى ولعدم نفوذه في الحال وتاخره الى ما بعد الحرية جعله بمن المجبور عليهم في يابى (قوله بيم القوى) والضعيف) أشار الى أن سبب الجبر هو مطلق الجنون كما في الإيضاح وأراد بالقوى المطبق والضعيف غيره وأراد بالقوى القمين وبالضعيف العتوه فقوله كما في العتوه الكاف فيه للتنظير على الأول وللتفصيل على الثاني كامل واختلاف في تفسير العتوه وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم محتاطا الكلام فانه لا يدير إلا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون درر (قوله وحكمه كمين) أي حكم المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه في يابى (قوله فلا يصح طلاق صبي) أي ولو عجزا (قوله ومجنون مغلوب الخ) قد يذكر هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيصير به عن العتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف الجنون المفلح بجهل وقدر ادب من صرامة لولا الجنون بحيث لا يفهم أي لا يزول عنه طابعه من الجنون قويا كان أو ضعيفا فادخل فيه المعتوه ويصير به عن يمينه ويقتن فانه يجوز تصرفه على ما ياتي في استتار به عن المعتوه فقدمهم لظنه أن المراد في الكلامين واحد مع أن طلاق المعتوه أيضا لا يصح كذا أفاده ابن السكال وتبعه الشارح (قوله وأما الذي يجب ويقتن حكمه كمين) ومنه في المنع والدرر وغاية البيان وكذا في

قوله الموجدان هكذا بخطه  
 وأهل الظاهر الموجدان كما لا يخفى اه محضه

اللهم الآن يقال الأصل فيه ذلك لانه آخر اعتقه اقيام المانع قتال (وسببه مفر وجنون) بيم القوى والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمين كما سبى في المأذون (ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أي لا يقتن بجهل وأما الذي يجب ويقتن حكمه كمين



المعراج حيث يفسر المغلوب بالذي لا يعقل أصلاً ثم قال واستقر به عن المجنون الذي يعقل البيع  
ويقتضيه فان تصرفه كنصرف الصبي العاقل على ما يجب فينتوقف الى اجازة الولي اه وهذا  
هو المعنوي كقائه مناه وبه صرح في الكفاية وجهه الذي يلي في حال افاقته كالعاقل والمجرب  
منه انه كالعقل البالغ وبه اعترض الشرح بل على الدرر فلا يتوقف تصرفه وفقهه بل  
الرجحى والسامحاني يحصل ما هنا على ما اذا لم يكن تام العقل في حال افاقته وما ذكره الزياي  
على ما اذا كان تام العقل وفق الشرح في حاشية الزياي يحصل ما هنا على ما اذا لم يكن لافاقته  
وقت معلوم وما في شرح الزياي على ما اذا كان له وقت معلوم أى لانه في الاول لا يتحقق  
صعده أقول والذي يصل عقده الاشكال ما قدمناه عن ابن السكال فانه ان أريد بالمغلوب من  
غلب على علة أى الذي لا يعقل أصلاً فيرد بالذي يجب ويقتضى ناقص العقل وهو المعنوي كما  
صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قال والمجنون الذي يجب ويقتضى وهو المعنوي الذي يصلح  
وكذا عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقتضيه وان كان لا يرجع المصلحة على المفسدة اه ومعنى  
افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعنوي في تصرفه كغيره فلهذا جعله  
شرح الهداية مثلاً وان أريد به من لا يتحقق من جنونه الكامل أو الناقص فيصير تصرفه عن  
يفيق احباً أي يزول عنه ما به بالكلية وهذا كالعقل البالغ في تلك الحالة وهو محل كلام  
الزياي ومغنا الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه  
ظهر أنه كان ينبغي للشارح أن يقول حكمه كعاقل أى في حال افاقته كما قاله الزياي ليعلم  
لأنه يبدل بالمغلوب فانه قد كان غير المغلوب كميز لا يصح طلاقه ولا اعتاقه كالمغلوب وأما  
ما قلناه عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكور  
والخاصة بل انه ينبغي ان يحتز بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعنوي وفي عبارة المصنف عن  
الذي زل ما به بالكلية فندير (قوله واقرارهما) أى المغلوب والصبي والمراد بالصبي المجبور فلو  
ماذونا يصح اقراره كالمعتق والعبد المأذون كباقي آخر كتاب المأذون (قوله نظرهما) علة  
لقوله لا يصح (قوله وصح طلاقه) لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال  
ملك المولى ولا نفويت منافعه درر (قوله في حق نفسه فقط) قيل الواجب ان يملكه ليكون  
التفصيل الآتي بياناً لأجمال صحة الاقرار اه كامل (قوله لاسبده) أى لاني حق بده  
رعاية لخاصة لانه تفاديه لا يدرى من تعلق الدين برقبته أو كسبه وكلاهما اتلاف ماله درر  
(قوله فلو أقر) أى العبد المجبور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الحر الصغير عدم  
صحة اقرار العبد الصغير بالاولى (قوله آخر الى عتقه) لوجود الاهلية حيث قد ارتفع المانع  
(قوله درر) أى لا يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر ان المولى لا يستوجب على عبده مالا درر  
(قوله ومحمد وقود) أى بما يوجبهما أو الواو بمعنى أو واهذا اقرده الصمير في قوله اقيم (قوله اقيم  
في الحال) وحضرة المولى ليست بشرط وهذا اذا اقر وأما اذا اقيم عليه البيعة لحضرة المولى شرط  
عندنا وقال ابو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل وجلاعه أو وجب القصاص فاعتقه  
المولى لا يلزمه شيء ولو كان لاقتيل ولما كان ماله بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مالا له  
ان يسهل العبد في نفسه فتمت ولا يجب على المولى شيء لانه انقلب ماله بالحرية ويجب

(و) لا اعتاقهما  
واقرارهما  
(وصح طلاقه بعد اقراره في  
حق نفسه فقط) لاسبده  
(فلو أقر بغير ما اقره عتقه)  
لولة بغيره ولولة درر  
(وبعد وقود اقيم في الحال)  
ليقائه على أصل الحرية

نصف القيمة لان أصل الجنابة كان في حال الرق ولو اقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة  
العبد بؤخذه بعد الحرية كذا في المجتهد وفي السكرى اقراره بجنابة الخطأ وهو مأذون أو  
مجبور باطل فان أعتق لم يقع شيء من الجنابة اه وسياق مقامه في كتاب الجنابات ان شاء الله  
نه (قوله في حقهما) أى الحد والقود لانهم من خواص الأدمية وهو ليس بمملوك من  
حيث انه آدمى وان كان مملوكاً من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه به ما واذ بقى  
على أصل الحرية فتح ما ينفذ اقراره لانه أقرب بما هو مملوك وبطلان حق المولى في حق كفاية  
(قوله بدور بين نعم وضر) أما المفعول المحض فيصح كقبوله الهبة والمدة وكذا اذا أقر نفسه  
ومضى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحصانا ويصح قبول بدل الخلع من العبد المجبور  
بغير اذن المولى لانه تقع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعتاقه اذا كان واهلاً  
جوهره (قوله من هؤلاء المجبورين) المراد بالصبي والرقيق فاطلق لفظ الجمع على الاثنين  
كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذي يقتضى  
جوهره (قوله يعرف أن البيع سالب الخ) - - - أى في المأذون قبل آخر وزاد في الجوهره  
وبه علم أنه لا يجتمع الثمن والمثل في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا  
اعطى المولى فلو ما فاقه هذا المولى وبقي يقول اعطى فلو ما وان ذهب ولم يرد النكاح  
فهو عاقل اه (قوله أجازوا به) أى ان لم يكن فيه غيب فاحش فان كان لا يصح وان أجازوه  
المولى بخلاف الصبي جوهره وسياق بيان المولى آخر المأذون وانه يصح اذن القاضي وان  
أبى الاب (قوله أى هؤلاء المجبورين) صوابه المجبورون (قوله ضموا) فلو أن ابن يوم  
انقلب على فاروقه انسان مثلاً فكسر ما يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون  
اذا أثنائاً الزمهم ما ضمه في الحال كذا في النهاية ووافقه ما في الكافي عزمية (قوله  
لكن ضمان العبد بعد العتق) بمعنى في اتلافه المال أماني النفس فيقتضيه منه في الحال  
ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع أو يفتدى ان جنى على ما لا يوجب القصاص  
أوجب على الطرف مـدا أو خطا ح (قوله على ما صر) أى عن البدائع وعلمت أنه يخالف  
لما في النهاية وغيره ووفق بينهما ط والسامحاني يحصل ما في البدائع على ما اذا ظهر باقراره  
لما في الغاية اذا كان القصب ظاهراً يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا  
بالعتق كذا قال الأئمة (قوله مؤاخذاً بقتاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف  
على التكليف لان الخطاب نوعان خطاب وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع (قوله  
واذا قتل) أى الصبي المجبور وليس التقيد بالجنس في هذه احترافاً حتى لو كان مأذوناً له  
في التصارة فالحكم كذلك أبو السـود على الاشياء (قوله الا في مسائل) استثناء من قوله  
فيضمن أى فلا يضمن في هذه لانه مسقط من المالك كما أفاده في الاشياء لكن في أبي السعود عن  
القيمة انها ضمان عتقه مـدهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند أبي يوسف ضمان  
فعل وهو من أهل الزام الفعل اه وفي التاترخانية أودع صبياً أو عبداً مالا فاستـمـهـكـه  
لم يضمن عند محمد وقال أبو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اه فتأمل  
وسند كرهه آخراً كتاب المأذون (قوله لو ألتف ما أقرضه) أطلق الجواب في نعم أبي

في حقهما (ومن عقد) عقدا  
بدور بين نعم وضر كما صيحي  
في المأذون (منهم) من هؤلاء  
المجبورين (وهو بقتله)  
يعرف أن البيع سالب للمالك  
والشرع جالب (أجازوا به  
أورد) وان لم يعقله فباطل  
نهاية (ون انفقوا) أى  
هؤلاء المجبورين سواء عقلا  
اولاد درر (شياً) موقوفاً من  
مال أو نفس (ضموا) اذا  
لا جبر في القه على لكن ضمان  
العبد بعد العتق على ما صر  
وفي الاشياء الصبي المجبور  
مؤاخذاً بقتاله فيضمن ما  
اتلفه من المال له حال اذا  
قتل فالدية على عاتقه الا في  
مسائل لو ألتف ما أقرضه



عن أبيه وفي نسخ أبي سليمان أنه قوله ما وفي قول أبي يوسف ف هو ضامن وهو الصحيح يرى  
 عن الذخيرة والظاهر أنه تصحيح لقل الخلاف لا أقول أبي يوسف تأمل قال أبو السعود عن  
 شرح تنوير الأذهان ولو أناف مال غيره بلاسحق ايداع أو اقراض ضمن بالاجماع (قوله  
 وما أودع عنده) استقر به ما إذا أناف ما أودع عنده فانه يضمنه وأطلق عدم الضمان في  
 الوديعة وهو مقيد بمساوي العبد والامة ما إذا كانت عبيدا أو امة واسمها كذا يضمن اجامعا  
 يرى عن البدائع قال الحوى وفي أحكام الصغار للاستدراك في ما يخالفه حيث قال صبي  
 محجور أودع عبيدا فقتله فعلى عاقلة القيمة ولو طعمها ما كاله لا يضمن اه قلت وقد يفتى بان  
 الضمان اجامعا على العاقلة تأمل (قوله بلا اذن واية) يفتى عنه مله - فلو أذن وليه  
 في أخذ الوديعة يضمن اتفاقا كافي المصنف في أبو السعود (قوله ويستثنى من ايداعه الخ)  
 يستثنى أيضا ما إذا كانت عبيدا يضمنه على ما في البدائع (قوله مثله) أي صبي محجور وهو  
 بالنصب مفعول أول لاودع والثاني محذوف أي وديعة (قوله فلهما لا تضره) بين الدافع  
 أو لا تضره (قوله) قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي وأجاب في الاشياء  
 بأنه لم يوجد فيها التسلط من مالها بخلاف ما مر وأورد عليه بأنه وجد التسلط بنفس الدفع  
 الى الأول كافي الحوى قلت مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الأول لم يكن له تضره كما مر في  
 المستنبطات (قوله ولا يجبر على الخ) في بعض النسخ على حر واعلم أن الجبر عنه دأب حنيفة  
 على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعنده ما يجوز بغير  
 الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية وأما الجبر على المفتي الما جن وأخويه فليس يجبر  
 اصطلاحا كما في نظائر الدرر ان عندهما أيضا يجبر عليه بالسفه وهو مخالف لعمامة الكتب  
 كآب عليه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا مجمل فتأمل (قوله هو بغير المال الخ)  
 فارتكاب غيره من المعاصي كسرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المعطى في شيء - فاستثنى  
 والمراد أنه كان رشيدا ثم سفه لما يأتي مثله لو بلغ غير رشيد لم يسلم اليه مله الخ (قوله على  
 خلاف مقتضى الشرع أو العقل) كالتبذير والامراف في النفقة وأن يتصرف تصرفات  
 لا فرض أو لغرض لا يعمده العقل من أهل الديانة غرضا كدفع المال الى المفتين والاعاين  
 وشراء الحماة الطيارة فحق غال والمفتين في التصرفات من غيرهم - فتواصل المسامحات في  
 التصرفات والبر والاحسان مشرووع الآن الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب  
 قال تعالى اذا أنفقوا لم ينسرفوا ولم ينفقوا (قوله فيجبر عليه عندهما) - مستدرك مع  
 ما يأتي مع عدم صحة التضييع أيضا (قوله وعندهما الخ) هو حاذرناه آتينا عن الكتابة  
 (قوله وفسق) أي من غير تبذير مال فان الفاسق أهل للولاية على نفسه وأولاده عند جميع  
 أصحابنا وان لم يكن حافظا للماله فاستثنى (قوله ودين) وان زاد على ماله وطلب الغرماء من  
 القاضي الجبر عليه فاستثنى (قوله وغفلة) أي لا يجبر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس  
 بفسد ولا يقصد له لكنه لا يمتد الى التصرفات الرائجة فيعين في البياعات لسلامة قلبه  
 زبلي (قوله بل يمنع) أشار به الى انه ليس المراد به حقيقة الجبر وهو المنع الشرعي الذي يمنع  
 نفوذ التصرف لان المفتي لو اتي به الجبر وأصاب جازوا كذا الطبيب لولا ان لا ينفذ فدل

وما أودع عنده بلا اذن واية  
 وما أعير له وما يبيع منه بلا اذن  
 ويستثنى من ايداعه ما إذا  
 أودع صبي محجور مثله وهي  
 ملك غيره فلهما لا تضره بين  
 الدافع أو لا تضره (ولا يجبر  
 من مكاف بسفه) هو تبذير  
 المال وتضييعه على خلاف  
 مقتضى الشرع أو العقل  
 درر ولو في التبذير كان  
 يصر فيه في بناء المساجد ونحو  
 ذلك فيجبر عليه عندهما  
 وعندهما في فوائد شتى في  
 الاشياء (وفسق ودين) وغفلة  
 (بل) يمنع مفت

ان المراد المنع المحس كافي الدرر عن البدائع (قوله ما جن) قال في الجوهرة مجن الشيء يعين مجونا  
 اذا لم يلب وغاظ وقوله - م رجب - ل ما جن كأنه مأخوذ من غاظ الوجه وقوله الحيا وهو ليس بعربي  
 محض ابن كمال (قوله كعلم الردة الخ) وكالذي يفتى عن جهل شره بلاية من الخمانية  
 (قوله وطبيب جاهل) بان يسبقهم دواءه ما كادوا أقوى عليهم لاية - مدره الى ازالة ضرره  
 زبلي (قوله ومكاره فاس) بان يكرى ابلا وليس له ابل ولا مال يشتريه به واذا جاءه أو ان  
 الطردوح يفتى نفسه جوهره ففتح هؤلاء المفسدين للاديان والابدان والاموال دفع اضرار  
 بالخاص والعام فهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كافي القهس - ثاني وغيره قيل  
 والخميس - هذه الثلاثة ثلاثة أخرى المذكر وأرباب الطعام اذا تعدوا في البيع بالقيمة وما لو أطم  
 عبيدا الذي وامتنع من بيعه بابه القاضي اه قات وباب الامر بالمعروف أووسع من هذا  
 تأمل نعم ينبغي ذكر المريض فانه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث (تنبيه) - لم  
 من هذا عدم جواز ما عليه أهل بعض المذاهب من أن يفتى في الحماة مديبة (قوله وعندهما  
 حرقتهم وهو متقن لها أو أراد تعالها فلا يحل التبذير كما أفتى به في الحماة مديبة (قوله وعندهما  
 يجبر على الحر) أي العاقل البالغ قال في الجوهرة ثم اختار فيهما ما بينهما قال أبو يوسف لا يجبر  
 عليه الا يجبر الحما كم ولا يفتى حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يجبره واصلاحه فيه يطلقه  
 والنفقة فيما يباعه قبل جبر القاضي يجوز عند الأول لا الثاني (قوله بالسفه والغفلة) أي  
 والدين كما يأتي وعبر بعضهم عن الغفلة بالسفه وادوايس المراد به الفسق فافهم قال في الدرر  
 المتنق ويشترط اربعة الخبر عندهما القضاء بالافلاس ثم الجبر يشاء عليه ولا يشترط ذلك في الجبر  
 بالسفه مع كونه يبيع جميع الاموال واما الجبر بالدين فيخص المال الموجود حتى يتصدق بقرنه  
 في مال - حدث به بالكتب كما يعلم من القهس - ثاني والبرجندى فليحفظ اه وفي التارخانية  
 الجبر بالدين يشارك الجبر بالسفه من وجوه ثلاثة أحدها أن الجبر بالسفه لا يفتى فيه وهو سوء  
 اختياره لا الحق القرماء بخلافه بسبب الدين فيفتقر لافضاء الثاني أن المحجور بالسفه اذا اعتق  
 عيدا او وجبت عليه السعاية وأدى لا يرجع بماسعى على المولى بعد زوال الجبر بخلاف المحجور  
 بالافلاس الثالث أن المحجور بالدين لو اقر حالة الجبر يتصدق بقرنه بعد زوال الجبر وكذا حالة الجبر  
 فيما يحدث له من المال حالة الجبر والمحجور بالسفه لا يجوز اقراره لاحال الجبر ولا بعده ولا في  
 المال الفاتم ولا الحادث اه ملخصا قلت ويراد ما مر من توقف الجبر بالدين على القضاء أي  
 على قول أبي يوسف لكونه لحق القرماء بخلاف الجبر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كما اشير اليه  
 فيما مر وظاهر كلامهم ترجيحهم على قول محمد (قوله به) أي بقوله ما يفتى به صرح  
 فاضيان في كتاب الحيطان وهو صريح فيه ومن أقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم في  
 تصحيحه ومراده أن ما وقع في المتون من القول بعدم الجبر على الحر صحيح بالالتزام وما وقع  
 في فاضيان من التصريح بان الفتوى على قولهم ما مر صحيح بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل  
 عليه الفتوى مولانا في فوائده منح وفي حاشية الشيخ صالح وقد صرح في كثير من المعتمرات  
 بان الفتوى على قولهم وفي القهس - ثاني من التوضيح انه المختار اه وأفتى به الباني وأبو  
 القاسم كاذر في المنع عن الخمانية قيسل قوله الثاني والقاضي يحبس الحر المدينون (قوله

ما جن) يعلم الحيل الباطلة  
 كعلم الردة لتبين من زوجها  
 اوله - سقط عنها الزكاة  
 وطبيب جاهل ومكاره فاس  
 وعندهما ما يجبر على الحر  
 بالسفه والغفلة (به) أي  
 بقولهما (يفتى) صيانة له  
 وعلى قولها المفتى به (فيكون  
 في احكامه



كصغير (أي يعقل ومثله البالغ المعنوي كأي حيوان من الاشياء (قوله الا في نكاح وطلاق) فان  
 متى جاز منه مقدار مهر المثل وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المهر لان  
 التسمية صحيحة في ماله وادامه المثل وكذا التزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها  
 لان التزوج من حوائج لاصلية زياي (قوله وعناق) وعلى العبد أن يسي في قيمته عند  
 محله وهو الصحيح طوري (قوله واستبدال) بان ولدت جارية فادعاه ثبت نسبها وصارت  
 أم ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسمى هي ولا ولدها في شيء لان ثبوت نسب الولد شاهد  
 اه او لم يكن معها ولد فقال هذه أم ولدي لم تبع وموت بموته في كل قيمته بمنزلة المريض زياي  
 وهي المثل قيمتها قننا جوهره (قوله وتديب) وبسبب موت المولى غير رشيد في قيمته مدبرا  
 وقيمة المدبر ثلثا قيمته قننا وقيل نصفها وعليه الفتوى جوهره لكن سبب في صحة وصاياه بالقرب  
 من الثلث والتدبير منها وفي الطوري عن المحيط قال ما يشاهد إذا أي سببه إذا كان أهل  
 المصالح يعدون هذه الوصية امرافا فان كانوا الابعاد منها امرافا بل هو واحد لا يسي  
 في قيمته إذا كان يخرج من الثلث (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها القاضى اليه ليعرفها لانها  
 عبادة لا بد منها من قيمته ولكن يمتنع معها أصنافا لا يصرفها في غير وجهه هداية (قوله  
 وفطرة) فيه أنه يجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وادعاه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر في  
 في باب اقليست مما خالف فيها الصغير الآن يقال مخاطبهم اوليه نامل (قوله وج) لان  
 واجب بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمره واحدة فيها استحقاقا ولا من القرائن  
 لانه لا يمنع من افراد السقراكل واحدة منهم فلا يمنع من الجمع بينهم الاختلاف في وجوبها  
 ويسلم النفقة الى ثمة لا يتلافها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضى نفقة الرجوع ولا تلزمه  
 الكفارة الابعاد زوال الجبر وان أفسد العمرة يقضي بعبء زواله أيضا وتسامه في الجوهره ولو  
 أحرم بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال له ان شئت فخرج ماشيا  
 الا أن يكون القاضى وسع في النفقة فقال أنا ترى بذلك الفضل وانفق على نفسي فلا يمنع من  
 ذلك طوري (قوله وعبادات) أي بدنية لامالية ولا مركبة منهم ما يضاف في شرح المقناح  
 لابن السبكي كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يراد به إمام ماعدا ذلك  
 الخاص فيكون من عطف المبين قال وهو ذاهو التحقيق جوى وبه صرح في المدينة  
 أبو السعد هو ذلك فيكون من العام المخصوص أو المراد به المخصوص وهو الأول حقيقة في  
 الباقي أو مجازا كالتأني خلاف بينه في حاشية شرح المنار أول بحث المزمع هذا وفي استقناء الحج  
 والعبادات تظهر فأنها تصح من الصغير أيضا الا ان يقال المراد منهم ما على سبيل الوجوب نامل  
 (قوله وزوال ولاية أبيه أو جده) بمعنى عدم ولايته ماعليه بخلاف الصغير جوى أي  
 فان ولايته ماعليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعبادة) كالأقرار على نفسه بوجوب  
 القصاص في نفس اوفعها دونها جوى (قوله وفي الاتفاق) أي على نفسه بولده وزوجته  
 ومن يجب عليه نفقة من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفي بعض النسخ وفي  
 الايقاف من أوقف لكن في الاشياء ان وقفه باطل واستغفروا فيما لو كان باذن القاضى دفعه  
 البلى وبطلانها بالانقسام اه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث) يعني إذا كان له

كصغير (أي يعقل ومثله البالغ المعنوي كأي حيوان من الاشياء (قوله الا في نكاح وطلاق) فان متى جاز منه مقدار مهر المثل وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المهر لان التسمية صحيحة في ماله وادامه المثل وكذا التزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان التزوج من حوائج لاصلية زياي (قوله وعناق) وعلى العبد أن يسي في قيمته عند محله وهو الصحيح طوري (قوله واستبدال) بان ولدت جارية فادعاه ثبت نسبها وصارت أم ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسمى هي ولا ولدها في شيء لان ثبوت نسب الولد شاهد اه او لم يكن معها ولد فقال هذه أم ولدي لم تبع وموت بموته في كل قيمته بمنزلة المريض زياي وهي المثل قيمتها قننا جوهره (قوله وتديب) وبسبب موت المولى غير رشيد في قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قننا وقيل نصفها وعليه الفتوى جوهره لكن سبب في صحة وصاياه بالقرب من الثلث والتدبير منها وفي الطوري عن المحيط قال ما يشاهد إذا أي سببه إذا كان أهل المصالح يعدون هذه الوصية امرافا فان كانوا الابعاد منها امرافا بل هو واحد لا يسي في قيمته إذا كان يخرج من الثلث (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها القاضى اليه ليعرفها لانها عبادة لا بد منها من قيمته ولكن يمتنع معها أصنافا لا يصرفها في غير وجهه هداية (قوله وفطرة) فيه أنه يجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وادعاه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر في في باب اقليست مما خالف فيها الصغير الآن يقال مخاطبهم اوليه نامل (قوله وج) لان واجب بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمره واحدة فيها استحقاقا ولا من القرائن لانه لا يمنع من افراد السقراكل واحدة منهم فلا يمنع من الجمع بينهم الاختلاف في وجوبها ويسلم النفقة الى ثمة لا يتلافها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضى نفقة الرجوع ولا تلزمه الكفارة الابعاد زوال الجبر وان أفسد العمرة يقضي بعبء زواله أيضا وتسامه في الجوهره ولو أحرم بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال له ان شئت فخرج ماشيا الا أن يكون القاضى وسع في النفقة فقال أنا ترى بذلك الفضل وانفق على نفسي فلا يمنع من ذلك طوري (قوله وعبادات) أي بدنية لامالية ولا مركبة منهم ما يضاف في شرح المقناح لابن السبكي كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يراد به إمام ماعدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهو ذاهو التحقيق جوى وبه صرح في المدينة أبو السعد هو ذلك فيكون من العام المخصوص أو المراد به المخصوص وهو الأول حقيقة في الباقي أو مجازا كالتأني خلاف بينه في حاشية شرح المنار أول بحث المزمع هذا وفي استقناء الحج والعبادات تظهر فأنها تصح من الصغير أيضا الا ان يقال المراد منهم ما على سبيل الوجوب نامل (قوله وزوال ولاية أبيه أو جده) بمعنى عدم ولايته ماعليه بخلاف الصغير جوى أي فان ولايته ماعليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعبادة) كالأقرار على نفسه بوجوب القصاص في نفس اوفعها دونها جوى (قوله وفي الاتفاق) أي على نفسه بولده وزوجته ومن يجب عليه نفقة من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفي بعض النسخ وفي الايقاف من أوقف لكن في الاشياء ان وقفه باطل واستغفروا فيما لو كان باذن القاضى دفعه البلى وبطلانها بالانقسام اه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث) يعني إذا كان له

وارث والقباض ان لا تجوز وصيته كتبرعانه وجه الاستحسان ان الجهر عليه ما في النظر له كي لا  
 يتلف ماله ويبقى كالأعلى غيره وذلك في حياته لا فيما يتقدم من الثلث به بدوقاته حال استغنائه  
 وذلك اذا وافق وصاياه أهل الخير والمصالح كالوصية بالحج أو لهما كين أو بناء المساجد  
 والوقوف والقنطرة والجسور وأما اذا أوصى بغير القرب لانه قد عذنا طوري (قوله  
 بكأن) أي غير مجبور والافه وبائع ح (قوله وفي كفارة كعبه) فلو حلف وحلف أو نذر  
 نذرا من هدى أو صدقة أو ظاهر من أمر أنه لا يلزمه المال ويكفر بعينه وغيره بالصوم زياي  
 (قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الخ لكن أعاده لقوله الا باذن  
 القاضى وانما حصره بمسار من ذوال ولاية أبيه وجده (قوله لم يسل إليه ماله الخ) هذا  
 بالاجماع كافي الكفاية وانما الخلاف في تساميه به بدخس وعشر من سنة كياي فلو بلغ  
 مائة أو جهر عليه أو لافسه اليه فضاغ ضغنه الوصى ولو دفعه اليه وهو صبي مصلح واذن له  
 في التجارة فضاغ في يده لم يضمن كافي المنع عن الخيانة وفي حاشية أبي السعد ومعه زوال ولاية  
 وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذلك قبل ظهور رشده بعد الادراك اه وسئل العلامة  
 الشبلي عن بلغت وعليها وصى هل يثبت رشدها بمجرد البلوغ أم لا بد من البيعة فاجاب بانه لا  
 يثبت الا بصحة شرعية ومثله في الخبرية وفي شرح البيهقي عن البدائع لا بأس للولى أن يدفع اليه  
 شيئا من ماله وياذن له بالتجارة للاختبار فان أنس منه رشده دفع اليه الباقى (قوله حتى  
 يبلغ خمس وعشرين سنة) أي مالم يؤنس رشده قبلها (قوله فصح تصرفه قبله) الاولى التعيين  
 بالواو كافي الكثرة لكن لما كان قوله لم يسل إليه ماله في المنع لان العاقل البالغ لا يجبر عليه  
 عند الامام وانما هو ذامع للتأديب لا جرمه صرح التفريع فانهم (قوله ضمن) أي اذا هلك  
 في يده اذعده في المنع وأما اذا باع نفسه قبل أن يكتشف حاله ويعلم رشده وملاحيته  
 بالاختبار فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الجبلي في فتاواه والواجب على الوصى أن لا يدفع  
 اليه المال الابعاد الاختبار فاذا ضمنه لذلك كان منه الواجب فلا يكون متعديا وفي الخيانة  
 ما يشهد له رمى (قوله قاله شيخنا) يعني الرمي في حاشية المنع (قوله وان لم يكن رشيدا)  
 لانه قد بلغ سنائة صورا أن يصير جديا ولان منع المال عنه للتأديب فاذا باع هذا السن فقد  
 انقطع رجاء التأديب زياي ملغصا (قوله وقال لا يدفع) أي وان صار رشيدا وبه قالت  
 الأئمة الثلاثة معراج (قوله ولا يجوز تصرفه فيه) أي مالم يجزه القاضى على ماله وهذه غرة  
 الخلاف وتظهر أيضا في الضمان عندهم الودع اليه بعد ما باع هذه المدة مفسدا لاعتقده (قوله  
 فان أنسى) أي عرفتم أو أبصر ثم ذكره المبكر في تفسيره ط (قوله هو كونه مصلحا في ماله)  
 هو مفي ما في البيهقي عن النصف الرشدة فان ينفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا ينفق في  
 البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والامراف (قوله فقط) أي لا في دينه أيضا اخلافا  
 لما في رسمه الله (قوله ولو فاسقا) تأكد ما قوله فقط واطلقة فتشمل القساق الاصل  
 والطارى كافي الهداية وهذا مالم يكن مفسدا لماله (قوله ليبيع ماله) أطلق المال فتشمل  
 المهر من والمؤجر والمساكن وكل ما هو ملكه رمى ولا يكون ذلك اكراما لانه يحق كما مر في  
 محله اذ هو ظالم بالمنع (قوله به في بلا امره) لان له دائر أن يأخذ به اذ انظره يجنس حقه

(بكأن) وفي كفارة كعبه  
 اشباهه والحاصل أن كل  
 ما يستوى فيه الهزل والجد  
 ينقد من المجبور وما لا فلا  
 الا باذن القاضى خاتمة  
 (فان بلغ) الصبي (غير رشيد)  
 لم يسل إليه ماله حتى يبلغ  
 خمس وعشرين من سنة فصح  
 تصرفه قبله) أي قبل المقدار  
 المذكور من المدة (وبعد  
 يسر إليه) وجوبه به في لو  
 منه منه بعد طاب به ضمن  
 وقبل طلبه لانها كما يقدره  
 كلام الحق وغيره قاله شيخنا  
 (وان لم يكن رشيدا) وقال  
 لا يدفع حتى يؤنس رشده  
 ولا يجوز تصرفه فيه  
 (والرشد) المذكور في قوله  
 تعالى فان أنسى ثم رشدا  
 (هو كونه مصلحا في ماله فقط)  
 ولو فاسقا قاله ابن عباس  
 (والقاضي يبيع ماله الحرام)  
 المدينون اليه مع ماله في دينه  
 وفرضي دراهم دينه من  
 دراهمه) يعني بلا امره







تأكد وثبت فالأصل بقاؤه ونيل عاينه أن الحجر بعد تبوؤه لا يرتفع عند أي يوسف الأباقة  
 فلو كان الأصل زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسي في حاشية الاشياء لم يوجد بعد الحجر من  
 القاضي ما ينفق خلافه فالظاهر بقاؤه اهـ وهكذا نقل الجوى عن الشيخ صالح فينبغي تقديم  
 بيعة الزوال وذ كبحوه العلامة البكري ثم قال ورويت في ذخيرة الناظر الجزم به ونقله أبو  
 السعد وأقره وبالجملة لم نر أحدا تابع صاحب الاشياء سوى الشارح والله أعلم (قوله وفي الوهبانية  
 الخ) الشطر الثاني من البيت الاول مغير وأصله • فمن يدعي التاخير ليس بآخر • ويحتمل  
 في محل جر مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال به - دصلاحه - أقررت وأنا محبور بأن  
 - انتهى - كنت لك كذا وقال وبالمال بل حال صلاحك فاقول للمقر لانه إضافة الى حالة معهودة  
 تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الامقرا وكذا لو قال أقررت لي به حال فسادك لكنه  
 حق وقال المقر لم يكن ذلك - فاقول له ومعنى الثاني لو باع المحبور وأجاز القاضي - به - لكن  
 ثم في المشتري عن دفع الثمن اليه فدفعه وذلك بضمن الثمن للقاضي لانه لما نهاه صار حق القبض  
 للقاضي والمحبور كالأجنبي فلو لم ينهه جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع الثمن كالوكيل بالبيع  
 وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل بلوغ الفلام بالاحتمال الخ) •

يتنوع في فصل بلوغ مبتدأ وما بعده خبر ومطوف عليه والجارية محجور وعطفا على الفلام  
 أو مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ افة الوصول وأصله مطلقا حالته  
 - هذا الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر وكان له نهاية ذكر هذا الفصل لبيان ما هو الفلام  
 كما قال عياض يطلق على الصبي من حين يولد الى أن يبلغ وعلى الرجل باعتباره ما كان (قوله  
 بالاحتمال) قال في المحدث الاحتمال جعل اسم الماراه الثامن من الجماع فحدث مع انزال  
 المني غالبا فقلب لفظ الاحتمال في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال اهـ ط  
 (قوله والانزال) بآي سبب كان (قوله والأصل هو الانزال) فان الاحتمال لا يعتبر الا به  
 والاحتمال لا يتأتى الا به (قوله والجارية) هي أنثى الفلام (قوله صريحا) قيد به لانه  
 مذكور ضمنه نافي الاحتمال والجبل (قوله فان لم يوجد - ففيمما) أي في الفلام والجارية شئ  
 مما ذكر الخ مفاده أنه لا اعتبار بانبات العانة خلافا للشافعي ورواية عن أبي يوسف ولا الجبة  
 وأما من ود الشئ فذكر الجوى انه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كما في شرح  
 النظم الهاملي أبو السعد وكذا شعر الساق والابط والشارب (قوله به بقى) هذا عندهما  
 وهو رواية عن الامام وبه قالت الأئمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولها سبع  
 عشرة سنة (قوله أقصر أعمار أهل زماننا) ولأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عرض على  
 النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وسنه أربعة عشر فردده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر  
 فقبله ولأنما العادة الغالبة على أهل زماننا وغيره احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة  
 أحسدى الحجج الشرعية فمبالا نص فيه نص عليه الشافعي وغيره درمتمق (قوله وادنى  
 مدته) أي مدة البلوغ والضمير في الفلام وفي له الجارية (قوله كافي احكام الصفار)

وفي الوهبانية  
 ومن يدعي اقراره قبل الحجر  
 فمن يدعيه وقته فهو واحد  
 ولو باع والقاضي أجاز وقال لا  
 تؤدى فما أدام من بعد ينحصر  
 • (فصل) •

(بلوغ الفلام بالاحتمال الخ)  
 والاحتمال والانزال والأصل  
 هو الانزال (الجارية  
 بالاحتمال والحديث والجبل  
 ولم يذكر الانزال صريحا  
 لانه لما علم منها فان لم يوجد  
 ففيمما) شئ (لحقى يتم لكل  
 منها خمس عشرة سنة به  
 بقى) أقصر أعمار أهل زماننا  
 (وأدنى مدته) ثمان عشرة  
 سنة ولها سبع - ثمان - هو  
 المختار كافي احكام الصفار

هو اسم كتاب للاسدوشى (قوله فان راعا) يقال رقعته أي دنا منه رقعاً ومنه إذا سلى  
 أحدكم الى سيرة فليرقعه هو صبي مراقب مدان للعلم مغرب (قوله ان لم يكذب ما  
 الظاهر) هو معنى قوله الاتى وهو أن يكون بحال يحتمل مثله وفي المنع عن الظانية صبي أقرانه  
 بالغ وقامه وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مراقبا ويحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان  
 كان مراقبا وبه - لم - أن - مثله لا يحتمل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا  
 أن به اثنتي عشرة سنة إذا كان بحال لا يحتمل مثله إذا أقر بالبلوغ لا يقبل اهـ (قوله فبعد  
 ثنى عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين أن الصواب ابدال بهد يقبل زعمانه أنه شرط  
 لغير المراهق ورد في نور العين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشريعة لاية وعبارته ايهى  
 وقد مر ما به علم بالبلوغ ما واپس علم - ما - عين اهـ قال أبو السعد والظاهر أن هذا هو  
 المراد مما نقله الجوى عن شرح درر البحار من أنه يشترط لقبول قوله - ما - أن يبين كيفيته  
 المرافقة حين السؤال عنه اهـ قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى الشافعي عن القاضي  
 محمود السمرقندى أن مراقبا أقر في مجلسه ببلوغه فقال بقاء بلغت قال باحة - لاه - قال فإذا  
 رأيت بعد ما انتهت قال الماء قال أي ماء فان الماء مختلف قال المني قال ما الرجل  
 الذي يكون منه الولد قال على ماذا احتلت على ابن أو بنت أو ثمان قال على ابن فقال القاضي  
 لا بد من الاستسقاء فقد يلقن الاقرار بالبلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط  
 وأما يقبل قوله مع التسليم وير كذا جارية أقرت بحيض اهـ والظاهر أن المراد بقوله وأما  
 يقبل مع التسليم أي تسليم ما بلغ به من احتلام أو احبال فقط بلا هذا الاستسقاء (قوله  
 لاتصح البينة) صوابه البينة من البت وهو القطع كافي جامع الفصولين وقد وجد كذلك في  
 بعض النسخ أو يقول لا يصح الاقرار

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب المأذون) •

أي الاذن فهو مصدر كسور وان كان الظاهر أنه صفة لكنه يحتاج لحذف المضاف والصفة  
 في المصدر ما يقال مأذون له أوله أو ترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره الله - تنافى  
 درمتمق وتقدیر المضاف اذن المأذون لان البحث عن الاعمال لا من الذوات وفي المصباح أن  
 الفقهاء يحدقون الصلة انهم المني وأورد بعد الجرح لان الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله  
 الاذن اغة الاعلام) تبسب الزبلى والنهاية قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبسوطه الاذن  
 هو الاطلاق اغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شئ الى شئ اهـ وفي النهاية الاذن  
 في الشئ رفع المانع من هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيما جهر عليه من اذن له في الشئ اذا  
 وأبعد الامام الزبلى حيث قال انه الاعلام ومنه الادان وهو الاعلام لان الاذن من اذن في  
 كذا اذا أباحه والاذان من آذن بكذا اذا علم اهـ وفي أبي السعد قال قاضي زاده في  
 التكملة لم أر قط في كتب اللغة مجيء الاذن بمعنى الاعلام (قوله من العبد المأذون) الاولى  
 اسقاط لفظة العبد فان الحكم في المني والمعنونه كذلك ح (قوله في غير باب التجارة)  
 كالزوج والتسرى والاقرض والهبة ونحوها مما سياتى (قوله واسقاط الحق) كالتفسير

(فان راعا) بان بلغا هذا  
 السن (فقالا بلغنا صدقا  
 ان لم يكذبما الظاهر) كذا  
 قبله في العمادية وغيره  
 فبعد ثنى عشرة سنة بشرط  
 شرط آخر احصاه اقراره  
 بالبلوغ وهو أن يكون بحال  
 يحتمل مثله واللا يقبل قوله  
 شرح وهبانية (وه - ما -)  
 حينئذ (كأن حكا) فلا يقبل  
 بهوده البلوغ بعد اقراره  
 مع احتمال حاله فلا تنقض  
 قسمته ولا يبيعه وفي  
 الشريعة لاية يقبل قول  
 المراهقين قد بلغنا مع  
 تسليم كل بماذا بلغ بلا عين  
 وفي الخزائن أقر بالبلوغ  
 فقبل اثني عشرة سنة  
 لاتصح البينة وبه تصح اهـ  
 • (كتاب المأذون) •

(الاذن) لغة الاعلام  
 وشرا (فك الحجر) أي في  
 التجارة لان الحجر لا ينكح  
 عن العبد المأذون في  
 غير باب التجارة ابن كمال  
 (واسقاط الحق) المسقط  
 هو المولى لو المأذون رقبة  
 والمولى لوصيا وعنده ذفر

قوله والظاهر الخ رأيت  
 في الحامدية من جواهر  
 الفتاوى وأما يقبل قوله  
 فغير هذا التفسير الخ اهـ



اقوله فلك الحجر ولا يخفى عليك ان العبيد ليس فيه اسقاط حتى يهدية اسكن قال ابن  
الكامل يعني حق المنع لاحق للمولى لانه مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يقطع  
بالاذن ولذلك ما خدمت كسبه جبراً على ما سياتي اه (قوله هو توكل وانابة) مسانعة  
الخلاص (قوله ثم يتصرف) عطف على المعنى فكأنه قال اذا اذن المولى يتفك العبد من الحجر  
ثم يتصرف الخ ابن كمال (قوله العبد) انما خص البيان به لانه في الحال فيه والا فالحكم مشترك  
ابن كمال (قوله لنفسه) أي لا سيده بطريق الوكالة فهو متاني ولا يلزم أن يكون مالكاً لانه  
يجهلته مملوك للمولى فاذا تذر له حكمه انصرف فيه يخلفه المولى في الملك شره لانه (قوله  
بأهليته) لان العبد اهل لانصرف به الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا صدوره عن  
تميز وجهه في التصرف ذمة صالحة لا التزام لحقوق وهو الاية فوكان بالرق لانه من كرامات  
الدين وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشراً الا أنه يهرط به من التصرف لحق المولى كي لا يطل  
حقه بملك الذي يرقبته اذ ذمة بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته  
فاذا اذن المولى فقد اسقط حقه فكان العبد متصرفاً بأهليته الاصلية زيلبي (قوله  
ولا يتخصص بنوع) أي ولا يمكن فهو متاني وفي الترخاوية هذا اذا صادف الاذن عبداً  
مجبوراً اما اذا صادف عبداً ماذوناً يتخصص فلا اذن له في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى  
به الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشتر بالذمة نص عليه محمد رحمه الله (قوله تقرير  
على كونه اسقاطاً) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كباقي كالاتفاق والعناق ولا يقال لو كان  
اسقاط المالك نفسه لانه قول ليس باسقاط في حق مالم يوجد فيه ككون التهي امتناعاً عن  
الاسقاط في حال بوجهه زيلبي (قوله ولا يرجع بالهدية) أي بحق التصرف كطلب الفين  
وغيره والهدية تعلق بحق مفعول من عهده لقيه فهو متاني (قوله انه الحجر) ظاهره ان  
قوله ولا يرجع تقرير على قوله فلك الحجر وجهه الله متاني تقرير على كون تصرفه لنفسه  
(قوله تقرير على فلك الحجر) فيه نظر والظاهر انه تقرير على التقرير وهو قوله فلا يتوقف  
كما يدل عليه التعديل تامل (قوله لان الاسقاطات لا تتوقف) لانها تتلشى عند وقوعها  
(قوله فاذا اذن في نوع الخ) سواء سكت عن غيره أو نهى بطريق الصريح نحو ان ياذن في  
شراء البزوق لا يشتر غيره اه تارة خالية عن المضمرات (قوله لانه فلك الحجر لا توكل) أعاده  
وان سر التقييد على غرة الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي فافهم (قوله ثم اعلم الخ) قال في المنع  
التخصص قد لا يكون مقصداً اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذناناً لكان باب  
الاستخدام لا يفتأ الى أن من امر عبده بشراً بقل بفلسين كان ماذوناً يصح اقراره بدين  
نفسه بغير رقبته ويؤخذ في الحال فلا يتجرأ أحد على استخدام عبده فيما استعمله حاجته  
لان غالب استعمال العبد في شراء الاشياء الحقيقية فلا بد من فصل بين الاستخدام والاذن  
بالتجارة وهو ان اذن يتصرف مكر رصير بمحاذل أن يقول اشترى ثوباً وبه أو قال بيع هذا  
الثوب واشترى ثوباً أو دالة كادالي الغلة كل شهر أو ادالي الغلة أنت حر فانه طلب منه المال  
وهو لا يصلح الا بالتكسب وهو دالة التكرار ولو قال اقم صباغاً أو قصاراً لانه اذن شراء  
سالا به منه دالة وهو نوع من انواع يتكرر ويكرر العمل المذكور كان ذلك اذنا وان اذن

والشافعي هو توكل وانابة  
(ثم يتصرف) العبد لنفسه  
بأهليته فلا يتوقف بوقت  
ولا يتخصص بنوع تقرير  
على كونه اسقاطاً ولا  
يرجع بالهدية على عبده  
لفك الحجر (فلا اذن له عبداً)  
تقرير على فلك الحجر (بوما)  
أوجه (صار ماذوناً مطلقاً  
حتى يتصرف فيه)  
لان  
الاسقاطات لا تتوقف (ولم  
يتخصص بنوع فاذا اذن في  
نوع اسم اذنه في انواع  
كلها) لانه فلك الحجر لا توكل  
ثم اعلم ان الاذن بالتصرف  
المنعوى اذن بالتجارة  
وبالتخصص استخدام

يتصرف غير مكر كطعام أهله وكسوتهم لا يكون اذنا كإقرارنا وبهذا التفصيل صرح في  
البرازية فان قلت يتقضى هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعاً وأمره مولا يبيعه فانه اذن  
في التجارة وإيسر الامر به فقد مكر وقلت أجيب عنه بأنه أمر بالعقد المذكر دالة وذلك لان  
تخصيصه يبيع المقصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدق منه صريحاً فاذا بطل  
الذمة بطل الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى أن الفاصل هو التصرف النوعي  
والشخصي والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العناية وكلام الوقاية يفسده اه  
(قوله وبثبت الاذن دلالة الخ) في الحقائق انما يجادل سكوت المولى اذنا اذالم يسبق منه  
ما يوجب في الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيتم عبدي يتجر فسكت فلا اذن له بالتجارة ثم  
رأى يتصرف فسكت لا يصير ماذوناً اتفاقاً (قوله فبعد رأيه سده الخ) بعد مبتدأ خبره ماذون وساغ  
الابتداء لوقوعه موصوفاً وأفاد الزيلبي أنه اذا رأى اجنبياً يبيع ماله وسكت فان سكوت  
لا يكون اذناً وكذا لو أنفق مال غيره وصاحبه يتنظر وهو ساكت حتى كان له أن يطالب به  
بالضمان اه قال بعض القضاة ولا ينظره اذا مع قول الفصول انه مادية في الثالث  
والثلاثين ولو شق زرق غيره فمال ماقبه وهو ساكت فانه يكون رضا الهم الآن يحصل ما هنا  
على الاتلاف الغير الممكن ندواك فليتأمل اه (قوله برازية) عبارة وان رأته بشرى  
ويبيع فسكت فاذا الآن ينهأ وليكنه فيما يباع من ماله مولا لا يجوز حتى ياذن له بالنطق اه  
(قوله ودر عن الخاتبة) في عبارة الخاتبة اضطراب فانه قال اول الباب رأى المولى عبده يبيع  
عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال به ساطر ولوراء في حانوته فسكت حتى يباع  
متاعاً كثيراً كان اذنا ولا ينفذ على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو أن ربه لا يدفع الى  
عبد ربه من متاعا يبيعه فباع فرأى المولى ولم ينهه كان اذناً في التجارة ويجوز ذلك البيع على  
صاحب المتاع اه حموي أقول لا اضطراب في كلامه فان معنى كلامه الاول لم يكن اذناً في  
ذلك البيع المسكوت عنه فلا ينفذ به عليه وان صار ماذوناً في التجارة به بده كان تصرفه كلامه  
الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الاجنبي لانه أي الاجنبي فيه وهذا معنى ما في  
البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح البيهقي عن البهتان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت  
صار ماذوناً عندنا لا في البيع الذي صادف السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة  
الطوري وثق كذلك متدلاً بعبارة البهتان وغيره واعترض على الزيلبي حيث قال ولا فرق  
في ذلك بين أن يبيع عبداً مملوكاً للمولى أو لغيره باذنه أو بغير اذنه يباعها أو فاسداً هكذا  
ذكر صاحب الهداية وذكر قاضيان اذا رأى عبداً يبيع عينا من أعيان المالك فسكت  
لم يكن اذناً اه فاعترضه بان ظاهر كلامه أنه فهم الخاتبة بين كلام الهداية والخاتبة ثم قال  
وكيف يجوز حل كلام الخاتبة على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فقول الشارح فيما  
نقله عن البرازية لم يجوز حتى ياذن بالنطق معناه لم يجوز ذلك البيع بخصوصه على المولى وأن  
صار العبد ماذوناً وليس معناه لم يكن اذناً كما فهمه الشارح وغيرهما والخاص  
أنه لا فرق في كونه ماذوناً بين كون المبيع مملوكاً للمولى أو لغيره والمالك الفرق في جواز ذلك  
البيع الذي صادف السكوت فان كان لا جنبي جاز وان للمولى فلا الا بالنطق فاعتزم هذا

(ويثبت) الاذن (دلالة)  
فبعد رأيه يبيع ماله  
اجنبي) فلو ماله مولا لم يجوز  
حتى ياذن بالنطق برازية  
وذكر عن الخاتبة



التصريف في هذا المقام فانه من هن ال اقسام الافهام (قوله لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) أي  
 كصاحب الهداية كما صحت عبارته والاستدراك مبني على ما هو عليه كغيره من مخالفة ما في  
 البرازية والخاتمة لما في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في أنه يصير ما دونها بعد السكوت مطلقا  
 وانما افاد في الخاتمة شيئا لم يذكر في الهداية وهو انه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه ولو ملكا  
 للمولى والاجاز (قوله ووجه في الشر بلاية) أي ووجه ما ذكره الزيلعي وابن الكمال وغيرهما  
 من القصة بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من أن أثر الأذن  
 بظهور في المستعمل لا في ذلك الشيء وغاب عنه أنه مراد قاضيان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة  
 بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله ويشتري ما أراد)  
 الواو بمعنى أو بقرينة قول الشارح بعد أو شرائه وأصل المراد بالبيع أن المراد بالشرع ما يبيع  
 أنواع المشتري ولو محزما وذلك قال القسطنطيني ويشتري ولو كان خيرا ط (قوله الا اذا كان  
 المولى قاضيا) قال الجوى في شرح الكفر وقال المفسر في الرمن ظهر في توجيهه أن  
 القاضي من لا يباشر الأعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الأعمال من عبده على أنه اقوة  
 احتمال التوكيل اه فافاد هذا التعليل أن القاضي ذكر التمثيل فالمراد به كل من لا يباشر  
 الأعمال بنفسه وقال في حاشية الاشياء اه اقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسئلة على  
 سبيل الاستثناء وذكرها قاضيان لا على طريق الاستثناء فقال القاضي اذا رأى عبده يبيع  
 ويشتري فسكت لم يكن اذا اه وقد قلنا أن اطلاق صاحب الهداية يفهم منه أنه لا فرق  
 بين أن يكون المولى قاضيا أولا وأن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه  
 وأقره أبو السعود في حاشية الاشياء وأقول لا يبعد أن يكون مراد قاضيان أنه لا يصير ما دونها  
 في ذلك التصرف الذي صادفه السكوت كما أن ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون  
 ما دونها بعدد وعليه فلا اشتراك ما ذكره المفسر في وجه التمسك به على القاضي مع أنه  
 داخل في عموم كلامه السابق بمعنى أن حكم عبده القاضي كغيره وان قوى احتمال كونه وكيل  
 عنه فلا ينافي في اطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكر في الخاتمة والظهيرية على طريق  
 الاستثناء كما فعل في الاشياء ثم رأيت الطوري قال بعد ذكر المسئلة وفهم بعض أهل العصر أن  
 سكوت القاضي لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعي اه وظاهره أن هذا  
 الفهم مخالف لكلامهم كقوله الزيلعي المار وهذا مؤيد لما قلناه فتدبر (قوله لا في ذلك الشيء)  
 فيه أن الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الاجنبي وحينئذ لا يتصور أن يكون سكوت السيد  
 اذنا في بيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه الى هذا أشار الشارح بقوله فلا يتقضى على المولى بيع ذلك  
 المتاع لكنه شرح لا يطابق المشرع فكان عليه أن يبرز في قالب الاعتراض ح وحاصله أن  
 عدم كونه ما دونها في بيع ذلك الشيء انما هو فيما لو باع ملك المولى أمالو باع ملك الاجنبي باذنه  
 فتقضى عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل باصر صاحب المتاع وهل العهدة على العبد  
 أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وناظر خفية لكن ظاهر كلام السراج بقيد  
 عدم الفرق فانه قال ولو رأى عبده يبيع ويشتري فسكت ولم ينهه صار ما دونها لا يجوز وهذا  
 التصرف الذي شاهد المولى الا أن يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى أو غيره ويصير ما دونها

ايكن سوى بينهما الزيلعي  
 وغيره ويترجم بالندوة ابن  
 الكمال وصاحب الملتقى  
 ووجه في الشر بلاية بان  
 ما في المتون والشروح أولى  
 مما في كتب الفتاوى فافهم  
 (ويشتري) ما أراد  
 (وسكت) السيد (ما دون)  
 خبر المبدأ الا اذا كان المولى  
 قاضيا اشياء ولكن (لا)  
 يكون ما دونها (في) بيع (ذلك  
 الشيء) أو شرائه فلا يتقضى  
 على المولى بيع ذلك المتاع

فيما يتصرف به هذا اه الآن يرجع التعميم الى قوله صار ما دونها أو يجعل على ما اذا لم يكن  
 باذن الاجنبي وهو الاقرب فلا ينافي ما قدمناه من البرازية والخاتمة وغيرهما فتأمل  
 (قوله قبل أن يصير ما دونها) لانه لا يثبت الاذن الا اذا باع أو اشتري بضرته لا قبله بالضرورة  
 يكون ذلك البيع غير ما دون فيه فلا يتقضى (قوله وهو باطل) لانه يلزم عليه تقديم الشيء على  
 نفسه (قوله من يبايعه ذخيرة) نص عبارة الذخيرة هكذا اذا رأى عبده يشتري بضرته لا يفتى على  
 المولى فلم ينهه فهذا من المولى اذن له في التجارة وما اشتراه فهو لازم ولا مولى أن يسترد ما له ثم اذا  
 استرد المولى ماله دراهم أو دنائير لا يتقضى البيع وان كان ماله عرضا أو مكيلا أو موزونا  
 يتقضى البيع اه (قوله من مال مولاه) الاولى أن يقول بطل بالبايع بل من كماله يفتى (قوله  
 ففتى في الفرق) الاولى حذف الفاء ط وأصل الفرق ما ذكره في باب الفصول من أن الشراء  
 أسرع من اذنا فتأمل ح قلت وفي شرح درر البحار في صورة الشراء يتقضى على المولى لدخول  
 المبيع في ملكه وفي صورة البيع لا يتقضى عليه لزوال المبيع من ملكه اه ونقل مثله الجوى  
 عن البدائع وشرح الجمع وأورد عليه أن في كل ادخال واخراج أقول ان كان الفتن دراهم  
 أو دنائير لا يشكل لان التعميم بالتعمين بل يجب في الذمة ولذا لو استرد المولى لا يتقضى البيع كما  
 قدمناه وان كان غيرهما فيشكل لانه يبيع مائة ذرة والتمن في بيع من وجه فيصدق عليه  
 أنه باع ملك المولى وقد مر غير مرة أنه لا يتقضى عليه وأنه انما يصير ما دونها بعدد وجوابه أن  
 اللازم ما اشتراه العبد وأما ما قدمناه من ملك المولى فلم يتقضى على المولى ولذا كان له أن يترده  
 فاذا أجاز ما صرح العبد ولم يترده نقض عليه ذلك وصار ما دونها فيه وفيما بعده لان الاجازة  
 اللاحقة كالسابقة هذا ما ظهر لي (قوله بلا قيد) بيان للاطلاق بان قال له اذنت لك في التجارة  
 ولم يقيد بشرأى بعينه ولا بنوع من التجارة زيلعي (قوله صح كل تجارة منه) لان  
 اللفظ يتناول جميع أنواع التجارات زيلعي (قوله أمالو قيد) أي بنوع من التجارة  
 أو بوقت أو بجهة له شخص زيلعي أو بكان كما مر وأمالو أمره بشرأى بعينه كاطعام  
 والسكوة لا يكون ما دونها لانه استغدام كما مر يانه (قوله خلافا لاشافعي) أي ولزفرية اه على  
 أنه لو قيل عنددهم او عندنا فقاط كما مر (قوله ولو يقين فاش) أطاعة ففعل ما اذا ناه عن  
 البيع باليقين الفاحش أو أطاقت له كافي البرازية منع (قوله خلافا لهما) وعلى هذا الخلاف  
 بين العبي والمعتوه المأذون لهما زيلعي (قوله ويوكل لهما) أي بالبيع والشراء زاد في  
 شرح الملتقى ويه لم يقبل السلم وفي التبيين وله المضاربة أخذوا دفعا (قوله لانه من عادة  
 التجار) يصلح على الجميع حتى للغبين الفاحش فانه من مندهم استصلا بالقول ويبيع بغير  
 فاش في صفقة ويرجع في أخرى كافي التبيين وفيه لو مرض العبد المأذون له وحاشي فيه بغير  
 من جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان فجميع ما بقي بعد الدين لان الاقتصار في الحر  
 على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد والمولى رضي بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء وان  
 كان الدين محيطا يقال له تمت ترى أجميع الحسابة والافرد المبيع كافي الحر وهذا المولى  
 صحاحه الا فلا تصح بحياة العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى بائنه اذنا بهد ما مرض  
 أطامه مقام نفسه فصار تصرفه كمنصرفه والقاض من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا

لانه يلزم ان يصير ما دونها  
 قبل ان يصير ما دونها وهو  
 باطل قلت لكن قيل به  
 القسطنطيني من يبايعه  
 بالبيع دون الشرع من مال  
 مولاه أي فيصح فيه أيضا  
 وعليه ففتى في الفرق  
 والله تعالى الموفق (و) يثبت  
 (صريحاً لو اذن مطلقاً)  
 بلا قيد (صح كل تجارة منه)  
 اجاعاً (أمالو قيد ففعل ما اذا ناه)  
 خلافا لاشافعي (فيهم)  
 ويشتري ولو يقين فاحش  
 خلافا لهما (ويوكل لهما)  
 ويرهن ويرهن ويبيع  
 القلوب والهدايا لانه من  
 عادة التجار



(و بصلح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا عقل القيمة) أما (باقل) منها ذ (لاو) يبيع (مولاه) منه بمنزلة القيمة او اقل وللمولى حبس المبيع ان قبضت منه (من العبد) (ويطو) الزمن) خلافا لما مضى شارح الجمع معزى بالمعنى (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على عبده دين يخرج بجانبا - فلو كان الثمن عرسا لم يطل اتعينه بالعهدة وهذا كالمال المذون مديونا والالم يميز بينهما يبيع خباية (ولو باع المولى منه باكثر من الزاد او فسخ العقد) اي يؤمر السيد بان يفعل واحدا منهم - ما لحق الفرماء (فما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه) اي على العبد الماذون بحق ما (وان لم يضره مولا) ولو محجورا لا تقبل - بل يعنى لا تقبل على مولاه بل عليه قبوا اخذ به بعد العتق ولو حضر امعا فان الدعوى باستملاك مال او غصبه قضى على المولى وان باستملاك ودبحة او بضاعة على المحجور تنفع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بدين

ينفذ الكل الا من التمس اه ملخصا (قوله ويصلح الخ) لانه كانه اشتراعى يدل الصلح وله الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء يتعلق بالمالية فليس له ان يبطل حقهم بخلاف ما اذا جازى الاجنبى عند ابي حنيفة لانه لا تم - فبنيته وقالا يجوز ولو بغير فاحش ولكن يخبر المولى بين اذ ينزل الفتن او يتقضى المبيع بخلاف ما اذا باع من الاجنبى به حيث لا يجوز اذ لا يملكه الا ان الحجابة على اصلهما لا يجوز الا باذن المولى وهو اذن فيما يشترط به بنفسيه غير ان ازالة الحجابة على الغرماء واختلافوا في قوله قيل يفسد المبيع والاصح ان قوله كقوله - ما فصار تصرفه مع مولاه كتصرف المربى المدينون مع الاجنبى والغبن الفاحش والمبيع سواء عنده كقوله ما فبلى ملخصا (قوله ويبطل الثمن) واذا بطل الثمن صار كانه باع بغير ثمن فلا يجوز ان يبيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان ثمنه والمطالبة به وللمولى استرجاع المبيع جوهرية لكن في التبيين بعد ما ذكرناه لا يطل المالك العبد بشئ لان تسليم المبيع سقط - حق في الحبس وان عتقه ما تعلق حق - به بغيره فمكنا - حتى به من الغرماء الى ان قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان للمولى ان يسترد المبيع ان كان قائما ويحبسه - حتى يستوفى الثمن اه وكذا قال في النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر الرواية وعن ابي يوسف هذا اذا سلم المالك العبد المبيع فلو فاقه المولى ان يسترده الخ (قوله خلافا لما مضى شارح الجمع الخ) حيث قال وقيل لا يبطل الثمن وان سلم المبيع أولا لانه يجوز ان يعقد المبيع ويأخر وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح الجمع مع ورايت جهاد منه ما نصه فيه نظرا لان صاحب المحيط انما حكم بمسح القول بجواز البيع من العبد لا بعدم سقوط الثمن عنه على تقدير بيع مولاه منه كقوله شارح ح (قوله حتى لو كان) تقرير على قوله دين ويان لفه ومولاه لان المرض لا يقع بين المالك - فبنيته ويحوز ان يكون عينه ما كفي به عبده وهو احق به من الغرماء خباية (قوله وهذا كله) اي يبيع العبد من مولاه وعكسه بالقيمة اولى (قوله والالم يميز بينهما يبيع) لعدم الفائدة لان الكل مال المولى ولا حق فيه لغيره زيادى (قوله فيما كان من التجارة) لم أر من ذكره غير المصنف وقال ط لم أر مفهوم التقييد به واصله يحتز به عن المبيع اذا كالا كل اوليس فانه لا يفسخ فيه - وحرره اه (قوله بحق ما) كبيع واجارة وشراء أو شهودا عليه بغصب أو استملاك ودبحة أو على اقراره بذلك عادية اي وبواخذة اقرب من ذلك في الحال كما في البرازية (قوله يعنى لا تقبل على مولا) حتى لا يخطب المولى ببيع العبد عادية (قوله ولو حضر) اي المولى والمحجور (قوله قضى على المولى) فيخطب ببيعه لان العبد مولى واخذ بافعاله (قوله على المحجور) - م - م - م لان كلامه فيه (قوله اتبع على العبد) اي فبواخذة بعد عتقه (قوله وقيل على المولى) فانه ابو يوسف والاول قواهما كما في العمادية وفي البرازية فان لم يتركن اقيمت عليه القيمة فخرصة المولى شرط الا عند الثاني (قوله ولو شهودا على اقرار العبد) اي المحجور فالاولى ان ياتي بالمضمر مكان المظهر اما اقرار الماذون فقد علمت انه تقبل على المولى وسبب اتي له تهمة (قوله

لم يقض على المولى) اي بل يؤخر الى عتقه وقد ذكر اول كتاب المحرر لو اقر العبد بماله آخر الى عتقه ولو اقر مولاه ولوله هدر ومحدود وقد اقيم في الحال وفي البرازية والمحجور بواخذة بافعاله لا بافعاله الا فيما يرجع الى نفسه كاقصاص والحدود وحضرة المولى لانه شرط ولو اختلف مالا وبواخذة في الحال اما الاقرار بجناية توجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو ماذونا واقرا والمحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي الماذون يصح وبواخذة في الحال ولو اقر الماذون به امره انه أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية اه (قوله مطلقا) سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عادية (قوله ومن ارعة) في البرازية وبواخذة من ارعة ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا اه وهي في الماعى ايجاز أو استعصار كما ياتي في بابها فكانت من التجارة (قوله وبواجر وزارع) يعنى له ان يدفع الارض اجارة ومن ارعة (قوله ويشارك عينا) قال في النهاية شركة العنان انما يصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة أما لو اشترك العبدان الماذون شركة عنان على ان يشترى بالنقد والنسيئة فيتم المميز من ذلك النسيئة وجاز الفقدان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن له - المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليه ما هو جازر كالواذن لكل واحد منهم مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط والخيرة غير انه ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا يجوز المفاوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشربة لالية أقول يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان الماذون مديونا ح (قوله لا مفاوضة) لعدم ما كفي الكفالة ففاوضته ثقل عينا برازية (قوله ويستاجر وبواجر) اي يستاجر ابراه ويؤجر غسانه وبب - ساجر البيوت والحوانيت ويؤجر هالما فيهم ان يحسب بل المال ذكره الزيايى (قوله ولو نفسه) اتي به لان فيه خلاف الشافعى رحمه الله (قوله ويقر بديعة الخ) لان الاقرار من توابع التجارة ولانه لم يصح اقراره لم يعامله أحد فبلى وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في ودبحة الحقائق خلافه فمستأنى وأطلقه فشم ما اذا اقر للمولى أو لغيره وما اذا كان عليه دين أولا وما اذا كان في حصته أو مرضه أو مصرة مولا أو مرضه وباني بيان ذلك وفي التاترخانية واذا اقر بعد الحجر بدين أو بغيره لرجل جاز بقره ما في يده فقط اه وفي البرازية يجوز الانعيا اخذ المولى منه (قوله ولو عليه دين) اي اذا كان الاقرار في حصته فله في المرض قدم غرماء العصاة كما في حق الحر فاصله ان ما يكون من باب التجارة من دونه يصح اقراره به صدقة المولى أولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا بتصديقه لانه فيه كالمحجور زيادى والاول بواخذة في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره به امره انه أو بجناية كما مر عن البرازية وفي الطورى عن المبسوط لو اقر بدين في مرض مولا فعلى اقسام الاول لادين عليه وعلى المولى دين العصاة جعل كان المولى اقر في مرضه ويسد بدين العصاة الثاني على العبد بدين ولادين على المولى في حصته فاقرار العبد بدينه صحيح لانه انما يجزى مرض سيد له على السيد دين حصته محيط بماله وربة العبد وما في يده الثالث على كل دين حصته فلا يخفى ان تكون ربة العبد وما في يده لا يفضل من دينه أو يفضل عنه لادن دين المولى او يفضل عنهم افعى الاول لا يصح اقراره لانه شاغل بدينه وما في يده

لم يقض على المولى) اي بل يؤخر الى عتقه وقد ذكر اول كتاب المحرر لو اقر العبد بماله آخر الى عتقه ولو اقر مولاه ولوله هدر ومحدود وقد اقيم في الحال وفي البرازية والمحجور بواخذة بافعاله لا بافعاله الا فيما يرجع الى نفسه كاقصاص والحدود وحضرة المولى لانه شرط ولو اختلف مالا وبواخذة في الحال اما الاقرار بجناية توجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو ماذونا واقرا والمحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي الماذون يصح وبواخذة في الحال ولو اقر الماذون به امره انه أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية اه (قوله مطلقا) سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عادية (قوله ومن ارعة) في البرازية وبواخذة من ارعة ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا اه وهي في الماعى ايجاز أو استعصار كما ياتي في بابها فكانت من التجارة (قوله وبواجر وزارع) يعنى له ان يدفع الارض اجارة ومن ارعة (قوله ويشارك عينا) قال في النهاية شركة العنان انما يصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة أما لو اشترك العبدان الماذون شركة عنان على ان يشترى بالنقد والنسيئة فيتم المميز من ذلك النسيئة وجاز الفقدان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن له - المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليه ما هو جازر كالواذن لكل واحد منهم مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط والخيرة غير انه ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا يجوز المفاوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشربة لالية أقول يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان الماذون مديونا ح (قوله لا مفاوضة) لعدم ما كفي الكفالة ففاوضته ثقل عينا برازية (قوله ويستاجر وبواجر) اي يستاجر ابراه ويؤجر غسانه وبب - ساجر البيوت والحوانيت ويؤجر هالما فيهم ان يحسب بل المال ذكره الزيايى (قوله ولو نفسه) اتي به لان فيه خلاف الشافعى رحمه الله (قوله ويقر بديعة الخ) لان الاقرار من توابع التجارة ولانه لم يصح اقراره لم يعامله أحد فبلى وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في ودبحة الحقائق خلافه فمستأنى وأطلقه فشم ما اذا اقر للمولى أو لغيره وما اذا كان عليه دين أولا وما اذا كان في حصته أو مرضه أو مصرة مولا أو مرضه وباني بيان ذلك وفي التاترخانية واذا اقر بعد الحجر بدين أو بغيره لرجل جاز بقره ما في يده فقط اه وفي البرازية يجوز الانعيا اخذ المولى منه (قوله ولو عليه دين) اي اذا كان الاقرار في حصته فله في المرض قدم غرماء العصاة كما في حق الحر فاصله ان ما يكون من باب التجارة من دونه يصح اقراره به صدقة المولى أولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا بتصديقه لانه فيه كالمحجور زيادى والاول بواخذة في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره به امره انه أو بجناية كما مر عن البرازية وفي الطورى عن المبسوط لو اقر بدين في مرض مولا فعلى اقسام الاول لادين عليه وعلى المولى دين العصاة جعل كان المولى اقر في مرضه ويسد بدين العصاة الثاني على العبد بدين ولادين على المولى في حصته فاقرار العبد بدينه صحيح لانه انما يجزى مرض سيد له على السيد دين حصته محيط بماله وربة العبد وما في يده الثالث على كل دين حصته فلا يخفى ان تكون ربة العبد وما في يده لا يفضل من دينه أو يفضل عنه لادن دين المولى او يفضل عنهم افعى الاول لا يصح اقراره لانه شاغل بدينه وما في يده

لم يقض على المولى مطلقا  
ونماه في العمادية (وبواخذة  
الارض اجارة ومساواة  
ومن ارعة ويشترى  
بذرا بزرعه) وبواجر  
وزارع (ويشارك عينا  
لا مفاوضة ويستاجر  
ويؤجر ولو نفسه وبقر  
بوديعة وغصب ودين) ولو  
عليه دين



وفي الثاني يكون الفاضل الغرماء صحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولولاه  
 على احدهما فاقتر المولى في مرضه بالثمن العبد بالثمن العبد ولو اقر العبد اولاً ثم  
 المولى يدين العبد اهـ **(قوله اقر زوج الخ)** اي ان تقبل شهادة العبد لو كان  
 سراً كافي اندائية **(قوله ورلد والد)** قال في الميسر لو اقر المأذون لابنه وهو حر او لايه  
 اولاً وجنته وهي حرة او مكاتب ابنته او لعبد ابنته وعليه دين او لا فاقتراده واولاً باطل في قول  
 الامام وفي قوله ما جازت ويشتركون في كسبه ط **(قوله وسيد الخ)** قال في الهندية  
 وان كان على المأذون دين فاقتر بشئ في يده انه ودية مولاه او لابن مولا او لايه او لعبد تاجر  
 عليه دين او لا او مكاتب مولا او لام ولد فاقتراده مولاه ومكاتبه وعبد مولا مولا باطل فاما  
 اقراره لابن مولا او لايه فجاز ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جازاً في ذلك كله اهـ ط **(قوله)**  
**(ولو بين صح الخ)** في المبسوط اذا اقر المأذون بهن في يده مولاه او لعبد مولا ان لم يكن عليه دين  
 جاز والا فلا ولو اقر بدين لمولاه لا يجوز مطلقاً لانه لا يصدق على عبده ديناً طوري وظاهر  
 التعليل اختصاص ائمة رقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر ولده والد وهو  
 خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم ارجع فيه فليجمع وعادة الوهبانية  
 واقراره بالعين لا الدين جائز لمولاه الاحيتم الدين يظهر

ولو اقر مولاه او عبده بدين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو بين فلا حتى يكون المولى  
 احق بهما من الغرماء ولو الجدية وفيها ان لا يدين نفسه او اياه او مكاتب لايه لم يجز شئ مما اقر به  
 عليه دين او لعبد الامام اهـ **(قوله لم يجز شئ)** يشمل الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم  
 رأيت في حاشية ابي الهيثم التعليل بقول الامام بان اقراره اقراره اقراره صورة وشهادة معنى  
 وشهادته لهم غير جائز لو كان سراً فكذا اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر  
 في تقييده بطلان اقراره بالدين بان الزاي اطلقه اهـ ويؤيد التعليل بانه شهادة معنى  
 فلا فرق بين الدين والعين الا في المولى والله الحمد **(قوله بماله ميسراً)** حذف الشارح جلة  
 فيها متعلق بالباو اصل العبارة كافي المنع عن البرازية وله ذاك اهداء ما كوله وان زاد على  
 درهم ماله ميسراً فان البائة متعلقة بزاد **(قوله وجزم به ابن الخصنة)** حيث قال بعد  
 كلام وقد علمت تقييدهم ما يملكه من الهدية بالمسا كولات فيحتاج الى التنبية عليه في النظم  
 لانه اطلق اهـ قلت ومثله في التبيين وصرح به في التارخية عن الهبط فقال ولا يملك  
 الا هو راها مولى الما كولات من الدراهم والدنانير اهـ وفيها عن الاصل ولو وهب هبة  
 وكانت شياً سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهم افساه لا يجوز وان اجاز المولى هبته ان  
 لم يكن عليه دين نعم لم اجزه والا فلا وكذا لا يصح ان يهدى له درهم فادونه **(قوله بخلاف)**  
 ما لو دفع اليه قوت شهر لانهم لو اكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى هداية **(قوله كغيب ونحوه)**  
 لان ذلك غير منوع عنه في العادة هداية بئى لو كان في بيته من في مقام المرأة كحاجبه وغلامه  
 نقل ابن الخصنة عن ابن وهبان انه لم يرد في كلامهم وانه ينبغي ان يجوز قبلاً ما علم نقل عنه انه  
 لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في ماله فكل ما يملكه بالقرض ولا يملكها من طهره

(الفسخ زوج ولد والد)  
 وسيد فان اقراره اهم بالدين  
 باطل عند خالفهما دور  
 ولو بين صح ان لم يكن مدونا  
 وهبانية (و يمدى طه اما  
 يسيراً) بماله ميسراً  
 ومفاده انه لا يمدى من غير  
 الما كوله اصل ابن كمال  
 وجزم به ابن الخصنة  
 والمجور لا يمدى شياء من  
 الثاني اذا دفع للمجور قوت  
 بومه فداها بعض رفقائه  
 لا كل معه فلا بأس بخلاف  
 ما لو دفع اليه قوت شهر ولا  
 بأس لامرأة ان تصدق من  
 بيت سيدها او زوجها  
 باليسر كغيب وقوته ملق  
 ولو علم منه عدم الرضا لم يجز  
 (ويضيف من بطعمه)  
 ويقتضى الضيقة البسيرة

والتصرف في شئ من ماله ينبغي ان لا يجوزها المدة واقترضه بانه جرى العرف بالنقد  
 بذلك مطلقاً تأمل **(قوله بقدر ماله)** أي ما في يده من مال التجارة قال ابن الخصنة عن الثقة  
 حتى روى عن ابن سلة اذا كان عشرة آلاف درهم فاشتد مضيقه بغير درهم تكون بغيره  
 وان كان عشرة دراهم فببذائق كثيرة فينظر في العرف في قدر حال البصيرة ثم قال وأما في  
 المتفق عن أبي يوسف انه لا بأس بالرجل ان يجيب دعوة العبد المجهور عليه اهـ قلت والمأذون  
 بالاولى تأمل **(قوله بعيب)** فلا يصح بدونه اذ هو تبرع محض مخ **(قوله ويحاي)** أي  
 ابتداء لانه قد يحتاج اليه التاجر قد منعه من الزيل شي من الكلام على الهابة **(قوله بجنتي)**  
 ومثله في التبيين **(قوله ولا يتزوج)** لانه ليس من باب البصيرة لان فيه ضرراً على المولى  
 بوجوب المهر والنفقة في رقبته زيل **(قوله ولا يتبرع)** لانه مبني على ملك الرقبة  
 والعبد لا يملك وان ملك **(قوله وقال أبو يوسف وزوج الامه)** لما فيه من تحصيل المهر وسقوط  
 النفقة فاشبهه اجارته واوله جاز للمكاتب ووصى الاب والاب وله ان الاذن تناول التجارة  
 والقروض من غير خلاف المكاتب لانه يملك الا ككتاب وذلك لا يقتضى بالبصيرة وكذا  
 الاب والجد والوصى وان تصرفهم مقيد بالاظر للمغير وتزوج الامه من الاظر وعلى هذا  
 الخلاف الصبي والمعتوه المأذون اهـ او المضارب والشريك هذا ما اوضحه وجعل ما ع  
 الهداية الاب والوصى على هذا الخلاف وهو زيل **(قوله ولا يكتابه)** لانها توجب  
 حرة اليد حال الرقبة ما كوله الاذن لا يوجب شياء من ذلك والشئ لا يتضمن ما هو فوقه زيل  
**(قوله الا ان يجيزه المولى)** لان الامتناع لحقه فاذا اجاز زال المانع فينفذ **(قوله ولا دين)**  
 عليه بجهة حالية اي ديناً متغراً قال الزيلعي وذكر في النهاية لو عليه دين قبل او بعد  
 فمكاتبته باطل وان اجازها المولى وهذا متكل فان مالاً متغراً رقبته ومافي يده لا يمنع  
 الدخول في ملك المولى اجماعاً حتى جاز للمولى حتى مافي يده وانما الخلاف في الممتنع فيمنع  
 عنده لا عند ههما اهـ قلت وأجيب بما كان عليه على قول الامام او لايان غير الممتنع فيمنع  
 الدخول أيضاً وما ذكره آخر **(قوله وولاية القبض للمولى)** لان العبد نائب عن المولى  
 كالوكيل فكان قبض البدل من نفذ العقد من جهة لان الوكيل فيه مغير ومغير فلا يتعلق به  
 حقوق العقد كالشكاح بخلاف المباداة المالية ولو أدى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة  
 ثم اجاز المولى لا يعتق وسم القبض للمولى الى المولى لانه كسبه عبده زيل **(قوله ولا يعتق)**  
 لانه فوق الكتابة فكان أولى بالامتناع زيل **(قوله الى آخر ما مضى)** أي من قوله ولادين  
 عليه وولاية القبض للمولى ولو اقتصر على هذا الاستقناء هنا وقال الا ان يجيزه المولى الخ  
 كما نقل في شرحه على المتفق لكان اخصر قال الزيلعي وان كان عليه دين ممتنع لا ينفذ  
 عند أبي حنيفة خلافاً لما يشاء على انه يملك ما في يده ام لا اهـ **(قوله ولا يغيره)** أي بغير مال وهو  
 أولى بالمنع من الاول كما لا يخفى مخ **(قوله ولا يقرض)** لانه تبرع ابتداء وهو لا يملك مخ  
**(قوله ولا يهب)** قد منعه التارخية عن الاصل انه يهب وينصدق بمادون الدرهم وجرى  
 عليه في الشر نيلالية **(قوله ولو يعرض)** لانه تبرع ابتداء او ابتداء وانتهى زيلعي يعني  
 لو بلا عرض ولا يبرئ لانه كالهبة دور **(قوله ولا ينفذ)** لانها ضرر محض دور **(قوله)**

بقدر ماله (ويحيط من القن  
 بهيب قدر ما يحيط القن  
 ويحاي ويؤجل ليجزي  
 (ولا يتزوج) الا باذن (ولا  
 يفسر وان اذن له) المولى  
 (ولا يزوج رقيقه) وقال  
 أبو يوسف تزوج الامه (ولا  
 يكتابه) الا ان يجيزه المولى  
 ولادين عليه ولا ينفذ  
 للمولى (ولا يعتق بمال)  
 الا ان يجيزه المولى الى آخر  
 ما مضى (ولا يغيره ولا يقرض  
 ولا يهب ولو يعرض ولا  
 ينفذ مطلقاً) بنفس أو مال



ولا يصالح الخ) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن وعفوه تبرع ط (قوله وبصالح  
 عن قصاص الخ) مستدرك مع ما تقدم ح أي تقدم متنا (قوله وأمثله الثاني) المناسب  
 ذكره قبل قوله واجارة واستجار لانهما في التجارة كغرم الوديعة وما به نص عليه في  
 الكفاية (قوله وأمانة) كضاربة وبضاعة وعارية (قوله فتنبه) انه يشير الى أن عبارة  
 المصنف أحسن لان غرم الغصب يكون بالاجور ولانه منه بغير خلاف الوديعة والأمانة فانه  
 اذا جردوا من غيرهما كما اذا استأجرهما لم يكن كان الا حسن تقديم الغصب على الوديعة فان  
 قلت قدمت عن البرازية أن اقرا الماذون بالدين والغصب وبين مال يصح ويؤخذ به في الحال  
 بخلاف المجهور عليه فلم يقيد بالحدود قلت ليس يرد في ذلك قوله وكل دين لان الكلام  
 فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الا بالحدود وان كان مؤاخذا بقراره بالدين كما قدمه  
 فان قلت الغصب عين قلت نعم قبل التهدي عليه وكلامه في غرمه ولا يكون الا به فانه فيكون  
 ديننا (قوله وعقر الخ) لاستفادته الى الذم فانه لولا الذم لوجب عليه الحد لا العقر سواء  
 وجب باقراره أو بالبينة كفاية أي فيكون في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالتزويج  
 فليس معنى التجارة فهو متعلق (قوله بعد الاستصفاق) متعلق بوجوب لا بوط ط (قوله  
 يتعلق برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء عن اجارة منية  
 المتعلق ما اذا كان اجيرا في البيع والشراء أي فان الضمان يتعلق بالاذن وهو المستاجر وما قاله  
 المتقدم من أنه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بماذون بل كوكيل المستاجر بحث في معرض  
 النقل يرى (قوله كدين الاستملاك) أي كدين ترتب بذمته بسبب اسم لا ككاشي آخر  
 ط (قوله يساع فيه) ولا يجوز بيعه الا برضا الغرماء أو بإمر القاضى لان الغرماء حق  
 الاستسعاء اصل اليهم كمال حقهم ويطل ذلك ببيع المولى فاحتج الى رضاهم ولو الجبنة  
 وفيه اولو باعته القاضى لمن حضر واجتس حصة من غاب من غنمه قال الزيلعي ولا يهل  
 القاضى ببيعه بل يتاوم لاحتمال أن يكون له مال يقدّم عليه أو دين يفتضيه فاذا مضت  
 مدة التاوم ولم يظهر له وجه باعه اه وفيه من موضع آخر نعم المولى يبيع عبده الماذون له  
 المديون بعد العلم بالدين لم يجعل مختارا للقدام بالقيمة وبيع العبد الجاني بهذا العلم بالجناية  
 جعل مختارا للقدام بالارض لان الدين هنا على العبد بغير اياه باعته ولا يجب على المولى  
 شيء ولو اختار المولى القدر اصغر مما يان قال أنا قضى دينه كان عده منه تبرعا فلا يلزمه  
 بخلاف الجناية فان موجها على المولى خاصة (قوله لاحتمال الخ) علة لا شرط المحضرة  
 وأقارن بيعه غير متم بل بغير مولا بين البيع أو القدر أي اذا جيع المديون ولم يرد به أداه فتنبه  
 به عليه في الكفاية (قوله لان العبد منهم فيه) أي في كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته  
 انسان كان المولى هو الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون  
 المولى كما في التبيين (قوله ويقسم غنمه بالمحصن) سواء ثبت الدين باقرار العبد أو بالبينة  
 جوهره قال الرضا حتى وهذا كانه اذا كان الدين حالولا بعهده موجه لا يعطى أرباب الحال  
 حصتهم ويمسك حصصه صاحب الاجل الى حله قال في الرضا قلت مرفى القلس عن اليمين  
 انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قبل له شاركوه هذا اذا كان كل الدين ظاهرا

(ولا يصالح الخ) عن قصاص  
 وجب عليه ولا يفور عن  
 القصاص) وبصالح عن  
 قصاص وجب على عبده  
 خيانة الفقه (وكل دين  
 حرقه) عليه بضاعة أو بما  
 حرقه (مماها) أمثلة الاول  
 (كبيع وشراء واجارة  
 واستجارة) أمثلة الثاني  
 (غرم وديعة وغصب وأمانة  
 بعهده) عبارة الدرر  
 وغير هاجدها باليمين فتنبه  
 (وعقر وجب بوط مشربة  
 بعد الاستصفاق) كل ذلك  
 (يتعلق برقبته) كدين  
 الاستملاك والمهور ونفقة  
 الزوجة (يباع فيه) وله  
 استسعاء أيضا زيلعي  
 ومما داه ان زوجته لو اختارت  
 استسعاءه نفقة كل يوم ان  
 يكون اه ذلك ايضا يجوز  
 من النفقة (بمضرة مولا)  
 او تأبى لاحتمال ان يفديه  
 بخلاف بيع الكسب فانه  
 لا يحتاج لحضور المولى لان  
 العبد خصم فيه (ويقسم  
 غنمه بالمحصن) (يتعلق  
 بالكسب حصل

ولو بهضه لم يظهر بعد واصل كن ظهر سببه كالمو حرق برافى طريق وعليه دين يباع ويدفع  
 للغيرم قدر دينه من القن وان كان الدين من قبل الفتن دفعه كله فاذا وقع في البسرة راجع  
 ما حرم على الغريم بمضرة يضرب كل عمله اه حوى على الكنز (قوله قبل الدين) أي  
 وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما ذكره (قوله هذا) أي قوله وان لم يضمر وقوله قبل الاول  
 ان يقول نعم جميع في الكسب والائهاب ط اسكن على جملته ثم طاحم حذف الجواب به  
 لان الذم وطا قيود تامل (قوله لانه الخصم في كسبه) مستثنى عنه بما تقدم قبله قريبا  
 ط (قوله ثم انما يبيد بالالكسب) لانه أهون على المولى مع ايفاء حق الغرماء زيلعي (قوله  
 وعند هذه) أي أصلا أو عدم ايفائه ط (قوله مطابقا) يعني سواء وجد في يد العبد أو في  
 يد الغريم ولو استمداكه الغريم للمولى أن يضمه رمل (قوله ومما داه) أي مقدار كون المولى  
 أحق بكسبه عبده الحاصل قبل الاذن (قوله وأودعه) الضمير المستتر عائدا على المجهور فيفيد  
 ان ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر ان ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع مال الغير بدون  
 اذنه (قوله للمولى تضمينه الخ) أقول ما يحتمل صرح به في الاشياء من كتاب الامانات  
 حيث قال في البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأودعه وهاكيت عند  
 المودع فانه يضمه لكونه مال المولى مع أن له بديدا متبرعا حتى لو أودع شيئا وغاب فليس  
 للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى أخذه أي سواء كان العبد ماذونا أو مجبورامديونا  
 أولا يرى ان كان هذا اذ لم يعلم انه ماله أو كسب عبده فان علم فله حق الاخذ بالاخذ  
 العبد حوى من البرازية (قوله لانه كودع الغاصب) عبارة الرضا لانه ماله أي مال  
 السيد أردعه عنده بلا اذنه فصار كودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليق أن للمودع  
 أن يرجع على العبد بما غرمه به بدمته فتأمل (قوله قبل الدين) في ذمه ما في الطوري  
 عن المحيط لو كان عليه دين يوم أخذه فلا كان أو كغير المولى ما أخذه ويظهر ذلك فيما  
 اذا حقه دين آخر يرد المولى جميع ما كان أخذه لا فالوجه لمن باعهه مشغولا بقدر الدين وجب  
 على المولى رد قدر المثل فقول على الغريم فاذا أخذه كان للغريم الثاني أن يشارك فيه ان كان  
 دينه مساويا وكان للغريم الاول أن يرجع بما أخذه منه على السيد واذا أخذه منه ثانيا  
 كان للغريم الآخر أن يشاركه ثم روى الى أن يأخذ منه جميع ما أخذه من كسبه اه  
 وفي القصة ثانيا يتعلق ذلك لدين بما أخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون  
 خمسة مائة وكسبه ألف فاخذ السيد ثم طاعة دين خمسة مائة أخرى فانه يسترد الالف من  
 السيد اه وعزاه الى كرماني وفي الذخيرة فان لم يلحقه دين آخر فالولى لا يغرم الا خمسة مائة  
 وفي النهاية رد ما أخذوا قائما بيمينه وضمانه لومسها كما اه وهذا بخلاف الضريبة فانه يرد  
 ما زاد على غلة من له كليا في قريبا فافهم (قوله وطوب الماذون بما بقي) لتقرر الدين  
 في ذمته وعدهم وفاء الرقبة درر وصرح الماذون ان لا يوهبهم عود الضمير على المولى (قوله  
 ولا يساع ثانيا) لان المشتري يمتنع حينئذ عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية  
 فيضطر الغرماء درر وكذا لو اشترى ما سبه بعد ذلك لانه ملات جدي وتبدل المالك كئيدل  
 العين كما صار كانه عبدا آخر زيلعي وانما يساع في نفقة الزوج من صراها لانها وجبت شيئا

قوله بمضرة ماله بخصته  
 اه منه

قبل الدين او بعده) ويتعلق  
 (بما وجب له وان لم يضمر)  
 مولا هذا قبل الكسب  
 والائهاب ان كان يشترط  
 حضور العبد لانه الخصم  
 في كسبه ثم انما يبيد  
 بالكسب وعند هذه  
 يستوفى من الرقبة قلت  
 واما الكسب الحاصل  
 قبل الاذن فحق للمولى فله  
 اخذه مطلقا قال شيخنا  
 ومما داه انه لو اكتسب المجهور  
 شيئا وأودعه عند آخر ذلك  
 في يد المودع للمولى تضمينه  
 لانه كودع الغاصب فتأمل  
 (لا) يتعلق الدين (بما  
 اخذه مولا منه قبل الدين  
 وطوب الماذون) (بما  
 بقي) من الدين زائدا عن  
 كسبه وغنمه (بعد عتقه)  
 ولا يباع ثانيا



نفسا كما امر في النكاح فهو - ثانی (قوله ولو لولاه أخذ غلة مثله) فلو أخذ أكثر من الفضل  
 على افرماة لقتلهم - ثم حقه ولا ضرورة فيه - ذكر قال في العناية ومعناه ان يأخذ الضرر  
 التي ضرب بها عليه في كل شهر بعد مالزمته الحيون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ربحه  
 يكون للفرماة - اه وفي البصر عن الفتح قبي - كتاب العتق يجوز وضع الضرر يسهل على العبد  
 ولا يصح بيعه ابل ان اتفق على ذلك - اه وفي القصة - ثانی - لا يدان يأخذ منه قبل وضع  
 الضرر وقبيل لحوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين ولا يأخذ الا أكثر منه - اه  
 وان يضع الضرر يسهل بعد الدين كما في الكرماني - اه وفي قوله وان يضع الضرر يسهل بعد الدين  
 مخالفة لما قدمناه عنه وعن غيره من أنه يستقدم ما أخذ به الدين ولتقديم الشارح كغيره  
 بقوله قبيل لحوق الدين الآن يوفق بان له وضعها بعد الدين غير المستغرق لما في يده أي بقدر  
 ما يفضل بعد الدين أو أقل دون الاكثر ويحتمل أن يهطف قوله وان يضع على مدخول الذي  
 في قوله ولا يأخذ فتمام (قوله بوجود دينه) الظاهر أن الباع يعنى مع رضى قات وجها غير  
 ابن الكمال (قوله استسنانا) والقياس أن يرد جميع ما أخذ لان حق الفرماة في كسبه مقدم  
 على حق المولى نهاية (قوله فينبى باب الا كتاب) فصار ما يأخذ كالتصديق للكسب  
 وأما أخذ الاكثر فلا يبعد من التصديق فلا يصح - ل مقصود الفرماة نهاية (قوله دفع الضرر  
 عنه) قال في الهداية لانه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به  
 ح (قوله واكثر اهل سوقه) هذا استسنان لان اعلام الكل متعذر أو متعذر فلو جبر عليه  
 بضرورة الأقل لم يصح مجبوروا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم لم يجز البيع لانه لما صار  
 مازونا له في حق من لم يعلم صار مازونا في حق من علم أيضا لان الجبر لا يقبل التخصيص ولا يجزأ  
 كالاذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الجبر الخاص وان من شرط صحة الجبر التعميم (قوله  
 ان كان الاذن شامعا) وكذا بشرط كون الجبر قصدا قال في النهاية ثم اعلم أن اشتراط اظهار  
 الجبر فيما بين أهـ ل سوقه فيما اذا ثبت الجبر قصدا كعزل الوكيل فلو وضعه الفقيه فلا كما اذا باع  
 عبده المأذون غير المدين أهـ ويشير اليه قريبا (قوله أما اذا لم يعلم الخ) محتمل قوله شامعا  
 (قوله كفى في جبره عامه فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مازونا والجبر باطل لان حكم الجبر  
 لا يلزمه الا بعلمه اتفاقا (قوله باع عبده المأذون الخ) وكذا لو ربه من رجل وقبضه فلو رجع  
 في الهبة لا يعود الاذن وكذا اذا ارده المشتري بالعيب بالقضاء وان عاد اليه قديم ملكه نهاية  
 (قوله أصصة البيع) وهو جبر ثبت حكم البيع لا مقصود الان البيع لم يوضع للجبر ويجوز  
 أن يثبت الشيء حكما فيه وان لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية (قوله وان عليه  
 دين) أي وباعه بلا اذن الفرماة وقوله لا أي لا يصح مجبورا (قوله انما بالبيع) علة قوله  
 لا وقد وقع في كلام الامام محمد - ان البيع باطل فقيه - ل ارادته - يبطل لانه موقوف على اجازة  
 الفرماة وقبل ارادته انه فاسد لان الفاسد دون سائر العقود الفاسدة لانه خال عن الشروط  
 الفاسدة والمالك غير مكره عليه انما عدم الرضا من صاحب الحق لا غير فاعلم ان ارادته على  
 سائر العقود الفاسدة في افادته قبيل القبض ملكا موقرا فاقترانها مخلصا وعليه ان ينظر  
 ما فائدة قول الشارح مالم يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله فتمام (قوله ان ديونهم حالة

(ولو لولاه أخذ غلة مثله بوجود  
 يسهل وما زاد للفرماة) يعنى  
 لو كان المولى يأخذ من العبد  
 كل شهر عشرة دراهم مثلا  
 في لحوق الدين كان له ان  
 يأخذها من حقه استسنانا  
 لانه لو منع منها يجبر عليه  
 فينسب باب الا كتاب  
 (و يصح مجبره ان علم هو)  
 نفسه لدفع الضرر عنه  
 (واكثر اهل سوقه ان كان)  
 الاذن (شامعا اما اذا لم يعلم به)  
 أي بالاذن (الا ابل -)  
 و - د - (كفى في جبره عام)  
 به (فقط) ولا يشترط مع  
 ذلك علم اكثر اهل سوقه  
 لا تقاؤه الضرر وفي البرازية  
 باع عبده المأذون ان لم يكن  
 عليه دين صار مجبورا عليه  
 علم اهل سوقه ببيعه ام لا  
 أصصة البيع وان عليه دين  
 لا يملك يقبضه المشتري فساد  
 البيع وحل للفرماة فقبضه  
 ان ديونهم حالة

ثم) أي أهم فقبضه ولو لم يؤجله فلا فان حل الاجل ضمن المولى أهم قبضه وكذا لو وهب العبد  
 قبل حلول الدين لرجل وقبضه أو أجره جاز فان حل الاجل ضمن أهم القبضة وليس لهم رد الهبة  
 وكان له - ثم نقض الاجارة واما الرهن فبالببيع فاقترانها وأما العتق فبالبقي متنا  
 (قوله وفاة) أي يدين المأذون (قوله وموت سببه) وكذا المصبي يصح بموت الاب  
 والوصى واما المأذون من قبل القاضى فلا ينزل بونه لانه حكم كافى شرح المجمع در منتقى  
 (قوله وجنونه مطبقا) سنة فصاعدا أو بقوض للقاضى وبه يقتضى فان كانت الحاجة الى  
 التوقيت يقتضى سنة كافية تمام الواقعة در منتقى (قوله ولحقه) قال في شرح المجمع  
 أقول قد تسامح فيه لان المأذون بدون القضاء لا يكون كما لو كانت عندنا (قوله وكذا يجنون  
 المأذون ولحقه أيضا) فلو قال وموت أحد - ما ولو حكما أو جنونه مطبقا كان أم وأخصر  
 عزيمة (قوله وان لم يعلم أحده) أي بهذا الجبر أو بائوت وما ذكر بعده قال الزبلي فصار  
 مجبوروا عليه في ضمن بطلان الاهلية فلا يتقرب فيه عمله ولا علم أهل سوقه لان الجبر حكمى  
 فلا يشترط فيه العلم كانه زال الوكيل بهذه الاشياء - اه (قوله لانه موت حكما) حتى يعتق  
 مدبره وأمهات أولاده ويقسم ماله بين ورثته وهذا لاقوله ولحقه فكان ينبغي تقديمه  
 على قوله وان لم يعلم أحده (قوله ويصحب حكما) كان ينبغي ذكره عند قوله وموت سببه لان  
 كل ذلك جبر حكمى كما عات (قوله بباقة) لان المولى لم يرض بتصرف عبده المقر بالخارج  
 عن طاعته عادة فكان جبراء عليه - دلالة زبلي وسبب ذكر آخره عن الاشياء - تصح خلافة  
 وباقي ما فيه (قوله وان لم يعلم أحد) أي من أهل سوقه (قوله كان جبر ادلالة) هذا استسنان  
 لان المادة جرت بقصد بين أمهات الاولاد وانه لا يرضى بغير وجهها واختلافها بالرجال في  
 المعاملة ودليل الجبر كصريحه زبلي (قوله مالم يصح بخلافه) لان الصريح يفوق الدلالة  
 زبلي (قوله لا بالتدبير) لان العادة لم تجبر بقصد بين المدبرة فلو وجد دليل الجبر صح وكذا  
 المدبر بالادنى (قوله وضمن جبر ما قيمتهما) أي ضمن المولى بالاستيلاء والتدبير قيمتهما لانه انما  
 بهما اختلافهما في حق الفرماة لانه بقوله امتنع بهما زبلي وظاهر كلام المصنف أن يضمن  
 القيمة مطلقا مع انه يوقف على اختيار الفرماة فلو زاد ان شأوا السكان أولى لما في الحديث وان  
 شأوا استسنان - هو العبد في دينهم وان ضمنوا المولى لا يسيل لهم على العبد حتى يعتق وفيه عليه  
 دين لثلاثة اسكل الف اختار اثنان ضمان المولى ففوضناه ثلثي قيمته واختار الثالث استسنان  
 العبد في جميع دينه جاز ولا يشارك أحدهما الا آخر فبما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا  
 فاذا اختار أحدهما باطل حقه في الآخر طوري (قوله فقط) أي لا ما زاد على القيمة من  
 الدين بل يطالبان به بعد العتق (قوله ان ماله) قيد بالقيمة اذا اقراره في حق رقبته بعد الجبر  
 لا يصح حتى لا يتابع رقبته بالدين اجماعا كافى التبيين (قوله صح) أي بشرط أن يؤخذ من  
 الزبلي وغيره وهي أن لا يكون اقراره بعد أخذ المولى ما في يده أو بعد ما باعه من غيره وان  
 لا يكون عليه دينه - متعريف لما في يده وقت الجبر وأن لا يكون ما في يده كسبه بعد الجبر (قوله  
 وقال لا يصح) يعنى حاله وهو القياس شرعا لا ية (قوله فلم يعتق عبدا الخ) أي في حق الفرماة  
 فاهم أن يبيعه ويستهوفا ويؤنهم وأما في حق المولى فهو حرا لا جاع - حتى ان الفرماة لو أبرأ

ثم الا اذا كان بالثمن وفاة  
 او أبرأ العبد او ادى المولى  
 وقامه في امر اجبة  
 (و بموت سببه وجنونه  
 مطبقا ولحقه) وكذا يجنون  
 المأذون ولحقه ايضا (بدر  
 الحرب مرتدا وان لم يعلم أحد  
 به) لانه موت حكما (و يصحب  
 حكما بباقة) وان لم يعلم أحد  
 بجنونه (ولو عاد منه) او افاق  
 من جنونه (لم يعد الاذن)  
 في الصحح زبلي وقه - ثانی  
 (وباستسنادها) بان ولدت  
 منه فادعاء كان جبر ادلالة  
 مالم يصح بخلافه (لا) تصحب  
 (بالتدبير وضمن جبر ما قيمتهما)  
 فقط (لا فرماة لو علم ما دين)  
 محيط (اقراره) مبتدأ  
 (بعد جبره ان ماله امانة  
 او عصب او دين عامه) لا آخر  
 (صح) خبر (في قبضه ماله)  
 وقال لا يصح (احاط دينه  
 بماله ورقبته لم يأت سببه  
 ماله فلم يعتق عبدا من  
 كسبه بضر بمولاه)



وقال لا يملك فيه حق وعليه  
 قيمته وميراثه ولو ميراثهم  
 أن يصنعوا العبد المقتن  
 يرجع على المولى ابن كمال  
 (ولو اشترى ذارحم يحرم من  
 المولى لم يمتنع ولو لم يملكه اعتق  
 ولو انفق المولى ما في يده  
 من الرقيق ضمن) ولو لم يملكه  
 لم يضمن خلافاً له ما بناء على  
 ثبوت المالك وعدمه (وان لم  
 يحط دينه بماله ورقبته  
 صح تحريره) اجاعاً (و) صح  
 (اعتاقه) حال كون الماذون  
 (مديوناً) ولو لم يحط بدينه  
 المولى للغرماء الاقل من  
 دينه ودينه وان شأوا  
 اتبعوا العبد بكل ديونهم  
 وباتباع احدهم لا الا بغير  
 الاخر فهو كما كلف مع  
 مكفول عنه (وطواب بما  
 بقى) من دينهم اذ لم تنفبه  
 قيمته (بعد عتقه) المقرره في  
 ذمته وصح تدبيره ولا يغير  
 ويغير الغرماء كعتقه الا ان  
 من اختار احدهم الشئيين  
 ليس له الرجوع شرح تكمله  
 وفي الهداية ولو كان الماذون  
 مدبراً او ام ولد لم يضمن قيمته  
 لان حق الغرماء لم يتعلق  
 برقبته الا ان مالاً يباع  
 بالدين ولو اعتقه المولى باذن  
 الغرماء نالهم تضمين مولا  
 زبلى (و) الماذون (ان باعه  
 سيده) باقل من الدين

العبد من الدين او باعه من المولى او قضى المولى دينه فانه من تارخا ليس من البنايع  
 (قوله وقال يملكه) لانه وجد سبب المالك في كسبه وهو ملك رقبته وله اذ يملك اعتاقه ووط  
 الماذون وله ان ملك المولى انما ثبت خلافة عن العبد عن دفعه عن حاجته والمهيطة به الدين  
 مشغول بها لا يملكه فيه هداية (قوله ولو اشترى الخ) معطوف على لم يمتنع فهو مفرغ على  
 قول الامام (قوله ولو لم يملكه لم يضمن) ظاهره ان عند المالك لا يضمن وليس كذلك  
 بل الضمان متعلق عليه لكن يضمن قيمته لانه مال له عند المالك وانما عنه المتعلق حق الغريم  
 وعنده في ثلاث - من لانه ضمان جنابة لعدم ملكه كافي التبيين (قوله خلافاً له ما) راجع  
 الى - ثمة ذى الرحم ايضا اه ح (قوله صح تحريره) أى تحرير المولى العبد الذى  
 ا كسبه الماذون (قوله اجاعاً) أى عندهما وعند من في قوله الاخر وفي قوله الاول لا يملك  
 فلا يصح اعتاقه زبلى (قوله حال كون الماذون) الانب أن يقول أى الماذون حال كونه  
 ح (قوله ولو لم يحط) هذا بالاجماع اقيام ملكه فيه وانما الخلاف في - باعه به -  
 الا - تغرق بالدين وقد ينفاه زبلى (قوله وضمن المولى الخ) - وواعلم المولى بالدين أو لا بعزلة  
 انلاف مال الغريم ما يتعلق به حقهم زبلى (قوله الاقل من دينه ودينه) لان - منهم تعلق  
 بماله فيه فيضمنها كما اذا اعتق الراحم المرهون زبلى (قوله وان شأوا اتبعوا العبد) لان  
 الدين مستغرق في ذمته زبلى قال في الهيطة وما قبضه أحدهم من العبد لا يشاركه فيه  
 الا اقون بخلاف ما قبضه أحدهم من القيمة التى على المولى لانه واجب له - على المولى بسبب  
 واحد وهو العتق والدين متى وجب جماعة بسبب واحد كان مشتركينهم اه طورى (قوله  
 لا يبرأ الاخر) لانه وجب على كل واحد منهم - مدين على - بخلاف الغاصب مع غاصب  
 الغاصب لان الضمان واجب على أحدهما زبلى (قوله بعد عتقه) - تدرك لان  
 القرض أنه قد اعتق (قوله وصح تدبير الخ) انما أعاد صدر المسئلة مع نصريح المستنف به آتفا  
 ليرتب عليه مجزها ط (قوله ويغير الغرماء) ان شأوا ضمنوا المولى فيه - ما عدا ما شأوا  
 است - هو العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا يبرأ لهم على العبد حتى يعتق وبقى  
 العبد ما ذنوا على حاله وان است - هو العبد أخذوا من الهبة ديونهم بكالها وبقى العبد ما ذنوا  
 على حاله هداية وبه ظهر معنى الاستثناء ط أى في قوله لان الخ بخلاف العتق كما مر فانه  
 باتباع أحدهم لا يبرأ الاخر (قوله أحد الشئيين) وهما ما ضمن المولى وادتهما العبد  
 (قوله ولو اعتقه المولى الخ) هذا مرتبط بقوله وصح اعتاقه لا - ثمة المدبر قال زبلى  
 ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلم يضمنوا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق لرهن عبه  
 الرهن باذن المرحمين وهو ميسر لانه قد خرج عن الرهن باذنه والعبد الماذون لا يبرأ من الدين  
 بذن الغريم اه أى في عتقه أما المدبرة للاضمان باعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل  
 فتدبر ط وعبارة الطورى وقوله وضمن ثمة ما اذا اعتق باذن الغرماء الخ (قوله باقل من  
 الدين) أى وكان بلاذن الغرماء والدين حال وأما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة  
 فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدس عن شرح الجاه لى الاثبات وكان البيع - لى من  
 القيمة أم لو باعه قيمته او أكثر وقبض وهو يده فلا فائدة في التضمن ولكن يدفع الثمن اليهم

اه ثمة السانصاف (قوله وغيبه) بالغيبين المجعنة درم متقى (قوله كان لهم فسخ البيع)  
 أى قبل قضاء القاضى لهم بالقيمة فلو باعه بدينه ففقهه ففقهه - لى باقى عن الزبلى (قوله كما مر) أى  
 قبل فسخه وصحة عن السراجية (قوله ضمن الغرماء البائع قيمته) أى سواء كانت قدر الثمن  
 أو دونه أو أزيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد يضمن بقدر الدين فقط وحتى  
 (قوله لهديه) أى يبيعه ونسائه الى المشتري منح (قوله فان رد العبد) يعنى اذا اختاروا  
 اخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورد به الخ (قوله قبل القبض الخ)  
 نظريه الشرط لا يلى بان الصورة فيه اذا غيبه المشتري وليس الا بعد القبض قال ولعله اعاد ذكر  
 ذلك اقوله مطلقا يتقابل بقوله أو بعده بقضاء (قوله مطلقاً) أى بقضاء أو ورضاح (قوله أو بخيار  
 رؤية أو شرط) أى مطلقاً قبل القبض أو بعده بقضاء أو ورضاح (قوله أو بخيار  
 الى هنا ح واعلم بخبر لا قضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخاً وخياراً الشرط  
 يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن - عدم شرطه وهو الرضا وخياراً لرؤية يمنع تمام الحكم  
 فالدين ما لا يكون الا فسخاً رجحى (قوله أو بعده بقضاء) راجع لما فى المتن أى أو رد بهيب  
 به - القبض بقضاء لانه باقضاء يصير فسخاً رجحى (قوله لزوال المانع) أى من تعلق  
 - بهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزبلى فصار كالفاسد اذا  
 باع وسلم ضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له أن يرد المقتوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة  
 التى دفعها اليه (قوله فلا يبرأ لهم على العبد) أى فى استنصاته (قوله ولا للمولى على  
 القيمة) أى فى استردادها من الغرماء (قوله وهى بيع فى حق غيرهما) أى غير المتبايعين  
 كما تقدم فى الاقالة انما فسخ فى حق المتبايعين بيع جديد فى حق ثالث والغرماء ثالث فى حقهم  
 كانه اشترى من مشترىه ويبيعه الاول على حاله رجحى فلذا قال فلا يبرأ لهم على العبد  
 ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فانهم (قوله أو ضمنوا مشترىه) أى ضمنوا  
 القيمة لانه متعبد بالشراء والقبض والتقصيب زبلى قال ح وأنت خبر ان الثمن وان كان  
 أقل من الدين فى - ثمة انما ذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغى  
 فقيده ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو أقل أم لا لو كانت أكثر فينبغى ان لا يضمن  
 الاثمة - دار الدين كما لا يخفى وحيث تذكّر في كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان  
 الثمن قدر ما ضمن من القيمة ترجع به وان كان المضمون أكثر فلا وجه لرجوع المشتري على  
 البائع بالزيادة فليتامل اه (قوله عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من  
 عبارة المتن وهو خلاف ما رأيتاه فى النسخ وعطفه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل  
 (قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لان اخذ القيمة منه كاخذ العين زبلى وقوله  
 بالثمن اشار به الى انه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه البائع من الثمن وما بقى من القيمة لا مطالبة  
 له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شرط لا يسه (قوله  
 او اجزوا البيع الخ) قال الزبلى حاصله ان الغرماء يضمنون بين ثلاثة اشياء اجازة البيع ونقص  
 ايم ما شأوا ثم ان ضمنوا المشتري يرجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع - لم المبيع  
 للمشتري وتم البيع لزوال المانع واه - ما اختاروا نصفينه يرى الاخر حتى لا يرجعون عليه

(وغيبه المشتري) قيده  
 لان الغرماء اذا قدروا على  
 العبد كان لهم فسخ البيع  
 كما مر (ضمن الغرماء البائع  
 قيمته) انه يديه (فان رد)  
 العبد (عليه بهيب قبل  
 القبض) مطلقاً او بخيار  
 رؤية او شرط (او بعده  
 بقضاء رجحى) السيد (بقيته  
 على الغرماء وعاد حقهم على  
 العبد) لزوال المانع (وان  
 رد بهيب القبض لا بقضاء فلا  
 سبيل لهم على العبد ولا للمولى  
 على القيمة) لان الرد بالتراضى  
 اقالة وهى بيع فى حق غيرهما  
 (ون فضل من دينهم شئ)  
 رجحى واه على العبد به -  
 الحرية) كما مر (اوضحوا  
 مشترىه) عطف على البائع  
 أى ان شأوا ضمنوا المشتري  
 ويرجع المشتري بالثمن على  
 البائع (او اجزوا البيع  
 واخذوا الثمن) لاقية العبد  
 (وان باعه) السيد



وان تويت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا وتضمن احداهما ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة مينة او ببايعين لان حقهم في قول الى القيمة باقتضاء وان قضى بالقيمة بقول الخصم مع عينه وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار ان شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها واخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يوصل اليهم كمال حقهم بزمانهم وهو نظير المصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى الميسر وقال الراسي عقوبه الحكم المذكور في المصوب مشروط بان تظهر العين وقتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما شرط ان يدعى الغرماء اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يوصل اليهم بزمانهم وبين ما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز ان تكون قيمته مثل ما ضمن او اقل فلا يثبت له انما يثبت فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخصصا له ويجيب عما ذكره الشافعي عن خط قاضي الله - يدعي بان لهم ان يردوا ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ما ضمن او اقل لانهم فيه فائدة وهو حق استعانة به جميع دينه ابو الوفاء ودونته اجاب الطوري (قوله معلل به) اسم فاعل من الاله - لام حال من ضمير السيد وعبرة الهداية والكثرة واعلم بالدين قال في السكينة اي اعلم المانع المشتري بان هذا العبد مدينون وفائدة سقوط خيار المشتري في رد بيع الدين حتى يقع البيع لازما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذ لم يكن في غنمه وفاء بدينهم اهـ ومنه في التبيين وغيره وسيتبرر اليه الشارح (قوله به) في مقاربه لا منكر كما ينبغي قد علمت ان قوله معلل حال من السيد البائع فهو وصوفه والذي ينبغي اعتبار اقرار المشتري لا البائع واصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر ان فائدة قوله معلل بالظاهر في المثلثة الاتية وهي قوله وان غاب البائع قالت ترى ليس بخصم لهم لو منكر ادبته قال فانه دل على حقه وهو على انه خصم مقرر فلا بد من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى اهـ لكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله معنى تصوير الانكار الا في صريح اقرار المقتضى ومثلهما ولذا قال ح ان قوله مقاربه لا يصلح تفسيره بالاعتق ولا تقييده له وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها اهـ ويمكن ان يكون قوله به في مقاربه - مراد به قول الاول اي باع منه مقاربا مقرر او حال من المشتري المفهوم من المقام ولو قال لمقر لكان اظهر وفيما ذكره ابن الكمال من الفائدة نظر لان المسئلة رباعية غاب العبد وقدم غاب البائع او غاب المشتري وسياق حضر الكل وهي اتي الكلام فيها ولذا قال ط هـ فاما مقروض فيما اذا كان العبد حاضرا فلهم الفسخ قوله - اجابوا ان باعه سيده وغيره المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلهم الفسخ بمحضهم - ان كان اخبروا ووضح اهـ وفي هذه ان كان المشتري مقربا بالدين فالامر ظاهر وان كان منكره فاعلى الغرماء اثباته لهدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقربا لم يرد البيع لانه خصم والا فلا فائدة له في هذا في المسئلة - فانه لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة الا وانما فائدة ما مر عن النكابة وفيها فائدة بر هذا ما ظهر لي (قوله الحق في الخاصة) فحق فعل مضارع حذف منه احدى التامين والخاصة فاعل بهي ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع محضة كونه خصما للغرماء في رد

(معلل به) بهي مقاربه  
لا منكر كما ينبغي  
الخاصة وبسقط خيار  
المشتري لا الغرماء

البيع (قوله للغرماء رد البيع) لان حقهم تعاقبه وهو حق الاستعانة او الاضيافه من رقبته وفي كل من - ما فائدة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص مجهول وبالبيع تفوت هذه القيمة فيكون لهم رد زيلعي (قوله ان لم يوصل غنمه اليهم) قال في الهداية قالوا تاويل المسئلة اذا لم يوصل اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل حقهم - م قال الزيلعي وفيه نظر لانه يشترط انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذ لم يكن في البيع محاباة وان لم يفي انهم بوقتهم - م وان كان في البيع محاباة ثبت له - م خيار الفسخ وان وفي الثمن بوقتهم وليس كذلك بل له - م خيار الفسخ اذ لم يفي الثمن بوقتهم وان لم يكن فيه محاباة لا بل الاستعانة وقد ذكره في فقهه ولا خيار لهم ان وفي الثمن بوقتهم وان كان فيه محاباة لو وصل حقهم اليه ولو قال وتاويل المسئلة فيما اذا باعه بغير لافق بدينهم استقام وزال الاشكال لان الثمن اذ لم يفي بدينهم لهم نقص البيع كقضا كان واذا وفي ليس لهم نقصه كقضا ما كان واذا لم يوجد شيء مما ذكرنا من تأجيل الدين وطلمهم البيع ووفاء الثمن بالدين فالبيع موقوف - م في يجوز باجازه الغرماء وهي - مسئلة الكتاب اهـ ونحوه في شروح الهداية (قوله لان قبضهم الخ) تعليل لفهم قوله ان لم يوصل غنمه اليهم والتقدير فان وصل ليس لهم الرد لان الخ والاولى ان يقول بالبيع ط ثم ان - م اجاب عن صاحب الهداية واصلها صاحب النهاية حيث قال اللهم الا ان يرد بدينه فان وصل ولا محاباة في البيع رضاهم باخذ الثمن وهو رضاهم بالبيع ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والقبض بينهم وبين الثمن بافظ الوصول باق فكان المعقول عليه قول الامام فاضيل ان تأويله اذ باع بغير لافق بدينهم - م اهـ وحاصله ان الوصول يحقق معنى الاحضار والقبض كما يحقق معنى القبض فلا يدل على الرضا اقول لكان قول صاحب الهداية قبله انهم بالخيار اذ لم يفي الثمن بوقتهم قرينة ظاهرة على انه اراد بالوصول القبض كى لا ينافى كلامه واهمال الكلام اولى من اهـ اهـ سيما من مثل هذا الامام ولذا جزم به ابن الكمال وجعل ما سواه من حشاوي الاوهام (قوله اذا كان فيه محاباة) اذ لهم - م حيث ان يقولوا انما قبضنا الثمن - م لا اعتقادنا انه تمام القيمة ابن قال اي فلا يدل على الرضا ما لم يفي الثمن بوقتهم (قوله وقال المصنف) اي قبله الزيلعي وغيره (قوله هذا) اي ثبوت رد البيع للغرماء (قوله والا فالبيع نافذ) اي بان كان الدين موجلا لانه باع ماسكة فادرا على تسليمه قبل - م تعاقب حق الفسخ او كان البيع باذنهم لانه بمنزلة بيعهم لانفسهم ومجمله اذ باعه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى وكيل عنهم فيصير فيه ما صرف في كتاب الوكالة تامل قال ابو الوفاء وكذا في هذا اذا كان باذن القاضي كما قدمناه اهـ او كان الثمن - م في بدينهم لان حقهم قد وصل اليهم (قوله لزال المانع) وهو حق الغرماء (قوله ليس بخصم لهم) لان الدعوى تتضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زيلعي (قوله لو منكر ادبته) اي لو كان المشتري منكر ادبته العبد (قوله خلافا للشافعي) حيث قال هو خصم ويقضى للغرماء بدينهم لانه يدعى المثل لنفسه في العين فيكون خصم المثل تنازعه فيها زيلعي (قوله ولو مقرر انفسهم) لان اقراره به عليه فيفسخ به اذ لم يفي الثمن بدينهم زيلعي (قوله لاختصاصه اجماعا) لان المثل

قوله لو وصل حقهم اليه  
هكذا يحطه ولعل الصواب  
لو وصل حقهم اليهم تامل  
اهـ

(الغرماء رد البيع) ان لم يوصل  
غنمه اليهم لان قبضهم الثمن  
دليل الرضا للبيع الا اذا كان  
فيه محاباة فاحسان ترفع او  
ينقض البيع ابن قال وقال  
المصنف هذا اذا كان الدين  
حالا وكان البيع الاطلاق  
الغرماء والثن لا يفي بدينهم  
والا فالبيع نافذ لزال المانع  
(وان غاب البائع) وقد قبضه  
المشتري (فالمشتري ليس  
بخصم لهم) لو منكر ادبته  
خلافا للشافعي ولو مقرر انفسهم  
كأمر (ولو بقبضه) بان غاب  
المشتري والبائع حاضر  
(فالحكم كذا) اي  
لا خصوصية (اجماعا) يعني  
حق بخصم المشتري



الكن أهم قضيه البائع فبینه  
 أو اجازة البيع واخذ الثمن  
 (عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 عمنه عن ما دون في القارة  
 فباع وشترى) فهو ما دون  
 وحيد رزقه كل شيء من  
 القارة (كذا) الحكم  
 (لو اشترى) العبد (وباع  
 ما كان عن اذنه وحججه)  
 كان ما دوناً استصفاً  
 الضرورة التعاميل وأمر  
 المملوك محمول على الملاح  
 فيعمل عليه ضرورة تخرج  
 الجاسع ومذاقه تقييد  
 المسئلة بالمسلم لم ابن كمال  
 (والكن لا يباع لغيره) إذا  
 لم يفسد كسبه (الاذا اقر  
 بولائه) أي بالاذن أو  
 اثبتته الغريم بالبينة  
 (واصرف المصبي والمعتوه)  
 الذي يوقل البيع والشراء  
 (ان كان ناعماً) محضاً  
 (كلاسلام والاتباب صح  
 بلاذن وان ضاراً كالطلاق  
 والعناق) والصدقة والقرض  
 (لاوان اذن به وليه  
 وما تردد) من العقود (بين  
 نعم وضرر

معتوه  
 تصرف المصبي ومن له  
 الولاية عليه وترتيبها

والبدل المسمى بغيره ولا يمكن ابطالها وهو غائب فالبيع لا يكون الرقبة محلاً لهم  
 زباني (قوله) لكن أهم قضيه البائع فبینه (قوله) لأن صارمة وتاخذهم بالبيع والتسليم فاذا اضمروا  
 القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع زباني (قوله) أو اجازة البيع (قوله) وتكون بمنزلة الاذن  
 المسمى بغيره لا يذكر ضمن المسمى متى اذا كان مقراً بغيره (قوله) والظاهر أن أهم ذلك ويجوز  
 الخيارات التي جرت في المسئلة السابقة ط (قوله) فهو ما دون (قوله) أي يصدق في حق كسبه  
 حتى يفتى به ديونه استصفاً ولو غير عدل لأن في ذلك ضرر وروى في ذلك لان اقامة الحجية عند كل  
 عقد غير ممكن زباني (قوله) ساكتاً حال من العبد أي لم يجز بشئ (قوله) ومذاقه (قوله) أي مقدار  
 قوله وأمر المملوك وكذا قول الزباني لان الظاهر أنه ما دون لأنه لا يملكه ولا يملكه غيره عن ارتكاب  
 المحرم لكن قال ح في النفس منه شيء اه فالتا لانه شيء في المملوك وقد قالوا الخبر ثلاثة  
 خبر في الديانة تشتط له العبد دون العمد وخبر في الشهادة فالعبد والقار والدرد وخبر في المعاملة  
 فلا يشترط واحد لا يصدق في الأمر ولأنه في الهداية علمه بأنه ان أخبر بالاذن فالأخبار دليل  
 عليه والافتصافه جائز لان الظاهر أن المحجور يجري على موجب حججه والعمل بالظاهر هو  
 الأصل في المعاملات كذا لا يصدق في الأمر على الناس اه فكذا اقتصر على العمل بالظاهر  
 والضرورة فيشمل الكل ولا يفتى به ذكره العقل والدين لانه بالنظر لغيره من الأشخاص تامل  
 (قوله) بالمسلم أي بالعبد المسلم (قوله) ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها خاص  
 حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد (قوله) أو اثبتته الغريم بالبينة (قوله) أي بحضرة  
 المولى والافتصافه لا يقبل لان العبد ليس بمعتوه وان أقر العبد بالدين فباع القاضي اكسبه  
 وقضى دين الغريم ثم جاء المولى وانكر الاذن فان برهن الغريم على الاذن والاردوا للمولى  
 ما أخذوا من ثمن كسبه ولا ينقض بيع القاضي لانه لولاية بيع مال الغائب ويؤخر حقهم الى  
 العتق لان المحجور لا يؤخذ بآقواله لئلا يتحقق اتفاق عن مذهب وط شيخ الاسلام (قوله) وتصرف  
 المصبي والمعتوه الخ) ٣ ذكر هذه المسئلة في هذا الكتاب نظراً الى اذن ولي المصبي وكونه ما دوناً  
 باذنه وبين حكمه وذكرها في كتاب المحرمات قال ومن عقدهم وهو بعهده أجاز وليه أو رده  
 فصار الى كونه محجوراً وبين حكمه بعهده (قوله) الذي يوقل البيع والشراء) صفة اكل من  
 المصبي والمعتوه ط عن المحوى (قوله) محضاً أي من كل الوجوه (قوله) والاتباب) أي قبول  
 الهبة وقبضها وكذا الصدقة فاستأني (قوله) وان ضاراً) أي من كل وجه أي ضرراً ذنباً  
 وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله) كالطلاق والعناق) ولو على مال فأنما  
 وضع الازالة المثل وهي ضرر محض ولا يضره سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني  
 وغير ذلك مما لم يوضع له الا اعتبار للوضع وكذا الهبة والصدقة وغيرهما فاستأني (قوله)  
 لاوان اذن به وليه ما لا شرط الا الهبة الكاملة وكذا الواجزة بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ  
 يصلح لابتداء العقد كالأوقاف والطلاق أو العناق وكذا الانصاع من غير كافي به ووصيه والقاضي  
 للضرر فالت ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كالأول كان مجبواً أو ارد  
 أو اسلم أمره أو أبى الاسلام أو كاتب وليه حظه من عبده مشرك واستوفى بها فقد صار  
 المصبي مطلقاً في قول كاسارمة متفقاً وعامة في القهستاني والبرجستاني ذممتني (قوله)

كالباع

كالباع (أي ولو يصف القيمة لان العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق الحال وهو باصـ له  
 من رد بخلاف الهبة له وتحققه في المنح (قوله) في كل أحكامه) فيصير ما دوناً بالبيع كقول ويصح  
 اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كافي العبد بجوهره ولا يفتقد  
 بنوع من التجارة ويجوز زبانه بالغيب الفاحش عنده خلافاً له الى غير ذلك من الأحكام التي  
 في العبد زباني ثم استثنى آخر الباب فقال الآن الولي لا يمنع من التصرف في ماله ما وان  
 كان عليه ما دين ولا يقبل اقراره عليه ما وان لم يكن عليه ما دين بخلاف المولى والفرق أن اقرار  
 المولى عليه ما شهادة لانه اقرار على غيره فلا يقبل ودينه ما غير مطلق ماله ما وانما هو في الذمة  
 لان ما حارن فكان لا لولي أن يتصرف به ما الدين كما كان له قبل اه أقول وهذا في الحقيقة  
 فرق بين المولى والولي لا بين العبد والمصبي فلا حاجة لاستثنائه لان الكلام في تصرفات المصبي  
 أشار اليه في المعراج (قوله) أن يفتى بالبائع الخ) أي أن يعرف ما ضمنه من البيع لا بمجرد العبرة  
 به بقضية غيره ما قال في الولو الجدية فانه ما من صبي اقرن البيع والشراء الا وبتفهمه (قوله) سائلاً  
 (المالك) أي ملك المبيع وجالب الثمن وبالعكس في الشراء (قوله) زاد الزباني) أي فيما لا يملكه من  
 شرح الهداية وغيرهم (قوله) وان يصدق الرجح) كان ينبغي له ان ياتي بالف التفتية في يقصد  
 ويعرف أينما سبب المنح ح لكن حكى الشارح عبارة الزباني وافراد المصبي هذا باعتبار  
 المذكور والخطب سهل (قوله) ويعرف الغيب الخ) بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين  
 المصبي والفاحش مختص بمذاق التجارة فينبغي أن لا يعتبر ح فالت وأصله لامة يعقوب باشا  
 بحث صدر الشريعة ذكره أوائل كتاب الوكالة لكنه بحث مصادم للمنفق في المذهب فالشان  
 في تأويله وأهل مرادهم فيمات يكون قيمته معروفة ومشهورة والافقر قد يفتى فيه عقل الناس  
 أو المراد أن يعرف أن الخسة فيما قيمته معروفة ومشهورة لا غيب فاحش وأن الواحد فيمات يعرف أن  
 يدرك الفرق بينهما ما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف أنه  
 مغبون لا يصح تصرفه أصلاً ولا الظاهر أن هذا هو المراد وأجاب في وكالة السعدية بأنه قد يقام  
 القمكن من الشيء مقام ذلك الشيء فالتمكن من المعرفة بالمعقل وذلك وجود في المصبي الذي  
 كالمناقبية فالتعامل اه وحاله أن ما ذكر كناية عن أن يكون عاقلاً وليس المراد حقيقة هذه  
 المعرفة فهو من اطلاق اللازم وارادة المألوم والله تعالى أعلم (قوله) وهو ظاهر) كانه ظاهر  
 بالنسبة اليه أو الجملته حاكمة والمعنى أن يعرف الغيب المذكور وحال كونه ظاهر الكل ذي عقل  
 فيكون يفتى ما جبنه (قوله) وليه أبوه) أي المصبي وفي الهندية والمعتوه الذي يفتى البيع  
 باذن له الأب والوصي والجدة دون الأخ والمعم وحكمه حكم المصبي ثم ذكر بط لانه اذن ائتمه  
 ويمكن رجوع المصبي في المصبي والمعتوه باعتباره المذكور ثم هذا اذا بلغ معتوها ما اذا  
 بلغ عاقل لا ثم عتاه لا تعود الولاية الى الأب قياساً بل الى الفاني أو السلطان وفي الاخصان تعود  
 اليه فيقول الاول قول أبي يوسف والثاني قول محمد وقيل الاول قول زفر والثاني قول عليهما  
 الثلاثة كما في القاترية (قوله) ثم وصي وصيه) قال الرمي في حاشية البحر أي وان بعد كافي  
 جامع الفصولين (قوله) الصحيح) احتراز عن الجدة الفاسد كافي الام (قوله) ثم الوالي) المراد بالوالي  
 من اليه تقليد انضاد بديل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة

كالباع والشراء توقف على  
 الاذن) حتى لو بلغ فاجازه  
 فقد كان اذن اه ما لولي  
 فلهما في شراء وبيع كعبد  
 ما دون) في كل أحكامه  
 (والشرط) صحة الاذن (أن  
 يعقل الباع) مع سائلاً للمالك  
 عن البائع) والشراء جالباً  
 له (زاد الزباني) وأن يقصد  
 الربح ويعرف الغيب المصبي  
 من الفاحش وهو ظاهر  
 (رواية أبوه وصيه) بعد  
 موته ثم وصي وصيه كافي  
 القهستاني عن العمادية  
 (ثم) بعدهم (جده) الصحيح  
 وان علا (ثم وصيه) ثم وصي  
 وصيه قهستاني زاد  
 القهستاني والزباني ثم  
 الوالي







المأذون ينصير بالابق لا المذبر المأذون والصحيح ان العبد المأذون لا ينصير بالغصب  
وكذا بالاسم قبل الاقرار بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يبرده مادونا وكذا ان حاد من  
الابق في الاصح **١٤** الخصة اقال في شرح تنوير الاذهان في كلام المصنف ليس على اطلاقه **١٥**  
أي بالنسبة الى الايق في كلامه محمول على المذبر المأذون لا العبد المأذون أي القن وجه تنديع  
المنافاة بين ما هنا وبين ما عرف في المتن فافهم (قوله ولو اذن القاضي) مستغنى عنه بما مر من  
شرح (قوله يعقوب) هو اسم أبي يوسف العلم (قوله الصغير) أي المجهور وفي القنية استودع  
صياغة اطلاقه لم يذكره المصنف عندهما وقال أبو يوسف يضمن في حاله ولو ركب الدابة الودعة  
مطبت على الخلاف وان استودعها عبد محجور فاستمكها من ماله العتيق عندهما وقال  
أبو يوسف يباع فيها ولو كانت عبيدا فقتله المبي أو العبد فهو كقتله ماله ليس بودية عندهما  
والشرق ان المولى لا يملك روح العبد ولا التسلط عليه بخلاف المتاع والدابة ولو اقرض صبي  
وعبد محجورين لضعان في المال ولا المال بل بالخلاف وقيل اقرض على الخلاف شر بلا في  
(قوله وتخلفه الخ) أي المأذون أي لو ادعى على المأذون شيئا فانكره اختلافه في تخلفه ذكر  
في كتاب الاقرار بيمين وعليه الفتوى خاتبة فلو قال وحالف مأذونا ذاهو ينكره كان انشبه  
شر بلا في (قوله ولو رهن المجهور) المراد به هنا العبد وان كان الصبي العاقل مثله فافهم  
(قوله خاتبة غير) أي بل في ماضيه على حاله احصته باجازته مولاه (قوله دل) يعني ابن وهبان  
المفهوم من قوله وفي الوهبانية (قوله وكذا) أي كالعبد المجهور فيما ذكر (قوله قلت الخ)  
أبست للشر بلا في على ان هذا لو ارد على القرض ولم يذ كر في الظن وانما ذكره الشر بلا في فهو  
اعراض على غير مذكور ح أقول هو داخل في عموم التصرف المذكور في التعديل فافهم  
والله تعالى أعلم

(اسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب)

وجه المناسبة كاهل الاتقاي ان المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والغاصب بلا اذن  
شرعي ولما كان الاول مشروعا قدمه وسبأ في أن الغصب نوعان مافيه اثم وحال اثم فيه وأن  
الضمان يتعاقبهما (قوله هو لغة أخذ الشيء) وقد يسمى المصوب غصبيا نسبة بالمصدر (قوله  
زلة يد محقة) أي بفعل في العين كما ذكره ابن الكلل ايجزج الجلوس على البساط فان الازالة  
موجودة فيه لكن لا ينفك في العين ح وفي كون الازالة موجودة هنا نظر كما تفرقه فتدبر  
ولا يضمن ما صار مع المصوب بغير صفة كما اذا غصب دابة فبعتها أخرى أو ولدها لا يضمن  
التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا وان اعدم  
اثبتت اليد المطلقة زيلاني فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم يتحقق الهلة المذكورة كغاصب  
الغاصب فله يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمناطة ادالمية هـ مع القدرة  
على الاشهاد مع انه لم يزل يد لضعان للمال بالاتلاف نسبيا كقوله البقر في غير الملك وليس غنة  
ازالة يد احد ولا اثباتها فليجواب عن الضمان في هذه المائل لامن حيث تحقق الغصب بل من  
حيث وجد التعدي كافي العناية وقال الدرر في التكملة وقد يدخل في حكم الغصب ما ليس

وفي الوهبانية  
ولو اذن القاضي المأذون  
أبو يعقوب لا يضمن  
ومن يعقوب المصير بديه  
وتحالفه يفي به حيث يشكر  
ولو رهن المجهور أو باع أو شترى  
وجوزره أولى فبأنه يبر  
ان وقت تصرف المجهور على  
الاجازة فلو لم يجز بل ذك  
في العار فاجازها العبد  
جازا لنفسه سانا ولو اذن له  
فاعتقه فاجازها لم تصح  
اجازته قال وكذا الصبي  
المميز قلت ولا يبيح أن ما هو  
تبرع ابتداء ضار فلا يصح  
يأذن ولي الصغير كاقراض  
اتهم والله أعلم  
(كتاب الغصب)  
(هو) لغة أخذ الشيء مالا  
أو غيره كالحرمل وجهه  
التغلب ونسرا

بغصب ان ساواه في حكمه كبحود لوديمة لا لم يوجد الاخذ ولا العقل **١٦** ادعاء هذا  
ظاهر سقوط ما أورد الشافعي معزيا للثانية وجرى عليه بعضهم من انه اذا قبل المأذون في حفازة  
رتك ماله ولم يأخذ فانه يكون غصبيا مع عدم أخذ شيء وما اذا غصب بغير فاسدها له حتى  
يس ابن ابي يضمن قيمة الجبل وتضمن الام وار لم يفعل في الام شيئا لم يضمن من أن وجوب  
الضمان لا ينافي بارتفاق الغصب بل من حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب أبو المود  
أقول انزام هذا يوجب ضمان العقار ولو اذن لوجود التعدي فليتأمل وفرا د بعضهم بعد  
قوله ازالة يد محقة أو قصرها عن ملكه كما اذا استخدم عبدا ليس في يده مال له قلت يرد عليه  
انه يشترط للعقار مع أن المراد اخراجه قتال (قوله ولو حكا) مبالغة على قوله ازالة يد  
فلا يد المودع يد صاحب الودية قبل بطود وبعده أثبات يد صاحبها كما ولو اخرجه يد قوله  
بأثبات يد مبطلة لا كان أولى فان ذلك اثبات يد مبطلة حكما فيكون واجعا اليه ما ط وعلى  
ما مر لا حاجة الى هذا التعميم فانه لا غصب لـ **١٧** في جامع الفصولين في ضمان المودع  
عن فتاوى رشيد الدين لو وجد ماله من ماله اذا قبله من مكان كانت فيه حار بطود والافلا  
فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه **١٨** وعلى الاول الازالة حقيقة تامل ثم  
نقل في الخلاصة عن المتقي الضمان مطاقا (قوله بأثبات يد مبطلة) البابية في مع كالمشار  
ايه **١٩** كين والفتنة بين ازالة اليد وانما يثبت بالعموم والخصوص الوجه في ضمان  
في أخذ شيء من يده مال له بل ارضاهم بغيره الاول في تبعيد المالك والثاني في زوال المصوب  
افاده أبو المود وفي الفقه ثانيا اصل ازالة اليد المحقة اثبات اليد المحقة ولهذا لو كان في يد  
انسان درة فغصب على يده فوقع في البصر يضمن وان فقد اثبات اليد ولو تاب غصبه بستان  
مغصوب ليعين وان وجد الاثبات اعدم ازالة اليد **٢٠** وهذا منطبق على قول محمد كإثبات  
فانه صريح في أن الغصب هو الازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من الازالة  
والاثبات معا لكن قال بعده وفي الزايدة انه على ضربين ما هو موجب للضمان في شرط  
الازالة اليد وما هو موجب للرديف بشرط اثبات اليد **٢١** أي كغصب العقار فانه موجب  
لررد دون الضمان عندهما اقال أبو المود وبه يحصل التوفيق في كلامهم **٢٢** تامل (قوله  
واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المأذون وفي غيره  
يقوم الاستيلاء فام الازالة كما حققه في النهاية لضعان العقار وان لم يتحقق فيه الازالة (قوله  
والثمرة الخ) أي غرة الخلال تظهر في زوائد المصوب (قوله لا يضمن عندنا) أي بالهـ لانه  
منصلة أو منفصلة لعدم ازالة اليد مالم يمتد بها بعد الطلب تنص من الاجماع غاية البيان قلت  
وبما في الفصل هنا انها تضمن بالتمتع أي بغيره حاله طالب المتصلة لا يضمن (قوله  
يتحقق في مئة وحر) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء ومئة مئة فلو منع صاحب الماشية من  
نقلها فله كف لم يضمن فهو متاع من النهاية قال الرضا في والمراد ببلدية أي حطب أنها  
من غير السون والجرد اما المنفعة وما في حكمها فهي من الثاني وهو غير المتقوم وأما السون  
والجرد فهو مال يتحقق فيه الغصب **٢٣** (قوله متقوم) هو **٢٤** كسر الواو حيث ورد  
لانه اسم فاعل ولا يصح القح على أن يكون اسم مفعول فانه ما خوذ من تقوم وهو قاصر واسم

(زلة يد محقة) ولو حكا  
بكموده لما أخذه قبل ان  
يحوطه (بأثبات يد مبطلة)  
واستبر الشافعي اثبات اليد  
فقط والثمرة في الزوائد غرة  
بستان مغصوب لا يضمن  
عندنا خلافا له درر (في  
قال) فلا يضمن في مئة  
وحر (مئة وم)



المقول لا يفي الامن منه - وحقق عن شرح المنهج للميرى ونسره الله - تنافى بياح  
 الانتفاع شرعا قال وهو - ثم اذن عن الخروا الخ - نيزر والمعارف عندهما - اه - وكان لم يفسره  
 على القيمة انما يسكر مع قوله مال لكن يخرج عنه خبر الذي مع ان الغصب يجري في مال الكافر  
 لا محالة كافي العزيمة واليه اشار الشارح تبعا لابن الكمال ومصدر الشريعة بقوله خبر - لم  
 فالاولى تفسيره على القيمة شرعا وهو اخبر من قوله مال فيكون فالا فلا يتكرر (قوله فلا يفتق  
 في خبر مسلم) قال في المجتبى غصب من مسلم خراف عليه ضمان الردوان لم يكن عليه ضمان القيمة  
 ه - بقوله لا يفتق أى غصب الضمان لا غصب الرد فتأمل ط (قوله في مال حربي) كذا  
 في النهاية والتميين لكن مع زيادة كونه في دار الحرب ثم تالية (قوله قابل للقتل)  
 مستدرك مع ازالة اليد بفعل في العين لكن المصنف لم يترك القيد في الاول احتياجا الى هذا  
 اقتيد ح قال ط قلت قد يوجد الف - هل في غير القابل كما اذا هدم الدار وكرب الارض اه  
 يعني ان العين يشل غير القابل فتعبر المصنف - حسن - تأمل (قوله فلا يفتق في العقار)  
 خلافا لمحمد لم يدم ازالة اليد كما ياتي - انه قال الله - تاتي والصحيح الاول في غير الوقف والثاني  
 في الوقف كما في العمادى اه - ويذكر الشارح (قوله بغير ادن مال كذا) لاحاجة اليه مع قوله  
 باثبات اليد المطلحة ح (قوله من لوديمة) أى ويحرقها كما امار به لصديق التعريف عليها  
 - وى قوله باثبات يد المطلحة وقوله ب - يراذ ما مكا (قوله لا كان اولى) أى وان أمكن أن يرد  
 المال - ولو لم يفتق كما قال بعضهم أو لا تصرف وكالوقف الموصى عنه فتمت وما يبدو كبل أو أمين  
 قوله وفيه لابن الكمال كلام) حاشا ان السرقة داخله باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها  
 خصوصية أدخلت في الحدود فلا ياتي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كما شرع من الفضولي  
 فانه غصب مع انه مذكور في باب من البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية قيم اضرار من مسائل  
 البيوع اه - وأجاب السامعي بأنه أراد بقوله لا يفتق ما يقطع به فانه لو ملك لا يفتق مع ان  
 المصوب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اه - وهو حسن (قوله فاستخدام العبد) أى ولو مشركا  
 كافي القه - تاتي وهذا لو استعمله لنفسه فلا يفتق أى في عمل غيره لا ضمان كما ياتي آخر الغصب  
 وسند كذا عن البرزبة هناك ان هذا أيضا اذا خرمه عقب الاستخدام والا لضمان (قوله  
 وتكمل الدابة) أى ولو مشركا وكذا ركوبه اقبض من نصيب صاحبها ولو ركب قنزل وتركها في  
 مكان لم يضمن لان الغصب لم يفتق بدون النقل كما في الخط ويقتضى أن يكون الاستخدام  
 كذلك فهو - تاتي لكن اذا تلفت يفتق الحمل والركوب يضمن وان لم يحولها الوجود  
 الا تلاف بقوله كما ياتي وكذا يضمن ببيع حصته من الدابة المشتركة وتساويها للمشتري بغير اذن  
 شريكه كافي فتاوى طائفة الهداية أبو السعود وقدمه الشارح آخر الشريعة عن المجبة (قوله  
 ذكر لزيد المالك) أى واثبات اليد المطلحة فمع ما مضى (قوله اعدم ازالتهما) أى يدا المالك لان  
 البسط فعل المالك فتبقى يدا المالك ما بقي اثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل بل يدين وغيره  
 ومثله لوركب الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فتقول ح - صوابه لاذلتها لا بفعل في العين اه  
 به كلام وهو يفتق على ما قدمه عن ابن الكمال (قوله وكذا لو دخل الخ) التشبيه في الضمان  
 المقدر بقوله ما لم يملك بقوله فان تقديره في ضمن (قوله وان لم يحول) أى يحول ما استعمله

فلا يفتق في خبر مسلم (عزم)  
 فلا يفتق في مال حربي  
 (قابل للقتل) فلا يفتق في  
 العقار خلافا لمحمد (بغير)  
 اذن مالك) احتراز به من  
 الوديمة واعلم ان الموقف  
 مضمون بالاتلاف مع انه  
 ليس بمالك اصل صرح به  
 في البدائع فلو قال بلا اذن  
 من له الاذن كذا فعل  
 ابن الكمال لكان أولى  
 (لا بدعية) احتراز به عن  
 السرقة وفيه لابن الكمال  
 كلام - فاستخدام العبد  
 وتكمل الدابة غصب  
 لا يزيل المالك الا بالوجه  
 على - اعدم ازالتهما  
 فلا يضمن ما لم يملك بقوله  
 وكذا لو دخل دار انسان  
 واخذ ما عارجه فهو ضمان  
 وان لم يحول ولم يمسك بغير  
 تأمل يملك بقوله او يخرج منه  
 الدار خالية (وحكمه الاثم)  
 لمن هاراه مال الغير ورد العين  
 فاعاقه والقوم هالكه

من العبد والذابة وهو اشارة الى ما قدمناه وقوله ولم يمسك أى في مسئلة أخذ المتاع وهو محذور  
 قوله ويحكم منه - له الدابة ما في البرزبة فقد في ظهورها ولم يحولها لا يضمن ما لم يمسكها وقوله  
 ما لم يملك بقوله او يخرج منه من الدار أى في - مسئلة المتاع أيضا فانظر ما - حسن - هذه العبارة  
 اقبالة وما تضمنته من القوائد الجلية (قوله واغبر من علم الاخيران) أى وحكمه اغبر من علم  
 انه مال الغير الرد أو الغرم فقط دون الاثم (قوله بالحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 رفع عن أمي الخطا والنسيان معناه رفع ما تم الخطا اتقاني (قوله المصوب منه غير الخ)  
 وكذا له فضمن كل بعضا كما ياتي متنا ويسمى أيضا ما لي جامع القصولين هشتم ابريق فضة  
 لاحد ثم هشتم الاخر برى الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذا المصوب ما على بر  
 تم صبه عليه الاخر ما واذ في نقصانه برى الاول وضمن الثاني قيمته يوم صبه الثاني اذ لا يكر  
 للمالك رد البر والابريق الى الحالة التي قبل الاول ليعضنه المثل أو القيمة اه - تأمل هذا  
 وكالغصب منه ما اذا رهنه الغاصب أو أجره أو أعاره فذلك كما في شرح الطحاوى وقال في حاوى  
 القدسي الغاصب اذا أودع المصوب عند انسان فهلك فله صاحبه ان يضمن ايم - ما شاء فان  
 ضمن المودع رجع به على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب  
 فهلك في يد الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني ببرى  
 وسباني قبل الفصل مسائل آخر (قوله المصوب) نعمت للوقف (قوله بان غصبه) أى  
 الغاصب الثاني (قوله وقيمة كثر) بجملة حالية قيد بقوله غصبه (قوله كذا في وقف الخالية)  
 أى في آخر اجارة الاوقاف منها ونصها رجل غصب أرضا ووقفه فقيمة ثلثها ألف ثم غصب من  
 الغاصب رجل آخر بعد ما ازدادت قيمة الأرض وصارت تساوى ألفي درهم فان المتولى يتبع  
 الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل المصارف مضمونة بالغصب لان تضمين الثاني  
 أنفع لافسحير وان كان الاول أملا من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع للوقف  
 واذا اتبع القيم أحدهما برى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول  
 أو الثاني برى الآخر اه - وهكذا نقلها الب - يرى ونقلها أيضا في شرح تنوير الاذهان لكن  
 قال وان كان الاول أملا من الثاني يتبع القيم أحدهما واتباع أحدهما ما يبرأ الآخر عن  
 الضمان الخ قال أبو السعود في حاشية الاشياء فالقول عن الخالية قد اختلف وعبارة المصنف  
 يستفاد من مفهومها وفاقه ما ذكره الب - يرى اه - أقول الذي وجدته في الخالية هو ما قدمته  
 بمرور وفه الاستفادة من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال لا مخالفة ولا اختلاف في النقل فان  
 قول الخالية وان كان الاول أملا لا يتبع الاول ليس على سبيل الازم بل لأنه أن يتبع الثاني بدليل  
 ما بعد من قال يتبع أحدهما أى يحصل كلام الخالية ويقر به انه ع - بى بقوله أملا فيفيدان  
 الثاني على أى ان لا أملا أفعل تفضيل فاذا كان القيم بالتساوي وهذا هو المقهور من قول  
 المصنف غير الا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثاني أملا أى بان كان الاول أملا  
 رقى على خياره فتقول ح في كلام المصنف اختصارا مغل مدفوع فافهم (قوله وفي غصبها)  
 أى غصب الخالية ونه - له في النهاية عنها وعن الذخيرة فائلا ان هذا القرع يخالف للاصل  
 الذي ذكره حيث أوجب نقصان الام وان لم يفتق الغاصب في الام فله لا يزيل المالك اه

واغبر من علم الاخيران) فلا  
 اثم لانه خطا وهو مرفوع  
 بالحديث (المصوب منه  
 بخير بين تضمين الغاصب  
 وغاصب الغاصب الا اذا  
 كان في لوقت المصوب بان  
 غصبه وقيمة كثر وكان  
 الثاني أملا من الاول فان  
 الضمان على الثاني) كذا في  
 وقف الخالية وفي قسمها  
 غصب بطلا فاستهاك  
 ويس ابن امه ضمن قيمة  
 العبد ونقصان الام وفي  
 كراهيتها



مطلب  
فيما لو هدم حائط

وقد علم الكلام عليه أول الكتاب (قوله من هدم حائط غيره ضمن نفسه) في شرح النفاة  
للحالة فاسم ان شاء الله قيمة الحائط والنقض للضامن وان شاء الله هذا من ضمنه  
القيمة وان لم يكن له ان يجبره على البناء كما كان الحائط ليس من ذوات الاشياء وطريق  
نقض النقصان ان تقوم الاربع حيطانها لتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما ينقص  
اه ومنه يظهر ما في كلام المصنف حوى وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعدته والا  
وفي الجزية هدم جداره يره من التراب واعا. مع مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فاعاده  
كما كان كذلك وان شاء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفوت حتى لو علم ان الناس ايجود يبرأ  
ه وفيما لو فيه تصاوير مصبوغة يضمن قيمة الجدار والصبيح لا تصاوير بل ان احرام اه يعق  
اذا كانت لدى روح والا فيضمن قيمتها ايضا ابرار العود وهذا في غير الوقت يبرى وبما لو وقف  
فيما في قريبا (قوله الا في حائط المسجد) لم يذكره فاضيان على سبيل الاستثناء كما ذكره  
المصنف ولم يظهر في الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والله تعالى به من ذوات الامثال  
جارية في حائط المسجد حوى وفي شرح البيروني اما الوقت فقد قال في الذخيرة واذ  
غصب الدار الموقوفة فهو هدم شبه الدار وقطع الاشجار للقسيم ارضه فيه قيمة الاشجار  
والقبيل والبناء اذ لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة ما فيها من رعية الفضل ما بنا  
في الارض لان الغصب ورد هكذا اه اقول وممة قضاء انه اذا لم يكن له رد البناء كما كان  
وجب ولم يفسد فيه بين المصنف وغيره من الوقت وهذا قال البيروني فيما سبق وهذا في غير  
الوقت وفي اجارات تناوى قائل الله دابة في اسماجر دار وقفا فها مها وبها طاحونا  
او فرنا جاب باه ينظر القاضي ان كان ما غير ما اليه انفع واكثر ربحا خذ منه الا برزوا في  
ما عر له وقف وهو متبرع والا لزم به دمه واعادته الى المصلحة الاولى بعد تضرره بما يلزم  
بجمله اه فظهر ان لا فرق بين المسجد وغيره من الوقت بخلاف المالك ويحتاج الى وجه  
الفرق كما هو والله قوامه يفتي بما هو انفع للوقف ولا يشترط تعميده كما كان انفع من اضمن  
تأمل ثم رأت في حاشية الرمي على الفصولين عن الحواشي ولو اني نجاسة في بئر خاصة يضمن  
الانقصان دون النزع وفي بئر امامة يضمن بئرها كما هو في هدم حائط المسجد لان له ادم نصيبا  
في العامة ويتعدى غير نصيب غيره من نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اه (قوله  
وفي القضية الخ) ونصها رجل كان يتصرف في غلات اصرانه ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم مات فادى  
ورثتها انك كنت تصرف في ما لها بغير اذنك فذلك الضمان فقال الزوج بل باذنها قال قول  
الزوج لان الظاهر شاهده اي والظاهر يكنى لا دفع حوى قلت وسبق في حق الوصايا انما  
لو عرد ازواجه انه لو اختلفا في الاذن وعدمه فاقول لم يذكره تأمل (قوله ويجب رد عين  
المقصوب) لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تردوا قوله عليه السلام لا يجل لادم  
ان يخذل مال اخيه لا عاب ولا جادا وان اخذتم فليرده عليه زباني وظاهره ان رد العين هو  
الواجب الاصل وهو الصحيح كما يذكروا الشاوخ وسنوضحه (قوله ما لم يغير تغيرا فاحشا)  
سابق تفسيره بأنه ما فوت بعض العين وبعض نفسه وانما حينئذ لم الغاصب العين ويدفع  
فيها او يدفعها ويضمن نقصانها وانما في ذلك للمالك رجعتي (قوله لتفاوت القيم الخ)

من هدم حائط غيره ضمن  
نفسه ولم يبرأ به جداره  
الا في حائط المسجد وقى القنية  
تصرف في ذلك غيره ثم ادعى  
انه كان باذنه قال قول لاه المالك  
الا اذا تصرف في مال احرام  
فانت وادعى انه كان باذنها  
وانكر الوارث قال قول  
للزوج (ويجب رد عين  
المقصوب) ما لم يغير تغيرا  
فاحشا مجتبي (في كتاب  
غصبه) لتفاوت القيم  
باختلاف الاماكن

فلو هدم دراهم او نائيفه فطالبه المالك في بامدة اخرى عليه تسليها وليس للمالك طلب القيمة  
وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلو القيمة في هذا المكان مثله في مكان الغصب او اكثر  
فلا ان اخذ المصوب لا القيمة ولو القيمة اقل اخذ القيمة على سعر مكان الغصب او انظر حتى  
ياخذ في بامدة ولو وجد في بلد الغصب وانقص السعر ياخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان  
هالك وهو منى وسعر المالكين واحد يبرأ بالمثل ولو سهر هذا المكان الذي التقى فيه اقل اخذ  
المالك القيمة في مكان الغصب وقت الغصب او انظر ولو التقى في هذا المكان أكثر اعطاء  
الغاصب منه في مكان الظهيرة او قيمة حيث غصب ما لم يرض المالك بالاخيه ولو القيمة  
في المكانين سواء لاه المالك ان يطالبه بالمثل مخ عن الظلمة لمخما (قوله ويبرأ بردها) اي رد  
العين المقصوبة الى المقصوب منه اي العاقل لما في الجزية غصب من صبي ورده اليه ان كان  
من اهل الحفظ يصح الرد والا لا اه وشمل الرد كما لما في جامع الفصولين وضع المقصوب بين  
يدي مالكة برى وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو اتلف غصبا او ودعة  
لجبا القيمة لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه اي بقيمة المذات فلم يقبلها المالك قال ابو نصر  
يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالقبول فيبرأ وفيه جاب ما نصبه فلم يقبله مالكة فله  
الغاصب الى يمينه برى ولم يضمن ولو وضعه بين يديه فلم يقبله الى يمينه ضمن وهو الاصح لانه  
يتم رد في الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذ احله اهدى الى يمينه غصب ثانيا اما اذا لم يقبله بين يديه  
لم يتم الرد اه والمراد بوضعه وضعه بحيث تناله يده كما في الجزية وفيها ما اذا كان في يده  
ولم يقبله من هذا المسالك فقال لاه المالك خذ فلم يقبله صار امانة في يده (قوله غصب دراهم انسان  
من كيه) اي اخذ جميع ما فيه لما في الثالث من الجزية ايضا ولو في كيه الف اخذ رجل  
نصفه ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف الماخوذ المردود ولا غير وقيل يبرأ بردها  
الى الكيس اه كامل وفيها ركب دابة خذ يره وتركه امانة في يده (قوله غصب دراهم انسان  
انه لا يضمن عنه) الامام حتى يحرقها من موضعها واذا ايسر فوب غيره ثم نزعها ووضعها في مكانه  
فهو على الخلاف وهذا في ايسره على العادة فان كان قيمته افضله على عاقبه ثم اعاده الى مكانه  
لا يضمن انما قال لانه حقه لا استعمال اه (قوله خلافا للشافعي) اي في مسئلة الاصل  
قال في جامع الفصولين ولبه ما وان كان يرافعه وشبهه واطعمه ما ملكه او قرأ فيه وسقاه  
اياد او كبا ما قطعته وخطبه واكسها اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل (قوله وهو مثلي) سذكر  
بيان المتسلي في آخر سواد الشارح الآية (قوله ابن كمال) ومثله في التبيين عن النهاية  
موزا الى الباقى (قوله يوم المصومة) اي المعتمة به وهي ما تكون عند القاضي ولذا قال  
اي رقت القضاء (قوله ورجعا) اي قول ابي يوسف وقول محمد وكال الاولى ان يقول ايضا  
اي كارج قول الامام حنيفة في المتوفى عليه وصير يحاطل القهستاني وهو الاصح كما في الخزائن  
وهو الصحيح كما في القصة وعنه ابي يوسف يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما حال المصنف وهو  
المختار على ما قال صاحب النهاية وعنه محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة الفقهاء  
وبه ائقي كثير من المشايخ اه (قوله يوم غصب ما جابها) هذا في الملاك كما هو فرض المسئلة  
قال القهستاني اما اذا استهلك فكذلك عند وعنه ما يوم الاستهلاك اه وفي جامع

مطلب  
في رد المقصوب وفيه ما لو  
المالك قبله  
(ويبرأ بردها ولو لم يبرأ  
المالك) في الجزية غصب  
دراهم انسان من كيه ثم  
رد هاقبه بلا امر برى كذا  
لوساه ليه بجملة اخرى كهيئة  
اوليداع وشرا هو كذا  
لواطعه فاكه خلاقا  
لشافعي زباني (او) يجب  
رد مثله ان هلك وهو مثلي  
وان انقطع بالمثل بان  
لا يوجد في السوق الذي يباع  
فيه وان كان يوجد في البيوت  
ابن كمال (قوله يوم  
المصومة) اي وقت القضاء  
وعنه ابي يوسف يوم الغصب  
وعنه محمد يوم الانقطاع  
ورجعا قهستاني (ويجب  
القيمة في الاضحية يوم غصبه)  
اجابها (والمثلي المخلوط  
بخلاف جاسه) كبر مخلوط  
بشبه



الفصولين غصب شاة فسعت ثم ذبحها من قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعند غيره يوم  
ذبحه ولو تلفت بلا اهلا لكانت قيمتها يوم غصب اه (قوله وشيخ الخ) افادته لا فرق بين  
ما تم ذبحه او لم يذبح (قوله كدهن نجس) فانه قيمى واهله اراد المتخصص كما عبر به في اياتي قريباً  
لانه المذموم قال الشارح في باب البيع القاسد ويجوز بيع الدهن المتنجس والاتقاع به في غير  
الاكل بخلاف الولد اه اى لانه جزء المية ثم قدم في باب لا نجاس جواز الاستباح بالولد  
في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه ثم قدمنا قبيل الشهادات عند قوله ص ب هذا لان ان قال  
كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة للمثل بقى ما لو كان ما هار فنجسه في حاشية  
الاشياء عن البرازية نظر الى دهن غيره وهو ما منع حين اراد الشراة وقوع من انفسه دم ونجس  
ان ياذنه لا يضمن والا فان الدهن ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولا يضمن  
النقصان نامل (قوله كقمة قمر وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المقبول من طائفي  
لكن قال في الخلاصة اذا غصب قلب فضة ان شبه المالك اخذ به مكسورا وان شاء تركه  
واخذ بقيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال في العناية ان لو  
أوجبت مثل القيمة من جنسه ادى الى الربا ومثل وزنه ابطأ لاحق المالك في الجوده والصناعة اه  
ملخصا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم - لافعة خنارة كل ثمرة بعد اذعتارها والقطر  
ما قطر الواحدة قطرة وبالكسر القصاص الذائب وبالضم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام  
السكر المذاب على النار (قوله يتفاوت بالصناعة) قال في حاوى الزايدى اتف دبه فمليه  
قيمة لان كل ما كان من صنيع العباد لا يمكنهم مراعاة المماثلة لتفاوتهم في الحذاقة ولو جعل  
الدينس ابرة في الاجارات لا يجوز ثم رخصانه يجوز استقراره وقال فمليه هو مثلى (قوله والجن  
قيمي) لانه يتفاوت تفاوتاً شاملاً جامع الفصولين وهو بالضم وبضمين وكعمل قاموس  
(قوله ولونيتا) هذا هو الصحيح والمطبوخ الاجاع فصواين (قوله والاخر) بالمردفية روايتان  
من الامام هندية (قوله وفيما يجاب التيسير) عطف على هذا ح (قوله وكذا الصابون) انقل  
في الاما عيلية من السلم عن الصيرفية قواين قال ولم تر ترجيحاً لحدما الا ان في كلام الصيرفية  
ما يؤذن بترجيح صحة السلم فيه ثم قال فتخلص من كلامهم انه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في  
ضمنان العدوان اه وافق في الاما عيلية من الغصب في موضع بانه قيمى وفي آخر بانه مثلى  
واقول المشاهد الا ان تفاوته في الصناعة والرطوبة والجناف وجودة الزيت المطبوخ منه وغير  
ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بان اتخذا اعنى الصابونين من دهن واحد يضمن  
مثله اه فعلى هذا ينبغي ان يقال ان كانت المماثلة كان اتلاف مقدار ما راعاه عند  
من طبخته المماثلة في عرفنا فضة يضمن مثله منها والافقيته (قوله والورق) اى  
ورق الانصار اما الكاغ فمثلى كافي الهندية ط قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمناه  
عن الحاوى انه قيمي والمشاهد تفاوته نامل (قوله والصفر) كذا قال في الفصولين  
وذرة له عن كتاب آخر انه مثلى لانه يباع وزناً وما يباع وزناً يكون مثلياً (قوله والصرم)  
بالفتح الجسد معرب وبالكسر الضرب والجماعة افاده صاحب القاموس وله اراد  
الاهاب قبل دبه وبالجسد ما دبح ط (قوله والدهن المتنجس) مكسور ومما مر على

مطلب  
الصابون مثلى او قيمي  
وشيخ الخ لم يثبت وهو  
ذات كدهن نجس (قيمي)  
فوجب قيمته يوم غصبه وكذا  
كل موزون يختلف بالصناعة  
ا كقمة قمر وقدر درو وديس  
ذكر في الجواهر زاد المصنف  
ورب وقطر لان كلاهما  
يتفاوت بالصناعة ولا يصح  
السلم فيها ولا تثبت دينافى  
الذمة قلت وفي الذخيرة  
والجانبين قيمي في الضمان  
مثلى في غيره كالسلم وفي المجتبى  
السوق قيمي اتفائه بالقلى  
وقبل مثلى وفي الاشياء الغصم  
والصم ولونيتا والاخر قيمي  
وفي حاشيتها لابن المصنف  
هنا وفيما يجاب التيسير  
من زيا الفصولين وغيره  
وكذا الصابون والسردين  
والورق والابرة والصفر  
والصبر والجلد والدهن  
المتنجس

ما قدمناه (قوله وكذا الحفنة) يعنى مادون نصف صاع كما عبر به القه - ثانياً في جامع الفصولين  
المتبر قيمي في ظاهر الروايات والمادة قيمي عندهما وعند محمد انه مكمل والصحيح ان الخاص  
والصفر مثليان وثمار الفضل كاهما جنس واحد لا يجوز فيه الاتفاضل للمدبث وأما بقية  
الثمار فكل نوع من النجس يفسد بخلاف غيره النوع الآخر والخل والعصير والدقيق والفضالة  
والجص والزور والقطن والمواف وغزله والذين يجمع مع أنواعه مثلى اه وفي الحاوى في  
كون القزل مثلياً روايتان ومن اراد الزيادة فله به بافتاوى الحنفية (قوله وكل مكمل) مبتدأ  
خبر مضمون (قوله كسنة موفورة) المقصود من التمثيل المكمل والموزون المطروح  
ط والورق بالكسر الجدل الثقيل أو أعم ويقال دابة موفورة كالى القاموس تأمل (قوله)  
يضمن قيمته - ساعة) اى ساعة الاقامة اى قيمته - مشرقا على الهلاك فان له قيمة وان كانت  
لاحقة بل النجاسة وافاد ان المثل في يخرج عن المثل اعنى خارج ثم هذا اذا التى بلاذن واتفاق  
والافقية تفصيل سند كره ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة (قوله وفي الميراثية الخ) مثله  
في التاخر خاتمة عن القدورى قال وكذا الوصب ما في دهن اوزيت (قوله هذا اذا لم يتفاه) اى  
قبل الصب والاشارة الى ضمان القيمة قال في التاخر خاتمة لانه لم يكن فيه غصب متقدم (قوله  
لونهما المكان الخ) الظاهر ان المراد بجزءه وبها من مكانها (قوله بخلاف مالوصب الخ)  
لان الغصب - ص - بالانلاف وليس سابقا عليه كما مر وهو حين الاتلاف لم يبق مثلياً فيه ضمن  
قيمه سابقا عليه تأمل (قوله وسيجي الخ) اى في وسط الفصل الا تى (قوله والحاصل الخ)  
قال في المنع عن الوقاية ويجب المثل في المثلى كالمكمل والموزون والعدوى المتقارب قال صدر  
الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثلياً مع ان كثير من الموزونات ليس مثلى بل من  
ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما فاقول ليس المراد بالوزنى مثلاً ما يوزن عند البيع بل  
ما يكون مقابله بالثمن متفاه على المكمل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصناعة فانه اذا قبل  
هذا الثمن فقيمه بغيره اعم بما قال اذ لم يكن فيه تفاوت وحيث يذكيكون مثلياً وانما قال لا يختلف  
بالصناعة حتى لو اختلفت كاتمة قيمة والقدر لا يكون مثلياً ثم ما لا يختلف بالصناعة اما غير مصنوع  
واما مصنوع لا يختلف كالدراهم والدنانير والفولس وكل ذلك مثلى واذا عرفت هذا عرفت  
حكم المذروعات وكما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا الثوب مثالى قال فيما لا يكون فيه  
تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجب له المثل في  
الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلى وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من المكمل  
وأخواته قيمي على هذا اه (قوله بلا تفاوت يعتد به) الظاهر انه ما لا يختلف بسببه الثمن تأمل  
(قوله مرتبط الخ) اى هذه العبرة وارتباطها من جهة التفريق مع على ما مر من وجوب رد  
العين في المثلى والقيمي (قوله لانه الموجب الاصل) لانه عدل وأكمل في رد الصورة والمعنى  
ولذا اطلب اليه قبل الهلاك ولو ابقى بالقيمة أو المثل لايتمدب ولا يبرأ العيبين بل اعلم المالك بان  
سلبه جهة أخرى بجهة أو طعم أو شراة أو ايداع وقيل هو المثل أو القيمة وردا العين لمخلص ولذا  
صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العيب فلا يضمن بالهلاك ونصح الكفاة بالمغصوب ولا يصح  
الابرأء من العين ولا الكفاة القيم او غنام حقيقة في التبيين وافاد القه - ثانياً في الاول وان

وكذا الحفنة وكل مكمل  
وموزون مشرف - مثلى  
الهلاك مضمون بقيته في  
ذلك الوقت كسنة موفورة  
أخذت في الفسوق وأتى  
الملاح ما فيها من مكمل  
وموزون يضمن قيمته ساعة  
كالى المجتبى وفي الصيرفية  
صب ما في حنطة فافدها  
وزاد في كيلها ضمن قيمتها  
قبل صبه لانه لا مثلاً لها هذا  
اذ لم ينقلها فلو نقلها للمكان  
ضمن المثل لانه غصبه وهو  
مثلى بخلاف الوصب المله  
في الوضع الذي فيه الحنطة  
بغير نقل اه والاخر  
قيمي وسيجي ان التفرق حق  
الم - لم يبق حكا والحاصل كما  
في الدرر وغيرها ان كل  
ما يوجب له المثل في الاسواق  
بلا تفاوت يعتد به فهو مثلى  
وما ليس كذلك قيمي  
فليحفظ (فان ادعى هلاكه)  
مرتبطه بوجوب رد العين  
لانه الموجب الاصل



الجهة وذهبوا الى الثاني وعزاه الى ذهن الهداية والكافي (قوله ورد المتلى) الاصول المثل  
بالبيا (قوله حبس حتى يعلم) يعنى القاضى لا يجهل بالقضاء وليس امدة التلوم مدة دار بل ذلك  
مؤكد الى رأى القاضى وهذا التلوم اذا لم يرض المصوب منه باقضاء القيمة وأما اذا رضى  
بذلك أو تلوم القاضى فان اتفق على قيمته على شئ أو أقام المصوب منه القيمة على ما يدعى من  
قيمة قاضى بذلك شرعية البلية (قوله وقيمة) الواو بمعنى أو (قوله وعكسه) فعل ماض أو مصدر  
بالفعل عطف على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحب به وأما عكس قوله بعد الرد فهو صحيح  
وايكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك بهلاك البعض أو بالنقصان أى هلاك الوصف  
فتدبر (قوله أرني) أى عند محمد لانه يشهد الرد وهو عارض والبينة ان يدعى العوارض زبلى  
(قوله خلافا للثاني) فعنده قيمة المالك أولى لانها ثابت وجوب الضمان والاخرية  
والقيمة للالتيان زبلى وظاهره اعمه اذ قول محمد وهو خلاف ما قدمه فى القضاء ط (قوله  
وسيجى) أى أول الفصل وسيجى أيضا أن القول للقاصب يحميه ان لم يبرهن المالك وما لو قال  
لا أعرف قيمته لكن عات انهم أقبل مما يقوله المالك ويأتى بيان ذلك (قوله ولو لم يفسر  
الغصوب) بان قال القاصب لنوب هذا هو الذى غصبته وقال المالك بل هو هذا (قوله  
فالتقول للقاصب) لأن القول للقاصب فى تعيين ما قبض أميناً كان أو ضمينا (قوله لم يضمن)  
أى عندهما لما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافا لهما) فانه  
كما قدمناه عن النهاية وان كان الغصب عنه بزيادة اليد المحقة لكنه فى غير المنقول بقيم  
الاستيلاء مقام الازالة (قوله وبه يقضى فى الوقف) أى بان ذلك لا يعمل القاصب ككتمان  
بل بأقمة مما لوية فالمراد ضمان ذاته لا منفعه بقربة ما أتى عن ظهر الدين ولان الكلام فيه  
لا فى المنافع ويبقى فى الفصل متنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون وقفاً أو مال بيت  
أو معد الا لاستغلال فصرح بضمن منافع الثلاثة وهنا صرح بضمن ذات الوقف وهل مثله  
مال اليتيم والميت قل لم أره صريحاً فليجمع ثم رأيت فى حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على  
ضمن العقار فى ثلاثة أشياء الخ (قوله الموقوفة) نعمت للعقار والدور جميعاً ح (قوله لزمه  
أجر المثل) ٣ خلافاً لما صحه فى العمدة ومضى عليه فى القنية وان أفتى به فى الاسماء علمية فانه  
ضعيف كفى وقف البصر فى القنية من موضع آخر ادعى القيم من لا وقفه فى يد رجل فجاءه فاقام  
البيعة عليه وحكم بالوقفية لا يجب عليه أجر ما مضى وأما اذا أقر أو كان متعنتاً فى الانتكاد  
وجبت الأجرة اه وفى الاختيار ما ع المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري فعلى المشتري أجر  
المثل اه قال الحوى وهو مبنى على تصحيح الهيوط وهو الذى يفتى بعمدة وقال الشيخ شرف  
الدين وهو المختار كفى التجنيس والمزيد قلت وهو ما اعمده فى وقف البصر ومضى عليه الشارح  
هناك فى موضعين وهما أفتى به فى الخيرية وغيرها فليحفظ (قوله فى الرد) أى فى وجوب رده على  
مالكه فلو لم يصدق فى الغصب عندهما أيضاً فمعد الضمان لما تحقق وجوب الرد (قوله فكذا  
فى استحقاق الأجرة) استشكله محشو وهذا الكتاب بان منافع الغصب اذا استوفاهما القاصب  
لا تضمن الا فى الثلاثة المستثناة كما سيذكر فى الفصل وأقول كأنهم ظنوا وجوب الأجر عليه  
بكتمان وليس كذلك بل المراد انه لو أجره القاصب فالأجر المسمى يستحقه العاقد وان كان

(بالبدل) من مثل وقية (ولو)  
 ادعى الغاصب الهلاك  
 عند صاحبه أو عند الرذ  
 وعكسه المالك) أى ادعى  
 الهلاك عند الغاصب  
 (وأما البرهان فبرهان  
 الغاصب) أنه رده وهلك  
 عند المالك (أولى) بخلافه  
 لأننى ملئنى ولو اختلفا فى  
 القيمة وبرهنا فالقيمة  
 للمالك وسيجب مولوف نفس  
 الغصوب فالقول للغاصب  
 (والغصب) إنما يتحقق  
 (فيما ينقل فلا أخذ عقارا  
 وهلك فى يده) بأقوة جارية  
 كقبلة - - - يل (لم يضمن)  
 بخلاف المهدود بقوة حالت  
 الثلاثة وبه يبقى فى الوقف  
 ذكره العيني وذكره - - -  
 الدين فى تناوبه الفتوى فى  
 غصب العقار والدور  
 الموقوفة بالضمان وأن  
 الفتوى فى غصب منافع  
 الوقف بالضمان وفى فوائد  
 صاحب المحيط اشترى  
 دارا - - - كنما ثم ظهر راسها  
 وقف أو كانت للصغير لزمه  
 أجر المثل صيانة لمال الوقف  
 والصغير وفى اجابة القيص  
 إنما لا يتحقق الغصب عنده  
 فى العقار فى حكم الضمان  
 أما فيما وراء ذلك فيتحقق  
 ألا ترى أنه يتحقق فى الرد  
 فكذلك فى استحقاق الأجر

لا يطيب له بل يتصدق به أو يرده على المالك كما سئذ كرهه قريسا وكيف يصح حمله على ما ظنوا مع  
منافسته له در العبارة فان وجوب الاجر عليه ضمان ووجه تصديق الغصب فيه أن لو لم يتصدق  
لكان المصدق للاجر المالك لا الغاصب فانهم (قوله قيل الخ) هذه عبارة من الدرر وتعبير  
بقيل ربما يشهر بالغصب وإيم في كلام القصول ثم قوله الأصح الخ فيه بد الاختلاف فيه  
وقول جامع القصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند أبي حنيفة  
وجه الله حتى لو أودع رجلا وبه الدبيعة هل يضمن فيه روايتان أيضا عنه والأصح أنه يضمن  
بالبيع والتسليم وبالطود أيضا ١١ بقيد أوله أنه لا خلاف فيه وأنه لا خلاف في ثمة بلالة  
أقول نعم بقبيل مناسب لان المتن والفتوى على قول الامام من أن الغصب لا يتحقق في  
العقار وذكره هذا المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع القصولين والأصح الخ أي  
على قول الامام وأبي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا يتحقق فيه بالاتفاق أي بين أئمتنا  
الثلاثة - دبر - ثم صحح في الهداية أن مـ - ثلة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال  
الاتفاق احترازا عن قول بعضهم أنهم بالاتفاق وفي التبيين ومـ ثلة الدبيعة على الخلاف في  
الأصح واثنـ لم أي أن على الاتفاق فالضمان فيها بقول الحفظ المستعمل بالطود والشهودا غا  
يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب ١٢ وظاهره تسليم أن مـ - ثلة  
الشهود على الوفاق تأمل (قوله بالبيع والتسليم) يعني اذا باعه الغاصب وساء لانه اسم لثمة  
خاتمة (قوله في العقار الدبيعة) الذي في أغلب النسخ والدبيعة بالعطف ولا محله لان المراد  
بجود العقار اذا كان ودبيعة (قوله وبالرجوع عن الشهادة) بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا  
بعد انقضاء ضمانا درر (قوله وعدة هذه الثلاثة) الضمان فيهما من حيث كونه اتلافا لا من  
حيث كونه غصبا كما افاده تعليلهم ط وزاد في الدر المنثور الوقف ومال اليتيم والمعد  
الاستقلال قال فهي ستة ١٣ تأمل (قوله ضمن النقصان بالايجاع) لانه اتلاف وقد يضمن  
بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب أصله الحر اتفاقا واختلافه في تقدير النقصان قال نصير بن يحيى  
انه ينظر بكم تباع هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان  
وقال محمد بن مسلمة بعبارة ذلك بالشرع يعني انه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده  
فالنقصان ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقبس قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه  
يفق كافي الكبرى لان العبارة القيمة العين لا المنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما  
غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضا  
فزرعها كبر فخرجت غايية وحقه من المونة قدر كونه نقصا اقدر كثر فانه يأخذ أربعة أكرار  
ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بنقوي يانه في التبيين قال في الدر المنثور وأفاد أنه  
لا يصرفه لما جتبه الا اذا كان فقيرا كالفقير لو تصرف فصدق بمثله ولو أدى المال كله حل له تناول  
لزوال الخبث ولا يصير حلالا بتكرار العقود وتداول السنة ذكره القهستاني (قوله فيعطى  
ما زاد البذر) التفريع غير ظاهر قال في المخ عن المجتبى وزرع أرض غيره ونبت فلما لانت أن يأمره  
بضله فان أبي بطلعه بنفسه وقبل النبات ترك الأرض حتى نبتت فيأمره بقلعه أو أعطاه ما زاد  
البذر فتقوم ببذوره فيذر غيره حتى الفاع وتقوم غير ببذوره فيعطى فضل ما ينبت وما عن أبي

(قيل) فأنه الاستخفاف  
وعاد الدين في فصول ما  
(والاصح انه) أى العقار  
(بضم الباء) والبيع والتسليم  
(وكذا بالحدود) العقار  
(الوديعه) وبالرجوع عن  
الشهادة بعد القضاء في  
الاشهاد العقار لا يضمن الا  
في مسائل وعددهم الثلاثة  
(واذا نقص) العقار (بمكانه  
وراعته ضمن النقصان)  
بالاجماع فيه على ما زاد  
البيدروحه في المجتبى  
وعن الثاني من البيدروفي  
الصرفيه هو المختار ولو  
ثبت له ثلثه







الجنس (قال الزبلي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن يارضن  
 دراهم ولا وصار في يده من بدل المضمون دراهم ولو طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق  
 بالاجماع لان الرجح انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر  
 الرجح اه ثم هل الدراهم والدنانير هنا جنس واحد نظر الثانية أو جنسان يراجع روي  
 أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم المفصولة طعاما حل تناول ولو اشترى  
 به ادنانير لم يجز له ان يتصرف فيها فوجب عليه رد هالان البيع في الطعام لا يفتقن باستحقاق  
 الدراهم لانه يجب عليه رد ماله لا عينها اه فاذا أنتم ما جنس واحد حيث أوجب رد هال  
 مع ان المقصود دراهم وهذه مما يرد على قول العمادية الدنانير تجري مجرى الدراهم في  
 سببها كما صرح في باب البيع القاسم وفي الطوري أيضا ولو اشترى بالثوب المقصود جارية  
 بحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة الثوب الى صاحبه ولو اشترى بها بالدراهم محل وطؤها فاداه  
 باستحقاق الثوب لانه في البيع بعينه دون الدراهم ولو تزوج بالثوب امرأة له وطؤها لان  
 الشكاح لا يفتقن باستحقاق المهر اه وفي الملتقى وشرحه ولو اشترى بالف الف الف والودعة  
 جارية تعدل ألف من فوهم أو طعما ما كاه أو تزوج باه ما امرأة أو مربية أو نو باحل  
 الانتفاع ولا يفتقن في ثبوت انتفاعه لان الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني  
 ونقل ط عن الجوى عن صدر الاسلام ان العصى لا يحل له الا كل ولا الوطء لان في السبب  
 نوع خبيث اه فليتامل (قوله وغير المقصود) اي بالتصرف فيه احترازا عن صبي غصبه  
 وصار ما تصبا عنه فانه يأخذه بالاضمان قهستاني ومثله في التاترخانية وفيها ولو غصب جارية  
 ناهدة النذير فان كسر نديم اعنده أو عبد اعترف فأنسى ذلك عنده ضمن نقصان اه ومثله  
 ما سجد كره آخرا عن الوهابية تامل وفي الدرر صار الغيب زيبا بقية أو الرطب غرا اخذه  
 المالك أو تركه وضعه (قوله فزال اسمه) احترازا عن كاذبه فيكتب عليه أو قطن فغزله أو لبن  
 فصبه مخضيا أو عصير نخله فانه لا يقطع به حق المالك وقيل يقطع قهستاني عن المحيط وما  
 اذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكها لم يل بالذبح المبرد حيث يقال شاة مذبوحة درر  
 (قوله فصبها) عطف على محذوف أي غصبها فصبها (قوله بالاضرب) كذا قد بدى في السراج  
 فلو صاغ الدراهم بعد سبكها ادراهم لا يقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى أم لا  
 وحرره اه ط (قوله لا يمكن بيع أعظم منافعه) من جهله اغناو التزين بها ط (قوله مضيا  
 عن أعظم منافعه) أي عن هذا اللفظ (قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعله  
 في الكفاية احترازا عن حنطة غصبها وطعنهم قال فان المقاصد المتعاقبة بعين الحنطة نجهاها  
 هريرة ونحوها يزول بالظن قال في النهاية وتنبه في الدرر والظاهر انه تاكيد لان قوله  
 زال اسمه يتناولها فانها اذا طعنت صارت دقيقا لا حنطة اه وما ذكره الشارح من بيان  
 المحرر والابرار ما خور من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا في غصب آخرا في  
 التاترخانية عن ابن ابي عمير غصب من كل واحد منهم ما انما غلطه ما لم يسهه أن يشتري به ما شيا  
 ما كولا في كاه ولا يحل له كل ما اشترى حتى يؤدي عوضه اه وفيه اعني الملتقى معه سويقي  
 ومع آخر من فاصد ما فاقص السمن في سوبه به يضمن مثل السمن لانه اه ثم لم يكدون

الجنس ذكره الزبلي  
 فليصفه (فان غصب  
 وغيره) المقصود (فزال  
 اسمه وأعظم منافعه) أي  
 أرفع مقاصده احترازا عن  
 دراهم فصبها بالاضرب  
 فانه وان زال اسمه لكن  
 يبقى أعظم منافعه ولذا  
 لا يقطع حق المالك عنه  
 كما في المحيط وغيره فلم يكن  
 زوال الاسم مغنيا عن أعظم  
 منافعه كما ظنه من لا خسرو  
 وغيره (أو اختلط) المقصود  
 (بملك الغاصب بحيث يمتنع  
 امتياز) كاختلاط بره  
 بغيره (أو يمكن بيع)

الاخر لان هذا في زيادة في السوق وفيه اعني الخاتمة اختلطت نورته بدين آخر بلا صانع أحد  
 يباع الخطة ويضرب كل واحد منهم ما بقيته اذ ليس أحدهما أولى بايجاب نقصان عليه  
 (قوله كبره بشعبه) أي بر الغاصب بشعب الغصب أو بالعكس (قوله ضمنه وملكه) أما  
 الضمان فلهذا يدى وأما الملك في التغير وزيوال الاسم فلانه أحد من صنعة منقومة وفي  
 الاختلاط لا يفتقن البدلان في ملك المقصود منه (قوة) كل موضع يقطع حق المالك فيه  
 فانه صوب منه أحق بذلك الشيء من سائر القرمات حتى يفتقن حقه فان ضاع ذلك ضاع من  
 مال الغاصب اه أبو الوالد هو عن الجوى عن التاترخانية زادي البرازية وليس بمنزلة الزمان  
 (قوله بلا حل انتفاع الخ) وفي الملتقى كل ما غاب صاحبه ويخاف عليه الفساد فلا يباح بان  
 يفتقن به بعد ما يشهد على نفسه بضمانه ولا يخرج ذلك من ان الغصب وفي جامع الجوامع  
 اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال خبيث جاز للزوجة كراهية ما والاشم على الزوج  
 تاترخانية (قوله أي رضا مال كاه الخ) أشار الى أن المراد بالاداء رضا المالك وهو أعم (قوله أو  
 تضمن فاض) فان الرضا من المالك موجود فيه أيضا لانه لا يفتقن الا بطلبه كما اشير اليه في  
 الهداية عزمية هذا وما أفاده كلامه من أن المالك في المقصود ثابت قبل اداء الضمان وانما  
 المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة المتون فاني انوار من أنه بعد ذلك لا يحل له  
 الانتفاع لاستفادته بوجه خبيث كما هو المالك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جبه له صاحبه  
 في حل اه يخالف لعامة المتون فيه عليه في المنهج وفي القهستاني وقال بعض المتأخرين ان  
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المير وطولوا في المالك أخذ القيمة وأراد أخذ  
 القيمة لم يكن له ذلك كما في النهاية (قوله وهو رواية) به ما في الخلاصة وغيره أقول الامام  
 والنقصان قوله ما وفي البرازية وكل الامام نجيم الدين النسفي شكر ان يكون هذا قول  
 الامام ويقول أجمع المحققون من أصحابنا انه لا يملك الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جبه  
 الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون يخالف لعامة المتون كما مر فتدبر ثم رأيت  
 بعضهم نقل أن العلامة قاسم تعقبه (قوله كذبح شاة) غنيل لقوله فان غصب وغيره أو تغاير  
 لقوله ضمنه وملكه أي كما يضمنه في ذبح شاة الخ (قوله التنوين بدل الاضافة) فيه أنهم فسوا  
 تنوين النوض الى ما يكون عوضا عن جله أو عن حرف أو عن كلمة كقوله تعالى فضلنا بعضهم  
 على بعض وكل في ذلك وأيا ما تدبر أو الاضافة أمر من موزي فالانساب ابداه بالمضاف اليه على  
 أن بعض المتعقبين أنكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التذكير يزل مع الاضافة ويثبت  
 مع عدمها (قوله وطعنها أو شيئا) انما ذكره لان مجرد الذبح لا يغير الاسم بل ولومع التاريب  
 أي التقطيع لانه لا يذوت ما هو المقصود بالذبح بل يحققه سائحات (قوله والبناء على ساجدة)  
 في الهداية قال السكرتري والفتية أبو جبه فرغنا لا يفتقن اذا بنى في حوائ الساجدة لانه غير  
 متعدي البناء أما اذا بنى على نفس الساجدة يفتقن لانه متعدي وجواب الكتاب بذلك وهو  
 الاصح (قوله بالجيم) أما الساجدة بالحاء فتا (قوله خشبة عظيمة الخ) أي صلبة قوية تستعمل  
 في أبواب الدور وبناؤها أو أساسها اتفاقا (قوله وقية أي البناء كثر منها) جله حالية قال  
 في المنهج وأما اذا كان قيمة الساجدة أكثر من قيمة البناء فلم يقطع حق المالك عنها كما في النهاية

كبره بشعبه (ضمنه وملكه)  
 بلا حل انتفاع قبل اداء  
 ضمنه أي رضا مال كاه  
 باداء أو ابراء أو تضمين  
 قاض والقياس حله وهو  
 رواية فلو غصب طعاما  
 فضغه حتى صار منتما كاه  
 يتبعه حلالا في رواية  
 وسرما على المعقد حسم  
 لمادة الفساد (كذبح  
 شاة) بالتنوين بدل الاضافة  
 أي شاة غيره ذكره ابن سلطان  
 (وطعنها أو شيئا) وطعن بر  
 أو زرع وجهه حله حله حله  
 أو صفر آنية والبناء على  
 ساجدة بالجيم خشبة عظيمة  
 تثبت بالهند (وقية) أي  
 البناء (أو كثر منها) أي من  
 قيمة الساجدة يملكها الباقي  
 بالقيمة  
 قوله ان العلامة قاسم  
 هكذا يقطع ولعله على لغة  
 ربيعة والافاظا هو رجه  
 قائم بالان لا يفتقن اه  
 معصمه



كذا لو غصب أرضا فبقي عليها أو غرس أو ابتاع دجاجة أو لؤلؤة أو أدخل البقر رأسه في قدر أو أودع فصلا في كبريت  
المودع ولم يمكن إخراجها إلا بهدم الجدار ١٦٨ أو سقط دينار في حوض غيره ولم يمكن إخراجها إلا بكسر حوضه وذلك يضمن

عن الذخيرة بوجه قد لا يبيح كلام الكثر اه وفيه ما عن المحتجب أنه أخذها وكذا في الساحة  
أي الحاء (قوله وكذا لو غصب أرضا الخ) هذه مثل الساحة بالحاء وستاق منها أي ولو قبة  
البناء أو كثر يضمن الغاصب قيمة الأرض ولا يؤمر بالرفع وهوذا قول الكرخي قال في النهاية  
وهو أو فوق ما نزل الباب أي لم يملكه الدجاجة إلا بنية وضوحها للكن في العمادية ونحن نقضي  
بجواب الكتاب اتباعا لما اختارناه من أن لا يملكه كونه أي من أنه يؤمر بالرفع والرد إلى المالك  
مطلقا وفي الحامدية عن الأقرشي أنه لا يملكه بقوله الكرخي صرح به المولى أبو السعود  
لحقه قال وبالامر بالرفع أفتى شيخ الاسلام على أنه متى مضى الروم أخذوا من قناري أبي  
السعود والقهستاني ونه هذا الجواب فان فيه سبب الظلم ويمكن أن يفرق بين هذه وبين  
مسألة اللؤلؤة ونحوها بأنه في تلك أمر اضطراري مدبر دون قصد منه وأما الغصب فهو  
فعل اختياري مقصود اه مخلصا وقد ظهر لك أن الشارح جرى هذا على قول الكرخي  
وكذا في كتابه أي حيث قد قول المقلد بوجه بالرفع عما إذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة  
التبعية في قوله وكذا لو غصب أرضا من أنه لا يؤمر بالرفع مع صح لان الكلام فيما إذا كانت قيمة  
البناء أكثر من قيمة الأرض غير الكرخي وان كان المقلد يفتي به كما عرفت فانهم (قوله يضمن  
صاحب الاكثر قيمة الأقل) فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقتسمان الثمن تارة ثانية  
(قوله فبات) فلو بقي حيا يضمن قيمتها ولا ينظر إلى أن يخرج منه تارة ثانية (قوله وفي تنوير  
البصائر انه الاصح) وفي البرزاني بوجه من محمد لا يشق بطنه بلودرة وعليه الفتوى لان الدرّة تفقد  
فيه فلا يفقد الشيء والدنانير لا تفقد وفي البيهقي عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عشرة دراهم  
ومات يشق وأما الدرّ البصري عدم الخلاف في الدرّاهم والدنانير لعدم فسادها وقد علم اختلاف  
التصحيح في الدرّة ولفظ الفتوى أقوى تأمل (قوله يباع البناء على ما) هكذا البارة في  
البرزانية والشرعية لا يباع وظاهر أن المراد يباع مع الحاجة بقرينة ما به (قوله ارضي  
عليه بالقيمة لا يجل) وإذا نقص لم يستطع رد الساجدة شريلاية عن الذخيرة (قوله لتضمين  
المال) عبارة الهمزة في قبل يجل رقية لا يجل لتضمين المال (قوله وهو مال الكرجان)  
فلا يضمن للغاصب شيئا لأجل الصياغة لأنه لم يوجد الا بمجرد الدالة على الاداء من أو صاحب  
ملكه بحيث يكون في نزعه ضرر كالوجه عروضة من اداة أو صنف في سقف ولهو ذلك فقد  
انقطع صاحبه البدن عنه وقت غصبه تارة ثانية (قوله وأخذها وضمنه نقصانها) لانه اتلاف  
من وجهه اقوات بعض المنافع كالحل والدر والنسل وبقائه بغيرها وهو اللحم درر (قوله وكذا  
الحكم لو قطع يدها) لانه اتلاف من وجهه أيضا وهذا في مثل البقرة ونحوه ظاهر وكذا في الشاة  
لانها تنصف عن الذهاب إلى المرعى فيقل درها ويضمف فدها تأمل (قوله أو قطع طرف دابة  
غيرها كولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لان في عين الجمار أو  
الجل أو القرم ويبع القيمة وكذا في عين البقرة والجزور وفي عين الشاة ما نقصها وسجى  
ذلك في كتاب الديان ان شاء الله تعالى اتقوا (قوله غير سديدها) لان قوله وأخذها وضمنه  
نقصانها خاص بالمال كولة وعلى اسقاط لفظه غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قولا قلت

صاحب الاكثر قيمة الأقل  
والاصل أن الضرر الأشد  
يزال بالاختلاف كما في هذه  
القاعدة من الاشياء ثم قال  
ولو ابتلع لؤلؤة فبات لا يشق  
بطنه لان حرمة الأذى  
أعظم من حرمة المال  
فقيمتها في تركه وجوز  
النافي قبالة على الشق  
لإخراج الولد قلت وقد عرفت  
في الجنائز من الفخ أنه يشق  
أيضا فلا خلاف وفي تنوير  
البصائر انه الاصح فليحفظ  
في لو كانت قيمة الساجدة  
والبناء سواء فان اصطفاها  
على شيء جاز وان تنازعا باع  
البناء عليهما ويقسم الثمن  
بينهما على قدر مالهما ما  
شربا ليلية عن البرزانية بئى  
لو أراد الغاصب نقص  
البناء ورد الساجدة هل له  
ذلك ان قضى عليه بالقيمة  
لا يجل وقوله قولان لتضمين  
المال بلا فائدة وعلمه في  
المحتجب (وان ضرب الجوزين  
درهما ودينارا أو ناهل عليه  
وهو مال الكرجان) خلافا  
لهما (فان ذبح شاة غيره)  
ونحوها مما يؤكل (طرحها  
المالك عليه وأخذ قيمتها  
أو أخذها وضمنه نقصانها  
وكذا الحكم لو قطع  
يدها) أو قطع طرف دابة غير ما كولة كذا في المحتجب قيل واقطع غير سديدها قلت قوله غير سديدها لثبوت (الخ  
الخيار في غير المال كولة أيضا لكن إذا اختار دمج أخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ

(الخ) جواب عن المحتجب وحاصله أن مراده بالخاف غير المال كولة بالمال كولة في الحكم من حيث  
وجود التصيير فيه ما بين طرحها على الغاصب وبين أمساها كها وان كان بينهما فرق من حيث أنه  
إذا أمساها كولة أن يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير المال كولة لما علمت من وجود  
الاسم لك من كل وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن إذا اختار الخ فانهم أقول  
وقد يجاب بان المراد الرجوع بالنقصان أيضا كمالا كولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيدها  
إذا كان لما بقي قيمة لعدم وجود الاسم لك من كل وجه والقرينة على هذا التقيد ما حفظ  
النقصان فانه إذا لم يكن لما بقي قيمة لم يقل له نقصان بل هلاك وذلك ما في النهاية وفي غيرها  
عن المحتجب بالمرن قطع يد جزار أو رجله وكان لما بقي قيمة فله المالك أن يمسكه ويأخذ النقصان  
وكذا لو ذبحه وكان يخلده عن لانه قتله لان الذبح بمنزلة الدباغ اه مخلصا وذو في النهاية  
عن الميسر ما يقيس أن المراد هنا بغير المال كولة ما يشق القرم (قوله بخلاف طرف العبد)  
مرتبط بقوله لكن إذا اختار دمج أخذها لا يضمنه شيئا (قوله فان فيه الارض) أي له أخذها  
مع الارض لانه ينتفع به أقطع ولا كذلك الدابة الفـ غير المال كولة منح (قوله أو خرق ثوبا الخ)  
معطوف على ما قبله أي للمالك أيضا أن يطرحه عليه ويضمنه القيمة أو يمسكه ويضمنه  
النقصان (قوله وهو ما فتوت الخ) اقتصر عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش والبسير  
من أقوال أربعة مذكورة في الشريعة ليلية وغيرها (قوله لا كاه) أي كل النفع (قوله ضمن  
كاه) أي كل العين (قوله نقصه) أي نقص العين وذكر الضمير باعتبار الثوب ويصح إرجاعه  
لنفع وقوله بعده ولم يفتوت شيئا من النفع أي لم يفتوته بتماه قال في الهداية والبسير ما لا يفتوت  
به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد اجماع في الاصل قطع الثوب نقصانا  
فاحشا وانما يثبت به بعض المنافع اه والحاصل كافي لنهاية وغيرها انه ما فتوت به الجوده  
بسبب نقصان في المصالية (قوله ما لم يحدد فيه صنعة) بان خاطفه صافا فانه يقطع به حق المالك  
عنه عندنا زيلعي (قوله أو يكون ربويا) فيخير المالك بين أن يمسك العين ولا يرجع على  
الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمنه ثلثها أو قيمتها لان تضمين النقصان منه قد لا يجرى  
إلى الربا زيلعي وقوله أو قيمتها أي في نحو مصوغ تأمل (قوله ومنه يعلم) أي من قوله أو يكون  
ربويا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهي سيرة يشبه سرام السرج فاموس (قوله بين  
نصفينها عروضة) أي نصفين القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع) عبارة  
شيخ الرمي لان الذهب بالقوى صار مستلحا كما في الفضة فتعتبر بهما فضة غير انما انتقصت  
بذهابه (قوله شراء) بالمد والتبوين أي بان اشتترتها بفضة متساوية لها وزنا وقال القوي به  
عندها يعني ووجدت بها عيبا قديما (قوله فلا رد) أي بالعيب القديم لتعظيم ابر والقرينة  
عندها هو موانع من الرد (قوله ولا رجوع بالنقصان) أي نقصان العيب القديم (قوله لا لزوم  
الربا) لانه يقي أحد البدين زائد على الآخر بلا عوض يقابله وهذه مما يزداد على المسائل التي  
تقع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب خيار العيب ولهذا قال فاعتنه الخ (قوله قاله شيخنا)  
يعني الخبر الرمي في حواشي المنع (قوله ومن يخي) أي بغير تراب تلك الارض والا فالبناء لرب  
الارض لانه لو أمر بنقصه يصير ترابا كما كان درمنتي (قوله بغير اذنه) فلو باذنه فالبناء لرب الارض

بخلاف طرف العبد فان  
فيه الارض (أو خرق ثوبا)  
خرقا فاحشا (أو هو ما فتوت)  
بعض العين وبعض نفعه  
لا كاه) فلا كاه ضمن كاهها  
(وفي خرق يـ) نقصه  
(أو لم يفتوت شيئا) من النفع  
(ضمنه النقصان مع أخذ  
عينه ليس غير) اقيام العين  
من كل وجه ما لم يحدد فيه  
صنعة أو يكون ربويا كما  
بسطه الزيلعي قلت ومنه  
يهـ لم جواب سادته وهي  
غصبت حياصة فضة  
عروضة بالذهب فزال  
توحيها بخير مالها بين  
نصفينها عروضة أو أخذها  
بلاشئ لانه تابع مستلحا  
ولو كان مكان الغصب شراء  
بوزن فافضة فلا رد لتعيبها  
ولا رجوع بالنقصان للزوم  
الربا فاعتنه فقيل من  
صرح به قاله شيخنا (ومن  
بقي أو غرس في أرض غيره  
بغير اذنه أمر بالقطع والرد)



ويرجع عليه بالنقص جامع الفصولين من أحكام العمارة في ذلك الغير وسيد كراي الشارح في  
 شتى الوصايا مسئلة من بني دار زوجه مسئلة (قوله لوقية الساحة كثر) بالظاهر المصلحة  
 ولو قيمته أقل للغاصب أن يضمن له قيمته أو يأخذها من ربح النهاية وهذا على قول الكرخي  
 وقدمنا الكلام عليه آنفاً (قوله أي من حق القلع الخ) وهي أقل من قيمته مقلو عامه مدار  
 أجرة القلع فان كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم بقيت  
 تسعة دراهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة مع  
 (قوله ان نقصت الأرض به) أي نقصاً ناقصاً بحيث يفسد بها ما لو نقص ما قبله لا يأخذ  
 أرضه ويقلع الأشجار ويضمن النقصان سائحاً عن المقتضى (قوله ولو زرعها اعتبر العرف  
 الخ) قال في الذخيرة قالوا ان كانت الأرض معدة للزراعة بان كانت الأرض في قرية اعتاد أهلها  
 زراعة أرض الغير وكان صاحبها يزرع بنفسه ويدفع أرضه من أربعة فذلك على المزارعة  
 ولصاحب الأرض أن يطالب المزارع بحصة الدخول على ما هو متعارف أهل القرية النصف  
 أو الربع أو ما أشبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير المداد المدة للأجرة إذا سكنها  
 إنسان فإنه يعمل على الأجرة وكذا هو على هذا إذا ركت مشايخ زمانه والذي تقرر عندي  
 وعرضت على من أفتى به أن الأرض وإن كانت معدة للزراعة تكون هذه من أربعة فائدة أليس  
 فيها بيان المدة يجب أن يكون الخارج كله للمزارعة وعلى المزارع أجر مثل الأرض اه أفول  
 لكن... في كراي الشارح في كتاب المزارعة أن المقتضى به صحت ما يلاين المدة وتقع على أول زرع  
 واحد فالظاهر أن ما عليه المشايخ منبني على هذا وفي من أربعة البرازية بعد ثقله ما مر عن  
 الذخيرة قال القاضي وعندي أن المدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية  
 جازاً استقصاها وان فقد أحد هذه ما لا يجوز وينظر إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعها بنفسه قبل  
 الزراعة أو بهـ وهذا أو كان من لا يأخذها من أربعة ويأخذ من ذلك فذلك من غصبها  
 والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو زرعها ابتاعاً بل بان استأجر أرضاً لغيره لمؤجر بالأذن  
 ربحها ولم يجزها ربحها المـ استأجر لا تكون من أربعة لأنه زرعها ابتاعاً بل الأجرة اه  
 (قوله والا فلتخرج المزارع الخ) أي ان لم يكن عرف في دفعها من أربعة ولا في قسم حصة  
 معلومة يكون الزارع غاصباً فيكون الخارج له وقوله وعليه أجر مثل الأرض مثـ كل  
 ولا تقبده المقول المساوة لأنهما حيث ذابا عما عدل الاستقلال حتى يجب عليه الأجر بل  
 الواجب عليه نقصانها الأهم الآن يحصل على أنها مال يقيم وهو بعد جذاً أو أعدها صاحبها  
 للأجرة فتكون مما عدل الاستقلال وأما الوقف فيما في قرية أو ليس في جامع الفصولين ما يفيد  
 ما ذكره أصلاً فان الذي فيه من الفصل الحادي والثلاثين نحو ما قدمناه من الذخيرة والبرازية  
 (قوله وأما الوقف الخ) عبارة الفصولين الإقنى الوقف فيجب فيه الحصة أو الأجر بأي جهة  
 زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه رأيت في  
 هامشه عن مقق دمشق العلامة عبد الرحمن أفندي الهادي أن قوله يجب الحصة أي في زرع  
 الأرض وقوله أو الأجر أي في سكني الدار فقوله زرعها أي الأرض أو سكنها أي الدار فله نصف  
 ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأي جهة زرعها مالاً ولو زرعها على وجه الغصب صريحاً

مطلب  
 زرع في أرض الغير يعتبر  
 عرف القرية

لوقية الساحة أكثر كفاي  
 (ولامالك أن يضمن له قيمة  
 بناء أو شجر أصلاً بقوله) أي  
 مستحق القامح فتقوم  
 بدونه حاد مع أحدهما  
 مستحق القامح فيضمن  
 النقص (ان نقصت الأرض  
 به) أي بالقلع ولو زرعها  
 يعتبر العرف فان اقتسموا  
 الغلة أنه أفا وأرباعاً اعتبر  
 والا فلتخرج المزارع وعليه  
 أجر مثل الأرض وأما في  
 الوقف فتجب الحصة أو  
 الأجر

أول دالة أو على وجه الزراعة أو تاوليلة قد فان ذلك مذكور في عبارة الفصولين قبل قوله  
 الإقنى الوقف وذ كرفي الاسعاف أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عامه المتأخرين اه  
 قول والظاهر... له على ما إذا لم يكن عرف أو كان الأجر انفع للوقت تأمل ويمكن تفسير قول  
 الفصولين فتجب الحصة أي ان كان عرف وقوله أو الأجر أي ان لم يكن عرف أو كان الأجر  
 أنفع تأمل ٢ والحاصل أن المالك ان كانت الأرض ملكه فان أعدها ربح المزارعة اعتبر العرف في  
 الحصة والأقان أعدها الأجير فالخارج للزارع وعليه أجر المنزل والأقطار... النقصان ان  
 انتقصت وان كانت وقتاً فان غرة عرف وكان أنفع اعتبرها الأجير المثل أقوله سميت في هامش  
 أنفع لوقف فاعتقتم هذا التصريح المقود الماخوذ من كلامهم المبدد بقى هنا في يخفى على كثيرين  
 وهو مالو كانت الأرض سلطانية أو وقفاً يذرعها الذين لهم مثـ مدد مكنها كغالب الأراضي  
 المـ شـ قيمة إذا زرعها غير من له المشد بغير إذن ودفع ما عليه من الحصة للمـ كما علم أهل  
 صاحب المشد أن يطالبه بحصة من الخارج أو بأجر زرعها دراهم أم لأجابه في الخيرية بقوله  
 لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من أرباعه على ما هو المعتاد فيها على وجه المطالب اه فسلم  
 بهذا أن الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الأقطاع أو المتولى فتنبه وفي الحامدية  
 مثـ في أرض وقف سليخة جارية في مشد مدد مكنها كغالب الأراضي المـ شـ قيمة إذا زرعها غير من له المشد بغير إذن ودفع ما عليه من الحصة للمـ كما علم أهل  
 ذو المشد ولم تكن في أجارته أجاب لناظر مطالبة زيد بأجرة مثلها والله أعلم فليحفظ ذلك فإنه  
 مهم (قوله بكل حال) علمت معناه مما قدمناه (قوله فوباً صفة) فلو أن صبغ بلا فـل أحد كاقاه  
 الرخ فلا خيار لرب الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لأنه لا جناية من صاحب الصبغ  
 حتى يضمن الثوب زباني (قوله لأجرة الألوان الخ) بيان لكمة عدم تعرض المصنف لألون  
 الصبغ وأن ما روى عن الإمام أن السواد نقصان وعنده ما زيادة كالحبرة والصفرة راجع  
 إلى اختلاف عصر وزمان فن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما يفتقر من كافي التبيين وغيره  
 (قوله بل الحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوباً يفتقره الصبغ بان كانت قيمته ثلاثين  
 درهماً لافترجحت بالصبغ العشرين فمن محمد بن نظر إلى ثوب يزدفعه ذلك الصبغ  
 فان كانت الزيادة خمسة يأخذ برب الثوب ثوبه وخمسة دراهم لأن صاحب الثوب وجب له  
 على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم وجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة  
 فالحصة بالخمس قصاص ويرجع عليه بما بقى من النقصان وهو خمسة رواته شام عن محمد  
 ٢ واستشكله الزباني بما حمله أن المالك لم يسل إليه كل حقه ولم ينتفع بالصبغ بل ضره  
 فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مسقطاً وأجاب الطوري بما  
 لا يشق فراجع (قوله فاما لا تخبر) لأنه صاحب أصل ولا أثر صاحب وصف يقال ثوب  
 مصبوغ وسو بق ملتوت غير لتعدوا التميز (قوله وسماه) أي القيمة في البـ دل ح  
 وهو جواب عن المتن حيث يفهم منه خلاف ما في المـ وطوقه وهو قد منا قولين أي أوائل  
 الغصب جواب آخر فمافي المتن مبني على القول الآخر وهو ظاهر المتن وفي الدر المنثور انه  
 مثـ وقيل قبيح لتغيره بالقليل لكن تقاونه قليل فلم يخرج عن كونه مثلياً كما في شرح الجمع اه  
 وشرح الاتقاني انه قبيح (قوله وغرم ما زاد الصـ بـغ) برفع الصبغ فاعـل زاد أي غرم من

أن شاء ضمنه قيمة ثوبه  
 أيضا ومنه (السويق)  
 عبري المـ وطوقه بالقيمة لتغيره  
 بالقليل فلم يبق مثلياً وسماه  
 هناك للاقيام القيمة مقامه  
 كذا في الاختيار وقد دنا  
 قولين عن المجتبي (وان شاء  
 أخذ المـ صوغ أو المـ لتوت  
 وغرم ما زاد الصـ بـغ

٣ قوله واستشكله الزباني  
 الخ حيث قال وهو مثـ كل  
 من حيث أن المـ صوب منه  
 لم يسل إليه المـ صوب كله  
 بل بعضه وكان من حقه أن  
 يطالب هو إلى تمام حقه  
 فكيف ينتفع عليه الطلب  
 وهو لم ينتفع بالصبغ شيأ  
 ولم يحصل له بالاتلاف  
 وكيف يسقط عن الغاصب  
 بعض قيمة المـ صوب  
 بالاتلاف والاتلاف مقرر  
 لوجوب جميع القيمة وكيف  
 صار مسقطاً هنا انتهى  
 قال الطوري لك أن تقول  
 لا أشكالك لان الشارع  
 ناظر إلى حق كل منهما فلو  
 ألزمناه بالعشرة ضاع مال  
 الغاصب وهو الصبغ مجانا  
 وذلك ظلم والمظالم لا يظلم  
 فأوجبنا على رب الثوب  
 فوصل إلى المـ صوب منه  
 كل حقه ما عليه وما بقى له  
 وكون الاتلاف مقرر لا ينافي  
 كونه مسقطاً لان الاتلاف

بالنظر إلى النقصان والاستقاط بالنظر إلى عين الصبغ فتأمل انتهى اه منه



الاف ودية الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصبيغ (قوله وغرم السمن) أشار الى ان السمن  
منسوب عما على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجها فظة غرم المانعة من عطفه  
على الصبيغ المرفوع بقوله لانه متى اى قالوا يجب فيه ضمانه اى ضمان مثله لا قيمته وفي الدرر  
المنتقى وقيل بالرفع والحواب النصب ذكره الزاهدى اه (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت  
اتصاله كما قال في سابقه لان خروج الصبيغ عن المثلية بانه تراجمه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب  
بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فانه هم وهذا وجه الفرق بين ضمان  
مثل السمن وبذل الصبيغ (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفا) الظاهر ان الحكم في رد عين  
المقصوب كذلك فلو اقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه قبضه  
دخل في ضمانه وبدوى الرد يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل وراجع  
المذكور وعلى في الفصول ونقله ط عن الحوى عن العمادى واقه اعم (قوله اويئذ) اى  
اى اقامه الغاصب الغاصب (قوله لا باقرار الغاصب) اى الاول فلا يصدق في حق المالك  
فهو بالخيار في تضمين ايها الشاه يبرى (قوله الا في حق نفسه وغاصبه) اى فيما اذا اختار  
المالك تضمين الثاني يرجع على الاول بما اقر بقبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين الاول واراد  
الاول الرجوع على الثاني ليس له ذلك واخذته باقراره فانه لولا اقراره لرجع كما ياتى (قوله  
بعض الضمان) أطلقه فشمه نصف أو الثلث أو الربع كافي الهندية (قوله لذلك سر اجبة)  
اختلاف النقل عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذهب كورق  
الفصولين عن فوائد صدر الاسلام وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في  
مسئلة تقدمت منها اول الغصب في الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن  
وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول اه وفي البرازية وهب الغاصب المقصوب او نهذق  
او اطاره ذلك في ايديهم وموضع المالك لا يرجعون بما ضمنوا والمالك على الغاصب لانهم كانوا  
عامين في القبض لانفسهم بخلاف المارتمن والمستاجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا  
على الغاصب لانهم عاموا والمستترى لثما ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد  
القيمة كرد العين اه (قوله واذا اختار تضمين أحدهما) اى ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض  
عليه بها كما ياتى (قوله لم يتركه) اى وان توى المال عليه كافي الفصولين اى بان وجده  
بعضهما أو ماتت قبل او عمل تضمين أحدهما ما البعض فليس له بعد ان ضمن أحدهما البعض  
ان يضمن ذلك البعض للآخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن  
فلا يملك التملك من الآخر وتضمن البعض تملك ذلك البعض فملك الباقي بعد ذلك من  
الآخر (قوله وقيل يملك) جزم في الفصولين بالاول ثم حرز وقال فيه روايتان وفي الهندية عن  
الحيط لو اختار تضمين أحدهما ليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك ما لم يقبض  
الضمان منه اه وظاهره ان بعد القبض لا يملك تضمين الثاني بخلاف ولذا جبر بالاختيار  
والقبض بالتراضى القضا بالقيمة كافي الهندية أيضا (فروع) أخذت من الغاصب ليرده الى  
المالك فلم يجد فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول عندية (قوله  
الاجازة لا تطلق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره الحوى لوجوب الاطاعة واجازة صدق الملقط بها

٢ مطلب  
في اجبات غاصب الغاصب  
(و) غرم (السمن) لانه متى  
وقت اتصاله بملكه والصبيغ  
لم يبق مثله قبل اتصاله  
بالماء لانه لا تراجمه  
بمجي (رد غاصب الغاصب  
المقصوب على الغاصب  
الاول يبرأ عن ضمانه كالأول  
هكذا المقصوب في يد غاصب  
الغاصب فادى القيمة الى  
الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام  
القيمة مقام العين (اذا كان  
قبضه القيمة معروفا) بقضا  
أو دنة أو تصديق المالك  
لا باقرار الغاصب الا في حق  
نفسه وغاصبه عميلية  
(غصب شيئا من غصبه آخر  
منه فاراد المالك ان يأخذ  
بعض الضمان من الاول  
وبعضه من الثاني له ذلك)  
سراجية والمالك بالخيار في  
تضمين أيهما شاء واذا  
اختار تضمين أحدهما لم  
يملك تركه وتضمن الآخر  
وقيل يملك عمادية (الاجازة  
لا تطلق الاتلاف فلو اتلاف  
مال غيره تعديا قال المالك  
أجرت أو رصيت لم يبرأ  
من الضمان) اشياء

مطلب  
في احوال الاجازة للاتلاف  
والانفال

لانه كالأذن ابتداء والاذن من المالك ولذا لا تنوقف على قيامها في يد  
الفقير بخلاف اجازة بيع الفضولى (قوله معز بالبرازية) اى من كتاب الدعوى وفي الميرى  
عن المتخذ اذا دال الوثرة ضيافة من التركة حال غيبة الاخرين ثم قدموا واجازوا ثم ارادوا  
نفسه له اه - م ذلك لان الاتلاف لا يتوقف على فدية الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره  
في الفصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما تقدم من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجع  
(قوله تطلق الانفال) قال في جامع الفصولين بحث دينه يدرج بل الى الدائن لتمامه اليه الرجل  
واخرجه فرضى وقال اشترى به شيئا ثم هلك قبل ان يملك من مال المديون وقيل من مال الدائن  
وهو الصحيح اذ الرضا قبضه في الانتقام كالأذن ابتداء وهذا التعديل اشارة الى ان الصحيح  
ان الاجازة تطلق الانفال وهو الصحيح اه (قوله قال) اى المصنف وقال ابنه الشيخ صالح  
الآن يقال المراد بالانفال غير الاتلاف السابقة قول المشايخ كاه - م مع امكان الحمل اه قال  
الحوى به - م ان الانفال منها ما يكون اعداها ومنها ما يكون ايجادا فيحصل قول المشايخ  
على الفعل الذي لا يكون اعداها اه أبو السعود على الاشياء اقول ذكر في البرازية افسد  
النميط الثوب فاخذته صاحبه وليس له عالميا فادى ليس له التضمين اه قال في الترخية  
ويعلم من هذه المسئلة كثر من المسائل اه فتأمل (قوله لا يملكه) قال في الترخية  
ولم يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكمرو ويغنى أن لا يملكه أيضا اه (قوله تطيب له) ولا فرق  
بين أن تكون الابرة قدرا برة لمثل أم لا أبو السعود على الاشياء (قوله فوصله) اى عند  
الحداد (قوله انقطع حقه) لانه أحدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته من كسرا) لانه  
ان كسره حال استعماله فلم يكن مضمونا عليه (قوله شرح وعباية) ذكره عند قول النظم  
ولورفا المحروق في الثوب خارق • يفترم ارض النقص فيه فيقدر  
يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يسمونه رفوت اذا أصلحته اى يقوم صحيا ويقوم  
مرقوا فيضمن فضل ما ينجم ما شرب لالى (قوله فانهم لم يتركوه) قيد بالاندم اذ لو هدم دار  
غيره بغير امره وبغير امر السلطان - م ينقطع عن داره ضمن ولم ياتم بغيره جاع في مفاضة ومع  
صاحبه طامه له اخذته كراهته بضمه ولا اثم عليه تاريخية وظاهره انه باصر السلطان لا يضمن  
قال الشيخ خير الدين ووجهه ان له ولاية عامة يصح امره برفع الضرر العام اه اقول  
والظاهر انه يضمن ما هدمه مشرقا على الله - لال فكلية مقدمة الشارح من مسئلة السفة في  
الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه) قيد بالبيت لما في التاريخية اراد  
أن يمر بارض انسان أو ينزل بها ان كان لها حائط أو حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم رضا والا  
فلا باس به وفي الكبرى المعتبر في ذلك عادات الناس اه (قوله الا في الغزو) اى اذا كان  
ذلك البيت مشرقا على العدو فله فزاة دخوله لقتالوا العدو ومنه أو نحو ذلك تأمل (قوله وخاف  
لواؤه اخذته) وينبغي أن يعلم الصلوات انه اذا دخل ذلك ولم يحجب أخذه لا يجوز من غير  
ضرورة ذخيرة وفيه مسائل آخر منها انب من قوا ودخل الناهب داره لا باس بدخولها بالخذ  
حقة لان مواضع الضرر وتضمنه تكتناؤه ومنه لا يجزى في دروجه - م اراد اصلاحه ولا يمكن أن يمر  
في بطنه يقال رب الدار ما أن تدعه يعلوه واما أن تصلحه ومنها ابردارا وسلهاه دخولها

معز بالبرازية لكن نقل  
المصنف عن العمادية أن  
الاجازة تطلق الانفال هو  
الصحيح قال وعليه فتطلق  
الاتلاف لانه من - م  
الانفال فليحفظ (كسر)  
الغاصب (الخشب) كسرا  
(فاحشالا يملكه ولو كسره  
المروء له لم ينقطع حق  
الرجوع) اشياء وفيه آجرها  
الغاصب وردد أجرها الى  
المالك تطيب له لان أخذه  
الاجرة اجازة (فروع) •  
استعاره اشارا فانقطع في  
النشر فوصله بلاذن مالكة  
انقطع حقه وعلى المستعير  
قيمه من كسرا شرح  
وهبانية • ركب دار غيره  
لا طفا حريق وقع في الباد  
فانهم لم يتركوه لم يضمن  
لان ضرر الحريق عام  
فكان اكل دفعه جوهره  
• لا يجوز دخول بيت  
انسان الا باذنه الا في الغزو  
وفيما اذا سقط قوبه في بيت  
غيره وخاف لواءه اخذته  
• حفر قبر افدن فيه آخر  
ميتا فهو على ثلاثة أوجه  
ان الارض للعافر

مطلب  
فيما يجوز فيه دخول دار  
غيره بلا اذن منه



ليظهر حالها في غير ما وان لم يرض المتاجر عندهما وانه ان رضى (قوله فله ينشئ) أي ينشئ  
 لأخراج الميت (قوله وله نسو يته) أي بالارض والزراعة فوقه (قوله وان وفتا  
 فكذلك) أي فله قيمة حفره وهذا ذكر في الاشياء بصناعة قال ويغني أن يكون الوقت من قبيل  
 المباح فيضمن قيمة الحفر ويجعل سكوته عن الضمان في صورة الوقت عليه اه أي على  
 الضمان في المباح وفي حاشية أبي السعود عن حاشية المقدسي وهذا الوقت للدفن فلو على  
 مسجد فزرع والغلة في كالم ملكة تامل اه (قوله ولا يكره لو الارض متعة) أي لا يكره  
 الدفن نظير من يسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان متعة لا يكره  
 الاول والاخر ولو الجنية وأقاربه الدفن لو لم تكن الارض متعة فلا يصح التعيين بقولنا  
 ولو متعة كالأجنبي فافهم (قوله الا في مسائل مذ كورة في الاشياء) الاولى يجوز للولد والوالد  
 الشرا من مال المار يرض ما يحتاج اليه المار يرض بلا اذنه ولا يجوز في المتاع وكذا أحد الرفقة  
 في السفر لانه بمنزلة أهله في السفر الثانية أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه وكان في مكان  
 لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن استسما انا واطلاق الكفر الضمان محمول على الامكان  
 الثالثة اذا مات بعض الرفقة في السفر فباعوا فراشه وعدته وجهزوه بمقتضى وردوا البقية الى  
 الورثة أو أغنى عليه فانفق قراء عليه من ماله لم يضمنوا استسمانا وحكي عن محمد أنه مات بعض  
 الرفقة فباع محمد كتبه لجهيزه فقيل انه لم يرض فتلوا قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح فما  
 كان لي قياس هذا لا يضمن ديانة أماني الحكم فيضمن وكذا المأذون في التجارة لو مات مولاه  
 فانفق في الطريق لم يضمن وكذا الوأفق بعض أهل الهلة على مسجد لا متولى له من غلته لم يضمن  
 ونحوه وأوافق الورثة الجكار على الصغار ولا وصى لهم أو قضى الوصي ديناً على الميت  
 بلا معرفة القاضي والورثة فلا ضمان في الكل ديانة اه من الاشياء وحواشيها وفي  
 التاتر خاتمة وضع القدر على الكاكون وتحت الخطب فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن  
 استسمانا ومن هذا الجنس خمس مسائل احدها هذه الثانية طعن حنيفة فيمن ولو أن  
 المالك جعل الخطة في الزورق وربط الحمار وجاء آخر فاقه لا يضمن الثالثة رفع جرة فغيره  
 فانكسرت ضمن ولورثه ما صاحبها وأما الهة الى نفسه فجاء آخر وأعان فانكسرت لا الرابعة جعل  
 على دابة فغيره فله ملك ضمن ولو جعلها المالك شيئا فسطحها فخره فله ملك لا الخامسة ذبح  
 أخصيه فغيره في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها يجوز ولا يضمن ومن جنسها أحضر فعلة  
 لهدم دار فجاء آخر وهدمها لا يضمن استسمانا ذبح شاة القصاب ان بعد ما شد القصاب رجلها  
 لا يضمن والا ضمن والاصل في جنس هذه المسائل كل على لا يتفاوت فيه الناحي ثبت الاستعانة  
 من كل أحد دلالة والا فلا فلو علقها بعد الذبح للسلخ فلفها آخر بلا اذنه ضمن اه مخلصا وفي  
 القيمة أخذ أحد الشر يكتن حمارا حبه الخاص وطعن به فثبت لم يضمن للاذن دلالة قال عرف  
 بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجب الاذن دلالة وان لم يوجب مخرجا كالوفاء لبعثه وهدم  
 أو بالعكس أو أحد الزوجين أو أرسل جارية زوجته في حاجته فابقت اه (قوله ضمنه)  
 مخالف لما في المعراج والبرازية وغيرهما من أنه لم يسقطها الا يضمنه وقد مضى أول القصب  
 عن الز يلى امكن نقل الشر لئلا عن قاضيان أنه ينبغي أن يضمنه أيضا لانه لا ينافي

مطلب  
 فيما يجوز من التصرف بمال  
 الغير بدون اذن صريح

فله ينشئ وله نسو يته وان  
 مباحة فله قيمة حفره وان  
 وقفا كذلك ولا يكره لو  
 الارض متعة لان الحافر  
 لا يدري بأى أرض يموت  
 ولا يجوز التصرف في مال  
 غيره بلا اذنه ولا ولاية الا  
 في مسائل مذ كورة في  
 الاشياء غصب جارية فغيره  
 جنىها فأكله الذئب ضمنه  
 كافى ما لا يوجب الوهبانية  
 وغاصب نقي كيف يضمن غيره  
 وليس له فعل بما يتغير

الابو فها كما قالوا اذا غصب بغير اذن فليس له أن يضمنه مع نقصان الام اه اقول ان كانت  
 المسئلة من تخريجات المشايخ فما اختاره قاضيان وجبه ولذا شى عليه ابن وهبان وان  
 كانت منقولة عن المهتم فاتباعه أو وجهه فراجع (قوله بما يتغير) الظاهر أن المراد به المضمون  
 وهو الجنس هذا فانه لما اختلف تغير عن حاله وقد ضمنه مع أنه لم يشر فيه فله التامل (قوله هل له منه  
 شربة) الجواب نعم ان حول التمر عن موضعه كره الشرب والتوضؤ منه اظهر وأثر الغصب  
 بالتحويل والالابوت حتى كل أحد فمع ما ابن الشحنة (قوله وهل ثم غمر طاهر لا مظهر)  
 الجواب انه الفرس السريع فانه يسمى نهرا ويجوز اقول به ضمنهم في قوله تعالى وهذه الانهار  
 تجري من تحتي أي النيل وقوله صلى الله عليه وسلم لم في فرس أبى طلحة انا وجدناه لبحر ابن  
 الشحنة والله تعالى أعلم

ه (فصل) ما ذكره مقدمات الغصب وكيفية ما يوجب للمالك القصاص بالاضمان ذكر في هذا الفصل  
 مسائل متفرقة تتصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية (قوله غيب) الاولى أن يقول  
 غاب لي مثل ما اذا كان غيبا فابق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطوري وقال يعلم حكم  
 الغيب بالاولى (قوله وضمن قيمته المالك) أي ان شاء المالك التعيين والا فله أن يصبر الى أن  
 يوجد كافي العناية ح (قوله ملكه عندنا الخ) أي خلافا لما في المامر أن الغصب محظور  
 فلا يكون سببا للملك كافي المدبر ولما انه ملك البديل بكامله والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك  
 فملكه دفع الضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال (قوله فتم له الا كساب  
 لا الاولاد) تقرير على قوله متناه لان الملك الثابت بالاستناد ناقص يشترط من وجهه دون  
 وجهه فلم يظهر أثره في الزيادة المنقصة له كذا في العناية وغاية البيان والفرق أن الولد بعد  
 الانفصال غير تباع بخلاف الكسب فانه بدل المنفعة فيكون تيمم محضاً أقول وظاهره أن المراد  
 بالا كساب مطلق الزيادة المتصلة كالخس والسمن وبأولاده طاق الزيادة المنقصة له كالدرا التمر  
 فلا يملك له اذ ملك الغصوب بالاضمان يدل عليه مامر وقول الز يلى بخلاف الزيادة المنقصة  
 والكسب لانه تباع ولا كذلك المنفعة بخلاف البيع الموقوف أو الذي فيه انقطاع حيث يملك  
 به الزيادة المنقصة له أيضا لانه سبب موضوع لملكه فيستند من كل وجه اه تامل (قوله  
 والقول له يمينه) أي للغاصب لانكاره الزيادة التي يدعي المالك بان يقول ما حقيقة الاعثرة  
 مثلا منية المقتى (قوله فلامالك) لانها مثبتة للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك  
 ذكر أوصاف الغصوب بخلاف سائر الدعاوى وينبغي أن تحفظ هذه المسئلة اه شر بلاية  
 (قوله ولا تقي ل يمينه القاصب الخ) قال في المنع فان عجز المالك عن إقامة البيعة وطالب بيمين  
 القاصب وللقاصب يمينه تشم بدقيقة الغصوب لم تقبل بل يحلف على دعواه لان يمينه تنفي  
 الزيادة والبيعة على النفي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل لاسقاط اليمين كالودع اذا  
 ادعى رد الوديعة فان القول قوله ولو أقام بيعة على ذلك قبلت وكان أبو على النسي يقول هـ هذه  
 المسئلة عدت مشككة ومن المشايخ من فرق بينهما وبين مسئلة الوديعة وهو الصحيح كذا في  
 العناية والنهاية والتبيين اه (قوله ونقل المصنف الخ) نقل المصنف ذلك في محله عن البحر  
 وجواهر الفتاوى عند قوله أول الغصب ولو ادعى القاصب الهلاك الخ ثم أعاد التمسك عن

وغاصب ثم رمل له منه شربة  
 وهل ثم غمر طاهر لا مظهر  
 ه (فصل)

(غيب) بهيمة ما غصبه  
 وضمن قيمته المالك  
 (ملكه) عندنا اه  
 (متناه الى وقت الغصب)  
 فتم له الا كساب لا الاولاد  
 ملحق (والقول له) يمينه  
 لو اشتقنا (في قيمته ان لم  
 يجر من المالك على الزيادة)  
 فان برهن أو برهنا فلامالك  
 ولا تقبل بيمينه القاصب  
 اقبامها على نفي الزيادة هو  
 الصحيح ز يلى ونقل المصنف  
 عن البحر والجواهر



جواهر التناوي هنا وقد نقل الشارح المسئلة قبيل كتاب الاقرار وعزاه الى دعوى البصريين قلها  
 في البصر قبيل قول الكتز ولا ترد بين على مدح وعزاه الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط  
 انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد نقل الشارح هذه  
 العبارة من عبارة البحر المنقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على احسن وجه فانه في عبارة  
 البحر بين حكم ما اذا حذف الغاصب وسكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بين حكم ذلك  
 وجميع ما ذكره الشارح من قول لم يترد بين منه سوى من التعبير بجزاء الله خيرا (قوله  
 لو قال الغاصب الخ) أي بهد ما بين المالك مقدار ارباب قال فتمت ما تمتمت لا (قوله قال قول  
 للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يتبعه ما رغبه صاحب الخ (قوله ويجوز على البيان) لانه اقر  
 بقيمة مجهولة بغير من المحيط أي بامره القاضي بذلك لا يقال كذبه بقوله لا عرف قيمته (قوله  
 فان لم يبين الخ) عبارة البحر فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المقصود منه في الزيادة فان حلف بحلف  
 المقصود منه أيضا ان قيمته مائة وبأخذ من الغاصب مائة اه قاله بالزيادة ما تضمنه  
 دعوى المالك التي فيها الغاصب بقوله علمت ان قيمته اقل مما يقول والمراد انه يحلف على نفيها  
 بان يقول ايست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقيد بقوله لم يبين مما اذا بين وقال قيمته نحو من مثلا  
 فان القول له هو هي مسئلة التي السابقة فلا يصح ان يكون أصل المسئلة فان بين لاختلاف  
 حكم المسئلتين فانهم (قوله ولو حلف المالك أيضا) افاذا بقا أيضا ان المراد حلف بعد ما حلف  
 الغاصب قال ح لم يظهر وجهه المراجع اه أي وجهه تحليف المالك أيضا وأقول وبالله  
 التوفيق اهل وجهه ان الغاصب للم لم يبين يمكن ان يكون القول له بيمينه بخلاف مسئلة التي  
 فلم ترتفع دعوى المالك لان ارتفاعه لو يبرهن بما يدعي فيه باليمين وفائدة تعليله وان كان لا يرفع  
 دعوى المالك التوصل الى ثبوت انكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم التوصل ولم  
 ترتفع لعدم البيان فثبت بما لها فاحتاجت الى التوفير باليمين وان كانت من المدعي لعدم  
 افادته بين المدعي عليه وتظهر ذلك مسائل من التوافق المتباين في قدر الثمن او المبيع فمالها  
 مع ان احدهما مدع والآخر منكر وهي من مسائل المتون هذا ما ظهر لي وجهه المقل ودعوه  
 هذا وذكر البصري في دعوى الاشياء عن التاتر خاتمة ان المالك كما بان محمد طعن على محمد رحمه الله  
 تعالى بان العيين لم تشرع هذا فالمدعي وقال الجواب الصحيح عندي ان يقول القاضي للغاصب  
 بعد ما امتنع عن البيان ا كانت قيمته مائة ا كانت خمسين ا كانت ثلاثين الى ان ينتهي الى اقل  
 ما لا ينقص منه قيمته في العرف والعادة فان انتهى الى ذلك لزمه وجعل القول له في الزيادة مع  
 يمينه كالجواب فيما اذا اقر بحق مجهول في عين في يده ان يبرهنه القاضى السهام حتى ينتهي  
 الى اقل ما لا يقدونه بالتقليد عرفا وعادة بلزومه اه ملخصا (قوله ثم ان ظهر الخ) لاجابة  
 اليه مع ما يذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن بقول المالك على ما ذكره فلا خيار للمالك ط  
 قلت قد مر الشارح ذكر عبارة البحر بتمامها مع ان المصنف لم يصرح بتخييار الغاصب بل نفي  
 خيار المالك ولا يلزم بينهما على ان ثبوت الخيار للغاصب في مسئلة التي كلاما من ذكره فانهم  
 (قوله ودفع قيمته) أي ان لم يكن دفعها (قوله وأخذ القيمة) أي ان كان دفعها (قوله وهي من  
 خواص كتابنا) قد ذكرنا سابقا ان ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جهة المتقول قبل وجهه

لو قال الغاصب أو المودع  
 المتهدي لا أعرف قيمته  
 اكن علمت اني اقل مما يقول  
 قال قول للغاصب بيمينه  
 ويجوز على البيان فان لم يبين  
 حلف على الزيادة فان نكل  
 لزمته ولو حلف المالك  
 أيضا على الزيادة أخذها  
 ثم ان ظهر ر المصوب  
 فللغاصب أخذ هذه ودفع  
 قيمته أو رده وأخذ القيمة  
 وهي من خواص كتابنا فلاحظ  
 (فان ظهر) المصوب  
 (وهي) أي قيمته (أكثر مما  
 ضمن) أو مثله أو دونه

المصوبية تضمنها ورود الامين على المدعي فانه لم يشتر في الكتب فافهم (قوله على الاصح)  
 راجع لقوله أو مثله أو دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يتم رضاه حيث لم يخط ما يدعيه وانما خيار  
 اذوات لرضا خلافا لقول الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهي أكثر) أو  
 يفعل كما فعل القدرى وصاحب الكتز والمتن حيث قد مر ما ذكره المسئلة الثانية على الاولى  
 وجعل بعض الشراح ذلك قيد السابقة فقط ولكن الاولى كما قال الشارح في ماله - ستاني  
 فانه ليس قيد افعي - ما (قوله وقد ضمن بقوله) أي الغاصب مع يمينه (قوله أخذ المالك)  
 وللغاصب - حتى يأخذ ما دفعه زيلعي (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على ما ذهبه في  
 اليه بقويته بانه على التعديل بعدم رضا المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لوقته اقل لعدم رضاه  
 أيضا لانه اقال ولو قيمته اقل فافهم (قوله للزومه باقراره) أقول ولانه ظالم بغصبه وتغيبه ولان  
 تمام ما ذكره كان متوقفا على رضا المقصود منه وقد وجد تمام (قوله أو نكل الغاصب) أي  
 عن الحلف بان القيمة ايت كما يدعي المالك ثم نكلاية (قوله فهو له ولا خيار للمالك) وكذا  
 لا خيار للغاصب لرضاه حيث أقدم على الغصب رجحى وذكر ط أن له خيارا أخذ من قوله  
 في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الاشارة اه وأقول قد رجحت كذا في اقله انظر بصريح  
 النقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ما قاله الرضى فان الغاصب ظالم بالغصب وبالتغيب عن  
 المالك فاصراراه على ذلك دليل الرضا وحيث كان ظالم المالك لا يحل جانيه يدل عليه اقتصارهم على  
 بيان الخيار في المسئلتين من جانب المالك فقط لكونه مظلوما رافقا قال الانقضى في تعليل خيار  
 المالك في الاولى لانه كما ذكره على نقل حقه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار  
 في الفسخ اه وقول المصنف كفسيره فهو له ظاهر في عدم الخيار له لان ما ذكره كان موقفا على  
 رضا المالك وقد وجد ولا سيما فيما اذا نكل فان التوصل الى ثبوت الخيار له في المسئلة  
 السابقة عن البحر والجواهر فلا يدل على ثبوته هذا لاختلاف موضوعه ما ولانه ظهر صدقه  
 في يمينه الذي حاقه ولم يرض بقول المالك ولم يقم عليه برهان ولم ينكل عن ايمين بخلاف هذه  
 المسئلة في جميع ما ذكره وبالله فائبات الخيار له حكم شرعى يحتاج للنقل فليراجع (قوله فضمنه  
 المالك) قيد بتضمن المالك - فترازاهما لو باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب أو وجهه  
 له اذ مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طرأ ملكات على موقوف على  
 اداء الضمان فابطله أبو السعود عن شيخه (قوله نقض يمينه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال  
 في جامع القصور ابن قبل الخامس والاضرب بن غصب شيئا أو باعه فان ضمنه المالك قيمته يوم  
 الغصب جاز يمينه لا لوضعه قيمته يوم البيع اه (قوله لان نصير) لتعليل لتضمين المالك يوم  
 من أي ح (قوله نافذ في الاصح) أي لو اعترف المشتري من الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب  
 نقضا عناقه في الاصح عند الشيخين وكذا ينقض باجائة المالك البيع لانه عتق ترتب على سبب  
 ملك تام ينشأ به بدليل أن المبيع يملك عند الاجازة بزواته المنفصلة والمفصلة ولو لم يكن تاما  
 بنفسه لما كان كذلك وعما في التبيين (قوله لان الملك الناقص الخ) نقصانه بنبوته - تنقذا  
 كما مر ولم يرض ابن الكمال هذا التعديل قال لانه منقوض باعتناق المشتري من الغاصب  
 وعلى بان الغصب غير موضوع لافادة المالك اه فتأمل (قوله وزواته المصوب الخ) ليس

على الاصح عناية فالاولى  
 ترك قوله وهي أكثر وقد  
 ضمن بقوله أحد هذه المسائل  
 ورد وعوضه أو أصح  
 الضمان ولا خيار للغاصب  
 ولو قيمته اقل للزومه باقراره  
 ذكره الوافى نعم متى ملكه  
 بالضممان فله خيار عيب  
 ورؤيته بيمينه (ولو ضمن  
 بقول المالك أو رماه أو  
 نكل الغاصب فهو له ولا  
 خيار للمالك) لرضاه حيث  
 ادعى هذا المقدار فقط (وان  
 باع) الغاصب (المصوب)  
 فضمنه المالك نقض يمينه وان  
 حرر) أي الغاصب لان  
 تحرير المشتري من الغاصب  
 نافذ في الاصح عناية (ثم  
 ضمنه لا) لان الملك الناقص  
 يكفي لنفاذ البيع لا العتق  
 (وزواته المصوب) مطلقا  
 منقولة كمين وحين أو  
 منقولة كدروغر



منها الا كتاب الحاصلة باسمه فتلال الغاصب فانما غير مضمونة وان اسماها كذا لانها عوض  
 عن منافع المقتوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما ياتي فكذلك ابدانها كناية (قوله امانة  
 لانضم الا بالاعتدي) اي خلافا للشافعي وهذه ثمة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب كناية  
 عليه الشارح اول الغصب فلو قلنا الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن مالك ولو لم يكن الجارية بعد  
 الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها اية (قوله لان امانة)  
 مكرره مع ما في المتن (قوله ولو طلب المتصله لا يضمن) لان دفعها غير ممكن فلا يكون ما ماما  
 ح في مالو طلبه مع الاصل بل بان قال سألني الجارية او الدابة بعد الحسن او الحسن فنعمة ينبغي  
 ان يضمنه كالاصل ويصرر رجلي اقول ذلك في الجمع ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع  
 والقسم قال شارحه اي عند أبي حنيفة اما المتصلة فمضمونة اتفاقا لا نه بالتمسك اليه الى المشتري  
 صادرة عن ابي ابي وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطالب غير صحيح  
 لعدم امكن رد الزوائد بدون الاصل اه حيث لم تضمن بالتمسك اليه الى المشتري لا تضمن بالتمسك  
 ايضا وقد منا اول الغصب عن جامع الفصولين غصب شاة فمضت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب  
 لا يوم ذبحه عنده اي حنيفة كالونكف بلا اهلا كذا نامل (قوله وما نقصته الجارية) اي  
 انتقصت لان نقص يبيح لا زمامه ديا هو لا لازم ابن مالك واما الضمير المتصل به فلا يدل على  
 التهدي لانه ضمير المصدر فانه عائد الى ما الواقعة على النقصان (قوله مضمون) اي اذا جازت  
 عند الغاصب اوزنت به عند الغاصب اما اذا كان الجبل من الزوج او المولى لا ضمان جوهره  
 وفي الطوري عن المحيط غصبها حاملا ومريضة فماتت في يده من ذلك ضمنها وبيع اذ ذلك العيب  
 (قوله بقيته) اي ان نزل حيا وهو بدل من قوله بولدها والمراد اذا اردوها ولها ما يجبر نقصان  
 الولادة به نظرا الى قيمته (قوله او بغيره) اي لو ضرب الغاصب او غيره بطنه فافلقت به ما وهي  
 نصف عشر قيمته حيا لو ذكرا او عشرة قيمته لو انثى قال في الاختيار لان القائمة مقامه لوجوبها  
 بدلا عنه (قوله ان وفيه) اي بالنقصان وكذا ان زاد كافي غاية البيان (قوله والا الخ) اي ان لم  
 يف به يجبر بقدره ضمن الباقي (قوله ولو ماتت الخ) في هذه المسئلة ثلاث روايات عن الامام  
 يبر ابرد الولد يجبر بالولد قدره ان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام وفي ظاهر الرواية  
 عليه رد قيمته يوم الغصب كاملة كافي النهاية عن الميسر بشرط بلالية (قوله زني بامة) اي  
 الغاصب او غيره ط عن المولى وقيد به اذ لو جلت من الزوج او المولى فلا ضمان وان ماتت  
 انتفى (قوله اي غصبها) فائدة هذا التقيد دفع ما رجايتوهم من شمول قوله مضمونة بما اذا  
 زني بامة غصبها فانه ضمان على الغاصب لا الزاني فانهم (قوله فتن بالولادة) اي بسببها  
 لاه في فورها قال قاضيان وماتت في الولادة او في النفاس فان على قول أبي حنيفة ان كان ظاهر  
 الجبل عند المول لا قبل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن قيمته يوم الغصب اه وقال  
 في المواهب عليه قيمته يوم العلوق عند أبي حنيفة وقال عليه نقص الجبل على الاصح اه  
 بشرط بلالية (قوله ضمن قيمتها) اي وان بقي ولدها ولا يجبر بالولد كافي النهاية لانه غصبها او ما انفقد  
 فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجب رد الرد على الوجه الذي أخذ فلم يصح الرد فلا يبرأ عن  
 الضمان كما اذا جنت عنده فردها فماتت بتلك الجناية او دفعت بها غير جمع عليه المالك بكل

(أمانة لا تضمن الا بالاعتدي  
 او المنع بعد طلب المالك)  
 لان امانة ولو طلب المتصلة  
 لا يضمن (وما نقصته  
 الجارية بالولادة مضمون  
 ويجبر بولدها) بقيته او  
 بغيره ان وفيه والا يقطع  
 بجمابه ولو ماتت بالولد وفاته  
 كافي هو الصحيح اختيار (زني  
 بامة مضمونة) اي غصبها  
 (فردوها حاصلا فماتت بالولادة  
 ضمن قيمتها)

القيمة كانه لم يرد لها (قوله يوم عقلت) هكذا في الهداية والجمع وغيرهما او بحث فيه في  
 القيمة انما ينبغي ان يكون يوم الغصب فراجعها ويوافق ما قدمناه انتفاعنا فاضح ان  
 (قوله بخلاف الحره) اي اذا زني بها رجل مكرهه او لا انتفى في الدرر فيه نظرية وفيه  
 نظر فتدبر (قوله بعد فساد الرد) اي بسبب الجبل زاد الزاني والمهنت ولا يجب ردها ام لا  
 قال الرمي سألني في الجنائيات ان من خدع امرأه رجل يجلس حتى يرد لها او يموت فاعمل ما هذا  
 فياس وما هذا استحيان قطعها لافساد قائل (قوله ولو ردوها محمومة الخ) اي الامه والفرق  
 بين هاتين المسائلين ومثله المتن ان الهلال انصف الطبيعة عن دفع آثار الجبل المتواليه  
 وذلك لا يحصل بالجمل الا في الاولى عند الغاصب فانه ائس بوجوب ابعاده والزنا يوجب جاد امولما  
 لامانة فلا يضاف الى الزنا بخلاف انه لا يجب الزنا فانه بالسبب الاول (قوله لا يضمن) اي  
 لا يضمن كل القيمة بل نقصان الجمل كافي الدرر المتق (قوله وكذا) اي لا يضمن القيمة بل نقصان  
 عيب الزنا زاني (قوله ولو زني بها) اي بامة غصبها واستولدها اي سبب منه درر (قوله ثبت  
 النسب) اي ان ضمنها وادعاه كافي الدرر ح (قوله والولد رقيق) لان التضمين عن له حق  
 التضمين او رث شبهة والنسب يثبت بالنسب به بخلاف الحرية درر عن المكافاة ونقل في العزيمة  
 ان صاحب المرد واساء التصريح في هذه المسئلة ولا تنضم الابراجمة المكافاة قلت وذكرك في  
 الترخاوية المسئلة حيث قال وايس للغاصب ان يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى  
 فان اختار أخذ القيمة استأنف الاستمرار وان اختار أخذها بطل ما فعل من التصرف الا اذا  
 استولدها يثبت النسب استحسانا والولد رقيق اه فقد فرض ما مر فيما اذا اختار المالك  
 أخذها الا أخذ القيمة فنامل في وجهه (قوله منافع الغصب) ٣ اي المقصوب (قوله استوفها  
 او عطلها) صورة الاول ان يمسسه عمل العبد شهر ام لا ثم يرد على سيده والثاني ان يمسكه ولا  
 يمسسه ثم يرد كافي الدرر (قوله عندنا) اي خلافا للشافعي رحمه الله (قوله لكن لا بلائه الخ)  
 اقول بل بلائه بعطفه عليه بالرفع فيقيد أنه غير مضمون اي بتقدير حذف الظاهر والاصل  
 وخبر الملم غير مضمون بدليل ما قبله كقولك هند غير فائقة وعرو على ان عدم الملامه فيما ذكره  
 أشد لانه معطوف على قوله بخلاف الحره ومخافة الحره للامنة في الحكم ظاهريه وبنها  
 مناسب بخلاف منافع الغصب اذ لا مناسبة بينهما لا يشكف تأمل (قوله مع أنه) اي ما شرح  
 عليه (قوله ان يكون وقفا) وكما تضمن منافعه تضمن ذاته كقائه من العبيد وغيره عند  
 الكلام على غصب العقار وفي الولو الجدية ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشترى بها ضيعة  
 أخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه (قوله لا يكفي اوللاستغلال) اقول او غيرهما  
 كالمسجد فقد افتى العلامة المقدسي في مسجد نعدى عليه رجل وجهه ليت فهو بجزوم اجرة  
 منه مدة شغل كافي الخيرية والحامدية (قوله او مال يتيم) اقول وكذا اليتيم نفسه لما في  
 البرازية يتيم لا يبرأ ولا أمهات عمله اقرب باؤه مدة في أعمال شق بلا اذن الحاكم وبلا اجارة  
 طالب أجر المثل به بدل البلوغ ان كان ما يبطونه من الحسوة والكفاية لا يبرأ وي أجر المثل  
 اه وبه افتى في الخيرية والحامدية وفي اجارات القنية غصب صبي او جوه وعمل فالاجر  
 للعائد ثم رخص الاجر للصبي ثم رخص وهو الصواب لانه ذكر في المتن اجرة عبده سنة ثم أقام العبد

يوم عقلت (بخلاف الحره)  
 لان لا تضمن بالغصب ليجب  
 ضمان الغصب بعد فساد  
 الرد ولو ردوها محمومة فماتت  
 لا يضمن وكذا لو زنت عنده  
 فردها لم تجسدت فماتت به  
 مائتي ولو زني بها واستولدها  
 ثبت النسب والمولد رقيق  
 (و) بخلاف (منافع الغصب)  
 استوفها او عطلها فانها  
 لا تضمن عندنا ووجب لدني  
 بعض المتوز ومنافع الغصب  
 غير مضمونة الى آخره لكن  
 لا بلائه ما ياتي من عطف  
 خبر الملم الى آخره مع أنه  
 أخصر فتدبر (الا) في ثلاث  
 فيب أجر المثل على اختيار  
 المتأخرين (ان يكون)  
 المقصوب (وقفا) لا يكفي  
 اوللاستغلال (او مال يتيم)  
 الا في مسئلة

مطلب  
 في ضمان منافع الغصب



سكنت أمه مع زوجها  
 في داره بلا ابراهيم لهما  
 ذلك ولا ابراهيم كذا في  
 الاشياء مع بالوصايا القنية  
 قلت ويستثنى ايضا سكني  
 شريك اليقيم فقه نقل  
 المصنف وغيره عن القنية  
 انه لا يثنى عليه وكذا  
 الاجنبي بالاعتدال في دار  
 اليقيم كالوقف انتهى قلت  
 ويمكن حمل كلا الفرعين  
 على قول المتقدمين بعدم  
 ابرته وأما على القول بالاعتدال  
 أنها كالوقف فقبب الاجرة  
 على الشريك والزوج  
 ليكون سكني المرأة واجبة  
 عليه وهو غاصب لدار اليقيم  
 فليزله الاجرة وبه أفق ابن  
 نجيم ومافي الصيرفية من  
 التفصيل لو اليقيم بقدر على  
 المنع فلا ابر ولا فعلها  
 غير ظاهر وعليه فهو عليه  
 لا عليها كما افاده في تنوير  
 البصائر ثم نقل عن الخاتمة  
 ان مسئلة الدار كمنزلة  
 الارض وان الحاضر اذا  
 سكن فيها اذا كان لا يضرها  
 فلهذا ان يسكن قدر  
 شريكه قالوا وعليه الفتوى  
 (او هذا) اي اعدده صاحبه  
 (لا استعمل) بان بناء ذلك  
 او اشتره لذلك قيل او اجره  
 ثلاث سنين على الولاة وفي  
 الاشياء

بينه ان مولاه أعتقه قبل الاجارة فله الاجر الخ (قوله كنت أمه) اي أم اليقيم (قوله في داره)  
 اي اليقيم (قوله بلا ابر) اي بلا التام ابر بعد اجارة من وليه تأمل (قوله ليس له) اذ لا  
 اي يحرم عليه ما (قوله قلت ويستثنى ايضا) فائدة الشيخ شرف الدين (قوله سكني شريك اليقيم)  
 اي بان كانت بينه وبين بالغ فسكنها بالغ مدة (قوله وكذا الاجنبي بالاعتدال) اي وكذا اذا  
 سكنها اجنبي عنه غير أمه وغير شريكه (قوله وقيل دار اليقيم كالوقف) اي في ضمان منافعهما  
 وهو قول المتأخرين وهو المقتضى كما يأتي في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن حمل كلا الفرعين)  
 اي فرع أم اليقيم وفرع سكني شريكه وصرح بذلك الحوي وبجمل الاول صرح صاحب الخ  
 (قوله بعدم ابرته) اي بعدم لزومه (قوله وأما على القول بالمعقد الخ) اي وجهه فلا استثناء  
 ولذا قال العلامة البيهقي والهب من المؤلف كيف عدل عما عليه الفتوى بلا وجوب فاحذره  
 (قوله فليزله الاجرة) لان الاجرة تقبب على الغاصب دون من يتبعه ونقل البيهقي عن الهيطان  
 لم يكن لها زوج اما السكني بحكم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لها مال (قوله ومافي الصيرفية  
 الخ) عبارة ما سكنت مع زوجها اي بيت ابنه الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بان كان ابن  
 سبع سنين أو ست فعليه ابر المثل لان غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بحال لا يقدر  
 على المنع فلا ابر عليها اه وفي مخالفة لما في البيهقي عن الهيطان حيث فرض المسئلة فيما  
 اذا سكنت بغير أمر الزوج وقد مر مدة قدرة الابن على المنع بان كان ابن عشر فأكثر فان ظاهره  
 انها سكنت وحدها وان لو كان ابن ثمان أو تسع يلزمها ابر تأمل (قوله والافعلها) في بعض  
 النسخ بضمير القنية وهو غير موافق لبيان الصيرفية المارة (قوله غير ظاهر) خير المبتدا  
 ووجهه أنه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبعه وهو صبي (قوله وعليه) اي على القول المتقدم من  
 انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لا على مافي الصيرفية كما قبل فافهم (قوله فهو عليه) اي  
 فالاجر واجب على الزوج لا على اقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة الهيطان فهو عليه الا عليه  
 (قوله ثم نقل عن الخاتمة الخ) نقل أولا عن العمادية عن محمد ان علم الحاضر أن الزرع يقع له  
 زرع كما اذا حضر الغائب أن ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة الشبوت وضام الغائب بمنزل  
 ذلك دلالة وان علم أنه يتقصها ليس للحاضر ذلك لان الرضا غير ثابت ثم نقل عن القنية أن  
 الحاضر لا يلزمه في المثل المشتركة ابر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان الماهيات بعد  
 الخصومة قال ويثبت ما اختلف في الفرق بين الارض والدار وهو بعد اوانه واروا بان  
 ثم نقل عن الخاتمة أن مسئلة الدار كمنزلة الارض وان للغائب أن يسكن مثل ما سكن شريكه  
 وان المانع استثنى وذلك وهكذا روي عن محمد وعليه الفتوى اه ملخصا ونقل البيهقي  
 عبارة الخاتمة اوضاف فقهه وأقره وكذلك الهنسي أبو السعود (قوله قالوا وعليه الفتوى)  
 لفظة قالوا يوثق بها غالب المتصنف ولم أره في هذه المسئلة في كلام غيره وله زيادة اشعارا  
 باختلافه وهو ما ذكره آخر كتاب الشركة عن المنظومة المحببة وبه أفق ابن نجيم وهو الذي  
 عليه العمل اليوم وهذا وكان ينبغي للشارح أن يذكر هذه المسئلة بعد قوله الا اذا سكن  
 بناو يل ملك كما فعل البيهقي وغيره (قوله قيل أو اجره الخ) نقل المصنف في المنع أنه يصير  
 مع ذلك ثم نقل انما بسنة أو سنتين أو أكثر لا يصير مدة أقول وفي أوائل اجارات القنية

عن الاصل استاجر أرضا فزوعها سنين فعليه ابر السنة الاولى ونقصان الارض فيما بعدها  
 ويتصدق بالفضل عند أي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدوق اذا لم تكن الارض معروفة  
 بالاجارة بان كانت لا توجر كل سنة فلو عرفت بموجب ابر السنين المستقبلة للاختلاف فعرف  
 بهذا ان عند أي حنيفة ومحمد لا تصير الارض معدة للاجارة بالاجارة سنة أو سنتين ونحوه في  
 المحيط اه أقول وظاهر ما عدا ذلك انما يصير معدة باكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الا في  
 نظره تدبر (قوله لا تصير الدار الخ) قيد به لان الارض تصير معدة للزراعة بان كانت في قرية  
 اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان صاحبها لا يزرع بنفسه فاصحابه مطالبون بالزراعة  
 بالمعارف كما في البيهقي عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله بالنسبة للمشتري) اي  
 ما لم يشترها المشتري لذلك (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) كذا قدمه في  
 الذخيرة حيث قال قالوا في المدة للاستقلال يجب ابر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك  
 منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعته أن السكني فيما التحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل  
 ذلك اه تأمل أقول وذكر الشارح قبيل فسح الاجارة مانعه وفي الاشياء ادعى نازل الختان  
 وداخل الحمام وما كن المعدل للاستقلال الغصب لم يصح والاجر واجب قلت فكذا مال  
 اليقيم على المقتضى به فتنبه اه فتأمل أقول وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن  
 معدلا للاستقلال لما في اجارات القنية قالوا يجب ما المقصود منه اذا شهد على الغاصب أنه ان  
 رددت الى دارى والا أخذت منك كل شهر ألف درهم فالاشهاد صحيح فلو أقام في الغاصب بعده  
 يلزمه الاجر المسمى اه (قوله قاله شيخنا) اي في حاشية المخ ولم يميز لاحد أقول ويستثنى  
 بقيده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرة مشهورا كالختان والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين  
 ما قدمناه آتفانه لو ادعى الغصب لم يصح تأمل (قوله صار) في بعض النسخ جازمه (تنبيه)  
 قدمنا في كتاب الاجارات أن المعدل للاستقلال غير خاص بالعقار فقد أفق في الحامدية يلزم  
 الاجر على مستعمل دابة المكارى بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهي الانقروى عن حاشية  
 القنية من ركن الاعانة استعمال نور انسان أو جعله يجب عليه ابر المثل اذا كان أعمدة الاجارة  
 بان قال بل انه أعددها اه فليحفظ فهو محل اشتباه (قوله الا في المعدل للاستقلال الخ)  
 أفاد أن الاستدانة من قوله أو معدا فقط وأن الوقف ومال اليقيم يجب فيه الاجر على كل حال  
 والداعي الى هذا التقييد مع أنه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول بالمعقد ولذا  
 قدم الشارح عند الكلام في غصب العقار أنه لو شري دارا وسكنها فظهرت وقفها أو اصر لزمه  
 الاجر صيانة له ما وقفه من أن الغائب مع أنه سكنها بتأويل ملك أو وقف فاحفظه فتدبر في على  
 كثير (قوله كبيت) وكذا الخافوت كما في العمادية (قوله فتنبه) اي ولا تغفل عن كونه مبنيا  
 على قول المتقدمين ح (قوله اذا سكنه أحدهما) اي أحد الموقوف عليه أو أحد  
 الشر يكتفي بأن كان البعض ملكا والبعض وقف على الآخر (قوله بالغلبة) قيد به لما قدمه  
 أول كتاب الوقف أنه لو سكن به من لم يجد الاخر موضع ما يكفيه فليس له ابر وتلاه أن يقول  
 أنا استعمله بقدر ما استعملته لان الماهيات انما تكون بعد الخصومة الخ (قوله ثم بان للغير)  
 اي ظهر ان البيت الغير الراهن حال كونه معدلا للاجارة ح (قوله فلا يثنى عليه) لانه لم

لا تصير الدار معدة للاجارة  
 بل بناؤها أو شرائها هو لا  
 بأعداد البائع بالنسبة  
 لأنه شريك ويستثنى علم  
 المستعمل بكونه معدلا  
 حتى يجب الاجر وان لا يكون  
 المستعمل مشهورا  
 بالغصب قلت ولو اختلفا في  
 العلم وعدمه فالقول له بيمينه  
 لانه منكر والاخر مدع  
 قاله شيخنا وبعت رب الدار  
 وبينه بطل الأعداد ولو  
 بيمينه ثم اراد ان يردده  
 فان قال بلسانه ويحضر  
 الناس صار ذكره المصنف  
 (الا في المعدل للاستقلال  
 فلا ضمان فيه) اذا سكن  
 بناو يل ملك كبيت كمنه  
 احد الشر كاه في الملك ولو  
 ليقيم على ما مر عن القنية  
 فتنبه اما في الوقف اذا سكنه  
 احدهما بالغلبة بلا اذن  
 لزم الاجر (او عقد) كبيت  
 الرهن اذا سكنه المرئ ثم  
 بان للغير معدلا للاجارة فلا  
 يثنى عليه



فيكم ما تمزج بالاجر كالورث من المال فكما لم ترض قنية اقول بل الاجر على الرهن لانه  
غاصب فقام له بيري (قوله) في لو اجر الغاصب احدها اي احدها منافع مضمونة من مال  
وقف او يقيم او معدلا لا تغلغل اشياء (قوله) في المسمى (قوله) في الغاصب لانه العاقد  
(قوله) ولا يلزم الغاصب الاجر اي اجر المثل كما هو في عبادة الاشياء (قوله) بل يرد ما قبضه  
للمالك (قوله) انه لا يلزمه الا الذي اجر به وان كان دون اجر المثل حوى (قوله) وقنية (قوله) عبواتها  
ولو غصب دارا معدلة للاسـ تغلغل او وفوفه او لقيم وأجرها وسكنها المسمى (قوله) يلزمه المسمى  
لا اجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر ان له الدار فكيف لا لو كان يرد ما قبض على المالك  
وهو الاولى ثم-- بل يلزم المسمى للمالك أم لا قد يقال للمعاقد ولا يطيب له بل يرد على المالك  
وعن أبي يوسف يصدق به اه قال المـ الامـ البعري الصواب أن هـ ذامر على قول  
المتقدمين أم على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب اجر المثل اه اي ان كان ما قبضه من  
المسمى تاجر اجر المثل أو ورنه فلو أكثر يرد لئلا يذام له عدم طيبه له كما هو رد الحوى وأقره أبو  
السهود (قوله) وفي الشرع بلاية (لخ) عبارته الا اذا سكن بناويل ملك أو عقد ويطرطو  
عطل الخ اقول ان كان لصغير في مملو لا كن فلا معنى له لانه مستوف لامتطيل وان كان لمن له  
ناويل ملك فلا وجه للتوقف لانه اذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه اجر فكيف يلزمه اذا  
عطلها وان كان للغاصب اي لو عطل غاصب منفعة أحد هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من  
عبارة المصنف وصاحب الدرر لان استنفاذه هذه الثلاثة من قوله سابقا استوفها أو عطلها يفيد  
انهم مضمونة بالاستيفاء أو التطييل تأمل وستل في الجامة عن حانوت وقف عطله زيد مدة  
فأنتى يلزم اجر المثل مستدلا بعبارة المصنف وأما عود الصغير للمسمى تاجر من الغاصب فلا مانع  
له فانه لم يترخص في الشرع بلاية للمسمى تاجر فافهم (قوله) بان أسلم وهو في يده وكذا لو حصلها  
وهو-- لم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحقيرا للظن بالمسلم ط وفي جواهر  
القنارى-- لم غصب من-- لم خراجل يجب على الغاصب أداء النحر اليه حتى لو لم يرد بواخذه  
يوم القيامة اذا علم قطعا أنه يترده اذ لا يقضى برده اليه وان علم انه يسترده بالبشرى  
يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فقام مالكة لياخذ منه ان علم انه ياخذ به قتل  
به-- المالى. كذا الى أن يعلم انه ترك هذا الرأى اه منخ (قوله) فلا ضمان (قوله) نتيجة قوله وبخلاف  
الخ ووجه عدم تقويمه في حق المسلم لانه باعتباره ادين الغصب منه قال في الشرع بلاية وكذا  
لا يضمن الرق بشبهة لاراقة النحر على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في البرهان اه وهذا  
حكم الدين الباقى حكم الاخر فان كان الغصب منه خلا لا يتخذ العـ مير للثل فعلى الغاصب  
اخر الغصب وان اتخذها للشرع فلا حق له عليه في الاخرة كما في المخ عن جواهر القنارى (قوله)  
المسلم) أما الذي فيه من مثل النحر وقيمة النحر ابراب ملك (قوله) قيمتها) اي النحر والنحر يروى  
بعض النسخ قيمتها بلا ضمير تنبيه اي قيمة النحر والاولى هي الموافقة لقول المصنف كالكنز  
والقدورى لو كانا لذي بالتثنية والثانية موافقة لتعليق الشارح وما في غاية البيان عن شرح  
الكافي اذا تأتف المـ لم النحر على ذي فلا ضمان عليه عنده خلافا لما وقع عليه فيه (قوله)  
قيمتى (كنا) اي وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن ثمنها او ثمنها المانعة من

اي لو اجر الغاصب احدها  
فعل المسمى تاجر المسمى لا اجر  
المثل ولا يلزم الغاصب الاجر  
بل يرد ما قبضه للمالك اشياء  
وقنية وفي الشرع بلاية  
ويطرطو عطل المنفعة  
هل يضمن الاجر كالمو-- كن  
(و) بـ لاف (نحر المـ لم  
وخنزيره) بان أسلم وهو في  
يده (اذا تلفها) -- لم او  
ذي فلا ضمان (وضمن)  
المتألف المسلم قيمتها لان  
النحر في حقنا قيمي حكم

اعزازها

اعزازها ز يلى (قوله) لو كانا لذي) اطائنه ففعل ما اذا ظهر به مما قال في المنع من المجتبى ذي  
أظهر بيع النحر والنحر يروى دار الاسلام يمنع منه فان أراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الا ان  
يكون اما يري ذلك فلا يضمن لرق ولا الخنزير ولا النحر لانه مختلف فيه اه ونقل ط بن  
البرهان في بيان الاطلاق بما اذا لم يظهرها تأمل وسـ باقى تمام الكلام عليه (قوله) يري ذلك  
عقوبة) حال من الامام اي يري جواز العقوبة به بان كان مجتهدا أو مقلدا المجتهد يرام كما ينبغي--  
التعليق السابق تأمل (قوله) ولا ضمان في مينة ودم أصلا) اي مطلقا ولو لذي كما يصرح به اذ  
لا يدين غو-- ما-- من أهل الايمان هـ اية وهـ ذاق المينة حتى أنه لا يدين ذبيحة الجورسى  
وخنزوقته وموقوفته يجوز بهما عند أبي يوسف خلافا لمدينة في أن يجب الضمان انقضى  
وبرم به في الكفاية (قوله) وشر بها) الماراد مطلق الاتلاف كما في المنع عن القنية (قوله) لانه فعله  
(لخ) ان لوجه لخالفه بين الغصب والشرع قال في المنع لكن فيه أنه مخالف للقاعدة المشهورة  
وفي أن المتضمن يطل يطال المتضمن وهذا ما بطل البيع في النحر وجب أن يطل ما في ضمنه  
من التسلط الا أن يدعى خروجه عن القاعدة ببيان وجهه وأنها أكثرية اه قال الرملى  
لقاتل أن يمنع كونه منها اذ التسلط حصل بالفعل قصد الاضغاف تأمل اه (قوله) ثم أسلم أو  
أحدهما) اي قبل القضاء بمثل النحر أو بهدمه منخ (قوله) الا في رواية) اي عن الامام وهي قول  
محمد (قوله) عليه قيمة النحر) اي على المتألف اذ أسلم ودمه وكذا اذا أسلم أو سبق اسلامه قال  
ز يلى ولو أسلم الطالب به-- دما قضى له بمثلها فلا شيء له على المطلوب لان النحر في حقه ليست  
بمضمونة فكان باسلامه مبرئا عما كان في ذمته من النحر وكذا لو أسلم لان في اسلامهما اسلام  
الطالب ولو أسلم المطلوب وحده أو أسلم الطالب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه  
شيء وهو رواية عن أبي حنيفة وقال محمد يجب قيمة النحر وهو رواية عن أبي حنيفة اه فافهم  
وفي-- بالنحر لما في التاتر خاتمة نه في الخنزير يرق الضمان باسلامهما أو اسـ لام أحدهما لان  
موجبه الاصل القيمة والاسلام لا يفيها اه (قوله) أخذهما المال مجانا) لان ذلك تطهير  
له بمنزلة الفصل فيبقى على ملكه فلا تنبئ المالك به (قوله) ولو سكن أو أئانه ماضى) لما كان  
هذا المقصود بخبر المـ لم وقد مر أن خبر المـ لم لا يضمن بالاتلاف كما مضى لنزولهم عدم الضمان  
هنا ايضا فلا استدراك في محله فافهم (قوله) ضمن) اي مثل النحل وقيمة الجمل ح (قوله)  
يضمن قيمته مدبوغا) اي في صورة الاتلاف ط (قوله) واعقه) في الملقى) حيث قال فلواتافه  
الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقبل طاهر اغـ بر مدبوغ (قوله) ملكه) لان المـ والمـ مال  
مقتوم والنحر غير مقتوم فيخرج جانب الغاصب فيكون له بلا شيء (قوله) للمالك) اي المالك الاول  
(قوله) خلافا لهـ ما) فعندهما يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن المـ من النحل فلواتافه  
الغاصب لا يضمن خلافا لهـ ما ملقى (قوله) قرط) بقصتين وباطاء المشاة وورق المسلم  
شر بلاية وما في المخ بخط المصنف كقرض بالاضار تصيف كناية عليه الرملى (قوله) الجمل  
مدبوغ دبغ (قوله) أخذ المالك) وقول صدر الشرع واذ ادبغ ذي قيمة يصير ملكا  
الغاصب وهو من قلم الناصح الاول كآبـ طه الباقى في درمى في قيل والفرق بين النحل والجمل في  
أن المالك يأخذ الجمل لا النحل أن الجمل باقى لكن أزال منه القصاص والنحر غير باقية بل صارت

(لو كانا لذي) والمتألف غير  
الامام او ما هو يري ذلك  
عقوبة فلا يضمن ولا الرق  
خلافا لمدينة مجتبى ولا ضمان  
في مينة ودم أصلا (بخلاف  
ما لو أشـ تراها) اي النحر  
(منه) اي الذي (وشر بها  
فـ الا ضمان ولائى) لانه  
فعله بتسلط بائعه بخلاف  
غصبه المجتبى وفيه ائاف  
ذى خـ رذى ثم أسلم أو  
أحدهما الا شى عليه الا في  
رواية عليه قيمة النحر  
(غصب خـ مـ لم تخالفا  
بملازمة له) كحطه وطمح  
بملازمة له او شمس  
(او) غصب (جمل مدبوغ  
فدبغه) بملازمة له كتراب  
وشمس (أخذهما المال  
مجانا) لكن (لو اتفهما  
ضمن) لاولا فاقوى في شرح  
الوجهانية يضمن قيمته  
مدبوغا واعقه) في الملقى  
(ولو خاله ابذى قيمة كالمخ)  
الكنز (والنحل ما كولا  
شـ عليه) المالك خلافا  
لهـ ما (ولو دبغ به) بذى  
قيمة كقرط وعصم  
(الجمل أخذ المالك)



حقيقة أخرى ولا بن الكمال فيه كلام (قوله ورد ما زاد الدبغ) بان يقوم مدبوغ فاذا كان غير  
مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملحق قال في شرحه وليس له أن يدفع الجلد للقاصب ويضعه  
قيمة غيره مدبوغ لعدم تقويمه قبل الدبغ (قوله والقاصب حبه الخ) فان ذلك في يد مدبوغ من  
المالك قيمة الزيادة بن كمال (قوله ولو أن له لا يضمن) أي لو أن له القاصب عند أي حصة  
وقال يضمن قيمته طاهر الان تقويم الجلد - لبقوله وحقه قائم فيه والجلد تبسح لعله في حق  
التقويم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة والاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه بالاتفاق  
فكذلك اتبعه بعض الاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للقاصب فيه شيء متقوم وبخلاف مالو  
استهلكه غير القاصب لان الأصل مضمون عليه فكذلك اتبع ابن مالك وفي النهاية لو جعل له  
القاصب بعد دباغته فرواها فاجاز ذلك في قيمته يوم القاصب اتفاقا وان جازية فلا شيء  
عليه لانه لم يبدل - ومنه ما يذهب له ونعم في التبيين (قوله ولا ضمان الخ) مكرره مع ما مر لكن  
أعاد له بطه بما بعده اظهرا للفرق بينهما كما أشار إليه في الهداية من أن المالك أمر بترك أهل  
الذمة على ما اعتدوا ومن الباطل وجب عليه ترك أهل الاجتماعة على ما اعتدوا مع احتمال  
المصلحة فيه بالاولى والفرق أن ولاية الحاجة ثابتة اقيام الدليل على الحرمة فلم يثبت جواز اعتقاد  
الضمان فانهم (قوله ولو لم يبيعه) أي ولو كان مملوكا عليه كفاية (قوله لان ولاية الحاجة  
ثابتة) أي بنص ولا تأكلوا في العتابة لقاتل أن يقول لان لم ذلك لان الدليل الدال على  
ترك الحاجة مع أهل الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب  
أن الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام ان كرههم وما يدينون وكان ذلك بعد الذمة وهو  
منتف في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السعدية والاولى ان احتمال متر ذلك التسمية  
مخالف لنص الكتاب والختم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كبر بط  
ومن ما رددت وطبل وطمبور مخ - والذي قاله ابن الكمال أن العزف بالميم هو آله الله هو وأما  
المعزف بالميم فهو نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن وكتب على الهامش أن صدر الشرعية  
أخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو كفسر جمع - معازف على غير قياس ومعزف  
كضرب سائحان ومثله في التمهيد (قوله ولو كان كافر) الاولى ولو لم يبق له بعد الكفر بالاولى  
لما قبل انه بالاتفاق كما يأتي ولان خبر المسلم غير مضمون بخلاف خبر الكافر كما مر فاذا ضمن  
معزف المسلم مع عدم ضمان غيره علم ضمان معزف الكافر بالاولى فتدبر وعسارة ابن الكمال  
وانما لم يقل المسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له وكونه كافر (قوله ما لم يغير  
الله) في الدف قيمته دفا يوضع فيه القطن وفي الربط قهوة تزيد اتقاني (قوله سبي - يانه)  
ينسب في الهداية هنا فقال الكراي بفقتين اسم لاني من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف  
ما ذهب منه بالطبخ (قوله وصح بها كلها) لانها اموال متقومة املاحيها لا تتنازع في الغير  
الله ولم تناف الضمان كالامة المغنمية بخلاف النحر قائم احرام لعينها او امال - كروضه فخرته  
عرفت بالاجماع وياخبار الا حادثة صرحت عن حرمة النحر لجوزنا ابيسح وقتنا يضمن بالقيمة

ورد ما زاد الدبغ والقاصب  
سبي يانه في قوله ولو  
اتقاني لا يضمن كالتلف  
ولا ضمان بالدف القيمة ولو  
لا يضمن بالذلف مسترول  
القيمة عدل ولو ان يبيعه  
ملتقى لان ولاية الحاجة  
ثابتة (ومن يكسر معزف)  
يكسر الميم آله الله هو ولو  
لكافر بن كمال (قيمة)  
شأنه صحتا (صالحا الغير  
الله هو ضمن القيمة لا المثل  
(بارقه كمر ومنصف)  
سبي يانه في الاثرية  
(وصح بها كلها)

في الاثبات ولا يصح - وهو عليه الفتوى متفق وقد روي باقي وغيرها وانما المصنف وأما ما قبل الفزة زاد في حظر الخلاصة  
والصليدين والدف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقا ١٨٥ (كلامه المغنمية وضوها) ككيش

لا يملك لان المسلم يمنع من ذلك ولكن لو أخذ المثل جازاه - دم سقوط التقويم اتقاني لا يضمن  
وبه يدفع توقف المشتري (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف  
المعاذ وفيه يصح لعل آخر والام يضمن شيئا اتفاقا وفيه اذا فعل بالاذن الامام والام يضمن  
اتفاقا وفي غيره عود الملقى وخاتمة الخمار والام يضمن اتفاقا لانه لو لم يكسر ما عاد له - هذه القيمة  
وفيها اذا كان مسلم فلا يضمن ضمن اتفاقا قيمته بالغ ما بلغ وكذا لو كسر ما يملك لانه مال متقوم  
في حقه قال لكن جزم القهستاني وابن الكمال أن الذي كان مسلم فليحرم رد ممتلك أقول وجزم به  
في الاختيار أيضا وعله اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يصح المقتضى  
تدبر (قوله والدف الذي يباح الخ) استقار عن المصنف في النهاية عن أبي الليث ينبغي أن  
يكون مكررها (قوله غير صالحه هذا الامر) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي ط (قوله  
فهل يملك) عبر به ليقيد أنه لو حصل ذلك بفعله ثبت موجب من غير خلاف وحرره ط أقول في  
النار خاتمة عن شرح الطحاوي ولو جنى على كل من ماله يجب أرش الجنابة على الجاني بالاجماع  
(قوله التقويم المدبر) أي بشئ قيمة الفتن وقبل بنصفه افاذه العيني ولا يملك كباداه الضمان لانه  
لا يقبل النقل من ملك الى ملك أبو السعود (قوله التقويمها) أي أم والله وقيمة ثلث قيمة الفتن  
سوى وفي بعض النسخ بضمير التقنية (قوله حل قيد عبد غيره) الخلاف في العبد المجنون فلو  
عاقب لا يضمن اتفاقا شره بلالية عن البرازية (قوله فذهب هذه المذ كورات) عدم الضمان  
قوله اخلافا لهم في الدابة والطير وظاهر القهستاني والبر جندى أن الخلاف في الكل وأن  
المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لاتزامه الحفظ درشتي وفي الشرع بلالية قال في النظم  
لوزاد على ما فعل بان فتح الققص وقال لطير ككش كش أبواب اصطبل فقال للبقرة هش هش  
القصد بل يضمن اه ط (قوله أمر سي الى سلطان) ٣ الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعدها  
لا ضمان فيهما اتفاقا لازالة الضرر اه ط (قوله قد يغرم وقد لا يغرم) بتشديد الراء على  
الباء لافعال من مزيد التثنية قال في المنح والفتوى السبوعم بوجوب الضمان على الساعي  
مطلقا (قوله فقال) الاولى اسقاطه (قوله انه وجد كثرنا) زاد في جامع الفصولين فظهر كذبه  
ضمن الا ان كان عدلا أو قد يغرم وقد لا يغرم ورعنا أيضا الهداية الموجبة للضمان أن يتكلم  
بكذب يكون سببا لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسية كما قال انه وجد مالا  
وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان اذا الظاهر أن السلطان ياخذ منه المال بهذا السبب اه  
(قوله وبه يفتي) أي دفعا لافساد دوزجر الهوان كان غير مباشر فان السبي - بوجب مجتص لا هلاك  
المال والسلطان يغرمه اختيارا لا طبعها ذوق الامام عليه ما يفيده - دانه وردني سلطان  
من معاصي القضاة - هذه الفتوى فانه أف - سي بانه لا يفتي عليه بالضمان الا بأمر سلطان  
(قوله وعز) قال في النهاية وقد جوزا - يد أبو جباع فقه - له فانه عن يمين في الارض  
بالف - ادوية اب فاته - م وكان يفتي بكفرهم ومختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم ويجوز  
القتل لا يدل على الكفر كافي القطاع والاعونة من الملاحدين الله ورسوله فانه في البرازية

نطوح وجماعة طيارة  
وديك مقاتل وعبد خصي  
حيث يجب قيمته غير صالحة  
لهذا الامر (ولو غصب أم  
ولده لملك لا يضمن بخلاف)  
موت (المدبر) التقويم  
المدبر دون أم الولد وقال  
يضمن التقويمها (حل قيد  
عبد غيره أو رباط دابة  
أو فتح باب مطبخها أو قفس  
طائر فذهب) هذه  
المذ كورات (أوسى الى  
سلطان عن يديه) الحال  
انه (لا يدفع الارفع) الى  
السلطان (أو سي) عن  
بياتر الفسق ولا يضمن  
بنييه أو قال سلطان قد  
يغرم وقد لا يغرم فقال  
(انه وجد كثرنا فغرمه)  
السلطان (شيئا لا يضمن)  
في هذه المذ كورات (ولو  
غرم السلطان البينة)  
بمثل هذه الهداية (ضمن  
وكذا) يضمن (لوسى يغرم  
حق عند محمد جراله) أي  
للساعي (وبه يفتي) وعز  
ولو الساعي عبد اطواب  
بعد عتقه (ولومات الساعي  
فله سي به ان ياخذ قدر  
الخبر ان من تركه) هو  
العصعج جواهر الفتاوى  
في ضمان الساعي



١٨٦ (قوله ونقل المصنف) أي عن العمادية في الوادي عليه سرقة نجس فسقط من السطح  
 لما أراد أن ينقل خوف من التعذيب فبات ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن  
 القنية شكك عند الوالي في حق وأتى بقائه فضرِب المشكوك كسر سبه أو يده يضر الشاكي  
 أرضه كالمال وقيل إن من جبر بسعاية فهو ربح وصور جدار الحصن فاصاب يده تلف يضر  
 الساعي فكيف هنا قيل أنفق بالضم في مسئلة الهرب قال لا الخ تأمل (قوله غرم  
 الشاكي) أي لو بغرم من كآبههم مما من عدم غرامة الاموال فليكن من ماله غرامة النفس  
 سألني قلت ويؤخذ أيضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما تأمل (قوله  
 والفرق الخ) استشكله في جامع الفصولين عاين فواتد صاحب المحيط امرق غيره بالانف مال  
 رجل يغرم مولا ثم يرجع على امره اذا لا امر صارم - عمل اللقن فصار غاصبا قال ويمكن  
 الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا على مولا في ان لا مال - ولا في لا رجوع على الامر  
 بخلاف ان لا مال غيره وفي المسئلة رواية ان لا ضمان في ان لا امر يضره وان لم يكن - اطانا  
 ولا مولى وبقي خلافة قال ويمكن الجواب بان المراد غرة هو الضمان الابتدائي بطريق  
 الا كراه الا ترى ان المباشر لا يضمن غرة بخلاف ما نحن فيه فافترقا (قوله واعلم ان الامر  
 لا ضمان عليه) فلو غرق نوبيا امر غيرة ضمن المخرق لا الامر جامع الفصولين قال الرمي في  
 حادثة عليه أقول وجه عدم صحة الامر أنه لا ولاية له أصلا عليه فلو كان له ولاية كدابة  
 مشتركة بين اثنين استأجرهما أجنبي من أحدهما فامر رجلا بتسليمها للم - فغير دفعه له فلا  
 شبهة في ضمان الامر الشريك لان تسليمه مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأموراته عليه  
 بدفع مال الغير فغيره تأمل (قوله الا في سنة) هذا على ما في بعض نسخ الاشياء وفي  
 بعضها نسخة بإسقاط أو أبا (قوله اذا كان الامر سلطانا) لان امره كراه كما في بابه (قوله  
 أو أبا) صورته امر الاب ابنه البالغ ليو قد نارا في أرضه ففعل وقعدت النار الى أرض جاره  
 فأنفقت شيئا يضمن الاب لان الامر صح فأنفقت الفعل اليه كالمو بالشره الاب بخلاف ما لو استأجر  
 نجارا اليه قط جداره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على التجار لعدم  
 صحة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصویر أنه ليس المراد كل امر من الاب  
 البالغ حتى لو امره بالانف مال أو قتل نفسه بكون ضمانه على الاب انفساد الامر ط أقول  
 وجهه أنه في الاول استخدام فصح الامر لوجوب خدمة الاب بخلاف غيره فانه عدوان محض  
 تأمل وينبغي تقييده بما لو أوقد النار في يوم ريح أو نار الا يوقد منها أو كانت أرض الجار  
 قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالباً والافلا ضمان على المالك لو فعل ذلك كما في  
 جامع الفصولين فكذا فعل ابنه بامر (قوله أو سيدها) أي والمأمور وقنه (قول أو المأمور  
 صبيها) كما اذا امر صبيها بالانف مال الغير فأنفقه ضمن الصبي ويرجع به على الامر أشياء وفي  
 الثانية حر بالغ امر صبيها بقتل رجل فالتدب على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر فلا  
 الامر صبيها أيضا لا رجوع ولو عبد امادونا لا يضمن الامر اه - ملخصا وفي جامع الفصولين  
 قال لصبي امه هذه الشجرة فأنفقت في غرها فمردفة - قط يجب دية على عاقلة امره وكذا  
 لو امره بقتل ثي أو كسر حطب بلا إذن واية - ولو لم يقتل امه بل قال امه هذا

ونقل المصنف انه لو مات  
 المشكوك عليه بسقوطه  
 من سطح مخوفه غرم  
 الشاكي دية لاولاد  
 بالاضرب اندوره وقد مر  
 في باب السرقة (امر)  
 نخص (عبد غيره بالابق  
 أو قال) له (قوله نقل  
 قتل) ذلك (وجب  
 عليه قيمته) ولو قال له أنفقت  
 نال مولا فأنفقت لا يضمن  
 الامر والفرق ان بامر  
 بالابق والقتل - ارغاصا  
 لانه استعمل في ذلك الفعل  
 وبامر بالانف لا يصير  
 غاصبا للمال بل للعبد وهو  
 قائم لم يتلف وانما التلف  
 بفعل العبد واعلم ان الامر  
 لا ضمان عليه بالامر الا في  
 سنة اذا كان الامر سلطانا  
 أو أبا أو سيدها أو المأمور صبيها  
 ط  
 الامر لا ضمان عليه الا  
 في سنة

وانفقت لنفسك أو نحوها - قط ومات فأنفقتا وهو الضمان وقيل لا ضمان اه (قوله أو عبدا  
 امره بالانف مال غير سيده) أو بالابق أو بقتل نفسه كما مر فلو امره بالانف مال سيده لا يضمن  
 كما مر أيضا قال الحوي اذ لو ضمن لرجع على سيده العبد بخلاف سيده ولا فائدة فيه اه (قوله  
 واذا امره) الضمير المنصوب يعود الى المأمور لا يبيد كونه صبيها أو عبدا (قوله ورجع على  
 الامر) أفادني التاخر خاتمة أن الرجوع فيما اذا حال له احقر في زيادة لفظه في أو قال في سائط  
 او كان سائكا في تلك الدار واستأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والافلا يرجع لان  
 الامر لم يصح بزعم المأمور اه وعليه فلو قال احقر في سائكا الفير أو علم انه لا يجرى لرجع  
 فاطلاق الشارح في محل التقييد فتنبه (قوله في الهنديه عن الذخيرة امر غيره أن يذبح له هذه  
 الشاة وكانت الجار ضمن الذابح علم اوله لكن ان علم لا يكون له حق الرجوع والارجع اه وفي  
 البرازية امر أجير برش الماء في فناءه كأنه فرش فأنفقتا منه فضمنه على الامر وان بغير امره  
 فالضمان على الرأس اه قلت فصارت المسئلات ثمانية ويزاد ثاسعة وهي ما قدمناه قريبا  
 عن الرمي والتبع ينقي المحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كما مر فلو غصب حرا  
 مغيرا ضمن الا ان مات حرق أو غرق أو قتل فأنفقتا من اه جامع الفصولين (قوله  
 انفسه) زاد في البرازية قيد آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب اقتبضه  
 بلاذنه حتى اذا حال من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم انه عبد الغير  
 أولا اه (قوله وفيها الخ) مكررم مع المتن ح الا أن يقال قصدت قتلها أو ضج المقتل (قوله أي  
 في عمل غيره) أي ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه ما بعده (قوله لم يضمن  
 الامر) لعله مبني على خلاف المختار الذي قدمناه عن جامع الفصولين الا أن يدعى الفرق بين  
 الصبي والعبد فالتأمل (قوله لانه استعمله كله في نفسه) هذا ما عاين به فاضمان حين أفتى  
 بالضمن ووجهه أن نفع الامر لا يحصل الا باستخدام العبد كله لعدم تجزئته وان قصد العبد نفع  
 نفسه أيضا ولا يضمن له بغيره بوجهه ما في العمادية أيضا غلام جمل كوز ما ابيد مولا  
 بأذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل ماله من الخوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة  
 يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة الثانية كلها لانه نفعه ففعل المولى اه فثبت ضمن الكل  
 مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسائلا بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنع  
 وظاهره أن العاقلة تضمنه أيضا وقد علل ضمان العاقلة في المعاد في جامع الفصولين بأنه خطأ  
 وهل غير المعاد خطأ أيضا محل نظر فليجروا وقدم الشارح المسئلة في باب ضمان الاجير وذ كر  
 أنهم لو قصدوا تآمورا تراكمت من السيلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة  
 القصاص) لان اذنه لا يضمنه وظاهره ولو ما ذوالان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي ط (قوله  
 صار غاصبا للمال ايضا) فلو أبق ضمن غاصبه المال وقيمه فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه  
 الفرق أن الثياب تابعة بخلاف المال (قوله بخلاف الحر) لان ثيابه تحت يده فصولين وفي  
 البرازية ضرب رجلا لا وسقط حتى مات قال محمد يضمن ماله وثيابه التي عليه اه أي القصاص  
 السيد تأمل (قوله ولونسي الحرفات) جمع حرفه أي في يد الغاصب (قوله أو شاخ) أي  
 صار شيخا ويجوز انقوات وصفه مودين في المايسة (قوله يذ كر) أي ضمان القصاص

الحافور ورجع على الامر  
 اشياء (استعمل عبد الغير  
 لنفسه) بان أرسله في حاجته  
 (وان لم يعلم انه عبدا أو قال  
 له ذلك العبد) الذي استعمله  
 (ان حرقه من قيمته ان هلك)  
 العبد عادية وفيه اجازة  
 لي آخر فقال اني حرقه من حاف  
 في عمل فاستعمله فهلك ثم  
 ظهر انه عبده ضمنه علم أوله  
 يعلم هذا اذا استعمله في عمل  
 نفسه (ولو استعمله لغيره)  
 أي في عمل غيره (لا ضمان  
 عليه لانه لا يصير به غاصبا  
 كقوله لعبد ارق هذه  
 الشجرة وان شئت المشيش  
 لما كاه أنت ففعل يضمن  
 الامر ولو قال لما كاه أنت  
 وأضمن قيمته كله لانه  
 استعمله كله في نفسه غلام  
 جاء الى فساد فقال انفسدني  
 فقصده ففسد ما عايناه فغير  
 بالاولى (فبات من ذلك ضمن  
 قيمة العبد عاقلة القصاص  
 وكذلك) الحكيم في (الصبي  
 يجب دية على عاقلة القصاص)  
 عادية (فرع) غصب عبدا  
 ومعه مال المولى صار غاصبا  
 للمال أيضا بل قالوا يضمن  
 ثيابه تبعيا لضمان عينه  
 بخلاف الحر عادية وفي  
 الوهبانية  
 ولونسي الحرفات يضمن  
 نقصا  
 ولونسي القرأت أو شاخ يذ كر



(قوله ولوعلم الدلال الخ) قال المشرى بل لا من القصة الدلال اذا علم القيمة ونقص من المبيع  
 للفرقة السلطانية او لا يبرح بالابتعاين فيه يضمن النقص ونرجع على هذا تقويم شهود القيمة  
 والقصة وشيخ الصافي وهو عدم لاموال الايقام والوقوف الخراب للاصحاب والنسواب  
 والحاكم كما هو المعتاد وبظهر فيه الغبن الفاحش وقد علم القاضي حالهم بها في الاحتبدال  
 من جهة المبيع والقيمة وحيد في القول بتضمن القاضي ايضا (قوله ومختلف احدي  
 فردتين) المراد احديتين لا يتقنع صاحبهما - الاتقاع المقصود الام - اما كما كسر اعي باب  
 وزوجي خذ او مكعب (قوله بسم القيمة) الم من القيمة تمة الشطر الاول اي يدفع للناصب  
 القردة البقية اي الباقية ان شامو بضمنه قيمة المجموع وقال بعضهم بسلك الباقية وضمنه  
 الثلثين (قوله واقره المشرى بل لا) اي في شتره على النظم (قوله وذكر ما يفيد ان السلطان الخ)  
 اي الواقع في النظم وقد علمنا عبارة آتت (خاتمة) غصب السلطان نصيب احدهم من شتر او دار  
 وقال لا غصب الا نصيبه فهو بينهم جميعا فصولا لكن في التارخانية المختار ان غصب المشاع  
 يتحقق ثبت رجل بالشوب بخذه صاحبها فاشترى من الرجل نصف الشوب قام فاشترى ثوبه  
 من جلوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشوب وعلى هذا ما ذهب دابة فخرجها  
 ولم يسقها بعد ذلك لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما خرجها بضمنه سواء ساقها الى مكان  
 يامن فيه منها على زرعه او اثمره وعليه الفتوى ماتت دابة لرجل في دار آخران لم يملكها  
 قيمة يخرجها المالك والا فرب الدار قال مشايخنا رحمه الله تعالى الغاصب اذا اذم ولم يظفر  
 بالمالك - كالمغصوب الى ان يقطع وجاؤه فيتمدد في ان شاء بشرط ان يضمن ان لم يجز  
 صدقته والاحسن ان يرجع ذلك الى الامام لان له تدبير او ايا في مال الغيب الكل من التارخانية  
 والله تعالى اعلم وله الحمد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة)

(قوله مما سببه الخ) اي مما سببه للغصب ولم يذ كر وجه تقديمه عليها مع انه مشروعة بخلافه  
 وهو كقوة وقوعه وانه قد يدخل في العقار والمنقول بخلافه لما قال في السعدية ان يان وجهه  
 ناخيه عن الماذون يفتي عنه (قوله هي افة الضم) قال الزبلي ما خذ من الشفع وهو الضم  
 ضد الوتر ومنه شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه بضمهم هم الى الفائزين يقال  
 شفيع الرجل شفيعا لئلا كان فردا فصا وثانيا والشفيع بضم الماخوذ الى ملكه فلا ذلك معنى  
 شفعة اه وفي القصة متاني هي الشفعة فاعلم ان معنى المفعول اسم للملك المشفوع بملك اه  
 واخذ في المقرب استعماله في المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل واما قولهم الدار التي  
 يشفع بها فن استعمال الفقهاء (قوله وشتر عاتلن البقرة) الاولى ما وقع في الكثرة وغيره مما  
 لان من اوصاف الشفيع وهو مالك لا يملك بل الاولى ما في غاية الميانه انما عبارة عن حق القتل  
 اذ لو لا هذا المضاف لما قال قاضي زاده في كماله الفتح لزم ان لا يكون لقوله وقتنقر بالاشهاد  
 حصص لان التملك لا يوجد دون القضا او الرضا وايضا فان حكمها جواز الطلب وحكم النبي  
 بعقبه او بقرانه فلا يحصل التملك قبل الطلب لزم تحصيل الحاصل والمراد البقرة او بعضها  
 ليسهل ما اذا اشتراها احد شفعا كما ياتي (قوله جبر اعلى المشتري) انما للاشارة الى الورضى

ولو علم الدلال قيمة سلعة  
 فقوم السلطان انقص بضم  
 ومختلف احدي فردتين  
 بسم الله  
 بقيمة والمجموع منه بضم  
 قلت وعن أبي يوسف لا يضمن  
 الا الحلف التي آتت ها وفي  
 البرازية هو المختار واقره  
 المشرى بل لا وذكر ما يفيد  
 ان السلطان ليس يتقيد  
 وانه يفتي القول بتضمن  
 القاضي أيضا سيما في  
 استبدال وقف ومال يتيم  
 فليحفظ والله أعلم

(كتاب الشفعة)  
 مناسبته ثلث مال الصغير  
 بغير رضاه (هي) افة الضم  
 وشتر عاتلن البقرة جبراً  
 على المشتري

بذلك بل لان الغالب عدم رضاه كما اشار اليه القصة - متاني أبو السعود واذا كان الكمال ان المراد به  
 عدم اعتبار الاختيار لانه يعتبر عدم الاختيار واحتراف بقوله على مشتر به عمله ملكه بالاعوض  
 كما بالهبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم - مد  
 ودخل فيه - ما هو ببعوض فانه اشتراه انتماء قهسالي وبه ظهر انه ليس الاولى تركه بل زيادة  
 البائع لانه قد يكون جبراً عليه اذا اقر بالبيع وانكر المشتري وفي الفناوى الصغرى الشفعة  
 انعقد زوال المالك عن المبيع لانه ثبوت المشتري ولا تثبت اذا باع بشرط الخيار للمشتري اه  
 فانهم (قوله بما قام عليه) يعني حقيقة أو حكماً فليس اتي في الخمر وغیره طورى والمراد ما لزم  
 المشتري من الموت بالشرائه به يعلم ما في كلام العيني كصاحب الدرر من القصور حيث قال  
 بما اى بالثمن الذى قام عليه فلما اتي الثمن على عرومه ما كان أولى أبو السعود (قوله وسبب الخ)  
 قال الطورى وسبب دفع الضرر الذى ينشأ من سوء الجواروة على الدوام من حيث ايقاد النار  
 واعلاء الجدران وانارة الخبار اه والظاهر انه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب  
 الاخذ تأمل لا يقال ما ذكر ضرره وهو موم والاشد من المشتري ضرر محقق به لانا نقول هو غاب  
 فرفع قبل وقوعه والافر بما لا يمكن رفعه وما أحسن ما قيل

كم معشر ساوالم يؤذهم سبع • وما ترى أحدا لم يؤذه بشر

(قوله بالمشتري) بفتح الراء (قوله بشر كة أو جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة في البقرة  
 والشركة في الحق وكما ياتي وشمل قابل الشركة وكثيرها كالجوار وبه عليه الاتقافى (قوله  
 وشطر الخ) المراد بالبقرة ما غير المنقول فدخل انكرم ورحا والبئر والعقار وان لم يكن  
 طريقة في السفل وخروج البناء والاشجار فلا شفعة فيهما الا بتبعية العقار وان يبيع بحق  
 القرار درر متنى وبشرط كونه معلوما كما علم مما قدمه وياتي فخرج الوقف وكذا الاراضى  
 السلطانية لا العشرية والخراجية اذ لا ينافى ذلك الملك كما سئذ كره قبيل الباب الا تى وكون  
 العقدة موضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة في بيع بغير خيار وزوال حق البائع فلا  
 شفعة في شرا فاسد وملك الشفيع ما يشفع به وقت الشراء وعدم الرضا من الشفيع بالبيع  
 ولو دلاله كما يعلم ذلك كله مما ياتي (قوله وان لم يكن طريقه في السفل) اي طريق العلو المبيع قال  
 في الخيرة فان كان طريقه في السفل فالشفعة بسبب الشركة في الطريق وان في السكة  
 العظمى فيسبب الجوار وان لم ياشد صاحب العلو السفل بها حق ان عدم العلو فعلى قول أبي  
 يوسف بطلت لان الجوار بالاتصال وقد زال كالجوارع التي يشفع بها قبل الاخذ وعلى قول محمد  
 يجب لانها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة أيات بعضها فوق  
 بعض وباب كل الى السكة فيبيع الاوسط تثبت للاعلى والاسفل وان يبيع الاسفل أو الاعلى  
 فالأوسط أولى اه ملخصا (قوله بما له من حق القرار) لان حق التملك يبقى على الدوام  
 وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زبلي وظاهره ترجيح قول محمد المشرى (قوله اذا  
 يبيع مع حق القرار) كالبنا فى الارض السلطانية أو ارض الوقف المستكررة (قوله فرد  
 سببنا الخ) انقص في الرد على الاستناد الى النقل وكان ينبغي ايداء الفرق بينه وبين مسئلة العلو  
 للايضاح ولعله أن البناء طمأنا كرايس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال انما قالوا

بما قام عليه) مثله لو مثلاً  
 والا فبقية (وسبب اتصال  
 ملك الشفيع بالمشتري)  
 بشر كة أو جوار (وشترها  
 أن يكون المحل مقاراً)  
 سة فلا كان أو علوا وان لم  
 يكن طريقه في السفل لانه  
 التصق بالعقار بالحق  
 القرار درر متنى وأما ما جزم  
 به ابن الكمال في أول باب  
 ما هي فيه من أن البناء  
 اذا بيع مع حق القرار  
 بالتصق بالعقار ففرد شفعة  
 الرولى وأفتى به مدنها



ان الارض المتسكرة اذا امتنع المتهكم من دفع اجرة المثل يؤمر برفع ثمنه وتكون لغيره وكذا  
يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ما عينه السلطان بخلاف حق التعلى فانه يبيع على الدوام  
كما مر وبه اندفع ما ذكره ح من ان تعليهم الحق العلوي بالعدا بان له حق القرار يؤيد ابن  
الكمال اه فتأمل (قوله بعبارة اخرى وبغيرها) في البرازية ولاشفعة في السكود اراى البناء  
ويجى بخوارزم حق القرار لانه نقل كالاراضى السلطانية التى حازها السلطان لبيت المال  
ويدها مزارعة الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبنا والانتجار والكسب بالقرب  
فبيها باطل ويبيع السكود اذا كان معلوما يجوز لكن لاشفعة فيه اه مخلصا ونحوه في  
النهاية الذخيرة وفي التقرى خاتمة عن السراجية رجل له دار في أرض الوقف فلاشفعة له ولو باع  
هو اه فلاشفعة لغيره اه هذا وقد انتصر أبو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وجرم  
بخطا من أفتى بانه لاشفعة في البناء في الارض المتسكرة كانه يورى اذا سئل في فتاواه ثم استدل  
بما في شرح الجمع الملكي لوبيع الفضل وحده أو البناء وحده فلاشفعة لان مال القرار له ما دون  
المهرصة قال فتعديله كالمهرص في ثبوت الشفعة في البناء في المتسكرة ماله من حق القرار اه  
واستدل قبل هذا أيضا بما هو دليل عليه لانه كما مر فاه ما في شرح الجمع فلا دليل فيه أيضا  
لان الدليل المذكور لبيان الفرق بين بيع البناء أو الفضل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه  
فانه ثبت فيه الشفعة لوجود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء أو الشجر وحده ولو في  
الارض المتسكرة كما علمت مما قررناه سابقا ويمكن أن يكون مراد ابن الكمال بحق القرار اهل  
القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لغيره وقوله اذا سئل في فتاواه بجيب بعدما قدمنا من النقول  
ومما يدل عليه قطع ما في الجامع السفياني من بيع أرض مكة لايجوز ولايجوز بيع البناء فلا  
تجب الشفعة وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يحب وهو قوله ما روى عليه الفتوى لانه باع  
المملوك اه قال في شرح الوهبانية ولايجب أن مفاد هذا الكلام ان الشفعة فيها انما ثبت بناء  
على القول بان أرضها مملوكة لان مجرد البناء فيه اوجب الشفعة فيكون حكمه مخالفا لحكم  
غيره من الابنية كما توجهه عبارة ابن وهبان اه أى فان عبارته توهم ان ثبوت الشفعة فيه مجرد  
البناء فتجب ولو قيل ان أرضها غير مملوكة فبخلاف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها  
خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للأرض فلا يكون من بيع المنقول والمهبط من  
أبي السعود حيث استدلل بهذا الكلام وجعله صريحا فيما ادعاه مع أنه صريح بصفه لانه لا  
يجب فانه على القول بان أرضها غير مملوكة فالبناء فيه له حق القرار على الدوام ومع هذا لاشفعة  
فيه فكيف البناء في الارض المتسكرة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في العلوانا قول البناء  
من المنقول بخلاف العلوان كما مر وأشار اليه الزيلعي فيما ياتي فاعتزم هذه الفتاوى (قوله  
ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز الطلب أى اذا لم يملها ط (قوله لا عليه) أى لا يجب  
عليه الطلب بما افاد بالوجوب الثبوت كما قال الاتفاقى (قوله بعد البيع) لم يقل بالبيع لانه  
نعمط ابن كمال (قوله ولو فاسد انقطع فيه حق المالك) بالهبة أو البناء أو الغرض (قوله كما  
ياتي) أول الباب الثمانى (قوله أو بخيار لا يشتري) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية عطفاً

فطلب  
في الكلام على الشفعة في  
البناء في أرض الارض المتسكرة  
تبعاً للبرازية وبغيرها  
فليحفظ (وربما أخذ  
الشفيع من أحد المتهكمين)  
عند وجود سبب او شرطها  
(وسمى جواز الطلب  
مستحق في السبب ولو بعد  
سنين) ومما أن لاخذ  
بها من نزلته بغيره  
فثبت بها ما ثبت بالشراء  
كأنه بخيار روية وعيب  
(تجب) له لا عليه (بعد البيع)  
ولو فاسد انقطع فيه حق  
المالك كما ياتي أو بخيار  
للمشتري

على قوله ولو فاسد المقررون بالو او الحالية لا على مدخول لو فاسد المعنى لانه لو كان الخيار للبايع  
أولاه ما فلاشفعة اتفاقاً لان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما اذا كان للمشتري وساقى  
غلام الكلام على ذلك في الباب الثانى وفي القهستاني عن قاضيان لاشفعة في بيع الوفا لان حق  
المالك لا ينقطع رأساً (قوله ويستقر بالشهاد) أى بالطلب الثانى وهو طلب التقرير والمعنى  
أنه اذا شهد عليه لا تبطل به ذلك بالسكوت الا أن يسقطها بإسائه أو بهز عن ايفاء الثمن  
فيبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائمة لانه حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من  
الطلب والاشهاد جوهرية (قوله في مجامع أى طلب الموائمة) هو أن يطلب كما مع وهذا هو  
الطلب الاول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قدمناه عن الجوهرية وقوله فلا تبطل بعده  
لان تأخير طلب التقرير يربط طلبها أيضاً كما ياتي وهو متابع لابن الكمال حيث قال اراد بالاشهاد  
طلب الموائمة لان حق الشفعة قبله معتزل بحيث لو أخر تبطل واذا لم يؤخر استقر أى لا تبطل  
بعد ذلك اه ويمكن أن يجاب عن عبارة الشارح بان يقال المراد بالاشهاد هو الطلب الثانى اذا  
كان في مجلس طلب الموائمة لمساكنى أنه حينئذ يقوم مقام الطلبين لكن بعده الضمير في مجلسه  
فانه لو رجع الى طلب الموائمة لم يزم عوده على غيره كذا في الظاهر أنه راجع الى الاشهاد وقد فسره  
بقوله أى طلب الموائمة فيمنافى حله على الطلب الثانى والعبارة الصحيحة أن يقال ولو في مجلس  
طلب الموائمة بزيادة ولو اسقاط الضمير وأداة التفسير يكون المراد بالاشهاد الطلب الثانى  
كما قلنا فقدر (قوله فلا تبطل بعده) أى بتأخير الطلب الثالث وهو طلب القتل امام طلاق أو  
الى من ركبائى (قوله ويملك) بالياء المنة اشارة التحية قال في الدرر رأى العقار وما في حكمه اه  
ونحوه في الخ والذى رأينا في النسخة ثلث بالناء الفوقية وعليه فالضمير يعود الى البقية  
المذكورة أولاً (قوله بالاخذ الخ) لان ملك المشتري ثم فلا ينقل عنه الا باحدهما كارجوع في  
المهبة فلو مات أو باع المشتري بها أو بيعت دار بغيرها قبل الاخذ أو الحكم بطات ولو أكل  
المشتري غراماً حدث بعد قبضه لم يضمنه وعامة في الجوهرية (قوله عطف على الاخذ) فلو قدمه  
عليه كما في الغرر لم يضمن الا بهام ط (قوله كما حرره من لا خسرو) أى تبعة الغريم من الشراخ  
(قوله بقدر رؤس الشفعة) لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود علة فيجب الاستواء في  
الحكم وهو هل مالو كان المشتري أحدهم وطلب معهم فيجب واحد منهم ويقسم المبيع  
بينهم كما في الوهبانية وشروحه وساقى في الباب الثانى (قوله ان لم يكن) أى لم يوجد خلط في  
نفس المبيع مستحق بان لم يوجد أصلاً أو كان غائباً أو كان حاضر أو سقطت شفعته بغيره  
الانساي (قوله له) متعلق بتجب ولم يعد الشارح لظهوره بعدما تبين عليه فيما قبله وقوله في حق  
المبيع متعلق بالضمير المحرور له ووده على الخطوط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر  
وما هو عن بالحديث المترجم اه أى وما الحديث عنه والاولى انظاره واضمار ما بعده بان  
يقول ثم للخط في حقه ولذا قال ابن الكمال من قال ثم له حق المبيع أضمر فيه ما حقه الاظهار  
واظهر فيما يكتفى فيه الاضمار (قوله وهو الذى قام الخ) كذا في العيني قال المرحوم الشيخ  
شاهين فيه نظراً لان الخط في حق المبيع أعم من قائم أو لانيان كان خلطاً في حق المبيع من  
غيره ويمكن أن يجاب بانه غير احترازي فالتمس على اطلاقه اه وأقول بل هو احترازي

(و يستقر بالشهاد) في  
مجامع أى طلب الموائمة  
فلا تبطل بعده (ويملك  
بالاخذ بالترضى أو بقضاء  
القاضى) عطف على الاخذ  
ائتمون ملك الشفيع  
بمجرد الحكم قبل الاخذ كما  
حرره من لا خسرو (بقدر  
رؤس الشفعة لا المالك)  
خلافاً للافهى (للخطوط)  
متعلق بتجب (في نفس  
المبيع ثم) ان لم يكن أو سلم  
(له في حق المبيع) وهو  
الذى قام به وبقيت له شركة  
في حق العقار



لانه قبل القصة تصفها من حيث كونه شر بكا في نفس المبيع لاني حقه اذا شربك  
في المبيع مقدم على الخطيئة حقه ابو السعد (قوله كالشر بواطر يق الخ) الشر ببكسر  
السين النصب من الماء وعطف القهستاني الطريقين وقال فلا يبيع عقاربلا شر بواطر يق  
وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شارحه كما في الشر بواطر يق الخ في الطريقين  
فصاحب الشر بواطر يق قال في الدر المنثور في البرجندي أن الطريق أقوى من المسيل  
نراجعه اه (قوله لا يقرب فيه السفن) قبل أراد به أصغر السفن وعامة المشايخ على أن  
الشر كما على المهران كانوا يحصون فصفير والاف كبريت ثم اختاروا فقيلا ما لا يحصى خمسمائة  
وقيل أربعمائة وقيل الاصح ثقبو بضعه الى رأى كل مجتهد في زمانه اه كفاية ملخصا قال  
اليعقوبي وهو الاشبه وفي الدر المنثور عن الهياطره وهو الاصح وفيه عن النقف فلا يباع حقه  
بشر بها فالشفعة للخطيط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم اه أقول اصل  
مياه دمشق من بردى ويتشعب منه أم ارس كقنوات وبانياس وفورا ويتشعب منها الشر ب  
البيوت طوالع وكل طالع قد يشعب منه طوالع وهكذا مقتضى ما في النقف أن يعتبر أخص  
طالع ثم مانوقه وهكذا الى أن ينتهي الى النهر العظيم وهو بردى الذي يصب في دمشق وقراها  
ومما أفذه ذلك أكثر من ثمان ساعات فلا يكتب عليه فلو بيعت أرض شر بها من أم ل بردى ولا  
شر كنفها انما هو لجميع أهل تلك الماشقة حتى أخذها بالشفعة وفيه من جميع الدائرة جدا فلا  
يبرم كان الاصح الاشبه بغيره في كل زمان والظاهر أن المراد بالمجتمد الحماكم  
ذو الرأى المذهب لله لم يقطع المجمع المصطلح عليه نعم على ملته كونه قريبا عن الهداية  
لا يلزم المذهب ورواه تعالى أعلم (قوله وطريق لا ينفذ) فكل أهله ما يقعاه ولو لم يقابلا والمراد بعدم  
النفاذ أن يكون بحيث يمنع أهله من أن يستطرقه غيرهم كافي الدر المنثور في قوله به ههنا فذا  
ما اذا كان مجرما خطية لا محالة وناو غاصه في البرازية فان كانت حقة فغير نافذة يتشعب  
منها أخرى غير نافذة مستطيلة لاشفعة لاهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان  
مجرما غير باخذ منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلا شفعة لاهل النهر الصغير  
في أرض منه بله الاصغر كافي الهداية وشروحه وخرج بالمستطيلة المستديرة ومما يبان  
ذلك فوجبه في متفرقات القضاء (قوله شر ب نهر) أي صغير (قوله فلا يكل اه ل  
الشر ب) أي من ذلك النهر الخاص ومنه الطريق الخاص فكل أهله شفعة ماء ولو لم يقابلا  
كانت دمه فاذ في قوله كاذبي في آخره اتصافي (قوله ثم لما رما لاصق) ولو متعه ددا  
والاصق من جانب واحد ولو بشره كالملاصق من ثلاثة جوانب فهو حاسوا اتصافي  
وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكما كما اذا يبيع بيت من دار فان الملاصق له  
ولا تصدق الدار في الشفعة سواء اه (قوله باب في شفعة أخرى) نافذة أولا درم متق  
قوله وظهروا له ظاهرها أي أظهر الدار المشفوعة وبعبارة الهداية وغیرها على  
لمرها وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتصافي وقهريه انه لا احتراز عن الحاذي معناه لو

(كاشرب والطريق خاصين)  
ثم فسر ذلك بقوله (كشرب  
شرب) صغير (الانجى) فـ  
المن وطريق لا ينفذ  
قلوعا من لا شفعة فيهما  
اي انه شرب نهر من ثلث بين  
قوم في ارضهم منه  
يحت ارض منها فكل  
اهل الشرب الشفعة فلو  
انهم عاوا والمسئلة بها  
قال شفعة للبار الملاق فقط  
(شرب الملاق) ولو ذمها  
او ما دونها ومكانها (باب في  
سكة اخرى) وظهوره

فلو باء في الله العليم

خلیط کاسر (و واضح جذع

على حائط وشرين في



الشفعة طرية وهو البيع  
 (أراد الشفع ائخذ بعض  
 وترك الباقي لم يملك ذلك  
 جبراً على المشتري) اضرب  
 تقرب من الصفقة (ولو جعل  
 بعض الشفعاء نصيبه  
 لبعض لم ينعكس وسقط حقه  
 به) لا عرض وهو يقسم بين  
 البقية بل لو طالب أحد  
 الشريكين النصف بناءً أنه  
 يصفقه فقط بطلت شفعة  
 إذ شرط صحتها أن يطالب  
 الكل كما بسطه الزبلي  
 فليحفظ (وصح بيع دور  
 مكة فحب الشفعة فيها)  
 وعليه الفتوى أشباه  
 قلت ومفاده صحة اجازتها  
 بالاولى وقد قدمناه فليحفظ  
 لكنه يكره وسحقه في  
 الخطر وفيه (ويصح الطلب  
 من وكيل الشراء ان لم يسلم  
 الى موكله وان لم يسلم لا)  
 وبطلت هو واختار (ولا  
 شفعة في الوقف) ولله  
 فوازل (ولا يجوز له) ثم ح  
 جمع وخاتمة خلافاً للخلاصة  
 والبرازية ولعل لاساقطة  
 قاله المصنف قلت وحل  
 شيخنا الرمي  
 قوله فالتشبيه أي الواقع  
 في عبارة الخلاصة والبرازية  
 المستقولة اتفاقاً في القولة  
 التي قبل هذه اه منه

كعكس ما قلنا (قوله لشفعة طرية وهو البيع) أي وان وجد السبب وهو انما ملك الشفع  
 بالمشي لأنه لا يكون سبباً الا عند وجود الشرط كما في الطلاق المعلق من شرط (قوله لم يملك  
 ذلك) فبشرطه اشارة الى ان شفعة لم تبطل بذلك وفي الجمع ولا يجعل به في أبو يوسف قوله أخذ  
 نصفها انما هو خالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد اه ومنه في غير الافكار  
 وشرحه وفي الخاتمة قال لا شفع تشرى لم يصفها فإني المشتري لا تبطل شفعة في الصحيح لان  
 طالب تسليم النصف لا يكون تسليمه اه يعني اسقاط الباقي (قوله ولو جعل ل أي قبل  
 القضاء أما بعده فلا يصدق حقه كما به لم يصر (قوله بناءً أنه) أي على أنه (قوله إذ شرط صحتها  
 أن يطالب الكل) لأنه يستحق الكل والشفعة للمزاحمة وكذلك لو كانا حاضرين فطالب كل منهما  
 النصف بطالب ولو طالب أحدهما الكل والاخر النصف بطالب حق من طالب النصف  
 ولا تخارن ياخذ الكل أو يتكلى وليس له ان ياخذ النصف زبلي أقول والظاهر ان المراد  
 بالطالب هنا طالب الموائمة والاشهاد وما قدمناه اتفاقاً من الجمع محمول على ما إذا طالب أحد  
 النصف بعدهما فلا منافاة فتأمل وسبق اني بعد الحيل ما يؤيده فتأمل (قوله فحب الشفعة  
 فيها) أفاد أن وجوبه افرع عن جواز بيع أرضه على قوله ما المانع في به والا فغير رد البناء  
 لا يوجب الشفعة وقد سمي يانه (قوله وسحقه في الخطر) نقل فيه عن اجازة الوهبانية  
 والناظر خاتمة قال أبو حنيفة كره اجازة بيعت مكة أيام الموسم وكان يفتي لهم أن يزلوا عليهم  
 في بيوتهم أقوله تعالى سواء العا كرف فيه والبادور خص فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق  
 والتوفيق أي الفرق بين أيام الموسم وغيره أو التوفيق بين من عسر بكمراة الاجازة وبين من  
 نقاها ط (قوله ويصح الطلب الخ) قال في لؤلؤ الحلية الوكيل بشرائه الدار اذا اشترى  
 وقبض فطالب الشفع منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان لم يسلم لا يصح  
 الطلب وتبطل شفعة هو المختار اه ومنه في التاترخاتية والفتية واهل وجهه البطلان أن  
 الوكيل بعد التسليم لم يبق خصه ما وانما الخصم هو الموكل فصار مختاراً للطالب بطالبه من غير  
 خصه مع القدرة على الطلب من الخصم تأمل (قوله ولا شفعة في الوقف) أي اذا بيع قال في  
 التبريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالارفاق لشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع  
 الوقف ثم قال لشفعة في الوقف ولا يجوز اه نقلة الرمي (قوله ولله) يعني عنه قول  
 المصنف بعدة ولا يجوز له اه لأنه أعم من الجوارش وهو ما اذا كان خليفه طامع الملك  
 المبيع كما صور به الشارح فيما يأتي فليس تكراراً لمضافاتهم (قوله ثم ح جمع) عبارته ما في  
 المتن (قوله وخاتمة) عبارتها كما في المنع ولا شفعة في الوقف لا لقيم ولا له ووقف عليه (قوله  
 خلافاً للخلاصة والبرازية) حيث قالوا كذا ثبت الشفعة بجوارش الوقف اه أقول وفي  
 نصيحتي البرازية لا تثبت نعم رأيت في نصيحتي الخلاصة كما قال (قوله واهل لاساقطة) يؤيده  
 انه ذكر في كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر ما لا يجوز بيعه من العقار لشفعة  
 فيه الخ فالتشبيه يقتضيه فافهم (قوله وحل شيخنا الرمي) أي في حاشية المنع وحاصله أن  
 الوقف منه ما لا يملك به لشفعة فيه لعدم صحة بيعه ولله أي لا لقيم ولا له ووقف عليه  
 لعدم المالك ومنه ما قد يملك كما إذا كان غير محكوم به فلا شفعة له عدم المالك بل فيه الشفعة

إذا بيع لجوارش البيع فيحصل الاول وهو ما في النوازل وشرح الجمع من عدم الشفعة فيه اوله  
 على ما إذا كان لا يملك به مال وما في الخلاصة والبرازية من ثبوت الجوارش على ما إذا كان قد  
 يملك والمراد من ثبوت الجوارش ثبوتها فيه اذ ابيع نفسه بسبب جوارشه وأما التوفيق بين ما في  
 الخاتمة من أنه لشفعة فيه وبين ما في البرازية والخلاصة من ثبوت الجوارش فهو بحمل الاول  
 على الاخذ به أي أخذ دار بيعت في جوارشه والثاني على اخذ نفسه اذا كان مما قد يملك هكذا  
 يفهم من كلام شيخه في الحاشية وبه يظهر انه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذ ما في النوازل  
 وشرح الجمع لا يمكن حله على الاخذ به فقط كما لا يخفى فاعتنى هذا التحريم (قوله الاول) هو  
 ما في الخاتمة فقط لماعلة فممكن يفتي له ذلك وعبارتها (قوله والثاني) هو ما في الخلاصة  
 والبرازية (قوله وأما اذا بيع بجوارش) الباء زائدة والجوارش بمعنى الجوارش نائب فاعل أو الياء  
 بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف موصوف بمحذوف أي بيع عقار كائن في جوارشه تأمل  
 وقد تبع شيخه في هذا التعيم (قوله أو كان بعض المبيع ما كالح) حاصله انه لشفعة له لا بجوارش  
 ولا بشرطه فهو نصريح بالقسمين كما أشعر اليه الشارح بنقل عبارة النوازل ونهه ما عليه  
 (قوله فلا شفعة للوقف) اذ لا مال له (قوله) قد مضى انه لشفعة في الاراضي السلطانية  
 وذكر في الحاشية أن كون الارض مشربة أو خراجية لا ينافي الملك فني كثير من الكتب  
 أرض الخراج أو المشربة علو كيجوز بيعها وايقافها ونورثت فتثبت فيها الشفعة بخلاف  
 السلطانية التي تدفع مزارعة لا تباع فلا شفعة فيها أو ادعى واضع اليد أن الارض ملكه  
 وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان صح دعواه عليه وانما  
 ذكره كونه ملكاً وقوعه في بلادنا اه مخلصاً وقد سمي أيضاً انه لشفعة في البناء في الارض  
 المتكثرة ولاها كالوقف وسملت من نائب قاضي دمشق اه اذا بيعت دار فمقاطعة متكررة  
 فهل للدار الشفعة فاجبة بما في لم أرها صريحاً ولا يمكن الظاهر أن له أخذ الدار سوى تلك  
 القطعة وما عليها من البناء بشرط أن لا يكون جوارش الدار المبيعة ملاصقة ببقية تلك القطعة  
 أخذ من قواهم باع أرضين صفقة ورجل شفع لواحدها أخذها فقط ومما ياتي في الحيل  
 لو باع عقاراً الاذراعاً في جانب الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى أعلم

باب طلب الشفعة

(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله أو عدل أو عدد) أي لو كان الخصم فضولياً والمراد  
 بالعدد عدد الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وأقادة عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في  
 المشتري لأنه خصم ولا تشترط العدالة في الخصوم ومثله رسول كما في التاترخاتية وفيه ان كان  
 الفضولي واحداً غير عدل فان صدقه ثبت الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخصم عنه رأيت  
 حنيفة اه قال في الدرر وقال يكتفي واحد سراً كان أو عبداً صبياً أو امرأة اذا كان الخصم  
 صدقاً (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) مالم يشغل بمعايدل على الاعراض  
 درر الجار (قوله كالتحريم) أي كتحريم الخصم فهو التي قالها زوجها أمره بذلك (قوله هو  
 الاصح) واختاره الكرخي (قوله وعليه المتون) أي ظاهرها ذلك لانهم عبروا بالمجلس (قوله  
 خلافاً لما في جواهر الفتاوى الخ) أشار الى عدم اختياره لخالفته الظاهر المتون لكن هذا

الاول على الاخذ به والثاني  
 على اخذ نفسه اذ ابيع  
 في الفيض حق الشفعة  
 ينفي على صحة البيع اه  
 فقاده ان مالا يملك من  
 الوقف بحال لشفعة فيه  
 وما يملك به مال ففيه الشفعة  
 وأما اذا ابيع بجوارشه أو كان  
 بعض المبيع ملكاً وبه  
 وقف أو بيع الملك فلا شفعة  
 للوقف والله أعلم  
 (باب طلب الشفعة)  
 (ويطلبها الشفع في  
 مجلس عام) من مشترا أو  
 رسوله أو عدل أو عدد  
 (بالبيع) وان امتد المجلس  
 كالتحريم هو الاصح درر  
 وعليه المتون خلافاً لما في  
 جواهر الفتاوى انه على  
 الفور وعليه الفتوى

مطلب

مهم كون الارض عنصرية  
 أو خراجية لا ينافي الملكية  
 فحب فيه الشفعة عالم  
 تكن سلطانية

مطلب

باع داراً بعضها محكم  
 هل تثبت الجار الشفعة



[illegible]

۳ مطالبہ  
لو سکتا لا تبطل مالہ و مال  
المشتری والتمن

(وإنما يطبق عليهم طابها كطابت  
الشمعة ونحوه) طابها  
طابها أو أطابها (وهو)  
يسمى (طاب المواتبة) أي  
المبادرة والاشهاد فيه ليس  
ولا لازم بل لخافة الجود (ثم)

پیشہ (علی الجائع لو)

العقار (فی بدو اوہ) لی

المشترى وان لم يكن دال

لا تله مالک او عده مالک

الذئب والناشقة لها وفد

كنت طامت الشفة

وأطعمهم إلا أن فاشه دوا

عليه وهو طاب اشهاد  
طاب النقر

ويسمى طاب التفسير  
(وهذا) الطالب لا يفتنه

(۱۱۵) السبب .

سمى الماتى طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل امكنه اثبات الطالب عند حدود الخصم اه  
ناول (قوله حق لو تكن الخ) اشار الى ان مدته مدة قدرة بالتمكن منه كما مر فلو افتتح التطوع  
بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد بطأت خاتمة وانفى في الخير يثبت قوطها اذا طالب  
عند القاضي قبل طلب الاشهاد فله حفظ وفي الثانية ان كان المتبايعان والشفيع والمدارفي  
مصر والمدارفي يد البائع قال ايهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يتبرعه الاقرب والا بعد لان  
المصر مع تباعد الاطراف كمكان واحد الان يجتزأ على الاقرب ولم يطلب قبطل وان كان  
الشفيع وحده في مصر آخر قال ايهم ذهب صح وان أحد المتبايعين في مصر الشفيع فطلب  
من الابعد بطأت اه ملخصا (قوله لي) أي علقو كل حال من دار (قوله لشمع الشر يك في  
نفس المبيع) لان قوله بدار كذا يفيد أنه غير الدار المشفوعة فيكون جاريا أو شر يكافي  
الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب كذا فإنه يشغل الثلاثة فإنهم (قوله هذا) أي قول الشفيع  
القاضي مره أي مر المشتري مفروض فيما لو قبضها المشتري يعني أو وكيله (قوله يطلب  
الخصومة لا يتوقف عليه) أي على قبض المشتري اذ لو كانت في يد البائع يصح الطلب أيضا  
وبما مر بتسليمه للشفيع وغاية توقف على حضرة المشتري وحده مطلقا أو مع البائع ولو قبل  
التسليم كما يذكره قريبا وحاصل كلامه أن كون الامر متوجها للمشتري ليس بقيد لان قبضه  
غير شرط لصحة الطلب فانهم (قوله به يبقى) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة  
وقدر أيت فتوى المولى أبي السعد على هذا القول (قوله وقيل يبقى بقول محمد) فاته شيخ  
الاسلام وقاضيهما في فتاواه وشرحه على الجامع ومضى عليه في الوفاة والتفافية والخشيرة  
والغنى وفي الشرع لا يلية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعني أنه أصح من تصحيح الهداية  
والكافي ونعمانه فيها وعزاه القهستاني إلى المشايخ كالهيوط والخلاصة والمختصرات وغيرها ثم  
قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي (قوله بلا عذر) فلو لم يذكر من وسره أو عدم قاض  
يرى الشفعة بالجوارف بله لا تسقط اتفاقا فشرح مجمع (قوله يعني دفع الضرر) بيان لوجه  
الفتوى بقول محمد قال في شرح المجموع وفي الجامع الظاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير  
أحوال الناس في قصد الأضرار اه وبه ظهر أن اقتناءهم بخلاف ظاهر الرواية بتغير الزمان  
فلارجح ظاهر الرواية عليه وان كان معصما أيضا كما مر في الغصب في - - - - - له نصيب من النوب  
بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد أفترقا بما خالف رواية الثعلبية الثلاثة كما سائل الماتى فيها  
بقول زفر وكسلة الاستجواب على التاميم ولحقوه فافهم (قوله قلنا الخ) أي في الجواب عن ذلك  
وظاهر كلامنا شارح انه يدل على ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه  
على المتن والجواب عنه انه ليس كل أحدية تدعى على المرافعة وقد لا يخطر بباله أن يدفع الضرر  
بذلك خصوصا بعدما ذابني أو غرس فان الضرر أشد وقد شاهدت غير مرة من جاهل يطالب بعد  
عدة سنين قصدا للأضرار وطمه ما في علاء السعر فلا جرم كان سد هذا الباب أسلم والله أعلم  
(قوله واذا طالب الشفيع الخ) ذكر سؤال القاضي الخصم عقب طلب الشفيع وليس كذلك  
بل القاضي يسأل أولا الشفيع عن موضع الدار وحدودها والدعاء فيها احقا فلابد من العلم بها  
ثم هل قبض المشتري الدار اذ لو لم يقبض لم نهد دعوا عليه ما لم يحضر البائع شفع

طلب  
طلب عند القاضي قبل  
طلب الاشهاد بطلت

رسول ولم يشهد بطان

شافعه (وان لم يتكهن)

منه (لا) تبطل ولو أشهد في  
طالب الموائمة عند أحد

هؤلاء كفاه وقام مقام

الطائفة الثامنة - ده - ذين  
الطائفة التاسعة - ح - ح

۱. اطباءین بطاب عند قاض  
۲. قول الله تعالی (فلان دار)

کذا و انما فيه هایدار کذا

(۲) لو قال بیب کذا کا

الماتق لشول الشرين

نفس المبيع (فرويسلم)  
دار (الى) هذا القرض

شترى وطاب المصرومة

يتوقف عليه (وهو)

اسمى ( طالب علم )

وَمِنْهُ وَبِأَخِيهِ مَطْلَقًا  
نَزَرُوا فِيهِ شَيْئًا أَلَا كَيْفَ

تبطل الشفعة) - ع

قطره اب اسانه (به یفقی)

وظاهر المذهب وقيل

بقول محمد - دان آخره  
الاعذار طيات كذا

التي يعني دفع الضرر

دفعه بر دفعه لقا می

بالأخذ أو الترك  
الطلب / الشفوع

الخطيب السميع



شفعته وحدود ما يشفع به فله دعوى بسبب غير صالح او هو محجوب بغيره متى علم وكيف  
 صنع فله طال الزمان او اعرض ثم من طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد وهل كان  
 اقرب ام لا فاذا بين ولم يحل بشرط تم دعواه واقبل على الخصم فله زبلي مخلصا (قوله  
 الخصم) وهو المشتري زبلي أى لان المصنف فرضه كذلك (قوله عن مالكية الشفيع) لانه  
 مجرد كونه افي بده لا يشق الشفعة ابن مالك (قوله أو نكل) قدمه هنا وفيما ياتي على قوله أو  
 برهن مع ان المناسب تاخير عنه لانه كقول بعد الجزع ان البرهان رعاية للاختصار اذ لو  
 أخره احتاج الى ابراز افعال فافهم (قوله على العلم) بان يقول بالله ما أعلم أنه مالك لما يشفع به  
 لان ما بين على فعل الغير وهذا قول الثاني وعنه الثالث على البتات والفتوى على الاول كما في  
 الفهم الثاني قال ابن مالك وهذا اذا قال المشتري ما أعلم ولو قال أعلم أنه غير مالكي يضاف على  
 البتات (قوله أو برهن الخ) بان يقول انهاء هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري  
 هذا العاروه هي الى الساعة ولم تعلم انها خرجت من ملكه فلو قال انتم الهذا الجار لا يكتفي  
 كافي المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة الى البرهان فهو الثاني (قوله سألته عن الشراء) لبيت  
 كونه خفا عنه ابن مالك (قوله على الحاصل في شفعة الخليلط) لان ثبوت الشفعة فيه  
 متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره  
 فهو الثاني لان في الاستخلاف على السبب اضرار المدهى عليه لجواز ان يكون قد فسخ العقد  
 ابن مالك (قوله أو على السبب الخ) بان يقول بالله ما اشتريت هذه الدار لانه لو حلف فيه على  
 الحاصل يصدق في عينه في اعتقاده فيفتوت النظر في حق المدعى (قوله هذا اذا لم ينكر المشتري  
 الخ) ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان انكر الشراء فاقام عليه البرهان به او جزع عنه  
 فطلب عينه فنكل ان يكون القول قوله ولا يدم متناقضا ويجوز ط (قوله فالقول له بعينه)  
 أي المشتري فان انكر طلب الموائمة حلف على العلم او طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم  
 به كما في الكبرى فهو الثاني لكن قد منع عنه عن النهاية ان طلب الموائمة واجب اثلاثا  
 شفعته ولم تكن من الحلف عند الحاجة ومفاده ان القول للشفيع بعينه في طلب الموائمة الا  
 ان يحمل ما هنا على ما اذا قال علمت امسى وطلبت اما اذا قال طلبت حين علمت فالقول له بعينه  
 كما قدمناه عن الدرر قد دبر (قوله وان لم يحضر الثمن) ان وصيلة أى لم يحضره الى مجلس  
 القاضى لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد  
 لا يفتى في يحضره وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لان الشفيع عساه يكون مفسدا  
 (قوله فالقول للشفيع الخ) أي قيل لذلك بعد القضاء بما افاخر أي قال ليس عندى الثمن او  
 أحضره غدا أو ما شبه ذلك لا تبطل شفعته بالاجماع وان قال ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد  
 نص عليه الزبلي زبلي (قوله والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ) المراد بالاطلاق قبل  
 التسليم او بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالأول المشتري وبالثاني البائع والباه في  
 ملكه ويده لا يبيعه أى ان الاول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار المبيع بيده  
 وفي ذكر الاطلاق هنا نظر بظهوره من موقوف كلام ابن الكمال فانه قال والخصم للشفيع البائع  
 والمشتري ان لم يسلم أحدهما ويده والاخر بملكه فلا تنفع البيعة على البائع متى حضر

(سأل القاضي الخصم عن  
 مالكية الشفيع لما يشفع  
 به فان أقربها) أى ملكية  
 ما يشفع به (او نكل عن  
 الطائفة على العلم أو برهن  
 الشفيع) انهاء ملكه (سألته  
 عن الشراء) هل اشترت  
 أم لا (فان أقر به او نكل  
 عن البين على الحاصل) في  
 شفعة الخليلط (وعلى  
 السبب) في شفعة الجوار  
 خلاف الشافعي كما مر في  
 كتاب الدعوى (أو برهن  
 الشفيع فضى له بها) هذا  
 اذا لم ينكر المشتري طلب  
 الشفعة فان انكر  
 فالقول له بعينه ابن كمال  
 (وان لم يحضر الثمن وقت  
 الدعوى واذا قضى لزمه  
 احضاره وله المشتري جيب  
 الدار قبض عنه فلو قيل  
 للشفيع) أى بعد القضاء  
 وأما قبله فتبطل عند محمد  
 لعدم التاكيد ذكره الزبلي  
 (اذا الثمن فأنزل تبطل)  
 شفعته (والخصم للشفيع  
 المشتري) مطلقا (وبالبائع  
 قبل التسليم) الاول عليه  
 والثاني بيده ابن كمال

المشتري وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك والبد عنه اه مخلصا  
 وحاصله ان الخصم قبل التسليم هو البائع والمشتري وبعده المشتري وحده فقول الشارح  
 الخصم المشتري ان اراد وحده لا يصح قوله مطلقا وان اراد مع البائع لا يناسب قوله قيل  
 التسليم فكان عليه أن لا يذكر الاطلاق وأما كون الخصم بعد التسليم هو المشتري وحده  
 فيسببه عليه بعد قد دبر (قوله ولكن لا تنفع) الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المقتضى وأما  
 بالنظر الى عبارة الشارح حيث زاد أولا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التفرقة كما  
 قدمناه في عبارة ابن الكمال تامل (قوله لانه المالك) قال الزبلي لان الشفيع مع مقصوده ان  
 يتحقق الملك واليد فيبقى القاضى به لان لا حدهما يدا ولا آخر ملكا اه أى فلذا كمال  
 لا يدم من حضورهما كما في الهداية وفي قوله ويقسح بحضوره إشارة الى عدمه أخرى لحضور  
 المشتري وهي ان يصير مقصده عليه بالفسخ كما به عليه في الهداية لان القضاء على الغائب  
 لا يجوز له كما أوفضنا كفاية (قوله ويقسح بحضوره) أى حضور المشتري ومصدرة الفسخ  
 ان يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لئلا يبطل حق الشفعة لان البناء على  
 البيع فتفصل الصفعة الى الشفيع ويصير كانه المشتري أقاده صاحب الجوهره فلم يفسخ  
 أصله وانما انقضت اضافته الى المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم أما  
 بعده فالحكم على المشتري لان البائع صار أجنبيا كما مر ويكون الاخذ منه شرعا من المشتري  
 كما في قريباتنا مل (قوله لزوال الملك والبد عنه) فصار أجنبيا هداية ه (فرع) ه المشتري  
 دارا بالف وباعه الاخر بالثمن ثم حضر الشفيع وأراد أخذها بالبيع الاول قال أبو يوسف  
 بأخذها من ذي اليد بالف ويقال اطلب بانك باف أسرى وعندها يشترط حضرة المشتري  
 الاول وان طلب بالبيع الثاني لا يشترط حضرة الاول اتفاقا تارة خاتمة (قوله والعهد) بالجر  
 مع جواز الرفع فهو الثاني فقله على البائع متعلق بقضى وعلى الرفع خبر (قوله لضمان  
 الثمن الخ) أى ضمان الثمن الذي نقده الشفيع اذا استحق المبيع (قوله وعلى المشتري لو بعده)  
 في التارة خاتمة عن الثاني اذا كان المشتري نقدا الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى الشفيع  
 بالشفعة فنقد الشفيع الثمن للمشتري فالحهدة عليه وان للبائع فالحهدة عليه اه طوري  
 (قوله لما مر) من قوله لزوال الملك والبد عنه (قوله للشفيع خيار الرؤية والعيب) لان  
 الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرائه من البائع  
 اصول الصفعة اليه فيثبت له الخيار ان فيه كما اذا اشتراه من خيارهما ولا يقطع خياره  
 برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس يناقش عن الشفيع فلا يعمل بشرطه  
 ورؤية في حقه زبلي (قوله دون خيار الشرط والاجل) أى ادم الشرط كما في  
 الفهم الثاني والاجل عطف على خيار الشرط لا على الشرط اه ح والمراد بالاجل في الثمن  
 (قوله الا في ضمان الغرور) فلو استحق المبيع بعد ما يفي الشفيع لا يرجع بنقص قيمة البناء  
 على البائع أو المشتري لانه لم يصير مغرورا فله الخيار او المسئلة فتأتي في هذا الباب متنازع قول  
 الخ كالاتجاه فلا رجوع للمشتري على الشفيع قاصر ومقلوب فتنبه (قوله في الثمن) أى في  
 جنسه كقول أحدهما هو دنايم والاخر دراهم أو قدره كقول المشتري بمائتين والشفيع

(و) لكن (لا تنفع البيعة  
 عليه حتى يحضر المشتري)  
 لانه المالك (ويفسخ  
 بحضوره) ولو سلم للمشتري  
 لا يلزم حضور البائع لزوال  
 الملك والبد عنه ابن كمال  
 (وبقضى) القاضى  
 (بالشفعة والعهد) لضمان  
 الثمن عند الاستحقاق (على  
 البائع قبل تسليم المبيع  
 الى المشتري و) العهد  
 (على المشتري لو بعده) اما  
 ص (للشفيع خيار الرؤية  
 والعيب وان شرط المشتري  
 البراءة منه) دون خيار  
 الشرط والاجل اختيار  
 وفي الاشياء الشفعة يبيع  
 في كل الاحكام الا في ضمان  
 الغرور والبيع (وان اختلف  
 الشفيع والمشتري في الثمن)



بما أنه أو صدقته كاشتهر به من أجل وقال الشفيع بل مؤجل درر البصار (قوله والدار  
مقبوضة والتمن منقود) أي مقبوضة لمشتري والتمن منقود منه للبائع وقد راجعت كثيرا  
فلم أجده من ذكر هذا من القيد من سوى بعض شراح الكنز لا أدري اسمه ثم رأيت أنه إضافي  
هامش نسخة عتيقة من نسخ الكنز هي بالاكافي وفي تكمله الطوري ما نصه وأطاق الموائف  
فشمع ما ذاق وقع الاختلاف قبل قبض الدار وقد التفتن أو بعدهما قبل التسليم إلى الشفيع  
أو بعده يمكن في الترخانية اشترى دارا وقبضها ونقد الثمن ثم اختلف الشفيع والمشتري في  
التمن فأقول للمشتري انتهى ما في التكمله وزاد في الذخيرة على ما في الترخانية فاقول  
للمشتري مع عينه ولا يتصانفان لأن الشفيع مع المشتري بمنزلة البائع مع المشتري لأن البائع  
والمشتري يتصانفان الخ فتأمل وقال ط وقد يقال إن الثمن إن كان قيمته منقودا يرجع إلى البائع  
فيؤخذ بقوله إن كان أقل مما يدعيه المشتري ويكون حطا كافي المسئلة الآية وعلى هذا  
فإذا دار على كون الثمن منقودا فقط اه (قوله لأنه منكر) فان الشفيع يدعي استحقاق  
الدار عند نقد الأقل وهو ينكره هداية (قوله ولا يتصانفان) لأن المشتري لا يدعي على  
الشفيع شيئا لأن الشفيع مخير بين الأخذ والترك فلم يصدق كونه مدعى عليه لأنه الذي إذا  
ترك الدعوى لا يترك فلم يكن في معنى النص وهو إذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة  
بالحال وتراد لأنه فيما إذا وجد الانكار والدعوى من الجانبين انقضى (قوله لأن قيمته ملازمة)  
أي للمشتري بخلاف قيمة المشتري لأن الشفيع مخير بين البيعتين للالزام فالأخذ بيمينته أولى  
انقضى قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو عاير الشفيع بيمينته  
البائع أحق لأنهما ثبتت الزيادة (قوله بلا قبضه) أي قبض البائع كل الثمن سواء قبض  
المشتري العقار أولا فهستالي (قوله فاقوله) أي بلا عين قهستاني فيما أخذها الشفيع  
بما قال البائع لأنه إن كان كما قال فظاهر والأفهم حط والحط يظهر في حق الشفيع (قوله  
ومع قبضه للمشتري) فيما أخذ الشفيع بما قال المشتري إن شاء ولا يلتفت إلى قول البائع لأنه لما  
استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج من بين وصار كالأجنبي فبق الاختلاف بين  
المشتري والشفيع وقد ينهيه هداية أي بان القول فيه للمشتري وعلم أن هذا إذا كان  
القبض ظاهرا بان أثبتته المشتري باليمين أو اليمين كافي الدرر بقى ما إذا كان القبض غير ظاهر  
أي غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض أولا فان كان الثاني ولم يذكره في الكتاب  
فالظاهر أن حكمه ما إذا كان غير مقبوض وإن كان الأول والمشتري يدعي الاكتم والدار  
في يده فاما ان يقرأ ولاية دار الثمن ثم بالقبض أو بالعكس فان كان الأول كما لو قال بعث الدار  
منه بالف وقبضته أخذها الشفيع بالف لأنه إذا بدأ بالأقرار بالبيع بمقدار معلقة الشفعة به  
ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيع المتعلق بأقراره من الثمن لأنه إذا انقضى ذلك يبقى  
أجنبيا من العقد إذ لا ملل له فيجب الأخذ بما يدعيه المشتري لما سمر انقضاء الثمن إذا كان  
مقبوضا أخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيع فيرد عليه قوله قبضت وإن كان  
الثاني كما لو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلتفت إلى قوله وأخذ بما قال المشتري لأنه باقراره  
بالقبض صار أجنبيا وسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن غناية (قوله بما قال البائع) لأن

والدار مقبوضة والتمن  
منقود (صدق المشتري)  
بيمينته لأنه منه كسر ولا  
يتصانفان (وان برهنا  
فالشفيع أحق) لأن يمينته  
ملازمة (ادعى المشتري غنا  
و) ادعى (بأنه أقل منه  
بلا قبضه فاقوله) أي  
للبائع (ومع قبضه  
للمشتري) ولو عكس فبعد  
قبضه القول للمشتري  
وقبل يمينه إن وأى اكل  
اعتبر قول صاحبه وإن  
سأله فسخ البيع وأخذ  
الشفيع بما قال البائع  
ملحق

فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع وهل يحلف البائع ينبغي أن لا يحلف لأنه حلف مرة  
انقضى عن الاستصحاب (قوله وحط البعض) أي حط البائع ببعض الثمن عن المشتري ولو حط  
وكيل البائع أي بالبيع لا يلتصق بأصل العقد فلا يظهر في حق الشفيع شبهة أي وإن صح  
حطه ويرى المشتري لأن الوكيل يضمن ما حطه فكانت شبهة متبادلة كما أوضحه الجوى (قوله  
فيأخذ بالبائع) أو يرجع على المشتري بالزيادة إن كان أو فاء الثمن كافي العزيمة (قوله إلا إذا  
كانت بعد القبض) أي قبض الثمن لأنه صار عينه بالتسليم فلا يسترد الشفيع شيئا ما قبله  
فيسترد لأنما شبهة دين في الغنة شرح تنوير الأذهان قال الجوى بق أن يقال إنه من  
التقييد بهبة البعض إن هبة الكل لا تظهر في حق الشفيع مطلقا فهل يأخذ بالبائع أو بالقيمة  
لم أر تقلصا يحاوي الظهيرة بشرى دارا بالف ثم تصدق به على المشتري بأخذها الشفيع  
بالقيمة إلا أن يكون بعد قبض الألف اه فعلى قياسه يقال إن وجب كل الثمن قبل القبض  
بأخذ الشفيع بالقيمة والاتباع الثمن اه ملخصا أقول ورأيت في الترخانية عن الحط ما  
ملخصه الحط والهبة والبراء إذا كانت قبل القبض فلو كانت في بعض الثمن تظهر في حق  
الشفيع ولو في كله فلا وإذا كانت بعد القبض فالحط والهبة على هذا التفصيل وأما البراء  
عن الكل أو البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستاني فتأمل (قوله وحط الكل  
والزيادة لا) أي لا يظهر إن في حق الشفيع أما حط الكل فلا لأنه لا يلتصق بأصل العقد والابقي  
العقد بلاكمن وهو فاسد لا باطل خ لا فالما في الدرر ولا شفعة في الفاسد كباقي ما حطه أي حط  
الكل يظهر في حق المشتري قهستاني وأما الزيادة فلا تنافي وان القصد فقيها البطلان حق  
الشفيع لاستحقاقه الأخذ بالمسمى قبلها والمراد الزيادة في الثمن المسمى بالمبيع فتظهر كإذكرة  
الشارح فريضة عن القيمة لأن من قبيل الحط (قوله ولو حط النصف الخ) النصف ليس بقيد  
قال في الجوهرة هذا أي عدم الاتحاق إذا حط الكل بكلمة واحدة أما إذا كان بكلمات يأخذ  
بالأخيرة اه ط قلت ووجهه أنه كلما حط شيئا يانق بالعقد ويصير الثمن ما بقى فإذا حط  
جميع ما بقى يكون حط الكل الثمن وهو ما بقى فيما أخذه به (قوله ولو علم الخ) أشار إلى أنه لا فرق  
بين ما إذا كان الحط قبل الأخذ بالشفعة أو بعده كافي التبيين (قوله كالأول بعينه أي له  
الشفعة أيضا لما قدمناه) آقاؤه يأخذ الزيادة أيضا توقف فيه بعضهم ثم رأيت في النهاية  
قال يأخذ الدار بمصمت من الثمن اه ولا يخالفه ما في شرح الجمع الملكي باع عقارا مع  
العبد والدواب ثبت في الكل تبعه للعقار اه لأن المراد به الأرض والأرض والحرفون وآلة الحراثة  
فتحقق التبعية لوجودها هو المنصوص من الأرض ولذا صح فيها الوقف تبعها كما صرح في موضعه  
بصلاف الجارية أو المذراع مع الدار هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو حط كالمخرخ) لو ذكر بعد  
قوله وفي القمي سلم مما عترضه ح بأنه يقتضي أن الثمن مثلي ح كافي حق المسلم وأنه يأخذ  
بمثل الثمن وليس كذلك بل بقيته لا مثلي حقيقة فقي ح كافي حقه وعبارة ابن السكيت لا غبار  
عليه حيث قال وبالمثل في الشراء بقى مثلي حقيقة وقهستاني (قوله بالقيمة) أي  
كالمخرخ في حق المسلم اه ملخصا أقوله حقيقة وقهستاني (قوله يأخذ الشفيع) أي شفع  
وقت الشراء لا وقت الأخذ بالشفعة كافي الذخيرة قهستاني (قوله يأخذ الشفيع) أي شفع  
كل من العقارين (قوله مؤجل) أي بأجل معلوم ولا يفسد البيع ولا شفعة في البيع الفاسد

(وحط البعض يظهر في  
حق الشفيع) فيما أخذ  
بالبائع وكذا هبة البعض  
الإذا كانت بعد القبض  
اشباه (وحط الكل والزيادة  
لا) فيما أخذه بكل المسمى ولو  
حط النصف ثم النصف  
يأخذ بالنصف الأخير ولو  
علم أنه اشتراه بالف فلم  
ثم حط البائع مائة فله  
الشفعة كالأول بعينه بالف  
فلم ثم زاد البائع له جارية  
أو مائة قنبلة (وفي  
الشراء بمثل) ولو حط  
كالمخرخ في حق المسلم ابن  
كالم (يأخذ بيمينته وفي)  
الشراء بالقيمة  
أي وقت الشراء (ففي بيع  
عقارين عقارا يأخذ) الشفيع  
(كلا) من العقارين  
(بقية الآخر) في الشراء  
(بمن مؤجل)



ياخذ بهال أو طلب  
 الشفعة (في الحال وأخذ  
 بعد الاجل) ولا يتجمل  
 ما على المشتري لو أخذ  
 بهال (ولو سكت  
 عنه) فلم يطلب في الحال  
 (وهو سكت بطلب عند  
 حلول الاجل) بطلت  
 شفعة (خلافا لابي يوسف  
 (و) ياخذ (بمثل الخمر  
 وقيمة الخنزير ان كان)  
 البائع والمشتري (والشفيع  
 ذميا) لا بد ان يكون البائع  
 أيضا ذميا والا يفسد  
 البيع فلا تثبت الشفعة  
 ابن كمال مع زيادة لم يوسط  
 (و) ياخذ (بقيمة) الماس  
 (لو) كان الشفيع (مسلم)  
 لأنه عن غلبتهما  
 وتلكهما ثم قيمة الخنزير  
 هنا فأنه مقام الادار لا  
 مقام الخنزير ولا لا يحوم  
 فليكنها بخلاف المارور على  
 العاشر (وطريق معرفة  
 قيمة الخمر والخنزير بالرجوع  
 الى ذي أصل أو فاسق تاب)  
 ولو اختلفا فيه فالقول  
 للمشتري عنابة (و) ياخذ  
 الشفيع (بالتن وقيمة  
 البناء والغرم) مستحق  
 القلع كما في الغصب قلت  
 وأما لو ذهبا بالوان كثيرة

مراج وسياتي من الشارح التبيين على ذلك آخر هذا الباب (قوله ياخذ بهال) أي ياخذ في  
 الحال بضمف اللام بمن حال يتشديدها لان الاجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفيع  
 والبائع ثم ان أخذ بمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما امر ان البيع انفسخ في حق  
 المشتري وان أخذ من المشتري رجع البائع على المشتري بمن مؤجل كما كان لان الشرط الذي  
 جرى بينهم لم يبطل ياخذ الشفيع هداية (قوله أو طاب) عطف على ياخذ أي انه يخير بين  
 الاخذ في الحال بهال وبين الطلب في الحال والاخذ بعد الاجل (قوله ولا يتجمل الخ) كذا في  
 المتن والمراد لو أخذ الشفيع بمن حال من المشتري لامن البائع كما قدمناه آنفا (قوله ولو  
 سكت عنه الخ) فائدة قوله أو طاب في الحال (قوله بطات شفعة) لان حق قد ثبت ولذا كان  
 ان ياخذ بمن حال ولو لان حق ثابت لما كان له الاخذ في الحال والى كون من الطلب بعد  
 ثبوت حقه يبطلها زياي ودرر وفيه نظر لان هذا طلب غلق ولا تبطل الشفعة بتأخيرها الى  
 حلول الاجل لا عند الامام لان لم يقدر له مدة ولا عند تقديره بشهر شر بلاية وما قبل  
 في الجواب المراد طلب المواثبة بأباه قوله لان حق قد ثبت فيقتضي ان المراد طلب الغلق  
 أبو السعود أقول النظر في حلول والجواب مقبول لان ثبوت الشفعة للشفيع بعد البيع  
 واستقر اوها بعد الطلوع كما مر متنا فاذا صدر البيع وثبت حقه فيها ثم عليه ولم يطلب طلب  
 مواثبة بطات لانه سكت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت بالاستقرار وقدر (قوله  
 بمثل الخمر وقيمة الخنزير) فلو بيعت بمئة فلا شفعة الا ان كانوا يبيعون بها اثماني (قوله والشفيع  
 ذميا) ومنه المستأن لان ثبوت ثقل أو مات او لحق خلافا له او لا تثبت لورثته احوالونى فقتل  
 لم تبطل شفعة الشفيع ان علفها بالخمر وجع عن المالك ولو شري مسلم في دار الحرب دارا فيه هاهنا  
 لا شفعة له وان سلم أهلها لان احكامنا لا تجري فيها اثماني (قوله لا بد ان يكون الخ) بيان  
 لفائدة زيادة البائع والمشتري (قوله الماس) أي في كتاب الغصب حيث قال ان الخمر في حقا  
 قيمى حكما وفي قوله آتافا ولو حكما كالخمر في حق المسلم بناء على ما قدمناه من ان حقه ان يذره بعد  
 قوله وفي القبي (قوله لو كان الشفيع مسلمانا) فلو كان كافرا فالنصف للمسلم ونصف قيمة  
 الخمر والكافر بمثل نصفه اثماني وفيه أصل قبل الاخذ لم تبطل وصار كالمسلم الاصل وان اسلم  
 أحد المتبايعين والخمر غير متبوضة انتقض البيع قبضت الادار ولو لم تبطل الشفعة لان  
 انقاسخ البيع لا يبطلها (قوله ثم قيمة الخنزير الخ) جواب سؤال مقدر هو انه في باب  
 العاشر انه يشتر الخمر أي يؤخذ من قيمته لان الخنزير لانه قبي وقيمة القبي كقيمة وتقرر الجواب  
 ظاهر وقدم اشار ح جوابا غير في باب العاشر عن سعدى وهو انه لو لم ياخذ الشفيع بقيمة  
 الخنزير يبطل حقه أصلا في ضرر وموضح الضرورة مستفاد (قوله بخلاف المارور على  
 العاشر) فانه يشتر الخمر لا الخنزير فانهم فغيره سبق (قوله بالرجوع) الباء لاتصوير (قوله  
 الى ذي أصل الخ) وفي البصر من باب العاشر عن الكافي بعرف بالرجوع الى أهل الذمة (قوله  
 ولو اختلفا فيه) أي اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط (قوله فالقول  
 للمشتري) قال في العناية كالأختلاف في مقدار الثمن (قوله كما في الغصب) من ان قيمتها  
 مستحق القلع أقل من قيمته مامقولة بقدر أجرة القلع ط (قوله قلت وأما لو ذهبا الخ)  
 بيان للفرق بين البناء والذهن وكان ينبغي تأخير عن قوله أو كلف المشتري قاهما فان الخالفة

بينهما

أو ملاها بيمين كثير خير الشفيع بيزتر كما أو أخذها واطع ما زاد الصبح فيما تذر نفسه ولا قيمة لثمنه بخلاف البناء  
 حار الزاهدى وسيجي (لوبي المشتري أو غرم) أو كلف الشفيع ٢٥٣ (المشتري قاهما) الا اذا كان في القلع نقصان  
 بينهما من هذه الجهة تامل (قوله أو ملاها بيمين كثير) ليس من عبارة الزاهدى بل ذكره  
 الزملي بعد ما بقوله أقول وعلى هذا لو ملاها الخ (قوله ان تذر نفسه) على تقديره ولا  
 يكلف المشتري المنقص لتعذر نفسه أي على وجه يكون له قيمة (قوله وسيجي) أي ما ذكره  
 بقوله وأما لو ذهبا آخر كتاب الشفعة في الفروع (قوله أو كلف) عطف على ياخذ (قوله الا اذا  
 كان الى قوله وعن الثانی) موجود في بعض النسخ قال ط هو انشا من محذوف تقديره ولا  
 يجبر المشتري على البيع اه قلت بزيادة قول الاتفاقى وبأمره القاضي بالقلع الا اذا كان  
 الخ (قوله ان ياخذها) أي الارض جبر على المشتري (قوله مع قيمة البناء والغرم)  
 الاوضح قول النهاية مع البناء والاغراس بيمينها (قوله مقلوعة) أي مستحقة القلع ويدل  
 عليه قوله غير ثابتة ط (قوله وعن الثاني الخ) أي في مثله المان فلا يكلف المشتري القلع  
 لانه ليس بمقتضى البناء والغرم لثبوت ملكه فيه بالشرع فلا يعمل بأحكام العدوان الذي  
 هو القلع ط (قوله وقيمة البناء والغرم) أي فاقين على الارض غير مقلوعين نهاية عن  
 شرح الطحاوى (قوله ولذا) أي لكون حق الغير هو الشفيع أقوى (قوله ويبقى بالاجر)  
 أي رعاية لطالب المشتري والشفيع كما أوضحه الزملي هذا وعبارة الاتفاقى عن شرح  
 الطحاوى لا يجبر المشتري على قاهما بالاجماع بل ينظر الى وقت الاداء ثم يقتضى للشفيع  
 اه ومقتضاه عدم الاجر اذ لم يخرج الارض عن ملك المشتري اعدم القضاء تامل وقال  
 السائحاني الذي في المقدمة ثم الارض تنزل بغير اجر وعن أبي يوسف باجر اه قلت ومثله في  
 الترخيصة (قوله ولا يرجع بقيمة البناء والغرم) يعني نقصان قيمته ما وعن أبي يوسف انه  
 يرجع (قوله على أحد) أي سواء تساهل من البائع أو من المشتري ط (قوله لانه ليس بمغفور)  
 لانه أخذها بالشفعة جبرا كما مر (قوله بخلاف المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء لان  
 البائع غرم بالاعقد فيرجع عليه ما خسر (قوله وبأخذ بكل الثمن الخ) أي اذا اشتري رجل  
 دارا غربت اربستة فانما يلف الشفعة فلا شفع الاخذ بكل الثمن لان ما تابعت الارض من  
 (قوله بالأفضل أحد) يأتي محترزة متنا (قوله لا الوصف) أي ما لم يقصد اطلاقه فيقال بيمينته  
 من الثمن كإباني وحسنى والاولى أن يقول لا تبع لان البناء والشجر وليت أو صفا لا دار  
 والبستان نعم الخفاف وصف قال في التبيين لان ما تابعت الارض حتى يدخلان في البيع من  
 غير ذكر فلا يعلقا به ما من الثمن واهذا يبين ههنا امر الجعة في هذه الصورة من غير بيان اه  
 ط (قوله من نقص أو خشب) انه وشتر مرتب ط (قوله حيث لم يكن تبعا للأرض) على  
 قوله فسقط حقه من الثمن ط فهو عين مال قائم بقى محبسا عند المشتري زيلعي (قوله  
 فقد ذلك ما دخل بها) أي لما كان من التواضع وقصوات الصفة الى الشفيع فقد ذلك التبع  
 بعد دخول الاصل في ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت تقدم عن الزيلعي ان الاخذ  
 بالشفعة شر من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والاقن البائع انحول الصفة اليه  
 ومقتضاه عدم السقوط فيما أخذ المشتري أيضا لانه قبل شر الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعها  
 الارض حيث لم يكن تبعا للأرض فسقط حقه من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ  
 زيلعي قلت فلو لم ياخذ المشتري كان ذلك بعد انفساخه لم يسقط ثمن الثمن لعدم حبه اذ هو من التواضع والتواضع لا يطاق بها  
 ثمن من الثمن وبالأخذ بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع فقد ذلك ما دخل تبعها قبل القبض ولا يسقط بيمينته ثمن الثمن

أما لو كان في القلع نقصان  
 الأرض فان الشفيع له  
 أن ياخذها مع قيمة البناء  
 والغرم مقلوعة غير ثابتة  
 فهو الثاني وعن الثاني ان  
 شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء  
 والغرم أو ترك وبه قال  
 الشافعي ومالك فلما بقى  
 فيه الغرم فيه حق أقوى  
 ولذا تقدم عليه فيمنعه  
 (كما يقتض) الشفيع  
 (جميع نصرفانه) أي  
 المشتري (حتى الوقف  
 والمسجد والمقبرة) والهبة  
 زيلعي وزاهدى وأما  
 الزرع فلا يعلق استصاها  
 لان له ثمنه معلومة ويبقى  
 بالاجر (ورجع الشفيع  
 بالثمن فقط ان) أخذ بالشفعة  
 ثم (بني أو غرم ثم انقصت)  
 ولا يرجع بقيمة البناء  
 والغرم على أحد لانه  
 ليس بمغفور بخلاف المشتري  
 (و) ياخذ (بكل الثمن ان  
 خربت أو جف الشجر)  
 بلا فعل أحد والاصل ان  
 الثمن يقابل الاصل لا  
 الوصف (و) هذا اذا  
 لم يبق شيء من نقص أو  
 خشب فلوبي وأخذ  
 المشتري لانفساله من



تألف بعض الارض) بفريق  
حيث يمسك من الثمن  
بجسمته لان الفاتت بعض  
الاصل زيل (و) ياخذ  
(بجسمه العرصة) من  
التمن (ن) نقض المشتري  
البناء) لانه قد اتلاف  
وفي الاول الاثني عشرة  
ويقيم الثمن على قيمة  
الارض والبناء يوم العقد  
بجملته انما دامه كالمس  
لنقصه بالجس (و) نقض  
الاجنبي كمنعه (أى  
المشتري (و) النقض  
بالكسر المدقوض (له)  
أى للمشتري وليس للشفيع  
أخذه (و) والتمس به  
بأنه (و) ياخذ (بغيرها)  
استعمالا لاتصاله (ان  
اتباع ارضه وغلا وغرا  
أخر) بعد الشراء (في يده  
وان جده المشتري) فليس  
لشفيع أخذه (لماسر) او  
هناك بأقصة ماوية وقد  
اشترها بغيرها سقط  
حصة من الثمن في الاول  
أى شرائها بغيرها (وبكل  
الثمن في الثاني) لحدوثه  
بعد القبض (قضى  
بالشفعة لشفيع ليس له  
تركها) شرح وبانية  
تحويل المصلحة اليه

قلت تقدم أيضا ان الشفعة تملك البقعة بما قام على المشتري فلولا تسقط حصته من الثمن  
لم يكن كذلك تأمل وكذا يقال فيما ياتي (قوله لان الفاتت بعض الارض) في بعض النسخ لان  
الفاتت والمحل صحيح لان المراد بالفاتت الهالك وبالفاتت أى في الماء الهالك أيضا ولكن  
الاول الذي في الزيلى ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه وبين المسئلة السابقة (قوله ان نقض  
المشتري البناء) فلولا نقضه وان كان يباعه من غيره بلا ارض فلا شفيع نقض البيع وكذا الزمان  
والنقل طوري عن التاتر الثانية (قوله لانه قد اتلاف) أى والتبع اذا صار مقصودا به  
يسقط ما يقابل من الثمن ط (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم  
بغيره فبقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قالت فلواختلاف في قيمة البناء فاقول للمشتري  
والبيعة للشفيع عنده وعند هذه الامور أيضا ولو في قيمة الارض يوم وقوع الشراء نظر الى  
قيمة اليوم لان الظاهر انه كان كذلك فنشهد له كان القول اتقاني (قوله بخلاف انما دامه  
الخ) أى بخلاف ما اذا انهم بشفعة وأخذ النقص حيث يعتبر بشفعة يوم الاخذ كما مر لانه صار  
مانعا بشفعة فيقوم عليه بالجس في يومه تأمل وانهم (قوله والنقص) بالكسر قال المكي  
قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض اقتتان ضم النون وكسرها فالأخرى وصاحب  
المحكم اقتصر على الضم والجود روى ابن فارس على الكسر وهو انقياس كالفتح والرى  
والشكك بمعنى المذبح والمرعى والمنكوث ط (قوله بغيرها) الجائز معنى مع ط (قوله  
لاتصاله) هذا وجه الاستحسان وفي القياس لا يكون له أخذ النقص لعدم التبعية كالمحتاج  
الموضوع فيها منع وبيان وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبعيا للبناء كالبناء في  
الدار هداية (قوله وغرا) بان شرطه في البيع لان الثمن لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس  
بتبعي زيل (قوله بعد الشراء في يده) متعلقان بغيره وقيد بقوله في يده لانه اذا انخرق يد البائع  
قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصته من الثمن كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية (قوله  
وان جده) بالذال المجهمة المشددة قال الزيلى في باب البيع الفاسد الجذال عام في قطع  
الثمار وبالجملة خاصة بالنخل اه ط عن الجوى وضبطه مسكين هذا بالمعنى قال أبو  
السعود لانه أنسب بالمقام وقوله المشتري ليس يقيد بل مثله البائع والاجنبي كما في غاية البيان  
(قوله فليس للشفيع أخذه) أى في الفصلين هداية أى اذا اشتراها بالثمن أو انخرق في يده وكان  
عليه أن يقول وليس بالواو يذكره بعد جواب الشرط الا (قوله لماسر) أى آفهام  
قوله لزوال التبعية بانفساله ولا يخفى أن الثمن في الاول وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء  
عليه قصد السكن دخوله في الشفعة بالتبعية للفقار باعتباره بالاتصال كما قدمناه وبالاتصال  
زوال التبعية للفقار فسقط الشفعة فانهم (قوله وقد اشترها بغيرها) مزيدة على الدرر ولا  
معنى لها ح أى لما فانه للتفصيل الا (قوله سقط حصته من الثمن في الاول) لانه دخل في  
البيع قصد ما يقابل من الثمن هداية (قوله لم يذره بعد القبض) فلا يكون مبيعا الا  
تبعيا لا يقابل من الثمن هداية (قوله لتحويل المصلحة اليه) أى ولا يجوز له ابطالها  
منفردا من غير مقتضى شرعا ط (قوله بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف أنهما لا يخلو  
بالتراضى وبقضاء القاضي فالقضاء هنا غير قيد تأمل (قوله وقت انقطاع حق البائع) كان  
انصرف فيه المشتري ببناء ونحوه كما ياتي (قوله وفي هبة بعوض مشروط) أى في العقد وصورته

بجملات ما قبل القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض) مشروط ان

ولاشيوع فيها (وقت التقابض) وفي بيع فضولي أو بغيره بائع وقت البيع عند الثاني وقت الاجازة عند الثالث وبخلاف  
مشتري وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) كاشافى مثلا ٢٠٥ (طلبها عند ما كمر يراه يقول له هل تعتقد

ان يقول وهبت هذا لك على ان تعوضني كذا وأجروا انه لو قال وهبت هذا لك بكذا أنه بيع  
اتقاني وفي الثانية فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعد فلا شفعة (قوله ولا شيوع  
فيه ما) أى في الهبة والعوض بان كان العوض عقارا أيضا قال ط أما اذا كانت في شائع  
فان كانت عينية مسمومة فاسدة والذهبي مبيضة وتجري فيها الشفعة وهذا قياس مائة مائة مائة في  
الهبة اه وفي غاية البيان قال أصحابنا اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة  
المشاع فيها يقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقابض) أى من الجانبين فلو قبض أحد العوضين  
فلا شفعة اتقاني ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبسوط  
ومثله في الجوهرة عن المستصفي قال في النهاية ولا بد من القبض عند اختلاف الزمان فلا شفعة  
ما لم يتقابضوا على قوله يجب قبل التقابض بناء على ان الهبة بشرط العوض عنده بيع ابتداء  
وانها وعند فخر ابداء بغيره البيع اذا اتصل به القبض من الجانبين كذا في المبسوط اه  
وفي الفقه ستانى عن المحيط يعتبر الطلب عند التقابض في ظاهر الرواية فقول السامعاني عن  
المقدمي وفي رواية وقت العقد وهو الصحيح مشكل فانه مبي على قول زفر ولم أر من صحه من  
شرح الهداية وغيره فاقبل (قوله ووقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره  
الشارح أول الباب الا في وفيه كلام ستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البرازية ولم يذكر في  
الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا طلبها عند ما كمر يراه قيل لا يقضى له لانه يزعم  
بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحما كمر يراه وقيل يقول له الخ قال الحلواني وهذا أحسن  
الانوار بل اه (قوله والايقله) ٣ عبارة البرازية وان قال لا فلا تأمل (قوله ايجاب الطلب)  
أى اثباته عند القاضي فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات طلب الموأبة وطلب  
التقرير فلفظ ايجاب في محله فافهم وهذا مبي على قول محمد الملقى به من انه لو أخرها شهر ابلا  
عذر بطلت كما مر (قوله فامتنع) أى القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو السعود  
ط (قوله بخلاف سبت اليهودي) فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كانت  
الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة فامتنع بطلب من القاضي وان كان يوم السبت  
وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخير الطلب قبل الشهر لا يبطؤها اتفاقا لان  
يكون المراد بطلب الموأبة أو التقرير تأمل ومثل السبت الاحد لانصراني كما أفاده الجوى  
(قوله كما ياتي) أى في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله أخذها بضم سين) عزاء في الثانية الى  
ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضي السفي لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح  
عنه حصة النقصان وظاهر تقديم الثانية الاول اعتماده كما هو عادته (قوله لان غنما الخ)  
ظاهر التمهيد أن قيمته مساوية وقت العقد فلو اختلفت لا يتعين أخذها بضم سين بل يقسم  
الثمن بينهما تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبي للمجهول أى كل من اليدين أو للمعلوم أى  
كل من المتبادرين (قوله فهو) أى التسليم (قوله كان له ان ياخذ الدار بالشفعة) لانه وقت  
انقضاء المعوضة ولذا اعتبر المصنف بالتقابض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي

المسؤول له اذا قبض الكل فلولا وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة  
فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان ياخذ الدار بالشفعة

المقصود من نقل عبارة البرازية انه لا يفهم منها ما لو سكت الشفيع ولم يقل نعم أو لا بخلاف تعبير المصنف اه منه



هبة بموضع وقت التقابض ط والله تعالى اعلم

(باب ما ثبت في فيه أولا)

(قوله لا تثبت قصدا الخ) قيد به لام ان ثبت في غيره المقارن به كالمباين والغرس والثمره على ما مر وكذا في آلة الطرائف والارض كما قدمناه من شرح الجمع (قوله ملك) بالتشديد او التخفيف صفة عقار وسياق محترز وهو ما يبيع بغيره بالبيع (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذه المحترزات أي في المصنف بعد ما لاولى مدتها ط (قوله وان لم يكن يقسم) أدرج لفظ يكن ليعيد ان المراد ليس مما انصف بكونه يقسم أي يقبل القسمة وليس المراد نفي القسمة أعم من كونه قابلا لها أولا نامل (قوله خلافا لثاني) لأن من أصله أن لا يثبت بالشفعة ما دفع ضرر مؤنة القسمة وذلك لا يصدق فيما لا يحفلها وعند دفع ضرر التاذي بسوء الجوار على الدوام كقاية (قوله وحام) نياخذ هذه الشفعة بغيره لأنه من المتأدبون القصاص لانهم غير متعلقين بالبناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرعي الجحر الاسفل دون الاعلى لأنه مبق بالارض (قوله بالاسكون) أي سكوت الراعي في المغرب العوض بغيره ويجمع على عروض تمام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفهيم من ادنا قال في اصحاب والعرض بسكون الراعي المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال أبو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا (قوله اذا يما قصدا) أي يما قصدا يثبت الشفعة فيها بقبولها المقارن فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة بغير الارض بخلاف ما اذا اشترى اية منها حيث لا تنفع فيها لانها تامة كافي البناء والزرع كافي المحيط فهو متانف (قوله ولو مع حق القرار) قدمنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا في ارض) أي موروث دور لان الوراثة على حكم الملك الميراث ولهذا يرد على بائنه بالبيع فكان ملك الميراث لم يزل اتقاني فهو أيضا محترز قوله ملك نامل (قوله وصدة هبة الخ) لانها ليست بمأوضة مال ربح فصار كالارث منح (قوله لا بعوض مشروطا) قدمنا فائدة (قوله ودارقمت) أي بيز الشركاء لان القسمة فيها على الافراز والى الجبري فيها يلزم والشفعة لم تجز الا في المبادلة المظافسة منح (قوله اوجبهات اجرة الخ) لانها تثبت بخلاف القياس بالا فارقها اوضحة مال بمال مطلق فيقتصر عليها منح (قوله أو صلح عن دم عمد) قيد به ان في البسوط لو كان عن جنابة خطأ تجب الشفعة فلو عن جنابة عمد وخطا لا شفعة عنده وعندهما تجب فيما يخص الخطأ اه طوري وان ادعى حقا على انسان صالحه على داره فاشفع بغير اخذها سواء كان عن اقرار أو نكاح أو سكوت لزعم المدعي انه اعرض حقه فلو اخذ بزمه ولو ادعى عليه دارا فصالحه على دراهم فان عن اقرار تجب لزعمه ملكه اذ بعوض لان كان عن نكاح لزعمه انه المزل عن ملكه أو سكوت لزعمه ان الماعطى لا يقتضيه كافي دور الجوار (قوله أو مهر) صوابه أو مهر بالنصب كافي الغرور عطف على اجرة الذل وجهات بدل مهر المثل أو المسمى عند العقد أو بعده تثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لانه بدل عما كان قيمته من المهر كافي التبيين وغيره (قوله وان قوبل بغيره مال) بان تزوج امرأته على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلا شفعة في شيء منها منح (قوله لان معنى البيع تابع فيه) أي في هذا العقد لانه وان اشغل على نكاح ويبيع لكن المفسر ومنه النكاح بدليل انه لا ينعقد بلفظ النكاح ولا

(باب ما ثبت في فيه أولا تثبت)  
(لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) يقسم (يقسم) خلافا لثاني (كرهى) أي يت الرعي مع الرعي نهاية (وحام وبهر) ونحو (ويت صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وقوله) خلافا لملك (وبها ونخل) اذا يما قصدا (ولو مع حق القرار) خلافا لما فهمه ابن الكلبي لفافته المنقول كما افاده شيخنا الرمي (ولا) في (ارث وصدة وهبة لا بعوض مشروطا) (ودار) قسم اوجبهات اجرة أو بدل خلع أو عنق أو صلح عن دم عمد أو مهر وان قوبل بغيره مال أي الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال

والشفعة في الاصل فكذا التبع (قوله يبيع بخيار البائع) وكذا بخياره لان المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها الخيار فلو يبيع دار بغيرها والخيار لاحدهما فله الشفعة فلو للبائع سقط لارادته الاستبقاء وكذا للمشتري وأصير اجازة بخلاف ما اذا اشترى دارا ولم يرها فلا يبطل خياره باخذها يبيع بغيرها لان خيار الرؤية لا يبطل بصرح الباطل فكيف بدلالته ثم اذا حضر شفع الاول له اخذها دون الثانية لانه اقدم ملكه في الاول حين يبيع الثانية عنانية ملصقا (قوله في الصحيح) كذا في الهداية مع الابان البيع بصير شيئا زوال الملك عند ذلك ومثله في الجوهرية والدرور والمخ وأقره شرح الهداية وقال في العنانية ومراج الدراية وقوله في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب عند وجود البيع لانه هو السبب اه اقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطلب والشاهد عند البيع حتى لو لم يطلب ولم يشهد عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة او عند مضى مدة الخيار فلا شفعة في ظاهر الرواية وقال بعض العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن أبي يوسف ونظيره الدار اذا بيعت واهجار وشريك فالثقة للشريك لا للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف بيع الفضولي فان الطلب عند اجازة المالك والفرق ان البيع بالجوار عدة تمام لا ترى انه يعمل من غير اجازة أحد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليتأمل وفي القصة متانف يطلب به سقوط الخيار وقيل عند البيع والاول أصح كافي الكافي والثاني الصحيح كافي الهداية اه والظاهر أن العبارة مقبولة لأن المصنف في الهداية هو الاول فقد ظهر تصحيح كل من القواين ولكن ان ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله أو يبيع الدار ما فاسدا) أي لشفعة فيها أيضا ما قبل القبض فاعدم زوال ملك البائع وما بعده فلا احتمال القسح وفي اثبات الشفعة تقرير لا يحد ولا يجوز جوهرية وفي الكلام تلويح الى انه وقع فاسدا ابتداء لان الفاسد اذا كان بهدائه فاده صحيحا في الشفعة على حاله فان انصرف الى لو اشترى من نصراني دارا بغيره فلم يبقه باضا حتى أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخرافة بغيره البيع وحق الشفعة باق فاساده بهدونه وبعده صحيحا عنانية (قوله كان يبي المشتري فيها) أو أخرجهما عن ملكه بالبيع أو غيرهما فان باعها فاشفع اخذها بالبيع الثاني بالثمن أو بالبيع الاول بغيره لانها الواجبة فيه وعامة في التبيين (قوله كما مر) أي قبل انجاب (قوله خلافا لما زعمه المصنف الخ) حيث علقه بردها في الشرع بلاية وهو خطأ في الرد بخيار رؤية أو شرط على ان القضاء في الرد ببيع ليس شرط لا بطلان الاخذ بالشفعة مطلقا بل إنما بعد القبض لانه قبل القبض فسح من الاصل كافي الكافي وغيره وهذا بعد القبض يكون طاعة اقدم انضامه رعي يبيع جديدي حتى ثالث وهو الشفع فله الشفعة قال في النهاية اذا سلم الشفع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ار كل الرد بسبب هو فسح من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية أو الشرط وبالبيع قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا بغيره فاشفع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هو يبيع جديدي حتى ثالث نحو الرد بالبيع بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة تجدد للشفعة الشفعة اه (قوله بعدد ما سات) فلو قبله تبقي شفعة مع كل فسح وبدون فسح شرعية بلاية (قوله لانه فسح) على الثلاث (قوله بعد القبض) هذا التقييد لما صاحب الهداية موافق لما قدمناه آنفا عن الأخيرة قال

(أو دار) يبيع بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل عند البيع وصح (أو يبيع الدار بغيرها) فاسدا ولم يسقط فشفعة فان سقط (حق فسحه كان يبي المشتري فيها) تثبت الشفعة كما مر (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء) متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف بغيره للدرور (بعد ما سلمت) أي اذا بيعت وسلت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية أو شرط كقضا كان أو بعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسح لا يبيع (بخلاف الرد) بعيب بعد القبض (وبلا قضاء أو باقالة) فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضاء



الزبلى انما يبيع على قول محمد لان يبيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا  
 يمكن حله على البيع واما عندهما فيصير بيعه قبل القبض فما المانع من حله على البيع أى  
 بالنظر الى الشفعة وعلمه فيه قال أبو السعود وتعيبه الشئ نقلنا عن خط قارئ الهداية  
 بان الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له أن يرد على بائعه وان كان بغير رضا  
 وصار بمنزلة خیار الشرط والرؤية فبطل بجنه ٥١ (قوله والاقالة) بالنصب عطف على الرد  
 والظرف بعده خبر ان وكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدا اذا كانت باقظ الاقالة فلو باقظ مفاضة  
 او متاركة او تراد لم يجعل يما اتفقا كما مر في بابها ٥١ (قوله المستغرق) بـ صيغة اسم  
 الفاعل أى الذى استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول أى الذى استغرقه الدين  
 ط (قوله ليس بشرط) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد  
 شفعه أو بالعكس اما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين أصلا كما أفاده في النهاية (قوله  
 وشراء أحدهما من الآخر يجوز) أى ان كان العبد مديونا كما قدمناه والا فهو باطل فلا  
 شفعة للمولى لان البيع وقع لا لغيره (قوله أصالة أو وكالة) لكن الوكيل بطلب الشفعة  
 من الموكل بخلاف الأصل بل فانه لا يحتاج الى الطلب كافي الخاتمة وكذا ثبت للاب لو شري  
 لطفه على ما ياتي به في الفروع (قوله وفانته انه لو كان المشتري) أى أصالة أو وكالة وبيان  
 ذلك باع أحدهما بشرط يمكن في دار حصته منه الاخر فاشترى لنفسه أو لغيره بالوكالة أو باع أحدهما  
 حصته ولو كمل الشريك الاخر فانه ثالث وطلب الشفعة فان كان شريكهما بينه وبين  
 المشتري في الاول أو بينهما وبين الموكل في الثاني وان كان جارا فلا شفعة له مع وجود المشتري أو  
 موكلاه لانه شريكهما لم يسل في القصة اشترى الجار دارا وله جارا آخر فطلب الشفعة وكذا  
 المشتري فهي بينهما نصفين لانهم اشترى من قال ابن الشحنة فقول وكذا المشتري أى اذا مال  
 ولم يسل للشفعة الاخر وعلى هذا الوجه ثالث فثبت أثلاثا أو رابع فارباع ثم نقل عن الظهيرية  
 لو لم الجار المشتري كلها للجار الاخر ٥٢ (قوله ان نصفها بالشفعة والنصف بالشراء) ٥١ قال  
 الشرط لاني وفيه تأمل أقول الظاهر انه شرعا باعنا طي لانه غلبت النصف بالشفعة جـ برأى على  
 المشتري فاذا سلم له النصف الثاني برضا فثبت الاخر كان شرعا تأمل هذا وفي كلام ابن  
 الشحنة اشارة الى ان قول الفقيه فطلب الشفعة المراد به أنه لم يسل الكل فلا شفعة حقيقة  
 الطلب فلا ينافي ما قدمناه عن الخاتمة أن الأصل لا يحتاج الى الطلب تأمل (قوله لا شفعة  
 لمن باع أصالة) كأن باع عقاره مجاورا لعقاره آخر ولعقار المبيع جار طلب الشفعة لا يشترط  
 البائع فيها (قوله أو وكالة) كأن باع عقارا بالوكالة مجاورا لعقاره (قوله أى وكل بالبيع) تفهيم  
 لقوله أو يبيع له كأن وكل غيره ببيع عقار يجنب عقارا الموكل (قوله أو ضمن الدرك) بـ فقتين أو  
 السكنى أى الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لاضامته في عقار البائع لانه كالبايع فهو تانى لان  
 ضمانه الدرك تقرر بالبيع كافي الدرر (قوله والأصل الخ) ولان أخذ بالشفعة يكون سببا الى  
 نقص ما تم من جهته وهو المالك والمالك لا يشترى وسعى الانسان في نقص ما تم من جهته مردود  
 درر أى بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته والله تعالى أعلم

(باب ما يبطلها) ٥

(قوله)

والاقالة بمنزلة بيع مبتدا  
 (أو ثبت) الشفعة (العبد  
 المأذون المستغرق بالدين)  
 احاطة الدين برقبته وكسبه  
 ليس بشرط ابن كمال (في  
 مبيع سببه و) ثبت  
 (اسببه في مبيع) بناء  
 على ان الاخذ بالشفعة  
 بمنزلة الشراء وشراء  
 أحدهما من الآخر يجوز  
 (و) ثبت (لمن شري)  
 أصالة أو وكالة (أو اشترى  
 له) بالوكالة وفانته انه لو  
 كان المشتري أو الموكل  
 بالشراء شريكا ولا دار  
 شريك آخر فلهما الشفعة  
 ولو هو شريكا ولا دار جار  
 فلا شفعة للجار مع وجوده  
 (لا شفعة لمن باع) أصالة  
 أو وكالة (أو يبيع له) أى  
 وكل بالبيع (أو ضمن  
 الدرك) هو الأصل ان الشفعة  
 تبطل باظهار الرغبة عنها  
 لأفها

(باب ما يبطلها) ٥

(قوله يبطلها ترك طاب الموائمة) أى ولو جاهد لا يقبض الطالب له ما في الخاتمة رجـ لان ورنـ  
 اجـ وأحدهما لم يرد لم بالمعرات في بيت أجبـ فيجوز ان يطلب الشفعة فلما علم ان له فيها نصيبا  
 طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل شفعتها والجعل ليس بهـ ٥٢ (قوله وتقدم ترجيحـ)  
 أى على القول بانه على فور العلم وعلمت ما فيه في باب الطالب (قوله أو ذى بد) الاول أن يقول  
 اواحـ ما تقدم من ما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على  
 البائع وان لم تكن الدار في يده استصـ انا كما ذكره شيخ الاسلام ط (قوله لا الاشهاد) عطف  
 على طلب لاعلى الاشهاد كما لا يخفى حـ (قوله لانه غير لازم) كذا قال في الهداية بل فادنه  
 بخاتمة الطود فيصح الطالب بدونه لو صدقه المشتري كما قدمناه وهذا رد على صاحب الدرر حيث  
 قال يبطلها ترك الاشهاد على طلب الموائمة قادرا اغتـ انا بظاهر قول الهداية هنا اذا ترك  
 الشفعة الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطات شفعتها ٥٢ فغلبه على ما اذا علم وكان  
 عنده من يشهد فـ فـ كـ ولم يشهد بديل قوله وهو يقدر وحل قول الهداية اولـ لانه غير لازم  
 على ما اذا علم في مكان خال ورده الشرط لاني بان الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما  
 قاله الاكمل وغيره ان المراد بالاشهاد في قول الهداية اذا ترك الاشهاد نفس طلب الموائمة  
 بديل قوله لا عراضه عن الطلب وبانه صرح قبل هذا بان المراد بقول القدوري أشهد في مجلسه  
 هو طلب الموائمة فلا تنافي بين كلامي الهداية ٥٢ ملخصا وقد يقال المراد اذا ترك الاشهاد  
 على احد العاقدين او عند الدار حين علم فتركوه وهو يقدر بطلت لكن فيه انه لا تبطل بديل انه  
 لو صدقه المشتري صح كما علمه فافهم (قوله مع القدرة كما مر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه  
 حتى لو لم يكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطات شفعتها وان لم يتمكن منه لاتبـ طـ ٥٢ أى  
 بان سدا حقه او كان في الصلاة صـ ولا تنضم ما قدمناه عن الخاتمة من ان الاشهاد غير شرط  
 فيه ايضا (قوله ويبطلها تسليمها) قال في التاترخانية اذا قال سلمت شفعة هذه الدار صح  
 وان لم يرد من أحد او كذا الوقال للبائع سات لث شفعتها ولو بعد قبض المشتري استصـ انا لان معناه  
 لا جلت وكذا الوقال للوكيل ولو بعد الدفع الى الموكل استصـ انا ولو قال لا جني فان مسبوقا  
 بكلام كقوله سلم هذه المشتري فقال الشفيع سلمت الاك صح ولو اية داء كلام فلا واسـ سلم الجار  
 مع قيام الشريك صح فان سلم الشريك بعده ليس الجار الاخذ ٥٢ ملخصا وفي المجموع ولا يجعل  
 أى ابو يوسف قول الشفيع أخذ نصفها تسليما وخالفه محمد والاول اصـ ابن مالك من المحيط  
 (قوله سلم بالسقوط اولـ) قال في المنخ لانه لا يبعد ذر بالجلـ بل بالاحكام في دار الاسلام ٥٢  
 والارض ان يذكره فيها اذا سكنت لانه هو الذى يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم  
 منه فلا وجه له ط قلت فالتناسب ما في التاترخانية علم بوجود الشفعة اولـ وعلم من سقط  
 اليه هذا الحق اولـ (قوله لا قبله كما مر) لم أره فيما مر صريحا (قوله خلافا لمحمد) حيث  
 اطل التسليم وجعل للصغير اخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها ما شر امدار بجوار  
 دار الصبي فلم يطلبا ابن مالك (قوله فيما يبيع بقبضه او اقل) فلو باكثر مما لا يتغابن الناس في  
 مثله جاز التسليم اتفقا قالوا لا يصح انه لا يجوز اتفقا قالوا لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن مالك  
 ومقتضاه انه لو سلم فيما يبيع باكثر من باغ الصبي له الطالب (قوله والالم يصح) هذا قول ما وقول

(يبطلها ترك طاب الموائمة)  
 تركه بان لا يطلب في مجلس  
 أخبر فيه بالبيع ابن كمال  
 وتقدم ترجيحـ (أو) ترك  
 طاب (الاشهاد) عند عقار  
 أو ذى بد لا الاشهاد عنـ  
 طلب الموائمة لانه غير لازم  
 (مع القدرة) كـ امر  
 (و) يبطلها (تسليمها بعد  
 البيع) علم بالسقوط اولـ  
 (فقط) لا قبله كما مر (ولو)  
 تسليمها (من أب ووصي)  
 خلافا لمحمد فيما يبيع بقبضه  
 أو اقل ماتق (الوكيل  
 بطلبها اذا سلم) الشفعة  
 (أو اقر على الموكل بتسليمه)  
 الشفعة (صح) لو كان  
 التسليم أو الاقرار (عند  
 القاضي) والالم يصح لانه  
 يخرج من الخصومة



ابن يوسف الاول وقال آخر ابيع مطلقا كافي التارخانية وفيه عن الولوية تسليم الشفعة  
من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندهما وعليه الفتوى خلافا لـ (قوله وسكون  
من تلك التسليم تسليم) ومنه الاب والوصى كاقدمنا آتفا ولا تنس ما قدمناه عن الخاتبة  
وقتاوى المصنف ان الشفع مع اذامع بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن  
كالبكر اذا استؤمرت (قوله ويطلبها اصله منها على عوض الخ) لانها ليست بحق متقرر في  
الحل بل بحجود حق التملك فلا يصح الاعتراض عنه ولا يتصلح اسقاطه بالجواز من الشروط  
في القواعد الاولى فيبطل الشرط ويصح الاستناط هداية وفي عدم جواز التعليق كلام سنذكره  
في الترويع ان شاء الله تعالى (قوله لما ياتي) أي به دستور ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل  
مسئله البيع (قوله ويطلبها يبيع شفعته بحال) قال في الهداية ما ياتي وقال في النهاية بعد  
عزوه بطلان الخ الى المبسوط ايضا وفي الذخيرة واذا وهبها او باعها الانسان لا يكون تسليم لان  
البيع لم يصادف بحله والاول اصح اه ملخصا اقول وفي الخاتبة الشفع مع اذاباع الشفعة  
او وهبها الانسان بعد ما وجبت له لا تبطل لانها لا تشمل التملك فلم يصادف بحله اه وظهر  
حل البطلان على ما اذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب الا ان يكون مبنيا على  
مقابل الاصح وتامل هذا مع ما ذكره في المخ عن الخاتبة والمجتهبي (قوله وكذا الكفالة) يعني  
اذا صالح المكفيل بالنفس المكفول له على مال فـ قط الكفالة ولا يجب المال في رواية وهي  
الاصح وفي اخرى لا تبطل ولا يجب المال وغناه في الكفاية وغاية البيان (قوله بخلاف  
القول) لانه حق متقرر في الحل فان نفس القاتل كانت مباحة في حق من له القصاص وبالصلح  
يحدث له العصمة في دمه فيجوز العوض بقابلته معراج (قوله ولا تفسد شفعته) لانه لم  
يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بخلاف مسألة المات السابقة فالخامس كافي النهاية  
ان صلح الشفع مع المشتري على ثلاثة اوجه وفي وجه يصح وفي وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة  
وفي وجه تبطل ولا يجب المال (قوله ويطلبها موت الشفع الخ) لانها مجرد حق القاتل وهو  
لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث درر (قوله ولومات بعد القضاء لا تبطل) لما  
تقدم متنا من اطلاق الاخذ بالتراضي وقضاء القاضي (قوله لا موت المشتري) وكذا البائع  
خاتبة ولا تباع في دين المشتري وموتيه ولو باعها القاضي أو الوصي أو وصي المشتري فيها  
بوصية فلا شفع ان يبطله وبأخذ الدار لانه قدم حقه وهدايتي في حيلته هداية  
(قوله ويطلبها يبيع ما يشفع به) أي كالمات في الخاتبة الشفع بالجوهر اذا باع الدار التي ينفق  
بها الشفعة الا شفعته ان تبطل شفعته لان ما ياتي يكتفي بالشفعة ابتداء فيكتفي ببقائها اه  
(قوله علم ببيعها) أي يبيع المشفوعة وقت بيعه ما يشفع به (قوله وكذا) عطف على يبطلها  
أي وتبطل به هذه الاشياء قبل القضاء بالشفعة لانه بمنزلة الزائل عن ملكه كافي الدرر (قوله  
او قضا مسجلا) ينبغي على القول بلزوم الوقف بمجرد القول ان تسقط به وان لم يسجل  
شرط لا يسه (قوله ولو باع الخ) أي الشفع ما يشفع به وأجاد ان المراد بقوله يبيع ما يشفع به  
البيع البات (قوله ابقاء السبب) هو اتصال ملكه بالشفوعة لان خيار البائع يمنع خروج  
البيع عن ملكه وعبارة الهداية لا تمنع بالزوال فبقي الاتصال اه فانهم (قوله ويطلبها

وسكون من تلك التسليم  
تسليم (و) يبطلها (صلحه  
منها على عوض) أي غير  
المنفوع لما ياتي (وعليه  
رواه) لانه رشوة (و) يبطلها  
(يبيع شفعته بحال) ولا  
يلزم المال وكذا الكفالة  
بالنفس بخلاف القول ولو  
صالح على اخذ نصف الدار  
يبيع النصف ولو صالح  
على اخذ نصف حصته من  
التمن لا لجهة التمن عند  
الاخذ ولا تفسد شفعته  
(و) يبطلها (موت  
الشفيع قبل الاخذ بعد  
الطلب او قبله) ولا يورث  
خلافه لاشافي ولومات  
بعد القضاء لم تبطل  
(لا) يبطلها (موت المشتري)  
لبقاء المشتري (و) يبطلها  
(يبيع ما يشفع به قبل القضاء  
بالشفعة مطلقا) علم ببيعها  
أم لا وكذا الوجه ما يشفع  
به مسجلا او مقبرة او وقفا  
مسجلا درر (ولو باع  
بشرط الخيار لنفسه (لا)  
تبطل ابقاء السبب  
(و) يبطلها

شراء

(شراء الشفع من المشتري) فان دونه أو مثله أخذها منه بالشفعة بالعدد الاول ٢١١ أو الثاني بخلاف ما لو اشترها ابتداء

شراء الشفع من المشتري) لانه بالاقدم على الشراء من المشتري اعرض عن الطاب وبه تبطل  
الشفعة مخ (قوله فان دونه) كما اذا كان شراء بكا ولا يبيع جار (قوله بالعدد الاول أو الثاني)  
انظر ما كتبناه عن التارخانية عند قول المصنف ويقسح بحضوره (قوله بخلاف ما لو اشترها  
ابتداء) أي قبل أن يثبت له فيها حق الاخذ لانه لم يتضح اعراضه الاقبالة على التملك وهو معنى  
الاخذ بالشفعة وانما اشترها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر زياني (قوله حيث  
لا شفعة لمن دونه) بل تكون له ولو لم يكن له كالأرض فله قبيل هذا الباب (قوله ان اشترها  
أو ساومها الخ) أي بعد علمه بالبيع معراج وقيد بضعير المشفوعة لما في التارخانية اشترى  
دارا فاشترى الشفع داره وقد اشترى على طلبه فهو على شفعته (قوله أو طلب منه) أي طالب  
الشفيع من المشتري (قوله أن يوايه) أي يبيعه بولاية وهي البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل  
بما صرنا آتفا لم يعرف هذا الباب المأخوذ للبطالان وقد مر قبيله ط (قوله قيمته ألف أو أكثر)  
وكذا الوأقل بالاولى كافي الغاية (قوله فله الشفعة) لان التسليم كان لاستيفاء الثمن في الاول  
أو اعدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله قيمته ألف) أي أو أكثر  
بالاولى بخلاف الاول (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشفع والعدد  
المتقارب ان العرض قيمي والواجب فيه القيمة وهي دراهم او دنانير فلا يظفر فيه التسليم  
وذا لم يثلي بوجده مثله فربما يسهل عليه اعدم قدرته على الدراهم وأما الفرق في مسئلة الدنانير  
فلازم ما كافي العناية جنس واحد في المقصود وهو القيمة عندنا ومما دله أحدهما بالآخر  
متبصرة عادة وقال زفره الشفعة لا تختلف الجنس (تبيينه) اه اخبار الثمن عروض كالتدابير  
والعبيد فبان انه مكمل أو موزون أو أخبر انه مكمل أو موزون فبان انه جنس آخر منه فهو  
على شفعته وان بان انه جنس آخر من عروض أو فضة أو ذهب كقيمة ما يملكه فلا شفعة لعدم  
الفائدة زياني (قوله ولو علم ان المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كالايجني ح (قوله  
لا شفعة له) قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان غن النصف من ثمن الكل بان أخبر  
بشراء الكل بألف فسلم فظهر أنه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بخرجه مائة فهو على شفعته  
جوهره وعبر عنه الزباني بقيل (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية قال في العناية احراز  
عماروي عن ابن يوسف على عكس هذا لانه قد يتمكن من تحصيل غن النصف دون الجميع وقد  
تكون حاجته الى النصف انتم به مرافق ملكه (قوله الاذراع املا) أي مقدار عرض ذراع  
أو شبر أو اصبع وطوله تمام ما يلامس دار الشفع درر (قوله اعدم الاتصال) استشكل  
المستحق في هذه الحيلة بما نقله الشرنبلاني عن عيون المسائل دار كبيرة ذات مقاصير باع منها  
منصورة لدار الدار الشفعة لان المبيع من جهة الدار وجار الدار جار المبيع وان لم يكن متصلا به  
اه اقول المشكل ما في العيون لا ما هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وهو الثاني خبيره وهذا  
رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا لا تثبت فيما يبيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراع  
بالنصف كأنه هو اه وأجاب عنه في العزيمة بانه متقن من مالا من ضمير يبيع فالنصف على  
الشفعة باعتبار محل الجور والقبعة الضمير يبيع تقتضي الرفع لانه كلام تام غير موجب اه

(عقارب الاذراع) مثيلا (في جانب) حد (الشفيع فلا شفعة) لعدم الاتصال والقول بان نصف ذراع هو

حيث لا شفعة لمن دونه  
(وكذا) يبطلها (ان  
استاجرها أو ساومها) يباع  
أو اجارة ملحق (أو طاب  
منه أن يوايه) عقد الشراء  
(أو من الدرك) مستدرك  
بما صرنا آتفا فبطل في الكل  
لدليل الاعراض زياني  
(قبل لاشفع انما يبيع  
بألف فسلم ثم علم انما يبيع  
بألف أو بغيره) غير (أو  
عددي متقارب) قيمته  
ألف أو أكثره الشفعة  
ولو بان انما يبيع بدنانير  
أو بعروض (هيثم ألف  
فلا شفعة) والفرق بينهما  
ان هذا قيمي وذا لم يثلي  
فربما يسهل عليه وان أكثر  
(ولو علم ان المشتري زيد  
فسلم ثمنه بـ) كرهه  
الشفعة ولو علم ان المشتري  
هو مع غيره كان له اخذ نصيب  
غيره (أعدم التسليم في حقه  
ولو باعته شراء النصف  
فسلم ثم باعته شراء الكل فله  
الشفعة في الكل وفي عكسه)  
بان أخبر بشراء الكل فسلم  
ثم ظهر شراء النصف  
(لا) شفعة له على الظاهر لان  
التسليم في الكل تسليم  
في كل ابعاضه بخلاف  
عكسه ثم شرع في الحل  
فقال (وان باع) رجل



ملخصاً أقول أما النصب في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لأنه استثنائه من كلام تام موجب  
 وأما في عبارة الوقاية والدرر فكذلك والاستثناء من ضمير بيع لأن الموصول وهو من كلام  
 تام موجب أيضاً لأن النفي غير متوجه إليه بوضعه لو أضافت جازمة الأزيد منهم فقات لا أكرم  
 من أضافوني الأزيد أعلى أن زيادته مستثنى من الواو لأن الموصول واجب فيه النصب لأنه  
 مستثنى من الواو قبل دخول النفي لأن المعنى من أضافوني الأزيد إلا أكرمهم وصار زيد  
 كما يكون عنه في حصول الأكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصول بأن كان من  
 المهينين أيضاً جاز فيه النصب والرفع لأنه من كلام تام غير موجب وصار محكوماً عليه بالأكرام  
 قطعاً وعبارة الدرر من قبيل الأول لأن المعنى ما يبيع الأذراعاً لا شفعة فيه ولو كان الذراع  
 مستثنى من الموصول لكان المعنى أن الشفعة تثبت فيه ولا يخفى فساد ما غنم هذا التحزير في  
 هذا المقام فقد دل فيه كثير من الأفهام **(قوله لو وهب هذا القدر)** أي الذراع مثلاً والظاهر  
 أن المراد وهبه ببيع ما عدا هذا القدر بقوله لا شفعة له لا لأنه صار  
 شريكاً في الحقوق ولا شفعة للجار وعلى هذا فثبتت هذه حيلة ثانية بل من جهة الأولى ويحتمل  
 أن الهبة قبل البيع بقوله لا شفعة له لا شفعة من مجاز الأول فيشترط في الهبة أن لا تكون بعوض  
 مشروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل **(قوله فالشفعة للجار في الممهم الأول فقط)** قال في  
 المستثنى تأويل هذه المسئلة إذا بلغه ببيع مـ م منها فرد ما إذا بلغه البائع أن هذه الشفعة  
 والمعليل بقوله لأن الشفعة جارية الآن المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه به يقتضي  
 الإطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كفاية **(قوله لأنه شريك)** أي نظراً إلى ما قبل الأخذ  
 منه قال في العناية لأنه حين اشترى الباقي كان شريكاً في الجوزاء الأول واستحقاق الشفعة  
 الجوزاء الأول لا يطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة لكونه في ملكه بعد فدية تقدم  
 على الجواز اه قلت ونظيره ما ذكره الاتقي إلى إذا اشترى دار الصيق داره ثم باع داره الأولى ثم  
 حضر جارا آخر لثانيتها يقتضي له بالنصف **(قوله وحيلة كاه)** أي حيلة تمنع الشفعة في كل العقار  
 أي لأنه وان ثبت له الشفعة في الممهم الأول لكنه إذا رآه ببيع معظم الثمن نقل رغبته فيمنع  
 عن أخذه ولا يخفى أن الأولى حيلة كاه أيضاً لأن المشتري الذراع صار شريكاً في الحق فيقدم  
 على الجواز كما قدمناه فكلامه بالنظر إلى الثانية فقط **(قوله ان يشتري الذراع أو الممهم)** أي  
 يشتري جزامهينا كذا ذراع من أي جهة كانت أو جزاماً ما كتسح أو عشر أقول وأما ما وقع  
 في كلامهم من حل الذراع على المذكور في الحيلة الأولى ففيه نظر لاستقلاله فيما يمنع الشفعة  
 عن الكل بلا توقف على كثرة الثمن فانهم واعلم أن هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفعة كما قدمناه  
 والأولى لإبطال شفعته وان هذه الحيلة مضرة للمشتري لو كانت الجوارح غير مدمج جوارح  
 الباقي بالباقي لما فيه من القبح القاحش فيلزم المشتري الممهم بالثمن الكثير ولا يجوز نشر أو  
 الباقي كافي غاية البيان **(فائدة)** إذا خاف أحد هماً أن لا يوفي صاحبه يشترط الخيار لنفسه  
 ثلاثة أيام فإذا لم يوف له في المدة فصح فيها وان خاف شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يجب  
 وان خاف كل منهما إذا أجاز أن لا يبيع صاحبه بول كل كل منهما أو كيلا ويشترط عليه أن يبيع  
 بشرط أن يبيع صاحبه زباني بزيادة **(قوله ولا يفسد حيلة الخ)** أي في آخر الباب تحقيق ذلك

(وكذا) لشفعة (لو وهب  
 هذا القدر لا شفعة  
 وقبضه (وان ابتاع مـ م  
 منه بثن ثم ابتاع بقيتها  
 فالشفعة للجار في الممهم  
 الأول فقط) والباقي للمشتري  
 لأنه شريك وحيلة كاه أن  
 يشتري الذراع أو الممهم  
 بكل الثمن الأدرهما ثم الباقي  
 بالباقي وليس له حيلة فيه  
 بآله ما وردت به إبطال شفعه  
 وله حيلة فيه بالله ان البيع  
 الأول

بما لا من يد عليه ان شاء الله تعالى **(قوله ما كان الحيلة)** ببيع الحيلة هو ان يظهر راعدا وهما  
 لا يريد ان يبيع اليه خوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كاهزل كاتمة ثم قبيل كتاب  
 الكفالة **ح (قوله وان ابتاعه)** أي ابتاع العقار كما يظهر من كلام الشرح ولا مانع من  
 ارجاع الضمير إلى الممهم تأمل **(قوله بثن كثير)** كاهضاف قيمته **(قوله ثم دفع ثوباً عنه)** أي  
 دفع عن ذلك الثمن الكثير أي بدله ثوباً بقيته كقيمة المبيع **(قوله لا بالثوب)** لأن الثوب عوض  
 عما في ذمة المشتري فيكون البائع مشترياً للثوب بعد أن غرر العقد الأول زباني **(قوله فلا  
 يرغب)** أي الشفعة في ذلك المبيع الكثرة الثمن وأشار إلى أن هذه الحيلة لا تبطل شفعته اذ لو  
 رضى بدفع ذلك الثمن له الأخذ بخلاف الحيلة الأولى كما قدمناه **(قوله وهذه حيلة تم الشريك  
 والجار)** أي بصفلاف ما قبلها فانهم لا يثبت لهم في حق الشريك اما الأولى فظاهر وأما  
 الثانية فلأن الشريك أخذ نصف الباقي بنصف الباقي من الثمن القليل **(قوله ليكن الممهم  
 بالباقي)** الأولى قد نضر **(قوله اذ يلزمه كل الثمن الخ)** لوجوبه عليه بالمبيع الثاني ثم برأته كانت  
 حصصاً بطريق المقاصة بثن العقار فإذا استحق بطول المقاصة زباني **(قوله بدينار)** الأولى  
 بدنانير بقدر قيمة العقار كما عبر الزباني **(قوله لا يبطل الصنف اذا استحق)** لأنه يكون صرفاً بما  
 في ذمته من الدراهم فإذا استحق العقار فثبت أن لا دين على المشتري فيبطل الصنف لا لافتراق  
 قبل القبض فيجب رد الدين لا غير زباني **(قوله مع قبضة فلوس الخ)** القبضة بالفتح وضعه أكثر  
 ما قبضت عليه من شيء قاموس ومثله النظام المعلوم العين الجهول المقصود دار كافي المنع **(قوله  
 اشترى بها)** أي بدينار يصح الحاقها بالثمن وبقوله وجهه ل قدرها تسقط الشفعة وبقوله وضع الخ  
 لا يمكن للشفعة مع معرفتها لئلا زاد في الجماس اخذ من قول المنع عن المضمرات ثم يستلزم من  
 ماعته فانهم **(قوله عن مقطعات الظهيرية)** أي من كتاب الشفعة وعادته التعبدية عن  
 المقترقات بالمقطعات ولم يذكر في المنع فقط مقطعات بل ذكره الرمي ونص ما فيها اشترى عقاراً  
 بدراهم جزافاً واتفق المتابعان على أنه لا يعلمان مقدار الدراهم وقد ذلك في يد البائع بعد  
 التقابض فالشفعة كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر بأخذ الدار بالشفعة ثم  
 يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه اه أقول وهذا مشكل اذ كيف يحصل له  
 الأخذ بجوارح على المشتري بمجرد زعمه مع أن الشفعة انما لا الأخذ بما قام على المشتري من الثمن  
 اللهم الا أن يكون عالماً بقدره بقدرية قوله الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على أن  
 الثمن علم قبل هلاكه تأمل **(قوله وأقره شيخنا)** أي الظهير الرمي في حاشية المنع وفي فتاواه  
 الظهيرية **(قوله ليكن تعقبه ابنه)** أي ابن المصنف **(قوله بانه مخالف للأول)** أي ما في الثمن  
 أقول لا مخالفة بل غاية أنه تخصيص لا إطلاق الأول لأنه ليس فيه أن هذه الحيلة باطلة بل ان  
 صحتها مبنية على ما اذا وافقه ما الشفعة على عدم معرفة الفلوس فان كان يعاها وادعى ذلك  
 فقد بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم وبطل على هذا التخصيص نفس كلام  
 المضمرات حيث عاين السقوط بيمين ايمان الشفعة ياخذ المبيع عن الثمن أو قيمته وهذا يبيح القاضي  
 عن القضاء ما يجب به بسبب الجهالة وقال الرمي ظاهر ما في الظهيرية أن الشفعة لا يثبت على  
 ما زعم لان المتابعين لم يدعوا قدر ما عينا ذكره الشفعة بل اتفق على أنه لا يعلمان قدر الثمن

ما كان حيلة مؤيداً  
 معزياً للوجيز (وان ابتاعه  
 بثن) كثير (ثم دفع ثوباً  
 عنه) فالشفعة بالثمن  
 لا بالثوب) فلا يرغب فيه  
 وهذه حيلة تم الشريك  
 والجار الممهم انضر بالمبايع  
 اذ يلزمه **ككل الثمن** اذا  
 استحق المنزل فالأولى ببيع  
 دراهم الثمن بدينار يبطل  
 الصنف اذا استحق وحيلة  
 أخرى أحسن واسهل وهي  
 المتعارفة في الامصار ذكرها  
 بقوله (وكذا لو اشترى  
 بدراهم معلومة) بوزن  
 أو اشارة (مع قبضة فلوس  
 اشترى بها) أو جعل درهما  
 وضيع الفلوس بهـ د  
 القبض في الجماس لان  
 جهالة الثمن تمنع الشفعة  
 درر قلت ونحوه في المضمرات  
 وينبغي ان الشفعة لو قال  
 أنا عاين فلوس وهي  
 كذا ان ياخذ بالدراهم  
 وقيمتها كالأشترى داراً  
 بعرض أو عقاراً لا شفعة  
 اخذها بقيته كما مر قاله  
 المصنف ثم نقل عن مقطعات  
 الظهيرية ما يوافقه قلت  
 ووافقه في تنوير البصائر  
 وأقره شيخنا لكن تعقبه  
 ابنه في زواجر الجواهر بانه  
 مخالف للأول



وما في التوتون والشروح مقدم على ما في ٢١٤ التناوي كما مر مرارا ٥١ وقد مضاه له لاشعة فيما يجمع فاسد اوله وبعده القبط

فلا يقال انه منكرو فلا يصح وجوب هذا علم ان هذه الحيلة انما تتبع لو وافقوها الشفيع مع على عدم المعرفة ويشير اليه قواهم لتعذر الحكم بقتلهم (قوله وما في المتن) كالفرق والشرع كالمضمرات فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لان مسائل المتن هي المنقولة عن أغنما الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشرع بخلاف ما في الفتاوى فانه مبني على وقائع تحدث لهم ويستلونها منهم من أهل التصريح فيجب لكل منهم بحسب ما يظهر له تخريجها على قواعد المذهب ان لم يجد نصا ولذا ترى في كثير منها الاختلاف معه. ولوم أن المنقول عن الأغنما الثلاثة ليس كالمنقول عن بعضهم من المتأخرين ولا يخفى عليه ذلك ان مسئلتنا هذه ليست كذلك فانه لم تذكر في المتن التي شأنها كذلك كقتصر القدوري والهداية والكفر والوقاية والزيادة والجمع والمقتضى والمواهب والاصلاح وقد قال في المنع ولم أقف على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والغوري رأيت في المضمرات اه وذكروا في المضمرات لا يدل على انها منقولة عن أغنما المذهب حتى ترجع على ما في الفتاوى كيف وكثير من الشرع كالتأنيب وغيره ياتون عن أصحاب الفتاوى فيجتمعل انه نقلها عنهم. م أيضا نقابل منقضا (قوله وقدمنا الخ) هذه ذكرها الرمي على حاشي الزاهد من جملة الحيل قول ولا شبهة في أنه لا يحل فعلها وانما مضرة فاعلمها في دينه ببشارة العقدة الفاسدة وفي دينه اذا طلب الشفيع بعد ما سقط الفسخ بيننا ونحوه (قوله ذكره البرازي) أقول ما اقتصر عليه البرازي لا يصلح مضافا الى لو سكت الشفيع أو قال لا أشترى لانه سقط شفعته وبعبارة التمامية وذلك أن يقول المشتري للشفيع أنا يا شفعي ما سألتك في الأخذ فبقي قول الشفيع نعم أو يقول أشتريت فبطل شفعته اه أقول ومنه أن يشترى منه الشفعة أو يصالحه عليه بما لم يطل وبطل ويتردد المال كانه دم (قوله ويفي بقول أبي يوسف في الشفعة) بل نقل في التمامية ان منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البرازية وان قبل الثبوت لا يابى به عدلا كان يعني الشفيع أو فاسق في المختار لانه ليس بإبطال (قوله واستصحبته معني الاشياء) هو العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعمادهذا القول لم يسمعه اه ط (قوله في الزكاة والحج وآية العبادة) كأن يبيع الساعة بغيرها قبل الحل أو يبيع لابنه المال قبله أو قبل أشهر الحج أو يقر أسيرة السجدة ويدع آية ما قال ط قلت أو يقر أهله ما يحب لا يسمع نفسه على المشهور اه أي من ان المعتبر اسماع نفسه لا بمجرد نصيب الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) أي في الشفعة أما في غير ما قد وجد كما فيه لا يرى (قوله قال) أي في البرازية أقول أصل هذا الكلام صاحب الظهيرية عن والده وذكر الرحي أن ما تقدم من أن له ان يصالحه أن البيع الأول ما كان لطيفة وكذا قوله أنا أعلم قيمة الدلو من يصلح حيلة لاسقاط الحيلة (تمة) وأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلی عن جواهر الفتاوى ما حاصله أخر بهم من الدار ثم باع منه البقرة لاشفعة للبارد ذكره الخصاص وأذكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوصة في أن أقربها ولا تخروا لها ثم يبيت دار جنبها لاشفعة للمقولة في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف اه أي لان الأقوال رجحة قاصرة

لا يحال الفسخ ثم لا يسقط  
الفسخ بالإنشاء ونحوه  
وجبت واقعه لم تذكره  
الحكمة لا لسقوط الشفعة  
بعد ثبوتها أو فاقا كقوله  
للتابع أشتره في ذكره  
البرزاي (والمحيلة له فع  
ثبوتها ابتداءً عنه دأب  
يوسف لا تذكره وعند محمد  
تكره ويشتق بقول أبي  
يوسف في الشفعة) قوله  
في السراجية بما إذا كان  
المارة غير محتاج إليه  
واستغنائه عن الشيء  
(وبصده) وهو الكراهة  
(في الزكاة) والحج وآية  
المحبة جوهرية (ولا  
حيلة) موجودة في كلامهم  
(لا سقاط المحيلة) برزاية  
قال وطاب لها كن خير أفل  
نجدها (إذا اشترى جماعة  
عقارا

٣ مطالب  
لاشعة لامر له يدور  
وفي المتنق عن الجيوسف  
رجل في يده دار فقال  
الشنيع بعدد مع الدار  
التي فيها الشنة داري  
هذه ابلان وقد بعثت منه  
مناسة وقال هذا في وقت  
يقدر على اخذ الشنة لو  
طالب نفسه قال لاشنة  
له والامر له تار خانبة  
اه منه

وَمِنْهُمْ

والبايع واحد يتعدد الاختلاف في ثمة بتعدد مالا يبيع ان ياخذ نصيب بعض - م ويترك الباقي وبالعكس) وهو ما اذا اذناه 52  
البايع واحد المشتري (لا) يتعدد الاختلاف ان ياخذ الكل أو يترك الا في ثمة بق ٢١٥ الصفة عمل المشتري بخلاف الاصل

ومقتضاء ان لا شفعة له مقر أيضا وما اخذته باقراره تامل (قوله والبايع واحد) أقول  
 فلو تم ذلك من البائع والمشتري لم أره والظاهر أنه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليل الآتي  
 وليراجع (قوله لان فيه تفرق الصفة على المشتري) أي فيتمتع ببيع الشريك في الكفاية  
 عن الأخير ولو اشترى نصيب كل بصفة فلا شفيع أخذ نصيب أحدهم لان المشتري رضى بهذا  
 العيب حيث اشترى نصيب كل بصفة اهـ ثم بين ما تفرق به الصفة وما اتحد بفواجهـ  
 (قوله اقيام الشفيع الخ) ولان الباطل معد فله أن يرضى بأحدهم دون غيره اما اذا رضى  
 بجوار المشتري في نصيب واحد فقد رضى أيضا في نصيب آخر اهدم تجزئ جوار الواحد درر  
 البحار (قوله بالافرق الخ) هو الصحيح الا أن قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم اذا  
 تقدم عليه ما لم يقد الآخر حصته كي لا يؤدي الى تفرق اليد على البائع بغيره أحد المشتريين  
 هداية أي اذا تقدم عليه من الثمن لا يقبض نصيبه من الدار حتى يؤدي المشترون ما عليهم  
 من الثمن وكذا الشفيع (قوله قبل القبض أو بعده) أي قبل المشتري الدار معراج (قوله  
 فهو على شفيعه) أي في الباقي وقيل بطلت قهستاني وفي التارخانية واذا كان المشتري واحدا  
 والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ به يكون على شفيعه  
 ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب المواثبة وطلب الاثمة اذ في  
 الكل فلو طلب في النصف أولا بطلت وقال بعضهم م على الطلاق اهـ قلت يؤيد الاول  
 فافهمه الشارح فيبطل باب الطلب عن الزبلي من أن شرط محتمل ان يطلب الكل وبه يتأيد  
 ما ذكرناه هناك من التوفيق بينهما وبين قول الجمهور ولا يجعل قوله أخذ نصفها نسبا فياخذ به  
 (قوله لا أحدهما) وقال زفره شفعة أحدهما قبل والفتوى على قوله وفيه نص من لماني  
 لمناق لو كان في مصر واحد فقولاه كقولنا وفي المصنف والايضاح أنه قيل في اتفاق بصفة  
 فلو كانا بصفة تين له أخذ أيهما شاء اتفاقا وبكونه شفيعا لهما اذ لو كان شفيعا لاحدهما يأخذ  
 في هو شفيعهما اتفاقا لان الصفة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست  
 به فحكمهم فيها ثابت فيه اذ لم يلق العبد كذا في درر البحار وشرح الجمهور (قوله وباني) أي  
 من النظم الوهابي (قوله فلو وكل واحد جماعة) أي بالشرع افشأه والفقهاء اواحد بصفة  
 احدة او متعددة زبلي وتمام التقرير ولو وكل جماعة واحد به ليس للشفيع أخذ نصيب  
 منهم (قوله فلا شفيع الخ) هذا اذا وكل كذا في نصيب أو ما اذا وكل كذا في شراء الجميع فلا شفعة  
 لافي الجميع فليتامل ط أقول هذا مقبول للفقهاء لو لم يخالفه ما قلناه آتفا عن الزبلي  
 تامل (قوله وان وقع في غير جانبه) وعن أبي حنيفة أنه يأخذ اذا وقع في جانب الدار التي  
 شفيعه الا لا يبقى جارا فيما يقع في الجانب الآخر هداية (قوله اورضاعا على الاصح) وعن  
 أبي حنيفة لو بيعت بضعه النقص اتفاني (قوله لان من تمام القبض) لما عرف ان قبض  
 اشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية (قوله حتى لو قسم) أي المشتري وهو تفرع  
 الى التعليل بكون القسمة من تمام القبض افاده ط (قوله حيث يكون للشفيع نقصه)  
 ان هذه القسمة لم تجز بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بغيره كالمعقبات مبادلة

الشريك الذي لم يبيع حيث يكون لا ترفع نكضه) كمن نكضه بعهده واهله



والشفع ان ينقض المباداة كفاية (قوله كمالواشترى الخ) تشبيهه في النقص ط (قوله)  
 والجارح لغيره على العلم) لانه تخلف على فعل غيره منح فية قول لا اعلم انه مالا لما يشفع به  
 (قوله فانه يخاف على العلم) موافق لما في التارخانية عن فتاوى ابي الميث وهو محمول على  
 ما اذا قال الشفع علمت امس وطلبت فانه يكاف اقامة اليقينة فان لم يقمها احاقب المشتري  
 اما لو قال طلبت حين علمت اي ولم يسند له ما مضى فالقول له بيمينه كافي الدرر والخاتمة والبرزبة  
 فيحصل التوفيق افاد الرمي وقدمناه (قوله عند اقامته) قيد به لانه لو انكر طاب الانهاد  
 عند لقاء البائع او عند الدار حاقب على العلم اعدم احاطة العلم اه ح (قوله في يمينه الشفع  
 احق) لانما ثبتت الاخذ واليمينات للابنات ط (قوله وهو) اي الغير الذي هو المستأجر  
 (قوله اخذها بالشفعة) لوجود سببها وبطلان الاجارة (قوله والابطال الاجارة وان ردها)  
 عبارة الاشهاد بان ردها وعزا المسئلة الى الوالدية قال الجوى وفيه نظر لان عدم اجارة  
 البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الوالدية ولو لم يجر البيع ولكن طلب الشفعة  
 بطلت الاجارة لانه لا لاصحة للطلب الا به بطلان الاجارة اه قال صواب ان طلبها يعني الشفعة  
 اه ملخصا وما في الوالدية من كور في الخاتمة والقينة والندية عن المحيط قال ط وافاد  
 هذا ان له الاخذ بالشفعة لثبوتها في البيع بين المتعاقدين وحينئذ لا فرق بين ان يجيز وبطاب  
 او يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلف عن ركاز اه اي لا يمسها ان لا شفعة له ان طاب  
 فقط مع ان له الشفعة كما صرح به في الخاتمة اقول المسئلة مسوقة في الوالدية وغيرها  
 لبيان الفرق بينهما وبين ما ذاباع دارا على ان يكفل الشفع الثمن فكفل لاشفعة له والفرق  
 انه لما كانت الكفالة شريطة البيع صار جوارحه مضافا اليه او صار الشفع بمنزلة البائع اما  
 هنا البيع جائز من غير اجارة المستأجر الى آخر ما ذكره وحاصله ان المستأجر الشفعة سواء  
 اجاز البيع صريحا او ضمنا بخلاف الكفيل فلا ركا كفي كلامهم بعد الوقوف على صرامهم  
 فافهم (قوله الشفعة) فيقول اشترت واخذت بالشفعة فنقص من الدار له ولا يحتاج الى  
 القضاء خاتمة وقيد في النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه لاصح ضرر ظاهر كافي شرائه  
 حال ابنته لنفسه (قوله والوصى كالا ب) اي على قول من يقول لوصي شرائه مال البنتيم  
 لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك له الشفعة ايضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفعة ثم  
 يرفع الامر الى القاضي لينصب قيباع الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم المثل اليه  
 ثم هو يسلم المثل الى الوصى ولو بالدية وخاتمة وقينة (قوله ان كان في شرح الجمع  
 ما يخالفه) حيث قال وقيد بالاب لان الوصى لا يملك اخذ نفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة  
 الشراء ولا يجوز الوصى ان يشترى مال البنتيم لنفسه بمثل القينة اه ومثله في درر البصار  
 والخاتمة ايضا في موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق ويمكن التوفيق بأنه ليس له ذلك بل ارفع  
 الى القاضي ونصب قيم لكن في خزانة الا بكل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة  
 البلوغ الصغير وهو ما ياتي عن المنظومة الوهابية ربه وفق الطرسوسى فعمل ما صرا اتفاقا على ثنى  
 طلب المثل للمال كانه الشراء لا يلى اقول وينبغي ان يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع  
 الامر الى القاضي وبه يوفق بين ما في النظرة وما قدمناه عن الوالدية وغيرها هذا وقد ذكر

(كوالواشترى اثنان دارا  
 وهو اشفعه ان شجع  
 ثالث بعد ما اقتسم باقتضا  
 او غيره فله) اي الشفع  
 (ان ينقض القينة) ضرورة  
 ضرورة النصف المتأخر  
 وهبانية (اختلاف الجار  
 والمشتري في ملكية الدار  
 القيد بين فها) الشفع  
 الذي هو الجار (فالقول  
 للمشتري) لانه ينكر  
 استحقاق الشفعة (ولكن  
 تخلفه) اي تخلف المشتري  
 (على العلم عند أبي يوسف  
 وبه يفتى كوالواشترى  
 طلب المواتية) فانه يخاف  
 على العلم (وان أنكر) المشتري  
 (طلب الاشهاد عند لقائه  
 حاق) المشتري (على البتات  
 لانه يحيط به علماء دون الاول  
 تاروى الزاهدى ولو برهنا  
 قينة الشفع احق وقال  
 أبو يوسف يمينه المشتري  
 ه (فروع) ه باع ما في اجارة  
 الغير وهو شفعه فان اجاز  
 البيع اخذها بالشفعة والا  
 بطلت الاجارة وان ردها  
 شري لطفه والاب شفع له  
 الشفعة والوصى كالا ب  
 قلت لكن في شرح الجمع  
 بما يخالفه فتنبيه

في النهاية والمعراج وتبعهم ما الزباني تفصيلا آخر هو ان لوصي له الاخذ اذا كان فيه الصغير  
 نفع ظاهر بان كان في الشرع من يبيع والابن وقع الشراء الصغير بمثل القيمة فلا بالاتفاق كافي  
 شرائه مال الصغير لنفسه اه ملخصا ومثله في الذخيرة والتارخانية وعليه يحمل ما قدمناه  
 من القول السابقة ايضا والذي تحرر من هـ هذا كما ان لوصي الشفعة ان كان ثمة نفع ظاهر  
 للصغير بشرط أن يرفع الامر الى القاضي والايؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن فيه نفع  
 ظاهر فلا فائدتهم هـ هذا التوفيق المفرد هـ بين كلامهم المبدد (قوله لبعض المبيع) كذا في  
 الاشهاد ومعه ان اذا كان المبيع متعدد كدارين له جوار باحداهما كما ذكره الجوى وغيره  
 وقد منع عن الاتفاق لو كان احدا بطارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر من الاخر فلهما  
 سواء فتنبيه وفي البرزبة قرية خاصة باعها يدورها وناسية منها الى أرض اثنان فله شفع  
 اخذها بالشفعة التي تليها اه اي لانها في حكم المتعدد تأمل (قوله الابراء العام من  
 الشفع) كما اذا قال له البائع او المشتري ابرئنا من كل خصومة لك قبلنا ولو بالدية (قوله  
 مطلقا) اي سواء علم أنه وجبت له قبلها ما شفعة أولا (قوله لاديانة ان لم يعلم بها) قال في زواهر  
 الجواهر هـ هذا على قول محمد اعم على قول أبي يوسف فببراءة وديانة في البراءة من الجهول  
 وعليه الفتوى كافي شرح المنظومة والملاصقة اه ح اقول على في الوالدية عدم البراءة  
 ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يعثره ما قال ونظيره لو قال لا تخر اجمع لي في حل لا يبرأ ديانة اذا  
 كان بحال لو علم ذلك الحق لم يعثره اه فتأمل هذا واستشك كل المسئلة الجوى يعني الظهيرية  
 لو قال ان لم اجب بالثمن الى ثلاثة ايام فأنابرى من الشفعة فلم يجب قال عاملة المشايخ لا تبطل  
 شفعة وهو الصحيح لانما في ثبوت بطلان المواتية وتقرر بالاشهاد لا تبطل ما لم يسلم بالثمن  
 اه وهو صريح في أن لا تبطل بالبراءة الخاص في العام أولى اه واعتراضه بانه لا معنى له هذا  
 الاستشكال لان غاية ما استقدم من الظهيرية ان الشفعة لا يطلها الا براءة العام في الصحيح  
 اه اقول وفيه غفلة عن كون هـ هذا المستفاد هو منشا اليرادة وقد يجاب عن الاشكال بان  
 ما في الظهيرية بعد استقراء الشفعة بالطلين والظاهر ان من ثلثنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله  
 اذا صبح المشتري الخ) مستدركه هو وما به هـ بما تقدم في باب الطاب افاده ط (قوله آخر  
 الجار طلبه الخ) قدمنا أنه مبني على قول محمد الماتقي به (قوله يهودى مع الخ) الظاهر انه  
 قيد اتفاقا فليس الاحد معذرا لفنصرانى ونكتة تخصيص اليهودى بالذكر انهم من نواعن  
 الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكنه نسخ في شرعنا جوى (قوله لم يكن  
 عذرا) وكذا لو كان الشفع في عسكر الخوارج أو اهل البقي تخاف على نفسه أن يدخل في  
 عسكرهم هـ بل فلم يطلبها بطلان لانه غير معذور خاتمة (قوله قال المصنف) اي قبيح باب  
 ما ثبت هي فيه أولا ح (قوله وسند كره) اي كلام الوهابية قريسا ح (قوله لان ابن  
 المصنف) الظاهر انه على الاعادة المفهومة من قوله وسند كره فانما تقتضى العناية والتأكيد  
 ط (قوله ايده) حيث قال اقول ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفقه لانه قال كل  
 موضع لو اقر به لا يلزمه شي لو انكره لا يخلف وهذا لو اقر بالدية اهدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شي  
 فلا يخلف والحق هـ اهدم ثبوتها ابتداء لانكره عند أبي يوسف وعلى قوله الفتوى كافي الدرر

لو كانت دارا الشفع مع ملاصقة  
 لبعض المبيع كان له  
 الشفعة فملاصقة فقط  
 ولو فيه تقرير الشفعة  
 والبراء العام من الشفع  
 يطلها قضاء مطلقا لاديانة  
 ان لم يعلم بها اذ صبح  
 المشتري البقاء في الشفع  
 شريان شاء أعطاه ما زاد  
 الصبح أو تركه آخر الجار  
 طابيه يكون القاضي  
 لا يرافقه ومعه مودى  
 مع بايبيع يوم السبت فلم  
 يطلب لم يكن عذرا قلت  
 قوخذمه ان اليهودى  
 اذا طاب خصمه من القاضي  
 احضاره يوم سبته فانه يكانه  
 الحضور ولا يكون سبته  
 عذرا وهي واقعة الفتوى  
 قاله المصنف قلت وهي في  
 واقعات الحسامى هـ ادى  
 الشفع على المشتري انه  
 احتمال لابطالها بخلاف وفي  
 الوهابية خـ لانه قلت  
 وسند كره لان ابن المصنف  
 في حاشيته للاشهاد ايدهما  
 لا يزيد عليه فاحفظ  
 قول الحاشية لعدم ثبوتها  
 اي الشفعة وهو مطلق  
 بالدية اه منه



والفرق وقال قاضيان به - مذ كرم - له من الحيل المبطل للشفعة في هذه الصور لو اراد  
 الشفيع ان يحلف المشتري أو البائع باقائه تعالى مافعل هذا فرادى عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه  
 يدعى ش - بالواقر به لا يلزمه اه - أقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان وأفاده  
 العلامة فقيه النفس نحر الدين قاضيان أميل أقول وفي الولوجية ثم ذكر في بعض كتب  
 الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستصاف المشتري باقائه تعالى مافات هذا فرادى من الشفعة  
 ولا معنى في هذا لانه يدعى عليه معنى لو اقر به لا يلزمه شيء فكيف يستصاف اه - كلام ابن  
 المصنف في الزواهر ح - أقول وبالله التوفيق ذكر في الولوجية أيضا أول الفصل الثالث  
 تصديق بالخائض الذي يلي جاره على رجل بماله وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجار شفعة فان  
 طالب عين المشتري باقائه تعالى مافعل الأول ضرر ولا فرار من الشفعة على وجه التلجئة لذلك  
 لانه يدعى عليه معنى لو اقر به لزمه وهو خصم فان حلف فلا شفعة والاثبت لانه ثبت كونه جارا  
 ملازقا اه - وقال الامام قاضيان به - عبارة السابقة ليعلم ان اراد تحليف المشتري ان  
 البيع الاول ما كان تلجئة لذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه قال وما ذكر في الاصل ان  
 الشفيع اذا اراد تحليفه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان ذلك مفاه اذا ادعى ان البيع  
 كان تلجئة اه - ومنه في التبيين والمزيد صاحب الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده  
 معزو والوجيز به ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح مما تقدمه الاشياء وبين ما ياتي عن  
 الوهبانية وقد علمنا ان بيع التلجئة هو ان يظهر اعادة الايراد الخ فيكون البيع باطلا وهذا  
 ولا يخفى ان المنهوم مما تقدمنا ان المتعاقدين ان قصدا حقيقة البيع فرادى من الشفعة كان  
 بيعه جائزا والابل اظهر اراءه للشفيع لم يكن جائزا لانه تلجئة ولذا يجب الشفيع الى الضيف لو  
 ادعى الثاني دون الاول وانس في كلامه - م ان كل ما يمتثل به لا بطل الشفعة يكون تلجئة والا  
 بطل قولهم انه ليس له ان يصفه انه مافعل - هذا فرادى من الشفعة الخ فمن استشكل ذلك وقال  
 لم أر من تعرض له كره ثم اجاب بالاجابة فقد خفي عليه المرام فاعتزم هذا التحقيق في هذا  
 المقام (قوله تعالى ابطالها بالشرط جائز) قال في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلتك  
 الشفعة ان كنت اشترىتم الفرسك وقد اشتراها الغير فليس ببيع لان تسليم الشفعة اسقاط  
 محض كالطلاق والعقاق فصح تعليقه بالشرط ولا يترك الابعاد وجوده اه - قال في العناية  
 وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعاق اسقاطه بالجار من  
 الشروط فبالقاسد أولى اه - قال الطوري وقد يجب بالفرق بين شرط وشرط فاس - بوق في  
 الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالجارورة وما هذا فيما لا يدل على ذلك اه - أقول  
 وأورد في الظهيرية على ما في الجامع ما ذكره السير خفي في ميسوطه ان القصاص لا يصح  
 تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحقل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا وهذا لا يرتد  
 من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا تبطل قال وجه ثابت بين ان تسليمه ليس  
 باسقاط محض والاصح مع الاكراه كعامة الاسقاطات اه - وبقي على ذلك انه غير الرمي الى  
 الشفيع لو قال قبل لي البيع ان اشترىتم فقه - وسلم انه لا يصح وقد نما ذلك قبل باب الصرف  
 فراجع (قوله يقول هذه الدار ذرى الخ) لانه اذا ادعى رقبته تبطل شفعة واذا ادعى الشفعة

معناق ابطالها بالشرط  
 جائز له دعوى في رتبة الدار  
 وشفعة فيه سابقة له -  
 الدار ذرى واذا ادعى اقام  
 وصلت الى والا فانه الى  
 شفعة فيها - استوف  
 الشفيع عليه اطلاقه

تبطل دعواه في الرقبة لانه يصح من مفاضا فاذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة  
 لان الجله كلام واحد وأفاد أبو السعد ان هذا مبق على اشتراط الطلب فورا واما على الصحيح  
 من ان له الطلب في مجلس علمه فيمكن ان يدعى رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع  
 (قوله ان اعتمد على قول عالم) بحث فيه في الزواهر بان قوله - لا يثبت الملك للشفيع الابعاد  
 الاختصاص ارضي أو بعد قضاء القاضي يقتضي ان استيلاءه حرام ولا ينفعه قول العالم اه - ح  
 أقول عبارة الولوجية ان كان من أهلى الاستبطاء وقد علم ان بعض الناس قال ذلك لا يصح  
 فانه لانه لا يصح ظالم الخ فالبحث غير متوجه فقد بر (قوله والا كان ظالما) يؤخذ منه انه  
 يعزى اه - أبو السعد عن الزواهر (قوله أشياء على عدد الرؤس) أى تقسم على عدد الرؤس  
 لا على قدر الانصاء (قوله العقل) أى الدية أو القيمة فاذا وجد حرا أو عبدا فتملأ في مكان مملوك  
 فسمت القيمة أو الدية على عدد المالك دون قدر المالك وغام - يانه في حاشية الاشياء للمعوى قال  
 وعلى كون العقل بمعنى الدية استحسن الدمامي في قول ابن تباتة  
 أعيد سناء والعهد اور يقره • بما قد أتى في النور والنمل والفضل  
 واصبوا الى الضر الذي في جفونه • وان كنت أدري أنه جالب قتلى  
 وأرضى بان أمضى قتلا كما مضى • بلا قود مجنون لي ولا عقل  
 (قوله واجرة القسام) قيمة بالقسام لما يذكره الشارح في بيان القسمة ان أجره الكيل  
 والوزان بقدر الانصاء اجساعا وكذا حائر المؤمن الخ (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) لم يرد به  
 هذا طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد بل ما يكون في سكة غير نافذة محوى • (تمة) • تقدم في  
 متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا فيها تقسم على عدد الرؤس فذويت من دار  
 كذى يوت منها و - يذكر الشارح آخر القسمة ان الغرامات لو لحفظ الانفس فذلك  
 وكذا ما اتفقوا على القائمه من السفن لو خافوا الفرق وباتى - ان ذلك ان شاء الله تعالى فالجهر وع  
 - بعة نظمها الفاضل الجوى بقوله  
 ان القسام بالرؤس يكون في • سبع لمن على عدة نظامي  
 في ساحة مع شفعة ونواب • ان من هواء أجره القسام  
 وكذا المارى من السفن التى • يخشى بها غرق وطرق كرام  
 وكذا العاقلة وقد تم الذى • سررنه لافاضل الاعلام  
 قال وبقي ما في فتاوى الحانوقى وهو ان الضميمة التى جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على  
 عدد الرؤس لا قدر الوظائف ومنها ما أتى به شيخنا يعني الشرنبلالى تبع المشايخ وهو الحلول  
 الذى جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به  
 الناظر منها ما ذكره القهستاني بهذا الوقت صيد الحرم حلالا فعلى كل نصف قيمته وينبغي  
 ان يقسم على عدد الرؤس اذا قلته جماعة اه - (قوله لاولى له) أى من أب أو جد أو وصى  
 أحدهما وأشار الى أن الخصم عن السبي في الشفعة له أو عليه من ذكر وعند عدمهم القاضي  
 أو قومه كما في الشرنبلالية - وقد تقدم ازل هذا الباب الكلام في تسليمهم شفعة والسكوت عنها  
 (قوله لا تبطل شفعة) فله ان يطالبها اذا بلغ ط (قوله ان الاشياء مرفوعة وقت القبض)

ان اعتمد على قول عالم  
 لا يكون ظالما والا كان  
 ظالما اشياء على عدد الرؤس  
 العقل والشفعة واجرة  
 القسام والطريق اذا  
 اختلفوا فيه الكل في  
 الاشياء لا شفعة مرفوعة  
 صبي شفيع لاولى له لا تبطل  
 شفعة وان نصب القاضي  
 فيما يطالب اجاز جواهر  
 بشرى كماله شفيع غائب  
 فان رت الاشياء رفا كلها  
 المشتري ثم اتى الشفيع  
 وانتهى ان الانصاء وقت  
 القبض مرفوعة - قط بقدره  
 والا لانه لاحصية له من  
 الثمن حينئذ مؤيد زاده  
 معزى بالواقعات الحسامى  
 وفي الوهبانية



وكانت عشرة عند المقداد وأثرت به عند قبل القبض كما أفاد المصنف سابقا ط (قوله  
 وياخذ الخ) في البيت - فإذن قد تناقروا بينا الكلام عليه ما - توفي وقوله أب تنازع فيه  
 ياخذو بشترى وقوله ووصى مبتدأ والواو فيه للاستئناف وجعله يؤخر خبره وللبلوغ متعلق  
 به (قوله وياخذ) أي لا شفع فيه وقوله يعني أي صفة واحدة وهو شفع فيه ما فيها أخذها  
 جميعا أو يتركها للتفرق الصفة كما تقدم وقوله ولو غير جارأي هو ما يجيب على لا - مدعوا ولو  
 فيه وصلة وقوله والتفرق أب - مدعوا وخبر ترجع للقول بأن لا أخذ ما يجاوره فقط وهو  
 قوله - ما روي قول الامام آخر أو عليه الفتوى وفي نسخ الوجاهة فالتفرق بالفاء بدل الواو فلو  
 شرطية (قوله وماض الخ) أي لا بأس بإسقاط الشفعة بالحلية - والمصنف - مدعوا مضاف إلى فاعله  
 والمذموم محذوف أي الشفعة وفاعل ضم المصنف - مدعوا مفعول قوله - مضافا للمحذوف فافهم  
 (قوله وتخليفه الخ) أي تخلف الشفع - مدعوا القاديين في وقت انكاره الضيل أنكرأي  
 منكر شرعا لأنه يدعي عليه معنى لو أقرب لا يلزمه وهو محمول على ما ذالم يدعي أن البيع كان للجنة  
 والأفد الضيف فلا منافاة بينه وبين ما مر كأنهم ما عليه سابقا والله تعالى أعلم ونسأل الله تعالى  
 على كل نعمه أن يقسم لنا من شفاعته رسول نبى الرحمة صلى الله عليه وسلم أو فخر القصة - أنه  
 جواد كريم رؤوف رحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القصة)

هي مشروعة بالكتاب قال تعالى ونبتهم أن الماء قصة بينهم أي الكل شرب محض وقالوا  
 شربوا لكم شرب يوم معلوم وقالوا إذا حضر القصة أولوا القربى وبالسنة فانه عليه الصلاة  
 والسلام باشرها في الغنائم والموارث وقال أعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه  
 وهذا مشهور وأجبت الأمة على مشروعيةها معراج (قوله مناسبت الخ) الأولى أن تكون  
 المناسبة أن الشفع يملك مال المشتري جبراً عليه وفي القصة يملك نصيب الشرىك جبراً عليه  
 اذ هي مشقة على معنى المبادلة مطلقاً في القيمي والمثلي وانما تقدم الشفعة لانها ملك كلي وهذا  
 ملك البعض فكانت أقوى رضى (قوله اسم للاقسام) كافي المغرب وغيره أو التقسيم كافي  
 القاموس لكن الأنسب بما يأتى من لفظ القام أن تكون مدعوا مدعوا الشفيع الذى بالفتح أى جراه  
 كافي المقدمة وغيرها هـ ستانى (قوله كالقصة) منسقة الأولى وكعدة ما نسقت به واقترنت به  
 فاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقتداء أملايوهم أنه اسم مصدره تأمل (قوله  
 في مكان) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) لأن كل واحد من الشرىكين قبل  
 القصة منقطع بنصيب صاحبه فالطالب للقصة يسأل القاضى أن يخصه بالانتفاع بنصيبه  
 وينزع الغير عن الانتفاع به لئلا يجيب على القاضى إجابته إلى ذلك نهاية (قوله كيكيل  
 وذرع) وكذا الوزن والعدد نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في أن أجره القصة على الرأس  
 أو الأنسب أو انتفعوا على أن أجرة الكيل ونحوه على الأنسب شرعاً لاية عن المقدس أى  
 ومقتضى كونه مكاناً يكون على الخلاف أيضاً قال أبو الهود ويجاب بما يأتى من أن  
 الكيل والوزن ان كان للقصة قبل هو على الخلاف اه فليتأمل (قوله وشروطه الخ) أى

وياخذ فيما يشترى له غيره  
 أب ووصى للبلوغ يؤخر  
 وليس له تفرق دارين بينهما  
 ولو غير جار والتفرق أجدر  
 وماض أسقاط الضيل - مضافاً  
 وتخليفه في النكر لاشك  
 أنكر

(كتاب القصة)  
 مناسبتة ان احد الشرىكين  
 اذا اراد الافتراق باع نصيب  
 الشفعة او قسم (هـ) آفة  
 اسم للاقسام كافة - مدعوا  
 للاقتداء وشروعاً (جـ) -  
 نصيب شائع له في مكان  
 معين وسيم طالب الشرىكاه  
 أو بعضهم الانتفاع به لئلا  
 على وجه الخصوص (نـ) -  
 لم يوجد طلبهم لأنصع  
 القصة (وركنها هو الفعل  
 الذى يحصل به الافتراق  
 والتفسير بين الأنسب)  
 كيكيل وذرع (وشرطها  
 عدم فوت

شرط لزومه باطل أحد الشرىكاه شرعاً لاية (قوله المنفعة) أى المعهود وهو ما كانت قبل  
 القصة إذا الحام بعدها ينتفع به بتخو بط الدواب وسد كره الشارح عن المجتبى (قوله ولذا  
 لاية - نحو حائط) يعنى عند عدم الرضا من الجميع أما إذا رضى الجميع صحت كما سبق متنا  
 اه ح (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها مخ (قوله مطلقاً) أى سواء كانت في  
 المثليات أو القيميات مخ (قوله والاقرار هو الغالب في المثلي) لأن ما يأخذها أحدهما نصفه  
 ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذى - مدعوا لا يترتب اعتبار الأول افتراضاً باعتبار  
 الثاني مبادلة إلا أن المثلى إذا أخذ بعضه بدل بعض كان الماخوذ عين الماخوذ عنه كماله وجود  
 المائله بخلاف القيمي (قوله وما فى حكمه) أى حكم المثلى أقول ونقل في جامع الفوائد وابن عن  
 نرح الطحاوى كل كبرى ووزنى غير مدعوا وعددى متقارب كفلوس وبيض وجوز ووضوها  
 مثليات والحب ووانات والمزعميات والعمدى المتفاوت كزمان وسفر وجعل والوزنى الذى في  
 نصيبه ضرر وهو المصوغ قيمات اه ثم نقل عن الجامع العدد المتقارب كاه مثلى كسلا  
 وعدا ووزنا وعند زفر قبحى وماتتفاوت آحاده في القيمة فعددى متفاوت ليس على الخ فتأمل  
 (قوله في الخاتمة الخ) أراد به بيان فائدة هي انه اذا قسم ذوالبدن حصة بنصيبه صاحبه كما قال في  
 المتن لا تنفذ القصة ما لم تلم حصة الآخر (قوله ان تلم - ط الآخرين) أى الغائب والصغير  
 ومنه هو ما ان سلامة ما أخذ لا يشترط كما يظهر (قوله والا لا) أى وان لم يسلم بان هلاك قبل  
 وصوله اليه - ما لا تنفذ القصة قبل تنقضى ويكون الهالك على الكل ويشترك الاخران فيما  
 أخذنا في هذه القصة من معنى المبادلة (قوله بين دهقان) هو من له عمار كثير كافي المغرب  
 والمراد به هتارب الارض (قوله أمره الدهقان بقسمتها) أى قسمها والدهقان غائب مخ  
 (قوله فهلاك الباقي عليه ما) أى اذا رجع فوجد ما أقرزه لنفسه قد هلك فهو عليه ما يشترك  
 الدهقان فيما سله اليه وقوله وان يحفظ نفسه - أى وان ذهب بنصيب نفسه إلى بيته - أولاً فلما  
 رجع وجد ما أقرزه للدهقان قد هلك فهو على الدهقان خاصة كافي المنع عن الثانية واصل وجهه  
 انه في الأولى لما ذهب بحصة الدهقان أولاً قصد القبض للدهقان أولاً والقبض لنفسه فيما  
 بعد رجوعه فلما رجع ورأى الباقي قد هلك كان الهلاك قبل القبض منه ما فيكون عليه ما  
 كالهلاك البعض قبل القصة أصلاً بخلاف ما اذا جعل نصيب نفسه إلى بيته أولاً فانه بمجرد  
 التحصيل والذهاب صار قابضاً فله الباقي بعد قبض نصيبه بقيناً فيكون هلاكه على صاحبه  
 لكن لا يفتى بخالفته اقوله في المسئلة الأولى نفذت القصة ان سلم - حظ الآخرين والا لا فانه  
 هنا ما سلم - حظ الغائب وهو الدهقان انتقضت القصة فجعل الهلاك عليه ما وما سلم - حظ  
 الحاضر وهو الزراع دون الغائب نفذت وكون القصة هنا ما ورأى من الغائب بجزء لانها في  
 المسئلة الأولى لا يظهر به الفرق ولئن سلم - فالمراد عدم الفرق كما يقتضيه التشبيه في قوله كعبدة  
 فلما نال - هـ ذاقه قد نقل في الميزان به بعد ما تقدم عن واقعات معروفة ما نصه اذا تاف حصة  
 الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكابر نصف المقبوض وان تلف حصة الاكابر لا تنقض  
 لان تلفه بعد قبضه والفلة كاه في يده والاصل ان هلاك حصة الذى المكيل في يده قبل قبض

المنفعة بالقصة) ولذا  
 لا يقسم نحو حائط وحام  
 (وحكمها - نهى بن نصيب  
 ككل) من الشرىكاه  
 (على حدة ونشتمل) مطلقاً  
 (على معنى) (الاقرار) وهو  
 أخذ عين حقه (و) على  
 معنى (المبادلة) وهو أخذ  
 عوض حقه (و) الاقرار  
 (هو الغالب في المثلى) وما  
 فى حكمه وهو العمدى  
 المتقارب فان معنى الاقرار  
 غالب فيه ايضاً ابن كمال  
 عن السكاكى (والمبادلة)  
 غالبية (في غيره) أى غير المثلى  
 وهو القيمي اذا تفرق هذا  
 الاصل (فياخذ الشرىك  
 حصة بنصيبه صاحبه - فى  
 الاول) أى المثلى لعدم  
 التفاوت (الا الثانى) أى  
 القيمي اتفاوته في الثانية  
 مكيل او موزون بين حاضر  
 وغائب او بالغ وصغير فاخذ  
 الحاضر او البالغ نصيبه  
 نفذت القصة ان سلم - حظ  
 الآخرين والا لا كعبدة  
 بين دهقان وزراع امره  
 الدهقان بقسمته ان ذهب  
 بما أقرزه للدهقان أولاً  
 فهلاك الباقي عليه ما وان  
 يحفظ نفسه - أولاً فهلاك  
 على الدهقان خاصة كذب  
 فله بعض المشايخ انتهى  
 ملخصاً



الاخر نصيبه لا يوجب اتقاض القسم وبه لالا - حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض  
 حصته يوجب اتقاضها اه - وهذا المقرر بوالاصل واضح وموافق للمصلحة الاولى وقد  
 اطال صاحب الذخيرة في تقريره ومزاها الى شيخ الاسلام وقال عليه يخرج من هذه المسائل  
 ثم قال وقال الحاكم عبد الرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الثانية واهل قول الثانية كذا  
 قاله بعض المشايخ أراد به الحاكم المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره واهل تعالى اهل  
 (قوله وان اجبر عليه الخ) ان وصليته والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية في  
 القضي وبين كونه يجبر على القسم في مقابلة الجنس منه وز كوجهه الشارح بقوله لما فيها الخ  
 (فائدة) القسم ثلاثة انواع قسم لا يجبر الا في علمها كقصة الاجناس المختلفة وقسمه يجبر في  
 المثليات وقسمه يجبر في غير المثليات كالنبايات من نوع واحد والبقرة والغنم والخيل ثلاثه  
 شرط وعيب ورؤية في قصة الاجناس المختلفة تثبت الثلاثة وفي المثليات يثبت خيار العيب  
 فقط وفي غيرها كالكسب يثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط  
 على الصحيح المفتي به وقامه في الشرع لالاية (قوله في مقابلة الجنس منه) أي من غير المثلي وقوله  
 فقط في مقابلة الجنس ويدخل مقابلة الجنس المثلي بالاولى كما افاده ط وظن الشرع بل لا يه  
 قبله في المثلي فقال فيه تأمل لانه يؤهم انه في مقابلة الجنس المثلي لا يجبر الا في علمها وهو خلاف  
 النص اه (قوله - سوى رقيق غير المغنم) لان رقيق المغنم يقسم بالانتفاع ورقيق غير المغنم  
 لا يقسم بطلب أحدهم ولو كان اما خالصا أو عبيدا خالصا عند أبي حنيفة وانه قوله بين الرقيق  
 وغيره من مقابلة الجنس نفس تفاوت المعاني الباطنة كالذهن واليكابة بين الغنمين وغيرهم  
 تعلق حق القاعين بالمالية دون العين - حتى كان للامام بيع الغنم وقسمتها زيلبي (قوله  
 على ان المبادلة الخ) ترقى في الجواب أي وان نظرنا الى ما فيها من معنى المبادلة فلا منافاة ايضا  
 لان المبادلة الخ وهذه مبادلة تعلق فيما حق الغير لان الطالب للقصة يريد الاختصاص به اليه  
 ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيه ايضا (قوله وينصب قاسم) أي نذب للقاضي أو  
 للامام نصبه ملحق ونشرحه (قوله يرزق من بيت المال) أي المهدد بالمال الخارج وغيره مما أخذ  
 من الكفار كالجزية وصدقة بن تغلب فلا يرزق من بيت الاموال الثلاثة الباقية كبيت  
 مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض - قاله (قوله غلط) لما قصته لما بعده ان عاده هو  
 الى قوله بلا أجر وان عاد الى النصب فلمن الله لقول الملقى وغيره نذب تأمل (قوله لان المبادلة  
 بقضاء حقيقة الخ) قال في العناية ويجوز للقاضي أن يقسم بنفسه باجره - كمن الاول أن  
 لا يأخذ لان القصة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفرض على القاضي مباشرتها وانما الذي  
 يفرض عليه جبر الاتي على القصة الا ان لها شيئا بالقضاء من حيث انما تادب لاية القضاء  
 فان الاجنب لا يقدر على الجبر من حيث انما ليست بقضاء جازا - هذا الجبر عليها ومن حيث انما  
 تشبه القضاء يستحب عدم الاخذ اه - ومنه في النهاية والكفاية والمعراج والقيمين وفي  
 الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القصة من جنس عمل القضاة ثم قال فان باشرها القاضي  
 بنفسه فعلى روايه كون من جنس عمل القضاة لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كون من جنس جاز

(وان اجبر عليها) أي على  
 قسمه غير المثل (في مقابلة  
 الجنس) منه (فقط) - سوى  
 رقيق غير المغنم (عند طالب  
 الخصم) فيجبر لما فيها من  
 معنى الافراز على ان المبادلة  
 قد يجبر فيمساها الجبر عند  
 تعلق حق الغير كافي الشفعة  
 ويبيع ملك المدين لو فاه  
 دينه وينصب قاسم يرزق  
 من بيت المال ليقسم بلا  
 اخذ (اجر) منهم (وهو  
 احب) وما في بعض النسخ  
 واجب غلط (وان نصب  
 باجر) المثل (صح) لانها  
 ليست بقضاء حقيقة بخلاف  
 له أخذ الاجرة عليها وان لم  
 يجز على القضاء - كونه  
 آخر زاده (وهو على عدد  
 الروس)

اه ومقتضاه ترجيح عدم الجواز ونقطة في الدر المنقذ عن الخلاصة والوهبانية قال وأقره  
 الفهستاه وغيره اه - قلت لكن المتن على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم - م انه لا فرق بين  
 كون القاسم القاضي او منصوبه فلذا قال الشارح بخلافه أي للقاضي كما في المنع مع ان الكلام  
 في منصوبه تأمل (قوله مطاوعا) أي - سوا - تساووا في الانصبا - ام لا وسوا مطاوعا - ج - به  
 واحد هم قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون الممتنع انفعه ومضرة الممتنع (قوله  
 خلافها) حيث قال الاجر على قدر الانصبا - لانه مؤنة الملك وله أن الاجر مقابل بالقبض  
 وهو قد يصعب في القليل وقد يسهل كس فتعذر اعتباره فاعتبر اصل القبيز ابن كمال (قوله قيد  
 بالقاسم) أي في قوله وينصب قاسم او هو على تقدير مضاف أي باجر القاسم الذي عاد عليه  
 الضمير في قوله وهو على عدد الرؤس وهذا انصب بما بعده تأمل (قوله وغيرها) كاجرة بناء  
 الحائط المشترك او طين السطح او زرى النهر او اصلاح القنطرة لانها مقابلة بنقل القرب  
 او الماء والطين وذلك يتفاوت بالقدرة والكثرة اما القبيز فيقع اهماء عمل واحد معراج  
 (قوله زاد في الملقى) أي بعد قوله اجامعا (قوله ان لم يكن) أي المكمل أو الوزن للقصة بل  
 كان للتقدير قال الشارح بان اشترى مكبلا او موزونا واهرا انسانا بكيلة ليعا قدره فلا اجر  
 بقدر السهام اه (قوله لكن ذكره في الهداية) أي ذكره هذا التفصيل بلفظ قيل فاشعر  
 بضعفه بل صرح بعده بضمه حيث قال ولا يفصل قال الاتقاني يعني لا تفصيل في اجرة المكمل  
 والوزن بل هي بقدر الانصبا - اه وفي المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق (قوله  
 وقامه الخ) أي قام هذا الكلام وهو بيان الفرق لابي حنيفة بينه وبين القاسم بان الاجر  
 هنا على الانصبا - ام وان كان المكمل للقصة لا تقاربت في العمل لان عمله لصاحب الكثير أكثر  
 فكان أصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القاسم (قوله يجب كونه عدلا الخ) لان  
 القصة من جنس عمل القضاة هداية وأفاد القهستاني أن هذا التعليل مشعر بان ما ذكره غير  
 واجب له - عدم وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما أشار  
 اليه في الاختيار وخرائنه المقتنين اه أقول تقدم في القضاء ان الفاسق أهله له كونه  
 لا يقاد وجوبه باو يأنه مقداره فعله أنه لا يجب في صحة القضاء - عدالة بل يجب على الامام أن يولي  
 عدلا وكذا يقال هنا يجب أن ينصب قاسما عدلا ولا يجب في صحة نصبه - به العدالة والوجوب  
 الاول على حقيقةه والثاني على الاشتراط فتدبر (قوله أمينا) ذكر الامانة بعد عدالة عدالة  
 وان كانت من لوازمها الجواز أن يكون غير ظاهر الامانة كناية واعتراضه في البعقوبية بان  
 ظهور العدالة يستلزم ظهورها كما لا يخفى اه واجيب بان المذكور انه عدالة لا ظهورها  
 (قوله ولا يتعين الخ) الاولى قول الماتقي كاهداية ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك  
 القاسم ليشتركو (قوله بالزيادة) أي على أجر المثل (قوله القاسم) بالضم والتشديد  
 جمع قاسم (قوله خوف توأطهم) أي على مخالفة الاجر وعند عدم الشرع فيقتدر كل منهم  
 اليه خيفة القوت فيرخس الاجر هداية (قوله وصحت الخ) ما صرح في القصة بالجبر وهذا  
 في القصة بالقاضي (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع كما يفيد قوله به عدم لزومها

مطلقا لا الانصبا - لا فا  
 اهماءه بالقاسم لان اجرة  
 المكمل والوزن بقدر  
 الانصبا - اجامعا وكذا  
 سائر الموزن كاجرة الرأى  
 والحمل والحفظ وغيرها  
 شرح مجمع زاد في الملقى  
 ان لم يكن للقصة وان كان  
 لها فعلى الخلاف لكن ذكر  
 في الهداية بلفظ قيل  
 وقامه فيما علقته عليه  
 (و) القاسم (يجب كونه  
 عدلا امينا عالما بما جاولا  
 يتعين واحد لها) اثلا  
 يفهم بالزيادة (ولا يشترك  
 القاسم) خوف توأطهم  
 (وصحت برضا الشرع الا  
 اذا كان فيهم صغير)  
 او مجنون (لانا نذب عنه)  
 او غائب لا وكيل عنه اعدم  
 لزومها حينئذ



أو استثناء من محذوف أي ولدت له ط أو أربابا خاصة بالزوم (قوله الأجازة القاضي)  
 الظاهر وجوبه للمستثنى الثلاث (قوله أو الغائب أو العاصي إذا بلغ) ولومات الغائب  
 أو العاصي فجازت ورثته نفذت عندهما خلافاً لمحمد منية المقتي والأول استحسان والثاني  
 قياس وكما ثبت الأجازة صريحاً بالقول ثبت دلالة بالانهـل كالباع في كافى التاتر خاتمة وفي المنع  
 عن الجواهر طفل وبائع اقتضت شيئا بلغ الطفل وتصرف في نصيبه وباع البعض يكون  
 اجازة (قوله هذا) أي لزمه ما جازة القاضي ونحوه لو كانا في الميراث فلو بشر كافى غيره  
 تبطل ومقتضى أن لا تنفذ الأجازة فليتأمل وعبرة النية هكذا اقتسم الورثة لأباصر القاضي  
 وفيهم صغير أو غائب لا تنفذ الأجازة الغائب أو ولي الصغير أو يميز إذا بلغ اقتسم الشرا كما فيها  
 بينهم وفيهم صغير أو غائب لا نصيب القسمة فان أمرهم القاضي بذلك صح اهـ أقول سيذكر  
 المصنف بعد ما أن المتون أن القاضي لا يقسم لو كانوا مشترين وغائب أحدهم فكيف نصيب  
 قسمة الشرا كما بأباصر القاضي اللهم إلا أن يراد به الشرا كما في الميراث لكن يبقى قول الشارح ولو  
 بشر كابطات محتاجا إلى نقل ونقل الزاهد في فقيهة قسمة بين الشرا كما وفيهم بشر بك غائب  
 فلما وقف عليهم قال لا أرضى أن ينقسم في ميراثه في زراعة نصيبه لا يكون رضاهم دمارا اهـ  
 فليجروا ولا تنس مقدمه من أن الشرا بك أخذ حصته من المثل بغية صاحبها وما نقله عن  
 الخاتمة فإنه يخص ما هنا (قوله أو ملكه مطلقا) أي من غير بيان سبب ط (قوله  
 أو شراهم) الأولى أن يقول أو بسبب إيهيم نحو الهبة ط (قوله فلا فرق الخ) أي من  
 حيث أنه يقسم بمجرد الأقرار اتفاقا أو انما اقتصر المصنف على الأرض لأن المقار الموروث  
 بقية مقر إلى البرهان ولأنه هو الذي فيه الخلاف فاستكت عنه يفهم كنهه مما ذكره بالطريق  
 الأولى كاتبه عليه في المنع (قوله ومن النقل البناء والاشجار) يعني فتقسم وقوله حيث لم  
 تبدل الختمه على هذا المقدور عبارة شيخه في حاشية المنع في هذا المثل أقول دخل في النقل  
 البناء والاشجار لأنهم من قسم المنقولات كما صرح به في البحر في كتاب الدعوى فتجرب في  
 قسمة الجسر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت لم يتجزأ كالبئر والحائط والحمام  
 ونحوها تامل اهـ أقول وبه التقييد بالحقيقة المذكورة لا ببنائيه ما في المبسوط حيث  
 قال بناء بين رجلين في أرض رجبـل قد بنى ما بذنه ثم أراد قسمته وصاحب الأرض غائب  
 فله ما دلل بالتراضى وان امتنع أحدهم لم يجبر عليه اهـ ونظمه ابن وهبان تامل (قوله  
 وقال يقسم) أي المقار مدي شراؤه أو ملكه المطلقة لهـ ما أنه في أيديهم وهو دليل الملك  
 ولا مانع لهم وله أن التركة قبل القسمة موقوفة على ملك الميت بدليل نبوت حقه في الزوائد  
 كأولاد ملكه وأرباحه حتى تقضى منها بونه وثمة قدر ما يملكه وبالقسمة ينقطع حقه عنها  
 فكانت قضاء عليه بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من البينة بخلاف المنقول لأنه يخشى  
 عليه التلف والعقار محصن وبخلاف العقار المشتري لأنه زال عن ملك البائع قبل القسمة  
 فلم تكن القسمة على الغير وبخلاف المدي ملكته المطابقة لأنهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم  
 هذا حاصل ما في الدرر ونشرح الجمع (قوله ولأن برهنا) عطف على قوله لا يقسم قال

الأجازة القاضي أو الغائب  
 أو العاصي إذا بلغ أو وليه  
 هذه الورثة ولو بشر كابطات  
 منية المقتي وغيرها (وقسم  
 نقل يدعون ورثته بينهم)  
 أو ملكه مطلقا أو شراهم  
 صدر الشريعة فلا فرق في  
 النسبة بين شراهم وارث  
 وملاك مطلقا فانت ومن  
 الذلة البناء والاشجار  
 حيث لم تبدل المنفعة  
 بالقسمة وان تبدلت فلا جبر  
 قاله شيخنا (وقد يردون  
 شراهم أو ملكه مطلقا فان  
 ادعوا أنه ميراث عن زيد  
 لا يقسم حتى يبرهنوا  
 على موته وعدد ورثته)  
 وقال يقسم باعتراهم كما  
 في الصور الأخر (ولأن  
 برهنا أن العقار مدهم ما  
 حتى يبرهنوا أنه لهم)

اليعني تبعاً للزباني وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله أو ملكه مطلقا لأن  
 المراد فيها أن يدعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل إليه لم يثبت شرط فيما أقامه البينة على أنه  
 ملكهم وهو رواية القدروري وشرطه هو رواية الجامع الصغير فان كان قسمه قد اشترط  
 تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسئلة مكررة اهـ وأجاب المقدمي  
 بحمل ما في الجامع على ما إذا ذكرنا أنه لا بد من ما فقط وبرهنا عليه فلا يكون من اختلاف  
 الروايتين لاختلاف الموضوع فلا تكرر اهـ أقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي  
 الجامع الصغير أرض ادعاه رجبـل لأن وأقاما البينة أن ما في أيديهم ما لم تقسم حتى يبرهنوا أنها  
 لهم لا محال أن تكون أغيرهم ما أي يوديعه أو بآجارة أو عارة كما قال الشارح وهو كذا قرره  
 في العزيمة فافهم (قوله اتفاقا في الأصح) قال في الهداية بعد ما نقلناه اتفاقا قيل هو قول  
 أبي حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الأصح لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليها  
 وقسمة الملك تقتصر إلى قيامه ولا ملك فامتنع الجواز (قوله فتكون قسمة حفظ الخ) وهي  
 ما تكون بحق اليد لأجل الحفظ والصيانة كقسمة المودعين الوديعه بينهم لا الحفظ وقسمة  
 الملك ما تكون بحق الملك لتكميل المنفعة كما في غاية البيان (قوله ولو برهنا) أي برهن بالغان  
 حاضران فيكون الصغير أو الغائب ثالثهما فانصار الورثة متعدد من فلهذا أتى بضمير الجمع في قوله  
 فيهم وفيهم وأتى به متنفذ في قوله معهم أي مع الذين برهنوا مخالفاً في الهداية لما سببه ذكره أنه  
 لو كان مع الصغير أو الغائب شيء من نصيبه لا يقسم وان أجيب عن الهداية بأنه مبني على أن أقل  
 الجمع اثنان (قوله بالأولى) أي لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عنده كما مر (قوله  
 وفيهم صغير) أي حاضر كما يفت (قوله قسم بينهم) أفاد أن القاضي فعل ذلك قال في المحيط فلو  
 قسم بغير قضاء لم تجز إلا أن يحضر أو يبلغ فيجوز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله ونصب  
 قابض لهما) وهو وصى عن الطفل ووكيل عن الغائب درر (قوله ولا بد من البينة على  
 أصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الأرض كالابوة ونحوها والذي في الهداية  
 والقبيل ولا بد من إقامة البينة هنا أيضا عندهم وليس فيه ما ذكره من أن الميراث لم يذ كر في  
 المسئلة الأولى فالمراد أن قوله ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة لا بد منه أيضا كافي المسئلة  
 السابقة بل أولى لأن الورثة هناك كلهم كما رخصت البرهان وهذا فيه قضاء على  
 الغائب أو الصغير كما أفاده في النهاية (قوله خلافا لهما) فعندهما يقسم بينهما بأقرارهما  
 (قوله لا يقسم الخ) أي وان أقام البينة لأن الواحد لا يصلح خصما وخصما وكذا ما قاما  
 ومقامهما هداية والأول عند الامام أقوله بالبينة والثاني عندهما أقوله ما بعدهما وعن أبي  
 يوسف أن القاضي ينصب عن الغائب خصما ويضع البينة عليه ويقسم أقامه في الكفاية  
 (قوله ولو أحدهما صغيرا) فينصب القاضي عنه وصيا كما سراً وعلم أن ههنا مسألة لا بد من  
 معرفتها هي أنه انما ينصب القاضي وصيا عن الصغير إذا كان حاضر أو غائبا فلا لأن الخصم  
 لا ينصب عن الغائب الأضر ورقة متى كان المدي عليه مبيدا وقع الجزم عن جوابه لم يقع عن  
 حضوره فلا ينصب خصما عنه في حق غير الحضرة فلم نصح الدعوى لأنهم من غير مدي  
 عليه حاضر ولا كذلك إذا حضر لأنه انما يجز عن الجواب فينصب من يجيب عنه بخلاف

اتفاقا في الأصح لأنه يحتمل  
 أنه ما بآجارة أو عارة  
 فتكون قسمة حفظ  
 والعقار محفوظ بنفسه  
 (ولو برهنوا على الموت وعدد  
 الورثة وهو) أي العقار  
 قلت قال شيخنا وكذا المنقول  
 بالأولى (معهم أو فيهم صغير  
 أو غائب قسم بينهم ونصب  
 قابض لهما) انظر الغائب  
 والصغير ولا بد من البينة  
 على أصل الميراث عنده  
 أيضا خلافا لهما كما مر  
 (فان برهن) وارث (واحد)  
 لا يقسم إذا لم يضر  
 اثنين ولو أحدهما صغيرا

لأنه يمكن القاضي أن  
 يامر بأحضاره إذا ليس المراد  
 من القيمة الصفر اهـ منه



قوله في الامرين أي في حق  
خبيثه وحق به من  
الجواب اه منه

الدعوى على الميت لان احضاره وجوبه لا يتصور فينصب عنه واحد في الامرين جميعا  
كفاية ونحوه في النهاية والمعراج وغيرهما قال في البرازية وهذا يدل على أن من ادعى على  
صغير بحضرة وصيه عند غيبة الصغير أنه لا يصح وقدم خلافه في الدعوى اه ومنه في  
المنية قلت وفي أوائل دعوى الصغر والصحيح أنه لا يشترط حضرة لاطفال الرضع عند الدعوى  
اه فتأمل ويرد على ما في الحقايق وغيرها أنه منصوص بالاثبات البالغ كافي الشر بلاية  
عن المقدسي لكن ذكر أبو السعود أنه أجيب عنه بأن اشتراط حضوره لا ينصب خاص بما إذا  
كان الوارث الحاضر واحدا لانه لا يصح الدعوى أما إذا كانا اثنين فالنصب للقبض اذ حصنة  
لدعوى والقسمة موجودة قبل جعل أحدهما خصما (قوله أو موصى له) لانه يصير شريكا  
بمنزلة الوارث فكله حضرة وارثان معراج (قوله مشتركين) بين واحد لا يباين كافي بعض  
الشيخ لانه مثل مشتركين وقاضين كما هو ظاهر (قوله أي شركاء الخ) أفاد به أن المراد مطلق  
الشركة في الملك غير الارث وهو ما خوذ من حاشية شيخه الرمي (قوله بخلاف الارث) قال في  
الدرر فان ملك الوارث ملكا خلافا حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مفرورا  
شرا المورث حتى لو وطئ أمة اشترها هو ورثته فولدت فاستحققت رجوع الوارث على البائع بثمنها  
وقية الولد للمفرور من جهته فانصب أحدهم خصما عن الميت فيما في يده والا خر عن نفسه  
فصارت القسمة قضاء بحضرة المتقاعين وأما الملك الثابت بالشراء فلا يجدي به بيباشره في  
نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بائعه فلا ينصب الحاضر خصما عن الغائب فتكون  
البيعة في حق الغائب قاطعة بالخصم فلا تقبل اه (قصة) الشركة اذا كان أصلها الميراث  
فجرى فيها الشراعيان باع واحدهم من نصيبه أو كانت أصلها الشراعي فجرى فيها الميراث بان مات  
واحد منهم ففي الوجه الاول يقسم القاضي اذا حضر البعض لاني الثاني لانه في الاول قام  
المشترى مقام البائع في الشركة الاولى وكانت أصلها ورثة في الثاني قام الوارث مقام  
المورث في الشركة الاولى وكان أصلها الشراعي فظهر في هذا الباب الى الاول ولو الجلية وغيرها  
(قوله في صورة الارث) وهي قوله ولو برهننا الخ وهذه محترز قوله هناك وهو أي العقار معهما  
(قوله أو بعضه) مكررم مع قول المتن أو شئ منه ح (قوله مع الوارث الطفل أو الغائب)  
أو يمدود مع الغائب أو يمدأ الصغير والصغير غائب فلا يقسم وان كان الحاضر أمينا برزنية  
وغيرها (قوله لزوم القضاء الخ) أي لا يلزم القضاء عليه ما يخرج شئ مما في أيديهم بالخصم  
حاضر منهم ما أي من جهته ما الذي في الهداية وغيرها عنه اهذا وذكر القهستاني أنه لا يقسم  
الا أن ينصب عنه خصما ويقسم البيعة فانه يقسم على ما روي عن الثاني انتهى واقروا في  
المزنية قلت امكن في الهداية واليمين ولا فرق في هذا بين إقامة البيعة أي على الارث  
وعدها هو الصحيح كما طاق في الكتاب أي في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط  
انه يقسم اذا قامت البيعة كفاية فتأمل (قوله وقسم المال المشترك) أي الذي يجري فيه  
القسمة جبريا بان كان من جنس واحد كما مروياتي (قوله وبطلب ذي الكثير) أي ان انتفع  
بخصمه واطلقه لعله من المقام ومفهومة انه لا يقسم بطلب ذي القابل الذي لا ينتفع اذا أبي  
المنتفع ووجهه كافي الهداية ان الاول منتفع فاعترض عليه والثاني متعت فلم يعتبر اه ولذا

أو موصى له (أو كانوا) أي  
الشركاء (مشترين) أي  
شركاء في الارث (وغاب  
أحدهم) لان في الشراء  
لا يصلح الحاضر خصما  
عن الغائب بخلاف الارث  
(أو كان) في صورة الارث  
المقار أو بعضه (مع  
الوارث الطفل أو الغائب  
أو) كان (شئ منه) لا يقسم  
للزوم القضاء على الطفل أو  
الغائب بالخصم حاضر  
عنه (وقسم) المال المشترك  
(بطلب أحدهم ان انتفع  
كل) بخصمه (بعد القسمة  
وبطلب ذي الكثير ان لم  
ينتفع الاخر لقله حصته)

لا يقسم القاضي بينهم ان تضرر الكل وان طالبوا كافي النهاية وحينئذ فصار القاضي بالهداية  
كما يذكروه الشارح (قوله وفي الخالية) وقبله بمكس ما تقدم (قوله فاعلمها المعول) وصرح  
في الهداية وشروحه بأنه الاصح زاد في الدرر وعليه الفتوى (قوله لم يقسم الا برضاهم)  
ظاهره كعبارة سائر المتون أن للقاضي مباشرتها وقال الزيلعي امكن القاضي لا يباشر ذلك  
وان طلبوا منه لانه لا يشترط قبله بالافائدة فيه ولا يمنعهم منه لان القاضي لا يمنع من التقدم على  
اتلاف ماله في الحكم اه وعزاء ابن الكمال للمب وطرد كذا الطوري ان فيه روايةين (قوله  
لا يمدود على موضوعه بالنقض) يعني ان موضوع القسمة لا يقع عليه على وجه الخصوص  
وهو موقوف هذا حلبي (قوله في المجتبى الخ) اراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن  
والافقوا الحام قد ينتفع به بعد القسمة لربط الدواب ونحوه كما تقدمناه (قوله وقسم عروض  
التجسد جنسها) لان القسمة غير الحقوق وذلك ممكن في النصف الواحد كالابل او البقر او الغنم  
او الثياب او الدواب او الخنطة او الشعر يقسم كل نصف من ذلك على حدة جوهرية (قوله  
بعض ما في بعض) أي بادخال بعض في بعض بان أعطى أحدهم ابعا او الاخر شاة من ماله  
جاء لا بعض هذا في مقابلة ذلك درر (قوله فتعقد التراضي الخ) لان ولاية الاجبار للقاضي  
ثبتت بمعنى التميز لا المساواة درر (قوله ولا الرقيق) لان التفاوت في الاتي فاحش فلا  
يمكن ضبط المساواة لان المعاني المقصودة منه العقل والفتنة والمبر على الخدمة والاحتمال  
والوقار والصدق والشجاعة والوفاء وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالا جناس  
المتماثلة وقد يكون الواحد منهم خيرا من ألف من جنسه قال الشاعر

ولم أر أمثال الرجال تفاوتا • الى الفضل حتى عد ألف بواحد

بخلاف سائر الحيوانات لان تفاوتها قبل عند اتحاد الجنس ألا ترى أن الذكر والانثى من بني  
آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهرية (قوله وحده) اعلم أنه اذا كان مع الرقيق  
دواب أو عروض أو شئ آخر قسم القاضي الكل في قولهم والافان ذكورا أو اناثا فذلك  
عنده وان ذكورا واناثا فلا ابرضاهم والحاصل أن عند أبي حنيفة لا يجوز الجبر على قسمة  
الرقيق الا أن يكون معه شئ آخر هو محل القسمة بالجمع كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع  
وكان أبو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة أنه يقسم برضا الشركاء فاما مع كراهية بعضهم  
فالقاضي لا يقسم والاظهر أن قسمة الجبر تجري عند أبي حنيفة باعتبار أن الجنس الاخر  
الذي مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة والقسمة جبرية ان ثبت فيه فثبت في الرقيق أيضا تبعها  
وقد ثبت حكم القسمة في الشئ تبعها وان كان لا يجوز أن يباشره مقصودا كالشرب والطريق في  
البيع والمقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكنز والدرر فصار على عليه في المنع  
خلاف الاظهر (قوله كما تقسم الابل) أي ونحوها كالبحر والغنم (قوله ورقيق المغنم)  
قد صاعن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله والحمام والبق والرشي) ينبغي تقييده  
بما اذا كان صغيرا لا يمكن اكله من الشرب يمكن الانتفاع به كما كان فلو كبيرا بان كان الحمام ذكرا  
شراقتين والرشي ذات جبرين يقسم وقد أتت في الحامدية بقسمة معصرة وثبت اثنين مناصفة  
وهي مشقة على عودين ومطصنين وتمرين للزيت قابله للقسمة بالضرورة تدل على خرافة

وفي الخالية يقسم بطلب كل  
وعليه الفتوى امكن  
المقون على الاول نهائيا  
المعول (وان تضرر الكل  
لم يقسم الا برضاهم) اثلا  
يعود على موضوعه بالنقض  
في المجتبى حانوت اهـ ما  
يعمل فيه طلب أحدهما  
القسمة ان أمكن اكله أن  
يعمل فيه بعد القسمة ما كان  
يعمل فيه قبلها قسم والا  
(وقسم عروض التجسد جنسها  
لا الجنسان) بعضهم في  
بعض لوقوعهما معاوضة  
لا تمسيرا فتعقد التراضي  
دون جبر القاضي (و) لا  
(الرقيق) وحده اقص  
التفاوت في الاتي وغالا  
يقسم لو ذكورا فقط واناثا  
فقط كما تقسم الابل والغنم  
ورقيق المغنم (و) لا  
(البحار) اقص تفاوتها  
(والحمام) والبق والرشي  
والكتب



المتناوي لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل موضع  
يعمل فيه (قوله وكل ما في قسمة ضرر) فلا يقسم ثوب واحد لا شقال القسمة على الضرر اذا  
لا تقسم الا بالقطع هداية لان فيه اتلاف جزء عناية ولا يقسم الطريق لوقية ضرر برزاقية  
(قوله لما مر) من قوله لا يرد على موضوعه بالنقص وهو على ادم القسمة (قوله ولا تقسم  
بالاوراق ولو برضا هم) الظاهر ان المراد لا يباشر القاضى قسمة لما مر ان القاضى لا يباشر  
ذلك ولا ينعيمهم منه ونأمل عبارة الخ (قوله أمر القاضى بالمهاياة) اقول ذكر في العمادية في  
الفصل ٣٤ لكل واحد من الشركاء ان يسكن في بعض الدار بقدر حصته ٢٤ ١٥ وعنده  
اتفق في العمادية وانظر اذا طلب احدهما ذلك والآخر المهاياة أو احكامها آخر الباب وان الاصح ان  
يقول في خشبة اسكن تحتها فليجوز وسباني بيان المهاياة وأحكامها آخر الباب وان الاصح ان  
القاضى يجبر عليها بطلب احدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها  
الاقربة كما في الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لا تنجز فيها ولا بناء  
واحدة تفرز بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل أم غرض من الدار أو كبر من البيت لانه دورية  
صغيرة فيها بيتان أو ثلاثة والبيت مسقف واحد دلهابز (قوله منفردة) أى يقسم كل من  
الدور والدار والضيعة وهي عرصة غير مبنية أو الدار والحائوت وهو الدار كان قسمة فخرقة قسم  
العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهاتان لا قسمة جمع بان يجمع حصص بعضهم في الدار والارض  
وحصة الآخر في غيرهما لانها اجناس مختلفة أو في حكمها كما يعلم من الهداية والافاق  
القسم ستانى لو كفى بما سبق من قوله ولا الجناح ان كان أخضر (قوله مطلقا) بضم  
ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت المخرجة عما قال مسكن والبيوت تقسم قسمة واحدة متباينة  
أو متلازمة والمنازل كالبيوت لولمتلازمة وكالدور لولمتباينة وقال في الفصول كلها ينظر  
القاضى الى عدل الوجوه فيقضى القسمة على ذلك ١٥ قال الرملى ويستثنى منه ما اذا كانا  
في مصر بنفقواهما كقوله ١٥ اقول وإما هـ ذان زمانهم والافاقا للمنازل والبيوت ولومن  
دار واحدة تتفاوت تفاوتا فاحشا في زمانها يبدل عليه قولهم هنالكان البيوت لا تتفاوت في  
معنى السكنى وهذا نزع برأى جرحه دة في كل محله وكذا ما ذكره في خيار الرؤية وافتاؤهم  
هنالك بقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله أو مصرين) مكرر  
مع قول المتن أولا ١٥ ح (قوله اذا كانت كلها في مصر واحدة) لو قال ولو في مصر  
سكن أخضر وأظهر ١٥ ح (قوله فقولهم ما كقولهم) الاولى ان يقول فمكة قوله (قوله  
وبصور القاسم الخ) أى ينبغى اذا شرف في القسمة ان يصور ما يقسمه بان يكتب في كغرفة  
ن فلا تفتنيه كد او فلانا كذا ليكنه حفظه ان اراد دفعه للقاضى ليمتولى الاقراع بينهم بنفسه  
وبعدله أى بسوية ويروى بعزله أى بقطعه ما قسمة عن غيره ليعرف قدره عناية (قوله  
ويذرعه) شامل للبناء لما قال الرملى ويذرعه ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذراع  
والمساحة بالتقويم ولا بد من معرفتها ليكن المساحة في المالية ولا بد من تقويم الارض  
وذرع البناء ١٥ شربلاية (قوله ويقرر الخ) بيان للافضل فان لم يفعل أو لم يكن جائز  
هداية وغيرها والظاهر ان معناه ان شرط القاسم ذلك فلا ينافى لما ياتي من أنه اذا لم يشترط فيها

لما كان في الجوهر لا تقسم  
الكتب بين الورثة وان كان  
يتفق على المهاياة ولا تقسم  
بالاوراق ولو برضا هم وكذا  
لو كان كتابا بمجلدات  
كثيرة ولو تراضوا ان تقوم  
الكتب ويأخذ كل بعضها  
بالقيمة لو كان بالتراضى جائز  
والا لانه خاتمة دار وحائوت  
بين اثنين لا يمكن قسمتها  
تساويا فقول احدهما  
لا أرى ولا أتدع وقال  
الآخر اريد ذلك أمر القاضى  
بالمهاياة ثم يقال ان لا يريد  
الاتفاق ان شئت فقل فتنفع  
وان شئت فقل غلق الباب  
(دور مشتركة) أو دور  
وضيعة أو دار وحائوت  
قسم كل واحدة منفردة  
مطابقة لولمتلازمة أو في  
محطين أو مصرين مسكنين  
(اذا كانت كلها في مصر  
واحدة أو لا) وقالان الكل  
في مصر واحد فالرأى فيه  
للقاضى وان في مصرين  
فقراهما كقوله (وبصور  
القاسم ما يقسمه على  
قسطاس) ليرفعه للقاضى  
(وقوله على مهام القسمة  
ويذرعه ويقوم البناء  
ويقرر كل نصيب بطريقة  
وتسوية وبلقب الانصاف  
بالاول والثاني والثالث)  
وهل جرا (و يكتب أساميهم  
ويقرر)

مرف ان أمكن والافضت القسمة فانهم (قوله لطيب القلوب) أشار الى ان القرعة خير  
واجبة حتى ان القاضى لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جائز لانه في معنى القضاء فلا  
الزام هداية (تنبيه) اذا قسم القاضى أو نائبه بالقرعة فليس لبعضهم الاياه بعد خروج  
بعض السهام كالا يثبت الى ايائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضى له الرجوع الا اذا  
خرج جميع السهام الا واحد ذلك نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج رجوع ولا رجوع بعد تمام  
القسمة هداية (قوله فن خرج اسمه أولا الخ) بيانه ارض بين جماعة لاحدهم سهم واحد والآخر  
نصيبها ولا يخرج ثمنها يجعلها سدا سدا اعتبارا بالاقول ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى  
السادس ويكتب أسامى الشركاء ويضعها في كفة فن يخرج اسمه أولا أعطى السهم الاول  
فان كان صاحب السهم من الاول وان صاحب الثالث من الاول والذي يليه وان صاحب  
النصف من الاول والثاني يليه كفى العناية (قوله واعلم ان الدراهم) قيد الدراهم في الدرر  
بالتى است من التركة وكفى الشربلاية انه غير واحد ترضى فلا تدخل في القسمة ولومن التركة  
أقول وما في الدور ذكره ابن الكمال والقسم ستانى ومراح الهداية كالمهرج والنهابة  
والكفاية وعال المسئلة الزبلى بانه لا شركة فيها أو بفوت به التمسك بديل أيضا في القسمة لان  
بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الآخر في الذمة فيضى عليها التوى ولان  
الجنسين المشتركين لا يقسمان لما ظنك عند عدم الاشتراك ١٥ فقيد قال التعليل الاخير  
بقيد ما ذكره الشربلاية تأمل (قوله أو منقول) صرح به القهستانى (قوله البرضا هم) فلو  
كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فافان كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كأنه اخذ الوقف  
واشترى بعض ما ليس بوقف من شريكه وان بالعكس فلا لانه يلزم منه نقض بعض الوقف  
وحصة الوقف وقف وما اشترى ملكا ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع (قوله  
ولا يمكن التسوية) بان لم تنف العرصة بقيمة البناء بل بلى (قوله واستحسنه في الاختيار) وقال  
في الهداية انه يوافق رواية الاصول (قوله لم يشترط) أما لو اشترط تركه ما على حاله افلا  
نفسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل المقسمة جوهرية (قوله واستوثقت) أى على وجه يمكن  
كل منهما من أن يجعل لنفسه طريقا أو مسكنا لا قطع الشركة بقى ما اذا لم يكن ذلك أصلا وان  
استوثقت فكيف الحكم والظاهر انها تستأنف أيضا لشرط فيها فليراجع (قوله أبقيناه)  
المناسب لما في الزبلى بغيره ونصحه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان قال بعضهم  
لا يقسم الطريق بل يبقى مشترك كما كان قبل القسمة نظره في الحال كما فان كان يستقيم ان يفتح  
كل في نصيبه قسم الحسا كم من غير طريق بل بلى بجماعتهم تكميل للمنفعة وتحقيق الاقرار من كل  
وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم تحقيق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق  
١٥ (قوله ان أمكن اقرار كل) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أى اقرار كل  
منهم طريقا على حدة (قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق) أى في سهمه وضيقه وطوله  
فقال بعضهم لم يجعله منه أكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء وقال  
بعضهم غير ذلك عناية وبه يظهر أن الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل  
نصيب فانهم (قوله أى ارتفاعه) افاذان المراد هو الطول من حيث الاعلى لامن حيث المنى

مطلب  
في الرجوع عن القرعة  
الطيب القلوب (ان خرج  
اسمه أولا فله السهم الاول  
ومن خرج ثانيا فله السهم  
الثاني الى ان يفتى الى  
الاحير) اعلم ان (الدراهم  
لا تدخل في القسمة) اهتار  
أو منقول (البرضا هم)  
فلو كان أرض وبناء قسم  
بالقيمة عند الثاني وعند  
الثالث يرد من العرصة  
بقابلة البنا فافان بقى فضل  
ولا تقسم التسوية  
الفضل دراهم للضرورة  
واستحسنه في الاختيار  
(قسم ولا حدهم مبل ما  
أو طريق في ملك الآخر  
و) الحال أنه (لم يشترط في  
القسمة صرف عنه ان  
أمكن والافضت القسمة)  
اجماعا واستوثقت ولو  
اختلفوا فقال بعضهم  
أبقيناهم مشتركا كما كان ان  
أمكن اقرار كل فاعل كما  
بسطه الزبلى (اختلفوا  
في مقدار عرض الطريق  
جعل) عرضها (قد عرض  
باب الدار) وأما في الارض  
فبقدر سهم الثور زبلى  
(بطولة) أى ارتفاعه حتى  
يخرج كل واحد منهم جناحا  
في نصيبه



الابواب من الهواء مشترك  
(ولو شرطوا أن يكون الطريق في قبة الدار على التقاطع جازوا) وصلة (كان مهمهم في الدار مساوية) ذلك لان القصة على التقاطع بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة في حيازة القصة التي بالاركان لا يبروز في الغيب بالشرعية على الصحيح بل بالقانون أو الميزان لانه ورنى (سفل) أي فوقه (علو) مشتركة (وسفل مجرد) مشتركة والعلو لا شر (علو مجرد) مشتركة (فوم كل واحد) من ذلك (على) مدقة قسم بالقيمة عند محمد بن يعقوب (أنكر بعض الشر كانه القصة استيفاء نصيبه وشهد اقامته بالاستيفاء) لمقه (تقبل) وان قسمه بالبر في الاصح ابن مالك (ولو قسمه قاسم واحد) لانه فرد (ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه من) وقع (في يد صاحبه غلطاً وقد كان أقصر بالاستيفاء) أول يشترط ذكره البرجندى (لم يصدق الابرهان) أو اقرار الخصم أو نكوله فلو قال الابحية اعمت ولا تناقض لانه اعقد على فعل الامين ثم ظهر غلطه (وان قال قبضه فأخذ شريكه نصيبه وأكبر) شريكه ذلك (حلف) الحامدية

وهو ضد العرض لانه عما يكون الى حيث يتم ونتم الى الطريق الاعظم فأفاده في الكفاية وغيره من شروح الهداية وأفادوا أنه يقسم بينهم ما فوق طول الباب من الاعلى ويبقى قدر طول الباب من الهواء مشترك كايتم (قوله ان فوق الباب) أي لذلك ان كان في ما فوق طول الباب لانه مقسوم بينهم كما ان في ما يابا على خاص حقه لا فمادونه لانه مشترك كايتم فلو عاقرناه اندفع ما به من الحوى (قوله مشترك) لان اختلاف الشر كافي في تقدير طريق واحد مشترك بينهم كما أفاده ما قد مناه عن العناية لاني طريق لكل نصيب بانفراده حتى يرد أنه حق المقاسم فافهم (قوله جاز) لان رتبة الطريق ملك لهم وهي محل للمعارضة ولو الجدية (قوله بالاركان) جمع كرايل معروف في لول الجدية تجوز بالامال لان التقاطع في اقليل (قوله بالشرعية) قال في القاموس في فصل السنين المجردة من باب الجيم الشرعية نفي من - فم يحصل فيه البطيخ ونحوه (قوله سفل) بضم السين وكسرها (قوله وعلو مجرد مشترك) أي بين الشر يكين في السفل الاول كافي شرح الجمع وتظهر غرضه على قواهما نذر (قوله وقسم بالقيمة) لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلون اتخذ به ماء أو سرداباً أو اصطبل أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل الا بالقيمة هداية (قوله عند محمد) وعند محمد ما يقسم بالذراع ثم اختاروا فقال الامام ذراع من شل بذراعين من علو وقال الثاني ذراع بذراع ويسانه في الهداية وشرحه في الاختلاف في الساحة وأما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقاً كافي الجوهر والابيضاح (قوله تقبل) لانهم ما تم بالانقياء وهو فعل غيرهما الا بالقيمة وفي الجوهر هذا قولهما وقاسم القاضي وغيره سواء (قوله وان قسمه بالبر في الاصح) مثله في الجوهر معز والامتنع في ذكر قبله ان عند محمد لا تقبل في الوجهين لانهم ما شهدا ان على فعل أتمه ما لان فعلهما القصة يزوا ما اذا قسمه بالاجر فلان لهم ما منة اذا حجت القصة الخ (قوله أولم يقر به) أقول هذا يقسم بالاولى من جهة أنه يصدق بالبرهان فانه لم يتناقض أصلاً فاذ صدق به مع الاقرار فعدمه بالاولى وانما احتج بالبرهان هنا أيضاً لما في الخالية من أن الظاهر وقوع القصة على وجه المعادلة فلا تنقض الا بيمينه وان لا ينة فيما نكول (قوله أو نكوله) فلو كانوا جماعة ونكل واحد جمع نصيبه مع نصيب المدعى وقسم بينهم ما على قدر انصباهم ما كافي الهداية (قوله فلو قال الخ) قال في القاموس البرهان الجدية فلا فرق حينئذ كل من حاييم البيعة واقرا ان الخصم أو نكوله وحق (قوله ولا تناقض الخ) جواب عن قول صاحب الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه أصلًا لانتاناضه واليه أشار من بعده أي أشار القصدوري اليه بقوله بعده وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني من كذا الى كذا الخ فانه يقبل لو أقر فلا يخالف وما ذكره الا لعدم صحة الدعوى بسبب التناقض وأقره الشراح على هذا البحث واستدلوا بما ياتي متناوذاً وشرحا عن الخالية وبما في المبسوط اقتضاها الدار وأشهد على القصة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهم ما جاء في يد صاحبه لم يصدق الآن بقر به صاحبه لانه متناقض ووفق ابن الكمال بحمل الجدية على الاقرار واد القصة على اقراره بالقبض اه وقال صدر الشرعية وجه رواية المقت أنه اعتمد على فعل القاسم في اقراره ما تامل حتى التامل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر وهو الذي ذكره الشارح وأخذ منه في

الحامدية توفيقاً - فم يحصل ما في المقت على ما اذا بشر القصة غيره وما في الخالية والمبسوط على ما اذا بشر القصة غيره مبدل قول المبسوط اقتضاها فان ظاهره أنه بانفسه ما تامل وظاهر كلام صدر الشرعية أنه ما رواه في الحاجة الى التوفيق بل الا - ثم التراجع فنقول عامة المتور على ما مضى عليه المصنف وهي الموضوعات لنقل المذهب وما عليه الفتوى وعبارته من المواهب تقبل بينه وبين لا في الاختيار وقيل لا تقبل دعواه لانتناقض فافاد عدم اعتقاد الثانية وفي البرازية وأ - أقر وبرهن لا تصح الدعوى الاعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار انصح ويحلف المقتولة على أنه ما كان كاذباً في اقراره اه قلت وقدم الشارح في كتاب الاقرار فبطل باب الاستثناء أنه ما يفتي - كن تبقى الخافاة بين هذا وبين منهوم ما ياتي متنا كاشار اليه في الهداية وما ذكره صدر الشرعية لا يدفع المناقاة لان هذا الاقرار وان كان مانعاً من صحة الدعوى لانتصع البيعة لانتصاعها على صحة الدعوى وان لم يكن مانعاً ينبغي أن يتحالفا كافي الخواشي السعدية وقد يجب بان قولهم هنا وقد أقر بالاستيفاء صريح وقوله - م الا في قبل اقراره بالاستيفاء منهوم والمصرح به أن المصرح مقدم على المفهوم فليست بال (قوله لانه مشترك) أي والا - شر يدعى عليه الغصب (قوله وان قال قبل اقراره بالاستيفاء) المراد انه لم يحصل منه اقرار أصلاً ط عن الشر بئلاية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا) الاولى - حذف فقط ذلك كما عبر في الغرر (قوله تتحالفوا وتفسخ القصة) لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بها هداية (قوله ولو اقتسم الدار الخ) هذه عين قوله في ما روى لادى الخ الا انه ما أعيدت لبناء مسائل آخر عليها كفاية (قوله لانه خارج) فترجح ينة على ينة ذي اليد كما مر في محله (قوله وان كان قبل الاشهاد) مفهوم قوله وأصاب كلا طائفة فان المراد وأشم - دعوا على ذلك اه ح (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) بان قال أحدهما هذا الحد في قد دخل في نصيبه وقال الآخر كذلك وأقاما البيعة يقضى لكل واحد بالجزء الذي في يد صاحبه لما مر وان قامت لاحد - ما ينة قضى له وان لم تقم لواحد تتحالفا كما في البيع هداية وكفاية (قوله وان استحق بعض معين الخ) قيد بالبعض لانه لو استحق جميع ما في يده يرجع تصرف ما في يده شر يك كافي شرح الجمع (قوله على الصحيح) الاولى أن يقول على اءواب كما يظهر من كلام شراح الهداية (قوله تفسخ اتفاقاً) لانه لو بقيت تضرر المستحق بفرق نصيبه في النصيبين بخلاف النصيب الواحد اذ لا تضرر فانه في الهداية (قوله لا تفسخ جبراً) أي على المستحق منه لان الخيار (قوله خلافاً لثاني) فعنده تفسخ لاجل المستحق لانه ظهر انه شريك ثالث والقصة بالارضاء باطلة وأشار الى أن قول محمد - كقول الامام وهو الاصح كافي الهداية (قوله بل المستحق منه يرجع الخ) يوهم انه في الاولى ليس كذلك فلو قال كابر الكمال وان استحق حصة أحدهما - اشاع أو لالم تفسخ ورجع بقسطه في حصة شريكه أو نقصها وتفسخ في بعض مشاع في الكل - كان أخصروا ظهر (قوله أو نقض القصة) هذا اذا لم يكن باع شيئاً مما في يده قبل الاستحقاق والا فله الرجوع فقط كما أفاده في الهداية (قوله قات الخ) هذه العبارة لابن الكمال ملخصة من كلام صدر الشرعية الماذ كور في المنع (قوله فان كان شاعاً) كالتصريف مما في يد كل مشاعاً ونصف أحدهما ويربع الآخر فلهذا صدق على

لانه مشترك (وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني من ذلك كذا الى كذا) لم يسه الى) وكذبه شريكه (تحالفوا وتفسخ القصة) كالاختلاف في قدر المبيع (ولو اقتسم الدار وأصاب كلا طائفة فادعى أحدهما يتنا في بدالاً - شر أنه من نصيبه وأكبر الا - شر فعليه البيعة) لانه مدع (وان أقامها فاعبره البيعة المدعى) لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تتحالفوا وتفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود (وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القصة اتفاقاً) على الصحيح (وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ اتفاقاً) وفي استحقاق (بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبراً خلافاً لثاني (بل) المستحق منه (يرجع) بحصة ذلك (في نصيب شريكه) ان شاء أو نقض القصة دفعا لضرر الشقيقين قلت قد بقي هنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شاعاً ففسخت وان كان معيناً



التساوي والتفاوت بخلاف الشيوع في الكل في المسئلة السابقة فانه على التساوي فقط كما لو اقسامه اقساماً ثمانية فاستحق نصفها ما في يد كل واحد من الحكماء في كل من الشيوعين واحد وهو الفسخ لما قدمناه فانهم (قوله فان ذل او يافظا هر) أي انه لا فسخ ولا رجوع كما لو استحق من نصيب كل خمسة أذرع (قوله والا) أي ان لم يتساويا كاربعة من أحدهما وسبعة من الثاني فلا فسخ أيضاً لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الثاني على الاول بذراع لانه زاد عليه به (قوله فلذا الخ) تنويع على قوله كما رأى لما تابعت هذه المسائل ما صرف في الاحكام لم يقدروا بها بل ذكرنا هذه المسائل السابقة اما الفسخ في الشائع وعد منه في المعين فلا ضرر على المستحق وعدمه كما علمته وأما الرجوع على الشريك عند عدم التساوي فانه يعلم من قوله يرجع في نصيب شريكه أي يصل كل الى حقه بلا زيادة لاحدهما على الآخر ومقتضاه ان لا ينقض القسمة أيضاً إذا فسخوا الضم والتقسيم وأما عدم الرجوع عند التساوي فظاهر لانه لم يرد أحدهما على الآخر حتى فافهم (تتمه) اذ اجرت القسمة في دارين أو أرضين وأخذ كل واحد منهما حصته ما بقي فباعه صاحبه يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قبل هذا قول الامام لان عنده خمسة اجزاء لا تجرى في الدارين فكانت في معنى البيع والاصح أنه قول الكل خاتمة ولو في دار لم يرجع تاريخية (قوله فظهر دين الخ) ومثله لو ظهر موصي له بالف مرسلة فتفسخ الا اذا فسخوه لتعلق حق الدائن والموصي له مرسلاً بالمالية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر أو موصي له بالثلث أو الربع فقال الورثة تنقض حقه ولا تفسخ القسمة لتعلق حقه ما بين التركة فلا يفتل الى مال آخر الا برضاها ما كافي النهاية لكن هذا اذا كانت القسمة بغير قاض فلو به فظهر وارث وقد عزل القاض نصيبه لا تنقض وكذا لو ظهر الموصي له في الاصح كما في التاريخية (قوله ذم الورثة) كذا في الدرر قال ط فيه ان الدين تعاقب بين التركة بعد تقاض الميراث (تتمه) اجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين لا تنقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون شرط برادة الميت لانما يصير حواله فينتقل الدين عليه ويحلوا التركة عنه وهي الحيلة القسمة تركه فباع الدين كما يسطه في البرازية وغيرها (قوله ولو ظهر غيب فاحش في القسمة) أي في التقويم للقسمة بان قوم بالف فظهر أنه في اوى خمسائة قيد بالفاحش لانه لو يسر ايدخل تحت تقويم المقومين لانهم دعوا ولا تقبل يفسخه كافي المنع (قوله خلافاً لتعظيم الخلاصة) من أنه لا نسع دعوا قال المصنف في المنع والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيهان وبه جزم أصحاب المتون وصحة أصحاب الشروح وبه اقيت مراراً (قوله قلت الخ) ما اخذ من حاشية لم يلى حيث قال وقوله بطلت قال في الكنز ولو ظهر غيب فاحش في القسمة تفسخ وفي متن الدرر تبطل فبقيته بقوله بطلت في فهم ظاهره أنه يحتاج الى الفسخ مع أن الامر بخلافه فكان ينبغي له موافقته دون متن الدرر اه أقول وفيه نظر يدل عليه قول الخاتمة نسع دعوا في الغيب وله ان يبطل القسمة كما لو كانت بقضاء القاضى وهو الصحيح فقتضاه ان يحتاج الى الفسخ وان من في تبطل وبطلت له ابطالها وبه يشعر قول الكنز تفسخ حيث لم يقل تفسخ والظاهر أن القسمة لا ساقطة من قلم الرمى قبل قوله يحتاج نامل (قوله لانهم دعوى الغلط) تقدم

فان تساوي فظاهر والا فالحجة لذلك الزائد كما مر ولذا لم يفسر دواها بالذكر (ظهر دين في التركة) (المسومة تفسخ) (القسمة) (الا اذا قضوه) أي الدين (أو أبرأ الغريم ذم الورثة) (أو ينفق منها) أي من التركة (ما بقي به) لزوال المانع (ولو) (ظهر غيب فاحش) لا يدخل تحت التوقيف (في القسمة) فان كانت بقضاء (بطلت) اتفاقاً لان تصرف القاضى منه بدالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضاً في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقض خلافه لتعظيم الخلاصة قلت فلو قال كالكنز تفسخ لكان أولى (ونسع دعوا ذلك) أي ما ذكر من الغيب الفاحش (ان لم يقرب بالاسد فبقاوان) أقرب به لا نسع دعوى الغلط والغيب لتناقض الا اذا ادعى الغيب ففسخ دعواه

وتمامه في الخاتمة (ادعى أحد المتقاسمين) للتركة (دينا في التركة) دعوا لانه ٢٢٣ لتناقض لتعاقب الدين بالمعنى والقسمة الكلام عليه... تنويع وان مخالف للمعتون (قوله وتعمد في الخاتمة) ذكر عباراتهم في المنع (قوله نسع دعوا) فتنقض القسمة الابالقاء أو البراء كما مر ولو كان باع أحدهم حصته بطل البيع كالقسمة كما في الخاتمة (قوله تعاقب الدين بالمعنى) وهو مالية التركة ولذا كان لهم أن يفسخوا الغريم ويقتلوا بها كما مر (قوله باي سبب كان) أي بشرأ أو هبة أو غير ذلك ونقل الساماني عن المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أياه كان به ل هذا المعين لانه كان قال في صفري يقبل وان طلقا لا اه لان التناقض في موضع التناقص وكما مر في محله (قوله ان الاقدام على القسمة) قيد به لانها اذا كانت جبراً على المدي تسع دعوا ولا يكون تناقضا رمى (قوله لم تقبل يفسخه) لدخول البناء والنقل بهما فلو اقسما وانصرفا أو بناء فادعى أحدهم الأرض كلها أو بعضها جازاً لم يدم التبعية لجواز كونها مشتملة كادون الأرض في الخلاصة وغيره الوادي شجرة فقال المدي عليه ساو في غيره أو اشترى في لا يكون دفعة لجواز كون الشجرة والثمره اقل وهو واقعة الفتوى وأقيت بسماها الماذر رمى ملخصاً (قوله ليس له أن يجبر على قطعها) أي الاغصان قال في الخاتمة كالواقع في قسم أحدهما حائط عليه جذوع لا آخر فانه لا يؤمر برفعه (قوله لانه استحق الشجرة باغصانها) أي على هذه الحالة ط (قوله بغير إذن الآخر) وكذا لو باذنه لنفسه لانه مستعير لخصه الآخر وللمعير الرجوع متى شاء مالاً وبأذنه للتركة يرجع حصته عليه بلا شبهة رمى على الاشياء (قوله والا قدم البناء) أو أرضاً بدفع قيمته ط عن الهندية أقول وفي فتاوى قارى الهداية وان وقع البناء في نصيب الشريك قطع وضع ما نصقت الأرض بذلك اه وقد تقدم في كتاب الغصب متنا ان من ينفى أو غرس في أرض غيره أمر بالرفع والمالك ان يضمن له قيمة بناء أو غرس أمر بقاءه ان نصقت الأرض به والظاهر بريان التفصيل هنا كذلك نامل (قوله في عقار أو غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهر المتن لان المصنف عزاه للبرازية وعبارتهم اقسما الاراضى وأخذوا حصصهم الخ فهو خاص بالعقار كما يظهر قرياً (قوله لان قسمة التراضي) كذا في غالب الفسخ وفي بعض الاراضى وهو الذي في المنع وهكذا رايته في البرازية وغيرها وعلى في الذخيرة بيان القسمة في غير المبكول والموزون في معنى البيع فكان نقضه بمنزلة الاقالة اه أقول والظاهر منه ان القسمة في المثل لا تنقض بمجرد التراضي لانها ليست بعقد مبادلة لان الرابح فيها اجاب الاقرار كما مر ثم اذا اخطوا ما قسموه من المثل برضاهم تجددت شركة أخرى وبه ظهر ما ذكرناه تأمل (قوله ومبادلتها) عبارة البرازية وقاها لها (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) لكن اعترضه البيهقي بأنه صفي على ما ظن من أن الباطل والقاسم في القسمة سواء والمنقول خلافه ونقل الجوى عن المصنف أنه لم يطالع على ما ذكره في الاشياء وما ذكره هو أيضاً لم يقف عليه وأنه يحتمل أن لا وقعت مواءم قال وعلى كل فالفتوى والعمل على أنهما اقسما بالقبض لانهما المنقول في كتب المذهب وغيره لم يطالع عليه الا في عبارة الاشياء مع ما فيها من الاحتمال ولا يصح أن يقول عليها اه أقول والعجب من المصنف حيث ذكره في متنه بعد قوله لم يطالع عليه وكان في سعة من عدم ذكره ولا سيما المتون مبنية على الاختصاص وموضوعه ما عليه الفتوى (تتمه) اقسما أرضاً موقوفه بتراضهم ثم اراد أحدهم بعد سنين ابطال القسمة

للصورة (ولو ادعى ميتاً) باي سبب كان (لا) نسع للتناقض اذا اقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الخاتمة اقسما وادارا أو أرضاً ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناءً أو فسخاً لزم أنه بناء أو غرسه لم يقبل ببقته (وقعت شجرة في نصيب أحدهم الأغصان مبادلة في نصيب الآخر ليس له ان يجبر على قطعها به ينفى) لانه استحق الشجرة باغصانها اختصار (بقي) أحدهما أي أحد الشريكين (بغير إذن الآخر) في عقار مشترك بينهما (قطاب نمر بذكره) بناءً قسم العقار فان وقسم البناء (في نصيب الباقي فيها) ونعمت (والا) هدم البناء وحكم الغرس كذلك برأوية (القسمة) تقبل الفسخ فلو اقسما واخذوا حصصهم ثم تراضوا على الاشياء تراضوا صح (وعادت الشركة في عقار أو غيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي برأوية) المقبوض بالقسمة الفاسدة) كقسمة على شرط

بن خا هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره (يتبى المالك فيه وبقيده) جواز (التصرف فيه) لقابضه ويضمنه بالقيمة (كالقبوض بالشئ اه الفاسد) فانه يضمنه المالك كما مر في بابه (وقيل لا) يشبهه جزم بالقبيل في الاشياء وبالاولى في البرازية والقسمة



لهذا لان قسمها بين الموقوف عليه سم لا تجوز في حادى الزامى وفيه أرض قسمت  
 في أرض احدهم بنصيبه ثم زرعه لم يمتد لان القسمة ترتد بالرد (قوله ولولم يأت) الهيئة الحالية  
 الظاهرة للمتهمى لاشئ والتمايز في فعل منها هو ان يتواضع واولى امره فتراضوا به والمهاياة  
 بأبدال الهمة أفضلة وهي في لسان الشرع قسمة المذافع وانما جازة في الاعيان المشتركة  
 التي يملك الاتفاقات بها على بقاها عنها ونظامه في شروح الهداية (قوله يسكن هذا بعض الخ)  
 أشار الى أن التمايز قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والاول منه بين في العبد  
 الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولواختلفا في التمايز من حيث الزمان والمكان في محل بمقتضى ما  
 يامر القاضي بأن يتفقا لانه في المكان أعلى لا تتفقا في كل زمان واحد وفي الزمان أكمل  
 لا تتفقا في كل محل فاما اختلاف الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختاراه من حيث الزمان يقرر  
 في البداية بقية المصلحة هداية وقد بالزمان لان التسوية في المكان تمكن في الحال بان يسكن  
 هذا بعضا والاخر بعضا أما في الزمان فلا يمكن الا بعضى مدة أحدهما كفاية أقول لكن قد  
 يقع الاختلاف في تعيين المكان فينبغي أن يقرر نامل قال الرملى ولو شاع في تعيين المدة  
 مثلان قال أحدهما سنة وسنة والاخر شهرين شهرين أرى والظاهر نفوذ بعضه لاقضى ولا يقال  
 يامر به بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان والمكان لان مع كل وجه فافهم بخلافه هنا ان  
 قيل يقدم الأقل حيث لا ضرر بالآخر لانه أسرع وصولا الى الحق فله وجه نامل اه  
 (تنبيه) في الهداية لكل واحد أن يستقل ما أصابه بالمهاياة وان لم يشرط ذلك لدون  
 المنافع على ملكه اه قال السائح أفاد في الترخائية أن التمايز المسمى بتمايز بن جميع غير  
 لازم وان شرط على المؤجر أن لا يخدمه مقدم الدار ولا آخر مؤخره فافهم قد ولولم ننع  
 سكاها وأحدهما ساكن وطالب الاخر التمايز زمانا يجاب كافي حيطان الخاتية اه (قوله  
 كذلك) أى ياخذ هذا شهرا والاخر شهرا أو ياخذ هذا غلا وهذا الاخر غلا (قوله  
 قوله ولا تبطل بعت أحدهما الخ) لان الواجب لاسما نفعها الحاكم ولا فائدة في الاستئناف  
 زباني واذا تم ما في علو كين استند اما مات أحدهما أو أبق انتقضت ولواستندمه الشهر  
 كله الاثلاثة أيام نقص من شهر الاخر ثلاثة أيام ولوزاد ثلاثة لا يزيد الاخر ولو أبق الشهر كله  
 واستخدم الاخر فيه فلا ير ولا ضمان ولو عطي أحد الخادمين أو انتم دم المنزل من السكنى  
 أو احترق من نار أو قد هافت الا ضمان نازخانية (قوله بطلت) عبارة الهداية بقسم وتبطل  
 المهاياة وقد أفاد انه لو طالب أحدهما المهاياة والاخر القسمة يجاب الثاني كافي الهداية وفي  
 الترخائية أبر كل منهما الدار التي في يده فارد أحدهما مانع من المهاياة وقسمة رغبة الدارة  
 ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذكر قبله لكل نقص المهاياة ولو بلا عذر في ظاهر المذهب قال  
 الخوا في هذا اذا قال أو يدبىع نصيبى أو قسمة أهألو أو ارددوا المنافع مشتركة فلا وقال شيخ  
 الاسلام ما في ظاهر الرواية من أن لا تقضى له ولو بلا عذر اذا كانت بقراضيه ما فلو بالقضاء  
 فلا مال يصطلم لانه في الاول يحتاج الى ما هو أعدل وهو القسمة بالقضاء (قوله ولو اتفقا  
 الخ) وكذا لو سكاها فاعام كل على مخدومه استندانا وفي القياس على ما قدوة بخلاف الكسوة  
 فيه تفصيل ان لم يبين مقدار ما لا يجوز وانما يجوز استندانا أما الطعام فجاء اشتراطه

(ولولم يأت في سكنى دار) واحدة يسكن هذا بعضا وذا بعضا أو هذا شهرا وذا شهرا (أو دارين) يسكن كل دار (أو في خدمة عبيد) يخدم هذا يوما وذا يوما (أو عبيدين) يخدم هذا هذا والاخر الآخر (أو في غلة دار أو دارين) كذلك (صح) التمايز في الوحد سنة استندانا اتفاقا والاصح أن القاضي يهات بينهما جبرا بطلب أحدهما ولا تبطل بعت أحدهما ولا بعتهما ولو طالب أحدهما القسمة فيها بقسم بطلت ولو اتفقا على أن تنفذ كل عبد على من يخدمه جازا استندانا بخلاف الكسوة

على من يخدم وان لم يبين مقدار استندانا أفاده ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ) أى  
 من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف أو في غلة دار أو دارين (قوله مشترك) انصتق التعديل  
 بخلاف ما اذا كان التمايز على المنافع فاستغل أحدهما في نوبته زيادة لان التعديل فيما يقع  
 عليه التمايز حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية أقول ظهر من هذا أن زيادة  
 الغلة في نوبة أحدهما لا تنافي مع المهاياة والجبر عليها ويتأمل هداية مع ما في فتاوى قارئ  
 الهداية أن السقيمة لا يجبر على التمايز فيها الا ولا استغلا لان حيث الزمان بان يستغلها  
 هذا شهرا والاخر شهرا بل يؤجر انما الاجرة له اه اه وعلمه بعضهم بأنه قد يكون غلة شهر  
 أو يزيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه والعلل المراد لا يجبر على وجه يختص كل منه اه  
 بالرائد من الغلة والافهم ومثكل فليتأمل (قوله لاني الدارين) لان فيه ما معنى التفسير  
 والاخر اربع راجع لاتحاد زمان الاستيفاء في الدار الواحدة يتمايز الوصول فاعتبره فواوجه  
 كل منه ما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية (قوله على السكنى والخدمة) بان يسكن  
 أحدهما الدار سنة ويستخدم الاخر العبد سنة وعلى الغلة باطله عنده خلافا له ما ذخيرة  
 قال في الدر المنن في الجواز في المصنف في المختلف أولى (قوله وكذا في كل محتاني المنفعة) قال  
 في الدر المنن في سكنى الدور وزرع الارضين وكما هو مدار كافي الاختيار (قوله وعلمه  
 الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح في المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة  
 والسادسة عند الامام والباقي بالاتفاق كما أوضحه في المخ قال في الدرر أمانى عبيد أو بطل  
 واحد فلان التبيين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التفسير في الحيوان فتعقوت المعادلة  
 بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التفسير في العقار وأما في عبيدين أو بغيين فلان التمايز  
 في الخدمة جواز لا ضرورة لا متناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم وأما في ركوب  
 بغل أو بغيين فافهم بالركوبين فلا تنعق التسوية فلا يجبر القاضي عليه وأما في غرة نخيرة  
 أو ابن شاة ونحوه فلان التمايز يختص بالمنافع لا متناع قسمتها به ودورهما بخلاف الاعيان  
 اه مخلصا ولوله ما جاز بان فتم ما على أن ترضع أحدهما أو ولد أحدهما ما والاخرى ولد  
 الاخر جاز لان ابن الاذى لا قيمة له فجرى مجرى المنافع منح (قوله ونحوها) أى من الاعيان  
 اى لا تجرى فيها المهاياة أقول ومنها عدة الحمام كالزبيلة والحجر والمناشف ونحوها فتنبه له فانه  
 مما ينفصل عنه (قوله أن يشتري حظ شريكه) أى من الشجرة والشاة كافي الكفاية لان  
 باللين (قوله غرضيهم) أى حصة وما اشتراه من شريكه فانهم (قوله أو ينتفع  
 باللين) هذا مقابل لقوله أن يشتري اكمه ناظر الى الشاة أى اما أن يشتري حظ من الشاة واما  
 أن يستقرض لبنها فلا يصح عطفه بالواو فافهم (قوله بقدر ما يلزم) بان يز من ما يلزمه كل  
 يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفى صاحبه مدة داره في نوبته وفي الثانية فواضعا في بقرة على أن  
 تكون عند كل منه خمسة عشر يوما يجاب لبنها كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما  
 وان جهله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا أن يكون استهلاكه فيكون ابراه من  
 الضمان فيجوز (قوله اذ قرض المشاع جائز) ومنه ما في هبة النهاية اذا دفع اليه القوا قال  
 خمسة مائة قرض وخمسة مائة شريكه جازوا فترض في السهوية بان قرض المشاع وان جاز لكن

وما زاد في نوبة أحدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين وتجوز في عبيد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل محتاني المنفعة ملحق وعلمه ما علقته عليه (ولو تم ايا) (في غلة عبيد أو في غلة عبيدين أو تم ايا) (في غلة بغل أو بغيين أو في ركوب بغل أو بغيين أو في غرة نخيرة أو في ابن شاة) (لا يصح في المسائل الثمان) وحيلة التماس ونحوها أن يشتري حظ شريكه ثم يبيع كاهما بعهضى نوبته أو ينتفع باللين بمقدار معلوم استقرضا نصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز (فروع) الفرائد



أجمله لا يجوز قلت فيه نظر لانه غير لازم لا غير جائز كما مر في باب فندبر (تتمه) لم يذكر في  
 الكتاب المأبأة على رأس النوبين قال بعض مشايخنا لا يجوز عند الامام خلافه - ما لتفاوت  
 الناس في الالبس تفاوتاً فاحشاً طوري عن المصنف (قوله ان كانت) هذا اذ قال ثلاثة  
 - كما في الروايات وغيرها ثانياً على الاملاك مطلقاً ثالثاً كما في الكلام في معرفة ما هي  
 لحفظ الاملاك وما هي لحفظ الرأس في زمانه وهو - سير فان الظلة باخذون المال من أهل  
 قرية أو محلة أو قرية مرتبة في أوقات معلومة وغير مرتبة بسبب وبلا سبب ورأيت في آخر  
 قصة الحامدية ما يخصه موضحاً ولم أر - ما تعرض للتمصيل غير المرسوم والى على اقتدى  
 العمادى وهو أن القاء مداته اذ قطع النظر عن إضافة الاملاك الى أهل القرية صار  
 أهلاً كما تركان والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطالبه الساطان من نحو التمر كان كاهوا راض  
 وجرعة ما يمتعون به من مرقاة أو قتل أو عدم مدافعة ذلك وكالقيام بالضيء الانحوا والمف  
 لانهم لا يزرعون وما يأخذونه لوالى من المشاهدة وما عداها مما يطالب بسبب الاملاك كالنبيين  
 والشعير والمطرب والذخيرة فعل المالك بحسب الاملاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل صبيان  
 ونساء) الظاهر أنه خاص فيما لحفظ الانفس برشد اليه التعليل قال في الروايات فان اخص  
 الاملاك فعل في قدرها لان اخص المالك نصارت كونه فخر النور وان اخص بين الابدان فعل  
 قدر الرأس التي يتعرض اهم لانهم امونة الرأس ولا تنفى على الله او الصبيان لانه لا يتعرض اهم  
 اه فتدبر (قوله ولو خيف الفرق الخ) نقله في الاشياء عن فتاوى قارى الهداية (قوله  
 فاذ هو الخ) يذهب منه انهم اذ المنة فواء على الالقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه  
 صرح الزاهد في حاوية قال رخص اشرف السقينة على الفرق فالتى بعضهم - حفظه غيره  
 في البحر حتى خفت يضر قيمته في تلك الحال اه وعلى الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق  
 بقيمتها أى يضر قيمتها مشرفة على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب القصب ثم قال الرمي  
 وينهم منه أن لا تنفى على القاصب الذي له مال فيها ولم يأذن باللقاء فلما أذن بان قال اذا تحققت  
 هذه الحالة قالوا اعتبر اذنه اه (قوله بهد الرأس) يجب تقييده بما اذا قصد حفظ  
 الانفس خاصة كما يذهب من تعليله اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما ذالم يخش على الانفس  
 وخشى على الامتعة بان كان الموضع لا تفرق فيه الانفس وتنف فيه الامتعة فهي على قدر  
 الاموال واذا خشى على الانفس والاموال فالقوابل والاتفاق لحفظه - ما فعل قدره ما من  
 كان غائباً وأذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لا نفسه ومن كان حاضراً اعتبر ماله ونفسه  
 ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أره - ذا التحرير راجعاً ولكن أخذته من التعليل  
 فتأمل وعلى الاشياء وأقره الجرد وغيره (قوله المشترك اذا انتم الخ) استثنى الشيخ  
 شرف الدين منه - مثله وهي جدار بين يمين خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليه ما وله او صبيان  
 فابى أحدهما العلم اذ يجب على البناء مع صاحبه وليس كإياه أحد المالكين لزمه دخول  
 الضرر عليه فلا يجوز لها الضرر على المالكين في الثانية ويجب أن يكون الوقت كذلك اه  
 أبو السعود ملخصاً (قوله والابى الخ) في حاشية الشيخ صالح على الاشياء أطلق المصنف في  
 عدم الجبر فيما لا يحتمل القصة فمثل ما اذا انتم كاه وصار صحرأ أو ببق منه شيء وفي الخلاصة

ان كانت لحفظ الاملاك  
 فالقصة على قدر المالك وان  
 لحفظ الانفس فعلى عدد  
 الرأس ولا يدخل صبيان  
 ونساء ولو غرم الساطان  
 قرية تقسم على هذلولو  
 خيف الفرق فاتفقوا على  
 القاء امتعة فالقصر بعدد  
 الرأس لان لحفظ الانفس  
 المشترك اذا انتم فابى  
 أحدهما العماره ان احمل  
 القصة لا جبر وقسم والابى  
 ثم أجبره ليرجع بما اتفق  
 لو باصر القاضى والافقية  
 البناء وقت البناء

طاحونة أو حمام مث - ترك انتم رأى الشريك العماره يصير هذا اذا بق منه شيء اما اذا  
 انتم - دم الكل وصار صحرأ لا يجب - برون كان الشريك معسرا يقال له اتفق و يكون ديناً على  
 الشريك الخ وفي الخلاصة أيضاً ولو رأى أحد - ما أرى - في الحرف يصير وفي أدب القضاة من  
 الفتاوى لا يجب - برون لكن يقال له اتفق وأتفق ثم ارجع بنصف ما أنفقت اه أبو السعود أقول  
 استنبطت في الخلاصة أن عدم الجبر لو معسرا تأمل ولا يخفى أن نحو الحمام على انقسام  
 اذا انتم كاه وصار صحرأ معسرا كما مر حوايه فلا يرد على إطلاق المصنف لان  
 الكلام فيما لا يحتمل القصة فافهم هذا وظاهر كلام الخلاصة الثاني أن الجبر - فهو الضرب  
 والجبرس وقد مر في موضع آخر بامر القاضى بان يتفق ويرجع بنصفه - وشبهه في البرازية  
 تأمل وما ذكره الشارح سيأتي قريباً عن الوهبانية (تتمه) - زرع بينهما في أرضهما ما طلبا  
 قسمة دون الارض فلو بقلا واتفقا على القلع جازت ران شرط البقاء أو أحدهما اقلا ولو  
 مدر كافان شرط الحصاد جازت اتفقا أو اترك فلا عذرهما وجزت عندهم وكذلك الطلع  
 على التخييل على التتمصيل ولو طلبا من القاضى لا يقسمه بشرط الترك وأما بشرط القلع فعلى  
 الرواية بين ولو طلب أحد - ما من - لا يقسم مطلقاً تاريخية (قوله له التصرف في ملكه  
 الخ) ان أريد بالملك ما يملك المنفعة مثل الموقف للسكنى أو الاستغلال أفاده الجوى (قوله  
 قال المصنف الخ) ونقله ابن الشحنة عن أئمتنا الثلاثة وعن زفر وابن زياد وقال وهو الذى  
 أميل اليه واعقده وأفتى به تبعاً للوالدى اه وجهه في العمادية انقياس وقال لكن ترك  
 القياس في المواضع التي يتعدى ضرره صرفه الى غيره ضرراً بيناً وبه أخذ كثير من مشايخنا  
 وعلمه الفتوى اه وهذا قول ثالث قال الامام البيهقي والذى استقر عليه رأى  
 لما نرى أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضر بغيره ما لم يكن ضرراً بيناً وهو ما يكون  
 سبباً له - دم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الحوائج الأصلية  
 كسد الضوم بالكلية والفتوى عليه اه وفي حاشية الشيخ صالح والمنع هو الاستحسان  
 وهو الذى أميل اليه اذا كان الضرر بيناً اه وبه أنفق أبو السعود وفق الروم وهو الذى  
 عليه العمل في زماننا ومضى عليه الشرع لاى وكذا المصنف في متفرقات القضاء والقضاء  
 الشارح هناك ثم قال وبقي ما لو أشكل هل يضر أم لا وقد مر بحثى الاشياء المنع قياساً  
 على مسئلة السفل والعلو أنه لا يضر اذا ضرر - كذا ان أشكل على المختار الخ (قوله وفي  
 الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية والاربعة الباقية من نظم شرحها ابن  
 الشحنة لكنه ذكر الأخير بعداً يات فافهم (قوله ولوزرع الانسان أو الخ) الارز كمثل  
 وقد انضم راؤد وقت - د الزاوى وبعضهم يفتح اله - مزنة وبه ذهبهم يحدوها - ذا صبقى على ظاهر  
 الرواية والفتوى على التفصيل شربللى (قوله وحيط) جعله ابن الشحنة بحجروا واورب  
 والاولى رفته مبدأ أو جعله لأهل أى أصحاب مفعلة وقوله فعل واحد أى وضع عليه جذوعه  
 معطوف على متعلق الجار وقوله ولا حل فيه قبل جعله حالية وفي بعض على أى لم يكن عليه  
 جذوع قبل ذلك وجعله ليس بغير غير المبدأ أى ليس للشريك الاثر رفع ماله أحد - دم قال

له التصرف في ملكه وان  
 تضرر جاره في ظاهر رواية  
 الكل في الاشياء وفي الجنبى  
 وبه يفتى وفي المراجعة  
 الفتوى على المنع قال  
 المصنف فقه اختلاف  
 الاقضاء ويبنى أن يقول  
 على ظاهر الرواية اه  
 قلت ومر في متفرقات القضاء  
 وفي الوهبانية وشرحها  
 ولوزرع الانسان أو ما ياده  
 فليس الجار منه ولو بضرر  
 وحيط له أهل العمل واحد  
 ولا حل فيه قبل ليس بغير



ابن الشحنة وهذا الوجه لا يحفل ذلك كما في البرازية ويقال للاداء خرضع أنت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا كان له ما عليه خشب فاراد احداهما ان يزيد على خشب صاحبه او يتخذ عليه ستر او يفتح كوة او بابا فلا تخضعه لان القياس المنع من التصرف في المشرك الا انما تركنا القياس في الاولى للضرورة اذ ربما لا ياذن له من يملكه فتمت على منعة الحائط اه بمعنى (قوله وما نشر بك الخ) صورة ذلك حائط بين رجلين قد رقعة اراد احدهما ان يزيد في طوله واني الاخر فله منعه ذخيرة وغيرها الى ترجعه لكونه رواية عن محمد بن ابي بصير عنه وتعبيره عن الثاني بقيل افاده ابن الشحنة ثم نقل تقييد المنع عما اذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين القولين واعقده ونظمه في بيت غير به نظم الوهبانية وكان الشارح لم يعول عليه اظهر الوجه الاول لانه تصرف في المشترك بالضرورة فيبقى على الاصل من المنع ولذا اقتصر عليه في الثانية في باب الحيطان وقال ليس له الزيادة بلا اذن اضر الشريك او لا وفي الخبر به ومثله في كثير من الكتب والفقه فيه انه يصير منتهى ملاك الغير بلا اذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه اه فتنبه (قوله وعنوع قسم) أي ما لا يمكن قسمته كالجام وقوله من الرم منعتا يمنع أي عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤجر مبتدأ وخبر وبالجملة خبر المبتدأ وهو ممنوع يعني ان القاضى يؤجره ويعمره بالجرة وهذا هو مقتضى حكاها في الثانية (قوله وينفق في المختار الخ) هذا هو القول الثاني قال في الثانية والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والمارة يظهر ذلك من مقابلة بالآتي وضه يراد به لاقاضى وقبل يخسر أي قبل ان يخسر للباقي ما يخصه مما صرفه اه وحاصله انه يتفق الراضى بالتريم باذن القاضى ويمنع الآتي من الانتفاع قبل ادائه ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم انه لو انتم دم جميعه حتى صار صخره لا يجرى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به في البرازية اه أي لانه يصير حينئذ مما يقسم كما قدمناه (قوله وخذمة فقما) بفتح الفاء اسم دفعول وهذا زاد ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا

وذوالعلوم يلزم لصاحب سقوله بناء خلا من هذه منه يصدر

قال الشربة لاني عدى لازوم الى مقولتين بالهـ مزة في بناء وهو المقول الاول وباللام في الثاني وهو صاحب ويقال هذا البناء اذا هدمه والمثله من الذخيرة اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء يقال لذي العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل انفة فاذ انشاء باذن القاضى أو امره بكم يرجع عما اتفق والافقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى ياخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بغيره فانه يؤاخذ بالبناء وتقوية حقا استحق وليل صاحب العلوانة معه ونظم الشارح التفصيل والتعصيم في بيت فقال وخذمة فقما الخ اه ونقل الشارح ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضا فاضمير في منه لصاحب العلوا والشريك في الجدار وقوله كما تم على تقدير مضاف أي كاذن كما وقوله الابكر مزة ان الشرطية أي ان لا اذن من ذكر فافهم وهذه المسئلة هي التي قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى أعلم

وما نشر بك ان يعل حيطه  
وقبل التعل جازفة  
وعنوع قسم عند منع مشارك  
من الرم قاض مؤجر فيه  
وينفق في المختار راض باذنه  
ويمنع نعمان أي قبل يخسر  
وخذمة فقما بالاذن منه كما تم  
وخذمة الا وهذا المحرر

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المزارعة)

وقد هي المزارعة والمحاولة ويسمى أهل العراق القراح ويسمى في المنح (قوله مناسبه ظاهرة) وهي قسمة الخارج (قوله هي افة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع أن المفاعلة على ما لم الان الزرع هو الاتبات افع وشرا والمصور من العبد السبب في حصول الثبات وقد وجد من احدهما بالعامل ومن الاخر بالتسكين منه يعطاه الا لان الا أنه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كالم الدابة لذوات الاربع اه او يقال ان المفاعلة قد تسمى عمل فيما لا يوجد الامن واحد كالمداواة والمعالجة قال الجوزي ولا حاجة الى هذا كما فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه عام على هذا العقد اه أبو السعود ملخصا أقول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تامل (قوله من الزرع) هو طرح الزرع بالضم وهو البذر وموضعه المزرعة مثله الرام في القاموس الا أنه مجازة حقيقة الاتبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقوت أحدكم زرعته بل حرثت البذر كما في الكشف وغيره فهتافى (قوله عقد على الزرع) يصح ان يراد بالزرع المصـدروا من المنحول الى البرازية زرع أرض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الأرض ادفع الى بذرى ما كونا كارا ان البذر صار منسما لك في الأرض لا يجوز وان قاضا يجوز منه ان الحنطة المبة ذرة فائغة في الأرض ويصير الزرع ملكا الحنطة المزروعة عتقها واذا جازت لكن نفس المزارعة له عدم الشروط واذا لم يتناه الزرع فدفعه الى غيره مزارعة اية ما هدمه صح لان تنهاى اه سائحاتى (قوله يبيع بعض الخارج) لا يفتن بغيره بما اذا كان الخارج كله لرب الأرض أو العامل فانه ليس مزارعة اذا الاول استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة فهتافى (قوله وأركان الخ) وحكمها في الحال ملك المتقدمة وفي المسائل الشريكة في الخارج وصفتها أن الارضة من قبل من لا بذله فلا يفسخ بالاعذر وغير لازمة عن عليه البذر قبل القاء البذر في الأرض فذلك الفسخ بالاعذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانم الارضة من الجانبين اهدم لزوم الاتلاف فيم البرازية موصفا (قوله ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والا لان لصاحب الأرض والعامل فيكون صاحب مستأجر العامل والعامل للأرض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج باقراضى وهذا حيلة زوال الخبث عنه وانما لم يصح بدونه الاختلاف فيه من الصحابة والناجيه من تعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعلى آله وسلم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى أبو حنيفة بنسأداها بالاحد ولم يمه عن الأشد انتهى كما في الحقائق ويبدل عليه أنه فرع عليه مسائل كثيرة حتى قال محمدا نافع في ان لا يفرع عليه في الوقف لانه لم يفرع عليه كما في النظم فهتافى وفي الهداية واذا فسدت عنده فان سقى الأرض وكرهه او يخرج شئ فله أجره لولا البذر من رب الأرض ولو منعه فله أجره من الأرض والخارج في الوجهين لرب البذر (قوله لانها كقبة الطعام) لانها استقبارية بعض ما يخرج من عمل فتكون بعينه وقد نسي عنه صلى الله عليه وسلم وهو أن يستأجر رجلا يطين له كذا منامن الحنطة بقة يميز بدقة ها وتعام الادلة من الجانبين مبسوط في الهداية وشروحه ما وفي الشربة لانية عن الخلاصة أن الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من جوزه العمل

(كتاب المزارعة)  
مناسبتهم ظاهرة (هي) افة  
مفاعلة من الزرع وشرا  
(عند على لزوع يبيع بعض  
الخارج) واركانا أربعة  
أرض وبذر ومـل وبقو  
(ولا تصح عند الامام) لانها  
كقبة الطعام (وعندهما  
تصح وبه يفتى) للرجل  
وقياسا على المضاربة  
(بشروط) غائية



ان الناس لا يخذون بقوله (قوله صلاحية الارض للزراعة) فلو بضعة أو نزة لا يجوز ولولم تعلم وقت الله قدره بارض على شرف الزوال كأنه قطع المأوى من الشدة ونحوه يجوز اه ط  
 ملخصا (قوله وأهلية العاقدين) يكون ماحرين بالغين أو عبدا أو صبيبا ما ذرنين أو ذميين لانه لا يصح عقد بدون الأهلية كافي الله - داية فلا تختص به فتحة أولى قهستاني (قوله مجتبي وبرزية) عبارة البرازية وعن محمد جوازها بلا بيان مدة وتقع على أول زرع يخرج واحد وبه أخذ الفقهاء وعليه الفتوى وانما شرط محذيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدأوا وانتم أوهاجهول عندهم اه لكن قال في الخاتمة بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشرع بلاية فقه - دة مارض ماعليه الفتوى اه (قوله وذو كربة البذر) ولولا لالتبان قال دفعه المالك لقرعها إلى أو جرت أياها أو استاجر تلك المدة عمل فيها فان فيه بيان أن البذر من قبل رب الأرض ولو قال انزعه عنها فذلك فيه بيان أن البذر من العامل وان لم يكن شيء من ذلك قال أبو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان اتحدوا الألف - دة لان البذر اذا كان من رب الأرض فهو مستاجر للعامل أو من العامل فهو مستاجر للأرض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان كافي الواقعات قهستاني (قوله وذو كربة) لان الاجر بعض الخارج واعلام جنس الاجر شرط ولان بعضهم أضر بالأرض فاذا لم يبين فان البذر من رب الأرض جاز لان الاتفا كد عليه قبل القائه وعند الاتفاق يصير الاجر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذا علم بان تزرع ما بدالك والاف - دة فان زرعها تغلب جائزة ثانية رظهيرية وفي حنية المذني قال ان زرعها حنطة فبكذا أو شعير فبكذا جاز ولو قال على أن تزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لا (قوله لا قدر الخ) كذا قاله في الخاتمة ومقادير دليل أن معرفة الأرض شرط لكن في الخاتمة أيضا وينبغي أن يكون العامل يعرف الأرض لانه اذا لم يعلم والأراضي متفاوتة لا يصير العمل معلوما اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الأرض والاف - دة وشرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الخاتمة وما في الاختيار تأمل (قوله وذو كربة - ط العامل الآخر) المراد منه من لا يذر منه وكان الاوضع ذكر العامل بعد انظر الآخر لا يجرى عليهم فقه - دة العامل وفي الخاتمة الشرط الرابع بيان نصيب من لا يذر منه لان ما يخذها اما بجرامه أولا أرضه فيشترط اعلام الاجر وان يتناصب العامل وسكان نصيب رب البذر جاز العقد لان رب البذر يستحق الخارج بحكم أنه غامض له لا بطريق الاجر وبالعكس لا يجوز قياسا لان ما يخذها بجرامه فيشترط اعلامه وفي الاستحسان يجوز العدة لانه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك يبين أن الباقي للاجير اه وحاصله أنه يشترط بيان نصيب من لا يذر منه صريحا أو ضمنا تأمل (قوله ويشترط التخلية الخ) وهي أن يقول صاحب الأرض للعامل سلط اليك الأرض فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع الجواز ومن التخلية أن تكون الأرض فارغة عند المدة فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة لا ضرارة وان كان قد أدرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الإدراك لا يحتاج الى العمل فيه مذكر تجوز معاملة أيضا خاتمة (قوله ولو مع البذر) يعني ولو كان البذر من رب الأرض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل تشترط التخلية بالاولى لانه

(صلاحية الارض للزراعة)  
 وأهلية العاقدين وذو كربة  
 المدة أي مدة متعارفة  
 فقه - دة بما لا يمكن فيها  
 منها وبما لا يعيش اليها  
 أحدها غالبا وقيل في  
 بلاد فاصح بلاية ان مدة  
 ويقع - ع - على أول زرع  
 واحد وعليه الفتوى  
 مجتبي وبرزية واقفه  
 المصنف (و) ذكر (رب  
 البذر) وقيل بكم  
 العرف (و) ذكر (جنسه)  
 لا قدره اعلام بالأرض  
 وشرطه في الاختيار  
 (و) ذكر (قسط) العامل  
 (الآخر) ولو يشاء - ط  
 رب البذر وسكان - ط  
 العامل جاز استعدانا  
 (و) بشرط (التخلية بين  
 الأرض) ولو مع البذر  
 (والعامل)

(و) بشرط (الشرعية)

في الخارج) ثم فرغ - ع - في الأخير بقوله (فتبطل ان

شرط لاحدهما - ع - فتران

محملة أو ما يخرج من

موضع معين أو رفع) رب

البذر (بذره أو رفع الخارج

الموظف وتصفيف الباقي)

بعد رفعه (بجهد) بشرط

رفع (خارج المقام - ع -)

كثرت أو ربع (أو) شرط

رفع (العشر) للأرض أو

لا - ع - ما لانه مشاع فلا

يؤدى الى قطع الشركة

(أو) شرط (التين لاحدهما

والحب لا - ع -) أى

تبطل اقطع الشركة فيما هو

المقصود (أو) شرط (تصفيف

الحب والتين لغير رب

البذر) لانه خلاف مقتضى

العقد (أو) شرط (تصفيف

التين والحب لاحدهما)

لقطع الشركة في المقصود

(وان شرط تصفيف الحب

والتين لصاحب البذر)

كما هو مقتضى العقد (أولم

يعرض للتين صحت)

وحينئذ التين لرب البذر

وقيل بينهما ما لم يعل كذا

قوله المصنف ثم لا المصدر

وغيره لكن اعقد صاحب

الملك الثاني حيث قدمه

فقال والتين بينهما وقيل

رب البذر قلت وفي شرح

يكون مستاجر للأرض لان الأصل ان من كان البذر منه فهو المستاجر كما سئذ كره فقد صرح بالمتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الأرض يكون مستاجر للعامل فربما يتوهم انه لا تشترط التخلية بينه وبين الأرض لكونه مستاجر فافهم (قوله وبشرط الشركة في الخارج) أي بعد حصوله لانه يستعد شركة في الانتهاء فما يقطع هذه الشركة كان مفسدا للعقد داية وفي التمر بلاية أن هذا الشرط مستدرك للاستغناء عنه باشتراط ذكر قسط العامل (قوله فتبطل) أي تصد كذا بقية ما قلناه آنفا عن الهداية (قوله أو رفع) بالرفع في الموضعين عطف على فتران المرفوع على التباينة عن الفاعل لشرط المذ كور فافهم (قوله وتصفيف الباقي) بالرفع مع - ط - لشرط أيضا قال ح وهو راجع للمساائل الأربع اه وانما فسدت فيها لانها - دة - تؤدى الى قطع الشركة في الخارج فانه يستعمل أن لا يخرج الأرض الا ذلك المشروط (قوله بعد رفعه) أى رفع ذلك المشروط والطرف متعلق بالباقي فافهم (قوله للأرض أو لاحدهما) اللام فيه للتعليل اه ح أى العشر للأرض بان كانت عشرة أو لاحدهما بان شرط رفع العشر من الخارج لاحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قال القهستاني وهذا - ط - لرب الأرض اذا أراد أن يرفع بذره وقال المسائلي فلولا - ط - شرط رفع عشر الأرض قال الشارح في الزكاة ان كان البذر من رب الأرض فعليه ولو من العامل فعليه ما أقول هو تفصيل حسن اه (قوله أو شرط التين الخ) هذه المسئلة تشغل على ثمان صور ستة منها فاسدة وثلاث صحيحة كافي الخاتمة وأسقط هنا واحدة وهي ما اذا شرط تصفيف التين وسكان الحب وهي غير جائزة وذو كربة - ع - لانه قولنا لاحدهما أو قوله بعده والحب لاحدهما محتمل ما أربع صور لان المراد بالاحدهما الحب والبذر أو العامل (قوله والتين لغير رب البذر) برفع التين عطف على تصفيف وكذا قوله والحب لاحدهما (قوله لانه خلاف مقتضى العقد) ولانه يؤدى الى قطع الشركة اذ رب ما يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التين معراج (قوله كما هو مقتضى العقد) لانه لو سكت عنه كان له دفع الشرط أولى لانه شرط موجب للعقد وبه لا تنفي صفة العقد معراج (قوله تبع المصدر) أى صدر اثره بغيره كصاحب الهداية فانه قال ثم التين يكون لصاحب البذر لانه كما يذره وفي حقه لا يحتاج الى الشرط وقال مشايخ بلخ التين بينهما أيضا اعتبارا للعرف فيعلم نص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الأصل اه وفي شرح الوهبانية للشرعيلالى ويكون التين لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ أن الأصل فيما عدم الجواز لانها تثبت مع المتناهي فبقد ما وجد الجواز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله المزراع بالبيع الخ) هذا المحمول على ما اذا كان شرط أو عرف في الصورتين بدليل ما مر عن مشايخ بلخ والافانلى يقتضيه الفقه المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حقة السيد المرشدى اه ح ملخصا أقول وقد صرح في القنية بالتعليل بقوله لمكان التعارف ثم قال ايضا قال استاذنا والمختار في زمانه لاني للمزادع بالبيع من التين لمكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن الشخصية ان كلام القنية فيما اذا كان العمل خاصة من المزادع اه أقول والحاصل ان مبيع كل من المستثنين على اعتبار العرف كما هو مذهب البلخي لكن انضم الى الاولى مع العرف موافقتها







وتفسخ (وتفسخ أي ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كإحدى روايات الأصل واليه ذهب بعضهم  
ويشترط فيه أحدهما في رواية وبه أخذ بعضهم كإحدى الروايات فاستأنى بن مالك كان البذر منه  
وفي المذهب ويضمن له بذره عند أبي يوسف وقال محمد بن قيس لا تقوم الأرض ببذر ولا بغيره  
فيعرض ما زاد البذر وقيل لا تباع لأن الإلقاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصي وضوءه سائغ  
(قوله بدين محوج إلى بيعها) فيه إشارة إلى أنه لا مال له سواها وانما يذكر ما يوجب الفسخ من  
جانب المزارع كبره وخيانتها كقتلها بما سبى في المسافة ومنه عزية سفره والدخول في  
سرفة أخرى كإتيان النظم وإلى أنه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على إجازة المزارع فان لم يجزه  
لم تفسخ حتى يستعد أو تضي المدة على ما قال الفضلي كإتيان فاضلان قهـ تاني (قوله لكن  
يجب أن يسترضي الخ) كذا قاله ابن الكل ولا يرد عليه وعبارة الملتقى ولا شيء للعامل أن يرب  
الأرض أو يحفر الثمر وكذا في الهداية والبيان والدرر وغيرهما مع أنهم ذكروا في المسئلة  
السابقة أنه يسترضي إلا أن يعمل بغيره من غير أن يرضى عليه الشارح عبارة الملتقى في  
شرحهم تأمل ثم رأيت في النهاية قال إن قوله ولا شيء للعامل إنما يصح لو البذر منه فلو من رب  
الأرض فلا يعمل أجر مثل عمله لأنه في الأول يكون العامل مستأجر للأرض فيكون العقد  
وارد على منفعة الأرض فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم على رب  
الأرض وفي الثاني يكون رب الأرض مستأجر للعامل فكان العقد وارد على منافع الأجير  
فتقوم على رب الأرض ويرجع عليه بأجر مثل عمله كذا في الذخيرة عن مزادة شيخ الإسلام  
أهـ فتأمل مع هذا (قوله فان مضى الخ) الأولى الأيمان بالوعد كإتيان الملتقى وغيره والثلا  
يوهم التفريق على مسئلة الفسخ وأعلم أن من تمة أحكام هذه المسئلة كون نفقة الزرع  
عليه ما بقدر الحاصل إلى أن يدرك ويسد كره المصنف به ففكان عليه أن يؤخر قوله فان  
مضى الخ عن المسائل التي فصل بها بينه وبين تمام أحكامه ليست نظام كلامه وليتضح  
فهم مراده وعبارة الدرر والغرر مضى المدة قبل ادراكه في المزارع أجر مثل نصيبه  
من الأرض حتى يدرك الزرع لأنه استوفى منفعة بعض الأرض لتربية حصته في مال وقت  
الادراك ونفقة لزراع كإيجار السقي والمحافظة والحصاد والرفع والدوس والندرية عليهم  
بقدر حقوقه ما حتى يدرك وفي موت أحدهما قبل ادراك الزرع يترك في مكانه إلى ادراك  
ولا شيء على المزارع لأننا بقينا هذه الأجرة ههنا استحسننا لبقاء حصة الأجرة فامكن استقرار  
العامل أو ورائته على ما كان عليه من العمل أمافي الأول فلا يمكن الإبقاء لانقضاء المدة أهـ  
(قوله أجر مثل نصيبه) أي أجر مثل ما فيه نصيبه من الأرض ابن كمال (قوله كإتيان الأجرة)  
أي إذا استأجر أرضا مضى المدة قبل الادراك يترك الزرع فيها إلى ادراكه كإيجار المثل كما مر في باب  
(قوله حيث يكون السك) أي من أجر السقي والمحافظة إلى آخر ما قدمناه وعبارة الهداية  
حيث يكون العمل (قوله على أن يزرها) أي لا تتركها والضميران بعده (قوله فالمزارعة  
فاسدة) لما سبذ كره من اشتراط الاعارة (قوله ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعه للبذر (قوله  
أجر نصف الأرض لصاحبها) فلو كانت الأرض لبيت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم  
الباقى بينهما نصفين وهذا موقوفة الحال روى على جامع الفصولين (قوله لفساد العقد) أي

(وتفسخ المزارعة بدين محوج إلى بيعها إذا لم يثبت الزرع لم يكن يجب أن يسترضي المزارع ديانة إذا عمل كما مر) أما إذا ثبت ولم يسترضه لم تباع الأرض الملتقى حق المزارع حتى لو أجاز باز (فان مضى المدة قبل ادراك الزرع وعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض إلى ادراكه) أي الزرع كإتيان الأجرة بخلاف ما لو مات أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون السك على العامل أو ورائته لبقاء المدة قد استحسننا كما سيجي (دفع) رجل (أرضه) إلى آخره على أن يزرها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فملا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر (أجر) لشره كنه فيه (و) العامل (يجب عليه) أجر نصف الأرض لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثا من أحدهما وثلثه من الآخر

وقد استوفى بهذا العقد القاسم منافع نصف الأرض فيجب أجره (قوله والرابع) بالفتح  
وسكون الياء المباشرة التسمية الفضل والمراد به الخارج (قوله لا اشتراطه الاعارة في المزارعة) أي  
اعارة بعض الأرض للعامل فافهم قال في الخاتمة لأن صاحب الأرض يصير قائلا للعامل أزرع  
أرضي يذري على أن يكون الخارج كله إلى وأزرعهما يذرك على أن يكون الخارج كله لك  
فتفسخ لانما أزرع بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الأرض من العامل وكذا لو شرط  
أن لا تزرع أو المراد بالخارج الأول الخارج من بذور رب الأرض وبالثاني الخارج من بذور العامل  
ثم قال في الخاتمة وإذا فسدت فإخراج بينهما على قدر بذره أو لم يزرع لرب الأرض ما أخذ لانه غناه  
ما له في أرضه وبطيب للعامل قدر بذره ويرفع قدر أجر نصف الأرض وما أنفق أيضا ويصدق  
بالفضل لحصوله من أرض الغير بقدر فاسد ولو كانت الأرض لأحدهما والبذر من الآخر بشرط  
العامل عليه ما على أن الخارج نصفان جاز لأن كلا عامل في نصف الأرض يذره فيكون اعارة  
لا بشرط العمل بخلاف الأول أهـ أي فلم تكن مزارعة حتى يقال شرط فيها اعارة كما أفاده في  
الفصولين وتعام هذه المسائل في الخاتمة فراجعها (قوله مطلقا) أي سواء احتج المالك قبل انتهاء  
الزرع أو بعده حـ (قوله بعد مضى مدة المزارعة) الذي أحوجه إلى هذا التقييد فصل  
المصنف بينه وبين قوله فان مضى المدة ولو وصل به كغيره لم يحتج إلى ذلك (قوله عليه ما) لأنها  
كانت على العامل لبقاء العقد لأنه مستأجر في المدة فإذا مضى المدة انتهى العقد فوجب عليه ما  
مؤتمنه على قدر ملكه ما لانه مشترك بينهما منع (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الأرض وحله  
إلى موضع القائه طـ (قوله كصناد) بفتح الصاد كسر ها وكذا الرفع وهو جمع الزرع إلى موضع  
الدياس أي الدراس وهذا الموضع يسمى الجرن والبيدر سائغاني (قوله وحل عليه أصل  
مصدر الشريعة) حيث قال وبهذا ينكشف لك أن قول مصدر الشريعة فالحاصل أن كل عمل  
قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما إذا كان قبل مضى مدة المزارعة ليصور بقاء العقد  
وانقضاء العمل على العامل إذ لو مضى فلا عقد ولا استحقاق (قوله فان شرطاه) الضمير راجع  
إلى نفقة الزرع لا مطلقا بل النفقة المحتاج إليها بعد الانتهاء في الكلام شبه الاستخدام أهـ  
حـ (قوله فسدت) هذا ظاهر الرواية كإتيان الخاتمة وبإتيان جميع خلافه (قوله بخلاف) متعلق  
بقوله ونفقة الزرع عليه ما بالحصل حـ (قوله أو ورائته) فبما لو كان الميت العامل وسباني في  
الفروع عن الملتقى أو كان الميت كل منهما كامل (قوله لبقاء مدة العقد) أي فيكون العقد باقيا  
استحسننا فلا أجر عليه للأرض لكن ينفق من العقد فيما بقي من السنين كإتيان الخاتمة وغيره  
لعدم الضرورة قال في التاتر خاتمة وهذا إذا قال المزارع لا أقام الزرع فان قال أقام لا ينفق عقد  
الأجرة وحيث اختار القلع فلورثته رب الأرض خياران ثلاثة إن شأوا قلعوا أو الزرع بينهم  
أو أبقوا عليه بامر القاضي أيجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصة أو غرموا  
حصة المزارع وزرع لهم هذا إذا مات رب الأرض بعد الزراعة فلو قبلها بعد دهل المزارع في  
الأرض انقضت ولا شيء له ولو بعد ما قبل الثبات في الانتفاض اختلاف المشايخ وإن مات  
المزارع والزرع بقل فان أراد ورثته القلع لا يجبرون على العمل ولرب الأرض الخياران  
الثلاثة أهـ لمخصوفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع والزرع بقل وبين انتهاء المدة كذلك  
أن ورثة الدافع في الثاني يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصة لانتهاء المدة النفقة

والرابع بينهما نصفين أو (على قدر بذره) فهو فاسد أيضا لا اشتراطه الاعارة في المزارعة عادية (و) أعم أن (نفقة الزرع) مطلقا بعد مضى مدة المزارعة (عليه ما بقدر الحاصل) وأما قبل مضى المدة فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بذر ومونة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فاذا انما هي بقى ما لا مشقة كإتيانها فوجب عليه ما مؤتمنه كصناد ودياس كذا حرره المصنف وحل عليه أصل مصدر الشر بصفة فليحفظ (فان شرطاه على العامل فسدت) كصاحبها لو شرطاه على رب الأرض (بخلاف ما لو مات رب الأرض والزرع بقل فان العمل فيه جميعا على العامل أو ورائته) لبقاء مدة العقد والعقد يوجب على العامل عسلا يحتاج إليه إلى انتهاء الزرع



كامر ولومات قبل البذر فطلت ولاشي الكراهية كامر وكذا الوضعت بدین محوج مجتبی (وصح اشتراط العمل) كما صاود ديان  
ونصف على العامل (عند الثاني لتعامل وهو الاصح) ٢٤٦ وعليه الفتوى ملحق (الغلة في المزارعة مطلقا) ولو فاسدة

عليه انصفان وفي الموت على العامل فقط لبقاء العقد وقرق من وجه آخر هو أن ورثة المذموم  
لو غرموا حصصة العامل من الزرع يغرمونه بابتاع غير مقلوع لان له حق القرار والترك اتمام  
المزارعة وفي انتفاء المدة يغرمونه مشلوعا اه بالمعنى وسياق ان شاء الله تعالى في المساقاة  
من يديان (قوله كامر) من قوله وأما قبل مضى الخ (قوله ولاشي لكراهية) بخلاف ما صرح من  
أه لو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كذب العامل يسترضى دينه قال الزياهي لانه كان  
مفرورا من جهته بالامتناع باخوته ولم يوجد ذلك هذا لان الموت يأتي بدون اختيار اه (قوله  
كامر) لم أرمأ يقصد في كلامه السابق (قوله وكذا الوضعت بدین محوج) أي ليس للعامل أن  
يطالبه بشي فيلحق وظاهره أنه لا يؤمر باسترضائه دينه وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد عينا  
الكلام فيه (قوله وصح اشتراط العمل) أي المحتاج اليه بعد الانتهاء وهذا ما قبل ظاهر الرواية  
الذي قدمه (قوله ونصف) هو تخليص الحب من تبنه ويسمى بالتذرية سائحاني (قوله  
للتعامل) فصار كالاستصناع درمستحق قال في الخاتمة لكن ان لم يشترط يكون عليه ما كالمو  
اشترى حطبا في المصير لا يجب على البائع أن يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه لم يضره لا يعرف  
ولو شرط الحد اذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل اهدم العرف وعن نصر بن يحيى وعبد  
ابن سلة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا يعرف قال السرخسي وهو الصحيح في ديارنا  
أبضا وان شرطنا شيئا من ذلك على رب الأرض فسد العقد عند الكل اهدم العرف اه (قوله  
ولو فاسدة) بيان للاطلاق (قوله فلا تصح الكفالة فيما) أي بحصة رب الأرض منها لا يضمن  
المكفول ما هلك عند العامل بالاصح سواء كان البذر من رب الأرض أو من العامل لان  
حصته امانة عند المزارع وفيه المزارعة ان كانت الكفالة شرط فيها كالمعاملة خاتمة (قوله  
نعم لو كفله) أي كفل له رجل عن صاحبه بحصته ط (قوله ان استهلكها) شرط للكفل  
لا تصح (قوله صحت المزارعة والكفالة) لان الكفالة أضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو  
الاستهلاك خاتمة (قوله والا) بان كانت على وجه الشرط فسدت المزارعة لان دين الاستهلاك  
لا يجب بعقد المزارعة فتفسد المزارعة كن كفل للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري  
لا بعقد البيع خاتمة ونخصيص القصاص بالمزارعة يفهم صحة الكفالة لعدم المنافاة فيما يظهر  
في غير الجاع ثم رأيت من يعارض في التاخر خاتمة عن المحيط (قوله في هذا السبب) هو التخصيص (قوله كما  
مر) في قوله وأما قبل مضى الخ (قوله وهي) أي حصة الآخر بقريته المقام اذ ليس كل الزرع  
في يده امانة لان بعضه فافهم (قوله في السراجية الخ) المقصود من نقله بيان المضمون (قوله  
فيضمن فضل ما بينهما) أي نصف الفضل كافي الخاتمة (قوله لا يضمن) لانه ايمس بتقصير (قوله  
والاضمن) أي لو المزارعة صحيحة كامر (قوله شرط عليه الحصاد الخ) هذا بناء على الاصح من  
صحة اشتراطه عليه (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا ادرك فلا  
ضمان على المزارع بترك الحفظ هـ دية عن الذخيرة وسياق انه على العامل للعرف ط  
(قوله حتى آكله كاه) التقييد بالكل اتفاقا فيما يظهر ط (قوله زرع أرض رجل الخ)  
قدمنا الكلام عليه في كتاب القصب مستوفى فراجع (قوله حرث) أي زرع قاموس وقوله

(امانة في يد المزارع) ثم  
فرع عليه بقوله (فلا ضمان  
عليه لو هلك) الغلة في  
يده بالاصح فلا تصح  
الكفالة فيما لم يضمن  
بصحة اشتراطها كالمعاملة  
المزارعة والكفالة ان لم  
تكن على وجه الشرط والا  
فسدت المزارعة خاتمة  
(ومنه) في الحصة  
(المعاملة) أي المساقاة  
فان حصة المذموم في يد  
العامل امانة (واذا قصر  
المزارع في... في الأرض  
حتى هلك الزرع) جـ هذا  
السبب (لا يضمن) المزارع  
(في) المزارعة (القصاص) دة  
ويضمن في العصبية (لوجوب  
العمل عليه فيها كامر  
وهي في يده امانة فيضمن  
بالتقصير في السراجية  
أ كارتك السبق عند احتق  
يس ضمن وقت ما ترك  
السبق قيمته نابا في الأرض  
وان لم يكن للزرع قيمة  
قومت الأرض من روعة  
وغيره من روعة فيضمن فضل  
ما بينهما (فروع) هـ آخر  
الا كالمالك في ان تاخيرا  
معتاد الا يضمن والاضمن  
ط شرط عليه الحصاد ففلا  
حتى هلك ضمن الآن يؤخر  
تاخيرا معتادا ترك حفظ

الزرع حتى آكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى آكله ان أمكن طرد ضمن والا برزاية زرع رض بين  
رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث

بين رجلين أي مشترك بينهما الابن المزارعة لان المزارع يضمن اذا قصر بلا مراعاة كما قدمه  
وما ذكره هنا ذكره في جامع الفصولين وكذا في التاخر خاتمة عن أبي يوسف (قوله أي أحدهما)  
أي امتنع عن السبق لما طلب الآخر منه أن يبقيه معه (قوله أجبر) أي أجبره الحاكم وهذا  
أحد قولين قدمناهما في آخر القصة عن الخلاصة ثانيهما أنه لا يجبر ويقال لا طالب اسقه  
وأنتى ثم أوجع بنصف ما اتفقت ونقل الثاني في التاخر خاتمة عن جامع الفتاوى مقتصر عليه  
(قوله وان دفع الى القاضي الخ) وجه الضمان أنه بامر القاضي تحقق الوجوب عليه كالاشهاد  
على صاحب الحائط المائل فاذا امتنع بعده وفسد الزرع صار مديا فيضمن حصة شريكه لان  
الزرع مشاع بينهما لا يمكن شريكه أن يسبق حصته منه ولا يلزمه شي الجبيع وحده ولا يمكنه  
قبضته جبريا ولا بالتراضي مالم ينفق على القطع كما قدمنا في القصة هذا ما ظهر في فافهم (قوله  
شرط البذر الخ) ذكر في جامع الفصولين مسائل من هذا النوع ثم قال فالحاصل أنه لو كان البذر  
لرب الأرض أو المزارع وزرعه أحدهما بلا إذن الآخر وبث الزرع أو لم يثبت حتى قام عليه  
الاخر بلا اذنه حتى أدرك ففي كل الصور يكون الخارج منهما الا الى صورة واحدة وهي أن  
يكون البذر لرب الأرض وزرعه اياه بلا إذن المزارع وبث ثم قام عليه المزارع فالخارج  
كله لرب الأرض اه (قوله من الآخر) بالجميع أي المؤجر مطلقا يدفع (قوله جازان البذر من  
المستأجر) اذ لو كان من المؤجر مع أن الأرض له والعمل منه لم يبق من الآخر شي فيمنعني  
مفهوم المزارعة اه ح أقول وهذا التقصيل خلاف المعتمد فقد ذكره في البرزاية عن أبي  
يوسف ثم قال وقال محمد لو البذر من المستأجر أو المؤجر يجوز ثم رجع وقال لا وهو المأخوذه  
لانه أجبر بنصف ما يخرج من أرضه الا أن يكون استأجر الرجل بدراهم اه وذكر في المنح  
أيضاً انه الاصح (قوله ومعاملة) أي مساقاة معطوف على مزارعة (قوله لم يجز) قال ح لما  
قدمنا (قوله لم يعمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حصة ما عدم الجواز كما ذكره بقوله  
ومعاملة لم يجز ط (قوله يستأجر) أي معاملة لأجير بقريته ما ياتي ح (قوله وتاقت  
الكروم) أي الاشجار (قوله يضمن الكروم) اذ يجب عليه حفظها لا الحيطان جامع  
الفصولين (قوله لا العنب الخ) قال في جامع الفصولين ولكن يجب نقه ان الكرم اذ حفظه  
يلزمه فيقوم الكرم مع العنب وبدونه فيجمع بفضل ما بينهما وهذا جواب الكتاب أما على قول  
الشافعية يضمن مثل العنب حصة رب الكرم (قوله انفق بلا إذن الآخر) فيه اشعار بان  
الاخر حتى قال في منية المفتي مات العامل فانفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا  
ورجع في التمر بقدر ما اتفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسألة لا مجالها لم يرجع اه  
(قوله كرمه دار مشتركة) تقدم الكلام عليه آخر القصة (قوله فله ذلك) لبقاء العقد حكم  
نظر الوارث وقد علمنا أنه ان اختار القاع لذلك ولرب الأرض خيارا ثلاثة (قوله ان كان ما هو  
ببذر) ما نافية وضعية هو لليتيم وحاصله أنه ان كان البذر من جهة الوصي يجوز وان من جهة  
اليتيم لا وعليه الفتوى لانه في الاول يصير مستأجرا أرض اليتيم بعض الخارج وفي الثاني  
يصير مؤجرا نفسه من اليتيم والاول جائز لا الثاني ولو لم يكن قال ابن وهبان وفيه في أن تكون  
القبطة فيما يشترط لليتيم على ما هو المعروف في سائر النصوص فان التقييد وعلى هذا ينبغي أن

بين رجلين أي أحدهما أن  
يسبقه أجبره لو فسد قبل  
رفعه للمالك لا ضمان عليه  
وان دفع الى القاضي وأمره  
بذلك ثم امتنع ضمن جواهر  
الفتاوى بشرط البذر على  
المستأجر ثم زرعها رب  
الأرض ان على وجه  
الاعانة فزارعة والا فتنقض  
لها دفع الأرض المستأجرة  
من الآخر مزارعة جازان  
البذر من المستأجر ومعاملة  
لم يجزها استأجر أرضا ثم  
استأجرها صاحبها يعمل  
فيها اجاز العمل كل من منح  
المصنف قات وفيه في آخر  
باب حماية البهية معزيا  
للخلاصة يستأجر فيضيع أمر  
البيتان وغفل حتى دخل  
الماء وتاقت الكروم  
والحيطان قال بعض  
الكروم لا الحيطان ولو فيه  
حصص ضمن الحصرم لا  
العنب لهما بقية فصار حفظه  
عليهما قات قال في ويضمن  
العنب في عسرفنا انتهى  
هـ انفق بلا إذن الآخر  
ولا أمر قاض فهو متبرع  
كرمه دار مشتركة مات  
العامل فقال وارثه أنا  
أعمل الى أن يستحصه فله  
ذلك وان أبي رب الأرض  
ملتقى وفي الوهبانية  
وياخذ أرض اليتيم وصيه  
مزارعة ان كان ما هو ببذر



يجوز للوصي المعاملة في أشجار البتيم وتعلمه في شرح ابن الشحنة (قوله من أزع) فاعل قال  
 والمصدرة من المصلحة من قاضيان ذرع أرض غيره فلا يصح له أن يزرع قال صاحبها  
 كنت أجبري زرعها به - ذري وقال المزارع كنت أكارأ وزعت - ذري قال قول للمزارع  
 لأن - ما اتفق على أن البذر كان في يده اه وتعلمه في الشرح ه خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا  
 ذكره في التاتر خاتمة غيرها مات وجل وترك أولاد أصغار أو كبار أو امرأة أو بكارة من أو من  
 امرأته غير هاتين البكرات وذروا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والأولاد  
 كلهم في عيال المرأة تتعاهد بهم وهم يزعمون ويجهلون الغلات في بيت واحد وينفقون من  
 ذلك جلة تصارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم ان ذروا من بذرهم مشترك بينهم  
 باذن الباقيين لو كبار أو اذن الوصي لو صغار أو فالقوله مشترك وان من بذرا أنفسهم أو بغيره مشترك  
 بلا اذن فالقوله للمزارعين اه واقعه سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المساقاة)

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في المزارع ثم مع كثرة القائلين بجوازها وورد  
 الأحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر قدمت المزارعة عليها السنة الحاجة إلى  
 معرفة أحكامها وكثرة فروعها وما نالها كما أفاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر  
 المساقاة لأن أوفق بحسب الاشتقاق فهستاني أي لما فيها من السقي غالبا وقد معنا الكلام  
 على المعاملة (قوله فهي اقعة وشروطها مائة) أفاد اتحاد المعنى فيهما تبعاً لما في النهاية والعناية  
 أخذنا بما في الصحاح أنه استعمال رجل في شغل أو كروم أو غيرها ما لا صلاحها على مهم معلوم  
 من غلتها وفرضها الزيل وغيره اقعة بأنها مائة من السقي وشروطها مائة أقول والظاهر  
 المغايرة لاعتبار شروطها في الشرح لم تعبر في اللغة والشروط قيود والآخر غير الأعم  
 فهو ما قد بر (قوله معاقد دفع الشجر) أي كل نبات بالقلع أو بالقوة يبقى في الأرض سنة  
 أو أكثر بقرينة الآية فيشمل أصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك لأن يقول دفع  
 الدن هذه النخلة مثلاً مائة بكذا أو يقول الماسقي قبيل ففيه أشعار بان ركنها الإيجاب  
 وأقول كما أشير إليه في الكرماني وغيره - ه - تالي قال الرمي وقيد بالشجر لأنه لو دفع الغنم  
 والدجاج ودود القرمز لم يجز كما في المحنبي وغيره وكذا النخل وفي التاتر خاتمة أعطاهم  
 القابق ليقيم عليه ويعلفه بالأوراق على أن الحاصل بينهم ما فهو لب البذر وللرجل عليه قيمة  
 الأوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بقره بالعاف ليكون الحادث نصيبين اه (قوله وهل المراد الخ)  
 الجواب نعم كما يفيد كلام القهستاني المار ولا ينافيه تصريح التعريف بالتمر لأن المراد به ما يتولد  
 منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني أيضاً وهو موقوف على الغالب تأمل (قوله لم  
 أره) أقول في البرازية ما نصه يجوز دفع شجر الحور بمعاملة لا تحتاجه إلى السقي والحفظ حتى  
 لو لم يجز لا يجوز اه وفيها آخر الباب معاملة الغيبة لأجل السقف والحطب جائزة كمعاملة  
 أشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق نوع من الصفاف  
 وليس به كما في القاموس (قوله إلى من يصله) بتنظيف السواقي والسقي والتأقيج والحراسة  
 وغيرها فهستاني (قوله حكاه) وهو الصفة على المقتضى بخلاف أي بين الامام وصاحبيه

ولو قال يبدل الأرض - في  
 من أزع  
 له القول به - المصد  
 والخبر ينكر  
 (كتاب المساقاة)  
 لا تخفى مناسبتها (هي)  
 المعاملة بلفظة أهل المدينة  
 فهي لفة وشروط معاقد  
 (دفع الشجر) والكروم  
 وهل المراد بالشجر طابع  
 غيره المتمسك بالحدود  
 والمدة صاف لم أره (ال)  
 من يصله يجز (معلوم  
 من غيره وهي كالزراعة  
 حكاه وخلافه) كذا  
 (شروطا)

(قوله يمكن) صفة اقوله شرطاً وقوله ليخرج الخ تعليل لا يقيده فانه لا يشترط بيان البذر هنا  
 أي - إن جنسه وكذا بيان ربه وصلاحيته الأرض للزراعة فهذه الثلاثة لا يمكن هنا لأن شرط  
 وكذا بيان المدة وبقي من شروط المزارعة الثمانية الممكنة هنا أهلية العاقدين وذكر حصة  
 العامل والتفصيل بينهما وبين الاشجار والشرك في الخارج ويدخل في الأخير كون الجزء المشروط  
 له متاعاً فافهم وفي التاتر خاتمة ومن شروط المعاملة أن يقع العقد على ما هو في حد الغو يجب  
 أن يذوق نفسه بعمل العامل اه وما صفة واقعة من أن الم المزمع من الجانبين بخلاف المزارعة  
 (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الآية أربعة أشياء متضمنة من قوله وشروطا  
 اه والأولى أن يجعله - متضمن من قوله وهي كالزراعة فان المتضمنات ليست كلها شرطاً في  
 المزارعة فتدبر ط (قوله بخلاف المزارعة) فان رب البذر إذا امتنع قبل الإقضاء لا يجبر عليه  
 للضرر (قوله ترك بلا أجر) أي للعامل القيام عليه إلى أنتم الثمرة لا يمكن إلا بأجر عليه لأن  
 الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي المزارعة بأجر) أي في الترك والعمل لأن الأرض يجوز  
 استجارها والعمل عليها ما يجب عليه ملكه ما في الزرع لأن رب الأرض ما استوجب الأجر على  
 العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتماء المدة وهذا العمل على العامل في الكل لأنه  
 لا يستوجب رب الفضل عليه أجر كما قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما قال قبل  
 الانقضاء كفاية (قوله) وإذا استحق التخييل يرجع الخ) مقيد بما إذا كان فيه غير الأقل الأجر له  
 قال في الوولو الجدية وتوالم يخرج التخييل شيئاً حتى استحققت لشيء للعامل لأن في المزارعة لو  
 استحققت الأرض بعد العمل قبل الزراعة لشيء المزارع فكذلك هنا ولو أخرت رجوع العامل  
 بأجر مثله على الدافع لأن الأجرة صارت عينة انتماء وهو كالمعين في الأمانة متى كانت عينة  
 واستحققت رجوع بقيمة المنافع وكذلك الودع إليه زرعاً بلا من أجرة فقام عليه حتى عقدتم  
 استحققت بخير بين أخذ نصف المقلوع أو رده ورجع على الدافع بأجر مثله وكذا الودع إليه الأرض  
 من أجرة والبذر من الدافع فزرعها ونبت ثم استحققت قبل أن يستحصلها فاختار المزارع رد  
 المقلوع يرجع بأجر مثله اه وقال الهندواني بقيمة حصته نابها (قوله وفي المزارعة بقيمة الزرع)  
 كذا إطلاقه الزيل أي وقد علمت التفصيل وفي التاتر خاتمة دفع أرضه من أجرة والبذر من العامل  
 ثم استحققت أشد هذا المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بالقام ولو الزرع بقلا ومونة القام على  
 الدافع والمزارع نصيبين والمزارع بالخيار أن يرضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ  
 أو رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته نابها حق القرار ولو البذر من الدافع خير المزارع أن شاء  
 رضى بنصف المقلوع أو رده عليه ورجع بأجر مثله عمل عند البطني وبقيته عند أبي جعفر  
 اه ومثله في الذخيرة وتأمله مع ما قدمنا من الوولو الجدية (قوله ليس بشرط هنا) أي في المساقاة  
 أن علمت المدة كما يفيد التعليل لا مطلقاً بل ما يأتي (قوله العلم بوقته عادة) لأن الثمرة  
 لا دراكها وقت معلوم فلابد من تفاوت بخلاف الزرع لأنه ان قدم في القام البذر بتقديم حصاده  
 وإن أخر يتأخر لأنه قد يزرع غيره فيأخر حصاده أو يبعثه انتفاً فإذا كان لا بد من الزرع وقت معلوم  
 عرفاً جازاً أيضاً وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله وحينئذ) أي حين اذ يشترط بيان المدة  
 ولم يبينها قال القهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم

يمكن هنا ليخرج - إن البذر  
 ونحوه (الآية أربعة أشياء)  
 فلا تشترط هنا (إذا امتنع)  
 أهله ما يجبر عليه (أذ  
 لا ضرر) بخلاف المزارعة  
 كما مر (وإذا انقضت المدة  
 ترك بلا أجر) وبه عمل بلا  
 أجر وفي المزارعة بأجر  
 (وإذا استحق التخييل يرجع  
 العامل بأجر مثله) وفي  
 المزارعة بقيمة الزرع  
 (و) رابع (بيان المدة ليس  
 بشرط) هنا استقصانا للعالم  
 بوقته عادة (و) حينئذ  
 (يقع على أول عمر يخرج)











(قوله منه) أي من العامل متعلق بقوله يضاف (قوله ولو شرط على العامل فسد انتفاها)  
 عبارة الهداية ولو شرط الجواز على العامل فسد انتفاها لأنه لا يعرف فيه اه وقد  
 المشايخ آخر المزارعة عن الخلاصة أنه بضم العين بفتح الحاء لا يعرف فتنبه (قوله والاصل  
 الخ) لم يقدش ما زاد على ما قبله فان ما قبله أم لا كره على وجه العموم تأمل وذكر في  
 التاترخانية عن النجاشي ان اشتراط ما لا يتبقى منه منته بعد المدة على المساق كالتفخيخ والتأخير  
 والسق جاز وماتبقى منه منته بعد ما كاله لسوقين ونصب العرائش وغرس الانجار ونحو  
 ذلك مفسد (قوله كما بعد القصة) أي كالعامل الذي بعد قصة الخارج قال في العناية كالمحل  
 الى البيت والطين والشبهاهم ما هو الماسن أم الهافيكونا عليه السلام الكن فيما هو قبل  
 القصة على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهم ما في نصيبه خاصة اقم ذلك كل  
 واحد منهم ما عن ذلك الآخر (قوله ثم زاد أحداهم الخ) ذكر في الهندية أصلاً هنا فقال  
 الاصل ما مر مراراً ان كل وضع أحق انشاء العقد أحق الزيادة والافلا والخط جاز في  
 الموضوعين فإذا دفع بخلاف النصف معاملة تخرج الثمر فان لم ينفذ عظمه جازت الزيادة من  
 أيهما كان ولو تنافى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من  
 رب الارض للعامل شيئاً اه فان حل ما ذكره على ما إذا تنافى العظم حصل التوفيق أما  
 قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ من الطرفين جازت كإشباع اليه أصل  
 الهندية فتدبر اه ط قلت وذكره كبريخوهذا الاصل في التاترخانية وذكر ان المزارعة  
 والمعاملة سواء (قوله دفع النهر اشريكه مساقاة لم يجز) أي إذا شرط له أكثر من قدر نصيبه  
 قال في التاترخانية وإذا فسدت فأن خارج بينهما نصفان على قدر نصيبهما في الفيل ولو اشترطا  
 أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز اه وفساد مساقاة الشريك مذكور في الخ وغيره ما به  
 أفق في التسمية والحامدية فيا بفعل في زمانها فسد فتنبه وقيد بالمساقاة لان المزارعة بين  
 الشريكين في أرض وبذر منهما نصف في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة  
 في المعاملة راجع على معنى الشراكة وفي المزارعة بالعكس (فروع) لو ساق أحد الشريكين  
 على نصيبه أجنبياً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرمي والظاهر ان مذهبا  
 كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة  
 مذهبهم ما فحجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف أجاب بانهم اتفق عندهما  
 كما تفقهن وقتهم تعالى الحمد والمئة اه أقول فيه بحث لان معنى الاجارة وان كان راجحاً  
 المساقاة كما قدمناه انما الكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشريك لان استجار الشريك  
 لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة أجبر لرب النهر يجز من الخارج ولا يشوب وع في العامل  
 بل الشبوع في الاجرة فلم يوجد مدعنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على أنه ذكر في  
 التاترخانية في الفصل الخامس ما نصه إذا دفع الفيل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف  
 ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف الفيل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد أن  
 الفيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى  
 بل يقيد بعدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد أن الفيل

منه (دفع النهر) (فروع) ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فلي العامل وما به كذا وحفظ فلي ما ولو شرط على العامل فسد انتفاها ما في الاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك في فلي العامل وبعد كساد عليه كما بعد القصة فلي حفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد أحداهم على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع بينهم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع النهر اشريكه مساقاة لم يجز فلا أجر له

مشترك ودفع أحداهما لاجنبى فالأمر أظهر فتميز ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لاجنبى  
 ولو باذن الشريك الا لا تخلو كساقاة أحد الشريكين لا آخر هذا ما ظهر له في القاصر  
 والله أعلم (قوله لانه شريك الخ) هذا يوضح لك ما أوردناه على الحيلة التي نقلها عن صدر  
 الشريعة (قوله في دفع العمل لنفسه) أي أصالة ولغيره تبعاً ط (قوله وماله ساق الخ) فلو  
 ساق بلا إذن فأنطرح للمالك كما أتى به في الحامدية قال في الذخيرة دفع اليه معاملة ولم يقل  
 له اعمل برأيك فدفع الى آخر فأنطرح لمالك الخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول بالاعا  
 ما بلغ ولا أجر الاول لانه لا يملك الدفع اذ هو واجب الشريك في مال الغير وعن الثاني غير مضاف  
 اليه لان العقد الاول لم يتناول ولو ملك الثمر في يد العامل الثاني بلا حله وهو على رأس الخيل  
 لا يضمن وان من عمل الاجير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن اصحاب الخيل العامل  
 الثاني لا الاول وان ملك من عمله في أمر يخالف أمر الاول فرب الخيل ان يضمن ايأشاء  
 والاخير ان ضمنه الرجوع على الاول اه ومثله في التاترخانية والبرازية وبه أتى العلامة  
 قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين بقى انه لم يبين حكم المزارع وذكر  
 في الذخيرة وغيره ما انه على وجهين الاول أن يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعها  
 مزارعة الا باذن ولودلالة لان فيه اشتراك غيره في مال رب الارض بلارضاهم والثاني أن يكون  
 من المزارع فله الدفع ولو بلا إذن لانه يشترك غيره في ماله وتفصيل المسئلة طوله فلتراجع  
 (قوله وأي شيء الخ) هي الشاة التي نبت خارج المصرو لاية مدعى أخذها يكتفي فيها بالجرح في  
 أي مكان مع التسمية كالصيد والمراد بالكفر التفرغ للزراع كافر الا أنه يستحب فبكل  
 مزارع ومساقا اذ يذكر أي يستغنى عن المال في كونه المساقا يستغنى عن قدره والله تعالى  
 أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبايح)

(قوله مناسبتهم المزارعة الخ) كذا في نصوص الهداية قال في الحواشي السعدية كان ينبغي ان  
 تبين المناسبة بين الذبايح والمساقاة كرها بعد المساقاة يقول في كل منهما ما اصلاح ما لا ينفع  
 به بالا كل في الحال لا انتفاع في المال اه أقول قد يجب بانها كانت المساقاة مقصودة  
 مع المزارعة ثم وطاوكم وخلافا كما مر ذكر في كثير من الكتب في ترجمة واحدة ونقل  
 القه ستافى عن المنتقى أن المساقاة من المزارعة تسامحو في ذلك (قوله اتلاف في الحال) لان  
 فيه ما القاء البذر في الارض واستهلاكه فيها واذا فروع الحيوان وتخريب بيته لكن هذا  
 الاتلاف في الحقيقة اصلاح فلا ينافى ما مر قد مر (قوله الذبيحة اسم ما يذبح) فالاطلاق  
 باعتبار ما يؤكل (قوله كالذبيحة بالكسر) فهو ما يذبح واحد ومنه قوله تعالى وفدي شيء يذبح  
 عظيم (قوله وأما الفتح) في بعض النسخ وأما الفتح والمراد المستوح (قوله فقطع الاوداج) فيه  
 تغليب كناية (قوله من شأنه الذبح) أي شرعاً لان السمك والجراد يمكن ذبحهما ط أي ان  
 كان لهما أوداج والا لا يمكن فيهما أصلاً تأمل (قوله ودخل) أي فيما يصرم القردينية والطيخة  
 وكذا المربضة والتي يقر الذئب طم على ما يأتي بيانه (قوله وكل ما لم يذكر) هذا الدخول اقتضى  
 خروج المتن عن كونه قيداً في التعريف اه ح (قوله كاشعياً) المعروف الذي كاشعياً

لانه شريك في دفع العمل لنفسه وفي الوهبانية وماله ساقا أن ينافى غيره وان أذن المولى له ليس ينكر وفي معانيها وأي شيء دون ذبح بجها وأي المساقا والمرارع يذكر (كتاب الذبايح) مناسبتهم المزارعة كونها اتلاف في الحال لا انتفاع بالقبول والهدية في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالركب وأما بالفتح فقطع الاوداج (حرم حبه وان من شأنه الذبح) حرج السمك والجراد فيجلان بلاذكاة ودخل القردينية والطيخة وكل ما لم يذكر ذكاه شرعاً اختيارياً كان أو اضطرارياً



فأبراجع اه ح أقول في القاموس التذكية الذبح كذا كذا كذا (قوله وذبحه)  
 الضرورة) أي في صيد غير مستأنس وشوهه على طبق متناوشا (قوله وطعن وانهاردم) كذا  
 في المنع فالاول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنهما قال ط ولو اقتصر على الجرح كما  
 اقتصر غيره كان أولى (قوله بين الحلق واللثة) الحلق في الاصل الحلقوم كافي القاموس أي  
 من العقدة إلى مبدأ الصدر وكلام الصفة والكافي وغيرهما يدل على أن الحلقوم يعمل في  
 العنق بعلاقة الجزئية فالعنى بين مبدأ الحلق أي أصل العنق كافي القاموس في كلام المصنف  
 يحتمل للروايتين الاتيتين (قوله بالفتح) أي والتشديد (قوله وعروقه) أي الحلق لا الذبح  
 فهو متاني (قوله الحلقوم) هو الحلق زيد فيه الواو والميم كافي القاموس فهو متاني (قوله وسطه  
 أو أعلاه وأسفله) العبارة لإمام محمد في الجامع الصغير الكنى بالواو أو في الشرح بإشارة  
 إلى أن الواو فيها معنى أو أذ ليس النحر وقوع الذبح في الأعلى والأوسط والأسفل بل في واحد  
 منها فافهم قال في الهداية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعلى وأسفله  
 والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام لا تأكل من اللحم إلا ما بين اللثة والعيين ولأنه يجمع العروق فيحصل  
 بالفعل فيه أنها الدم على أبلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء اه وعبارة المبسوط الذبح  
 ما بين اللثة والعيين كالحديث قال في النهاية ويتم ما اختلف من حيث الظاهر لأن رواية  
 المبسوط تقتضي الحل فيما إذا وقع الذبح قبل العقدة لأنه بين اللثة والعيين ورواية الجامع  
 تقتضي عدمه لأنه إذا وقع قبله لم يكن الحلق محل الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لا إطلاق  
 رواية المبسوط وقد صرح في النهاية بأن الذبح إذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل لأن الذبح  
 هو الحلقوم لكن رواية الإمام الرضا تنفي تخالف هذه حيث قال اه ذاقول العوام وإيس  
 بمقتضى فصل سواء بقيت العقدة على الرأس أو الصدر ولأن العنق عند ذاقطع أكثر الأوداج  
 وقد وجد وكان ينبغي يقتضي هذه الرواية ويقول الرضا في حقها ما يقتضي القول والعمل ولو  
 أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته فأخذناه كما أخذناه اه مافي النهاية لمختصا وذكري العناية  
 أن الحديث يدل ظاهره هذه الرواية ورواية المبسوط تساعدنا على الذخيرة بخلاف الظاهر  
 الحديث اه أقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرضا في أن لا يتخالف رواية المبسوط  
 بناء على ما مر عن القهستاني من إطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتقان في غاية البيان على  
 من خالف تلك الرواية غاية التشديد وقال لا ترى قول محمد في الجامع أو أعلاه فاذا ذبح في  
 الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلتفت إلى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللثة والعيين بالحديث وقد صحت لاسيما على قول الإمام من  
 الاكتفاء بثلاث من الأربع إما كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا قبل الأولى إذا قطع من أعلاه  
 وبقيت العقدة أسفل اه ومثله في المنع عن البرازية به حزم صاحب الدرر والمعتني والعيني  
 وغيرهم لكن حزم في النقاية والمواهب والإصلاح بأنه لا بد أن تكون العقدة على الرأس  
 واليأس مال الزاوي وقال ما قاله الرضا في مشكل فإنه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري  
 وأصحابنا وإن اشتراطوا قطع الأكر فلا بد من قطع أحدهما عند الكل وإذ لم يبق شيء من

(ود كذا ضروره جرح)  
 وطعن وانهاردم أي  
 وصم وقع من الصد  
 وذكاة لا يضاد مع بين  
 الحلق واللثة بالفتح المنع  
 من الصدر وعروقه  
 الحلقوم كله وسطه أو أعلاه  
 أو أسفله وهو مجرى النفس  
 الرضا في هو على بن سعد  
 أبو الحسن بن رستم في  
 بضم الراء وسكون السين  
 المهملة بضم التاء ثالث  
 الحروف وسكون الفين  
 المجهدة بالتون بعد الفاء  
 إحدى قوى سمرقند كذا في  
 طبقات عبيد القادر اه  
 موافقه

العقدة على الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع الخ وردت بحسبه الشافعي  
 والحنفي وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لأن المراد  
 بقطعهما انفصلهما عن الرأس أو عن الاتصال باللبة اه وقال الرملي لا يلزم منه عدم قطع  
 المري إذ يمكن أن يقطع الحرق كز بري وهو أصل اللسان وينزل على المري فيقطعه فيحصل  
 قطع الثلاثة اه أقول والحق يراد مقام أن يقال إن كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة  
 من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تهال للرسغة في والافالح خلقه اذ لم يوجد بشرط  
 الحل باتفاق أهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة وسؤال أهل الخبرة فاعتنم هذا المقال ودع  
 عنك الجسد ال (قوله على الصحيح) لأنه المذكور في أكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية أنه  
 مجرى العلق والمري مجرى النفس قال صدر الشريعة وهو سهل لكن نقل مثله ابن  
 الكمال عن المكشاف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المبسوطين وقال في الطبابة  
 الحلقوم مجرى الطعام والمري مجرى الشراب وفي العين انه مجراهما (قوله والمري) بالهـ حمز  
 قال في القاموس كأمير (قوله والودجان) تشبيه ودج بقصتين عرفان عظيمين في جاني قدام  
 العنق بينهما الحلقوم والمري قهستاني (قوله اذ لا أكثر حكم الكل) واقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تأكل من اللحم إلا ما بين اللثة والعيين ورواية الجامع مقيدة لا إطلاق  
 للأصلاح والأفراء لا فساد في كسر الهمزة أنب (قوله وهل يكفي قطع أكثر منها) أي من  
 الأربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعنه دأبي يوسف بشرط قطع الأولين واحدا  
 الودجين وكان قوله قول الامام وعن أبي يوسف رواية ثالثة وهي اشتراط قطع الحلقوم مع  
 آخرين ذكره الاتقاني وغيره (قوله وصحح البرازي الخ) عبارته أصح الاجوبة في الاكثر عنه  
 إذا قطع الحلقوم والمري والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره  
 أن الضمير في عنه راجع للإمام محمد فتأمل (قوله وسيجي) أي قبيل قوله ذبح شاة وفي المنع عن  
 الجوهرة واليأس يسع إذا مرخت الشاة ولم يبق فيه ما من الحياة الا المقدر ما يذهب المشدود  
 فمعه ما لا يحل بالذكاة والمختار أن كل شيء ذبح وهو حي أو كل وعاء به الفتوى لقوله تعالى  
 الاما ذكيتهم من غير تقصيل (قوله بكل) متعلق بقطع (قوله أراد بالاداج الخ) يشير إلى أنه ليس  
 المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد يدل المراد الأربعة تغليب أي بكل آلة تقطعها  
 ولا ينبغي أن وصف الآلة بذلك لا يفيد اشتراط قطع الأربعة للعلل حتى يتأني ما صرفاهم (قوله  
 ولو بار) قال في الدر المنثور وهل يفتل بالسار على المذبح قولان الاشبه لا كافي القهستاني عن  
 الزاهدي قلت لكن صرحوا في الجنايات بأن النار عدد وجه التحل الذبيحة لا يمكن في المنع عن  
 الكفاية إن سألهم الدم فصل وان تجرد لا اه فيصنفوا يمكن التوفيق اه (قوله أو  
 بليطة) بكسر اللام وسكون اليا آخر الحروف هي قشر القصب اللازق والجمع ليط ط  
 عن الحوى (قوله أو مرودة) صحها بعض شراح الوفاية بكسر الميم ولم يحددها في المعتبرات من  
 اللغات وقد أورد صاحب الدر المنثور في الميم المقنوعة كذا قاله أخى زاده من (قوله مع  
 الكسراية) أي كراهية الذبح بها أو ما كل الذبح بها بالأس به كافي العناية والاختيار  
 نزل بالية (قوله بشفرة) بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفي القاموس انها السكين العظيم

على الصحيح (والمري) هو  
 مجرى الطعام والشراب  
 (والودجان) مجرى الدم  
 (و-ل) المذبح (بقطع  
 أي ثلاث منها) اذ لا أكثر  
 حكم الكل وهل يكفي قطع  
 أكثر منها خلاف وصح  
 البرازي قطع كل حلقوم  
 ومري وأكثروا دج  
 وسجي أنه يكفي من الحياة  
 قد وما ينبغي في المذبح  
 (و-ل) الذبح (بكل  
 ما أفسر الأوداج) أراد  
 بالأوداج كل الأربعة تغليباً  
 (وأمر الدم) أي أساله  
 (ولو) يشار أو بليطة أي  
 قشر قصب (أو مرودة) هي  
 مجرايض كالسكين يذبح  
 بها (الاستفاضة) أظفر أظفار  
 ولو كانا نزوعين حل هذا  
 (مع الكسراية) ما فيه من  
 الضرر بالحبوان كذا في  
 بشفرة كذا



وما عرض من الحديد وحدود منقار (قوله ونذب الخ) لا امر به في الحديث ولا ناعرف ما راد بها كما جازى النصارى أجمعت المصنفين الا عن أربعة خالفوها وازعموا حجة فيها وسادها شريلا لينة عن المبسوط (قوله ان بقيت حبة الخ) قال الفقيه أبو بكر الاعشى وهذا انما يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بما كثر على عيش المذبوح حتى تحل بقطع العروق لم يكون الموت مضافا اليه والافلاحتل لانه يحصل الموت مضافا الى الفعل السابق اتقالي لكن رأيت بها منه قال الحاكم المثلث - وهذا التفسير يصح فيما اذا قطعته بدفتين فلو بدفة واحدة حاجت اليه كما قلنا في الحديث لو نجح موضعين بضمير بضمير نفسه لشر وبضميرتين ارشادنا اه اقول وهو الذي يظهر ان تدبروا المذهب كرههوا والمشرع هذا التفسير (قوله والنفع باليون والخطاء المجهدة والعين المهملة) (قوله بلوغ السكين الخ) المناسبات ابلاغ السكين اه وقيل النفع ان يدور اسه حتى يظهر من بطنه وقيل ان يكمر عنقه قبل ان يدور من الاضطراب فان الحل مكره ما فيه من تذبذب حيوان بلا فائدة هداية وذكر المفسر ان الاخير هو البضع بالاعدون النون وصوبه المخرزى وغيره الا ان الكواشي رده بان الضاع بابا لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير لما بحث عنه في كتب اللغة والطب والتفسير لم يجده فحصره من الضاع الفاضل التفتازاني لذلك ليس بشئ فهتاني والضاع بالنون قال في العناية بالنفع والكسر والضم لغة (قوله وكراه الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهية بقضائية (قوله اي تسكن عن الاضطراب) كذا فصره في الهداية (قوله وهو نفس باللازم) لانه يلزم من برودتها سكوتها بلا عكس (قوله لخالقة السنة) اي الموكدة لانه توارثه الناس فيكره تركه بلا عذر اتقاني (قوله ان كان مريدا) قبل لقوله لا لا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة وهو ما فصل من محرم وغيره ولو في الحرم (قوله نصيب الحرم لا تحل له كذا في الحرم مطلقا) اي سواء كان المذكي حلالا او محرما كان الحرم لا يحل الصيد به كانه في الحل او الحرم وتقيده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو أخرجه الى الحل وذبحه فيه يحل قال ط والظاهر خلافه اه اقول يؤيده اطلاق الاتقاني حيث قالو كذا نصيب الحرم لا تحل ذبيحة مما صلا لا للمحرمة ولا للحلال ويؤيده ايضا قول الهداية لان الذكاة هل مشروع وهذا النصيب محرم فلم يكن ذكاة (قوله ذميا أو حريا) وكذا عريسا أو ثعلبيا لان الشرط قيام الله هداية وكذا السابقة لانهم يقررون بعدي عليه السلام فهتاني وفي البدائع كتابهم الزبور والاعمال فخرى وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصارى الا فرج والارمن سائحين وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي ان يكون امرا ثيليا وفي النصارى ان لا يعتنق ان المسيح الممقضى اطلاق الهداية وغيرها عدمه وبه اتفق الحل في الامراتيل بشرط في المستعني حل منا حكمهم عدم اعتقاد النصارى ذلك وفي المذموم ويجب ان لا ياكلوا ذبائح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح الهوان عزيزا اله ولا يتزوجوا بنسائهم لكن في مبسوط نفس الاثمة وتحل ذبيحة النصارى مطلقا اه قال ثالث ثلاثة اولامة مضي الدلائل الجوان كذا كره القرضا في فتاواه والاولى ان لا ياكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا لضرورة كما حققه الكمال بن الهمام اه وفي المخرج ان اشتراط

(ونذب احد اشد شدة قبل الاضجاع وكره به كالجرب) راجع الى المذبح وذبحها من قضاها ان بقيت حبة حتى تقطع العروق والالم قبل موتها بالاذكاة (والنفع) بفتح فكون بلوغ السكين الضاع وهو عرف ايض في جوف عظم الرقبة (و) كره كل تذبذب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والصلح قبل ان يبرد) اي تسكن عن الاضطراب وهو توقف باللازم كالايجي (و) كره (ترك النوجة الى القبلة) لخالفته السنة (ونعير) كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صديقا نصيب الحرم لا تحل له ذكاة في الحرم مطلقا (او كذا) ذميا او حريا

ما ذكر في النصارى مخالفات اعمامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح) فلو سمع منه ذكر الله تعالى كذا عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا سمع فقال باسم الله الذي هو ثالث ثلاثة هندية واقادانه يؤكل اذا جابه مذبحا عناية كما اذا ذبح بالحضور ذكر اسم الله تعالى وحده (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في الهداية والمراد به المعتوه كافي العناية عن الثمالة لان المجنون لا قصد له ولا نية لان التسمية بشرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد اه ذكرنا في قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في الجوهر لا تؤكل ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل اه شريلا لينة عن المبسوط (قوله والنفع باليون والخطاء المجهدة والعين المهملة) (قوله بلوغ السكين الخ) المناسبات ابلاغ السكين اه وقيل النفع ان يدور اسه حتى يظهر من بطنه وقيل ان يكمر عنقه قبل ان يدور من الاضطراب فان الحل مكره ما فيه من تذبذب حيوان بلا فائدة هداية وذكر المفسر ان الاخير هو البضع بالاعدون النون وصوبه المخرزى وغيره الا ان الكواشي رده بان الضاع بابا لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير لما بحث عنه في كتب اللغة والطب والتفسير لم يجده فحصره من الضاع الفاضل التفتازاني لذلك ليس بشئ فهتاني والضاع بالنون قال في العناية بالنفع والكسر والضم لغة (قوله وكراه الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهية بقضائية (قوله اي تسكن عن الاضطراب) كذا فصره في الهداية (قوله وهو نفس باللازم) لانه يلزم من برودتها سكوتها بلا عكس (قوله لخالقة السنة) اي الموكدة لانه توارثه الناس فيكره تركه بلا عذر اتقاني (قوله ان كان مريدا) قبل لقوله لا لا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة وهو ما فصل من محرم وغيره ولو في الحرم (قوله نصيب الحرم لا تحل له كذا في الحرم مطلقا) اي سواء كان المذكي حلالا او محرما كان الحرم لا يحل الصيد به كانه في الحل او الحرم وتقيده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو أخرجه الى الحل وذبحه فيه يحل قال ط والظاهر خلافه اه اقول يؤيده اطلاق الاتقاني حيث قالو كذا نصيب الحرم لا تحل ذبيحة مما صلا لا للمحرمة ولا للحلال ويؤيده ايضا قول الهداية لان الذكاة هل مشروع وهذا النصيب محرم فلم يكن ذكاة (قوله ذميا أو حريا) وكذا عريسا أو ثعلبيا لان الشرط قيام الله هداية وكذا السابقة لانهم يقررون بعدي عليه السلام فهتاني وفي البدائع كتابهم الزبور والاعمال فخرى وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصارى الا فرج والارمن سائحين وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي ان يكون امرا ثيليا وفي النصارى ان لا يعتنق ان المسيح الممقضى اطلاق الهداية وغيرها عدمه وبه اتفق الحل في الامراتيل بشرط في المستعني حل منا حكمهم عدم اعتقاد النصارى ذلك وفي المذموم ويجب ان لا ياكلوا ذبائح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح الهوان عزيزا اله ولا يتزوجوا بنسائهم لكن في مبسوط نفس الاثمة وتحل ذبيحة النصارى مطلقا اه قال ثالث ثلاثة اولامة مضي الدلائل الجوان كذا كره القرضا في فتاواه والاولى ان لا ياكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا لضرورة كما حققه الكمال بن الهمام اه وفي المخرج ان اشتراط

الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح (فصل ذبيحة ما ولو الذابح مجنون او اسرا أو صبي يعقل التسمية والذبح) ويذكر (أو أفلح أو أخس لا) تحل (ذبيحة) غير كتابي من (ونى ويجوزى ومرتد) وجبى وجبى لو أبو سنيا ولو أبو جبريا حلت اشياء



اه منح أقول وأيضاً غير أهل العدل بالسف فان المعتزلة لم يتصوروا أهل السنة بل بأهل العدل  
 أقولهم بوجوب الإصلاح والأصلح على الله تعالى وأنه تعالى لا يخلق الشر لهم القاسدان  
 خلاف ذلك ظلم تعالى الله ما لا يليق به عاوا كبر الكفر تغييره المجرة بالجبرية لا ضرر ورفقه  
 لما في تعريضه السيد الشريف الجليلي اسناد فعل العبد الى الله تعالى والجبرية اثنتان  
 متوسطة تثبت لا بد كسب في الفعل كالاشعرية وخالصة لا تثبت كالطهية اه فالجبرية  
 يطابق عليها الكفر الجبرية انما اوصافه يقولون ان العبد بمنزلة الجادات وان الله تعالى لا يعلم  
 الشيء قبل وقوعه وان ما حدث لا في محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كانه لم  
 والقدرة وان الجنة والنار بفتيان ووافقه المعتزلة في نفي الرؤية وخلق الكلام كافي المواقف  
 والحاصل انه ان أريد بالجبرية من هو من أهل السنة والجماعة وان ذبيحته لا تحل لأبوه من  
 أهل العدل كافي القصة فهذا الفرع يخرج على عقائد المعتزلة القاسدة فهو على تكفيرهم أهل  
 السنة والجماعة اقوالهم باثبات صفات فدية له تعالى فان المعتزلة قالوا ان النصاري كفرت  
 باثبات قديمين فكيف باثبات قدماء كذبة ورد ذلك موضع في علم الكلام وان كان المراد به  
 الجوهريه وان ذبيحة الجوهري لا تحل لأبوه منيالا انه مرتد فهو مبيح على القول بتكفير أهل  
 الاوهاء والراجح عندنا كثر اقوالهم المتكلمين خلافه وانهم فساق عصاة ضلال ويصلي  
 خافهم وعللهم ويحكمهم بنواهم مع المسلمين مفا قال الحق ابن الهمام في شرح الهداية ان  
 يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجهدون  
 بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمقول عن المجهدين عدم تكفيرهم اه فاذا علمت ذلك  
 ظهر لك ان هذا الفرع ان كان مبنياً على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبنياً  
 على عقائدنا وصاحب الاشياء فاسه على تفرع المعترلة فانهم فرضوه فينا وهو فرضه في  
 أمثالهم بقرينة قوله لو مبنياً فهو مبيح على خلاف الراجح وما كان ينبغي ذكره ولا التعويل عليه  
 وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا بطل ذبيحة اليهود والنصارى الفاتنين بالثبوت  
 وانتقاله عن مذهب أبيه السفي الى مذهب الجبرية لم يخرجهم عن دين الاسلام لانه مذهب بني  
 مرسل وبكتاب منزل ولم ينتقل الا بدليل من الكتاب العزيز وان كان مختلفاً فيه فكيف يكون  
 أدنى حال من النصراني المثلث بلا شبهة دليل أصلاً هو مخالف في ذلك لرسوله وكتابه أقوله  
 تعالى وما أرسلنا قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا أنا وما أمر الا ليعبدوا الله  
 من خالص دينه وغير ذلك والحمد لله على التوفيق (قوله لانه صار كترتد) اه دم الحل (قوله  
 بخلاف يهودي الخ) مرتبط بقوله ومثوق قوله لانه يقر الخ هو الفرق بينهم فان المسلم اذا انتقل  
 الى أي دين كان لا يقر عليه (قوله في معتبر ذلك) اي ما انتقل اليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة  
 كلية (قوله لانه أخف) لما أمر في النكاح أن الولد يبع أخف الابوين ضرراً ولا شبهة أن من  
 يؤمن بكتاب ونسخ أخف من مشرك بعد الاوثان اذ لا شبهة له في ينجي اليها في المذاهب بخلاف  
 الاول فانه كان له دين حق قبل ان يضل (قوله وتارك تسمة هدا) بالجهر عطفاً على وثني اي ولا تحل  
 ذبيحة من قهره ترك التسمية لما أوجب النص القرآن ولانه قد اذاجع من قبل الثاني  
 على ذلك وانما الخلاف كان في الثاني ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي يجوز

لانه صار كترتد في مخالفة  
 يهودي أو مجوسي تنص  
 لانه يقر على ما انتقل اليه  
 عندنا في معتبر ذلك عند الذبح  
 حتى لو نجس يهودي لا تحل  
 ذكاته والمثولة بين مشرك  
 وكتابي ككتابه لانه أخف  
 (وتارك تسمة هدا)

ببعضه لا ينفذ وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله صلى الله عليه وسلم أو لم يسم محمول على سائر  
 النسيان دفعه للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سألته عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل  
 عنه ما اذا وجد مع كلبه كلباً آخر لا تأكل افعاله ميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك  
 على الحرمة بترك التسمية وقام المباحث في الهداية وشروطها وعلى هذا الخلاف اذا  
 ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافاً لافقي) يوجد  
 بعد في بعض الفسخ وهو مخالف للاجماع قبله كاستطه الزباني (قوله فان تركها ناساً محلاً)  
 قد منع من الحقائق والبرازية أن في معنى النامي من تركها جهاً لا بشرطها واستثنى كل بما  
 في البرازية وغيره الوهمي وذبح بها واحدة ثم ذبح أخرى وظن أن الواحدة تكفي لها لا تحل  
 أقول يمكن أن يفرق بين غير العالم بالشرعية أصلاً وبين العالم بها بالجله فيعذر الاول دون  
 الثاني لوجود علمه بأصل الشرعية على أن الشرط في التسمية الفور وكما في وذبح الاولى  
 انقطع الفور في الثانية مع علمه بالشرعية تأمل لكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل طئه الابراء  
 عن الثانية عذراً كالنسيان لانه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان  
 كمن ظن أن الاكل لا يفسد الصائم فلي تأمل (قوله خلافاً لافقي) كذا في أكثر كتبنا الآن  
 المذكور في مشاهير كتب مذهبنا أن يسمى عند ارسال وعند الذبح فان تركها عامداً لا يؤكل  
 على المشهور وناسياً يؤكل غرراً لا فكار (قوله بلا عطف) انما كان المراد بالوصل هنا تركه  
 العاطف بقرينة قوله وان عطف على خلاف اصطلاح البيانين في الوصل والفصل (قوله  
 كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلا عطف هنا ينبغي أن لا يضر لما في غاية البيان  
 لو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد يحل والاولى أن لا يضر ولو قال مع الواو يصل أكله (قوله  
 ومنه) اي من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجرا والوصب حرم) نفعه في غاية البيان من الفتاوى  
 والروضة لانه يكون بدلاً عما قبله على الاقظ أو المحل (قوله قبل هذا) أي التحريم فيما لو وصل مع  
 الجرا والوصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف ان بارفع محل وبالحذف لا كذا في النوازل  
 وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف الخو وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد انه لا يرى  
 الخطأ في الصومعة في الصلاة وضوءها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الامام القمي  
 ان وصله بلا واصل في الاوجه كلها لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبدئياً لكن  
 يكره لوجود الوصل صورة وان مع الواو فان خففه لا يحل لانه يصير ذابحاً جامعاً وان رفعه يحل  
 لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختل فوافقه اه ومثله في الكتابة والمعراج وجزم في البدائع  
 بما قاله القمي (قوله والاوجه الخ) عبارة الزبلي هكذا والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل  
 يحرم مطلقاً بالعطف لان كلام الناس لا يجري عليه اه قال الشيخ الشافعي في حاشيته هكذا  
 هو في جميع ما وقفت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لان الكلام فيما اذا لم يكن هناك عطف  
 والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقاً دون العطف اه أبو السعود وأيده بما مر آنفاً  
 عن النهاية وقد مناه جزمه في البدائع (قوله كما أفاده بقوله وان عطف الخ) فان ظاهره  
 الحرمة مع العطف في حالة الجرا وغيره ما حيث أطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله  
 بكسر الدال وكون هذا مفاد كلام الزبلي يقتضي أنه حل كلامه على ظاهره ويؤيده أن ابن

خلافاً لافقي (فان تركها  
 ناساً محلاً) خلافاً لافقي  
 (وان ذكر مع اسمه تعالى  
 غير فان وصل) بلا عطف  
 (كره كقوله بسم الله اللهم  
 تقبل من فلان) أوصى  
 ومنه بسم الله محمد رسول  
 الله بالرفع ادم العطف  
 فيكون مبدئياً لكن يكره  
 لا وصل صورة ولو بالجرا أو  
 النصب حرم درر قبل هذا  
 اذا عرف الخو والاوجه  
 أن لا يعتبر الاعراب بل  
 يحرم مطلقاً بالعطف ادم  
 المعروف زباني كما أفاده بقوله



ملك قال في صورة العطف قبل ولورفع يحمل لكن الاوجه الى آخر ما قدمناه عن الزباني ولم يعزه  
 لاحد منهم عبارة الزباني مقرضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر في ترجيح ادعاء ماسر عن  
 الشاذي والله تعالى اعلم (قوله وان عطف حرم) وهو الصحيح وقال ابن سلة لا تصير مية لانها  
 لو صارت مية بسم الرجل كافرا ثانية قلت تمنع الملازمة بان الكفر امر باحاطي والحكم به  
 صعب في فرق كذا في شرح المفسر شربلاية (قوله او فلان) في بعض النسخ او و فلان  
 بالواو بعد او هي اظهر والمراد انه لا فرق في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه  
 (قوله لانه اهل به اغير الله) كذا في الهداية لان الاحلال لله تعالى لا يكون الا بذكر اسم مجرد  
 لا شريك له (قوله لا اذ كرفيهما) يؤخذ من المقام ان هذا انتهى لتعريفه فانه بذكر كرفيهما  
 الذبيحة تحرم وتغير مية على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس او يكون  
 ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاول يجرى اه ط (قوله فان فصل) اي بين التسمية  
 وغيره اذ قوله صورة ومعنى الذي يظهر ان الواو فيه بمعنى او ما نمة الخلق فقول قبل  
 الاضجاع مثال لفصل صورة ومعنى وكذا قوله او بعد الذبيحة وقوله قبل التسمية مثال لفصل  
 معنى فقط فانه اذا اضجعا ثم دعا واغقب الدعاء بالتسمية والذبيحة لم يحصل الفصل صورى  
 حاصل معنى اي تقدير الان الواجب بغير التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية  
 قبل الذبيحة نحو بسم الله اللهم تغفر لى او اغفر لى فانه يكره لانه لا يجوز التسمية بكنية  
 الغير بلامنة عن الذبيحة وغيره فاما (قوله لا باس به) اي لا يكره لما روى عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال بعد الذبيحة اللهم تغفر لى هذا من امة محمد عن شهاب بن الجاهلي في البلاغ  
 وكان عليه الصلاة والسلام اذا اراد ان يذبح قال اللهم هدايتك ولك ان صلاتي ونسكي  
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك احريت وانما من المسلمين بسم الله والله اكبر  
 ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه زباني وغيره (قوله والشرط في التسمية هو ان  
 الخالص) باي اسم كان مقرونا بصفة كالله اكبر او اجل او اعظم او لا كالله او الرحمن وبالله  
 والتسبيح جهل التسمية او بالاعريية او لا ولو قادر عليها بشرط كونها من الذابح لاس  
 غيره هدية وباقي شر وطهاية لم يحاطي وينبغي ان يضاف الشرط ان لا يصددها تعظيم  
 مخلوق لما سياتي انه لو ذبح لقدم امير ونحوه يحرم ولو سمي تاسل (قوله عن شوب) اي خلط  
 (قوله مريداه التسمية) قيد به لما في غاية البيان لولم يرد به التسمية لا يؤكل كل حال شيخ الاسلام  
 في شرحه لان هذه الالفاظ ليست بصريح في باب التسمية انما الصريح بسم الله فتكون كتابة  
 والكتابة انما تقوم مقام الصريح بالتسمية كما في كتابات الطلاق (قوله لعدم قصد التسمية)  
 يريد به انه قصد التسمية لا العطاس اذ لو اراده للذبيحة حات وكذا لو لم تكن له نية شربلاية  
 اقول وفي الاخير نظر لما علمت انما انه كتابة يضاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم يقصد نية  
 كما ياتي لانه صريح فنتبه (قوله قلت ينبغي حله على ما اذ انوى) اي نوى به التسمية لا الخطبة  
 وفيه انه حينئذ لا فرق بينهما الماعلت انه في الذبيحة لا بد من النية له ايضا وفي الثانية ما نه ولو  
 عطس فقال الحمد لله يريد التسمية على العطاس فذبح لا يحل بخلاف الخطيب اذا عطس على  
 المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدى الروايتين عن أبي حنيفة لان المأمور به في

(وان عطف حرم نحو بسم  
 الله واسم فلان او فلان) لانه  
 اهل به اغير الله قال عليه  
 الصلاة والسلام لا موطئ  
 لا اذ كرفيهما عند العطاس  
 وعند الذبيحة (فان فصل  
 مودة ومعنى كادعاء قبل  
 الانضجاع) الدعاء قبل  
 التسمية او بعد الذبيحة لا باس  
 به (لعدم التران اصل  
 والشرط في التسمية هو  
 الدكر الخالص عن شوب  
 الدعاء) وغيره (ولا يحل بقوله  
 اللهم اغفر لى) لانه دعا  
 وسؤال بخلاف الحمد لله  
 وسبحان الله مريداه  
 التسمية) فانه يحل (ولو  
 عطس) عند الذبيحة فقال  
 الحمد لله لا يحل في الاصح  
 لعدم قصد التسمية بخلاف  
 الخطبة) حيث يجزئها قلت  
 ينبغي حله على ما اذ انوى  
 والا لا يوفق بينه وبين  
 ما في الجملة فتأمل

الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهذا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة اه ومثله في  
 النهاية والمعراج فقوله في احدى الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل ما مر في الجملة على الرواية  
 الاخرى وهي الاصح وعبارة المصنف هناك فلو جاز الله تعالى له طه لم ينب عنه على المذهب  
 اه فافهم (قوله والمصنف ان يقول بسم الله) باظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله  
 يحل وان لم يقصد وذكر الهاء لا يحل اتفاقا من الخلاصة (قوله لانه يقطع فور التسمية)  
 قال الاتفاق وفيه نظر اه ووجهه يظهر عما ياتي في بيانها يقطع الفور وانما المراد  
 كمال الفور والالزام ان يكون الذبيحة مية وان يكون الفصل حرا ملامكروها لكان  
 فيه انه لو اقتصر على قوله الله اكبر فاصدا به التسمية بكنى تامل (قوله وقال قبله الخ) ونقصه  
 وما تداوله الاسن عند الذبيحة وهو بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذا كروا لله اسم الله عليها صواف  
 اه ونقل في الذبيحة عن ابي قال انه المصنف وفي الجوهرة وان قال بسم الله الرحمن الرحيم  
 فهو حسن (قوله ولو سمي) اي قال بسم الله كما عبر في الحاشية لما مر ان الكتابة لا بد فيها من  
 النية (قوله صح) عند العامة وهو الصحيح ثانية (قوله كالتو قال الخ) مرتبط بقوله بخلاف  
 الخ (قوله من الذابح) اراد بالذابح محال الحيوان ليشمل الراعي والمرسل وواضع الحديد اه  
 ح واحد ترزبه عما لوسمي له غيره فلا يحل كما قدمناه وتامل ماذا كان الذابح اثنين ولو سمي  
 احدهما وترك الثاني عمد احرم كله كما في التاتر ثانية وسيد كرهه افرامع جوابه نظما في آخر  
 الاضحية (قوله حال الذبيحة الخ) قال في الهداية ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبيح  
 وهي على المذبح وفي الصيد تشترط عند الارسال والري وهي على الالة حتى اذا انجمعت شاة  
 وسمي وذبح غيرها بلك التسمية لا يجوز ولورى الى صيده وسمي واصاب غيره حل وكذا في  
 الارسال ولو اضجع شاة وسمي ثم رى بالشفرة وذبح باخرى اكل وان سمي على سهم ثم رى بغيره  
 صيد الا يؤكل اه (قوله اذا لم يذبح عن طابه) قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت  
 ذكروا انه اذا وضع من قبله جوار الوحش ثم وجد الجوار ميتا لا يحل قلت قال البرزاني  
 والتوفيق انه محمول على ما اذا قد عن طابه والافلا فانه لا تسمية عند الوضع اه مخ اقول  
 بخلافه ما ذكره الزباني في مسائل شتى قبل القرائن من انه لا يؤكل ولو وجد مية من ساعته  
 لان الشرط ان يجرحه انسان او يذبحه ويدون ذلك هو كالنطجة او المنزلة وبه جزم الشارح  
 هناك الا ان يقال ان كلام الزباني يخالف كلام الكنز وغيره حيث قال في اليوم الثاني  
 فوجدته مجرعا ميتا لم يؤكل فهو ذابح يذبحه البرزاني وان قال الزباني ان تقيمه بده باليوم  
 الثاني وقع اتفاقا واصل مراد الزباني لا يحل اذا قد على الذكاة الاختيارية والافلا جرح الانسان  
 مسانعة ليس شرط في الذكاة الا اضطرار به فليتأمل (قوله كما سيجي) اي في مسائل شتى آخر  
 الكتاب وعاء محاشه ما هنا (قوله قبل تبدل المجلس) اي حقيقة او حكما كالفصل الطويل  
 كما ياتي فافهم قال الزباني حتى اذا سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل او شرب ما او اكل كل

(والمصنف ان يقول بسم  
 الله الله اكبر بلا واو وكره  
 بها) لانه يقطع فور التسمية  
 كما مر الزباني في الجوهرة  
 وقال قبله والمنداول المنقول  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالواو (ولو سمي ولم يحضره  
 النية صح بخلاف ما لو قصد  
 به التبرك في ابتداء الفعل)  
 او نوى به امرا آخر فانه  
 لا يصح فلا يحل (كالتو قال  
 الله اكبر واراد به مناهة  
 المؤذن فانه لا يصح شارعا  
 في الصلاة بزازية وفيها  
 (وتشترط) التسمية من  
 الذابح (حال الذبيحة) او الرى  
 الصيد والارسال او حال  
 وضع الحديد لجوار الوحش  
 اذا لم يذبح عن طابه كما سيجي  
 (والمصنف الذبيحة عقب  
 التسمية قبل تبدل المجلس)  
 حتى لو اضجع شاة من  
 احدها في فوق الاخرى  
 فذبحه اذ به واحدة  
 بتسمية واحدة بخلاف  
 ما لو ذبحه ما على الذابح



أقمة أو تصديده. مرة ثم ذبح يصل وان كان كثير الا يصل لان ابقاع الذي متصل بالتهنية بحيث لا يضل بينهما شيء لا يمكن الا بصرح عظيم فاقم المجلس مقام الانصال والعمل القليل لا يقطع والكثير يقطع اه (قوله لان القمل يتعدد) فيقبل به المجلس حكما (قوله) واذا حدد الشفرة ينقطع الفور) يخالف ما قدمناه آخا عن الزبلي ويمكن أن يقيد بما اذا كثرت بدل عليه. ياق كلام الزبلي وقوله في الجوهره: أو هذا السكين قبل ابراهام لكن قال في التاترينية وفي ضاحي الزعفراني اذا حددت مرة تنقطع التهنية من غير فصل بين ما داخل أو كثر اه فليتأمل وفي القاموس هذا السكين كنع أحدها كأنه ذو اذنيه أيضا حد السكين وأحداهما وحدها مصها بجر أو مجرد (قوله وحسب) يبنى للمجهول بناء على ان حسب متعده وهي لغة اه ح وعبر به تيه القول الهداية والمذهب وقد قال في السكتوز من ولده مراد صاحب الهداية لا المذهب الاصل طاحي يؤيده قوله اما الاستصحاب فلوافقة السنة المتوارثة اه فلا مخالفة شرب لالاية فانت ويؤيده أيضا نصه بمرأه تركه (قوله فخر الابل) النصوص قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر الذي قطعها في املاء تحت اللسين زبلي واعلم ان النعام والاوز كالابل ينصروا الضابط كل ماله عن طوبى أبو السعود عن شرح المكنز لا يبارى وفي المضمرات السنة أن ينصر البعير فأما وتذبح الشاة أو البقرة مضمة قه ستاني (قوله وكرك الخ) ينبغي أن تكون كراهة تنزيه أبو السعود عن الديري (قوله ومنعه مالان) المشهور من مذهبه انه ان كان للضرورة فلا بأس بأكله والا كرهه أبو السعود عن الديري (قوله وكفى جرح نم الخ) النعم يقتضين وقد يمكن قه ستاني قال في الهداية أطلق فيما توحش من النعم وعن محمدان الشاة اذا نذت في الصحره فذكاهم الله مرة وان نذت في المصر لا تقتل باله مرة لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن أخذها في المصر فلا يجزى المصر وغيره سواء في البقر والبعير لانها لا تدفع عن أنفسهما فلا يقدور على أخذهما ما وان نذت في المصر اه وبهذا التفصيل جزم في الجوهره والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاه الاضطراد (قوله توحش) اى صار وحشا ومنه فورا ولم يمكن ذبحه قه ستاني (قوله فيجرح كصيد) فان أصاب قرنه أو نطقه ان أدى حل والافلا اتقاني (قوله أو تعد ذبحه) أعم مما قبله وفي الترمذ لالاية عن منية المقتى بعير أو ثور نذ في المصر ان علم صاحبه أنه لا يقدور على أخذه الآن يجتمع جماعة كثيرة فله أن يرميه اه فلم يشترط التعذر بل التضرر اه (قوله كان تردى في بئر) اى سقط وعلم موته بالجرح أو اشكل لان الظاهر ان الموت منه وان علم أنه لم يمت من الجرح لم يبق كل وكذا الدجاجة اذا تعلفت على شجرة وخيف فتموت افد كاتها الجرح زبلي (قوله أو نذ) اى نذر (قوله مریدا كانه) اى بان معنى عند جرحه أما اذا لم يرداه ولم يسم بل اراد ضربه لدفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فافهم (قوله حل) اى اذا كان لا بد من أخذه فوضعت قيمته اتقاني (قوله وفي النهاية الخ) هذا يقدح في قوله مغانته بزيادة الواو بدخروج أكثره مخصوص بالادى لانه لو لم يمت بعير الولد في بطن أمه ماله منته بزد كاته ولو جرح اه رجى (قوله وذبح الولد) اى بعد العلم بمجهاته تأمل (قوله حل في رواية) الاولى ان يقول في قول لانه نقله المصنف عن

2000

الفتية موزة التي بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحل أكله الا اذا قطع العروق افاده  
ط (قوله ولي منظومة لفسى) خبر مقدم ونظما قوله مبتدأ مؤخر اى قول الفنى وما بعده  
مقول القول وقوله حذف المضاف ان اى واتى بداهة بالواو قال فى المنع فقيه بعض تغيير وهذا  
يقيد ان قوله والجنين الخ من المتن كما هو الموجود فى المنع وهو حذف لاف ما رايته فى عدة نسخ من  
هذا الشرح فانه مكتوب بالاسود ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد فى البطن ان ذكر على  
عدة حمل والا لا يتبع أمه فى تذكيته والخرج مبتدأ فاشطط انما مفسر للاول (قوله  
بدايل انه روى بالنصب) وعليه فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرغوعا فكذلك لانه أقوى  
فى التشبيه من الاول كما عرف فى علم البيان قبل وعما يدل على ذلك تقديم ذكر الجنين كفى قوله  
وعينك عيناها وجيدك جيدها • سوى ان عندهم السابق من ذلك دقيق  
عناية (قوله وليس فى ذبح الام الخ) جواب عما يقال انه لو لم يحل بذبح أمه لما حل ذبحها حاملا  
لانلاف الجنين وتقرير الجواب ظاهر المكن فى الكناية ان تقارب الولادة ذكره ذبحها  
وهذا الفرع اقول الامام واذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يضر على ذبحه فقات  
بكل وهو تقرير على قوله ما اه (قوله ولا يحل ذنوب الخ) كان الانسب ذكر هذه  
المسائل فى كتاب الصيد لانها منه الا الفرس والبغل والحمار اتقانى والدليل عليه انه صلى  
الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير رواه مسلم  
وأبو داود وجاعة والسرفية ان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيخشى ان يتولد من لحمها  
شي من طبايعها فيحرم اكرامها لى آمم الله يحل ما لا كراهة ط عن الجوى وفى  
الكفاية والمؤثر فى الحرمة الايذاء وهو طور اى يكون بالناب وتارة يكون بالمخالب أو الخبث  
وهو قد يكون خلقية كما فى الحشرات والهوام وقد يكون بعرض كما فى الجلالة (قوله أو  
مخالب) مفعول من المخالب وهو منق الجملد زباني وهو ظفر كل سبع من الماشى والطيور  
كما فى القاموس فهـ تانى (قوله من سبع) بفتحين وسكور الباء وضعا هو حيوان  
منيب من الارض مخطف من الهوام جارح قاتل عادة فيكون شامل السباع البهائم والطيور  
فلا حاجة الى قوله أو طير واحـ لانه ذكرا وافقة الحديث فهـ تانى (قوله واحدها حشرة)  
بالصريح فيها كالفأرة والوزغة وسام أبرص والقنفذ والحية والظفدع والزنبور والبرغوث  
والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره  
ففيه ان الهامة ما تقتل من ذوات السم كالعقارب فهـ تانى (قوله والحمار اهلية) ولو  
تحدثت تاريخية (قوله بخلاف الوحشية) وان صارت اهلية ورضع عليها الا كاف  
فهـ تانى (قوله الذى أمه حارة) الحارة بالهاء الاتان قاموس وقال فى باب النون  
الاتان الحارة فانهم (قوله فكأنه) فيكون على الخلاف الا فى النحل لان المنة تسمى فى النحل  
والحرمة الام فيما تولد من ما كولد وغـ فيما كولد ط وياتى غمام الكلام فيه آخر الباب  
(قوله والنحل) كذا قال ابن كمال باشا عطف على قوله لا يحل ذنوب ومثله فى الاختيار وهجارة  
القدورى والهداية ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة اه والمكره تحريرا بطائى  
عليه عدم الحل ثم ثلاثة فافاد ان التحريم ليس الخاصة لحماها ولهـ هذا جواب فى غاية البيان

وفي منظومة النسي في قوله  
ان الجنين مقر دبحكمه  
لم يترك ذلك كآدم  
فخذف المصنف ان وقال  
ان تم خلقه اكل اقوله عليه  
الصلاة والسلام ذكاة الجنين  
ذكاة أمه وحله الامام علي  
التشبيه أي كذكاة أمه  
بدليل أنه روى بالنصب  
وليس في ذبح الام اضاءة  
الولد ادم التيقن بموته (ولا  
يجل دوناب يصـ يدبنايه)  
فخرج نحو البعير (أو  
مخاب) يصـ يدب عليه أي  
ظفره فخرج نحو الحامصة  
(من سبع) بيان لذي ناب  
والسبع كل مختطف من ناب  
جارج قاتل عادة (أو طير)  
بيان لذي مخاب (ولا  
الخنزرات) هي صغار دواب  
الارض واحدة لها حشرة  
(والحر الأهلية) بخلاف  
الوحشية فانهم اولبها حال  
(والبقل) الذي أمه حارة  
فلو أمه بقرة أكل اناقا  
ولو فرس افكأه (والخيل)  
وعندهم والشافعي تحل  
وقيل ان أبا حنيفة رجع عن  
موته قبل موته بثلاثة ايام



عنه وظاهر الرواية من طهارة سور الفرس بان حرمة الاكل لا حرام من حيث انه يقع به  
 ارباب الهدى لا لاجابة فلا يوجب نجاسة السور كما في الاصحاح (قوله وعليه الفتوى)  
 فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كراهة البيهقي وهو الصحيح على ما ذكره  
 الاسلام وغيره فهو تنافي ثم نقل تصحيح كراهة الفرس عن الخلاصة والهداية والمهبط والمفني  
 وقاضيان والامامى وغيرهم وعليه المتون واقاد ابوالسود انه على الاول لا خلاف بين  
 الامام وصاحبيه لانهم اوان قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشريعة لاجل  
 البرهان قال ما والخلاف في خيل البرما خيل البصر فلا تؤكل انتافا (قوله ولا بأس بلبسها  
 على الاوجه) نقل في غاية البيان عن قاضيان ان عامة المشايخ قالوا انه مكروه كراهة تحريم  
 عنه الا انه لا يحد به وان زال عقله كالبهي وفي الهداية والماينة فقد قيل لا بأس به لانه ايسر في  
 شربه من لبن الابل والهداية في كتاب الحدود وما قاله السكر من المباح لا يوجب الحد  
 كالبهي وابن الرماك قال المصنف في مصنفه قال هذا هو الذي يظهر وجهه كالبهي وفي  
 البرزخية انه اختاره الواجب في قول الشارح على الاوجه ما خوذ من كلام المصنف وهو هذا  
 كراهة على القول بكراهة الاكل تحريما تامل (قوله والضبيح) يضم الباء وسكونها  
 فهو تنافي اسم الاتي ويقال للذ كراهة بان يكسر فسكون ومن عيب امره انه يحسن  
 ويكون ذكر اسنة واتى اخرى ابوالسود عن الاياري (قوله لانها مائنا) اي يصيدان به  
 فيدخلان تحت الحديث المار كما في الهداية وما روى عميدل على ابا حنيفة الممول على ما قبل  
 التحريم فان الاصل متى تعارض نصان غلب المحرم على المباح كما في كراهة الشارح في الضب (قوله  
 والسلفاء) يضم السين وفتح اللام وجهه لساكنة رمل عن شرح لروض وضبطها غيره  
 بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله والغراب الابقع) اي الذي فيه بياض وسواد  
 فهو تنافي قال في العنابة واما الغراب الابقع والاسود فهو انواع ثلاثة نوع بياض نوع  
 ولا بأس كل الجيف وليس بمكروه ونوع لا بأس كل الجيف وهو الذي جاء المصنف الابقع واما  
 مكروه ونوع يخطا بكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكر في الكتاب وهو غير مكروه عنه  
 مكروه عند أبي يوسف ا والاشعر هو لاقع في كافي المنحوي (قوله والتلبس الخ) قال في  
 معراج الدراية اجمع العلماء على ان المستحبات حرام بالنص وهو قوله تعالى ويحرم عليهم  
 الخبائث وما استطاب العرب لالاقوه تعالى ويحل لهم الطيبات وما استقىته العرب فهو  
 حرام بالنص والذين يمتنعون من اكل الجوز من اكل الامصار لان الكتاب نزل عليهم  
 وخوطبوا به ولم يمتنعوا من اكل الجوز لانهم لا يعرفون الجوز ولا يعرفون ما يحسدون وما وجد في  
 اصدار المسلمين مما لا يعرفه اهل الجوز رد على اقرب ما يشبهه في الجوز فان كان مما يشبه شيئا  
 فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا اجد الاية واقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله  
 عنه فهو مما عفا الله عنه (قوله قاموس) نص عبارته انه يدان كغراب غراب القبط  
 والنسر الكثير الريش جمع غدقان (قوله قاموس) وقال المصنف كين انه العقيق ولما كان الاصح في  
 العقيق انه لا بأس به كاه اقتصر الشارح على المعنى الثاني فافهم ثم اقتصر الاتفاق على الاول  
 فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القبط الكبير من الغربان وفي الخفايا (قوله) وهذا

وعليه الفتوى هادية ولا  
 بأس بلبسها على الاوجه  
 (واضح والغراب) لان  
 اهمانابا وعند الثلاثة يحل  
 (والسلفاء) بربية وصحة  
 (واغراب الابقع) الذي  
 بالكل الجيف لانه ملحق  
 بالخبائث فله المصنف ثم  
 قال والحديث ما استقىته  
 الطابع السليمة (واغراب  
 بوزن غراب الفرس جمع  
 غدقان قاموس (والقيل)  
 والغراب وصاروا من اكله  
 محمول

يقيد ان العقيق غير كاه لم يمسند كره تامل والقيظ الحر هي بلانه يحيى في زمن الحر (قوله  
 على الابتداء) اي ابتداء الاسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث الاصل المار (قوله  
 والبرجوع) بوزن يعقول دويعة نحو الفارسية لكن ذنبه واذناه أطول من اورد بلاء أطول من  
 بده عكس الزرافة والجمع برابيع والعامية تقول بر بوع بالجمع ابوالسود (قوله وابن عرس)  
 دويعة اشتراصم اصلك جمع نبات عرس هكذا يجمع الذكور والانثى قاموس (قوله والرخة)  
 بقصعين طائر اربع بيشبه النسر خلقة ويسمى اكل العظم غررا لا فكار (قوله والبعثات) بالعين  
 المبهمة وقيل البياض رمل (قوله وكاه من سباع البهائم) ثم اراد به ما يشبه الطير وفي  
 القاموس البهيمة كل ذات اربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يعجز (قوله وقيل الخاش) اي  
 كذلك لا يحل فهو مبتدأ حذف خبره والقائل قاضيان قال الاتفاق وفيه نظر لان كل ذي  
 ناب ليس بمنى عنه اذا كان لا يصطاد بانه ا في القاموس الخفاش كرمات الطوطا  
 سمى اصغر عذبة وضعت بصره (قوله) قال في غرر الافكار عندنا يؤكل كل الخفاف والبوم  
 ويكره الصرد والهدهد وفي الخفاش اختلاف واما الدبسي والاصول والعمية هي والفاق  
 والعام لا يصحب كاه او ان كانت في الاصل لا لانهما عرف الناس باصابة آفة لا كاه  
 فنبهني ان يفرضه وحرم الشافعي الخفاف والبيضا والطاوس والهدهد ا ولا يؤكل  
 السور الا لهي والوحشي والسمور والسحاب والفنك والذئب كافي الفقه تنافي وكل ما لادم  
 له فهو مكروه كاه الاجراد كالزبور والذباب اتفاق ولا بأس بدود الزبور وقيل ان يفتق فيه  
 الروح لان الماروح له لا يسمى ميتة خائفة وغيرها قال ط ويؤخذ منه ان اكل الجبن او الخيل  
 او الثمار كان يندب بدوده لا يجوز ان يفتق فيه الروح (قوله ولومته ولداني ما نجس) فلا بأس  
 باكله الا لعله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله وأشار به الى الابل والبقرة والحلابة  
 والدجاجة وهي من المسائل التي توقف فيها الامام فقال لا أدري متى يطيب أكلها وفي التنبيس  
 اذا كان علفها نجاسة نجس الدجاجة ثلاثة ايام والشاء اربعة والابل والبقرة عشرة وهو  
 المختار على الظاهر وقال السرخسي الاصح عدم التقدير ونجس حتى تزول الرائحة المتبقية  
 وفي المائتي المكروه بالحلابة التي اذا قربت وجد منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل  
 عليه او يكره بيعها او هبتها او تملكها او ذكر البقرة الى ان عرقها نجس وفي مختصر المهبط ولا تتركه  
 الدجاجة بالخلافة وان كانت النجاسة اى يعنى اذا لم تنفق المما تقدم لانها تخطط ولا يغير لها  
 وحسبها ايا ما تنزيه شربة الى على الوهبانية وبه يجهل الجواب عن قوله في حاشية الدرر  
 وينظر الفرق بين السمكة وبين الحلالة اى بان تحمل السمكة على ما ذل المتفق ويراد بالحلالة  
 المنتنة تامل (قوله ولوطافه مجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها وانما  
 قال العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك ان ما مات بافة يؤكل وما مات بغير آفة لا يؤكل  
 ط نعم صرح بالسمكة في الاشياء فكان المناسب العز واليهما (قوله غير الطافي) اسم فاعل  
 كالمسمى الى القاموس طاف فوق الماء طفوا وطفوا (قوله حنف آفة) الحنف الموت ومات  
 حنف آفة وحنف فيه قليل وحنف آفة من غير قتل ولا ضرب وخمس الانف لانه اراد ان  
 روحه يخرج من آفة يتابع نفسه ولا يتركهم كانوا يقتلون ان المريض يخرج روحه من آفة

على الابتداء (والبرجوع  
 وابن عرس والرخة والبعثات)  
 هو طائر دنى الهمة يشبه  
 الرخمة وكاه من سباع  
 البهائم وقيل الخفاش لانه  
 ذوناب (ولا يحل) حيوان  
 مائي (الا لعله) الذي مات  
 بافة ولومته ولداني ما نجس  
 ولوطافه مجروحة وهبانية  
 (غير الطافي) على وجه الماء  
 الذي مات حنف آفة وهو  
 ما بطنه من فوق فلو ظهره  
 من فوق فليس بطاف  
 فيؤكل

قوله من غير قتل الخ الذي  
 في القاموس أى على فراشه  
 من غير قتل ولا ضرب ولا  
 غرق ولا حرق وخمس الخ ا



والجرح من جراحته فاموس (قوله كايؤكل ماني بطن الطافي) لونه بضيق المكان وهذا اذا كانت المطرودة مصححة كاياني متناو في الكفاية وعن محمد في حكمة فوجد في بطن الكباب انه لا يابس به يريد ان لا يتغير اه قال ط ولو وجد جرحا في بطن حكمة او في بطن جراحة حلت مكي عن البحر الزخاراه (قوله ومات بجر الماء او برده) وهو قول عامة المشايخ وهو اظهر وارفق تجنيس وبه يفتي شريلاية عن منية المنق (قوله وبربطه فيه) أي في الماء لانه مات باقعة اتقاني وكذا اذا مات في حكمة لا يقدر على التخلص منها كفاية (قوله او القاء نقي) وكان يعلم انما اقوت منه قال في المنق او كانت شيئا اقام في الماء لكاه فمات منه وذلك معلوم ط (قوله فونبا قفة) أي جرح ماذ كروه والاصل في الحل كاحر وانه كان السكناية مالم يوجد في نظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على اخذه بغيره يدغات فيم الان ضيق المكان بيب لونه فلا يؤخذ بغيره يد فلا وما الواجب في الماء فيق بين الجرح يد في فر الافكار لو وجد ميتا ورأى خارج المانيو كل ولو رأسه في الماء وفي الخارج قد انصف او الاقل لا يؤكل ولا يؤكل (قوله والالجرب) بكسر الميم وفتح الدال المهملة قال في القاموس كسكت (قوله سمك اسود) كذا قاله العيني وقال لو ان نوع من السمك ممدور كالقوس ابو الهود (قوله لا قفا) أي لظفاه كونه من جنس السمك ابن كمال (قوله وخلاف محمد) نقله عنه في المغرب قال في الدور وهو ضيف (قوله الحديث أحلت النساء يتتان الخ) وهو مشهور ومؤيد بالاجماع فيجوز تحميمه من الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتاكلون منه لحطاطريا كفاية وماعدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخنزير وخبيث في داخل تحت التحريم وحديث هو الطاهر وماتوه والحل ميقته المراد منه السمك كآية أحل لكم صيد البحر لان السمك من ادبالاجماع وبه تتقي المعارضة بين الادلة فائبات الحل فيمساو واحتاج الى دليل ونجريم الطافي به حديث أبي داود وماتت فيه وطفا فلا تأكلوه اتفاقا مطعنا (قوله وحل غراب الزرع) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محرمانا قار والرجلين رملي قال القهستاني وأريد به غراب يا كل الا حبيب سو كان أبقع أو اسود أو زائغا وقامه في الذخيرة اه (قوله والحقن) وزان جفة فرطان نحو الحمامة طوبل الذئب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغرابان يشابه به ويدقق به صوت يشبه العين والناف ط عن المكي (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول الامام وقال أبو يوسف يكره ط (قوله معها) متعاقبة قوله وحل الذي قدره الشارح قال ط والاولى بها (قوله وذبح مالا يؤكل) يعني ذكاته في الدور وبالصيد يطهر لحمه نجس العين لانه ذكاة حكا (قوله يطهر لحمه وشحمه وجنده) حتى لو وقع في الماء القابل لا يفسده وهو لا يجوز الانتفاع به في غير الاكل قبل لا يجوز الانتفاع بالاكل وفيه لا يجوز كالأيت اذا خالطه وذلك الميتة والزيت غالب لا يؤكل وينفع به في غير الاكل هداية (قوله تدم في الطهارة ترجع خلافه) وهو ان اللحم لا يطهر بالذكاة والجلد يطهر بها اه ح أقول وهو ما قولان معصمان وبه دم القصة يجل جرح في الهداية والكتبة تانم التمسيل اصح ما يفتي به هذا وفي الجوهرية واخفا في موجب الطهارة مالا يؤكل كل له هو

كايؤكل ماني بطن الطافي  
ومات بجر الماء او برده  
وبربطه فيه او القاء نقي  
فونبا قفة وهباية (و) الا  
(الجرب) سمك اسود  
(والسارص) سمك في  
صورة الحية وأفردهما  
بالذكاة وخلاف محمد  
(وحل الجراد) وان مات  
حتف أنفه بخلاف السمك  
(وانواع السمك بلا ذكاة)  
حديث أحلت لنا ميتتان  
السمك والجراد ودمان  
الكبد والطحال بكسر الطاء  
(و) حل (غراب الزرع)  
الذي يا كل الحبيب (ولا زرب  
والحقن) وهو غراب يجمع  
بين كل جيف وحب والاصح  
حله (معها) أي مع الذكاة  
(وذبح مالا يؤكل يطهر لحمه  
ونحمه وجنده) تدم في  
الطهارة ترجع خلافه

(الا لا آدمي والخنزير) كما مر (ذبح شاة) مريضة (فصكرت او خرج الدم حات والالان لم تدر حيايتها) هذا الذبح (وان علم حيايتها حات) مطلقا (وان لم تصرك ولم يخرج الدم) وهذا ياتي في مضغطة ومغربية ٢٦٩ ونطيفة والتي فقر الذئب

يجرد الذبح أو الذبح مع القسمة والظاهر الثاني والاي لم تطهر ماذ به الجوهر اه لكن صاحب البحر في كتاب الطهارة ان ذبح الجوهر وتارك التسوية عنه اوجب الطهارة على الادع وابده بان في النهاية مكي خلافة بقل (قوله الا لا آدمي) هذا الاستثناء من لازم المتن فانه يؤخذ منه جواز الاستعمال قال آدمي ان طهر لا يجوز استعماله كرامة له والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل اجزائه نجسة ط (قوله كما مر) أي في الطهارة (قوله فصكرت) أي بغير قود مدرجل وقع عينه لا يدل على الحياة كاياني (قوله او خرج الدم) أي كما يخرج من الحلي قال في البرازية وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحلي عند الامام وهو ظاهر الرواية (قوله حلت) لوجود علامة الحياة (قوله حيايتها) الاولى حيايتها كما عبر في المنق لكن ذكر الضمير باعتبار المذبح (قوله حلت مطلقا) بقسره ما بعده قال في المنق لان الاصل بقاها ما كان على ما كان فلا يملككم بزوال الحياة فاشك (قوله بهذا ياتي في مضغطة الخ) أي ومريضة كاياني في كتاب الصيد (قوله والتي فقر الذئب بطنها) الفقر الحفرة ونقب الحوزة للظلم وفي بعض النسخ بقر بالياء الموحدة أي شق (قوله وان كانت حيايتها خفية) في بعض النسخ خفية والاولى اولى وذلك بان يبقى فيها من الحياة بقية مادية في المذبح بعد الذبح كما في البرازية وفيه اشارة قطع الذئب أو داجها وهي حية لانه كى لقوات محل الذبح ولو نتزع رأسها وهي حية فصل بالذبح بين الميتة والحيين (قوله وعليه الفتوى) خلافا لهما (قوله من غير فصل) أي تفصيل بين حياة خفية وكاملة (قوله ذبح شاة الخ) بيان الامارات آخر (قوله ولم تصرك الخ) أي بعد الذبح بجملة اضطرارية لمركبة المذبح والافضم العين وقبض الرجل حركة (قوله وهذا كاه الخ) أعاده للدخول على المتن (قوله بكل حال) وما وجدته تلك الامارات أولا (قوله لاستعماله اذ ذره) فلو فرض خروجه غير مفسدة حلت أيضا لان مناط الحرمة استعماله لا خروجه من الدبر ولا يحل شحمه ويوجد في سرقة ذبابة اذا كان صلبا تأمل رجتي قلت وفي معراج الدراية لو وجدته حية في حوصلة الطائر تؤكل وعند الشافعي لا تؤكل لانه كالجميع وجميع الطائر هذه نجس وقلنا غايته بوجوبها اذا تغير وفي السمك الصغار التي تقلى من غير أن يشق جوفه فقال اصحابه لا يحل أكله لان رجليه نجس وعند سائر الأئمة يحل اه (قوله وقد غفر المصنف عبارة عنه) الذي ذكره المصنف في مضغطة غير عبارة القوائد وهي فان كانت مصححة حلا ولا فلا قال المصنف ولا يخفى قصورها عن افادة المطالب ومن ثم غفرتم في المختصر الى ما مضى اه سكن ذكره الحنفى أنه رأى في نسخة منق فان كانت المطرودة مصححة حات والالا (قوله ما كاه حلالا) أي ان كانت في الصدف وان باع الصيد السمكة تلك المشتري للواو وان لم تكن في الصدف فهي للصيد وتكون اقطعة لان الظاهر وصولها اليها من يد الناس ولو الجنية ملحما (قوله وهو لقطعة) انه ان يصرفه الى نفسه ان كان محبا با به التعريف لان كان غنيا منق وقول الاشياء وكذا ان كان فقيرا سبق قلم كالا يخفى (قوله لا يحرم الخ) قال المزاني ومن ظن انه لا يحل لانه ذبح

وجدهم اذ ذره ما كاه حلالا ولو خافا اذ ذره ما مضى بالواو وواقعة (ذبح اقدم لامي وضو) كواحد من العظام (يحرم) لانه أهل به لغير الله (ولو) وصليته (ذ كرام الله تعالى ولو) ذبح (للاضيق لا) يحرم لانه سنة الخليل وكرام الضيف اكرام الله تعالى



والفارق انه ان قدمها  
 لما كل منها كان الذبح لله  
 والمنفعة لا ينفك اولاً واولاً  
 اولاً ربح وان لم يقدمها  
 اي كل منها بل يقدمها الغير  
 كان له طعم غير الله فضرر  
 وهل يكره قولان برزاقية  
 ونهر ح وبنية قات وفي  
 صيد النية انه يكره ولا يكره  
 لان الانبياء الذين بالمسلم  
 انه يقرب الى الآدمي هذا  
 الضرر وهو في شرح الوهبانية  
 عن الذخيرة ونظمه فقال  
 وقاعد جهودهم قال كافر  
 وفضل وامهيل ليس يكفر  
 (المضو) يه في الجزر  
 (المنفصل من الحي) حقيقة  
 وسبب لانه مطابق فيصرف  
 للكامل كما حقيقة في تنوير  
 البصائر قلت لكن ظاهر  
 الحق التعميم بل لا يقتضي  
 قتله (كيفية) كالاذن  
 المقطوعة والسن الساقطة  
 الا في حق صاحبها فظاهر وان  
 كثر اشياء من الطهارة وهو  
 المختار كافي في تنوير البصائر  
 (الان مدحوق قبل موته  
 فيصل اكله لو من الحيوان  
 المأكول) لان ما يق من  
 الحياة غير معتبر اصل البرزاقية  
 قلت لكن يكره كما هو حرمنا  
 في الطهارة قول الوهبانية

لا كرام ابن آدم فيكون اهل به اغبر الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب  
 ان القصاب يذبح لاربح ولو لم انه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل أن لا ياكل كل ما ذبحه القصاب  
 وما ذبح للولائم والاعراس والامعة (قوله والفارق) أي بين ما اهل به اغبر الله بسبب تعظيم  
 الخلق وبين غيرهم وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفا منه لا يشترط  
 في ذلك ان القصد منه التصديق حوى ومثله النذر بقربان معقبا بسلامته من بحر مثلاً فيلزمه  
 التصديق به على الفقراء فقط كافي فتاوى الشافعي (قوله وان لم يقدمها اليها كل منها) هذا مناط  
 الفرق لا يجوز دفعها لغيره أي غير من ذبح لاجله أو غير الذابح فان الذابح قد يتركها أو يأخذها  
 كلها أو بعضها فافهم واعلم ان المدار على القصد عند ذبح الذابح فلا يلزم أنه لو قدم لاضيف  
 غيرها أن لا تخل لانه بين الذبح لم يقدمه تعظيمه بل كرامه بالا كل منها وان قدم اليه غيرها  
 ويظهر ذلك ايضاً في الوضوء امير فذبح عند قدمه فان قصد التعظيم لا يتخل وان أضافها  
 وان قصد الاكرام فصل وان أطعمه غيرها تامل (قوله وهل يكفر) أي في ما بينه وبين  
 الله تعالى اذ لا يفتي بكفره لم يمكن حل كلامه أو فعله على عمل من أو كان في كثره خلاف  
 (قوله انه يقرب الى الآدمي) أي على وجه العباداة لانه المكفروه ذابحه من حال المسلم  
 فالظاهر أنه قصد الدنيا أو القبول عنده بظاهر الحجة يذبح فداعته لكن لما كان في ذلك تعظيم  
 له لم تكن التسمية بمجردة لله تعالى كما قال بسم الله واسم فلان حرمت ولام لا لزمت بين  
 الحرمة والكفر والمراد به الامام الفضلي وغیره لانه ضرورة والامام امهيل (أي قال لا يس  
 يكفر والمراد به الامام الفضلي وغیره لانه ضرورة والامام امهيل الزاهد (قوله  
 المنفصل من الحي) أي غير السمك والجراد والمراد بالمنفصل عن اللحم فلو كان متعلقاً بالجمدة  
 لاحتلف الحكم بخلاف المتعلق باللحم حيث يؤكل كافي شرح البيهقي عن شرح الطحاوي وطابق  
 الحق فتأمل الصيد وذكر الشارح في كتاب الصيد عن الماتى انه لو روى الى صيد فذبحه قطع عضواً منه  
 ولم يذبحه فان احق التمام كل العضو ايضاً والا (قوله حقيقة وحكا) متعلق بالحي وهو  
 احتمل من الحي بعد الذبح فان المنفصل منه ليس عينة وان كان فيه حياة كونه حياة حكمية  
 اح ح واحتمل فيه في صيد الهداية عن المبان من الحي صورة لا حكا بان يبقى في المبان منه  
 حياة كحياة المذبوح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضو ان كان حيواناً بعد الابانة  
 ولا يؤكل وبه يعلم انه لو ابلان الرأس أكل لانه ليس منفصلاً من حيوانه كحكا بل حقيقة فقط  
 لانه عند الانفصال ميت حكا وسبب ما في تمامه في الصيد ان شاء الله تعالى (قوله لكن ظاهر  
 الحق التعميم) يعني تعميم الحي في الحي حقيقة وحكا وفي الحي كحكا فقط فيصير أن المنفصل  
 من المذبوح ميتة لكنه يخرج بالاستثناء الآتي فلا مخالفة في الحكم بين الوجهين غاية ان  
 الاستثناء منقطع على الاول متصل على الثاني اح ح (قوله والساقطة) تقدم  
 في الطهارة ان المذهب طهارة السن اح ح (قوله وان كثر) أي زاد على وزن الدرهم  
 فلم يسل به وهو معصوم لانه بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل في جميع ما هو  
 ماض له الحياة كما لا يخفى (قوله كما هو) أي في قوله وقطع الرأس والساقطة قبل أن يبرد اح  
 ح (قوله وحرمنا في الطهارة) أي قبيل التيمم والذي حرره مالك أنه لا عبرة بأغلبية الشبهة

التصريح بهم

التصريح بهم بصل ذنب ولذته شاة اعتبار اللام اح ح (قوله وأما من الخيل) جملة حالية فلو  
 انها انان لا تؤكل اتفاقاً (قوله والكرامة تذكر) أي عندهما وهو اح ح (قوله وان كثر) كثر  
 في الذخيرة وفهم الطرسوسى ان الكرامة تنزيهية ونزاعه الناطم بان يحرم ذابحه على أن كل  
 مكروه حرام وعندهما الى الحل أقرب ويرجح ابن النخبة الاول بمثله الشاة اذا نزع عليه اذنب  
 فانه يصل بلا كرامة قال لكن في البرازية قال والبغى لا يؤكل ولم يفصل وما بين من  
 انه مويل على الشبهة يقتضى الحرمة لان البغى أشبه بالحمار من القرس اح اقول الظاهر  
 الاول لما سار ان كرامة القرس عندهما تنزيهية فكذلك اولدها وان لا عبرة بالشبهة تامل (قوله  
 وان ينزاح) يقال نزاح الفحل اذا وثب على الاثني فواقعهما والنتاج بالكرامة اسم يشترط وضع  
 اليه ثم من الغنم وغيرها شارح (قوله فان كانت الخ) تفصيل قوله في نظر وثباته بديم  
 الداء الفوقية ويجوز أن يكون ثباتاً بخبرها وتقدم النون والبترا لقطع أي يقطع الرأس  
 ويرى ويؤكل الباقي (قوله والصباح بخير) أي فاربح لا يؤكل وان تغارى رأسه ويؤكل  
 الباقي (قوله وان اشكت) بان نبح كالكلب وثغراً كالغنز (قوله فتهن) أي فيؤكل ما سوى  
 رأسه (قوله والا) بان خرج له امه بالكرش والطمو والدفن في الارض هذا وظاهر كلامه ان  
 اعتبار هذه الامور على هذا الترتيب فيبعض وضوح علامة الاكل لا يعتبر الا ما حاطاً ومطابقاً وبه  
 وضوح علامة الصباح لا يعتبر ما في الجوف مطاقاً عليه فذا كل لحماً وثغراً وظهوره كرش  
 لا يؤكل واذا كل ثدياً ونج أو ظهر له امه ما يؤكل تامل (قوله وأي شيء الخ) هي التي قدت  
 خارج المصر تحمل بالجرح وقد مر قبيل الذبائح (قوله ومن الذي ضعى الخ) جوابه رجل أقام  
 في بيته الى وقت الضحى فقد ضعى بلادم (قصة) ما يحرم أكله من اجزاء الحيوان  
 المأكول سبعة الدم المسفوح والذكرو الانثيان والقبل والغدة والمثانة والمرارة والبدنات وما في  
 تمامه ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضحية

افهولة اصله اضحوية اجتهت الواو والياء وسبقت احدهما بالياء كون ثقل الواو  
 يا واو غمت الياء في الياء وكسرت الحاء اثبات الياء وتجمع على اضاحى تشديد الياء عناية  
 ونقل في الشرع بلالية ان فيه اعاناً لغات اضحوية بضم الهمزة وكسر هاء تشديد الياء وتخفيفها  
 وضحية بلا همزة بفتح الصاد وكسر هاء واوضحة بفتح الهمزة وكسر هاء (قوله من ذكر الخاص  
 بعد العام) فيه بيان المناجاة مع وجه التعقيب كما قال في العناية أو ردها عقب الذبائح لان  
 التضحية ذبح خاص والخاص بعد العام اح ح ياتى ان العام يؤمن من الخاص فالحيوان  
 من الاجزاء من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزمة دم طبعه فقدم وضعها (قوله من  
 تضحية الشئ باسم وقته) يعني باسم ما يؤخذ من اسم وقت ذبحه فافهم وفي المغرب يقال  
 تضى اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر حتى قيل ضحى في أي وقت كان من أيام  
 التشريق ولو آخر النهار اح ح وقيل من ذبحة الى اضحى (قوله وشعر عذيق حيوان) كذا  
 في العناية والذي في الدرر انما اسم الحيوان مخصوص وكذا قال ابن السكيت مال هي ما يذبح  
 وكتب في هامشه ان من قال ذبح حيوان فمكانه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اح ح وقد

وقد دللنا على ان ذبحها  
 من الذميمة قطعاً والكرامة  
 تذكر  
 وان يترك ذبح فوق عنقها  
 نتاج له رأس ككلب فينظر  
 فان اكلت لحماً فكلب جيبها  
 وان اكلت ثدياً فذا لراس بيته  
 ويؤكل باقيها او اكلت لثدا  
 وذافاضر منها والصباح بخير  
 وان اشكت فاذبح فان  
 كرشها  
 فتهن والانه وكاب فيطهر  
 وفي ما ياتى  
 واي شيء دون ذبح بها  
 ومن ذابح تضحية ولا دم فهو  
 (كتاب الاضحية)  
 من ذكر الخاص بعد العام  
 (هي) افة اسم لما يذبح  
 أيام الاضحية من تضحية الشئ  
 باسم وقته وشعر عذيق حيوان



خارجي قبل رؤيته (قوله مخصوص) أي نوعا من ط (قوله بقية القرية) أي المعهودة  
وهي التضحية قال في البدائع فلا تجزئ التضحية بدون ما لان الذي قد يكون لعدم وقت يكون  
للقربة والقرية لا يقع قربة بدون النية وللقربة جهات من المنعة والقران والاصار وغيره  
فلا تنعمن الاضحية الا بنيةها ولا يشترط ان يقول بلسانه ما نوى بقلبه كافي الصلاة اه وفي  
الغزالية لو ذبح المشركاة بالنية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه  
مخالفة لما ذكره في البدائع ايضا ان من الشروط مقارنة النية للتضحية كافي الصلاة لانها  
هي المعبرة فلا بد من اعتبار القران لا للضرورة كافي الصوم لعدم قرانها بوقت الشروع  
اه وبالأول جزم في القاعدة الاولى من الاشياء تامل (قوله وشراؤها) أي شرائها  
وجوبها اوله يذبح كالحربة صرحت بها من قوله والبار ولا العتق والبلوغ لما فيه  
من الخلاف كياقي والمعتبر وجود هذه شرائها آخر الوقت وان لم تكن في أوله كما ياتي  
(قوله والاقامة) فالسافر لا يجب عليه وان تطوع به اجزائه عنها وهذا اذا سافر قبل  
الشراء فان اشترى شاة اها ثم سافر في المتقى انه يبيعها ولا يضحي بها أي لا يجب عليه  
ذلك وكذا روي عن محمد بن ميمون المشايخ من فصل فقال ان كان مومرا لا يجب عليه ولا ينبغي  
ان يجب عليه ولا تنقطع بسفره وان سافر بعد دخول الوقت فالواجب ان يكون  
الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومنه في البدائع (قوله واليسار الخ) بان ملك  
ما تاتي درهم او عرضا او ماعيا غير مكنه ونياب اليبس ومناخ يحتاجه الى ان يذبح الاضحية  
ولو له عقد يستغله فقبل تلزم لوقته فصاها وقيل لو دخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر فقي  
فصل نصاب تلزمه ولو العقار وقف فان وجب له في ايامه نصاب تلزمه وصاحب النياب الاربع  
لو سافر الرابع نصابا غني وثلاثة فلا ان احدها البذلة والآخر للمهنة والثالث للجمع والوفاء  
والاعباد والمرأه مومرة بالمجل للزوج مليا او بالموجل لا يذبح كمن امع الزوج ان قدر  
على الاسكان له مال كثير غائب في يد مضاربه او شريكه ومعه من الخمرين او متاع البيت ما يضحي  
به تلزم وتغتم الشروع في البزاية وغيرها (قوله وسببها الوقت) سبب الحكم ما ترتب عليه  
الحكم مما لا يدرك العقل نائيه ولا يكون بمنع المكاف كالوقت للصلاة والفرق بينه وبين  
العلة والشروط مذكور في حاشية مقدمات الاصهار على شرح المنار للشارح رذ كر  
في النهاية ان سبب وجوب الاضحية ووصف القدره فيها بانها مكنه او ميسرة لم يذكر  
لا في اصول الفقه ولا في فروعه ثم حقق ان السبب هو الوقت لان السبب انما يعرف بنسبة  
الحكم اليه وتعلقه به اذا الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا وكذا اذا ازمه فذكر  
تكرره وقد ذكر وجوب الاضحية بتكرر الوقت وهو ظاهر ووجدت الاضحية فانه يقال  
يوم الاضحية كما قال يوم الجمعة أو العيد وان كان الاصل اضافة الحكم الى سببه كصلاة  
الظهر امكن قد يبعثكم كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كما امتناع  
تقديم الصلاة وانما لم يجب على الفقهاء ان يشرطوه هو الغنى وان وجد السبب اه وتبعه  
في العناية والمعراج (قوله وقيل الرأس) فيه نظر يعلم مما مر على انه انما يعرف السبب  
بنسبة الحكم اليه في كلام الشارع كما اوضحناه في حاشية المنار في بحث السنة فتدبر

مخصوص بقية القرية في وقت مخصوص وشراؤها الا بلام والاقامة واليسار الذي يذبح به وجوب (صدقة افطار) كما هي (لا الذكورة) فجب على ادنى خاتمة (و-بها الوقت) وهو ايام التمر وقيل اراس وقدمه في التمار خاتمة

(قوله وركتها ذبح الخ) لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل  
فكان ركنها ذبح (قوله فيكره ذبح ذباجة ودين الخ) أي بنية الاضحية والكراهة تفرعية  
كما يدل عليه التعديل ط وهذا فيمن لا اضحية عليه والا فلا صراظهر (قوله بفضل الله تعالى)  
هذا مذهب أهل الحق اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله مع صحة النية) أي بصلواتها بقصد  
القربة (قوله اذ لا قواب بدونها) أي بدون النية لان قواب الاعمال بالنيات أو بدون همتها  
اذ لو طاهر بياضة لا فلا قواب أيضا وان سقط الواجب لان الثواب مفرع على القبول وبعد  
جواز الف على لا يلزم حصول القبول في المختار كما في شرح المنار قال في الوولو الجلية رجل نوضا  
وصلى الظهر جازت صلاته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يقبل الله من  
المتقين وشراطه التقوى عظيمة اه وتغتم في مقدمات الاصهار (قوله فجب التضحية)  
استناد الوجوب الى الفعل أولى من استناده الى العين كالاضحية كما فعله القدوري ط  
والوجوب هو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن واحمد الروايتين عن أبي يوسف وعنه  
انما سنده وهو قول الشافعي هداية والادلة في المطولات (قوله أي اراقة الدم) قال  
في الجوهرية والدليل على انها لاراقة لوصدق بين الحيوان لم يجز والتصدق بدمها بعد الذبح  
مستحب وليس بواجب اه (قوله لا الاعتقاد) اعلم ان الفرض ثابت بدليل قطعي  
لاشبهه فيه كالإيمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم علما أي حصول العلم القطعي بثبوته  
وتصدقه بالقلب أي لزوم اعتقاد حقيقته وعمل بالبدن حتى يكفر جاحده ويقف تاركه بلا عذر  
والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم اه لا كالفرض  
لا علم على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويقف تاركه بلا تاويل كما هو مبسوط في كتب  
الاصول ثم ان الواجب على مراتب كما قال القدوري بعضها كمن بعض فوجوب صدقة  
الثلاثة كمن وجوب صدقة الفطر وجوبها آكد من وجوب الاضحية اه وذلك  
باعتبار تفاوت الأدلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظن في  
الواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض كقولهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضا  
عمادا وكقواهم الزكاة واجبة ونحوه فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علما وعلا كصلاة  
الفجر وعلى غلط هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع نذركه صدقة الفجر كنذركه المشاء  
وعلى غلط هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتممين القاحلة حتى لا تقصد الصلاة بركها  
بل يجب بصدقة السهو اه وتغتم تحقيق ذلك بما لم يوجد مجموعها في كتاب مذكور في حاشيتنا  
على المنابر بتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك ظهر لك ان كلامنا من الفرض والواجب اشتركا  
في لزوم العمل وان تفاوتت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلاف في لزوم  
الاعتقاد على سبيل القرضية ولهذا يسمى الواجب فرضا مطلقا وقد علمت ان كلامنا  
يطابق على الاخر فقول الشارح عملا لا اعتقادا استقرا عن الفرض القطعي ولهذا قال في المنح  
أي فلا يكفر جاحده فافاد ان المراد به الواجب الظني كالوتر ونحوه لا القطعي الذي هو فرض علما  
وعلا فان منكره كافر كما هو بخلاف منكر الواجب الظني أي منكر وجوبه فانه لا يكفر لاشبهه  
فيه أما اذا انكر أصل مشروعيته المجمع عليه بين الامم فانه يكفر فذكر صرح المصنف في

(وركتها) ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غيره فيكره ذبح ذباجة ودين لأنه نسيجه بالبهوس بزازية (وحكمها المخرج عن هذه الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب) بفضل الله تعالى (في العقبى) مع صحة النية اذ لا قواب بدونها (فجب التضحية) أي اراقة الدم من النعم اه لا الاعتقاد



باب الوتر وانما اوله ان من انكر سنة الفجر يحشى عليه الكفر ثم رأيت في القسمة في باب ما يكره به نقل من الطوائف لو انكر اصل الوتر واصل الاضحية كفر ثم نقل عن الزندوسني انه لو انكر الضحية لا يكفر ثم قال ولا تنافي بينه حالان الاصل يجمع عليه والقرينة والوجوب مختلفان فمع ما اه فافهم (قوله بدرة) متعلق بحجب (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن ط (قوله هي ما يجب) الاوضح ان بقوله والواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يمكن بها العبد من اداء ما لم يزل له وهو القدر الميسر لا الاداء بعد التمكن ودوامها بشرط دوام الواجب السابق الى النفس كما في الواجبات المالية حتى بطلت الزكاة والاشهر والخارج به لئلا المال به لا يتمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف النماء قد فانت باله لئلا في فوت دوام الوجوب لقوات شرطه بخلاف الاول فيليس بقاؤه بشرط البقاء لواجب حتى لا يسهل صدقة الفطر به لئلا المال لوجوبه ما بقدرته ممكنة وهي القدرة على الزاد والراحلة ومالك النصاب ولا يقع اليسر فيه ما لا يتقدم ومراكب واعوان في الاول وذلك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط الاجماع (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط (قوله لانما اشترط محض) أي ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده تحقق المشروط اه ط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح ان بقوله والواجب بها ما يجب الخ ط (قوله بصفة اليسر) البناء للمصاحبة ط (قوله فغيره من اليسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه القسمة بميسرة والقسم غير تقديري اذ ليس المراد انه كان واجبا بالميسرة بقدرته ممكنة ثم تغير الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالممكنة كافي الواجبات به المكان جائزا فلما توقف عليه ما صار كانه تغير (قوله لانما اشترط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة وما اثره هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة اليسر كان في معنى العلة والعلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها الا ليس بدون قدرة ميسرة والواجب الذي لم يشترع الا بصفة اليسر لا يفي بدونها (قوله بدليل) علة اكونها بقدرته ممكنة لا بميسرة اه ح قال في الغاية وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان المومر اذا استترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يضع حتى مضت ايام النحر ثم افتقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة كان دوامها بشرط كافي الزكاة والاشهر والخارج حيث تسقط به لئلا المال اه واعترض بانه اذا افتقر بعد مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة حاصلة فيه فلذا لم تسقط بعد دوامه فترضه في الحيواني البعدية ايضا بان قول الهداية وفوت بعض الوقت يدل على ان الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والالتزام ط وكان عليه ان يضع وان لم يشتر شاة في يوم النحر وبان تسقط به لئلا المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط به لئلا النصاب بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط به لئلا المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان الاعتبار فيها هو القدرة الميسرة اه اقول قد يجب بان الاضحية اها وقت مقدور كالملاوة والصوم والهجرة للوجوب في آخره كما ياتي فن كان غنيا آخره لم يزل له ومن كان

بقدرته ممكنة هي ما يجب  
بمجرد التمكن من الفعل  
فلا يشترط بقاؤه البقاء  
الوجوب لانما اشترط محض  
لا بميسرة هي ما يجب بعد  
التمكن بصفة اليسر فغيره  
من اليسر الى اليسر فغيره  
بقاؤه لانما اشترط في معنى  
العلة كما مر في الفطر بدليل  
وجوب تصدقه

فقيرا آخره لا يلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فن اشترها غنيا ثم افتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت ممكنا بالقدرة الممكنة حتى لزمه القضاء لا بالقدر الميسر والاشترط دوامها بان تسقط عنه اذا افتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية وفوت بعض الوقت نوات اداها بدليل ان عليه التصديق بيمينها أو بيمينها كما ياتي بيانه وسقط طها به لئلا المال قبل مضى ايامها لا بيمينه لان القدرة الميسرة لان العبرة لا آخر الوقت ولم توجد القدرة فيه اه لا بخلاف الزكاة وصدقة الفطر اذ ليس اها وقت يفوت الاداء بغيره فان الزكاة في كل وقت زكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خلاف عما في تسقط الزكاة بالهلال في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر ط لم ان الاول وجبت بقدرة ميسرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب الاداء وذلك في آخر ايام النحر لان وقتها قد مضى وكما علمت في ذلك المال بعد ايامها والزمنه بالتصدق بيمينها أو بيمينها اعلمنا ان التسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرته ممكنة وأما اذا هلك قبل مضى ايامها كان الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حله على واحد منهما ما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق واقعه في التوفيق (قوله بعينها) أي لو نذرها أو كان فقيرا اشترها لها وقوله أو بيمينها أي لو كان غنيا ولم يذرها (قوله فلتزهمهم وان جوا) اقتصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل لا يلزم المحرم) وان كان من أهل مكة جوهره عن المجتهد وحله في الشر بلاية على المأفوق فيه فنظر ظاهر (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب ط (قوله على الظاهر) قال في الخاتمة في ظاهر الرواية انه يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي حنيفة يجب ان يضع عن ولده وولد له الذي لا أب له والفتوى على ظاهر الرواية اه ولو وضع عن أولاده الصغار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني انه يجوز انفسا سانا بلاذنهم بزانية قال في الذخيرة وله ذهب الى أن العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنه أبو يوسف من حسن (قوله شاة) أي ذبحها المأمر ان الواجب هو الاراقة (قوله بدل من ذبحها او فاعله) كذا في الخ وهذا بالنظر الى مجرد المتن والا فالشارح ذكر فاعل يجب ذبحها وهو التضحية بعبارة الخ ايضا فانظر الى الشرح فكون شاة بدلا من التضحية أو خير المبتدأ المحذوف مع تقدير مضاف أي الواجب ذبح شاة فافهم (قوله اضخماتها) أي عظم بدنها (قوله ولولا ادهم) أي احد السبعة المعلومين من قوله أو سبع بدنها لان المراد انهم تجزى عن سبعة بقيمة القرية من كل منهم ولو اختلفت جهات القرية كما ياتي (قوله لم يجز عن أحد) من الجوارز ومن الاجزاء والثاني أن اب عبا بعده (قوله وتجزي عبادون سبعة) الاولى عن لان مالها لا يعقل واطلاقه فشمع ما اذا انفتحت الانصباء قدوا أولا لكن بعد ان لا ينقص عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات أو أكثر صرح لان لكل منهم بقرة سبعة الاثمانية في سبع بقرات أو أكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فلكل منهم أقل من السبع ولا رواية في هذه الأصول ولو اشترك سبعة في سبع شياه لا يجزىهم قياسا لان كل شاة منهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجزىهم وكذا الشان في شاتين وعليه فينبغي ان يكون في

بيمينها أو بيمينها الوضعت  
ايامها (على حرم مسلم مقيم)  
بصر أو قرية أو بادية عيني  
فلا يجب على حاج مسافر  
فاما اهل مكة فلتزهمهم وان  
جوا وقيل لا يلزم المحرم سراج  
(موسر) يسار الفطرة (عن  
نفسه لا عن طفله) على  
الظاهر بخلاف الفطرة  
(شاة) بالرفع بدل من ذبحها  
تجب أو فاعله (أو سبع بدنها)  
هي الابل والبقر سميت به  
اضخماتها ولولا ادهم أقل  
من سبع لم يجز عن أحد  
وتجزي عبادون سبعة بالاولى  
(الحج)



الاول فقام واستصان والمذكور فيه جواب القياس بدائع (قوله نصب على الظرفية)  
 أي لقوله يجب وهذا بيان لاول وقتها مطلقا للمصري والقروى كما يأتي بيانه فافهم (قوله  
 الى آخر ايامه) دخل فيه الليل وان كره كما يأتي وأعاد ان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين  
 والاصل ان ما وجب كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب أو آخر الوقت كما في الصلاة  
 وهو الصحيح وعليه يقتضيه ما اذا صار له الا للوجوب في آخره بان اسلم وأعتق أو أيسر أو أقام  
 نكحه لان ارتد أو أسير أو أسافر في آخره ولو أسير بعد خروج الوقت صار فيه صلاة صالحة  
 لا لخصية دينية في ذمته ولو مات المومر في أيامها سقطت وفي الحقيقة لم يجب ولو ضحى الفجر  
 ثم أيسر في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه تبين ان الاولى تطوع بدائع مخلصا ليدرك في  
 البرازية وغيره ان المتأخرين قالوا لانهم الاعادة فيه نأخذ (قوله وهي ثلاثة) وكذا أيام  
 التشريق الثلاثة والكل يضي باربعة اواها انحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان غير  
 وتشريق هداية وفيه اشعار بان التخصيص فيجوز في الملبتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل  
 في كل وقت تابع لنهاية من سبقه لان أيام الاخصية فانه تابع لنهاية مرض كما في المضمرات وغيره  
 وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتها بالاختلاف الا ان يقال المراد في أيام الاخصية  
 فهو متاني (قوله أنضالها اواها) ثم الثاني ثم الثالث كما في الفقه متاني عن السراجية  
 (قوله ويضحي عن ولده الصغير من ماله) أي مال الصغير منه له الممنون قال في البدائع وأما  
 البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قوله ما وعند محمد من شرائط حتى لا يجب  
 التخصيص في مالهم المومر من ولا يضمن الاب او الوصي عنده ما وعند محمد يضمن والذي يجب  
 ويغني عنه حاله فان كان مجنوناً في أيام الجور في الاختلاف وان مقيمة لا يجب بالاختلاف اه  
 فان لم يكن في الخمانية وأما الذي يجب ويغني عنه فهو كالصحيح اه الا ان يعمل على انه يجب  
 ويغني في أيام النحر فتأمل (قوله محله في الهداية) حيث قال والاصح ان يضحي من  
 ماله فنقول ابن النخعي انه في الهداية لم يصح شـ ما بل مقتضى منعه ترجيح عدم الوجوب فيه  
 نظرا وعمله ساقط من نهته (قوله فالت وهو المعقد) واختاره في الملتقى حيث قدمه وعبر عن  
 الاول بقيل ووجهه الطرسوسي بان القواعد دلت عليه ولا تخاف عبادة وليس القول بوجوبها  
 اولى من القول بوجوب الزكاة في ماله (قوله بما يتقنع بهينه) ظاهره انه لا يجوز بهينه بدراهم  
 ثم ثبت تريم اما ذكر ويقتضيه ما ذكره عن البدائع (قوله وكذا الجدد الوصي) أي  
 كالأب في جميع ما ذكر (قوله وضع اشترائه ستة) كذا في ابي اسحاق من النسخ من الافتعال  
 بالاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعمد مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف وهو  
 الشاري ولذا قال في الدرر أي جعلهم شركاءه (قوله في بدنة شريت لاختصية) أي اضحى بها  
 عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الفق لانهم لم يتعمد من لوجوب التخصيص بما ومع ذلك  
 يكره لما فيه من خلاف الوعد وقد قالوا انه ينبغي له ان يتصدق بالثلث وان لم يذ كرهه دنا فاما  
 الفقهاء فلا يجوزون ان يشرك في ماله لانه أوجبها على نفسه بالشرع الا لاختصية فعميت للوجوب  
 بدائع وغاية البيان لكن في الخمانية سوى بين الغنى والفقير ثم حكى التخصيص عن بعضهم  
 تأمل (قوله أي ان نوى وقت الشراء الا شترائه مع استحصانا والا لا) كذا في بعض

نصب على الظرفية (يوم)  
 النحر الى آخر ايامه (ويضحي)  
 ثلاثة أفضلها اولها (ويضحي)  
 من ولده الصغير من ماله  
 محله في الهداية (ويضحي)  
 لا محله في الكافي قال  
 وليس للاب أن يفعله من  
 مال طفله ووجهه ابن  
 النخعي قلت وهو المعقد لما  
 في متن مواهب الرحمن من  
 انه أصح ما يقتضيه وعمله في  
 البرهان بانه ان كان المقصود  
 الاختلاف فالأب لا يملكه في  
 مال ولده كافتق أو التصديق  
 بالعلم فمال الصبي لا يحفل  
 صدقة التطوع وعزاه  
 للميسر فليحفظ ثم فرع  
 على القول الاول بقوله  
 (وأكل منه الطفل) وادخله  
 قدر حاجته (وما بقي يبدل  
 بما يفتق) الصغير (بهينه)  
 كنوب وخف لا يجاب ثم قلت  
 كغيره ونحوه ابن كمال وكذا  
 الجدد الوصي (وضع اشترائه)  
 ستة في بدنة شريت لاختصية  
 أي ان نوى وقت الشراء  
 الا شترائه مع استحصانا  
 والا لا (استحصانا وذا) أي  
 الا شترائه قبل الشراء أحب

النسخ والواجب استحقاقه كما في بعض النسخ لان موضوع المسئلة الاستحسانية أن يشترها  
 ليضحي بها عن نفسه كما في الهداية والخمانية وغيرهما ولذا قال المصنف بعد قوله استحصانا  
 وذا قبل الشراء أحب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعده عن  
 الخلاف وعن صورة الرجوع في القربة اه وفي الخمانية ولولم ينو عند الشراء ثم أشركهم فقد  
 ركه أبو حنيفة أقول وقد متاني باب الهدى من فتح القدير منزوا الى الاصل والمبسوط اذا  
 اشترى بدنة تامة من الأثم اشرك فيها ستة بعدما أوجبها لنفسه خاصة لا يسهل لانه لما أوجبها  
 صار الكل واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعليه ان يتصدق بالثلث  
 وان نوى أن يشرك فيها ستة اجزائه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له بدنة عند  
 الشراء لم يكن لوجوبها حتى يشرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من  
 أحدهم بامر الباقيين حتى تثبت الشراكة في الابتداء اه وعمله محمول على الفقير أو على انه  
 أوجبها بالثمن فلو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الجارية ولم يقسمها وتجزئهم  
 القسمة متعمدة أولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الجارية ولم يقسمها وتجزئهم  
 أولا ولا الظاهر انما لا تشترط لان المقصود منها الا راقعة قد حصلت وفي فتاوى الخلاصة  
 والفيض تملق القسمة على ارادتهم وهو يؤيد ما سبق فغيره اذا كان فيهم فقير والباقي  
 أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه ليتصدق به اه وحاصله أن المراد بان شرط القسمة ان  
 ذهبت لأهم شرط ليدرك في استثنائه الفقير نظرا لانه يتعين عليه التصديق كما يأتي نعم الناذريتين  
 عليه فافهم (قوله لاجزاها) لان القسمة فيها معنى المبادلة ولو حال بعضهم بعضها قال في البدائع  
 أما عدم جواز القسمة بمجازفة فلا في معنى القليل والهم من أموال الرابفة لا يجوز تخليكه  
 بمجازفة وأما عدم جواز التخليص فلان الرابفة لا يتقبل الحل بالتخليص ولانه في معنى الهبة وهبة  
 المشاع وهي لا يتقبل القسمة لا تصح اه وبه يظهر ان عدم الجواز يعني أنه لا يصح ولا يصل لفساد  
 المبادلة خلافا لما يفتق في الشربة بلاية من انه فيه معنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله الا اذا ضم  
 معه الخ) بان يكون مع أحدهما بعض اللهم مع الا كارع ومع الآخر البعض مع الجدة عناية  
 (قوله وأول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه ناسخ اذ التخصيص لا يختلف وقتها بالمصري وغيره بل  
 شرطها ما قال وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر الا أنه شرط للمصري تقديم الصلاة  
 على انقضاء الجواز لفساد الشرع لعدم الوقت كما في المبسوط واشير اليه في الهداية وغيرها  
 فهو متاني وكذا ذكر ابن الكمال في من رواه شريحه أن هذا من المواضع التي أخطأ فيها تاج  
 الشريعة ولم يتنبه له صدر الشريعة (قوله بعد أسبق صلاة عبيد) ولو ضحى بعد ما صلى أهل  
 المسجد ولم يصل أهل الجبانة اجزأ ما استصانا لانهم صلاة معتبرة حتى لو كانت قوا بها اجزأتهم  
 وكذا ذكره هداية ولو ضحى بعد ما تم قدر الشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم  
 يجوزون يكون مسينا وهو رواية عن أبي يوسف خاتية (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المتح عن  
 الحسن لو ضحى قبل القراغ من الخطبة فقد أساء (قوله وبعد مضى وقتها) أي وقت الصلاة  
 وهو معطوف على قوله بعد الصلاة وقت الصلاة من الارتفاع الى الزوال (قوله لعذر) أي  
 غير الفتنة المذكور بعد اه ط أقول ولم يذكر الزبلي انظر العذر مع انه مخالف لما يذكرو

ويقسم اللهم وزنا لاجزاها  
 الا اذا ضم معه من  
 الا كارع أو الجدة صرفا  
 للجنس بخلاف جنسه (والم)  
 وقتها بعد الصلاة ان نصح  
 في مصر (أي بعد أسبق  
 صلاة عبيد ولو قبل الخطبة  
 لم يكن بعدها أحب وزعم  
 مضى وقتها ولم يصلوا العذر  
 ويجوز في القدر بعده قبل  
 الصلاة لان الصلاة في القدر  
 تقسم قضاء لاداء زباني  
 وغيره وبعد طلوع فجر يوم  
 الآخر



التاريخ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البساق وان أخر الامام صلاة العبد فلا يصح حتى يتصف النهار  
 فان انت غفل الامام فلم يصل أو ترك عمد حتى زالت فتدحل الذبح بغير صلاة في الايام كلها الا  
 بالزوال فانت وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء  
 والترتيب شرط في الاداء في القضاء كذا ذكر القدرى اهـ وذ كر نحوه الزياي عن المحيط  
 ونقل قبله عنه ايضا انه لا تجزئهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلى  
 الامام بهم (تنبيه) قال في مبسوط السر حتى ليس على أهل من في يوم الضر صلاة العبد  
 لانهم في وقتها مشغولون باداء المناسك وتجوز لهم التضحية بعد انشاق القمر كما يجوز لاهل  
 القرى اهـ ومن الظاهر ان أهل من هم من جهات الجبل وأهل مكة شريفة الشريعة اي اهل  
 مكة المحرمين ثم ان هذا مخرج في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان من لا يجوز فيها  
 التضحية الا بعد الزوال لانهم موضع تجوز فيه صلاة العبد الا انما سقطت عن الحاج ولم ترق  
 ذلك فلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العبد بمكة يوم الضر لا نأمن أدركنا من المشايخ لم يصلها  
 بمكة والله أعلم ما السبب في ذلك اهـ (قوله ان ذبح في غيره) أي غير المصر شامل لاهل البوادي  
 وقد قال القاضي خاتما أهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية به مدطوع  
 القبر وأما أهل البوادي لا يصحون الا بعد صلاة اقرب الأئمة اليهم اهـ وعزاه القهستاني الى  
 النظم وغيره وذكر في الشريعة انما في التبيين ولا طلاق شيخ الاسلام (قوله والمعتبر  
 مكان التضحية الخ) فلو كانت في السواد والمضحي في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس  
 لم تجز قهستاني (قوله ان يجزئها) أي بأمر بأمرها (قوله خارج مصر) أي الى ما يباح  
 فيه القصر قهستاني وزياي (قوله مجتبي) لاجابة الى العز واليه به وجود المسئلة في  
 الهداية والتبيين وغيرهما من المعتمدين (قوله والولادة) أي على القول بوجوده في مال  
 الصغير أو الأب وهو خلاف المعتمد كما مر (قوله تعداد الصلاة دون التضحية الخ) قال في البدائع  
 فان علم ذلك قبل تفرق الناس فيعيد بهم الصلاة باتفاق الروايات وهل يجوز ما مضى قبل الاعادة  
 ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزئها بهض النقص وهو الشايع لان فساد  
 صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المتقدي عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا  
 يعيد الامام وحده ولا يعيد القوم وذلك استصان اهـ ونحوه في البرزنية (قوله فكان  
 للاجتهاد فيه مساعا) كذا في المنع وبعض نسخ التبيين أيضا وصوابه ما عا بالرفع (قوله وفي  
 الخ) هذا تقييد لاطلاق المتن وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفرق من المسئلة اهـ ح  
 (قوله لا بعده) أقول في البرزنية ولونادي بالناس ان يعيدوه فان ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن  
 علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اهـ لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع  
 عدم الاعادة مطلقا وبطل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرزنية رواية أخرى تامل (قوله  
 لم يصلوا) لعدم والصلواتهم اتفاقا وزياي (قوله جاز في المختار) لان البلدة مباركة في  
 هذا الحكم كالسواد اتفاقا وفي التتارخانية وعليه الفتوى وقد ذكر المسئلة الزياي ايضا  
 ولا يمارش ما تقدم نقله عنه كما ظنه ح لان الامام هناك موجود فلم يصرف في حكم السواد  
 منهم (قوله لكن في التتارخانية الخ) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لانه

ان ذبح في غيره (واخره قبل  
 غروب يوم الثالث وجوز  
 الشافعي في الرابع والمعتمد  
 مكان التضحية لا مكان  
 من عليه ليلة مصرى اراد  
 التجهيل ان يخرجها خارج  
 المصر فيضحي بها اذا طلع  
 القمر مجتبي (والقبر آخر  
 وقتها لا قبل وضوءه والولادة  
 واماوت لو كان غنما في قول  
 الايام وغيره في آخره لا يجب  
 عليه من ولد في اليوم  
 الا آخر يجب عليه وان  
 مات فيه لا يجب عليه تبيين  
 ان الامام صلى بغير طهارة  
 تعداد الصلاة دون التضحية  
 لان من العلم من قال  
 لا يعيد الصلاة الا الامام  
 وحده فكان الاجتهاد فيه  
 مساعا زياي وفي المجتبي  
 انما تعداد قبل التفرق  
 لا بعده وفي البرزنية بالغة  
 فيما افتتة فلم يصلوا وضوءا  
 بعد طلوع القمر جازي  
 المختار لكن في التتارخانية

تول اذ ذبح وهذا القبر (قوله ولو تعدد الترك) مبق للجهول اوله معلوم وقاعله الامام (قوله  
 فسن) يقال سن فلا فاطمة بالسنان والمراد به هذا الذبح (قوله وقبل الخ) الظاهر انه فهم انه  
 مراض لما نقله عن البرزنية كما فهمه المحشي والمعارض من دفعه بما قدمناه (قوله قلت الخ)  
 ليس في عبارة الزياي ما يفيد لانه سكي القولين عن المحيط كما قدمناه ولم يرجع (قوله اجزأتهم  
 الصلاة والتضحية) كذا في البدائع أيضا وفيه اولوشه وواحد نصف انما اراد ان العاشر جازهم  
 ان يصحوا ويخرج الامام من الغد فيصلى بهم العيد وان علم في صدر النهار انه يوم الضر فشق  
 الامام عن الخروج أو غفل فلم يخرج ولم يصح أحد يصلى بهم فلا ينبغي لاحد ان يصح حتى  
 يصلى بهم الامام الى ان تزول الشمس فاذا زالت قبل ان يخرج الامام ضحي الناس وان ضحي  
 احد قبل ذلك لم يجز ولو ضحي بعد الزوال من يوم عرفة ثم ظهر انه يوم الضر جازت عنه لانه  
 في وقته اهـ (قوله صيانة لجميع المساكين) الذي رأيت في الزياي يلحق بدون ياه أي صلاتهم  
 بالجماعة تامل (قوله تنجزها) بحث من المصنف حيث قال فانت الظاهر ان هذه الكراهة لا تنجز به  
 ومرجعها الى خلاف الاولى اذ احتمل الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اهـ أقول  
 وهو مصرح به في ذبايح البدائع (قوله لابل) أي في اللبنتين المتوسطين لا الاولى ولا الرابعة  
 اذ لا يصح فيها التضحية أصلا كما هو ظاهر ونبيه عليه في النهاية ومع هذا خفي على البعض  
 (قوله ولو ترك التضحية الخ) نروع في بيان قضاء التضحية اذ اقامت عن وقتها فانما مضى  
 بالقضاء في الجملة كما في البدائع (قوله وضعت أيامها الخ) قيد به لما في النهاية اذ اوجبت بإيجابه  
 صريحها وبالشراعه فان تصدق بعينها في أيامها فاعليه منها ما كان الان الواجب عليه الا راقه  
 وانما بقية الى الصدقة اذ وقع اليأس عن التضحية في أيامها وان لم يشترطها حتى مضت  
 أيامها تصدق بقيتها لان الاراقة انما عرفت قربا في زمان مخصوص ولا تجزئ به الصلاة الاولى  
 مما يلزمه بعد لانها قبل سبب الوجوب اهـ (قوله تصدق بمباحية) لوقوع اليأس عن التقرب  
 بالاراقة وان تصدق بقيتها اجزاء أيضا لان الواجب هذا التصديق بعينها وهذا كله فيما هو  
 المقصود اهـ ذخيرة (قوله ناذر لعينة) قال في البدائع أما الذي يجب على الفتي والفقير  
 فالتذوية بان قال لله علي ان اضحي شاة أو بنية أو هذه الشاة أو البنية أو قال جعلت هذه  
 الشاة تضحية لانهم اقربا من جنسهم المحباب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء فتلزم بالنذر  
 كسائر القرب والوجوب بالنذر يستوي فيه الفتي والفقير اهـ وقد استفتي عنه أن الجهل  
 المذكور نذر وان النذر بالواجب صحيح واستثنى كل بان من شروط صحة النذر ان لا يكون  
 واجبا بانه واجبا بوجهه وان الواجب التضحية مطلقا وصحة النذر بالنذر بالنذر بالنذر  
 اهـ وفيه نظرات اعلمت من صحة النذر به غير معينة ايضا واعلم انه قال في البدائع ولو نذر ان  
 يضحي شاة وذلك في أيام الضر وهو موافق لغيره ان يضحي بشاتين عند ناساة النذر وشاة بإيجاب  
 الشرع ابتداء الا اذا خفي به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام الضر  
 لزمه شاتان بلا خلاف لان الصلاة لا تختمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت  
 وكذا لو كان معصرا ثم أسير في أيام الضر لزمه شاتان اهـ ومقتضى هذا ان المومر اذا نذر في  
 أيام الضر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه ذرا حقة وان لزوم الشاة عليه بإيجاب الشرع أما

ولو تعدد الترك فسن اول  
 وقتها لا يجوز الذبح حتى  
 تزول الشمس انتهى وقيل  
 لا تجوز قبل الزوال في اليوم  
 الاول وتجوز في بقية الايام  
 قلت وقد دعانا ان نختار  
 الزياي وغيره وبه جزم في  
 ما اوجب فتنبه (كالشاهدوا  
 انه يوم العيد عند الامام  
 فاصلوا) ثم ضحوا (ثم بان انه  
 يوم عرفة اجزأتهم الصلاة  
 والتضحية) لانه لا يمكن  
 الضر من مثل هذا الخطا  
 فيحكم بالجو ازم صيانة لجميع  
 المساكين زياي (وكره) تنجزها  
 (الذبح لابل) لاحتمال  
 الغلط (ولو ترك التضحية  
 وضعت أيامها تصدق بها  
 حية ناذر) فاعل تصدق  
 (المعينة)







فكانت القرية في اللحم بذاته لا في اراقه دمه اه تامل قال في البدائع وقال في الاصل وان باعه  
تصدق بمثله لان الام تميم الاخصية والولد يحدث على صفات الام النمرعية ومن المشايخ  
من قال هذا في الاخصية الموجبة بالنداء وما في معناه كسر الفقه والافلالا يجوز التخصيص  
بغيرها فكذا اولها (قوله وعند بعضهم يتصدق به بالذبح) قد عارضنا الثانية انه المستحب  
وظاهره ولو في أيام الضر وانظر ما في الشريعة من البدائع (قوله ثم وجدها) أي الضالة  
أو المبرورة بمعنى وصلت الى يده وهذا اذا وجد في أيام الضر (قوله وقال بعضهم الخ) اقتصر  
عليه في البدائع وقال السامحان وبه جزم الشيخ كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد  
اه وفي البدائع ولولم يذبح الثانية حتى مضت أيام الضر ثم وجد الاولى عليه أن يتصدق  
بافضلها ما ولا يذبح (قوله وبضحي بالجماء) هي التي لا قرن لها خلفة وكذا العظام التي ذبح  
بعض قريش بالكسر أو غيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجز قهستان في البدائع ان بلغ الكسر  
المشاش لا يجزى والمشاش رأس العظام مثل الركتين والمرفقين اه (قوله والنولاه)  
بالثمة في القاموس النول بالصر يك استرخا في اعضاء الشاة خاصة أو كالجنون يصيبها فلا  
تباع الفهم ونسب تدبر في مرتعها (قوله والرعي) عطف تفسير ط (قوله فلوم هزولة الخ)  
قال في الثانية ويجوز بالنول والجرباء السبعين فلوم هزولتين لا تنفي لا يجوز اذا ذهب  
عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض النعم جازي روى ذلك عن محمد اه وقوله لا تنفي ما خوذ  
من النقي بكسر النون واسكان القاف هو المخ اي لاخها وهذا يكون من شدة الهزال فتنبه  
قال القهستاني واعلم ان الكل لا يصلح عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب  
الظاهرة فما يجوز من الجرباء الكرامة كافي المضمرات (قوله المهزولة الخ) تدبر مراد لان  
الجفت محتر كذا ذهب النعم كافي القاموس فلا يضر أصل الهزال كما علم مما قدمنا ولذا قيدت  
في حديث الموطأ والعجاء التي لا تنفي (قوله والعرجاء) أي التي لا يمكن المشي برجلها العرجاء  
انما تنفي ثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابطة على الارض وتستن بها جاز حناية (قوله الى  
المسك) بكسر الهمزة والقياس الفخ (قوله ومقطوع) كثر الاذن الخ في البدائع لو ذهب  
بعض الاذن أو الاليسية أو الذنب أو العين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا جتمع وان يسيرا  
لا يجمع واختلاف أصنافا في الفاصل بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة أربع روايات روى  
محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب أكثر من الثلث وعنه انه الثالث وعنه انه  
الرابع وعنه أن يكون الذهاب أقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى والاولى هي ظاهر الرواية  
ومعها في الثانية حيث قال والصحيح أن الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه  
الفتوى اه ومنه في مختصر الوفاة والاصلاح والرابطة هي قولها ما قال في الهداية  
وقالا اذا بقي الاكثر من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه أبي الليث وقال أبو يوسف أخبرني  
بقولي أبا حنيفة فقال قولي هو قولنا قبل هو رجوع منه الى قول أبي يوسف وقيل معناه قولي  
قريب من قولك وفي كون النصف مانعا وإيتان عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبه ما  
أن النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولها ما واليه يرجع الامام  
أن الكثير من كل شيء أكثر وفي النصف تعارض الجاهليان اه أي فقال بعد عدم الجواز

احتياطاً

لو عند بعضهم يتصدق به بلا  
ذبح ه ضلت أو مرق  
قاسمى أخرى ثم وجدها  
فالأفضل ذبحها وان ذبح  
الاولى جاز وكذا الثانية لو  
قيمة كالأولى أو أكثر  
وان أقل ضمن الزائد  
ويتصدق به بلافق بين  
عقير وقير وقال بعضهم ان  
وجب من يسار فكذا  
الجواب وان من اعدار  
ذبحها ما يابى (و يضحى  
بالجماء والنولاه)  
أي المجنونة (أذا لم يذبحها  
من الصوم والرعي وان  
معها لا) يجوز التخصيص  
بها (والجرباء السبعية) فلو  
مهزولة لم يجز لان الجرباء في  
اللحم نقص (لأبالة مياها  
والعوراء والعجاء) المهزولة  
التي لا تخ في عظامها  
(والعرجاء التي لا تنفي الى  
المسك) أي المذبح  
والمربضة البين مرضها  
(ومقطوع) كثر الاذن أو  
الذنب والعين) أي التي  
ذهب أكثر من عظمها فاطاق  
القطع على الذهاب

احتياطاً بدائع وبه ظهر أن ما في المتن كاهداية والكفر المتق هو الرابعة وعليه الفتوى كما  
يذكره الشارح من المجتبى وكانتم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو  
الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولها والله تعالى أعلم وفي البرازية وهل تجمع الخروف في  
اذن الاخصية اختلاف وان فيه ثبات وقدم الشارح في باب المسح على الخف من أنه ينبغي الجمع  
احتياطاً (قوله بجازا) من اطلاق السبب أو المألوم وإرادة السبب أو المألوم (قوله وانما  
يعرف الخ) قال في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين متيسرة وفي العين فالواشدة المعينة  
بعد أن لا تعتلف الشاة يوما أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليل لا قليلا فاذا رأت من موضع أعلم  
عليه ثم تشد العصية وقرب اليها العلف كذلك فاذا رأت من مكان أعلم عليه ثم تنظر الى تفاسوت  
ما بينهما فان كان ثمة اخلافا ذهب هو الثالث وان نسا فاقال نصف اه (قوله الاليسية) يقع الهمزة  
كسبحة وجوهه كافي القاموس أليات وأليات (قوله وقيل ما تعتلف به) هو وما قبله روايتان  
سكاهما في الهداية عن الثاني وجزم في الثانية بالثانية وقال قبله والى لاسنان لها وهي  
نعتاف أو لا نعتاف لا تجوز (قوله التي لا اذن لها خلفة) قال في البدائع ولا تجوز مقطوعة  
أحدى الاذنين بكالها والى الاذن واحدة خلفة اه (قوله فلولاها اذن صغيرة خلفة  
اجزأت) وهذه تسمى معها من اثنين كافي القاموس (قوله والجذاء الخ) هي بالجيم التي ليس  
ضرعها وبالطاء المقطوعة الضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المججمة ولم يذكر في القاموس  
شيان المعنيين ثم ذكر الجذاء بالجيم القطع المستعمل وبالطاء خفة الذنب وذكر الجذاء بالجيم  
والذال المهمل صفة العنق والاذن والمقطوعة الاذن والذاهبة اللين ومثله في نهاية ابن الاثير  
والذاهبة اللين ياتي حكمها وفي الظهيرة ولا يابس بالجداء وهي الصغيرة الاطباء جمع طبي وهو  
الضرع (قوله ولا الجذعاء) بالجيم والذال والعين المهملتين وفي بعض النسخ بالذال المججمة وهي  
تخريف وفي بعضها بالمججمة والهم بعدا ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحا لان  
الاجذم مقطوع اليد أو الذهاب الانامل قاموس وصرح في الدرر بان مقطوعة اليد أو  
الرجل لا تجوز (قوله ولا المصترمة اطباؤها) مصترمة كعظمة من المصرم وهو القطع والاطباء  
باطاء المهمل جمع طبي بالكسر والضم حملات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع  
قاموس ومارأينا في عدة نسخ بالطاء المججمة تخريف (قوله وهي الخ) فسرها الزيلعي بالتي  
لا يستطيع أن توضع فصيلها وهو تفسيره بل لازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها  
ليس الاحليل فلا يخرج اللين ليكون أقوى لها وقد يكون من انقطاع اللين بان يصيب ضرعها  
شيئ فيكون فينقطع لبنها اه وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب من  
واحدة أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة المعز اذا لم يكن  
لها أحدى حائتيها خلفة أو ذهبت بآفة وبقيت واحدة لم يجز وفي الايل وابقر ان ذهبت  
واحدة تجوز وأما ثنتان لا اه وذ كرفيع اجواز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي الترخاينة  
والشاة ولا تجزى وهي من الشاة ما قطع اللين عن أحدى ضرعيه أو من الايل والبقر ما قطع  
من ضرعيه لان لكل واحد منهما أربع أضرع (قوله ولا التي لا ألية لها خلفة) الشاة اذا لم  
يكن لها اذن ولا ذنب خلفة قال محمد لا يكون هذا لو كان لا يجوز وذ كرفي الاصل عن أبي

بجواز وانما يعرف بتقريب  
العلف (أو) كثر (الاليسية)  
لان لا كثر حكم الكل بقائه  
وهذا باق فيبقى بقائه الا كثر  
وعليه الفتوى مجتبى (ولا  
بالهتاف) التي لاسنان لها  
ويكفي بقائه الا كثر وقيل  
ما ذقت به (والسكاه) التي  
لا اذن لها خلفة فلولاها اذن  
صغيرة خلفة اجزأت زيالي  
(والجداء) مقطوعة رؤس  
ضرعها أو يابسها ولا  
الجداء مقطوعة الاذن  
ولا المصترمة اطباؤها  
وهي التي عولبت حتى  
انقطع لبنها ولا التي لا ألية  
لها خلفة مجتبى ولا بالطنخي



حقيقة أنه يجوز خاتمة ثم قال وان كان اهاليه صغيرة مثل الذئب خاتمة جازاً ما على قول  
 أي سنة فظاهر لان عنده لم يكن له اذن أصلاً ولا آية جازاً ما على قول محمد صغيرة  
 الاذنين جائزة وان لم يكن له اهاليه ولا اذن خاتمة لا يجوز (قوله لان له لا ينضح) من باب جمع  
 وبهذا التعليل اندفع ما أورده ابن وهبان من أنها لا تخلو اما أن تكون ذكراً أو أنثى وعلى كل  
 يجوز (قوله ولا الجلالة الخ) أي قبل الحبس قال في الخاتمة فان كانت ابلاً غسكاً أو بعين يوماً  
 حتى يطيب لها والبقر مشربين ولانهم عشرة (قوله ولانا كل غيرها) أفاد أن اذا كانت تحاط  
 تجزى ط (قوله) يجوز التضحية بالحبوب العاجز عن الجماع والتي جهامه والعاجز عن  
 الولادة لكبر سنهما والتي اهكى والتي لسان لها في الفم خلاصة أي لا البقر لانه باخبة الملقف  
 باللسان والشاة بالنس كافي القهـ ستاني عن المنية وقبل ان انقطع من اللسان أكثر من الثلث  
 لا يجوز أقول وهو الذي يظفر قيساً على الاذن والذئب بل أولى لانه يقد بالاكل وقد يحل قطعه  
 بالعلف تامل وفي البدائع وتجزى الشرف مشقة الاذن طولا وانظر قامة مقربة الاذن  
 والمقابله ما قطع من مقدم اذني شئ وتركه معلقا والمدايرة ما فعل ذلك بجوز الاذن من الشاة  
 وانهي الوارد محمول على الذئب وفي الظرفاء على الكثير على الاختلاف في حد الكثير على  
 ما يناسبه بدائع وتجوز الحول ما في عينها حول والجوزفة التي جرد صوفها خاتمة وقدمنا  
 ان ما جاوز هذا جوز مع الكراهة لانه خلاف المذهب (قوله كافر) أي كافر أو انعم التي مرت ط  
 (قوله وان فقير اجزاء ذلك) لان ما غلبت بالشر على حقه حتى لو اوجب اضحية على نفسه  
 بغير عيب ما فاشـ تسمى صحيحة ثم تعينت هذه فقصيها الا بسقط عنه الواجب لوجوب الكماله  
 عليه كالمهر زبلي (قوله وكذا لو كانت مبيعة وقت الشراء) أي وبقي العيب فان قال  
 اجزأت الغني ايضا ط في الخاتمة ولو كانت مهزولة عند الشراء ففقت بحد جاز (قوله ولا  
 يضرم عيها من اضطرارها الخ) وكذا لو تعينت في هذه الحالة أو انقضت ثم أخذت من فورها  
 وكذا بعد فورها عند جرحه خلافاً لا يوجب لأنه حصل بقدومات الذبيح زبلي (قوله فعلى  
 الغني غير اهالا فقير) أي ولو كانت المبيعة من ذرة بعينها ما في البدائع أن المذورة  
 لوهاكت أو ضاعت تسقط التضحية بسبب الذئب وغـ ير أنه ان كان موسراً لم يمسره أخرى  
 بإيجاب الشرع ابتداءً بالذئب ولو مسمراً لاني عليه أصلاً اه (قوله ولو ضأت أو سرفت  
 الخ) مـ تدرك بما قدمه في الفروع على ما في أغلب النسخ (قوله فظهرت) أي في أيام  
 النحر زبلي وقد مناهمهم عن البدائع (قوله فعلى الغني احداهما) أي على الانفصال  
 المار من أنه لو ضحي بالاولى اجزاء ولا يلزمه شئ ولو ضحي بالثانية وقتها أقل  
 تصدق بالزائد ط في البدائع الا اذا ضحي بالاولى ايضا فسقط الصدقة لانه ادنى الاصل  
 في وقته فيسقط الخلف (قوله فعلى) ومثله في التبيين وتماه فيه (قوله وقال الورثة) أي  
 الكبار منهم نهاية (قوله قصد القرية من الكل) هذا وجه الاستصان ط في البدائع  
 لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل أنه يجوز ان تصدق عنه ويصح عنه وقد صرح ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن لم يذبح من امته  
 وان كان منهم من قد مات قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتفاقاً

لان لهما لا ينضح شرح  
 وهبانية وقماه فيه (و) لا  
 الجلالة) لئى تا كل المذرة  
 ولانا كل غيرها (ولو اشترها  
 مبيعة ثم تعينت بعيب ما نفع)  
 كافر (فعله اقامة غيرها  
 مقامها ان) كان (غنيا  
 وان) كان (فقيراً اجزاء  
 ذلك) وكذا لو كانت مبيعة  
 وقت الشراء اهدم وجوبها  
 عليه بخلاف الغني ولا يضرم  
 عيها من اضطرارها عند  
 الذبيح وكذا لو ماتت فعلى  
 الغني غيرها الا الفقير ولو ضأت  
 أو سرفت فشرى أخرى  
 فظهرت فعلى الغني احداهما  
 وعلى الفقير كلاهما مـ  
 (وان مات احداهما مبيعة)  
 المشتركين في البينة (وقال  
 الورثة اذ جوعاهم وعندهم  
 صح) عن الكل استصاناً  
 لقصد القرية من الكل ولو  
 ذبحوها بلا اذن الورثة لم  
 يجزهم

قال في النهاية وعلى هذا اذا كان احدهم أم ولد ضحي عنها ولاها أو صغيراً ضحي عنه أبوه  
 (قوله لان بعضهم لم يقع قرية) فكذا الكل اهدم التحزى كما يافى (فرع) من ضحي عن  
 الميت يصنع كما يصنع في اضحية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والمال للذابح  
 قال المصدر والمقتدر انه ان باصر الميت لا ياكل منها والا ياكل بزانية وصبي ذكراً في النظم  
 (قوله وان كان شريك الميت في الضحية) وكذا اذا كان عبداً أو مديراً يذبح الاضحية لان  
 نيته باطلة لانه ليس من أهـ لـ هذه القرية فكأن نصيبه لما يقع الجواز أصلاً بدائع  
 (تنبيه) قد علم ان الشرط قصد القرية من الكل وشمل ماله كان احدهم مريداً للاضحية  
 عن عامه وأصحابه عن الماضي تجوز الاضحية عنه ونية أصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم  
 التصديق لهم ما هو على الواحد أيضاً لان نصيبه شائع كافي الخاتمة وظاهره عدم جواز الاكل  
 منها تامل وشمل ماله كانت القرية واجبة على الكل أو البعض اتفقت بهائم الا كاضحية  
 واحصار وجزاً صيد وحاق ومتمعة وقران خلافاً لفران المقصود من الكل القرية وكذا لو  
 أراد بعضهم الحقيقة عن ولد قد ولد له من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على النعمة الولد ذكره  
 محمول يذكروا الولعة ويغني أن تجوز لانهم اتفقا شكر الله تعالى على نعمة النكاح ووردت بها السنة  
 فاذا قصد بها الشكر أو اقامة السنة فقد أرا القربة وروى عن أبي حنيفة أنه كره الاشتراك عند  
 اختلاف الجهة وأنه قال لو كان من نوع واحد كان أحب الي وهو كذا قال أبو يوسف بدائع  
 واسة شكل في الشرع بلالية الجواز مع الحقيقة بما قالوا من أن وجوب الاضحية نسخ كل دم كان  
 قبلها من الحقيقة والرجحية والعنيرة وبان محمد قال في الحقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل  
 وقال في الجاسع ولا يعق والاول يشير الى الاباحة والثاني الى الكراهة الخ أقول فيه نظر لان  
 المراد لا يعق على سبيل السنة بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار أن الحقيقة مباعدة  
 على ما في جامع المحبوبي أو تطوع على ما في شرح الطحاوي اه وما صير يؤيد ان تطوع على  
 انه وان قلنا انها مباعدة لكن بقصد الشكر نصير قرية فان النية تصير العادات عبادات  
 والمباحات طاعات (قوله لان الارقاة لا تنجز الى قوله شايع) وجده على هامش نسخة  
 الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ (قوله للماسر) أي من أن بعضهم لم يقع قرية (قوله  
 فروع) جمعها نظرا الى صورتي المسئلة وما قالها عليه تامل (قوله اشترى كل واحد منهم  
 شاة) وأوجب كل منهم شاته تارة خاتمة وبه يظهر وجه لزوم التصديق الا في (قوله  
 وقية كل واحد منهم غنما) فلا يزيد أو أنقص تصديق باعتبارها فيها يظهر ط (قوله حتى  
 لا يعرف كل شاته) بان كانوا في طلة مثلا والافعدم القميز والحالة ما ذكر به بعد كما قاله ط  
 (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) لاحتمال أنه ذبح ما اشتريت بعشرة  
 وهكذا صاحب العشرين في تصديق بعشرة ليرأ كل منهما بقية ما عساه واجبه وأما صاحب  
 العشرة فاذا ذبح يرى بقية (قوله اجزائه) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكذا لاعت  
 صاحبها (قوله كالوضحي اضحية غيره بغير أمره) ذكر المسئلة في التارة خاتمة عن  
 الشايع بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الاباحة ط لفظه غير تامل (قوله وبما كل من  
 لحم الاضحية الخ) هذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذ لم تكن واجبة بالذئب وان

لان بعضهم لم يقع قرية (وان  
 كان شريك الميت في الضحية  
 أو مريداً لاهم لم يجز عن  
 واحد) منهم لان الارقاة  
 لا تنجز هداية للماسر  
 (فروع) ولوان ثلاثه  
 فشرى كل واحد منهم  
 شاة للاضحية احدهم بعشرة  
 والاخر بعشرين والاخر  
 بثلاثين وقية كل واحد  
 مثل غنما فاختلطت حتى  
 لا يعرف كل واحد شاته  
 بعينه أو اصططحو على أن يأخذ  
 كل واحد منهم شاة تضحي  
 بها اجزئهم ويتصدق  
 صاحب الثلاثين بعشرين  
 وصاحب العشرين بعشرة  
 ولا يتصدق صاحب العشرة  
 بشئ وان اذن كل واحد منهم  
 ان يذبحها عنه اجزائه  
 ولا شئ عليه كالوضحي  
 اضحية غيره بغير أمره شايع  
 (وبما كل من لحم الاضحية







مع ظنه انها اخصية تنفعه هل تقع عن المالك ايضا الظاهر نعم ولم اره فليراجع (قوله على ما دل عليه قوله غلط) لانه بقيد ان ظن كونه امانة فلا يذهبها الا عن نفسه عادة (قوله اولم يغلط) من هذا الى قوله عن صاحبه يوجد في بعض النسخ ولقطة اولم يغلط... بقوله اذا لا وجود لها في كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكذا... الا عن الاثر دلالة هداية كان ينبغي ذكره عقب قوله مع انفسنا او عبارة الهداية وجه الاستحسان انها تعينت للذبح اتمتها للاخصية حتى وجب عليه ان يضي بها في ايام الضرر لو كان المضى فقيرا نهاية ويكره ان يبدل بها غيره اى اذا كان غنيا نهاية فصار المالك مستعينا بكل من يكون اهـ لالذبح اذا فله دلالة اهـ وقوله هداية نقل حاصل المعنى وقوله قاله ابن الكمال فيه انه لم ينقله ابن الكمال عن الهداية ولم يغيره قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه لكنه يوهم ان ابن الكمال ذكره في شرحه مع انه ذكره في منهواته على الهامش ثم ان ما ذكره انه ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصريح في كتب المذهب وقال ط اهل المذهب الا فرأى رجوعا على ان تقع عن المالك الاذن دلالة (قوله صح انفسنا) اننا بلا غرم اى صح عن صاحبه فنقع كل اخصية عن مالكها كما علمت فباخذ كل منها ما هو مستحقه وقدمنا وجه الاستحسان واما القياس وهو قول زعفران انه يضمن له قيمته لانه ذبح شيئا غير بغير اذنه (قوله ويصلان) اى ان كانا قد اذنا كل واحد فليحمل كل منهما صاحبه هداية (قوله وان نشأ) اى عن القابل (قوله ونصدق بها) لان ما بدل عن المالك فصار كولو باعه لان التخصية لما وقعت عن صاحبه كان العمل له ومن اتلف لم اخصية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا هداية اقول ومقتضى قوله لان ما بدل عن المالك ان التخصين لا يعمى لانه لا يعمى لاحية ولذا وقعت عن المالك بقى حتى وهو ان قول المصنف السابق بلا غرم وكذا قول الهداية ولا ضمان عليهم او قولهم لانه صار اذبحها بالاذن دلالة بقيد اذنه لو اراد كل تضمين صاحبه قيمتها لم يكن له ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال لو نشأ حاو ادى كل منهما الا ضمان عن نفسه تنفع الاخصية له وجازت عنه لانه ملكها بالاضمان اهـ فعلى هذا الكل منهما الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل اخصية عن نفسه وبين عدم التضمين فتكون ذبيحة كل اخصية عن صاحبه ويحمل قولهم بلا غرم على ما اذا وضى كل بفعل الاثر تامل (قوله قلت الخ) لما كانت المسئلة السابقة فيما اذا غلط الذابح ونضح عن نفسه اراد ان يبين ما اذا نضح اخصية غيره بلا امره صريح فاذبح عن نفسه او عن المالك وقدمناه ملخصا عن الاتقاني (قوله اجزأته) اى اجزأت الشارى عن التخصية لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غيره على ما ينشأ زبلى (قوله وان ضمنه الخ) اى ضمنه الشارى قيمته لا تجزى الشارى وتجوز عن الذابح لانه ظاهر ان الاراقة حصلت على ملكه زبلى (قوله وهذا) اى وقوعها عن المالك ان لم يضي الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح ان ضمنه (قوله اما اذا بجه الخ) قال في الشرع بلاية عن منية المقتضى واذا ذبح اخصية الغير نوبيا ملكها بغير امره جاز ولا ضمان عليه اهـ وهذا استحسان لوجود الاذن دلالة كما في البدائع قال في التارخية اطلق المسئلة في الاصل وقيد بها في الاجناس بما اذا اخصيها

على ما دل عليه قوله غلط  
اولم يغلط فيكون كل واحد  
وكذا لا عن الاثر دلالة هداية  
قاله ابن الكمال وظاهر كلام  
صدر الشريعة وغيره وقوعه  
عن صاحبه (صح انفسنا)  
(بلا غرم) ويصلان ولو  
كلا ولم يعرفا ثم عرفا هداية  
وان نشأ احدهن كل لصاحبه  
قيمة له وتصدق بها فاق  
وفي اوائل القاعدة الاولى  
من الاشياء لو نشرها بنية  
الاخصية فذبحها غيره بلا  
اذنه فان اخذها مذبوحة  
ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه  
لا تجزئه وهذا اذا ذبحها  
عن نفسه اما اذا ذبحها عن  
مالكها فلا ضمان عليه  
اهـ فراجع

صاحبها الا اخصية وفي الغيبة والاول هو المختار اهـ اى للاخصية كقوله بالنية عند الشراء فتعريفاتها كما قدمناه قبل صفحة واحدة فتقدمناه انه لو كانت غير معينة لا تجزى وعن قال في الغيبة اشـ ترى خمس شياه في ايام الاخصية و اراد ان يضي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجلا واحدة منها يوم الاخصي بقية صاحبها بالامر ضمن اهـ والذي يحرق في هذا الحل انه لو غلط فذبح اخصية غيره عن نفسه قال المالك بالخيار ان ضمنه وقت عن الذابح والافق المالك على ما قدمناه من البدائع وكذا لو نضح وذبحها عن نفسه وعليه فلا فرق بينهما وتامله مع ما قدمناه عن الاتقاني ان الله لا يشبه الغلط واما لو ذبحها عن المالك وقعت عن المالك وهل له الخيار بضم ارمه والظاهر نعم والله تعالى اعلم (قوله كما يصح) اى عن الذابح (قوله ان ضمنه قيمتها احية اظهر الخ) كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زياد يجب اسقاطها اذا لم يفيها ما سوي قوله كما اذا باعها اى فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لو وقع المالك مستندا او افاد ان المالك له اخذها مذبوحة قال في البدائع غصب شاة فضي بها عن نفسه لا تجزئه اهدم المالك ولا عن صاحبه العدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها مذبوحة وضمنه الله ضمانا فكذلك لا تجوز عن ما وعلى كل ان يضي باخرى وان ضمنه قيمتها حية تجزى عن الذابح لانه ملكها بالاضمان من وقت الغصب بطريق الاستقناذ فصار ذبا بضاعته هي ملكه فتجزى به ولو كنهه باثم لان ابتداء فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اهـ اقول ولا يخالف هذا ما مر عن الاشياء والزبلى من انه ان ضمنه وقت عن الذابح والافق المالك لان ذلك فيما اذا اعددها صاحبها للاخصية فيكون الذابح ما ذنوبه دلالة كما مر تقريره وهذا في غيره ولذا عبروا عنها بشاة الغصب ولم يعبروا باخصية الغير فانهم (قوله اظهره الخ) على التقيد بالصحة بالاضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام الضرر عن ابي يوسف وزفران لا يصح (قوله فيقع في غير ملكه) بخلاف الغصب اظهره المالك فيه مستندا كما مر واصدر الشريعة ههنا بحث مذكور مع جوابه في المنع (قوله قلت ويظهر الخ) قال في الشرع بلاية المراد بالوديعة كل شاة كانت امانة كالى القبض عن الزندويستى اهـ ح وفي البدائع وكل جواب عرفته في الوديعة فهو الجواب في العارية والجار بئان استعارة ناقه او ثور او دابة او اراسته او فضة حتى به انه لا يجوز به عن الاخصية سواء اخذها المالك او ضمنه القيمة لان امانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعة اهـ وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني عن النظم المستبضع والمرتهن والوكيل بشرائه الاشياء والوكيل بحفظ ماله اذا ضي بشاة موكله والزوج او الزوجة اذا ضي بشاة صاحبه بلا اذنه (قوله والمرهونة كالغصوبة) يخالف لما في الظاهر به من انها كالوديعة وكذا ما قدمناه من الخلاصة وغيرها لكن في التارخية عن السيرفة اذا ضي المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضي جمال الدين يجوز ولو ضي به الزاين يجوز اهـ ثانية وفي البدائع ولو كان مرهونا ينبغي ان يجوز لانه يبيع ملكه من وقت القبض كالى الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين يجوز وان اكثر فيجب ان لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه امانة ففي قدر الامانة انما يضمنه

(كما) يضح (لوضعي بشاة الغصب) ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو ائلفها ضمن اصحابها قيمتها هداية اظهره وان ملكها بالاضمان من وقت الغصب (لا الوديعة وان ضمنها) لان سبب ضمانها بالذبح والمالك يشترط به لغام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية كالوديعة والمرهونة كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين



بالذبح فيكون بمنزلة الودعة اه (قوله وكذا المشتركة) يعني انها امانة تظهروا ان نصيب  
 شريك امانة فيده اه ح أي فلا تجزى كالودعة ولا يخفى أن المراد شاة واحدة مشتركة  
 بخلاف شاتين بين رجلين خضعا بم - ما فانه يجوز كأيذ كرهه ريبا (قوله لون اضعه عليه  
 الصلاة والسلام - ودا) فيه جعل المصنوع على العرض اه ح وأجاب ط بأنه أتمه نظرا  
 لاه اضاف اليه أقول وما ذكره من انه سواد مصنف على ما فهمه ابن الشخصية من كلام ابن وهبان  
 في شرحه أو وقع فيه التحريف والاباء انما يضاء كانه عليه الشرب لاني وسند ذكر كلامه  
 عند النظم وبؤيده ما في اله - داية قد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحمرين  
 موجودا من اه والوجه على وزن فعال نوع من المصنوع كما قد مضى واختلف في الالم في أبي  
 السعد عن فتح الباري لابن حجر هو الذي يضاف أكثر من سواد ويقال هو الآخر وهو قول  
 الأمامي وزاد الطائي هو الذي في خالي صوفة طبقات - وود ويقال الايض الضالض قاله ابن  
 الأعرابي وبه تمسك الشافعية في تفصيل الياض في الاضحية وقيل الذي به لوه حر وقيل الذي  
 يتطرق في سواد ويا كل في سواد ويصنف في سواد أي ان مواضع هذه منه سواد  
 وما عداه أبيض اه أقول وفي البدائع أفضل الشاة أن يكون كبشا ألمح أقرن وجوا  
 والاقرون العظم القرون والالمح الايض اه وظاهره أن المراد الايض الضالض فيواتق  
 قول الشافعية وفسره في العناية والكفاية بالايض الذي فيه شعرات - وودوه وكذلك في  
 القاموس ويمكن حل ما في البدائع عليه (قوله لزومه ثنتان) عبارة انطانية قالوا لزومه ثنتان  
 (قوله لحي الأهرج ما) الذي في الثانية وغيرها الاثر بالناء المتأثرة وهو كذلك في بعض النسخ  
 والمراد به ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحمرين قال الشرب لاني في شرحه  
 قد يقال لما بين عليه السلام أن أحدهما عنه وعن آله والاخر عن أمته لم يقض بشتين على  
 شخص بالنية (قوله والاصح وجوب الكل) كذا - في الظاهرية وقيل في  
 الترخائية عن المدر الشهد أنه الظاهر وسما في النظم فيلزمه أن يضحي بالعشر في أيام  
 الضر وبعدها يتصدق بمائة لو كانت مائة كما يؤخذ مما مر متنا قال الشرب لاني في شرحه  
 وأقول في هذه الزامه بشتين أو بعشر تأمل والذي يظهر لي أنه مثل الزامه على نفسه اظهر  
 عنده فلا يلزمه غير ما أوجبه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس بمقتضى نذر مثله  
 كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا يصح وبافوز كذا الوقت وتقدم في الحج لو قال لله تعالى  
 على جهة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء غير المشروع مع أن الحج نفل مشروع وليسكن لا يسمى جهة  
 الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا واحدة فتدبر تعددها الزام غير المشروع وجوبا  
 فلا يلزم فليتأمل اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة بصحة النذر  
 بالاضحية من الغنى والفقر وقد مضى أن الغنى اذا قد بدلت النذر الاخبار عن الواجب عليه وكان  
 في أيام الضر لزومه واحدة والاثنين ثم لا يخفى ان الاضحية - لم يشاة - لا يذبح في أيام الضر  
 واجبة كانت أو تطوعا فاذا نذر اضحية لم تنصرف الى الواجبة عليه مالم ينو بالنذر الاخبار  
 كما اذا قال لله على جهة وعلمه جهة الاسلام قال الربيع يلزمه أخرى الا اذا عني به الواجب عليه  
 اه فاذا نذر من اضحية لم يحل الاخبار عن الواجب أصلا كما قد مضى عن البدائع من أن

وكذا المشتركة فليراجع  
 (فروع) لون اضعه عليه  
 الصلاة والسلام  
 سوادا نذره من اضحية  
 لزومه ثنتان لحي  
 خاتمة والاصح وجوب  
 الكل لا يجابه ما قلناه من جنسه  
 ايجاب شرح وبيان في ذات  
 ومقاده لزوم النذر بعام  
 جنسه واجب اعتقادي  
 أو اصطلاحى قاله المصنف  
 فليست

الغنى لو نذر قبل أيام الضر أن يضحي شاة لزومه شاتان احدهما بالانذر والاخرى بالغنى اعدم  
 احدهما الصيغة الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو نذر وهو فقير ثم استغنى  
 وهنا كذلك اعدم وجوب العشرة فتلزمه العشر لانها عبادات من جنسها او واجب بخلاف ما لو قال  
 لله على جهة الاسلام مرتين لان جهة الاسلام اسم لاهل الخصوص على صيل القرضه فاذا قال  
 مرة أو مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جهاتها جهة الاسلام التي هي  
 فرض العسر ومثله نذر رمضان مرة أو مرتين فالفرق بين الاضحية التي نطاق على الواجب  
 والتطوع كالصوم والصلاة والحج وبين جهة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر وأظهر من  
 الشمس وحيث علمت أن الاضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيه الغناء الوقت فاذا  
 نذرها يلزم فعلها فيه والالم يكن آتيا بالنسب ولا نه بالانذر لانه لا يسمى اضحية ولذا يتصدق بمائة  
 اذا خرج وقتا كما قد مضى بخلاف ما اذا نذر ذبح شاة في وقت كذا يفوز كذا الوقت لانه وصف  
 زائد على معنى الشاة ولذا التي علمنا ثنائيتين الزمان والمكان بخلاف الاضحية فان الوقت قد جعل  
 جزأ من مفهومها فلزم اعتبارها ونظير ذلك ما لو نذر هدي شاة قائم قالوا انما يخرج من العهد  
 ذبحها في الحرم والتصدق بمائة مع انهم قالوا لو نذر اتصدق بدراهم على فقر اممكة التصدق  
 على غيرهم وماذا الا ان يكون الهدي اسم لما يهدي الى مكة ويتصدق فيها فقد جعل المكان  
 جزأ من مفهومه كالزمان في الاضحية فاذا تصدق به في غير مكة لم يأت بمأذره بخلاف ما لو نذر  
 التصدق بالدرهم فيها فان المكان لم يحسم - لجزأ من مفهومه الدرهم - فان الدرهم درهم - سواه  
 تصدق به في مكة أو غيره بخلاف الهدي فقد ظهر وجه تصحيح العشر ووجبه لزوم ذبحها في أيام  
 الضر فاعتنى هذه الفائدة الجلية التي هي من نتائج فذكر في العبدية - فاني لم أره في كتاب  
 والمحدثه الملك الوهاب (قوله غنى) الذي في المنع وغيره شاتان (قوله بخلاف العتيق الخ)  
 أي لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاهما عن كفارتهم - لا يجوز لان الانصبة  
 تجتمع في الشاتين لا الرقيق بدليل جريان الجبر في قسمة الغنى - ثم دون الرقيق بدائع (قوله  
 فالاضحية كلاهما) قال في الخلاصة ولو ضحى بأكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة  
 تطوع عند جماعة العلماء وقال بعضهم علم والخيار أنه يجوز كلاهما اه وفي التارخائية  
 عن المحيط أنه الاصح (قوله وقيل الزائد لم) أي ولا يصح اضحية تطوعا خاتمة (قوله  
 والافضل الخ) أي الاكثر وأما وقد مضى الكلام عليه (قوله ولو ضحى بالكل الخ) الظاهر ان  
 المراد لو ضحى ببدنة يكون الواجب كلها لاسيما بها بدليل قوله في الثانية ولو ان وجد الامور  
 ضحى بدنة عن نفسه خاصة كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه  
 مع أنه ذكر قبله بأسطر ولو ضحى الغنى بشاتين فالزيادة تطوع عند جماعة العلماء فلا يخفى قوله  
 كان الكل اضحية واجبة ولا يصح تسليم تكرار بين المستثنين فافهم ولعل وجه الفرق ان  
 التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين واراقة ذبحين فيقع الواجب احدهما فقط والزائدة  
 تطوع بخلاف البدنة قائم بفعل واحد واراقة واحدة فيقع كلها واجبا عدا ما ظهر لي (قوله  
 فالكل فرض) أي على ح (قوله ولا ياكل) ظاهره ولو كان غنيما مع نصر يحرم بانها واجبة  
 في ذمته غير متعينة عليه - في جازة أن يسداها بغيرها مع الكراهة ط (قوله لو أيام الضر

غنى بين رجلين خضعا بم  
 بخلاف العتيق لانه قسمة  
 الغنى لا الرقيق - ضحى  
 بشتين فالاضحية كلاهما  
 وقيل الزائد لم والافضل  
 الاكثر - فاني استويا  
 فلا كثر لهما فان استويا  
 فاطمهما ولو ضحى بالكل  
 فالكل فرض كذا كان الصلاة  
 فان الفرض منها ما ينطلق  
 الاسم عليه فاذا طواها  
 يقع الكل فرضا مجتبي  
 بشرى اضحية وامر رجلا  
 بذبحها لترك القسمة  
 عند الزم فيه منها يشتري  
 الا سربا أخرى ويضحي  
 ويتصدق ولا ياكل لو أيام  
 الضر



باقية والا تصدق بقوله  
على الفراء خاتمة وفيها  
أراد التخصيص فوضع يده  
مع يد القصاب في الذبح  
وأعانه على الذبح معي  
كل وجوباً لئلا يتركها  
أحدهما أو ظن أن نسجية  
أحدهما تكفي حرمت وهي  
تصلح لغيره فيقال أي شاة  
لا تصح بالتسمية مرة بل  
لابد أن يسمى على امرتين  
وقد نظمته شيئاً من نظم  
الرملي فقال  
أي ذبح لا بد للعل فيه  
أن يلقى بكردى التزنية  
فأجاب عنه بالقرين فأنما  
لأنه أنما ولا تزنيه  
فقات في الجواب  
خذ جواباً لنظمه كما ينبغي  
من فقيه مرويه عن فقيه  
هي شاة في ذبحها التزنية  
ن فنكر أو الذك شريطة  
هذا ذبح فصابه وضع اليد  
مع صاحب الذي يرجيه  
فعلى كل واحد منهما ما أن  
يذكر الله جل عن تشبيه  
وفي الوهبانية وشبهها قال  
ولو ذبحها شاة معاً واحد  
أجل يسمى الله فالتزنية  
وان يشترى منها ثلاثاً  
واشك فالتوكيل بالذبح  
يذكر  
وكيل شراء الشاة لله عز  
ان يشري

باقية) مرتبط بقوله يشترى وما بعده (قوله والا) بأن مضى أيام الضر لا يشترى باقية غيرها  
لأن الأرافة هو وقت قرب في أيام الضر كما قدمناه (قوله خاتمة) وكذا في الذخيرة والخلاصة  
وغيره وانظمها ابن وهبان وابن النخعي ولم أر من ذكر وجه عدم الأكل منها ولا يقال ان أخذ  
قيمتهما كبعضها لأنه ليس بدل أضحية أذهي مبتدعة على أنه كان يلزمه التصديق بالدرهم كالجواب  
لحم أضحية كما مر فالظاهر انهم من ذرية فائتأمل (قوله فلو تركها) أي التسمية المفهومة  
من معنى (قوله وقد نظمته شيئاً من نظم) قد نظمها أيضاً المصنف في منتهى سؤل الأجواب لكنه ارتكب  
فيه ضرورات لا تتركب مع ما فيه من اختلال النظم في بعض الآيات (قوله أن يلقى) مبق  
للمجهول والجواب المجهول نائب الفاعل (قوله بالقرين) أي الشعر (قوله فقات في الجواب  
الخ) الشطر الأول والبيت الثاني بقائه من نظم صاحب المنهج والباقي من نظم الخطيب الرمي  
فانه قال بعد نظم السؤال السابق وقات في الجواب

خذ جواباً بالانقضاء بوجه من فقيه مرويه عن فقيه  
هذا ذبح فصابه وضع اليد مع صاحب الذي يرجيه

(قوله فعلى كل واحد الخ) وبه يظهر أن الشارح ليس له من الجواب سوى التاليف من كلام  
المصنف وكلام شيخه ان لم يكن من الموارد (قوله هي شاة الخ) يوجد في بعض النسخ  
بعد هذا البيت آخرو وهو هذا ذبح إلى آخر البيت المار عن الرملي ولو اقتصصر عليه لمكان  
أنسب لأن قوله هي شاة الخ غير موزون وثلاثاً يندرج قوله فعلى كل واحد الخ لأنه لم يقدر شيئاً  
زائداً على ما أقامه قوله هي شاة الخ بل لو اقتصصر الشارح في الجواب على البيت الأول والثاني  
وأبدل قوله شرط كما ترويه الذي اختل به النظم بقوله شرط نعيه أو شرط نعيه لا يستقام  
الوزن وأغناه عما بعده وكأنه قصد ذكر الجواب مرتين لأن البيت الأول مع الثاني جواب  
والبيت الثالث الذي في بعض النسخ مع الرابع جواب أيضاً (قوله وفي الوهبانية وشبهها)  
ليس في هذه الآيات من نظم ابن وهبان بلا فقيه سوى البيت الثاني والاخير وماعداهما  
تصرف فيه ابن النخعي وأصله (قوله وان يشترى) بآيات حرف الله للضرورة  
(قوله منها) أي من الشاة أو الأضاحي (قوله واشك) بأن اختلطت ولم يميز ما لكل  
(قوله فالتوكيل الخ) قال ابن الفضل ينبغي أن يترك كل واحد أضحية بالذبح حتى لو ذبح  
شاة بنفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامر جاز أيضاً اه شارح (قوله يذبح) الذي  
في الوهبانية يحصر بالحاء المهملة ويجوز فيه الفتح والضم من حصر عن ذراعيه إذا كشف اه  
شارح (قوله لا يترك) اللام للتقوية وهي الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا يشري  
مثل ان كنته لروايات ابن عربون (قوله يصح) لأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمهر  
شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) أي لو وكله بشراء عزة فاشترى شاة من الضأن  
لا يلزم الا بشرائه عن الخاتمة (قوله والقرود يخسر) أي لو استاجر الوكيل بشراء  
الأضحية من يهودها درهم لم يلزم الا بشرائه من الظهيرية اه ط (قوله ولو قال سوداء) بالمد والآخرين  
للضرورة والظهير في كان للقول وقرناه بالمد وعيناً بالقصر والآخرين العظيم القرن والاعين ما عظم  
سواد عينيه في سعة قال الشربلاني والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء الأضحية

يصح خلاف العكس والقرود يخسر ولو قال سوداء فغير صحيح • ان كان في قرناه عينا بغير

فاشترى بيضاء أو حمراء أو بقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الا حمران وكله  
بشراء عكس آخر ان أعين للأضحية فاشترى أجمع ليس أعين لا يلزم الا حمران هذا مما يرغب فيه  
للأضحية بخلاف أمره قال الناطم فبني انه اذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء أن لا يقع  
للا حمران وهذا هو الصواب وقد أقط الكاتب لا النافية من نسبة المصنف وتبعه الشارح  
ابن النخعي يرشد إليه قول الناطم لأن لون أضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض  
ولانه أحسن الألوان فينبغي أن يكون أفضل ولما روى عن مولاه ورقة بنت سعدة أنها قالت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدم عقره أذى عن الله من دم سوداء وقال أبو هريرة  
رضي الله عنه دم بيضاء أذى عن الله من دم سوداء اه قاله في كتابه في مناقب أبيه بسقاط  
لأن النافية لأن البياض أذى عن غيره والعقراء أذى عن السوداء فكيف يلزم الا حمران مع  
الخاتمة اه ملخصاً (قوله بشتين) متعلق بالرمز أو قدمة الكلام عليه في القروع (قوله  
وعن ميت) أي لوضعي عن ميت وارثه بامر الزم بالتصدق به أو عدمه الا كل منهما وان تبرع  
بها عنه له الا كل لأنه يقع على ملك الذابح والثواب للميت وهو الذي كان على الذابح واحدة  
سقطت عنه أضحيته كما في الاجتناس قال الشربلاني لا يمكن في سقوط الأضحية عنه فامل  
اه أقول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بالأمر أنه يقع عن الفاعل في سقط به الفرض  
عنه ولا آخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخ) أي المختار كما قدمناه عن البرازية سابقاً  
(قوله ومن مال طقل الخ) حامله أن الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يجب على الأب  
في حق طقه أن يضحي عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما مر بسقوط قوله وعن أبيه بلاباء  
على لغة القصة (قوله وواهب شاة الخ) أي لو وهبته شاة فضحي بها ثم رجع الواهب مع  
الرجوع في ظاهر الرواية وإجرات الذابح شارح (خاتمة) • يستحب لمن ولده ولدان يوم يوم  
أسبوعه ويحلق رأسه ويتصدق عند الأغة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً ثم يعق عند الحلق  
عقبة أباحية على ما في الجامع المحبوبي أو تطوعاً على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلى  
للأضحية تذكيراً للذكر والآخرى سواها فحلقها أيضاً أو طبخه بوضوء أو بدونهما مع كسر عظمها  
أو لاواخذ دعوته أولاً وبه قال مالك وسنن الشافعي وأحد سنة مؤكدة شاتان عن الغلام  
وشاة عن الجارية غر والافكار ملخصاً والله تعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الخطر والاباحة) •

كذا ترجمه في الخاتمة والترجم في الجامع المصنف والهداية بالكراهية وفي المبسوط  
والذخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من أجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة  
مسائله من الكراهية والخطر والاباحة والاستحسان كافي النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد  
والورع لأن فيه كثيراً من المسائل أطاها الشرع والزهد والورع تركها وفي أبي السعد عن  
طائفة الطلبة الاستحسان استخرج المسائل الحسان وهو أشبه ما قبل فيه أما القياس  
والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه فيبيان في الأصول (قوله مناسبتة ظاهرة)  
في بعض النسخ مناسبتة والاولى أولى وهي كافي شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه  
ومن الأضحية لم تخل من أصل بل وفرع ترد فيه الكراهية وعلى ترجمة المصنف يقال يرد فيه

بشتين عن تذر العشر الزموا  
وتصحح إيجاب الجبيع بحرر  
وعن ميت بالامر الزم تعدفا  
والأفكل من أو هذا الخ  
ومن مال طقل فالصحيح  
سقوطها  
وعن أبيه في حقه وهو ظاهر  
وواهب شاة راجع بعد ذبحها  
فيعبر من ضحي عليها  
ويؤجر  
(كتاب الخطر والاباحة) •  
مناسبتة ظاهرة

فاشترى



المحظور أو الاباحة وما ذكرنا من المناسبة بين الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محالها فلا يرد أن هذه المناسبة لا تنفي وجه ذكر هذا الكتاب عقب الاضحية ولا يرد أن هذا الكتاب له مقامية بكل كتاب فافهم (قوله والمحظورة المنع والحبس) قال الله تعالى وما كان علمه من شيء محظورا أي ما كان رزقك من محبوسا من البر والفاجر جوهره والاباحة الاطلاق في يلى (قوله وشبهه بالخ) أشار الى ان المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يرد أن ما ذكرناه من تعريف للمحظور والمباح لا للمحظور والاباحة تامل (قوله والمحظور ضد المباح) أل في المحظور والعهود أي المحظور الشرعي الذي ذكرناه ما منع من استعماله شرعا فلا يصح ولا يباح ولا ينافي ذلك أن للمباح ضدا آخر وهو الواجب اذ ليس مراد بذلك تعريفه بما ذكرناه من تعريفه بما كملت وبه اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصح على المكروه والحرام يصح على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من أنه ما منع من استعماله شرعا بل ما ثبت بطلان ما ذكره الشارح من أنه ما منع من المنع والذي في الجوهر ما خيرا المكاف بين قوله وتركه (قوله بلا استحقاق) استحقاقه استوجبته فاموس ويطلق على جزاء العبد من ثواب أو عقاب أنه يستحقه بفضل الله وعده (قوله ثم يصح عليه حسابا بغيره) لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كافي القاموس (قوله كل مكروه) يقال كرهت الشيء أكرهه كراهة وكراهية فهو كرهية ومكروه صحاح والكراهة عدم الرضا وعند المعتزلة عدم الارادة فتفسير المطوذي لها في المقرب بعدم الارادة ميل الى مذهبه كما افاده أبو الوفاء (قوله أي كراهة تحريم) وهي المرادة عند الاطلاق كافي الشرع وقيل به بما اذا كان في باب المحظور والاباحة اه يرى (قوله حرام) أي يريد به أنه حرام قال في الهداية الا أنه لما لم يصح فيه نصا فاطمالم يطلق عليه لفظ الحرام اه فاذا وجد نصا يقطع القول بالتحريم أو التهيل والاقال في الحل لا بأس وفي الحرمة ما كره اتفاقنا (قوله أي كالحرام الخ) كذا قال القهستاني ومقتضاه أنه ليس حراما حقيقة عنده بل هو شبهه به من جهة أصل العقوبة في النار وان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي وهو خلاف ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيعين وتصحيح قوله ما ثم هو موافق لما سبقه الحق ابن الهمام في تحوير الاصول من ان قول محمد انه حرام فيه نوع من التجوز للاشترار في استحقاق العقاب وقوله ما على دليل الحقيقة لا قطع بان محمد لا يكفر باحد الواجب والمكروه كما يكفر باحد الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهم ما في المعنى كما يظن اه وأيده شارحه ابن أمير حاج بما ذكره محمد في المبسوط أن ابا يوسف قال لا يبيح شقة اذا قلت في شيء أكرهه فكلوا يك فيه قال النضر بن رباب فيه أيضا ما في لفظ محمد لا قطع أيضا بان اباحه لا يكفر باحد المكروه اه وعلى هذا فلا اختلاف في مجرد صحة الاطلاق ويأتي تمام الكلام عليه قريبا (قوله فالحل أقرب) يعني أنه لا يباح ما قبله أصله لا يباح ثبات تاركه أدنى ثواب تلويح وظاهره أنه ليس من الحل لا يباح من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كافي المنع من جهة الى تركه الاولي والفصل بين الكراهتين كما في القهستاني والمنع من الجوهر ان كان الأصل فيه

والمحظورة المنع والحبس  
وشرعا ما منع من استعماله  
شرعا والمحظور ضد المباح  
والمباح ما أجبر له كفايا  
فهو وتركه بلا استحقاق  
ثواب وعقاب نعم يحاسب  
عليه حسابا بغيره اختيار  
(كل مكروه) أي كراهة  
تحريم (حرام) أي كالحرام  
في العقوبة بالنار (عند  
محمد) وأما المكروه كراهة  
تنزيه فالحل أقرب اذ افاد  
(وعندهما) وهو الصحيح  
الفتاوى

الحرمة فان سقطت اعموم البلوى فتتزيه كسور الهرة والافترس كسور الحمار وان كان حكم الأصل الاباحة وعرض ما أخرجه عنها فان غلب على الفان وجود المحرم فحريم كسور البقرة الجلالة والافتتزيه كسور جامع الطير (قوله ومثله البدعة والشبهة) الذي يقيد به كلام القهستاني أن البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما (قوله شبهه) أي من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان انه السكن في اقتضاه على طغي الثبوت فيصير في العبارة بيان ذلك أن الأدلة السبعة أربعة الاوّل قطعي الثبوت والدلالة كمنصوص القرآن المقسمة أو المحسنة والمتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت طغي الدلالة كالاتيات المؤثرة الثالث عكسه كاختيار الاحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيهما كاختيار الاحاد التي مفهومها ظني فبالاول يثبت الافترس والتحريم وبالثاني والثالث الايجاب وكراهة التحريم وبالرابع تثبت السنية والاستحباب (قوله وفي الزيلعي الخ) بيان المراد من الاثم في قوله وبأثم بارتكابته الخ وما في الزيلعي موافق لما في التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قربة من الحرام يستحق حرمان الشفعة اه ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه فحرم ما قبله قربة من الحرام والمراد به الهدى كالجاعة والاذان والاقامة فان تاركها مضال ملوم كافي التحريم والمراد التعلل على وجه الاصرار بلا عذر ولا يقاتل الجمعون على تركه الا انهم اعلام الدين فالاصرار على تركها استحقاق بالدين فيقاتلون على ذلك ذكره في المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليها دليل على وجوبها وقامه في شرح التحرير نال ثم ان ما ذكره من استحقاقه محذور رادون العقوبة بالفتار يخالف لما قدمه الشارح آثافا جزم به ابن الهمام في التحرير من أنه يستحق العقوبة بالنار الا أن يقال ما مر خاص بقول محمد بناء على أن المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولها ما ينافي الحرام أقرب وهذا يفيد أن الخلاف ليس لفظيا بل هو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا نقل أبو الوفاء عن المقسبي أن حائل الخلاف أن محمدا جعله حراما لعدم قاطع بالحل وجعلناه حلالا لانه الأصل في الاشياء اولا عدم القاطع بالحرمة اه ولا تنافي الكراهة الحل لما في القهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس كايصح عند التدافقه حلال غير مباح لانه مكروه اه وفي التلويح ما كان تركه أولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبطلني مكروه فحرم بدون منع مكروه تنزيها اه هذا على رأي محمد وعلى رأي ما تتركه أولى فمع المنع حرام وبدونه مكروه تنزيها الى الحل أقرب ويحرم ما لو الى الحرام أقرب اه فاذا كان ممنوع عن فعله عنده لا عندهما وبه يظهر مساوئ السنة المؤكدة على رأي ما في اقتصاد الجزاء بصرمان الشفعة والمراد واقعة تعالى أعلم الشفاعة برفع الدرجات أو بعدم دخول النار لا الخروج منها أو حرمان مؤقت أو انه يستحق ذلك فلا ينافي وقوعها وبه اندفع ما أورد أنه ليس فوق مرتبة كعب الكبيرة في الحرمة وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعة لاهل الكبائر من أمي كاذ كرهه حسن جلي في حوائج التلويح وقامه في حوائجنا على النار (قوله الا كل لاغذاء الخ) وكذا ستر العورة وما يدفع الحر والبرد شره بلاية (قوله ولو من حرام) فلو خاف الهلاك عطشا وعنده

ومثله البدعة والشبهة (ال)  
الحرام اقرب (قوله)  
تحريم (قوله)  
كسبة الواجب الى الفرض  
فيثبت بما يثبت به الواجب  
به في بطلان الثبوت وبأثم  
بارتكابته كاي يأتى بترك  
الواجب ومنه له السنة  
المؤكدة وفي الزيلعي في بحث  
حرمة الخيل القرب من  
الحرام ما يتعلق به محذور  
دون استحقاق العقوبة  
بالتأويل بل العتاب كترك  
السنة المؤكدة فانه  
لا يتعلق به عقوبة النار  
ولكن يتعلق به الحرمان  
عن شفعة النسبي المختار  
صلى الله عليه وسلم لم يثبت  
من ترك سنتي لم يزل شفاعة  
فترك السنة المؤكدة قريب  
من الحرام والنسب بغير  
اتهم (الا كل) لاغذاء  
والشرب لاغذاء ولو من  
حرام



خبره شربه قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه برزاقية ويقدم الخمر على البول تارة خائفة  
وساقي تمام الكلام فيه (قوله أو صينة) عطف خاص على عام (قوله وان ضمه) لان الاياحة  
لا اضطرار لاننا في الفهم ان في البراز يخاف الموت جوعا ومع رفقة طعام اخذ بالقوة منه  
قدر ما يسد جوعته وكذا يأخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع فانه بلا سلاح فان خاف  
الرفيق الموت جوعا أو عطشا تركه البعض وان قال له آخر اقطع يدي وكاه الا يحصل لان علم  
الانسان لا يباح في الاضطرار لكرامته (قوله بياض عليه الخ) قال في الشربة بلاية عن  
الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يؤجر في كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه فان  
ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد دعاه لان فيه القاء النفس الى الهاوية وانه منهي عنه  
في محكم التنزيل اه بخلاف من امتنع عن التساوى حتى مات اذ لا يقين بأنه يشفيه كما في  
المتن وشربه (قوله فاده الخ) اي فاده قوله وما جاور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح  
في متن المتن في فيه جواز الترك (قوله كما في المتن) هو ما يذ كرمه بياض قال ولا يجوز  
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة (قوله فانه الخ) تأييد لقوله لم يجوز (قوله  
فتنه) اشارة الى الموازنة على المصنف وعلى ما ذكره في المتن أولا (قوله ومباح) أي لا أجروا  
وز رفقة فيحاسب عليه حسابا يسير الومن حل لما جاء به صاحب على كل شيء الا ثلاثا خرقه تسعة  
عورثك وكسرة تسد جوعتك ويحرق قلبك من الحر والقرو جاء حساب ابن آدم لقيامات يقمن  
صاحبه ولا يلام على كفاف درم مني (قوله الى الشبع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغذيه  
ويقوى بدنه فانه (قوله وحرام) لانه اضاعة للمال وامراض للنفس وجاء ما لا ابن  
آدم وما ينه من البطن فان كان ولا بد فذات الطعام وثلاث للمساوئ ثلث للنفس وأطول الناس  
عذابا أكثرهم شبعاً درم مني (قوله) قال في تبين المحارم وزاد بعضهم مرتين آخرين  
مندوب وهو ما يهينه على تحصيل النوافل وتعليم العلم ونحوه ومكره وهو ما زاد على الشبع  
قليلا ولم يضر به ورتبة العابد التخيير بين الاكل المندوب والمباح وينوي به أن يتقوى به على  
العبادة فيكون مطيعا ولا يقصده التاخذ والنعم فان الله تعالى ذم الكافرين بما كاهم للفتح  
والنعم وقال الذين كفروا يفتنونا وبأكلنا كل الانعام والزنا وشوى لهم وقال عليه  
الصلاة والسلام المسلي كل في شيء واحد والكافر في سبعة امهات واه الشيطان وغيرهما  
وتخصيص السبعة لله بالغة والتكثير قيل هو مثل ضر به عليه الصلاة والسلام لانه من  
وزعه في الدنيا والكافر وحرمه عليه ما لم يؤمن بأكل بلغة وقوتنا والكافر بأكل شهوة وحرمنا  
طلب المذمة فهذا يشبهه القليل وذلك لا يشبهه الكثير اه (قوله عبر في الثانية يكره) لعل  
الوجه الاول لانه امراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قطعي الثبوت والدلالة تأمل (قوله  
وهو كل طعام الخ) عزاه الله تعالى الى أنسبه الكرماني وغيره قال ط وأفاد بذلك أنه ليس  
المراد بالشبع الذي تحرم عليه الزيادة ما بعد شبعه كما إذا أكل ثاب بطنه (قوله الآن بقصد  
الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بقاء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد  
معدنه كيف به وغ ذلك مع أنه لو خاف المرض يحصل له الاضطرار الآن يقال المراد افساد  
لا يحصل به زيادة اضرار تأمل وما ذكرنا استثناء من بعض المتأخرين كما أفاده في التارخانية

أوصية أو مال غيره وان  
ضمه (فرض) بياض عليه  
بكم الحديث والمكن  
(مقدار ما يدفع) الانسان  
(الله لا من نفسه)  
وما جاور عليه (و) هو  
مقدار ما (يمكن به من  
الصلاة فائدا) من (صومه)  
مفاده جواز تقليل الاكل  
بما يضره من الفرض  
لكنه لم يجوز كما في المتن  
وغیره قلت وفي المتن بالفتح  
الفرض بقدر ما يدفع به  
الهلاك ويمكن معه الصلاة  
فائدا حتى فتنه (ومباح  
الى الشبع) لا يترد قوله  
وحرام) عبر في الثانية  
يكره (وهو ما فوقه) أي  
الشبع وهو أكل طعام  
غلب على ظنه أنه أفسد  
معدنه وكذا في الشرب  
فهنا (الآن بقصد قوة  
صوم القد

(قوله أو لا يصح ضمه) أي الحاضر معه الا في بعد ما كل قدر حاجته فهنا (قوله  
أو نحو ذلك) كما إذا أكل أكثر من حاجته لينتهي قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك  
رضي الله عنه يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا وينفقه ذلك خائفة (قوله عن أداء  
العبادة) أي المفروضة فأعانا لعل وجه لا يضعفه فباح درم مني (قوله وتركه أفضل) كي  
لا تنقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا والتصدق  
بالفضل أفضل تكثير الحسنات درم مني (قوله واتخاذا لطعمة سرف) الا اذا قصد قوة  
الطاعة أو دعوة الاضياف أو ما بعد قوم فهنا (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي البسلة  
فلم يعل بسم الله على أوله وآخره اختيار واذا فات بسم الله فادفع صوتك حتى تلقن من معك  
ولا يرفع بالحمد الا أن يكونوا فرغوا من الاكل تارة خائفة وانما يسمى اذا كان الطعام حلالا  
ويجوز في آخره كما كان قنية ط (قوله وغسل اليدين قبله) لفتي الفقر ولا يصح يده  
بالتدليل ليقى أثر الغسل وبعده لنقى اللحم ويصحبها ليزول أثر الطعام وجاء أنه بركة الطعام  
ولا بأس به بدقيق وهل غسل في الأكل سنة كغسل يديه الجواب لا لكن يكره للجنب قبله  
بخلاف الحائض درم مني ومثله في التارخانية (قوله ويبدأ) أي في الغسل كما في التارخانية  
(قوله بالشباب قبله) لانهم أكثرأ كلالا الشيوخ أقل درم مني (قوله وبالشيوخ بعده)  
لحديث أبيس منان لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير ط (قوله) يكره وضع المعلقة والقصة  
على الخبز ومسح اليد او السكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالاكل متكنا أو مكشوف  
الرأس في المختار ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشييه أو يأكل ما انتفخ منه  
الا أن يكون غفيرا كل ما تركه فلا بأس به كالأخذار وغفادون وغفاد ومن أكرام الخبز أن  
لا ينتظر الا دام اذا حضر وأن لا يترك القصة سقطت من يده فانه اسراف بل ينبغي أن يبتدئ بها  
ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد  
لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان التماز فانه يأكل من حيث شاء لانه ألوان بكل ذلك ورد  
الاتحاد ويستريح وجه اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه وعن الشافعي أنه  
لا يكره التقف في الطعام الا بجملة صوت فهو أف وهو محمل النهي ويكره السكوت حالة الاكل  
لانه تشبه بالجحوش ويتكلم بالمعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصعة ثم لحسها  
تقول له القصعة أعتقت الله من النار كما اعتقتني من الشيطان وفي رواية واحدة فقترت له  
القصعة ومن السنة البداءة بالملم والختم به بل فيه شفا من سبعين داء ولحق القصعة وكذا  
الاصابع قبل مضمجها بالماء بل وعلمه في الدر المنثور والبرازية وغيرهما (قوله الاحلية)  
بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلالان (قوله خلافا لما لا) وللخلاف لم يقل حرم مخ أي فانه  
دليل تعارض الأدلة (قوله ولبنها) لتولد من اللحم فصارت له مخ (قوله التي تأكل العذرة)  
أي فقط حتى اتقن لها قال في شرح الوهبانية وفي المتن الحيلة المكرهية التي اذا قربت  
وجدت منها رائحة فلا تأكل ولا يشرب لبنها ولا يمسح عليها وتلك حالها ويكره بيعها وبيعها  
وتلك حالها وذكرا لبقا إلى أن عرقها نجس اه وقد مناه في الذبايح (قوله ولبن الرمكة) قدم  
هذا التبايح عن المصنف أنه لا بأس به على الوجه لانه ليس في شربه تقليل آفة الجهاد وقد مناه

أو لا يصح ضمه) أو  
نحو ذلك ولا يجوز الرياضة  
بتقليل الاكل حتى يضعف  
عن أداء العبادة ولا بأس  
بأنواع الفواكه وتركه أفضل  
واتخاذا لطعمة سرف  
وكذا وضع الخبز فوق  
الحاجة وسنة الاكل  
البسلة قوله والجدلة آخره  
وغسل اليدين قبله وبعده  
ويبدأ بالشباب قبله  
وبالشيوخ بعده ملحق  
(وكره لحسم الاثنان) أي  
الحارة الاحلية خلافا لما لا  
(ولبنها) لبن (الحلقة)  
التي تأكل العذرة (و) لبن  
(الرمكة) أي القرس وبول  
الابل



هناك ان المعتمد ان الامام يرجع الى قول صاحبيه بان كل لحمه مكره تنزيها (قوله واجازوه  
 ابو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لا بأس بالبول والابول ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع  
 الصغير اه ط قلت وفي الثانية ادخل مرارة في اصبغته للتداوى روى عن ابي حنيفة  
 كراهته وعن ابي يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول ابي  
 يوسف اخذ البول الميت اه (قوله على الاظهر) قال في شرح الوهبانية عن القنيس وهو  
 المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بمذبة المادة وفي البرازية ان ذلك شرط في التي  
 لا تأكل الا الجيف ولكنه جعل التذرية في البول بشروط في البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة  
 وقال قال المرحوم الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتقة اه (قوله  
 حات) وعن هذا قالوا لا بأس بكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه عليه الصلاة  
 والسلام كان يأكل الدجاج وما روى ان الدجاجة تحبس ثلاثة ايام ثم تذبح فذلك على سبيل  
 التزويذ (قوله لان لحمه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من ان المعتبر  
 التبرك لكن ذكر في الثانية ان الحسن قال لا بأس باكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتنى  
 اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنيسه رافعا انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا  
 (فرع) في ابي السموذ الرزوع المسقية بالصبغات لا تحرم ولا تكرم عند كثرة افعها اه (قوله  
 حل اكله ويكره) ظاهره ان الكراهة تعريضة وعليه يظهر ما الفرق بينهما وبين الجلالة التي  
 تأكل النجاسة وغيرها والجدى (قوله للرجل والمرأة) قال في الثانية والنساء فيما روى الحلي  
 من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن باللبس  
 الديباج والحريبر والذهب والفضة والاولو اه (قوله لاطلاق الحديث) هو ما روى عن  
 حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول لا لبس ولا ديباج ولا  
 تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها هم في الدنيا ولكم في الآخرة  
 رواء البخاري ومسلم واحمد واحاديث أخر ساقها الزيلعي ثم قال فثبت ذلك في الشرب  
 والاكل فكذا في التطيب وغيرها لانه مثله في الاستعمال (قوله وما شبه ذلك الخ) ومنه الخوان  
 من الذهب والفضة والوضوء من طست أو بريق منهم أو الاستجمار بماء من ماء الجلود  
 على كرمي منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تاتر خانية (قوله ومرة اه) قال ابو حنيفة  
 لا بأس بملقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاتر خانية  
 (قوله في الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وباقى الكلام فيها وأما عبارة المجتبى وغيره  
 فنقول لو نقل الطعام الخ (قوله مجتبى وغيره) كانه عناية بالكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع  
 الصغير صاحب الذخيرة ما نصه قيل ضرورة الادهان ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب  
 الدهن على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن ثم صب على الرأس من اليد فلا يكره اه  
 زاد في التاتر خانية وكذا اخذ الطعام من القصعة وضعه على خبز وما شبه ذلك ثم اكل لا بأس  
 به اه قال في الدرر واعترض عليه بانه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب  
 والفضة بملقة ثم اكل منها وكذا لو اخذ يده اكله منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي  
 ان لا يفتى بهذه الرواية لانه لا يفتح باب استعمالها اه (قوله وهو ما حرره في الدرر) حيث

واجازه ابو يوسف للتداوى  
 (و) كره (لحمها) اي لحم  
 الجلالة والرمكة وتقبس  
 الجلالة حتى يذهب نقي لحمها  
 وقدر بثلاثة ايام لدجاجة  
 واربعة لشاة وعشرة لابل  
 وبقرة على الاظهر ولو كانت  
 النجاسة وغيرها بحيث لم يبق  
 لحمها حات كاحل كل جدى  
 غذى بابل خنزير لان لحمه  
 لا يتغير وما غذى به يسمي  
 مستملا كالابن في اثر (ولو  
 سقى ما يؤكل لحمه خرافا ذبح  
 من ساعته - - - لكانه  
 ويكره) زيلعي وصمد شرح  
 وهبانية (و) كره (الاكل  
 والشرب والادهان والتطيب  
 من انا ذهب وفضة للرجل  
 والمرأة) لاطلاق الحديث  
 (وكذا) بكره (الاكل بملقة  
 الفضة والذهب والا كمال  
 بجهما) وما شبه ذلك من  
 الاستعمال كملء ومرة  
 وقلم ودواة ونحوها يعني اذا  
 استعمالت ابتداء فيها  
 صنعت بحسب معارف  
 الناس والا فلا كراهة حتى  
 لو نقل الطعام من انا الذهب  
 الى موضع آخر أو صب الماء  
 او الدهن في كفه لانه لا بأس  
 ابتداء ثم استعماله لا بأس به  
 مجتبى وغيره وهو ما حرره  
 في الدرر فليحفظ

اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والقصبة بما أشار اليه الشارح من أن الحرم هو  
 الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الوافي  
 ونوح افندي وغيرهما عدم تسليمه وكذا قال الرمي ان نقل الطعام من الى موضع آخر  
 استعمال لها ابتداء واخذ الدهن باليد ثم صب على الرأس استعمال متعارف اه واقول  
 وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة الحرم بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر  
 فانه يقتضي انه لو شرب أو اغتسل بالآنية الدهن أو الطعام انه لا يحرم مع ان ذلك استعمال  
 بالشيء داخل تحت اطلاق الماتون والدلة الواردة في ذلك والذي يظهر في تقرير ما قدمناه  
 عن النهاية وغيره على وجه لا يرد عليه شيء مما مر ان يقال ان وضع الدهن أو الطعام مثلاً في  
 ذلك الا انه الحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعا ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا انتفاع لم اضاعة  
 المال فلا يبعد تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لا على وجه  
 الاستعمال بل ليشتمله من ذلك المحل الا آخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه او نقل  
 الطعام الى الخبز أو الى اناة أخرى استعماله منه لا يسمي استعمال آنية الفضة أو الذهب لا شرعا  
 ولا عرفا بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان أو الاكل فانه استعمال سواء تناول  
 يده أو بملقة ونحوها فانه كالأكل باليد وسواء استعماله فيما صنعت له عرفا أو لا وليس  
 المراد باخذ الدهن صببه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من فم المدهن  
 ليكون تناولا على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في  
 التاتر خانية عن العناية حيث قال ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان صببه على راحته  
 ثم مسح رأسه أو لميته اه ومنه يظهر حكم الادهان من فم ماء الورد فانه تاذير من منه  
 على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عرفا وشرعا خلافا لما  
 يزعمه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالا اعتقارا بظاهر كلام  
 الشارح فقد أسهمنا ذلك التصريح عن التاتر خانية بخلافه هذا ما ظهر اقامي القاصر والله  
 تعالى اعلم وأخاد ط حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة  
 وهو ظاهر ومنذ كره عنه بعد (قوله واستثنى القهقهة) قال في الذخيرة قالوا هذا  
 قوله الان استعمال الحريبر في الحرب مكره وعنده فكذا الذهب ثم انهم اقرقابين الجوشن  
 والبيضة من الذهب وبين حامية السيف منه بان السهم يزلق على الذهب واما الحلية لا تنفع  
 شيئا وانما هي الزينة فمكره اه (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال  
 في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت بيضة الحديد لما ينتمى من الشبه الشكلي  
 اه ونسبى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة ايضا اه (قوله  
 والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله والساعات) اي من الذهب والفضة والاحسن  
 والساعاتين بالجوشن كره في التاتر خانية ولم يذكروا القهقهة في الجوشن لان  
 الظاهر ان المراد به ما يضعه المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني ان  
 تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن اي فيما يستعمل به لبس او اكلا او كتابة  
 ويحقل ان المراد فيما يرجع نفسه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن

واستثنى القهقهة وغيره  
 استعمال البيضة والجوشن  
 في الساعات منها في  
 الحرب للضرورة وهذا  
 فيما يرجع للبدن وأما غيره



ما في القهوه - ثانی حيث قال وفي الاستعمال اشمار بلنه لایس باخذ الاواني منها لا تجعل  
 (قوله تجعلا) ای من غیر استعمال اصلا (قوله بل فعله السلف) هذا لم یذکره فی الخلاصة بل  
 فی التاخر خاتمة من المصنف (قوله حتى اباح الخ) لما كان كلامه الا ان فی الاتخاذ دون استعمال  
 وذکر اتخاذ الدیاج اراد ان یدفع ما قد یبوءم انه لا یجوز تسده والنوم علیه (قوله کایانی) ای  
 فی فصل الملبس (قوله ویکره الا کل فی فحاش اوصفر) عزاه فی الدر المنثور الی المقید والشرعة  
 والصفر مثل قفل وکسر الصادقة الفحاش وقیل أجوده مصباح وفي شرح الشرعة هو نئی  
 من کتب من المعدنیات کالفحاش والاسرب وغیر ذلك ای تم قید الفحاش بالفسی المطلق  
 بالمراسن وهکذا قال بعض من کتب علی هـ ذاک کتاب ای قبل طلیعه بالقرنیر والشب لانه  
 یدخل الی الی الی الطعام فیورث ضررا عظیما وأما هـ فلا ای أقول والذی رأیت فی  
 الاختیار واتخاذها من الخرف أفضلی اذ لا یسرف فیها ولا یخفی فی الخدمت من اتخاذها فی  
 یته خرفا زائدا ولا یجوز اتخاذها من فحاش اورصاص ای فی الجوهره واما الائمة  
 من غیر الفضة والذهب فلا یس بالاکل والشرب فیها والاتقاع بها کالحدید والصقور والفحاش  
 والراسن والخشب والطین ای فتنه والخرف بالزای محترکه الجرد کل ما عدل من طین  
 وشوی بالذات حتی یكون نغارا قاموس (قوله ماذکر) ای من الاکل والشرب والادهان  
 والقطب (قوله رصاص) بالفتح کصاحب ولا یکره وزجاج مثل الزای وبلور کنور  
 وسنور وسبطر جوهر معروف والعقیق کأمر خرفا زاجر قاموس (قوله مفضض) وفي  
 حکمه المذهب قهه ثانی (قوله ای من فوق بفضه) کذا فی المنع وفسره الشیخ فی الموضع بها  
 ط و یقال لكل منقش ومن من فوق قاموس (قوله بقم) فیضع فیه علی الخشب وان کان  
 یضع یدیه علی الفضة حال تناول ط (قوله قبل وید) کذا عبر فی الهدایة والجوهره والاختیار  
 والتبیین وغیرها فافاد صف ما فی الدرر کاتبه علیه فی الشریة الالبیة (قوله وجلس مرج  
 عطف علی الجرد وی قوله بقم لانه ید کافدینوهم قال فی غرر الاذکار بان یجتنب فی المصنف  
 ونحوه موضع الاخذ فی السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناء  
 موضع القم وقیل وموضع الاخذ ایضا ای ونحوه فی ابضاح الاصلاح و یاتی قریبا أنه یجتنب  
 فی النعل والقبضة واللباس موضع الید فالحاصل ان المراد الاتقاء بالعضو الذی یقتضی  
 الاستعمال به فی الشرب لما کان المقصود الاستعمال بالقم اعتبر الاتقاء به دون الید ولذا  
 حمل الركاب یدیه من موضع الفضة لا یحرم فلیس المذاع علی القم اذ لا معنی لقولنا متقی فی  
 السرج والکرمی موضع القم فانهم ولا یجتنی ان الکلام فی المفضض والا فالدی کله فضة  
 یحرم استعماله بالی وجه کان کما قد مناه ولو بلباس بالجد ولذا حرّم ابقاد العود فی جمرة الفضة  
 کما صرح به فی الخلاصة ومثله بالاولی طرف ففان القهوه والساعة وقدرة التیاب التي یوضع  
 فیها الماء وان حکان لا یجسما یدیه ولا یفهم لانه استعمال فیها صحت لاجل اختلاف  
 القصب الذی یلک علی طرف قصبه التی فانه تزویق فهو من المفضض فیعتبر اتقاؤه بالید  
 والقم ولا یشبهه ذلك ما یكون کله فضة کما هو صریح کلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد  
 تجرأ جماعة علی الشرع فقالوا باباح استعمال نحو الطرف زاعمین انه اتقاء به وفسر

تجمل لایوان مفضضة من ذهب  
 اوفضة وسیر کذا وفرض  
 علیه من دیا ج ونحوه فلا  
 یس به بل فعله السلف  
 خلاصة حتى اباح ابو حنیفة  
 فسد الدیاج والقوم علیه  
 کایانی ویکره الا کل فی  
 فحاش اورصاص والافضل  
 الخرف قال صلی الله علیه  
 وسلم من اتخذ اواني یته  
 خرفا زائدا الملائكة اختار  
 (لا) یکره ماذکر (من) اناء  
 (رصاص وزجاج وبلور  
 وعقیق) خلافا لشافعی  
 (وحمل الشرب من اناء  
 مفضض) ای من فوق بالفضة  
 (والرکوب علی مرج  
 مفضض وبلد لیس علی  
 کرمی مفضض و) لکن  
 بشرط ان (یتقی) ای  
 یجتنب (موضع الفضة)  
 بقم قبل وید وجلس مرج  
 ونحوه

الید لایس به وهـ جهل عظیم ولا حول ولا قوة الا بالله العظیم فان الخوان واناء الطعام  
 لا یجسما یدیه وقد صرحا ومن الجرأة قول أبي السعود عن شیخه واعلم أنه یبغی علی ما هو الراجح  
 من عدم اشتراط اتقائه موضع الاخذ حل شرب القهوه ومن الفضة فی تبس الفضة ای فان  
 المقام مختلف فلیست بدبر حق الذی ای أقول وكذا رده السائحی بقوله فرق کثیر بین الاناء  
 الفضة المستعمل لدفع حرارة الفضة وبين الفضة المرصعة لا تزویق ای والمراد بالتبس  
 ظرف الفضة ولم أره فیما عذی من کتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو کان الاناء لا یوضع علی  
 القم بان لا یستعمل الا بالید کالمبراة المصنوعة هل یتقی وضع الید علیه وحرره ومفضضی ماذکره  
 فی السیف من اشتراط اتقائه محل الید من الذهب والفضة ان لا یضع یدیه علی ضربة القصبه  
 فی المبراة ونحوها ای أقول هو نظیر ما قد مناه فی قصة النتن (قوله وكذا الاناء المصنوب) ای  
 الحکم فی کلمة المفضض یقال باب مصنوب ای مشدود بالاضباب وهي الحلیة العربیة  
 التي یصنوب بها وصب أسنانه بالفضة اذا شد هاجم مغرب (قوله وحلیة مرآة) الذی فی المنع  
 والهـ دایة وغیرها حلیة بالقفاف قال فی الکفاية والمراد بالی التي یصنوب حوالی المرأة  
 لاما تأخذ المرأة یدها فانه مکروه انفاقا ای (قوله ولم یضع یدیه) لا یس عمل الركاب فالاولی أن  
 یزید ورجله (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سیأتی ان المنسوج یذهب یصل ان کان مقصدا  
 أربع اصابع تأمل (قوله وعن الثاني) ظاهره ان عنه رواية أخرى وبه صرح فی البرزخیة  
 وذکر ان الکراهة قول محمد وهو عکس ما رأیت فی عدة مواضع وعبارة المنع کالهـ دایة وغیرها  
 وقال أبو یوسف یتکره ذلك وقول محمد یروی مع أبی حنیفة یروی مع أبی یوسف (قوله یکره  
 الكل) ای کل ما مر من المفضض والمصنوب فی جمیع المسائل المارة لان الاختیار مطلق  
 ولان من استعماله انما کان مستعملا لکل جزء منه ولا یحییة ما روى عن انس رضی الله  
 عنه ان قدح النبی صلی الله علیه وسلم ان کسر فأتخذ مکان الشعب سدا له من فضة رواء  
 الضاری ولا جد عن عاصم الاحول قال رأیت عند انس رضی الله عنه قدح النبی صلی الله  
 علیه وسلم فیه فضة وقطعة فی التین والشعب کالمفع الصدع قاموس (قوله  
 والخلاف فی المفضض) اراد به ما فیه قطعة فضة فی عمل المصنوب والظاهر عبارة العقیق وغیرها  
 وهي وهذا الاختلاف فیما یحتاج وأما القویة الذی لا یحتاج فلا یس به بالاجماع لانه مستهلك  
 فلا عبرة یقائه لونا ای (قوله أو قال اشتریه من مجوسی فیصرم) ظاهره ان الحرمة تثبت بمجرد  
 ذلک وان لم یقل ذبیه مجوسی وعبارة الجامع الصغیر وان کان غیر ذلک لم یسعه أن یا کل منه قال  
 فی الهـ دایة هـ اذا قال کان ذبیه غیر الکتابی والمسلم ای تأمل وفي التاخر خاتمة قیل  
 الاضحية عن جامع الجوامع لابی یوسف من اشتری لهما فسلم انه مجوسی وأراد الرد فقال ذبیه  
 مسلم یکره کاهـ ومفاده ان مجرد کون البائع مجوسیا یثبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل  
 بقوله ذبیه مسلم کره کاهـ فکیف یدونه تأمل (قوله ولا یرده بقول الواحد) قال فی الخاتمة  
 مسلم شری لما وقبضه فاحبره مسلم فکف ذبیه مجوسی لا ینفی له ان یا کل ولا یطعم غیره لانه  
 احبره بحرمة العین وهي حق الله تعالى فتثبت بغير الواحد وليس من ضرورتها ابطالان المثلان  
 فتثبت مع بقائه وحیث لا یکنه الرد علی بائعه ولا ان یجسب الثمن عنه اذ لم یطبل البیع ای

وكذا الاناء المصنوب بذهب  
 اوفضة والكبرى المصنوب  
 بهما وحلیة مرآة ومفضض  
 بهما (کالوحلیة) ای  
 المفضض (فی فصل سیف  
 وسکین اوفی قصتهما  
 اورصاص اورکاب ولم یضع  
 یدیه موضع الذهب والفضة)  
 وكذا كتابة الثوب بذهب  
 اوفضة وفي المجنبی لایس  
 بالسکین المفضض والمخبر  
 والركاب وعن الثاني یکره  
 الكل والخلاف فی المفضض  
 اما المطلق فلا یس به بالاجماع  
 بالافرق بین جام وركاب  
 وغیرهما لان الطلاء  
 مستهلك لا یصلح فلا عبرة  
 لونه عینی وغیره (ویقبل  
 قول کافر) ولو مجوسیا  
 (قال اشتریت اللحم من کفایی  
 فیصل او قال) اشتریته (من  
 مجوسی فیصرم) ولا یرده بقول  
 الواحد



ملخصاً (قوله وأما الخ) أي أصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمه وهو يشير به الى سؤال وجوابه مذكورين في النهاية وغیرهما حاصل السؤال ان هذه المسئلة مناقضة لقوله الا في شرط العدالة في الديانات فان من الديانات الحل والحرمه كما اذا أخبر بان هذا حل وحرام وقد شرط فيها الله ذلك والمراد به المسلم المرضي وهذا قوله شر به من كافي الخ معناه انه حل أو حرام وقد قبل فيه خبر الكافر ولو بجحوسه وأجابوا بان قوله شر به من المعاملات وثبوت الحل والحرمه فيه ضمني فمقابل قوله في الشرأ ثبت ما في ضمه بخلاف ما ياتي وكم من شيء ثبت ضمنه الا قصدا كوقف المنقول وبيع الشرب وبه ينقض الجواب عن الكثر (قوله وعليه) أي على هذا الأصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني ومما يجب الدبر وتبعهما المستنف ويدر عليه تقرير صاحب الكثر في كتابه الكافي (قوله لا مطلق الحل والحرمه) أي الشامل للقصدي كهذا الحل أو حرام (قوله سواء أخبر بأحد المولى غيره أو نفسه) الأولى التعيين بالمولى مشدد بدون ميم والضمير في غيره أو نفسه لا ضمير المقهوم من أخبر قال في المنع بان قال عبد أو جارية أو صبي هذه هدية أهدها اليك أي أوتي وفي الجامع الصغير اذا طالت جارية لرجل بثني مولى اليك هدية وسواء أن يأخذها الا لفرق بين ما إذا أخبرت بأحد المولى غيرها أو نفسه أو انما قبل قول هؤلاء فصح لان الهدايا بثع عادة على أيدي هؤلاء (قوله أو بدخول الدار مثلا) قال في المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا أذن ذلك له بعد أو ابنه الصغير فالقياس كذلك الا أنه يثبت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك أنه فاعمل (قوله وقيدته في المراج الخ) ثم قال كافي المنع وان لم يقاب على رأيه ذلك لم يمسس قبوله منهم لان الامر مشتبه عليه (قوله) قال الاتقاني لان الأصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالثبوت وانما قبلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من أخبار المعاملات وهو أضخم من أخبار الديانات فاذا قبل في أخبار الدين ففي المعاملات أولى (قوله ولو نحو زيب وولوى) أي مما يملكه الصبيان عادة خائفة (قوله لان الظاهر كذب) وقد عثر على فلو سأله فأنه لا يشتري بها حاجة ثقة من عن الميسر وهذا لا يظهر في كل الصبيان بل يربان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشتركون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقهاء (قوله) ط أقول قد علمت أن المدار على غلبة الظن فليكن نظر المتبلى في القرائن (قوله لكثرة وقوعها) فاشترط العدالة في ما يؤدي الى الطرح وقليلا يجد الانسان المستجمع شرائط العدالة ليعمله أو يستفده أو يبعثه الى وكلائه ثم اعلم أن المعاملات على ما في كتب الاصول ثلاثة أنواع الاول مالا الزام فيه كالوكالات والمضاربات والاذن بالتجارة والثاني ما فيه الزام محض كالخقوق التي تجرى فيها الخصومات والثالث ما فيه لزمن وجه دون وجه كعزل الوكيل ومجر المأذون فان فيه لزما للهدية على الوكيل وفساد العقد بهد الحجر وفيه عدم الزام لان الموكل أو المولى يتصرف في خاصه فصار كالاذن في الاول يعتبر ان يقرب فقط وفي الثاني شروط الشهادة وفي الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافا لما فيه عين أن يراد هنا النوع الاول كإتيه عليه في العزيمة (قوله في الديانات) أي المحضة درر استعرازا عما اذا انضمت زوال ملكه كما اذا أخبر عدل أن الزوجين ارتضا من امرأة واحدة

واصله ان خبر الكافرة قبول  
 بالاجماع في المعاملات لاني  
 الديانات وعابيه جعل قول  
 الكثرة يقبل قول الكافر  
 في الحبل والحرمه به في  
 الحاصلين في ضمن المعاملات  
 لا مطاق الحبل والحرمه كما  
 توقعه الزباني (و) يقبل قول  
 (المملوك) ولو اتى (والعبي  
 في الهدية) - وهو اخبر باده  
 المولى غيره وانفسه (والاذن  
 - وهو كان بالتجارة او بدخول  
 الدار مثلاً وفيه في السراج  
 بما اذا غاب على رايه صدقه  
 فلو شري صغير نحو صابون  
 واشنان لا يامس بيده ولو ضر  
 زيب - ولو لا ينفق بيده  
 لان الظاهر كذب وغشامه فيه  
 (و) يقبل قول (القاسق  
 والكافر والعبد في المعاملات)  
 الكثرة وقوعها (كاذبا  
 اخبر به وكيل ولان في بيع  
 كذا فيجوز الشرع منه ان  
 غلب على الراي صدقه كما مر  
 ويحیی آثر الخطر (وشرب  
 الماء في الديانات)

لا تثبت الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيثبت شرط الحد والعدالة جميعا اتفاقا وهذا  
بخلاف الاخبار بان ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه  
فتثبت بطوارا اجتماعهما مع الملك (قوله هـ) أى الديانات (قوله ان اخبرهم باسم عدل) لان  
القاسق منهم والكافر لا يلزم الحكم فليس له أن يلزم المسلم هداية (قوله من جرح الخ) بيان  
لما عدل (قوله عدا أوامة) نعمه له وفي الخلاصة محدودا في ذنب أولا (قوله ويصرى في خبر  
القاسق) أما مع العدالة فانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقفة كما في  
الهداية (قوله وخبر المستور) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وعنه انه كالمعدل نهاية  
(قوله ثم يعمل بفالع ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيم ولم يتوضأ به أو كذبه توضأ به ولم  
يلتفت الى قوله هذا هو جواب الحكم أما في الاعتدال لا يستلزم أن يتيم بعد الوضوء  
فان خاتمة (قوله وتوضأ) عطف على أراق (قوله احوط) لان التصريح بمحذورن يحتمل  
الخطا كما في الهداية (قوله وفي الجوهر الخ) كلام الجوهر فيه اذا غلب على رأيه كذبه  
فبرز على ما في التفتيش فافهم (قوله وأما الكافر) ومثله الصبي والمعتوه كما في التاترخانية  
(قوله فادارقه أحب) فهو كالقاسق والمعتور من هذا الوجه قال في الخاتمة ولو توضأ به وصلى  
جازت صلاته (قوله فأت لكن الخ) هذا توفيق منه بين العبارات فان مقتضى ما قدمه  
عدم الفرق بينه وبين القاسق كما قلنا لكن وقع في التاترخانية فان أخبره ذمى أو صبي وغاب  
على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزى به ما لم يرق الماء أو لا يجزى لاف  
ما لو أخبره صدقه معتور تيمم قبل الاراقفة فانه يجزى به رؤيت بخط الشارع في هامش التاترخانية  
عند قوله بل يستحب الظاهر أنه انما يتيمم بعد الوضوء حتى ينفذ الماء بديل ما بعده فتأمل  
وحينئذ قد تساوى القاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل وراجع  
فان عبارات الخاتمة والاصح في الارقاف من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فيلحظ رد  
ما رأيت به بخطه وانت ترا قد جزم في شرحه بما كان متقدما فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في  
الفرق بين الذمى والقاسق من وجهين أحدهما هذا والثاني انه في القاسق يجب التصريح وفي  
الذمى يستحب (قوله بخلاف خبر القاسق) أى اذا غلب على رأيه صدقه في القناعة فانه يتيمم  
ولا يتوضأ به (قوله اصلاحه الخ) قال في الخاتمة لان القاسق من اهل الشهادة على المسلم  
وأما الكافر فلا أهـ أى فان القاسق اذا قبل القاضي شهادته على المسلم نفذ نضائه وان اتم  
(قوله ولو اخبره عدل بطهارته الخ) اقول ذكر تراح الهداية عن كفاية المنتهى صاحب  
الهداية رجل دخل على قوم يا كلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له سلم عدل اللهم ذبيحة  
مجوسى والشراب ساطع خمر فقالوا لا بل هو حلال ينظر في حالهم فان عدوا لا اخذ به ولهم وان  
متهمة من لا يتناول شيئا ولو فهم ثقتان اخذ به ولهم او احد عمل بالكبر رأيه فان لا رأى واستوى  
الحالان عنده فلا يباس ان يا كل ويشرب ويتوضأ فان أخبره باحد الامرين لم لو كان ثقتان اخذ  
بقوله الاستواء الحر والعبد في الحبر الدين وتخرج المثنى ولو اخبره باحد ما عجب دقة  
وبالاخر من تحرى للمعارضة وان اخبره باحد ما حران ثقتان وبالاخر من لو كان ثقتان  
أخذ بقول الحرين لان قواهما حجة في الديانة والحكم جميعا فترجح وان اخبره باحد ما  
ثلاثة عبيد ثقتان وبالاخر من لو كان ثقتان اخذ بقول العبد وكذا اذا اخبره باحد ما رجل

هي التي بين العبد والرب  
(كأنه من نجاسة الماء  
فيقيم) ولا يتوضأ (إن أخير  
بها - لم عدل) منجزها  
بعقد حرمة (ولو عدل)  
أوامه (ويصرى في) خير  
(الفاستق) نجاسة الماء  
(و) خير (المستور) يعمل  
بغالب ظنه ولو أراق الماء  
فيهم فيما إذا غلب على  
رأيه صدقه وتوضأ بهم فيما  
إذا غلب) على رأيه (كذب  
كان أحوط) وفي الموهرة  
وتجبه بعد الوضوء أحوط  
قلت وأما الكافر إذا غلب  
صدقه على كذبه فأراقته  
أحب فهو - ثانی وخلاصة  
وخاتمة قلت لكن لو تيمم  
قبل إراقته لم يجز تيممه  
بخلاف خير الفاستق  
أصل حديثه ما زان في الجلالة  
بخلاف الكافر ولو أخير عدل  
بطهارته وعدل بفسادته  
حكم بطهارته بخلاف  
الذبيحة



وامرأتان وبالاخر وبان اخذ بالاول فالخامس في جنس هذه المسائل ان خير العبد والحر  
 في الامر الدين على السواء بعد الامانة في العدالة فبرج اولاً بالعدد ثم يكونه جهة في الاحكام  
 بالجهة ثم بالتصريح اه ومنه في الذخيرة وغيره ما قد اعتد به من التصريح بعد تصديق المعاصرة  
 بالتساوي بين الخبيرين بالافرق بين الذبيحة والماء قدام (قوله وتعتبر الغلبة الخ) اقول  
 حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحرى في حالي الاضطرار  
 والاختيار للشرب والوضوء والا بان غلب النجس او تساوى ياتى الاختيار لا يتصرى اصله  
 الاضطرار يتصرى للشرب للوضوء وفي الذبيحة والميتة يتصرى في الاضطرار مطلقاً وفي  
 الاختيار ان غلب الميتة او تساوى لا يتصرى وكذلك في الثياب يتصرى في الاضطرار مطلقاً  
 وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين  
 في الكل اعتباراً للغالب والا في حالة الاختيار لا يتصرى في الكل وفي الاضطرار يتصرى في الكل  
 الا في الاواني للوضوء اذ لا خلاف وهو التيمم بخلاف سائر العورة والاكل والشرب اذ لا خلاف  
 له وسواء في مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الاجياز البالغ حد الغايات  
 فلو قال فان الاغلب طاهر تحرى مطلقاً والا فلا الا حالة الضرورة لغیر وضوءه كان اخضر  
 واظهر فتدبر في كلامه هنا موافق لما قدمه قبيل كتاب الصلاة تيمم النور الايضاح (قوله دعى  
 الى الواجبة) هي طعام العرس وقيل الواجبة اسم لكل طعام وفي الهندية عن القرطبي اختلاف  
 في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا بسع تركها او قال العامة هي سنة والا فضل ان يجيب  
 اذا كانت واجبة والافه ونحوها والاجابة افضل لان فيه الدخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب  
 فعل ما عليه كل اولاً والافضل ان ياكل لو غير صائم وفي النهاية اجابة الدعوة سنة واجبة او غيرها  
 وامادعوة بقصد بها التطاول او انشاء الحداد وما اشبهه فلا ينبغي اجابته الا سيما هل اهل العلم فقد  
 قبل ما وضع احديده في دعوة غيره الاذله اه ط مختصاً وفي الاختيار الواجبة العرس سنة  
 قديمة ان لم يجيبها انما قوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان  
 صائماً اجاب ودعا وان لم يكن صائماً كل ودعا وان لم ياكل ولم يجيب انما وجباً لانه استهزاء  
 بالضيف وقال عليه الصلاة والسلام لامرؤدعت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انما سنة  
 مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بانهم اقرية من الواجب وفي التاترخانية  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انما دعوا الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع  
 اسلم في زماننا الا اذا علم يقيناً ان لا بدعة ولا معصية اه والظاهر جله على غير الواجبة  
 لما روي ان تامل (قوله وثمة لعب) بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر مدود السماع  
 ومقصود اليسار (قوله لا ينبغي ان يقعد) اي يجيب عليه قال في الاختيار لان امتناع الله  
 حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام اولى اه وكذا اذا كان على المائدة قوم يفتاؤون  
 لا يقيمون فالتصية اشد من الله واللعب تاترخانية (قوله ولو على المائدة الخ) كان الواجب  
 عليه ان يذكر قبيل قول المصنف الاتي وان علم كانه من صاحب الهداية فان قول  
 المصنف فان قد راجع فيما لو كان المنكر في المنزل لا على المائدة فتي كلامه ايهام لا ينبغي  
 (قوله به الذكري) اي تذكر انني ط (قوله فعل) اي فعل المنع وجوباً بالزلة لا المنكر

وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة  
 ولحجة وذكره وميتة فان  
 الاغلب طاهر لا يتصرى  
 وبالعكس والبراه  
 لا الا لعاش وفي الثياب  
 يتصرى مطلقاً (دعى الى واجبة)  
 وغلب او غلبه قد وكل  
 لو المنكر في المنزل فلو على  
 المائدة لا ينبغي ان يقعد بل  
 يخرج معروضاً لقوله تعالى  
 فلا تفسد بعد الذكري مع القوم  
 الظالمين (فان قد روي المنع  
 فهو رالا) يقدر

(قوله صبر) أي مع الانكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكراً فليغيره  
 يده فان لم يد - تطع فباليد - فان لم يد - تطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان اه اضعف  
 احواله في ذاته أي انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يصح له ان ينهاي احواله على ازالة  
 المنكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها المماقرون به من البدعة من غيره  
 كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان حضرتم اياها هداية وقاسمها على الواجب لانهم اقرية به  
 منه لورود الوعيد بتركها كفاية (قوله والمحكى عن الامام) أي من قوله ابتليت به هذا  
 مرة فصبرت هداية (قوله وان علم اولاً) اذا كان حاضر فيها اذ لم يعلم قبل حضوره (قوله  
 لا يحضر أصلاً) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احقرامه فليعلمه ان يذهب اتفاقاً (قوله ابن  
 بكال) لم اراه فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظر والوضع ما في النيبين حيث قال لانه  
 لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هذا المنكر اه قلت لا يفيده وجه الفرق بين ما قبل  
 الحضور وما بعده وما قبل بعد هذا في التبيين ما رواه ابن ماجه ان علياً رضي الله عنه قال صنعت  
 طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجبه فرأى في البيت قصاوير فرجع اه قلت  
 مفاد الحديث انه يرجع ولو بعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع المنكر أصلاً تأمل (قوله  
 ذات المسئلة الخ) لان هذا أطلق اسم اللعب والغناء فاللعب وهو اللهو وحرام بالنص قال عليه  
 الصلاة والسلام هو المؤمن باطل الا في ثلاث تأديبه فرسه وفي رواية ملاءمته بفرسه وورميه  
 من قوسه وملاءمته مع اهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه حرام اتفاقاً  
 وفيه كلام لابن السكالك فيه كلام فرجعه متأملاً (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا حرمتهم  
 بنهائهم المنكر فجاز حركتها كالمشهود ان ينظروا الى عورة الزاني حيث ذلك حرمة نفسه  
 وغناه في المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه في السنن مرفوعاً الى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بالفظ ان الغناء ينبت النفاق في القلب كما في غاية البيان وقيل ان تغنى بلسانك فتنظم  
 القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقيل ان تغنى وحده لفساده يدفع الوحشة لا بأس به  
 وبه اخذ السرخسي وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واخرج بقوله تعالى ومن  
 الناس من يشتري لهو الحديث الآية جاء في التنقيح ان المراد الغناء وحده لا ما وقع من بعض  
 العصاة على انشاء الشعر المباح الذي فيه الحكمة والمواظاة فان افظ الغناء كما يطلق على  
 المعروف يطلق على غيره كما في الحديث من لم يغتن بالقرآن فليس منا وقاسمه في النهاية وغيرها  
 (تنبيه) عرف القه متاني الغناء بانه ترديد الصوت بالالحان في الشعر مع انضمام التصفيق  
 المناسب لها قال فان قد تقدم من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال في الدر المنثور وقد  
 تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف في كتبنا فتدبر اه اقول وفي شهادات فتح القدير بعد  
 كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان في اللفظ لا في المعنى كصفة الذكور والمرأة المعصنة  
 الحية ووصف انحر المهرج اليها والحانات والهاجرات لم اؤذي اذا اراد المتكلم جهامه لا اذا اراد  
 انشاده لا امتناده به اولى لم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك  
 أو الزهريات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه على هذا ثم اذا قيل ذلك  
 على الملاهي امتنع وان كان مواعظاً وحكماً لا لان تغنى بها لذلك التغنى اه مختصاً وغناه

(صبر ان لم يكن عن مقتدى  
 به فان كان مقتدى (ولم يقدر  
 على المنع خرج ولم يقعد) لان  
 فيه شبهة الدين والحكمى من  
 الامام كان قبل ان يصير  
 مقتدى به (وان علم اولاً)  
 باللعب (لا يحضر أصلاً)  
 سواء كان عن مقتدى به اولاً  
 لان حق الدعوة انما يلزمه  
 بعد الحضور لا قبله ابن بكال  
 وفي السراج ودات المسئلة  
 ان الملاهي كلها حرام ويدخل  
 علاج بلا اذنهم لانكار  
 المنكر قال ابن مسعود  
 صوت اللهو والغناء



فيه فراجع وفي المتن وفي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كرمه رفع الصوت عند قراءة القرآن والحنارة والحنف والتذكير فاطنك به عند الفناء الذي يسهونه وجد او محبة فانه مكروه لا اصل له في الدين قال الشارح زاد في الجوهرة وما يفعله من مودة وماتت احرام لا يجوز الاصل والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام مع الشعر لم يذل في اباحة الفناء ويجوز جلوسه على الشعر المباح المشغل على الحكمة والوعظ وحديث نوابه عليه الصلاة والسلام لم يصح وكان التصريح اباذي يسمع فهو تب فقال انه خبر من الغيبة فقبل به معات بل زلة السماع شر من كذا كذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواحد في غيبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه باليد لانه مرفوعة بوجه اه ثاب وفي التارخانية من العيون ان كان السماع سمع القرآن والوعظ فيجوز وان كان سمع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباحه من الموقفة فان تخلى عن الله وتغلى بالقوى واحتاج الى ذلك احتياج الربض الى الدواء وله شرائط ستة ان لا يكون فيهم امرء وان تكون جماعتهم من جنسهم وان تكون نيمة القوال الاخلاص لاخذ هذا الجبر والطعام وان لا يجبهه والاجل طعام او فتوح وان لا يقوموا الامفلولين وان لا يظهر او وجد الا صادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الجند رجع الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الخيرية (قوله بنيت النفاق) أي العملي (قوله كضرب نصب) الذي رأيت في البرازية قضيب بالضاد المجهمة والمثناة بعدها (قوله فسق) أي خروج عن الطاعة ولا يفتنى ان في الجلوس عليها استقامتها او الاستماع معصية فهو ماصية (قوله فصرف الجوارح الخ) مافة تعلب لا لبيان مصة اطلاق الكفر على كفر ان النعمة ط (قوله قالوا يجب) تفرع على قوله استماع الملهي معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية والمخ بالثنية (قوله تكبره) أي تكبره قرا تها فكيف التقى بها قال في التارخانية قراءة الاشعار لم يكن فيما ذكر الفسق والفساد وهو لا تكبره وفي الظاهر يريه قبل معنى الكبراهة في الشعر ان يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والافلا باس به اه وقال في تبين المحرم واعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيه فحش او هو محرم لم او كذب على الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او على الصابة أو ترك كبة النفس أو الكذب أو التفاضل المذموم أو القدرح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرء أو امرأة بغيرها اذا كانا حامين فانه لا يجوز وصف امرأة معصية حبة ولا وصف امرء معصية حتى حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه وأما وصف الميتة أو غير المعينة فلا باس به وكذا الحكم في الامرء ولا وصف النهر المهبج اليها والديريات والحنانات والهجا ولولذي كذا في ابن الهمام والزباني وأما وصف الخلدود والاصداغ وحسن الله لداقمة وسائر اوصاف النساء والمرء قال به فيهم فيه نظرو وقال في المعارف لا يلقى باه لالديانات وينبغي ان لا يجوز انشاده عند من غاب عليه الهوى والشهوة لانه يهيج على اجالة فكمه فين لا يحل وما كان سببا المظروفه ومحظور اه أقول وقد علمنا ان انشاده للاستشهاد بالضرمة مثله فيما يظهر انشاده أو علة لتشبهات بلغة واستعارة بديهة (قوله أو تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعني انما أطلق عليه انظر الكفر تغليظا اه ح (قوله ومن ذلك)

ينبت النفاق في القلب كما  
ينبت الماء النبات قلت وفي  
البرازية استماع صوت  
الملاهي كضرب نصب  
ونحوه حرام لقوله عليه  
الصلاة والسلام استماع  
الملاهي معصية والجلوس  
عليه فسق والتأذي بها كفر  
أي بالنعمة فصرف الجوارح  
الى غير ما خلق لاجله كفر  
بالنعمة لا شكر فالواجب  
كل الواجب ان يجنب كل  
لا يسمع لما روى انه عليه  
الصلاة والسلام ادخل  
اصبعه في اذنه عند سماعه  
واشعار العرب لو فها ذكر  
الفسق تكبره انتهى أو تغليظ  
الذنب كما في الاختصار  
أو لا تغليظ كما في النهاية  
(قاعدة) ومن ذلك ضرب  
النوبة للتفاضل فلو تشبه  
فلا باس به كما اذا ضرب في  
ثلاثة اوقات

أي من الملاهي ط (قوله ثلاث نفقات الصور) هي طريقة بعضهم والمشهور انهما نفقتان الصفة ونفقة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) أي بين النفقات والضرب في الثلاثة الاوقات (قوله فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفرغون من أوقافهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت نومهم وهو الموت الاصفرو بعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التي هي قبورهم الى أعمالهم أقول وهذا يفيد ان آلة الله وليست محرمة لاعتنا بل لقصد الله ومنها امان سامعها أو من المشتغل بها وبه تشعير الاضافة الا ترى ان ضرب تلك الآلة يهينها حل تارة وحرم أخرى باختلاف النية والامور بمقتضى الحال وفيه دليل اساداتنا الصوفية الذين يصفون بجماعها امورهم اهل بها فلا يبادر المعترض بالانكار كي لا يحرم بر كهم فانهم السادة الاخيار امة قد الله تعالى بامداداتهم وأعاد عليهم من صالح دعواتهم وبركاتهم (قوله وغنامه فيما علقته على المتن) حيث قال بعد عزوه ما صر الى الملاعب الامام البرزوي ويغني أن يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا باس بالدف في العرس ليشتروا في السراجية هذا اذا لم يمكن له جلوس ولم يضرب على هيئة التطرب اه أقول وينبغي أن يكون طبل المصطفى في رمضان لا يفاظ النائمين للصور كبروق الحمام تأمل

(فصل في اللبس)

اعلم ان الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويذوق الحر والبرد والاولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بان يكون ذيله نصف ساقه وكبر لروث أصابعه ونحوه قدر شهر كما في النصف بين النقيس والخميس اذ خير الامور أو ساطها ولانها عن الشهرة وهو ما كان في نهاية النقاسة أو النقاسة ومستحب وهو الزائد لاخذ لينة واظهار نعمة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب الجليل للقرين في الاعباد والجمع ويجمع الناس لافي جميع الاوقات لانه صاف وخيل لا دور بما يفيض المحتاجين فالعز زعنه اولى ومكروه وهو اللبس لتكبره يستحب الايض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سودا وليس الا خضرة سنة كما في الشريعة اه من المتن وشرحه وفي الهندية عن السراجية لبس الثياب الجليظة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه ومن اللباس المعتدل لبس القرو ولا باس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة ودباغها ذكاتها محيط ولا باس به لولود النمر والسباع كلها اذا دبغت ان يجعل منها صلي أو منبر السرج مائتق ويكره للرجال السر او بل التي تقع على ظهر القدمين عناية ولا باس به ليل محضوف بمسامير الحديد وفي الذخيرة تما فيه شجاسة تمنع جوار الصلاة هل يجوز اه ذكر في كراهية أبي يوسف في حديث سعيد بن جبيرة انه كان يلبس قلنسوة الثعالب ولا يصلي بها ان هذا زلة منه قلت هذا اشارة الى انه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تارخانية لكن قدم الشارح في شروط الصلاة ان لبس ثوب نجس في غير صلاة وعزاني البصر الى البسوط (قوله يحرم لبس الحرير الخ) أي الا ضرورة كما يأتي قال في المغرب الحرير الابريسم المطبوع ومضى الثوب المفض من حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله

لتذكر ثلاث نفقات الصور  
للمناسبة بينهما فبعد العصر  
للاشارة الى نفقة الفرع  
وبعد العشاء الى نفقة الموت  
وبعد نصف الليل الى نفقة  
الموت وغنامه فيما علقته  
على المتن والله اعلم

(فصل في اللبس)

(يحرم لبس الحرير ولو  
بجائله) ينفذ وينفذ على  
الذهب الصحيح وعن  
الامام انما يحرم اذا من  
الجلد قال في القنية وهي  
رخصة عظيمة في موضع حتم  
به البولي (أو في الحرير) قائم  
يحرم ايضا غنمه



عن استاذهم يدعي وانه قال لكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى  
 ما عن يرهان صاحب الميظ قال في الخبرية فالخامس ان مخالفة لما في المتن الموضوع  
 انقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به (قوله وقال لا يصح في الحرب) اي لو صنفنا  
 يصح له انقاء الصدوق كما يأتي والخلاف في الجاهلية من غير وسداه اما ما لم ينفه فقط حرر  
 او سداه من يراو سداه فقط يباح اي سداه حالة الحرب بالاجماع كافي النسخة الثانية ويأتي  
 (قوله الا قدر أربع أصابع الخ) لما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما ما اتفق على النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن النوب المصمت من الحرير فاما ما لم يرد في النوب فلا والمصمت  
 الخالص ونسجه لم يرد في رسول الله صلى الله عليه وسلم من ليس الحرير الا موضع اصبع  
 او اصبعين أو ثلاث أو أربع وهل المراد قدر الأربع أصابع طولاً ورضاً بان لا يزيد طول  
 العلم وعرضه على ذلك أو المراد عرضها فقط وان زاد طولها على طولها المتبادر من كلامهم  
 الثاني وفيه سداه أيضاً ما ياتي في كلام الشارح من الخاوي الزاهدي وعلم النوب وقوله وهو  
 الطراز كافي القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسباً أو خياطة وظاهر كلامهم  
 انه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعله طرفه من جهة الحرير في أنه يتقى سداه أربع أصابع  
 خلافًا لما في نسخة حيث يدور المطر بالاربعة أصابع وبطرف المطرف على العادة الغالبة في كل  
 ناحية وان جاوز أربع أصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشمله ما يدخل فيه السجاف وما يخط على  
 اطراف الاكام وما يجيء في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزرز كما يأتي ومنه  
 في ما يظهر طرفة الطربوش أي القفاضة ما لم تزد على عرض أربع أصابع وسداه في تلك  
 السراويل وما على الكاف العباءة وعلى ظهرها وازار الحام المسمى بالشطرنجي وما في اطراف  
 الشاش سواء كان تطريزاً بالابرة او نسباً وما يركب في اطراف العمامة المسمى صفيحة  
 فجميع ذلك لا بأس به اذا كان عرض أربع أصابع وان زاد على طولها بشيء على ما مر  
 ومنه لورق النوب بقطعة ديباج بخلاف ما لوجهها حشوا قال في الهندية ولوجهه من القز  
 حشوا لاقباء فلا بأس به لانه تبسج ولوجهات ظهره أو بطائنه فهو مكروه لان كاهه ما  
 مرسوم كذا في محيط السرخسي وفي شرح القندوري عن أبي يوسف فأكروه بطائش القلائس  
 من ابريسم اه وعليه فلو كانت قبة الجبة اكثر من عرض أربع أصابع كما هو العادة  
 في زماننا لخط فوقها قطعة كراباس يجوز لبسها لان الحرير صاير حشوا تأمل (قوله  
 وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق) اي الا اذا كان خط منه فز وخط منه غيره بحيث يبري  
 كلفه فلا يجوز كما يذكروه عن الخاوي ومقتضاه حل النوب المنقوش بالحرير تطريزاً  
 ونسجاً اذا لم يتأخر كل واحدة من قوشه أربع أصابع وان زادت بالجمع طالم يركله من يرا  
 تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يصر (قوله وفيها) اي القبة  
 وة من فيها بعد هذا النجم الأتمة المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها لا أصابع  
 الساتف ثم عرض للكرمان منشورة ثم عرض للكراباسي الصخر من سداه المنشورة اولي  
 (قوله والايحل للرجل زياني) عبارة الزبلي بطاقة عن التقييد بالرجل واعتراض بان هذا

وقال لا يحل في الحرب (على  
 الرجل لا المرأة الا قدر أربع  
 أصابع) كما علم النوب  
 (مضمومة) وقيل منشورة  
 وقيل بين وبين ظاهر المذهب  
 عدم جمع المتفرق ولو في  
 عمامة كالبط في القبة  
 وفي عمامة طرزها قد  
 اربع أصابع من ابريسم من  
 اصابع هو رضي الله عنه  
 وذلك قديم شربنا برخص  
 فيه (وكذا المنسوج بذهب  
 يحل اذا كان هذا المقدار)  
 اربع أصابع (والالا) يحل  
 للرجل زياني

ليس من الخلق فانظر ان حكم النساء فيه كالرجال أقول فيه انظر لان الخلق كافي انقاموس  
 ما يتفرق به ولا شك ان الثوب المنسوج بالذهب حل وقد منعنا عن الخاتمة ان النساء في ما سوى  
 الخلق من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة ودخول الرجال ولا بأس لهم  
 باللبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه وفي الهداية ويكره ان يلبس الذكور  
 من الصبيان الذهب والحرير اه وسباني وفي القبة لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب والفضة  
 فاما الرجال فقد رآه أربع أصابع وما فوقه يكره (قوله وفي الجنب الخ) قد علمت ان القول الثاني  
 ظاهر المذهب وهو سداه مكر مع ما مر من قوله ولو في عمامة (قوله وفيه) اي في الجنب وكذا  
 الضمائر بعده (قوله ومن ذهب يكره) قال في القبة كانه اعتبره بالخاتم اه وفيها وكذا في  
 القفاضة في ظاهر المذهب يجوز راء أربع أصابع وفي رواية عن محمد لا يجوز كالأول كانت من  
 حرير اه قات ويأتي الكلام في علم النوب من الذهب (قوله في كراهية الجبة المكشوفة  
 بالحرير) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل في الهندية عن الذخيرة ان ابن السكيت المكشوف بالحرير  
 مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن أسماء انما أخرجت جبة طيالة عمامة الجنب من  
 ديباج كسرواني وفوجاهة مكشوفة فانه نقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فاما ما في نسخة فبعضها الى فحسن نفسها  
 لمريض فبشئني بها رواه احمد ومسلم ولم يذكر لفظه الشير اه ط وفي الهداية وعنه عمامة  
 الصلوة والسلام انه كان يلبس جبة مكشوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفاخا  
 حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل وفيه لبنة القبة يصح بيقينه (قوله قات) القاتل صاحب  
 الجنب وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول (قوله البصرية) الذي رأيته في الجنب المضربة من  
 التضريب (قوله قات ومفاده) قائله صاحب الجنب ايضا (قوله وبه جزم) اي التقييد  
 بالعرض وكذا جزمه ابن السكيت والقهستاني ونقله في التارخانية عن جامع الجوامع (قوله  
 لكن اطلاق الهداية وغيره ما يخالفه) اي يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحتمل المطاق على  
 المقيد كاصرحوا به في كتب الاصول من انه يحتمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على ان  
 المتن كثير ما نطق السائر عن بعض قبورها تأمل ولكن اطلاق المتن موافق لاطلاق  
 الأدلة وهو أرفق باهل هذا الزمان التلايق في الفسق والعصيان (قوله وهو مخالف الخ) ثم  
 هذا مخالف للمتن صريحاً فاقدم عليه (قوله قات الخ) هذا به جزم في التارخانية  
 وأما ابن السكيت ما علمه من النوب قدر أربع أصابع وكره من الأتمة السرخسي انه لا بأس  
 بالعلم في النوب لانه تبسج ولم يقدر اه فكلامهم في العلم في النوب الملبوس لا العلم الذي هو  
 الرابة والالهي في معنى لقواهم في الثوب ولا للتعليل بالنسبة اه وفي التارخانية ما نصه في  
 الكلام في حق النساء قال عامة العلماء يحل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحل  
 وأما لبس ما علمه من يراي آخر ما قدمناه والمتبادر من هذه العبارة ان ما ذكر من اطلاق العلم  
 انما هو في حق النساء فان ثبت هذا فلا إشكال والتوفيق به أحسن والانه ما رواه ابنان (قوله  
 هو سداه الخ) السدي بالفتح ما من الثوب والعمامة بالضم ما دخل بين السدي

وفي الجنب العلم في العمامة  
 في موضعين أو أكثر يجمع  
 وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى عمامة عمامة  
 علم من قصب فضة قدر ثلاث  
 أصابع لا بأس به من ذهب  
 يكره وقيل لا يكره وفيه  
 تكملة الجبة المكشوفة  
 بالحرير قلت وجه سداه  
 كراهية ما اعتاده أهل زماننا  
 من القمص البصري وفيه  
 المرخص العلم في عرض  
 النوب قلت ومفاده ان  
 القليل في طوله يكره انتهى  
 قال المصنف وبه جزم  
 من الاخير ووصف الشريعة  
 لكن اطلاق الهداية  
 وغيره ما يخالفه وفي السراج  
 عن السير الكبير لم يحل  
 مطلقاً صغيراً كان أو كبيراً  
 قال المصنف وهو مخالف  
 لما مر من التقييد بأربع  
 أصابع وفيه رخصة عظيمة  
 لمن ابتلى به في زماننا انتهى  
 قلت قال شيخنا وأظن انه  
 الراية وما يصدق على الرمح  
 فانه حلال ولو كبير الا انه ليس  
 بالباس وبه يحصل التوفيق  
 (ولا بأس بكلمة الديباج) هو  
 ملصقه ولحنه ابريسم شرح  
 وعبارة (الرجال)



والا برسم بفتح السين وضمه الطير (قوله الكلب بالكسر البضاعة والماء وسية) كذا قال ابن  
 النخعي وفي الفاموس الكلبة بالكسر القمل والبق وغشاة وبق يتوق به من البعوض (قوله  
 وتكره التسكة) بالكسر وباء السر او بل جده تسكت فاموس (قوله هو الصميم) ذكره  
 في القنية عن شرح الارشاد وفي التاترخانية ولا تذكره تسكة الحرير لانها لا تلبس وحدها وفي  
 شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا يلبس تسكة الحرير للرجال عند أي خنيفة وذكر الصمد  
 الشهيد أنه يكره عندهما اه تأمل (قوله وكذا تذكره القانسرة) ذكره من لا يكره عند  
 قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب ولا يلبس القانسرة لفظ الجمع يشمل قانسرة الحرير  
 والذهب والفضة والكرباس والسواد والجمرة اه والظاهر ان المعنى ما هنا لا ذكره في محله  
 صريحاً لا أخذ من العموم ط وفي الفتاوى الهندية يكره أن يلبس الذكور قانسرة من  
 الحرير أو الذهب أو الفضة أو الكرباس الذي يخط عليه ابر بسم كثير من الذهب أو  
 الفضة أكثر من قدر أربع أصابع اه وبه يعلم حكم العرفية المسماة بالطاقيّة فإذا كانت  
 منقشة بالحرير وكان أحد نقوشها أكثر من أربع أصابع لا تجوز وان كان أقل تجوز وان زاد  
 مجموع نقوشها على أربع أصابع يتبع ما مر من أن ظاهر المذهب عدم جمع المنقوش (قوله  
 والكيس الذي يملق) أي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلقه في البيت واحترقه  
 عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان التعلق يشبه اللبس فحرم لذلك ما علم ان الشبه في باب  
 المحرمات ملحقه بالية ين رمي والظاهر ان الراد بالكيس المعلق نحو كيس القمام المسماة  
 بالحب التي فانه يعلق بالمتن بخلاف كيس الدراهم اذا كان يمشى معه في جيبه فلا بدون تعلق وفي  
 الدر المنثور ولا تذكره الصلاة على عباده من الابر بسم لان الحرام هو اللبس أما الانتفاع بغير  
 الوجه فلا يفسد بغيره كالأصالة الجواهر وأقره القسمة في وغيره فثبت ومنه يعلم حكم ما ذكر  
 السؤال عنه من بد السجدة فيلحفظ اه فقوله هو اللبس أي ولو حكما لما في القنية استعمال  
 العاد من الابر بسم لا يجوز لانه نوع لبس بقى الكلام في بد السجدة الذي تربطه ويقامه  
 الرجل بزرقه والظاهر انه كبد السجدة الذي تربطه تأمل ومثله بد المقامح وبود الميزان  
 وبيعة الدواة وكذا الكتابة في ورق الحرير وكيس المعصاف والدراهم وما يغطي به الاواني ومما تناف  
 فيه الثياب وهو المسمى بقة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس أو ما يشبه اللبس وفي القنية  
 دلال باقي ثوب الديباج على منكبها للبيع يجوز اذا لم يبدخ ليدبه في الكمين وقال عيسى الأتة  
 الكرايس فيس كلام بين المشايخ اه ووجه الاول أن إلقاء الثوب على المكتفين انما  
 قصده الحل دون الاستعمال فلم يشبهه اللبس المقصود للانتفاع تأمل ونقل في القنية انه تذكره  
 اللقانة الا برسمية والظاهر أن المراد به ان يلف على الجسد أو بعضه ما يلبس بها الثياب  
 تأمل (قوله واختلف الخ) في الهندية وعلى الخلاف لبس التسكة من الحرير قيل يكره بالاتفاق  
 وكذا عاصبه للمفتد وان كانت أقل من أربع أصابع لانه أصل بنفسه كذا في القرائن اه  
 ط (قوله ان يزين به الخ) ذكر القنية أبو جعفر في شرح السير لا يلبس بان يبدخ تحيطان  
 البيوت باللبود المنقشة واذا كان قصداً لانه يزينه فهو مكره وفي الغنيمة ارجاء السجدة على  
 الباب مكره نصر عليه محمد في السير الكبير لانه يزينه وتكره والحاصل أن كل ما كان على وجه

الكلمة بالكسر البضاعة  
 والناسوسية لانه ليس بلبس  
 ونظامه شارح الوهبانية  
 فقال  
 وفي كلمة الديباج فالنوم جائز  
 وفي قنية والمتنق ذام ط  
 (وتكره التسكة منه) أي  
 من الديباج هو الصميم وقيل  
 لا يلبس بها (وكذا) تذكره  
 (الملك) وتوان كانت تحت  
 العمامة والكيس الذي  
 بهاق قنية واختلاف في  
 مصاب الجراحه (في) أي  
 بالحرير كذا في المجتبى وفيه  
 أن له ان يزين به بالديباج  
 ويجعل باواني ذهب وفضة  
 ولا تقاسر في الزينة بحسن  
 لفتها

لتسكيم بكرة وان فعل حاجة وضرو ولا وهو المختار اه هندية وظاهره ان لو كان مجرد الزينة  
 لا تسكيم ولا تباخر يكره لكره نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل (قنية) يؤخذ من  
 ذلك ان ما فعل أيام الزينة من فرش الحرير ووضع أو اثنى الذهب والفضة بالاستعمال جائز  
 اذ لم يصد به التباخر بل مجرد امتثال أمر السلطان بخلاف إيقاد الشعير والقناديل في  
 التمازق لانه لا يجوز لانه اضاعة مال الا اذا خاف من معاقبة الحاكم وحيث كانت مشقة على  
 منكرات لا يجوز التفرج عليه او قدم في كتاب الشهادات مما ترويه الشهادة الخروج لفرجة  
 قدوم أمير أي لما تشغل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال لهذا وفي القنية (قوله  
 ان عمامة طوبى) انهم تعارفوها كذا قال كان عرف بالأدائر انما تعظم به من الطول  
 يفعل لظهوره تمام العلم ولاجل أن يعرفوا فيه لولا عن أمور الدين ط (قوله وفيها) أي في  
 القنية وانهم ابصره النظر الدائم إلى الشئ وهو عيش فيه لا يلبس بان يشد على عنيقه خمار أسود  
 من الابر بسم قلت في العين الرمدة أولى اه وفي التاترخانية اما الحاجة فلا يلبس بلبسه لما  
 روى عن عبد الرحمن بن عوف والزبير رضي الله تعالى عنهم ما انه كان يجر ثيابه فالتأذنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في لبس الحرير فاذا نهما اه أقول لكن صرح الزياحي بقيل  
 الفصل الثاني في لبس السلام وخض ذلك خصوصية لهما تأمل (قوله فقد رخص الشرع  
 في الكفاف الخ) الكفاف موضع الكف من القدم وذلك في مواضع البدن والداخلين  
 أو حاشية الذيل مغرب قال ط وفيه أن الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس الجبة  
 المكشوفة بغير فرباس فيه ذكر فضة ولا ذهب فلتأمل وليحذر اه أقول الظاهر ان وجه  
 الاشتكال ان كلام من العلم والكفاف في الثوب انما يحل لكونه قايماً لا تابعا غير مقصود كما  
 صرحوا به وقد استوى كل من الذهب والفضة والحرير في الحرمة فترخص العلم والكفاف  
 من الحرير ترخص له ما من غيره بأضلاله المساواة وبأن يبدل الفرق ما من اباحة  
 الثوب المتزوج من ذهب أو بعة أصابع وكذا كابة الثوب بذهب أو فضة والائناء ونحوه  
 المصنوع مما فتامل والاشكال الوارد هنا وارداً أيضاً على ما قدمه عن المجتبى في علم العمامة  
 (قوله ويجعل نوسده) النوسدة المخذة منغ وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم جلس على مرفقة سرير وكان على بساط ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما مرفقة  
 سرير وروى أن أنس رضي الله تعالى عنه حضر ولبة لجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على  
 الحرير اختصاف وليس به عظيم بغير مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منغ عن السراج  
 (قوله وقال الخ) قيل أبو يوسف مع أي خنيفة وقيل مع محمد (قوله كافى المواهب) ومثله في  
 مقدر البصار قال القسمة عاني وبه أخذ أكثر المشايخ كافى الكرماني اه ونقل مثله ابن  
 الكمال (قوله لكنه خلاف المشهور) قال في الشربة لالية قلت هذا التحميم خلاف ما عليه  
 المتون المعتمدة المشهورة والشروح (قوله وأما جعله دناءا) الدنار بالكسر ما فوق الشعار  
 من الثياب والشعار كتاب ما تحت الدنار من اللباس وهو ما يلي شعر الجسد ويقع منه أشربة  
 فاموس فالدنار ما لا يلاق الجسد والشعار بخلافه وشعل الدنار ما كان بين يمينه وان لم يكن  
 ظاهراً الا اذا كان حشواً كما قدمناه عن الهندية (قوله فانه يكره بالاجماع) وأما ما نقله

ان عمامة طوبى ولبس  
 ثياب واسعة وفيها لباس  
 بشد خمار أسود على عنيقه  
 من ابر بسم له ذكر قلت  
 ومنه الرمد وفي شرح  
 الوهبانية عن المتن لا يلبس  
 بعروة القدم من وزر من  
 الحرير لانه تبع وفي  
 التاترخانية من السير الكبير  
 لا يلبس بأزرار الدباج  
 والذهب وفيه ما من مختصر  
 الطماوى لا يكره علم الثوب  
 من الفضة ويكره من الذهب  
 قالوا وهذا مشكل فقد  
 رخص الشرع في الكفاف  
 والكفاف قد يكون من  
 الذهب اه (ويجوز  
 نوسده واقتراشه) والنوم  
 عليه وقالوا الثاني ومالك  
 حرام وهو الصحيح كافى  
 المواهب مات فاجله هذا  
 لكنه خلاف المشهور وأما  
 جعله دناراً وما أزارافانه  
 يكره بالاجماع سراج وأما  
 الجلوس على الفضة



صاحب المحيط من انه انما يحرم ما من الجملد كانه قد قدم فلهذا لم يعتبره لانه قد افاده ط (قوله)  
 حرام بالاجماع) لانه استعمل ال نام اذا ذهب والنضة لا يلبس ان زيادى اقول واهله غير هذا  
 بالحرمة وفيما قبله بالكراهة لانه جهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط من الامام قد نقل عن  
 ابن عباس ابصارى الله تعالى منها تامل (قوله) • يجرى الاختلاف المار بين الامام  
 وصاحبيه في • ثم الحرير وتعليقه على الابواب كالى الهداية وكذا لا يكره وضع ملائمة الحرير  
 على مهاد المعبي وقد منكرنا كراهة استعمال العلاف من الابر يسر لانه نوع ليس بخلاف الصلاة  
 على الصلاة منه لان الحرام هو اللبس دون الاتفاق اقول ومفاده جواز اتخاذ خرقه الوضوء  
 منه بلا تكبر اذ ليس بلبس لاحقية ولا حكمة بخلاف العلاف والتكة وعصابة المقصد تامل  
 لكن نقل الجوى عن شرح الهاملية للسدادى انه تكبر الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه  
 قات والاول اوجه اذ لا فرق يظهر بين الاقرش للجلوس والذوم اول الصلاة تدبر ويؤخذ من  
 مسئلة العلاف والكيس المعاق ونحو ذلك ان ما يدعى الركب عند الاكل فيبقى الثوب  
 ما بينه من الطعام والدم ويسمى بشكرا يكره اذا كان من حرير لانه نوع ليس وما اشهر  
 على السنة العامة انه بقصد به الاهانة فذلك فيما ليس فيه نوع ليس كالذوم والجلوس فان  
 لاهانة في التكة وعصابة الفصادة ابلغ ومع هذا تكبره فكذا ما ذكره تامل (قوله) ولحمته غيره  
 سواء كان مفصلا او غالبا او مساويا بالحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللسنة على الحرير  
 والصحيح الاول كافي المحيط واقره القه • سناني وغيره من متني (قوله) ونحو (يقض الخاء المجهمة  
 وتشديد الزاى ويانى معناه (قوله) فكانت هي المعبرة قد دون السدى) لما عرف ان العبرة في  
 الحكم لا تروى في العلة كفاية (قوله) كالعتابي هو مثل القطنى والاطلس في زماننا (قوله)  
 ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعنابي قيل يكره لان لاسه في منظر  
 العين لابس حرير وفيه خيل وقيل لا يكره اعتبارا باللعنة اه ط (قوله) قلت ولا يجزى الخ  
 اعلم ان المذكور مطلق في حل ليس ماسدا ابر يسر ولحمته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في  
 الجامع الصغير للامام محمد رحمه الله وقد عمل المشايخ المسئلة به لميلين لاول ما قدمه الشارح  
 وهو المذكور في الهداية والثاني ما نقل عن الامام ابي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وهو  
 ان اللعنة تكون على ظاهر الثوب ترى وتساهد فالتعليق الاول ناظر الى اعتبار اللعنة مطلقا  
 لانها كانت تروى في العلة كما مر والثاني ناظر الى ظهورها في فعل التعاليل الاول يجزى  
 ليس العنابي ونحوه وعلى الثاني يكره كاذ كمرساح الهداي وفي تقرير الزيلعي هنا خفاء  
 وظاهر اطلاق المتن اعتبار التعليق الاول ولذا انا في الهداية به • والاعتبار للعبة  
 على ما بينا (قوله) بل في المجتبى الخ) ونصه انما يجوز ما كان سدا ابر يسر ما ولحمته فقل  
 اذا كان مخلوطا لا يبين فيه الابر يسر اما اذا صار على وجهه كالعتابي في زماننا • والاشترى  
 ولقبى فانه يكره للتعصب به يرى الجبارة قات واما كثر المشايخ اقتصوا على خلافه اه  
 (قوله) قلت وهذا) اى كون الخرز صوف غنم الجرح قال في التاترخانية والخرام لداية يكون  
 على جلدها خروانه ليس من جملة الحرير ثم قال به • ده قال الامام ناصر الدين نلزي في رسالته  
 من اوبار الحيوان الماتى (قوله) وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل المسئلة على ثلاثة

لحرام بالاجماع شرح مجمع  
 (و) يحصل (ليس ماسدا)  
 ابر يسر ولحمته غيره  
 وقطن وخز لا ان الثوب انما  
 يصير في باب السج والنجس  
 باللعنة فكانت هي المعبرة  
 دون السدى قلت وفي  
 الشرع لانية عن المواهب  
 يكره ماسدا ظاهرا كالعتابي  
 وقيل لا يكره ونحوه في  
 الاختيار قات ولا يجزى ان  
 المرجح انة ارا لامة كما لم  
 من العزيمة بل في المجتبى ان  
 اكثر المشايخ اقتصوا بخلافه  
 وفي شرح الجامع الخرز صوف  
 غنم الجرح اه قات وهذا  
 كان في زمانهم واما الان  
 فن الحرير وحيد فيصير  
 بربندى وتاترخانية  
 فليحفظ (و) حل عكسه في  
 الحرب فقط

اوجه قال في التاترخانية ما لحته غير حرير وسدا حرير يباح لبسه في حالة الحرب اى وغيرها وما  
 لحته حرير وسدا غير حرير يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع • واما ما لحته وسدا حرير في لبسه  
 حالة الحرب خلاف بين اصحابنا وعلمائنا اه وظاهر التقييد • ده حالة الحرب ان المراد وقت  
 الاشتغال به السكن في القه • سناني وعن محمد لا بأس باللحمته اى اذا تاهب للعرب بلبس الحرير  
 وان لم يحضره العدو • وان كان لا يلبس فيه الا ان يخاف العدو اه (قوله) لو • ده فيقا ضد  
 الرقبتى (قوله) للورقة نالغ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بالضرورة مطلقا ما كان سدا غير  
 حرير ولحمته حرير يباح لبسه في الحرب بالضرورة وهي شي • ان التمس بصورته وهو بر بقة  
 ولعانه والثاني دفع معرة السلاح اى مضرته انتفاني فاذا كان رقيقا لم تنم الضرورة فخرم اجماعا  
 بين الامام وصاحبيه (قوله) فيكره فنعما) اى في الحرب عكسه لان الضرورة تنفذ بالادنى وهو  
 الخلو وهو ما لحته حرير فقط لان البريق والامعان بظاهره واللعنة على الظاهر ويدفع  
 معرة السلاح ايضا وخلوط وان كان حريرا في الحكم فقيهه شبهة الغزل فكان دون الحرير  
 الخالص والضرورة انفذت بالادنى فلا يصار الى الاعلى وما رواه الشيباني ان صح يصح على على  
 الخلو انتفاني (قوله) خلافا لهما) قال في التاترخانية انما لا يكره عكسه ابر يسر الحرير في  
 الحرب اذا كان صفة يندفع معرة السلاح للورقة الا لا يصلح لذلك كرم بالاجماع اه اقول  
 والخاص بل انه عند الامام لا يباح الحرير الخالص في الحرب مطلقا بل يباح ما لحته فقط حرير  
 صفة قى او ما عكدهما في يباح كل منهما في الحرب لوصفة قى ولورقة قى لا خلاف في الكراهة  
 فانهم وامل فيما في التاترخانية (قوله) قلت ولم أر الخ) ما خوذ من حاشية شيخه الرملى وعلم  
 عبارته ثم رأيت في الحاوى الزاهدى به لامة جمع التفرق بقى وما كان من الثياب الغالب عليه  
 غير القز كان خروا لابس به فقه • ده وفاق بمسئلة المثقول ولله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوى  
 القز كرها الشارح ولم يرد به ده شارب افاذا قال الشارح واقره شيخنا • واجاب الشارح ايضا في  
 شرحه على المتن بقوله ثم رأيت في الاشياء قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحق به • ده  
 الاولى • ده • ينفذ في حل لوسير اللعنة مساويا وزنا أو أقل لا يزيد اه وبين الجوابين فرقا فان  
 ما في الاشياء صرح بحل المساواة وما ذكره الرملى وتبعه الشارح ما كت عنه وقد اجاب  
 البيهقي بعبارة الزاهدى المارة ايضا • اقول فتجمل عبارة الزاهدى ان تكون مبنية على  
 القول الضعيف من اعتبار رغبة اللعنة على الحرير كما قدمناه فلا تصلح الجواب تامل (قوله)  
 ما كان ظاهرا قز) اسم كان ضمير الشأن والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقز الابر يسر كافي  
 القاموس أو نوع منه كافي الصحاح (قوله) أو خط منه خراخ) اقول ليس المراد بانط ما يكون  
 في السدى طولا لان السدى لا يمتد ولو كان كاه قزابل المراد بانط ما يكون في اللعنة عرضا  
 فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب آخر عن المسئلة السابقة بان يقال اذا خلطت اللعنة  
 بالابر يسر وغيره بحيث يرى كاه ابر يسر كره وان كان كل واحد • ده مستقيدا كاطرا اذ يكره لان  
 ظاهر المذهب عدم الجمع فيما يباغ اربع اصابع ويظهر لى أن هذا الجواب احسن من  
 الجواب السابق فتأمل فيه (قوله) قلت وقد علمت الخ) استعمل على ما في الحاوى وعلى شيخه  
 حيث أقره فان قوله يكره ما كان ظاهرا قز مقرر على اعتبار اظاهر • ده كراهة فخر العنابي

لوصف فيقا يحصل به انتفاء  
 العدو والورقة شاحرا بالاجماع  
 لعدم الفائدة سراج واما  
 خاصة فيكره فيها عكسه  
 خلافا لهما لم تلتقي قلت ولم أر  
 ما لو خلطت اللعنة بالابر يسر  
 وغيره والظاهر اعتبار  
 الغالب وفي حاوى الزاهدى  
 يكره ما كان ظاهرا قز أو  
 خط منه خروا خط منه قز  
 وظاهر المذهب عدم جمع  
 المتفرق الا اذا كان خط منه  
 قز وخط منه غيره بحيث  
 يرى كاه قزا فاما اذا كان كل  
 واحد • ده مستقيدا كاطرا في  
 اللعنة فظاهر المذهب  
 انه لا يجمع مع اه واقره  
 شيخنا قات وقد علمت أن  
 العبرة للعبة لا لظاهر



والمرج خلافه كما هو ولا يرد هذا على ما استظهرناه آنفا في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر انما هو في السدى وكلامنا السابق في الجملة (قوله على الظاهر) أي الرجح وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس بل ليس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كافي الملقب اه ط (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلمة لا بأس فتعمل غالباً بما ذكره كأولى منع (قوله في التهمة) أي بحجة الملوكة منع (قوله فاذا دنا من حريمه الخ) هذا لم يرد له عارضه نصريح غير خلافه في جميع الفتاوى قال أبو حنيفة والشافعي ومالك يجوز ليس المعصوم وقال جماعة من العلماء مكروه بكرة التزنية وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاضحى بالكراهة وفي الحاشية الزاهدي بكرة للرجال ليس المعصوم والمزعم والموسى والمحمدي لا حرج في كان أو غيره اذا كان في حريمه دم والافلاوة عنه عدة كتب وفي مجمع الفتاوى ليس الاحمر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل بكرة اذا صبغ بالاحمر القاني لانه خلط بالنجس وفي الواقيات مثله ولو صبغ بالنجس البق لا يكره ولو صبغ بقشر البوزع لم يلا يكره لبسه اجاعا اه فهذه القول مع ما ذكره عن المجتبى والتهذيب في مخرج أبي المكارم تعارض القول بكرة الكراهة التحريم ان لم يدع التوفيق في جعل التحريم على المصوغ بالنجس أو نحو ذلك (قوله ولا يكره لبس فيه رسالة) ماها فحمة الاكل والهام المصرايين جواز لبس الاحمر وقد ذكر فيها كثير من النقول منها ما قدمناه وقال لم نجد نصاً قطعيّاً بالاثبات الحرمة ووجهنا في المنهي عن لبسه اهلة قامت بالافعال من تشبه بالنساء أو بالاعاجم أو التكبرو باقتفاء العلة نزول الكراهة بالاصالة النية لاظهاره من الله تعالى وعرض الكراهة لا على صبغ بالنجس نزول بهـ له ووجدنا من الامام الاعظم على الجواز ودليلاً قطعياً على الاباحة وهو اطلاق الامر باخذ الزينة ووجدنا في الصحاحين وجبه وبه تنفي الحرمة والكراهة بل ينبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اه ومن اراد الزيادة على ذلك فعليه بما أقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمهبط والاختيار والملتقى والخيرة وغيرها وبه انتهى له الامه قاسم وفي الحاشية الزاهدي ولا يكره في الرأس اجاعا (قوله غمانية أقوال) نقلاها من القسطلاني (قوله منها انه مستحب) هذا ذكره النجاشي في حجتنا كما قدمناه وليس من الغمانية (قوله ولا يكره) أي لا يقرين دود (قوله مطلقاً) هو ان كان في حرب أو غيره ط وأما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فله من انه قولاه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء فهـ تاني وهي اسم ما يلبسه الناس بالحياصة مصباح والحياصة سير يشبه حزام السرج قاموس وفيه منطقة ككيسة ما ينطق به وانتطق الرجل شدة وسطه بمنطقة كتطوق اه وهذا أنسب هنا لان الحياصة للادابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض النسخ ان المنطقة بالفارسية البكر وعلى عرف الناس الحياصة اه (قوله وحلية سيف) رجاءه من حلة حليته ثم تبلاية والشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) أي الفضة لان الذهب درر وقال في غير الافكار حال كون كل من الخاتم والمنطقة والحلية منها أي الفضة لورود آثاره في الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اه (قوله اذا لم يرد به التزنية)

تلى الظاهر فافهم (وكره ليس المعصوم والمزعم والاحمر والاصفر والرجال) مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بلبس الألوان) وفي المجتبى والتهذيب في مخرج النجاشي لا بأس بالمكارم لا بأس بل بلبس الثوب الاحمر اه ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التهمة بالحرمة فاذا دنا من حريمه وهي الحمل عند الاطباء لاق طالة المصنف قالت ولان رتبلا في فيه رسالة نقل فيما غانية أقوال منها انه مستحب (ولا يكره لي الرجل يذهب وفضة) مطلقاً (الا يجزأ من منطقة وحلية سيف منها) أي الفضة اذا لم يرد به التزنية وفي المجتبى لا يكره استعمال منطقة وسطها من ديباج

الظاهر ان الضمير في راجع الى الخاتم فقط لان قطعة السيف والمنطقة لاجل الزينة لا لشي آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوله لا بالخاتم اه اذا لم يرد به التزنية وذكر الامام الهروي وان تختم بالفضة قالوا ان قصده به التبريد بكمه وان قصده به التزنية وضوء لا يكره اه لكن سباني ان ترك الختم ان لا يحتاج الى الختم أفضل وظاهره انه لا يكره للزينة بالتبريد وباقى علمه تأمل (قوله وقيل يكره الخ) لم يرد به في المجتبى بمنطقة قيل بل ومن الاول الى كتاب ثم رجعنا الى كتاب آخر ومنه مقتضى الاول عدم التقدير بشئ وهو ظاهر المتون في الفضة وفي الحاشية الزاهدي الا ان الخاتم قد رددتهم والمنطقة وحلية السيف من الفضة اه وهكذا عامة عباراتهم مطابقة لكان في القنية لا بأس باستعمال منطقة حاقناها فضة لا بأس اذا كان قليلاً والافلا اه وفي الظاهرية وعن أبي يوسف لا بأس بان يجعل في أطراف سبوره واللبام والمنطقة الفضة ويكره ان يجعل جميعه أو عامته الفضة اه فتأمل ولم أر من قد رددت السيف بشئ (قوله وسبى) أي آخر اقبل الفروع (قوله ولا يكره الا بالفضة) هذه عبارة الامام محمد في الجامع الصغير أي بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلاقة حديد ونحاس كما قدمه وهل حلية السيف كذلك يراجع قال الزياهي وقد وردت آثار في جواز الختم بالفضة وكان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكرمية حتى توفي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في يد أبي بكر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله تعالى عنه الى أن وقع من يده في البئر فانفق ما لا عظمى في طلبه فلم يجدوه ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن امتشهد رضي الله تعالى عنه (قوله فيجوز بغيرها الخ) لما روى الطحاوي باسناده الى عمران بن حصين وأبي هريرة قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب وروى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن برة عن أبيه أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له مالي أجد منك ربح الا صنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي أجد عليك حلية أهل الخافطرحه فقال يا رسول الله أي شئ أخذت قال أخذت من ورق ولا يتم مثلاً فاعلم أن الختم بالذهب والحديد والصفر حرام فالحق البشيد لك لانه قد تقدم منه الاصل تام فاشبهه الشيء الذي هو منصوص معلوم بالنص اتفاقاً والتشبه به كالتشبه بالاحمر فاموس وفي الجوهرة والختم بالحديد والصفر والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء (قوله جواز الشب) بالباء أو الفاء أو الميم وفتح أوله ومكون ثابته وقصر يكة خطأ كافي المغرب قال القهستاني وقيل انه ليس بجهر فلا بأس به وهو الاصح كافي خلاصة اه (قوله والعقيق) قال في غير الافكار والاصح انه لا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام تختم بعقيق وقال نحووا بالعقيق فانه مبارك ولانه ليس بجهر اذا لم يكن له ثقل الخمر وبعضهم أطلق الختم بيشب وبلور وفجج (قوله وعم مثلاً خسرو) أي عم جواز الختم بياض الاحجار حيث قال بعد كلام فالحاصل أن الختم بالفضة حلال للرجال بالحديد وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالطهر حلال على اختيارهم من الاعنة وقاضيه ان أخذ من قول الرسول وفيه صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحل العقيق لما ثبت من حليته حلال سائر الاحجار اه دم الفرق بين حجر وجهر وحرام على اختيار صاحب

وقيل يكره اذا لم يبلغ عرضه اربع اصابع وفتح ابهـ سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلاقة حديد أو نحاس وعظم ويحصى حكم لبس اللؤلؤ (ولا يكره) لا بالفضة لحصول الاستغناء بهما بغيرها كحجر وجمع السرخسي جواز الشب والعقيق وعم مثلاً خسرو (وذهب وحديد وصفر) ورصاص وزجاج وغيرها



الهداية والكافي أخذ من عبارة الجامع الصغير المحققة لان يكون القصر فيها بالاضافة الى  
الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه اقول لا يخفى أن النص مع لول كما قدمناه  
فالاساق بما ورد به النص في العلة التي فيه أخذ من النص أيضا والنص على الجواز بالعقوب  
يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد أو ترجيح غيره عليه على أن العقوب أو اليأس من الجواز  
مرفق بما سغيره عليه ما يحتاج الى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لانه تابع للنص غير  
مشرع قطعا وتاويل عبارة المجتهد المعارف بما ورات الكلام مدول عن الانتظام كيف ولو  
كان القصر فيه بالاضافة الى الذهب لزم منها الباحة فهو الصفر والحديد مع أن مراد المجتهد  
عدمها (قوله لاسم) أي من قوله ولا يضمن الاباقتة الذي هو افظ صحر المذهب الامام محمد  
رحمه الله تعالى فافهم (قوله فاذا ثبت الخ) نقله ابن النخعة عن ابن وهبان ثم قال واطار انه  
لم يقف على النص مع بكرة صفة ما و قد وقعت عليه في القصة قال ويكره بيع خاتم الحديد  
والصفر ونحوه ببيع طين الاكل وأما بيع الصورة فلم أفت عليها والوجه فيه اظاهر (قوله  
وصيغها) صوابه وصوغها اه ح ورايت في بعض النسخ وصيغها بالنون بين الصاد والعين  
المهمتين والذي في شرح الوهابية صيغها وفي القاموس صاغ الله فلا تصيغة حسنة خاتمة  
والشيء صيغ على مثال مستقيم فانه صاغ وهو صوغ وصياغ والصياغة بالكسر حرفته  
اه وظاهر قوله وصياغ أنه صياغ في العين نامل (قوله لاسم) من الاعانة الخ) قال ابن النخعة  
الأن المنع في البيع أخف منه في اللبس اذ يمكن الانتفاع به في غير ذلك ويمكن بيعه وتغيير  
هيمته (قوله وكل ما أدى الخ) يتامل فيه مع قول أئمة الجواز ببيع العصور من خاتم نيلاني  
ويمكن الفرق بما يأتي من أن المعصية لم تقم بعين العصور بل بعد تغيره (فرع) لا بأس بان يقذف  
خاتم حديد قد لوى عليه فضة وأبس بفضة حتى لا يرى تاتر خاتمة (قوله وحل معاد الذهب  
الخ) يريد به المصداق لفظه النص تاتر خاتمة لانه تابع كالمثل في القوب فلا يبعد لاسم الهداية  
وفي شرحها لا يعنى فساد كالمثل أو كالايمان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم القصة فان  
الناس يجوزونه من غير تكبر وبلا ون تلك الخواصم قال ولم أر من ذكر جواز الدائرة  
العليان الذهب بل ذكرهم حل المصارف به يقتضي حرمة غيره اه اقول مقتضى التعليل  
المارجوا زهاو يمكن دخولها في الضية أيضا نامل (قوله في حجر القصر) أي ثقبه هداية  
ومقتضاه أنه بتقديم الجسيم على الملاء وهي رواية وفي أخرى بالعكس قال في المغرب وهي  
الصواب لان بطر حجر الذهب أو الحبة أو البربوع وهو غير لائق هنا (قوله ويجعله) أي القصر  
ابطن كفه بخلاف النسيان لانه تزين في حقهن هداية (قوله في يده اليسرى) وينبغي أن  
يكون في خنصره دون سائر أصابعه ودون اليمنى ذخيرة (قوله فيجب التصرع منه) عبارة  
القهر تاتي عن المحيط جازان يجعله في اليمنى لانه شعار الروافض اه ونحوه في الذخيرة  
نامل (قوله ولله كان وبان) أي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في  
هذه الأزمان فلا ينبغي عنه كنهما كان وفي غاية البيان قد سوى القصة أو اللبس في شرح  
الجامع الصغير بين اليمن واليسار وهو الحق لانه قد اختلفت الروايات عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم انه في اليمن من علامات أهل اليمن ليس بشئ لان النقل

لما قد أثبت كراهية  
لبسها للثمن ثبت كراهية  
بيعها وصيغها لما فيه من  
الاعانة على ما لا يجوز لكل  
ما أدى الى ما لا يجوز لا يجوز  
وتعلمه في شرح الوهابية  
(والله جبر باللفظة) من  
الضمة (لا باله) فيجوز  
من جبر وعقوب وياقوت  
وغيرها وحل معاد الذهب  
في حجر القصر ويجعله لبطن  
كفه في يده اليسرى وقيل  
اليمين لأن من شعار  
الروافض فيجب التصرع منه  
فه تاتي وغيره قلت والله  
كان وبان فتبصر وينقشه  
إجماع

المصنف عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينفي ذلك اه وتعلمه فيه (قوله أو اسم الله  
تعالى) فلا نقش اسمه تعالى أو اسم نبيه صلى الله عليه وسلم استحب أن يجعل القصر في كفه اذا  
دخل الخلاوان بجعله في يمينه اذا استنجد فهو تاني (قوله لا تغفل انسان) انه نامل بالفتح  
القبيل وبالكسر الصورة قاموس (قوله أو طير) طرفة تصوير ذي الروح لكنه سبق في  
مكروهات الصلاة ان نقش غير المستعين الذي لا يبصر من بعد لا يضرو قد نقش في خاتم دانيال  
ابوة بين يديه ما غير ترصعه وكان في خاتم بعض السلف ذبايتان فليراجع ط اقول الذي سبق  
انما هو في عدم كراهة الصلاة به لاني نقش او الكلام على فعل النقش وفي التاتر خاتمة قال  
الغقبه لو كان على خاتم فضة تاتيل لا يكره وانيس كتمائيل في الثياب في البيوت لانه صغير  
وروي عن أبي هريرة أنه كان على خاتمة ذبايتان اه نامل (قوله ولا تحمدوا الله) في محل  
نصب عطا على غمائل وذلك لانه نقش خاتمة صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة أطر كل كلمة مطر  
وقد نسي عليه الصلاة والسلام أن ينقش أحد عليه كما روات في السمايل أي على هيئته أو مثل  
نقشه ونقش خاتم أبي بكر ثم القار الله وهو كني بالموث واعطا عثمان انصرون أولئك من  
وعلى الملك لله وأبي حنيفة قل الخير والافاسكت وأبي يوسف من عمل برأيه فقد قدم وعلم من  
صبر طاهر اه فهو تاني عن البستان (قوله ولا يزيد على منقال) وقيل لا يبالغ به المنقال  
ذخيرة اقول وفي يده نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تهم منقالا (قوله  
وترك القصر الخ) أشار الى أن القصر منه ان يحتاج اليه كافي الاختيار قال القهر تاني و  
الكراهية في السمايل بعض تلامذته عنه وقال اذا صرت قاضيا فاقصر في البستان عن  
بعض التابعين لا يقتصر الا ثلاثة أمير أو كاتب أو أحم وظاهره أنه يكره ان يزدى الحاجة لكن  
قول المصنف أفضل كالهداية وغيرها في يد الجواز وعبر في الدرر باولي وفي الاصلاح باب  
قاله في التتبع وفي التاتر خاتمة من البستان كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الا الذي سلطان  
وأجازة عامة أهل العلم وعن يونس بن أبي اسحق قال رأيت قيس بن أبي حازم وعبد الرحمن بن  
الاسود والشعبي وغيرهم يقتضون في يسارهم وانيس لهم سلطان ولأن السلطان يابس للزينة  
والحاجة الى الختم وغيره في حاجة الزينة والختم وما عدا ذلك غيره وبه نأخذ اه فهو اختيار  
للجواز كما هو قول العامة ولا ينبغي أن تركه أولى لغير ذي حاجة فانهم ومقتضاه أنه لا يكره ان يزدى  
الزينة والختم وأما القصر الزينة فقط فقد مر فتدبر (قوله وذى حاجة اليه كتول) قال في  
الختم وظاهر كلامهم أنه لا خصوصية له ما أي السلطان والقاضي بل الحكم في كل ذي حاجة  
كذلك في القيل وتر كره ان يزدى حاجة اليه أفضل لدخل فيه المباشرو متولى الاوقاف وغيرهما  
عن يحتاج الى الختم اضبط المال كان أهم فائدة كما لا يخفى اه اقول قول الاختيار القصر سنة  
ان يحتاج اليه كالسلطان والقاضي ومن في معناها ماصريح في ذلك ومثله في الخاتمة وانظر هل  
يدخل في الحاجة ختمه انما اجازة أو شهادة أو ارسال كتاب ولونادر ان لا يكون ترك الختم في  
حقه أولى بصحة (قصة) انما يجوز الختم بالفضة لوعلى هيئته خاتم الرجال أما لوله فسان أو  
أكثر من فهو تاني وذكر العلامة عبد الجبر بن النخعة أن والده أنشد قوله  
نختم كيف شئت ولا تباي • بختم ترك اليمن أو الشمال

أو اسم الله تعالى لا تغفل  
انسان أو طير ولا تحمدوا الله  
الله ولا يزيد على منقال  
(وترك القصر الخ)  
والقاضي وذى حاجة اليه  
كتول (أفضل ولا يشد  
سنة)



روى عن جبريل عن ابي سعيد • أو الذهب الحرام على الرجال  
وان أحببت يا محمد فانك تشبهه • وبالله الذي لا اله الا هو  
(قوله المتكلم) فبذبحه ما قال الكرخي اذا سقطت ثنية رجل فان ايا حنية يكرم ان يمد بها  
ويشدها بفضة أو ذهب ويقول هي كس من مية ولكن ياخذ من شاة ذكبة يشدها مكانها او خاله  
أبو يوسف فقال لا بأس به ولا يشبهه من مية استحسن ذلك وبينه - افرق عندي وان لم  
يخترني • اتفاق زاذ في التاريخ الثانية قال بشر قال أبو يوسف سالت ابا حنيفة عن ذلك في  
محاسن آخر فلم ير باعدهم اباسا (قوله وجوز ما عده) اي جوز الذهب والفضة أي جوز الشدة  
بهم ارا ما أبو يوسف فقبل معه وقبل مع الامام (قوله لان الفضة تنقته) الاولى تنقن بالظهير  
وأشار الى الفرق للامام بين شد السن واتخاذ الانف لجوز الاتق من الذهب اضرورة ثمن الفضة  
لان المحرم لا يباح الا لضرورة وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو الذهب  
قال الاتفاقى واقائل أن يقول مسعدة لانه لم يأت في السن ترتفع بالفضة لانها تنقن أيضا  
وأصل ذلك ما روى الطحاوي باسناده الى عرجة بن سعد أنه أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية  
فأخذ أقام ورق فانتق عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يخذ أقام ذهب ففعل  
والكلاب بالضم والتخفيف اسم واد كانت فيه رقة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه جواز  
الانف من ما تفاخر به صرح الامام البرزوي وذكر الامام الاسيحي ان في الاختلاف  
أيضا وفي التاريخ الثانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدد أنفه أو أذنه أو سقطت منه فلو أراد ان يخذ  
سنا آخر فعند الامام يخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب أيضا • وأنكر  
الاتفاقى ثبوت الاختلاف في الانف بأنه لم يذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي وبأنه يلزم  
عليه مخالفة الامام للنص ونارعه المذهب بان الاسيحي يجهل في النقل وبأن الحديث قابل  
للتأويل واحتمال ان ذلك خصوصية امر فدية كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بليل  
الحري لمكة في جسددهما كافي التبيين أقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسيحي رواية شاذة  
عن الامام فاذ لم تذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي والله تعالى أعلم (قوله واكره الخ)  
لان النص حرم الذهب والحري على ذكر كور الامة بلا قيد البلوغ والحرية والانه على من البسهم  
لانا امرنا بجهنم ذكره القمى الثاني وفي البصر لآخر ويكره للانسان أن يخضب يديه ورجليه  
وكذا الصبي الا لحاجة بشاة ولا بأس به لانه لا يكره الا في غير ذلك (قوله لا يكره خرقه الخ) هذا  
للرجل فعل ذلك بالصبي يكره لامرأة أيضا وان حل لها فعله لنفسها (قوله لا يكره خرقه الخ) هذا  
هو ما خصه المتأخرون التعامل المسكين وذكر في غاية البيان عن أبي عيسى الترمذي أنه لم يجمع  
في هذا الباب شيء من كرامة أو غير ما وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمسك  
بهذا لوضوء وتسامحه فيه ثم هذا في خارج الصلاة لان في البرزوخية ذكره الصلاة مع الخرقه التي  
يسمع بها العرق ويؤخذ بها الخطا لانها نجسة بل لان المصلي معظم والصلاة عليها لانه عظيم  
فيها (قوله ببقية بقاء) الوضوء بالضم الفعل وبالفتح ماؤه قاموس فاذ كره تسميم ما ردهو  
على تقدير ما بين بل لانه أي لم يبق ببقية بال وضوءه والظاهر أنه لا حاجة الى انقضاء ببقية ومثله  
قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر ما فرس الرسول (قوله لو الحاجة) الاولى

المتكلم (بذهب بل بفضة)  
وجوز ما عده (ويخذ)  
اتفقوا (لان الفضة تنقته)  
(وكره الباس الصبي ذهبيا)  
أو حريرا (فان ما حرم له)  
ونكر به حرم الباسه وانما به  
(لا يكره) (خرقة لوضوء)  
بالفتح ببقية بقاء (أو خطا)  
أو عرق لو الحاجة

لانه لا حاجة تأمل (قوله ولولا لتكبر تكبره) والخرقه المقومة دليل الكبر برزاقية وبه علم أنه  
لا يصح أن يراد بالخرقه ما يشبه الحري يرويه صرح بعضهم (قوله) كره بعض الفقهاء وضع  
الستور والعمائم والنياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الخليفة وتكبره الستور  
على القبور • ولكن نحن نقول الا ان اذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يهتقروا  
صاحب القبر ولجلب الخشوع والادب للعاقلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان  
كان بدعة فهو وكقولهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد اجلالا  
للبيت حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مبرورة ولا أثر محكي وقد فعله أصحابنا •  
كذا في كشف التور عن أصحاب القبور للاستاذ عبد الغنى النابلسي قدس سره (قوله ولا  
الرتبة) جهه ارقام وتسمى رقة بالفتحات الثلاث وجهه ارقام بالفتحات أيضا قال أرغت الرجل  
ارناما اذا عقدت في امصه خطا يستذكر به حاجته اتفاقى من أبي عبيدة قال الشاعر  
اذ لم تكن حاجتنا في نفوسكم • فليس بغن عند عقد الرنام  
قال في الهداية وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه بذلك • وفي المنع  
انما ذكره الان من عادة بعض الناس شد الخطوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها  
وذلك مكره لانه محض عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوقاية •  
قال ط علم منه كراهة الملع الذي يضعه بعض الرجال في العضد (قوله التسمية المكروهة)  
أقول الذي رأيت في المجتبى التسمية المكروهة ما كان بغير القرآن وقبل هي الخوذة التي تعلقها  
الجاهلية • فلما راجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم أن المعاذات هي التمام  
وليس كذلك انما التسمية الخرزة ولا بأس بالمعاذات اذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى  
ويقال رقاه الرائي رقية او رقية اذا عوذته ونقش في عوذته قالوا وانما تكبره العوذته اذا كانت بغير  
اسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخله هرا أو كفرة أو غير ذلك وأما ما كان من القرآن أو من  
من الدعوات فلا بأس به • قال الزباني ثم الرتبة قد نشأته بالتسمية على بعض الناس وهي خيط  
كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وعمتهم عنه  
وذكر في حدود الاعيان أنه كره • وفي الشلبي عن ابن الاثير التمام جمع غيمة وهي خرزات  
كانت العرب تعاقها على اولادهم يتفنون بها العين في زعمهم فابطاها الام والحديث الآخر  
من علق غيمة فلا تخم الله له لانه لم يبعث قدون ثم اتقام الدوام والش - فاعلم جعلوا اثر كماله -  
أرادوا به ادفع المقادير المكتوبة عليهم وطالبوا دفع الاذي من غير الله تعالى الذي هو دافعه  
• وفي المجتبى اختلاف في الاستسقاء باقرار أن بان يقرأ على المريض أو الملبوغ القاشحة  
أو يكتب في ورق ويعلق عليه أو فطست ويغسل ويسقى وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
كان يعوذ نفسه قال لرضا الله عنه وعلى البوازع الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس  
بان يشد الخنثى والخائض التعاون يذبح العضد اذا كانت مافوفة • قال ط وانظر هل  
كتابة القرآن في نحو التمام سر فاء قطعة بخور زام لانه غير ما وردت به كتابة القرآن وهو •  
• وفي الظانية بساط أو مصلى كتب عليه في النسخ المالك الله يكره استعماله وبسطة

ولولا تكبر تكبره (و لا)  
(الرتبة) هي خطا يربط  
باصبع أو خاتم لتذكر الشئ  
والحاصل أن كل ما فعل  
تجبر اكره وما فعل الحاجة  
لاعتابه (فرع) • في المجتبى  
التسمية المكروهة ما كان  
بغير العربية



والقعود عليه - ولو قطع الحرف من الحرف أو غطي على بعض الحروف حتى لم يبق الحكمة  
 منه لا تزول الكراهة لأن السرور المفرد ضرورة وكذا لو كان على المالك أو الألف وحدها  
 أو اللام اه وفيها امرأه أرادت أن تضع تعويذا يصحها زوجها كرفي الجاه مع الصفر  
 أن ذلك حرام لا يحل وباني بيان ذلك قبل إحياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاع في أيام النبروز  
 والرقاع بالابواب لأن فيه إهانة اسم الله تعالى واسم نبيه عليه السلام وفيها لباس وضع  
 الجاهج في الزرع والمبطقة لدفع ضرر المين لأن المين حتى تصيب المان والآدمي والحيوان  
 ويظهر أثره في ذلك عرف بالآثار فإذا نظر الناظر إلى الزرع يقع نظره أولا على الجاهج  
 لارتفاعها فنظره بعد ذلك إلى الحرث لا يضر - وروى أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وقالت فتن من أهل الحرث والتخاف عليه العين فامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن  
 يجعل فيه الجاهج اه (قصة) في شرح البخاري للإمام العيني من باب العين حتى روى  
 أبو داود من حديث عائشة أنها قالت كان يوم العاش فبتوضأ ثم بقتل منه العيني قال  
 عياض قال بعض العلماء ينبغي إذا عرف واحد بالاصابة بالعين أن يجتنب ويحترز منه وينبغي  
 للإمام منه من مداخله الناس ويلزمه بيت - وإن كان فقيرا رزقه ما يكفيه فضرره أكثر من  
 ضرر أكل الثوم والبصل ومن ضرر الجذوم الذي منه عررض الله عنه وفي الثاني أن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئا يحببه فليدع بالبركة فإن  
 العين حق والدعاء بالبركة أن يقول تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه ويومر العائن  
 بالاعتدال ويجبر أن أبي اه مخلصا وعامة فيه والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في النظر والمس) •

(قوله والمس) زاده تسكلم المصنف عليه وعدم الذكرك في الترجمة لا بعد عيبا وإن كان الذكرك  
 أولى ليعلم محله فليراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العقوبة  
 وغيرها ان مسائل النظر أربع نظر الرجل إلى المرأة ونظرها إليه ونظر الرجل إلى الرجل ونظر  
 المرأة إلى المرأة والأولى على أربعة أقسام نظره إلى الأجنبية - الحرة ونظره إلى من تحل له من  
 الزوجة والأمة ونظره إلى ذوات محارمه ونظره إلى أمة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد  
 الشهوة) أي بان صار مراها فافهم إذا لم يحد الشهوة الكائنة منه ط أقول وقد علمنا في  
 شروط الصلاة ما نصه وفي السراج لا عورة إلا صغير جدا ثم ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم تنغلظ إلى  
 عشر سنين ثم كالغ في الأشياء يدخل على النساء في خمس عشرة سنة اه فتأمل (قوله ولو أصر  
 صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال  
 وإن كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عور ومن قره إلى قدمه لا يحل النظر إليه عن شهوة  
 فاما اللوة والنظر إليه لاعتناء شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنجاب كذا في الملتقط ولم يذكر  
 الشهوة الموجبة للتحريم هل هي ميل القلب أو لا يتشاور ويحمر ط أقول ذكر الشارح في  
 فصل الحرمات من التمسك أن حد الشهوة في المس والنظر الموجبة لحرمه المصاهرة فتحررت آله  
 أو زيادته يفتي وفي امرأة ونحوه يخرج تحرك قلبه أو زيادته اه ونقله الله تعالى عن أصحابنا  
 ثم قال وقال عامة العلماء أن ميل القلب يشتمل على إهانة أو قبل أن يقصد مواقعتها ولا

• (فصل في النظر والمس) •  
 (وينظر الرجل من الرجل)  
 ومن غلام بلغ حد الشهوة  
 يجتنب ولو أصر صبيح الوجه  
 وقد مر في الصلاة

ببالي من الحرام كما في النظم وفي حق النساء الأشهر ما بالقلب لا غير اه وقال الله تعالى في  
 هذا الفصل بشرط حل النظر إليه أو إليه - إلا من بطريق اليقين من شهوة أي ميل النفس  
 إلى القرب منها أو منه أو المس لها أو له مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجليل والمتاع  
 البزيل فالميل إلى التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال المصنف الموطون أصناف صنف  
 ينظرون وصنف يصالحون وصنف يعملون وفيه إشارة إلى أنه لو لم منه الشهوة أو ظن  
 أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره اه أقول حاشا له أن مجرد النظر واستحضاره لذلك الوجه  
 الجليل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحضار المتاع البزيل لا بأس به فإنه لا يخلو عنه الطبع  
 الإنساني بل يوجد في الصغار قاصدا غير المين يأنف صاحب الصورة الحسنه أكثر من صاحب  
 الصورة القبيحة ويرغب فيه ويحبه أكثر بل قد يوجد ذلك في اليهائم فقد أخبرني من رأى جلا  
 ميل إلى امرأة - فاهو يضع رأسه عليها كالأرأادون غير هامن الناس فليس هذا نظره شهوة  
 وإنما الشهوة ميله بعد هذا ميل لذة إلى القرب منه أو المس له زائدا على ميله إلى المتاع البزيل  
 أو الملتصق لأن ميله إليه مجرد استحضار ليس معه لذة وتحرك قلب إليه كما في ميله إلى ابنه أو  
 أخيه الصبيح وفوق ذلك الميل إلى التقبيل أو المعانقة أو المباشرة أو المضاجعة ولو لم يتحرك آلة  
 وأما استحضاره في حرمة المصاهرة فلهذا الاحتياط والله تعالى أعلم ولا ينبغي أن الاحتياط عدم  
 النظر مطلقا قال في التاترخانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان أبو حنيفة ينجسه في درسه  
 خالف ظهره أو خلف سارية مخافة خيانة العين مع كالتقواء اه وراجع ما كتبناه في شروط  
 الصلاة (قوله لا يتروهم أن الأول عين الثاني) لأن الثاني معرفة كالأول وهذه القاعدة  
 ليست كاية قال تعالى وأزنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ويمكن أن  
 يقال أن آل في الأول والثاني جنسية والمعرف في حكم التكررة ط (قوله وكذا الكلام  
 فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله فأت الخ) يشير إلى أن ما ذكره من أن المعرفة  
 أو التكررة إذا عرفت معرفة فهي عين الأول أو تكررة فغيره غما هو عند الإطلاق وخالها مقام  
 عن القرائن كما صرح به في التلويح (قوله وهي غير يادية) أي ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وإن  
 كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها وهذا إذا لم تكن ثيابها متفرقة بها بحيث  
 تصف ما تحتها ولم يكن رقيقا بحيث يصف ما تحتها فان كانت بخر لاف ذلك فينبغي له أن يخفض  
 بصره اه وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل في جسدها وعلى ثيابها ما لم يكن يوجب عيبا  
 فلا ينظر إليه حينئذ أقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خفاف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين  
 له عظامها لم يرح رائحة الجنة ولأنه متى لم يصف ثيابها ما تحتها من جسدها يكون ناظرا  
 إلى ثيابها وقامع أدون أعضائها فصار كما إذا نظر إلى خفية هي فيها ومتى كان يصف يكون ناظرا  
 إلى أعضائها اه أقول مقاده أن رؤية الثوب بحيث يصف جسم العضو عورة ولو كثر فلا  
 ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحبل فوجدت جسم الصبي في بطنها وأجهم الذي  
 على غير الجارية إذا نحر - حقيقة صار له جسم أي تنو وارتفاع ومنه قوله حتى يتبين جسم عظامها  
 اه وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورة غيره فوق ثوب ملتصق به يصف جسمها فيحصل ما مر على  
 ما إذا لم يصف جسمها فليتأمل (قوله فالركبة عورة) (رواية الدارقطني ما تحت السر إلى الركبة

والأولى تكبير الرجل  
 يتوهم أن الأول عين الثاني  
 وكذا الكلام فيما بعد  
 قه - ثاني قلت وفريضة  
 المقام تسكني فتدبر ثم قل  
 عن الزاهد أي أنه لو نظر  
 لعورة غيره بأذنه لم يأنف  
 وفيه نظر ظاهر بل انظر  
 الزاهد أي نظر لعورة غيره  
 وهي غير يادية لم يأنف انتهى  
 فالصنظ (سوى ما بين سرته  
 إلى ما تحت ركبته) فالركبة  
 عورة لا السر



عورة والركبة كافي الهداية هي ملحق عظمى الساق والفخذ وفي البرجندى ما تحت السرة  
هو ما تحت الخط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بطنه بحيث يكون بعدة عن موقفه في جميع  
جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة لانه متبوعة خلافا لابي عهدة والشافعي  
والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لاصحاب الظواهر وما دون السرة الى حيث  
الشعر عورة خلافا لابن المنفلوطي معناه العادة لانه لا يمتد به بالعادة مع النص في خلافها  
وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان كاشف  
الركبة ينص عليه برفق وكاشف الفخذ ينص عليه وكاشف السرة لا يقول عليه ان الج  
ملخصا (قوله ومن عرسه وامته) فينظر الرجل من ماله بالعكس الى جميع البدن من الفرق  
الى القدم ولومن شهوة لان النظر دون الوطء الحلال قهستاني (قوله الحلال) جعله في المنع  
قيد الامة كافي الهداية والاولى به قبل الامرس ايضا لما في القهستاني لا ينظر الى فرج  
المظاهر منها على ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصددر منها كافي  
فاضيخان اه وأما الخائف فانه يحرم عليه قربان ما تحت الازار قال الشارح في باب الحيض  
وأما محل النظر وما يشترطه فانه تردد (قوله له وطؤها) الجار والمجرور معناه في الحلال  
وطؤها فاعل اي التي يحل له وطؤها (قوله او مصاهرة) بان كانت أمه ووطؤها أو بنتها ط  
(قوله فحكمها كالأجنبية) اي كالأمة الأجنبية بدليل ما في العناية حيث قال قهستاني بقوله من  
أمته التي تحل له لان حكم أمته الجوسمية والتي هي أخته من الرضاع حكم أمة الغير في النظر  
ايها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطء فيمتنع بانتقائه اه (قوله وبشكل)  
اي تفيد الامة بالتي يحل له وطؤها لو كانت مفضاة وهي التي اختلطت بها ككافها (قوله فانه  
لا يصل له وطؤها) الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الذر فان شك فليس  
له ان يطأها كافي الهندية (قوله والاولى تركه) قال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد  
منهم الى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أتى أحدكم أهله فليبتعد عما استطاع ولا  
يتجرد ان تجرد العير وان ذلك يورث التسيان لورود الاثر وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
يقول الاولى ان ينظر اياك كون ابلغ في تحصيل معنى الامة اه لكن في شرحها لا يعنى ان هذا لم  
ثبت عن ابن عمر لا يستدعي ولا يستدعي وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل  
يس فرج امرأته وهي عرس فرجه ليصيرك عليهما هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن يعظم  
الاجر ذخيرة (قوله لانه يورث التسيان) ويضعف البصر اه ط ه (تنبيه) قد مر ان  
الرجل ينظر من أمته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال ملاسكين وأما حكم نظر السيدة  
الى جميع بدن أمتها والامة الى سيدتها ففيه معلوم اه وذ كر محتمية أبو السعد أنه مستفاد  
من قول المصنف والمرأة للمرأة أقول الظاهر أنه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لكانت  
عليه ولائم ثم انما هو محل النظر الى غير مواضع الزينة بحل الوطء كما صرح في العناية والنهاية  
قبيل الاستبراء مانعه والنساء كلهن في حل نظر بهن الى بعضهن سواء (قوله أو بسبب)  
كالرضاع والمصاهرة (قوله ولو بزنا) اي ولو كان عدم حل نكاحها له بسبب زناه باصاها أو  
فروعها قال الزياي وقيل انها كالأجنبية والاول اصح اعتبار الحقيقة لانها محرمة عليه على

(ومن عرسه وامته الحلال)  
له وطؤها المخرج الجوسمية  
والنكاحية والمشرقة  
ومن كوحدة الغير والمحرمة  
برضاع أو مصاهرة فحكمها  
كالأجنبية بحيث يثبت كل  
بالمفوضة فانه لا يحل له  
وطؤها وينظر اليها قهستاني  
قلت وقد يجب ان يغلب  
(الى فرجها) بشهوة وغيرها  
والاولى تركه لانه يورث  
التسيان (ومن عرسه)  
هي من لا يحل له نكاحها  
أبدا بنسب أو بسبب  
ولو بزنا (الى الأرض)  
وانوجه الصدر والساق  
والعضدان آمن شهوة  
وشهوتهم ايضا كره في  
الهداية

المعبر بالعين المهمة والحمار

التأيد (قوله من قصره على الاول) اي قصر التقيد على الايمن من جانب الرجل وهو  
أعز بعض يحتاج الشريعة والمصنف ايضا (قوله لا الى الظهر والبطن الخ) اي مع ما يتبعهما من  
فخوذ الجنبين والفرجين والاليتين والركبتين قهستاني (قوله وتلك المذكورات مواضع الزينة)  
أشار الى أنه ليس المراد في الآية نفس الزينة لان النظر اليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها  
فالرأس موضع التاج والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع  
القرط والعضد موضع الدملوح والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب  
والساق موضع الخنطال والقدم موضع الخضاب فربما والشعر موضع العنقص اتقاني  
والدملوح كعصا ورو الدملج مقصور منه مصباح وهو من حلى العضد والعنقص سير يجتمع به  
الشعر وقيل خيوط سود تصل بها المرأة شعرها مغرب (قوله ولو مدبرة أو أم ولد) وكذا المكاتب  
ومعتقة البهائم عنده قهستاني (قوله فينظر اليها كغيره) لانها تخرج لحوائج مولاه وتخدم  
أضيافه وهي في ثياب مهنتها صارحها خارج البيت في حق الاجانب كحل المرأة اذا دخله في  
حق محارم الاقارب وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية متفحفة علاها بالدرقة وقال أتى عنك  
الخمار يا دارا تشبهين بالحرائر هداية ودقار بالدال المهملة كفعال مبني على الكسر من الدفر  
وهو الثقب (قوله أو شئ) معناه استواء الامرين تاتر خانية (قوله الامن الأجنبية) اي غير  
الامة وفي التاتر خانية عن جامع الجوامع لا بأس ان تنس الامة الرجل وان تدعنه وتغمره مالم  
تشتهر الاما بين السرة والركبة اه (قوله فلا يحل من وجهها) اي وان جاز النظر اليه على  
ما يأتي (قوله ولذا ثبت به حرمة المصاهرة) تعليل لكونه أغاظ من النظر والمراد اذا كان  
عن شهوة ويشمل المحارم والامه حتى لو من عمنه أو أمته بشهوة حرمت عليه بنها (قوله أما  
الجهوز الخ) وفي رواية بشرط أن يكون الرجل أيضا غير مشتمى اه قهستاني عن الكرماني  
قال في الذخيرة وان كانت جهوزا لا تشتمى فلا بأس بمصافحتها ومساها وكذلك اذا كان شيئا  
بأسن على نفسه وعليها فلا بأس أن يصالحها وان كان لا يامن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان  
محمد أبا ح الممس للرجل اذا كانت المرأة جهوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيها  
اذا كان الممس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة  
فليتأمل عند الفتوى اه (قوله جاز سفرهما) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر  
محمد الخلو والمصاهرة باماه الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهم اقولان مضممان  
أقول لكن هذ في زمانهم لم يسيئ كره الشارح عن ابن كمال أنه لا تسافر الامة بلا محرم في  
زماننا الغاية أهل الفساد وبه يفتي فتأمل (قوله الخلو بالأجنبية) اي الحرمة لما علمت من  
الاخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية مروية كراهة محرم وعن أبي يوسف ليس  
بمحرم اه (قوله أو كانت جهوزا شوها) قال في القنية وأجمعوا ان الجهوز لا تسافر بغير  
محرم فلا تجوز لرجل شابا أو شيخا ولو ار تصافح الشيوخ في الشفاعة عن الكرماني الجهوز  
الشوهاو الشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادر انهم بمنزلة المحارم بالنسبة الى  
غيرهم من الاجانب ويحتمل أن يكون المراد أنه معها كالمحرم ويؤيد احتمال الوجهين  
ما قدمناه آتافا عن الذخيرة وعلى الثاني في اطلاق الشارح نظر قهستاني (قوله أو بمائل) قال

من قصره على الاول فتد  
قصر ابن كمال (والا لا الى  
الظهر والبطن) خلافا  
للشافعي (والقصد) وأصله  
قوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
الا لبهن وان الآية وثقت  
المذكورات مواضع  
الزينة بخلاف الظاهر  
وغفور (وحكم امره غيبه)  
ولو مدبرة أو أم ولد (كذلك)  
فينظر اليها كغيره (وما  
حل نظره) محارم من ذكر  
أو أنثى (حل له) اذا أمن  
الشهوة على نفسه وعليها  
لانه عليه الصلاة والسلام  
كان يقبل رأس فاطمة  
وقال عليه الصلاة والسلام  
من قبل رجل أمة فساكنها  
فبطلت عليه الجنة وان لم يامن  
ذلك أو شك فلا يحل له النظر  
رأس كشف الحقائق لابن  
ساطان والجهة هي (الامن  
أجنبية) فلا يحل من وجهها  
وكنهها وان أمن الشهوة  
لانه أغاظ ولذا ثبت به  
حرمة المصاهرة وهذا في  
الشابة أما الجهوز زاتي  
لا تشتمى فلا بأس بمصافحتها  
ومس يدها اذا أمن ومن  
جاز المس جاز سفرهما ويحلو  
اذا أمن عليه وعليهما والا  
وفي الاشياء الخلو بالأجنبية  
حرام الملازمة مدونة  
هربت ودخلت خربة أو  
كانت جهوزا شوها أو  
يحائلي والخلوة بالمحرم مباحة



في القنية سكن رجل في بيت من دار وامرأة في بيت آخر منها وكل واحد غاف على حدة اسكن  
باب الدار واحد لا يكره ما لم يجتمعهما بيت اه ورمز في ثلاثة رموز ثم رخص الى كتاب آخر هي  
خلوة فلا تخل ثم رخص ولو طلقها ابانها وليس الابيت واحد يجعل بينهما مسطرة لانه لو لا المسطرة تقع  
الخلوة بينهما وبين الاجنبية وليس معها محرم فهو ذليل على صحة ما قالوه اه لان البيتين  
من دار كالسنة بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالسفرة مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا  
اذ لو كان فاسقا فاصح ان ينفك عنها فافترق على الخلوة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد  
وقد بحث صاحب البصر في ما قبل ما قاله في القنية فقال يمكن ان يقال في الاجنبية كذلك  
وان لم تكن معتمدة الا ان يوجد نفل بخلافه وذكر في الفقه ان كذلك حكم السنة اذا مات  
زوجها او كان من ورثته من ايس محرم لها قول وقول القنية وليس معها محرم يفيد انه  
لو كان فلا خلوة والذي فصل من هذا ان الخلوة المحترمة تنتفي بالخال ووجود محرم او امرأة  
نفة قادرة وهل تنتفي ايضا بوجود رجل آخر اجنبي لم اره يمكن في امامة البحر عن الاستصحاب  
يكبره ان يوم النساء في بيت وليس معها من رجل ولا محرم مثل زوجته وامته وأخته فان كانت  
واحدة منهن فلا يكبره وكذا اذا امكن في المسج لا يكبره اه واطلاق المحرم على من ذكر  
تغليب بحر والظاهر ان هذه الكراهة الخلوة ومفاده ان لا تنتفي بوجود رجل آخر اكنه  
بقية ايضا ان لا تنتفي بوجود امرأه اخرى فيخالف ما مر من الاكتفاء بامرأة نفة ثم رأت في  
منية المنق ما نصه الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى مكروهة تحريم اه  
ويظهر لي ان مرادهم بالمرأة النفة ان تكون بجوار الاجماع مثلها مع كونها قادرة على الدفع  
عنها وعن المطابقة فيما تامل (قوله الاخت رضاعا) قال في القنية وفي استئصال القاضي  
الصدر الشهد ويذهب في الاخت من الرضاع ان لا يخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع  
في الجاع اه وافاد امامة البصري ان ينبغي معناه الوجوب هنا (قوله والصهرة المشابة)  
قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلهما ان يسكن في دار واحدة اذا لم يخافا الفتنة وان كانت  
الاهرة شابة فللبعير ان ينفك عنها وامته اذا خافوا عليه ما الفتنة اه واصهار الرجل كل ذي  
رحم محرم من زوجته على اختيار محدود المسئلة مقرر وصحة هنا في أمها والعلة تفيد ان الحكم  
كذلك في بنتها ونحوها كالأجنبي (قوله والا لا) اي والا يمكن يجوز ان لا يشتمها ولا يرد  
السلام بل سانه قال في الخاتمة وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا لم يسل الرجل أو لا واسلمت المرأة  
الاجنبية على رجل ان كانت بجوار الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت  
شابة رد عليها لفي نفسه وكذا الرجل اذا لم على امرأة اجنبية فاجواب فيه على العكس اه  
وفي الذخيرة واذا عطس فتعنته المرأة فان يجوز ارد عليها او الاردف نفسه اه وكذا لو عطست  
هي كافي الخلاصة (قوله في نقل القنية) اي عن يمين الميسر (قوله زائدة) بيده قوله  
في القنية واحتر او يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية اه وفي المجتبى رخص في الحديث  
دليل على أنه لا بأس بان يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يهتبه  
انما ذلك في كلام فيه انه اه فالظاهر انه قول آخر أو محمول على المجوز تأمل وتقدم في شروط  
الصلاة ان صوت المرأة عورة على الراجح ومرا الكلام فيه فراجع (قوله للضرورة) وهي معرفة

الاخت رضاعا والصهرة  
الاشابة وفي الشرع بلاية  
مع زيا الجورة ولا يكلم  
الاجنبية الا بمجوز اعطست  
أولست فيتم اورد السلام  
صالح او الا لا انتهى وبه بان  
ان لفظة لا في نقل القنية  
ويكلمها بما لا يحتاج اليه  
زائدة فتنبه (وله من ذلك)  
اي ما لم ينظر (اذا أراد  
الشرع وان خاف شهوته)  
للضرورة وقبل لا

لين بشرتها وذلك غرض صحيح في اللبس اتفاقا (قوله في زمانا) اهل وجهه القبيح به انه اغلابة  
الشر في زمانا بما يؤدى الى ما نوقه بخلافه في زمن الساف قال في الاختيار وانما حرم  
المس لانها تاتى الى الاستئاع وهو الوط (قوله وبه جزم في الاختيار) وكذا في النائية والمبني  
وعزاه الى الهداية وغيره ما لا يخفى درمتمنى ونقل الاتفاق من شرح الجامع الصغير لغير  
الاسلام عن محمد انه كره للثياب المس لان بالنظر كفاية ولم ير أبو حنيفة بذلك باس الا ضرورة العلم  
ببشرتها (قوله وأمة بلغت حد الشهوة) بان نعلم للجماع ولا اعتبار بالسن من سبع أو تسع  
كما يحسنه الزباني وغيره في باب الامامة ثم ان ما مشى عليه المصنف تبعه للدور رواية عن محمد  
وهو خلاف ما مشى عليه في الكثرة والملائي ويختصر القدر ويغير ما قال في الهداية واذا  
حاضت الامه لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تشتمى ويجماع مثلها  
فهى كالبالغة لا تعرض في ازار واحد ولو جرد الاشياء اه تأمل (قوله وكفيا) تقدم في  
شروط الصلاة ان ظهور الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا (قوله قبل  
والقدم) تقدم ايضا في شروط الصلاة ان القدمين ليسا عورة على المعقد اه وفيه اختلاف  
الرواية والتعصيص وصح في الاختيار انه عورة خارج الصلاة لا في ارجح في شرح المنية كونه  
عورة مطلقا باحاديث كافي البحر (قوله اذا اجرت نفسها بالخبر) اي ونحوه من الطبع وغسل  
الثياب قال الاتفاق عن أبي يوسف انه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للهاجة الى ابدنهما  
اذا اجرت نفسه والطبخ والخبز اه والمتبادر من هذه العبارة ان جوار النظر ليس خاصا  
بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بل اجازة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزباني اوف بالمردوهي  
وعن أبي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانه يبدو منها عادة اه فافهم (قوله وعندها  
كالاجنبي معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبي بل أكثر كثرة الاجتماع والنصوص  
المهرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكت أيمانهم الاماء دون العبيد قاله الحسن وابن  
جبير اه اختياره وقامه في الطولات (قوله خلاصة) عزولاه مثلين وذكره في الخاتمة  
ايضا (قوله فان خاف الشهوة) قدمنا حدها أول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال في  
التأخر خاتمة وفي شرح الكرخي النظر الى وجهه الاجنبية الحرة ليس بمحرم ولكن يكبره بغير  
حاجة اه وظاهر الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والا فحرام) اي ان كان عن شهوة حرم (قوله  
وأما في زمانا فمع من الشابة) لانه عورة بل لخوف الفتنة كما قدمه في شروط الصلاة (قوله لا  
المس) نصريح بالمفهوم (قوله في الاصح) لانه يوجد من لا يشتمى بالضرورة بخلاف حالة  
الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند دخول الشهوة لا مطلقا فتنبه (قوله ولو عن  
شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والافكلام المصنف في النظر بشهوة مع فتنة الاستئناء  
(قوله بنية السنة) الاولى جعله قيد للجميع ايضا على التجوز لئلا يلزم عليه افعال القيد في  
الاولين لما قال الزباني وغيره ويجب على الشاهد والقاضي ان يصدقا الشهادة والحكم لا قضاء  
الشهوة فتحرز عن القبيح ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتمها  
اقوله عليه الصلاة والسلام لا تغرب بين شعبة من شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه أخرى ان  
يؤدم فيسكن كرواه القوم في والنسائي وغيرهما ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه

في زمانا وبه جزم في الاختيار  
(وأمة بلغت حد الشهوة)  
لا تعرض (على البيع) في  
ازار واحد (يستمر ما بين  
السرة والركبة لان ظهورها  
باطنه عورة) (و) - ظهر  
(من الاجنبية) ولو كان في  
مجنبي (الى رجليه او لحيها  
فقط) لا ضرورة فيل  
والقدم والذراع اذا اجرت  
نفسه هالفيز تارة خاتمة  
(وعندها كالاجنبي معها)  
في نظر لوجهها وكيفية انظر  
نم يدخل عليها بالاذن  
اجازة ولا يسافر بها اجازة  
خلاصة وعند الثاني  
ومالك كبره (فان خاف  
الشهوة) أو شئ (استمع  
نظره الى وجهها) في النظر  
مقيد بعدم الشهوة والا  
محرم وهذا في زمانهم وأما  
في زمانا فمع من الشابة  
فهو الثاني وغيره (الا)  
النظر لا المس (حاجة  
كناس وشاهد يحكم ويشهد  
عليها) لقبوا شر مرتب  
لا لتحمل الشهادة في الاصح  
(وكذا مريدنا كاحها) ولو  
عن شهوة بنية السنة  
لانها الشهوة (وشراها  
ومداواتها) انظر (الطبيب  
الى موضع مرضها بقدر  
الضرورة) ان الضرورة ان  
تقدم بقدرها وكذا نظري  
قابلة



والادم والايدام الاصلاح والتوفيق اتفاني (تنبيه) تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة  
 للشهر او ظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز النكاح وبه صرح الزاوي حيث قال ولا  
 يجوز له ان يمس وجهها ولا كفها وان آمن الشهوة ولو جردا خمره وان عدم الضرورة والبلوى  
 اهـ ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع مع اللابان المس اغاظ فتع بلا حاجة وفي دور البصار  
 وشرحه لا يحل المس للقاضي والشاهد والمخاطب وان آمنوا الشهوة لعدم الحاجة ومعاودة  
 المني في موهمة ولذا قال الشارح وأما المس مع الشهوة للنكاح فلم أر من اجاز به بل جملوه  
 كالحاكم لا يمس وان آمن لم يحفظ ويجوز كلام المصنف اهـ بقى لو كان للمرأة ان امره وبلغ  
 للمخاطب استنواؤه في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها انه لا يحل للمخاطب النظر الى ايها  
 اذا خاف الشهوة ومثله بنم وتقييد الاستثناء بما كان له حاجة انه لو كثر بالنظر اليها بكرة  
 حرم الزائد لانه ابيع ضرورة في تقييد سد بابها فظاهر ما في غرر الافكار جواز النظر الى المكف  
 ايضا ويظهر من كلامهم انه اذا لم يمكنه النظر بجوارسها لم يمسها نصفه حلالا بالاطراف  
 الاولى ولو قف بالوجه والكفين وحل يحل لها ان تنظر للمخاطب مع خوف الشهوة لم أره  
 والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة في الحديث السابق بل هي أولى منه في ذلك لانه يمكنه  
 مفارقة من لا يرصها بخلافها (قوله وختمان) كذا جزم به في الهداية والظلمة وغيرهما وقبل  
 ان الاختتان ليس بضرورة لانه يمكن أن يتزوج امرأة أو بشترى أمة فحتمه ان لم يمكنه أن  
 يحتق نفسه كما ياتي وقد كوفي الهداية الخاضعة أيضا لان الختان سنة للرجال من جهة الفطرة  
 لا يمكن تركها وهي مكرومة في حق النساء أيضا كافي المكافاة وكذا يجوز أن ينظر الى موضع  
 الاحتقان لانه مسداوة ويجوز الاحتقان للمرض وكذا للهزال الفاحش على ما روي عن  
 أبي يوسف لانه احادة المرض هداية لان آخره يكون الحق والبدل فلو احتقن لا ضرورة  
 بل لخنفة ظاهرة بان يقوى على الجماع لا يحل عندنا كافي الذخيرة (قوله وينبغي الخ)  
 كذا أطلقه في الهداية والخاتبة وقول في الجوهر اذا كان المرض في ما يربطه من غير الفرج  
 يجوز النظر اليه عند الدوا لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم  
 امرأة تداء بها فان لم توجد وخافوا عليها ان تهلك أو يصبها وجع لا تختمه بسترها منها كل  
 شيء الاموضع المله ثم يداء بها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اهـ  
 فتأمل والظاهر ان ينبغي هنا الوجوب (قوله صراج) ومثله في الهداية (قوله وكذا تنظر  
 المرأة الخ) وفي كتاب الخنثى من الأصل أن نظر المرأة من الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل  
 الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغاظ هداية والمتون على الاول فعليه المعول  
 (قوله حرم استنساها الخ) أقول الذي في التارخانية عن المضمرات فاما اذا علمت انه يقع  
 في فم الشهوة أو شكت ومعه في الشك استواء الظنين فاحب الي أن تغض بصرها  
 هكذا كرم في الأصل فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبي وفي  
 عكسه قال فيجب تجنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا اهـ لمخصاومته في  
 الذخيرة ونقله ط عن الهندية وفي نسخة التارخانية التي عليها خط الشارح الاستحسان  
 بالسين والذون بعد الدلاء بدل الاستحباب بالباين والظاهر ان تحريف كابدل عليه ينافي

وختان وينبغي أن يعلم  
 امرأة تداء بها لان نظره  
 الجنس الى الجنس أخف  
 (وتنظر المرأة مسافة من  
 المرأة كالرجل من الرجل)  
 وقيل كالرجل لحرمة الاول  
 أصح صراج (وكذا تنظر  
 المرأة من الرجل) كذا  
 الرجل للرجل (ان أمست  
 شهوتها) فلو لم تأن أو  
 خافت أو شكت حرم  
 استنساها كالرجل هو الصحيح  
 في الفصاين تارخانية  
 معز بالمضمرات

الكلام فيوافق ما في الذخيرة والهندية فقول الشارح حرم استنساها أو قه فيه التصريف  
 تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كافي الهداية أن الشهوة على غلبة وهو كالمحقق  
 اعتبارا فاذا اشتمل الرجل كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتمت المرأة  
 لان الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمحقق من  
 الجانبين في الانضاء الى المحرم أقوى من المصحف في جانب واحد اهـ (قوله والذخيرة) محترز  
 قوله ألمة (قوله فلا تنظر الخ) قال في غاية البيان وقوله تعالى أو نسا من أي الحوائر المسلمات  
 لانه ليس للمؤمننة أن تعبد بين يدي مشركة أو كناية اهـ ونقله في العناية وغيره عن ابن  
 عباس فهو وقف به ما تورد في شرح الاستاذ عبد الفتى النابلسي على هدية ابن العماد عن  
 شرح والده الشيخ اسمعيل على الدور والفرد لا يحل للمسلمة أن تكشف بين يدي يهودية أو  
 نصرانية أو مشركة إلا أن تكون أمة لها كافي السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة  
 الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لان تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها كما  
 في السراج اهـ (قوله وشعر رأسها) الاولى تأخير عمامتها ليكون نصا في عود الضمير الى  
 الحرة (قوله وعظم ذراع حرمة ميتة) احتراز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر  
 اليه في الحياة وفيه دليل بالحرة لأن ذراع الأمة يحل النظر اليه في حياته بخلاف نحو عظم  
 ظهرها (تنبيهات) الاول ذكر بعض الشافعية أنه لو أبين شعر الأمة ثم عنت لم يحرم  
 النظر اليه لان الفتى لا يتعدى الى المنفصل اهـ ولم أره لا عنتا وكذا لم أر ما لو كان  
 المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعديل حرمة النظر اليه  
 وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل به الحفل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا لا قبل  
 زمن الحل والله تعالى أعلم الثاني لم أر ما لو نظر الى الاجنبية من المرأة والماء وقد صرحوا  
 في حرمة المصاهرة بانها لا تثبت برؤية فرج من امرأة أو ماء لان المرقى مثاله لا عينه بخلاف  
 ما لو نظر من زجاج أو ماء هي فيه لان البصر ينفذ في الزجاج والماء فيرى ما فيه ومفاد هذا انه  
 لا يحرم نظر الاجنبية من المرأة أو الماء إلا أن يفرق بان حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه شذوذ في  
 شروطها لان الأصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما يمنع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك  
 موجود هنا ورأيت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ويرجع الحرمة بنحو  
 ما قلناه والله أعلم الثالث ذكر بعض الشافعية انه كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيه  
 لقوله تعالى ولا تنموا ما اففضل الله به بعضكم على بعض فتع من الفتى كما منع من النظر وذكر  
 العلامة ابن حجر في القصة انه انيس منه ما لو وطئ حليلته متفكر في محاسن اجنبية حتى خيل  
 اليه أنه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي أنه يحل الحديث ان الله  
 تجاوز لامني ما حدثت به أنفسها ولا يلزم من تحيله ذلك عزمه على الزنا بل احق اذا صمم على  
 ذلك لو نظر به او انما لا يلزم فرض موطوءة تلك الحصة وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بان  
 الكراهة لا بد لها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماؤنا  
 فيمن أخذ كوزا يشرب منه فتصور بين يديه انه خمر فشر به أن ذلك الماء يصير محرما عليه  
 اهـ ورد بان في غاية البعد ولا دليل عليه اهـ لمخصاومته من تعرض له مسئلة عندنا راغما

(والذخيرة كالرجل  
 الاجنبي في الاصح ولا تنظر  
 الى بدن المسألة) محترز  
 (وكل عضو ولا يجوز النظر  
 اليه قبل الانفصال لا يجوز  
 بعده) ولو بعد الموت كثر  
 حانة وشعر رأسها وعظم  
 ذراع حرمة ميتة وساقها



قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات بالهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه  
والا تقرب اقوا عدهم من عدم الحبل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه بطوفا فيه تصوير  
مباشرة المصيبة على هيئة انها وتظهر من تلك الشرب ثم رأيت صاحب تبيين المحارم من علماءنا  
نقل عبارة ابن الحاج المائكي وأقرها وفي آخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد  
الماء على شبه المذكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تذكر المصائم في اجنبية حتى  
نزل لم ينظر فانه يقيد باباحته قلت لان ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى أنزل لا ينظر  
ايضا مع أنه حرام اتفاقا (قوله وقلامه ظنم رجلها) أي الحرة لا يقيد كونها ميتة وهذا بناء  
على كون القدمين عورة كأمير (قوله النظر الى ملاءة الاجنبية بشهوة حرام) قد منعنا  
لذخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا يأس بان يتأمل حبسها ما لم تكن ملتصقة بمصانف  
ما قسم لانه يكون ناظر الى ثيابها وقامت فانه وكظنره الى خيعة هي فيها ولو كانت نصف يكون  
ناظر الى اعضائها ويؤخذ مما هنا فقيده بما اذا كان بغية شهوة فلا يجزى منع مطلقا والله والله  
أعلم خوف الفتنة فان نظره بشهوة الى ملاءتها أو ثيابها أو ثامه في طول قوامها ونحوه فديعه  
الى الكلام مع هاتم الى غيره ويحتمل أن تكون الملاءة كون ذلك استتارها لا يحل بالضرورة  
وإن نظر الى حرم النظر بشهوة الى الصورة المنة قوشة محل تردد ولم أره فليراجع (قوله - واه كان  
شعرها أو غير غيرها) لما فيه من التزوير كما يظهر عما ياتي وفي شعر غير هاتين تناع بجزة الاذي  
ايضا السكن في التارخانية واذا وصلت المرأة شعر غير هاتين شعرها فهو مكر وهما الرخصة في  
غير شعر بقى آدم فخذ المرأة التي في قرونها وهو صدي عن أبي يوسف وفي الثانية ولا بأس  
للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها ثيابا من الور (قوله لعن الله الواصلة الخ) الواصلة التي تصل  
الشعر بشعر الغير والتي يوصل شعرها بشعر آخر زوروا الممتصلة التي يوصل الشعر الى ذلك بطليم  
والواصلة التي تشتم في الوجه والذراع وهو أن تغرز اليد بآلة ثم يمشى بكل أونيل فيزرق  
والمتوشعة التي يفعل بها ذلك بطليم او الواصلة التي تغلج اسنانها أي تحدد هاترت في أطرافها  
نقطة المجوز تشبه بالشواب والمتوشرة التي يفعل بها أمرها اه اختيار ومثله في ثمانية  
ابن الاثير وزاد أنه روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت ايسر الواصلة التي تعنون  
ولا بأس أن تعري المرأة عن الشعر من قرونها من قرونها بصوف أو ودواتها الواصلة التي تكون  
بغيرا في شبيبة ما اذا أنت وصلت بالقيادة والواصلة كأنه من وشرت الخشبة بالمشرك غير  
مهموز اه (قوله والنامصة الخ) ذكره في الاختيار أيضا وفي المغرب النص تنق الشعر ومنه  
الخصائص المنقاس اه ولعله محمول على ما إذا فاته لتقرب من الجانب والافلو كان في وجهها شعر  
ينقر فزجها عن بابيه في تحريم زلاته بعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتصين الا أن يعمل  
على ما لا ضرر ولا يلبس ما في تنقه بالخصائص من الايداء وفي تبيين المحارم ازالة الشعر من الوجه  
حرام الا اذا ثبت للمرأة حيلة أو شارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التارخانية  
عن المضمرات ولا بأس باخذها من الجاهلين وشعر وجهها ما لم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى  
نامل (قوله والخمسة) فعيل من خصاه نزع خصيقه والمحبوب من قطع ذكره وخصيقه

وقلامه ظنم رجلها دون  
يدها مجتبي وفيه النظر الى  
ملاءة الاجنبية بشهوة  
حرام وفي الاختيار ووصل  
الشعر بشعر الاذي حرام  
سواء كان شعرها أو شعر  
غيرها لقوله صلى الله عليه  
وسلم لعن الله الواصلة  
والنامصة والواصلة  
والنامصة والنامصة  
والنامصة والنامصة التي  
تنق الشعر من الوجه  
والنامصة التي يفعل بها ذلك  
(والنامصة والمحبوب  
والخنث في النظر الى الاجنبية)

والخنث المتزوي يرى النساء والمتشبه بهن في عملية الوطء وتلين الكلام عن اختياره تعالى  
أي الذي يمكن غير من نفسه احتراماً عن الخنث الذي في اعضائه اين وتكسر بأصل الخلقه  
ولا يشبه النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استند لا بقوله تعالى أو  
التابعين غير أولى الاربة من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشتمى النساء وقيل هو المحبوب  
الذي ينف ماؤه وقيل المراد به الابله الذي لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هو بطنه اذا كان شديدا  
كبير اما انت شهوته والاصح أن نقول ان قوله تعالى أو التابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل  
للمؤمنين يفضوا من أبصارهم محكم فمأخذه عنابة (قوله كالفيل) لان الخصي قد يجمع  
وقيل هو أشد جماعا لانه لا ينزل دفقة بل قطرة قطرة ويثبت نسب ولده منه والمحبوب يسهق  
وينزل والخنث فقل فاسق قه - تاتي حزينا (قوله وجازعزله) هو أن يجمع فإذا جاء وقت  
الانزال نزع فأنزل خارج الفرج (قوله أي باذن حرة أو مولى أمة) ظاهر المتن ان الاذن للأمة  
التي كوحدة لان العرس يشعلها المكن سائل الشارح لما في غاية البيان أن الاذن لولاها في  
قوله لم يجز بالاختلاف في ظاهر الرواية كذا في الجامع الصغير وعنه انه لها اه ثم هذا في  
البالغة أما الصغيرة فله العزل عنها بلا اذن كما مر في نكاح الرقيق (قوله وقيل يجوز الخ) قال في  
الهندية ظاهر جواب الكتاب انه لا يسهو ذكره ناسبه كذا في الكبرى وله منع امرأته من  
العزل كذا في الوجيز لا يكره اه ط وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذي  
مشى عليه في نكاح الرقيق تبع الثانية وغيرها وقد منها ذلك من التمر بحثنا ان لها سدق  
رحمها كما فعله النساء مخالفا لما يصح في الحر من أنه يحرم به - ير اذن الزوج لكن يخالف ما في  
الكبرى الا أن يعمل على عدم خوف الفساد تأمل وفي الذخيرة لو أرادت القاء الماء به ودسوله  
الى الرحم قالوا ان مضمة مدة ينفع فيه الروح لا يباح لها وقبله اختلاف المشايخ فيه والتفخ  
مقدور بمائة وعشرين يوما بالحديث اه قال في الثانية ولا أقول به اضممان المحرم ببعض  
الصبي لانه أصل الصبي فلا أقل من أن يلحقها ام وهذا الوجه لا عذر اه ويأتي غمامه قبيل  
احياء الموات والله تعالى أعلم

باب الاستبراء وغيره

يقال استبراء الجارية أي طاب براة رجها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم  
للاجتماع على وجوبه كالأول ذكر المعروفين من العصاة وعامة العلماء أنه لا يكفر انثبونه بغير  
الواحد كافي النظم وسببه حدوث الملك وعلمه ارادة الوطء بشرطه حقيقة الشغل كافي الحامل  
أو توهمه كافي الخائل وحكمه تعرف برادة الرحم وحكمته صيانة المياه المحترمة لئلا يكتسب الاصلح  
موجبة للحكم لانه ما عده بخلاف السبب السببه فأدير الحكم عليه وان علم عدم الوطء  
في بعض الصور الاتية اه درمستي والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في - بابا  
أو طاس الا لاوطأ الخيال حتى يضعن حملهن ولا الخيال حتى يستبرأن بعبضة أخرجه أبو داود  
والحاكم وقال - من صحيح وهو عام اذا تخلوا السبايا من البكر ونحوها فلم يخص بالحكمة  
لعدم اطرادها والخيال يجمع حبل والخيال يجمع حائل من لاجل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز  
لا غير وتر كها خطأ كافي المغرب ثم ان الاستبراء منه ما هو مستحب كما سنده كره (قوله وغيره) من

كالفيل) وقيل لا بأس  
بمحبوب جنف ماؤه لم يكن في  
الكبرى أن من جوزة فمن  
قوله التجبرية والديانة (وجازعزله عن أمة - بغير اذنها  
وعن عرسه به) أي باذن حرة  
أو مولى أمة وقيل يجوز  
بدونه اقتساد الزمان ذكره  
ابن سلطان  
(باب الاستبراء وغيره)



التقيل والمعاينة والمصالحة (قوله من ملك استتاع أمة) أي الاتفاح بها وطأ وغيره أي ملكا  
 حادنا استتاعا عن عود الأتية ونحوه مما يلي والمراد ملك العبد فلو تزوج أمة وكان المولى  
 بطؤها في الذخيرة ليس على الزوج أن يستبرأ عند الامام وقال أبو يوسف يستبرأ استتاعا  
 كي لا يؤذى إلى اجتماع رجائين على امرأته في طهر واحد ولا يحنف أن عقد النكاح متى  
 صح تضمن العلم ببراءة الرحم شرعا وهو المقصود من الاستبراء اهـ بقى الكلام في مولاهما قال  
 في الذخيرة إذا أراد بيعها وكان بطؤها يستبرأ أن يستبرأ ثم يبيعهها وإذا أراد أن يزوجه  
 وكان بطؤها وبعضهم قالوا يستبرأ أن يستبرأ والعصم انه هنا يجب واليه مال السرخصي  
 والفرق انه في البيع يجب على المشتري فيحصل المصود فلا معنى ليجابه على البائع وفي المتن  
 عن أبي حنيفة أنه أراد أن يبيع من كان بطؤها حتى يستبرأ اهـ (قوله ونحوها) كهيئة  
 ورجوع عنها أو صدقة وصية وبذل خلع أو صلح أو كتابة أو عتق أو اجارة (قوله ولو بكر الخ)  
 لما مر من إدارة الحكم على السبب وهو حدوث الملك لسببه قال القهستاني وعن أبي يوسف إذا  
 تبين بفرار رجلا من ماله البائع لم يستبرأ (قوله لو استغنى بالدين) أي استغنى الدين رقبته  
 وما في يده وهذا عند أبي حنيفة لأن المولى جفت لآلته مكاسبه وعندهما علك اتفاقا والاول  
 استتاعا والثاني قياس خاتبة (قوله والا) أي وان لم يكن مستغنيا ولا دين عليه أصلا  
 لا استتاعا وهذا إذا حاضرت عند العبد أمالو باعها المولاه قبل حياضها كان على المولى  
 استتاعا وان لم يكن المأذون مديونا كافي الشرب لآلته عن الخاتبة وأشار إليه في متن الدرر  
 (قوله أو من محررها غير رجها) أي محرم الأمة كالأمة كانت أم البائع أو اخته أو بنته رضاعا  
 أو زوجة أصله أو فرعها أو وطني أمه أو بنتها (قوله كي لا تعلق عليه) أي على البائع المحرم لو  
 كان رجلا فهو وتعايل لتقييده بقوله غير رجها (قوله وكذا دواعيه) كالمقبلة والمعاينة والنظر  
 إلى فرجها بشهوة أو غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعي في المسبية قهستاني (قوله في الأصح)  
 قيد الدواعي ولذا فصله بـ كذا استتاعا عن قول بعضهم لا تحرم الدواعي لأن حرمة الوطء  
 إنما يخطط المصوب يشبهه النسب (قوله لاحتمال وقوعها الخ) أي الدواعي تعليل للأصح  
 وبأنه لا يمتثل أن تظهر حبلى فيدعى البائع الولد فيظهر وقوعها في غير ملكه لكن هذا  
 لا يظهر في المسبية كما قال ط (قوله حتى يستبرأ) فلو وطئها قبله أمه ولا استتباعا بعد ذلك عليه  
 كافي السراجية والمبني شرب لآلته (قوله ومنقطعة حبس) كذا في المنع والدرر واعترضه في  
 الشرب لآلته بأنه أراد به الاتيسر فهو عين ما قبله وان أراد بمدة الطهر ناقضه ما بعده من  
 قوله ولو ارتفع حبسها الخ وفي الدر المنق اعلم أن منقطعة مدة الحيض هي التي بلغت بالن ولم  
 تنقض قط وهذه حكمها كصغيرة اتفقا وأما مرتفعة الحيض فهي من حاض ولو مرة ثم ارتفع  
 حبسها وامتد طهرها ولذا تسمى بمدة الطهر وفي الخلاف وقد خفي هذا على الشرب لآلته  
 محسنى الدرر فتبصر (قوله عند محمد) هذا ما رجع إليه وكان أولا يقول باربعة أشهر وعشر  
 وظاهر الرواية أنها تترك إلى أن يتبين أنها ليست بحامل واختلاف المشايخ في مدة التبيين على  
 أقوال أحوطها سنتان وأرفقها هذا الانهاء مدة صلت لتعرف براءة الرحم للأمة في النكاح ففي  
 ملك العبد وهو دونه أولى (قوله وبه يفتي) نفعه في الشرب لآلته عن السكافي (قوله والمستحاضة

(من ملك) استتاع (أمة)  
 يتوع من أنواع الملك كسرا  
 وارث وسبي ودفع جنابة  
 وفسخ بيع بعد القبض  
 ونحوها وقد ثبت بالاستتاع  
 يخرج شراء الزوجات كما  
 سيجي (ولو بـ كـ و أو  
 من ربة من عبد أو امرأة)  
 ولو عبد ككاتبه وما دونه  
 لو مستغنى بالدين والا  
 استبراء (أو من محررها)  
 غير رجها كي لا تعلق عليه  
 (أو من مال صبي) ولو طافه  
 (سرم عليه وطؤها) كذا  
 (دواعيه) في الأصح لا حقال  
 وقوعها في غير ملكه  
 بظهورها حبلى (حتى  
 يستبرأ) بمحضة فحين  
 تحبس وبشر في ذات  
 أشهر وهي صغيرة وآيسة  
 ومنقطعة حبس ولو حاضرت  
 فيه بطل الاستبراء بالأيام  
 ولو ارتفع حبسها بان  
 صارت بمنسدة الطهر وهي  
 من تحبس استبرأها  
 بشهرين وخمسة أيام عند  
 محمد وبه يفتي والمستحاضة

يدعها الخ) هذا إنما يظهر من عات عادته أول الشهر وخمسة عشر لا يمتد كون مدة الحيض شمرا  
 ويظهر أيضا من نزل طلع الدم أول البلوغ ثم استقر الدم فان حياضها عشرة وطهرها عشرة  
 ويظهر من كلامه عليه السلام لا يظهر في الحيضة فيصير وعادة القهستاني عن المحيط فلو اشترى  
 مستحاضة لا يعلم حبسها يدعها من أول الشهر عشرة أيام فليحفظ دمها ط وفي الذخيرة  
 مثل ما في القهستاني (قوله في الحامل) ولومن زنا قهستاني (قوله قبل قبضها) أي من  
 البائع أو وكيله ولو وضعت المشترة في بطنه حتى يتقد الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كافي  
 الخزانة قهستاني (قوله ولا يولد الخ) فتستبرأ بعد النقاس خلافا لابي يوسف قهستاني  
 (قوله ونحوها) كضئ شهر وولادة ط (قوله قبل اجازة يبيع فضولي) فهل مالو كانت مشتركة  
 فباعها أحدهما بلا إذن الآخر كافي الولوالجية (قوله لا تنفاه الملك) أي الكامل المستند إلى  
 عقد صحيح والا فالشراء الفاسد فيملك بالقبض كما علم في محله اهـ ح ومثله في السعدية ولذا  
 يجب الاستبراء على البائع في الرذبة والقبض به إذا أوجب حكمه في البرازية وقيد الرد في  
 الولوالجية بالقضاء (قوله ويجتزى بمحضة) أي ونحوها (قوله حاضتها) أي بعد القبض هـ داية  
 (قوله أو مكاتبه) سياتي قريبه في الحيل انه إذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء فانه في  
 الاجتزاء هنا ثم رأيت ط استشكله كذلك وسنذكر التوفيق بعون الله تعالى (قوله  
 لوجودها) أي الحيضة بعد الملك وهو له للاجترأ أي لوجودها به وجود سبب الاستبراء  
 وحرمة الوطء لا تمنع من الاجتزاء من الاستبراء كمن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال  
 احرامها انتاقى (قوله أي في دار الاسلام) أي ولم يهرزها أهل الحرب إلى دارهم فان أحرزوها  
 ملكوها فإذا عادت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه الاستبراء في قوله لم يجزى بمحضة  
 في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها عند ما يجب لانهم ملكوها  
 فأفاده الاتفاق وغيره (قوله أي إذا لم يصمها الغاصب) في بعض النسخ إذا لم يصمها وهي الصواب  
 موافقا لما في الشرب لآلته وفيه ما كان باعها وسلم للمشتري ثم استرددها المغصوب منه بقاء أو رضا  
 فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أرم يطأ  
 وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ان الغاصب ان لم يطأ لا يجب الاستبراء وان وطئها فاقبال  
 لا يجب وفي الاستتاع ان يجب كذا في قاضيان اهـ وبه علم انه إذا وطئها الغاصب لا استبراء كما  
 إذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري فلو بعده يلزم  
 الاستبراء ولو تارة في الجلس وعن أبي يوسف إذا تقابل قبل الافتراق لا يجب ظهريه (قوله  
 كالوباها بخيار) أي خيار شرط للبائع كما أشار إليه بقوله ثم أبطله بخياره فان كان للمشتري وفسخ  
 قبل القبض فكذلك اجساما وان فسخ بعد ذلك منه وقال على البائع الاستبراء لان خيار  
 المشتري لا يمنع وقوع الملك عندهما وعنده يمنع وأما ان رد المشتري بخيار عيب أو رؤية  
 وجب على البائع الاستبراء لعدم منع ذلك وقوع الملك للمشتري فأفاده الاتفاق (قوله وقبضت)  
 وكذا بدون القبض بالاولى (قوله وكذا الخ) أي لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم  
 البيع ولو بعد القبض (قوله ان لم يطأها المشتري) فان وطئها يستبرأ ثم يبيعه ونهاية قال ط  
 وفيه أن يبيع المدبرة وأم الولد باطل لا يملك المبيع فيه بالقبض فوطئها المشتري حيث نذا  
 خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته أو أم ولد وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طافها الزوج قبل الدخول

ملكها فيها ولا يمتد  
 الملك قبل قبضها ولا يولد  
 حاضتها كذا (أي بعد)  
 ملكها قبل قبضها (كما  
 لا يمتد بالحاصل من ذلك)  
 أي من حبسها ونحوها به  
 البيع (فقبل اجازة يبيع  
 فضولي وان كانت في يد  
 المشتري ولا يمتد أيضا  
 بالحاصل بعد القبض في  
 الشراء الفاسد قبل أن  
 يشترى منها) شراء (صحيحا)  
 لا تنفاه الملك (ويجب بشرائه  
 نصيب شريكه من أمة  
 مشتركة بينهما) لتمام ملكه  
 الا (ويجتزى بمحضة  
 حاضتها وهي بحوسبة أو  
 مكاتبته) ان اشترى أمة  
 بحوسبة أو مسافو (كاتبها  
 بعد الشراء) قبل الاستبراء  
 فحاضت (ثم أصوات الجوسبة  
 أو مجزى المكاتبه)  
 لوجودها بعد الملك (ولا يجب  
 عند عود الأتية) أي في  
 دار الاسلام خاتبة (ورد  
 المغصوبه) أي إذا لم يصمها  
 الغاصب خاتبة (والاستبراء  
 وقت المهرونة) لعدم  
 استحداث الملك ولو قال  
 البيع قبل القبض لا استبراء  
 على البائع كالوباها بخيار  
 وقبضت ثم أبطله بخياره لعدم



لا استبراه فليصير اه اذ فتنى ان يكون كوطه المشتري من الغاصب كما هو له ل الفرق  
 شبه الخلاف فان بيع المدبر فيجوز عند الشافعي وفي بيع أم الولد روايه عن أحمد لما جاز البيع  
 عند بعض الأئمة لم يكن ووطه المشتري زنا فلهذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردا بخلاف  
 مسئلة الغصب هذا ما ظهر لي (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) أي بان كان ملكها  
 فاستبرأها ثم زوجها (قوله وان قبله) أي وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فملكها  
 الزوج قبل الدخول فالخبر وجوب الاستبراء على المالك ابي مالو حاضرت بعد التزوج هل يجزئ  
 بها الظاهر نعم كالشراء فان كانت الحاضرت فجزئت كما مر فذكر (قوله للبائع) موافق للمشتري  
 لوجوب الاستبراء في المشتراة من محرمة أو أفاة أبو السعود وفي الذخيرة اشترى أمة وبيعها  
 وعليه سادة طلاق أو وفاة وما أورد أكثر وأقل فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يبيع حاله  
 القبض كالأول كانت مشغولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك الوطه اه فقوله لا يستفيد أي  
 المشتري وظاهره انه لا يجب استبرأؤها ولو مضت عدهم بعد النكاح لم يملكه ويشكل بالجوسية  
 فانه لا يصل له وطؤها عند البيع أو القبض مع انه يجب استبرأؤها اذا أسأت قبل أن يبيع  
 عند المشتري وقد يفرق بانه بشره الجوسية استفادة ملك الوطه كنه حرم لم يمنع كالحائض  
 والمهرمة بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده أصلا كما هو المتبادر عاصم وكذا لو ولدت ثبت نسبها  
 من زوجها لان المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم أن أبا يوسف قال لا بأس به ما طلق لانه  
 يمنع من التزام حكمها خوفا من أن لا يتمكن من الوفاة لولم يمه وكرهه محمد مطا لانه فرار  
 من الأحكام الشرعية وليس هذا من أخلاق المؤمنين وما أخذه قول أبي يوسف ان علم أر  
 البائع لم يقر بها وقول محمد اذا قر بها بقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل رجلين يؤمنان باقه  
 واليوم الآخر أن يجععا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذالم يقر بها البائع في هذا الطهر لم  
 يصدق هذا النبي قال أبو السعود فاذا لم يعلم شيئا فافاضها لافناء بقول محمداتوهـم الشغل  
 ورأيت في حاشية العلامة فوح افندي ما يفيد به (قوله في طهر هاذلك) فلو طوى في  
 الحوض لم تذكره الحلية فهو منافي (قوله اواربع امه) أي بعد النكاح فلو قال المصنف كان  
 السكال ان لم يكن تحتها من جماع نكاحها السكال اولي (قوله أن ينكحها) بفتح اليا وكسر  
 الكاف أو قصها مضارع نكح المجرد أي تزوجها بخلاف ينكحها الا في فانه يضم الياء  
 وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقتضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه  
 استدرك الزيلعي على صاحب الهداية وقال ابن السكال ذكر هذا القيد في الخلية ولا بد منه كي  
 لا يوجد القبض بحكم الشراء به فدفاد النكاح اه وفي الهداية قول السرخسي وهو  
 ظاهر الماتق والمواهب والوقاية قال القهستاني وما ذكرنا أي من قوله لانه بالنكاح ثبت  
 القرائن الدالة شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك ارقبة ظهر أن المختار عند  
 المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا  
 اشترى زوجته لا يجب أيضا) أي لا يجب الاستبراء لما مروى بطل النكاح ويقتض عنه جميع  
 المهر اتفاني (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت  
 في كتاب الاستبراء بعض المشايخ انه انما يحصل للمشتري وطؤها في هذه الصورة ولو تزوجها

ان كان زوجها بعد  
 الاستبراء وان قبله فافاضها  
 وجوبه زيلعي قلت وفي  
 الخلاصة شري معتدة الغير  
 وبيعها ثم مضت عدهم لم  
 يستبرأ لم يدم حل وطها  
 للبائع وقت وجود السبب  
 (ولا بأس بمسألة استقاط  
 الاستبراء اذا علم أن البائع  
 لم يشر بها في طهر هاذلك  
 والا لا) يفتعلها به يفتي  
 (وهي اذا لم تكن تحتها  
 مرة) أو أربع امه (أن  
 ينكحها) ويقتضها (ثم  
 ينكحها) فصل للرجال  
 لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا  
 اشترى زوجته لا يجب أيضا  
 ونقل في الدرر عن ظهير  
 الدين اشتراط وطئه قبل  
 الشراء وذكر وجهه (وان  
 كان تحتها مرة) فالجلية  
 (أن ينكحها البائع) أي  
 بزوجه

وطها

وطها ثم اشترىها لانه حينئذ يملكها وهي في عده اما اذا اشترىها قبل أن يطأها فكما اشترىها  
 بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطه  
 على المين وقال هذا لم يذكروا في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هذا لفظ الفتاوى الصغرى اه  
 كلام الدرر وفيه أن المناط استحداث الملك واليد ولم يوجد الثاني هنا تأمل اه ح أي لانه  
 لم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة وحل الوطه ثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن  
 القهستاني ولذا والله أعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهير الدين لكن عندى فيه شبهة اه  
 قال ط نقلا عن الحلوى قال العلامة المتقدمي تخصص أن الأقوال الثلاثة قول بالاستبراء تقدم  
 القبض والدخول وقول باستبراء القبض فقط وقول بالاطلاق والا كذا ما بالعقد وهذا أوسع  
 والثاني أعدل بخلاف الاول فليتأمل اه (قوله عن يثقبه) أي يثقبه أن يطلقها متى أراد  
 (قوله كما ينبغي) أي بعد سطر وهو مستغنى به عما ذكره هنا (قوله فلو بعده لم يسقط) أي على  
 المختار كما قدمه من الزيلعي لان عده القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء  
 لوجود سببه (قوله أو يزوجه) أي البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه اه ح (قوله  
 ثم يشتري ويقتض) راجع لما اذا زوجها البائع وقوله أو يقتض راجع لما اذا زوجها المشتري  
 فهو مطلق على يشتري اه ح (قوله في طاق الزوج الخ) ويلزمه ملو في الجارية نصف  
 المهر وله أن يبرئ منه من ذلك اتفاني (قوله بعد القبض المشتري) أمالوط لفقها قبله فعليه  
 الاستبراء كما في الاصل وفي كتاب الحبل لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانما مشغولة بحق  
 الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة (قوله في سقط الاستبراء)  
 لان عقد وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالا لا يجب  
 الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أو ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية  
 واستحكام المقدسي بالجوسية أقول المراد بالحل استفادة ملك الوطه بالشراء وبه يدفع  
 الاشكال كما قرره سابقا تأمل (قوله وقيل الخ) هذا من رموز الشارح الحنفية رحمه الله تعالى  
 فانه لا يدخل في حيل الاستبراء لكن أشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا  
 القول وما حكاه ابن الشحنة بما حاصله أن الرشيداً حضر أبا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر  
 فقال طلبت من هذا جاريته فاخبرته حلف أن لا يبيعها ولا يهبها فقال أبو يوسف بهم النصف  
 وذهب النصف ففعل فاراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال أعنتها وأزوجهك افعل وأمر له  
 بمائة ألف درهم وعشرين دينار (قوله يشتري نصفها الخ) فصدق انه لم يشتري جارية أي  
 كاملة ولم يوجب له كذلك وهذا يقيدان الدين والتأني في يستوجب زائدان والاولو كانتا لطلب  
 ووجب له أمة كاملة من غير طلب لم يحنف فليتأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد اه  
 ط (قوله كما يفيد اطلاقهم) أقول انما يفيد ذلك من الاطلاق ولم يعارضه ما هو أقوى  
 منه وهو ما صرح به في الهداية من أنه يجزأ بغيره حاضراً بعد القبض وهي بجوسية أو  
 مكتوبة بان كاتبها بعد الشراء ثم أسالت الجوسية وعجزت المكتوبة لوجودها بعد السبب وهو  
 استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء اذا كاتبها بعد القبض ووجهه  
 ظاهر فيصل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لما يقتضى القواعد وتوفيقا بين الكلامين (قوله

من يثقبه كما ينبغي (قبل  
 الشراء) أن ينكحها  
 (المشتري قبل قبضه) اه افلو  
 بعده لم يسقط (من موثوق به)  
 ليس تحتها مرة (أو يزوجه)  
 بشرط أن يكون أمرها  
 بيد (أو يده) يطلقها متى  
 شاء ان خاف أن لا يطلقها  
 (ثم يشتري) الامه (وبقضاء  
 أو يقتض في طاق الزوج)  
 قبل الدخول بعد قبض  
 المشتري في سقط الاستبراء  
 وقيل المسألة التي أخذ أبو  
 يوسف عليه مائة ألف درهم  
 أن زينة حلفت الرشيد  
 أن لا يشتري عايم جارية  
 ولا يهبها فقال يشتري  
 نصفها ويوجب نصفها  
 ملقط (أو يكاتبها) المشتري  
 (بعد الشراء) والقبض كما  
 يفيد اطلاقهم وعليه  
 في طلب الفرق بين الكتابة



والشكاح) الاولى الانكاح **ح** (قوله كما د كره) في قوله لزوال ملكه بالكتابة الخ ومبارة المصنف عن شيخه واعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد المصنف حيث صارت حرة يد وصارت احق باك- اسم انصار كان الملك قد زال بالكتابة ثم بقيه دد بالتهجير ولكن لم يصح دد فيه ملاك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للا- استبراء ورثته قول النهاية ان الامه اذا لم تخرج عن ملك المولى وانكحتم اخرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء **ح** ملخصا اقول لو صح **ح** هذا الفرق بطل كلام **هـ** داية السابق الذي اقره الشراح وكيف وقد وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وباليده بعد القبض وبالكاتبه زالت اليه فقط الموجبة لحل الوطء وبقي ملك الرقبة فهو مثل ما اذا زوجه به **هـ** القبض وليس في كلام النهاية ما فيه **د** ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليه غير معتبر أصلا ولذا قال في النهاية به د كلامه السابق ومن نظر ذلك ما اذا كاتب أمته ثم عجزت أو باعها على انه بالخيار ثم أبطل البيع لا يلزمه الاستبراء فقد فرض كلامه في أمه ثابتة في ملكه ويده اذا كاتبها أو باعها ثم ردت الى يده لا يلزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يقيد بحل النزاع وهو انه اذا اشترها وقبضها فمكاتبها سقط عنه الاستبراء وكيف ولو أضاف ذلك لا فادان البيع بالخيار كالكاتبه ولم يقل به أحد فيما أعلم (قوله لسكر في الشرع لالية الخ) حيث قال وهي أن يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيقبض بغير رضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحمل خصوصا اذا كانت على مال كثير أو مضجيم بقرب فقبحز نفسها **ح** (قوله قلت الخ) قد يقال ان الشرع لا يبيح قال كذا في المواهب وغيرها فمباراته بمجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقبول يمكن ان غيره مصرح به **ح** ط اقول بل لو لم يصرح به أحد فاعني عليه كعامة (قوله لزوال ملكه) أي تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله لا يجتمعان نهكاحا) أشار به الى أن المراد ذلك فذكر الاثنين فبطل لا تقيد بل يمكن صارت في ارتقاء أخنان بالالف وكافة تأمل قال ط وظاهره يشمل الاموطها وعليه نص القه- متأن مع انه اذا قبلها ما بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيصرمان عليه جميعا **هـ** (فرع) **هـ** لو تزوج أمه ولم يطأها فشرى أختها ليس له أن يستمتع بالمشرقة لان الفراش ثبت بالنكاح ولو وطئها صار جاءه في الفراشة انتقافي (قوله قبلها) لم يذكر المصنف الوطء لان كتاب النكاح اغتنافا عنه قه- متأن (قوله يصل له وطؤها الخ) لانه يصير جاءه ما بوطء الاخرى لا بوطء الموطوءة هداية (قوله الشهوة في القبله لا تعتبر) بخلاف ما في الكنز والهداية وقال في النهاية قيد بقوله بشهوة لان تقبلها **هـ** اذا لم يكن عن شهوة صار كأنه لم يقبلها ما أصلا **ح** ومثله في العناية **ح** لكن في فصل الخمرات من فتح القدير اذا اقر بالتقبيل وأنكر الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل الا أن يظهر خلافه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجنبه فيصدق أو على القدم فلا والارجح **هـ** اذا امتطهر الحاق الخدين بالقدم قلت فقد حصل التوفيق والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح حرف المضارعة من الجرد لان التحريم وفرج بالرفع فاعل اي شغل ما يغير فعله (قوله بملك) اراد به ملك اليه-ين وقوله بأي سبب كان نه-ميه له قال الانتقائي كالشراء الوصية والميراث والخلع والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله الا بال دخول) لانه تجب العدة عليه والعدة كالتكاح

فأما ما نحب أن لا يعلمه أحد حتى نقضى حيلة على الحرمة

کتابتہ فی شرح المتن  
(مکرمہ) تحریر

فهـ تانى (تقييل الرجل)  
ثم الرجل أويده أو شيا منه  
وكذا تقييل المرأة المرأة  
عند لقاء أو دواع فنية وهذا  
لومن شهوة وأطاعنى وجهه  
البرخا تزعج عنداكل خائفة  
وفى الاختيار عن بعضهم  
لا يأس به إذا قصدها لغير  
وأمن الشهوة كتقييل  
وجهه فنيه ونحوه (و) كذا

(معانقة في ازار واحد)  
وقال أبو يوسف لا بأس  
بالتقبيل والمعانقة في ازار  
واحد (ولو كان عليه قميص  
أوجبة جاز) بلا كراهة  
بالاجماع وصحة في الهداية  
وعليه المتون وفي الحقائق  
لو القبلة على وجه المبرة  
دون الشهوة جاز بالاجماع

( كالمصاحفة ) أى كالتجوز  
المصاحفة لانهم اسنن قديمة  
متواترة لقوله عليه الصلاة  
والسلام من صافح اخاه  
المسلم وحرك يده تشارت  
ذنوبه واطلاق المصاحفة  
تبعها للدرر والسكر  
والواقية والزقاية والجمع  
والمنق وغيرها بقيد  
جوازها مطلقا ولو بعد  
العصر وقولهم انه بدعة  
أى مباحة حسنة كأفاده  
التوى فى أذكاره

الصحيح في التحريم هداية هـ (تنبيه) هـ لو ارتفع المحرم فالتظاهر بعود المحرمه ثم رأيت في النهاية  
 عن الميسر لزوج احدها ماله وطه الباقية فان طلقها الزوج وانقضت عدته لم يبطأ واحدة  
 منه ما حق يزوج احدهما أو يبيع لأن حق الزوج سقط عنه باطلا لا حق ولم يبق أثره بعد  
 انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج اهـ (قوله كالمسألة في شرح الملتقى) نصه  
 يمكن المستحب أن لا يمسها حتى تغشى حبسة على المحرمه بالاخراج عن الملك قلت وهـ هذا أحد  
 أنواع الاستبراء المستحب ومنه اذا رأى امرأته أو أمته تزنى ولم يحبل فلو حبلت لا يبطأ حتى تضع  
 الحمل ومنها اذا زنى باخت امرأته أو بدممها أو بختاتمها أو بنت أخيها أو أختها بالاشبهة فان  
 الأفضل أن لا يبطأ امرأته حتى تستبرأ المزية فلوزنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته  
 حتى تنقضي عدة المزية ومنها اذا رأى امرأته تزنى ثم تزوجها فان الأفضل أن يستبرأ وهذا  
 عندهما وأما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج امرأة الفير أو مدبرته  
 أو أم ولده قبل الحل العتيق وكذا المولاهما كافي القهـ ثانياً عن النظم في حفظ اهـ (قوله وأما على  
 وجه البر بغيره عند الكل) قال الامام العيني بهـ كلامه فعلم باجبة تقبيل اليد والرجل والرأس  
 والكسح كاهـ لم من الاحاديث المتقدمة باجته على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين على  
 وجه المبروءة والاكرام اهـ ويأتي قرية انعام الكلام على التقبيل والقيام (قوله وكذا  
 معانقته) قال في الهداية ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شـ يامنه أو يعانقه وذو  
 الطماري ان هذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاينة لما روى انه  
 عليه السلام عانق جعفر ابن قدام من الحبشة وقبله بين عينيه وله ما روى أنه عليه السلام  
 ضمى عن المصافحة وهي المعانقة وعن المصافحة وهي التقبيل وما رواه محمد بن علي ما قبل  
 التحريم قالوا الخلاف في المعاينة في الزار واحداً اذا كان عليه قميص أو جبة لا بأس به بالاجماع  
 وهو الصحيح اهـ وفي العناية ووفق الشيخ أبو منصور بين الاحاديث فقال المصافحة من  
 المعاينة ما كان على وجه الشهوة وغيره المصنف بقوله في الزار واحداً فانه سبب يقضى اليها  
 فاما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اهـ وبظاهر أن قوله لو  
 عن شهوة في قول المصنف في الزار واحداً أي ساترا ما بين السرقة والكبة مع كشف الباقي وان  
 ما قبله عن أبي يوسف موافق لما في الهداية فانهم (قوله ولو كان عليه) أي على كل واحد منهما  
 كافي شرح المجموع (قوله وفي الحقائق الخ) يعني عنه ما قدمناه قريبا عن الخليفة ط (قوله اقله  
 عليه السلام الخ) كذا في الهداية وفي شرحها العيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن  
 اذا أتى المؤمن فسلم عليه وأخذ يديه فصاحته تناثرت خطاياهما كما تناثر ورق الشجر رواه  
 الطبراني والبيهقي (قوله كما أفاده النووي في اذكاره) حيث قال اعلم أن المصافحة مستحبة عند  
 كل لقاء وأما اعتداده الناس من المصافحة بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على  
 هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال  
 وفرطوا في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد  
 الشرع باصلها اهـ قال الشيخ أبو الحسن البكري وتيممه بما بعد الصبح والعصر على عادة  
 كانت في زمنه والافقه الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشرنبلالي في المصافحة ونقله

الحمد لله



من الشمس الحافون وأنه أتى به مستدلاً بعموم النصوص الواردة في مشروعيها وهو الموافق لما ذكره الشارح من إطلاق المتن لكن قد يقال إن المراقبة عليها بعد الصلوات خاصة قد يؤدي الجهل إلى اعتقاد سفيها في خصوص هذه المواضع وأن لها خصوصية زائدة على غيرها مع أن ظاهر كلامهم أنه لم يفعلوا أحد من السلف في هذه المواضع وكذلك الواجب في قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترك أحيا بالآلة لا يتقدم وجوب أو نقل في تعيين المصالح عن الملقط أنه تذكره المصنف بعد أداء الصلاة أكل حال لأن العصابة رضى الله تعالى عنهم ما صلوا وأدوا الصلاة ولا تنهوا من سنن الروافض اهـ ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية أنه أبدع مكرهه لأصل إلهام الشرع وأنه ينبغي فاعلموا ولا يؤيدوننا ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل أن من البدع وضع المصنف في الشرع أنما هو عند علماء المسلم لا خيصة لافي أديار الصلوات فثبت رخصتها الشرع يضعها فيمنه عن ذلك ويرى جرفاء لما أتى به من خلاف السنة اهـ ثم أطال في ذلك فراجع (قوله وغيره في غيره) الضمير الأول للنووي والثاني لكتاب الأذكار (قوله وعليه يحمل ما نقله عنه) أي عن النووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع فافهم أقول وهذا الحل به يدنو أو الظاهر أنه ينبغي على اختلاف رأي الإمام النووي في كتابه وأنه في شرح مسلم نظر إلى ما يلزم عليه من المذهور وإلى أن ذلك بخصوصه غير ما تقرر ولا سيما بعد ما قدمناه عن الملقط من أن من سنن الروافض والله أعلم (قوله وتماه الخ) ونفسه وهي الصاق صفحة الكف بالكف وإقبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة أن تكون بكتابة يديه وبغير حائل من قوب أو غيره وعند الأقباط بعد السلام وأن يأخذ الأيها فأن فيه عرقا ثبت المحبة كذا جافي الحديث ذكره القهستاني وغيره اهـ (قوله مضاجعة الرجل) أي في قوب واحد لا حزينين ما هو المفهوم من الحديث إلا في وجه فسر الاتفاقي المكامة على خلاف ما مر عن الهداية وهل المراد أن الاتفاقي قوب واحد أو يكون أحدهما في قوب دون الآخر والظاهر الأول يؤيده ما نقله عن جمع الجهادي متبردين وإن كان بينهما حائل فيكره تنزيها اهـ تأمل (قوله بين أخيه وأخته وأمه وأبيه) في بعض النسخ وبين بالواو وهكذا في آية في المجتبى قال في الشريعة ويقرب بين الصبيان في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين ويجوز بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فإن ذلك داعية إلى الفتنة ولو بعد حين اهـ وفي البرازية إذا بلغ العشي عشر الأيام مع أمه وأخته وأبها أو أباها أو جارية اهـ فالمراد التقرب بينهم ما عند النور خوفا من الوقوع في المذخور فإن الولد إذا بلغ عشر أعقل الجماع ولا ديانة له ترضه فربما وقع على أخته أو أمه فإن النوم وقت راحة مهج للشهوة وترتفع فيه الشياطين عن العودة من القربين فيؤدي إلى المذخور وإلى المضاجعة المحرمة خصوصا في أيام هذا الزمان فافهم يعرفون الفسق أكثر من الكبار وأما قوله وأمه وأبيه فالظاهر أن المراد تفريقه عن أمه وأبيه بأن لا يتركاه نام معهما في فراشه إلا أنه ربما يطلع على ما يقع بينهما بخلاف ما إذا كان نائما وحده أو مع أبيه وحده أو بالبيت مع أمها وحدها وكذا لا يترك الصبي نائما مع رجل أو امرأة أجنبيين خوفا من الفتنة ولا سيما إذا كان صبيغا فإنه وإن لم يحصل في تلك النومه شيء

وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح الجمع من أن بعد القبر والعصر ليس بشيء فوافقه وفي الفتنة السنة في المصاحفة بكتابة يديه وتماه فيها ما نقله على الماتق (ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وإن كان كل واحد منهما في جانب من الفرائض) قال عليه الصلاة والسلام لا يقضي الرجل إلى الرجل في قوب واحد ولا تقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد وإذا بلغ العشي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين أخيه وأخته وأمه وأبيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر وفي التنف إذا بلغوا ستا

فيتمت

كذا في المجتبى وفيه القلام إذا بلغ حد الشهوة كالقتل والكافة كالملة ٣٣٧ من أبي حنيفة صاحب الجمل أن ينظر إلى

فيتمت في قلوب الرجال أو المرأة فتصل الفتنة بعد حين فتدور هذا الشرع الطاهر فقد حسم مادة الفساد ومن لم يهتبط في الأمور يقع في المذخور وفي المنزل لا تلم الجرح في كل مره (قوله كذا في المجتبى) الإشارة إلى ما في المتن وما بعده إلى هنا (قوله كالقتل) أي كالبغ كما في الترخائية أي في النظر إلى العورة والمضاجعة (قوله والكافة كالملة) يحتمل أن يكون المراد أن نظر الكافة إلى المسألة كنظر المسألة إلى المسألة وهو خلاف الأصح الذي قدمه المصنف بقوله والذمية كالرجل الأجني في الأصح الخ ويحتمل أن يكون المراد أن الرجل ينظر من الكافة كما ينظر من المسألة ومقابله ما في الترخائية يروى أنه لا بأس بالنظر إلى شعر الكافة (قوله عن أبي حنيفة الخ) هذا غير المعتمد لما في شرح الوهبانية وينبغي أن يتولى طي عورته يده دون الخادم هو الصحيح لأن ما لا يجوز النظر إليه لا يجوز فمسه إلا فوق الثياب ومن ابن عقيل لا بأس أن يطلى عورة غيره بالنورة كأنه ثيابان وبغض بصره اهـ قلت وفي الترخائية قال النقيب أبو الليث هذا في حالة الضرورة لا غير (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله وجهه الختان فإنه مطابق يشمل ختان الكبير والصغير وهذا أطلقه في النهاية كما قدمناه وأقره الشارح والظاهر ترجحه ولذا غير هذا عن التفصيل بقيل (قوله الآن لا يمكنه النكاح) كذا رأيت في المجتبى والصواب إسقاط ما بعده أن كأوجه في بعض النسخ موافقا لما في الترخائية وغيره والمراد أن لا يمكنه أن يتزوج امرأته فتنته أو يشترى أمة كذلك (قوله والظاهر في الكبير أنه يحن) الظاهر أن يحن مبنى للمجهول أي يحنه غيره فيوافق إطلاق الهداية تأمل (قوله ويكتفى قطع الأكثر) قال في الترخائية فلام ختن لم تقطع الجملة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا ولا فلا (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة إليه لأنه داخل في قول المصنف بعد والسلطان أنه من له سلطة ولأية ط (قوله وقيل سنة) أي تقبيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالي وعلمت أن مقادير الأحداث سنينته أو نذبه كما أشار إليه العيني (قوله أي العالم) ظاهره أن الأجود في السلطان اليد حذفت الآية الامارة ويجوز ط (قوله أجود) له من معناه أكثر نوابا ط (قوله هو المختار) قدم عن الخاتمة والحقائق أن التقبيل على سبيل البر بالاشهر وجائز بالإجماع (قوله يدفع إليه قدمه) يغني عنه ما في المتن (قوله أجابه) لما أخرجه الحاكم أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرني شيئا أؤدب به يقينا فقال أذهب إلى تلك الشجرة فادعها فذهب إليها فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدعوك فجأت حتى سلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فرجعت قال ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت امرأة أحد أن يسجد لآحد لا مروت المرأة أن تسجد لزوجها وقال صحيح الأسناد اهـ من رسالة الشرنبلالي (قوله كما يكره الخ) الأولى حذفه فإنه نقله سابقا عن القنية ط وهذا لو عن شهوة كما مر (قوله مقدمه لا قبل) أي الواقع في عبارة المصنف فإنه رحمه الله إلى كتاب ثم رخص بعده للأول (قوله قال) الظاهر أن الضمير لصاحب القنية ولم أره فيها ثم ذكر الثانية والثالثة في المجتبى (قوله فهو مكره) أي بحر ما يدل عليه قوله به فلا رخصة فيه ط (قوله يكرهه بالإجماع) أي إذا لم يكن صاحبه عالما ولا عادلا ولا قد تعظيم إسلامه ولا إكرامه وسياق أن قبله يد المؤمن تحية فوفقا

العورة وجهه الختان وقيل في ختان الكبير إذا أمكنه أن يحن نفسه فعله واللام بفعل الآن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر في الكبير أنه يحن ويكتفى قطع الأكثر (ولا بأس بتقبيل يد الرجل (العالم) والمتورع على سبيل التقبيل فورد ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المدين (والسلطان العادل) وقيل سنة مجتبى (وتقبيل رأسه) أي العالم (أجود) كما في البرازية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (غيره) أي في غير عالم وعادل هو المختار مجتبى وفي المحيط أن تعظيم إسلامه وإكرامه جاز وإن قبل الدنيا كره (طاب من عالم أو زاهدان) يدفع إليه قدمه (ويمكنه من قدمه ليقبله) أجابه وقيل لا يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خذها عند اللقاء أو الوداع كافي الفتنة مقدما للقبيل قال (و) كذا ما نقله الجاهل من (تقبيل مكرهه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند الاتفاق فمكرهه بالإجماع (وكذا) ما به ما نقله من

٤٢ بن خا (تقبيل الأرض بيد العلام) العظام المخرام والقاعل والرائي به أعنان لأن يثبه عبادة الوثن وهل يكره



بين كلامهم ولا يقال حالة الاقامة مستترة لاننا نقول حيث نحب في التارح صلى الله تعالى عليه وسلم الى المصاحفة لم أنما يزيد عن غير ما في التعظيم فكيف لا تساويها ما نحافى (قوله ان على وجه العبادة والتعظيم كقوله الخ) تليق قولين قال الزبلي وذ كر الصدر الشهيد أنه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحيية وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان اغفر الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الظهيرية يكفر بالسجود مطلقا وفي الزاهدى الايمان في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكفر بالاختلال لسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا القبيل (قوله) اختلافه وان يهود الملائكة قبل كان لله تعالى والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم على وجه التحيية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو امرت أحدا أن يسجد لأحد لولا امرت المرأة أن تسجد لزوجها تارة ثانية قال في تبيين الحارم والعصمى الثاني ولم يكن عبادة بل تحية وامكر اما لو اذاعت عنه ايليس وكان جازا في مقامه في كافي قصة يوسف قال أبو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة (قوله التواضع اغفر الله حرام) أى اذلال النفس انبل الدنيا والافتخاض الجناح لمن دونه ما موريه سيد الانام عليه السلام لا والله لا بدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضى الله عنه من خضع لغنى ووضع له نفسه اعظما له وطعم عافيه قبله ذهب ثلثا ماله وأتوا شرطه (قوله يجوز بل يندب القيام تعظيما للقدام الخ) أى ان كان ممن يستحق التعظيم قال في القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وقيام قارئ القرآن لمن يجي تعظيما لا يكفر اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي من كل الا تارة القيام اغفر ليس بمكروه لعينه انما المكروه محبة القيام ان يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكفر قال ابن وهبان أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أى القيام لما يورث تركه من السجود والفضاء والعداوة لاسيما اذا كان في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التوجه عليه في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم اه قلت يؤيده ما في العنانية وغيرها عن الشيخ الحكيم أبي القاسم كان اذا دخل عليه غنى يقوم له ويعظه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له في ذلك فقال الغنى يتوقع مني التعظيم فلو تركته لتضرر والفقراء والطلبة انما يطاعون في جواب السلام والكلام معهم في العلم وتعام ذلك في رسالة الشريفة الى (قوله) تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبلة الديانة ط وفي الدر المنقى واختلاف في تقبيل الركن اليماني فقيل سنة وقيل بدعة (قوله ومنشور ربي) قال في القاموس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي فقيه تجريد عن بعض المعنى ط (قوله وفروا عذابي) قال في الدر المنقى وحيث تفرز اذ على الستة سنة ايضاد بدعة مباحة أو حسنة وسنة اهل عالم مكروه لغیر ما على المختار وحرام للارض محبة وكفر لها تعظيما كما مر اه تأمل (قوله وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز والدم بالسكين كما قطع الاعاجم ولكن انتم شتمنا قال الصغاني موضوع اه وفي الجعبي لا يكفر قطع الخبز والدم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(فصل في البيع)

(قوله)

(فصل في البيع)

لا تأباه وبالالاقطه والنخيل بالسكين واكرموه فان الله اكرمه

وجه النية لا ومارأنا من تكلم بالكعبة في المنطق التواضع اغفر الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيما للقدام كما يجوز القيام ولو لقارئ بين يدي العالم وسبحي قطعا (قائدة) قبل التقبيل على خمسة أوجه قبلة المودة للولد على الخلد وقبله الرحمة لوالديه على الرأس وقبله الشفقة لآخيه على الطبيعة وقبله الشكر وثلثاته أو أمته على النعم وقبله التحية للمؤمنين على البدن وزاد بعضهم قبله الديانة للصبر الاسود جوهره ذات وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما ياتى بالقبائر تقبيل المصنف قبل بدعة لكن روى عن محمد رضى الله عنه أنه كان يأخذ المصنف كل عذاة وقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان عتمة ان رضى الله عنه يقبل المصنف ويمسحه على وجهه وأما تقبيل النخيل فجوز الشافعية أنه بدعة مباحة وقبل سنة وقالوا يكفر دونه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن هجر في بحث الولية وقواعدها

(قوله كرم بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذال قهستاني والكراهة لا تقتضى البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مغلوطه ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستاني وفي الهداية اشارة اليه ونقوله في الدر المنقى عن البرجندى عن الخزانة وقال وهكذا يبيع كل ما انفصل عن الاذى كشمه ووظفه لانه جزء الاذى ولذا وجب دفعه كافي التمر ثانيا وغيره (قوله بل يصح بيع السرقة) بالسهمين (قوله بل يصح بيع السرقة) أى الزبل خلافا للشافعي (وصح) بيعها (مغلوطه) بقراب أو رماذ غلب عليها في الصحيح (كأصح الانتفاع بمغلوطها) أى العذرة بل بجم خالصة على ما صحه الزبلي وغيره خلافا لصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح وفي المتن ان الانتفاع كايبيع أى في الحكم فانه م (وجاز أخذ دين على كافر من غن خمر) احصه (بمخلاف) دين على (المسلم) لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعته فيجوز عنه ذلك لافاقهما وعلى هذا لو مات مسلم وترك غن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كايب طه الزبلي وفي الاشياء الحرمه تنقل مع العلم الا لاوارث الا اذا علم ربه قلت ومر في البيع القاسد لا يمكن في الجهتي مان وكسبه حرام فالمراد حلال ثم روى وقال لا تأخذ به الرواية

(كرم بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذال قهستاني والكراهة لا تقتضى البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مغلوطه ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستاني وفي الهداية اشارة اليه ونقوله في الدر المنقى عن البرجندى عن الخزانة وقال وهكذا يبيع كل ما انفصل عن الاذى كشمه ووظفه لانه جزء الاذى ولذا وجب دفعه كافي التمر ثانيا وغيره (قوله بل يصح بيع السرقة) بالسهمين (قوله بل يصح بيع السرقة) أى الزبل خلافا للشافعي (وصح) بيعها (مغلوطه) بقراب أو رماذ غلب عليها في الصحيح (كأصح الانتفاع بمغلوطها) أى العذرة بل بجم خالصة على ما صحه الزبلي وغيره خلافا لصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح وفي المتن ان الانتفاع كايبيع أى في الحكم فانه م (وجاز أخذ دين على كافر من غن خمر) احصه (بمخلاف) دين على (المسلم) لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعته فيجوز عنه ذلك لافاقهما وعلى هذا لو مات مسلم وترك غن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كايب طه الزبلي وفي الاشياء الحرمه تنقل مع العلم الا لاوارث الا اذا علم ربه قلت ومر في البيع القاسد لا يمكن في الجهتي مان وكسبه حرام فالمراد حلال ثم روى وقال لا تأخذ به الرواية



أي رب المال فيجب على الوارث رده على صاحبه (قوله وهو حرام مطلقا على الورثة) أي سواء علوا أو ربايه أو لافان علوا أو ربايه رده على ما كان ولا تصدقوا به كقوله مناه آتاه من الزبلي أقول ولا يشك ذلك بما قدمناه آتاه من الذخيرة والخائفة لان الطعام أو الكسوة ليس من المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا جعل كاله على تفصيل تقدم في كتاب الفصص بخلاف ما ذكره معرانا فانه عين المال الحرام وان ملكه بالقبض والاطلاق عنه الامام فانه لا يملك التصرف فيه قبل ادائه له وكد الوارث ثم الظاهر ان حرمة على الورثة في الديانة لا الحكم فلا يجوز لوصي القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ نامل (قوله فتنبه) اشار به الى ضعف ما في الاشياء ط (قوله وجاز تحلية المصنف) أي بالذهب والفضة خلافا لابي يوسف كما قدمناه (قوله كافي نفس المسجد) أي ما خلا محرابه أي بالحصص وماه الذهب لامن مال الوقف وضمن متواليه لو فعل الا اذا فعل الواقعة حمله كما في قبيل الورث والنوافل وكره بعضهم فتح حائط القبلة ويجوز حفر بئر في مسجد لولا ضرر فيه أصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما أفاده ط عن الهندية (قوله ونهتبه) هو جعل العواشر في المصنف وهو كتابة العلامة منتهى عشر آيات عنانية (قوله أي اظهار اعرابه) تفسيره لفظ قال في القاموس نقط الحرف أبعده ومعه لوم ان الاعجام لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالمثل فكأنهم ارادوا ما بعده افاده ط (قوله وبه يحصل الرفق الخ) اشار الى ان ما روى عن ابن مسعود جردوا القرآن كان في زمنهم وكمن من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كما بسطه الزبلي وغيره (قوله وعلى هذا) أي على اعتبار حصول الرفق (قوله ونحوها) كالسجدة ورموز التجويد (قوله لا بأس بكوا غدا خبار) أي يجعلها غلا فالمصنف ونحوه والظاهر ان المراد بالخبار التواريخ دون الاحاديث (قوله ويكره تصغير مصنف) أي تصغير اسمه ويقتضى أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورق وأيضه بانغم قلم وأبرق مداد ويرج الطور ويغتم الحروف ويضمن المصنف اه قنية (قوله ونحوه) الذي في المنع ونحوه في الهندية ولا يجوز لغيره في كافت فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي عليه السلام يجوز بحره ليلف فيه شئ زجر بعض الكتابة باليق وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاف ولم يبين محو كتابة القرآن باليق هل هو كاسم الله تعالى أو كغيره ط (قوله وجاز دخول الذي مسجد) ولو جنبنا كافي الاشياء وفي الهندية عن الثقة بذكره للمدخل في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستامن ورسول أهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في المسجد جوازه ويجوز ط (قوله مطلقا) أي المسجد الحرام وغيره (قوله قلنا) أي في الجواب عما استدله المتأخرون وهو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكروه ما خوض من الخواص السعدية (قوله تكوي بني) نسبة الى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الحاضر يدعيه فتنه لا يقربوا الا بخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكويني اتباطا وكرها ومثال الامر التكويني ويقال

وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه (و) جاز تحلية المصنف لما فيه من تعظيمه كافي نفس المسجد (ونتهتبه ونقطه) أي اظهار اعرابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للجمع فيصنوع على هذا الأساس بكتابة أسامي السور وحد الآتي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقنية وفيها لا بأس بكوا غدا خبار ونحوها في مصنف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وأدب ويكره تصغير مصنف وكتابه بقل دقيق يعني تزيينها ولا يجوز لغيره في كافت فيه ونحوه وفي كتب الطب يجوز (و) جاز دخول الذي مسجد (مطلقا) وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلنا النهي تكوي بني

له التدوين أيضا أقروا الصلاة والفرق أن الامتنان لا يخاف عن الاول مطلقا بخلاف الثاني اه ح وحاصله أنه خبر من في صورة النهي تأمل (قوله لا تكلمني) بناء على أن الكفار لا يخاطبون بالفروع (قوله وقد جوزوا الخ) هذا التماس من لؤذ كرايل الشافعي الذي من جلته ولأن الكافر لا يخاطب عن الجنبه فوجب تزييه المسجد عنه وحاصل كلامه أن هذا الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط (قوله فتنه لا يقربوا الخ) تفريع على قوله تكوي بني وهو ظاهر فانه لم يقل أنهم بعد ذلك اليوم يجوزوا وعقروا عراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فانهم قال في الهدياية وانما ما روى انه عليه السلام أنزل وقد تقيف في مسجد وهو كفار ولان الخطب في اعتقادهم فلا يؤدي الى تلويث المسجد والالية محمولة على الحضور واستيلاء واستعلاء أو طائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية اه أي فليس المنوع بنفس الدخول يدل عليه ما في صحيح البخاري باسناداه الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة أخبره أن أبا بصير الصديق رضي الله تعالى عنه ما به في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس الا يصح من بعد العلم مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اتفاقا (قوله عام تسع) بالجواب من فامهم ط (قوله ونادى على بيم هذه السورة) كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بيمه بسورة براءة وهي التي كتب عليها ط وقال ان المنادى على البيم باربعين آية من أول سورة براءة وهو على كرم الله وجهه وقد أرسله عليه السلام والسلم عقب الصديق فلققه والحكمة في ذلك ليكون الاصر من أهل بيته عليه السلام اه (قول ولا تنس حاصر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنف الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اه أقول غاية أنه أن يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آتاهم الشافعي وأحمد وما ذكره أصحاب المتن من أنما من في قول الامام لان شأن المتن ذلك غالبا تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية أيضا أنهم ينعون من استيطان مكة والمدينة لانهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض العرب دينان ولو دخل تجارة جاز ولا يطبل اه (قوله وجاز عبادته) أي عبادته لم ذميا نصرانيا أو يهوديا لانه نوع برقي حقهم وما من مناهن ذلك وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم عاديهم يداير من يجواره هدياية (قوله وفي عبادته الجوسى قولان) قال في العناية فيه اختلاف المشايخ فهم من قال به لانهم من أهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم أهله من الاسلام من اليهود والنصارى الا ترى انه لا تباع ذبيحة الجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر الماتن كالتقوى وغيره اختيار الاول لارجاعه الضمير في عبادته الى الذي لم يقل عبادته اليه ردى والنصراني كما قال القحطوري وفي النوادر جاز يهودى أو مجوسى مات ابنه أو قريب يبغي أن يعزى به ويقول أخاف الله عليك خرافته وأصلك وكان معناه أصلك الله بالاسلام يعني رزقك الاسلام ورزقك ولدك اسلم كفاية (قوله وجاز عبادته فادنى) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب المنطق يكره له مشهور الفتوى به الاختلاف لا طبرجل من أهل الباطل والتمسك بالابرة الضرورة لانه يعظم أمره بين

لا تكلمني وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وحينئذ فتنه لا يقربوا لا يجزوا ولا يقربوا عراة بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق ونادى على بيم هذه السورة وقال الا لا يصح بعد دعاءه هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان وغيرهما فليحفظ قلت ولا تنس ما في في فصل الجزية (و) جاز (عبادته) بالاجماع وفي عبادته الجوسى قولان (و) جاز (عبادة فادنى) على الاصح لانه لم والعبادة من حقوق المسلمين



الناس ولو كان رجل لا يعرف يدار به ليدفع الظلم عن نفسه من غير أن يلبس به  
 (تنبيه) من العبادة المكرهه اذا علم انك تنقل على المريض فلا تنهه فقد قيل بحال  
 الثقيل حتى الروح ولا تموت على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت انك على هذا  
 الحاله التديده بل هو على المرض وطيب قلبه وقيل له اراك في خير بتأويل واذا كره  
 ما يز يدركه في رحمة الله تعالى مشوا بآبائي من الضيق ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه  
 الا اذا طلبه وقيل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء عن السلف ولا تنقل له اوص فانه  
 من أعمال الجهال (مجتنب ط) (فائدة) يتشام الناس في زمانهم من العبادة في يوم  
 الاربعاء فينبغي تركها اذا كان يصح العمل للمريض بذلك ضرر وربما يتأخر في ترجعه  
 الشيخ فتح الله السيلوي انه قال

السبت والاثنين والاثنين • تجنب المرضى بها أن تزار  
 في طيبة يعرف هذا فلا • تغفل فان العرف على المنار

قال المجيب قلت هذا عرف مشهور ولكن ورد في السنة ما يدل على منعه فقد ورد أنه عليه  
 الصلاة والسلام كان يفتقد أهل قبا يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض  
 فذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله وجاز خصه البهائم) عبر في الهداية بالانحصار والاصواب  
 ما هنا كما في النهاية وهو نزاع الخصية ويقال خصي وخصى (قوله قبل والفرس) ذكر فرس  
 الاثمة الخواص انه لا يلبس به عند أصحابنا واذكر شيخ الاسلام انه حرام ط (قوله وقيدوه) أي  
 جواز خصه البهائم بالمنفعة وهو ارادة منعهما من العض بخلاف بقى آدم فانه يراد به  
 المعاصي فيحرم أفعاده الاتقاني من الطحاوي (تنبيه) لا يلبس بكى البهائم للامانة ونقبة  
 اذن الطفل من البهائم لانهم كانوا يفتعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير  
 انكار ولا يلبس بكى الصبيان له اتقاني والهرة المؤذية لا تضرب ولا تعرك اذن هابل نذير  
 بسكين حاد ولو مات حامل واكبر رأيهم ان الولد حتى شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس  
 قطع الولد اربا ربا تاريخية (قوله للتداوي) أي من مرض أو هزال مؤذيه لا تنفع  
 ظاهر كالتدوي على الجماع كما قدمناه ولا للسنن كما في العناية (قوله ولولولرجل) الاولى ولو  
 للمرأة (قوله وجوز في النهاية الخ) ونهه في التذويب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة  
 للتداوي اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يصب من المباح ما يقوم مقامه وان قال  
 الطبيب يتجهل شفاؤه به فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوي فيه وجهان  
 كذا ذكره الامام القمي (قال في الدر المنثور) بعدة له ما في النهاية وأقره في المنع وغيرها  
 وقدمنا في الطهارة والرضاع أن المذهب خلافه (قوله وفي البرازية الخ) ذكره في  
 النهاية عن الذخيرة أيضا (قوله في الحرمة عند العلم بالشفا) أي حيث لم يقم غيره مقامه  
 كما مر وحاصل المعنى يستدعي الله تعالى أذن لكم بالتداوي وجعل لكل داء دواء فاذا كان في  
 ذلك الدواء نهي محرم وعلمت به الشفا فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاؤه كم فيها  
 حرم عليكم (قوله دل عليه الخ) أقول فيه نظر لان اساغة اللقمة بالخمر وشربه لا إزالة العطش  
 احياه لنفسه متحقق النفع ولذا يابى بتركها كما يابى بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف

قوله كان يفقد بمقتل أنه  
 من الفقد ومقتل أنه يعني  
 بتفقد أي يسأل عنهم

(و) جاز (خصه البهائم)  
 حتى الهرة وأما خصه  
 الاذى لحرام قبل  
 والفرس وقيدوه بالمنفعة  
 والاغرام (واثره الحسير  
 على الخيل) كعكسه  
 قهستاني (والحققة)  
 للتداوي ولولولرجل طاهر  
 لا ينس وكذا كل تداولا  
 يجوز الا بطاهر وجوز في  
 النهاية محرم اذا أخبره  
 طبيب مسلم ان فيه شفاؤه  
 ولم يصب ما يقوم مقامه  
 قلت وفي البرازية ومعنى  
 قوله عليه الصلاة والسلام  
 ان الله لم يجعل شفاؤه كم فيها  
 حرم عليكم في الحرمة عند  
 العلم بالشفا دل عليه جواز  
 اساغة اللقمة بالخمر وجواز  
 شربه لازالة العطش (و)

التداوي ولو بغير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يابى كما نصوا عليه لانه مظنون كما قدمناه تأمل (قوله  
 وقد قدمناه) أي أول الحظر والاباحة حيث قال الاكل للغذاء والشرب للعطش ولومن حرام  
 أوميتة أو ماله يروان ضمنه فرض (تنبيه) لا يلبس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع  
 الاكل ونحوه كذا في التاريخانية وسياق عامة في آخر كتاب الانشربة (قوله وجاز رزق  
 القاضي) الرزق بالكسر ما يتقنع به وبالفق المصدور قاصوس (قوله والالم يحمل) قال في  
 النهاية وأما اذا كان حراما جمع يماطل لم يحمل أخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على أهله  
 وليس ذلك بمال عامة المسلمين أقول ظاهر العلة ان أهله معلومون فحرمة الأخذ منه  
 ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع في بيت المال ويصرف في مصارف اللقطة فقد صرحوا  
 في الهدية والرشوة للقضاء ونحوه ثم أنما ترد على أربابهم ان علوا والا أو كانوا بعدد حتى تعذر  
 الرد في بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدم في كتاب القضاء تأمل (قوله في كل  
 زمان) متعلق بتقدير أو يكفيه أي بقدر بقدر كفايته في كل زمان لان المؤنة تختلف  
 باختلاف الزمان (قوله ولو غني في الاصح) عبارة الهداية ثم القاضي اذا كان فقيرا فالأفضل  
 بل الواجب الأخذ لانه لا يمكنه إقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغل بالكسب بقدره عن  
 إقامته وان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل الأخذ وهو  
 الاصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظر المولى في بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانه نذر  
 اعادته (قوله وهذا لو بالشرط الخ) بان قد قلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالي  
 كتابته اما ان قال ابتداء انما أقبل القضاء ان رزقني الوالي كذا بمقابلته قضائي والا فلا أقبل  
 فهو باطل لانه استعجار على الطاعة (كفاية (قوله لم تجز) أي الاجرة عليه أي لم يجز  
 أخذا (قوله بصر) أقول قد منعه من رزقه في كتاب الاجارات بما لا يرضى عليه وبيننا أن كلام  
 المتأخر بن ليس عام في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كعلم القرآن والفقه والامامة  
 والاذان (قوله وجاز سفر الامة) لان الاجانب في حق الامام فيمليهم جمع الى النظر والسير عزلة  
 المحارم هداية (قوله وأم الولد الخ) عطف خاص على عام قال الزبلي وأم الولد أمة لقيام  
 الرق فيها وكذا المسكينة لانهم اعلوا كة الرقبة وكذا ممة ممة اليه عن أي حنفية لانها  
 كالمسكينة عنده (وفيها إشارة الى أن الحر لا تسافر ثلاثة أيام بلا محرم واختلاف فيما  
 دون الثلاث وقيل انه سافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما في المحيط قهستاني  
 (قوله وجاز شرع ما لا بد للصغير منه) كالنفقة والكسوة واستجار الطر منخ (قوله في  
 محرم) بفتح الحاء وكسرهما منخ (قوله اشرح الجمع) أي لابن ملك (قوله ولم أره فيه)  
 بل الذي فيه بعد قول الجمع ويسله في صناعة ولا يؤجره في الاصح مانعه قديده احتراز عن  
 رواية القدوري من أن اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيه ماصونا عن الفساد يكونه  
 مشغولا به بل وجه الرواية الاولى ان المانة لا يملك اتلاف منافعه فلا يؤجره كالمخلاف  
 الام لانها تملك اتلاف منافعه بحسب نافعة كدعوى (و) ومنه في شرحه على الوقاية ثم  
 ذكر الزبلي ان رواية القدوري اقرب أقول قد علمت أن الاصح خلافها كما صرح به في  
 الجمع والوقاية والهداية وغيرهما من كتاب الاقبط ووقع في الهداية هنا اضطراب (قوله

وقد قدمناه (و) جاز  
 (رزق القاضي) من بيت  
 المال لوبيت المال - لالا  
 جمع بحق والالم يحمل وعبر  
 بالرزق ليدفعه بتقديره بقدر  
 ما يكفيه وأهله في كل زمان  
 ولو غني في الاصح وهذا لو  
 بلا شرط ولوبه كالاجرة  
 لحرام لان القضاء طاعة فلم  
 تجز كاشرا طاعات فأت  
 وهل يحرم رزقه كلام  
 المتأخر بن بصر (و) جاز  
 (سفر الامة وأم الولد)  
 والمسكينة والمبعة (بلا  
 محرم) هذا في زمانهم اما  
 في زماننا فلا غلبة أهل  
 الفساد وبه يقتضي ابن كمال  
 (و) جاز (شرع ما لا بد للصغير  
 منه ويجه) أي - مع ما لا بد  
 للصغير منه (لاخ وعم وأم  
 ومقطوع هو في محرم أي  
 في كنفهم والا لا (و) جاز  
 (اجارته لانه فقط) لو  
 جرها وكذا المنة على  
 الاصح كذا عزم المصنف  
 لشرح الجمع ولم أره فيه  
 وباني منها ما ينافيه فتنبه



وكذا لعنه عند الثاني خلافا لثالث ولو أجز المصنف نفسه لم يجرز الا اذا فرغ العمل لمعهه فقام فوجب المسمى وصح اجارة أب وجد وقاض ولو بدون أجر المثل في المصنف كايه لم من الدرر قبصر (و) جاز (بيع عصير) عنب (عن) به لم انه (يقضه خيرا) لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره وقيل بكره لاعتاقه على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات أن قوله عن آدم من كافر أميائه من المصنف لم يكره ومثله في الجوهرة والباقي وغيرهما زاد القهستاني معزيا لالخانية أنه يكره بالاتفاق (ب) خلاف بيع امرء من يلو ط به وبيع سلاح من أهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة الامرء مصرح في بيع وع الخانية وغيره واعتده المصنف على خلاف ما في الزيلعي والعيني وان أقرو المصنف في باب البيعة قلت وقد منعت معزيا بالنهر ان ما قامت المعصية بعينه بكره يجرى بها والا فتزيمها فيحفظ توفيقا

وكذا لعنه أي لم الصغير وهذا بناء على ما في بعض نسخ المنع ونفسه وان كان الصغير في يد المصنف فاجر صرح لانه من المصنف وهو ذاعند أبي يوسف وعند محمد فلا يصح اه وفي نسخة مصححة كسط الصغير من قوله فاجر وأبدله بقوله فاجرته أمه وهذا هو الموافق لما في التبيين والشريعة لانه ان كان رأيت في النهاية عن جامع الترمذي ما نصه والامرء لو أجزته يجرز اذا كان في حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجعوه وفي ٢٧ من جامع القصارين لو لم يكن له أب ولا جد ولا وصي فاجر ذو رحم محرم هو في حجره صح ولو في حجر ذي رحم محرم فاجر آخر اقرب كالولاه أم وعمه وهو في حجره فاجرته أمه صح عند أبي يوسف لا عند محمد ولو أجزه قبض أجرته اه (قوله لم يجرز) أي لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيلعي (قوله) وصح اجارة أب وجد) وكذا صح اجارة وصي ما بخلاف وصي القاضي حوى وهو خلاف ظاهر عبارة الدرر فراجعهم اه هذا الشارح في كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التي خالف فيها وصي الأب وصي القاضي (قوله كايه) لم من الدرر أي صريحا وعبارتها في فوائد صاحب المحيط اذا أجز الأب أو الجد أو القاضي المصنف في عمل من الاعمال قبل ان يجرز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا أجزه أحداهم باقل منه لم يجرز والعصير انه تجوز الاجارة ولو بالاقل اه ومنه في المنع قال في الشريعة لولاية ولو حل الاقل على الغني البعيدون القاض انتفت الخالفة (قوله وجاز) أي عذبه لا عند محمد ابيع عصير عنب أي معصومه المستخرج منه فلا يكره يبيع العنب والكرم منه بلا خلاف كافي المحيط ان كان في بيع الخزانة ان يبيع العنب على خلاف قهستاني (قوله عن يلم) فيه اشارة الى أنه لو لم يلم لم يكره بلا خلاف قهستاني (قوله لا تقوم بعينه الخ) يؤخذ منه أن المراد بما لا تقوم المعصية بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام المعصية به وان ما تقوم المعصية بعينه ما توجد فيه على وصفه الموجود حاله البيع كالامرء والسلاح وباقي تمام الكلام عليه (قوله أميائه من المصنف بكره) لانه اعانة على المعصية قهستاني عن الجواهر أقول وهو خلاف اطلاق المتن وتعليل الشروح بما مر وقال ط وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين بقروع الشرعة والاصح خطابهم ومعليه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق بين المصنف والكافر في بيع المعصية منها فقدر اه ولا يرد هذا على الاطلاق والتعليل المشار (قوله على خلاف ما في الزيلعي والعيني) ومنه في النهاية والكتابة عن اجازات الامام السرخسي (قوله معزيا بالنهر) قال فيه من باب البيعة وع لم من هذا أنه لا يكره يبيع ما لم تنم المعصية به كبيع الجارية الغنيمة والكباش النطوح والجماعة الطائفة والعصير والخشب من يتخذ منه المعازف وما في بيع وع الخانية من أنه يكره يبيع الامرء فاسق به لم أنه يعصى به مشكل والذي جزم به الزيلعي في الخطر والاباحة أنه لا يكره يبيع جارية عن ياتيم في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما مر وعندي أن ما في الخانية محمول على كراهة التفرقة وهو الذي تطعن اليه القوم اذ لا يشك كل أنه وان لم يكن معينا انه منسب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشارح على المحيط اشترى المصنف الفاسق عبد امرء وكان من يعتاد اتيان الامرء فيجبر على بيعه (قوله فيحفظ توفيقا) بان

يجعل ما في الخانية من اثبات الكراهة على التزيم وما في الزيلعي وغيره من نفها على التصريح فلا مخالفة وأقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قد قدم أن الامرء مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره من انية من أن تكون الكراهة فيه التصريح فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التزيم وانما جازي كلام الزيلعي وغيره على أن الامرء ليس مما تقوم المعصية بعينه من يظهر من عبارته قريبا عذبه قوله وجاز اجارته (قوله وجاز تعميير كنية) قال في الخانية ولو أجز نفسه لم يعمل في الكنية ويحرمه بالآباء به لانه لا معصية في عين العمل (قوله وحمل خردى) قال الزيلعي وهذا عذبه وقال هو مكره لانه عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر عشر متوهمين احامها وله أن الاجارة على الحل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وانما تحصل المعصية بفعل فاعل بخلاف وليس الشرب من ضرورات الحل لان حله لا يكون للاراقة أو التحليل فصار كما اذا استاجر له مصر العنب أو قطعه والحديث محمول على الحل المقر ونهيه المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقوله المستحسن ثم قال الزيلعي وعلى هذا الخلاف لو أجزه دابة لينقل عليها النهر أو أجزه نفسه ليرى في الخنازير يطيب له الاجر عذبه وعند محمد ما يكره وفي المحيط لا يكره يبيع الزنا من من النصارى والقلة ومن الجوس لان ذلك اذلال له ما يبيع المكعب المفضض للرجل ان يلبسه بكره لانه اعانة على ليس الحرام وان كان اسكافا امرء انسان أن يتخذ خفعا على زى الجوس أو الفسقة أو خياطا امرء أن يتخذ ثوبا على زى الفساق بكره له أن يفعل لانه سبب التشبه بالجوس والفسقة اه (قوله) لا يصح القيام المعصية بعينه) فيه مناقضة لظاهر قوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط وهو مناف أيضا لما قد مر من أن الزيلعي من جواز استجاره لمصر العنب أو قطعه ولعل المراد من مصر العنب على قصد الخربة فان عين هذا الفعل معصية ثم هذا القصد ولذا أعاد الضمير على الخمر مع أن العصر للعنب حقيقة فلا ينافي ما مر من جواز بيع العصير واستجاره على عصر العنب اه هذا ما ظهر لي في تمام (قوله وجاز اجارته الخ) اه هذا عذبه أيضا لان الاجارة على منقعة البيت وهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيمنع قطع نسبه عنه فصار كبيع الجارية من لا يستعيرها أو ياتيمها من دبره يبيع الغلام من لوطي والدليل عليه أنه لو أجزه لاسكنى جاز وهو لا بد له من عبادة فيه اه زيلعي وعيني ومنه في النهاية والكفاية قال في المنع وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطي والمنقول في كثير من الفتاوى أنه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر اه أقول هو صريح أيضا في أنه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا كما مر عن النهر اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير فكان ينبغي للمصنف التعميل على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى ثم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي بشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المفضض ونحوه انما هي بفعل الشاري فليست في وجه الشارح فانه لم يظهر لي ولم أر من نه عليه ثم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعاً للغير من التعليل لجواز بيع العصير بانه لا تقوم المعصية بعينه بل بعينه فهو كبيع الحديد من أهل الفتنة لانه وان كان يعمل

(و) جاز تعميير كنية  
(و) حل خردى بنفسه أو  
دائمه (باجر) لا يصحها  
لقيام المعصية بعينه  
(و) جاز (اجارته) بغيره  
السكرانة أي قراها  
(و) لا يصحها على الاصح



لأما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يجزى كون اظهروا شعار الاسلام فيها وخمس موائد الكوفة لان غالب أهلها أهل  
الذمة (ليقتضت ناراً وكتيبة ٢٤٦ أو يهتفوا فيه النحر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية

وبه قالت الثلاثة زبلي  
(و) جاز (يسع بناء يوت  
مكة وأرضها) بلا كراهة  
وبه قال الشافعي وبه يفتي  
عيني وقد مر في الشفعة  
وفي البرهان في باب العشر  
ولا يكره بيع أرضها كبنائها  
وبه حمل وفي مختارات  
النوازل صاحب الهداية  
لاباس ببيع بناتها وأجارتها  
لكن في الزبلي وغيره  
يكره أجارتها وفي آخر  
الفصل الخامس من  
التشريعانية وأجارة الوهبانية  
قالا قال أبو حنيفة أكره  
أجارة يوت مكة في أيام  
الموسم وكان يفتيهم أن  
ينزلوا عليهم في دورهم أقوله  
تعالى سواء العا لك فيه  
والباد ورخص فيها في غير  
أيام الموسم اه فليحفظ  
قلت وجه هذا يظهر الفرق  
والتوفيق وهكذا كان  
يشادى هربن الخطاب  
رضي الله عنه أيام الموسم  
ويقول بأهل مكة  
لا تقضوا البيوتكم أبواباً  
لنزل البادي حيث شاءتم  
يتلوا الآية فليحفظ (و) جاز  
(فبد العبد) بحر زعن  
القرود والابق وهو سنة

المسلمين في القساق (وقبوله) بفتح نونها وأجارة دعوتها واستعانة دابة (استحسانا) (وكره كونه) أي  
قبول هدية العبد (ثوباً راحداً أو مديناً) لعدم الضرورة (واستحساناً) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم

المرأة مثل غرفة وغرفة كافي المصباح حوى فيكون بضم الحاء وفتح الراء وفي بعض النسخ على  
الحريم وفي القاموس والحريم كالحريم حرم فلم يمس وتوب الحرم وما كان المحرمون يلقونه من  
التياب فلا يلبسونه ومن الدار طأضف اليها من حرمها وحرمها من حرمها ومن حرمها من حرمها  
وتقابل عنه كالحرم جمع حرام وحرم بضم حاء وفتح هاء ومن حرمها من حرمها ومن حرمها من حرمها  
الحرام الواحد ككرمة وتفتح راءه اه فالحرم بالفتح والحريم بضم حاء ما يحرم مناسباتها  
أيضا (قوله لوسنة خمسة عشر) قيد بالن لسا قبل ان الخصي لا يحتمل (قوله يقال) قال في  
القاموس يقال يباع الاطعمة كلمة عامية والصحيح البدال اه (قوله يشترط) جملة حالية  
أي يشترط الاخذ وقيد به لما في غاية البيان انما يذكره اذا كانت المنفعة مشروطة في العدة  
والاذلال ان المستقرض يكون متبرعاً بغير افسار كالرجحان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم اه  
(قوله ولولم يشترط) حرم حالة العقد الخ كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها قال ط والاولى  
أن يقول أو لم يشترط اية بحداد الحكم في العورتين ويكون عطاء على قوله يشترط قال في  
الشرعية لامية وجعل المثل في النجس والمز يدعى ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه في  
افرض أن يأخذها تبرعاً أو شراً أو لم يشترط ولكن يعلم أنه يدفع اه ذاق قال قبل ذلك في  
لوجه الاول والثاني لا يجوز لانه فرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط  
المنفعة فاذا أخذ في كل وقت يأخذ هو على ما طاعتك عليه اه أقول الوجه الثالث  
بأن منه الثاني فكان ينبغي أن يكره أيضاً الا أن يجعل الثالث على ما إذا عرض وقت القرض  
عن الشرط المذكور بينهما قبله (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته للعاجات ولو كان في يده لم يخرج  
من ساعته ولم يبق منحه (قوله قهستاني وشرب لامية) عبارة القهستاني فلو قرره بينهما قبل  
الاقراض أن يهبطه كذا درهم الباء خذ منه متفرقا ثم أقرضه لم يكره بلا خلاف كافي الهبط  
اه وهذا الوجه الثالث مما في الشريعة لامية وقد عرفت ما فيه ان لم يحتمل على ما قلناه وبه  
علم أن قول الشرح يكره اتفاقاً صوابه لم يكره كذا وجد في بعض النسخ (قوله بالتردد) هو اسم  
متردد ويقال له التردد يشترط في دفع الدال وكسر الشين والشعر اسم ملك وضع له التردد كافي المهمات  
وفي ربن العرب قبل ان الشعر معناه الخلو وفيه نظير قالوا هو من موضوعات ما يورث من اردش  
ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستاني (قوله والشرطي) بفتح  
معرب شدد وفتح وانما كره لان من اشتغل به ذهب عناؤه الديوى وجاء العناء الاخرى فهو  
حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كافي الكافي قهستاني  
(قوله في رواية الخ) قال الشريعة لامية في شريحه وأنت خير بان المذهب منع اللعب به كغيره  
(قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام الثاني أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب  
لانه كان قاضي الخليفة هرون الرشيد شريعة لامية (قوله وهذا الخ) وكذا اذا لم يكن الخلاف  
عليه وبدون اه هذه المعاني لا تسقط عدالة الاختلاف في حرمة عبد البر عن أدب القاضي  
ه (فرع) ه اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطع من خشب يحفر فيها ثلاثة أسطرو ويجعل  
في ثلث الحفر حصى صغير يلعب بها اه منع قلت الظاهر انها المسماة الا أن بالثقة في الحكمها  
تخفف سطر من كل سطر سبع حفر (قوله وكره كل اهو) أي كل لعب وعبت فالتثنية جمع في  
واحد كافي شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واسقاعه كالرقص والسخرية

لوسنة خمسة عشر (و) كره  
(اقراض) أي اعطاه  
(يقال) كخباز وغيره  
(دراهم) أو برا نظوف  
ه كره لو بقي يده يشترط  
(ليأخذ) متفرقا (منه)  
بذلك (ماشاه) ولولم يشترط  
حالة العدة لكن يعلم أنه  
يدفع لذلك شرب لامية لانه  
فرض جرمه ما وهو بقاء  
ماله فلو أودعه لم يكره لانه  
ه كره لا يضمن وكذا الوشرط  
ذلك قبل الاقراض ثم  
أقرضه بعهده انما قال  
قهستاني وشرب لامية  
(و) كره قهستاني (اللعب  
بالتردد) كذا (الشرطي)  
بكره اوله ويحمل ولا يفتح  
الانادرا وأباحه الشافعي  
وأبو يوسف في رواية  
ونظمه اشرح الوهبانية  
فقال  
ولاباس بالشرطي وهي رواية  
عن الحنفية قاضي الشرق  
والغرب تؤثر  
وهذا اذا لم يقامر ولم  
يدوم ولم يحل بواجب والا  
فحرام بالاجماع (و) كره  
(كل اهو) أقوله عليه  
الصلوات السلام كل اهو  
المسلم حرام الاثلاثة  
ملاعبته أهل وتاديسم  
لقرسه



والصديق وضرب الاوتار من الطنبور والربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق  
 فانها كلها مكرودة لانها زى الكفار واسماع ضرب الدف والمزمار وغـ بذلك حرام وان  
 مع بغنة يكون معذورا ويجب أن يجتهد أن لا يسمع قهقهته (قوله ومناضلة بقوسه)  
 قال في مختصر النفاية يقال انتضل القوم وتناضلوا أي رمو السابق وناضله اذا رماه اه وفي  
 الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتصل بل القدرة على المقاتلة دون التلويح فانه  
 مكرره اه والظاهر انه يقال من ذلك في تاديب الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله  
 وكره جعل الغل) يضم الغين المجهمة (قوله طوق له رواية) الراية بالراء المهملة والذال غلط من  
 الكاتب غل يجمع ل في عنق العبد من الحديد سلامة على أنه أبق انتقاني وفي القهقهة تنان  
 هو طوق مسمر بسمار عظيم ينع من تحريك رأسه اه فتنبه (قوله به لم) يضم أوله  
 وكسر ثالثة من الاعلام وضعية الغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله به لم) بكسر القاف  
 شلي قال في المغرب معقد العزم موضع عقده اه وانما كره لانه يؤهم فعلق عزه بالعرش  
 والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن فعلق عزه بالحادث  
 بجعله بل عزه قديم لانه منتهى وجب معقاة قديمة فاعقده انه لم يزل موصوفاً بما في الازل  
 ولا يزال في الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن في الازل بمحدث العرش وغيره ز يلحق وحاصله  
 أنه يؤهم فعلق عزه تعالى بالعرش نهائيا خاصا وهو أن يكون العرش مبدأ ومنشأ عزه تعالى  
 كما يؤهم فعلق عزه تعالى بالعرش نهائيا خاصا وهو أن يكون العرش مبدأ ومنشأ عزه تعالى  
 منتهى من صفاته تعالى فان مؤاذاه أن صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة  
 فافهم وبه اندفع ما أورد ان حدوث تعلق الصفة بالحادث لا يوجب بدونها اهدم توقفها  
 عليه كتعلق القدرة بخيولها بالحدثات كإبطه الطوري ووجه الاندفاع ان مجرد ايلام المعنى  
 المحال كاف في المنع عن التلقظ بهذا الكلام وان احتمل معنى صحيحا ولذا عطل المناج  
 بقولهم لانه يؤهم الخ وتظهير ما قالوا في أن مؤمن ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك  
 دون التعلق لما فيه من الإيهام كإقراره العلامة التميزا في شرح العقائد وابن الهمام في  
 المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان أريد بالعزم العرش الذي هو صفة لانه لا يتبادر  
 أن المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العزم صفة للعرش كان جائزا لان العرش  
 موصوف في القرآن بالجدو والكرم فكذلك بالعزم لا يشك أحد انه موضع الهيبة والظهار كال  
 القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن أقره في الدرر والمخ وكذا المقدسي  
 وقال وعليه تكون من بيانية أي جمعة العز الذي هو عرشك وهذا وجه وجيه لما اختاره  
 الفقيه اه فليتنامل (قوله ولو بتقديم العين) ظاهره أن الذي في المنع بتقديم القاف وهو  
 الذي في أغلب نسخ النسخ وفي بعضها بتقديم العين وهو الذي شرح عليه في المنع وهو  
 الأول لموافقته للمتن ولانه موضع الخلاف ولذا قال في الهداية ولا ريب في امتناع الثاني  
 لانه من القعود (قوله لا أثر) وهو ما روى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اني  
 أسألك جمعة العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباعك الاعظم وبعثك الاعلى  
 وكلمات التامة ز يلحق (قوله والاحوط الامتناع) وعزاه في النهاية الى شرح الجامع الصغير

ومناضلة بقوسه (و) كره  
 (جعل الغل) طوق له رواية  
 (في عنق العبد) يعلم بإيقاعه  
 وفي زمامنا لا بأس به الغلبة  
 الا باق خصوصا في السودان  
 وهو الخنثار كما في شرح  
 الجمع للعيني (بضم) لا في  
 القيد) فانه لا لال كما في  
 (و) كره (قوله في دعائه معقد  
 المزم من عرشك) ولو  
 بتقديم العين ومن أبي  
 يوسف لا بأس به وبه أخذ  
 أبو الليث لا أثر والاحوط  
 الامتناع لكونه خبر واحد

القاضيان والقراشي والحبوبي وفي الفصل الثالث عشر من آخر الحليسة شرح المنية  
 للمعقبي ابن أمير حاج قال بعد ما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه من ابن الجوزي في الموضوعات  
 قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان منسله لا ينبغي أن يطلق الا بنس قطعي أو بإجماع  
 قوي وكلاهما منتهى فالوجه المنع وتحميل الكراهة المذكورة على كراهة الصريح وتعامه  
 فيه (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى من مثله ط (قوله اذا المشابه) الأولى  
 أن يقولوا المشابه أي الذي هو كـ هذا الدعاء أي عما كان ظاهره محال على الله تعالى  
 (قوله هداية) أقول العبارة المذكورة صاحب المنع وأما عبارة الهـ هداية فنفسها لو كانت قول  
 هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه (تنبه) ينظر في أنه يقال مثل ذلك في  
 نحو ما يؤمن من الصلوات مثل اللهم صل على محمد وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا  
 ككلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يؤهم تعدد الصفة الواحدة وانتم الصلوات فلو العلم  
 ولا سيما مثل عدد ما حاط به على ووسعه عدد ككلماتك اذ لا منتهى لعلمه ولا لرحمته  
 ولالكلام انه تعالى واقفة عدد ونحوها تؤهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة الفاسي  
 على دلائل الخيرات الجبتي ذلك فقال وقد اخذنا من العلماء في جوار اطلاق المؤهم عدم  
 لا يؤهم به أو كان سهل التأويل واضح المحل أو يخص بطرف الاستعمال في معنى صحيح وقد  
 اختار جماعة من العلماء ككيفية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يقلوا انها افضل  
 الكيفية منهم الشيخ عفيف الدين الباقفي والشرف البارزي واليهام بن القحطان ونقل عنه  
 تليذه المقدم اه اقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فتأمل واقفه اعلم (قوله الاب) أي بذاته وصفاته وأسمائه  
 (قوله والله الاسماء الحسنى في قاده ومبها) قال الحافظ أبو بكر بن العربي عن بعضهم ان الله  
 تعالى ألف اسم قال ابن العربي وهذا قيل فيه وفي الحديث الصحيح ان الله تعالى اسمه وتسعين  
 اسمائة الا واحد من أحصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم وانفق العلماء على أنه  
 ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة بأحصائها واختلقوا في المراد  
 بأحصائها فقال البزار وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الظاهر لانه جاء مفسرا في  
 الرواية الاخرى من حفظها وقبل عدتها في السماء وقبل أحسن المراجعة لها والحفاظة على  
 ما تنقضية بعانيها وقبل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصا (قوله وكذا لا يصلي أحد على  
 أحد) أي استقلالا أما تبعا كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جائز خاتمة والمراد  
 غير الملائكة أما هم فيجوز عليهم استقلالا قال في الغرائب والسلام يجزى عن الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البيهقي عن صلى على غيرهم أنهم ويكره وهو  
 الصحيح وفي المتن في حديث صلى الله على آل أبي أوفى في الصلاة حقه فله أن يصلي على غيره  
 ابتداء أما الفيرة فلا اه وسياق مقام الكلام على ذلك آخر الكتاب (قوله الاعلى النبي) آل  
 للجنس والمناسب زيادة الملائكة ط (قوله وكره قوله بحق رسلك الخ) هذا الم يخالف فيه أبو  
 يوسف بخلاف منسله الحق السابقة كما أفاده الاتفاق وفي التاترخانية وجاء في الآثار ما دل على  
 الجواز (قوله لانه لاحق للخلق على الخلق) قد يقال انه لاحق لهم وجوباً على الله تعالى لكن

فيما يخالف القطعي اذ  
 المشابه انما ثبت بالقطعي  
 هداية وفي التاترخانية  
 عز بالامتنع عن أبي يوسف  
 عن أبي حنيفة لا ينبغي  
 لاحد أن يدعو الله الاب  
 والدعاء المأذون فيه المأمور  
 به ما استغفبه من قوله تعالى  
 والله الاسماء الحسنى فادعوه  
 بها قال وكذا لا يصلي أحد  
 على أحد الاعلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم (و) كره قوله  
 (بحق رسولك وأنبيائك  
 وأوليائك) أو بحق البيت  
 لانه لاحق للخلق على الخلق  
 تعالى ولو قال لا يحق  
 الله أو الله ان تفعل كذا لا  
 يلزمه ذلك وان كان الأولى  
 فعله دبر وفي المختارات  
 قال ابن المبارك



الله سبحانه وتعالى جعل له - م حقا من فضله أو يراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب  
 الوصيلة وقد قال تعالى وابتغوا إليه الوسيلة وقد عمن آداب الدعاء التوسل على مافي  
 الحسن وجاء في رواية الله - م اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فاني لم اخرج  
 أشرا ولا بطرا الحديث اه ط عن شرح النقاية لئلا على القاري ويحتمل أن يراد بوجههم  
 عليهما من وجوب الايمان بهم ونهضهم وفي اليه قوسية يحتمل أن يكون الحق مصدرا لصفة  
 مشبهة فالعقبة بوجهه فلا يمنع فليست اه أي المعنى يكونهم حقلا لا يكونهم مستغنيين  
 أقول - كن هذه كاهل الاحتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ ويجوز داهم اللفظ  
 ما لا يجوز كاف في المنع كما قدمناه فلا يراد من خبر الا حاد فلذا والله - م لم أطلق أعتنا المنع على  
 ان ارادة هذه المعاني مع هذا الايمان في المقام في غير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل ثم ذكر  
 العلامة المناوي في حديث الله - م اني اسألك وأوجه اليك ببيتك في الرحمة عن العزيز بن عبد  
 السلام أنه ينبغي كونه فقه وراعي النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن  
 يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره أحد من  
 السلف ولا الخلف الا ابن تيمية فابتنه مع ما لم يقله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن أمير حاج في  
 دعوى الخصوصية وأطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المنية  
 فراجع (قوله - ال) أي طالب من شخص شيئا من الدنيا الخفية (قوله - يبغي) أن لا يعطيه شيئا  
 محمول على ما اذ لم يعلم ضرورته ط أقول وليتأمل المانع مع ما ذكره شيخنا الجليلي في  
 عند الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه أنه - مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله ولملعون من سأل بوجه الله ثم منع سألته ما لم يسأل  
 هجر يفي قبضه ولا يداود والنسائي ومحمد بن حبان وقال الحارثي على شرط الشيخين عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما - ما رفعه من يسأل الله بوجه فاعطوه ولا طبراني ملعون من سأل بوجه الله  
 ولملعون من يستل بوجه - الله فيمنع سألته اه الا أن يجعل على السؤال من غير الدنيا أو على  
 ما اذا لم يعدم حاجته وان سأل الله الكثير تأمل (قوله - يثاب على قرأته) وان كان ياتم بترك العمل  
 فالواب من جهة والاثم من أخرى ط (قوله - قيل نعم) يشعر بضعفه مع أنه مشي عليه في  
 المختار والمتفق فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه - كره رفع الصوت عند قراءة القرآن  
 والجنابة والرحف والتذكير لما ظنك عند الغناء الذي يسهونه وجدوا بحجة فانه مكروه لأصل  
 له في الدين اه (قوله - وعلمه قبيل جنابات البرازية) أثول اضطرب كلام البرازية فتقلا أولا  
 عن فتاوى القاضي أنه حرام الصبح عن ابن - م - هو داه أخرج جماعة من المسجدين لليون  
 و يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم جهر او قال هم ما أراكم الا مبتدئين ثم قال البرازي  
 وما روى في الصحيح أنه عليه السلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم ان  
 تدعوا الصم ولا تغابوا انكم تدعون صم صم - يا اقرئ الله معكم الحديث يحتمل أنه لم يكن للرفع  
 مصلحة قد روى أنه كان في غزاة لعل رفع الصوت يجر بلا مؤخر الحرب خدعة وله - ذاتي عن  
 الحرم في المغازي وأما رفع الصوت بالذكر فجازي كافي الاذان والخطبة والجمعة والحج اه وقد  
 حرر الم - ثلة في الطبري بوجهه مافي فتاوى القاضي على الجهر المضر وقال ان هناك أحاديث

سأل لوجه الله أو خلق الله  
 يبغي أن لا يعطيه شيئا لأنه  
 عظم ما قدر الله ورفع ما قدر  
 القرآن ولم يعمل بوجبه  
 يثاب على قرأته كن يصل  
 ويصمى (فرع) هل  
 يكره رفع الصوت بالذكر  
 والدعاء قبل أم وعلمه  
 قبيل جنابات البرازية

قوله - ي - ال الله بوجه -  
 الخ هكذا بالاصل المقابل  
 على خط المؤلف وله -  
 الصواب من - ال بوجه  
 الله الخ كما يدل عليه -  
 الكلام ولا حقه اه

معناه

انقضت

انقضت طلب الجهر وأحاديث طاب الاسير او الجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص  
 والاحول فالاسير أو أفضل حيث خيف الربا أو تاذى المصاير أو انيام والجهر أفضل حيث  
 خلا عما ذكر لانه أكثر - م لاولة هدى فأنه الى السامعين ويوقظ قلب الخاكر فيجمع - م - م الى  
 الفسك ويصرف - م - م اليه ويطرده النوم ويزيد النشاط اه مخلص أفراد في التاتر خاتمة وأما رفع  
 الصوت عند الجنابة فيقتضيه ان المراد منه التوح أو الدعاء للميت بعد ما افتتح الناس الصلاة أو  
 الا فرط في مدحه كعادة الجاهلية بما هو شبهه الحال وأما أصل التثنية عليه فغير مكروه اه وقد  
 شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة باذان المنفرد واذ ان الجماعة قال فكأن  
 أصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهوا - م أكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة  
 على قاب واحد أكثر تأثيرا في رفع الخطب الكيفية من ذكر شخص واحد (قوله - وكره احتكار  
 فوت البشر) الاحتكار لغة احتباس الشيء انتظار الغلاته والادام الحكمة بالضم والسكون  
 كافي القاموس وشتر عا شتر اطعام ونحوه وجبته الى الغلاء أو بهين يوافق قوله عليه الصلاة  
 والسلام من احتكر على المسكين أو بهين يوافق قوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسكين  
 من الله وبرئ الله منه قال في الكفاية أي خذله والخذلان ترك النصرة عند الحاجة اه وفي  
 أخرى فله عليه العنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صر فاولا عدلا الصر في النفل  
 والعدل القرع شرب لالبية عن الكافي وغيره وقيل شهر وقيل أكثر وهذا التقدير للمعاقبة في  
 الدنيا بخلاف البيع والتجزيل لا لا لاثم لحصوله وان قات المدة وتفاوتته بين تر بصه له زنه أو لقطع  
 والعياذ بالله تعالى درم منق من يدا والقيمة بقوت البشر قول أبي حنيفة ومحمد وعائيه  
 الفتوى كذا في الكافي وعن أبي يوسف كل ما أضر بالعمامة حبه - فهو احتكار وعن محمد  
 الاحتكار في الثياب ابن كمال (قوله - كتن وعنب ولوز) أي مما يقوم به يدينهم من الرزق ولودخنا  
 لاعتلاوسنا درم منق (قوله - وقت) بالقاف والتاء المثناة من فوق القصة بكسر الفاء من  
 وهي الرطبة من علف الدواب اه ح وفي المغرب القات اليابس من الاسفة اه ومثله في  
 القاموس وقال في القصة بكسر الكسر هونيات فارسية اسفست تأمل (قوله - في بلد) أو مافي  
 حكمه كالرستاق والقرية قهستاني (قوله - يضر باهله) بان كان البلد صغيرا هداية (قوله  
 والمحتكر ملعون) أي مبعده عن درجة الأبرار ولا يراد المعنى الثاني لعن وهو الابعاد عن رحمة  
 الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذا عبدوا لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كافي  
 الكرماني وأقره القهستاني درم منق (قوله - ومثله تقي الجلب) أي في التفصيل بين كونه يضر  
 أهل البلد أولا يضر وصورة كافي من لا مسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام  
 ويستغنى منها خارج البلد وهو يريد حبه ويمنع من يبه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد  
 قالوا هذا اذا لم يلبس المتأق - م - م على التجار فان لبس فهو مكروه في الوجهين هداية  
 (قوله - يامر القاضى ببيع ما فضل الخ) أي الى زمن يفتقر فيه السعة كافي الهداية والتبيين  
 شرب لالبية وينها عن الاحتكار ويظهره ويرجعه عنه فرباى (قوله - فان لم يبيع الخ) قال الزبالي  
 فان رفع المة ثابته فعل به كذلك وهدده فان رفع اليه ثالثا حبه - م وعززه ومثله في القه - م - م  
 وكذا في الكفاية من الجامع الصغير فتنبه (قوله - وباع القاضى عليه طامه) أي اذا امتنع باعه  
 جبر عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضى على المحتكر طامه من غير رضاه قيل هو على

(و) كره (احتكار فوت  
 البشر) كتن وعنب ولوز  
 (والبهاشم) كتن وقت (في  
 بلد يضر باهله) لم يثبت  
 الجلب ضرر وفي المحتكر  
 ملهون فان لم يضر لم يكره  
 ومثله تقي الجلب (د) يجب  
 أن (يامر القاضى ببيع  
 ما فضل عن قوته وفوت  
 أهله فان لم يبيع) بل خالف  
 أمر القاضى (عززه) بما  
 يراد حاله (وباع) القاضى  
 (عليه) طامه (وفاطه)



على الصحيح وفي السراج لو  
 خاف الامام على اهل بلد  
 الهلاك أخذ الطعام من  
 المتكرمين وفرق عليهم  
 فاذا وجدوا سعة ردوا مثله  
 وهذا ليس بجهر بسل  
 للضرورة ومن اضطر لمال  
 غيره وخاف الهلاك تناوله  
 بالرضا ونفذ له الزباني  
 من الاختيار وأقره (ولا  
 يكون محسرا بحسب غلة  
 أرضه) بخلاف (ويعملوه  
 من بلاد آخر) خلافا لسانى  
 وعند محمد ان كان يجلب  
 منه عادة كره وهو المختار  
 (ولا يدعى محسرا) قوله عليه  
 الصلاة والسلام لا تهرؤا  
 فان الله هو المسهر القاهر  
 الباسط الرزاق (الا اذا  
 تعدى لارباب عن القيمة  
 تعدى باهنا شديدا من عتور  
 اهل الراى) وقال مالك على  
 الوالى التسخير عام الغلاء  
 وفي الاختيار ثم اذا سهر  
 وخاف البائع ضرب الامام  
 لو نقص لا يحل للمشتري  
 وجبانه أن يقول له يعنى  
 بما يحب

٣ قوله ملحق كذا بالاصل  
 وليس في نسخ الشارح هذه  
 الزيادة وعبارة الطحاوى  
 قوله وهو المختار ذكره في  
 الملتقى الخ اه معصم

اختلاف عرف في بيع مال المديون وقبل بيعه بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى الجهر فنفذ ضرر عام  
 وهذا كذلك اه (قوله على الصحيح) كذا نقله القهستاني ومنه في المنع (قوله وفي السراج الخ)  
 مثله في غاية البيان وغيره ما هو هذا بيان للعلة الاخرى لا قول الصحيح غير التي قدمناها عن الهداية  
 بناء على قول الامام بهدم الجهر نامل (قوله أخذ الطعام من المتكرمين) أى ويترك لهم قوتهم  
 وقوت عيالهم كما لا يخفى ط أى كما هو في أمره بالبيع (قوله ولا يكون محسرا الخ) لانه خالص  
 حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له أن لا يزرع فكذلك ان لا يبيع هداية قال ط  
 والظاهر ان المراد أنه لا يبيع الخ المتكروا انهم بانتظار الغلاء أو القسط لنية السوء لانه ابن اه  
 وهل يجبر على بيعه الظاهر انهم ان اضطر الناس اليه نامل (قوله ويجلبوه من بلاد آخر) لان حق  
 العامة انما يتحقق بمبايعهم في المصر وجلب اليها فنانها هداية قال القهستاني ويذهب ان  
 بيعه فانه لا يخفى عن كراهة كافي القرائن (قوله خلافا لثاني) فعنده بكرة كافي الهداية  
 اعترضه الاتفاق بان القيمة جعله متوقفا عليه وبان القدرى قال في التقرير وقال أبو يوسف  
 ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمكره وان اشتراه من رستاق واحتسركه حيث اشتراه فهو  
 مكره قال فملم ان ما جلبه من مصر آخر ليس بمكره عند أبي يوسف أيضا لانه لا يثبت المكره  
 فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر آخر نص على هذا الكرخى في مختصره اه  
 (قوله ان كان يجلب منه عادة) احتراز عما اذا كان البلد بعيدا عن الجهر العادة بالحمل منه الى المصر  
 لانه لا يتعلق به حق العامة كافي الهداية (قوله ٢ ملحق) قال في شرحه تبعا للشرع بالاية وقد  
 أخر في الهداية قول محمد بن عبد الله اه أى فان عادته تاخير دابل ما يختاره قوله ولا يسهر حاكم أى  
 بكرة ذلك كافي الملتقى وغيره (قوله لا تهرؤا) قال شيخنا بحسبنا العلامة اه يحمل الجراحى في  
 الاحاديث المتقدمة قال النجم هذا الاصل لم يرد لكن رواه أحمد والبرار وأبو يعلى في مسانيدهم  
 وأبو داود والترمذى ومحمد وابن ماجه في مسندهم عن أنس رضى الله تعالى عنه قال قال الناس  
 يا رسول الله غلا السهر فمر لنا فقال ان الله هو المسهر القاهر الباسط الرزاق وانى لا زجر  
 ان اتى الله وليس أحد منكم يطالبني بظلمة في دم ولا مال واسأله على شرط مسلم ومحمد بن  
 حبان والترمذى اه (قوله الرزاق) كذا في أغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة فعال  
 وهو الموافق لما قدمناه (قوله تعدى باهنا) فيه الزباني وغيره بالبيع بضع القيمة ط (قوله  
 فيه الخ) أى لا بأس بالتسخير حيث كافي الهداية (قوله على الوالى التسخير) أى يجب عليه  
 ذلك كافي غاية البيان وأيضا لم يشترط التعدى القاحش كما ذكره ابن السكالك وبه يظهر الفرق بين  
 المذهبيين (قوله لو نقص) أى لو نقص الوزن عمدا سهره الامام بان سهر الرطل ب درهم من الاجزاء  
 المشتري واعطاه درهم ما قال يعنى به نامل (قوله لا يحل للمشتري) أى لا يحل له الشراء بما سهره  
 الامام لان البائع في معنى المكره كما ذكره الزباني أقول وفيه نامل لانه مثل ما قالوا فحين صاد  
 السلطان بمال ولم يعنى بيعه فصار يبيع أم لا كنهية في نفسه لا يبيع لانه غير مكره على البيع  
 وهنا كذلك لان له أن لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه  
 غير مكره على البيع اه لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره أن لا يزداد الخن على كذا وفرق  
 ما بينهما فليتأمل (قوله بما يحب) خفية ذباني عن بيعه يحمل زباني وظاهره أنه لو باع

بأكثر يحمل وينفذ البيع ولا ينافى ذلك ما ذكره الزباني وغيره من أنه لو تعدى رجل وبيع بأكثر  
 أجزائه القاضى لان المراد ان القاضى يحضيه ولا يفضضه ولذا قال القهستاني جاز وأما  
 القاضى خلافا لمافهمه أبو السهم ومن أنه لا ينفذ ما لم يجزه القاضى (قوله رجع المشتري  
 بالنقصان في الخبر لا اللحم) جعل الزباني وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد  
 وعلمه بان سهر الخبر يظهر عادة في البلدان وسهر اللحم لا يظهر الا نادرا اه أى فلا يظهر في  
 حق الغريب كافي انطانية فالبلد يرجع فيها والمراد الرجوع في حصة النقصان من الخن  
 وفي رجوع انطانية رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما ب درهم والقصاب يقطع ويزن والمشتري  
 يظن انه من لان اللحم يباع في البلد من ب درهم فوزنه المشتري يوما فوجد منه أنقص ومده  
 القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الخن لان اللحم لان  
 البائع أخذ حصة النقصان من الخن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب  
 انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سهر البلد لا يظهر في حق الغريب اه (قوله وافاد ان  
 التسخير في القوتين) أى قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسخير في بحث الاحتكار نامل  
 (قوله وظلوا على العامة) ضمنه في تعدى فعداه على اه ح (قوله فيه سهر عليهم الحاكم)  
 الاولى فـ سهر بافظ المضى عطف على قوله تعدى لان جواب اذا قوله ينبغي أن يجوز (قوله  
 بناء على ما قال أبو يوسف) أى من أن كل ما سهره العامة بحسبه فهو واحد كالأول ذهابا أو فضاة  
 أو ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسخير اه قلت ثم ولكنه يؤخذ منه  
 قياما أو استقباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجبه له قوله تامله على  
 انه تعدى ان الامام يرى الجهر اذا علم الضرر كافي الملقى المساجن والمكاري المفسد والطبيب  
 الجاهل وهذه قضية عامة فتدخل مسئلة انفسه ان التسخير محرمه في لانه منع عن البيع بزيادة  
 فاحشة وعليه فلا يكون مبيعا على قول أبي يوسف فقط كذا يظهر لي تمامه (قوله  
 والاحتياط) يعنى فيما اذا جابجا ما لم يدبر صاحبها اه ح (قوله ذبحها) أى ثم بلقها  
 لما لكها أفاده الترمذى لا في شرحه (قوله وسهر في الوهبانية) أى في كتاب الحدود  
 (قوله ولم يقبده بمصر) أى من الاطلاع على العورات وكسر الزناجات قال شارحه العلامة  
 عبد البر ولم أر اطلاق التعزير بغيره من المتقدمين (قوله واهله) أى صاحب الوهبانية اعقد  
 عادتهم أى اطاق اعقادا على عادة الذين يطعمون الحمام (قوله وأما لادستفناس قبائح) قال  
 في المجتبى واهل الاباس بحسب الطيور والدجاج في بيته ولا يكن يعاقبه ادهو خير من ارسالها في  
 السكك اه وفي القنية راضا بحسب بلب لا في القنص وعاقبه الا يجوز اه أقول لكن في  
 فتاوى العلامة قارئ الهداية مثل هل يجوز حبس الطيور المفردة وهل يجوز عتقها وهل في  
 ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط يتلونها صاحب السجدة بخبرها القاحش فاجاب يجوز  
 حبسهم الا لاستفناسهم أو أمانا عتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذى منها من الدواب جائز اه  
 قلت واهل الكراهة في الحبس في القنص لانه نجس وتعدى دون غيره كما يؤخذ من مجموع  
 ما ذكرناه به يحصل التوفيق فتأمل (تنبيه) قال الجراحى ومن الواهى مارواه الدارقطنى  
 في الأفراد والديلى عن ابن عباس مر قوعا اتخذوا المقاصيص قائمات تلهى البطن عن صبيانكم

ولو اوصططوا على سهر  
 الحسب والهم ووزن ناقصا  
 رجع المشتري بالنقصان  
 في الخبر لا اللحم ان سهره  
 عادة قلت وافاد ان التسخير  
 في القوتين لا غير به صرح  
 العتاني وفيه لكنه اذا  
 تعدى أرباب غير القوتين  
 وظلوا على العامة في سهر  
 عليهم الحاكم بناء على ما قال  
 أبو يوسف ينبغي أن يجوز  
 ذكره القهستاني فان  
 أبو يوسف في حقيقة  
 الضرر كما تقدمت سدر  
 (يكراهه مال الحمامات)  
 ولو في برجهما (ان كان يضرب  
 بالناس) بنظر او جاب  
 والاحتياط أن يصدق بها  
 ثم يشتر بها أو يذهب له مجتبى  
 (فان كان يطيرها فوق  
 السطح ماله على عورات  
 المسلمين ويكسر زجاجات  
 الناس برهية تلك الحمامات  
 عزروا منع أشد المنع فان لم  
 يمنع بذلك ذبحها) أى  
 الحمامات (المقتب) وصرح  
 في الوهبانية بوجوب التعزير  
 وذبح الحمامات ولم يقبها  
 بمصر واهله اعقد عادتهم  
 وأما لادستفناس لحباس  
 كسرها صافير ليعتقها ان  
 قال من أخذها فهي له



وأخرج ابن أبي الدنيا عن الثوري أن المالك بالجامع من عمل قوم لوط (قوله ولا يخرج من ملكه  
 باعتاقه) فإذا وجدوا بعد في يد غيره أخذها إذا كان قال من أخذها فهي له كأيهم عما  
 بهمه (قوله لا يأخذها) ذكر في الخلاصة أنه أعاد المسألة في الفتاوى في باب السير وشرط أنه  
 قال لقوم معلومين من شاة منكم فليأخذها وفي التاترخانية ولو قال كل ما تناول فلان من  
 مالي فهو حلال له فتناول - ل وفي كل من تناول من مالي فهو حلال له فتناول رجل شيئا لا يحل  
 وقال أبو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالي خذ منه ما شئت قال محمد هو حل من  
 الدراهم والدنانير خاصة (قوله وجاز ركوب الثور وتحميه الخ) وقيل لا يفعل لأن كل نوع من  
 الانعام خلق لعمل فلا يغير أمر الله تعالى (قوله بلاجه وضرب) أي لا يصحها فانوق طاعتها  
 ولا يضرب وجهها ولا رأسها باجتماعها ولا تضرب أصلا عنه - د أي ح وان كانت ملكه قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تضرب الدواب على الشارب ولا تضرب على العذار لأن العذار من  
 سوء ما - ك الركب القمام والغفار من سوء خلق الدابة فتدرب على ذلك كذا في فصول  
 العلالي (قوله أشد من الذي) لأنه لا ناصر له إلا الله تعالى ووردنا عند غضب الله تعالى على من  
 ظلم من لا يجد ناصر إلا الله تعالى ط (قوله أشد من المسلم) لأنه يشدد الطلب على ظالمه لئلا يكون  
 معه في عذاب ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظالمه فيه مذبحه بآبده ذكره بعضهم - ط  
 (قوله ولا بأس بالمسابقة الخ) نقول صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في حلف أو نفل أو حافر  
 والسبق يفتح الباس ما يجبهل من المال لا - أ بقى على سبقة وبالسكون مصدر سبقت أي لا يجوز  
 المسابقة بعوض إلا في هذه الأجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح  
 أبو السعود عن المناوي قال الجراحى وزيادة أو جناح موضوع باتفاق المحدثين - ه والخف  
 الأبل والحافر الخيل والنمل حديد السهم والمراد به المراماة والصاد المججمة تصحيف مغرب  
 (قوله كذا في الملتقى والجمع) ومثله في المختار والمواهب ودرر البحار (قوله خلافا لما ذكر في  
 مسائل شتى) أي قيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والأبل والأرجل والرى ومثله  
 في الكنز والزيلى وأقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاحتياط في غير هذه الأربعة  
 كاليفل بالجمل وأما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتعامه في الزيلى - ه ومثله في الذخيرة والخاتبة  
 والتاترخانية ونقل أبو السعود عن العلامة قائم أنه رد ما في الجمع بأنه لم يقل أحدا بالمسابقة على  
 الخيل لأن ذلك مهمل بالتحريض على الجهاد ولم يعمد في الإسلام الجهاد على الخيل - ه ولم يذكر  
 البغل مع أن النمرع لم يعتبره حيث لم يجعل له سهم من الفتيمة فليس فيه تحريم بل على الجهاد  
 أيضا لأن يقال عدم السهم لا يقتضى عدم جواز المسابقة عليه لأن الخف لا سهم له ويجوز  
 المسابقة عليه بالنص أقول والخاص - ل أن الحافر المذكور في الحديث عام فنظر إلى عمومه  
 أدخل البغل والحمار ومن نظر إلى العلة أخرجهما لأنهما ليسا آفة جهاد تأمل (قوله فكان  
 مندوبا) إنما يكون كذلك بالقصد أما إذا قصد التلوى أو الفخر أو الترى بجاعته فالظاهر  
 الكراهة لأن الأعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة موصية بالنية ط  
 (قوله أما بدونه) ظاهره أنه مرتبط بكلام الأئمة الثلاثة وما يأتى بعده أن هذا أهل المذهب  
 ط ومثله ما قدمناه آنفا عن مسائل شتى (قوله فيما يحل في كل الملاعب) أي التي لم تفروا سبقة

ولا يخرج من ملكه باعتاقه  
 وقيل بركه لأنه تضييع  
 المال جامع الفتاوى وفي  
 المختارات سبب دابته  
 وقال هي لمن أخذها لم  
 يأخذها ممن أخذها ومرفى  
 الخ وجاز ركوب الثور  
 ونحوه - ه والكراب على  
 الجير بلاجه - د وضرب  
 أظلم الدابة أشد من الذي  
 وظلم الذي أشد من المسلم  
 (ولا بأس بالمسابقة في الرمي  
 والفرس) والبغل والحمار  
 كذا في الملتقى والجمع  
 وأقره المصنف هنا خلافا  
 لما ذكره في مسائل شتى  
 فتنبه (والأبل و) على  
 (الأقدام) لأنه من أجاب  
 الجهاد فكان مذهبها وعنده  
 الثلاثة لا يجوز في الأقدام  
 أي بالجمل أما بدونه فيباح  
 في كل الملاعب كما يأتى (حل  
 بالجمل) وطاب

وتعين على الجهاد لأن جواز الجمل - ل فيما مررنا ثابت بالحديث على خلاف القياس فيجوز  
 ما عدا ما بدون الجمل وفي القه - تالى عن الملقط من لعب بالهولجان يريد القروسية فيجوز  
 وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتسهيل القدرة على المقاتلة دون التهاوى فانه  
 مكروه (قوله لأنه يصير مستحقا) حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى  
 عليه به زيلى في مسائل شتى (قوله ومفاده لزومه بالعقد) انظر ما صورته وقد يقال معنى قوله  
 لعدم العقد أى لعدم مكانه على أن جواز الجمل فيما ذكر استصحبان قال الزيلى والقياس  
 أن لا يجوز للمنافقة من تعاقب الفيلك على الخطر ولهذا لا يجوز فيما عدا الأربعة كالبغل وان  
 كان الجمل مشروطا من أحد الجانبين - ه فتأمل وبالجمل فيحتاج في المسألة إلى تأمل  
 صريح لأن ما ذكره محقق ورأيت في المجتبى ما نصه وفي بعض النسخ فان سبقة حل المال  
 وان أبي يصير عليه - ه أقول لكن هذا يخالف ما فى المشاهير كالزيلى والذخيرة والخلاصة  
 والتاترخانية وغيرهما من أنه لا يصير مستحقا كما مر فتدبر (قوله من جانب واحد) أو من  
 ثالث بان يقول أحدهما لصاحبه أن سبقنى أعطيتك - ك كذا وان سبقتك لا أخذ منك شيئا  
 أو يقول الأمير فارسين أو رايعين من سبق منك فله كذا وان سبق فلا شئ له اختيار وغير  
 الافكار (قوله من الجانبين) بأن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك  
 كذا زيلى وكذا ان قال ان سبق ابلك أو سهمك الخ تاترخانية (قوله لأنه يصير مقاررا) لأن  
 القمار من القمار الذى يزداد تارة ويقتص أخرى وسمى القمار مقاررا لأن كل واحد من  
 المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه ويجوز أن يستعيد مال صاحبه وهو حرام  
 بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لأن الزيادة والنقصان لا يمكن فيهما بل في أحدهما  
 تمكن الزيادة وفى الآخر الاتقصا فقط فلا تكون مقاررة لأنهما مفاعلة منه زيلى (قوله  
 يتوهم أن يسبقهما) - ي ان قوله كف القمار مع ما أى يجوز أن يسبق أو يسبق (قوله واللام يحسن)  
 أى ان كان يسبق أو يسبق لا محالة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل فرسا بين فرسين  
 وهو لا يامن أن يسبق فلا بأس به ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو مقار  
 رواه أحمد وأبو داود وغيرهما زيلى (قوله ثم اذا سبقه ما الخ) صورته أن يقال ان سبقهما  
 أخذ منهما ألفا انصافا وان لم يسبق لم يعطهما شيئا وان سبق كل منهما - ه الاخر فله مائة من مال  
 الاخر فلا يعطيهما شيئا ان لم يسبقهما ما يأخذ منهما الجمل - ل ان سبقة ما ويجوز أن يعكس  
 التصویر بأخذوا أعطوا فيما بينهما أي ما سبق أخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقه وجا  
 ما فلا شئ لو أخذ منهما ما وان سبق المالح مع أحدهما ثم جاء الآخر فلا شئ على من مع المالح بل  
 له ما شرط له الاخره كالوسبق ثم جاء المالح ثم جاء الآخر فلا شئ للمالح - ه غرر الافكار قال  
 الزيلى وإنما جاز هذا لأن الثالث لا يفرم على التقادير كما قطعنا وبيننا وإنما يحتمل أن  
 يأخذوا لا يأخذ يخرج بذلك من أن يكون مقاررا فصار كما اذا شرط من جانب واحد لأن القمار  
 هو الذى يستوى فيه الجانبان فى احتمال الفرامة على ما بينا - ه (تمة) بشرط فى الغاية أن  
 تكون مما تحتملها الفرس وأن يكون فى كل من الفرسين احتمال السبق زيلى ويغنى أن  
 يقال فى السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل فى غرر الافكار عن الحران كانت المسابقة على

لأنه يصير مستحقا ذكره  
 البرجندى وغيره وعلمه  
 البرزلى بأنه لا يستحق  
 بالشرط شئ لعدم العقد  
 وأما بعض - ه ومفاده  
 لزومه بالعقد كما يقول  
 الشافعية فتبصر (ان  
 شرط المال) فى المسابقة  
 (من جانب واحد وحرم لو  
 شرط) فيها (من الجانبين)  
 لأنه يصير مقاررا (الاذا  
 أدخل ثالثا) محلا (ينهما)  
 بقدر من كف القمار معهما  
 يتوهم أن يسبقهما أو لا لم  
 يجوز ثم اذا سبقهما أخذ  
 منهما ما وان سبقه لم يعطهما  
 وفيما بينهما ما أي ما سبق  
 أخذ من صاحبه



الابل فالاعتبار في السبق بالكتف وان كان على الخيل فبالعقب وفيه دل الاقدام على الاقدام  
 ا هـ (فرع) هـ في منفرقات الساترانية عن السراجية بكرة الرمي الى هدف نحو القبلة  
 (قوله وكذا الحكم في المتفهمة) أي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل  
 وانما جازلان فيه مناعا على الجهاد وتعلم العلم فان قيام الدين بالجهاد والجهاد في الجهاد  
 لا غير كذا في فصول العلماي (قوله فاذا شرط لمن معه الصواب) أي لو احدى منعه  
 الصواب لا ما فيه من عوم من والا كان عين ما به هـ ا ح أي بان يقول ان ظهور الصواب  
 معك فذاك كذا او يظهر معي فلا ينبغي لي اوبالعكس اما لو قال لمن ظهر معه الصواب مناقله على  
 صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قرار الا اذا دخل لا يتنحى كما ينه من  
 كلامهم ومصوره ط بان تكون المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجه لثلاثة اوجه لان ظهوره  
 الصواب وان كان مع احدى ما فلا ينبغي عليه ا هـ تامل (قوله والمصارعة ليست ببدعة)  
 فقد صرح عليه السلام جمعا من اسم ابن الاسود الجهمي ومنهم من كانه فانه صرعه ثلاث مران  
 متواليات لشرطه انه ان صرعه ا هـ لم كان في شرح التمهاتل للقاري قال الجراحى ومصارعة  
 عليه السلام لا يجهل لأصل لها (قوله فيجوز في كل شيء) أي مما يعلم الفروسية ويعين على  
 الجهاد بلا قصد التامه كما يظهر من كلام فقهاءنا من استدل بقوله عليه السلام لا تحضر  
 الملاكمة شيئا من الملاهي سوى النضال أي الرمي والمصارعة والظاهر ان نسفتموه هو والمصارعة  
 الصورية تامل (قوله كما يأتي) أي في مسائل شتى وقد منعنا عنه (قوله بالاقدام) متعلق  
 بعد ا هـ أي جملها بالاقدام وما عطف عليه قال ط ولا أدري وجه ذكره هذه العبارة غير انما  
 أوهمت ان القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي ان غالب هذه من  
 الله هو المحرم كالصوب لجان وما به هـ ا هـ ملخصا أقول قد منعنا عن القهـ تاني جواز اللعب  
 بالصوب لجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عنه قدنا نظر وكذا في جواز معرفة  
 ما في اليد واللعب بالخانم فانه له ويجوز وأما المسابقة بالبقرة والسفن والسباحة فظاهر  
 كلامهم الجواز وروى البندق والجراحى بالسهم وأما الشاة باليد وما به هـ فظاهر انه  
 ان قصده القرن والتقوى على الشهادة لا باس به (قوله والبندق) أي المتخذ من الطين ط  
 ومثل المتخذ من الرصاص (قوله واشاتته باليد) ليعلم الاقوى منهما ط (قوله والشاة)  
 أي الشاة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه ليعلم الاقوى كذا ظهر لي (قوله ومعرفة ما به هـ  
 من زوج أو فرد واللعب بالخانم) سمعت من بعض فقهاء الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا  
 كان مبنيا على قواعد حاشية مما ذكره علماء الحنابلة في طريق استخراج ذلك بخصوصه  
 لا بمجرد الحزروا التمهاتل أقول والظاهر جواز ذلك حينئذ عندنا أيضا ان قصده القرن على  
 معرفة الحنابلة وأما الشاة فظاهر انه وان أفادهم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحديث للكرة  
 غواثها كباب صاحبه عليه فلا ينبغي نفعه بضره كما هو عليه بخلاف ما ذكرنا تامل (قوله)  
 وحديث حذوا عن بني اسرائيل تمامه ولا يخرج أخرجه أبو داود وفيه لفظ لا حذوا عن بني منيع  
 عن جابر حذوا عن بني اسرائيل فانه كان فيهم أعاجيب وأخرج النسائي باب حذوا عن بني  
 سعيد انهم من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حذوا عن بني اسرائيل ولا يخرج حذوا

(و) كذا الحكم (في)  
 المتفهمة) فاذا شرط لمن  
 معه الصواب مع وان  
 شرطه لكل على صاحبه لا  
 دور ويجنبى والمصارعة  
 ليست بدعة الا للتامه  
 فقد روى جندى وأما  
 السابق بالاجل فيجوز في  
 كل شيء كذا يأتي وعند  
 الشافعية المسابقة بالاقدام  
 والطير والبقرة والسفن  
 والسباحة والصوب لجان  
 والبندق وروى الجراحى  
 واشاتته باليد والشاة  
 والوقوف على رجل ومعرفة  
 ما به هـ من زوج أو فرد  
 واللعب بالخانم وكذا يصل  
 كل لعب خطر لحدائق تغلب  
 سلامة كرمي لرام وصيد  
 الحية ويحل التفرج عليهم  
 حينئذ وحديث حذوا  
 عن بني اسرائيل فيقبل  
 جماع الاعاجيب والافراتب  
 من كل ما لا يتيقن كسذبه  
 قوله منه ان بعد الذي في  
 نسخ الشارح التي بأيدينا  
 وعند الشافعية فيقول  
 النسخة التي وقعت للمعنى  
 وعد الشافعية فليحذر ا هـ  
 مع

عن

عن ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه والحديث عنهم كما نقله البيهقي عن  
 الشافعي (قوله بقصد الفرجة لا الخ) الفرجة مثلثة التفسير عن الهم والجمعة بالضم البرهان  
 قاموس (قوله لكان بقصد ضرب الامثال الخ) وذلك كما قامات الحريزى فان الظاهر ان  
 الحكايات التي فيها عن الحرب بن همام والسرو جى لأصل لها وانما أتى بها على هذا السياق  
 الجيب لما لا يخفى على من يطالعها وهل يدخل في ذلك مثل قصة عترة والمالك الظاهر وغيرهما  
 لكان هذا الذي ذكره انما هو عن أصول الشافعية وأما عندنا فسيأتى في الفروع عن المجتبى ان  
 القصة المذكورة ان يصح حديث الناس بما ليس له أصل معلوف من أحاديث الاولين أو يزيد  
 أو ينقص ليزيد بقصه الخ فهل يقال عندنا يجوز ان يصدق عليه ضرب الامثال ونحوها يحذر  
 (قوله على السنة آدميين أو حيوانات) أي أو جمادات كفواهم قال الحافظ لا تمتد لم تحرقني  
 قال من يدق (قوله ذكره ابن حجر) أي المكي في شرحه على المنهاج (قوله ويستحب  
 قلم الظافير) وقامها بالاسنان مكروم ويورث البرص فاذا قلم أظفاره أو جرح شعره ينبغي ان يذنبه  
 فان روى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو في المغسل كره لانه يورث داء خائبة ويدفن  
 أربعة الظفر والشعر وخرقة الخيض والدم عقابية ط (قوله فيه يستحب توفير شارب  
 وأظفاره) الانسب في التعبير في توفير أظفاره وكذا شارب وفي الخ م ذكر ان عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه كتب اليها وفروا الاظفار في أرض الله ودفنتم سالا لانه اذا سقط السالا  
 من يده وقرب العدو منه ربما تمكن من دفعه ياظافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة  
 وتوفره في دار الحرب للغازي منسذوب ليكون أهيب في عين العدو ا هـ ملخصا ط (قوله)  
 وكونه بعد الصلاة أفضل أي اتنا له بركة الصلاة وهو مخالف لما ذكره قريش في الحديث  
 (قوله الا اذا أخرجه اليه) أي الى يوم الجمعة بان طال جدا وارا دنا خيره اليه فيكره (قوله وفي  
 الحديث الخ) قال الزرقاني أخرجه البيهقي من مسند أبي يعقوب الباقري قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يأخذ من أظفاره وشارب يوم الجمعة وله شاهد موصول عن أبي هريرة لكان  
 منه ضيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شارب ويذلم أظفاره يوم الجمعة قبل  
 ان يروح الى الصلاة أخرجه البيهقي وقال عقبه قال أحمد في هذا الاسناد من يجهر ل قال  
 السيوطي وبالجملة فارجح أي الاقوال دليل لاؤة لا يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست  
 بواجبة جدا مع أن الضيف يعمل به في فضائل الاعمال ا هـ مدني وقال الجراحى وروى  
 الحديث بسند واه عن أبي هريرة رفعه من قلم أظفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه  
 الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاقة ودخل فيه الفنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه  
 الجنون ودخل فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل فيه الشفاء ومن قلمها  
 يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها  
 يوم الخميس خرج منه الجذام ودخل فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرجعة  
 وخرجت منه الذنوب (قوله وعنه عليه السلام الخ) لم يثبت حديثا بل وقع في كلام غير واحد  
 كالشيخ عبد القادر قدس الله سره في غنيته وكان قدامة في منفيه وقال السخاوى لم أجده  
 لكن كان الحافظ الدمي يبنى نقل ذلك عن بعض مشايخه ونص أحمد على استحبابه ا هـ

بقصد الفرجة لا الخ بل  
 وما يتيقن كسذبه لكان  
 بقصد ضرب الامثال  
 والمواظع ونعاسم نحو  
 الشهادة على السنة  
 آدميين أو حيوانات ذكره  
 ابن حجر (ويستحب قلم  
 الظافير) الاجماع مدني  
 دار الحرب فيستحب توفير  
 شارب واطفاره (يوم الجمعة)  
 وكونه بعد الصلاة أفضل  
 الا اذا أخرجه اليه تأخيرا  
 فاحتشأ فيكره لان من كان  
 ظفيره طويلا كان وزقه  
 ضيقا وفي الحديث من قلم  
 أظافيره يوم الجمعة أعاده الله  
 من البلاء الى الجمعة  
 الاخرى وزيادة ثلاثة أيام  
 دور وعنه عليه الصلاة  
 والسلام من قلم أظفاره  
 مخالفا لم ترمده عنه أبدا







استغنى عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقه ما اذا كان الطريق مخوفا كالجور فلا يخرج  
 بلا اذنهم ما وان استغنى عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عليه ايراحى حق العيال اه (قوله)  
 لو مات حيا) افاد ان المراد بالامر في كلام الدرر الا في خلاف الملقى اذ لو كان معذرا يخشى عليه  
 الغيبة فان بعض الغيبة يقدح في الامر (قوله وعامة في الدرر) قال فيها وان كان  
 امر فلا يبه ان ينعى ومراهم بالعلم العلم الشرعي وما ينفذ به فيه دون علم الكلام وامثاله ما  
 روى عن الامام الشافعي رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا خيرا من ان يلقاه به علم  
 الكلام فاذا كان حال الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا فاطمئنا بالكلام المخلوط بهم فيان  
 الفلاسفة المغمورين بباطلهم الزخرفة اه (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) أي ليعذر  
 الناس ولا يفتروا بصومه وصلاة فذكره اخرج الطبري والبيهقي والترمذي اخرجون في  
 الغيبة عن ذكر القاصد كرهه بما فيه يحذر الناس (قوله ولو بكتابة) أي الى الاب ومثله  
 الا طمان وله ان يعقد عليهم حيث كان الكتاب معروفا بالعلم والحق كقوله النمر بن حسان وفيه  
 للقاضي تهزير المتهمة وان لم يثبت عليه فبكتابة من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق  
 الله تعالى اه وصرفي التعزير (قوله وعامة في الدرر) أي عن الخاتمة ونص عبارة الخاتمة  
 وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم الغائب الاسر بالمعروف اذا علم  
 أنهم يمتنعون (قوله لا اثم عليه) الاولى حذفه او زيادة واو العطف قبل قوله لا يكون غيبة  
 ليرقب المقيم مع الشرح (قوله لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكرهه لانه مهمته لم تعز عن نفسه  
 عليه لم يكن بشرط ان يكون صادقا في اعماله والا كان متهما باثم فافهم انما هي كالمفسد  
 لانه شتم اخاه المسلم واظهر خلاف ما اخفى واشهر الناس انه يكره هذا الامر افسه وغيره وانه  
 من اهل الملاح حيث لم يأت بصريح الغيبة وانما في بها في معرض الاهتمام فقد جمع انواعا  
 من القبايح فالله تعالى العصاة (قوله فليس بغيبة) قال في المختار ولا غيبة الا ما لو من  
 (قوله لانه لا يريد به كاهم) مفهومه انه لو اراد ذلك كان غيبة تأمل (قوله فتباح غيبة  
 مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام نص الكتاب العزيز وشبهه المقاب بالكل لحم اخيه ميتا اذ  
 هو اقبح من الاجنبى ومن الخي فكما يحرم لحمه يحرم عرضه قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على  
 المسلم حرام دمه وماله وعرضه ورواه مسلم وغيره فلا تحمل الاعتدال الضرورة بقدرها ككثرة  
 المواضع وفي تنبيه القائلين لا يقيمه أي اليك الغيبة على أربعة أوجه في رجه هي كفر بان قيل  
 له لا تغيب فيقول ليس هذه غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كروفي  
 وجه هي نفاق بان يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مغتاب ويرى من نفسه انه منورع  
 فهو ذاهو النفاق وفي وجه هي معصية وهو ان يغتاب معينا ولم يعلم انما معصية فعليه التوبة  
 وفي وجه هي مباح وهو ان يغتاب مملوكا بفسقه او صاحب بدعة وان اغتاب الناس لم يعذره  
 الناس بنائب عليه لانه من النبي عن المنكر اه اقول والاباحة لا تنافي الوجوب في بعض  
 المواضع الاباحة (قوله ومظاهر بغير) وهو الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه انه  
 يفعل كذا اه ابن النجاشي قال في تبين المحرم فيجوز زكركم بما يجاهر به لا غيره قال صلى الله

لو لم تصاب وعامة في الدرر  
 (واذا كان الرجل يصوم  
 ويصلي ويضر الناس بيده  
 ولسانه فذكره بما فيه  
 ليس بغيبة حتى لو اخرج  
 السلطان بذلك لم يجره  
 لا اثم عليه) وقالوا ان علم  
 ان اياه يتعدى على منعه  
 اعلمه ولو بكتابة والا لا  
 لا تقع الا دواة وعامة في  
 الدرر (وكذا) لا اثم عليه  
 (لو ذكره ماوى اخيه على  
 وجه الاهتمام لا يكون  
 غيبة انما الغيبة ان يذكر  
 على وجه الغضب يريد  
 السب) ولو اغتاب اهل  
 قرية فليس بغيبة لانه  
 لا يريد به كاهم بل بهضم  
 وهو مجروح خائبة  
 فتباح غيبة مجروح  
 ومظاهر بغير

عليه وسلم من ألقى جلباب الحياء من وجهه فلا غيبة له وأما اذا كان مستترا فلا يجوز غيبته  
 اه قلت وما اشهر بين العوام من أنه لا غيبة لدارك الصلاة ان أريد به ذكره بذلك وكان  
 متجاهرا فهو صحيح والافلا (قوله وما صاهرة) الاولى التعشير بالضرورة أي في نكاح وسفر  
 وشركة ومحاوراة وابداع امانة وشوفا له أن يذكر ما يعرفه على قصد النصح (قوله ولو  
 اعتقاد تخذير امته) أي بان كان صاحب بدعة يخفها ويلقيها من ظفر به اما لتجاهر بها فهو  
 داخل في المتجاهر تأمل والاولى التعشير بالتخذير اي عمل التخذير من سوء الاعتقاد ولما صرنا  
 عن يصلي ويصوم ويضر الناس (قوله واشكوى ظلامته لهما كم) فيقول ظلمي فلان  
 بكذا المصنف منه (قوله) هير اذ على هذه الخسة ستة أخرى صرنا في المتن ثلثان الاولى  
 الاستعانة بمن له قدرة على زجره الثانية ذكره على وجه الاحكام الثالثة الاستعانة قال في  
 تبين المحرم بان يقول لاه في ظلمي فلان كذا وكذا وطريق الخلاص والاسلم أن يقول  
 ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو ابنه أو أحد من الناس كذا وكذا ولكن التصريح بمباح بهذا  
 القدر اه لان المفسر قد يدرك مع تعينه ما لا يدرك مع اجماله كما قاله ابن جرير وقد جاء في  
 الحديث المتفق عليه أن همدان امرأة أبي سفيان رضي الله تعالى عنها قالت لاني صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ان أباه يمان رجل فصح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم  
 قال خذ ما يكفيني وولدي بالمعروف الرابعة بيان العيب ان اراد أن يشتري عبدا وهو  
 سارق أو زان فيذكره للمشتري وكذا لو رأى المشتري يعطي البائع دراهم مفسوشة فيقول  
 احذر من هذا بكذا الخامسة قصد التعريف كأن يكون معروفا ببقية كالأعرج والاعمش  
 والاحول السادسة جرح المجرور حين من الرواة والشهود والمصنفين فهو جائز بل واجب  
 صوالا للشرعية فالجموع احد عشر جمعا بقول

بما يكره الانسان يحرم ذكره • سوى عشرة حملت أنت تلوا واحد  
 نظم وشعر واجرح وبين مجاهرا • بفسق وجهه ولا يغش القاصد  
 وعرف كذا استفت استعن عند زابر • كذا لاهتم - فذكر جوارحه

(قوله بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه مما ياتي (قوله وبالنهر يض) كقوله عند ذكر  
 نضض الحمد لله الذي عاقبنا من كذا وهذاهما قابل لقوله صريحا (قوله وبالكاتب) لان القلم  
 أحد الاسانين وعبر في الشريعة بالكاتب بالنون والمنشاة الخفية (قوله وبالطركة) كأن يذكر  
 انسان عنده بغير فيحرك رأسه مثلا لاشارة الى انكم لا تدرون ما انطوى عليه من سوء  
 تأمل (قوله وبالرمز) قال في القاموس الرمز ويضم ويحرك الاشارة أو الايعا بالشفقة  
 أو العينية أو الجاهلية أو القم أو اللسان أو اليد (قوله أي قصيرة) تفهيم لاومات ط (قوله  
 اغتبتها) بياء الاشباع ط (قوله الغيبة أن تصف أخاك) أي المسلم ولو ميتا كذا الذي  
 لان لما لا نواف عليه ما علمنا وقدم المصنف في فصل المستامن انه بعد مكنه عند ناسنة ووضع  
 المزمع عليه يجب كف الاذى عنه وتحريم غيبته كالمظهر انه لا غيبة للعري (قوله حال  
 كونه غائبا) هذا القيد مأخوذ من مفهومه الا هو لم يذكر في الحديث الا في الظاهر انه  
 لو ذكر في وجهه فهو سب وشتم وهو حرام أيضا بالاولى لانه أبلغ في الايذاء من حال الغيبة سيما

وله امة ولو سواه اعتقاد  
 تخذير امته واشكوى  
 ظلامته لهما كم شرح  
 وهبانية (وكانتكون الغيبة  
 بالانسان) صريحا (تكون)  
 أيضا بالفعل وبالنهر يض  
 وبالكاتب وبالطركة وبالرمز  
 و (بغير العين والاشارة  
 باليد) وكل ما يفهم منه  
 المقصود فهو داخل في  
 الغيبة وهو حرام ومن ذلك  
 ما قالت عائشة رضي الله  
 عنها دخلت علينا امرأة فلما  
 ولت أومات يدي أي قصيرة  
 فقال عليه الصلاة والسلام  
 اغتبتها ومن ذلك الما كان  
 كأن يذكر من هار جاك  
 عيشي فهو غيبة بل أفصح لانه  
 أعظم في التفسير والتفهيم  
 ومن الغيبة أن يقول بعض  
 من صربنا اليوم أو بعض  
 من رأيتهم اذا كان مخاطب  
 يفهم فخصا معينا لان  
 المذمور تفهمه دون ما به  
 التفهيم واما اذا لم يفهم  
 عينه جاز وعلمه في شرح  
 الوهبانية وفيها الغيبة أن  
 تصف أخاك حال كونه غائبا  
 بوصف يكرهه اذا سمع



قبل بلوغها المغتاب وهو أحد تفسيري لقوله تعالى ولا تلزوا أنفسكم بقبول هود كرماني الرجل  
 من العيب في غيبته وقبل في وجهه (قوله عن أبي هريرة الخ) رواه مسلم في صحيحه وجماعة  
 (قوله بما يكره) سواء كان نقصا في بدنه أو نسبه أو خلقه أو قوله أو دينه حتى في نوبه  
 أو دانه أردابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لود كرم من الصفة غير العاقل ما يكره  
 لو كان عاقل لا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الأقارب اه وجرم ابن حجر بحجة غيبته الصبي  
 والمجنون (قوله نقد به) أي قلت فيه بما أنا أي كذا يعظمها واليهتان هو الباطل الذي  
 يصير من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح الشريعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة الابان  
 ينكر با انه فان خاف في قلبه وان كان قادرا على القيام أو قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعل  
 لزمه كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع أحد المغتابين وورد من ذنب عن عرض أخيه  
 بالغيبة كان حقا على الله تعالى أن يعذبه من الثار رواه أحمد بإسناد حسن وجماعة (قوله  
 واذا لم يبلغه الخ) ليس هذا من الحديث بل كلام من أنف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب  
 قبل وصولها تنقعه توبته بلا استئصال من صاحبه فان بالغت اليه بعد توبته قبل لا يطل  
 توبته بل يغفر الله تعالى له ما جرمه الا بالاول بالتوبة ولذا في المسئلة وقيل بل توبته  
 معاقبة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتوبته صحيحة وان بلغته فلا بل لا بد من الاستئصال  
 والاستغفار ولو قال به ما فلا بد أيضا أن يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وغنامه  
 في تبين المحارم (قوله والاشراط بيان كل ما اغتاب به) أي مع الاستغفار والتوبة والمراد أن  
 بين له ذلك ويحذر اليه ليسع عنه بان يبالي في الذنوب عليه والتودد اليه ويلزم ذلك حتى  
 يطيب قلبه وان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وتودده سنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة  
 وعليه أن يخص في الاعتذار والافه وذنوب آخر ويحتمل أن يبقى لخصه عليه مطالبة في  
 الآخرة لانه لو علم أنه غير مخلص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال أيضا فان غاب  
 أو مات فقد فات أمره ولا يدرك الا بكثرة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب أن يفعل  
 له الا أن يكون التقصير مضمرا كذا كرهه ويؤيد بحقيقته انه يستعمل منها ما هو اه وقال تالا  
 على القاري في شرح المشكاة وهل يكفيه أن يقول اغتبتك فاجعلني في حل أم لا بد أن بين  
 ما اغتاب قال بعض علماء المال الغيبة لا يعلمها بل يستغفر الله ان علم ان اعلامه بشيء فقتله  
 ويدل عليه ان الابرار عن الحقوق الجوهرة جازع عندنا والمستحب لصاحب الغيبة أن يبرئه  
 عنه وفي القنية تصافح الخصمين لا جمل العذر استئصال قال النووي ورأيت في فتاوى  
 الطحاوي انه يكفي الذم والاستغفار في الغيبة وان بالغت المغتاب ولا اعتبار بصل الولاية  
 (قوله وصلة الرحم واجبة) نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلة الرحم  
 فدلها الادلة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلافوا في الرحم  
 التي يجب صلتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان  
 أو غيره اه والثاني ظاهر اطلاق المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل  
 عليه بالاحاديث نعم تفاوتت درجاتهم اني الوالدين أشد من المحارم ونعم أشد من بقية الارحام  
 وفي الاحاديث اشارة الى ذلك كما بينه في تبين المحارم (قوله ولو كانت بسلام الخ) قال في تبين

عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال عليه الصلاة  
 والسلام أتدرون ما الغيبة  
 قالوا اقره ورسوله اهل قال  
 ذكرك أخاك بما يكره  
 قيل افرأيت ان كان في  
 اخي ما أقول قال ان كان  
 فيه ما أقول اغتبت به وان لم  
 يكن فيه فقد جرت به واذالم  
 تبغ به ككفيه الذم  
 والاشراط بيان كل ما اغتاب به  
 به (وصلة الرحم واجبة  
 ولو كانت بسلام ونجاسة  
 ومهنية ومعاونة ومجاسة  
 ومكاملة وتلطاف واحسان

المحارم وان كان غائبا يصلهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير اليهم كان أفضل وان كان له  
 والذان لا يكتفي المكتوب ان أواد محبته وكذا ان احتاج الى خدمته والاخ الكبير كلاب  
 بهدوه وكذا الجدوان علا والاخت الكبيرة والمالة كالألم في الصلة وقبل الممثل الاب وماء هذا  
 هؤلاء كفي صلهم بالمكتوب أو الهدية اه وغنامه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصله الرحم أن  
 تصلهم اذا وصلوك لان هذا مكافاة بل أن تصلهم وان قطعوا فقد روى البخاري وغيره ليس  
 الوصل بالمكافاة وان كان الوصل الذي اذا قطعت رحمه وصلها (قوله ويؤدبهم غبا) الغب  
 بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة أن تكون في كل أسبوع ومن الحى ما تأخذ يوما وتدع يوما  
 فاموس لكن في شرح الشريعة هو أن تزور يوما وتدع يوما لما كان فيه نوع عسر عدل الى  
 ما هو أسهل من الغب فقال بل يزور أقرباءه في كل جمعة أو شهر على ما ورد في بعض الروايات اه  
 (قوله تزيد في العمر) وكذا في الرزق فقد أخرج الشيخان من أحسن أن يبسط له في رزقه وينسأ  
 بضم أوله وتشديد ثائه المهمل وبالله مزأى يؤخر له في أثر أي أجله فليصل رحمه قال الفقيه أبو  
 الليث في تنبيه الخافلين اختلافه في زيادة العمر فقبل على ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فاذا جاء  
 أجلهم لا ينبغي للمعنى يكتب نوابه بعد موته وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ  
 معاقبة كان وصل فلان رحمه فعمره كذا والاف كذا واهل الدعاء والصدقة وصله الرحم من جعلتها  
 فلا يضاف الحديث الاية اه زاد في شرح الشريعة عن شرح المشارق أو يقال المراد بالركعة  
 في رزقه وبه اذ كره الجليل بعده وهو كالحياة أو يقال صدر الحديث في معرض الخش على صلة  
 الرحم بطريق المبالغة يعني لو كان شيء يبسطه الرزق والاجل لكان صلة الرحم اه والظاهر  
 الثالث لما في التنبيه عن الضحالك بن مزاحم في تفسيره قوله تعالى يحسب الله ما يشاء وينبت قال  
 ان الرجل يصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان  
 الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيرد أجله الى ثلاثة أيام (قوله وغنامه في الدرر)  
 قال فيم او تكون كل قبيلة وعشيرة قيدا واحدة في التناسر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار  
 الحق اه وغنامه أيضا في الشريعة وتبين المحارم (قوله ويسلم المسلم على أهل الذمة الخ) انظر  
 هل يجوز أن ياتي بافظ الجمع لو كان الذي واحدا والظاهر انه ياتي بلفظ المفرد أخذ مما ياتي في  
 رد تامل السكون في الشريعة اذا سلم على أهل الذمة فليقل السلام على من اتبع الهدى وكذلك  
 يكتب في الكتاب اليهم اه وفي التاترخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودى أو نصرانى في حاجة  
 فاكتب السلام على من اتبع الهدى اه (قوله لوله حاجة اليه) أي الى الذي المقهور ومن  
 المقام قال في التاترخانية لان النهي عن السلام لتوقيره ولا توقير اذا كان السلام حاجة (قوله  
 هو الصحيح) مقابله انه لا بأس به بالاتصال وهو ما ذكر في الخاتمة عن بعض المشايخ (قوله كما  
 كرهه لمصالحه الذي) أي بلا حاجة لما في القنية لا بأس بمصالحه المسلم جاره النصراني اذا  
 رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصالحه اه تامل وهل يشقه اذا عظم وجد قال الحوى  
 الظاهر لا اه لكن سيأتى انه يقول له يدك الله (قوله وأكثر المتون) بالجر عطف على الشرح  
 أي ونسخ أكثر المتون أي المتون المجردة عن الشرح وجهها باعتبار أنصافها والافراد من  
 التنوير لا غير (قوله بافظ ويسلم) وهو كذلك بخط المصنف مستأشرا على

ويؤدبهم غبا ليزيد حبا  
 بل يزور أقرباءه كل جمعة أو  
 شهر ولا يرد حاجتهم لانه من  
 القطعية في الحديث ان  
 الله يصل من وصل رحمه  
 ويقطع من قطعها وفي  
 الحديث صلة الرحم تزيد  
 في العمر وغنامه في الدرر  
 (ويسلم المسلم على أهل  
 الذمة) لوله حاجة اليه  
 والا كرهه هو الصحيح كما كره  
 للمسلم مصالحه الذي كذا  
 في نسخ الشرح واكثر  
 المتون بافظ ويسلم



(قوله فاقوا ما هكذا) أي بالانقياس بالحاجة ليكون المتن ما يشاء على الصحيح (قوله وهو الحسن) لأن الحكم الأصلي المنع والحوار بالحاجة عارض وقوله لا يسلم لعل وجهه أنه إذا لم يسلم ما قلنا يشع في محذور بخلاف ما إذا لم يسلم مطلقا تأمل (قوله أي الإسلام خير) أي خصال الإسلام ط (قوله تطم) يتأويل أن تطم ويأتي فيه الوجه الذي ذكره المصنفون في تسميع بالمعنى من أن تراه (قوله وتقرأ) من القرآن لأن الاقراء ط (قوله الحديث لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالإسلام) يوجد في كثير من النسخ زيادة فاذا أقيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى أن يشعروا بالبخاري (قوله وكذا يخص منه الفاسق) أي لوجهنا والافلاكيه كما سيذكره (قوله وأما من شك فيه) أي هل هو مسلم أو غير مسلم وأما الشك بين كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار به بل بظن المسلمين خيرا ط (قوله على العموم) أي الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم لم يزل يفتون من عرفته ومن لم تعرف ط (قوله إن الحديث) أي الأول المقيد به وهو قول الذي (قوله لمصلحة التاليف) أي التاليف لقلب الناس واستقامتهم بالإسلام والاحسان إلى الدخول في الإسلام (قوله ثم ورد النبي) أي في الحديث الثاني لما أعز الله الإسلام (قوله فلا بأس بالرد) التبادر منه أن الأولى عدمه ط (قوله في التارخانية وإذا لم أهل الذمة ينبغي أن يرد عليهم الجواب وبه نأخذ) (قوله ولكن لا يزيد على قوله وعليك) لأنه قد يقول السام عليكم أي الموت كما قال بعض اليهودي صلى الله عليه وسلم فقال له وعليك فرد دعاه عليه وفي التارخانية قال محمد يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام الحديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم (قوله تبجيلا) قال في المنع قد يذهب لأنه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الأغراض العجيبة فلا بأس به ولا كفر (قوله إن نوى بقلبه) وأما أن لم ينو شيئا يكرهه كما في المحيط وذكر البيهقي أخذ من نظائرها أنه لا يكره وليس بهذا النص إلا الرجوع إليه والظاهر أن الذي ليس بقبيح ط (قوله وإذا أتى دار إنسان الخ) وفي فصول العلوي وأن دخل على أهله يسلم أولا ثم يتكلم وإن أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول في كل مرة السلام عليه كما يأهل البيت أي دخل فلان ويكفي بعد كل مرة مقدار ما يفرغ الأكل والمتوضي والمصل بالربيع ركعات فإذا أذن له دخل والأرجح ما لماعن الحق والعداوة ولا يجب الاستئذان على من أتى أهل البيت صاحب البيت فإذا نوى من البيت من على الباب لا يقول أنا فانه ليس بجواب بل يقول أي دخل فلان فان فيه لا يرجع ما إذا دخل بالأذن يسلم ولا ثم يتكلم إن شاء وان دخل بيتا ليس فيه أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد دعاءه السلام فان أقيم خارج الدار يسلم أولا ثم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تجيبوه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفرقهم فن فعل ذلك شاربهم في كل خير عاوه بعده وإن أقيم وفارقهم في اليوم مرارا وحالت بينهم وبينه شجرة أو جد أو جد الإسلام لأن ذلك يوجب الرحمة وينوي بالإسلام تجديده الإسلام أن لا ينال المؤمن بأذنه في عرضه وماله فإذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرضه وماله وان دخل مسجدا وبعض القوم في الصلاة وبعضهم لم يكونوا

الإسلام خير قال تطم الطهارة وتقرأ الإسلام على من عرفته ومن لم تعرف قال وهذا التعميم محض ومن بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر حديث لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالإسلام فإذا أقيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى أن يشعروا بالبخاري وكذا يخص منه الفاسق بدليل آخر وأما من شك فيه فالأصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن أن يقال إن الحديث المذكور كان في ابتداء الإسلام لمصلحة التاليف ثم ورد النبي ط فليحفظ ولو سلم لم يردى أو نصراني أو مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن (لا يزيد على قوله وعليك) كما في التارخانية (ولو سلم على الذي تبجيلا يكره) لأن تبجيلا للكافر كفر ولو قال مجوسي باستاذن تبجيلا كفر كما في الأشباه وفيها لو قال لذي أطال الله بقاءك إن نوى بقلبه لعله يسلم أو يؤدي الجزية ذاب لا فلا بأس به (ولا يجب رد السلام السائل) لأنه أئتمن للبيعة ولا من يسلم وقت الخطبة الثانية وفيها وإذا أتى دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا

دخل يسلم أولا ثم يتكلم ولو نوى قضاء يسلم أولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يأتي بدله يسقط برده غيره

فيها

فيما يسلم وإن لم يسلم لم يكن تاركا للسننة ط (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا اللفظ ولكن نص عبارة التارخانية رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط السلام من سلم عليه قيل إن سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه هو ولا يسقط رد السلام عن زيد وإن لم يسلم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غير سقط السلام عن المشار إليه ط وجرم في الخلاصة وغيره ما في هذا التفصيل (قوله سقط) لأن قصد التسلية على الكل ويجوز أن يشار إلى جماعة بخطاب الواحد هندية وفي تبين الحارم ولو لم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم ط (قوله ونشرط في الرد الخ) أي بالإيجاب الرد بالإجماع تارخانية (قوله فلو أصرم بره بغيرك شقيقه) قال في شرح الشريعة وأهله لم أنهم قالوا إن الإسلام سنة وأسماعه مستحب وجوابه أي رده فرض كفاية وأما رد ما وجب بحيث لم يسلمه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم أصم يجب على الراد أن يصرك شقيقه ويريه بحيث لو لم يكن أصم لم يسلمه ط (قوله بدليل حل ذبيحته) أي مع أن التسمية فيها فرض وقد اجترأت منه واختلاف في التسليم على الصبيان فقبل لا يسلم وقيل التسليم أفضل قال الفقيه وبه نأخذ تارخانية وأما السلام على المرأة وثمة ما تقدم الكلام عليه في فصل النظر والمس (قوله باللفظ الجماعة) لأن مع كل واحد حافظين كما كاتبين فكل واحد كأنه ثلاثة تارخانية (قوله ولا يزيد الراد على وبركاته) قال في التارخانية والأفضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والجواب كذلك يرد ولا ينبغي أن يرد على البركات شي ط ويأتي بواو العطف في وعليكم وان حذفها أجراء وان قال الميتدى سلام عليكم أو السلام عليكم فلهما يجب أن يقول في الصورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ولكن الألف واللام أولى ط (قوله ورد السلام وتسميت العاطس على الفور) ظاهره أنه إذا أخره لغيره ذكره بغيره بما لا يرتفع الاثم بالرد بل بالقوبة ط وفي تبين الحارم تسميت العاطس فرض على الكفاية عند الأكثرين وعند الشافعي سنة وعند بعض الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أقمع العاطس ويكره التناوب فإذا عطس حمد الله خفي على كل مسلم سمعه أن يشعروا بالبخاري التسميت بالشرين المهمة أو بالسين المهملة هو الدعاء بالخير والبركة وأما يستحق العاطس التسميت إذا حمد الله تعالى وأما إذا لم يصح لا يستحق الدعاء لأن العاطس نعمة من الله تعالى فن لم يحمد به مدعاه لم يشكر نعمة الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق الدعاء والمأصوب به مدعاه ط أن يقول الحمد لله أو يقول الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلافه إذا يقول المسمت فقبل يقول برحمتك الحمد لله تعالى ويقول للمسمت بسم الله وإن كان العاطس كافرا الحمد لله تعالى يقول المسمت بسم الله وإذا تكرر العاطس قالوا يشتمه ثلاثا ثم بسكت قال قاضي خن فان عطس أكثر من ثلاث يسمي الله تعالى في كل مرة ومن كان يهضرته يشتمه في كل مرة فحسن أيضا ط وينبغي أن يقول العاطس للمسمت ففراقته وليكم أو يقول بسم الله ويسلم عليكم ولا يقول غير ذلك وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالتسميد حتى يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضر من أجزائهم والأفضل أن يقول كل واحد

ولو قال يا فلان أو أشار أمين سقط ونشرط في الرد وجواب العاطس اسماعه فلو أصرم بره بغيرك شقيقه انتهى قالت وفي المبني وبسقط من الباقي برده حتى يغفل لأنه من أهل إقامة الفرض في الجلة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى وبسقط برده يجوز في رد الشاة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بدلفظ الجماعة وهكذا الرد ولا يزيد الراد على وبركاته ورد السلام وتسميت العاطس على الفور



منهم اظهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره يركب الله  
ان كنت حدثت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه  
القبول اه وفي فصول العلوي ونسب الامع ان يسبق العطاس بالحديث من سبق  
العطاس بالحديث آمن من الشوص واللوص والعطاس اه وهو يفتح أول الاولين وكسر  
أول الثالث المهمل وفتح لامه المشددة وسكون الواو وآخر الجميع صاده هـ وفي الاوسط  
للعطاس عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحديث كذا خصره واخرج ابن عساکر من  
سبق العطاس بالحديث وقام الله وجمع الخاصر ولم يرف في فيه مكرها حتى يخرج من الدنيا ونظم

بعضهم الحديث الاول فقال

من يبتدئ عطاسا بالحمد يا من • شوص ولوص وعطاس كذا وردا  
عنيت بالشوص داه الرأس ثم عا • يليه داه البطن والخصر من اتبع رشدا  
وفي المقرب الشوص وجمع الضرر والوص وجمع الاذن والعطاس الوبى وهى الضمة اه  
قال في الشريعة وينكسر رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان التصريح  
بالعطاس حتى وفي الحديث العطاسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العطاس أب  
أو اثم ب فانه اسم للشيطان اه (قوله ويجب رد جواب كتاب القيمة) لان الكتاب من الغائب  
بغزلة الخطاب من الحاضر مجنبي والناس عنه غافلون ط اقول المتبادر من هذا ان المراد  
رد السلام الكتاب لارد الكتاب لكن في الجامع الصغير لا يوطى رد جواب الكتاب حتى كرد  
السلام قال شارحه المناوى أى اذا كتب للرجل بالسلام في كتاب ووصل اليك وجب عليك  
الرد بالافتاء وبالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووي ولو أتاه  
شخص بسلام من شخص أى في ورقة وجب الرد فوراً ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرجه  
النسائي ويتأكد رد الكتاب فان ترك رد جوابه أورد الصفائح وهذا أنشد

اذا كتب الخليل الى الخليل • فحق واجب رد الجواب

اذا الاخوان فاتهم التلاقي • فاسأله بأحسن من كتاب

(قوله يجب عليه ذلك) لانه من افعال الامانة المستحقة او الظاهر ان هذا اذا رضى بقصدها  
تأمل ثم رأيت في شرح المناوى عن ابن حجر التحقيق ان الرسول ان التزمه اشبه الامانة والا  
فوديه اه أى فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما في الودعة قال الشربلالي وهكذا عليه  
تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذي أمر به وقال أيضا ويستحب أن  
يرد على المبلغ أيضا بقول وعليك وعليه السلام اه ومثله في شرح تحفة الاقران للمصنف  
وزاد عن ابن عباس يجب اه لكن قال في التاترخانية ذكر محمد بن عبد الله بن ابيدلى على أن من بلغ  
انسانا سلاما عن غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أو لا ثم على ذلك الغائب اه وظاهره  
الوجوب تأمل (قوله لومعنا) تخصيص ما تقدمه عن العيني وفي فصول العلوي ولا يسم  
على الشيخ المازح الكذاب واللاغى ولا على من يسب الناس أو يظن وجوه الاجنبيات  
ولا على القاسق المعلن ولا على من يغنى أو يطير الحمام ما لم تعرف توهمه ويسلم على قوم في  
معصية وعلى من يلعب بالشارع ناوياً بأن يتفاهم عامهم فيه عند أبي حنيفة ذكره عندهما

بحقير الهم (قوله كاتل) ظاهره ان ذلك مخصوص بحال وضع الاقامة في القوم والمضغ وأما قبل  
وبعد فلا يكره اذ لم يعز به صرح الشافعية وفي وجيز الكردرى صرح على قوم يأكلون ان كان  
محتاجا وعرف انهم يدعون له وسلم والا فلا اه وهذا يقتضى بكرة اقامة السلام على الاكل ط لاذا  
الا فيما ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق الجواب) أقول في البرازية وان سلم في حال التلاوة  
فالخطا وان يجب الرد بحال الخطبة والاذان وتكرار الفقه اه وان سلم فهو آثم  
ناظر خاتمة وفيها والصحيح انه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف الصحاح في القارى وعند  
أبي يوسف يرد به هذا القراع أو عند تمام الآية وفي الاختيار اذا جلس القاضي ناحية من  
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسألون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزائر من  
فيبقى أن يستغل بما جلس لاجله وان سلوا الا يجب عليه الرد على هذا من جلس يفقه تلامذته  
ويقرئهم القرآن تدخل عليه داخل فلم وسعه أن لا يرد لانه اغما جلس للتعليم لا الرد السلام  
اه (قوله يجزم الميم) الاولى بسكون الميم قال ط وكان عدم الوجوب لمخالفة السنة التي  
جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل والتونين اه وظاهره تقييده بجزم الميم  
انه لو نون المجرد من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له صيغتان وهو ظاهر  
ما قدمناه سابقا عن التاترخانية ثم رأيت في الظهيرية وتوافد السلام في المواضع كلها السلام  
عليكم أو سلام عليكم بالتموين وبدون عذير كما يقول الجهال لا يكون سلاما قال الشربلالي  
في رسالته في المصاحفة ولا يبتدئ بقوله عليك السلام ولا بعليكم السلام لما في سنن أبي داود  
والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سائب رضى الله تعالى عنه قال أتيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان  
عليك السلام تحية الموقى قال الترمذي حديث حسن صحيح وثقته انه لا يجب الرد على  
المبتدئ بهذه الصيغة فانه ما ذكر فيه انه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل نعم وهو  
أحد احاديث ثلاثه ذكرها النووي فيتمجج كونه ليس سلاما والارد عليه ثم علمه كما رد على  
المسي صلاته ثم علمه ولو زادوا واقتبدا بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة  
لا تصلح للابتداء فلم يكن سلاما قاله المتولى من أئمة الشافعية اه قالت وفي التاترخانية عن  
الفقيه أبي جعفر ان بعض اصحاب أبي يوسف كان اذا مر بالوفى يقول سلام الله عليكم فقيل  
له في ذلك فقال التميمي تحية واجابته افرض فاذا لم يجيبوني وجب الامر بالمعروف فأما سلام الله  
عليكم فدعاء فلا يلزمهم ولا يلزم منى شى فاختار اهذا اه قالت فهذا مع ما صرح به في اختصار  
وجوب الرد عا اذا ابتداء بلفظ السلام عليكم أو سلام عليكم وقد علمنا أن العجيب أن يقول في  
الصورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ومفاده ان ما صلح للابتداء صلح للجواب ولكن عات  
ما هو الافضل فيهما اه (تمة) قال في التاترخانية روى لم الذى ياتيك من خلفك ويسلم الماشى على  
القاصد والراكب على الماشى والصغير على الكبير واذا التقيا فافضاهما يسبقه ما كان سائرا  
معابر لكل واحد واحد وقال الحسن يبتدئ الاقل بالاكثر اه وفيها السلام مئة ويفترض على  
الراكب المسافر بالرجل في طريق عام أو في المفازة للامان اه وفي البرازية ويسلم الآتى من  
المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى اه وفي تبين الحصارم قال

ويجب رد جواب كتاب  
القيمة كرد السلام ولو  
قال لا تتراقرأه لنا السلام  
يجب عليه ذلك ويكره  
السلام على الناس ولو  
معانها والا لا يكره على  
عاجز عن الرد حقيقة

كامل او شرعا كامل  
وقارى ولو سلم لا يستحق  
الجواب اه وقوله سناني  
باب ما يفيد الصلاة كراهته  
في نصف وعشرين موضعا  
وانه لا يجب رد سلام عليكم  
بجزم الميم ولو دخل ولم ير  
احدا يقول السلام عليه



النورى هذا الادب هو فيما اذا التقى طريقا اما اذا ورد على قعود فان الواردية بالسلام  
 بكل حال سواء كان صغيرا او كبيرا او قليلا او كثيرا كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد  
 توافقه واختلافه وافى أيهما افضل ابراهيم الرادوقيل المسلم محبط وان سلم ثانيا في مجلس  
 واحد لا يجب رد الثاني فارتخاوية وفيها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا أتيتهم في المجلس فسلموا على القوم واذا رجعت فسلموا عليهم فان التسليم عند  
 الرجوع افضل من التسليم الاول (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون من السجدة الى الملائكة  
 الذين معهم وصالحى الجن الحاضر بن وعبرهم وقالوا ان الجن مكلفون بما كلفنا به ومقتضاه  
 انه يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه الا بالاماع ولم أر حكمه وقد يقال انهم امرؤا بالاعتقاد  
 عن أبيه ان الانس لم يدم الانس والمجانسة فوردته ظاهرا من قبيل الاعلان فتدبر ط أقول  
 لان لم ان هذه الصيغة مما يجب على سامعها الرد اذا لخطاب فيها وليست من الصيغتين  
 السابقة بين والالوجب الرد ايضا على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر  
 عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هي مجرد الدعاء كما هي في القسم وكفى الصيغة التي  
 اختارها بعض اصحاب أبي يوسف كما مر تأمل (قوله الا اذا لم يقض) أى ولم يمر بين يدي المصلين  
 قال في الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويقضى رقاب الناس يكره لانه اعانة على اذى  
 الناس حتى قيل هذا ليس لا يكرهه يعمون فلما اه قال ط فالكره لانه لا يقضى الذي يلزمه  
 غالبا الا اذا واذا كانت هناك فرجة يمر منها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله  
 في الصلاة) أى وهي كانت في المسجد فتم الدليل اوانه اذا كان ذلك جازا في الصلاة وهي افضل  
 الاعمال فلان تجوز في المسجد وهو دونها اولى ط (قوله أحب الاسماء الخ) هـ هذا لفظ  
 حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم عن ابن عمر مر فو قال المناوى وعبد الله افضل  
 مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلها به هـ هـ محمد بن أحمد بن ابراهيم اه وقال ايضا في  
 موضع آخر يلقب به الذين الاسمين أى عبد الله وعبد الرحمن ما كان مثلهما كعبد الرحيم  
 وعبد الملك وتفضل التسمية بما محمول على من اراد التسمية بالعبودية لانهم كانوا يسمون  
 عبد الله وعبد الدار فلا ينافى ان اسم محمد وأحمد أحب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم  
 يختر لنفسه الا ما هو أحب اليه هـ هـ اها هو الصواب ولا يجوز حمله على الاطلاق اه وورد من ولد  
 له مولود فسماه محمدا كان هو ومولوده في الجنة رواه ابن عساكر عن امامه رفعه قال السيوطي  
 هذا من حديث ورد في هذا الباب واسناده حسن اه وقال السخاوى وأما قولهم خير  
 الاسماء ما عبد وما حمد فاعلمه (قوله وجاز التسمية به على الخ) الذي في التارخاوية من  
 السراجية التسمية باسم يوحى في كتاب الله تعالى كاهلى والكبير والرشيد والبديع جازة الخ  
 ومثله في المنع عنه اوظاهره الجواز لو عرفنا بال (قوله لكن التسمية الخ) قال أبو الليث لأحب  
 للحج أن يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويؤمنون بالتصغير تارخاوية  
 وهذا مشهور في زماننا حيث ينادون من اسم عبد الرحيم وعبد الكريم أو عبد العزيز مثلا  
 فيقولون رحيم وكريم وعزيز تشديدا للتصغير ومن اسم عبد القادر فيروى وهذا مع قصد  
 كفر في المنية من الحق اداة التصغير في آخر اسم عبد العزيز أو نحو مما اضيف الى واحد من

لوعلى عباد الله الصالحين  
 (فرع) يكره إعطاء  
 سائل المسجد الا اذا لم  
 يقض ط رقاب الناس في  
 المختار كافي الاختيار ومث  
 مواهب الرحمن لان عليا  
 تصدق بضاعته في الصلاة  
 قد سمع الله بقوله ويؤتون  
 الزكاة وهم راكعون  
 (اسب الاسماء الى الله  
 تعالى عبد الله وعبد الرحمن)  
 وجاز التسمية به على ورشيد  
 وغيره من الاسماء المشتركة  
 ويراد في حقنا غير ما راد في  
 حق الله تعالى لئلا  
 التسمية بغير ذلك في زماننا  
 اولى لان الامم يصغرونها  
 عند الله هـ هـ هـ  
 السراجية وفيها (ومن  
 كان اسمه محمدا لايأس بان  
 يكفى ابا القاسم) لان قوله  
 عليه الصلاة والسلام  
 هو ابا يحيى

الاسماء الحسنى ان قال ذلك عدا كقروان لم يدبر ما يقول ولا فائدة لم يحكم بكفره ومن سمع منه  
 ذلك يحق عليه ان يعمله اه وبعضهم يقول رجوع من اسم عبد الرحمن وبعضهم كالقرآن  
 يقول حو وحـ ومن اسم محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى اهـ ثم ترك التسمية بالآخرين  
 لذلك (قوله ولا تكنوا) بفتح النون المشددة ماضى تكفى وهو على حذف إحدى التامين أى  
 لان اليهود كانوا ينادون يا أبا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم لم قالوا لا نهيك ط لئلا  
 قوله ماضى تكفى صوابه مضارع تكفى كالا يحكى (قوله قد نسخ) لعل وجهه زواله انتهى  
 السابقة بوقائه عليه الصلاة والسلام تأمل (قمة) التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في  
 عبادته ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكاه وافية والاولى أن لا يفعل  
 روى اذا ولد لاحدكم ولد فمات فلا يدفنه حتى يسميه ان كان ذكرا باسم الذي كروا ان كان أنثى  
 فباسم أنثى وان لم يعرف فباسم يصلح له ما ولو كفى اية الصغير بالي بكر وغيره كراهه بعضهم  
 وعامةهم لا يكره لان الناس يريدون به التفاؤل تارخاوية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يسمي الاسم القبيح الى الحسن جاءه رجل يسمى أصم فسماه زهرة وجاءه آخر اسمه المضطجع  
 فسماه المنبته وكان له مرضى الله عنه بنت تسمى عاصية فسماهما جيلة ولا يسمى الغلام بسارا  
 ولا رباحا ولا نجاشا ولا بافلم ولا بركة فليس من المرفى أن يقول الانسان عند ذلك بركة فقول لا  
 وكذا سائر الاسماء ولا يسميه حكيم ولا أبا الحكم ولا أبا عيسى ولا عبد فلان ولا يسميه بما فيه  
 تزكية نحو الرشيد والامين فصول العلماى أى لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يليق اضافته  
 الاب اليه اوالى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل  
 المناوى عن الميمى انه قيل بالجواز بقصد التثنية بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد  
 حقيقة العبودية كمالا يجوز عبد الدار اه ومن قوله ولا عاصية تزكية المنع عن نحو  
 عبي الدين وشمس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض المالكية في المنع منه مؤلفا  
 وصريحه القرطبي في شرح الاسماء الحسنى وأشد بعضهم فقال  
 أرى الدين يستحب من الله أن يرى هـ وهذا لغزوذا النصير  
 فقد ذكرت في الذين ألقاب هـ هـ هم في مرأى المنكرات حمير  
 واني أجمل الدين عن عزه حمير هـ واعلم أن الذنب فيه كبير  
 ونقل عن الامام النووي انه كان يكره من يلقبه بعمى الدين ويقول لا أجمل من دعاني به في  
 حل ومال الى ذلك العارف بالله تعالى الشيخ سنان في كتابه تبين المحرم وأقام الطامة الكبرى  
 على المتسمين بذلك وانه من التزكية المنهى عنها في القرآن ومن الكذب قال ونظيره ما يقال  
 للمدبرين بالتركي افندى وساطا ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت  
 عن التزكية فالجواب ان هذا يرده ما يشاهد من انه اذا نودي باسمه العلم وجد على من ناداه به فلم  
 ان التزكية باقية وقد كان الجكار من الصحابة وغيرهم ينادون بأعلامهم ولم ينقل كراهتهم لذلك  
 ولو كانت فيه ترك تعظيم العلم واهله انهم واعنه من ناداهم بها اه مطعون قد أطال بما ينبت في  
 مرابعه (قوله ويكره أن يدعى الخ) بل لا بد من لفظ يقيده التظيم كاسيدى ونحوه يزيد  
 هـ هـ على الولد والرجلة وليس هـ هـ ان التزكية لانها راجعة الى المدعو بان يصف نفسه بما

ولا تكنوا بكنى قد نسخ  
 لان على ارضى الله عنه كفى  
 اية محمد بن الحنفية  
 ابا القاسم (ويكره أن  
 يدعو الرجل ابا وان تدعو  
 المرأة زوجها ابا) اه  
 باقظه



(و) قيل يكره (الكلام في)  
المسجد وخلاف الجنائز وفي  
الخلاء وفي حالة الجماع  
وزاد أبو الالب في البتة  
وعند قراءة القرآن وزاد  
في الماتى تبعاً للفتاوى وعند  
الذي كبر فاستنطق به عند  
الغذاء الذي يسهونه وجدا  
(قوله) فضله على سائر  
الاسن وهو اسان أهل  
الجنة من نملها أو علمها  
غيره فهو ماجور) وفي  
الحديث أحبوا العرب  
لثلاث لانى عربى والقرآن  
عربى ولسان أهل الجنة فى  
الجنة عربى وفيها (تطين)  
القبول لا يكره فى المختار  
وقيل يكره وقال البرزوى  
لو احتج لكاتبه كى لا يذهب  
الاثر ولا يمتن لابس به  
ذكره المصنف فى آخر باب  
الوصية للأقارب وقد مناه  
فى الجنائز (يكره فى الموت)  
اغضب أو ضيق عيش (الآ)  
خلوف الوقوع فى معصية)  
أى فيكسره خلوف الدنيا  
لا الذين لم يدب فيه فطن  
الأرض خير لكم من ظهورها  
خلاصة (ولا يابس بلبس  
الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ)  
كذا فى شرح الوهبانية  
معزى بالمنية وقاس عليه  
الطرسوسى بقيمة الإجماع  
يكافون وزمر دوناه ابن  
وهبان يانه يحتاج الى نقل صريح ويرحم فى الجوهرية بجمرة اللؤلؤ قلب وجعل المصنف على النية على قوله وما فى الجوهرية الخالص

بغيره الا الى الداهى المطلوب منه التأديب مع من هو فوقه (قوله وفيها) أى فى السراية  
(قوله يكره الكلام فى المسجد) وردناه يا كل المسنات كاتا كل النار المطب وسجله فى  
الظاهرية وغيره على ما إذا جاس لاجله وقد سبق فى باب الاعتكاف وهذا كله فى المباح لافى  
غيره فانه أعظم وزرا (قوله وخلاف الجنائز) أى مع رفع الصوت وقدمنا الكلام عليه قبيل  
المسابقة (قوله وفى الخلاء) لانه يورث المقت من الله تعالى ط (قوله وفى حالة الجماع) لأن  
حاله ميقى على السر وكان يامر من الله عليه وسلم لم يسهه بالادب ط وذكر فى الشريعة أن من  
السنة أن لا يكثر الكلام فى حالة الوطء فان منه خرم الولد (قوله وعند التذكير) أى مع رفع  
الصوت قال فى التتارخانية ولبس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وانما المراد رفع بهض  
القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاستنطق به) أى  
رفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقدمنا الكلام على ذلك كله (قوله أحبوا  
العرب) كذا فى كثير من الفسخ من الداهى واو الجماعة وهو الموافق لما فى الجامع الصغير وغيره  
وفى بعض النسخ أحب بلا واو ومنه لاهم كلام أحرار للمفرد من أحب قال الجراحى ومنه  
فيه ضعف وقد ورد فى حب العرب احاديث كثيرة يصير الحديث بمجموعها أحاديد فردا  
بأنه ألف جماعة منهم الحفاظ العراقى ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكرى فانه ألف  
فيه رسالة نحو العشر من كراسة اه والمراد طلت على حب العرب من حيث كونهم عربا  
وقد يعرض لهم ما يقتضى زيادة الحب بما بينهم من الايمان والفضائل وقد يعرض ما يوجب  
البغض بما يعرض لهم من كفر ونفاق وتعامه فى شرح المناوى الكبير (قوله واسان أهل  
الجنة) الذى فى الجامع الصغير وكلام أهل الجنة (قوله أى فيكسره) بيان لما حصل كلام المصنف  
وعبارة الخلاصة رجل غنى الموت لضيق عيشه أو غضب من عدوه يكره قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يلقى أحداكم الموت اضمر نزل به وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصى فيه مخافة  
الوقوع فيها لابس به لادوى عن النبي عليه السلام فى مثل هذه الصورة قال فبطن الأرض  
خير لكم من ظهورها اه أقول والحديث الاول فى صحيح مسلم لا يتبين أحدكم الموت اضمر نزل  
به فان كان لابد من تخفيف القلب اللهم أحينى ما كانت الحياة خيرا لى وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا  
لى (قوله ولا يابس بلبس الصبي) الاولى التعمير بالالباس مصدرا للمزيد وأن يقول وكذا لبس  
البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال أيضا فان الأدلة تعارضت فى جواز لبسه اه لكن  
رد ابن التمهنة بانه ساقف من القول لانه لم له دلالة لاورد فى النهى عن لبس نى منها اه  
أقول قد يقال ان قوله تعالى وتخرجون منه حليمة تلبس ونها أى اللؤلؤ والمرجان يقيدها الجواز  
وكذا قوله تعالى خاق لكم ما فى الأرض جميعا وما النهى عن حيث ان فيه تشبه بالنساء فانه من  
حليمة وقد أخرج أبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرطهم لم يعن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس ايسة المرأة والمرأة تلبس ايسة الرجل لكن يدخل فى هذا  
اللؤلؤ أيضا بالاولى لان تحليته به أكثر من بقيمة الاحجار فالفرقة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم  
فى الجوهرية بجمرة اللؤلؤ) وكذا فى السراج وعلاه بانه من حلى النساء (قوله وحل المصنف الخ)  
ذكره فى فصل اللبس أخذ من قول الزبلى ثم قيل على قياس قوله لابس للرجال بلبس اللؤلؤ

فى قلبه صدقه لابس بتزويجه وان يامر مستنكر لا يامر بتزويجه (فروع) يكتب ما قول الشافعى يكتب جواب أى حنيفة

على قواها ما قال وقد تزوجوا قواها فى الكافى قواها أقرب الى عرف ٣٧٦ ديارنا فى حق به ثم قال المصنف وعلمه فالمعتمد  
الخالص (قوله على قواها) أى من أن لابس عقد اللؤلؤ لابس حلى وهو ما مشى عليه أصحاب  
المذنب فى كتاب الايمان فلو حلف لابس حلى لابس ذلك يحث للعرف (قوله وعليه) أى  
كون المرجح قواها ما أقول فى اعتقاد الحرمة بناء على ذلك نظرا لان ترجيح قواها ما يكونه حليا  
لان الايمان مبنية على العرف وكون العرف بهذه حليا يقيده الحث فى حلفه لابس حليا ولا  
يقيده بحرم لابس على الرجال اذ لابس كل حلى حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم  
والثوب المتزوج بالذهب أربعة أصابع وحماية السيف والمنطقة نعم التعليل الا فى بانه من  
حلى النساء ظاهر فى افادة الحرمة لمسا فيه من التشبه بهن كما قدمناه فقام حل (قوله الخلل) ط  
كلبال وبسمى خلط لا وبضم فاموس (قوله لابس) أى الذى كثر لانه من زينة النساء ط  
(قوله والطفل) ظاهره ان المراد به الذ كرمع ان ثقب الاذن اتعايق القرط وهو من زينة النساء ط  
فلا يصلح للذكور والذى فى عامة الكتب وقدمناه عن التتارخانية لابس بذهب اذن الطفل  
من البنات وزاد فى الحاوى القدسي ولا يجوز ثقب آذان البنين فالصواب اسقاط الواو (قوله  
لم أراه) قلت ان كان مما يميز بين النساء كما هو فى بعض البلاد فهو فيها كثقب القرط اه ط  
وقد نص الشافعية على جوازه مدنى (قوله ويكره لابس كروالاتي الخ) قد مناه عن الخيانة  
ما هو أعم من ذلك وهو أن النساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب  
والفضة والعتود وغيره الرجال (قوله ثم قال الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى قبل فصل اللابس  
(قوله وثقرا بالثاء المطلقة والفاء محذورة) كاهو من السراج ما يجعل تحت ذنب الدابة اه مغرب  
وقد يسكن فاموس (قوله جارية لزيد) أى يعلم عرواها لزيد أو أخبره بكر بذلك (قوله ان  
أكره رأيه صدقه الخ) أكره اسم كان المحذوفة وصدقه بالذهب خبرها وهذا التفصيل اذا كان  
الخبر غير ثقة كما يعلم من الهداية وغيرها وانما قبل لان عدالة الخبر فى المعاملات غير لازمة للحاجة  
كما هو أكره رأى أى يقام مقام الميقين (قوله ولولم يخبره الخ) أى ولم يعرف الشارى ذلك قال فى  
الهداية فان كان عروفا الاول لم يشترها حتى يعلم اتقانها الى ملك الثمانى اه زاد الزبلى أو انه  
وكاه (قوله فلا يابس بشرائه منه) وان كان فاسقا لان البديل الملك ولا معتبرا بكره رأى  
عند وجود الدليل الظاهر الا أن يكون مثله لا يعاقب مثل ذلك فحينئذ يثبت له أن يتخذه ومع  
ذلك لو اشترها أصح لاعتقاده الدليل الشرعى ولو البائع عبد الميثم تراها حتى يستل لان المملوك  
لا ملك له فان أخبره بالاذن فان كان ثقة قبل والا يمتدأ بكره رأى وان كان لا رأى له لا يشترها  
إقيام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتعامه فى الخيانة) وكذا فى الهداية فى  
فصل البيوع من هذا الكتاب (قوله وان يامر مستنكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل  
آخر كان تمكاحى فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام لا يسع النساى أن يقبل قواها ولا أن  
يتزوجها الا أن أخبرت بامر مستنكر وكذا اذا طالت المطابقة ثلاثا لزوجها الاول طالت فانه  
لا يصلح له أن يتزوجها ما لم يستنكرها فان العلماء اختلفوا فى حله هل يجوز تمكاح النساى فقال  
بعضهم فصل فله فعلها المعتد به هذا القول فلا بد من الاستفسار وتعامه فى الفسخ (قوله كتب  
الخ) مثل الكتابة السؤل بالقول ومثل الشافعى غير من أصحاب المذاهب ط (قوله يكتب  
جواب أى حنيفة) هذا بناء على ما قالوا انه يجب اعتقاد ان مذهبه صواب يحتمل انطواء مذهب  
فى قلبه صدقه لابس بتزويجه وان يامر مستنكر لا يامر بتزويجه (فروع) يكتب ما قول الشافعى يكتب جواب أى حنيفة

فى قلبه صدقه لابس بتزويجه وان يامر مستنكر لا يامر بتزويجه (فروع) يكتب ما قول الشافعى يكتب جواب أى حنيفة



وإذا كتب المفق يدن يكتب  
ولا يصدق قضاءه بقضى  
القاضي بعده التجميع  
بالقرآن والأذان بالصوت  
الطيب طيب ان لم يزد فيه  
الحروف وان زاد كره له  
ولم يسمع وقوله أحسن  
ان يكونه حسن وان  
لثلاث القراءة يصدق عليه  
الكفر المناظرة في العلم  
لصحة الحق عبادة ولا حد  
ثلاثة حرام اقهر مسلم  
واظهار علم ونيل دنيا او مال  
او قبول التذكير على  
المنابر لوعظ والامانة  
سنة الانبياء والمراسين  
ولرياسة ومال وقبول عامة  
من ضلالة الميود والندارى  
قراءة القرآن بقراءة  
معروفة وشاذة دفعة واحدة  
مكروه كافي الحواوي القديمي  
يشترط للرجل خضاب  
شعره ولبنته ولو في غير حرب  
في الاصح والاصح انه عليه  
الصلاة والسلام لم يفتهله  
ويكروه بالسواد وقيل  
لا يجمع القنارى والكل من  
منع المصنف الكتاب  
التي لا ينفق بها مسمى عنها  
اسم الله ولا تكتبه ورسله  
ويحرق الباقي ولا يلبس بان  
تلقى في ما جاز كما هي او تدفن  
وهو احسن كافي الانبياء

غيره بخلاف ذلك وهذا يفي على أنه لا يجوز تقليد الفضول مع وجود الافضل والحق جوازه  
وهذا الامانة ادغامها في حق التجميع لان حق التجميع المقادير المقلد يتجوز تقليد واحد منهم  
في القروع ولا يجب عليه الترجيح اه ط ومثله في خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد  
والتمسيق للاستاذ عبد الله النابلسي قدس الله سره (قوله واذا كتب المفق يدن) أى  
كتب هذا اللفظ بان مثل ملاعن حلف واستغنى ولم يسمع أحد ما يجب بانه يدن أى لا يثبت  
فيما بينه وبين ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاءه لان القضاء تابع للفتوى في زمانها لجهل  
القضاة فربما ظن القاضي انه يصدق قضاءه أيضا (قوله الترجيع بالقرآن والأذان الخ) الاولى  
التي بين أى التقى لان الترجيع في اللغة التردد قال في المغرب ومنه الترجيع في الأذان لانه  
يأتى بالهمادين خافضهم ماصوته ثم يرجعهم ارافهم ماصوته اه وفي الذخيرة وان كانت  
الاجنان لانفسهم الكرامة عن وضعها ولا تؤدى الى تطويل الحروف التي حصل التقى بها حتى  
يصير الحرف حرفين بل التحسين الصوت وترزين القراءة لا يوجب فساد الصلاة وذلك مستحب  
عندنا في الصلاة وخارجها وان كان بغير الكرامة عن موضعها بقصد الصلاة لانه منهي وانما  
يجوز ادخال المد في حروف المد واللين والهوائية والمعتل اه وورد في تحصيل القراءة بالصوت  
أحاديث منها ما رواه الحاكم وغيره عن جابر رضي الله عنه باللفظ حسوا القرآن بأصواتكم فان  
الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا (قوله وان زاد) بان أخرج الكرامة عن معناها كره أى حرم  
(قوله يخشى عليه الكفر) لانه جعل الحرام المجمع عليه حسنا ط واعلم لم يكن جرحه لان  
تخفيفه ذلك ليس من حيث كونه أخرج القرآن عن وضعه بل من حيث تنغيصه وطريقه تأمل  
ويقرب من هذا ما قال في زماننا ان يفتى للناس القناء المحرم بارك الله طيب الله الانفس فان  
قصد الثناء عليه والدعاء له كونه حسن وان اغناؤه فهو مصيبة أخرى مع السماع يخشى  
منها ذلك فليقتبه لذلك (قوله ونيل دنيا او مال او قبول) عبادة الحواوي القديمي نحو المال  
أو القبول وهي كذلك في المخ (قوله وشاذة) هي ما فوق العشر ط (قوله دفعة) وأولى  
بالكرامة الاتصاف على الشاذة وتقدم انما لا تجزئ في الصلاة ولا تنفدها ط (قوله كافي  
الحواوي القديمي) أى من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا (قوله خضاب شعره ولبنته) لا يديه  
ورجله فانه مكروه للثب بالنساء (قوله والاصح انه عليه الصلاة والسلام لم يفتهله) لانه لم  
يخرج اليه لانه توفي ولم يبلغ شبيهه عشر بزمرة في رأسه ولبنته بل كان سبع عشرة كما في البخاري  
 وغيره وورد ان أبا بكر رضي الله عنه خضب بالحناء والسكك مدني (قوله ويكره بالسواد) أى  
غير الحرب قال في الذخيرة اما الخضاب بالسواد للفرز وليكون أهيب في عين العدو فهو محمود  
 بالاتفاق وان ايزين نفسه للشفاعة كرهه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوز به بلا كراهة روى  
عن أبي يوسف انه قال كما يجب ان تترين في يمينك ان تزين لها (قوله الكتب الخ) هذه المسائل  
من هنا الى النظم كلها مأخوذة من المجتبى كافي العز واليه (قوله كافي الانبياء) كذا في غالب  
النسخ وفي بعضها كافي الاشياء لكن عبارة المجتبى والدفن أحسن كافي الانبياء والاولياء اذا  
ما تروا كذا جميع الكتب اذا بايت وخرجت عن الاتباع بها اه يعنى ان المدفن ليس فيه  
اخلال بالتعظيم لان افضل الناس يدفنون وفي الذخيرة المصنف اذا صار خلقا وتعذر القراءة

منه لا يحرق بالنار اليه أشار محمد ربه ناخذ ولا يكره دفنه و يفتى أن ياف بضرقة طاهرة ويحمله  
لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة القراب عليه وفي ذلك النوع تحوير الا اذا جعل فوقه سقف وان  
شادف له بالماء أو وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه يد محدث ولا غبار ولا تذر تعظيما الكلام الله  
عز وجل اه (قوله القصص) يقتضين صدق ط (قوله يعنى في أصله) أى بان يزيد على  
أصل الكلام شيئا من عنده غير ثابتة أو ينقص ما يخرج المنقول الثابت عن معناه (قوله  
فن تكرر الخ) أطلقه فسهل ما لو تحمل غيره ثابتة وفي القنية توجهه على جملة جباية بغير حق  
فإنهم دفعه عن نفسه اذ يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى أن لا يدفعه عن نفسه قال  
رضي الله عنه وفيه اشكال لان اعطاه اعانة لظالم على ظلمه ثم ذكر السر حتى يشاركه في  
روايتهم مع سائر الناس في دفع الثابتة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمن لانه اعانة على  
الظالمات وكما انوايب في زماننا بطريق الظالم فن يمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه مافي  
القنية (قوله وجوز الشافعي) قدمنا في كتاب الجبران عدم الجواز كل في زمانهم أما اليوم  
فالفتوى على الجواز (قوله وهو الاوسع) اتعينة طريقا للاسئلة فاحقه فينتقل من  
الصورة الى المسألة كافي الغصب والاتلاف مجتبى وفيه وجدنا نايير مدنيونه وله عليه دراهم فله  
أن يأخذها لا تعادها اجنسا في القنية اه (قوله لانه قيل لك من الآباء) والدليل عليه انهم  
لا يتأملون منه أن يرد الزائد على ما يشترى به مع علمهم غالباً بان ما يأخذ من يدي والحاصل ان العادة  
بحكمة فافهم (قوله لا يلبس بوطاة المنكوسة الخ) نقله في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل في  
الهندية انه يكره عند محمد (قوله تصدق به) أى بعد التعريف ان احتاج اليه (قوله لا يلبس  
بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى) قيد في القنية بكونه مستورا وان حل ما فيه على الاولوية  
زال التناقض ط (قوله الحديث) وهو ان الله افروج على السروج ذخيرة لكن نقل المدني  
عن أبي الطيب أنه لا أصل له اه يعنى في هذا اللفظ والافعاء ثابت في البخاري وغيره عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال  
امرأة مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة لدة قوسافة ال عن الله المتشبهات من النساء  
بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء (قوله ولو لم حاجة غز والخ) أى بشرط أن تكون متعة  
وأن تكون مع زوج أو محرم (قوله أومع مدني) كقوله اصله ترجم ط (قوله نفى بالقرآن  
الخ) مكررم مع ما تقدم (قوله وتصح الخ) كذا ذكر في المجتبى المسئلة الاولى ثم ذكر هذه  
راعى البعض المشايخ فالظاهر انهم اقولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة وهو  
الذي تقدم في كتاب الصلاة واقصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها (قوله  
لا يلبس الامام) أى والمقدمين (قوله عقب الصلاة) أى صلاة العداة قال في القنية امام بعد اد  
كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر اليقرة وشهد الله ونحوها جهر الالباس به  
والاخفاء افضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات  
مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم أنت السلام الخ (قوله قال استاذنا) هو البديع  
شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد ما سنة يكره والا فلا اه  
البقرة والاشقاء افضل وقراءة الفاتحة بعد الصلاة جهر اللهم مات بدعة قال استاذنا لكان احسن للعادة والالتزام

اما التزين بالعبارات اللطيفة  
المرفقة والشرح اقوائده  
فذلك حسن والا فضل  
مشاركة اهل محلة في اعطاء  
الثابتة لكان في زماننا  
أكثرها ظلم فن يمكن من  
دفعه عن نفسه الحسن وان  
اعطى فليعط من عجزه ليس  
لذى الحق ان يأخذ غير  
جنس حقه وجوز الشافعي  
وهو ادوم مع العلم طلب  
من الصبيان انما ان الحصر  
لحسبها فشرى ببعضها  
وأخذ بعضهم له ذلك لانه  
تملك له من الآباء لا يلبس  
بوطاة المنكوسة جملة  
الامة دون عكسه وجد  
ملاقيته لا يلبس بالاتباع  
به ولوله قيمة وهو غنى  
تصدق به لا يلبس بالجماع  
في بيت فيه مصحف للبلوى  
لا تترك مسألة على مرج  
للحديث هذا لولائه حتى ولو  
لحاجة غز أو رج او معة  
دينى أو دينوى لا بداهة منه  
فلا يلبس به تغنى بالقرآن  
ولم يخرج بالمانع عن قدر  
هو صحيح في العربية مستحسن  
ذكر الله من طلوع الفجر  
الى طلوع الشمس اولى من  
قراءة القرآن وتخصيب  
القراءة عند الطلوع أو  
الغروب لا يلبس للامام  
عقب الصلاة بقراءة آية  
الكرسي وخواتيم سورة



ط عن الهندية (قوله لا تغلب بالقبض) فله الرجوع بها وكفى المجتبى بعده ذلول ودفع  
 الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاءه ويجب على المرتضى رد هاتين كذا العالم اذا  
 أهدي اليه ليشفع أو يدفع ظلمه فهو رشوة ثم قال بعده ذاسي له عند السلطان وأتم أمره  
 لا بأس بقبول هديته بعد وقبله بطلبه صحت وبدونه بخلاف فيه ومما يفتن على أنه لا بأس به وفي  
 قبول الهندية من التلافة اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى  
 لمن يخاف وفيه أيضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا يضره جرح قوله  
 ليس برشوة يعني في حق الدافع اه (قوله كان يعطى الشمره) فقد روى الخطابي في  
 الغريب عن عكرمة مرسل قال أني شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عن  
 فاعطاه أربعين درهما (قوله جمع أهل المحلة) أي شيامن القوات أو الدوام ط (قوله فحسن)  
 أي ان فعلوا فهو حسن ولا يسيء أجره كذا في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات  
 المتقدمين الماتنين أخذ الاجرة على الامامة وغيره من الطاعات لتظهر غيرة التخصيص عليه  
 والافجازة الاحسان بالاحسان مطلوبة لكل أحد تامل (قوله ومن الصحة) بالضم  
 وبضمين الحرام أو ما ثبت من المكاسب فليز منه العار جوده الصحت وأصحت كسبه  
 فاموس ومن الصحة ما يباح هذه الصم من الخلق بسبب بنية بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه  
 يرجع الخلق به مجتبى (قوله وما يباحه غازا فزرو) من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على  
 الدافع ط (قوله وشاعر لشمس) لانه انما يدفع له عادة قطعه لسانه كما هو كان عن يؤمن  
 شره فافظا هو ان ما يدفع له حلال بدليل دفعه عليه السلام برده له المكسب بالاصح بقبضه  
 المشهورة تامل (قوله ومبخره وحكواتي) عبارة المجتبى أو المفضل للناس أو يضرهم  
 أو يحدث الناس بغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاسيما باحاديث الجهم مثل رستم  
 واسند ياروخوهما اه تامل وانظر هل النسبة في حكواتي عربية (قوله لهو الحديث)  
 أي ما يلهي عما ينبغي كالحديث التي لا أصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك  
 وفضول الكلام والاضافة على معنى من زلات في المضمر بن الحارث بن كادة كان يغير فباتي  
 الحيرة ويشتري أخبار الجهم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمد ايمحمدكم محمد بن عبد الله  
 وأنا أحدكم ثمكم باحاديث رستم واخبار الاكامرة فيستملون حديثه ويتبركون اسقاع  
 القرآن فأنزل الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أي الملاحى (قوله وكان)  
 المراد به هنا المنجم والافني المغرب قالوا ان المكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان  
 الشياطين كانت تترقى السمع فتدق به الى الكهنة فتقر يد فيه طائر يدوتق به الكفار منهم فلما  
 بعث عليه الصلاة والسلام وحسرت السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها  
 كما في المجتبى ما نأخذ المغنية على الغناء والناتحة والواشرة والمتوسطة لعمدة النكاح والمصلح  
 بين المتشاكسين وغنى النحر والسكر وعصب التيس وغنى جميع جلود المنيمة والسباع قبل الدباغ  
 وهو البقي وأجر الخيام بشرط اه لكن في المواهب ويحرم على المغني والناتحة والقوال  
 أخذ المال المشروط دون غيره اه وكذا صاحب الطبيل والمزمار كما قد مناه عن الهندية  
 (قوله جازله الرد) قال تعالى ولما اتهم به ذلك فادانك ما علم من سبيل (قوله وتركه أفضل)

لا تغلب بالقبض • لا بأس  
 بالرشوة اذا خاف على دينه  
 والنبي عليه الصلاة  
 والسلام • كان يعطى  
 الشمره • ومن يخاف لسانه  
 وكفى بسم المؤلف من  
 الصدقات دليل على أمثاله  
 • جمع أهل المحلة للدوام  
 حسن • ومن الصحة  
 ما يؤخذ على كل مباح كالحق  
 وكلا وما ومعادن وما  
 باخذ غازا فزروا شاعر  
 ومبخره وحكواتي قال  
 تعالى ومن الناس من  
 يشتري لهو الحديث  
 واصحاب معازف وقواد  
 وكان من مقامس وواشقة  
 وفروعه كثيرة • قبله  
 باخبيت وفروعه جازله الرد  
 في كل شئ لا نوجب الحد  
 وتركه أفضل • كره قول  
 الصائم المتطوع اذا سئل  
 اصام

قال تعالى فن عقاوا صلح فاجرم على الله (قوله حق أنظر) مفعول القول ط (قوله فانه  
 تفاني) أي من عمل المنافقين أي ليظهر انه يخفى عمله ط (قوله أو حق) أي جهالة والاولى  
 ان يقول ان كان صانعكم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما جعل عليه الحديث القدسي  
 الصوم لي وأنا أجزى به ط (قوله من له أطفال الخ) قال في نور العين عن مجمع القضاة  
 لو الورثة صفار فترك الوصية أفضل وكذا لو كانوا بالعين فقرا ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا  
 أغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية أولى وقد رآنا استغناء عن أي حنيفة اذا ترك لكل واحد  
 أربعة آلاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة آلاف اه (قوله من صلى  
 أو تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيه او هو ان يريد به غير وجه  
 الله تعالى حرام بالاجماع للمصوم القطعية وقد هي عليه الصلاة والسلام الرياء الشرك  
 الاصغر وقد صرح الزياهي بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفي المعارج أمرنا بالعبادة  
 ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعل لفعاله تعالى وذال لا يكون  
 الا بالنية اه وقال العلامة العيني في شرح البضاري الاخلاص في الطاعة ترك الرياء ومعدنه  
 القلب اه وهذه النية تحصل الثواب لا حصية العمل لان العصة تتعلق بالشرائط  
 والاركان والنية التي هي شرط العصة الصلاة مثلا أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي قال في مختارات  
 النوازل وأما الثواب فيتم في حق العصة عزيمته وهو الاخلاص فان من نوى اجابة الجبس ولم يعلم به  
 حتى صلى لم تجز صلاته في الحكم لانه قد شرطه ولكن يستحق الثواب بعصية عزيمته وعدم تقصيره  
 اه فلم انه لا تلازم بين الثواب والعصية فقد يوجد الثواب بدون العصة كما ذكر وبالعكس كما في  
 الوضوء بالنية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذا الوضوء مراتبها لكن الرياء تارة يكون في أصل العبادة  
 وتارة يكون في وصفها والاول هو الرياء الكامل المهيض للثواب من أصله كما اذا صلى لاجل الناس  
 ولولا هم ما صلى وأما الوضوء في ذلك في اثباتها فهو وافوا لانه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة  
 لله تعالى والجزء الذي عرض له فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخاصة أم ان زاد في تحصيلها بعد  
 ذلك رجع الى القسم الثاني فيسقط ثواب التحسين بدليل ما روى عن الامام فيمن أطال الركوع  
 لادراك الجاني لا لافرية حيث قال أخاف عليه أمر اعظم ما أي الشرك الخسني كما قاله بعض  
 الحقة بين قال في التتارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قابه الرياء فهو على ما افتتح  
 والرياء انه لو خيل عن الناس لا يصل ولو كان مع الناس يصل فاما ان كان مع الناس يحسنها  
 ولو صلى وحده لا يحسن ذلك ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي  
 النيايح قال ابراهيم بن يوسف لوصلي رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر  
 عليه وهو كانه لم يصل اه واهل البيت دخل في الصوم لانه لا يرى اذ هو وامس الشخص لا فعل  
 فيه نعم قد يدخل في اخباره ويحدث به تامل واستدل له في الواقعات بقوله عليه السلام  
 يقول الله تعالى الصوم لي وأنا أجزى به فني شركة الغير وهذا لم يذكر في حق سائر الطاعات اه  
 ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه لا يريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال ولذا قالوا  
 انه لا ثواب بها لا لقاري ولا لميت والاخذ والمعطى آمان وقالوا أيضا ان من نوى الحج  
 والتجارة لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية او مساوية وفي الخشيرة اذا سعى لا قامة الجمعة

حق أنظر فانه تفاني أو حق  
 من من له أطفال ومال قليل  
 لا يوصي بنفسه • من صلى  
 أو تصدق يرائي به الناس



وحوايج له في المصنفان مقام مقصوده الاول في ثواب النسي الى الجمعة وان الثاني فلا اه  
اي وان اتوا بآثارها كما لم يحسم واختار هذا التفسير الامام الغزالي ايضا وغيره من  
الشافعية واختار منهم العزيز بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا (قوله لا يعاقب بتلك الصلاة  
ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في المنيح عن بعضهم وليس المراد انه لا يعاقب على الريا لانه  
سرام من الكفاية في ثوابه وعليه يحمل ما مر عن ابراهيم بن يوسف من انه لا اجر له وعليه الوزر  
وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عاقبا تاركها لانها صحيحة موقوفة للعرض كما قدمناه  
قال في البرازية ولا ريب في القرائن في حق سقوط الواجب قال في الاشياء افاذا ان القرائن  
مع الريا صحيحة موقوفة للواجب اه وفي مختارات النوازل صاحب الهداية واذا صلى  
رياء موقوفة تجوز مالا في الحكم لوجود شرائط الاركان ولا يمكن لا يستحق الثواب اه  
اي ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال الفقيه ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الريا  
لا يدخل في شيء من القرائن وهذا هو المذهب المستقيم ان الريا لا يفوت أصل الثواب وانما  
يفوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق بحصة الزكاة الا ان  
يحمل على هذا او يحمل ما هنا على ان المراد من أصل الثواب سقوط القرض بتلك الصلاة  
وعدم العقاب عليها عاقبا تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالقرائن فليتامل (قوله وعمه  
الزاهدي للنوازل) أي جعله عام في أنواع العبادات النوافل فقط دون القرائن وليس المراد  
انه عمه في النوافل والقرائن كما هو المتبادر من العبارة والام يصح التعليل الذي بعده  
فيكون الاظهر ان يقول وخصه الزاهدي بالنوافل وعبارة الزاهدي في المجتبى ولكن نص  
في الوقايع ان الريا لا يدخل في القرائن فتعين النوافل اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدي  
لا ينافي ما قبله لان المراد مما قبله كما قررناه ان الصلاة صحيحة موقوفة للواجب لا يؤثر الريا في  
بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدي النوافل معناه فيما يظهر ان الريا يحبط ثوابها  
أصلا كما أنه لم يصلها فاذا صلى سنة الظهر مثلا رياء لاجل الناس ولولاها لم يصلها لانه لا يقال انه أتى  
بها فيكون في حكم تاركها بخلاف القرض فانه اتى في حكم تاركه حتى لا يعاقب عاقبا تاركه  
والفرق ان المقصود من النوافل الثواب التكميل القرائن وسد خلها هذا ما ظهر افعه  
القاصر والله تعالى أعلم (قوله يكره) لما فيه من التشبه بالنساء وقد اذن عليه الصلاة  
والسلام المنشبهين والمنشبهات كما قدمناه (قوله يكره للمرأة الخ) تقدمت المسئلة  
في الطهارة في بحث الاسا رواه عنه في ما كاذ كره في المنع هناك ان الرجل يصير متهمة لا  
يؤمن اجراء الاجنبية وهو ربة الخلف لطل بالماء وبالعكس فيما لو شربت سورة وهو  
لا يجوز اه وقد مرنا الكلام عليه هناك فراجع وقال الرمي يجب تقيده بغير الزوجية  
والحرام (قوله وله ضرب زوجه على ترك الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة  
وعلى خروجه من المنزل وترك الاجابة الى فراشه ومثاله في التعزير وان الضابط ان كل  
مهمة لاحد في فرائض الزوج والمولى التعزير بدوان الاولى ضرب ابن عمر على الصلاة ويطبق به  
الزوج وان له اكرام طفله على تعليم قرآن وادب وعلم وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولله

لا يعاقب بتلك الصلاة ولا  
يثاب بها قيل هذا في  
القرائن وعمه الزاهدي  
لأنه لا يدخل القرائن  
لا يدخل القرائن غزل  
الرجل على هيئة غزل المرأة  
يكره  
سورة الرجل وسورة  
وله ضرب زوجه على ترك  
الصلاة

قوله تعالى لم يعلم قرآن المراد  
التعلم اه

(قوله)

(قوله على الاظهر) ومشي عليه في الكثر والمتن وفي رواية ابن له ذلك وعليها مشي المصنف  
في التعزير تبعه الدرد (قوله لا يجب على الزوج تطليق القابضة) ولا علم ان سراج القابض الا  
اذا خاف أن لا يقيها - ودوافقه للاساس أن يفرقا اه مجتبى والفقهاء يعم الزنا وغيره وقد  
قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا ترد يد لامس وقد قال اني احبها استمتع بها اه ط (قوله  
لا يجوز الوضوء من الحياض المعسدة للشرب) ولا يمنع جواز التيمم الا ان يكون الماء كثيرا  
فيه - بدل بكثرته على انه وضع للشرب والوضوء جميعا اه يجوز عن المحيط وغيره (قوله في  
الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز التوضي منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب بجر  
(قوله وينع من الوضوء منه وفيه) وانما أتى به لدفع توهم انه لو توضأ منه يجوز لانه غير مضجع  
ولا يمكن كان يكرهه أن يقول ولو فيه ط (قوله وحله) مبني على خبره الجلة الشرطية ط  
(قوله الكذب مباح لاحياءه) كاشف مع يعلم باليسع بالليل فاذا أصبح يشم - ودون قول  
علت الا ان وكذا الصغيرة تباع في الليل وتختار منه من الزوج رقة قول رأت الدم الا ان  
واعلم ان الكذب قد يباح وقد يجب والضابط فيه كافي بتبيين الحرام وغيره عن الاحياء ان كل  
مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصديق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام وان أمكن  
التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان أيج قصير ذلك المقصود وواجب ان وجب قصيره كما  
لورأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله أو اذاه فالكذب هنا واجب وكذا الوسيلة عن ودبعة  
يريد أخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرم أو اصلاح ذات البين أو اسقالة  
قلب الحق عليه الا بالكذب فيباح ولو لوسائل سلطان من قاضية وقت منه سرا كزنا أو شرب  
فه ان يقول ما فعلته لان اظهارها قاضية أخرى وله أيضا أن يشكره أخيه وينبغي ان  
يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله  
الكذب وان بالعكس أو شكر حرم وان يتعلق بنفسه استحب أن لا يكذب وان يتعلق بغيره لم تجز  
المساحة لحق غيره والحزم تركه حيث أيج وليس من الكذب ما اعتد من المبالغة كحتم ألف  
مرة لان المراد تعظيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامر مرة واحدة فهو كاذب اه ملخصا  
وبدل لجواز المبالغة الحديث الصحيح وأما بوجههم فلا يضع عصا عن عاتقه - قال ابن حجر  
المكي وعمامة متقى أيضا الكذب في الشعر اذا لم يمكن حله على المبالغة كقوله أنا أدعوك ليللا  
وخراروا لاخلي بحاسا عن شكرك لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق ويروجه وليس  
غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعني الراغب والنووي بعد  
نقلهما ذلك عن القفال والصبيد لاني وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) أي صاحب المجتبى  
ومبارنه قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لا يحال الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو  
ولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب ذممة قال الطحاوي وغيره هو محمول على  
المعاريض لان عين الكذب حرام قلت وهو الحز قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه  
السلام الكذب مع الفجور وهما في النار ولم يتعين عين الكذب للنجاة فخصه - بل المرام اه  
قلت ويؤيده ما ورد عن علي وعمر بن حصين وغيرهما ان في المعاريض لندوة عن الكذب  
وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره الجراحين وذلك كقول من دعي امامهم أكلت بطني

على الاظهر لا يجب على  
الزوج تطليق القابضة لا  
يجوز الوضوء من الحياض  
المعسدة للشرب في الصحيح  
وينع من الوضوء منه  
وفيه وحله لانه ان ما دون  
به جازر الا لا الكذب مباح  
لاحياء حقه ودفع الظلم عن  
نفسه والمراد التعريض  
لان عين الكذب حرام قال  
وهو الحق قال تعالى قتل  
الخراسون الكل من  
المجتبى



أمس وكفى قصة الخليل عليه السلام وحينئذ فلا حشنة في الحديث السابق الثلاثة من صورة  
الكذب وحيث أبيع التعريض لطاعة لا يباح له - يرها لانه يوه - م الكذب وان لم يكن اللفظ  
كذبا قال في الاحكام المعاريض تباح بغير حقيقي كطبيب قلب الغريم بالمزاج كقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة مجهوز وقوله في عين زوجك بياض وقوله فمعتك على ولد  
البيرو وما أشبه ذلك (قوله جازا الكذب) بوزن علم تختار أي بالكسر قال كون قال الشارح  
ابن الشحنة نقل في البرازية أنه اراد به المعاريض لا الكذب الخالص (قوله وأهل القرض)  
يعتريه عن الوحشة والخصومة شارح كقوله أنت عندي خير من ضرتك أي من بعض  
الجهات - وأعطيك كذا أي ان قدر الله تعالى (قوله ويكره في الحمام قههين) أي تكبير  
خادم فوق الازار أو زرعها في نفسه للشهوة وهذا هو بالضرورة والا فلا بأس والاختيار تركه ولو  
الازار كنهقا ومن مافقه كما يفعله الجهلة حرام شارح (قوله قالوا ينور) أي يطلى بالضرورة  
ينفقه دون الخادم في الصحيح ويكره لوجوبها شارح (قوله ويقف معناد المروء) ولا تقبل له  
شماعة اذا كان مشهورا به ط والحيلة ان ابتلى به ان ينوي الاعتكاف حال الدخول ويكفي  
فيه السكت فيما بين الخطوات شربا إلى (قوله ومن علم الاطفال الخ) الذي في القنبه انه  
ياثم ولا يلزم منه الفسق ولم يقل عن أحد القول به ويمكن ان يناء على انه بالاصرار عليه يفسق  
أفاده الشارح قال بل في التمارخانية عن العميون جالس معلم أوور في في المسجد فان كان يعلم  
أو يكتب باجر يكره الا لضرورة وفي الخلاصة تعلیم الصبيان في المسجد لا بأس به اه يمكن  
استدل في القنبه بقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم وبجائنيكم (قوله ويوزر)  
يسكون الواو بعد الياء مبنيا للمجهول من الوزر وهو الاثم واسم المفهول موزور بالاهمز  
قال في القاموس وقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات غير ما جورات للازدواج  
ولو افرد لقبيل موزورات اه ولو قال فيوزر بالافا السلم من الاعتراض السابق (قوله ومن  
قام الخ) قد مضى الكلام عليه قبيل فصل البيع (قوله وفي غير أهل العلم الخ) قال في القنبه  
وقبل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في حق غيره لا يجوز اه فهذه مسئلة القيام بين  
يديه وهو غير مسئلة القيام اقدمه تعظيما فتنبه لذلك ش (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد  
الياء هنا والبعض فاعل يجوزوا را قبل الدفن خلافا لما ذكره الناظم من ان فيه خلافا بعد  
الدفن أيضا اراد على الطرسوسي قال الشارح وما ذكره من الخلاف لم انف عليه من كلام  
العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسي اه حيث لم يحك خلافا فاعاد الدفن (قوله  
مطلقا) أي بعدت المسافة أو قصرت (قوله وعن بعضهم الخ) قال في البرازية نقل الميت من  
بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره ويكره يحرم قال السرخسي رقبه يكره أيضا الا قدر قبل أو  
مباين ونقل التكليم الصديق عليه ما وعلى فيما السلام ثمينة متقدمة منوخة أو رعاية  
لوصيته عليه السلام وهي لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به اه (قوله وللزوجة  
التسمين) قال في الثمانية امرأة ما كل الثنيت واشباه ذلك لا يبل التسمين قال أبو طيع لا بأس  
به اذا لم تأكل فوق شبعها قال الطرسوسي في الزوجة ينبغي أن يشدب اه ذلك وتكون ما جورة  
قال الشارح ولا يهيجني اطلاق الباحة ذلك فضلا عن ندبه ولعل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج  
يجب السمن والا ينبغي أن تكون موزورة اه (قوله لافوق شبعها) بكسر المجهمة واسكان

وفي الوهبانية قال  
والصلح جاز المكذب أو دفع  
طالم  
وأهل اترضى والقتال  
ليظفروا  
ويكره في الحمام تغميز خادم  
ومن شاة تنوير افقة الوايندور  
ويقتسق هناد المروور بجامع  
ومن علم الاطفال فيه ويوزر  
ومن قام اجلا لانهض  
خاتر  
وفي غير أهل العلم بعض بقدر  
وجوزقل الميت اليهض  
مطلقا  
وعن بعضهم ما فوق  
مبلين يحظر  
واللزوجة التسعين لافوق  
شعها

الموحدة (قوله ومن ذكرها) متعلق بخطر بمعنى غنح والتعويذ فعول الذكرو للعب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل قال في الخاتمة امرأة تصنع آيات التعويذ ليصير زوجها بعد ما كان يبغضه اذ كرى الجامع الصغير ان ذلك حرام ولا يعمل اه  
وذكر ابن وهبان في توبيخه انه ضرب من الضر والضر حرام اه ط ومقتضاه انه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شيء زائد قال الزيلعي وعن ابن ماجة وهو درضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقى والقائم والتولة شرك رواه أبو داود وابن ماجه والتولة أي بوزن غنية ضرب من الضر قال الاصمعي هو تحبيب المرأة إلى زوجها وعن عروة بن مالك رضى الله عنه انه قال كان في الجاهلية ترقى فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود اه وتعامه فيه وقد مناشيا من ذلك قبيل فصل الظن وبه اندفع نظير ابن الشحنة في كون التعويذ ضربا من الضر (قوله ويكره الخ) أي مطلقا قبل التصور وبعد على ما اختاره في الخاتمة كما قد مضى قبيل الاستبراء وقال لانها لا تأثم اثم القتل (قوله وجاز لعذر) كالمضعة اذا ظهر جرم الحبل وانقطع لبنها وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظن ويخاف هلاك الولد قالوا يباح اما ان تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مصفيا أو عاقلة ولم يخالفه عضو ودر وانك المدة بمائة وعشرين يوما وجاز لانه انفس بأذى وفيه صيانة الا أدى خائفة (قوله حيث لا يتصور) قبل قوله وجاز لعذر والتصور كما في القضية أن يظهر له شعر أو اصبع أو رجل أو نحو ذلك (قوله وان اسقطت ميتا) بقتيل ميت أي بعلاج أو شرب دواء تعمده بالاسقاط أما اذا ألقته حيوان مات فهي عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة ولا أثر منه شيئا ش (قوله ففى السقط غرة) بضم الغين المجمة وهي خمسة مائة درهم تؤخذ في سنة واحدة وتقاها الطرسوسى وهو وهم كما ذكره الشارح (قوله لو ائمه) الاولى لو ائمه ط (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففى مالها فى سنة ش (قوله فخصم) الجلالة نصف غرة (قوله وفي يوم عاشوراء الخ) هو العاشر من المحرم والكحل بالفتح مصدر كحل واعلم ان الكحل مطلقا سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وأما كونه سنة في يوم عاشوراء فقد قيل به الا انه لما صار علامة للشبهة وجب تركه وقيل انه يكره لان يزيد وابن زيادا كعلا يدم الحسين رضى الله عنه وقيل بالاعتدلة قرعتهما بقتله ش بالاعنى (قوله ولا بأس الخ) نقل فى القضية عن الوبرى انه لم يرد فيه أثر قوى ولا بأس به ورجح ما يشاب قال الشارح والذي فى حقه انه يشاب بالتوسعة على عباده المندوب اليها فى الحديث بقوله من وسع على عياله فى يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فاخذ الناس منه ان وسعوا باستعمال أنواع من الحبوب وهو مما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العامة كلاما حسنا محصلا انه لا يتصور فيه على التوسعة ينوع واحد بل يعمه فى المال كل والملايس وغير ذلك وانه أحق من سائر الامور بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالأعياد ونحوها اه (قوله وبعضهم الخ) قال فى التبيين والتزيد لا بأس بالا كحال يوم عاشوراء هو المختار لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلفه أم سلة

ومن ذكرها التتويذ  
 الب فظن  
 وبكره أن تسق لاسقاط  
 جاه  
 وجازاه ذ حيث لا ينصور  
 وان أسقطت مبتاني  
 السط غرة  
 لو الهم غافل الام فمضمر  
 وفي يوم عاشوراء بكره كلهم  
 ولا بأس بالاعتقاد خطأ  
 ويؤجر  
 وبعضهم المتعارف الكحل  
 جائز  
 أقبل رسول الله والمقر



يوم عاشوراء وفي الثمانية منه سنة وذكريها من أكل يوم عاشوراء لم يرد سنته قال الشارح  
ولم يصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه  
بأشياء مددعة وصح بعضها بريق الحديث الى الحسن بن علقمة بن الجوزي في عدمه من  
الموضوعات وأما حديث من أكل بالاعديوم عاشوراء لم يرد عنه فقال الحافظ ابن حجر في  
اللائحة انه منكر والا كحال لا يصح فيه أثر وهو بدعة وأورد ابن الجوزي في الموضوعات  
وقال الحاكم أيضا لم يرد فيه أثر وهو بدعة ابتدعها قتلة الحسين وقال ابن رجب كل ما روي في  
فضل الاكحال والاختصاص والاعتدال في موضوع لا يصح وغمامه في كشف الخفايا والالباس  
للبراهي وبه يتأكد القول بالكراهة واهل العلم والتوسعة على من وسع مجربة ثقل ذلك المذاوي  
عن جابر وابن عيينة (قوله جاز باصره) أي بالقدر الذي يملكه السيد ما لم يبلغ به حد الجنب  
الجرائم من فأن لزمه حد لا يحده الا باذن القاضي (قوله والاب باصره) جلة حاله أي لا يجوز  
ضرب ولد الحر باصره أبيه أما المملوك فله ضربه لأن المملوك يضر به نيابة عن الاب لمصلحة المملوك  
بضره بمحكم الملك بغير أن يبيد لمصلحة التعليم وقيد الطرسوسي بأن يكون بغير آلة جارحة  
وبأن لا يزيد على ثلاث ضربات وردت النظم بأنه لا وجه له ويحتاج الى نقل وأقره الشارح قال  
الشرنبلالي والنقل في كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالمشاية ولا يزيد على ثلاث ضربات  
ونقل الشارح عن النظم أنه قال ينبغي أن يستثنى من الاحرار القاضي فانه لو أمر بضرب  
ابنه جازله أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل اه وقيد الشرنبلالي بكون القاضي عادلا  
ومعناه مدة الحجة الملمزة قال ولا بد على مجرد أمر القاضي الآن (قوله وأيوب) أقول  
تفصيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهزة لضرب الوتر من قال  
الشرنبلالي وليس كذلك بل هو قرارة عبد الله بن كثير كما ذكره النظم في شرحه اه أي فهو  
أفع لا ضرورة (قوله استماعة) لوجوبه ونذب القرارة (قوله ثواب الطفل للطفل) أقول تعالى  
وان يمس للانسان الاماني وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد  
موته لما روي عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من جلة ما ينتفع به العبد بعد موته  
ان يترك ولده اعلم القرآن والعلم فيكون لو ولد له أحد من غير ان ينقص من أجر الولد شيئا  
اه جامع الصغائر لا يروى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا  
من ثلاث حوى وعلم الحديث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وفي الاشياء  
ونصح عبادته واختلافه في نواحي او المعقد انه هو لاهل نواب التعليم وكذا جميع حسناته اه  
أقول ظاهره انه قيل ان نواحي الوالد لا منافاة بين المعقود بين القول بأنه ينتفع بعلم ولده على  
ان ولد المرء من بعده لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل الجاهل والخلاف انما هو في الصغير  
وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعقود هو ان الثواب لا يقطع وانه لا منافاة بين القولين  
السابقين تأمل (قوله ودرست باقى الذكر) أي تلك باقى القرآن عند الفراغ أولى من صلاة  
التطوع وعمله في منية الملقى بان حفظ القرآن على الامة اه أي فرض كفاية وصلاة  
التطوع مندوبة ط (قوله من الصلاة) التام من الشطر الثاني (قوله ودرس العلم) أي  
المفترض عليك أولى وانظر من تعلم باقى القرآن قال في منية الملقى لان تعلم جميع القرآن فرض

وضرب عبده الفسيح جاز  
باصره  
وما جاز في الاحرار والاب  
باصره  
وأيوب من ذكر القران  
استماعة  
وقالوا ثواب الطفل للطفل  
بمعص  
ودرس باقى الذكر أولى  
من الصلاة  
فقد لا ودرس العلم أولى  
وانظر

قوله شيئا كذا وجده  
مكتوبا بالالف فان كانت  
الرواية هكذا فهو منقول  
ينتفع من لانه يستعمل  
متعديا كما يستعمل لازما  
قاله نصر الوفاق

كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشغال بفرض العين أولى اه وهو يقيد  
ان تعلم باقى القرآن أفضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه ط وفيه نظر لاستوائهما  
في ان كلا من الزائد منهما فرض كفاية بل قدمنا من الخزانة في بيان حيث الغيبة ان جميع  
الفقه لا بد منه الخ فراجعوه ومفاده ان تعلم الفقه أفضل تأمل ثم رأيت ان تصريح به في شرح  
الشرنبلالي وانه لا نفع منه تأمل (قوله والله أعلم) مفهول كرهوا أو أسكن الميم للوزن  
أرعى حكاية الوقف (قوله ونحوه) بالنصب عطف على محل الله أعلم كأن يقول وصلى الله على  
محمد (قوله لاعلام ختم الدرس) أما اذا لم يكن اعلاما بانتمائه لا بكونه لانه ذكره وفيه  
بجفاف الاول فانه استعمله آلة للاعلام ونحوه اذا قال الدخيل يا الله من لا يعلم الجلال بعينه  
اي هو الله محلا ويقرره واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه لم يستعمله فانه لم يكن المقصود  
الذكر أما اذا اجتمع القصدان يعتبر الغالب كما اعتبرت في نظائره اه ط

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب احياء الموات

الموات كصاحب وغراب مال الروح فيه أو أرض لا مال لها قاموس وفي المغرب هو الارض  
الغراب وخلافه العامر اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر  
مثل الموت وهذا حده الاقوى وزيد عليه في الشرح فوجدت ذكر قال في العناية ومن محاسنه  
التسبب للنصب في أقوات الانام ومثروعيته بقوله عليه الصلاة والسلام من أحيى أرضا  
ميتة فهي له وشروطه تذكر في أثناء الكلام وسببه نفاق البقاء المقدر وحكمه تلك الهي ما  
أحياء (قوله اهل مناسبتة الخ) كذا في العناية وغيره (قوله حاسة) نسبة الحس اليها مجاز فان  
الحاس الشخص الحي بها ط (قوله ابطالان الانتفاع به) تشبيها بالحيوان اذا مات لبطلان  
الانتفاع به اتقاني (قوله واحياؤه الخ) قال الاتقاني والمراد باحياء الموات التسبب للحياة  
النامية (قوله غير منتفع بها) لا تقطاع الماعناتها أو غلبته عليها أو غلبته الرمال أو كونها سبعة  
وخرج به ما لا يستغنى المسلمون عنه كارض الخ ونحوها كما يأتي (قوله وليست بمملوكة الخ)  
عرف به بالطريق الاولى ان أرض الوقف الموات لا يجوز احياؤها رمي وكذا السلطنة  
كما يأتي تريبا (قوله فلو لم يعرف مالها) يعرف مالها فله (قوله فلو لم يعرف مالها) يعرف مالها فله  
المتى الموات أرض لا ينتفع بها عادية أو مملوكة في الاسلام ليس اهل مالها من مسلم أو ذمي  
وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدور والاصلاح والقصور  
والجوهر وقوله عادية أي قدم خراجها كأنها خربت في عهد عاد وبه يظهر أن ما جرى عليه  
الشارح تبع للمعنى وشرح الجمع وهو ظاهر عبارة المتن كما ذكرنا الوقاية هو قول محمد وفي  
الاصلة وأراضى بخارايست موات لانها ذات في التسمية وتصرف الى أقصى مالها في  
الاسلام أو ورثته فان لم يعلم فالتصرف الى القاضي وقال الزيلعي وجعل أي القصور المملوكة  
في الاسلام اذ لم يعرف مالها من الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما  
يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل (قوله  
ويضمن) أي زدها في الهداية (قوله باقعي العامر) أي من طر الدور لا الاراضى  
العامرة قهستاني عن الجنديس (قوله جهوري الصوت) أي عاليه قاموس (قوله ملكها)

وقد ذكرها واقه أعلم  
ونحوه  
لاعلام ختم الدرس حين  
بقر

كتاب احياء الموات

اهل مناسبتة ان فيه ما  
يكره وما لا يكره الحياة  
نوعان حاسة ونامية والمراد  
هنا النامية ومعنى مواتا  
لبطلان الانتفاع به  
واحياؤه يناء أو غرس أو  
كرب أو سقي (اذا أحياء  
مسلم أو ذمي أو ضا غير  
منتفع به أو ليست بمملوكة  
لمسلم ولا ذمي) فلو لم يكن  
لم تكن مواتا فلو لم يعرف  
مالها فهي اقطة يتصرف  
فيها الامام ولو ظهر مالها  
ترد اليه ويضمن نقصانها  
ان نقصت بالزرع (وهي  
بعدة من القرية اذا صاح  
عن باقعي العامر) وهو  
جهوري الصوت بزافية  
(لا يجمع بمصونه ملكها)



جواب قوله اذا احياى للثربة موضع احياها دون غيره وعند أبي يوسف ان احياى كثر من  
 النصف كان احياى لأجمع درمنقي وقال محمد بن الوان في وسط ما احياى يكون احياى لا لكل  
 ولو في ناحية فلا تارة خاتمة ويجب فيها الشران ابتداءه وتوليف الخارج على الماء لا يجوز الا  
 اذا سقاها احياى الخارج هداية (قوله وهو المختار) أى ان شرط البعد المذكور لان الظاهر  
 ان ما يكون قريباً من القرية لا يقطع ارتفاق أهلها عنه فيدار الحكم عليه هداية (قوله  
 واعتبر محمد الخ) حاصله انه اذا دار الحكم على حقيقة الارتفاق قرب أو بعد (قوله كيف لم يذكر  
 ذلك) أى انه ظاهر الرواية المفتى به بل عبر عنه بقوله وعن محمد بن نصر بن محمد بن المختار الاول  
 وذلك يجب الما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا للاصحاب ولا سيما ان لفظ به يقتضى  
 أكد انما هو الصحيح فافهم (قوله ان اذن له الامام في ذلك) والقاضى في ولايته بمنزلة الامام  
 تارة خاتمة عن الناطق وفيه اقبل كتاب الاحياء مثل السفر فندى في رجل وكل باحياى الموات  
 هل هو ولو كدل كافى التوكيل بالاحتياط والاحتياط أم للموكل كافى سائر التصرفات قال  
 ان اذن الامام للموكل بالاحياء يقع له (قوله وقال لا يملكها الا اذنه) عما يتفرع عن  
 الخلاف ما لو امر الامام رجلا ان يعمد أرضا معينة على ان ينفذ بها ولا يكون له الملك فاحياها  
 لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعند غيره يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه  
 ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا أما اذا تركه ما بالامام كان له ان ينفذها زجرا  
 افاده المكي أى اتفاقا ط وقول الامام هو المختار ولذا قدمه في الخاتمة والمضى كما قدمه  
 وبه أخذ الطحاوى وعليه المتنون بقى هل يمكن الاذن اللاحق لم أره (قوله في الاصح) لانه ملك  
 رفيع بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك في الحديث المار فلا يخرج عن ملكه بالتفريق وقيل  
 الثاني أحق بقاء على ان الاول ملك استغلاها دون رقبته (قوله من أربعة نفر) أما لو كان  
 الاحياء جميعه لواحد فله ان يتطرق الى أرضه من أى جانب ط أقول يشمل مالو كان الاحياء  
 من ذلك الواحد على التعاقب أيضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذي يظهر من  
 التعاقب الا ترى انه كالاربعة تأمل (قوله على التعاقب) فلو علمه ان يتطرق من أى اتجاه ظهر به  
 (قوله في الأرض الرابعة) قصد الرابع ابطال حقه لانه حين سكت عن الاول والثاني  
 والثالث صار الباقي طرقة فاذا احياها الرابع فقد أحيا طرقة من حيث المعنى فيكون له  
 طريق كفاية وعناية (قوله ومن جبر) بالتشديد ويجوز فيه التخصيف لان المراد فيه منع الغير  
 من الاحياء وفي الميسر ط اشتقاق الكلمة من الجبر وهو المنع لانه اذا علم في موضع الموات  
 علامة فيكونه منع من احياها ذلك فسمى فعله تجعيرا اه شلى عن المجتبى ط (قوله من جبر  
 أو غيره) قال في غاية البيان ثم الاحتياط يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعه وكذا بوضع  
 الشوك والحشيش مع وضع القراب عليه من غير اتمام المسننة وكذا اذا غرس حول الأرض  
 اغصاناً يابسة أو نقي الأرض من الحشيش أو احرق ما فيها من الشوك وغير ذلك اه أو حفر من  
 البئر ذراعاً أو ذراعين وفى الأخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره) لانه تجعير وليس  
 باحياى حتى لو احياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير  
 بالثلاث مروي عن عمر بن الخطاب الله عنه فانه قال ليس لمختص به ثلاث سنين حق درمنقي وفى

عند أبي يوسف وهو المختار  
 كافى المختار وغيره واعتبر  
 محمد عدم ارتفاق أهل  
 القرية به وبه قالت الثلاثة  
 قلت وهذا ظاهر الرواية  
 وبه يقتضى كافى زكاة الكبرى  
 ذكره القهستاني وكذا فى  
 البرجندى عن المتصوفة  
 عن قاضيه ان التتوى  
 على قول محمد فالجيب من  
 الشر لا يلى كيف لم يذكر  
 ذلك فافهم (ان اذن له  
 الامام في ذلك) وقال لا يملكها  
 بلا اذنه وهذا لو سألنا  
 دعيما شرط الاذن اتفاقا ولو  
 مستأنا لم يملكها أصلا  
 اتفاقا قهستاني (ولو  
 تركها بعد الاحياء وزرعها  
 غيره فالاول احق بها) فى  
 الاصح (ولو احيا أرضا  
 مينة ثم أحاط الاحياء  
 بجوانبها الاربعه من  
 أربعة نفر على التعاقب  
 فعين طريق الاول فى  
 الأرض الرابعة ومن جبر  
 أرضا) أى منع غيره منها  
 بوضع علامة من جبر أو  
 غيره (ثم اهملها ثلاث  
 سنين دفعت الى غيره  
 وبها هو أحق بها)

شرح خواهر زاده لمختص أى بقة ديم التام على الحمار الاول أصح مقرب أى لانه من الاحتياط  
 (قوله وان لم يملكها) هو الصحيح كافى الهداية وقال شيخ الاسلام انه يشهد له كما وثقه ثلاث  
 سنين كافى القهستاني وعنايه فلو احياها غيره فبالاحياء كافى العناية بخلافه على القول  
 الاول كما قدمناه (قوله ولو كره بها الخ) كذا قاله الزيلعي ثم قال وذ كرفى الهداية ولو كره بها  
 فسقاها فمن محمد انه احياها ولو فعل أحد من أصحابه يكون صحيحا وان سقاها مع سقر الانهم اركان  
 احياها لوجود اللهلين وان حرطها وسقاها بحيث يصح الماء يكون احياها لانه من جهة البقاء  
 وكذا اذا بذرها اه أقول وذكر شرح الهداية ما ذكره الزيلعي أولا وكذا جوهرا بين النقلين  
 فى الفتاوى ولم أر من رجع أحدهما الى الآخر والكراب قلب الأرض للعرث من باب طاب  
 والمسنة ما بين السيل ليرد الماء مغرب (قوله ولا يجوز الخ) التقيد بالقرب بقى على قول أبي  
 يوسف وقدم ان ظاهر الرواية اعتبار حقيقة الارتفاق قرب أو بعد كما افاده الاتفاقى (قوله  
 فى جواهر الأرض) الاوضح بفاع الأرض ط وفى القاموس الجوهري كل حجر يستخرج منه  
 نى ينتفع به ومن النى ما وضعت عليه جباته اه (قوله والابار) يوجد بعمقه فى بعض  
 التسخ زبادة ضرب عليها فى بعض اوسقعات من بعض اصلا وهو الاول ونصه والابار التى  
 لم تفل بالاستنباط والسعى وفى المستنبط بالسعى كالماء المحرز فى الطرف فلك للمحرز والمستنبط  
 ونصه فى شرح المصابيح فى حديث المساون شركا فى ثلاث فى الماء والكلال والنار اه فقله  
 التى لم تفل الخ مكرره بعباده وقوله وفى المستنبط أى المستخرج الحفر الاوضح أن يقول  
 أما المستنبط وقوله كالماء المحرز تنظير لاعتبار ط وقوله فلك للمحرز والمستنبط ان اراد ان  
 الماء المحرز فى ظرف فلك للمحرز وذات البئر فلك المستنبط فظاهر وان اراد ان ماء البئر قبل  
 احرازه فى ظرف فلكه فهو مخالف للمنعول وان وافق ما يجنبه صاحب البئر فى باب البيع  
 الفساد فى اللو الجلية ولونزح ما يجرى رجل بغير اذنه حتى يبت لاشئ عليه لان صاحب البئر غير  
 مالك له ولو صب ما وجد فى الجب يقال له ام لا الماء لان صاحب الجب مالك للماء  
 وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله اه وسبذكر الشارح أيضا بعد صفحة ان الماء تحت  
 الأرض لا يملك (قوله فلو أقطع) فى بعض التسخ قطع بلاه من وهو تحريف (قوله وكفى)  
 بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام أو جماعة المسلمين ط (قوله المستقرة) أى الثابتة  
 فى ملكه سابقا ط (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة فيه وفى بئر العطن لادنى ملائسة  
 فهو شافى قال فى المصباح حريم النى ما حوله من حرقه وموافقه معنى به لانه حرم على غيره  
 ما اكده والناضح به ير ينضح العطن أى يبيله بالماء الذى يحمله ثم استعمل فى كل بئر وان لم  
 يحمل الماء اه (قوله كبر العطن) أى بالكاف لانه متفق عليه (قوله والعطن) بفتحة  
 (قوله من كل جانب) وقيل من كل الجوانب أى من كل جانب عشرة أذرع اظاها قوله عليه  
 الصلاة والسلام من حفر بئر فله عماماها أربعون ذراعا عظمى المسننة والصحيح الاول لان  
 المقصود من الحريم دفع الضرر الى بئر بئر بحرية أحد بئر أخرى فيحول اليها ماء بئر وهذا  
 الضرر لا يدفع بعشرة أذرع من كل جانب فان الاراضى تختلف بالصلاية والرعاة عناية  
 (قوله وقال ان للناضح فستون) أى وان للعطن فاربعمون لقوله عليه السلام حريم العين  
 ينزع الماء منها باليد والعطن مناخ الابلي حول البئر (اربعون ذراعا من كل جانب) وقالان للناضح فستون

بذرها فهو احياى (ميسر  
 ولا يجوز احياى ما قرب  
 من المعاصر) بل يترك مرمى  
 لهم ومطر حاصلا منهم  
 انعلق حقه به فلم يكن  
 موثارا وكذا لو كان تحت طبا  
 (واعلم انه ليس للامام ان  
 يقطع ما لا غنى له من عنة)  
 من المعادن الظاهرة وهى  
 ما كان جوهريا الذى  
 أودعه الله فى جواهر  
 الأرض بارزا (كالمعادن  
 الخ) والكبر والفقار  
 والنقط (والا بيار السقي  
 يستقى منها الناس) زيلعي  
 يعنى التى لم تفل بالاستنباط  
 والسعى فلو أقطع هذه  
 المعادن الظاهرة لم يكن  
 لاقطاعها حكما بل المقطع  
 وغيره سواء فلو منعهم  
 المقطع كان بمنعهم متعديا  
 وكان لما أخذه مال كالا  
 منع بدينه لا بالاختصاص  
 وكفى عن المنع وصرف  
 عن مداومة العمل لثلا  
 يشبهه اقطاعه بالعمدة أو  
 يصير منه فى حكم الاملاك  
 المستقرة ذكره العلامة  
 فاسم فى رسالته أحكام  
 اجارة اقطاع الجندى  
 (وحريم بئر الناضح) وهى  
 التى ينزع الماء منها باليد  
 (كبر العطن) وهى التى  
 وقالان للناضح فستون



وفي الشرح لامة عن شرح الجمع لو هو في البئر فوق الاربعين زاده على انتهى امكن نسبة القهستانى لامة ثم قالو يفتى بقول  
الامام وعزاه للنفقة ثم قال وقبل النقد في بئر ٣٨٤ وعزاه كرى اراضهم اصلا بئر او اراضه نارخاوة فبازد لامة نقل  
الماء الى الثاني وعزاه  
لهداية وعزاه البرجندى  
لكافي فليحفظ (اذا حفرها  
في موات باذن الامام) فلو  
في غير موات او فيه بلا  
اذن الامام لم يكن الحكم  
كذلك كذا ذكره المصنف  
وعبارة القهستانى وفيه  
رمز الى انه لو حفر  
في ملك الغير لا يفتى  
الحريم فلو حفر في ملكه  
فله من الحريم ماشاء والى  
ان الماء لو غلب على ارض  
تر كها المالك او مواتا او  
انقرضوا لم يجز احياؤها  
فلو تر كها الماء بحيث  
لا يعود اليها ولم تكن حريما  
لهما جاز احياؤها وعزاه  
للمضمرات (وحريم العين  
خمسائة) ذراع (من كل  
جانب) كما في الحديث  
والذراع هو المكسرة وهو  
ست قبضات وكان ذراع  
المالك أى ملك الاكسرة  
سبع قبضات فكسره منه  
قبضة (ويمنع غيره من  
الحفر) وغيره (فيه) لانه  
ملكه فلو حفر فلاول  
ردمه او تضمينه وتعامه  
في الدور

(١) قوله فلاجرى له كذا بالاصل والذي في نسخ الشارح بدله لا يستحق الحريم اه معصم جدار

(ولو حفر الثاني بئر في منتهى حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ماء ٣٨٥ البئر الاولى ويحول الى الثانية فلائى  
جدار غيره وهذا هو الصحيح اه ومثله في الهداية وفيه او ما عطف في الاولى فلا ضمان فيه لانه  
غير ممتد ولو بلا اذن الامام امانة دمه او ما عطف دمه فلائى يجهل الحفر تصغيرا وهو  
بديل منه بلا اذن وان كان لا يملكه بدونه وما عطف في الثانية فيه الضمان لانه ديه بالحفر في  
ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى حريم البئر الاولى) أى في قرب المنتهى لان نهاية الشيء  
آخرو كما في القاموس وآخر مبعوض منه أو أراد بانتهى ما قرب منه وعبارة الهداية بئر اسر حريم  
الاولى وعبارة الدور في غير حريم الاولى قريبة منه اه (قوله وفيه) أى في الزيلى وذكرو  
هذه المسئلة هنا في غير محلها ومحلها ما قدمناه من الدور (قوله لا يفتاه الجدار) قيل الا اذا  
كان جديدا واستثنى في الاشياء جدار المسبوق وهو باعدنه مطلقا ودفعنا المسئلة اول كتاب  
المصنف بالامر بزيادة عليه فراجع (قوله وللحافر الثاني الخ) قال أبو السعود وفيه منه انه لو حفر  
ثالث كان له الحريم من الجانبين جرى عن المقدس اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال  
الاتقانى قال المشايخ لذي في الاصل أى من ان الفتاة كالبئر فواها وعنده لا حريم لها لانها  
بئرلة النهر ما لم يظهر مائها على وجه الارض ولا حريم للنهر منه فانه ظهر كالمعين الفواردة  
حريها خمسة مائة ذراع (قوله فوضه لى الامام) أى فوض تقدير حريها لانه لا نص في  
الشرع اتقانى عن الشامل (قوله أى لو باذنه) أى لو كان الاحياء باذن الامام لانه شرط عند  
الامام والافلا على ما أحيا ولا يفتى له حريما (قوله بفرض) أى باذن الامام اتفاقا وبغيره  
اذنه عندهما اتقانى (قوله خمسة اذرع) لانه يحتاج الى ان يجذعه ويضعه فيه والنقد  
بالخمس ورد الحديث به كما في الهداية وذكروا الرمي ان مقتضى ما ذكره في الإنشايح في حريم  
البئر ان الاعتبار بالحاجة لا بالتقدير أن يكون هنا كذلك لانه يختلف الحال بكمية الشجرة  
وصفها (قوله دجلة والفرات) أى من لا يدخل فيه النيل وظاهره لو أخذ من أرض الغير  
في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه بمنزل ما أخذ من أرضه ط (قوله  
بالموات) متعلق بيلحق فيصور احياؤه لانه صار كالأرض التي لا ينتفع بها وليس لها  
مالك معين (قوله أو جاز عوده الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يكن أهوده زمان مخصوص لما في  
الناحية وادعى شرط جيهون يجمع فيه الماء أيام الربيع ثم يذهب فزرع فيه قوم قادرك قال  
أبو القاسم الزرع لصاحب البذر ورواية الوادى ان علت لهم والافان أحياها اه فقاده انه  
لو كان أهوده زمان مخصوص يجوز احياؤه ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم  
له الخ) قيل ان هذه المسئلة مبنية على ان من احياها في موات لا يستحق له حريما عنده  
وعندهما بصحة وقال عاتق المواب انه يستحقه بالاجماع اتقانى عن شروح الجامع  
الصغير ثم نقل عن المحققين أيضا ان الميت مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما اتفاقا  
ومثله في الاختيار و زاد الاتقانى وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسئلة في يد من هي بان  
كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بين ما فاصل كحائط ونحوه  
فالمسئلة لصاحب النهر بالاجماع نهاية ولو منقولة بفرض لاحدهما أو طين ونحوه فهي  
لصاحب الشغل بالاتفاق صحيح فاسم ومثله في الزيلى حيث قال بعد كلام فينكشف فيه هذا  
موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم موازيا للارض لا فاصلا بينه محاوان لا يكون الحريم

جدار



وقال له مسنة النهر اربعة

ولقي طينه وقدره محمد

بقدر عرض النهر من كل

جانب وهو ارفق ما تقي

وقدره ابو يوسف نصف

بطن النهر وعليه الفتوى

فهو الثاني من الكرماني

وفيه معزيا للاختيار

والحدرض على هذا

الاختلاف وفيه معزيا

للكافي ولو كان النهر صغيرا

يحتاج الى كرية في كل

بين قله حريم بالاتفاق

وفيه معزيا بالكرماني ان

الاختلاف في نهر مملوك له

مسنة فارغة بلزتها ارض

لغير صاحب النهر فامسنة

له عندهما ولصاحب

الارض عنده وفيه معزيا

للمسنة الصحيح ان لا حريم

بالاتفاق بقدر ما يحتاج

اليه لاقاء الطين ونحوه

اه قلت وعن نقل الاتفاق

النهر بلالى عن الاختيار

وشرح المجموع

• (فصل الشرب) •

هو لغة (نصيب الماء)

وشرعا نوبة الانتفاع بالماء

حقا للزراعة والدواب

(والشفة شرب في آدم

والبهائم)

(٢) قوله معزيا للكفاية

الذي كتب عليه ط للکافي

وهو الذي يابدين من نسخ

الشارح وسرر اه معصم

منه ولا يحق احده ماء من ماء مملو وان كان فيه انصار ولا يدري من غرسها فهو على هذا  
الاختلاف اه ومثله في الهداية وغيرها ومنه ما ياتي عن الكرماني وهذا كله يؤيد ما مر  
من تصحيح الاتفاق على انه لو في موات قله حريم وماتى الهداية من اجرائه الاختلاف في الموات  
ايضا فهو مقابل الصحيح بل محل الخلاف في الموات كان في ملك الغير كما فرضه المصنف ثم في الهداية  
ولا نزاع فيها به اشارة الى الماء انما النزاع فيما وراءه مما يصلح للفروس (قوله وقال الخ) غرة  
الاختلاف ان ولاية الفروس لصاحب الارض عنده وعند صاحب النهر وأما اقاء الطين  
فقبل على الخلاف وقبل لصاحب النهر ذلك ما لم يقش وهو الصحيح وأما المورور فقبل على  
صاحب النهر عنه وقبل للضرورة وهو الاشبه حال النقيب ابو جعفر اخذ بقوله في الفروس  
وبقوله ما في اقاء الطين كفاية وهداية (قوله ماشيه) أي يجري الماء اذا احتبس (قوله  
واق طينه) كذا في النسخ والاولى والاقا طينه وفي القاموس لقاء الشيء اقام اليه والى  
كفتى ما طرحه الفاء اه تأمل (قوله بقدر عرض النهر) عبارة الهداية وغيرها بقدر  
بطنه والمعنى واحد لان النهر اسم للضرورة (قوله وقدره) وفيه معزيا بالاتفاق على ان له مسنة  
اختلاف في تقديرها ٢ (قوله معزيا للكفاية) قال في الكفاية قال ابو جعفر الهداية في  
كشف القوامض الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كرية في كل حين الخ وقال في العناية بعد  
نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف أي صاحب الهداية ينافيه (قوله له مسنة فارغة)  
قد مر بيان محتمزه (قوله وفيه معزيا بالشفة) قد علمت مما قدمناه ان تصحيح الاتفاق فيما لو احياء  
في ارض موات وكلامه فيما لو كان في ملك الغير وفيه اختلاف وقد مر بيان موضع الخلاف عن  
عدة كتب لكن مفاد كلام المجموع ان الاتفاق فيما لو كان في ملك الغير فانه بعد ما نقل الخلاف  
فيه قال وقبل له بالاتفاق اه ومثله في درر البحار وعلمه فالاتفاق جار في الموضعين تأمل  
• (خاتمة) • في قصر في مقارنة لا يصدق حريم وان احتججه لاقاء الحكمة فيه اتفاقا على ان  
يجوز جافة طفر بئر على أنه لا حدهما او حريمه لا يجرى بوزوه ما بين ما وان على أن يكونا  
بين ما نصفين على أن يتفق أحدهما أكثر ليجزى وان اتفقا أكثر يرجع نصف الزيادة وان على  
أن يحقر انهر الاحدهما او ارضا لا تنزل بجزء حتى يكون بينهما ما وان اتفقا أكثر ان يرجع  
تأخر خاتمة ملخصا والله تعالى أعلم

• (فصل الشرب) •

ذكر بعد الموات لاحتياج الموات اليه وفصل بالتموين جند اخبره ما بهده أو خببره بمسند  
محذوف وفي القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه او المورد ووقت الشرب وجعله  
القه - الثاني اسم مصدر تارة (قوله لغة نصيب الماء) قال الزبيدي ما به من الماء اه وقد  
يجاب بان الاضافة على معنى من كسامة حديد قال في الدر المنثور وانما خالف دأبه وذكر المعنى  
الغوى دون الشرعي لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام ذكره القهستاني وغيره اه (قوله  
وشرعا نوبة الانتفاع بالماء) أي وقته وزمانه وهو معنى أقوى أيضا كما مر وانظر ما وجه ارادة  
المعنى الاول هناك دون الثاني مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر (قوله والشفة) بفتحة  
والاصل شفه أو شفة وقابلت الواو تارة فقا قهستاني (قوله شرب في آدم والبهائم) فتسكون

إخص

أخص من الشرب لاختصاصه بالحيوان دونه (قوله بالشفة) هذا أصله والمراد استعماله في  
آدم لدفع العطش أو للطبخ أو الوضوء أو القبل أو غسل الثياب ونحوها كما في المبسوط والمراد  
به في حق البهائم استعماله للعطش ونحوه مما يناسب أفعاله القهستاني (قوله ولكل) أي من  
بني آدم والبهائم قهستاني (قوله في كل ما لم يحزر) اعلم ان المياه اربعة أنواع الاول ماء ابحار وكل  
احدها حق الشفة وسقى الاراضى فلا يمنع من الانتفاع على أي وجه شاء والثاني ماء  
الادوية العظيم كونه وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق في الاراضى ان لم يضرب  
بالعمامة والثالث ما دخل في المقاسم أي المجارى المملوكة لجاعة مخصوصة وفيه حق الشفة  
والرابع المحرز في الاول فيقطع حق غيره عنه وتعامه في الهداية وحاصله ان لكل احد في الاولين  
حق الشفة والسقى لارضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع لاحد (قوله لم يحزر  
باناه) الاول في اناء فلو احرزه في جرة أو حب أو حوض معصود من شخص أو صفة أو حب  
وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما عيب بالاحراز أي لا الاخذ اشارة الى انه لو ملاء الدلو من البئر  
ولم يبعده من رأس المياح لم يملكه عند الشيعين اذا احرز جعل الشيء في موضع معصود والى انه لو  
اغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما  
في المنية وغيره قهستاني (قوله أوجب) بالهاء المهملة هو الخاية كما يأتي قال ط ولا حاجة  
اليه فان الاناء يبعده على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام باو اه وفي نسخة بالجيم وهو  
تحريف لان الجب البئر كما في القاموس والماء في البئر فيه مملوك كما في الهداية وقدمناه وياتي  
امكن فصره بعضهم بالصهرج فيه صحيح أيضا كما يأتي بيانه (قوله كدجلة) بالكسر والفتح غير  
بفداد قاموس (قوله والقرات) كقراب نهر في الكوفة قاموس (قوله ونحوه ما) (قوله ولا حريم  
كسبون وهو نهر الترك وجيرون نهر خوارزم غناية (قوله ولا حراز) أي في هذه الانهار  
(قوله ولكل) أي لكل احد (قوله منها) أي من هذه المياه التي يملكها المملوك (قوله ان لم يضرب  
بالعمامة) فان اضرب بان يفيض الماء ويقتطع الناس أو يقطع الماء عن النهر الاعظم  
أو يمنع جريان السفن تنازعية فكل واحد ما كان أو ذميا أو مكايا مفعلة بزيادة  
وظاهر ما قدمناه عن الهداية ان هذا في الانهار ما في البحار فانه ينفق وان ضربه به صرح  
القهستاني تأمل (قوله لا في درابه الخ) هذا المصدرية لمن به قوله لا في من نهر غيره وهذا  
نوع في النوع الثالث من الاربعة التي قدمناها وحاصله ان له حق الشفة له في فجار دخل  
في المقاسم المملوكة وكذا لدوابه الا اذا خيف تخريب النهر بتمزتها لاسي ارضه ونحوه قال  
الزبيدي والشفة اذا كانت تاتي على الماء كله بان كان جردولا صغيرا ويقار دعليه من الموانع  
كثرة تقطع الماء قال بعضهم لا يمنع وقال اكثرهم يمنع للضرر اه وجزم بالثاني في المتن (قوله  
ولا في ارضه الخ) اضطر الى ذلك اولوا ولا ضمان عليه ان سقى ارضه او زرعه من غير اذن وان  
اخذ مزرعة مري يذويه السلطان بالضرر والحبس ان رأى ذلك خائفة ط (قوله الا باذنه)  
لان الماء متى دخل في المقاسم انقطع شركة الشرب عنه بالحكمة هداية وفي الخاتمة نمر خاص  
بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنه فان ادوا الواحد او كان فيهم صبي أو

بالشفة (ولكل حقها في كل  
ما لم يحزر باناه) أوجب  
(و) لكل (سقى ارضه من  
بحر أو نهر عظم) كدجلة  
والنهرات ونحوهما لان  
ذلك بالاحراز ولا حراز  
لان قهر الماء يمنع قهر غيره  
(و) لكل (سقى نهر راق  
ارضه من أو انصب الرعي  
ان لم يضرب بالعمامة) لان  
الانتفاع بالمباح انما يجوز  
اذا لم يضرب بالحد كالانتفاع  
بشمس ونحوه (لا في  
دوابه ان خيف تخريب  
النهر - راكثتم اولاً) - سقى  
(ارضه ونحوه وزرعه  
وانصب دواب) ونحوها  
(من نهر غيره وقدره بئر  
الا باذنه) لان الحق له  
في شفه على اذنه



غائب لا يسع الرجل ان يفي منه زرعها وارضه اه (قوله او خضر) جمع خضرة وهي في  
 الاصل لون الاخضر فهي به ولذا جمع مغرب (قوله زرع) الظاهر انه فعل ماض مبني للمجهول  
 صفة لما قبله وذ كر الضمير له ما قبله من اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين  
 واحده بالانما والبا والالا كقوله الذي كبر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يهرفون العلم عن  
 مواضعه (قوله بجزاره) بكسر الجيم جمع جزر وهو ما يعمل من الخرف ويجمع ايضا على جزر  
 فاموس ط (قوله في الصبح) كذا في الهداية والتبيين والمتق وغيرها (قوله وقيل لا الا  
 باذنه) قال في الخاتبة والوجيز وهو الاصح فهو ما قولان معصمان (فرع) ه العين والحوض  
 الذي دخل فيه الماء بغير اسرار او احتيا ل فهو بمنزلة النهر الخاص ط (قوله والمهرز في كوز  
 اوحب) مثله المهرز في الصهاريج التي توضع لاحراز الماء في الدور كما حرره الرمي في فتاواه  
 وحاشيته على البحر واقى به مراد او قال ان الاصل قصد الاحراز وعما صرحوا به لو  
 وضع رجل طسسته على سطح فاجتمع فيه ماء اطرفه رفعه آخر ان وضعه الاول لذلك فهو له والا  
 فلا رافع اه وبشبهه ما قد مناه عن الفه تاني (قوله لا يتنفع به الخ) ذلحق فيه لاحد كما  
 قد مناه (قوله للملك باحراره) فله يجمع ملحق (تبيينه) ه في الذرية والهندية عبد اوصي  
 او امة ملا الكوز من الحوض وارق بعضه به لا يعمل لاحد ان يشرب من ذلك الحوض  
 لان الماء الذي في الكوز يصير ملكا لا خذ فاذا اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يعمل  
 شربه ولو امر صبي او به او امة باتيان الماء من الوادي والحوض في كوز فخا به لا يعمل لا يوبه  
 ان يشرب من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكه ولا يعمل له ما الا كل من ماله  
 بغير حاجة وعن محمد بن ابي حنيفة لو غنيت للعرف والمادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين  
 حرج عظيم ط اقول وفي كل منهما ما اشكال ايضا اما الاول فلا ان العبد لا يملك وان ملك  
 فيكون للمالك لانه ماله كسبه ولانه لم يبين حق يعمل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض  
 الجاري او ماني حكمه وبين غيره وينبغي ان يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما ارى فيه شيء منه  
 بسبب الجريان او النضج والابلزم هير الحوض وعدم الانتفاع به أصلا ويمكن ان يعتبر  
 بالخاصة فيعمل الشرب من نحو البئر بانزح ومن غيرها بالجريان بحيث لو كان فخاصة لحكم  
 بطهارتها فليست امل واما الثاني فلا ان لا ياب ان يستخدم ولده قال في جامع الفصولين وللاب ان  
 يغير لده الصغير اجزم استاذة لتعليم الحرفة وللاب او الجدا والوصى استعمله بلا عوض  
 بطريق التذيب والرياسة اه الا ان يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك الماء المباح وان  
 امر به ابوه والله تعالى اعلم (قوله اذا كان يجدها بقره) زاد في الهداية في غير ذلك احد قال  
 العلامة المقدسي ولم ارتق بقر القرب وينبغي تقديره بالميل كافي التيم (قوله ضفته) بالفخ  
 والكسر كذا في المغرب وفي الديوان الكسر جائب النهر وبالفتح جماعة الناس اتقاني (قوله  
 المسلون شر كافي ثلاث) اي شر كافي اشارة لشر كافي ثلاث سبق الى شيء من ذلك في دعاء او غيره  
 واحرز فهو احق به وهو ماله دون من سواه يجوز له عليه كسبه بجمع وجوه القليل وهو  
 موروث عنه ويجوز فيه وما يراه وان اخذه احد منه بغير اذنه ضفته ومالم يسبق اليه احد فهو  
 لجماعة المملين مباح ليس لاحد منع من اراد اخذه للشفقة اتقاني من الكرخي (قوله  
 والكلال) هو ما يئبط وينشر ولا ساق له كالاذخر ونحوه والشعر ما ساق فعلى ه ذا الشوك

(وله في شعر او خضر زرع  
 في داره جلا ابيه بجزاره)  
 واوليه (في الاصح) وقيل  
 لا الا باذنه (والمهرز في كوز  
 وحب) به ه لانه مضمومة  
 الخاتمة (لا يتنفع به الا  
 باذن صاحبه) الملك  
 باحراره (ولو كانت البئر او  
 الحوض او النهر في ملك  
 رجل فله ان يجمع صير  
 النصف من الدخول في  
 ملكه اذا كان يجدها  
 بقره فان لم يجد يقال له  
 اي صاحب البئر ونحوه  
 (اما ان يخرج الماء اليه  
 او تركه) اما اخذ الماء  
 (بشرط ان لا يكسر ضفته)  
 اي جائب النهر ونحوه  
 (لان له حنثا حتى الشقة)  
 الحديث احمد المسنون  
 شر كافي ثلاث في الماء  
 والكلال

من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا الاضمر وهو اشوك الذي ياكله الابل كالذوالاخر  
 شجر وكان ابو جعفر يقول الاضمر ايس بكلا وعن محمد بن روايتان ثم الكلام في الكلام على  
 اوجه اعمها ما ثبت في موضع غير مملوك لاحد فالناس شر كافي الرمي والاحتشاش منه كالشركة  
 في ماء البحار واخص منه وهو ما ثبت في أرض مملوكه بلا اتيان صاحبها او هو كذلك الا ان  
 رب الارض المنع من الدخول في ارضه واخص من ذلك كله وهو ان يفتش الكلام او اذنه في  
 ارضه فهو ماله وليس لاحد اخذ منه بوجه حصوله بكسبه ذخيرة وفيه ما لم ينص قال ما  
 واقير والزنج والغير وزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن خزانة المفتين والخطب  
 في مثل رجل ليس لاحد ان يفتش بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نفسه الى  
 قرية او جماعة مالم يعلم ان ذلك ملكهم وكذلك الزنج والكبريت والنفث في المروج والودية  
 مضمرات وعلات الخطب الخطب بغير الاستطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو اخذ الما من  
 ارض غير التي جعلت عملة فلا شيء عليه وان صار الماء لم يفتش له اخذوه والطيب الذي جاء به  
 النهر في ملك انسان لا يجوز لاحد اخذ منه ومن ان اخذ به بلا اذن اه ونحوه في التنازعانية  
 (قوله والنار) يعني اذا اوقد النار في مقبرة فانما تكون مشتركة بينه وبين الناس اجمع فن  
 اراد ان يستطيط بضوئها او يحيط قوا حولها او يصطلي بها او يقتضيه من امر اجا ليس  
 لصاحبه امتنع فاما اذا اوقد في موضع مملوك فان له منه من الانتفاع ملكه فاما اذا اراد  
 ان ياخذ من قبلة مباحة او شيئا من الجمر فله منه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي  
 الاخير اذا اراد الاخذ من الجمر فان شئ به قيمة اذا جعله صاحبه فماله ان يسترده منه وان  
 يبيع الا قيمة فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه (قوله فيقال للمالك الخ) اي ان لم يجد كذا في ارض  
 مباحة يباين تلك الارض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلالا نيا في ملكه بلا اتيانه  
 ولم يحنثه وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها  
 للطالب ووجه الفرق فيما يظهرون ان النهر كناية عن عين الماء والكلال في عين الجمر فلا يجب  
 عليه ان يخرج له الجمر لانه طلي به لانه لا شر كافي به فيه ولا له استرداده بوجه كونه من اخذه  
 بخلاف الكلال والماء الغير المهرز بين قولا اخذها احد من ارضه لا يستردها منه لان الشر كافي  
 في عينه ما نامل ثم رأيت في النهاية ان الشر كافي التي اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار  
 والنار جوهر الحسرون الخطب والقلم الا ان كان لا قيمة له لانه لا يمنع عادة والمانع منعت  
 (قوله ولو منعه الماء) اي منعه صاحب البئر الحوض او النهر الذي في ملكه بان لم يكن من  
 الدخول ولم يخرج به اليه ولم يجدها بقره (قوله وهو) اي الشخص الممنوع (قوله ودائنه)  
 عبر الفه تاني ما يور كذا في كتاب الخراج لابي يوسف وشرح الطحاوي كانه له الاتقاني (قوله  
 كان له ان يقاتله بالسلاح) لانه قصد ان يفتنه بجمع حقه وهو الشقة والماء في البئر مباح غير مملوك  
 بخلاف المهرز في الاناء هداية (قوله لا ترعرع) وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الخراج لابي  
 يوسف ان قوما وردوا ماء فاولوا اهل ان يدلوهم على البئر فلم يدلوهم عليه فقالوا ان اعناقنا  
 واعناق مطايا فاد كادت تنقطع من العطش فدلوا على البئر وأعطوا دلو استحق ذلك فدلوا  
 فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فلما ارضعتم فيهم السلاح (قوله فقاتله بغيره) (لاح) اي

والنار (وسمى الكلال  
 لحكم الماء فيه قال للمالك  
 اما ان تقطع وتدفق اليه  
 والاتركه لياخذ فدرما  
 يريد) زبلي (ولو منعه  
 الماء وهو يخاف على  
 نفسه ودائنه العطش  
 كان له ان يقاتله بالسلاح)  
 لا ترعرع رضي الله عنه  
 (وان كان محرزا في الاوى  
 فقاتله بغير السلاح) كطعام  
 عند الله صفة در







الخيرية عن ابي الليث لو كان حبل سوطه الى دار رجل وفيه امراب قدس ليس له منعه  
 وهذا استحسن جرت به العادة ما صاحبنا قد اخذوا بايقاس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم  
 البيعة ان له حق المسبل والفتوى على ما ذكره ابو الليث اه وفي البرازية وبه نأخذ اه  
 وهو موافق للقاعدة الآتية ان القديم يترك على قدمه تامل (قوله اختصه وافي الشرب) اي  
 ولا تعرف الكيفية في الزمان المتقدم برزاية (قوله لانه المقصود) اي المقصود دفع الانتفاع  
 به في حق قدر بقدرها هداية (قوله لان المقصود الاستطراق) اي وهو في الدار الواسعة  
 والضيقة على خط واحد هداية والحاصل انه يقسم على الرؤس - انما هي عن الملقط ومنه  
 الاختلاف في ساحة الدار كما مر في منصرفات القضاء (قوله وليس لاحد الخ) لان فيه كسر  
 ضمة النهر وشغل موضع مشترك هداية (قوله من الشراك في النهر) افاد ان الكلام في النهر  
 المملوك بخلاف الانام انما هي فان ذلك كما قدمه اول الفصل (قوله الارض وضع في ملكه)  
 صورته ان يكون حافة النهر ويطنه ملكا وله حق اجراء الماء اتفاقا (قوله ولا يضر  
 بنهر ولا يبع) اي والحال ان الرعي لا يضر وعبارة الكافي باو قال في الدار المنتقى فعليه الوارثا  
 تبعها الواقية وفي الهداية يعني ابا وافي الكافي قاله الباقان اه ومعنى الضرر بالنهر  
 ما ينافيه من كسرة في الماء ان يتغير عن - فقه الذي كالمجري عليه هداية اي بان يهوج  
 الماء حتى يصل الى الرعي في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقه - ثم انهم  
 وينقص اتفاقا (قوله اودا اية الخ) قال في المغرب الهداية - ذع طويل يركب تركيب  
 مدافق الارز في راحة مفرقة كريمة - في جوار الناحية ما يديره الماء والجسر ما يعبر به النهر  
 وغيره مبنيا كان أولا والفتح لغة والفترة ما يبقى على الماء للعبور والجسر عام اه لكن في  
 العناية بالجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقطعة ما يتخذ من الحجر  
 والاجر موضعا لا يرفع (قوله اويوسع فم النهر) لانه يكسر ضفته ويؤيد على مقدار حقه في  
 اخذ الماء هداية (قوله بكسر الكاف الخ) قال في المغرب وقد تضمن في المفرد والجمع (قوله  
 لان القديم يترك على قدمه الخ) كذا في الهداية ونحوها قال الله - تاني وفيه - اشعار به لو  
 كان رجل مابا في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جهها في وقت الارضاهم كافي الجواهر لكن  
 في الثقة انه ياتر ام (قوله اويوسع نصيبه الخ) لانه اذا تقدم العهد - تبدل به على انه  
 حقه هداية اي فيلزم ان يقضى له بشرب الارضين جميعا لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار  
 الاراضي اتفاقا وكذا اذا اراد ان يسوق شربه في أرضه الاولى - حتى ينتهي الى الاخرى لانه  
 يستقر في زيادة على حقه اذا الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل ان يسقي الاخرى هداية  
 وذ كر خواهر زاده انه اذا ملا الاولى وسد فوهة النهر لانه يسقي الاخرى من هذا الماء لانه  
 حينئذ لم يستوف زيادة على حقه وان لم يدفلا كفاية (قوله ليس له) اي لا الارض وذ كر الضمير  
 باعتبار المسكان ط (قوله واهم - نقضه الخ) لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب  
 باطلة هداية (قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلارضاهم) لانه من ابطال حق الباقين  
 فان تراخوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بجمعه او صططحو على ان يسكر كل منهم  
 في نوبته جزلان الحق اهم الا انه اذا كان من ذلك بلوح لا يسكر ما يشكر به النهر كالطبق

(خبر بن قوم اختصه وافي الشرب فهو بينهم على قدر اراضهم) لانه المقصود (بجفاف اختصه وافي في الطريق فانهم يسكنون في دار رقبته) بلا اعتبار سعة الدار وضيقها لان المقصود الاستطراق (وليس لاحد من الشراكه) في النهر (ان يشق منه نورا او يتصب عليه رعي) الا رعي وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا يبع (اودا اية كاعورة اوجسمر) اوقنطرة (اويوسع فم النهر) او يقسم بالايام (و الحال انه قد كانت القصة بالكري) بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه اظهر الحق فيه (اويوسع نصيبه الى أرضه اخرى ليس له منه) اي من النهر (شرب بلارضاهم) يتفق بالجمع ولهم نقضه به - لا الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس لاهل الاعلى سكر النهر ولا رضاهم وان لم يشرب أرضه بدون ما سبق

وغيره لكونه اضرا رايهم منع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يكن لواحد منهم  
 الشرب الا بالسكر ولم يصططحو على شيء يدا باهل الاسفل - حتى يروا ثم يدا باهل الاعلى ان  
 يسكروا وهذا معنى قول ابن موهود رضي الله عنه اهل اسفل النهر امر اهل الاعلى ان  
 يروا لان اهم ان ينعوا اهل الاعلى من السكر وعلمهم طاعتهم في ذلك ومن لم يكن طاعته فهو  
 أميرك عناية وهداية وفي الدار المنتقى قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم الامام  
 بالايام اه اي اذا لم يصططحو ولم ينعوا بالسكر يقسم الامام بينهم بالايام فيسكر كل في نوبته  
 فان لم يكن خلاف ما في المتون كالمثني والهداية فتنبه اي لو جرت العادة من قديم على ذلك كما  
 ينقل في ان ارد دمشق الاخذ من نهر بردى وقد يعل الماء في بعض السنين فيضطرر اهل  
 الاسفل يسكر الاعلى فهل يعل يبق القديم على قدمه اجاب في الاسماعيلية وتبعه في الحامدية  
 بان ذلك ممنوع ثم عا الكونه تصرفا في المشترك بلارضاهم كاعورة وان تقدم لا يلزم به من تاخر  
 فيبدأ بالاسفل ثم بالا على اه ملخصا وكذلك مثل في الخيرة عن خصوص نهر بردى فاجاب  
 بالمنع ولا يعني انه مبني على ما في المتون وانت خبير بان ما استحسنه مشايخ الانام من القسم  
 بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع التنازع والخصام اذ لا شك ان كل في هذا الماء - فقا  
 نقضه - بعض اهل الاسفل به - حينئذ الماء فيه ضرر لاهل الاعلى وكذلك يخصه - بعض اهل الاعلى به  
 فيه ذلك مع العلم بانه مشترك بين الكل فلذا استحسنوا ما ذكرنا من نهر ابي في كافي  
 الحاكم الشهيد ما يدل عليه حيث قال فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له  
 ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بجمعه اه فقوله وان كان يشرب بجمعه يومئذ الى  
 هذا حيث لم ينع من الشرب اصله والله سبحانه أعلم (قوله كطريق مشترك الخ) وجه الشبهة هو  
 انه يزيد في الشرب ما ليس له فيه حق الشرب ويزيد في الطريق من ليس له حق المرور كفاية (قوله  
 سا كننا) مبتدأ وغيره خبر وانما هو ان صورة المسئلة له داران باب احدهما في طريق خاص  
 وهو سا كن في باب الثانية في طريق آخر وظهر في الطريق الاول وقد امكن فيها غيره  
 باجارة او اعارة فليس له ان يفتح الثانية في طريق الدار الاولى لانه يلزم منه ان يزيد في  
 الطريق الخاص من ليس له حق المرور وهو سا كن الدار الثانية بلارضاهم اصحاب الطريق  
 (قوله لان المسألة لا تزاد) وله حق المرور ويتصرف في خاص ملكه وهو الدار بالرفع  
 فبطلت وقية انه قد يطول الزمان ويبيع التي لا يمر لها فيه حتى المشتري ان له حق المرور ويستدل  
 على ذلك بالفعل السابق ط أقول وذ كر في الفصل ٣٥ من نور العين خلافا في المسئلة  
 فقال له دار في سكة لا تنفذ شري يجب داره في ظاهره في هذه السكة قيل له ان يفتح من ظهره  
 بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح بابا للبيت في داره ويتطرق من داره الى السكة له ذلك ما  
 دام هو سا كاهما اذا صارت لرجل والبيت لا شري ليس لرب البيت ان يمر في هذه السكة اه  
 ويان الفرق في جامع الفصولين فراجعهم (قوله) كونه في اسفل النهر اراد ان يسد هاوي يفتح  
 أخرى في الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو اراد ان يجعل باب داره في أعلى السكة الغير النافذة  
 وان اراد ان يسدها عن موضعها اليكرا أخذ الماء قال الخواص ان ان علم انها كانت كذلك ثم  
 ارتفعت وقال السر خشي له مطلقا وكذا الخلف ان اراد ان يرفعها اليكرا قبل غلبة الماء اه

(كطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار أخرى سا كننا غير سا كن - هذه الدار التي مقصدها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان سا كن الدار بين واحداه حيث لا يمنع لان المسألة لا تزاد















ليقبل بالماء فإذا أفرد المصنف الرطب بالزبد (قوله بشرط الخ) يعني عنه ما به من نظير  
 مأمور (قوله إذا غلى واشتد) أي ذهب سلاوته وصار مكررا وان لم يذهب بالزبد خلافا للأمام  
 (قوله والا) بأن بقي حلو (قوله وان ذق حرم اتفاقا) أي قليله وكثيره لكن لا يجب الحد الا  
 اذا سكر كافي المتيقن (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يقل وقذف بالزبد (قوله قولها) أي بعدم  
 اشتراط القذف (قوله وترك القيد) وهو المصنف (قوله لانه اعتمد على السابق) أي لم  
 يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه في غيره من غير ان يصرح بالمراد (قوله ومما زاد كلامه) حيث صرح  
 بان نجاسة الباذق كالتمر وسكت عن هذا في غيره وان يقال ترك هذا اعتمادا على ما صرح به  
 (قوله واختار في الهداية أن غلظة) فيه نظر ونص في الهداية ونجاستها خفيفة في رواية  
 وغلظة في أخرى اهـ وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي  
 الخفة في الآخرين وان قال في الهداية غلظة في رواية اهـ وعبارته في باب الانجاس هكذا  
 وفي باقي الاشربة روايات التعليل والتفريق والتطهير في البحر الاول وفي التمهيد الاول اهـ  
 (قوله وحرمها) أي الاشربة الثلاثة السابقة (قوله لان حرمها بالاجتماع) حتى قال  
 الارزاعي بابا في الاول والثالث منها وقال شريك بابا في الثاني لامتثال الله تعالى عليه بقوله  
 تخذون منه مكررا ورزقا حسنا وأجيب بان ذلك لما كانت الاشربة كلها باحة وتعامه في  
 الهداية وهذا بخلاف الخمر فان أدائها طعمية فلذا كفر من شربها (قوله نبيذ القمر والزبيب)  
 أي ونبيذ الزبيب قال الله تعالى والقمر اسم جنس كما صرح فيناول اليا بيس والرطب والبسر  
 ونبيذ حكم الكل كافي الزاهد والنيبيذ يذهب من القمر والزبيب أو المثل أو البسر أو غيره بان  
 باقى في المذاهب ويترك حتى يستخرج منه مشق من النجس وهو الاقاء كما أشير اليه في الطائفة وغيره  
 اهـ ثم قال فالفرق بينه وبين النبيذ بالطبخ وعده كافي النظم أقول الظاهر ان قوله وبين  
 النبيذ سبق فلم والصواب وبين النبيذ لان الضمير في بيته للنبيذ تامل (قوله ان طبخ أدنى طبخة)  
 وهو ان يطبخ الى ان ينضج شربلاية عن الزبيب وقيد به لان غير المطبوخ من الانبيذ حرام  
 باجماع الصحابة اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمه المصنف من القمر واحد وفي حله  
 أحاديث فاذا جعل المحرم على المتيقن والمحال على المطبوخ فقد حصل التوفيق والتدفع للعارض  
 عيني والاحاديث الواردة كلها صحاح ساتها الزايع ووفق بما ذكره من قوله قال الاتفاق وقد  
 أظن السكر في رواية الاشارة عن الصحابة والتابعين بالامانة في الصحاح في تحميل النبيذ  
 الشديد والحاصل ان الاكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وأهل بدر مكرروا على  
 وعبد الله بن مسعود وأبي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يجعلونه وكذا الشعبي وابراهيم رضي  
 روى ان الامام قال بعض ثلاثة من احاديث شرب ثلث السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ  
 الجمر اهـ وفي المراجع قال أبو حنيفة لو أعطيت الدنيا بما فيها لآفتي بحرمته لان فيه تفسيق  
 بعض الصحابة ولو أعطيت الدنيا لشر بها لآفتي لآخرة فيه وهذا غاية تقواه اهـ  
 ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلة فليدبره بقاياه البيان ومراجع الدراية (قوله)  
 وان اشتد أي وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق اهـ ط (قوله بلاهو  
 وطوب) قال في المختار الطوب خفة نصيب الانسان لشدة حزن أو سرور اهـ قال في الدرر وهذا

بشرط أن يذهب بالزبد  
 بعد الغليان (والكل) أي  
 الثلاثة المذكورة (حرام  
 اذا غلى واشتد) والام  
 يحرم اتفاقا وان قذف  
 حرم اتفاقا وظاهر كلامه  
 كقيمة الخمر انه اختار  
 ههنا قولها ما قاله  
 السرخسي نعم قال  
 الله تعالى وترك القيد  
 هنا لانه اعتمد على السابق  
 اهـ فتنبه ولم يبين حكم  
 نجاسة السكر والنبيذ  
 ومما زاد كلامه ان غلظة  
 وهو مختار السرخسي  
 واختار في الهداية انما  
 غلظة (وحرمها دون  
 حرمه المذاهب) فلا يكفر  
 من شربها لان حرمها  
 بالاجتماع (والحلال منها)  
 أربعة أنواع الاول (نبيذ  
 القمر والزبيب ان طبخ أدنى  
 طبخة) يحل شربه (وان  
 اشتد) وهذا (اذا شرب)  
 منه (بلاهو وطوب) فلا  
 شرب لله وقيل له وكثيره  
 حرام (وحلم يسكر)

التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بلاهو وطوب على هيئة  
 القسوة حرم اهـ ط قلت وكان ينبغي للمصنف ان يذكر التقييد بهدم الاهو والطوب وعدم  
 السكر بهما الرابع ام يكون قيد الكل (قوله فلا يشرب ما يغلب على ظنه الخ) أي يحرم القدر  
 المسكر منه وهو الذي يعلم يقينا أو بغالب الرأي أنه يسكره كالمخمر من الطعام وهو الذي يغلب  
 على ظنه انه يعقبه القسوة تارة خفية فالحرام هو القدر الاخير الذي يحصل السكر بشربه  
 كإباحة طه في النهاية وغيره او يحذر اذا سكر به طائفا قال في منية المتيقن شرب تسعة أقداح من  
 نبيذ القمر فاجر العاشر لم يحذر اهـ وقال في الثانية وفيما سوي الخمر من الاشربة المخذلة من  
 القمر والعنب والزبيب لا يحذر ما لم يسكر ثم قال في تعريف السكران والتقوى على أنه من  
 يحتاط كلامه ويصير غالبه الهديان وتعامه في حدود شرح الوهبانية (قوله والثاني الخليطان)  
 لما روى ان ابن عمر ساء لابن زياد وما ورد من النهي بحول على الابتداء أو على غير المطبوخ  
 جميعا بين الأدلة يحوى وبالاخير يحصل التوفيق بين ما قبله ابن عمر وبين ما روى عنه من  
 حرمه تقييد الزبيب الذي كما أفاده في الهداية (قوله من الزبيب والقمر) أو البسر أو الرطب  
 المنجس من قهـ تاني (قوله اذا طبخ أدنى طبخة) كذا في هذه في المراجع والعناية وغيرهما  
 والمفهوم من عبارة المصنف عدم اشتراط الطبخ فيه فليست تامل ثم هذا اذا لم يكن مع أحد  
 المذكورين ماء العنب والا فلا بد من ذهاب الثلثين كما يأتي (قوله وهو ما طبخ من ماء العنب)  
 أي طبخا موصولا فلا يؤلفه موصولا فان قبل تغيره بحدوث المرارة وغيره حل والاحرام وهو المختار  
 لاقتوى وتعامه في خزائن المفسرين درمنق وفيه يد العنب لان الزبيب والقمر يحلان بادنى  
 طبخة كما صرح لكن الماء غير بدله لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ في  
 الاصح وفي رواية يكفى بادنى طبخة كافي الهداية وفيها ولو جمع في الطبخ بين العنب والقمر  
 أو بين القمر والعنب والزبيب لا يحل ما لم يذهب ثلثاه لان القمر وان اكتفى فيه بادنى طبخة فعصر  
 العنب لا بد ان يذهب ثلثاه فيه ثم بجانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصر العنب  
 ونقيع القمر وفيه اولو طبخ نقيع القمر والزبيب أدنى طبخة ثم انقع فيه ثم أخر أو في زبيب ان كان  
 ما انقع فيه شربا يسيرا لا يتخذ النبيذ من مثله يحل والا وفيه والذي يصب عليه الماء بعد  
 ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالمثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ حتى  
 يذهب ثلثاه لكل لان الماء يذهب أولا لا طاقته أو يذهب الماء منها فلا يكون المذهب ثلثي  
 ماء العنب أي فلا يحل (قوله اذا قصد) متعلق بجعل مقدرا وفي القهستاني فان قصد به اقراء  
 الطعام والتقوى في الايام على القيام أو في الايام على الصيام أو القتل لاعداء الاسلام  
 أو التداوى لدفع الالام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام (قوله وصرح) مع غيره (قوله)  
 أي عنده خلافا له ما في البيهقي والضمحان لكن القوي على قوله في البيهقي وعلى قولها ما في  
 الضمحان ان قصد المثلث الحسية وذلك يعرف بالقراين والاعلى قوله كافي الترخاينة وغيره ان  
 ان البيهقي وان صح لكتبه يكره كافي الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبل الاشربة المباحة  
 فيقول به قد قوله ولا يكره مصلها وصرح بها ونضمن الخ كما فعله في الهداية وغيرها لان  
 الخلاف فيها لا في المباحة أيضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتي من قوله بحرمه كل الاشربة

فلا يشرب ما يغلب على ظنه  
 انه مسكر فيصير لان السكر  
 حرام في كل شراب (و) الثاني  
 (الخليطان) من الزبيب  
 والقمر اذا طبخ أدنى طبخة  
 وان اشتد يحل بلاهو  
 (و) الثالث (نبيذ العنب  
 والتمين والعروا والشيرة والذرة)  
 يحل سواء (طبخ أولا) بلاهو  
 وطوب (و) الرابع (المثلث)  
 العنب وان اشتد وهو ما طبخ  
 من ماء العنب حتى يذهب  
 ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به  
 اقراء الطعام والتداوى  
 والتقوى على طاعة الله  
 تعالى ولولا هو ولا يحل اجماعا  
 حقائق (و) صرح به غير  
 الخمر



وحياتها تامل (قوله عامر) أي من الاشربة السبعة (قوله ومفاده الخ) أي مفاد التقدير  
بغير التمر ولا شدة في ذلك لانهم ادون التمر وليست فوق الاشربة المحرمة فحصة يبيعها بغير حصة  
يبيعها فانهم (قوله عدم الحبل) أي اقسام المعصية بغيرها ذكر ابن النخعة أنه يؤدب بانهما  
وساقي (قوله وتضمن هذه الاشربة) يعني المحرمة منها (قوله عن غلظ عينه) أي المثل وفي  
بعض النسخ غلظك (قوله وان جازفه له) قال الاتقاني في كتاب الغصب يعني انما لنا بضعان  
السكر والمصنف بالقيمة لا بالمثل لان المثل يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جازاه عدم وقوم  
التقوى والمالية (قوله بخلاف الصليب الخ) ذكر الزبلي هذه العبارة في كتاب الغصب وهي  
مرتبطة بما قبلها من ضمان آلات اللهو والحدود الخ (قوله في الاتقاني في الغصب أي هذا  
الذي ذكرناه في ضمان الطبل ونحوه من ان قيمته يجب غير صالحة لهذه الاشربة بخلاف صليب  
النصراني حيث يجب قيمته صليبا لاننا اقررناه م على هذا الصنيع فصار كالتحرر (قوله  
ونحوهما) كالتحرر والزيب والغيب فالمراد الاشربة الاربعة التي هي حلال عند الشيعين اذا  
غلت واشتدت والافلا تحرم كغيرها اتفاقا (قوله وبه يفتي) أي يقول محمد وهو قول الاثنية  
اثلاثة اقوله عليه السلام الاقوال السلام كل مسكر محر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه  
السلام والاسلام ما أسكر كثيره فقليله حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه (قوله  
وغيره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية والتماية والمعراج ونسرح الجرح مع ونسرح درر  
البحار والقهستاني والعيني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول محمد لغيره الفساد وعلى بعضهم  
بقوله لان اتفاقنا بغيره على هذه الاشربة بقصد دون الله والسكر بشر بها أقول  
الظاهر ان مرادهم التمر بمطافا وسد الباب بالكلية والافلا محرمة عند قصد الله والسكر  
محل الخلاف بل متفق عليها كما هو وباقى يعني لما كان الغالب في هذه الازمنة قصد الله  
لا التقوى على الطاعة منه ومن ذلك أصلا تامل (قوله وذكر) أي في كتاب الحدود ونحوه  
وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام أبي اليسر البرزوي أنه وجد رواية عن أصحابنا جعلا أنه  
يجب الحد فان الحد انما يجب في سائر الازمنة عندهما وان كان لا لاشر به في الازمنة لان  
ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد لينجز جرحا عن شره فيرفع الفساد  
وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة أي الاشربة المتخذة من الحبوب المذكورة قبل  
هذه العبارة وحاصله انما يجب الحد في هذه الازمنة وأوجب الحد بالقدح المسكر من الزم منه وجوب  
الحد بالسكر من باقي الاشربة كما هو قول محمد (قوله انه مروي) يوهن أن الضمير راجع لتعريم  
الاشربة قليلا وكثيرا وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما عرفت ولا يلزم من وجوب  
الحد بما يقع به السكر أن يحرم القليل والكثير كالاحتج (قوله ان من مسكر الحلب يسكر)  
من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أي يسكر من مسكر الحبوب وكم ما كان من غير  
أصل التمر وهو الزيب والغيب والتمر كذلك (قوله وفي طلاق البرزوية) الاولى حذف  
ط-لاق لان قوله ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكر في كتاب الط-لاق بل في كتاب  
الاشربة (قوله وقال محمد الخ) أقول الظاهر أن هذا خاص بالاشربة المسكرة دون الجماد  
كالخبز والافقون فلا يحرم قليلا بل كثيرا كما هو مروي به صرح ابن حجر في التلخيص وغيره وهو

جميعا ومفاده حصة يبيع  
الحشيشة والافقون قلت  
وقد سئل ابن خزيمة عن بيع  
الحشيشة هل يجوز فكتب  
لا يجوز فعمل على أن مراده  
بعدم الجواز عدم الحبل قال  
المصنف (وتضمن هذه  
الاشربة) (بالقيمة لا بالمثل)  
لأنه من غلظ عينه وان  
جازفه له بخلاف الصليب  
حيث تضمن قيمته صليبا لانه  
حال متقوم في حقه وقد  
أمرنا بتركهم وما يدعون  
في بلي (وحرره محمد) أي  
الاشربة المتخذة من الله  
والتميز ونحوهما قاله المصنف  
(مطلقا) قليلا وكثيرا  
(وبه يفتي) ذكره الزبلي  
وغيره واختاره شارح  
الوجهانية وذكر أنه مروي  
عن الكل ونظمه فقال  
وفي عصرنا فاختبر محمد  
وأوتعوا  
طالما لم من مسكر الحلب  
يسكر  
وعن كلامه مروي وأفتى محمد  
بتعريم ما قد قل وهو المحرر  
قلت وفي ط-لاق البرزوية  
وقال محمد ما أسكر كثيره  
فقليله حرام وهو نجس أيضا

مفهوم من كلام أئمتنا الامام محمد وهو من الادوية المباحة وان حرم السكر من الاتقاني كما  
نذكره ولم نذكر احد قال بفسادها ولا بجاسة نحو الزعفران مع أن كثيره مسكر ولم يحرموا اكل  
قائه أيضا وبطل عليه أنه لا يحسد بالسكر منها كما يأتي بخلاف المسألة فانه يحد ويدل عليه أيضا  
قوله في غير الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقه كتمر بلاتقاوت في الاحكام وبهذا  
يفتى في زماننا اه نخص الخلاف بالاشربة وظاهر قوله بلاتقاوت ان نجاسته غليظة فتنبه  
السكر يستثنى منه الحد فانه لا يجب الا بالسكر بخلاف التمر والحاصل أنه لا يلزم من حرمة  
الكثير المسكر حرمة قليله ولا نجاسته مطلقا الا في المائعات المعنى خاص بمأكل الجمادات  
فلا يحرم منها الا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسم القاتل فانه حرام مع أنه طاهر  
هذا ما ظهر اراه في القاصروخذ كرم ما يؤيده ويؤيده ويشبهه (قوله ولو سكر من الخ) ظاهره  
أنه لا يحسد بالليل منها الذي لا يحصل به الاسكار وهو ظاهر قول الهداية وغيره ما وعن محمد انه  
حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كالي سائر الاشربة المحرمة اه وهو مقتضى  
قول المصنف أيضا في سائر ويحد شاربه غير ما أي غير التمر ان سكر (قوله وبه يفتي) أي بتعريم  
كل الاشربة وكذا وقوع الطلاق قال في التمر وفي الفتح وبه يفتي لان السكر من كل شراب  
حرام وعندهم الا يقع بناء على أنه حلال وصححه في الخاتمة (قوله والخلاف) أي في اباحة  
الشرب من الاشربة الاربعة قال في المعراج سئل أبو حفص الكبير عنه فقال لا يحل فقليله  
خالفت أبا حنيفة وأبا يوسف فقال انما يحل لانه لا يسكره والناس في زماننا يشربون لغيره  
والقاضي وعن أبي يوسف لو أراد السكر فقليله وكثيره حرام وقعه لذلك حرام ومثله اليه  
حرام اه زاد في الدر المنثور عن القهستاني ويحد به وان لم يسكر كافي المضمرات وغيرها اه  
أقول هو مخالف لما ذكرناه آنفا من تقييد الحد بالسكر وأهل صوابه ان سكر فليقتل (قوله  
وغمامه الخ) حيث قال وصح غير واحد قواهم او علمه في المضمرات بان التمر موعودة في العنبي  
فينبغي أن يحل من جنس في الدنيا انما هو زوج ترغيبا اه (قوله على الخلاف) أي ببطلان  
عند محمد لا عندهما (قوله أي القرصة) صرح في جامع الاثنية بأنه لا يقال قرصة فالاولى أن  
يقال أي الاثنية من الخيل اه ح (قوله لم يحل) أي عند الامام قهستاني (قوله على  
قوله) أي قول الامام وفي الخاتمة وغيره بالبن الماكول حلال وكذا لبن الرماك عندهما وعند  
يكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسي انه مباح كالخبز وعامة منهم قالوا يكره تحريمه بالمكن  
لا يحد وان زال عقله كالوزال بالخبز يحرم ولا حد فيه اه زاد في البرزوية واكثر العلماء على  
أنه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبايح فراجعهم ثم قال في الخاتمة وان زال عقله  
بالخبز ولبن الرماك لا تنفذ تصرفاته وعن أبي حنيفة ان علم من تناوله أنه ينجس يقع طلاقه  
والافلا وعندهما لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلالا لم يوافقه فزال عقله  
فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه وهذا اذا لم يقصد به المعصية والافقع طلاقه كما  
يأتي من الجرح في شرح الوجهانية والصحيح من مذهب الصحابين جواز شره أي لبن الرماك  
ولا يحد شاربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا أن يجتمع عليه كما عرفت فيما قدمناه اه أي  
الا أن يشربه للهو والمعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره القهستاني الا أن يقال ان هذا في

ولو سكر من المختار في زماننا  
انه يحد زاد في الملتقى  
وقوع طلاق من سكر  
منها تابع للحرمة والكل  
حرام عند محمد وبه يفتي  
والخلاف انما هو عند قصد  
القتل أو ما عند قصد التلويح  
فحرام اجماعا انتهى وغمامه  
فيما علقه عليه زاد  
القهستاني ان ابن الابل اذا  
اشتد لم يحل عند محمد خلافا  
لهما والسكر منه حرام بلا  
خلاف والحد والطلاق على  
الخلاف وكذا ابن الرماك  
أي القرصة اذا اشتد لم يحل  
وصح في الهداية حله وكذا  
الحد ذاته انه يكره تحريما  
عند عامة المشايخ على قوله  
(وحل الانتباه) اتخاذ النبي



غير المشتهد وكلام الله تعالى في المشتهد به بشهر كلام الهداية حيث قال في تعليق حل ابن  
 الرمالي لان كراهية له لاحترامه اولئلا يردى الى قطع مادة الجهاد فلا يهدى الى لبنة  
 اه او يقال هذا فيما اذا لم يقصد به المعصية وكلام الله تعالى اذا قصد بها كذا فمناه من  
 ابن المشتهد ويأتي مثله من الجور فليتامل (قوله في الهداية) بالضم والماء قهستاني اي مع  
 القسديد (قوله جمع دابة) بالذاه (قوله والحنتم) بفتح الحاء والهاء وسكون التثنية  
 ينتمها قهستاني (قوله جزة خضراء) كذا في نسخة في القاموس وفي المغرب الحنتم الخرف  
 الاخضر او كل خرف وعن أبي عبيدة هي جوارح رجمت في الجوارح من المدينة الواحدة  
 حنقة (قوله وما ورد من النوى نسخ) اي بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نيتكم عن  
 الاتخاذ في الدنيا والحنتم والخرف والنقير فانقبذوا فيها واشربوا في كل ظرف فان  
 انظر لا يحصل شيئا ولا يحرمه ولا يشرع به الا في المسكر وهذا جهة على ما في رواية  
 غير والافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما نسي عن هذه الاوجبة على الخصوص لان  
 الابدية تشتمل هذه الظروف اكثر مما تشتمل في غيرها في فصاحتها على حظر من الوقوع في شرب  
 المحرم عنابة (قوله وكرهه) عبر في النجاسة كراهية بقوله وحرم قال القهستاني واذا اثر  
 المحرم على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه  
 كلام الهداية (قوله اي عكره) بفتح عين ويسكن قاموس وردى الشيء ما يبقى اذ  
 قهستاني (قوله والامتناسط) انما خصه لان ناسا في قصص الشعر عن ابي (قوله عندنا)  
 وقال الشافعي يحد لانه شرب جزأ من الخمر ولان قليله لا يدعوا الى كثرة ما في الطباع من النبوة  
 عنه فكان ناسا فاشبهه غير الخمر من الاشربة ولا حذفتها الا بالسكر ولان الغالب عليه الخمر  
 فصارت اذا غلب عليه المساء بالامتناسط هداية (قوله ويحرم اكل البنج) هو بالفتح نبات يسمى  
 في العربية شيمكران يصعد ويسبب ويحاط العقل كافي التذكرة للشيخ دواود زاد في القاموس  
 واخبرته الاحمر من الاسود واسلمه الايض وفيه السبب يوم من الاسبوع والرجل الكثير النوم  
 والمسبب الذي لا يضر في القهستاني هو احد نوعي شجر القنب حرام لانه ينزل العقل وعليه  
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لا يزول وعليه يحصل  
 ما في الهداية وغيرها من اباحة البنج كافي شرح اللباب اه اقول هداية غير ظاهر لان  
 ما يحل العقل لا يجوز ايضا بالاشبهة فكيف يقال انه مباح بل الصواب ان مراد صاحب  
 الهداية وغيره اباحة قليله للتداوي ونحوه ومن صرح بحرمته اراد به القدر المسكر منه  
 يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام اكل قليل السقمونيا والبنج مباح  
 للتداوي وما زاد على ذلك اذا كان يقتل او يذهب العقل حرام اه فهذه اقسامها  
 قلنا مؤيد لما سابقا بجهنم من تخصيص ما من أن ما أكره كثيره حرم قليله بالمناجات  
 وهو كذا يقال في غيره من الاشياء الجامة المضرة في العقل أو غيره يحرم تناول القدر المضر  
 منها دون القليل النافع لان حرمته ليست لغيرها بل لضررها وفي اول طلاق البحر من غاب  
 عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمله لانه وادخل الاوقات قصده الكونه معصية  
 وان كان للتداوي فلا بد منها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون

(في الهداية) جمع دابة وهو  
 القهر (والحنتم) جمع حنة  
 خضراء (والخرف) الخرف  
 بالزفت أي القبر (والنقير)  
 الخشب المنقورة وما ورد من  
 النوى نسخ (وكرهه شرب  
 وردى الخمر) أي عكره  
 (والامتناسط) بالردى  
 لان فيه اجزاء الخمر وقليله  
 ككثيره كما مر (و) لكن  
 لا يحد شربه عندنا ولا  
 سكر) وبه يحد اجماعا  
 (ويحرم اكل البنج  
 والحشيشة)

للاذواء وفي الغزالية والتعليق لى نادى بحرمته لادواء اه كلام البحر وجهه في النهر هذا  
 التفصيل هو الحق والحاصل ان استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام  
 الغزالية واما القليل فان كان لهو حرام وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا  
 وان كان للتداوي وحصل منه اسكار فلا فاعنتم هذا الخبر بالافرد بقى حاشى ثم ارد من به حجة  
 عندنا وهو انه اذا اعتاد اكل شئ من الجامدات التي لا يحرم قليلها ويسكر كثيرا حتى صار  
 يا كل من القدر المسكر ولا يسكره سواء أسكره في ابتداء الامر أو لافهل يحرم عليه استعماله  
 نظر الى انه يسكر غيره او الى انه قد أسكره قبل اعتياده أم لا يحرم نظرا الى أنه طاهر مباح  
 والعلة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان قد أسكره قبله حراما كان  
 اعتادا كل شئ مسموم حتى صار يا كل ما هو قاتل عادة ولا يضره كالمقنعان بهضهم فليتامل  
 ان صرح الشافعية بان العبرة لما يغيب العقل بالنظر اغالب الناس بلاعادة (قوله وهو ورق  
 القنب) قال ابن البيطار ومن القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكر جدا اذا تناول  
 منه يسيرا قدر درهم حتى ان من أكرهه أخرجه الى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلت  
 عقولهم ورجعوا فقلت بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء أن في كل الحشيشة مائة وعشرين  
 مضرة دينية ودنيوية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بجهلها كفر قال واقره أهل مذهبه اه  
 وبما في مثله عندنا (قوله والافيون) هو عصارة الشجر ينشأ بكمرب ويسقط الشهورين اذا  
 غردى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد كاه على أربعة أيام ولا يعتاده بحيث يشفى تركه  
 الى موته لانه يخرق الاغشية خروفا لا يسد لها غيره كذا في تذكرة داود (قوله لانه مفسد للعقل)  
 حتى يصير للرجل فيه خلاعة وقداد جوهره (قوله وان سكره) لان الشرع اوجب  
 الحد بالسكر من المشروب لا الماء كقول اتقاني (قوله كذا في الجوهره) الاشارة الى قوله ويحرم  
 اكل البنج الخ (قوله وكذا في حرمه جوهره الطيب) وكذا العنبر والزعفران كافي الزواجر لابن حجر  
 المكي وقال فهذه كلها مسكرة ومراهم بالاسكار هذا قطعية العقل لامع الشدة المطربة لانها  
 من خصوصيات المسكر الماتع فلا ينافي انها تسمى مخدرة فاجابه في الوعد على الخبر بان فيها  
 لا شتم كما في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه اه اقول ومثله زهر الفطن فانه قوى  
 التفرج يرفع الاسكار كافي التذكرة فهذا كله ونظائر يحرم استعماله القدر المسكر منه دون  
 القليل كما قدمناه فافهم ومثله بل اولي البرش وهو شئ من كبد البنج والافيون وغيرهما  
 ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهوتين ويذهب اللون وينقص  
 القوى وينهك وقد وقع به الاثر ضرر كثير اه (قوله فانه المصنف) وهو ابنه ومثله  
 الحشيشة في الحرمة جوهره الطيب فقد اتفق كثير من علماء الشافعية بحرمته ومن صرح بذلك  
 منهم ابن حجر نزل مكة في قفا واه والشيخ كمال الدين بن أبي شريف في رسالة وضعها في ذلك وافق  
 بحرمته الا قصر اوى من أحماسا وقتت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمته دون  
 حرمة الحشيش واقه أعلم اه اقول بل سيد الشارح حرمته عن المذاهب الاربعة (قوله  
 عن الجامع) أي جامع الفتاوى (قوله والحشيشة) عبارة المصنف وهو الحشيشة (قوله  
 فهو فنديق مبتدع) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه أي اكل الحشيش فتنوى مشايخ

هي ورق القنب (والافيون)  
 لانه مفسد للعقل ويعد  
 عن ذكراته وعن الصلاة  
 (لكن دون حرمة الخمر فان  
 اكل شيئا من ذلك لا يحد  
 عليه وان سكره) منه (بل  
 يعزى بحدوث الحد) كذا في  
 الجوهره وكذا في حرمه جوهره  
 الطيب لكن دون حرمة  
 الحشيشة فانه المصنف ونقل  
 عن الجامع وغيره ان من  
 قال بجل البنج والحشيشة  
 فهو فنديق مبتدع



المذهبي الشافعية والحنفية لقواهم بغير منه وتاديب باعتسه حتى قالوا من قال به فهو  
 زنديق كذا في المبني بالمجتهمة وتبعه الحق في فتح القدير اه (قوله بل قال نجم الدين  
 الزاهد الخ) هذا ذكر المصنف في الاصل والفاضل ورده الرمي بأنه لا انتفاع اليه  
 ولا تعويل عليه اذ الكفر بانكار الطهيات وهو ليس كذلك اه ملخصا اقول رويده طاهر  
 مستأن من أن الاشربة الاربعة المحرمة حرمتها دون حرمة الطهيات فلا يكفر من فعلها على هذا الشكل  
 أيضا الحكم عليه بأنه زنديق مع أنه أقره في الفسخ والجور وغيرهما والزنديق يقتل ولا تقبل توبته  
 لكن رأيت في الزواجر لابن حجر مانعه وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة  
 قال ومن استعملها فقد كفر قال واعلم يتكلم فيها الأئمة الاربعة لأنهم لم تكن في زمنهم وانما  
 ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة - حين ظهرت دولة التتار اه بغيره  
 فليتمام (قوله والتتار الخ) اقول قد اضطررت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكراهته  
 وبعضهم قال بغيره وبعضهم باباحته وأوردوه بالثبوت في شرح الوهبانية للشيخ تلال  
 ويمنع من بيع الخان وشربه به . وشاربه في الصوم لا يشك في طهر  
 وفي شرح العلامة الشيخ السبيل النابلسي والشيخ تال في شرح الدرر به . فقلت  
 ان للزوج منع الزوجة من كل النجوم والبصل وكل ما يشبهه من الفم قال ومقتضاه المنع من  
 شرب ما لا ينفق لانه يشبهه من الفم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه أعاذنا الله تعالى منه وقد أفتى  
 بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسمى بـ... اه وللعلامة الشيخ علي الاجهوري المالكي  
 رسالة في حله نقل فيها أنه أفتى بجهل من يعده عليه من أئمة المذاهب الاربعة فقلت وألف في حله  
 أيضا - وهذا العارف عبد الغني النابلسي رسالة معاهدا الصلح بين الاخوان في اباحته شرب  
 الخان ونعترضه في كثير من تأليفه الحسن وأقام الطامة الكبرى على القائل بالحرمه  
 أو بالكراهة قائمها كان شرعيان لا بداه ما من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت كراهه  
 ولا تفسيه ولا اضرامه بل ثبت له منافع فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحه  
 وان فرض اضرامه لايمن منه فصرح على كل أحد فان العمل بغير باصحاب الفقهاء  
 القابلة ورعا أمرهم مع أنه شبهة ما بانص القطعي وليس الاحتياط في الافتراء على الله  
 تعالى باثبات الحرمة أو الكراهة الا الذين لا بداه ما من دليل بل في قول بالاباحه التي هي  
 الاصل وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه هو المشرع في تحريم الخمر ثم الخبائث حتى  
 نزل عليه النص القطعي فالذي ينبغي للانسان اذا استدل عنه سواء كان ممن يتعاطاه أولا كونه  
 العبد الضعيف وجميع من في بيته ان يقول هو صباح السكين وانجسته - كرهها الطبايع فهو  
 مكروه طبعها لا شرعيا الى آخر ما أطال به رحمه الله تعالى وهذا الذي به طبعه كلام الشارح هنا  
 حيث أعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء بكلام شيخه العمادى وان كان في الدر المنثور  
 جزم بالحرمه لكن لا بد أنه بل لو روي ان النبي الساطاني عن استعمله وياتي الكلام فيه (قوله  
 فانه مفسر) قال في القاموس فتجسس فثورا لانت مقاصده وضده والفناء كقرب  
 ابتداء التثوية وانما الشرب فشره (قوله وهو حرام) يخالف لما نقل عن الشافعية قائم  
 اوجبه على الزوج كفايته منه اه أبو الهود فذكر وانما مذهب اليه ابن حجر ضيف

بل قال نجم الدين الزاهد  
 انه يكفر ويباح قتله قلت  
 ونقل شيخنا النجم الغزالي  
 الشافعي في شرحه على  
 منظومة ابيه البدر الملقاة  
 بالكفار والصفار من ابن  
 حجر المكي انه صرح بتحريم  
 جورة الطيب باجماع الأئمة  
 الاربعة وانما مسكرة ثم  
 قال شيخنا النجم والتتار الذي  
 حدث وكان قد وثقه بدمشق  
 في سنة ثمان مئة عشر بعد  
 الاف يدى شاربه انه  
 لا يكفر وان سلم فانه مفسر  
 وهو حرام لم يثبت احد عن  
 امهات قالت نهي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن  
 كل مسكر ومفسر قال وليس  
 من الكفار فتناوله المرة  
 والمرتين

والمذهب كراهة التثوية الامار ضرر وذكروا أنه انما يجب للزوج إذا كان لها  
 اعتماد ولا يضر هاتر كونه فيكون من قبيل التثوية أما إذا كانت تضر بتركه فيكون من قبيل  
 التثاوي وهو لا يلزمه ط (قوله ومعنى ولى الامر عنه الخ) قال سيدي العارف عبد الفتاح  
 انت شاعري أى أمر من أمره يشك به أمره الناس تركه أم أمره بأعطاه المكس عليه وهو  
 في الحقيقة أمر باستعماله على أن المراد من أولى الامر في الآية العلماء في أصح الاقوال كما ذكره  
 العبد في آخر مسائل شتى من شرح السكتوا بياضاهل منع السلاطين الظالة المصريين على  
 المصادرات وتضييع بيوت المال واقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم ثبت حكما شرعيا  
 وقد قالوا من قال سلطان زمانا عادل - كفر اه ملخصا اقول مقتضاه ان امرأته ما  
 لا يفيدهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول المتن أن أمر لك فاض برجم  
 أو قطع أو ضرب قضى به وسلك فعله بقولهم لوجوب طاعة ولى الامر قال الشارح هناك ومنه  
 محمد بن يحيى بن الحجة واحصونه في زماننا وبه يفتى الخ وذكروا العلامة البيهقي في آخر شرحه  
 على الاشياء ان من شروط الامامة أن يكون عدلا بالافأ مينا ورعا ذكر امرؤ فاجبه في الدماء  
 والفروج والاموال زاهد دامتواضاه - ايا في موضع السياسة ثم اذا وقعت البيعة من  
 أهل الحل والعقد مع من صفته ما ذكر صاروا مأمرا بقتض اطاعته كباقي خزانة الاكل وفي شرح  
 الجواهر يجب اطاعته فيما اباحه الشرع وهو ما يود دفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد  
 على امتثال أمره في غير معصية وفي التاتر خاتبة اذا أمر الامير العسكر بقتل شخص فعماء واحد  
 لا يؤذيه في اول وهله بل ينصحه فان عادى بلاء عذرا ديه اه ملخصا واحدا - هذا البيهقي من هذا انه  
 لو أمر بصوم أيام الطاعة ونحوه يجب امتثاله اقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم اطاعة  
 من استوفى شروط الامامة وهذا يؤيد كلام العارف قدس سره يمكن في حاشية الجوى ما يدل  
 على ان هذه الشروط لرفع الاثم لاصحة التولية فراجع (قوله رجا اضرب بالبدن) الواقع  
 انه يختلف باختلاف المستعملين ط (قوله الاصل الاباحه او التوقف) المختار الاول عند  
 الجمهور من الحنفية والشافعية كما صرح به الحق ابن الهمام في تقرير الاصول (قوله فيهم  
 منه حكم النبات) وهو الاباحه على المختار او التوقف وفيه اشارة الى عدم تسليم كراهه  
 وتفتيره واضرامه والام يوضح ادخله تحت القاء مدة المذكورة فلذا امر بالتنبيه (قوله وقد  
 كرهه شيخنا العمادى في حديثه) اقول ظاهر كلام العمادى انه - كرهه وتحريمه عاوية - في  
 منه طبعه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف يا كل الربا أو نهي من الحرمات  
 او يدوم الاصرار على شئ من البدع المكرهات كالدخول المبتدع في هذا الزمان ولا سيما بعد  
 صدور منع السلطان اه ورد عليه سيدي فاعيد الغنى في شرح الهدية بما حاصله ما قدمناه  
 فقول الشارح الحاقه بالثوم والبصل فيسه نظرا لانياسب كلام العمادى نعم الحاقه بما  
 ذكره الانصاف قال ابو الهود فذكر كون الكراهة تنزيهية والمكره تنزيهيا بجامع الاباحه  
 اه وقال ط ويؤخذ منه كراهة التحريم في المسج - دلالتها الواردة في الثوم والبصل وهو  
 ملحق بما واظهار كراهة تعاطيه حال اقرار امتنا فيه من الاشياء لانه عظيم كآب الله تعالى اه  
 (قوله وعن جزم الخ) قد علمت اجماع العلماء على ذلك (حق) لم يشككم على حكم فهو البين

ومعنى ولى الامر عنه  
 حرم قطعه على استعمله  
 رجا اضرب بالبدن أم الاصرار  
 عليه كبيرة كسائر الصفات  
 انتهى بغيره وفي الاشياء  
 في قاعدة الاصل الاباحه  
 او التوقف وبظهور اثره فيها  
 اشكك حاله كالحلوان  
 المشكل امره والنبات الجوهول  
 منه انتهى قلت فيهم  
 منه حكم النبات الذي شاع  
 في زماننا المسمى بالثقف فتنبه  
 وقد كرهه شيخنا العمادى  
 في حديثه الحاقه بالثوم  
 والبصل بالاولى تدبر وعن  
 جزم بعمدة الحشيشة شارح  
 الوهبانية في الخطر وتطهيه  
 فقال  
 وافقوا بتحريم الحشيش  
 وحرقه  
 وتطهين محض لزجر وقرروا  
 لبانه القاديب والفسق  
 اقتبوا  
 وزندقة المفسد وحرروا



وقد سرحها بعضهم ولا وجه له كافي تبيين الهارم وقتاوى المصنف وحاشية الاشياء لارملى قال  
شيخنا ارحم النجم الفزى فى تاريخه فى ترجمة ابى بكر بن عبد الله الشاذلى المعروف بالعميدى وروى  
انه اول من اتخذ الله وقتاوى فى سياحته بشهر ابن فاقات من عمه فوجد فيه نجدة فقال لداغ  
واجبة لانا لاسهر ونشيطا لالعبادة فاتخذته قوتا وطعاما وارشدنا معه اليه ثم انتشرت فى ابناء  
واختلف العلماء فى اول القرن الهامى فمرها جماعة ترجع عندهم انه امضرة آخرهم بالاسام  
والدشينا الممتاوى والقطب ابن سلطان الحنفى وبصر احمد بن احمد بن عبد الحق الساباطى  
تعالى عليه والا كثرون الى انه امباحة وانفقد الاجماع بعدهم على ذلك وامامنا يضم اليها من  
المرمات فلا نسبة فى ضره اه ملخصا (خاتمة) مثل ابن حجر المكي عن ابيه ياكل نحو  
الاقبون وما ران لما كل منه هلك فاجاب ان علم ذلك قطع حل له بل وجب لاضطراره الى ابقاء  
روحه كالميتة لانه مضطرو وجب عليه التدريج فى تنقيصه شيئا فشيئا حتى يزول قواع المدة به من  
غير ان تشرف ان ترك ذلك فهو آثم فالحق اه ملخصا قال الرملى وقواعدنا لا تتخالفه (فرع)  
قدمنا فى الحظر والاباحة عن التاترخانية انه لا باس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكله اقول  
يفنى تقييده بغير الخمر وظاهره انه لا ينفى بضمه من غير المنافع وتقيده به الشافعية والله  
اعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد) •

مصدره اذا اخذته فهو صائد وذلك مصدره يسمى الصيد فيجمع صيد وادوا هو كل  
 ممنوع من وحش طبعه لا يمكن اخذ الا بصيالة مغرب يخرج بالمتع مثل الدجاج والبط اذا مراد  
 منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما او يقدر على القرار من جهة ما وبالمتع وحش مثل  
 الحمام اذ معناه ان لا يات الناس اليه لا وهم اراوا بطه ما يتوحيش من الاهيات فانهم لا يتوصل  
 بالاصطياد وتعمل بذلك الضرورة ودخل به متوحيش يات كاظبي لا يمكن اخذ الا بصيالة  
 وتعامه في القهقري أي فاطبي وان كان عايات به الاخذ الا انه صيد قبله يحمل بالاصطياد  
 ودخل فيه ما لا يؤكل كياقي (قوله عما يورث السرور) وقيل الغفلة واللهم الحديث من اتع  
 الصيد فقد غفل وفي السعيدة ولان الصيد من الاطعمة ومما يته اللابرية غير خفية وكل  
 من هان به ما هو - لال وحرام (قوله بجهة عشرة شرطاً) - في الصيد وهو ان يكون من  
 اهل الذمة وان يوجب دمه الارسال وان لا يشارك في الارسال من لا يصلح صيده وان  
 لا يترك التسمية عامداً وان لا يشغل بين الارسال والاخذ به حمل آخره - في الكلب ان  
 يكون معلما وان يذهب على سبيل الارسال وان لا يشارك في الاخذ ما لا يحمل صيده وان يقتله  
 جرحا وان لا ياكل منه و - في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات الماء  
 الا السمك وان يمنع نفسه بجناحيه او قوائمه وان لا يكون متقويا بانه او غلبه وان يموت به هذا  
 قبل ان يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع ومجموع هذه الشروط لما  
 يحمل اكله ولم يدرك حيا (قوله في غيب الحرم) الاولى ان يقول او في الحرم ايشمل الصور  
 الثلاث وهي صيد الحرم في الحل والحرم أو الحلال في الحرم (قوله كما هو ظاهر) لان مناط  
 الله ومنه في ثلاث كما هو في الحظر (قوله على ما في الاشياء) اي اخذ ما في البرازية

• (كتاب الصلوة) •  
لعل مناقبته ان كلاً منهما ما  
يؤمن السرور (هو صباح)  
بخمسة عشر شرطاً وبطه  
في العناية وسنقرر هاهنا  
اشياء المائيل (الا) لحررم في  
غير الحرم او (لناهي) كما  
هو ظاهر (او سرقة) على ما في  
الاشياء قال المصنف واعلم  
زدنيته الى والا فان التحقيق  
عندي اباحة افخاذه سرقة

[illegible]

۵۲ من خا

لأنه نوع من الأكساب  
وكل أنواع الكسب في  
الإباحة سواء على المذهب  
الصحيح كافي البرازية وغيرها  
(نصب شبكة لامة بدعوات  
مانعقل بها بخلاف ما إذا  
نصب البغاف) فإنه لا يملك  
مانعقل بها (وان وحده)  
القلمش او غيره (خافا  
أود ناراضروبا) بضرب  
اهل الام (لا يملكه  
ويجب تعريضه لم ان  
اسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع  
وهبة وخلافة كارث واصالة  
وهو الاستيلاء حقيقة بوضع  
اليد او حكم بالنهيئة  
كذهب شبكة لامة بد  
البغاف على المباح اغتالي  
عن مالك فلو استولى في مفاز  
على حطب غيره لم يملكه ولم  
يجز له قلمش ما يجوده بلا  
تعريف وتعام التفرع في  
المطولات (ويجوز الصيد  
بكل ذي ناب ومخالب)



لو انفلت من الشبكة في الماء قبل الانسراج فاخذته غيره ماله لا لورى به خارج الماء في موضع  
يقدر على اخذه فوقع في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وعظام التعريف وهو غير مناسب  
كما لا ينبغي (قوله تقدم ما في الغالب) يشبه الى ان المراد به ما تقدم وهو صحيح له ناب أو محلب  
يصيبه احقر ازا عن نحو البعير والحمامة قال القهستاني وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا محلب  
لم يصل صيده بلاذخ لانه لم يصح كافي الكرماني (قوله وباز) في الاصحاح الباز لانه في البازي  
الذي يصيد والجمع ابوازو بيزان وجمع البازي بزا فالاول اجوف والثاني ناقص فظهر منه  
لحق قول بعض الفقهاء البازي بتشديد الياء وتحقيقها كذا في غرر الافكار اي حيث جوزوا  
فيه التشديد مع انه لم يصح (قوله بدب وأسد) ذكر في النهاية الغريب بدل الدب وكذا في المحيط  
شربلا لية وذكر في الاختيار الثلاثة (قوله اعدم قابليتهما التعليم) حق لو تصور التعليم  
منه او عرف ذلك بجاز شربلا لية عن النهاية (قوله وعليه الخ) هو بحث لاه صنف اي على  
ان اهله هي نجاسة عينه كافي الهداية (قوله فلا يجوز) الفاء فصيحة اي واذا جازع اعدم  
الجوز في الخنزير على نجاسة عينه فلا يجوز بالكاب بناء على القول بنجاسة عينه ايضا وذكر  
في المراجع عن الخنزير والحسن البصري وغيرهما انه لا يجوز بالكاب الاسود واليهيم لانه  
عليه السلام قال هو شيطان وأمر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعالجه فلم يجز صيده  
كغير المعلم ولنا عموم الآية والاختيار اه (قوله ان النص ورد فيه) وهو قوله عليه الصلاة  
والسلام لهدى بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذا كرام الله تعالى فان أمرك عليك فادركه قد  
قتل ولم ياكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكرا واه البضاري ومسلم واحمد (قوله وبه يدفع  
قول القهستاني) حيث قال يجعل صيد كل ذي ناب كالكلب والفهد والغر والاسد وابن  
عمرس والذب والخنزير وغيرهما بشرط العلم وعن أبي يوسف انه يدب متفق منه الخنزير اه  
نجس العين والاسد والذب لانهم الايام ملان للغير وقد يلحق الحد ان بالذب مضمرات وفي ظاهر  
الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السد فناق ان الاسد والذب لا يتصور فيه ما التعليم  
فقد صرح بخلافه في البيع والخنزير عند الامام ليس نجس العين على ما في الخبر وغيره على  
ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصل البحث  
في استثناء الخنزير والاسد والذب وفي التعديل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل  
بكل معلم ولو خنزير او كونه نجس العين لا يجمع دليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع  
انه لم يقل احد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي افاده الشارح القاطع ان النص ورد في  
الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الخنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح  
شيئين الاول ما يحسنه المصنف من الحاق الكلب بالخنزير في عدم حل الصيد بناء على القول  
بنجاسة عين الكلب والثاني ما يحسنه القهستاني من الحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد  
ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه لكان لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه  
ووجه الثاني ان الخنزير وان دخل ظاهر في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح اه كنه  
متفق طرمة الاتباع نجس العين وماورد به نص بخصوصه حتى يتبع بل أمر بالاجتناب  
فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولذا جزم بامتناع المصنف كاهداية والتبيين

تقدم ما في الغالب (من كلب  
وباز وهو بشرط قابلية  
التعليم) بشرط (كونه  
ليس نجس العين) ثم فرغ  
على ما هو من الاصل بقوله  
(فلا يجوز) الصيد (بدب  
واسد) لعدم قابليتهما  
التعليم فانما لا يبعد لان  
القهر الاسد اهله متعنه  
والدب نجاسة له والحق  
بهذه هم بالذب الحدادة  
تساعدا (ولا يخنزير) لنجاسة  
عينه وعليه فلا يجوز بالكاب  
على القول بنجاسة عينه  
الا ان يقال ان النص ورد  
فيه قتله وبه يدفع قول  
القهستاني ان الكلب نجس  
العين عند بعضهم والخنزير  
ليس نجس العين عند أبي  
حنيفة على ما في الخبر  
وغيره فتأمل

والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد سئني على غير واحد ونسب به بعضهم  
لأنه وهو يرى من قوله تعالى انه تركه اظهر ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عينه مبني على ما هو المذهب  
العين لكن تركه اظهر ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عينه مبني على ما هو المذهب  
نامل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث الماء وقوله تعالى مكلبين أي مملكين الاصطلاح  
تعلونهم فودبونهم وعلمهما في الزيلعي والمناسيب الاتيان بالواو عطفا على قوله بشرط  
التعليم ثم ان هذا الشرط مفعول عن ذلك (قوله وذا) أي العلم والباء في بترك للتصوير ط  
(قوله بترك الاكل ثلاثا) أي متواليات قهستاني وهذا عند ما هو رواية عنه لان  
فيما دونه مزيد الاحتمال فله تركه مرة أو مرتين شبهة فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له  
وعلمه في الهداية ونقل ط عن الجوزي انه لا بد من ترك الاكل مع الجوز لا الشبع فتأمل  
وعلم كاه من الجداد والمعلم والخنزير وغيرهما كافي فاضنان وغيره قهستاني وعند  
أبي حنيفة لا بد ان يغلب على ظن الصائده مع لم ولا يقدر بالثلاث ومشق في الكثر والنقابة  
والاصلاح ويختصر القدر على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر المتن ترجيح عدمه ثم على  
رواية القهستاني من الامام يحصل ما صرح طاهد ثالثا وعند قهستاني من الثالث رواية ان قال  
في الخلاصة والبرازية والاصح الحل (قوله في الكلب ونحوه) أي من كل ذي ناب فشمل  
نحو الفهد والغر وقوله وبالرجوع اذا دعونه في البازي ونحوه أي من كل ذي ناب فشمل  
في الهداية لان بدن البازي لا يحقل الضرب وبدن الكلب يحقل فيضرب ليمر به ولان آية  
التعليم ترك ما هو مالوفه عادة والبازي متوحش متفرق كانت الاجابة آية تعاليمه اما الكلب  
فهو ألوف يعتاد الانتماء فكان آية تعاليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل  
الثاني لا يتناق في القهستاني وهو انه متوحش كالبازي مع ان الحكم فيه وفي الكلب سواء  
فالتمتد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه في العناية والمراجع وفي التارخانية عن الكافي  
والحكم في القهستاني سواء اه أي لا يشترط فيه الاكل وفي الاختيار ما يخالفه  
حيث قال والفهد ونحوه يحقل الضرب وعادته الاقتراض والتفريق فيشرط فيه ترك الاكل  
والاجابة بجهاد مثله في الدرر وغاية البيان وغيرهما وهو مبني على اعتبار التعديل الثاني أقول  
ومقتضى اعتقاد التعديل الاول ترجيح ما مر فتدبر (تنبيه) لم يذكر البازي بكم اجابة بصير  
معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة  
كان له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب فيلحق قلت وفي التارخانية والذخيرة  
وغيرهما اذا فر البازي من صاحبه فله عاده فله حقه حكم بكونه جاهلا اذا اجاب صاحبه  
ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يصحكم بتهله عدهما او قال قبله عن المحيط وأما البازي وما يعتاد  
فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه بل ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى اذا كل من الصيد  
يترك صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا اجاب عند الدعوة لانه به من غير ان يطعم في العلم  
اما اذا كان لا يجيب الاطعم في العلم لا يكون معلما اه ومثله في الظهيرية (قوله اذا  
دعونه) أي دعوت الجوارح المعلوم من المقام (قوله وبشرط جرحهما) أي ذي الناب والذنب  
(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية في البدائع الاصطلاح بدني ناب أو محلب كالبازي

(بشرط علمهما) علم ذي ناب  
ومحلب (وذا بترك الاكل)  
اما الشرب من دم الصيد  
فلا بشرط قهستاني وباق  
(ثلاثا في الكلب) وهو  
(وبالرجوع اذا دعوه في  
البازي) ونحوه (و) بشرط  
(جرحهما في أي موضع منه)  
على الظاهر وبه يفتق ومن  
انه اني يحل بالجرح وبه قال  
الشافعي



والشاهين لا يجعل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف جعل زائد في العنابة والمهرج وغيرهما والفتوى على ظاهر الرواية أقول وهو ظاهر إطلاق المتن الثاني  
 القهستاني عن النظم من أن البازي والصقور لولا قتله خنقا حبل بالاتفاق مشكل وما  
 في الظانفة من قوله ولو أرسل الكلب فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أوجب عليه ما  
 جالس على صدره وخنقه لا يؤكل وعن أبي يوسف لا بشرط الجرح والبازي إذا قتل الصيد  
 حل وإن لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية أقول يؤيده أنه قد كره به  
 قوله وعن أبي يوسف غناني القهستاني من جهة كلام الظانفة على ما في النظم ورد  
 قول ذلك البعض فيه نظر لما علت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المقابلة  
 وزكر القهستاني أن الأدما ليس بشرط ومنهم من شرطه أن كانت الجراحة صغيرة وفيه  
 كلام سيأتي (قوله بشرط إرساله لم أوكابي) سيأتي محترزه وهو الجرح والوثق  
 والمراد فلو انقلبت من صاحبه فاخذ صيده فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بأنه أرسله أحد لأنه لم يقطع  
 بوجود الشرط قهستاني وسيأتي (قوله وبشرط التسمية) أي عن يمينه بخلاف غيره من صبي  
 أو مجنون أو سكران كما في البدائع (قوله عند الإرسال) فالشرط اقترن التسمية به فلو  
 تركها عدا عند الإرسال ثم جرحه بها فزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية  
 وقت الإصابة في الذكاة الاضطراب بخلاف الاختيارية لأن التسمية تقع فيها على المذبوح  
 لا على الأتة فلو أضجع شاة ومضى ثم أرسلها وضح أخرى بالتسمية الأولى لم يجزه ولوروى صيدا  
 أو أرسل عليه كلبا فاصاب آخر فقتله أو كل ولو أضجع شاة ومضى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى  
 فذبح بها أتة كل بخلاف ما لو مضى على سهم ثم رمى بغيره وغتاه في البدائع (قوله ولو حكا) راجع  
 إلى التسمية وقصده إدخال النامي في حكم المسمى ط (قوله على حيوان) ولو غير معين فلو أرسل  
 على صيد وأخذ صيداً أو كل الكلب مادام في وجه الإرسال قهستاني عن الخانبة وكذا لو أرسله  
 على صيد وكثيره كما يأتي وقد أشار المصنف إلى ما في البدائع من أن من الشروط أن يكون الإرسال  
 أو الرمي على الصيد وأما قوله قال حتى لو أرسل على غير صيد أو رمى إلى غير صيد فاصاب صيداً  
 لا يجعل لأنه لا يكون اصطيداً فلا يضاف إلى الرمي أو الرمي اه وسياق تمام التفرع عليه  
 في قول المصنف مع حسن الإنسان الختونه عليه فالطرف تمازجه كل من التسمية والإرسال فندبر  
 (قوله منوحش) أي طبعاً كما قد مناه أول الكتاب وفي البرازية رمى إلى برج الحمام فاصاب  
 حماماً ومات قبل أن يدركه لأنه لا يجعل ولا مشايخ فيه كلام أنه هل يحل بذكاة الاضطراب أم لا  
 قبل بباح لأنه صيد وقبل لا لأنه يرمى إلى البرج في الليل اه (قوله فالذي الخ) محترز  
 القبول (قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي الحل بالاصطياد فإن الأول والثالث كآه  
 المذبح وكذا الثاني إن أمكن ذبحه والاف في البدائع ما وقع في بئر قلم بقدر على إخراجهم ولا ذبحه  
 فذكاة كذا الصبي كونه في معناه اه وكذا تقدم في الذابح أنه يكفي فيه الجرح  
 كنم نوحش الآن يقال إن الكلام الآن في الصيد بذي ناب أو مخالب وذال لا يمكن هنا  
 وإن أمكن ذكاة بسمه ونحوه تأمل (قوله ولذا قال الخ) يعني أن ما ذكر لا يجعل بالاصطياد  
 بل لا بد فيه من الذبح لأن المراد بالصيد ما يؤكل أو أعم للآفة أجمع جوده ولا يجعل شيء مما ذكر

(و) بشرط (إرساله لم  
 أوكابي) بشرط (التسمية  
 عند الإرسال) ولو حكا  
 فالشرط عدم تركها عدا  
 (على حيوان عتق) أي  
 قادر على الامتناع بقوة  
 أو بجناحه (منوحش)  
 فالذي وقع في الشبكة أو سقط  
 في البئر أو استأنس لا يتحقق  
 فيه الحكم المذكور ولذا قال  
 (بؤكل) لأن الكلام في صيد  
 الأكل وإن حل صيده غيره كما  
 يبيح أو أعم لحل الآفة أجمع  
 بالجلد مثلاً كما يأتي فتأمل

بالاصطياد لا لا كل ولا لا لا تتفاح بجوده لأن حل اللحم أو الجلد بالاصطياد أغما هو إذا لم يمكن  
 الذكاة الاختيارية وما ذكرنا من كونه من غير وجه من الامتناع أو التوحش فافهم (قوله  
 وبشرط أن لا يشترك الخ) أي لا يشترك في الجرح وحاصل ما في الهداية والزيلعي وغيرهما أنه  
 إما أن يشترك المذبح في المذبح أو لا يشترك في الجرح أو لا يشترك في الذكاة أو لا يشترك في  
 عليه الثاني ولم يجرحه ومات يجرح الأول كرهه أكله ثم يمانى الصحيح وقيل تنزيها بخلاف  
 ما إذا رده عليه مجزئاً ينفقه حيث لا يكره لأن فعل المجزئ ليس من جنس فعل الكلب فلم  
 يتحقق المشاركة بخلاف فعل السكبين ولولم يرد الثاني على الأول لئلا يشترك في الأول فاشتهد  
 الأول على الصيد بسببه فقتله الأول فلا بأس به ولورده عليه سبب مع أو ذبحه من الطير عما  
 يمكن تعامه والاصطياد به فهو كالورده الكلب عليه لا معانسة بخلاف ما لورده عليه  
 ما لا يذبح طارده كالجمل والبقرة والبازي كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله أول يرسل الخ) عطف  
 على غيره لم يكن ينبغي ذكره قبل قوله وكاب مجزئاً تأمل (قوله وبشرط أن لا تطول  
 وقته) أي وقفة المذبح للاستراحة ولو أكل خبزاً بعد الإرسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط فالأولى  
 أن يقول أن لا يشترك في فعل آخر بعد الإرسال كما في النظم وغيره لأن عدم الطول أمر غير  
 مضبوط قهستاني ولورده عن الصيد يذبحه أو يسره أو تشاغل في غير طلب الصيد وفتر عن  
 فته ثم اتبعه فاخذ لم يؤكل الإرسال من قاتل أو أن يزجره صاحبه ويسمى فيما يحتل الزجر  
 فيزجر بدائع وإذا رد السهم رجع إلى ورائه أو يذبحه أو يسره فاصاب صيداً لا يجعل وكذا  
 لورده حائط أو شجرة وغتاه في الخانبة (قوله بخلاف ما إذا كان) على وزن نصر و مع كالي  
 القاموس وقوله واستغنى عطف نفسه وهذا كالاتقاء عما قبله (قوله كالبطة المصنف)  
 وأما قال شمس الأئمة الصرخي ناقلاً عن شيخه شمس الأئمة الحلي لوائى رحمه الله تعالى لافهد  
 خصال ينبغي لكل عاقل أن يأخذ ذلك منه مما أنه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة  
 منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر عدوه بالخلاف ولو كان يطلب الفرصة حتى يحصل  
 مقصوده من غير انهاب نفسه ومما أنه لا يذبح بالاضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه إذا كان  
 من الصيد فيقتله بذلك وهكذا ينبغي للعاقل أن يتعظ بغيره كما قيل الصيد من وعظ بغيره ومنها  
 أنه لا يتناول الخبيث وإنما يطلب من صاحبه الأهم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل أن لا يتناول  
 إلا الطيب ومنها أنه يجب ثلاثاً أو خمساً فإذا لم يتمكن من أخذ تركه ويقول لا أقبل نفسي فيما  
 عمل أغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله فإن كل الخ) تفرع على قوله بشرط علمه الخ  
 (قوله مطلقاً عندنا) أي سواء كان نادراً أو معتاداً ولشافعي قولان فيما إذا كان نادراً في قول  
 يحرم وفي قول يجعل وبه قال مالك وغتاه في المنع (قوله بعد تركه لا كل) اللام للتنقية وهي  
 لا تدخل على مسمى من عامل ضعف بالناحية أو فرعية عن غيره فمحور جه يربحون فقال لما يريد  
 (قوله ثلاث مرات) أي عندهما ويرأى الصائد عنده ط (قوله ما صايد بعده) أي بعد الإرسال  
 المذكور الذي هو بعد تركه ثلاث مرات وكذا الضمير في قوله (قوله لو بقي في ملكه) قبل قوله  
 أو قبله وشمل ما لم يجرح بان كان في المفازة بعد الحرمة فيم بالاتفاق أو حرز في يمينه عند أبي  
 حنيفة وعندهما لا يحرم وغتاه في الزيلعي والحاصل أن الإمام حكم بجعل الكلب مستنداً

(و) بشرط (أن لا يشترك  
 الكلب المذبح كلب لا يجعل  
 صيده كالكب) غير مذكور  
 (مجزئاً) أول يرسل أول  
 بسم عليه (و) بشرط أن  
 (لا تطول وقته بعد الإرسال)  
 لئلا يكون الاصطياد مضاعفاً  
 للإرسال (بخلاف ما إذا  
 كان) واستغنى (كالفهم)  
 أي كايك من القهستاني  
 وجه الحيلة للاستراحة  
 ولأنه دخال صيد  
 ينبغي لكل عاقل العمل بها  
 كالبطة المصنف (فأما كل  
 منه البازي الخ) لأن تعاليمه  
 ليس بتركه كآه (وإن  
 كل الكلب) وقهوه (لا)  
 يؤكل مطلقاً عندنا  
 (كآه منه) أي كالبازي كل  
 الصيد الذي كل الكلب  
 منه (بعد تركه) لا كل  
 (ثلاث مرات) لأنه علامة  
 الجهل (وكذا لا يؤكل  
 ما صايد به صيداً لم  
 تأمناً بتركه إذا كل ثلاثاً  
 أو) ما صايد به صيداً لو بقي  
 في ملكه



وهو انما لا يقتصر على ما كل والاول اقرب الى الاستحباب عناية وهو الصحيح قهستاني عن الزاد (قوله فان ما اتاه) اي بالا كل ونحوه وهذا هو قول لو في ما ذكره وفي التاترخانية واما ما ياباه فلا شك ان على قوله لا يقتضى البيع فاما على قوله فينبغي ان يقتضى اذا صادق مع المشتري على جهل الكلب (قوله وفيه اشكال ذكره القهستاني) حيث قال وهو انما اشكال فان الحكم بالثبوت لا يقتضي الوجود الا ترى انما يصحكم بخرية الامانة الميتة عند دعوى الولد حريتها اه وصورتها فيما يظهر ان امر اولاد بنكاح قاضي رجل بعد موتها انما ائتمنه زوجها من ابى الولد فثبت الولد حريته وتثبت ويندفع عنه الرق كامل وعليه فلا يظهر ما اجاب به بعض الفضلاء من ان الحكم عليه بالحرية انما يجرى اليه بواسطة الولد لانه الاصل في دعوى النسب فيعتق فقتلته ام الولد وكم من ثبوت ثبوت هذا لا يقتضيه اه مخلصا فم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى انه ابنه من امته الميتة كامل وقد يجاب عن الاشكال بان لا اثره في ثبوت الحرمة وما قبل الفترة بطلان البيع ولو باعه والرجوع بالثمن لانه ميتة اولاد وم التوبة ففيه ان الكلام في الفاتت فهو الا كل ومثله البيع خلافة كما هو هذه وقافية ولم يكن الا كل معصية قبل العلم بذلك حتى تلزم التوبة كامل (قوله كصفر من صاحبه) بان صا ولا يجيب اذا ادعاه كما يفيد التعليل (قوله فيكون كالكلب اذا كل) فلا يحل صيده حتى يعلم ثبوتها بان يجيب صاحبه ثلاث مرات على الولد كما قد مرناه عن التاترخانية (قوله اكل مابق) لانه بعد الاحراز لم يبق صيد بخلاف ما قبله لاجتماع الصيدية فيه افاده الزبلي (قوله لانه من غايه علمه) حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامدك عليه ما يصلح له زبلي (قوله ولو شرب) بالشين المجهمة او السين المهملة بمعنى واحد وهو اخذ العلم بقدوم الانسان (قوله واذا ادرك المرسل) اي مرسل الكلب او البازي وقوله او الراي اي راى هم ونحوه وكان ينبغي اسقاط هذا كله لانه سيد كرم ميسوطا (قوله بشرط الخ) شروع في احكام الالة النائية من آتى الاصطيد لانها ما حيوانية او جادية (قوله القسمة) اي عند الرمي كما قد مرناه (قوله ولو حكا) كالساقى (قوله وشروط الجرح) فلو دقه السم لم يؤكل لفقده الذكاة وفي خروج الدم بخلاف السابق افاده القهستاني ط (قوله لا يقتضي معنى الذكاة) اي التطهير باخراج الدم الذي اقيم الجرح مقامه ط (قوله بشرط ان لا يقد) اي المرسل او الراي الصيد او من يقوم مقامه بدائع اي كذا مره او رفيقه (قوله مضاملا) التضام في المشي ان يتكلمه على مشقة واعياه ومنه مما مل الصيد اي تكلف الطيران مغرب وفائدة ذكره انه لو غاب وتوارى بدونه فوجد ميتا لا يحل ما لم يجرحه بيميننا معراج (قوله يحل) اي الا اذا وجد به جراحة سوى جراحة هامة فلا يحل هداية وتعامه في الزبلي (قوله لاحتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجود ايضا فيما اذا لم يقد من طلبة الكلب سقط للضرورة كافي الهداية ومفاده كظاهر المقتضى انه لا يشترط ان لا يتوارى عن بصره (قوله وفيه كلام ميسوط في الزبلي) حيث ذكر اولاد عبارة الخمانية وذكر انما خص على اشتراطه وان صاحب الهداية اشار الى ذلك ايضا مع انه من اقتضى الاول كلامه حيث بنى الامر على الطلب وهدمه لا على التوارى وهدمه وعليه اكثر كتب اصحابنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبي فعليه اذا رميت سمك فغاب ثلاثة ايام

صاحبه فمكت حينئذ يرجع  
الاه قاصده فصاد لم يؤكل  
انركه ما صار به محال فيكون  
كالكلب اذا كل (ولو  
أخذ) اصباد (الصيد من  
الكلب وقطع منه بضعة  
واقاها اليه فاكلها او خطف  
الكلب منه واكله اكل  
صايق كالوشرب الكلب من  
دمه) لانه من غايه علمه (ولو  
نفس الصيد فقطع منه  
بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله  
ولم ياكل منه لا يؤكل)  
لا كله حالة الامطباد (ولو  
التي صامه واتباع الصيد  
فقتله ولم ياكل منه حتى  
أخذه صاحبه ثم اكل ما اكل  
حل) لانه لا يشترط اكل من  
نفس الصيد لم يضر كما مر  
(واذا ادرك) المرسل او  
الراي (الصيد حيا) بجملة  
فوق ما في المذبوح (د كاه)  
وجوبا (وشروطه بالري  
الفسخية) ولو كان كما مر  
(و) بشرط (الجرح) لا يقتضي  
معنى الذكاة (و) بشرط (ان  
لا يقتضيه من طلبة لو غاب)  
الصيد (مضاملا بسببه)  
فما دام في طلبه يحل وان  
قد من طلبه ثم اصابه ميتا  
لا لاحتمال موته بسبب آخر  
ونشرط في الخمانية لخله ان  
لا يتوارى عن بصره وفيه  
كلام ميسوط في الزبلي

وغيره (فان ادركه الراي او المرسل حيا ذكاه) وجوبا لئلا يترك كراهة حرمة ويصحب

وادركته

وادركته فكله مالم يتقن رواه مسلم واحد وابوداود وروى انه عليه السلام كره كل الصيد اذا غاب عن الراي وقال لعل هو ام الارض قتلتها فيحصل هذا الحديث على ما اذا قد من طلبه والاول على ما اذا لم يقد اه مخلصا وقول من عبارة الخمانية هكذا والسابع ان لا يتوارى عن بصره او لا يقد من طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يبيده لانه اذا غاب عن بصره بما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط أحسن الامر من ما عدم التوارى أو عدم القعود عنه بغيره بأقل عمل نسخة الزبلي بالوافي قال ما قال واما التعليل بقوله لانه اذا غاب الخ أي مع القعود عن طلبه بدل قوله في الخمانية بهداه واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل أو روى الى صيده فوجد به ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح آخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطاع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عفو اه ونحوه في الهداية فيعتق رجل ما أوهم خلافه عليه وفي البدائع ومن ان يطهقه قبل التوارى عن بصره أو قبل انقطاع الطلب فان توارى عنه وقصد عن طلبه لم يؤكل اما اذا لم يتوار عنه أو توارى ولم يقد من طلبه اكل استصاناه اه وهذا يبين ان نسخة الخمانية باو لا بالواو فغتم هذا التحرير (تفصيله) فيما ذكرنا من باب مدة الطلب غير مقدرة وقد قال أبو حنيفة ان مدة مدة نصف يوم أو ليلة فان طلبه أكثر منه لم يؤكل وفي الزيادات ان طلبه اقل من يوم اكل كافي المضمرات قهستاني (فروع) في شرح المقدسي روى طبرافوق في الماء وكان لودخله بخفه أدكه فاشتغل بنزعه فوجد ميتا حرمه ببيع الدين وقال غيره يحل لان دخوله مع الخلف اضاعة مال وخلاف العادة فصار كغير الثياب قال الساعدي هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والا فلا يقتضيه ولو نصب شبكة أحبولة ونحوه ووقع به صيد ومات بجرحها لا يحل ولو كان بها آلة جارحة كخجل وحمل عليه وجرحه حل عندنا كالورما بها وفي البرزخية رضع مذبوح في الصراخ صيد حمار لو حش فقامه فاذا هو متعاق به وهو ميت وكان ميت عند لوضع لا يحل قال المقدسي وهذا محمول على ما اذا قد من طلبه اه وفيه كلام قدس في الذبائح (قوله والحياة المتبرهنات) أي في الصيد احتراما لما في من المتبرهنات ونحوها (قوله فوق ذكاة المذبوح) صوابه حياة المذبوح كما عبر في المتن (قوله بان يعيش يوما الخ) أقول ذكر صاحب المجموع ذلك في المذبوحة ونحوها وعبارته مع شرحه ولو ذكر في المذبوحة أو الموقوذة وبها حياة كانت في ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما بشرط في رواية عن أبي حنيفة ويقتضي أبو يوسف أكثر اليوم وقال محمد بن أبي بكر في المذبوح تؤكل والا فلا اه قال في البدائع وذكر كرم الطحاوي قول محمد بن مفسر فقال على قول محمد بن أبي بكر في معها الا اضطرار الموت فذبحها لا تحل وان كانت تعيش مدة كاليوم او نصفه حلت اه وبه يظهر في حياة المذبوح وما فوقه اأما ما في المجموع فليس تفسيرها تأمل على أن ما نقله عن أبي يوسف هو رواية عنه كافي البدائع وذكر كرم ظاهر الرواية عن أبي يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم انها لا تعيش فذبحها الا تؤكل (قوله اأما مقدارها) أي مقدار حياة المذبوح (قوله فلا يعتبر ههنا) أي في الصيد قال في الهداية أما اذا شق الكلب بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لان ما بقي اضطرار المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت اه وفي

(ولو لم يذبحه - جرة هناما)  
يكون (فوق ذكاة المذبوح)  
بان يعيش يوما وروى اكثره  
بجمع اامة - دارها وهو  
مالا يتوهم بقاؤه كافي المتن  
فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في  
ماله يحرم (و) القهستاني



الحياة أرسل كلبه الملعون على صيد فخره وبقى فيه من الحياة ما يبق في المذبوح به - هذا الذي  
 فاخذته المماليك ولم يذبحه - كاهن - زاد في الظاهر به - بالانفاق لان الاول وقع ذكاة  
 فيه تنق عن ذكاة أخرى - وحاصل ما فيه حياة المذبوح لم يبق قابلا لذكاة استثناء  
 بالذكاة الاضطرابية حتى لو وقع في الماء قبل ان يموت لم يضاف اليه وقوعه لانه في حكم  
 الميت قبله فترتبه هذه الحياة بغير خلاف المتردية وهو ما فاقم الله به في الحياة وان قلت فصل  
 بالذكاة فظهر ان بين الصيد وغيره فرقا وظاهره انه لا فرق بين ان يكون مقتك من ذكاة الصيد  
 في هذه الصورة أو لا ويخالفه ما في العناية من انه ان تمكن من ذبحه فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل  
 سواء كانت الحياة فيه بيضة أو خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبوح فكذلك في  
 ظاهر الرواية وان مقدارها كل امة ملخصا ومقتضاه ان يجعل ما قد مضى من الحياة على ما اذا  
 لم يتمكن ويخالف جميع ذلك ما في الزياحي حيث قال ما حاص - له اذا أدركه حيا ولم يذبحه حرم ان  
 تمكن من ذبحه والا فلو فيه من الحياة قدر ما في المذبوح بان يرى الكلب بطنه وهو ذكاة ولم  
 يبق الا مضطربا اضطراب المذبوح خلال حال الصيد والشهيد بالاجماع وقبل هذا قوله ما  
 وعنده لا يحل الا اذا ذكاه لان الحياة الخفية معتبرة عنده لا عندهما كما في المتردية وهو ما وان  
 كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح لا يؤكل في ظاهر الرواية - ثم قال فلا يحل الا بالذكاة  
 سواء كانت خفية أو بيضة يجزح الملعون وغيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت  
 فيه تناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان أدركته حيا فاذا ذبحه مطلقا والحديث  
 صحيح رواه البخاري ومسلم وأحمد - وهو ترجيح لما قبل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام  
 الرازي كما في غاية البيان ولم أر من ربه غير وهو يخالف ظاهر الهداية وغيره وعليه فلا فرق  
 بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو اخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم  
 يذبحه فعلى ما في الثانية والظاهر يبره بغيره وعلى ما في العناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في  
 الزياحي لا يحل أصلا الا بالذكاة كما اذا لم يتمكن أو كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح أخذ من  
 اطلاق الأدلة - حتى في البدائع الاول عن عامة المشايخ والثالث من الخصاص وظاهر كلامه  
 ترجيح الاول وهو ظاهر ما في الهداية فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا أدركه وأخذ فلو أدركه ولم  
 يأخذه فان كان وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه أكل كذا في الهداية (قوله  
 في المتردية) أي الواقعة في بئر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح أخرى والموقودة المقتولة  
 ضربا (قوله كما اشترنا اليه) أي من تعبيده ما مر به قوله هنا (قوله وعليه الفتوى) أي فعل  
 بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ما مر عن الزياحي (قوله فان تركها  
 أي الذكاة) أي ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع أنه سيأتي في المتن لكنه أبعد قدره  
 الشارح هنا (قوله لو جهز عن الذكاة) بان لم يجز لأصله أو يجزى لكان لا يبق من الوقت  
 ما يمكن تحصيل الا - والاستعداد لا يذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المذبوح به  
 الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيصير اجاعا كما في الهداية وغيرها - فاستثنى  
 والتفصيل مخالف لما قدمناه عن الزياحي (قوله وهو قول الشافعي) كذا في الهداية والذي  
 في التبيين ان الشافعي فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح فقد لا - لم يؤكل لان التقصير

(في المتردية واخوانها)  
 كنطيحة وموقودة وما اكل  
 السبع (والمربضة) مطلق  
 (الحياة وان فات) كما اشترنا  
 اليه (وعليه الفتوى)  
 وقد سلم في الذابح (فان  
 تركها) أي الذكاة (عدا)  
 مع القدرة على (فان)  
 حرم وكذا يحرم لو جهز عن  
 الذكاة في ظاهر الرواية  
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف  
 يحل وهو قول الشافعي

من جهته وان كان لضيق الوقت كل ادم التقصير - وفي المتردية وان كان عدم  
 التقصير بضيق الوقت بان بقي فيه من الحياة مقدار ما لا ياتي فيه الذبح ذكاة - ثم من الأئمة  
 المرحومين في شرحه أنه لا يحل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل وهو قول  
 الشافعي وبه أخذ الصدوق والشهيد وفي الغنيمة وهو المختار وفي البيهقي روى عن أصحابنا  
 الثلاثة أنه يؤكل استصحابا وقبل بأن هذا أصح - فان قيل وضع المذبوح في الماء فمات فيه فوق  
 المذبوح فكيف يتصور بضيق الوقت عن الذبح أجيب بان المقدار الذي يكون في المذبوح  
 كعدمه لكون الصيد في حكم الميت والزائد على ذلك قد لا يسع للذبح فيه فكان عدم التقصير  
 متصورا عذابة (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بالعدم (قوله أن المجزأ) عبارة المنع  
 لان المجزأ في مثل هذا لا يحل الحرام - واحترز عن المجزأ عن حبل الماء والا كل فانه يبيع  
 في تناول الحرم والميتة وهذا لا يفهم من عبارة الشارح - سبب قوله عن التذكية فانه  
 (تبيينه) - رى صيدا فوق عند مجوس أو نائم لو كان ميتة ظاهرا قد رعى ذكاه فان لا يحل  
 لان المجوس قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والنائم كاستيقظ في حله فمات عند الامام منها  
 هذه ثانية ملخصا (قوله أو أرسل الخ) هذا وما بعده معطوف على قوله تركها والاصل ان  
 الفعل يرفع بالاقتوى والمسأوى دون الذي فاذا أرسل المذبوح لم يذبحه المجوس حل لعدم  
 اعتبار الزجر عند الارسل لكون الزجر دونه ايمانه عليه وبالعكس حرم وكل من لا يجوز  
 ذكاه كالمترد والمهرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوس وان اناقت ولم ير له أحد  
 فزجره - لم فزجر حل لانه مثل الانقلاط والمراد بالزجر الاغرام بالاصباح عليه وبالانزجار  
 اظهار زيادة الطلب وغنامه في الهداية قال الله - تعالى وهذا اذا زجره المجوس في ذهابه فلو  
 وقف ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة (قوله وهو هم الخ) في القاموس معراض كمرابهم  
 بلاربش دقيق الطوفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (قوله ولولوا - حدة) محترز  
 قول المصنف بعرضه (قوله فاصاب بحده) أي وجرح (قوله أو بدقة) بضم الباء والدال  
 طينة مدورة يري بها (قوله ولو كانت خفية) فيغير الى أن التقية لا تحل وان جرحت قال  
 فاضيفان لا يحل صيدا بدقة والجرح والمعرض والعصا وما شبه ذلك وان جرح لانه لا يجوز  
 الا أن يكون شيء من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك وخزقه  
 بحده حل كله فاما الجرح الذي يدق في البطن ولا يخترق في الظاهر لا يحل لانه لا يحل به  
 انما الدم ومثقل الحديد وغير الحديد - وان خرق حل والا فلا - وان خرق بالخنك والرازي  
 لم يسمهين النفاذ قال في المغرب والسبب في الغيب والاختطاف وفي المخرج عن المذبوح بالرازي  
 يستعمل في الحيوان وبالرازي في الثوب وفي التبيين والاصل أن الموت اذا حصل بالجرح يقين  
 حل وان بالثقل أو شاك فيه فلا يحل حتما أو احتياطاً - ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما  
 هو بالاحراق والنقل بواسطة اندفاع العنيف اذ ليس له حله فلا يحل وبه أفق ابن نجيم (قوله  
 مطلقا) أي ثقبه أو خفيه (قوله ونظر في الجرح الادمان) قال الزياحي وان كان غير عدم  
 اختلافه فيه قيل لا يحل لانه دماء معني الذكاة وهو اخراج الدم القيس بشرطه النبي صلى الله  
 عليه وسلم بقوله انما الدم عشاقت رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وقيل يحل لان ما في

قال المصنف في منق ومفق  
 الوقاية اشارة الى حله  
 والظاهر ما سقته انتهى  
 قلت ووجه الظاهر ان  
 المجزأ عن الذكاة في مثل  
 هذا لا يحل الحرام (أو أرسل  
 مجوس) كما فزجره - لم  
 فزجره أو حله - مراس  
 بعرضه (وهو هم لاربش  
 له معنى لا صابته بعرضه  
 ولولوا حدة فاصاب بحده  
 حل (أو بدقة ثقبه دات  
 حدة) لقتله بالثقل لا بالحد  
 ولو كانت خفية بها حدة  
 حل لقتله بالجرح ولول  
 يجرحه لا يؤكل مطلقا  
 وشرط في الجرح الادمان  
 وقيل لا ملق



و... وهو الجرح لان الدم قد يفسد افضله او يفسد في المدة... ذوقه لول الجراحة كبيرة حل  
بدونه ولو صغيرة فلا اذا اصاب السهم ظنك الصيد او غرقه فان ادماه حل والاقلا وهذا يؤيد  
الاول اه... مخلصا ومثله في الهداية قال في الدر المنثور قلت وفيه كلام لما في البرجندي من  
انطلاقة ان هذا في غير موضع الدم وظاهر ما مر عن القه... اني عن المحيط ان الملة قد ان  
الادماء ليس بشرط فليتأمل اه... مخلصا قلت ظاهره انه... داية والزباني والمثني اعتماد  
استقامته مع ان الحديث يؤيده وقد يرجع عدم الاش... قراط بما في حق المواهب وقدمه المصنف  
في الذبايح من انه محل ذبيحة علت حياتهم وان لم يتصور ولم يخرج منها دم وان لم يفلح من  
احدهما تأمل (قوله وعقابه الخ) هو ما قد مناه (قوله اوردى صيد الخ) هذا فيما اذا كان  
فيه حياة... متقرة بحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كذبت حياته دون ذلك فهو  
على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه... زباني وغرو على ط عن اله... دابة  
(قوله فوقه فيه) الظاهر انه قد اتفق في قتله اذ ارماه فيه... حرم لاحتمال موته بالماء ط عن  
اله... دابة (قوله والاحل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء (قوله ملتي) ومثله في الهداية وذكر  
في الخاتمة ان وقع في ماء فان لا يؤكل لعل ان وقع في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء  
لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح اه... ونقله في النسخة عن السرخسي ثم قال  
فليتأمل عند الفتوى وعقابه في الشرع بلالية (قوله فتردى منه) قيد به لانه لو اسقطه عليه ولم  
يتردى بل لا خلاف وهذا ايضا اذا تردى ولم يقع الجرح... هلك في الحال اذ لو بقي فيه من الحياة  
بقدر ما في المذبوح ثم تردى بصل ايضا معراج (قوله فان وقع على الارض ابتداء) أي ولم  
يكن على الارض مائة مثله كد الرمح والقصة المنصوبة عناية وعقابه في الشرع بلالية (قوله  
اذا احتقرن) علة مقدمة على الملال وهو قوله الاتفا... كل وهو كونه في كلامهم قال تعالى  
عما خطاياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فافهم (قوله فزجر مجوسي) أي في ذهابه فلو وقع  
ثم زجره فزجر لم يؤكل كما قد مناه (قوله كنسخ الحديث) فلا ينسخ الصحيح الا بصحح او اصح  
لا بضعيف ط (قوله او اخذ غير ما ارسل اليه) سواء اخذ ما ارسل اليه ايضا او لا بشرط  
فورا لارسال كما مر قال في البدائع فلا يرسل الكلب او البازي على صيد وهو في اخذ صيدا  
ثم آخر على فوره ذلك ثم نعم كل الكل لان الذهبين ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن فصار  
كوقوع السهم بصيدين اه... مخلصا ولو ارسله على صيد فاخطأ ثم عرض له آخر فتقتله حل  
ولو عرض له بعد ما رجع ليهل لبطلان الارسال بالرجوع كما في الخاتمة وغيره او قال القهستاني  
وفيه اشعار بان لو اصاب غير ما ارماه حل كما في فاضلان وكذا لو روى صيد افا صابه ونفذ ثم  
اصاب آخر ثم نعم حل الكل كما في النظم اه... فالارسال بمنزلة الرمي كما في الهداية والزباني  
وهو في المذني (قوله لان غرضه الخ) أي غرضه الرمي... حصول أي صيد... كونه الكلب  
او القه... دابة في قول الهداية ولان ان الله أي التعيين بشرط غرضه... لان مصادره حصول  
الصيد اذ لا يدري أي الكلب على الوفاة أي باخذ ما بين اذ لا يمكنه تعاقبه على وجه ياخذ  
ما عساه فسط اعتباره (قوله بتسمية واحدة) أي حالة الارسال (قوله لئلا ذكرنا) أي من  
العلل الاربعة في الوجود الاربعة (قوله لا العضو) أي ان أمكن حياته بهد الاجابة والا كلا

وعقابه فيما يقتله عليه  
(اوردى صيد افترق في ماء)  
لاحتقال قتله بالما... فيحرم  
ولو اطمع ما ثابا فوقع فيه  
فان انقهر جرحه فيه  
حرم والاحل ملتي (ووقع  
على سطح اوجبل فتردى  
منه الى الارض حرم) في  
المائل كاه لان الاحتراز  
من مثل هذا ممكن (فان  
وقع على الارض ابتداء)  
اذا احتراز عنه غير ممكن  
فبصل (او ارسله لم كاه  
فزجره) أي اغرقه بصاحبه  
(مجوسي فانزجر) اذا زجر  
دون الارسال والقول يرفع  
بما هو فوقه او مثله كندخ  
الحديث (اول برسله احد  
فزجره... فانزجر) اذ  
الزجر ارسال حكايا واخذ  
غير ما ارسل اليه) لان  
غرضه اخذ كل صيد يمكن  
منه... حتى لو ارسله على صيد  
كثيرة بتسمية واحدة فقتل  
الكل اكل الكل (اكل)  
في الوجوه المذكورة لما  
ذكرنا (كصيد في قطع  
عضو منه) فانه يؤكل  
(لا العضو)

عناية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس بنهاية (قوله خلافا للشافعي) حيث قال  
ا كلا ان مات الصيد منه هداية (قوله ما بين من الحي) هذا وان تناول السمك الآن  
مقتله حلال بالحديث هداية (قوله والا) بان بقي منه ما يجلبه هداية (قوله او قطع  
نصف رأسه) أي طولا أو عرضا بدائع (قوله اوقده نصفين) القدر المقطع المستأصل  
او المستطيل قاسوس والضمير للصيد كما في البدائع وذكر في الشريعة بلالية انه لم يبين كيفية  
القتل كثيرا من الكتب ثم نقل عن الخاتمة والمبسوط ان قطعه نصفين طولا كل أقول الظاهر  
ان الطول غير قيد هنا يدل عليه تعميل البدائع بقوله يؤكل لانه وجب... دقطع الاوداج لكونها  
منه من القلب بالدماغ فاشبه الذبح وكذا لو قطع أقل من النصف عما يلي الرأس اه... تأمل  
(قوله فلم يقتله الخ) حديث المذكور) لانه ذكر فيه الحي... مطلقا المنصرف الى الحي حقيقة  
وحكاية وهذا في صورة لاحكام اذ لا يتوهم بقاء الحياة به... وهذا الجرح وهذا الوقوع في الماء وبه  
هذا القدر من الحياة وتردى من جبل أو سطح لا يحرم وعقابه في الهداية أقول وبهذا فقط  
اعتراض ابن المصنف على قوله في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فاما ان لا يؤكل  
وان كان لا يعيش بدونه كالرأس يؤكل اه... حيث قال ان الحديث عام فنأين للبرازي  
ما قاله اه... قال هو ما اخذ من الهداية وصرح به شرعا هو غيرهم (قوله بخلاف ما لو كان  
أكثره مع رأسه) بان قطع يد أو رجلا أو فخذ أو لية أو ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف  
الرأس فيحرم المبان ويحرم المبان منه هداية (قوله وممرتد) ولو غلاما مراهقا عندهما  
خلافا لمذهبنا على صحة رده عندهما بدائع (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من أهل  
ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم يقتله) قال في المغرب النخبة الجراحات  
أو منته واضعفت في التثنية حتى يشن في الارض أي يكفر في القتل (قوله فهو ولاننا)  
لانه هو الاخذ (قوله وحل) لانه لما لم يخرج بالاول من حيز الامتناع كان ذكاته ذكاة  
بالاضطرار وهو الجرح أي موضع كان وقد وجد زباني (قوله وفيه من الحياة ما يعيش)  
أي بغيره أما اذا كان بحال لا يعلم منه بان لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما بقي في المذبوح  
كأذا بان رأسه... لان وجوده كعدمه وان كان بحال لا يعيش منه الا أن فيه... أكثر مما في  
المذبوح بان كان يعيش يوما أو دونه فعند أي يوسف لا يحرم بالرمية الثانية اذ لا سيرة به هذه  
الحياة عنه... دونه وعنده... دونه زباني مخلصا (قوله لقد رده على ذكاة  
الختيار) أي بسبب خروجه عن حيز الامتناع فصار كالرمي الى الشاة فأفاده في البدائع (قوله  
وضمن الثاني للاول في صفة الخ) لانه أتلف صيدا... كاله لانه مذكور بالاختيار في لزمه قوة  
سألت في وقت... تلافه كان فقصا بجراحة الاول في لزمه ذلك... يانه ان الراي الاول اذا  
رمى صيدا... دونه عشره درهمين ثم رما... الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني  
غليظة ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زباني وفرض المصنف  
المسئلة فيما اذا علم أن القتل حصل بالثاني فان علم أنه حصل من الجراحتين أو لا يدري فظاهر  
الهداية ان الحكم في الضمان يختلف وحقق الزباني عدم الفرق فراجع (تسمية) أي  
لو رماه معا فاصابه أحدهما قبل الآخر فأنفذه ثم اصابه الآخر أو رماه أحدهما أولا ثم

خلافا للشافعي ولنا قوله  
عليه الصلاة والسلام  
ما بين من الحي فهو ميتة  
ولو قطعه ولم يذبحه فان احتل  
التثامه اكل العضو ايضا  
والا لامتنع (وان قطعاه)  
الراي (اثنان أو أكثر مع  
بجزء أو قطع نصف رأسه أو  
أكثره أو قدمه نصفين اكل  
كاه) لان في هذه الصور  
لا يمكن حياته فوق حيلة  
المذبوح فلم يتناوله الحديث  
المذكور بخلاف ما لو كان  
أكثره مع رأسه لا يمكن  
المذكور (وحرم صيد  
مجوسي ووفى وممرتد)  
وحرم لانهم ليسوا من أهل  
الذكاة بخلاف كاه لان ذكاة  
الاضطرار كذا ذكاة الاختيار  
(ون روى صيدا لم يقتله  
فرماه آخر فقتله فهو ولاننا  
وحل وان أنفذه) الاول بان  
اخرجه عن حيز الامتناع  
وفيه من الحياة ما يعيش  
(في الصيد (الاول وحرم)  
لقد رده على ذكاة الاختيار  
فصار قاتلا فيحرم (وضمن  
الثاني للاول في صفة) كاه وقت  
اتلافه (غير ما نفقه بجرحه  
وحل اصطفا ما يؤكل لحمه  
وما لا يؤكل) لحمه لمنفعة جلده  
أو شعره أو ريشه أو دمه ثم  
وكله من مروع لا طلاق النص



رحاه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان يفتنه فاصابه الاول وانفخه او انفخه  
ثم اصابه الثاني ففتنه فهو الاول ويؤكل كل شيء الا فالزفر ولورديه ما واصلها ما فافتات ثم ما  
فهو ينه او الكلب في هذا كالمسم حتى ياكله بافخانه ولا يفتنه برامسا كيدون ادخنان حتى  
لوارسل بازيه فاصابه الكلب بفتنه ولم يفتنه فارسل آخر بازيه ففتنه وهو الثاني ويحل لان يد  
الباري الاول ليست يده حافظة لانه قام مقام يد المالك ولورديه فافتنه ثم رماه ثانيا ففتنه  
حرم وغنامه في الزباني ولوارسل كلبين على صيد ففتنه به احد هما ففتنه ثم ضربه الآخر  
ففتنه يؤكل بدائع (قوله لا تفتح ما) اي ولو فبالا والهرة لومؤدية لا تضرب ولا تترك اذنها  
بل تذبح (قوله والاولى الخ) لما فيه من تحقير الالم عنه قال ط والنقييد بالكلب ليس له  
مفهوم (قوله وبه يظهر) اي بالاصطيد وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة كون ذلك من  
اهله مع التسمية فيه خلاف قدمناه آخر الذبائح استظهر في الجوهره الاشترط في البحر  
عدمه (قوله كفتير) غنيل الخبث العين (قوله فلا يظهر اصلا) اي لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
منه (قوله وهذا اصح) وكذا صحه العلامة فاصم وهو الاكافي والفاية والنهاية وغيرها  
وقال ان الاول مختار صاحب الهداية (قوله مع حسن انسان) اي صوته وظاهره انه حين  
الري يعلم انه حسن انسان والحقكم فيه كاذ كرهنا كافي البدائع وفرض المسئلة في الهداية  
فما اذا مع حسن مسطنه حسن صيد فرماه ثم تبين انه حسن انسان او صيد فلا مخالفة بينهم ما كما  
قد يتوهم (قوله كثر وسواة) وطير مستأنس وخنزير اهلي فالمراد كل ما لا يحل بالاصطيد  
(قوله فاصاب صيد المحل) لان الفصل ليس باصطيد ولو اصاب المذموم حسه وقد ظنه  
اذميا فاذا هو صيد يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه هداية وذ كرفي المتنق بالزون انه لا يحل  
ايضا لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الابوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد  
وان يكون الذي اراده ومع حسن ورى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل أولا قال الزباني  
وهذا يناقض ما في الهداية وهذا الوجه ثم ذكر ان لا يبي يوسف فيه قولان في قول يحل وفي قول  
لا يحل وقال فيه حل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه اقول ما في الهداية اقوى  
شراهما ومنى عليه في الملة في وكذا في البدائع وقال نظيره ما اذا خال لامراته وأشار اليها  
هذه الكلبة طالق انما تطلق ويطلق الاسم اه وفي التارخانية وغيرها وان ارسل الى  
ما يظن انه نجسة او انسان فاذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فاختار ما في الهداية (قوله  
بجلاف ما اذا مع حسن اشد او خنزير) اي متوحش والمراد كل ما يحل اصطياده وان شئ  
في النهاية ما لو كان المذموم حسه جرادا او ممكافا صابغ غيرهما لا يؤكل لان الذكاة لا تنفع  
عليه ما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزباني بما في الخاتمة لوروى الى جرادا او ممكافا  
القسمه فاصاب طائرا او صيدا آخر ففتنه لا يحل اكله وعن ابي يوسف روايتان والصحيح  
انه يؤكل اه اقول ليسكن قول الخاتمة وترك التسمية ومنه في البرزخية بشكل وقد ذكر  
المسئلة في التارخانية وقال المختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورايت بعض  
العلماء قد يفتنه اي ناسيا وهو قيد لازم فامل (قوله فرمى اليه) اي واصلها صيدا

وفي القنية يجوز ذبح الهرة  
والكلب المذبح مع ما والاولى  
ذبح الكلب اذا خففته  
حرارة الموت (وبه يظهر  
الحكم غير محسوس العين) كفتير  
فلا يظهر اصلا (وجملته)  
وقيل يظهر جملته لا يملكه  
وهذا اصح ما يفتني به كافي  
الشريعة لآلية من المواهب  
هذا وصفي الطهارة (اخذ  
الطير ليلامح وادوى عدم  
هله) خاتمة (بكره فاعلم  
ابن زبي بالطير الحلي)  
لانه ذبسه (مع) الصائد  
(حسن انسان او غيره من  
الاهليات) كثر وسواة  
(فرمى اليه فاصاب صيدا  
لم يحل بجلاف ما اذا مع  
حسن اشد) او خنزير (فرمى  
اليه)

آخر

او ارسل كلبه (فاذا هو صيد حلال الاكل حل) ولو لم يعلم ان الحس حس صيد او غيره ٤٢١ لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع المص

آخر غير ما معه (قوله او ارسل كلبه) اشار الى ان ارسل كلبا في قول الزباني والباري  
والفقه في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كلبى (قوله حل) اي الصيد المصاب لو وقع  
العمل اصطيدا فصار كانه روى الى صيد فاصاب غيره هداية ملصقا (قوله لم يحل) اي  
المصاب كنه لوروى الى بغير لا يدري أهو ناد أو لا فاصاب صيدا لا يحل المصاب لان الاصل  
الاقتناع بخلاف ما لوروى الى طائر لا يدري أهو وحشي أو لا فاصاب صيدا غيره حل لان  
الظاهر فيه التوحش فيحكم على كل بظاهر حاله كافي الهداية (قوله لوجود الجرح) فانه  
يستدل بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادما في غير ما على ما تقدم ط  
(قوله والعبرة بمسالة الري) الا في المسئلة ذكرها محمد وهي حلال روى صيدا وهو ما في الحل  
فدخل الصيد المحرم فاصابه الصيد ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيما عداها فاعبرة بمسالة  
الري تارخانية أي في حق الاكل اما في حق الملة فاعبرة لوقت الاصابة كافي الذخيرة لوروى الى  
صيد ورى بعده آخر فاصابه الثاني وانفخه قبل الاول فهو للشاني (قوله حل الصيد برده)  
الظاهر ان البيا للمصاحبة نحو ما عبط بسلام أي مع رده به الرمي وقبل الاصابة أو بعده  
وهذا انقر بع على الاصل المذكور فيحل لانه حين الرمي كان مملوكا لا يحل لوروى صيدا  
فانكسر الصيد بسبب آخر ثم اصابه الصيد لانه حين الرمي كان صيدا خاتمة (قوله لا بأسلامه)  
أي لو رماه صيدا (قوله ووجب الجزاء بجهل) أي بفتله من أحراره (قوله لا بأسلامه) أي  
اذا رماه بالاول في التارخانية حلال روى صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من  
الحرم واصلها في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء في الثاني دون الاول (قوله قات الخ) هو  
من كلام المصنف في المنع (قوله لوقوع الشك الخ) فيه ان الظاهر من حال الباري الذي طبعه  
الاصطيد اذ انه غير مرسى وغير مملوك لا بد بخلاف الذابح في بلاد الاسلام فان الظاهر انه فعل  
ذبيحته وأنه مسمى واحتمال عدم ذلك موجود في اللحم الذي يباع في السوق وهو احتمال غير  
معتبر في التحريم قطعا (قوله ليسكن في الخلاصة) استدراك على قوله لا يحل الخ (قوله ان  
لم يكن قر يباع من الماء) قيد به لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع في الماء فخرجه صاحبه  
فذهب به على ظن حبيانه فلم يضره ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه اهله بجونه بالماء فلا يثنى  
احتمال انه تركه باحسانا للناس هذا ما ظهر لي فامل (قوله ووقع في القلب) الظاهر ان المراد  
الظن الغالب لا مجرد الخطور فانه لا يترتب عليه حكم ط (قوله باحسانا للناس) قد شاهدنا  
في طريق الحج من يفعل ذلك ط (قوله لان الثابت بالدلالة) أي دلالة حال صاحبه التي  
وقعت في القلب فهو كصريح قوله أجهته لمن يأخذه وخصه بالذباح التي توجد في أيام  
الموسم (قوله وفي الشاني بحقل) فيه ان احتمال الشاني كون الذابح هو المالك لا يثنى  
احتمال انه مجوسى أو تارك للتسمية عدا فالاولى ان يقال ان كان الموضع مما يملكه أو يملكه  
فيه مجوسى لا يؤكل والا كل ولا يفتنه بشأن ترك التسمية عدا فان الظاهر من حال المالك  
والكلاب التسمية لانه يفتنه هاديا وخلاف هذا وهو لا يعارض الرابع اه اقول  
ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا في الاقيط اذا ادعاه ذى بيت نسيه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد  
في مكان أهل الذمة كقرية أو كنيسة (قوله ورايت الخ) تأييد لا تفرقة وبه نظر

بشرط طهارة المصنف قات قد يفرق بين حادثة الفتوى والافطحة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحل ورايت بخطه

والهجوم غاب الحرم ادى طيبا  
فاصاب قرنه او ظفاه فبات ان  
ادماها (كل) لوجود الجرح  
(والا لا والعبرة بمسالة الري)  
حل الصيد برده) اذ روى  
مسألة لا بأسلامه ووجب  
الجزء بجهل) اذ روى بحرما  
(لا بأسلامه) وسبب قبيل  
كتاب الديات (فرع) هل وان  
بازياعا أخذ صيدا ففتنه  
ولا يدري أهو له انسان أو لا  
لا يؤكل لوقوع الشك في  
الارسال ولا باحسانا بدونه  
وان كان حرمه لا نهو مال  
الغيرة لا يجوز تناوله الا باذن  
صاحبه زباني قات وقد  
وقع في عصر فحادثة الفتوى  
وهي ان وجد لا وجد شانه  
مذبوحة بينانه هل يحل  
له اكلها ام لا ومقتضى  
ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع  
الشك في ان الذابح من فعل  
ذاته ام لا وهل مسمى الله تعالى  
عليه ام لا لكن في الخلاصة  
من الاقطة قوم اصحابا بغيرا  
مذبوحا في طريق البادية ان  
لم يكن قر يباع من الماء ووقع  
في القلب ان صاحبه فعل  
ذلك باحسانا للناس لا بأس  
بالاخذ والا كل لان الثابت  
بالدلالة كاشا ببالصريح  
استوى فقد اباح اكلها بالشرط  
المذكور فم ان العلم يكون  
الذابح اه لا لا كة قلبين



لان المنة بخلافه بدليل قولهم بمحنة التهمة بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة  
 الودعة ولهذا قال الساجي اقول هذا في مائة دم في الغصب وفي الاضحية فلا يقول  
 عليه (قوله لا تطعمه كلبا) الاطعام حله اليه واما حمل الكلب اليه فكعمل الهرة لينة  
 جائز غير بلالي (قوله وتغلبك من فور) بالنصب مقول اجزئة دم أي عليك بقوله بهاته أن  
 اخذ فان لم يقل ذلك له اخذه من اخذه هو المختار فان اختلفا في الاباحة فالقول اصحبه مع  
 عينه انه لم يقل وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف (قوله واعناقه) بالنصب  
 مقول ينكر ومعه وم قوله بعض الاثمة ينكره يجوز له (قوله لم ينكره) ولم ينقل ذلك بل الظاهر أن  
 المذهب الحرمة اه ش اقول الظاهر ان ذلك اذا لم يقل من اخذه فهو له والا فهو عين المسئلة  
 المتقدمة (قوله جاز اخذه) أي ان لم يصبه عند الارسل كما مر (قوله كقشر لرحمان) تشبيه من  
 حيث حل الاخذ واما ما ذكره ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه عليك وفي الصمد انه  
 لا عليك اذا لم يصبه وكذا في الدابة اذا سيمها كتاب طه الشربلالي في شرحه (قوله وأي حلال)  
 يعني ان رجلا ليس بمحرما ولا في أرض الحرم ورأى صيدا لم يصبه غيره ولا نقرأ أي هرب عن هو  
 مالك ولا يحل اصطباؤه والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على اخذه  
 من غير اصطباؤه ملكه حتى لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطباؤه والمراد لا يحل لاصحاب  
 الدار الحلال اصطباؤه بالة جارية لقدرته على الكفاة لاختياره والله تعالى أعلم

• (اسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) •

هو مبروع لقوله تعالى فمرهم بقبوضه وباري الله عليه السلام اشترى من يهودى طعاما  
 ورهنه بدرعه وانه قد عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لحساب الدائن بامن حقه عن النوى  
 ولحساب المدين بتقابل خصام الدائن له وقدرته على الوفاء منه اذا جهز وركنه الايجاب فقط  
 او هو القبول كما يبي وتروطه تاق وكه ثبوت بدالاته وسببه تعاقب البقاء المقدر  
 وانما خص بالدين في الآية لان الغالب انه لا يتحقق فيه من الحكاية والاستشهاد  
 فيه وتوثق بالرهن (قوله ولفه بس النقي) أي باى سبب كان قال تعالى كل نفس بما  
 كسبت رهينة أي محبوسة ويطلق على الرهن تسمية لله مقول بالمدد ويقال رهن الرجل  
 شياء رهنة عنده وأرهنة لفة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه رهن أيضا  
 والقوم كسب دال على الثبات والديموم والراهن المالك والمرتهن آخذ الرهن (قوله أي  
 به محبوسا) قال في ابضاع الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا حتى لم يقل حبس الشيء بل لان  
 الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاهل بما محبوسا اه ح وهذا تعريف للرهن  
 التام أو الاذم والافنى انه قد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اه سمدى قال  
 للقهاء تاقى والمتبادر بان يكون الحبس على وجه التبرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن  
 رهنا كافي الكبري فلا عليه ذكر الاذن كالمظن اه وسبب تاقى آخر الباب الا ترى انه لو اخذ  
 جماعة المدينون تكون رهنا انرضى بقرعها (قوله بحق) أي بسبب حق مالي ولو مجهولا  
 واحترزه عن نحو القصاص والحد والعين قهستاني ودخل فيه بدل الكتابة فان الرهن به  
 جائزوا لم يحترزه الكفاة كافي المعراج عن الخانية (قوله يمكن استيفاءه) أي استيفاء

مهرق شاة فزجها بتسمية  
 فوجد صاحبها هل تؤكل  
 الامح لالكفرة بتسميته  
 على الحرام القطعي بلاغاث  
 ولا اذن شرعي اه فيصر  
 وفي الوهبانية  
 ومات لا تطعمه كلبا فانه  
 حيث حرام نفسه متعذر  
 وتغلبك من فور لواجده اجز  
 واعناقه بعض الاثمة ينكر  
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه  
 كقشر لرحمان رعاا المقشر  
 • (وفي معاينتها) •  
 زاي حلال لا يحل اصطباؤه  
 صيرودا وما صيدت ولا هي  
 تنقر  
 • (كتاب الرهن) •  
 ساجية ان كلام الرهن  
 والصمد بسبب تحصيل المال  
 (هو) لفة حبس الشيء  
 وترعا (حبس في مالي) أي  
 جعله محبوسا لان الحبس  
 هو المرتهن (بحق يمكن  
 استيفاءه) أي اخذه (منه)

هذا الحق منه أي من الرهن به في المرهون واحترزه عما يفسد كالتلج وعن نحو الامانة والمدبر  
 وأم الولد والمكاتب قال في الشربلالية واما الخمر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل  
 ذي يمينه أو بتقسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه امكنه ليس بمالك مقوم  
 في حق المنة لم فلا يجوز له رهنه ولا رهنه من مسلم أو ذمي وان رهنه الذي كفاي في الباب  
 الا ترى قوله كذا أو بعضا) تميزان من هاهنا استيفاءه الرجعة الى الحق الذي هو الدين اه ح  
 فهو ما يحولان عن المضاف اليه المفعول في المعنى اذا لاصل استيفاءه كاله أو بهضه وفيما ذكره  
 الشارح جواب عن قول القهستاني لا يتناول ما كان أقل من الدين فافهم (قوله كالدين)  
 قبيل الحق (قوله كاف الاستقصاء) خبر مبتدأ محذوف يعني ان المالك يستلحق بعض الافراد  
 ان ليس المراد هنا سوى الدين والداي الى هذا جعل المصنف الدين شاملا لا يميز اموال وطاقتهم  
 امكن جعل الكاف لتقيد بان يراد بالدين الدين حقيقة (قوله كما يصح) أي قريبا في قوله أو حكا  
 (قوله وجدر الأخرى) انه وشرب مرتب وكفى ذبيحة وبدل صلح عن انكاره وان وجدت بينة  
 أو صادقا على أن لادين لان الدين وجب ظاهرا وهو كاف لانه آكد من دين وعود كما سيجي  
 دور أي فالرهن مضمون وذكر القه وروى انه لا شيء يملك كالزهر والحر والحر والحر والحر  
 محمد في المبروط والباسم ان المقبوض بحكم رهن فانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين  
 والمختار قول محمد كافي الاختيار أبو السعود ملخصا (قوله كالايمان المضمونة بالمثل أو القيمة)  
 ويقال اما المضمونة بنفسها القيام المثل أو القيمة مقومة لها كالمقبوض ونحوه مما يصح  
 واحترزه عن المضمونة بنفسها كبيع في يد البائع فانه مضمون بنفسه وهو الثمن وعن غير  
 المضمونة أصلا كالامانات فالرهن بهذين باطل ومما ادينا حكا لان الموجب الاصل في فيما  
 هو القيمة أو المثل ورد العين مختص ان امكن رد دعالي ما عليه الجهور وذلك دين وأما على  
 ما عليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تجب الا بعد الهلاك وان كانت تجب عند الهلاك  
 باقبض السابق ونما في الهداية والزيلعي (قوله كما يصح) أي في الباب الا ترى  
 (قوله ويقتضى بايجاب) كرهنتك بمالك على من الدين أو اخذ هذا الشيء رهنا به قهستاني  
 وافط الرهن غير شرط كما سيجد كره في الباب الا ترى (قوله وتقبل) كارتهمته سواء صدر  
 من مسلم أو كافر أو عبد أو صبي أو أصيل أو وكيل فالقبول ركن كالايجاب واليه مال اكثر  
 الشايع فانه كالبيع ولذا لا يثبت من حلف انه لا رهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه  
 شرط صيرورة الايجاب له لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالقصاص قهستاني واقصر  
 في الهداية على الثاني ونقل القهستاني عن القهستاني انما يجوز بطريق التعاطي (قوله  
 غير لازم) لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب عقابته على المرتهن شيئا (قوله وحينئذ)  
 أي حين اذ انه قد غير لازم ويصفي عنه فاه القه ريع كالفاد ط (قوله وقبضه) أي باذن  
 الراهن صريحا أو ما جرى مجراه في الجاهل وبهذه يفسه أو بتأجيله كتاب ووصي وعدل هذه  
 ملخصا ولو قبضه المرتهن والراهن ساكت يفتي أن يصير رهنا فتنبه (قوله حال كونه) أي  
 الرهن وهذه الاحوال مترادفة أو متداخلة عيني وأغادها أن الرهن بهذه الصفات ليس يلزم  
 عند العقد بل عند القبض فلا اتصل أو اشتغل بغيره كان فاسد لا باطلا وكذا لو كان شاة وعند

كلا أو بعضا كان كان قربة  
 المرهون اقل من الدين  
 (كالدين) كاف الاستقصاء  
 لان العين لا يمكن استيفاءه  
 من الرهن الا اذا صادفها  
 حكا كما يصح (رحمته) وهو  
 دين واجب ظاهرا وبالطحا  
 أو ظاهرا فقط كفن عبد  
 أو دخل وجدر الأخرى (أو  
 حكا) كالايمان المضمونة  
 بالمثل أو القيمة كما يصح  
 (ويقتضى بايجاب) وهو قول  
 حال كونه (غير لازم) وحينئذ  
 (فالراهن تسليمه والرجوع  
 عنه) كافي الهداية فاذا سلمه  
 وقبضه المرتهن حال كونه



بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلور ترفع السادة عند القبض صار محال لازما كما في  
 الكرخي قهستاني (قوله محوزا) من الحوزة هو الجمع وضم النون فانظر ما في  
 الدرر (قوله كثر على شجر) مثال لما تنفرق وكثر على ارض أي بدون الشجر والارض لان  
 الثمر والزروع لم يحز في يد المرتين يعني أن يده لم يحوها وتجمعهما اذ لا يمكن حيازته غير دون شجر  
 ولا زرع بدون ارض ط (قوله لا مشغولا) أما الشغل فله منه جائز كما في كثير من الكتب  
 وقيد بقوله بحق الراهن احتراز عما لو كان متسغلا بغيره فلا يمنع كافي العمادية حوى  
 أقول ويغني تقييد الشغل الذي يجوز رهنه بغير المتسغل لاعتقاده من عدم جواز رهن الثمر  
 أو الزرع وهو هذا البناء وحده كما يأتي فافهم (قوله لا مشغولا) كمنصف عبد اودار ولومن  
 الشريك وسبب تمام ذلك وأنه يستغنى منه ما ثبت الشيوع فيه ضرورة (قوله ولو كان الخ  
 يستغنى عنه بقول المصنف محوزا (قوله خالقة) في التقييد به نظر سند ذكره (قوله وسبب ضم  
 أي في أوائل الباب الآتي (قوله لازم) جواب اذا (قوله شرط لزوم) مشى عليه في  
 الهداية والملتقى وغيرهما قال في العتبة وهو اختيار شيخ الاسلام وهو مخالف لرواية العامة  
 فارحم لا يجوز الرهن الا مقبوضا ومنه في كافي الحاشيا كم ويختصر الطحاوي والكرخي  
 اه ملخصا وفي السعدية أقول سبق في كتاب الهبة أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يجوز  
 الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز في الهبة فامكن هنا كذلك فليعامل اه  
 وحاصله أنه يمكن أن يفسر هنا أيضا الجواز بالزوم لا بالامتناع كما في الهبة فإنه لا يمكن  
 الجمع بين كلامهم وبين الحديث الا بذلك (قوله ويصح في المجتبى) وكذا في القهستاني ع  
 الذخيرة (قوله والظلمة) هي رفع الموانع والتمكين من القبض (قوله قبض حكا) لانها  
 تسليم في ضرورته الحكم بالقبض فقد ذكر القاية التي يفي عليها الحكم لانه هو المقصود به  
 اندفع قول الزباني الصواب أن القنية تسليم لانه عبارة عن دفع المانع من القبض وهو  
 فعل المسمي دون المتسلم والقبض فعل المانم اه افاده في المنع والمراد أنه يقترب عليه ما يترتب  
 على القبض الحقيقي (قوله على الظاهر) أي ظاهرا رواية وهو الاصح ومن أبي يوسف فإنه  
 لا يثبت في المنقول الا بالقبول هداية (قوله وهو مضمون الخ) يعني ان ماليته مضمونة  
 وأما عينه فامانة قال في الاختيار وجهان على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو  
 امانة في يد المرتين حتى لو اشترى لا ينوب قبض الراهن عن قبض الشراء لانه امانة فلا ينوب عن  
 قبض الضمان واذا كان ملكه فانت كان كفته عليه اه حوى على الاشياء واحتمل زعمها  
 اذا سلمت لكانه يضمن جميعه كما يأتي به وأطلقه فعمل ما اذا شرط عدم الضمان لوضع  
 فالرهن جائز والشرط باطل وجهان بالدين كافي الخلاصة وغيرهما وشمل ما لو نقص بعيب في جامع  
 التصولين لوردها فاقابى سقط الرهن فلور جده عادهما وسقط من الدين بمسأبه لو كان  
 أول اياقه والا فلا يسقط شيء اه وسبب آخر الرهن وشمل الرهن الفاسد أيضا فإنه بهما  
 معاملة الصحيح على ما يأتي بيانه في آخر الرهن (تنبيهه) ذكر في الفصل الثاني من  
 العمادية لو رهن عبد دين بالف وهلاك أحدهما وقيمة الهالك أكثر من الدين لا يسقط كل الدين  
 به لا كهل يقسم الدين على قيمة الحي وقيمة الهالك فما اصاب الهالك بسقط وما اصاب الباقي بقي

(محوزا) لا متفرقا لثمر على  
 شجر (مفترقا) لا مشغولا لا يحز  
 الراهن كثر بدون الثمر  
 (محز) لا مشغولا ولو كان  
 اتصل المرهون بغير المرهون  
 خالقة كالثمن ويتضمن  
 (لزم) أقاد أن القبض شرط  
 الزوم كافي الهبة ويصح في  
 المجتبى أن شرط الجواز  
 (والظلمة) بين الرهن  
 والمرتين (قبض) حكا في  
 الظاهر (كالباع) فانه آفبه  
 أيضا قبض (وهو مضمون  
 اذا هلك

وكذا اذا رهن دار بالف وشرب يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة يوم القبض فما  
 اصاب البناء بسقط وما اصاب العرصة بقي كذا في المبسوط اه ويأباه ما في القاتر خالية رهن  
 فروا قيمة أو يعون درهمه بعشرة دراهم فأكاله السوس فصار قيمته عشرة فانه يقتضيه درهمين  
 ونصف اه أي لان الهالك ثلاثة أرباع الرهن فيسقط من الدين بقدره كافي العارضة فليحفظ  
 ذلك فانه يغني على كثير وسيد ذكر آخر الباب الآتي لو ذهبت عين الدابة بسقط ربع الدين وباقي  
 بيانه وسبب أن نقصان السهم لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان غناه الرهن  
 الذي صار رهنه تابعه له كجاءنا الا اذا هلك بعد هلاك الأصل وباقي بيان الجبيع ان شاء الله  
 تعالى (قوله بالاقبل من قيمته ومن الدين) قال في النهاية وفي بعض نسخ القهستاني باقيل  
 بدون الاتف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بأعلم من زيد وعمر ويهكون  
 الأعلم غيرهما ولو كان بالأعلم من زيد وعمر ويهكون واحد منهم فالكلمة من التقييد اه وقال  
 في الموصلي شرح المفصل ان من هذه ليست من التفضيل بلية التي لا تتجمع اللام وانما هي من  
 التبيينية في قولك أنت الافضل من قريش كاتقول أنت من قريش اه شرطه لامية فالمراد  
 أنه لو كانت القيمة أقل من الدين أو بالعكس فهو مضمون بالاقبل من قيمته الذي هو أحدهما ولو قبل  
 باقيل منكر اقتضى أنه يضمن بشئ ثالث غيرهما ما هو أقل منه ما وليس بمراد إلا أن يقال كما  
 في القهستاني أي يدين أو بقيمة أقل من قيمته أو من الدين مرتبة بكلمة من تفضيلية والمفضل  
 الدين أو لا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس اه فالملق يدين أقل من قيمته أو بقيمة أقل  
 من الدين ولا يخفى ما فيه (قوله وعند الثاني هو أمانة) أي كاله أمانة في يد المرتين  
 لا بسقط شيء من الدين بهلا كونه عام الكلام في المطولات (قوله والمعتبر قيمة يوم القبض)  
 قال في الخلاصة وحكم الرهن أنه لو هلك في يد المرتين أو العذل ينظر إلى قيمته يوم القبض وإلى  
 الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلا كالح وقال الزباني يعتبر قيمة يوم القبض  
 بخلاف ما لو أتلفه أجني فان المرتين يضمنه قيمة يوم هلاكه باسقاطه وتسكون رهنه عنده  
 وغناه في المنع زاد في شرح الملتقى والقول فيها للمرتين والبيضة للراهن (قوله لا يوم الهلاك  
 كاتومه في الاشياء) أي في بحث عن المثل من الفن الثالث أقول يمكن جعل ما في الاشياء على  
 ما اذا سلمت لمرتته ولذا قال الرمي بعد كلام وأنت اذا أمنت النظر طهر لك الفرق بين  
 الهلاك والاسقاط فطاعت في صورة الهلاك بان المعتبر قيمة يوم القبض وفي صورة  
 الاسقاط يوم الهلاك لوروده على العين المودعة اه (قوله اذا لم يبين المقدار) أمالو بين  
 يكون مضمونا وصورة أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فله في يده قبل أن يقرضه هلك  
 باقيل من قيمته وعما هي له من القرض لانه قبضه به يوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن  
 كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوي حوى  
 (قوله كذا في القنية) ونصها المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس  
 فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتين  
 ما شاء من محمدا لا يضمن أقل من درهم وعن أبي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اه أقول  
 وهذه مسئلة الرهن بدين موعود وسيد ذكرها المصنف في الباب الآتي أيضا (قوله فان هلك الخ)

بالاقبل من قيمته ومن الدين  
 وعند الثاني هو أمانة  
 (والملق يدين يوم القبض)  
 لا يوم الهلاك كاتومه في  
 الاشياء لانه القيمة المضمون كما  
 حرمه المصنف (المقبوض  
 على سوم الرهن اذا لم يبين  
 المقدار) أي مقداره ما يريد  
 اخذ من الدين (ليس مضمون  
 في الاصح) كذا في القنية  
 والاشياء (فان هلك  
 و) ماوت قيمته الدين صار  
 مستوفيا دينه (حكا  
 أو زدت كان الفضل أمانة)



الاولى ثمة يدعيه على قوة المقبوض على يوم الرهن لانه من تمام ما قبله ط وبيان ذلك اذا  
 رهن فبأقبحه عشر بعشرة فقلت عند المرتين - قط دينه ولو ائتمته - فرجع على الراهن  
 بضمة أخرى ولو خمسة عشر فقلت - لامة كفاية وأطلق الهلاك فعمل ما لو كان بعد قضاء  
 الدين فيسترد الراهن ما قاضاه من الدين لانه يميز بالهلاك أنه صار - متوفيا من وقت القبض  
 السابق بزازية وغبرها وبأن آخر الراهن (قوله يضمن بالتعدي) فلورهن فبأقبحه عشر  
 عشر من درهم بعشرة فقلت - المرتين باذن الراهن فانتقص - ثمة ثمة - بلا اذن فانتقص  
 أربعة ثم قلت وقفته عشر ترجع المرتين على الراهن بدرهم واحد من دينه وبسقط ثمة  
 لان الثوب يوم الرهن - كان نصفه مضمونا بالدين ونصفه أمانة وما انتقص بآية بالاذن  
 وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلا اذن وهو أربعة يضمن ويصير قاصدا بقدرة من الدين فاذا  
 وقفته عشر ونصفه مضمون ونصفه أمانة فبدر المضمون فيصير المرتين مستوفيا دينه ويترقى  
 له درهم يرجع به على الراهن ظاهره بوضعية ملخصا (قوله يضمن بهوى الهلاك بالبرهان)  
 كذا في الدرر ونشرح الجمع المسمى وظاهره أنه يضمن قيمته بالقيمة ما باعته وأنه لا يضمن  
 بالبرهان وأنه باقائه فتنى الضمان وهذا مذهب الامام مالك أما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت  
 الهلاك بة وله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون بالاقبال من قيمته ومن الدين كما  
 أوضحه في المشرع لئلا يفتنى الحقائق وبه أفدتى ابن الجلبى ومثله في فتاوى الكاظمين  
 وقساوى المصنف وقد زل قدم العلامة الرضى في ذلك تعالاهم - نصفها غافق يضمن القيمة  
 بالغة ما بلغت كما هو - طور في فتاواه وصرح بذلك أيضا في حاشية المنع ومن ردعاه صاحب  
 الفتاوى الرحيمية تعالاهم الشريعة لئلا يفتنى هذا مخالف للمذهب رأيا واحدا والرجوع  
 الى الحق أحق (قوله ظاهرة) كالحيوان والعبيد والعقار أو باطنية كالنفوس والحق  
 والعروض درر (قوله وخصه مالك بالباطنة) أى خص الضمان بالاموال الباطنة لا المنة  
 غرر الافكار (قوله وله حصة به) أى حبس الرهن بالدين (قوله للمدة) أى عقد الرهن  
 (قوله لا يطل بمجرر الفسخ) بل لا بد معه من رده على الراهن (قوله بل يبقى رهنا) أى مضمونا  
 فلو هلك في يده - سقط الدين اذا كان به وفاء هداية (قوله ما بقى القبض والدين معا) أى  
 قبض الرهن في يد المرتين والدين في ذمة الراهن وفى (قوله فاذا فاق أحدهما) بان رده الرهن  
 أو أبرأه من الدين لم يورثنا فيه - سقط الضمان لان العلة اذا كانت ذات وصقين بعدم الحكم  
 بعدم أحدهما ويرد عليه ما لو هلك قبل التسليم وبعد قضاء الدين يضمن ويسترد الراهن ما قاضاه  
 كما هو باقى وجوابه مع ما فيه فى العنايه (قوله ولا اجارة) فلو أجره المرتين بلا اذن فلا اجارة  
 له كما يذكره آخر الراهن مع بقية فروعه (قوله ولا اعارة) سبب ذكر باب التصرف فى الرهن  
 أحكام اعارته من الراهن أو من اجنبى باذن أو بدونه (قوله سواء كان) أى الاتقاع (قوله)  
 من مرتين أو رهن) الاول مصرح به فى عامة المتون والثاني مصرح به فى دور الجار وشرح  
 مختصر الكرخى وشرح الزاهدى وفيه خلاف الشافعى فعنده يجوز له الاتقاع بغير لوط  
 والاول لا خلاف فيه كما فى غرر الافكار يلى لو - كان فى دار الرهن - هل تلزمه اجارة أجب  
 فى الظاهر به انه لا تلزمه مطلقا باذن الراهن أو لامعة للاسفل أو لا ومثله فى البرازية وأجاب

في يضمن بالتعدي (أو تقتص)  
 - سقط بقدرة ورجع المرتين  
 (بالفضل) لان الاتقاع  
 بقدر المسالبة (ضمن) المرتين  
 (بدوى الهلاك بالبرهان)  
 مطلقا) سواء كان من اموال  
 ظاهرة أو باطنية وخصه  
 مالك بالباطنة (وله طاب  
 دينه من رهنه وله حصة  
 به وان كان الرهن في يده)  
 لان الحبس - جوامع طله وله  
 حبس رهنه بعد الفسخ  
 لا عقد (حق يضمن دينه  
 أو بيرة) لان الرهن لا يطل  
 بمجرر الفسخ بل يبقى رهنا  
 ما بقى القبض والدين معا  
 فاذا فاق أحدهما لم يبق  
 رهنا ز يلى ودرر غيرهما  
 (لا الاتقاع به مطلقا)  
 لا باخذام ولا سكنى ولا ايس  
 ولا اجارة ولا اعارة سواء كان  
 من مرتين أو رهن

فى الظاهر بذلك أيضا لو كانت قيمته قد دمر ذلك آخر الفص فراجعه (قوله الا باذن) فاذا انتفع  
 المرتين باذن الراهن وهلك الرهن حالة استعماه يملك أمانة بخلاف أما قبل الاستعماه مال  
 أو بعده يملك بالدين ولو كان أمانة لا يحمل وطو هالان الفرج أشد حرمة لكن لا يحد بل يجب  
 العقربندنا معراج (قوله وقيل لا يحمل للمرتين) قال فى المنع وعن عبد الله محمد بن أسلم  
 المهر قسدى وكان من كبار علماء مرة - مدانه لا يحمل له أن يفتدع بنى منه بوجه من الوجوه  
 وان أذن له الراهن لانه أذن له فى الرابطة يستوفى دينه كاملا فتنق له المنفعة فخلا لافيه يكون  
 ربا وهذا امر عظيم فانت وهذا بخلاف العامة المعتبرات من أنه يحمل بالاذن الآن يحمل على  
 الديانة وما فى المعتبرات على الحكم ثم رأيت فى جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صاعدا فرضا  
 فيه منفعة وهو ربا ولا فلا باس اه ما فى المنع ملخصا وأقره ابنه الشيخ صالح ونعقبه الجوى  
 بان ما كان ربا لا يظلم فيه فوفى بين الديانة والقضاء على أنه لا حاجة الى التوفيق بعد ان  
 الفتوى على ما تقدم أى من أنه يباح أقول ما فى الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجبه وذكروا  
 نظيره فيما لو أهدى الم - تقرض للمرضى ان كانت بشرط كرهه والا فلا ومات - له الشارح  
 عن الجواهر أيضا من قوله لا يضمن يفيد أنه ليس بربا لان الربا مضمون فيصير على غير المشروط  
 وما فى الاشياء من الم - كراهة على المشروط وبؤيد قول الشارح الا فى آخر الرهن ان  
 التعليل بأنه ربا يفيد أن الكراهة ضرعية فتأمل واذا كان مشروطا ضمن كما أفدتى به فى  
 الظاهر فيمن رهن ثم يبرزيتون على أن ياكل المرتين غرنه نظيره - برب بالدين قال ط فانت  
 والغالب من أحوال الناس انهم - انما يريدون عند الدفع الاتقاع ولولا ما اعطاه الدرهم  
 وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يمين المنع واقعه - الى أعلم اه (قاعدة)  
 قال فى التاتر خاتمة ما نصه ولو استقرض دراهم وسلم جاره الى المقرض لم يضمنه الى شهرين  
 حتى يوفيه دينه أو داره ليس - كنتم افه وبمنزلة الاجارة القاسدة ان استعمله فعليه أجره - له  
 ولا يكون رهنا اه وقدمناه فى الاجارات فتنبه (قوله فاكاه) أى فى آخر الرهن عن فتاوى  
 المصنف أن الظاهر أن الاكل ينهل كل غنما (قوله لم يضمن) أى ولا يسقط شئ من دينه فنية  
 يعنى اذا لم يملك الاصل كما يلقى يانه (قوله ويصير) أى هذا البحث بزيادة بيان (قوله ماتت  
 الشاة الخ) يوجد فى بعض النسخ متناوسة من بعضها ولم يكتب عليه المصنف (قوله الذى  
 شربه) أى باذن الراهن كما صرح به فى الولوالجية فافهم (قوله وحظ اللين باخذ المهرتين)  
 أى باخذ من الراهن ما - باقى ان غناه الرهن وهن مع الاصل ولما اقلقه المرتين باذن الراهن  
 صار كأن الراهن أنفذه يكون مضمونا عليه فمكان له حصة من الدين وهذا معنى قولنا آتينا  
 يعنى اذا لم يملك الاصل وسبب فى قيام بيان ذلك آخر الراهن ان شاء الله تعالى (قوله صار  
 متعديا) فيضمنه كالفص ولو عاد الى الوفاق عا دهرنا وباقى تمامه (قوله ان لا يصير مستوفيا  
 مرتين) أى على تقدير هلاك الرهن قال فى غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحضار  
 فربما يملك الرهن أو كان كافيه مستوفيا دينه مرتين اه (قوله الا اذا كان له حل)  
 لانه عاجز شرعيا عن جميع أى عاجز حكما بلحقه من المؤنة ونقل الشلى انه ان كان فى يده الرهن  
 يؤمر باحضاره مطلقا والا فان لم يكن له حل وموت فكذا وان - كان له حل لا يؤمر

(الابا دن) كل للآخر وقيل  
 لا يحمل للمرتين لانه ربا وقيل  
 ان شرطه كان ربا والا لا وفى  
 الاشياء والجواهر اباح  
 الراهن للمرتين اكل الثمار  
 أو سكنى الدار أو لبن الشاة  
 المرهونة فاكلها لم يضمن وله  
 منعه ثم افاد فى الاشياء انه  
 يكره للمرتين الاتقاع بذلك  
 ويصير آخر الرهن (ماتت  
 الشاة فى يد المرتين قسم الدين  
 على قيمة الشاة وابتاع الذى  
 شربه فخط الشاة فقط وحظ  
 اللين باخذ المهرتين فلو فعل  
 الاتقاع قبل اذنه (صار  
 متعديا ولم يطل) الرهن (به  
 واد اطلب) المرتين (دينه  
 امر باحضاره) (ان لا يصير  
 مستوفيا مرتين الا اذا كان  
 له حل



وحمل ط حاف شرح الجمع عليه أقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان  
 الواجب عليه الغلبة لا العمل كما ياتي على أنه يخالفه ما في البرازية حيث قال ان لم يلقه مؤنة  
 في الاحضار يؤمر به وان كان على يلقه مؤنة بان كان في موضع آخر لا يؤمر به **ا** وفي  
 الذخيرة الاصل انه ان قدر على احضاره بلا مؤنة فلا رهن ان يمنع عن القضاء وان لم يقدر أصلا  
 مع قيام الرهن اولم يقدر الاجمعة فلا ثم قال بعد كلام وان اقيسه في بلد الرهن والرهن جارية  
 امر باحضاره القدرته بلا مؤنة وترك القياس فيما يلقه مؤنة فبقى ما عداه على اصل القياس  
**ا** ملخصا فتأمل (قوله او عند العدل) سياتي متناقرا بيا (قوله ثم لم المرتن رهنه)  
 فلو هلك قبل التسليم استرد الرهن ما قضاؤه لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق  
 فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسياتي آخر الرهن (قوله فحقها  
 لاقبوبة) اي في تعيين حق كل قال في الذخيرة لان المرتن عين حق الرهن فيجب على الرهن  
 تعيين حق المرتن الا ان تعيين الدراهم والنفائير لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين **ا** فهو  
 تعميل لوجوب تسليم الدين اولاً واماعلة الاحضار فدرت في قول الشارح لا يصير مستوفيا  
 مرتين فافهم (قوله للرهن) متعلق بالعدد (قوله مع قيامه) اي قيام الرهن واحترزه  
 عما اذا لم يقدر اهلاكه (قوله لم يؤمر به) اي كما اذا لم يقدر عليه الاجمعة لطفه وهو مذكور  
 في الذخيرة ايضا كما قدمناه (قوله ولكن للرهن الخ) استدراك على قوله وان لم يقدر وقوله  
 لم يؤمر به فهو تقييد لما قبله وبعبارة المتن تقييده وانما أتى بالـ لكن متابعة لعبارة الذخيرة  
 والكفاية وغيره ما فافهم (قوله ان يصفه) اي على البتة لانه تحليف على الهلاك في  
 يده ذخيرة (قوله وكذا الحكم عند كل فحجم حل) اي لو كان الدين مقسطا لم يقط قال في  
 النهاية وكذا كاف المرتن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين بكاف لاستيفاء فحجم قد حل هذا اذا  
 ادعى الرهن هلاك الرهن وطالب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليطهر حاله فيأمر به ان  
 كان في بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه **ا** ملخصا ومثله  
 في الزبلي واعترضه العلامة الطرسوسي بان التقييد بقوله هذا اذا ادعى الرهن هلاك الرهن  
 الخ من عنده لم يعمد الى احذوه وفاء لان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل يأمره القاضي  
 باحضاره وان لم يدع الرهن الهلاك لا يصير قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدق الرهن على  
 بقائه واقره ابن وهبان فقال تنبعت ما عندي من الكتب فلم أجده هذا القيد وعباراتهم تقييد  
 صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطالب  
 احضار المرهون حق الرهن فاذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتن عليه والتحليف على  
 عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حل ومؤنة كالامر بالاحضار على هذين القولين **ا** ملخصا من  
 شرح الوهبانية لابن الشحنة ثم حرر ابن الشحنة المستقلة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم  
 الاحضار مطلقا في مسئلة قضاء الدين بتمامه للتعليل المأثور واما في قضاء فحجم منه فلا يلزم  
 الادعاء على الرهن الهلاك لانه يدفع فحجم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار  
 جميع الرهن لكن يدعى الهلاك توجبه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التحليف على هذا  
 التفصيل **ا** ملخصا وقد ورد هذا التفصيل في نظامه الا في قال الشرنبلالي وقد فهم

او عند العدل لانه لم ياتمه  
 شرح مجمع (فان احضر  
 سلم) له (كل دينه اولاً ثم  
 سلم المرتن رهنه) حقيقة  
 للتسوية (وان طالب دينه  
 في غير بلد العقد) للرهن  
 (فكذلك) الحكم (ان لم  
 يكن للرهن مؤنة وان كان  
 له مؤنة) سلم دينه واصل  
 يحضره لان الواجب عليه  
 التسليم معنى الغلبة لا العمل  
 من مكان الى مكان ونقل  
 القهستان من الذخيرة انه  
 لو لم يقدر على احضاره أصلا  
 مع قيامه لم يؤمر به **ا**  
 فليحفظ (و) لكن (لرهن  
 ان يصفه باقته ما هلك) وهذا  
 كانه اذا ادعى الرهن هلاكه  
 اما اذا لم يدع فلا فائدة في  
 احضاره وكذا الحكم عند  
 كل فحجم حل

الشارح ان التقييد بطالب المدهى فيما اذا اراد فاقبض فقط واسكنه غيره لم يعلنه من  
 كلام الزبلي الموافق لكلام النهاية **ا** وأقول وبالله استعين الذي يظهر لي أن الحق مع  
 صاحب النهاية وان اقتداهم فلتبين كافهم الشربة لاني فلا يلزم القاضي أمر المرتن  
 بالاحضار الا اذا طالبه الرهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه أنه في الذخيرة قيد التحليف  
 على عدم الهلاك بطلب الرهن وتبعية القهستان ومثله في غير الافكار وفي البرازية وان ادعى  
 أي الرهن هلاكه يحلف المرتن على قيامه فاذا حلف أمر أي الرهن بادهاء الدين **ا** ولم  
 يشدوه بصورة وفاة الدين بتمامه أو وفاة فحجم منه وقد حلفت عما مر استواء الامر بالاحضار  
 والتحليف وجريان النزاع فحجم ما خفيت كان المنقول أنه لا يجب على القاضي تحليفه الا بطالب  
 صاحب الحق فكذلك لا يجب عليه الامر بالاحضار الا بطالب مطلقا هذا ما ظهر لافهم في القاصر  
 واقعه الى أعلم (قوله كاحضره ابن الشحنة) الذي حرره هو التفصيل كما علمه أخاه ط (قوله  
 ولادفع الخ) اي لا يدفع الرهن الدين بتمامه ما لم يحضر المرتن الرهن وان لم يدع الرهن  
 الهلاك الا ان يكون في غير بلد الرهن وحله مؤنة فبذلك الدين وله تحليف المرتن على عدم  
 الهلاك وقوله كذا النجم اي لا يدفع له ما حل ما لم يحضر المرتن الرهن وان لم يدع الهلاك  
 وحله فذلك الحكم النجم والدين بتمامه وادعوا هذا على غير ما في النهاية اما على ما فيه فافهم ما فرغ  
 من حيث انه في النجم لا يؤمر المرتن باحضار الرهن بدون دعوى المدين الهلاك واليه أشار  
 بقوله أولا الى آخره عطف على قوله كذا النجم والمثني بلا محذور دل عليه مضمون الكلام  
 قبله فان قوله ما لم يحضر الرهن يقيده بأنه يؤمر بالاحضار اي أولا يؤمر المرتن في صورة النجم  
 بالاحضار لا بدعوى الرهن الهلاك هذا تقرير النظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع  
 التقييد بدعوى الهلاك في كلام النهاية الى مسئلة النجم فقط وادعوا الفرق بين ما قدمنا  
 ما فيه (قوله او يكن الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشلبي من التفصيل ط قال السانحاني  
 وأوهنا به في الا والافعل بعد ما حقه النصب بان مضمرة الا انه ورد بالجزم ما يصح عطفه  
 على يحضر أي لا يدفع ما لم يكن الخ **ا** قال في لادفع مده لم يكن في غير مكان العقد  
 أي بان كان في مكان العقد لان باقي النفي اثبات لكن بعده قوله والحمل بعسر لانه اذا كان في  
 مكان العقد لا يحتاج الى حمل الا ان يقال يمكن انه نقله الى داره فصيرمه في البيت لادفع اذا  
 كان الرهن في بلدة العقد الا اذا احضره المرتن ما لم يكن له حل ومؤنة وعلى هذا فهو محال  
 لما مر عن الشلبي مؤيد لما قدمناه من البرازية والذخيرة لكنه بعد فتأمل (قوله ولا يكاف  
 مرتن الخ) لانه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليحه في قدرته (قوله عند  
 العدل) هو من بوضع عند الرهن ويبقى له باب مخصوص (قوله بامر الرهن) متعلق بوضع  
 (قوله لانه بذلك) أي بالبيع فصار كأنه ما تفاخرا الرهن وصار الرهن رهنا ولم يسلم اليه بل  
 وضعه على يد عدل وتسلمه في الهداية وشروطها (قوله يمكن الرهن من يده) يعني لا يكاف  
 تسليم الرهن لبيع بالدين لان عقد البيع لا قدرة له مرتن على المنع منه شرعا لانه لم  
 يتوقف نفاذ البيع على اجازة المرتن أو رضاه دينه ولا يفسخ بفسخه في الاصح كما ياتي بيانه  
 (قوله ولا يكاف من قضى الخ) من واقعه على المرتن وقضى مبق للمجهول وبعض نائب

كاحضره ابن الشحنة وقال

نظما

ولادفع ما لم يحضر الرهن

أو يكن

بغير مكان العقد والحمل بعسر

كذا النجم اولادون دعوى

مدينه

هـ لا كاحضره في النهاية

يذكر

(ولا يكاف مرتن) قد

(طاب دبه احضار رهن

قد وضع عندا من يامر

الرهن ولا احضار) عن

رهن بامه المرتن امره

اي امر رهن (حقي

يقضه) لانه بذلك

(و) حقيقه (اداقبضه) أي

الدين (يكاف احضاره) القيام

البدل مقام المبدل (ولا

يكاف) مرتن رهنه

ثم يكن الرهن من يده

اي قضى دينه) بئنه لان حكم

الرهن الحبس الدائم حتى

يقض دينه (ولا) بكاف

(من قضى به من دينه) او

أمر بامه (تسليم بعض

رهنه حتى يقض البقية من

الدين) أو بيع ثما



الفاعل أي بعض دينه الثابت على الرهن وقوله أو أبرأه بقى للمعلوم (قوله اعتبره أو جيبس المبيع) أي عند البيع فإنه لا يلزمه تسليم بعضه بقض بعض الثمن لكن لو ردهم عبد من وجهي  
 لكل شيء من الدين له بعض أحدهم بأداء ما هو له بخلاف البيع كما يذكره في الباب الآتي  
 (قوله وعياله) المعتبر في كون الشخص عياله أن يساكنه سواء كان في نفقته أم لا كالزوجة  
 والولد والخدم الذين في عياله والزوجة والأجداد والخاصة مشاهرة أو - إنهم لا يمازونه ويهرى  
 يجرى أعمالهم بغيرك المتفاوضة والعنان ولا يشترط في الزوجة والولد كونهم مائعيه أو  
 غير الأفكار (قوله وضمن الخ) مفعوله قوله الآتي كل قيمته فهو ضمان الغصب لا ضمان  
 الرهن والمراد أنه يضمن بهذه الأشياء إذا هلك بسبب أو كل فعل يقوم به المودع بغيره المرمون  
 ومالا فلا إلا أن الوديعة لا تضمن بالنائب كأي جامع النصوص وإنه لو خالف ثم عاده فهو رهن على  
 حاله فلا يرد في الوفاق وكذا رهنه صدق رهنه لأنه أقرب بسبب الضمان (تنبيه) لو مات  
 المرمون بمجهلا يضمن كأي الخيرة بغيره (قوله وتعهديه) عطف عام على خاص أي كالقراءة  
 والبيع واللبس والركوب والسكنى بلاذن فهو - تناف (قوله كل قيمته) أي بأغنى ما بلغت  
 لأنه صار غاصبا اتفاقا وفي الهداية لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة والأمانات تضمن بالعمد  
 (قوله في قط الدين بقدره) أي يقطع الدين بجميعه حالة كونه بغير ضمان والارجع كل  
 منهما على صاحبه بما فضل وكان الأولى حذف ذلك لأن فيه تنبيه لا ياتي في المتن فريما (قوله  
 على ما اختاره الرضى) أقول الذي في البرازية وغيره أنه اختاره السرخسي وكان ما ههنا من  
 تحريف النسخ إذ لم يشهر هذا الاسم على أحد من أئمتنا فيما أعلم كامل (قوله لكن قد تنافى  
 الحظر عن البرجندی هنا) أي عن شرح البرجندی في هذا المثل وهو كتاب الرهن ثم إن الذي  
 قدمه في الحظر لم يميزه إلى البرجندی ثم عزاه إليه في الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندی  
 في الرهن عن كنف البرجندی (قوله قلت ولكن الخ) هذا في ما قدمه في الحظر  
 المميز (قوله أنه) أي أن جعله في العين (قوله قلت ولكن الخ) هذا في ما قدمه في الحظر  
 ذلك الشعر كان وبان وقد ما هنا أن الحق القوي بين العين واليدان أثبتت كل منهما  
 عن سبب الاختيار صلى الله عليه وسلم ثم إن هذا استدراك على الاستدراك فهو تأكيد لما في  
 المتن من الذم وبه بينهما بناء على أنه يلبس في كل منهما فهو استمهال لا حفظ فلذا يضمن وعلى  
 هذا فقولنا في الخ لا حاجة إليه لأنه عين ما في المتن وهو المصريح به في الهداية وغيرها فلا  
 حاجة إلى إثباته بالبحث والقصاص الذي ليس لنا أهلا (قوله لا يجعله الخ) عطف على قول  
 المصنف يجعل خاتم الرهن في خنصره أي لا يضمن بغيره في غير الخنصر والأصل في هذا أن  
 المرمون ما دون بالحفظ وإن لا - أعمال الخاتم في الخنصر استمهال موجب للضمان  
 وفي غيرها حفظ لا يلبس لأنه لا يضمن في العادة فلا يضمن وكذلك الطبيب إن لم يلبس  
 الطبيب ضمن لأنه استمهال والا كان وضعه على عاتقه فلا لأنه حفظ ثم المراد بعدم الضمان  
 فيما بعد حفظه استعماله لا أنه لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن أصلا لأنه مضمون بالأقل  
 من قيمته ومن الدين كما صرح به في شرح الطحاوي اتفاقا ملخصا (قوله فان الشبهان الخ)  
 كذا في الهداية والتميز بين وظاهر لزوم الضمان وإن لم يكن المرمون من الشبهان مع أنهم -

اعتبارا بجيبس المبيع  
 (ويجب) على المرمون (أن)  
 يحفظه بنفسه وعياله  
 في الوديعة (وضمن أن) حفظ  
 بغيره (كما صرح به) (و) ضمن  
 (بأدائه) واعادته واجارته  
 واستفادته (وتعهديه) كل  
 قيمته (في قط الدين بقدره  
 (وكذا) يضمن كل قيمته  
 (يجوز) خاتم الرهن - في  
 خنصره - سواء عمل فيه  
 ليطن كفه أو لا وبه يفتي  
 برجندی (اليسرى أو الحق)  
 على ما اختاره الرضى لكن  
 قد تنافى الحظر عن البرجندی  
 هنا أنه شاعروا رافض  
 وأنه يجب التحرز عنه فتنبه  
 قلت ولكن يثبت العادة في  
 زماننا بأنه كذلك فينبغي  
 لزوم الضمان قياسا على  
 مثله السابق الآتية  
 فليجرب لا يجعله في خنصره  
 أخرى إلا إذا كان المرمون  
 امرأة فتضمن لأن النساء  
 يلبسن كذلك فيكون  
 استعماله لا حفظا بل كال  
 معز بالزيلي (و) مثله  
 (تقاربا بين الرهن الثلاثة)  
 فان الشبهان يتقاربان في  
 العادة بصيغتين

لا الثلاثة (و) في (لبس خاتمه) أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع إلى العادة) فان كان من يجهل بلبس خاتمه من ضمن والا كان  
 حافظا فلا يضمن (ثم ان قسميها) أي بالقيمة المذكورة ٤٣١ (من جنس الدين وانفق في أصاها غيره) أي بغيره بالقضاء

في لبس الخاتم اعتبره وحال المرمون نفسه والظاهر أن المراد هنا ما إذا كان منهم بدليل قول  
 قاضيان وغيره وفي السابقين إذا كان المرمون يتقارب بيمينين لأنه استمهال اه فقد نظر إلى  
 حال المرمون كافي الخاتم ويجعل ما ههنا عليه تدفع المناقاة فافهم (قوله لا الثلاثة) فيكون  
 حفظ الاستمهال فلا يضمن (قوله وفي لبس خاتمه الخ) وكذا لو رهنه خاتمين فلبس خاتما فوق  
 خاتم زبلي (قوله يرجع إلى العادة) أي عادة المرمون وإن خالفت عادة غيره كما يؤخذ مما  
 بعده (قوله ثم ان قسميها الخ) تفصيل ويأتى لما أجله سابقا (قوله أي بالقيمة المذكورة)  
 أي في قوله كل قيمته (قوله من جنس الدين) والدرهم والدينار جنس واحد فان كانا يتقاربان  
 من شرح الحوى أبو السعود قال ط وبه صرح في المعتمد (قوله وطالب  
 المرمون الرهن بالفضل) أي بما زاد من الدين على ما ضمنه ولو الدين أقل طالب الرهن المرمون  
 بالفضل فلو قال كما قال الزيلي وطالب كل واحد منهم ما صاحبه بالفضل لكان أشمل (قوله  
 وحافظه) عطف على بيت (قوله ونفقة رهن) كما كان مشربا وكسوة الرقيق وأجرة نظائر  
 ولد الرهن وسقى البستان وكري النهر ونفاق خياله وجزاؤه والقيام بمصلحه هداية (فرع  
 باع عبد أبر غير بغيره فلم يتقاربوا حتى أكل العبد الرغيف صار البائع - تنويفا للثمن بخلاف  
 ما لو رهن دابة بغيره فبغيره فبغيره لا يضمن المرمون - تنويفا للدين والفرق ان النفقة في الأول  
 على البائع وفي الثاني على الرهن جوهره ملخصا (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطف على  
 أجرة وفي البرازية أخذ هذا السلطان الخراج أو العشر من المرمون لا يرجع على الرهن لأنه إن  
 نطوع فهو من ماله وان أكره فقد ظله السلطان والمظالم لا يرجع الأعلى الظالم اه (قوله  
 في الرهن) سواء كان في الرهن فضل أولا هداية (قوله لأنه ملكه) فعليه كفايته وموته  
 (قوله شيء منه) أي ما يجب على المرمون وفي الجوهر لو شرط الرهن للمرمون أجرة على حفظ  
 الرهن لا يضمن شيئا لأن الحفظ واجب عليه بخلاف الوديعة لأن الحفظ غير واجب على  
 المودع اه (قوله كذا وأجره) أي مزاواة مضمون أو عين أياضت وهو ذلك مما يذكر  
 (قوله على المضمون) أي ما دخل في ضمان الرهن والأمانة خلافه (قوله والأفعلى المرمون)  
 أي فقط لأنه يحتاج إلى إعادة الاستيفاء التي كانت له (قوله وكذا) أي ينقسم على المضمون  
 والأمانة كأي الهداية وغيرها وفي البرازية وعن الدواء وأجرة الطبيب على المرمون وذكر  
 القدوري أن ما كان من حصة الأمانة على الرهن ومن المشايخ من قال عن الدواء على المرمون  
 اعتبارا بغيره أن لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الرهن فعليه وقال بعضهم على المرمون بكل حال  
 وأطلاق محمد بن علي عليه اه (قوله كان متبرعا) لأنه غير مضمون فله لأنه يمكنه الرفع إلى  
 القاضي (قوله في غير ذلك يرجع عليه) فلو كان الآتي هو الرهن يرجع المرمون عليه سواء كان  
 المرمون قاعا أولا ولا يكون رهنه بالانفقة فليس له الحبس بذلك وهو قول الإمام بن زينة  
 (قوله لا يرجع) وعليه أكثر المشايخ لأن هذا الأمر ليس للزمام بل للنظر وهو مردود بين الأمر  
 سببه أو ليكون ديار الأولى أولى ما لم ينص على الأعلى كأي الخيرة في ما ذكره المصنف في

بالقيمة (إذا كان الدين حالا  
 وطالب) المرمون (الرهن)  
 بالفضل (إن كان غنة فضل  
 وان) كان الدين (مؤجلا  
 يضمن المرمون - من نفقه  
 وتكون رهنه عنده فإذا  
 حل الأصل أخذ منه وان  
 قضى بالقيمة من خلاف  
 جنسه كان الضمان رهنه  
 عنده إلى قضاء دينه) لأنه بدل  
 الرهن فاخذ حكمه (وأجرة  
 يت حفظه وحافظه) وماوى  
 القم (على المرمون وأجرة  
 راعيه) لو حيوانا (ونفقة  
 الرهن والخراج) والعشر  
 (على الرهن) والأصل فيه  
 أن كل ما يحتاج إليه المصلحة  
 الرهن بنفسه وتبعية فعلى  
 الرهن - لأنه ملكه وكل  
 ما كان لحفظه فعلى المرمون  
 لأن حبه له وأعلم أنه لا يلزم  
 شيء منه واشترط على الرهن  
 فهو - تنافى عن الخيرة  
 (وأما ونفقة رده) لجعل آين  
 (أو رد جز منه) كذا رواه  
 جريح (اليد) أي إلى يد  
 المرمون (فتنقسم - إلى  
 المضمون والأمانة والمضمون  
 على المرمون والأمانة مضمونة  
 على الرهن) لو قيمته أكثر  
 من الدين والأفعلى المرمون

وكذا مخالفة امرأته وفروجه وهداية (و) على ما وجب على أحدهما فإدائه الآخر كان مضمونا لياحه القاضي به  
 ويجعله دية على الآخر (في غير ذلك يرجع عليه) وبغيره لا يضمنه بل يرجع على كل المانعة



البلدية فاض أو كان من قضاء الجور قال العلامة المقدسي لا يصح صدق المرتين على التمسك  
 الأمانة اه يعني لا يصح صدق على أنه أنفق إجماع لا يثبت على الرجوع على ما يظهر من سائر  
 (قوله وعن الإمام الخ) أفاد بحكاية الخلاف في الحاضر أن ما في المتن مفروض في الغائب  
 (قوله مطلقا) أي وإن كان بأمر القاضي لأنه يمكنه أن يرفع إلى القاضي فيما مر صاحب به بذلك  
 اه ح (قوله خلافاً لثاني) حيث قال يرجع حاضر أو غائباً كافي الأخيرة لكن في الثانية أنه  
 لو كان حاضر أو أي عن الاتفاق فامر القاضي به يرجع عليه وبه يقتضي اه فتاوى فالتفتي  
 به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر إطلاق المتن (قوله وهي فرع  
 من قوله الجور) لأن القاضي لا يلبى على الحاضر ولا يفتد أمره عليه لأنه لو فتد أمره عليه صار  
 مجبوراً عليه وهو لا يملك مجبره عنده وعند أبي يوسف فذلك فيفتد أمره عليه فيبقى (قوله  
 بخلاف ما لو دعي المرتين وده الخ) أي وأنه ذلك بعد الرد وادعي عليه الرهن أنه ذلك عند  
 المرتين (قوله لأنه المنكر) منهم ما اتفق على دخوله في الضمان والمرتين يدعي البراءة والراهن  
 ينكرها فكان القول قوله بدائع (قوله وبسقط الدين) أي لا كانه فان الكلام فيه ط  
 (قوله لاثباته الزيادة) أنه أقوله فلراهن أيضاً اه ط وعادة البدائع ولو أضافا الأمانة  
 فالأمانة يثبت أيضاً لأنما تثبت استيفاء الدين ويثبت المرتين تنفي ذلك فالأمانة أولى اه وهي  
 تنفي قبول يثبت المرتين إذا انفردت شريكتي (قوله ولو قبل قبضه) الأولى أن يقول ولو في  
 هلاكه قبل قبضه أي لو اختلفا في هلاك الرهن فزعم المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه  
 وقال الراهن بهد القبض ط (قوله بزنية) عبارة زعم الراهن هلاكه عند المرتين وسقوط  
 الدين وزعم المرتين أنه رد عليه بهد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لأنه يدعي  
 عليه الرد المعارض وهو ينكره فان برهنا فلراهن أيضاً وبسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم  
 المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتين لأنكاره دخوله في ضمانه وان برهنا  
 فلراهن لاثباته الضمان اه وهي عبارة واضحة لا غبار عليها ط (تنبيه) قد ظهر من هذا  
 أن المسئلة مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمنه هل هو قبل الرد أو بعده وهي  
 المذكورة في عامة الكتب أما إذا كان الاختلاف في دعوى الرد من غير ذكر الهلاك فقد ألت  
 فيه الشريعة لا في رسالة سماها الاقناع في الراهن والمرتين إذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر  
 الضمان وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قد يجب إبطال القول للراهن بيمينه نص عليه في  
 مراجع الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لأنه منكر اه قال  
 لكن قد يجب مل على ما إذا اختلفا في الرد والهلاك لأن سياق كلام المراجع في الاختلاف في  
 الهلاك وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتين وأنه أمانة في يده وبأن كل أمين ادعي  
 إبطال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فمن ادعى استثناء المرتين  
 من هذه الكاية فعليه البيان ويعارض كلام المراجع بما لو ادعى المرتين هلاك الرهن عنده  
 وانكره الراهن فان القول للمرتين بيمينه لأنه أمين كالمودع والمستعير مع أن الراهن منكر  
 ثم قال وعلى ما في المراجع هل يسقط قدر الدين ولا يضمن الزائد أو لا ضمان أصله نظر الأمانة  
 واقرا الراهن بهد قضاء الدين أو يضمن كل القيمة فليقتضيه الله تعالى إلخ كما هو المفتي والمنظر

وعن الإمام لا يرجع لو  
 صاحبه حاضر مطلقاً خلافاً  
 لثاني وهي فرع من قوله  
 الجور زاي (قال الرهن  
 رهن غير هذا قال المرتين  
 بل هذا هو الذي رفته  
 عندي قال قول للمرتين  
 لأنه القاض بخلاف ما لو  
 ادعى المرتين رده على  
 الراهن بعد قبضه فان  
 القول للراهن لأنه المنكر  
 فان برهنا فلراهن أيضاً  
 وبسقط الدين لاثباته الزيادة  
 ولو قبل قبضه فانقول  
 للمرتين لأنكاره دخوله  
 في ضمانه وان برهنا فلراهن  
 لاثباته الضمان بزنية  
 (يجوز له السفر به) بالرهن

نصاً في هذا اه مخلصاً أقول لكن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الأمانات لأنه  
 مضمون بالدين فكيف يصح صدق في الرد وأما ما عارض به كلام المراجع فلا يخفى عدم وروده لأن  
 الضمان في هذه أن كان للمرتين قلامه في لكون القول له لأن الدين بسقط به لملك الرهن عند  
 المرتين فلا عارضه لأنه لم ينف الضمان عن نفسه وفي دعواه الرديني الضمان عن نفسه  
 وإن كان الضمان للراهن فأنما يكون القول للمرتين بيمينه إذا ادعى الهلاك قبل القبض  
 لا بعده كما مر عن البرزنية والفرق بينهما وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من أن يخفى  
 ورايت في فتاوى قاضي الهداية مانعه سئل عن المرتين إذا ادعى رد العين الموهوبة وكذب  
 الراهن هل القول قوله أجاب لا يصح كون القول قوله في رده مع يمينه لأن هذا شأن الأمانات  
 لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده إليه اه ومنه أنه في فتاوى ابن الشطي  
 وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المراجع فلزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم  
 قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي أن يقال إن ذلك كانه فيما إذا كان الرهن غير قائم على  
 الدين فان كان زائداً لا يضمن الزيادة لتمامه أمانة غير مضمونة فيكون القول قوله في غير ما سواه  
 ادعى مجرد الرد أو مع الهلاك اه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وهذا النص ير من خواص كتابا  
 هذا والله تعالى الحمد (قوله إذا كان الطريق أمنا) أي ولم يقيد بالمصر أما إذا قيد به لا يملكه  
 وغامه في ط (قوله وكذا الاتقال عن البلد) أي الاتقال عن البلد كفي في بلد آخر فامل  
 (قوله وكذا العدل) أي كالمرتين فيما ذكر (قوله على خلاف ما في فتاوى القاضيين) أي  
 قاضيان والقاضي ظهير الدين حيث قال ليس للمرتين أن يسافرا بالرهن وزاد الأول وهذا  
 عند صاحبين (قوله وأهل ما في العدة) سبعة إلى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين  
 واعترضه الرمي بأنه لا حاجة إلى التوفيق فان ما في قاضيان صريح في أنه قواهما (قوله إذا  
 على الرهن) عني عليه الخبر أي خفي بجاز من عني البصره فخرط قال ط لم أفق على ضبطه  
 وقد قرئ قوله أنه إلى فعميت عليكم بالتحقيق والتشديد والمراد إذا خفي حاله ولم تدركه قيمة وقد  
 اتفقا على هلاكه اه (قوله فهو بما فيه) الباطلة قابلة والمعاوضة سمدى (قوله ضمن  
 بما فيه من الدين) فيسقط الدين عن الراهن وهذا إذا لم يعلم أنه أقل فان علم واشتبهت قيمته براجع  
 حكمه ط (قوله كذا ذكره المصنف) وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في  
 البسوط كما في هذا التأويل عن الفقيه أبي جعفر اه والله تعالى أعلم

• (باب ما يجوز إرثه أهله وما لا يجوز) •

(قوله لا يصح رهن مشاع) أي إلا أن كان عبداً منهم حارثناه عند رجل يدين له على كل واحد  
 منهم حارثناه واحد فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجز كافي القهـ تنافي عن الأخيرة والأذا  
 ثبت الشيوع فيه ضرورة كإياي آخر السوادة (قوله مطلقاً) يفسره ما بعد مواعيل يجوز لأن  
 موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع بقوت الدوام لأنه لا بد من المداية فيه كانه قال  
 رهنك يومادون يوم وتمامه في الهداية (قوله مقارناً) كمنصف دار أو عبد (قوله أو طارناً)  
 كان برهن الجميع ثم يتفاهض في البعض أو يأذن لراهن للعدل أن يبيع الرهن كيف شاء  
 فباع نصه اه مخ وفي رواية من أبي يوسف أن الطاري لا يضمن والصحيح الأول كافي

(إذا كان الطريق أمنا)  
 كافي الوديعة (وان كان له  
 حل ومونة) وكذا الاتقال  
 عن البلد وكذا العدل الذي  
 الرهن في يده كافي المعاداة  
 من زيادة العدة على خلاف ما في  
 فتاوى القاضيين ولعل  
 ما في العدة قول الإمام  
 وما في الفتاوى قواهما كما  
 بقية كلام القنية (قائمة)  
 في الحديث إذا ادعى الرهن  
 فهو عاقبه قالوا معناه إذا  
 اشتبهت قيمته بعد هلكه إن  
 قال كل لا أدري كم كانت  
 قيمته ضمن بما فيه من الدين  
 كذا ذكره المصنف أول  
 الباب  
 (باب ما يجوز إرثه أهله  
 وما لا يجوز)  
 (لا يصح رهن مشاع) لعدم  
 كونه عبداً كما مر (مطابقاً)  
 مقارناً أو طارناً



التمهيد والدرر وسيد كراشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه (قوله من ثم يركب أو غيره)  
 لأن التمر يتركب من ثمره وثماره ويوما يصير كانه رهن يوم ما دون يوم وأما اجارة المشاع  
 فأما جازت عنده من التمر يتركب دون غيره لأن المداير لا يتركب من استيفاء ما اقتضاه العقد  
 إلا بالمال بآلة وهذا المعنى لا يوجد في التمر يتركب أفاده الاتفاق أي لأن التمر يتركب من ثمره بآلة ما  
 في المدة كما يحكم العقد والمال بخلاف غيره (قوله يقسم أولا) بخلاف الهبة لأن المانع فيها  
 غرامة القسمة أي أجرة القسام وهي فيما يحتمل القسمة لا فيما لا يحتملها معراج (قوله)  
 والصحيح أنه فاسد) وقيل باطل لا يتحقق به الضمان وليس يصح لأن الباطل منه ما لم يكن مالا  
 أو لم يكن المقابل له مضمونا وما نحن فيه ليس كذلك بناء على أن القبض شرط تمام العقد  
 لا شرط جوازه اه غناية وسياتي آخر الرهن وسياتي أيضا هناك أن كل حكم عرف في الرهن  
 الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد بل كونه مقبضا إذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتي  
 بيانه إن شاء الله تعالى (قوله ما قبل البيع قبل الرهن) أي كل ما صح بيعه صح رهنه (قوله)  
 والمشغول) أي بحق الراهن كما بيده الشارح أول الرهن أحد ترزا عن المشغول بغير  
 الراهن فلا يمنع كافي شية المحوى من العمادية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه لما في  
 الهداية ويمنع التسليم كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة اه قال في المعراج فإذا خرج  
 منها يحتاج إلى تسليم جديد لأنه شاغل لها كشيء غلب بالمتاع وكذا متاعه في الوعاء المرهون يمنع  
 التسليم والحيلة أن يودع أولا ما فيه عند المرتبة ثم يسلمه مارهن اه (قوله والمتصل بغيره)  
 صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل بغيره كالبناع وحده أو الفضل أو التمر بدون الأرض  
 أو التمر كما سيذكره واحترز به عن الشاغل المنفصل كالورهن ما في الدار والوعاء بدون ما وسلم  
 الكل فإنه يجوز كافي الهداية والخاصية فانهم أرادوا بالمتصل التابع لما في الهداية رهن مرجا  
 على دابة أو ما في رأسها ودفع الدابة مع السرج والجام لا يكون رهننا حتى يفرغه منها ثم يرد له  
 إليه لأنه من توابع الدابة بمنزلة القمرة للخيول حتى قالوا لا يدخل فيه من غير ذكر اه يعني لو رهن  
 دابة علم السرج أو الجام يدخل في الرهن معراج وبهذا ظهر أن تقييده المتصل فيما مر وفيما  
 يأتي بقوله خلقه غير ظاهر فتدبر (قوله والمطلق عتقه بشرط قبل وجوده) كما إذا قال إني أهدى  
 دابة هذه الدار فانت حر فإنه يصح بغيره لارهنه واه لأنه لان حكم الرهن الحبس الدائم إلى  
 الاستيفاء وليس مثل هذا لا يدوم لأنه قد يدخل الدار فيه حتى فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط  
 أقول وما ذكره الشارح نقله البيرى عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاة لوعاق حتى  
 عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا لاشافى اه تأمل (قوله غير المدبر) مثل المطلق والمقيد  
 محوى أي فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح في باب ان المقيد يباع ويوهب  
 ويرهن ويشرح به أيضا هناك الباقى في شرح المانتى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا  
 بل على صفة خاصة كانت من مرضى هذا وفيه سقري أو نحوها وينظر الفرق بين المعاني  
 عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز (قوله فيجوز  
 بيعها لارهنها) أي الاربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بغيره ولارهنه والمقيد  
 يجوزان فيه (قوله وفيها) أي في الاشياء من الفن الخامس في الحيل والماله مذكورة في

من ثم يركب أو غيره يقسم  
 أولا ثم الصحيح أنه فاسد  
 يضمن بالقبض وجوز  
 الثاني وفي الاشياء ما قبل  
 البيع قبل الرهن الا في  
 اربعة المشاع والمشغول  
 والمتصل بغيره والمعلق عتقه  
 بشرط قبل وجوده غير  
 المدبر فيجوز بيعها لارهنها  
 وفيما الحيلة في جواز رهن  
 المشاع

حيل الولو الحيلة آخر الكتاب (قوله أن يبيع منه) أي من المرتبة بشئ قدر الدين الذي يريد  
 الرهن به (قوله ثم يفسخ البيع) أي يحكم الخيار (قوله قال المصنف) أي في المنع آخر هذا  
 الباب وفيه فاش وعندي في صحة هذه الحيلة نظر ظاهر لما تقر سابقا من أن الصحيح أن  
 الشيوع الطارئ مقسود كالتقارن ويمكن أن تكون مفرعة على القول المقابل للصحيح وهو أن  
 الشيوع الطارئ غير مقسود وفيه نظر اه والظاهر انه أراد بانظر الثاني ما ذكره الشارح  
 بهدافهم (قوله اما ان يبقى في ملكه) أي لأن البائع فيما إذا كان الخيار له لأن خياره يمنع  
 من خروج المبيع عن ملكه فيكون رهنه النصف في مدة الخيار رهنه البعض ملكه وهو رهن  
 المشاع ابتداء فانهم (قوله أو يعود ملكه) أي البائع فيما إذا كان الخيار لا يشتري لأن المبيع  
 يخرج به عن ملك البائع ولا يملك المشتري عنده ملكه عندهما فله في قوله ما يكون رهن  
 المشاع ابتداء من التمر يتركب سواء فسخ البيع أو أجازته وعلى قوله أن أجازته دخل في ملكه  
 والاعاد إلى ملك البائع وعلى كل فرهنه النصف في مدة الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من  
 الاجنبي وكان ينبغي للشارح أن يزيد أو يدخل في ملك المشتري بعد قوله أو يعود ملكه (قوله)  
 كما بطه في تنوير البصائر) أي للشرف الغزى بحشى الاشياء وحاصلها مع الايضاح ما قدمناه  
 (قوله فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان أصابهم عيب ذهب من الدين بحسابه مخ عن  
 حيل النصف وحاصلها أن هذا ليس رهننا حقيقة لا صحيحا ولا فاسدا الذي يوجد عتقه وانما هو  
 بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما إذا فسخ الاجارة فان له حبس المأجور حتى يقبض  
 الاجرة ولما كان له في ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه ببقائه اذ ذلك بخلاف  
 الامانات فانها لا تضمن الا بالاسم لا بالملك وبخلاف الرهن الحقيقي فإنه مضمون بالاقبل من قيمته  
 ومن الدين فقد ظهر بماتر زناه وجهه قوله بمنزلة الرهن أي بمنزلة من حيث ثبوت حق الحبس  
 فقط لامن حيث أنه يضمن كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى أنه ليس كسائر الامانات  
 ما في خيارات جامع الفصولين باع أرضا بخيار وتقابضت منه البائع في المدة تبقى الأرض  
 مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها حتى يدفعه إلى البائع اه وعليه فلو هلكت وقبضها مثل  
 الثمن الذي قبضه البائع سقط ولو أقل سقط منه بحسابه هذا ما ظهر في فانهم (قوله وفي الخ)  
 تأمل مع المسئلة الآتية في المتن آخر هذا الباب (قوله ليس باولي) أي يكون رهننا (قوله)  
 أو بناء) كهدارة فائقة في أرض وقف كإتق به في الحامدية أو في أرض سلطانية كهدارة في  
 التقارضية (قوله بدونها) أي بدون الأرض (قوله كرهن الشجر لا الثمر) أي كرهن الشجر  
 بعوضها أو تبعها للأرض مع التنصيص على نفي الثمر ليكون الفساد من هذه الجهة فالولي يضمن  
 دخل الثمرية انصهيا لا بعد بخلاف البيع لأن يهره بدون الثمر جائز ولا ضرورة إلى ادخاله من  
 غير ذكره بخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكره لانه ليس بتابع بوجه  
 وكذا يدخل الزرع والرطبة والبناء والغرس في رهن الأرض والدار والقربة لما ذكرنا كافي  
 الهداية (قوله خلقه) المناسب حذفه كما فعل في الهداية وغيرها ليشمل البناء والسرج والجام  
 كما قدمناه (قوله وعن الامام الخ) لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناءه لا لاجبار عوضها  
 بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبني فيصير رهننا جميع الأرض وهي مشغولة  
 وعن الامام جواز رهن الأرض لا شجر ولورهن شجر بعوضها والدار بعافها جاز ملحق

الشيوع الطارئ فاش بل  
 ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو  
 اما أن يبيع في ملكه أو  
 يعود ملكه وعلى كل يكون  
 رهن المشاع ابتداء كما بطه  
 في تنوير البصائر فتنبه  
 قلت والحيلة الصحيحة ما في  
 حيل منية المقتي أراد رهن  
 نصف داره مشاعا يبيع  
 نصفها من طالب الرهن  
 ويقبض منه الثمن على أن  
 المشتري بالخيار ويقبض  
 الدار ثم يفسخ البيع بحكم  
 الخيار فتبقى في يده بمنزلة  
 الرهن بالثمن واعتقده ابن  
 المصنف في زواهر الجواهر  
 وفيها الشيوع الثابت  
 ضرورة لا يضر لما في  
 الولو الحيلة ولوجاء بشو بين  
 وقال خذ احدهما رهننا  
 والاخر بضاعة عنده ملك  
 فان نصف كل منهما ما يصير  
 رهننا بالدين لان احدهما  
 ليس باولي من الآخر  
 فيشيع الرهن فيهما بالضرورة  
 فلا يضر (و) لا رهن أغرة  
 على فضل دونه (لا) رهن  
 أرض أو مفضل أو بناء  
 بدون أو كذا ملكها (رهن  
 الشجر لا الثمر) وهو الأرض  
 لا الفضل والاصل ان المرهون  
 متى انفصل بغير المرهون  
 خلقه لا يجوز ولا متناع  
 قبض المرهون وحده درر



بذلك الرهن هداية (قوله لانه اتصال بمجاورة) على الجوار من الشجر بمواضعها لان  
 اتصال الشجر ومواضعها القائمة فيها ياتي اتصال بمجاورة لا اتصال بتبعية كالبناء  
 وسرج الهداية ولا اتصال خلة كالتزويج كره من متاع في وعاء فلا يضر (قوله صح في العرصة)  
 أي والسقف والحيوان الخاصة كافي القنية (قوله لانه تبعا) مخالف لما قدمناه من  
 الهداية في رهن السرج على الهداية من أنه لا يجوز حتى يتزعم لانه من توابعها فتأمل (قوله  
 ولارهن المخرالخ) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هو لا لعدم المسالية في المخرق قيام المانع في الباقي  
 هداية (قوله والمدير) أي المطلق كإقامته وهو مستفاد من التعديل المذكور (قوله ولا  
 بالامانات) أي لا يصح أخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا  
 أو قيمته ان كان قيميا لا امانة ان هلك فلا شيء في مقابلته وان استهلك لا يبق امانة بل  
 تكون مضمونة بحوى (قوله كودبعة وأمانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة  
 كافي الهداية ومرفق باب التبعين شرط واقف الكتب أن لا يخرج الابره من شرط باطل  
 لانه امانة فاذا هلك لم يجز حتى يرد كافي الاشياء في بيع الدين ان وجوب اتباع شرطه وحل  
 الرهن على المعنى الأقوى غير بعيد (قوله ولا بالدرك) بالتحريك (قوله خوف استحقاق المبيع)  
 تفصيل اصل المعنى لان الرهن انما هو بالتقيد وذلك بان يخاف المشتري استحقاق المبيع فيأخذ  
 من البائع رهنا بالتقيد (قوله فالرهن به باطل) فيكون امانة كإياها (قوله بخلافه الكفالة)  
 أي بالدرك فانها جائزة والفرق أن الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك  
 هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضاطاة الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معلومة  
 واداءة القليل الى المستعمل لا يجوز ما الكفالة فهي لا التزام المطالب فلا التزام أصل الدين  
 ولذا لو كفله لم يذوب له على فلان يجوز ولو برهن به لا يجوز كضمانة ملصقا (قوله كاسر)  
 أي في كتاب الكفالة (قوله أي بغير مثل أو قيمة) لانها بمنزلة الدين كلياني يسانه (قوله مثل  
 المبيع) بان اشترى عبدا ولم يقبضها ثم أخذ رهنا من البائع فالرهن باطل لانه لا يجب على  
 البائع تسليم المبيع حتى يتسوف من الرهن وانما يبطل البيع ويسقط الثمن وتسامى  
 الكفاية وغاية البيان والجوهرة والزبلى هذا وفي القصة متفق وقال شيخ الاسلام هاهنا فاسد  
 لان الرهن مال والمبيع متقوم والقاسد يلحق بالصحيح في الاحكام كافي الكرماني وذكر في  
 المبسوط انه جائز فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه أبو سعيد البردعي  
 وأبو الليث وعليه الفتوى كافي الكرماني وغيره اهـ (قوله ولا بالكفالة بالنفس) كان كفلا  
 زيد بنفسه عرو على أنه ان لم يواف به المدة فعليه الا ان الذي عليه ثم أعطاه عرو بالمال رهنا  
 الى سنة فهو باطل لانه لم يجب المال على عرو بعد وكذا لو قال ان مات عرو ولم يولد فهو على  
 ثم أعطاه عرو رهنا لم يجز وعامة في المخ عن الخمانية (قوله ولا بالقصاص) انه قد استيفاه من  
 المرهون (قوله بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وبجراحة لا يستطيع فتح القصاص  
 قضى بارشها فلو أخذ به وجاز اهـ درم تقي (قوله ولا بالشفعة) أي لا يجوز أخذ الرهن  
 من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط  
 (قوله وبجراحة الناحية والفتية) ابط لان الاجارة فلم يكن الرهن مضمونا اذا لا يقابل به شيء

لانه اتصال بمجاورة وفي  
 القنية رهن دار او الحيوان  
 مشتركة بينهما وبين الجيران  
 مع في العرصة ولا يضر  
 اتصال السقف بالحيوان  
 المشتركة لكونه تبعا (و) لا  
 (رهن المخرق والمدير والمكاتب  
 وام الولد) والوقف ثم لما  
 ذكره لا يجوز رهنه ذكر  
 ما لا يجوز الرهن به فقال  
 (و) لا (بالامانات) كودبعة  
 و امانة (و) لا (بالدرك)  
 خوف استحقاق المبيع  
 فالرهن به باطل بخلاف  
 الكفالة كاسر (و) لا بهين  
 مضمونة بغيرها أي غير مثل  
 أو قيمة مثل (المبيع في يد  
 البائع) فانه مضمون بالثمن  
 فاذا هلك ذهب بالثمن  
 (و) لا (بالكفالة بالنفس) لا  
 (بالقصاص مطلقا) في نفس  
 وما دونها (بخلاف الجناية  
 خطأ) لا يمكن استيفاء  
 الارض من الرهن (و) لا  
 (بالشفعة وبجراحة الناحية  
 والفتية)

مضمون

وبالعبد الجاني او المديون) واذا لم يصح الرهن في هذه المور فالرهن اخذ فلو هلك عند المرتهن قبل الطلب هلك بمجانا اذ لا حكم  
 للبطل فبق القبطر باذن المال صدر الشرع وبان كمال (و) لا (رهن خروا رهنها ٤٣٧)

مضمون (قوله وبالعبد الجاني او المديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه  
 شيء منع (قوله قبل الطلب) مفهومه الضمان به وهو به صرح في جامع القصور اين حيث  
 قال الرهن بامانة كودبعة باطل بل امانة لو هلك قبل حبه وضمن لو بعده (قوله ولا رهن  
 خراج) لان المسلم لا يملك الا بقاء اذا كان هو الرهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتهن وكذا  
 الحكم في الخنزير اتفقنا أقول والكلام الآن فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بان ان  
 النهر لا يجوز رهنه فهو ليس بمائع فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكره في الرهن به  
 في جامع القصور اين فقال الرهن بباطل فهو امانة وهذا في مسان وكذا لو كان المرتهن  
 مسلما والرهن كافر او مع يمينه او كافرين اهـ لكن في الجوهرة ان رهن بالنهر والخنزير  
 فاسد يتعلق به الضمان اهـ وقد منعنا عن العناية أن الباطل ما لم يكن مالا أو لم يكن المقابل به  
 مضمونا فتأمل (قوله ولا يضمن له) كما لا يضمن بالانصب منه لان المثل يستعمل في حق المسلم  
 منع (قوله وفي عكسه الضمان) أي ان كان المرتهن ذميا والمرتهن مسلما يضمن النهر الذي  
 كما اذا غصب منع وظاهره انما يضمن بالانصب ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذي  
 والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لافساد ولا باطل تأمل (قوله أي بالمثل أو بالقيمة) فسر  
 النفس بمماثلة بآثارهم ما فاعان مقامها والمراد ان مضمونة بالمثل لومثلية وبالقيمة لوقعية  
 (قوله كالغصوب الخ) أي كالعين المغصوبة أو الموهولة بدل خلق أو مهر أو صلح لان الضمان  
 متقارفا ان كانت قائمة بغير تسليمها وان هالكه كتب بغير قيمته فكان الرهن به رهنا بغيرها  
 مضمون فيصح كافي الهداية (قوله كالامانات) أي ولا يصح الرهن به اذ قد قدمنا وجهه عن  
 الجوى (قوله وعين غير مضمونة) أي شقيقة لانها اذا هلكت هلكت اياها فلا يجب عليه  
 شيء كما اذا هلكت الودبة وقوله لانه تبعية المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض  
 ورده اذا قبض ولذا سميت فيعاصر مضمونة بغيرها وقد علمنا ان الرهن به باطل أو فاسد أو جائز  
 (قوله لو دفع له البعض) أي بعض ما وعده وامتنع عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا يجزى  
 أن هذا ان كان الرهن باقيا والافساده مافي الثمن (قوله فاذا هلك) أي قبل الاقراض  
 بزانية (قوله للقيمة) أي قيمة الرهن يوم القبض (قوله فان لم يسمه بان رهنه الخ) كذا  
 في بعض النسخ وفي بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض على سوم  
 الرهن بان رهنه الخ وعلى هذه القضية كان ينبغي اسقاط قوله هل يضمن الخ لانه يفتي  
 التكرار (قوله خلاف بين الامامين) أي في الضمان وعنده وقد علمنا أول كتاب الرهن  
 عن القضية وأن الامام وصاحبه قالوا بطلان المرتهن ماشه وعليه شيء الزبلى معطلا بانه  
 بالمال لا مـ رـ مـ متوقفا شـ أفيكون يسانه اليه والحاصل أن الرواية قد اختلفت (قوله  
 والاصح أنه غير مضمون) أي الاصح من الروايتين كما قدمناه عن القضية (قوله وقد تقدم)  
 أي متناول الرهن وهذا قد علم عليه لانه ان اراد ان يمينه على أن ما تقدم هو المراد هنا أي  
 ان المقبوض على سوم الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود وانما الاختلاف في التعبير ولذا  
 قال في البرازية والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن فافهم (تبينه) الرهن

من مسلم أو ذمي لا مسلم  
 أي لا يجوز له لم ان رهن  
 خرا او رهنها من مسلم  
 او ذمي (ولا يضمن له) أي  
 للمسلم (مترتها) حال كونه  
 ذميا وفي عكسه الضمان  
 انقومها عندهم لا عندنا  
 (وصح) الرهن (بهيمن  
 مضمونة بنفسها) أي بالمثل  
 او بالقيمة (كالغصوب  
 وبطل الخ) والمهر وبطل  
 الصلح عن عـ دـ اعلم ان  
 الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة  
 اصلا كالامانات وعين غير  
 مضمونة ولا كنهان شـ بـ  
 المضمونة كبيع في يد البائع  
 وعين مضمونة بثمنها  
 كالغصوب وشيء وقامه  
 في الدرر (و) صح (بالدين  
 ولو موعودا بان رهن بغيره  
 كذا) كلف مثلا فلو دفع  
 له البعض وامتنع لا يجبر  
 اشبهه (فاذا هلك) هذا  
 الرهن (في يد المرتهن كان  
 مضمونا عليه بماء وعـ دـ من  
 الدين قبل لم الات للرهن  
 جبر (اذا كان الدين سائبا  
 لا قيمة او قل اما اذا كان أكثر  
 وهو مضمون بالقيمة) هذا  
 اذا مقي قـ دـ الدين فان  
 لم يسمه بان رهنه على ان  
 يعطيه شـ بـ فله في يد رهن  
 يضمن خلاف بين الامامين  
 مذكو في البرازية وغيرها

والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدر غير مضمون في الاصح







او يعطى كسلا) اى حاضر فى المجلس فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان  
الكفيل غائبا حتى افتقر فادفعه القدر ولو حضر الكفيل وقبل او اتفقا على تعيين الرهن او نقد  
المشترى الثمن حالا بائع وبه الجاس لا يجوز ان يبايى ماله (قوله ولا يجبر المشتري)  
اى على دفع الرهن واما الكفيل فقد عرفت ان الشرط حضوره وقبوله فى المجلس فلا ينافى  
فيه الامتناع والاجبار تأمل (قوله لما امر) اى اول الرهن انه غير لازم بمجرد الايجاب  
والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر بمجرد الوعد بالاولى (قوله)  
انوات الوصف المرغوب) لان الثمن الذى به رهن او رهن على الارهن به فصار الرهن صفة للثمن  
وهو وصف مرغوب فله اختيار بفوائده وعقابه فى غاية البيان (قوله لم يحصل المقصود) فان  
المقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله وقد اعطاه) الضمير للمشتري والبارز للبائع  
(قوله شيئا غير مبيع) الاولى - هذه - من التعميم فى قول المصنف الا ترى ولو كان المبيع  
فان لو فيه وصلة ولا يجمع بين ما بهما وبين تقيده فلا يقال ان كركم ان جفتى ولو لم يجنى  
(قوله انما نفعه بما فيه الرهن) وهو الجس الى ابقاء الثمن (قوله والهجرة) اى فى العقود  
للمعاني وهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالته والحوالة بشرط عدم براءة الاصيل  
كفالة اتقانى (قوله خلافا للثانى والثالثة) لانه يحتمل الرهن والايديع والثانى اقولهما فيقضى  
بغيره بخلاف ما اذا قال امسكه بدينك او بمالك لانه لما قابله بالدين فقد عين جهة الرهن فانا  
لما دنا الى وقت الاعطاء لم ان مراده الرهن هداية (قوله ولو كان) لو هذه وصلة كما  
قدمناه وما به - هداية شرطية (قوله لانه - لن يذبح الخ) اى لانه يملكه فيه - حتى لو ملك  
بذلك على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوس بائع) اى وضمانه بخلاف  
ضمان الرهن فلا يكون مضمرا فبعض ما بين مختلفين لاستحالة اجتماعهما - حتى لو قال امسك  
المبيع - حتى اعطيتك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع زبلى (قوله كما امر) اى عند  
قول المصنف ولا بالمبيع في ذى البائع (قوله بئى لو كان المبيع) اى الذى جعله المشتري رهنا  
قبل قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك اقول وقد تقدم فى اول متفرقات البيوع  
لو اشترى شيئا وقاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بئنه انه باعه منه لم يبيع فى  
دينه وان جهل مكانه يبيع اى باعه القاضى وقال فى الترهات ان يفتى ان يقال ان خيف تلفه  
يجوز البيع علم مكانه اولا اه ولم يقد بدكونه - له رهنا تأمل (قوله وجد) بالتحريك  
الثلج قلموس (قوله جازيعة) ظاهر ما قدمناه ان الذى يبيعه القاضى ويأبى التصريح به آخر  
الباب (قوله وشراؤه) اى وجاز لانه اشترى شراؤه مع علمه بذلك (قوله تصدق به) اى جازا على  
الثنى الاول (قوله لان فيه شبهة) اى شبهة مال القبر وهو المشتري الاول (قوله عند وجابى) اى  
وقبل ان يقبل احدهما - وان الاخر لا يصح كالموالات رهن من ذى النصف - من ذا  
سأخافى عن المقدسى (قوله وكله رهن من كل منهما) اى يصير كلا محبوسا بدين كل واحد منهما  
لان نفعه يكون رهنا من هذا ونفعه من ذلك ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها  
ثبوت المالك والاشيى الواحد لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال فى زمان واحد  
فدخله الشيوخ ضرورة وكم الرهن الجس ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بدين كل

او يعطى كفيلا كذا قال  
بمعينه (صحيح ولا يجبر) المشتري  
(على الوفاء) لما امر الله غير  
لازم (وللبائع فسخه) اقوات  
الوصف المرغوب (الا ان يدفع  
المشتري الثمن حالا) او يدفع  
(ذمة الرهن) المشروط  
(رهنا) لم يحصل المقصود  
(وان قال) المشتري (بائعه)  
وقد اعطاه شيئا غير مبيعه  
(امسك هذا حتى اعطيتك  
الثنى فهو رهن) لتألفه بما  
يفيد الرهن والهبة للمعاني  
خلافا للثانى والثالثة  
(ولو كان) ذلك الشئ الذى  
قاله المشتري امسكه هو  
(المبيع) الذى اشتراه به عينه  
لو (بعد قبضه) لانه حينئذ  
يصلح ان يكون رهنا بعينه  
(ولو قبله لا) يكون رهنا لانه  
محبوس بالثمن كما مر بئى لو كان  
المبيع مما يفسد بغيره كالحب  
وجدا فباطل المشتري وخاف  
البائع نفعه جازيعة وشراؤه  
ولو باعه باز يد تصدق به  
لان فيه شبهة (رهن) رجل  
(عينا عند رجلين بدين اكل  
منهما صحيح وكله رهن من كل  
منهما)

منها على الكمال وعقابه فى الكفاية (قوله ولو غير بشر يكتفى) اى فى الدين ولو كان من جنسين  
مختلفين بان يكون دين احدهما دراهم ودين الاخر نائير هناية (قوله ضمن عنده) اى  
ضمن الدافع ضمان القصب ط (قوله واصله - مثله الوديعة) اى اذا اودع عند رجلين  
شيئا قبل القصة فدفعت احدهما كله الى الاخر فان الدافع بضمن عنده خلافا له - ما زبلى  
(قوله ضمن كل حصته) كل فاعل ضمن وحصته مفعولة قال ط عن المكي صورته كافى النهاية  
ان يكون لاحدهما عشرة على الراهن ولا اثر خمسة عليه والرهن الاون درهمه فلهذا  
عشرون من الرهن فتنفى العشرة فى يده - ما اثلاثا وبسقط من صاحب العشرة ثلثا ومن  
صاحب الثلثة ثلثه فبعضه على الراهن اصحاب العشرة ثلث العشرة وهى ثلاثة وثلاث  
واصاحب الثلثة ثلث الثلثة وهو درهم وثلاث دراهم اه (قوله انجزى الاستيفاء) اى لان  
لا يتفاهى قبل التجزأ (قوله فان قضى الخ) الا صوب تقديمه على قوته ولو هلك الخ كان فعل ابن  
الكامل لا يفيد ان كلامه - ما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين احدهما ما لى النهاية عن  
لسوط لو هلك الرهن فى يد الثانى بسقط الرهن ما فاضاه الى الاول من الدين لان ارتها ان كل  
منهما باقى ما يصل الرهن الى الراهن لما امر ان كلامه ما فى نوبته كانه - بدل فى نوبته الاخر  
(قوله لما امر) اى قريبي فى قول المصنف وكاه رهن من كل منهما (قوله بلا تفرق) اى بلا  
تجزئ فلا يكون له استرداد شئ منه مادام شئ من الدين باقيا كالموالات المرتين واحدا (قوله)  
رهنا واحدا) يعنى صفقة واحدة اقول الكرخى وهو عبد او عبيدان فليس المراد توحد  
المرهون بل توحد الرهن اى العقد (قوله بدين عليهما) سواء كان فى صفقة واحدة او كان  
على كل واحد منهما دين على حدة اتقانى عن الكرخى (قوله ويسكه الخ) اى فلو ادى  
احدهما ما عليه لم يكن له ان يقبض من الرهن شيئا لان فيه تفرق بقى الصفقة على المرتين فى  
لامالك اتقانى (قوله اذلا شيوخ) الظاهر انه عليه لقوله صح قال الاتقانى وذلك لان رهن  
الاثنتين من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد (قوله لجس  
الكل لكل الدين) فيكون محبوسا بكل جز من اجزائه مع الغلة فى حله على قضاء الدين هداية  
ذلو امكن الراهن اخذ ما يحتاج اليه يتكاسل فى قضاء الباقي (قوله كالمبيع الخ) فان المشتري  
ذا ادى حصته بعض المبيع من الثمن لا يمكن من اخذه (قوله فان سعى الخ) بان قال رهنك  
هذين العبدين كل واحد منهما بمائة مائة وساهما اليه ثم نقد خمسمائة وقال اديت عن هذا  
العبد او اذ اخذه فى رواية الاصيل ليس له ذلك وفى رواية الزيارات له ذلك كناية فلو قال  
احدهما بعشرين والاخر بالباقي ولم يبين هذان - هذا لم يجز الرهن لانها جهالة تفضى الى  
انازعة عند هلاك احدهما او امتداد كفاؤه الاتقانى عن كافى الحاكم (قوله لانه قد  
تفصيل الثمن) الا صوب ابدال الثمن بغير البديل لان المفصل فى الرهن هو الدين (قوله فى الرهن  
لا البيع) لان قبول العقد فى احد المرهونين لا يكون شرطا لصحة العقد فى الاخر حتى اذا قبل  
واحد منهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يفسد بتفصيل الثمن وله - هذا وقبل البيع  
فى احدهما دون الاخر بطل البيع فى الكل لان الباقي تضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة  
قد جرت بضم الردى الى الجس فى البيع فلهذا الضرر بالتفريق زبلى (قوله هو الاصح)

ولو غير بشر يكتفى (فان تم ايا -  
فكل واحد منهما او نوبته  
كانه - رضى - ق ا - ح -  
ه - ذ الوعد لا يجزأ وان هما  
يقبض افعلى كل جيس النصف  
فلودفع له كله ضمن عنده  
خلافا له ما واصله - مثله  
الوديعة زبلى (ولو هلك  
ضمن كل حصته) انجزى  
الاستيفاء (ط - قضى دين  
احدهما - كرهن  
الاخر) لما امر ان كل العين  
رهن فى يد كل منهما - ما بلا  
تفرق (وان رهنا رجلا  
رهنا) واحدا (بدين عليهما  
صح بكل الدين ويسكه الى  
استيفاء كل الدين) اذلا شيوخ  
(ولو رهن عبيدين باف  
لا يأخذ احدهما بقضاء  
حصته) لجس الكل بكل  
الدين كالمبيع فى يد البائع  
(فان سعى اكل واحد منهما  
شيا من الدين له ان يقبض  
احدهما اذ ادى ما سعى  
له بخلاف البيع) لانه قد  
العقد بتفصيل الثمن فى  
الرهن لا البيع هو الاصح







محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق لما قدمه  
 الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشروع الثابت ضرورة لا يضر وليتصور وجه الفرق  
 بين المستلذين ولعله هو انه في الاولى انما يبيع الرهن فانتهى عليه بمسئلة المرتين فاذا اختار  
 احد الثوبين فقد تعين وقت بل ذلك لم يصح احدهما رهننا فيبقى كل منهما حائزاً امانة واماني  
 الثانية فقد جعل احدهما رهننا في الحال بلا خيار لكنه ايهما وليس احدهما اولى من الآخر  
 فصارت نصف كل منهما رهننا هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم لكن قال في الخاتمة بـ دصة  
 رجل رهن عند رجلين ثوبين على عشرة دراهم وقال احدهما رهن لك به شريك او قال خذاهما  
 شئت رهننا بدينك قال ابو يوسف هو باطل فان ضاع احدهما لم يكن عليه شيء ودينه على حاله اه  
 ومثله في الظهيرة فهدى يوسف لافرق بين المستلذين والفرقة بينهما قول محمد (قوله قبل  
 ان يختار احدهما) لانه انما يصير رهننا اذا اختاره اما قبله فلا ولو الجبة وهو فيدلسا فدهناه  
 من الفرق فاذا اختار احدهما صار مضموناً عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) اي اذا  
 غصبه احدهما من المرتين كان كهلاكه فيضمن بالاقول ولا يخفى انه لو غصبه المرتين بان ركب الدابة  
 او اعتصم العبد او ليس الثوب بلاذن فهلك كان مستمسكاً فيضمن قيمته بالقيمة ما بلغت (قوله  
 الا اذا غصب الخ) لانه في حال الانتفاع مستعير فبطل حكم الرهن فاذا غصب منه او هلك في ذلك  
 الحالة لم يمسقط شيء من الدين فاذا فرغ من الانتفاع عاد رهنه مضموناً كما قدمنا سابقاً وباني في  
 باب التصرف في الرهن (قوله امره) اي امر الراهن المرتين (قوله لم يضمن) اي المرتين  
 لانه هلك في يد الراهن حكماً (قوله ضمن ضمان الرهن) لان قيمته مضمون بخلاف المودع وقوله  
 لا الزيادة لانه متعدي بل بان العادة بان الحامي يحفظ في صندوقه ويضع قصعة الماء عليه بخلاف  
 ما لو تعدي بان اراقه قصداً فيضمن الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيئا) لما قلنا (قوله الاجل في  
 الرهن بقده) لان حكمه الحبس الدائم والتاجيل يتاخر بخلاف تاجيل دين الرهن جوى  
 عن القنية فاذا هلك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالحصيص على ما ياتي بيانه ان شاء الله  
 تعالى (قوله ساطع يبيع الرهن) الاولى على بيعه وكا انه ضمنه معنى امره فعدم البلاء (قوله  
 للمرتين بيعه) فليس للوارث نقض البيع لانه يتعلق به حق المرتين فلا يقال انه وكالة بطل  
 بالموت وباتي غامض في الباب بعده (قوله ينبغي ان يجوز) كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة  
 كانت واقعة الفتوى اه وجزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيهري بما في  
 البرازية عن المنية للمرتين بيع الرهن باجازه الحاكم واخذ منه اذا كان الراهن غائباً لا يعرف  
 موته ولا حياته اه اقول يمكن جعل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان  
 كان اطاق الغيبة قائل بتي ما اذا كان حاضر او امتنع عن بيعه وفي الولو الجبة يبيع  
 على بيعه فاذا امتنع باعته القاضي او امينته للمرتين واوافقته والعهددة على الراهن  
 اه مخلصاً وبه ائتي في العمادية وحرفي في الخبير به انه يبيع بعهده وان كان داراً  
 ليس له غيرهما يسكنهما اتعاق حق المرتين بهما بخلاف المفلس (قوله ليس للمرتين بيع عمرة  
 الرهن الخ) اي اذا لم يجهل الراهن وفي البيهري عن الولو الجبة ويبيع ما يخاف عليه الفساد

قبل ان يختار احدهما  
 مراجبة (فروع)  
 غصب الرهن كهلاكه اذا  
 غصب في حال انتفاع مرتين  
 باذن رهن امره بدفعه  
 للدال قد دفع فذلك لم يضمن  
 حامي وضع المصنف  
 الرهن في صندوقه ووضع  
 عليه قصعة ماء للشرب  
 فانصب الماء على المصنف  
 فهلك ضمن ضمان الرهن  
 لا الزيادة والمودع لا يضمن  
 شيئاً قبله الاجل في الرهن  
 بقده ساطع يبيع الرهن  
 ومات المرتين بيعه بلا  
 محض وارثه غاب الراهن  
 غيبة منقطعة فرفع المرتين  
 أمره للقاضي لبيعه بدنه  
 ينبغي ان يجوز ولومات  
 ولا يعلم لوارث فباع القاضي  
 داره جاز كذا في مة رفات  
 بيع التهر وفي الذخيرة ليس  
 للمرتين بيع عمرة الرهن  
 وان خاف ناله لان له ولاية  
 الحبس لا يبيع ويمكن  
 دفعه الى القاضي حتى لو  
 كان في موضع لا يمكنه الرفع  
 للقاضي او كان بهما بدفعه  
 قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه  
 والله تعالى اعلم

باذن الحيا كم ويحكمون رهننا في يده لان امساك ايس من الهلاك وان باعه بغير امره  
 ضمن لان ولاية البيع نظراً للمالك لا تثبت الا لاصحابه اه قال البيهري اقول يؤخذ  
 من هذا جواز بيع الدار المرهونة اذا اندأعت للخراب وكانت واقعة الفتوى اه والله  
 تعالى اعلم

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

اما انهي القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبه ما هو  
 العدل والثاني بعد الاصل والمراد به هنا من رضى يوضع الرهن في يده وسوا رضى يبيعه ام لا كما  
 افاده معنى فافهم وباب خبر ميمونة المحذوف اي هذا والى الرهن الجبس والجله بعده مصفة  
 او حال اصة الاستغناء عن المضاف والعامل فيه المبتدأ المضاف من معنى اشبه (قوله على يد  
 عدل) بان شرطنا في عقد الرهن ذلك خاتمة (قوله صح ويتم بقبضه) اي مع الرهن ويتم ويلزم  
 بقبض العدل لان يده في حق المسألة يد المرتين ولذا لو هلك كان في ضمان المرتين كما ياتي وفي  
 الخاتمة لوساطة العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن  
 باطل والوكالة بالبيع باقية اه (قوله ولا يأخذ احدهما) ولو لم يشترط الوضع فوضع جاز  
 أخذه كما اشير اليه في الاختيار فهو مستأنف (قوله وضمن الخ) لم يوجد متناً في شرح المصنف  
 وانما ذكره شرحاً بقوله واذا هلك الخ (قوله اتعلق حقهما به) خلق الراهن بالعين والمرتهن  
 بالمالية فهو مودع لهما واهما اجنبي عن الآخر فليس له اخذه ولا للعدل دفعه اليه فان  
 المودع يضمن بالدفع الى الاجنبي (قوله واخذ امته قيمته الخ) فان تعذر اجتماعهما يرفع  
 احدهما الامر الى القاضي ليفعل ذلك زيلى (قوله لا يصير قاضياً مقضياً) الذي في  
 الهداية والمخ ومقتضياً لانه يقال قضاء الدين اعطاه واقضى دينه وقضاء قبضه وحاصله ان  
 القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رهننا في يده فله صارت قاضياً ما وجب عليه ومقتضياً له وبينهما  
 تناف (قوله بسوط في المطولات) اي جوابه بسوط فيها كالمعنى وشروح الهداية بيانه  
 انه اذا جعلت القيمة رهننا برأيه ما اوبرأى القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى  
 لراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المرهون الى الراهن فالقيمة للعدل  
 ياخذها عن هي عنده لو وصل المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى  
 المرتين يدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن لزم اجتماع العدل والمبدل منه في ملك  
 واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع الى المرتين فالقيمة للراهن ياخذها عن هي عنده  
 انما هو مقام العين المرهونة ولا جمع فيه بين البدين في ملك واحد لان العين لم تصل الى يد  
 الراهن وقد ملكها العدل بالاضمان ثم اذا ضمن العدل بالدفع الى المرتين هل يرجع العدل على  
 المرتين ينظر ان دفع العين اليه عارية او ودعة لا يرجع الا اذا استملكها المرتين لان العدل  
 ملكها باداة الضمان وتبين انه اعارة او ودعة ملك نفسه ولا يضمن المودع او المستعير الا بالتهدي  
 وان دفعها اليه رهننا يضمنه بان قال خذ بحقه او اوجبه به يرجع العدل عليه سواء ملك  
 او استملك لدفعه على وجه الضمان (قوله واذا هلك) اي في يد العدل او يد امرائه او ولده

(باب الرهن يوضع على يد  
 عدل)  
 معنى له العدل في رهن  
 الراهن والمرتهن (اذا  
 رضى الراهن على يد عدل  
 صح ويتم قبضه ولا يأخذ  
 احدهما منه وضمن يودع  
 الى احدهما) اتعلق حقهما  
 به فله بدفعه فتعلق ضمن  
 لتعدي به واخذ امته قيمته  
 وجعلها عنده او عند غيره  
 وليس للعدل جعلها رهننا  
 في يده الا يصير قاضياً  
 ومقتضياً وهل للعدل الرجوع  
 بسوط في المطولات (واذا  
 هلك من ضمن ضمان  
 المرتين فان وكل الراهن  
 المرتين او وكل العدل  
 او غيرهما يبيعه



أؤخره أو أجبره (قوله عند حلول الاجل) أو مطلقا كما في القهستاني والدر المنثور  
 وفي الخاتمة ولو لم يقل عند حلول الاجل فلا يدل عليه قوله (قوله صح تو كيله) أي ولو لم يقصر  
 العدل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن كما في (قوله فان شرط الوكالة) فأعاد الرضا  
 ببيعهم ليس بالزوم في العدل كما قدمناه عن سدي (قوله لم ينعزل بعزله) أي بعزل الراهن الا اذا  
 رضى المرتهن بذلك اتفاقا وأطلق العزل فشمس مالو وكله بالبيع مطلقا ثم نهى عن البيع  
 بالنسيئة لم يعمل فيه لانه لازم بطله فكذلك بوضعه كما في الهداية (قوله ولا يموت الراهن) أي  
 لا ينعزل بالعزل الحكمي كونه الموكل وارثا له ولحقه بداد الحرب لان الرهن لا يبطل بموته  
 تقدم حتى المرتهن على حق الورثة زياني (قوله ولا المرتهن) الا ان يكون وكلا ط  
 وسبق في قوله وتبطل يموت الوكيل مطلقا (قوله لازومها لزوم العقد) لانها المانعة ط  
 ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه وحققا من حقوقه ألا ترى ان عقد الوكالة لزيادة  
 الوثيقة فيلزم لزوم أصله ونعنه في الهداية (قوله فهي تخالف الوكالة المفردة) أي التي لم تذكر  
 في ضمن عقد الرهن ويستفي الوكالة بالضرورة بطلب المدعي اذا غاب الموكل وكذا لو خاف من  
 له الخيار أن يبيع الاخر فباخذ وكلا لا يدعي عليه فلا ينعزل بعزله فأعاد الرهن وكذا الوكيل  
 بالامر بالميد كما في باب عزل الوكيل (قوله من وجوه) ذكر منها هنا خمسة ومنها ما في النهاية  
 ان العدل اذا ارادوا العباد ببقائه تعالى وحكم بطاقه ثم عاد ما يقع ودو كذا بخلاف المفرد على  
 قول أبي يوسف حيث لا يعود (قوله يجبر على البيع الخ) أي لو غاب الراهن وحل الاجل  
 وامتنع الوكيل عن البيع يجبر ويقتضيه قريبا (قوله وكذا لو شرط الخ) عبارة الزبلي في  
 شرح قوله وان باع العدل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالشرطية فيه في حق  
 جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زياني) أي صرح بالتمسك الزبلي في شرح قوله فان حل  
 الاجل وكذا صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع  
 الصغير وفي الاصل اه وأقره الشراح (قوله وان صحها فاضحان) أنت الضمير مع انه عائد  
 الى ظاهر الروايات لاكتساب المضاف التام من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك الى قاضيان  
 بحجية ولعله في قلم من القهستاني ومن تبعه فان الذي في الخاتمة هكذا ولو لم يكن البيع شرطا  
 في عقد الرهن ثم ساط المرتهن أو العدل الى البيع صح التوكيل وللا رهن أن يفسخ هذه  
 الوكالة ويمنع عن البيع ولومات الراهن تبطل لوكالة وليس للمرتهن أن يطالب العدل  
 بالبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف ان الوكالة لا تبطل كالشرطية في العقد وهو الصحيح اه  
 وفي الخاتمة أيضا رجل رهن شيئا ووضع على يدي عدل ووسط العدل على البيع ثم غاب  
 الراهن فاعاد يجر على البيع قبل هذا اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل لانه  
 يجبر على كل حال وهو الصحيح اه بصرفه وكذا صح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع  
 الصغير كما في النهاية ولم أر من صح خلاف هذه الرواية وفي المعراج وقال شيخ الاسلام ونظر  
 الاسلام وقاضيان هذه الرواية اصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) أي ولد المارهنون  
 وارثه فيعالجون في عليه اه فدفع أرض الجناينة عروضا ممتلا فلو كني هنيئ يبيع ذلك ما  
 سبذ كره المصنف في فصل المنفقات ان غلب الرهن للراهن وأنه رهن مع الاصل والوكيل

عند حلول الاجل صح  
 تو كيله (لو) الوكيل (اهلا  
 لذلك) أي لا يبيع (م)  
 التوكيل والا) يكن اهلا  
 لذلك عند التوكيل (لا)  
 تصح الوكالة ويثبت (قوله)  
 وكل ببيعهم صغيرا) لا يملك  
 (فباعه بعد بلوغه لم يصح)  
 خلافا لهما (فان شرطت)  
 الوكالة (وهو) لا يملك  
 ينعزل بعزله (لا يموت  
 الراهن و) لا (المرتحن)  
 لازومها لزوم العقد فهي  
 تخالف الوكالة المفردة من  
 وجوه احدى هذا (و) الثاني  
 ان الوكيل هنا (يجبر على  
 البيع عند الامتناع وكذا  
 لو شرطت به الرهن في  
 الاصح) زياني على خلاف  
 ظاهر الرواية وان صحها  
 قاضيان وغيره على ما نقله  
 القهستاني وغيره فتنبه  
 بخلاف الوكالة المفردة  
 (و) الثالث انه يملك بيع  
 الولد والارث (و) الرابع  
 اذا باع بخلاف جاس الدين

المفرد لا يملك ذلك (قوله كان له أن يصرفه الى جنسه) لانه مأمور بقضاء الدين وجعل الفن من  
 جنس الدين من ضرره وانما بخلاف الوكيل المفرد فانه كما باع انتهت وكاتته اتفاقا (قوله اذا  
 كان) أي المارهنون (قوله فدفع) أي العبد القاتل (قوله كان له يبعه) لانه صار هو الرهن  
 اقامه مقامه (قوله وله يبعه) أي لو كبل المذكور سواء كان المرتهن أو العدل أو غيره ما يبيع  
 الرهن بغيره الورثة لانه لم ينعزل يموت الراهن كما في ط وكذا بغيره ورثة المرتهن اه  
 أي لو كان الوكيل غيره بقى ما اذا لم يكن وكبل بالبيع ومات الراهن وسبذ كره المصنف آخر  
 الباب الا في (قوله وتبطل الوكالة يموت الوكيل) يعني والرهن باق لان الرهن لو كان في يد  
 المرتهن قاتل لم يطل العقبة فلا لا يسلط يموت العدل أولى عنابة ولم يذ كره ما يفعل به بعد  
 موت العدل وبطلان وكاتته وفي الولد الجنية والظهيرية وغيرهما ولومات العدل يوضع على  
 يد عدل آخر من تراص فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل آخر وليس للعدل الثاني أن  
 يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع الا أن يموت الراهن لان القاضي يتولى قضاء  
 دينه اه (قوله مطلقا) أي سواء كان مرتعا أو عدلا أو غيره مما ولا ية وم وارثه ولا وصيه  
 مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لا رأى غيره درر (قوله وعن  
 الثاني الخ) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر ببيعهم لم يصح لكان أنسب ط (قوله لانه  
 خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره أن  
 الامام محمد اذا ذكر في أصله جواب أبي يوسف كقوله ط (قوله الا اذا كان مشروطا) بان  
 قال له في أصل الوكالة وكذا في بيعة وأجزت لك ما صنعت به من شئ فحينئذ لو وصيه يبعه ولا يجوز  
 لوصيه أن يوصي به الى ثالث اتفاقا (نوع) وكل العدل وكلا فباعه ان يحضر العدل  
 جاز والا فلا الا أن يجبره ولو باع العدل بعض الرهن بطل في الباقي هندية أي فسد الشيوع  
 الطارئ (قوله ولا يملك الخ) أي بعد موت العدل كما رأيت بخط بعض العلماء وهو مقتضى  
 السياق لانه ليس للاحتراز (قوله فان حل الاجل الخ) تقدمت هذه المسئلة قريبا (قوله  
 وغاب الراهن) أي وارثه بعد موته وأبى الوكيل أن يبيعه أجبر بالاتفاق وفيه رهن الى أنه  
 لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل أجبر الراهن فان أبي باع القاضى عندهما ولم يبيع عنده  
 فهو ساقى قال الرمي وهذا فرع الجبر على الجبر وتقدم في الجبر ان قولهما به يفتى اه قات  
 وفي البازية وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا عنه على البيع وهو الصحيح (قوله أجبر)  
 لتعلق حتى المرتهن به (قوله كما هو الحكم في الوكيل بالضرورة) يعني بطلب المدعي قال  
 الاتفاقى المدعي اذا طالب خصمه عند القاضي بوكيل فنصب له وكلا لا يجوز له وكل عزله لان  
 حتى الخصم تعلق بهذه الوكالة حين ثبتت بطلته ولو كان وكله ابتداء من غير مطالبة جاز عزله  
 اه (قوله بان يجبره) نصو يرا قوله أجبر الوكيل وفي بعض النسخ وكيفية الاجبار بان  
 يجبره (قوله فان لم يجز) بل يملك في المصباح لج في الامر بل جاز بان تعجب ولما جاز الحاجة فهو  
 بل وجب بل وجبة مع الفة اذا لازم الشيء وواظبه ومن باب ضرب اه ط (قوله وان باع  
 العدل) أي المسلط على يبعه في عقد الرهن أو بعده بزانية (قوله فالثمن رهن) أي وان لم  
 يقبضه اقامه مقام ما كان مقبوضا هداية فلو ملك في يد العدل سقط الدين كما اذا ملك عند

كان له ان يصرفه الى جنسه  
 أي الدين بخلاف الوكالة  
 المفردة (د) الخامس (اذا  
 كان بعد اوقته عبد خطا  
 فدفع بالجناية كان له يبعه  
 بخلاف المفردة) متعلق  
 بالبيع (وله يبعه في غيبة  
 ورثته) أي ورثة الراهن  
 (كما كان له حال حياته  
 البيع بغير حضرته) أي  
 حضره الراهن (وتبطل)  
 الوكالة (بموت الوكيل)  
 مطلقا وعن الثاني ان وصيه  
 يخلفه لانه خلاف جواب  
 الاصل (ولو أوصى الى آخر  
 ببيعهم لم يصح الا اذا كان  
 مشروطا) ذلك في الوكالة  
 (ولا يملك الراهن ولا مرتنه  
 يبعه بغير رضا الاخر فان  
 حل الاجل وغاب الراهن  
 أجبر الوكيل على يبعه كما  
 هو) الحكم (في الوكيل  
 بالضرورة) اذا غاب وكله  
 واباه فانه يجبر على ما بان  
 يجبره اياما لبيع فان لم  
 يبع ذلك باع القاضى دفعا  
 للضرر (وان باع العدل  
 فالثمن رهن) كالثمن  
 (فيعطى كملكه فان اوفى  
 فنه) بهديه (المرتحن  
 فاستحق الرهن)



المرتهن وكذا اذا اهلك الثمن بالتدوير على المشتري فالتدوير على المرتهن وبسطة الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن بترزية ولا يقال كيف يكون مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فمكانه في يد المرتهن اوفى يد البائع اتفاقا واذا اقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المرتهن فاقول لا عدل لانه امة بين وبطل دين المرتهن ولو الجلية وجوهرة (قوله وضمن) بالبناء لا مجهول لا لافاعل كاخلف واثاب الفاعل ضمير الرهن اى طالب ضمانه والطالب هو المشتري وانما اتى به في الفعل ليكون ما بعده مقصدا لا مذكورا فله دره ما اخفى دقائمه فانهم (قوله ضمن المشتري الراهن) اى ضمنه قيمة الرهن فالقول الثاني محذوف وكذا قال فيما بعده (قوله لانه غاصب) حيث اخذ الدين وسألهما بغير اذن مالكها ط (قوله والقبض) اى قبض المرتهن الثمن اه ح (قوله اتملكه بضمانه) اى لان الراهن ملكه باداء الضمان فتميز انه امره ببيع ملكه هداية (قوله لتعديه بالبيع) يعنى مع التسليم وكان ينبغي ذكره كافي الهداية (قوله يضمن الراهن) اى القيمة لانه وكيل من جهته عامل في بيعه عليه بمطالبة من الهبة هداية (قوله ومما ايضا) اى البيع والقبض اى نفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ما ملكه كما هو صرح قبض المرتهن الثمن فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كافي الغاية وغیره هاو قول المخ كالمدر على العدل سبق قلم (قوله او ضمن) الاول يضمن لانه مطوف على يضمن الذي قبله والفاعل فيه ما ضمير العدل (قوله الذي اداه اليه) اى الى المرتهن لانه تبين بالاستصفاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملكه بضمان دور (قوله لانه بدل ملكه) فانه لما ادى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل الى الراهن بقى ضمانه وهو ان المشتري اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة اكثر من الثمن الذي اخذه العدل من المرتهن فن يضمن تلك الزيادة ورأيت الشربة لاني ذكرتها انه ينبغي ان يرجع بالزيادة على الراهن اه وذ كر الشربة لاني بحثا آخر وهو ان المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشئ بل سبى ذكره فبالوكان الرهن قائما فيبقى انه ان سلم الثمن الى المرتهن ان يرجع به عليه او الى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع به على الراهن الخ ما ذكره واقول لم يظهر لي وجه محتمل لانه المشتري لم يفرم شيئا فكيف يرجع بثلث ما اهلك في يده نعم لو ذكر وان المشتري يرجع بالقيمة على المشتري لانه غاصب ايضا بالقبض وقد هلك المصوب في يده ينبغي ان يقال يرجع المشتري بالثمن الذي اداه الى العدل او المرتهن ويرجع المرتهن به على العدل والعدل على الراهن ولا ينظر ما وجه عدم ذكرهم ذلك بل اقتصر واعي رجوع المشتري على الراهن او العدل مع انه ينبغي ذكره ايضا ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه وانما اظهر ان يكون للمشتري خيار تضمين المشتري ايضا لانه متعدي لاخذ الثمن لكن لم يذكر اه (قوله ويرجع هو على العدل بضمنه) يعنى فيما اذا سلم المشتري الثمن بنفسه الى العدل ولو سلمه الى المرتهن لم يرجع على العدل به لان العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فيضمن ضمان الثمن على المرتهن والدين على الراهن شرعا لا على الزباني (قوله لانه العاقد) فتتعلق

وضمن (فان) كان المبيع  
(هالك كاد المشتري ضمن  
المشتري الراهن قيمته) ان  
شأنه لانه غاصب (و) حيث  
(مع البيع والقبض)  
انه ملكه بضمانه (او) ضمن  
المشتري (العدل) لتعديه  
بالبيع (م هو) اى العدل  
(بضمن الراهن ومما) ايضا  
(او) ضمن (المرتهن غنه)  
الذي اداه اليه (وهو) اى  
الثمن (له) اى العدل لانه  
بدل ملكه (ويرجع المرتهن  
على راسه بدينه) ضرورة  
بطلان قبضه (وان) كان  
الرهن (قائما) في يده مشتملا  
(اخذ المشتري من مشتمله  
ويرجع هو) اى المشتري  
(على العدل بضمنه) لانه  
العاقد

به حقوق العقد درر (قوله ثم هو على الراهن) لانه هو الذي ادخله في الهبة فيجب عليه تحليصه هداية (قوله اى بضمنه) وقع في الهداية وتبعه الزباني التعبير بالقيمة وذكر الشارحون ان المراد بها الثمن (قوله صح القبض) اى قبض المرتهن الثمن (قوله وسلم الثمن للمرتهن) ذكره في الهداية تعديلا وهو الاحسن (قوله او يرجع العدل على المرتهن بضمنه) لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه غنا فيجب نقض قبضه ضرورة هداية (قوله ثم يرجع الخ) لانه لما انتقض قبضه عادته في الدين كما كان (قوله اى بدينه) كان على المصنف التصريح به لتلايه ودا الضمير على غيره مذ كور في كلامه مع الايام افاده ط (قوله وان شرطت الوكالة الخ) يعنى ان التفصيل المار اعلاه وفيما اذا شرطت في العقد لانه تعاقب بحق المرتهن بخلاف المشروطة بعده لانه لم يتعاقب باحقه فلا يرجع العدل عليه قال الزباني وهو مذايق يقول من لا يرى غيره هذا لو قيل على البيع وقال السرخسي هو ظاهر الرواية الا ان في الاسلام وشيخ الاسلام قالوا الاصح جبره لاطلاق محمد في الجامع والاصل في كونه الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه مطلقا (قوله فقط) اى ايسر له الرجوع على المرتهن (قوله أولا) بان ضاع الثمن في يد العدل بلا تعديه درر (قوله وضمن الراهن) بالرفع على ان الفعل من الثلاثي المجرى او بالنسب على أنه من المزيدي والفاعل ضمير المشتري المعلوم من المقام وكذا ما بعده والحاصل ان في تضمين الراهن اتمه بدينه بالثمن او المرتهن اتمه بدينه بالقبض (قوله هلك الرهن بدينه) اى بتأويله قال الزباني وان ضمن الراهن ما ار المرتهن مستوفيا لدينه بلاك الرهن لان الراهن ملكه باداء الضمان مستقدا الى ما قبل التسليم فتميز انه رهن ملك نفسه ثم ما ار المرتهن مستوفيا لدينه لانه (قوله اضرب) الاول افرره بالغين المجبهة قال في الدرر اما بالقيمة فلانه مفروور من جهة الراهن بالتسليم اه ونحوه في الزباني وغيره ط (قوله لا تنقاض قبضه) اى قبض المرتهن الرهن بتضمينه في يده حقه كما كان لان الرهن لم يكن ملك الراهن حتى يكون لهم الاكتم متوقفا عناية وهذا اشكال وجواب مذ كور ان في الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملازمة والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجلية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربح الدين لان العين من الدابة التي يستعمل عليها ربحها فقد فاق ربحها فانه سقط ربح الدين اه وهو مفروض فيما اذا كانت قيمته مثل الدين كما قيده في المبسوط واحتقر بقوله التي يستعمل عليها كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسيجي) اى في باب جناية البهيمة ان اقامة العمل بها انما تكون بربيع أعين عيناها وعيناها مستعملها اه (خاتمة) المولى لا يصلح عدلا في رهن ما ذونه ولو ما ذونا حتى لو شرط لم يجوز الرهن وصح عكسه والمكانب يصلح عدلا في رهن مولاه كعكسه والمكقول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه وكذا رب المال في رهن المضارب كعكسه وكذا أحد عشر بكي المقاضاة أو العنان الا في ما كان من غير التجارة لان كلامه ما اجبني عن صاحبه فيه وكذا الراهن لا يصلح عدلا في الرهن ويقعد العند الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جاز به اه ط عن الهداية مطلقا

(باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجناية على غيره)

(ثم) يرجع (هو) اى العدل  
(على الراهن به) اى بضمنه  
(و) اذا رجع عليه (صح)  
(القبض) ولم يضمن للمرتهن  
(أو) يرجع العدل (على)  
المرتهن بضمنه (ثم) يرجع  
(هو) اى المرتهن (على)  
الراهن به (اى بدينه زاد  
هنا في الدرر والوقاية وان  
شرطت الوكالة بعد الرهن  
رجع العدل على الراهن  
فقط وسواء قبض المرتهن  
غنه أولا فان هلك الرهن  
عنه المرتهن من فاقض)  
الرهن (وضمن الراهن قيمته  
هلك الرهن بدينه وان ضمن  
المرتهن) القيمة (يرجع على  
الراهن بضمنه) التي ضمنها  
اضرره (وبدينه) لا تنقاض  
نفسه (فرع) في الولوجلية  
ذهبت عين دابة المرتهن  
بسطة ربح الدين وسيجي  
(باب التصرف في الرهن  
والجناية عليه وجناية على  
اى الرهن على غيره)



لما ذكر الرهن وأحكامه كرماءه قرض عليه اذ عارضه به وجوده معراج (قوله توقف  
 بيع الرهن رهنه الخ) وكذا توقف على اجازة الرهن ببيع المرتهن فان اجازة لا فلا وله  
 ان يبطله ويبيعه رهنا ولو كان في يد المشتري قبل الاجازة لم يجز الاجازة به ولله الرهن ان يضع  
 ايمه ما شاء من ثمنه عن شرح الطحاوي وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل  
 ينفذ وتماه في الزباني (فرع) قال المرتهن للرهن ببيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يجز  
 ولو قال المالك ان يبيعه لغيره لم يجز به من غيره جامع القسوين (قوله على اجازة مرتهن الخ)  
 او ابراهمه الرهن عن الدين حوى (قوله نفذ) لزوال المانع وهو اتفاق حق المرتهن به وعدم  
 القدرة على تسليمه زباني (قوله وصار عنه رهنا) اي سوا قبض الثمن من المشتري او لاقبضه  
 مقام العين والثمن وان كان دينه لا يصح رهنه ابتداء لكونه يصح رهنه بقا كالعبد المرهون اذا  
 قتل تكون قيمته رهنا بقا حتى لو تولى الثمن على المشتري يكون من المرتهن يقطع به دينه كما  
 لو كان في يده برازية ولبعض محشي الانبياء هنا كلام منشؤه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره  
 المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتهن ان شرط ان يكون الثمن رهنا عند الاجازة  
 كان رهنا ولا يتماه في الزباني (قوله في الاصح) لان امتناع النفاذ لحقه وهو الحبس  
 والتوقف لا يفوته وعن محمد بن فضال بنفذه حتى لو افسد الرهن لا يبدل للمشتري عليه به  
 زباني ملخصا (قوله ارفع الامر الى القاضي) لان هذا الصنف لقطع المنازعة وهو الى  
 القاضي عناية (قوله وهذا الخ) اي ثبوت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح روى  
 عن منية المفتي وهو المختار لا فتوى حوى وغيره عن التجنيس وفي جامع القسوين يقتصر مشتري  
 مرهون وما جاور ولو عالما به عنده او عند أبي يوسف يقتصر جاهلا لا عالما وظاهر الرواية  
 قولهما اه قال الرمي في حاشيته عليه وهو الصحيح وعلمه الفتوى كافي للولوية (قوله من  
 رجل آخر) سبأ في تقييده بغير المرتهن (قوله فاه ما اجاز لم) فلو قضى الرهن الدين هل ينفذ  
 الاول او الثاني يحرر والظاهر الاول ط قلت يؤيده ما ذكره قويا عن الكفاية تأمل وما  
 ذكره المصنف بخلاف الاجازة لوقد ذكر بيع المؤجر فاجاز المستأجر الثاني نفذ الاول وبأى  
 وجهه (قوله ثم اجره الخ) اي قبل نقض القاضي البيع اتفاقا (قوله اورهنه او وجهه) اي  
 مع التسليم اذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه اتفاقا عن أبي المعين (قوله جاز البيع الاول) سماه  
 أولا وان لم يكن بيعا بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متاخرة عن البيع ويجوز ان  
 يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم باشر هذه العقود فاجازها المرتهن نفذ البيع الاول دون  
 الثاني لرجحان الاول بالسبق كناية (قوله حصول النفع الخ) يان للفرق بين المستلحقين حيث  
 جاز البيع الثاني بالاجازة في الارثي ولم تجز التصرفات المدكورة به في البيع في الثانية مع  
 وجود الاجازة لا لكل قال في الكفاية والاصل فيه ان تصرف الرهن اذا كان يبطل حتى  
 المرتهن لا ينفذ الا بالاجازة المرتهن فاذا اجاز فان كان تصرفا يصلح حقه للمرتهن ينفذ ما لحقه  
 الاجازة وان لم يصلح فبالاجازة يبطل حق المرتهن وينفذ السابق من تصرفات الرهن وان كان  
 المرتهن اجاز الملاحق فاذا ثبت هذا فنقول المرتهن ذو حظ من البيع الثاني لانه يتحول حقه  
 الى الثمن ولاحق له في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والرهن والبديل في الاجازة في مقابلة

توقف بيع الرهن رهنه  
 على اجازة مرتهن او قضاه  
 دينه فان وجد احداهما  
 نفذ وصار عنه رهنا في  
 صورة الاجازة (وان لم يجز)  
 المرتهن من البيع (رفعه)  
 يبيع (لا ينفذ) بفضله  
 في الاصح (و) اذا بقي موقفا  
 ق (المشتري) بالخيار (ان  
 شاء صبر الى فكاك الرهن  
 ارفع الامر الى القاضي  
 لينسخ البيع) وهذا اذا  
 اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن  
 كمال (ولو باعه الرهن من  
 رجل ثم باعه الرهن ايضا  
 من رجل) آخر قبل ان  
 يجيز المرتهن (البيع) فالثاني  
 موقوف ايضا على اجازته  
 اذا الموقوف لا يفسخ توقف  
 الثاني (فاه ما اجاز لم  
 ذات وبطل الاخر ولو باعه)  
 الرهن (ثم اجره اورهنه او  
 وجهه من غيره فاجاز المرتهن  
 الاجازة او الرهن او الهبة  
 جاز البيع الاول) لحصول  
 النفع بحصول حقه للثمن على  
 مائة روي في محله تحرر (دون  
 غيره من هذه العقود) اذ  
 لا منفعة للمرتهن فيها  
 فكانت اجازته اسقاطا  
 لحقه فزال المانع فيه فنفسد  
 البيع

وفي الاشياء باع الراهن  
 الرهن من زيد ثم باعه من  
 المرتهن ان انفسخ الاول  
 (وصح اعناقهم وتديبره  
 واستملاده) اي نفذ اتفاق  
 الراهن (رهنه فان كان  
 غنيا) كان (دينه) اي  
 المرتهن (حالا اخذ) المرتهن  
 (دينه من الرهن وان مؤجلا  
 اخذ قيمته للرهن بدله الى)  
 زمان (حمله) فان حل  
 استوفى حقه لوم من نفسه  
 ورد الفضل (وان كان  
 الراهن) ميسرا في العتق  
 سعى العبد في الاقل من قيمته  
 ومن الدين ويرجع على سيده  
 وعنه في القديبر والاستملاد  
 سعى (كل في كل الدين بلا  
 رجوع) لان كسب المدير  
 وأم الولد ملك المولى (فاذا  
 اتفقت) لراهن (الرهن  
 لحكمه حكم ما اذا اعتقه  
 غنيا) كما مر (و) الرهن  
 (ان اتفقت اجنبي) اي غير  
 الراهن (فارتهن بفضله)  
 اي المتلف (قيمة يوم ملك  
 وتكون) القيمة (رهنا  
 عنده) كما مر وأما ضمانه  
 على المرتهن فبغير قيمته  
 يوم القبض لانه معصون  
 بالقبض السابق زباني  
 (وباعارته) اي المرتهن  
 الرهن (من راحته) يصح  
 من ضمانه (تسليمها عارية

المنفعة وحقه في مائة العين لافي المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع من النفاذ  
 فيه نفذ البيع السابق كالمو باع المؤجر العين من اثنين واجاز المالك لهما البيع الثاني نفذ الاول  
 لانه لا حق له في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا اه ملخصا (قوله وفي الاشياء الخ) هذا  
 كالاتدراك على قول المصنف سابقا لثانيه موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالقول  
 اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف وانما يبطل البيع الاول  
 ووجهه انه طرأ ملكيات على ملك موقوف فابطل ط عن أبي السعود (قوله وصح اعناقهم  
 الخ) مائة دم كان في تصرفات تقبل الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة  
 والاقرار لم تجز في حق المرتهن أصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد صدقة الدين وما هنا في  
 تصرفات لا تقبل الفسخ فنفسد ويبطل الرهن أفاده القهستاني أي سواء كان مؤجرا أو  
 ميسرا الصدور من أهله في محله وهو ما ذكره في الاصل وتصرفه بعدم اذن المرتهن وامتناع النفاذ  
 في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتماه في الهداية ومنزل الاتفاق الوقف وفي  
 الاسعاف وغيره ولو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان مؤجرا  
 فان كان ميسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه (قوله أي نفذ) اشار به الى ان التعصير به  
 أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعصير يصح يوم انما غير صحيحة ط وقوله  
 اعتاق الراهن أي وما بعده وأشار الى أن المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه بالنسبة لمفعوله  
 (قوله للرهن) أي لا لارتان وقوله بذه اي بدل الرهن يعني المرهون تأمل والحاصل انه ياخذ  
 قيمته وتجعل رهنا مكانه (قوله ورد الفضل) اي ان كان فضل ويرجع بالزيادة ان نقصت عن  
 دينه ط (قوله في العتق) اي الذي يغير اذن المرتهن جوهره فلو باذنه فلا سعاية على العبد  
 أبو السعود (قوله سعى العبد الخ) لانه لما تعدد المرتهن استيفاه حقه من الراهن ياخذ من  
 ينتفع بالعتق والعبد غنيمة تنفع بعد ارمالته فلا يبيع فيما زاد على قيمته من الدين ابن كمال  
 (قوله في الاقل من قيمته ومن الدين) وكيفيته ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرهن  
 والى الدين فيبيع في الاقل منهما زباني ويقضى الدين بالكسب الا اذا كان من خلاف جنس  
 حق المرتهن فيبطل بجنسه ويقضى به دينه عناية (قوله ويرجع على سيده غنيا) اي اذا أيسر  
 لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه ابن كمال (قوله سعى كل)  
 اي من المدير والمستولدة (قوله في كل الدين) اي ولو زاد على القيمة لما ذكره اشرح (قوله  
 لان كسب المدير الخ) دليل اقوله في كل الدين واقوله بلا رجوع (قوله كما مر) اي من انه لو كان  
 الدين حالا أخذ منه كله والاخذ القيمة تكون رهنا الى حلول الاجل (قوله فالمرتهن بفضله)  
 اشار الى ان المرتهن هو المصير في تضيقه كما في الهداية (قوله قيمة يوم ملك) فلو كانت قيمته  
 يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من الدين  
 خمسمائة كأنها اهلكت بآفة كافي الهداية (قوله وأما ضمانه على المرتهن) يان لوجه ضمان  
 المرتهن الزيادة حيث سقط مثاهما من الدين قال الاتفاقى لان ضمان الرهن يقع بغيره القيمة  
 يوم القبض وحينئذ كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبي اه قال في الكفاية ولا  
 يبال لرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السمر وانقصت قيمته فانه لا يسقط من الدين شيء







فالقيمة فيه ولا يخرج قيمة  
 قال قول للراهن وان اقر  
 الراهن بالدين فيه ولكن  
 قال فخر بن قيس ان  
 فخر بن قيس قال قول للراهن في  
 قدر ما عاد من الضمان  
 (فروع) رهن الاب  
 من مال طرفة شياطين على  
 نفسه جازا لوال الراهن قيمته  
 اكثر من الدين فلا ضمان  
 الاب قدر الدين دون الزيادة  
 بخلاف الوصي فانه يضمن  
 قيمته والفرق ان للاب ان  
 يتقدم بحال الصغير عند  
 الحاجة ولا كذلك الوصي  
 ولو ادرك الاب ومات الاب  
 ليس للاب ان يخذ قبل قضاء  
 الدين ويرجع الابن في مال  
 الاب ان كان رهنه انفسه  
 لانه مضطركم الرهن ولو  
 رهن شيئا اقر بالدين اغير  
 لا يضمن في حق المرتين  
 ويضمن بقض الدين ورده  
 في المقر له ولو رهن دار غيره  
 فاجاز صاحبها ان يرضى  
 الراهن على قيمة الرهن اولى  
 وزوائد الرهن كولد وغرة  
 رهن لا غلة دار وارض  
 وعبد فلا يبرهنه والراهن  
 القاسد كالصحيح في ضمانه  
 (وصح استعارة شيء لرهنه  
 غير من عيشا) اذا اطلق  
 ولم يقيد بشئ (وان قيده  
 بقدر او جنس او مرتين  
 او بلد بقيد به) وجب نقد  
 (فان خالف) ما قيده به المبيع

اعلم انه يبرهنه الى سنة ١٥ لان الرهن هنا قاسدا ناجيله كما مروا كلامنا في تأجيل العارية  
 تأمل (قوله ضمن المبيع المستعير او المرتين الخ) اي يضمنه قيمة الرهن ان هلك في يد المرتين لانه  
 تصرف في ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا والمبيع ان يأخذ من المرتين ويضيق  
 الرهن جوهرة (قوله فخره باقل من ذلك) اي باقل مما عين له لكن بشرط ان لا ينقص عن قيمة  
 الرهن بل اصابه او باكثر كما افاده الزياي وفي الذخيرة وغيره الوصي له شيئا فخره باقل او  
 باكثره وعلى ثلاثة اوجه الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى الثاني ان تكون  
 اكثر منه وفيه ما اذا رهن باكثر من الدين او باقل يضمن قيمته الثالث ان تكون اقل منه  
 فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان  
 الى اقل ضمن قيمته ١٥ مخصصا ونقلا في النهاية ثم قال وبه يعلم ان المبيع لا يضمن المستعير اكثر  
 من القيمة في صورة من الصور وكذا الا يضمنه جميع قيمة الثوب اذا كانت اكثر من الدين وانما  
 يضمنه قدر الدين والزائد يملك امانة ١٥ (قوله لانه بالضم) اي ان رهنه ملك نفسه  
 ١٥ تبين حال قارئ الهداية وفيه نظر لان الملك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا قبض  
 باذن المالك وانما يستند الى وقت الخفاضة وهو التسليم الى المرتين وعقد الرهن كان قبله  
 فبقيت مملوكة على وقت التسليم فلم يتبين انه رهن مملوكة لان ملكه بعد عقد الرهن ١٥ ابو  
 السعود وط عن الشئ اقول قد يجب بان الرهن لا يلزم الا بالثبوت لم ولذا كان للمرتين  
 الرجوع عنه قبله كما مر اول الرهن فاذا توقف العقد على التسليم لم يبرهنه سابقا عليه فكانت  
 وجدا معا عند التسليم الذي هو وقت الخفاضة فلم يكن ملكه بعد عقد الرهن هذا ما ظهر لي من  
 فيض الفتاح العليم فاعتنمه (قوله وان ضمن المرتين) لانه متعدي قبض مال غيره بلا اذنه فهو  
 كغاصب الغاصب (قوله كما مر في الاستيعاق) اي قبيل هذا الباب (قوله صار المرتين  
 مستوفيا لدينه) اي ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اكثر وان كانت اقل صار مستوفيا  
 لقدره ويرجع بالفضل على الراهن ١٥ مسكين (قوله اي مثل الدين) كذا في الدرر الاصول  
 ان يقال اي مثل الرهن اي صورته هي ان كان مثالا او معنى فقط وهو قيمته ان كان فيه مثلا  
 يلزم قسيت الضمان بعد رجعي مخصصا ومثله في شرح الطوري (قوله اقضاء دينه به) اي  
 لان الراهن صار قاضيا دينه بحال المبيع وهو الرهن (قوله ان كان كاه) اي الرهن مضمونا بان  
 كان مثل الدين او اقل (قوله والا الخ) اي بالكان اكثر من الدين (قوله بحسابه) اي بقدر  
 حصة العيب اتقانا (قوله ويجب مثله) اي ويجب للمبيع على المستعير مثل ما ذهب من الدين  
 بالعيب (قوله تخليص ملكه) اي لانه يريد بذلك تخليص ملكه فهو مضمون بالقيمة (قوله  
 بخلاف الاجنبي) اي اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفريغ  
 ذمته فكان للطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان اقل فلا جبر) اي لا يجبر المرتين على تسليم  
 الرهن در عن تاج الشريعة لان الزيادة امانة من جانب الراهن كذا قيل ولم تجد ذلك في كلام  
 الشراح وعزوه الى تاج الشريعة فقيمة بلا صرية كذا افاده عزى زاده (قوله لكن استثنى كله  
 الزياي وغيره) اي استثنى كل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لان تخليص الرهن  
 لا يحصل بائنا البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا

(ضمن المبيع المستعير  
 او المرتين) لانه متى  
 منعه (الا اذا خالف الى  
 خير بان عين له اكثر من  
 قيمته فخره باقل من ذلك)  
 لم يضمن لخالفته الى خير  
 (فان ضمن المبيع المستعير  
 ثم عقد الرهن) لانه  
 بالضم (وان ضمن المرتين  
 يرجع على المدين وبالدن على  
 الراهن) كما مر في الاستيعاق  
 (فان وافق وهو ملك عند  
 المرتين من صار المرتين  
 مستوفيا لدينه ووجب  
 مثله) اي مثل الدين (لانه  
 على المستعير) وهو الراهن  
 اقضاء دينه به (ان كان كاه  
 مضطرا والالا) يمكن كاه  
 مضطرا (ضمن قدر المضمون  
 والباقي امانة) وكذا لو تعيب  
 فيذهب من الدين بحسابه  
 ويجب مثله للمبيع (ولو  
 اتقاه) اي الرهن (المبيع  
 اجبر المرتين على القبول  
 ثم يرجع المبيع على الراهن)  
 لانه غير متبرع تخليص  
 ملكه بخلاف الاجنبي  
 (بما ادى) بان ماوى الدين  
 القيمة وان الدين ازيد  
 فالزائد تبرع وان اقل فلا  
 جبر دور لكن استثنى كله  
 الزياي وغيره واقره المصنف



بأداء الدين كله اذ لم يمتدح ان يحبس حتى يتوفى الشكل اه والاشكال ذكره جميع  
 شراح الهداية مع جوابه بان الضمان انما وجب على المستعير باعتباره ايقاع الدين من ملكه  
 فكان الرجوع عليه بقدر ما تعلق الايقاع اه وتعلقه من الايضاح والتمانية وغيرهما وكان  
 الزيلعي لم يرض بهذا الجواب فلم يذكره ولذا قال في الهداية ان كلامه فيه مجالا (قوله فلذا  
 لم يمتدح عليه الخ) اقول يجب اتباع المنقول وان لم يظهر للعقول مع ان الجواب لا يخفى وهو  
 تقصير المستعير عن التمسك بالدين بالقيمة من اقل الامر فاذا ترك ما يدفع الاضرار كان في دفع  
 الزائد مختارا به اذ الاعتبار فيمكن من ذوي الابصار اه سألنا في (قوله مع متابعته للدرر)  
 أي ان عادته ذلك غالب وقد نص في الدرر على ان الزائد تبرع فدل عدم متابعته له أنه أقر الزيلعي  
 على الاستشكال (قوله لم يمتدح) لانه لم يصرف فاضاياه به (قوله وان استخدمه أو ركب الخ)  
 ان هذه وصية أي بان كان عبدا فاستخدمه أو دابة فركبها قبل ان يرهقها ثم رهنه بما لم يمتدح  
 قيمته ما تم قضى المال فلم يقبضه ما سقى ملكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن هداية أي  
 ضمان الله مدى لضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين يرجع عما أدى لان الراهن  
 لما ملك في يد المرتهن صار متوفيا حقه من مائة الراهن فيرجع المستعير على الراهن بما وقع به  
 الايقاع اه كفاية لمخاضا (قوله ونحو ذلك) كأن لبس الثوب (قوله من قبل) أي من قبل  
 الرهن وكذا ان افترقه ثم استعمله فلم يعط ثم عطف به من غير صنعه لا يضمن لانه بعد  
 التمسك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانها حكم الاستعارة بالملك وقد عاد الى الوفاق  
 فيبرأ عن الضمان هداية (قوله لكن في الشربة ليلية الخ) هذا في المتاجر أو المستعير لشي  
 يتفع به وكلامنا في مستعير شيء غير منزهة وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما مر أيضا والمودع يبرأ  
 بالعود الى الوفاق وقرئ بينهما في الهداية وشروها بان يد المستعير بنفسه فلا يصير بالعود  
 راد على المالك لاحقية ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك في العود الى الوفاق  
 يصير راداعيه حكما وكذا المستعير يده بنفسه لانه يحسب العين لنفسه لا لصاحبها (قوله  
 اذا خالفنا) الاولى افراد الضمير لان العطف باو واو افعال ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير  
 من النسخ (قوله في لو خالفنا) أي في زمن الهلاك فقال المستعير هلك عند المرتهن وقال المستعير  
 قبل الرهن أو بعد الاقتحان كفاية (قوله فاقول للراهن) أي مع عينه معراج والبيعة للمستعير  
 لانه يدعى عليه الضمان عنابة (قوله لانه ينكر الخ) أي لان الراهن ينكر الايقاع بما لى المستعير  
 (قوله ولو اخذنا في قدر ما أمره بالرهن به) بان قال المستعير أمرتك ان ترهنه بكذا وقال  
 المستعير به شرة فاقول للمستعير لانه لو أنكر الامر أصلا كان القول له في كذا اذا أنكر  
 وصفا فيه والبيعة للمستعير لانه المقتب انتفى (قوله اختلاف في الدين والقيمة الخ) صورة  
 المثلة ما في الخاتمة وغيره لو كان الراهن يدعى الرهن بالف والمرتهن بكذا مماثلة فان كان الرهن  
 قائما بسوى القاضا انما وراو لها الكفاية فاقول للمرتهن لانه ينكر زيادته قوط الدين اه  
 زاد لا تثنى ولو اتفق على انه بالف وقال المرتهن قيمته خمسة مائة وقال الراهن ألف فاقول  
 للمرتهن الآن يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة الضمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة  
 من الايجاز الشبيه بالالفز (قوله مديونا) فاده لانه لا يلزم من الافلاس الدين لكن

فلذا لم يمتدح عليه في مثله  
 مع متابعته للدرر فتدبر  
 (ولو هلك الرهن المستعار  
 مع الراهن قبل رهنه أو  
 بعد فكم لم يضمن وان  
 استخدمه أو ركب) ونحو  
 ذلك (من قبل) لانه أمين  
 خالف ثم عاد الى الوفاق فلا  
 يضمن خلافا للشافعي  
 لكن في الشربة ليلية عن  
 العمادية المتاجر أو المستعير  
 اذا خالفنا عاد الى الوفاق  
 لا يبرأ عن الضمان على  
 خالفه الفتوى انتمى الى  
 لو اختلفا فاقول للراهن  
 لانه ينكر الايقاع بما لى  
 اختلاف في قدر ما أمره  
 بالرهن به فاقول للمستعير  
 هداية اختلاف في الدين  
 والقيمة بعد الهلاك فاقول  
 للمرتهن في قدر الدين وقيمة  
 الرهن شرح فكملة (ولو  
 مات مستعيره مملوكا)  
 مديونا

ان قرئ قول المصنف مالا يشهد بالام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضي  
 بافلاسه تأمل (قوله باق على حله) أي مع بوسا عند المرتهن (قوله وأبى الراهن) كذا في  
 المنع وصوابه المرتهن كاتبه عليه الرمي لان فرض المصنف ان الراهن وهو المستعير قد مات  
 (قوله بيع بغير رضا الخ) لان حقه في الاستيفاء قد حبل زيلعي (قوله والا) أي وان  
 لم يمسك فيه وفاء لا يباع الا برضا لانه في الحبس منقعة فله ل المعير قد يحتاج الى الرهن  
 فيخلصه بالايقاع أو تتراد قيمته بغير المعير فيوفى منه حقه زيلعي (قوله أمر الراهن بفضاء  
 دين نفسه) أي يصير على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا لم يجبر أو ينظر (قوله بعد قضاء  
 دينه) أي دين الراهن (قوله كورث) أي كورثهم بقيامهم مقامه (قوله من ورثته) أي  
 ورثة المعير (قوله كما لم يمس) أي في مسألة موت المصنف وهو سقط قوله ما مر من بعض  
 النسخ وهو الاصول لانه لم يذكر التعديل سابقا وهو قوله الاله في الحبس منقعة الخ (قوله  
 كلا وبعضا) منصوبان على التمييز أي من جهة لكية أو البعوضة تأمل (قوله مضعونة  
 الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما أنلف على صاحبه وجعل المالك كالاجنبي  
 في حق الضمان وقامه في المنع (قوله عليه) أي على الراهن أي المرهون (قوله واذا الرهن  
 وقد حل الدين الخ) فأدانه اذا كان موجبا لا يحكم بالسقوط بمجرد اللزوم بل ما لزمه بحسب  
 بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنسه والا فحق به بدينه  
 شربة ليلية وقد من تمام الكلام عند قوله في هذا الباب وأما ضمانه على المرتهن (قوله سقط  
 بقدره) أي سقط من الضمان بقدر الدين (قوله ولزمه الباقي) أي من الضمان اذا زاد  
 الضمان على الدين (قوله بالانلاف) لان الزائد كان أمانة فهو كالوديعة اذا أنلفها المودع  
 (قوله لا بالرهن) أي لا بدينه حتى يشكل عليه ضمان ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان)  
 بان كان الدين دواهم أو دنائير كفاية (قوله والجناية على المرتهن الخ) معطوف على قوله لم  
 يسقط وحاصله أن الدين لو مكبلا أو موزونا فالجناية واجبة على المرتهن والدين في على الراهن  
 فكل منهما أخذ حقه من صاحب (قوله لكن لو أعور عينه) أقول عبارة الخلاصة والزيادة  
 ولو أعور العبد الرهن الخ وفي التازية عن المحيط رهن من آخر عدا بسوى ما تمين مثلا  
 بمائة فأعور العبد فقال أبو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول أبي يوسف أولا ثم رجع  
 وقال يقوم العبد صحيحا وأعور فذهب من الدين بحسب باب نقصان اه ملخصا وبه يظهر ان  
 أعور ضمانه للراهن من الأعور أو ما بعده فاعله واسناد الى العين لا يوجب تأنيته لانها ظاهر  
 مجازي التأنيث فيعوز به الوجهان كما فر في محله وانس من باب الافعال متعديا والفاعل  
 مستتر عائد على المرتهن وعينه مفعولة لان الواجب حينئذ يلزم دية العين بالغة ما بلغت كما  
 فهمه عبارة المصنف لا سقوط نصف الدين وأيضا لو كان كذلك لما أتى الخلاف السابق  
 وجنبت فلا رجح له كرهة المسئلة في هذا الحل ولا لا تدرك بها على ما قبلها اذا ثبت من  
 الجناية على الرهن بل من تعييه وانس الكلام فيه فافهم واغتم (قوله هدر) أماعلى الراهن  
 فلكونهما جناية المملوك على ماله وهي فيما يوجب المال هدر لانه المستحق وأما على المرتهن

ان كان به) أي بالرهن (وفاء  
 والا) يباع (البرضا)  
 أي المرتهن أو لو مات المعير  
 مالا ساء عليه دين أمر  
 الراهن بفضاء دين نفسه  
 ويرد الرهن) أو كل ذي  
 حق حقه (وان هو أقره  
 قارهن على حله) كالوكان  
 المعير حيا (ولو ورثته) أي  
 ورثة المعير (أخذه) أي  
 الرهن (بعد قضاء دينه)  
 كورث (فا طاب غرما  
 المعير من ورثته) معناه فان به  
 وفاء (مع والا فلا) يباع  
 (البرضا المرتهن) كما مر  
 لما مر (و اعلم ان جناية  
 الراهن على الرهن) كلا  
 أو بعضا (مضعونة كجناية  
 المرتهن عليه وقسط من  
 دينه) أي دين المرتهن  
 (بقدرها) أي الجناية لانه  
 اتان ملك غيره فله ضمانه  
 واذا الرهن وقد حل الدين  
 سقط بقدره ولزمه الباقي  
 بالانلاف لا بالرهن وهذا  
 لو الدين من جنس الضمان  
 والالم بسقط منه شيء  
 والجناية على المرتهن  
 والمرتهن أن يستوفي  
 دينه لكن لو أعور عينه  
 بسقط نصف دينه عنه  
 فهو تاني وبرجندى  
 (وجناية الرهن عليهما)



فلان الواجب عليها التخليص من الامتصاص في ضمانه درو ملخصا وهذا عند  
وقال اجابته على المرتحن معتبره ثم اعلم ان جنابته على مال المرتحن هذا اتفاقان كانت قيمته  
والدين سواء وان كانت القيمة كتر من اى حصة انما معتبرة بدرا الامانة وعنه انما اهدر  
كالضمان هداية وفي المراج عن المبسوط لو كان قيمته اقل من الدين الف بخرى على المرتحن  
او رقيمة قبل الرهن ادفعه او افده اما على قوله ما فغيره مشكل واما على قوله جنابته ههنا  
معتبره في ظاهر الرواية وروى عنه انما لا تعتبر وجه الظاهر ان النصف منه امانة هنا وجنابته  
الوديعة على المودع معتبرة فيقال للرهن ادفعه او افده فان دفعه وقبل المرتحن صار عبدا  
للمرتحن فيسقط الدين لانه يكون كاه القرض في حكم سقوط الدين كالوجه في على اجنبي  
ودفعه وان فداء كان على الرهن نصف الف فداها حصة الامانة وعلى المرتحن نصف الفدا  
حصة المضمون فمستقط حصة لانه لا يستوجب على نفسه دين او يثبت في الرهن حصة من  
الفدا ويكون الفدا رهنا على حاله اه ملخصا (قوله غ) موجهة للقصاص بان كانت  
خطا في النفس او في ماله درو (قوله في النفس دون الاطراف الخ) المناسب ذكره بعد  
قوله وان كانت موجهة للقصاص لان غير الموجهة للقصاص في النفس او الاطراف هدر واما  
الموجهة له فمعتبرة ان اوجبت في النفس دون الاطراف في نفسه هم انما في الاطراف هدر تامل  
(قوله ويطلب الدين) يعني ان كان الدين في مال او كثر وقد من اوجهه آتيا عن المراج فلو  
اقل سقط من الدين بقدر كاه الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التمييز  
بالدين كانه التمييز بالرهن له وجه ايضا كالا يخفى اه اى لانه يلزم من بطلان الدين بطلان  
لرهن قال ط وانظر ما اذا عاقبته في الدم والظاهر انه يبقى على رهنه (قوله وان كانت  
على المال فيباع) اى ان لم يفته الرهن او المرتحن وفي البرزابة آتيا المرهون مال انسان  
مستغرقا فبقيته فان فداء المرتحن فالرهن والدين بجماله وان اقبل للرهن افده فان فداء بطل  
الدين والرهن لانه استحق باصر عند المرتحن فكان عليه فان لم يفته الرهن ايضا يباع فيأخذ  
دائن العبد دينه وبطل مقدار من دين المرتحن ان دينه اقل وما بقى من دين العبد للرهن وان  
كان دين المرتحن اكثر من دين العبد استوفى المرتحن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنه  
الى ان يحل فيأخذ قصاصا اه (قوله اذ هو) اى الابن اجنبي عن ابيه اى في حق المالك  
وهذا دليل على كون جنابته المرهون على ابن الرهن او ابن المرتحن معتبرة (قوله في جنابته  
الرهن بهضه على بعض كالمعدين فيجنى احمده على الاخر فان كان الكل من كل منهما  
مضمونا فالجنابته هدر كالاتي فيقول الى الجاني من حصة الجاني عليه من الدين  
نصف ما سقط لان الجنابته اربعة جنابته مشغول على مشغول او على فارغ وجنابته فارغ على  
فارغ او على مشغول وكاه اه در الا الرابع فاذا كان رهنا بالق وقيمة كل الف فالقوتول نصفه  
فارغ فيعند ربي النصف المشغول متلفا فارغ ومثغول فيعند ربي هذا النصف لتلفه  
بمشغول وقيمة نصفه الاخر اربعة بفارغ فاله در بسقط ما بازاله من الدين والمعتبر يتحول الى  
الجاني وذلك ما تان وخون فصار الجاني رهنا بسبعه اربعة وخمسة وعشرون في الواجبية  
ومثغولات التاتر خاتمة وسأيت قريبا ما لو كان الرهن عبدا واداية (قوله فوجبت قيمته) اى

(غير موجهة للقصاص)  
في النفس دون الاطراف  
اذ لا قودين طرفي عبدا وحر  
(وان كانت موجهة  
للقصاص فمعتبرة) فيقتص  
منه ويطلب الدين خاتمة  
وعبارة الله ستاني وشرح  
الوجه مع يطل الرهن  
(بجنابته) اى الرهن على  
ابن الرهن او على ابن  
المرتحن فانما معتبرة في  
العصم ح في يدفع بها او  
يفدى وان كانت على المال  
فيباع كالمعدين  
على الاجنبي اذ هو اجنبي  
للبان الاملاك زواجي  
(ولو رهن عبدا واداية)  
ألقا بان مؤجل فوجبت  
قيمه الى مائة فقط لرسل  
وعزم مائة وحل الاجل  
فالمرتحن يقبضها اى  
المائة (قضاء لحقه ولا  
يرجع على الرهن بشئ)  
كونه بلا قتل

والاصل ان نقصان الرهن لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العبد فان كان الدين باقيا ودين المرتحن بد الاستيفاء فيصير  
مستوفيا للكل من الابتداء ولو باعه اى العبد المذكور (بمائة باصر ٤٥٩) الرهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع

نقصان العبد (قوله والاصل الخ) لا يقال هذا الاصل منافا قوله ولا يرجع على الرهن بشئ  
فانه قد اعتبر فيه نقصان العبد لا ناقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان  
للمرتحن مطالبة الرهن بجميع الدين عند رد ما ناقصا به الرهن اما اذا تلفت فالنقصان باقيا بعض  
الساق لان يده يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك بقدره فيصير مستوفيا للكل من الابتداء فعلم  
ان هذا الاصل ليس على إطلاقه كذا ظهر في هذا الفصل اخذنا من صريح كلام شراح  
الهداية الما اول هذا الباب ثم رأيت الطوري وغيره صرح هذا بطلان قوله تعالى الحمد (قوله  
بخلاف نقصان العين) فانه يذهب بسقطه من الدين اتفاقا (قوله فاذا كان الخ) فربيع عزلة  
التعليل لقوله بخلاف نقصان العين (قوله باصر الرهن) المراد امره بالبيع غير مائة بمائة  
فالمانة غير ما موربها شربلاية (قوله لانه لما كان الدين باقيا الخ) يوجد في بعض النسخ  
قبل هذا التعليل تعليل آخر هو بعينه والاصل انه هنا لا يسقط من الدين شئ يتراجع السعر  
ابقاء العين وان نقصان يد الامانة لانه لما امره الرهن ببيعه فكانه استرده منه وباعه بنفسه  
(قوله ولو فقه) اى العبد المذكور في المتن (قوله للمساومة) يعني صورة ومعنى اما صورة فظاهر  
واما معنى فلان القاتل كالمقتول في الاذمية والشرع اعتبره جزأ من حيث الاذمية عناية  
(قوله أو تركه على المرتحن) لانه تغير في ضمان المرتحن هداية (قوله فداء المرتحن) اى ويبقى  
الدين على حاله هداية (قوله لانه ملكه) غير ظاهر وعبارة الشراح لان الجنابته حصلت في  
نفسه (قوله بشئ) اى من الفداء هداية (قوله فان اى الخ) انما يدى بالمرتحن لا قالو  
خاطبة الرهن فن الجائر ان يختار الدفع في نفسه المرتحن لانه ان يقول أنا أفدى حتى اصلح  
رهني معراج (قوله ويسقط الدين بكل منهما) اما بالدفع فلان العبد استحق لعق في ضمان  
المرتحن فصار كاه لاله واما بالفدا فلا لانه كالمحصل له يعرض كان على المرتحن هداية (قوله  
فداء المرتحن) اى ودينه على حاله زيلعي (قوله فان اى الخ) اى ان اى المرتحن ان يؤدى عنه  
قبل للرهن بهضه في الدين (قوله باعه الرهن أو فداءه) فان فداء بطل دين المرتحن وان باعه اخذ  
غيره العبد دينه فان فضل شئ من دين العبد ودين الغريم مشغول دين المرتحن أو أكثر فافضل  
للمرتحن وبطل دين المرتحن ولو اقل سقط من دين المرتحن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن  
دين العبد يدى رهنا كما كان فان حل دين المرتحن أخذه دينه لانه من جنسه والا أمسكه حتى  
يحل وان لم يلف الثمن بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ورجع بالساقى على العبد بعد عتقه ولا يرجع  
العبد على أحدهما وعامة في الهداية (قوله دفعه الرهن الخ) أشار الى ان المرتحن ههنا لا يوصى  
بشئ لان الولد غير مضمون عليه لانه لا يسقط به لا كشي من دينه كما ذكره الاتفاقى قال ط عن  
الحوى ولو قال المرتحن أنا أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله فرض صحيح بزيادة الاستيثاق ولا  
ضرر للرهن اه (قوله ونخرج عن الرهن) اى ولم يسقط شئ من الدين كالمهلك ابتداء  
زيلعي (قوله ويصير كانه) اى الجاني عليه (قوله وعامة في الخاتمة) حيث ذكر حاصل  
ما قدمناه في الصفحة السابقة من جنابته أحد عبدي الرهن على الاخر ثم قال ولو رهن عبدا

ولو قتل ولد الرهن انسانا أو استهلك ما لا دفعه الرهن ونخرج عن الرهن أو فداءه وبقي رهنا مع أمه وأما جنابته الداية فهو يوصى  
كأنه هلك باقة مسأوية وعامة في الخاتمة (مات الرهن باع وصيه رهنه باذن مرتحنه وقضى دينه)



لقامه مقامه (خان لم يكن

له وصى ام ابى له

وہما را سر پہنچہ) لان

نظرة عام و - ٥ - في الموروثية

مفسر، لو بکار اخلدو المیت

في المال، وبيان ما يميم  
قوله: (فإنه) (فإنه)

م. المص. رقم ١٠٠٠

لندن علی المت عند فریم

من غرمانه توقف علی

رضا البقية وإهم ردها فان

قضی دیہم قبل از آمد

ولوا فتحه الغريم جادو بيع

و دینہ و ادا از سر بدین  
 است و از آنجا که

الحبيب إلى العرب  
من مؤلفي المقام المصنف

لا يطلع الرهن بعوث الرهن

ولا يعوت المرتحم ولا يعوتهم

ویدی الره ر. اع. د.

الزينة

• (در فی مسائل مدبره)

(ره) صبر افق عشر

بعضہ۔ انکارم بحال وهو

پادوی العشرة وهو رهن

في النادي والقسمان الق

لا لقمة على ما أفادنا

الكامل وعلمه الفتوى

اتقص شي من قدره

بقدره والا فلا (ولور)

شاه قیوم با عشره بدست

هذا قد لا بد منه لانه لو

فيمتلككم من الدين بـ  
الحال أيش لا يمشي وأم

معاونت

1.  $\frac{1}{2}$  2.  $\frac{1}{2}$  3.  $\frac{1}{2}$  4.  $\frac{1}{2}$  5.  $\frac{1}{2}$  6.  $\frac{1}{2}$  7.  $\frac{1}{2}$  8.  $\frac{1}{2}$  9.  $\frac{1}{2}$  10.  $\frac{1}{2}$

أودية في غاية الندبة على العبد هو روبا له كس - هتبعه كحاية العبد على عبد آخر اه - ههنا  
(قوله استياحه) أي الوصي - قام له من (قوله الوكيل الخ) - ظاهره إذا كانوا حاضرين ولو  
كانوا غائبين يعني العمدانية من الفصل الخامس من فتاوى رشيد الدين لأفندي نصيب الوصي  
إذا كان الوارث غائبا أو يكتب في نفسه الوصاية أنه جعل وصيا وارث الميت غائب مدة السفر  
اه (قوله توقف على رضا البقية) أي بقية الغرماء (قوله وإهم رده) لأنه إما ثار بعض الغرماء  
بالإبقاء الحكمي فأنشبهه الحقيقي هداية (قوله تنذر لزل المانع لوصول - ففهم الهم هداية  
(قوله وإذا ارتهن) أي أخذ الوصي رهنا (قوله جاز) لأنه استيفاء - كجاره هو ملكه دور (قوله  
عند الورثة) أي أو الوصي المختار أو التصوب وورثة لراهن يقومون مقامه كما سبق ط (خاتمة)  
المرتهن - فقد يفسخ الرهن والراهن لا ينفقه رديه - حتى لو قال المرتهن فسخ الرهن ولم يرش  
لراهن وهما لا يقطع شي من الدين وفي العكس يقطع بقدره كما في الفينة وغيرها

● (فصل فی مثل متفرقة) ●

(قوله رهن - غير الخ) علم ان الرهن المهرض اذا تخمض فاما ان يكون الرهن والمهرض مسابرا  
او كافرين او الرهن و... - مسابرا او بالعكس فلو كان كافرين فالرهن يباح له فخل ولا وفي الاقام  
الباقية ان تخل في ذلك والافهل للمهرض ان يخل فيه تفصيل فلو - ابن او الرهن فقط جاز  
تخليه لان المالية وان تلفت بالتخمر - لكن اعادتها بمكة بالتفصيل فصار كتحصيل الرهن من  
الجنابة واذا جاز ذلك في الم - ابن والتحرير - جعل بالنسبة اليهم فلا تبيح وفي المهرض الكافر  
بالاولى لانهم يحل وأما الرهن كافر افله أخذ الرهن والدين على حاله لان الحر به لا تقدم المالية  
في - فله وليس للمهرض - لم تخلها فان - فله اضر قيمته يوم - فله كل لو غصب خردني  
تخلها او الحل له ووقع المقاصد - لو - من جنس القيمة - ويرجع بالزيادة ان نهض قيمته ابو  
تخليل من دينه - اية - قوله هو رهن بمشقة) أي بقي رهنها سائر الم يباح لان  
بعد ان يعود بالتخل ولهذا اذا اشترى - غير انقصه - رقب - انقص لا يطل البيع لا يحل  
صيرورته - لا دور (قوله ثم لا تعتبر الخ) يشير الى ما قاله شرح الهداية وغيرهم من أن ما ذكره  
المصنف كالهدياء وغيره ما قيد بما اذا لم تنقص شيء من كبله وان قوله وهو يساوي العشرة  
وقع اتفاقه اذ ابقى كبله على - له وانقصت قيمته لا يسهل شيء من الدين لان الفاتت مجرد  
وصف وبه وان في المكيلات والموزونات لا يسهل شيء من الدين وان كان الرهن ينضم كما اذا  
انكسر القاب ان شاء الله كما قاله في شرح الدين وان شاء الله وذكر قيمته رهننا عندنا  
وعند محمد بن قتيبة ناهيا او يجهل بالدين كذا في شرح الكافي وان لم تنقص قيمته لا يضره في  
رهننا كما كان اتفاقا وبنابة (قوله والا فلا) اذا اعتبر بارتبة فان المهرض كافر (قوله هذا)  
أي ما ينفهم من مساواة القيمة للدين (قوله لانه لو كان قيمته أكثر من الدين) كما اذا كان الدين  
عشرة والشافع بعشرين والجلد بدرهم - ما جلد رهن بنصف درهم لان بازا كل درهم - من الشاة  
نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهن بنصف درهم ويسقط بازا الالف تسعة ونصف وان  
كانت قيمته أقل من الدين بان كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بنصف درهم وذا كان الجلد  
بعد ذلك بثلث درهم واحد فيرجع على الرهن بالنسبة الباقية من الدين وتعلم انه في الكفا -

وغيره

(فانت) بالأذبح (فدبح - ادما) بما لا قيمة له فالقيمة ثابتة للمرتبة حق حشمه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان (وهو)  
 أي الجاردين أو ردهما ورهن به بخلاف ما إذا أتت الشاة بقيمة قبل القصاص ٥٦١ (فدبح - ادما) حرمه لا يرد

بها (عنه لا يخرج) أما إذا ثبت كمالها معونة ط قوله ما قيمته بأربعة  
أونصة معراج (قوله هل يخل الرهن ولو لا) أحدهما يبط و صير الخ رها بغير  
ما زاد الباع فيه ولو لا ما الرهن الخ إذا لم يأنه ما صر هو بالدين الذي يكما ثانيا  
لا يطل لأن الشيء يطل ما هو مثله أو فوقه لا بما دونه والرهن الثاني هذا دون قول لانه  
أنما استحق بغير اجزاء بالمالية التي انصفت بالجلد بحكم الخ وهي تتبع للجلد والرهن الاول  
بما هو أصل بنفسه وهو الدين فيكون أقوى فلم يرتفع بالثالث ويثبت الشيء أيضا لانه لا يمكن  
رده كفاية ملخصا (قوله وهو يساوي درهما) يعني يوم الرهن وأما إذا كانت قيمته  
درهما من فهو رهن بدرهما ويرفع ذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاة حصة ومملوخة فان كانت  
قيمة احمية عشرة ومملوخة ثمانية كانت قيمة الجلدي يوم الارتان درهما وان كانت قيمتها  
مملوخة ثمانية كانت درهماين عنابة (قوله على المنهورة) وهو قول العامة ومن المشايخ  
من قال يعود البيع كالرهن اتفاقا (قوله ينقر باهـ لـك) لأن المرتهن صار مـتوفيا  
بالمهلك فيما كد عقد الرهن فاذا عادت المالية بالباغ صادفت عقد فاعا يثبت فيه حكمه  
بفسطه اتفاقا (قوله يفسخ به) أي ينتقض بالهلاك ولا يعود به لانتقاض اتفاقا  
(قوله وجعل العبد) بالبناء للمنهول أي جعل الرهن أو القاضى العبد مقابله دين المرتهن ط  
(قوله يعود الدين) أي لا بقدر نقصان عيب الا باق كإيا في ط وفي بعض النسخ يعود الرهن  
وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله وهو رهن مع لاصل) فيكون للرهن حصة ويقسم  
الدين عليه ما على قدر قيمته ما بشرط بقاء الغنى إلى وقت الفسك والاصل في ذلك لم يفسط  
مقابله شيء ويجهز كأنه لم يكن كما يوضحه (قوله لاصل أن كل ما ولد من عين لرهن)  
أو أو يكون بدعي جز من أجره غير لرهن كالرهن والعقر هندية (قوله هل يجاننا) أي  
الا لا رهن فانه إذا هلك سقط من الدين ما بارأه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا في  
الفهستان ح (قوله أي ولو حكم الخ) هذا التعميم هو ما يصرح به المصنف في قوله الآتي  
وان لم يفتن الرهن الخ (قوله كما إذا هلك الاصل بعد الاكل) الظاهر أنه أراد بقوله أولا بان  
أكل بالاذن عكس هـ ذاهو ما إذا أكل بعد هلاك الاصل بان هلك وبقي غشاؤه كالغرض أكله  
والأزمن تشبيه الشيء بنفسه وعبارة الفهستانى وان هلك الاصل وبقي الغشاء ولو حكم كما إذا أكل  
الرهن أو المرتهن أو اجنبى من الغناء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما أكل منه فيرجع به على  
الرهن وكما إذا هلك الاصل به ذاهو ما إذا أكل بعد هلاك الاصل وبقي الغشاء ولو حكم كما إذا أكل  
ما أكل الكل في شرح الطحاوى هـ (قوله كما ذكره بقوله) نظر ما مر مع الضمير المنصوب  
(قوله ون) أي الغناء بحصته ولو هلك أيضا بعد هلاك الاصل ذهب بالثاني كأنه لم يكن وذهب  
كل الدين به لأك الاصل وغنامه في غرر الافكار (قوله والتبع بفأله شيء إذا كان مقصودا)  
كولها بيع فانه يبيع بمبانيه ما ولا يصير له حصة من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض عنه فا  
معراج (قوله يوم انه كالك) لا انما صار مضمونا بالفـ كالك لو كان قبله لم يكن مجانا عنابة

بسم الله الرحمن الرحيم (و) جنتك (بسم الله الرحمن الرحيم)

فصل في معرفة الأصل



يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك التمسك بحصته) كالوكان الدين عشرة وقبض الاصل يوم القبض عشرة وقبض  
التمسك يوم الفك خمسة فثلثا عشرة حصة الاصل فيسقط وثلاث العشرة حصة التمسك فيسقط (ولو اذن الراهن للمرتهن في كل  
الزوائد) أي كل زوائد الرهن بان قال له هم اذادفكاه (فأكلها) ظاهره يم أكل غنما وبه أفنى المصنف قال الا أن يوجد  
نقل يخص حقيقة الاكل فيجب (فلا ضمان عليه) أي على المرتهن لأنه أتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز ما قبله بشرط  
والخطر بخلاف القليل (ولا ٤٦٢ بسقط شي من الدين) قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح السكنى للمرتهن

(قوله يوم القبض) لأنه مضمون بالقبض كاتقدم عناية (قوله فيسقط) أي بسبب هلاك  
الاص (قوله وبه أفنى المصنف) حيث نقل عن رهن فخلا وأباح للمرتهن غنما هاهنا ليلك أن  
يبيعها ويقولها أم يملكها لا كل بنفسه فقط فأجاب ظاهر كلامهم أن التصرف مطلقا  
إذا الظاهر أن المراد من قولهم فأكلها أو أكل غنما الا أن يوجد من نقل صريح بتخصيص  
الاكل دون غيره اه من حاشية الجوى لمخاضه وأورد عليه أن المعنى الحقيقي هو الظاهر  
ومدعى الأهمية يحتاج الى الدليل قات وسيد كراي الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له  
أن يؤجره تأمل وقال السائحاني أقول ظاهرا أن كل الزوائد لما كوله انما هو كل نفسها  
لا كل بدلها وهذا أمر مكشوف لكل احد بالبدية اه نعم يظهر ذلك اذا كانت عمالا يؤكل  
كأذ كره الرهن (قوله لأنه أتلفه باذن المالك) فيه إشارة الى أنه لو أتلفه بغير اذنه ضمن وكانت  
القيمة رهنه مع الشاة وكذا الوفاء الرهن ذلك بدون اجازة المرتهن عناية (قوله والاطلاق)  
أي الاباحة اه ح (قوله يجوز تملكه) لأنه ليس بملك اتقاف (قوله بالشرط) وهو قوله  
هناهم اذادفكاه (قوله والخطر) بالخاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك كافي  
اقاموس والمغرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو بمعنى الشرط تأمل (قوله  
وعليه يحمل الخ) بأن يراد من نفي الحل الكراهة (قوله ما عن محمد بن أسلم) الذي في المنع اول  
كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ح أقول ما تقدم من المنع هناك ومثله في غيرها  
موافق لما هنا اوله من النسخ مختلفة (قوله قلت الخ) ظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن  
وأنه رباؤه فقتضاه انه مضمون لكن قد منع من المنع اول الرهن أنه يخالف إساءة المعنسات  
وتقدم بيان ذلك كما مستوفى فراجع (قوله وما أصاب الزيادة) كذلك العشرة في مثاله  
السابق (قوله كاتلاف الرهن بنفسه) فلا يسقط ما غلبه من الدين لكونه غير مضمون على  
المرتهن بخلاف المالك في يده (قوله قال الخ) في التاتر خاتمة أجر المرتهن الرهن من أجنبي  
بلاذن فانه له ويتصدق بها عند أي حنية وقومحمله أن يعيده في الرهن (قوله وبطل الرهن)  
حتى لا يسقط دين المرتهن به لانه عند المستاجر ط ولا يعود رهننا لا بتجديد تاتر خاتمة وكذا  
لو أجرة الرهن المرتهن على ما صرح في الباب السابق (قوله ونسأله المرتهن) أما إذا لم يتسأله لا يتم  
الرهن أو لا يصح على خلاف السابق ط (قوله ثم باع) أي الراهن (قوله فقبض المرتهن  
الثن) لانه إذا أجاز البيع بغير الثمن رهننا لكن القبض غير شرط فانه يصير رهننا وان لم يقبض كما

قد مضى  
أصاب الاصل سقط وما أصاب لزيادة أخذ المرتهن من الرهن) كافي الهداية والسكافي والخاتمة وغيرها  
وفي الجواهر الاصل أن الاتلاف باذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسلطه وفيه أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن أن يؤجره  
قال لا قبل فلو أجرة ومضت المدة فالأجرة أم لا قال له أن أجرة بلاذن وان باذنه فله المالك وبطل الرهن وفيه ما روى  
ونسأله المرتهن ثم دفعه للرهن ليس فيه ويقوم بمصلحه لا يبطل الرهن رهن كرم أو أباح غيره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن  
إن غيره حصل بعد البيع فله ما شقري وان قبله فلرهن ان قضى دين المرتهن

والا يكون رهننا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها قبل الرجوع كما رويها ٤٦٣ رزح المرتهن أرض الرهن ان أبيع

قد مضى اول اجاب السابق (قوله والا يكون رهننا) أي مع غن المبيع الذي قبضه ط (قوله  
كما) أي قرى ياتي قوله حتى لو أراد منه كان له ذلك (قوله لوم من قناعة مملوكة) هذا خلاف المفتي  
به من أنه لا يضمن الامام له بالاحراز كما صرح في كتاب الشرب وماء القناعة غير محذور (قوله ياتني  
أن تبني رهننا الخ) يجوز به في الخاتمة نقال رزح أو سكن باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله أن  
يترده وما دام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن (قوله بقى فيما بقى) لانه يمكن رهن ذلك الباقي  
ابتداء اعدم الشروع (قوله لكن هاهنا بحصته) أي وان كان في قيمته وفاء بمبيع الدين كما في  
الخاتمة (قوله ثم رهنه امره) أي من المستاجر (قوله وبطلت الاجارة) ظاهره انما تبطل بمجرد  
عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض كافي القنية وأما ماله وهو ما اذا أجاز الرهن  
الرهن من المرتهن بنفسه بخ غير مدة عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كما يفيد كلام البرازية  
لكن في العمادية أنه لا بد منه حتى لو هلك قبل ان يجدد قبضا للاجارة يهلك الرهن اه  
وهذا مشكل لانه قرر في العمادية ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون  
وعنايه في حاشية الاشياء لا لشرف الغزى وقد مضى الفصل السابق عن العناية اشتراط تجديد  
القبض (قوله فالاجارة باطلة) وقد يكون كالأجر أو أودعه منه فلا يبطل عقد الرهن  
(تنبيه) اه قال في النهاية مثل الامام أبو الحسن المازي يدي عن باع داره من آخر بغير معلوم  
بيع وفاء وقبض انما استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة رهن  
تأزمه الاجارة قال لا فانه عند فاه رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجارة اه  
خبرية ثم نقل فيها عن البرازية ما يوافقها وأفتى به غير مرة والسكافي في فتاواه المشهورة حامدية  
فليحفظ فانه كثير لوقوع (قوله سقط بحسب ناقصه) أي سقط من دين المرتهن ما نقصته قيمة  
الابق بسبب ابقائه ط وهذا اذا كان اول اباقي كاشم به التعديل قال كان ابقى قبل ذلك  
لا يسقط شي برزازية (قوله ثم ما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي غناء الرهن ومراعاة الضمنية  
ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن نصح) مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي  
عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاصل رهننا بعشرة عناية (قوله يوم القبض  
أيضا) أي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (قوله وفي الدين لا نصح) المراد أن  
لا يكون الرهن بهامضه ونافعا للزيادة في نفسه باجازه ونحوه المسئلة أن يرهن عذبة عبدا  
يساوي ألفين بانف ثم استقرض منه ألفا أخرى على أن يكون العبد رهننا جميعا فله ذلك  
بهلك بالالف الاولى لا بالالفين ولو قضاه ألفا وقال انما قضيت من الاولى له أن يسترد العبد  
اتقاف (قوله في معقوده) كاتمن أو عليه كالمبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست منها) اه  
بل أصل الدين ليس منها قال في العناية أما انه غير معقود عليه فظاهر وأما انه ليس بمعقوده  
فلجوبه به بغيره قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد  
الرهن ولا يبقى بعده (تنبيه) اه قال في الذخيرة وفي العيون عن محمد بن غلام بن بانف ثم قال  
المرتهن احتجبت الى أحد هاهنا فردد على فقه قال الباقي رهن نصف الف فله ذلك بهلك من  
الدين نصفه ولكن لا يفتك به الا بجميع الف اه فليحفظ (قوله مع أنه) أي المصنف (قوله  
ليزيد انما ماله مستقلة) وهي بيان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقبض كل من

لا ياتقاه ايضا) أي انما ماله مستقلة لا فرع للاولى فتنبيه (عبد بالالف قد دفع عبدا آخر رهننا مكان الاول وقبضه كل من  
قد مضى  
قوله يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك التمسك بحصته) كالوكان الدين عشرة وقبض الاصل يوم القبض عشرة وقبض  
التمسك يوم الفك خمسة فثلثا عشرة حصة الاصل فيسقط وثلاث العشرة حصة التمسك فيسقط (ولو اذن الراهن للمرتهن في كل  
الزوائد) أي كل زوائد الرهن بان قال له هم اذادفكاه (فأكلها) ظاهره يم أكل غنما وبه أفنى المصنف قال الا أن يوجد  
نقل يخص حقيقة الاكل فيجب (فلا ضمان عليه) أي على المرتهن لأنه أتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز ما قبله بشرط  
والخطر بخلاف القليل (ولا ٤٦٢ بسقط شي من الدين) قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح السكنى للمرتهن



حتى رده الى الراهن  
والمرتحن في لاخر من  
حتى يجعل مكان الاول  
بان يرد الاول الى الراهن  
في تضييع الثاني مضمونا  
(أبراهم رهن لراهن عن  
الدين او رهنه منه ثم هلك  
الرهن في يد الراهن هلك  
بغير شيء) انما القوط  
الدين الا اذا منعه من  
صاحبه فبغير غصب بالبيع  
(ولو قضى المرتحن دينه)  
كاه (او بعضه من رهنه  
او غيره) كمتاوع (أو  
شري) المرتحن (بالدين  
عينا او صالح عنه) أي  
عن دينه (على شيء) لانه  
استيقاه (او حال الراهن  
مرتحنه بدينه على آخر ثم  
هلك رهنه معه) أي في يد  
المرتحن (هلك بالدين ورد  
ما قبض الى من ادى) في  
صورة ائتمار من او متطوع  
أو شرع او صلح و بطل  
الحالة) وهلك الرهن بالدين  
لانه في معنى الابرار بطريق  
الاداء هداية ومفاده  
عدم بطلان الصلح وان  
الدين ليس باكثر من قيمة  
الرهن والا فينبغي ان  
لا تبطل الحوالة في قدر  
الزيادة فهو متناهي (وكذا)  
أي كاي حال الرهن بالدين في الصبر بالمد كونه يهلك ايضا (لو صادف على ان لا دين) عليه

الناس لم يتفقوا على ان الصلح لم يبيح مال اه ط أقول قد دم الشارح قول كتاب الاجارة ان  
المصنف اعتداه اذا فسد الدين في بعضه فذكي الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين)  
الاولى اقاط قوله بالدين لان قوله يهلكه من عنده (قوله اتوهم وجوب الدين الخ) لان الرهن  
مضمون بالدين عند قومه الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان يتصادقا  
على قيام الدين به بتصادقه جاعلي عدمه بخلاف الابرار لانه سقط به درر ليس في الدينين  
وغيره عن بسوط شمس الا ثمة لو تصادقا قبل هلاك الرهن ثم هلك يهلك أمانة لانه يتصادقهما  
بغنى الدين من الاصل وضمنان الرهن لا يبيح في بدون الدين وذكرا لا يصح ان الصواب اه  
واختار صاحب الهداية هلا كهمونا في الموردين سعية (قوله فهو الحكم في الرهن  
الفاقد) أي في حال الحياة والمات فلو قضى الرهن المصدق بحكم الفساد وأراد ان يتردد  
ارهنون كان للمرتحن حصة حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض واذا مات الراهن وعليه ديون  
كثيرة فالمرتحن أولى من سائر المقرضين هذا كله اذا كان الرهن الفاسد باقيا على الدين فلو  
كان دين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حصة لانه ما استوفى ذلك الدين فبالبطلان هذا المالك ويكون  
بعدم الموت اسوة للمقرض لانه ليس له على المثل يد مستحقة بخلاف الرهن الصحيح قد دم أو ناخر  
وغمه في العمدية والذخيرة والبرازية (قوله يتعاقب الضمان) صوابه لا يتعاقب لار  
المنقول عن الكرخي في العمدية وغيره انه يهلك أمانة وفي الذخيرة ورؤى ابن جماعة عن  
محمد انه ليس للمرتحن حصة لانه اصرار على المعصية وليس مافي ظاهر الرأية أصح لان الراهن  
لما قضى ففقدت المعصية وحبس المرتحن المرهون ايميل الى حقه لا يكون اصرار الان  
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المهر الا ترى ان في الشرع الفاسد لا يقرى  
الحبس الى استيفاء الدين اه ملخصا (قوله أي لم يكن مالا) كالمدرور أم الولدان للراهن  
أخذهما لان رهنه باطل منح (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالورهن عينا بخبر مراد  
فه اخذها منه والواو به في أو قال في جامع المقصودين فلو قد أحدهم الى بضعه أصلا (قوله  
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) أي  
اذا رهنه الراهن أو المرتحن بالاذن فلو باذن صح الثاني وبطل الاول وقد مناه في باب  
التصرف في الرهن (قوله كما حرمنا في العارية) حيث قال فيه أو أمار الرهن فكالودبعة وقال  
المصنف في العارية ولا تجوز لارهن كالودبعة اه ط (قوله وبخبر الخ) خبر لم يثبت  
مخذوف تفسيره أي جان وضهر بشرطه هو دالي الواجب بالخضائية ط قال ح يعني أي  
جان اذا مات من جن عليه يجب شطر الدين وان عاش تجب الدين كاملة الجواب ختان قطع  
الحشة ان مات المبي وجب عليه نصف الدين وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب  
نصف القيمة وتعمها لانه حصل التلف بأذن فيه وهو قطع القافة وغير ما ذن فيه وهو قطع  
الحشة اه وتقدمت المسئلة في باب ضمان الاجير وسأني أيضا تبيل باب القسامة (قوله  
هذا التفسير) في بعض النسخ تفسير بدون ال وهو الاوضح والاشارة الى قوله وأي رهن  
الخ أي هذا تفسير ويان قوله تعالى كل نفس الاية والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجنايات)

يسقط الدين أصلا (كل  
حكم) عرف (في الرهن  
الصحيح وهو المصدق في  
الرهن الفاسد) كما في  
العمدية قال وذو  
الكرخي ان المقبوض  
بحكم الرهن الفاسد يتعلق  
به الضمان وفيه أيضا (وقى)  
كل موضع كان الرهن مالا  
والمقابل به مضمونا الآية  
فقد بطل شرط الجواز  
كرهن المشاع (بضعه  
رهن) لوجود شرط الانعقاد  
ليكن (بضعه الفاسد)  
كالفاقد من البيوع (وقى)  
كل موضع لم يكن الرهن  
(كذلك) أي لم يكن مالا ولم  
يكن المقابل به مضمونا  
(لا بضعه الرهن أصلا)  
وحديثه (فاذا هلك ذلك  
بغير شيء) بخلاف الفاسد  
فانه يهلك بالاقول من قيمته  
ومن الدين ومن مات وله  
غرما فالمرتحن أحق به كما  
في الرهن الصحيح (فرع)  
رهن الرهن باطل كما حرمناه  
في العارية مزيل للوجوبية  
وفي ما ياتم اقال  
وأى رهن لا يرام انفسا  
ومجتمعا لو مات بالموت بشرط  
هذا تفسير كل نفس بما  
كسبت رهنه والمعنى كل  
نفس رهن بكسبه عند الله  
تعالى انتهى



(قوله وسكن الجنانية) هو اقصا من اودية الكرامة وحرمان الارث ط (قوله والمثل وسيله) جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنانيات لانهم متابعين لها بالانفس ط قلت وما مر من مناسبات الرهن لما قبله نفق عن هذا (قوله اسم ما يكتسب) وهي في الاصل من مدرج اريد به اسم المفعول (قوله والجنانية بما حل بنفس والطراف) أي في هذا الكتاب والجنانيات الحج لم تنعاق بنفس الا دعى ولا طرفه مع اخلاق الفقهاء عليها الجنانية ثمرة لاية (قوله والا) أي وان لم يرد باقتل هذا القتل المذكور ليصح الحصر في الخسة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقتل صاحب ورجم (قوله ان يتهمة بضره) أي ضرب المقتول فيخرج اعمد من انفس سعي ولم يقل ان يتهمة بضره لما سجد كره الشارح فريانه انه لو اراد بدرجة ل فاصاب بضره وهو عدو له عن غير غلط ولذا اقل في المجتبى ان قتل القتل ليس بشرط لكونه عدوا اليه أشار الشارح بقوله في اي موضع من جسد واحد تتركز بالعمد عن الخطا بقوله بالآخ عن الباقي (قوله بالآلة تفترق الاجزاء) اعني شرط فيها لئلا لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدلية ودليله استعمال القاتل آله فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقامها لولا ان في المعارف الظنية الشرعية مخ وهو صريح في انه يجب القصاص وان لم يذبح والشهود العمدة به صرح الاتفاقي وفي انه لا يقبل قول القاتل لم اقصده بقتله بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره فيحصل على الادنى وهو الخطا وغسله في حاشية الرمل وسند كره ان شاء الله تعالى في باب الشهادة على القتل (قوله جوهرية) عبارة عنها اعمد ما تهمد بقتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخضر والاشابة والابرة لاشي وجب ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان القاتل منه الهللا ام لا ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال تعالى وانزلنا الحديد فيه باس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصخر والرماس والذهب والفضة سواء كان يضع او يرض حتى لو قتل بالمثل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضرب به بعمود من صخر او رصاص اه روي الطحاوي عن الامام اعتبار الجرح في الحديد والحجر قال الصدر الشهيد وهو الاصح ووجهه في الهداية وغيرها كما سبق في الفصل الاتي في مسئلة المر قلت وعلى كل فالقتل بالبندة الرصاص عدل لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتل به لكن اذا لم تجرح لا يقتل به على رواية الطحاوي كما افاده ط عن الشافعي والاشعري بالثبوت المجعومة ما يجرحه كالي القاموس (قوله ويحدد من خشب) اي بان فحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون في طرفه حديد كما وهم لانه مسئلة الامر الاتية وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة في مقتل) قال في الاختصار وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة فحين ضرب رجل ابنة وما يشبهها عمدا فان لا قود فيه وفي المسئلة وشيوخ القود لان الابرة لا يقتل بها القتل عادة ويقصد بالمسئلة وفي رواية اخرى ان غرز بالابرة في مقتل قتل والادلا اه وقال في البرزخية غرز بابرقة حتى مات يقتل به لان الابرة الحديد وقال في موضع آخر لا قصاص الا اذا غرزه في مقتل وكذا لو عضه اه وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهر الرواية وفي الفقه تعالى وعليه الفتوى اه وجرم بدمه في الجنانية أقول يمكن أن يكون التقيد

مناسبة ان الرهن لصيانة المال وسكن الجنانية لصيانة الانفس والمال وسيله لانه نفس قد دم ثم الجنانية لغة اسم ما يكتسب من الشر وغيره اسم الفعل محرم حل بمال او نفس ونفس الفقه هو الغصب والسرقه بما حصل بمال والجنانية بما حصل بنفس وأطراف (القتل) الذي يتعلق به الاحكام الاتية من قود ودية وكفارة وان حرمان ارث (خسة) والافانواع كثيرة كرجم وصاب وقتل حرق الاول (عمد وهو ان يتهمة بضره) أي ضرب الاذى في أي موضع من جسد (ب) آلة تفترق الاجزاء مثل (سلاح) ومنقل لومن حديد جوهرية (ومحدد من خشب) وزجاج (وجرح) وابرة في مقتل برهان

بالمقتل توفيقا فتأمل (قوله ولبطة) بكسر اللام قشر القصب الاقرب ط عن الجوى (قوله عطف على محدد) أي لا على خشب لانما يست من المحدد قال سعي ويغني أن يكون من قبيل علقم انبنا وما باردا اه اذ الواقع في صورة التار هو الالتقاء فيها الا اضرب بها اه (قوله لانما انشق الجاد الخ) بيان لكونه من العمدة (قوله كافي الكفاية) قال ط وهو في الخزنة والتمانية جوى عن المقدمة اه (قوله وفي البرهان الخ) ذكر هذه القود الثلاثة فضلا عن المكسب والمكسبة وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فري الاوداج وانما ار الدم وذلك لا يحصل بالسحبة والتنوير الحمى والابرة ولذا اعادته في الابرة وان كان ذكرها آتيا فافهم (قوله غير محدد) أي لاحد له (قوله كالسحبة) في القاموس سحبة الميزان مفتوحة وبالسبب افعص من الصاد اه وذ كرفي فصل الصاد الصبح شي يتخذ من صخر يضرب احدهما بالآخر وآلة باوتار يضرب بها اه زاد في المقرب ويقال لما يجعل في اطراف الدف من الهنات المدورة صنوج ايضا (قوله اظهره ما انما اعمد) بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد وقود (قوله وان لم يكن فيه نار) أي على الصبح قهواني وفيه ولو قيد بجعل ثم التي في قدر فيه ماء حتى يجد اوقات من ساعته وفيه ما صار قاضج جده ومكث ساعة ثم مات قتل به (قوله في الظهيرة) (قوله بما لا تطيقه البنية) أي البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينته وبق الطعام بدنه منه ولحمه انبثه (قوله فان حرمته) الاولى وحرمته ط (قوله أشد من اجراء كلمة الكفر) أي أشد من الكفر الصوري فانه اذا كره عليه بطريق برخص مع اطع ثنائ القاب احيا لنفسه ولو كره بالقتل على قتل غيره لا يبرخص اصل الاستواء النقيب واحترقه عن الكفر القاي فانه اشد ولا يبرخص به حال وفي الجوهرية واعلم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلم من قبل التوبة منه لا يضمن دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كسائر اصحاب الكبائر فان دخلها لم يخلد فيها اه وأما الآية فتؤيده بقتله لا يمانه او بالاستقلال او بان يراد بالظهور المكث أطويل وسيد ذكر الشارح في آخر الفصل الاتي عن الوهبانية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه للقود (قوله وموجب القود) بفتح الواو أي القصاص وهي قود الانهم بقودون الجاني بجعل وغيره فانه لا زهري اه سعي ثم انما يجب القود بشرط في القاتل والمقتول نذكر في الفصل الاتي (قوله فلا يصح ما لا الخ) تفريع على قوله عينا أي ليس لولي الجنانية العدول الى أخذ الدية الا برضا القاتل وهو اعمد بقوله الشافعي وفي قوله الاخر الواجب اعمدهم الابعينه ويتبعين باختياره والادلة في المطولات (قوله فيصيح صلحا) أي اذا كان القود عنه دنا هو الواجب في العمدة فلا يتقلب ما لا الامن جهة الصلح (قوله ولو بعتل الدية أو كثر) أطلقه فتشمل ما لو كان من نفسه أو من غيره صلا أو مؤجلا كما في الجوهرية وأشار الى خلاف الشافعي فانه على قوله الثاني لو صلح على أكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصير دوا يصح على قوله الاول وعلمه في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضة) وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أكبر الكبائر الاشر الشبهة تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزنا واد قال شهادة لزور دواء البضاري (قوله وفي الكرامة في العبادات) دليل أن الصوم والاعتق

(ولبطة) وقوله (ونار) عطف على محدد لانما انشق الجاد ونعمل حل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فاحرق العروق أو كل من ان سال بها الدم والا لا كافي الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية كل ما به الذكاة به القود والافلات هي وفي البرهان وفي حديد غير محدد كالسحبة روايتان اظهرهما انه اعمد وفي المجتبى واحدا التنوير بكفي لا قود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا أصابت المقتل ففيه القود والافلات هي فليقتل ولا فلا ثلاثة ضربه قصدا بما لا يطيقه البنية كخشب عظيم عمده (وموجب الاثم) فان حرمته أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر بل وازره (موجب) بخلاف القتل (و) موجب (القود عينا) الا لا يصح ما لا الابال قراض فيصيح صلحا ولو بعتل الدية أو كثر ابن كمال عن الحفائق (لا الكرامة) لانه كبيرة محضة وفي الكرامة معنى العبادة فلا يربط بها



في احد خلافه في دائرتين العبادات والقوة فلا بد ان تكون - بما اوضحه ابن المظفر  
 والاباحة لتعلق العبادات بالمباح والعقوبة بالخطا فان فيه معنى الاباحة اما العمد فهو  
 كبيرة محضة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الخطا لان الكفارة من المقدرات فلا تثبت  
 بالقصاص ولان الخطا دونه في الالتم وعنايته في المطولات (قوله لکن في الثانية الخ) أي في آخر  
 فصل المعامل أقول لکنه مخالف لما في الشروح كالتماينة والعناية والمعراج من أنه لا كفارة في  
 العمد وجب فيه القصاص أولا كالأب اذا قتل ابنه عمدا والمسلم اذا قتل من أسلم في دار الحرب  
 ولم يهاجر اليها عمدا اه فتأمل (قوله والثاني شبهه) يقتضيان أو يكسرن فكون أي نظير  
 العمد وقيل له شبهه الخطا لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد القاتل الى الضرب وهو في  
 الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل اذ ثبت الآلة آفة قتل اه من الدرر واقفه تاني وزاد  
 الاتفاني انه يسمى خطا العمد (قوله كبير بن) فلو صغير بن فهو شبه عمدا فمساكا (قوله خلافا  
 لغيره) أي الامامين والائمة الثلاثة فانه عند عندهم لما من قمر فيه عندهم قال الله تعالى  
 واعلم ان ما ذكر من أحكام الالتم والقود والكفارة كالزمن في العمد وشبهه عندهم لزم عندهم ما  
 لان العمد عندهم اضر به قصدا بما يقتل غالبا وشبهه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق في الماء  
 القليل ومات ليس بعمد ولا شبهه عندهم ولو ألقى في بئر أو من سطح أو جبل ولا يرجي منه  
 النجاة كان شبهه عندهم وعمداء عندهما وبقي بقوله كما في التفتة اه وتعمام هذه المسائل يذكر  
 في الفصل الآتي وفي المعراج عن المجتبى بشرط عند أبي حنيفة أي في شبهه العمد أن يقتصد  
 المتأديب دون الاتلاف (قوله وموجب له الالتم) أي ان القتل لعمد الضرب اه يمكن عن  
 البرهان والذي يفيده كلام الزبلي ان عليه ان الضرب لا القتل حيث قال ان الضرب  
 لانه قصده لالتم القتل لانه لم يقصد هذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه محقق ولا تجب  
 بالضرب اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لعمد الضرب فمعلله في مدهاه ولو قيل  
 باناطة الالتم بالقصد فان قصد القتل انما هو وان قصد الضرب انما هو لكان له وجه اه ط (قوله  
 ردية مفاظة) أي من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم تنفط فقه تاني وتؤخذ ارباعا  
 من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة كما يأتي (قوله على العاقلة) أي الناصرة للقاتل  
 فقه تاني والاحل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا في يحدث من بعد فهي على العاقلة  
 اعتبارا بالخطا وتجب في ثلاث سنين هداية واحقرز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح في  
 القتل العمد او على الوالد بقتل ولده عمدا كفاية والحاصل ان شبه العمد كالخطا الا في حق  
 الالتم وصفة التغايط في الدية فبما عا لم ان المال الواجب بالهـ مد المحض يجب في مال  
 القاتل فيمادور النفس وفي النفس وفي الخطا انيهم على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا على  
 العاقلة وفيما دونها وان باغ الدية على القاتل اه برزنية (قوله سيجي تنبيه ذلك) أي  
 تنبيه الكفارة والدية والمعلظ من في كتاب الديات وتنبيه العاقلة في كتاب المعاقل (قوله الا  
 ان يتكرر منه) ظاهره ولو مرتين ويدل عليه ما ذكره في الفصل الآتي (قوله ليس فيما  
 دون النفس شبهه عمدا) لانه لا يتكرر بالآلة دون آلة ولا يتصور فيه شبه العمد ويختلف النفس  
 وعنايته في الزبلي (قوله والثالث خطا) قال ابن الكحل ولو على عبد افسا قال لثلاث المتبادر

قلت لکن في الثانية لو  
 قتل مملوك أو ولده المملوك  
 اغيره عمدا كان عليه  
 الكفارة (و) الثاني (شبهه  
 وهو ان يقصد ضربه بغير  
 ما ذكر) أي بما لا يشترط  
 الاجزاء ولو بجرح وخبث  
 كبير بن عنده خلافا لغيره  
 (و) وجبه الالتم والكفارة  
 ودية مفاظة على العاقلة  
 سيجي تنبيه ذلك (و) القود  
 اشبهه بالخطا نظرا لآلته  
 الا ان يتكرر منه فلا مام  
 قتله سياسة اختيار (وهو)  
 أي شبه العمد (فيما دون  
 النفس) من الاطراف  
 (عمد) موجب القصاص  
 فليس فيما دون النفس  
 شبهه عمدا (و) الثالث (خطا)

وهو نوعان لانه اما خطا في ظن القاتل ك(ان يرى قصدا ظنه صيدا او حريا) او صريحا (فد هو سلم و) خطا في نفس القاتل  
 كأن يرى رجلا او صيدا (فما صاب احدهما) او يرى غرضا فاصابه ثم يرجع عنه ٤٦٩ او تجاوز منه الى ما وراءه فاصاب

الى الوهم من كون العمد ما لان يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة  
 اه (قوله وهو نوعان) لان الرى الى شئ مثلا مشق على فعل القاتل وهو ان قصد على المارحة  
 وهو الرى فان اتصل الخطا بالاول فهو الاول وان اتصل بالثاني فهو الثاني عقابية (قوله ظنه  
 صيدا) انظر هل به متبادر عا الظن اولاد من تحفة اولاد بان يذهب عليه ط ثم نقل ما لا يتم منه  
 المراد وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل ان شاء الله تعالى (قوله غرضا) بمعنى يتبين بينهما  
 راء مفركة وهو الهدف الذي يرى اليه (قوله فاصاب رجلا) مرتب على قوله ثم يرجع او تجاوز  
 (قوله ويرجعه بسبب آخر) وهو اصابة الخطا المديسة عن الرى (قوله فكلام صدر  
 الشرع فيه مافية) فانه شرط في الخطا في القتل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر  
 فعل آخر يرد عليه ما صرح من أنه الذي غرضا فاصابه ثم يرجع عنه او تجاوز عنه فاصاب رجلا  
 يقتضى الخطا في الفعل والشرط مفعول في الموردين واذ سقط من يده خشبة أو لبنة فقتل  
 رجلا يقتضى الخطا في الفعل ولا قصده فيه فاقده ابن الكحل قال ط لکن سياتي قريبا أنه ما  
 جرى مجرى الخطا (قوله ان اصاب خلافه) أي شخصا غيره (قوله والقتل فيه مفسد) أي  
 القصاص فيه ممتنع (قوله حالة النوم) أي نوم الشخص (قوله ان ابقى دما) أي تركه يتردى  
 يسيل منه والذي في لوجهانية يطر وانظر ما وجبه التقييد بحالة النوم وقدر ان البرة اذا  
 اصاب القاتل فقيه القود واهل وجهه ان يحمل النصف فيقتل واذا كان عليه ثوب وترك دم  
 نفسه يسيل يكون موته ذنوبه بالية فليتأمل (قوله و) رابع ما جرى مجراه الخ) فحكمه  
 حكم الخطا في الشروع لکنه دون الخطا فقيه فان اصابه ليس من اهل القصد اصلا وانما  
 وجبت الكفارة وترك القود عن نومه في موضع يتوهم ان يصير قاتلا او الكفارة في فقر الخطا  
 انما يجب ترك القود ايضا وحرمان الميراث لما اشتره القتل وتوهم ان يكون متناعا لم يكن  
 ناعا قصدا منه الى امتحان الادرث والذي سقط من سطح فوقع على ذنار فقتله او كان في يده  
 لبنة او خشبة فسقطت من يده على انسان او كان على دابة فاوطأت انسانا فقتله لم يمتل الفائم  
 لكونه قتلا للعمد وهو من غير قصد كفاية (قوله ترك الميراث) وهي هنا لما افقت القاتل  
 قال في الكفاية وهذا لان الالتم القتل لان نفس ترك الميراث في القاتل ليس بانما وانما عليه به  
 انما اذا اتصل به القتل تنبيه الكفارة لانب القتل وان لم يكن فيه شبهه عمدا القتل اه  
 نال (قوله وواضح جري) أي ذالم يذهب غير فان ضاهه طب به رجل ضمن النفي كما سيد كره  
 المصنف في باب ما يجده لرجل في الطريق (قوله في غير ما ذكره) قيد القود والوضع درر فلو في  
 ملكه فلا تده ولا دية ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر ان المراد ما يمت نائيه ط  
 (قوله وضو ذلك الخ) أي ضو الخشبة كفشور بطيخ فيض من مائه فيه كما في قارى اهداية  
 وكذا اذ ارش الطريق قال في الذخيرة كذا اعلقة في الكتاب فلو انما يضمن الراس اذا امر  
 المار الى الرش ولم يلم ببيان كان ابلا او المار اعى وكذا الموردر على الخشبة او الماردر من المشايخ  
 من فصل بوجه آخر وقال ان رش بعض الطريق حتى امكنه الموردر في الباط لا ضمان وان رش  
 بالالتم ترك الميراث (و) الخامس (ان يسبب جرحا بغير رصاص جري بغيره) بغيره من السلطان ابن كمال وكذا  
 واضح خشبة على قارعة الطريق وضو ذلك اذا مشى على البئر وضو به بعد عليه بالحفر وضو ديد (و) وجبه الدية على  
 العاقلة لا الكفارة) ولا الالتم القتل بل الالتم القود والوضع في غير ملكه درر

رجلا او قصدا رجلا فاصاب  
 غيره أو أراد يد رجلا  
 فاصاب عنق غيره ولو عنقه  
 فعمد قطعا أو أراد رجلا  
 فاصاب ساقا ثم يرجع  
 السهم فاصاب الرجل فهو  
 خطا لانه خطا في اصابة  
 الخطا ورجوعه بسبب آخر  
 والمصنف يضاف لا آخر  
 أسبابه ابن كمال عن الخط  
 قال وكذا الوسقط من يده  
 خشبة أو لبنة فقتل رجلا  
 يقتضى الخطا في القتل ولا  
 قصده فيه فكلام صدر  
 الشرع فيه مافية وفي  
 الوجهانية  
 وقاصد مختصر ان اصاب  
 خلافه  
 فد اخطا والقتل فيه مفسد  
 وقاصد مختصر حالة النوم  
 ان يمت  
 ان يمتص ان ابقى دما منه يتر  
 (و) الرابع (ما جرى  
 مجراه) مجرى الخطا كقام  
 القاتل على رجل فقتله  
 لانه مفسد  
 (و) وجبه (أما وجب  
 هذا النوع من القتل وهو  
 الخطا وما جرى مجراه  
 (و) كفارة الدية على  
 العاقلة) والالتم دون الالتم  
 القتل اذا الكفارة تؤذن



فما ساقوت باذن صاحب. فالضمان على الاثر استصاها وادعاه في التارخانية (فرع) من قتل  
 بجيرة سقط في بئر فخرها رجل فاضمان على واضع الحجر فلم يذمه احد. دفعه في الحافور وكذا  
 لوزاق عاصبه رجل فوقع في البئر فاضمان على الصاب ولو عاصه طرفه في الحافور تارخانية  
 وفي الجوهرية القول قول الحافور انه اسقط نفسه استصاها ما اقول وكل ذلك اي مائة دم من  
 اقسام القتل الغير المأذون فيه ط (قوله لو الجاني مكافا) فلو صيبا او مجنونا يارث كافي شرح  
 السراجية للسيد ط (قوله ادم قتله) اي مباشرة واعمال الحق بالباشرة في ايجاب الضمان  
 صيانة لادم عن الهدر على خلاف الاصل في في الكفارة وحرمان الميراث على الاصل كقاية  
 بالله اهل

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

(قوله محفون الدم) الحقن هو المنع قال في المغرب حقن دمه ذامعه اب ينفذ واستتر به  
 عن صباح الدم كالزاني المحسن والحربي والموتد والمراد الحقن الكامل فن ادم لم في دار الحرب  
 فقدمه محفون الدم على التاييد ولا يقتصر من قاتله هناك لان كمال الحقن بالعصمة المقومة  
 والموتد وبالا سلام حصات المؤتمدة دون المقومة لانها تقتصر على دار الاسلام افاده في الكفاية  
 (قوله بالنظر اقاتله) اي لا مطا فافاه لوقته لقاتل هذا الجنبى عن الحقن يتولى يقتصر من  
 الاجنبى لقاتل ان قتله الاجنبى هذا قال الوائى واظهار ان هذا اعم من ان يكون قبل الحكم  
 او بعده لاحتمال عقوبات اولياء به والحكم اه ط (قوله على التاييد) استتر به عن المستامن  
 ولا يثبت كل على هذا الحد قتل المسلم انه المسلم هذا حيث لا يقتصر منه لار القصاص واجب في  
 الاصل لكن انقلب ما لا يشبهه الابوة وذلك عارض والكلام في الاصل واهذا كان الابن شهيدا  
 بدم القتل فلا ينفذ لولم يذم قتل عبد الوقت هذا فانه لا يجب القود كما بان لان القود هو  
 الموجب الاصلى وانقلب ما لا اعراض مراعاة انفع الوقف ط عن المكي مختصا (قوله اما  
 تقرر الخ) سياتى تقرر به قبل فصل الجنين (قوله انقلب دية) اي ولا قصاص عليه استصاها  
 ولو جن بعد الدفع لفته لانه لا شرط وجوب القصاص عليه كونه مخاطبا بحالة الوجوب وذلك  
 بالقضاء وبتم بالدفع فاذا جن قبل الدفع فمكن الخلل في الوجوب فصار كالجو جن قبل القضاء  
 ولو الجنية (قوله من يمين) بالابناء لانه مفعول ويقيم من افاق ط ومن مبدأ وقتل الاول مبيع  
 للفاعل حال او شرط لاداة شرط محذوفة وقتل الثاني مبيع لانه مفعول خبره مفعول بمحكم يقتله (قوله  
 فان جن بعده) اي بعد ما قتل في افاقته والظاهر ان يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع  
 اخذ مما قبله فليتامل (قوله ان مطبقة) بان كان شهرا او سنة على اختلافهم فيه ولو الجنية  
 (قوله سقط) اي القصاص (قوله وان غير مطبق قتل) يعني بعد الاقامة كاتى الوولو الجنية  
 وغيره (قوله وقال ابو جعفر يقتل) وهذا تقدم صرح به عند قول المتن وجناتيه على الرامن  
 والمرتمن معتبرة وقال الجوى لان القصاص من جهة الادمية وهو فيها اجنبى عن المولى  
 ساقطانى (قوله لا قود فيه) بل ينقلب ما لا ان كونه انفع للوقف كما تقدم عن المكي وفي  
 الشر بلا لية لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ما كان الواقف  
 عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى ولم يتعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فليست تار

(وكل ذلك يوجب حرمان الارث) لو الجاني مكافا ابن كمال (الاهذا) اى القتل بسبب لدم قتله والحقه الشافى بالخطا فى احكامه

(فصل) فيما يوجب القود وما لا يوجبه القود وما لا يوجبه (يجب القود اى القصاص) يقتل كل محفون الدم بالنظر اقاتله درر وسيتضح عند قوله ولو قتل اقاتل اجنبى (على التاييد عمدا) وهو الملم والذى لا المستامن والحربي (يشترط كون القاتل مكافا) لما تقر رانه ليس لمبي ومجنون عمدى البراز به حكم عليه بقود الجن قبل دمه لولى انقلب دية من يمين ويقيم قتل في افاقته قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عبد قتل مولا عمدا لرواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقت عمدا لا قود فيه

اه اقول قال في وقت البصر ولا يخفى انه يجب قيمته كالوقت خطا ويشتري به المولى عبدا  
 ويصير وقفا كالوقت المذبح خطا واخذ المولى قيمته فانه يشتري به عبدا ويصير مديرا وقدا  
 صرح به في الذخيرة اه (قوله قتل خنته) الحقن هو كل من كان من قبل المرأة قتل الاب والاخ  
 هكذا عند العرب وعند العامة زوج ابنته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانها  
 ورثت قصاصا على ابيها اه ح اقول بل قد ثبت لها ابتداء لارنا كما اوردده الشارح على  
 صدر الشريعة في سابق عند قول المصنف وسقط قود ورثته على ابيه (قوله او اعم كقوله  
 اقلنى) اه ذاسقط من بعض النسخ وفي بعض ما اوردده او اعم وهو اولى وساقط آخر  
 الفصل انه يجب الدية في ماله في الصحيح (قوله كما يجس) اى من المسائل الثلاث في هذا  
 الفصل متنا (قوله خلافا لشافى) فمعه لا يقتل الحر بالعبد (قوله ان النفس) بفتح الهمزة  
 لانه مفعول لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه يخصص بالذ كراخ) الاقتصار على الآية  
 الى الحر وهو بعض ما قد قوله تعالى ان النفس بالنفس لا يقتضى نفي الحكم عن العبد فهو  
 كما مقابلة في قوله تعالى والانتى بالانتى ولم يجمع قتل الذ كرا بالانتى قال الزياي وفي مقابلة الانتى  
 بالانتى دليل على جريان القصاص بين الحر والامة (قوله قيل ولا الحر بالعبد) صوابه ولا  
 العبد بالحر كما هو في المنع اه ح يعني انه قيل في الايراد على الشافى لول قوله تعالى الحر بالحر  
 والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد للتخصيص بالذ كرا لوجب ان لا يقتل العبد بالحر  
 (قوله ورد) اى هذا القيل لانه اذا قتل الحر بالحر بعبارة النص يقتل العبد بدلالة الاولى لانه  
 دونه كجاءات حرمة التافيف على حرمة الضرب واصل الايراد صدر الشريعة والارد عليه متلا  
 خبر ووابن الكمال (قوله ولا يلقى الفتح الخ) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا يدى الخ)  
 لا يخفى ما فيه من عدم صدق المحبة (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه من افاقة ما قبله فان اخذ بالدم  
 يقتضى القتل ولا يصح ان يحمل على الدية لان العبد لا يجب دية على مولا ط (قوله ولم ار  
 حرا قتل يقتل بالعبد) في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد (قوله ايه الخ) فيه ان الحر  
 لا يقتل بعبده نفسه فان اراد بعبده لا يناسب قوله وان كنت عبده اه ح اقول المراد  
 اظهار الحكم بالحبوب الطيف فلا يدق عليه بمثل ذلك والالزم ان يعترض بأنه قال من رام ولم  
 يصرح بالقتل وبان القتل مجرد اللفظ لا بقاءه اذ لا يصدق عليه تعريض العمد وقد نظمت  
 ذلك خالدا عن الطعن مع الادب وحرارة ما للحيث على من احب نقات  
 دعوا من يرجح القدة قد تمهتتى وصارم لحظ على على عبد  
 فلا قود في قتل مولى لعبده وان كان شرعا يقتل الحر بالعبد  
 (قوله والمسلم بالذى) لا طلاق الكتاب والسنة وحديث ابن السمانى ومحمد بن المنكدر ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اى برجل من المسلمين قد قتل مائة من اهل الذمة فامر به  
 فضر ب هنته وقال انا اولى من وفى بدمته وقال على رضى الله عنه اغما بذا الجزية لتكون  
 دماؤهم كدمائنا واما الهم كالمواثا وهذا قطع المسلم بسرقة مال الذمى مع ان امر المال  
 اهورن من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذمى بغيره في هذه  
 لا يقتل مؤمن ولا ذمى بكافر حربي وقوله ولا ذمى على عطف على مؤمن واتن صرح انه روى  
 ذى عهد بالجرم على الجوار وثقة ابن الروائين وتعامه في الزبلى (قوله خلافا له) اى لسيدنا

ه قتل خنته واد بقتله  
 نكاحه سقط القود انتى  
 (و) بشرط (انته الشبهة)  
 كولا دأولت او اعم كقوله  
 اقلنى فقتله (ينها) كما  
 سيجس (في قتل الحر بالحر  
 وبالعبد) غير الواقف كما من  
 خلافا لشافى ولنا الطلاق  
 قوله تعالى ان النفس  
 بالنفس فانه نأخ قوله  
 تعالى الحر بالحر الآية كما  
 رواه السيوطى في الدرر  
 المنثور عن النحاس من  
 ابن عباس على انه يخصص  
 بالذ كرا لانتى ما عداه كيف  
 ولول لوجب ان لا يقتل  
 الذ كرا بالانتى ولا قاتل به  
 قيل ولا الحر بالعبد ورد  
 بدخوله بالاولى ولا يلقى الفتح  
 البسقى قلما قوله  
 خذوا يدى هذا الغزال فانة  
 رماني بسهمى مقلبه على عمدا  
 ولا تقتلوه انتى انما عبده  
 ولم ار حرا قتل يقتل بالعبد  
 فاجابه بعض الحنفية رادا  
 عليه بقوله  
 خذوا يدى من رام قتل  
 بالخطه  
 ولم يخش بطن الله قاتل  
 العمد  
 وقودوا به جبروا وان كنت  
 عبده  
 ليعلم ان الحر يقتل بالعبد  
 (والملم بالذى) خلافا له



(لاهم اجماعاً من بل هو بنية قياسي) المساواة لا انحصاراً للقيام المبيع هداية ومجتهى ولا تزعمها حال المصنف وينبغي ان يقول على الاصح ان لا يصرح بهم ٤٧٢ بالهـ ليه في مسائل مضبوطاً ليست هذه من اوقافه فصرح بالاحكام في مقامه

على القياس انتهى يعني  
تبعه المصنف رحمه الله  
فقال على ما قلنا  
وهو ضد عامة المتون  
حق المتيقن (و) يقتل  
(العاقل بالجنون والبالغ  
بالهـ) والاصح بالاصح  
والزمن ونافس الاطراف  
والرجل بالمرأة) بالاجماع  
(والفرع باصله وان علا  
لا يملك) خلافاً لما لا  
فيما اذا خرج ابنه ذبحاً الى  
لا يفتن الاصول وان  
هو اطاقا ولو نانا من  
قبل الام في نفس او اطراف  
يفرغهم وارسلوا قتل  
عليه السلام لا يقاتلوا له  
بوجه وهو وصف ممدد  
بالجزئية فبني على من علا  
لأنهم اسباب في احكامه  
فلا يكون سبباً في فسادهم  
وحينئذ يفتن في  
قال ان في ثلاث سنين  
لان هذا عهد والعاقلة  
لا تقتل العمد وقال الشافعي  
يجب حالة كبديل الصلح  
زياني وجوهة وسبب  
في العاقلة وفي المتيقن ولا  
قصاص على شريك الاب  
او المولى او الخطي أو العبي  
او الجنود وكل من لا يجب

القصاص بقتله لما تقر من عدم مجزى القصاص فلا يقتل العمد عندنا خلافاً للشافعي برهان  
(ولا يبدعه) اي يبدعه نفسه (ومدبر ومكاتبه) اي يبدعه نفسه (وهذا اخل تحت قواهم ومن ملك فصاعداً على ايه فقط كاسيبي  
ولا يبدعه بعضه) لان القصاص لا يجرأ (ولا يبدع الرهن) في يجمع العاقلة (وقال محمد لا يودون اجماعاً) جوهره

الشبهة بالقتل فيصير خطأ ٥١ ط (قوله وعليه) أي على قول محمد يحمل ما في الدرر من أنه  
لا يودون اجماعاً (قوله انه) أي ما في الدرر اقرب الى الفقه لا اشتباه من له الطاب ككتاب ترك  
وفاء وارثا لكان قال الزبلي والفرق بينهما ظاهر فان المرتين لا يستحق القصاص لانه لا ملك  
له ولا يملك يشبهه من له الحق بخلاف المكاتب كاياني (قوله في لو اختلفا) أي طالب أحدهما  
القصاص والاخر الدية وهذا محترز قوله حتى يجمع العاقدان (قوله فالقود للمؤجر) لانه  
المالك ولم يبق للمؤجر حق فيه ولا في بدله (قوله فان اجازا المشتري البيع) أي أمضاه على  
حاله ولم يفسخه والرجوع بالثمن على البائع لانه لم يكن مؤثراً ولا المصاحبة الاجازة بعد  
هلاكه تامل (قوله فالقود له) أي للمشتري لانه المالك في يده (قوله وان رده) أي فسخ  
البيع ورجع بالثمن (قوله فلا يباع القود) لان البيع ارتفع وظهور انه المالك في يده (قوله  
وقيل القيمة) هو قول أبي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراة لان الملك كان للمشتري  
جوهرة (قوله وكذا ابنه وعبد) الضمير للمكاتب (قوله عن وفاء) أي عن مال يبي يملك كتابته  
(قوله فاشتباه الولي) فان قلنا مات حراً فالولي وارثه أو رقيقه فاشتباهه (قوله اتبعه) أي تعين  
الولي في الثلاث وهو السيد (قوله وفي أولى الصور الاربع) سبق فلم تبسح فيه ابن كمال قال ح  
وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يدع وارثاً غير سيده وترك وفاء لان خلاف محمد فيها  
كافي الهداية اهـ لانه اشتبهه بسبب الاستيفاء فانه الاول ان مات حراً والمالك ان مات عبداً  
ولهـ ان الاستيفاء للمولى يبين على التقديرين ثم اعلم ان القود في الرابعة وهي ما اذا ترك  
وارثاً ولا وفاء له فبده شيخ الاسلام كافي الا كفاية بما اذا لم يكن في قيمته وفاء بالمكاتبه ايضا فان  
كان فيها ارقاء لا قصاص وتجب القيمة على القاتل في ماله لان موجب الهـ مدون كان هو  
القصاص الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا  
كانت يد القاطع شلاء كان للمقطوع عيده العدول الى المال بلارضاه مراعاة لحقه لما لم يجب مثل  
حقه بكمال فكذا هنا لان القيمة أنفع له لانه يحكم بغيره وحرية أولاده اذا أدى البذل منها  
وبالقصاص يموت عبداً ولا ينتفع به فكان القول بوجود القيمة أولى اهـ وأقره في الدر المنثور  
وناقه ستاني (قوله ورثه على ايه) أي استحقه فهو متاني فيسهل ثبوته ابتداءً وبواقفه قول  
الشارح قبله ومن ملك قصاصاً لم يزد به يندفع اليراد الا في لكن فيه أن صورة ثبوت القود  
للقرع على أصله ابتداءً تقدمت في قوله لا يملكه فلهذا عبر هنا بالارث فتدبر (قوله اي اصله)  
أي في الخاتمة لو كان في ورثة المقتول ولداً القاتل أو ولداً لولده وان سقط بطل القصاص وتجب  
الدية اهـ (قوله مثلاً) أي أو أخاه أو ابنه من غيره (قوله ثم ماتت المرأة) كذا أطلقوه وينبغي  
أن يكون موتها بعد ما بانها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هي ارث ابنته فصاعداً عليه  
والا كان وارثاً من اجزاء من القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك ايضاً قال في التاترخانية  
ثلاثة أخوة قتل أحدهم أباهم عمداً فالباقين قتله فان مات أحدهم لم يمسك للثالث قتله لان  
القاتل ورث جزاً من نصيب الميت من القصاص فسقط عنه وانقلب نصيب الآخر مالا فعليه  
للاخر ثلاثة ارباع الدية في ماله في ثلاث سنين اهـ فلهذا وفي القصة ستاني قتل أحد الاخوين  
لاب وام أباهم عمداً والاخر أمهما قتل في الثاني بالام وبسقط القود عن الاول لانه ورث

وعليه يجعل ما في الدرر  
منه بالاكافي كافي المنع لكن  
في الشرب لا يمانية عن الظهيرة  
انه اقرب الى الفقه بيقى لو  
اختلفا فلهما القيمة فكون  
رهنه مكانه ولو قتل عبداً  
الاجارة فالقود للهـ مؤجر  
واما المبيع اذا قتل في يد  
بائعه قبل القبض فان اجاز  
المشتري البيع فالقود له  
وان رده فلهما القود وقيل  
القيمة جوهرة (ولا يملك  
وكذا ابنه وعبد شرب لا يمانية  
قتل عبداً) لاحاجة القيد  
العمد لانه شرط في كل قود  
(عن وفاء وارث وسيد  
وان اجماعاً) لاختلاف  
الصحاب في مونه حراً أو رقيقاً  
فاشتبه الولي فارتفع القود  
(فان لم يدع وارثاً غير سيده)  
سواء ترك وفاء ولا (او ترك  
وارثاً ولا وفاء) فأدس سيده  
لنفيه وفي أولى الصور الاربع  
خلاف محمد (وبسقط قود)  
قد (ورثه على ايه) اي اصله  
لان الفرع لا يستوجب  
العقوبة على أصله وصورة  
المسئلة فيما اذا قتل الاب  
اب امه مثلاً ولا وارث له  
غيرها ثم ماتت المرأة فان  
ابنهما يرث القود الواجب  
على ايه فسقط لماذا كرنا



لوجه الجروح او وارثه قبل  
موتهم مع استصحابنا لانقاذ  
السبب لهم (لا قود بقتل  
مسلم مسلمانته مشركا بين  
الصفين) لما امر الله من  
الخطا وانما احاده ليعين  
موجبه بقوله (بل) القاتل  
(عليه كفارة ودية) قالوا  
هذا اذا اخطاوا فان كان  
في صف المشركين لا يجب  
شيء سقوط عنه فانه قال  
عليه الصلاة والسلام من  
كفر سواد قوم فهو منهم  
قلت فاذا كان مكثروا دهم  
منهم وان لم يقرى بينهم  
فكيف يميز بين قاتله  
الزاهد في المصنف حتى  
لو تشكل حتى يباح قتله  
كذلك فينبغي الاقدام على  
قتله ثم اذا تبين انه جاني فلا  
شيء على القاتل والله اعلم  
(ولا يقاتل بالاسيف) وان  
قتله بغيره خلا للشافعي  
وفي الدرر من الكافي المراد  
بالسيف السلاح قلت  
وجه صرح في جح المضمرات  
حيث قال والنفس يصح  
باسم الله لا يمنع الحاق  
غيره به الا ترى انما الحقنا  
الرجح والخبر بالسيف في  
قوله عليه الصلاة والسلام  
لا قود الا بالسيف فاني  
السراجية من لقود قاتل  
بالسيف فلو اقام في يثراو  
قتله بغير اسيف عز

من الام الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة  
اشمان الدية اه وقوله فيه (قوله) وامامنا ويرصد الشرية (قوله) حيث قال أي اذا قتل الاب  
نفسا وولي القصاص ابن القاتل بسقط اه وصورة ذلك ان يقتل أم ابنه عمدا أو أخا له من  
أمه جوهرية (قوله) فنبوة فيه لابن ابتداء الارادة) بدليل أنه يصح عفو الوارث قبل موت  
المورث والمورث يقاتل القصاص بعد الموت وهو ليس بأهل للقتل في ذلك الوقت فيثبت  
لوارث ابتداء اه جوهرية ثم أجاب بأنه يثبت عند البعض بطريق الاثر وأجاب في المجتبى  
بان المستحق للقصاص أولا هو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافه والوارث بدليل ان  
الجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له أولا لم يسقط بعفوه اه تأمل (قوله) لو عفا  
الجروح الخ) أراد به الحر اذا العبد لا يصح عفو له لان القصاص لمولاه لا لغيره لا لاية من  
البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجنابة وهل  
ذلك في العمد أو الخطا وهل يجب الدية في مال الجاني أو على العاقلة أو تسقط وسيأتي تفصيل  
ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في القاتلين (قوله) لانقاذ السبب لهما) أي للجروح اصاله  
ولوارثه ياب قبل موت الجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهرية (قوله) لما امر) أي  
في قوله كأن يرى خصما ظنه صيدا أو حيا (قوله) ليعين موجبه) فيه أنه بين موجب الخطا فيما  
تقدم فهو تكرار اه ح (قوله) قلت الخ) هو من كلام الزاهد في المجتبى وان أوهم كلام  
المصنف في المنع خلافه (تنبيه) قال في المراج علم مسلمانته قد جابه العدو وكرها  
فعمده بالرى وهو يعلم حاله يجب القود قياسا ولا يجب استصحابا لان كونه في موضع اباحه  
القتل يصير شبهة في اسقاط القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو قال ولما قصدته برميك  
بعد ذلك أنه مكره وقال الرامى بل قصدت المشر كين فالقول للرامى التمسك بالاصل وهو اباحه  
الرى الى صفهم اه وعما فيه (قوله) فينبغي الاقدام على قتله) أي يفتي جواز الاقدام عليه  
والاوى حذف الفاء لانه جواب لو وفي الاشياء من أحكام الجان لا يجوز قتل الجاني بغير حق  
كالانسى قال الزيلعي قالوا يفتي أن لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مسوية لانها من الجان  
لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفيتين واليتروا كما والحية البيضاء فانه من الجن  
وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت  
انتم ولا يظهروا انفسهم فاذا اختلفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمه لهم والاوى هو الاضرار  
والاعذار فيقال له ارجعي باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبت قتلها والاعذار انما يكون  
خارج اصلا اه وعما هناك (قوله) خلا لاشافعي) حيث قال يقتل بمن لا يقتل به الا اذا  
قتل بالواطة أو ايمار الخرفية قتل بالسيف (قوله) أو ينوع آخر) أي من غير السلاح كأن ساق  
عليه دابته أو القام في نار (قوله) ولا ي المقتول) هو الناقص العقل من غير جنون مخ (قوله)  
ولا ي المقتول القود) لانه من الولاية على النفس لانه شرع لتفتي فيه الاب كالانكاح ولكن  
كل من ملك الانكاح لا يقاتل القود فان الاخ يملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع لتفتي  
المصدر للاب شقة كاملة بعد ضرر والولد ضرر نفسه فاذا جمل التفتي للاب كالحاصل للابن  
بخلاف الاخ كذا في شروح الهداية واعترضهم الاتفاق بان الاخ يملك أيضا اذا لم يكن شقة

وكان مستوفيا يجهل على ان من اده بالسيف السلاح والله اعلم (ولا ي المقتول القود) تشقيا للصدر (و) اذا ملكه اقرب

اقرب منه فان كان شقة اقرب منه لم يملك الانكاح أيضا لان من يستحق الدم هو الذي يستحق مال  
المقتول على فراغ الله تعالى الذي ذكره والاشافعي في ذلك سوا من الرزق والزوجة وبه صرح  
الكرخي اه وفيه نظرا لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلا كان هو المستحق لدمه لانه المستحق لماله  
واذا كان للمعتوه أخ أو عم ولا أب له كيف يقال ان الاخ أو العم يستحق دم ابن المعتوه في حياة  
المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه أصلا على ان وصى المعتوه الذي له الولاية عليه ليس له  
القود فكيف الاخ الذي لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه مع ما قاله وكأنه استنبه  
عليه الحال وله هذا قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولي المعتوه كانه وأبو المعتوه حتى  
لا فيما اذا قتل المعتوه اه (قوله) ملك الصلح بالاولى) لانه أنظر في حق المعتوه هداية (قوله)  
بقطع يده وقتل ولية) تنازع كل من القود والصلح والعفو (قوله) وقتل ولية) أي ولي المعتوه  
كانه وأمه مخ وفي بعض النسخ وقتل قريبه وهو أظهر وبه فسر الولي في النهاية ثم قال يعني  
اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا ي المقتول وهو جلد المقتول ولاية استيفاء القصاص وولاية  
الصلح اه (قوله) لانه ابطال حكمه) لانه لقوله لا العفو مجانا (قوله) وتقيده صلحه) أي صلح الاب  
(قوله) وان وقع باقل منه لم يصح الصلح) اعترضه الاتفاق بان محمد الم يقيده بقدر الدية بل اطاق  
وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس أو في عاقله فاقصا لهما على مال  
جاز قليلا كان أو كثيرا وتقتل الشابي عن قارئ الهداية ان هذا الاعتراض وهم قال أبو السعود  
كيف يكون وهما مع ما صرح به الكرخي اه أقول عبر في النهاية وفي غيرهما من شروح  
الهداية بقوله لم يصح الصلح بقوله لم يجز الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فأخذا ان الصلح  
صح دون الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم  
فما صرح به الكرخي وأخذه كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحتهم بالزام تمام الدية  
وهو مراد من قال لم يجز الخط وقول الشارح هنا تبين ان الصلح لم يصح مراده لم يلزم بذلك  
الفرد المناقض ولو عبر بما قاله شارح الهداية لكان أنسب وبه يظهر أن اعتراض الامام  
الاتقاني في غير محله فاعتنم هذا التصرير (قوله) لانه النظر للمعتوه) الواقع في كلامهم ذكره  
التعليل عند قوله ملك الصلح كما قدمناه والظاهر التعليل هنا بان فيه ابطال حكمه نظير ما قبله  
(قوله) والصلح) يفتي على قياس ما تقدم في الاب ان يقيده صلحه بقدر الدية أو أكثر ط أي  
فلا يجوز الخط بالاولى (قوله) والوصى كالاخ يصلح) الوصى مبتدأ أو جلة يصلح خبره كالاخ  
سال والكافي فمسه للتظهير والصواب اسقاطه لكن قال الرضوي أي في كونه لا يملك القود لاني  
أن الاخ يصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال أخيه اه وهو بعيد (قوله) يصلح عن  
القتل فقط) أي ليس له العفو لما مر ولا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيل  
ابن كمال وكان الاولى اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف أيضا نعم في صلحه عن القتل  
اختلاف الرواية والحاصل كما في غاية البيان عن البرزوي ان الروايات اتفقت في أن الاب له  
استيفاء القصاص في النفس وما دونها وأن له الصلح في ما جبهه العفو وفي أن الوصى لا يملك  
استيفاء النفس ويملك ما دونها ويملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو واختلفت الروايات في  
صلح الوصى في النفس على مال في الجامع الصغير هنا يصلح وفي كتاب الصلح لا يصلح اه خلاصا

ملك (الصلح) بالاولى  
(لا العفو) مجانا (بقطع  
يده) أي يد المعتوه (وقتل  
قريبه) لانه ابطال حكمه  
ولا يملكه (وتقيده صلحه  
بقدر الدية أو أكثره  
وان وقع باقل منه لم يصح)  
الصلح (وتجب الدية كاملة)  
لانه أنظر للمعتوه (والقاضي  
كالاخ) في جميع ما ذكرنا  
في الاصل من قتل ولاولى له  
لما تم قتله والصلح لا العفو  
لانه ضرر للعامة (والوصى  
كالاخ) يصلح من القتل  
(فقط) بقدر الدية وله  
القود في الاطراف



وذكر الرمي ترجيح الرواية الاولى (قوله استحصانا) وفي القياس لا يملك ان المقصود تصد  
وهو القسنى هداية (قوله لانه يملكها ملك الاموال) ولهذا جرد ابو حنيفة في القضاة  
بالقول في الطرف اتقاني (قوله والعبي كالمعتوه) أي اذا قتل قريب العبي فلا يوجب  
ما يكون لابي المعتوه ووصيه فلا يوجب القود والصلح لا المقود والوصي المصلح وليس للاخ  
ونحوه من ذلك اذ لا ولاية له عليه كما قررناه في المعتوه وفي الهندية عن المحيط اجماعا على أن  
القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء ما بقي تمامه قريبا (قوله)  
أفنى الحان في بصره صلح وصي الصغير على أقل من قدر الدية اذا كان القاتل منكرا ولم يقدر  
الوصي على اثبات القتل قياسا على المال ما في العمادية من أن الوصي اذا صلح عن حق الميت  
أو عن حق الصغير على رجل فان كان مقررا بالمال أو عليه مئة أو قضى عليه به لا يجوز الصلح على  
أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز (قوله وللجكار القود الخ) أي اذا قتل رجل له ولي  
كبير وصغير كان الكبير أن يقتل قاتله عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير أبا  
استوفي القود بالاجماع وان كان أجنبيا بان قتل عبده مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له  
ذلك وفي الكلام إشارة الى أنه لو كان الكل من غير البس للاخ والعم أن يستوفيه كافي جامع  
الصغار فقبل ينتظر بلوغ أحدهم وقيل يستوفي السلطان كافي الاختيار والقاضي كالسلطان  
والى أنه لو كان الكل كبار ليس للبعض ان يقتل دون البعض ولا أن يוכל باستيفائه لانه في  
غيبه الموركل احتمال العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى فزيد  
في الزوجة والزوجة كافي الخ لاصلا والى أنه لا يشترط القاضي كافي الخ لانه لو كان القتل  
خطا لم يكن للكبير الاستيفاء حصصه نفسه كافي الجامع فهو متاني وقوله لا يشترط القاضي  
أي قضاؤه فمن له القصاص له أن يقتل سواء قضى به أولا كافي البرازية (قوله خلافا لهما)  
فعندهما ليس لهم ذلك الا أن يكون الثمر يكسبه الكبير أو الصغير نهاية وقاساه على ما اذا كان  
مشتركا بين كبيرين وأحدهما غائب (قوله والاصل الخ) استدلال بقول الامام قال في الهداية  
وله أنه متى لا يتجزى لشوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع  
أي في الحال فيثبت لكل واحد كلا كافي ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال  
العفو من الغائب ثابت (قوله) واعترض سعدى كون السبب هو القرابة بانه ثبت للزوج  
والزوجة ولا قرابة وأجاب الطوري بانه على التغليب أو بان المراد بها الاتصال الموجب للآث  
(قوله وأمان) أي امان المسلم الحربي (قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير) قال في  
النهاية بان كان العبد مشترك بين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس للأجنبي ان يستوفي القصاص  
قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ (قوله) ثم قال نافلا عن المبسوط  
لان السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهم فان ملك الرقبة يملك العجز بخلاف  
ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو مما لا يحل العجز وتعامه فيه وظاهر هذا التصور  
والتعليل ومثله ما قدمناه آنفا عن القهستاني عن الاصل أن المراد بالاجنبى من كان شريكا  
في الملك لافي القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خاله صغير وهما أجنبيان فلا كبير  
القصاص لان السبب القرابة لا مقتول وهو مما لا يتجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من

مبصت شريف  
استحصانا لانه يملكها ملك الاموال (والعبي كالمعتوه) وما ذكر (وللجكار القود قبل كبير الصغار) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يتجزأ اذا وجد بسببه كمال ثبت لكل على السبب كولاية انكاح وامان (الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود) (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زياحي فليحفظ (ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل) (العمد) لانه محققون الدم بالنظر لقائله

كأمر (والدية على عاقلة)

أي القاتل (في الخطأ ولو قال

ولي القتل بعد القتل) أي

بعد قتل الاجنبى (كنت

أمرته بقتله ولا بد من

على عاقلة (لا يصدق)

ويقتل الاجنبى دور

بخلاف من حضر برأى دار

رجل فبات فيها شخص

فقال رب الدار كنت أمرته

بالخمس صدق مجتبي

يعنى لانه يملك استيفائه

للمال فيه صدق بخلاف الاول

لقوات المحل بالقتل كما هو

القاعدة وظاهره ان حق

الولى يسقط رأيا كالمومات

القاتل حتى انفسه (ولو

استوفاه بعض الاولياء لم

يعضن شيئا) وفي المجتبى

والدرر دم بين اثنين فعفا

أحدهما وقتله الاخران

علم أن عفو بعضهم يسقط

حقه بقاد والاقلا والدية

في ماله بخلاف عمه رجل

ليقتل عمه ان قتل ولي القتل

الممسك فعليه القود لانه

عما لا يشك على الناس

(بحر احسانا ومات) المخرج

(فاقام أولياء المقتول بينة

انه مات بسبب الجرح

واقام الضارب بينة انه

برئ من الجرح (ومات

بعد مدة بينة ولي المقتول

أولى) كذا في معين الحكام

غيره حافظا لزوجة القصاص لان امرأته ما يشعل الزوجية كما هو به أتى السلامة  
ابن النابى في فتاواه المشهورة فمن قتل امرأته أو له زوج وابن صغير من غيره فاجاب الزوج  
القصاص قبل بلوغ الولد لكن بخلافه ما في فتاوى العلامة الحانوى حيث أفنى فمن قتل عمدا  
وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بانه ينتظر بلوغ الابن ليكون به من الزوجات اجنبيات  
عنه أخذ من عبارة الزياحي (قوله) فليتأمل في ذلك (قوله كما مر) أي أول الفصل (قوله) ولو  
قال الخ) أفاد ان ولي القصاص له استيفاء بنفسه وأمر غيره به كما مر حبه في البرازية لكن  
ليس للصغير استيفاء بنفسه الموركل كما قدمناه عن القهستاني (قوله) أي بعد قتل الاجنبى) مصدر  
مضاف الى فاعله (قوله) كنت أمرته أي أمرت الاجنبى (قوله) لا يصدق لان فيه اسقاط حق  
غيره وهو ولي القاتل الاول (قوله) يعنى الخ) أفاده المصنف في المخ وبه حال في الظهيرية حيث  
قال لانه أخذ به عايلك (قوله) كما هو القاعدة) وهى أن من حكم أمره ان لا يستأنف له المال  
صدق والا فلا كالأخذ بروهى في العدة انه راجعها صدق ولو بعد ما فلا ان كذبته الا بيهان  
وهنا يملك استئناف الاذن بالحفر ولا يملك الاذن بالقتل اقوات محله وهو المقتول (قوله)  
وظاهره الخ) أي ظاهر قول المتن ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص الخ ان ولي المقتول  
الاول يسقط حقه رأسا أى يسقط من الدية كما سقط من القصاص مثل مالومات القاتل بلا  
قتل أحد ووجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من أن وجب  
العمد القود عينا فلا يصح ميرالا الا بالتراضى ولم يوجد هنا ثم رأيت في التاتريانية حيث قال في  
هذه المسئلة واذا قتل القاتل بحق أو بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذا مات (قوله)  
ولو استوفاه الخ) أي استوفي القصاص الواجب للجماعة وكان ينبغي ذكر هذه المسئلة قبل قوله  
ولو قتل القاتل اجنبى فانها من متعلقات ما قبلها وقد ذكرها الشراح فابعد الاصل الامام أن  
القصاص يثبت لكل على السبب فقالوا والدليل عليه لو استوفى أحدهم لا يعضن للباقيين شيئا  
ولا للقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا لكان ضامنا باستيفاء الكل (قوله) دم بين اثنين  
أي وجب لهما على آخر وعبرة الدرر من هذا الى قوله والا فلا وأما عبارة المجتبى فنصها ولو كان  
الدم بين اثنين فعفا أحدهما وقتله الاخران لم يعم به في غيره يملكه بقتل قياسا لاستحصانا وان  
علم بعفوه فان لم يعم بغيره وقال طننت أنه يحل لى قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمة  
بقتل سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نهيب الساكت أو لم يقتل وهو هذا كمن أمسك  
رجلا حتى قتله الاخر عداف قتل ولي القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط  
القصاص عن المسك أو لم يقتل (قوله) بخلاف) مر تبط بقوله والا فلا والمسك  
بالنصب مفعول قتل وفي تعبيره نوع خفاء وموداه ما قدمناه (قوله) عما لا يشك على الناس  
أي لا يخفى على من ان المسك لا يحل قتله بخلاف من عفا عنه أحد أولياء القتل فانه يخفى انه  
يسقط حق الباقي وأول بل في الدرر عن المحيط انه مجتهد فيه فعند البعض لا يسقط القصاص  
بعفو أحدهما فصار ظنه شبهة (قوله) فبينة ولي المقتول أولى) هذا موافق لما ذكره صاحب  
القضية في باب البينتين المتضادتين وعلاه بعضهم بأن بينة الاولياء مثبتة وبينة الضارب نافذة  
لكنه يخالف ما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على آخر انه

متر بالبحاوى (فاقام أولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيد لم يجرحه حتى ولم يقتله



ضرب بطن أمته ومات بضربه فقال المدعى عليه في المدعى انه اخبرني بعد الضرب الى السوق  
لا يصح الدفع ولو أقام البينة انما صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على العصة والآخر  
على الموت بالضرب فبينة العصة أولى كذا في البرازية ومشغل الامم وبه أنفى الفاضل  
أبو السعود اه كذا في تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي وما ذكره المصنف هنا من  
عليه أيضا في كتاب الشهادات قبيل باب الاختلاف في التمسك بآلة الجرح فتأمل (قوله فبينة  
زيداوى) لان اقامت على قول صاحب الحق لا على النفي ط (قوله ليس لورثته الدعوى)  
لان الوارث يدعى الحق للميت أو لاثم ينقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه  
لانه متناقض فكذا لا تصح دعوى من يدعي له ولو بالدية وقيل كذلك في كتاب القول بان  
يقوله قال صاحب المصنف ط هذا اذا كان الجرح اجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول  
الظاهر ان ما نقله عن المحيط فيما اذا كانت الجرح حية خطا لانه يكون في المعنى ابرار الوارث عن  
المال وقيل ط كلام المصنف بقوله مقيد بالقتل العمدة وما اذا كان خطأ والمصنف يجهلها  
فانما تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها ويعد قوله لم يجرح حتى اسقاطا للمال فلا يقد الامن  
الثالث اه ولم يعزه لاحد (قوله وفي الدرر عن المصنف الخ) تكرار مع ما تقدم قبيل قوله  
لا قربة بقتل... لم... اه ح (قوله على آخر) أى على رجل آخر اجنبى عن المورث  
بقربة ما بعده (قوله وقد كذبهم) أى كذب الشهود كما في حاشية الاشياء عن مجموع  
التوازل (قوله فبينة ابنه على ابن آخر) عبارة الاشياء فبينة ابنه ان فلا نا آخر جرحه  
والصواب ما هنا ولا أقول البينة ان ما في الاشياء خلاف المنقول فتنبه (قوله اقيامها على  
حرمانه الارث) بيان للفرق بين ما اذا أقيمت البينة على اجنبى فلا تقبل كانه قدم وبين ما اذا  
أقيمت على ابن الجرح قال في الظهيرية ووجهه ان البينة قامت على حرمان الولد الارث فلا  
يجزئ ذلك في الميراث به انما الدية على عاقلة اه (قوله ولم يعلم به) وكذا اذا علم بالاولى ط  
(قوله لا قصاص ولا دية) ويرث منه حنيفة ط (قوله حتى اكاه) أى باختباره والاولى حتى  
شربه (قوله ولو اوجره الخ) أى صبه في حاقه على كره وكذا لو فاوله واكرهه على شربه حتى شرب  
فلا قصاص وعلى عاقلة الدية تاتر خاتمة ثم قال وفي الخاتمة ذكر المستحق في الاصل مطلقا بلا  
خلاف ولم يفصل ولا يشكل على قول أبى حنيفة لانه لا يقتل حيا لا يجرح فكان خطأ  
العمدة على مذهبه واما على قواها فافهم من قال عندهما على التمسك بآلة الجرح ان كان ما اوجره من  
السم مقدار ايقول مثله غالبا فهو عمد والاختصاص بالعمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا خطأ  
العمد مطلقا اه ملخصه اودكر السانح ان شيخه ابا السعود ذكر في باب قطع الطريق انه لو  
قتل بالسم قبل يجب القصاص لانه يعمل عمل القاتل والسكين ووجه السمرقندى اه أى  
اذا اوجره او اكرهه على شربه كالايجنى (قوله فلا يلزم الا التعزير والاستغفار) أى لا رتبة كتابه  
معه صبة بنبه لقتل النفس (تنبيه) اه أقر أنه أهلك فلا نا بالدعاء أو بالناسم الباطنة  
أو بقرارة النقال لا يلزمه شئ لانه كذب محض لانه يؤدى الى ادعاء علم الغيب المنفى بقوله تعالى  
لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا كعبه الاشياء بالقرار كاذبا لا يلزمه شئ كما لو أقر  
ببنته رجل هو أكبر من المقر سنوا لو أقر أنه أهلك فلا نا بقرارة أو بأسماء الله تعالى القهوية اختلاف

خط المؤامير التلاوة لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله اه

المشايخ

المشايخ فيه لوقوعها والاصح أنه لا يلزمه شئ لان الشرع لم يجبه له من آلة القتل وسببه اه  
يبرى عن حاوى القنية ولم يذ كر ما اذا أقر أنه قتله بالاصابة بالعين فتأمل (قوله ما يعمل به في  
الطين) قال العيني المر بفتح الميم وتشديد الراء وهو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من  
فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجله عليها ويحفر بها الارض (قوله بل قتله بظهوره الخ)  
وان اصابه بالعمود فهو مثله القتل بالنقل وقد مر أول الكتاب معراج أى يكون شبه  
عمود وتقدم الكلام فيه (قوله ان الاصح اعتبار الجرح الخ) صرح بذلك في الهداية ايضا ولم  
يتقبه الشرع فكان النقل عنه أولى لانها أقوى (قوله فلا قود عند أبى حنيفة) لانه لم يصد  
ضربه بالآلة جرحا ولو بالدية اقول وهو هذا موافق لما تقدم من تعريف العمدة بان يعمد  
ضربه بالآلة تفريق الاجزاء ويؤخذ ذممه أنه لو قصد ضربه بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود  
لما صول الجرح بالآلة القتل مع قصد الضرب واما ما قدمناه من المجتبى أول الكتاب من أنه  
لا يشترط في العمدة قصد القتل فعلم أنه بعد قصد ضربه بالحد لا يشترط قصد القتل فالشرط  
هو قصد الضرب دون القتل لثم لا يلزم من وجود القتل بالحد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ  
فلذا شرط قصد الضرب به وهذا اذا لم يقصد ضربه بالسيف لم يكن عمدا وان حصل القتل به  
(قوله كالخندق) متصل بقوله والا لا والخندق بكسر الذون قال القاري ولا يقال بالسكون وهو  
مصدر خنقه اذا عسر حاقه والخناق فاعله والخناق بالكسر والتخفيف ما يحتق به من حبيل  
أو وتر اه مغرب (قوله خلافا لها) فعندهما فيه القود وفي الولوالجية هذا اذا دام على  
الخندق حتى مات اما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخندق بقصد او ما عوت منه الانسان  
غالبا يجب القصاص عند المصنف والافلا اجماعا اه وكذا في التفریق يشترط أن يكون الماء  
عظيما بحيث لا يمكنه النجاة يكون عندهما عمدا موجب القصاص ولو قتل بالآلة لا يقتل غالبا  
او عظيما يمكن النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدود وهو يحسن السباحة فهو شبه عمدا  
افاده في التاتر خاتمة وفيها (قوله ولو ادخله بيتا) كذا أطلقه في التاتر خاتمة عن المحيط وفيها  
عن الظهيرية بقوله صبه وحسبه في بيت الخندق والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء  
فبده أو لا (قوله وقال يجب الدية) في التاتر خاتمة عن المحيط والكبرى يجب عليه الدية وفيها  
عن الثانية والظهيرية يجب على عاقلة ط الظاهر أن الاول على حذف مضاف تأمل وفي  
الظهيرية والفتاوى على قول أبى حنيفة انه لا شئ عليه وقال ط أول الكتاب وفي شرح الجوى  
عن خزانه المفتين ولو طرحة في بئر أو من ظهر رجل أو سطح لم يقتل به ولو طين على انسان يتاحى  
مات جوعا أو عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب يؤدى الى التلف فيجب الضمان وهو  
الختار في زماننا منع الظلمة من الظلم اه (قوله عن محمد بن قباد) بناء على أنه يجب عنده في شبه  
العمد القود كما نقله في المعراج أو على ان هذا عمد في التاتر خاتمة بقاد فيه لانه قتله عمدا وهذا  
قول محمد والفتاوى أنه على عاقلة الدية اه والفرق بينه وبين ما اذا حاسبه حتى مات جوعا  
حيث كان الفتوى على أنه لا شئ عليه كما مر هو أن الجوع والعطش من لوازم الانسان اما هنا  
فقد مات غما وذلك ليس من لوازمه فيضاف للقاعل كما افاده في الظهيرية (قوله بخلاف قتله  
الخ) فانه لا قود فيه قال الاثنا في اذا ولى الضرب بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب

خايع عمل به في الطين (بقصص  
ان اصابه حديد الحديد)  
او ظهره وجرحه اجماعا  
كما نقله المصنف عن المجتبى  
(والا) يصبه حديد بل  
قتله بظهوره ولم يجرحه  
(لا) يقتص في رواية  
الطحاوى وظاهر الرواية  
انه يقتص بالاجرح في  
حديد ونحاس وذهب  
ونحوها وعزاه في الدرر  
القاضي خان لانه نقل  
المصنف عن الخلاصة  
ان الاصح اعتبار الجرح  
عند الامام لوجوب القود  
وعليه جرى ابن الكمال  
وفي المجتبى ضرب بسيف  
في غمده ففرق السيف  
الغمدة وقلته فلا قود عند  
أبى حنيفة (كالخندق  
والفرق بين) خلافا لها  
والشافعي ولو ادخله بيتا  
فمات فيه جوعا لم يضمن  
شيا وقال يجب الدية ولو  
دفنه حيا فمات عن عمد  
بقاديه مجتبى بخلاف  
قتله جوعا لا يضرب السوط



الخندق قتل سياسة ولا تقبل  
 توبته لو بعدد كاسي  
 وقية (قطر جلا طرحة  
 قدام اسد اوسيع فقتله  
 فلا قود فيه ولا دية و بهز  
 وبضرب ويحبس الى ان  
 يموت) زاد في البرازية  
 وعن الامام عليه الدية ولو  
 قط مديا والتاء في الشمس  
 او البرد حتى مات فعلى  
 عاقلة الدية وفي الخانية  
 قطرب لا والقاء في البحر  
 قرسب وغرق كما القاء فعلى  
 عاقلة الدية عند ابي حنيفة  
 ولو سب ساءة ثم غرق فلا  
 دية لانه غرق بجهزه وفي  
 الاول غرق بطرحة في الماء  
 (قطع عنقه و بتي من  
 الخلقوم قليل وفيه الروح  
 فقتله آخر فلاقود فيه)  
 عليه لانه في حكم الميت  
 (ولو قتله وهو حي) حالة  
 (الزعر قبل به) الا اذا  
 كان يعلم انه لا يعيش منه  
 كذا في الخانية وفي البرازية  
 شق بطنه بحد يد وقطع آخر  
 عنقه ان توهم بقاء حيا  
 بعد الشق قتل قاطع العنق  
 والقتل الشاق وعزرا قاطع  
 (ومن جرح رجلا عدا  
 فصار ذا فرائس ومات  
 يقتص) الا اذا وجد  
 ما يقطع كسر الرقبة والبر منه

به القصاص وقال الشافعي يجب اذا والى على وجه لا يقطع له النفس عادة اه ونقل قبله انه  
 شبه عده من ابي حنيفة وعندهما عمد (قوله كاسيني) لم اراه (قوله لواعنلا الخندق الخ) في  
 الخانية ولو خلق رجلا لا يقتل الا اذا كان خنا فامروا فخلق غير واحد فقتل سياسة اه  
 وعبارة الشارح قبيل كتاب الجهاد والابان خلق صرة لا يقتل ذكره بعد قول المصنف هناك ومن  
 تكرر الخندق منه في المصنف قتل به ومفاده ان التكرار يحصل مرتين ثم هذا غير خاص بالخلق لما  
 قدمه في شبه العمد انه لا قود فيه الا ان يتكرر منه فلا امام قتله سياسة (قوله لو بعدد كاسي)  
 اي بعد ما وقع في يد الامام وان تاب قبله فبالت مجتبي (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو  
 ادخله في بيت وادخل معه جارا واغلق عليه الباب فقتله السبع وكذا لو نكح شاة او سبعة  
 عقرب وان فعل ذلك بصبي فعليه الدية تارة خانية ونقل ط مثله عن الهندية وقوله فعليه  
 الدية اي على عاقلة على حذف مضاف بدليل ما ياتي اذ لا يصدق عليه قتل العمد على قول  
 الامام تامل وانظر ما الفرق بين الصبي والرجل وبذلك المصنف قبيل باب القسامة لوعنص  
 صياحرافات بصاعة او نكح شاة فقتله على عاقلة الفاصب وعلاه الشارح هناك بانه متبب  
 وذكر انه لو قتل الحمار الكبير مقيما لم يمكنه التحرز عنه من الخ و مئة ضاه عدم الفرق بين  
 الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها هنا عن البرازية وسياق تمام الكلام على  
 ذلك هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو قط مديا الخ) ذكره في التارخانية وذكر قبله ولو ان رجلا  
 قط مديا او رجلا ثم وضعه في الشمس فعليه الدية اه اي على عاقلة كما قدمنا تامل ولينظر  
 ما الفرق بين الشمس وبين السبع فانه لا حكم اهل كل منهم ما وفي كل هو متبب بالقتل والظاهر  
 انه مفرع على تلك الرواية (قوله فزسب) قال في المغرب رسب في الماء رسوبا فقتل من باب  
 طلب (قوله وغرق الخ) اي وعلم موته منه قال في التارخانية ولو انه حين طرح رسب في الماء  
 ولا يدري مات او خرج ولم ير له اثر لاني عليه ما لم يعلم انه قد مات (قوله فعلى عاقلة الدية) اي  
 مغلظة تارة خانية (قوله ولو سب ساءة الخ) وكذا لو كان جيدا السباحة تارة خانية (قوله لانه  
 في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط (قوله  
 الا اذا كان يعلم الخ) تبس فيه المصنف في الخ وصوابه ان يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش  
 به فانه الذي رأته في الخانية والخلاصة والتارخانية والبرازية (قوله شق بطنه الخ) في  
 التارخانية شق بطنه واخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا قال القاتل هو الثاني وان  
 كان خطا تجب الدية وعلى الشاق ثالث الدية وان نفذت الى جانب آخر فقتلها هذا اذا كان حيا  
 يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان يموت لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا  
 اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتصن باله مدون تجب الدية بالخطا اه مقتصا واهل الفرق  
 بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة شبه النزاع بل قد  
 يظن انه قد مات وبفعل به كالمتي ثم يعيش بعده طو ولا يخلاف من شق بطنه واخرج أمعاءه  
 فانه يصدق موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معه او ما فاته احياة معتبرة شرعا كما هو  
 في الذابح فلذا كان القاتل هو الثاني وما لو كان يضرب اضطراب الموت من الشق فالخانية  
 فيه غير معتبرة اصلها هو ميت كما قلنا اه ان القاتل هو الاول هذا ما ظهر في قتال (قوله  
 الا اذا وجد ما يقطع الخ) قال في الخ لان الجرح سبب ظاهر او توفيقا لالموت عليه ما لم يوجد  
 ما يقطع

ما يقطع كسر الرقبة والبر منه اه والخزناهم له فالبهجة القطع والضمير في منه للبرح (قوله  
 وغدنا الخ) اي في هذا الفصل وأشار به الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد ثلث الدية في ماله) لان  
 امساقه لا تقتصم العمد وانما يقتصن لما مروى باني من أنه لا تقتصم على شريك من لاقتصاص  
 بقتله لعدم تجزئه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكان النفس ثلث بثلاثة أهال فالتألف  
 بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية هداية (قوله ومفاده) اي مفاد التعليل (قوله  
 ليكون فعلة الخ) اذ لو كان غيره مكلف اهدر في الدارين كقتل الاسد فيكون على زيد نصف الدية  
 (قوله وان لا يزيد على الثلث لوتة) مد فاته بان كان مع زيد غيره فبترك هو وغيره في الثلث  
 وأقول ذكر في متفرقات التارخانية لو جرحه رجل جرحا جرحا آخر جرحا جرحا ثم انضم  
 اليه ما هو هدر فعلى كل واحد منهم ثلث الدية وثلاثها هدر اه ومثله في الجوهره قبيل جنابة  
 المملوك وفي تكملة الطوري ولو قطع رجل يده وجرحه آخر وجرح هو أيضا فقتله وافقره  
 سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعها لان النفس ثلث بثلاثيات أربعة فثلثان منها  
 ممتعتان اه ومثله ما ياتي متنا آخر باب ما يحدث في الطريق لو اسأجر أربعة فقتلوا  
 فوكت فمات أحدهم سقط الربع ووجب على كل واحد ربع فظهر أن المنقول خلاف ما ذكره  
 فتنبه أقول ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى في زماننا من جرح مديا بكن في بطنه  
 فظهر ربعه من أمعاءه في بطنه فيحيط الجرح ويرد الامعاء فلم يكن ذلك الا بتوسيع الجرح  
 فاذن له أبو الصبي بذلك فعلى ثلث الدية فينبغي ان يجب نصف الدية على الجراح في ماله  
 لان الفعل الآخر ما ذون به فكان هدايا كاسياني (قوله ويجب قتل من شرب سيفا) شهر سيفا  
 كمنع وشهره استضاء فرفعه على الناس قاموس (قوله على الماين) تنازعه كل من يجب وشهر  
 وعبارة الجامع الصغير شهر على الماين سيفا قال حقي على الماين أن يقتلوه ولا شق عليه سم اه  
 وذكر أبو السعود عن الشيخ عبد الحى بجهنا أن أهل الذمة كالمسلمين (قوله يعني في الحال) اي  
 في حال شهره السيف عالجهم فاصداض جرحهم لا بعد انصرافه عنهم فانه لا يجوز قتله كما ياتي (قوله  
 كائن عليه ابن الكمال) اي على كونه حالا والاولى أن يقول كما أشار اليه لانه لم ينص عليه  
 وانما أخذ بطريق الإشارة من قوله دفع فان الدفع لا بطه فيه ط (قوله صرح به في الكفاية)  
 ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية اي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب اه  
 وفي المعراج معنى الوجوب وجوب دفع الضرر ولا أن يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتي  
 ما يؤيده) اي يؤيد أن المراد له قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الا به وذلك في عبارة صدر الشريعة  
 الآتية قريبا وعبارة المتن بهما (قوله ولا شق بقتله) اي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الاتي  
 وان شهر الجنون الخ ولمالم يكن عين القتل واجبا كان محفلا أن يكون القتل موجبا للضمان  
 فصرح بدمه فأقام ابن الكمال (قوله ولا يقتل) موقوف على قوله لا شق بقتله (قوله على  
 رجل) اي قاصدا قتله بدلالة الحال لا من احواها فأفاده الزبلي في الطلاق وأفادهم هذه المسئلة  
 أن الواحد كالمسلمين (قوله لا يؤمن الخ) لان السراح لا يثبت فيحتاج الى دفعه بالقتل  
 هداية اي ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله أو شهر عليه عاص الخ) لان العاصا الصغيرة  
 وان كانت ثابتة وان كان في الليل لما يقطع الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير

بشخص (بفعل نفسه وزيدي  
 واسد وجدة ضمن زيد ثلث  
 الدية في ماله ان) كان القتل  
 (عدا او الا فلي عاقلة)  
 لان فعل الاسد والحيمة  
 جنس واحد دلالة هدر في  
 الدارين وفعل زيد هدر  
 في الدارين وفعل نفسه  
 هدر في الدنيا والا فلي حتى  
 بانم بالاجاع فصارت ثلاثة  
 اجناس ومفاده ان يهتر  
 في المقول التكليف لا يصير  
 فوله جنسا آخر غير جنس  
 فعل الاسد والحيمة وان  
 لا يزيد على الثلث لوتة مد  
 قاتله لان فعل الكل جنس  
 واحد ابن كمال (ويجب  
 قتل من شرب سيفا على  
 المسلمين) يعني في الحال كما  
 نص عليه ابن الكمال حيث  
 غير عبارة الوفاية فقال  
 ويجب دفع من شرب سيفا  
 على الماين ولو بقتله ان لم  
 يـ كن دفع ضرره الا به  
 صرح به في الكفاية اي  
 لانه من باب دفع الصائل  
 صرح به الشافعي وغيره  
 ويأتي ما يؤيده (ولا شق  
 بقتله) بخلاف الجمل الصائل  
 (ولا يقتل) من شهر سلاسا  
 على رجل لا يؤمنه ارا في  
 مصر وغيره أو شهر عليه  
 عاصي الا في مصر أو شهره  
 في غير فقتله المشهور وعليه  
 وان شهر الجنون على غيره سلاسا



قتله المشهور عليه (مما تجب الدية) في ماله (ومنه الصبي والهدية) الماتلة وقال الشافعي لا ضمان في الجمل لانه لم ينع  
الشمر (ولو ضرب به الشاهر فانه صر) ٤٨٢ وكف عنه على وجه لا يضر به ثانيا (فقتله الاخر) أي المشهور عليه أو غيره

كذا حرم ابن السكال تبعا  
للكافي والكفاية (قتل  
القاتل) لانه لا انصراف  
عادت عصمته فانت فقتل  
انه مادام شاهر السيف له  
ضربه والافلية غلظ (ومن  
دخل عليه غيره لايلا  
فخرج السرفة) من بيته  
(فاتبعه) رب البيت (فقتل  
فلاشئ عليه) لقوله عليه  
الصلاة والسلام قاتل  
دون مالك وكذا لو قتله  
قبل الاخذ اذا قصد اخذ  
ماله ولم يتمكن من دفعه  
الا بالقتل صدر شريعة  
وفي الصغرى قصده ماله  
ان عشرة أو أكثره قتله  
وان أقل قاتله ولم يبق له  
وهل يقبل قوله انه كبره  
ان بينة نعم والا فان  
المقتول معروف بالسرفة  
والشمر لم يقتل استحصانا  
والدية في ماله لورثة المقتول  
بزازية هذا (اذ لم يهمل  
انه لو صاح عليه طرح ماله  
وان علم) ذلك (فقتله مع  
ذلك وجب عليه القصاص)  
لقتله بغير حق (كالمغصوب  
منه اذا قتل القاصب)  
فانه يجب القود لدفعه  
على دفعه بالاستغاثة  
بالمساكين والقاضي (مباح

الدم التجا الى الحرم لم يقتل فيه) خلافا لشافعي (ولم يخرج عنه لانه لم ينع عنه الطعام والشراب حتى يضطر  
فيخرج من الحرم فيقتل) خارجا وما في يدون النفس فيقتل منه في الحرم اجماعا (ولو انشا القتل في الحرم قتل فيه)

اجماعا مراجعة ولو قتل في البيت لا يقتل

فيه ذكره المصنف في الحج (ولو قال

يقام عليه الحد فيه) (قوله ولو قتل في البيت الحج) ومثله سائر المساجد لان المصنف يمان عن مثل  
ذلك اه (قوله بسيف) فيه به اقوله ونجب الدية في ماله فلو قتله بسيفه لكانت الدية على  
المائة ط (قوله في الصبح) وبه جزم في عدة المقتل بل في مختصر المحيط انه بالاتفاق كافي  
شرح الوهبانية (قوله وسقط القود) كالاستدراك على قوله لان الاباحة لا تجرى في النفس  
فان المتبادر منه القصاص ط (قوله وكذا لو قال) أي وكان هو الوارث (قوله لو اتيه صغيرا  
بفتن) أي قيسا او الظاهر ان الصغير غير قيد ومثله الاخ وعارة البرازية وفي الوقعات اقول  
ابن وهو صغير فقتله يقتل ولو قال اقطع يده فقتله عليه القصاص ولو قال اقتل اخي فقتله  
وهو وارثه في رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى  
في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحصان تجب  
الدية وفي الايضاح ذكر قريسيه اه (قوله فقتله يقتل) لانه يسع باطل وهو ليس باذن  
بالقتل فليس كقوله اقتل ط (قوله وفي اقطع يده يقتل) لان ولاية الاستغناء ليست له بل  
للاب لا يمكن امره بسقط القصاص رحتي تامل (قوله وفي شج ابني الحج) هذه المسئلة لم  
أرها في الخاتمة بل هي مذكورة في المجتبى ونصه ولو امره أن يشبهه فقتله فلاشئ عليه فان مات  
منها كان عليه الدية اه والضمير في شبهة يقتل عوده على الامر أو على الابن المذكور في  
المجتبى قبله والثاني هو مانعه من الشارح لكن فيه أنه لا يظهر الفرق بين القاطع والشبهة  
فليتأمل (قوله وقيل لا الحج) مقابل قوله ونجب الدية في ماله في الصحيح (قوله وان سري لنفسه  
ومات) عزاء في الذات خاتمة الى شيخ الاسلام وفيه ان شرح الطحاوي قال لا تحرق اقطع يدي فان  
كان به علاج كما اذا وقعت في يده كالة فلا بأس به وان من غير علاج لا يجهل ولو قطع في الحالين  
فسرى الى النفس لا يضمن اه (قوله ولو قال اقطعه) أي اطرف المقهور من الاطراف  
(قوله وبطل الصلح) أي ما رضى به بدلا عن الارض (تنبيه) قال في الفصل ٣٣ من جامع  
الفصولين وقد وقعت في حضاري واقعة وهي رجل قال لا تحرق اقطع يدي حتى آخذ فرمى  
اليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كالمقتل له ابن علي بن جعفر وهكذا أفتى بعض  
المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود ولا  
شك أنه تجب الدية في ماله لانه ذكر في الكتاب لو تضارب بالو كز فذهبت عين أحدهما فمات  
أمكن لانه عدوان قال كل منهما لا تحرقه وكذا لو بارز على وجه الملاعبة أو التعليم فاصابت  
الخشبة عينه فذهبت بقادان أمكن اه وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه أقول في  
المسئلة قولان قال في جمع الفتاوى ولو قال كل واحد صاحبه دعه وو كر كل منهما صاحبه  
وكسر سنه فلاشئ عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعهما كذا في الخاتمة اه والذي ظهر في  
وجهه ما في الكتاب أنه ليس من لازم قوله دعه اباحة عينه لاحتمال السلامة مع المضاربة  
بالو كزة كاحتمالها مع رمي السم فلم يكن قوله ارم السم الى وقوله دعه صريحا في اتلاف  
عضوه بخلاف قوله اقطع يدي أو اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمعرج به أن  
الاطراف كالاموال يصح الاضرار فيها تامل اه (قوله اغير القاتل) وكذا القاتل لوجود العلة  
فيه أفاده الجوى وانظر هل يسقط القصاص في المورتين ط والظاهر أنه لا يتوقف في عدم

اقتلني فقتله) بسيف (ولا  
قصاص ونجب الدية) في  
ماله في الصحيح لان الاباحة  
لا تجرى في النفس وسقط  
القود لشبهة الاذن وكذا  
لو قال اقتل اخي أو ابني  
أو ابني فقتله الدية استحصانا  
كأبى البرازية عن الكفاية  
وفيما سار الوقعات لو اتيه  
صغيرا يقتل وفي الخاتمة  
بعتك دمي بفلس أو بالف  
فقتله يقتل وفي اقتل ابني  
عليه دية لانه وفي اقطع  
يده فقطع يده يقتل وفي  
شج ابني فقتله لا شئ عليه  
فان مات فعليه الدية (وقيل  
لا) تجب الدية أيضا وصحة  
ومكن الاسلام كافي  
العمادية واستظهره  
الطرسوسى لكن رده ابن  
وهبان (كالمقتل اقتل  
عبدى او اقطع يده فقتل  
فلا ضمان عليه) اجماعا  
كقوله اقطع يدي أو رجلى  
وان سري لنفسه ومات  
لان الاطراف كالاموال  
فصح الامر ولو قال اقطعه  
على أن تعطيني هذا النوب  
أو هذه الدراهم فقطع  
يجب ارض السيد القود  
وبطل الصلح بزازية  
(فروع) هبة القصاص  
لغير القاتل لا تجوز لانه  
لا يجزى فيه القليل



عن الولي عن القتال  
أفضل من الصلح والصلح  
أفضل من القصاص وكذا  
عن الجرح لا تصح توبة  
القاتل حتى يسلم نفسه  
للقود وحبانية الامام  
شرط استيفاء القصاص  
كالحدود عند الاصوليين  
وفرق الفقهاء اشياء  
وفيها قاعدة الحدود  
تدبر بالشبهات كالحدود  
القصاص الا في سبع  
يجوز القضاء به في  
القصاص دون الحدود  
القصاص يورث والحد لا  
يصح عفو القصاص لا الحد  
التقادم لا يمنع الشهادة  
بالقتل بخلاف الحدود  
جدا القذف وبنيت  
بشارة اخرس وكاتبه  
بخلاف الحد ويجوز  
الشفاعة في القصاص  
لا الحد والسابعة لا بدق  
القصاص من الدعوى  
بخلاف الحدود سوى حد  
القذف وفي القنية  
نظر في باب دار رجل فقفا  
الرجل عينه لا يضمن ان لم  
يمكنه تقيته من غير فقفا  
وان امكنه ضمن وقال  
الشافعي لا يضمن فيه ما ولو  
ادخل راسه في ماء بجبر  
فقفا

المسقوط اذ لا معنى لعدم جواز الاذلت (قوله عن الولي عن القتال افضل) ويبرأ القاتل في  
الدين عن الدية والقود لان ما حق الواث يبرئ (قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه  
للقود) أي لا تكفيه التوبة و... ما قال في تبيين المهرم واعلم ان توبة القاتل لا تكون  
بالاستغفار والتسعة فقط بل يتوقف على ارضاء اولياء المقتول فان كان القاتل عدوا لا بد ان  
يعتكم من القصاص منه فان شأوا قتلوه وان شأوا عفو عنه فحاشا فان عفو عنه كفته التوبة  
اه ملخصا وقد منّا آتانا بالاعفوع عنه يبرأ في الدنيا وهل يبرأ فيما عنه وبين الله تعالى هو بمنزلة  
الدين على رجل فبات الطاب وابرأته الورثة يبرأ فيما بقي اما في ظلم المتقدم لا يبرأ كذا  
القاتل لا يبرأ من ظلمه ويبرأ عن القصاص والدية فان شئتة أقول والظاهر ان الظلم المتقدم  
لا يبرأ بالتوبة لتعلق حق المقتول به واما ظلمه على نفسه باقدا منه على المعصية فيسقط بها  
تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسئلة فيمن قتل ظلوما فاقصر وارثه أو عفا  
على الدية أو مجانا هل على القاتل بعد ذلك المطالبة في الاخرة الجواب ظواهر الشرع تقتضي  
سقوط المطالبة في الاخرة اه وكذا قال في تبيين المصالح ظواهر بعض الاحاديث يدل على  
انه لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخلص من حق الاولياء واما المقتول فيخاضه  
يوم القيامة فان بالقصاص ماحصل فائدة المقتول وحقة باق عليه اه وهو مؤيد لما  
استظهرته (قوله وفرق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود في شرط الامام لاستيفاء الحدود  
دون القصاص حوى قال في الهندية واذ قتل الرجل عدوا له ولي واحد فله ان يقتله قصاصا  
ففي القاضى به أو لم يقض اه ط (قوله يجوز القضاء به في القصاص) مبني على ان  
القاضى يقضى به في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء به مطلقا حوى  
اه ط وسيد كره الشارح في اول جنائيات المألول (قوله القصاص يورث) سياتي بيانه في  
اول باب الشهادة في القتل (قوله لا الحد) مثل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة اما  
قبلا فافه وجاز في الحوى اذا ثبت الحد لم يجز الا سقاط واذا عفا المقتول عن القاذف فعفو  
باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفني أو كذب ثم ودى فانه يصح كافي البصر عن  
الشامل والمراد من بطلان العتوانه اذا عاود عليه حد لان العفو كان لغوا فكان له ليخاصم  
الى الآن وليس المراد ان الامام له ان يقبض به بذهب المقتول وعفو افاده أبو السعود في  
حاشية الاشياء ط (قوله بخلاف الحد) فان التقادم عنده والتقدم في الشرب بذهب الریح  
وفي حد غير بعض شهر وقد مضى في الحدود ط (قوله لا الحد) فلا تجوز الشفاعة فيه به  
الوصول للعا كم ما قبل لوصول اليه والتبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم  
ابطا له لان الحد لم يثبت كافي الجرح في البصر قال الاكل في حديث اشعوا تو جروا ولا  
يقنول الحديث الحدود فتفي الشفاعة لا باب الحوائج المباحة كدفع الظلم وتخليص خطا  
وامثالهما وكذا العفو عن ذنب ايس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرافا فان كان مصرافا لا يجوز  
حتى يرتد عن الذنب والامرار اه ومثله في حاشية الحوى عن شرح مسلم للامام النووي  
(قوله السابعة الخ) قال في الاشياء بادت مع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخاص والوقف  
وعن الامه وسر يما الاصلية وفيها تمحض لله تعالى كرهان وفي الطلاق والايلاء والظهار اه  
(قوله حوى حد القذف) وكذا حد السرقة لا تقدم في عمله ان طلب السرور منه المال شرط

القطع فلو افرأه سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاضه (تنبيه) زاد الحوى ثمانية  
وهي اشراط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال أبو السعود ويزاد ثمانية وهي جواز  
الاعتراض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف مالا للمقتول ايد قطع حقه  
فانه يرجع به اه أقول ويزاد عاتمة وهي صفة رجوعه عن الاقرار في الحد (قوله لا يضمن  
اجامعا) لانه شغل ملكه كالوقصد اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن مخ عن القنية وفي  
مراج الرواية ومن نظري في بيت انسان من ثقب أو شق باب أو نحو ذلك فقتله صاحب الدار  
بخشبة أو رماء بحد فاقعة يضمن عنه دنا وعنه الشافعي لا يضمن لما روى أبو هريرة  
رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأ طلع على بك بغير إذن فخذته  
بعضا وفقات عينه لم يكن عليه جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية وهو  
عام ولان مجرد النظر اليه لا يبيح الجناية عليه كالنظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر  
فيه أو نال من امراته مادون الفرج لم يجز نزع عينه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم  
امرئ... لم الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته والمراد بما روى أبو هريرة المألفة في الزجر  
عن ذلك اه ومثله في ط عن الشافعي وقوله وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا ان  
يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تقيته بغير ذلك وما هنا على ما اذا لم يمكن فليتأمل والله تعالى أعلم

(باب القوديم دون النفس) •

لما فرغ من بيان القصاص في النفس أتبعه بما هو بمنزلة التسع وهو القصاص في الاطراف  
ماية ثم اعلم انه لا يقاد بجرح الابعدرته خلافا للشافعي كما سياتي آخر الشجاج (قوله رعاية  
حفظ المأثلة) الاولى الانتصار على المتن فان الرعاية الحفظ ط (قوله في حد الخ) أي سوا  
حد الضرب بسلاح أو غيره لما قدمه انه ايس فيمادون النفس شبهه حد (قوله من المفصل)  
وزان من حد ما فصل الاعضاء مصباح (قوله من نصف ساعد الخ) الراديه مالا يكون  
من المفصل (قوله أو من قصبة أنف) أي بمن عطفه على من الاولى لا على ساعد لانه لا فاص  
قطع القصبة كلها أو نصفها لانه عظم كافي الجوهره (قوله لا تمناع حفظ المأثلة) لانه قد  
يكسر زيادة من عضو الجاني أو يقع خال فيه زائد ط (قوله وان كانت يده كبريها) أي من  
المقطوعة وهذا بخلاف ما اذا انصبه موضعه فاخذت الشجة ما بين فرج المنصوج ولا تأخذ  
ما بين فرج الشاح كبري رأسه حيث اعتبر الكبر وخير المنصوج بين الاقتصار بقدر شجته  
وبين أخذ ارض الموضحة لان المعتبر في ذلك الشين وبالاقتصار بقدرها يكون الشين في  
الثانية أقل وباخذ ما بين فرج الشاح زيادة على حقه فانت المأثلة صورة ومعنى فان شاء  
استوفاهما مع وهو بقدر شجته ويترك الصورة وان شاء أخذ ارضها أما اليد الكبيرة  
والصغيرة فنفقتهما لا تختلف غشاية وغيرها وقيد بالكبر لانه لا تقطع الصغيرة بالسلام ولا  
العين باليسرى وعكسه كافي الجوهره ويأتي تمامه (قوله والمارن) هو مالا من الانف  
واقرز به عن القصبة كما صرح قال ط واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الاولية حكومة  
عدل على الصحيح خزانة المقتنين وان كان أنف القاطع أصغر من المقطوع انفه الكبير ان شاء  
قطع وان شاء أخذ ذالارض مجبى وكذا اذا كان قاطع الانف أخشم لا يجزى الريح أو صرم  
الانف أو بانف من نقصان من شيء أصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين اخذ ذية انفسه

لا يضمن اجامعا انما الخلاف  
فمن نظر من خارجها والله  
تعالى أعلم

(باب القود فيمادون  
النفس) •

وهو في كل ما يلحق فيه رعاية  
حفظ المأثلة) وحده

(في حد طاعع اليد عدا  
من المصطل) فلو اقطع  
من نصف ساعد أو راق أو  
من قصبة أنف لم يقد  
لا تمناع حفظ المأثلة  
وهي الاصل في جريان  
القصاص (ون كانت يده  
ا كبريها) لا تقدر المقتعة  
(وكذا) الحكم في الرجل  
والمارن



ظهيرية اه (قوله والاذن) اي كاهن وكذا بعضهم ان كان للقطع حدي مرف عكن فيه المائدة  
والاسقط القصاص اتقاني ولو كانت اذن القاطع صغيرة او خرفاء او مشقوقه والمقطوعة  
كبيرة او سالمة خير الجني عليه ان شاء قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة  
كانت الحكومة عدل تاريخية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة صغيرة وعكسه وكذا ينقص  
من الجني باليسرى لا بالعكس بل فيه الدية خلافا للثمانية ولو ذهب ياضها ثم ابصر فلا شيء عليه  
اي ان عاد كما كان فلودونه الحكومة كالموايضة مثلا كما في القصة الثانية عن الدخيرة درم منق  
اقول قوله وكذا ينقص الخ في القصة الثانية خلافه والذي في الخانية هو ما يذكره عن الجنبى  
قريباً وفي الجوهره اجمع المثلون على انه لا تؤخذ العين الجنبى باليسرى ولا اليسرى بالجنبى اه  
وياتي غمامه قريباً فتنبيهه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك اذا اخبر رجلان من اهل  
العلم به وقال ابن مقاتل بان لا تدمع اذا قربت مئة مئة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة  
وقعت في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه فشاورة العصابة فلم يجيبوه حتى جاء على وقضى  
بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله برآة) به كسر الميم  
ومد الهمزة آلة الرؤية ورأيت بخط بعض العلماء ان المراد به انما هو لا ذمة قبل يرى به الوجه  
لا المرأة المعروفة من الزناج (قوله ومن الثاني الخ) عبارة الجنبى ولو فاق عايناً حولاً حول  
ببصر يصره يقتص منه والافقية حكومة عدل م عن أبي يوسف لا قصاص في فقه العين  
الحولاً مطلقاً اه وظاهره ترجيح الاول وعليه اقتصر في الخانية فقلنا عن الحسن لكان قال  
قبله بورقة ولا قصاص في عين الحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ما هو الا شهر فاذ اقتصر  
عليه الشارح وكذا ظاهر كلام الشرح لاية الميل اليه فافهم (تنبيه) ضرب عين انسان  
فايضا بجهت لا يصير بها الا قصاص فيه عند عامة العلماء اه فافهم ان ذلك في  
عين الفاقى ياض يقتصمها للرجل ان يفتا اليه او وان ياخذ ارض عنه جنى على عين فيها  
يياض يصر بها عين الجاني كذلك فلا قصاص بينهما وفي العين القائمة الذاهب نورها حكومة  
عدل وكذا لو ضرب بها فايض بعض الناظر او اصابع اقرحة او ربيع او رجب او شئ مما يبيع بالعين  
فقتص من ذلك تاريخية (قوله كوضحة) هي التي توضع العظم أي تظهره وكذا يجب  
القصاص فيما دونها في ظاهر الرواية كما سبق في الشجاج (قوله الا السن) استتباع متصل  
او منقطع فان الاطباء اختلفوا قبل انه مصيب يابس لانه يحدث ويغو بعد عام الخفاقة وقبل  
عظم وكأنه وقع عند صاحب الهداية انه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه فالاستتباع  
متصل والفرق بينه وبين غيره امكان المساواة بان يبرء بالمجرد معراج وعناية (قوله الماسر)  
أي من اتحاد المنفعة وفيه إشارة الى ان الأصلية سليمة في القصة الثاني الالهة أي سن أصلية  
فلا قصاص في السن الزائدة اه أي بل فيها حكومة عدل كما في التاريخية وفيها ايضا لوسن  
الجاني سوداء او صفراء او حمراء او خضراء ان شاء الجنبى عليه اقتص أو ضمنه ارض عنه  
خمسائة ولو المصيب سن الجنبى عليه فله الارش حكومة عدل ولا قصاص (قوله موضع أصل  
السن) بل مما قبله ط (قوله ويسقط ما مواء) أي ما كان داخل في اللحم (قوله اذ ربما  
تفسد دلهاته) أي لو قطع والتعبير باللهة وقع في النهاية وتبعه الزبلي والمصنف والشارح

والاذن (و) كذا (عين)  
ضربت فزال ضوءها وهي  
قائمة غير منضفة (فيجعل  
على وجهه فطن رطب  
وتقابل عينه برآة مجاهدة ولو  
قلعت لا) قصاص التعذر  
المائدة في الجنبى فذا  
العين في اليسرى الفاسق  
ذاهبة اقتص منه وتزل  
أعشى وعن الثاني لا تؤد  
في فقه عين حولا (و) كذا  
هو ايضا في كل نصبة راحي  
ويتفق (في المائدة)  
كوضحة (ولا تؤد في عظم  
الا السن وان تقاوتنا)  
طولا او كبر الماسر (فقط  
ان قلعت وقبل تبرد الى  
البحر) موضع أصل السن  
ويسقط ما مواء لتعذر  
المائدة اذ ربما تفسد دلهاته

والصواب لثانته كواقع في المكافاة قال في المغرب الالهة لجهة مشرفة على الحلق وقوله من تسهر  
يسوي لا بد أن يبين أسنانه واهلته شئ كأنه تصيب ثلثه وهي ثلثات أصول الاسنان اه  
(قوله وبه أخذ صاحب الكافي) أي بالقول بالبرء وعليه منى شراح الهداية وعزوه الى  
الدخيرة والماء وطوبى لهم في الجوهره واليبيين ولم ينعرضوا بالقول بالقطع أصلاً بل قالوا لا تقام  
وانما تدمع أنه في الهـ راية قال ولو قطع من أصله يقطع مع الثاني في ثلثان وكان الشراح لم  
يرضوا به لكن مشى عليه في مختصر الوقاية والماتق والاختيار والدرر وغيرهما ونقل الطوري  
عن المحيط ان في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدمي انه قال ينبغى اختيار البرء  
خمس مائة تعذر القطع كالموايضة كما كانت أسنانه غير منضفة بحيث يخاف من قطع واحد أن يتبعه غيره  
أوان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة النزاع مشرع والاخذ  
بالمبرء احتياط اه (قوله قال المصنف الخ) لم أره في المخ ولا في الجنبى (قوله كما تبرد الى ان  
ينساويان كسرت) هذا اذا لم يسود الباقى وان اسود لا يجب القصاص فان طاب الجنبى عليه  
استسقاء قدر المستكسورة وتزك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن  
لاقصاص فيه خاتمة وسما في كتاب الديات وفي البرازية قال القاضي الامام وفي كسر بعض  
السن انما يبرء بالمبرء اذا كسر من عرض أو مألوعن طول ففيه الحكومة اه شرب لاية وفي  
التاريخية ان كسر مستوي يمكن استيفاء القصاص منه اقتص والافقية اه أرض ذلك في كل  
من خمس من الابل أو البقر اه فعلم تقييدها أيضاً اذا أمكن فيه المساواة وفي الخانية ضرب  
سن رجب ل فاسود فترعها آخره الى الاول أرض تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل اه  
وفيها كسر وربع سن رجب وربع سن الكاسر مثل سن المكسور وكر ابن رستم أنه يكسر من  
الكاسر ولا يعتبر فيه الصغير والكبير بل يكون على قدر ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان أو يده  
واذن القاطع أو يده أطول اه (تنبيه) قال في الخلاصة ولو كسر بعض السن فقط  
الباقى لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضرب بها ففكرت ولم تقير فقاها آخره على  
كل حكومة عدل اه (قوله فان ثبت يقتص) أي فيما اذا قلعت وذ كرفي الجنبى أياضاً انه  
اذا كسر بعضها فتنظر حولا فاذا لم تتغير يبرء وكذا ذكره في انما تضررت بقتل حولا فان  
احمرت أو اخضرت أو اسودت يجب دية في ماله قال وفي الاصغر اختلاف المشايخ (قوله  
وقيل يؤجل الصبي) عبارة الجنبى والاصل عندنا انه يستأنى في الجنائيات كلها عدا كان أو خطا  
ومحذ كرا الاستئناس في التعريض دون القطع واختلاف في القلع قال القدوري يستأنى الصبي دون  
البالغ وقيل يستأنى فيهما اه ونقل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر  
حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرى والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ  
نادر اه وسينقله الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية ويأتي تحقيقه هناك ان شاء الله  
نعم (قوله فلو مات الصبي في الحول برئ) أي لو مات الصبي قبل تمام السنة فلا شيء على الجاني  
عند أبي حنيفة مجتبى (قوله وكذا الخلاف الخ) قال في الجنبى اذا استأنى في التعريض فلم  
يسقط فلا شيء عليه وقال أبو يوسف يجب حكومة عدل الا لم يجر القلاع والطبيب وان  
سقط يجب القصاص في العمد والدية في الخطا فان قال الضارب سقط لا يضر بقى فاقول  
للمضروب استسقاء اه زاد في التاريخية وليس هذا في شئ من الجنائيات الا في السن الاثر فان

وبه أخذ صاحب الكافي  
قال المصنف وفي الجنبى  
وبه بقى (كما تبرد) الى ان  
ينساويان (ان كسرت) وفي  
الجنبى ويؤجل حولا فان  
لم تثبت يقتص وقبل يؤجل  
الصبي لا البالغ فلو مات  
الصبي في الحول برئ وقال  
أبو يوسف فيه حكومة عدل  
وكذا الخلاف اذا اجل في  
نحوه فلم يسقط

قوله وربع سن الكاسر  
اقول الظاهر ان لفظة  
ربع زائدة اه موافقه







مجتبى وفيه لا تقطع  
 الصيغة بالسلام (و) سقط  
 القوديعوت القاتل (فوات  
 لـ) (و) بمقوالا واما  
 ويصلهم على مال ولو قليلا  
 ويجب حالا) عند الاطلاق  
 (و) يصلح احدهم وعقوه  
 وان (في) من الورثة (ح) من  
 من الدية) في ثلاث سنين  
 على القاتل هو الصحيح وقيل  
 على العاقلة ملقني (أ) امر  
 الحمر القاتل وسيد العبد  
 (القاتل رجل لا يصلح عن  
 دمهما) الذي اشتركا فيه  
 (على ان يفعل المأمور)  
 الصلح عن دمهما (فالآف  
 على) الحر والسيد (الا) حر  
 نصفان) لانه مقابل بالقود  
 وهو صلح - ماسوية فبدله  
 كذلك (و) يمتثل بجمع يعقد  
 ان جرح كل واحد جرحا  
 مهلكا) لان زهوق الروح  
 يتحقق بالشاركة لانه غير  
 متجزئ بخلاف الاطراف  
 كما يجزئ (والالا) كافي  
 نصيب العلامة قائم وفي  
 المجتبى انما يتلون اذا وجد  
 من كل جرح يصلح لزهوق  
 الروح فاما اذا كانوا نظارة  
 أو مغربين أو معينين بامساك  
 واحد فلا قود عليهم والاولى  
 أن يعرف الجمع

المال فلم تـ (قوله مجتبى) نقله عنه في المراج وأقره وذكره في التاترخانية أيضا (قوله  
 لا تقطع الصيغة بالسلام) هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصيغة بالحولاء وفي  
 التاترخانية اذا كان باليد المقطوعة جراحة لا تقب نقصان دية البدان كان نقصانها لا يوجب  
 في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوجب حتى يجب بقطعه - كونه مودل  
 لانصاف الدية كان بمنزلة اليه - السلام ولا تقطع الصيغة بالسلام اه ملخصا (قوله) ويسقط  
 القوديعوت القاتل) ولا يجب للولي شيء من التركة - حتى ياتي وكذا يستقطق فسادون النفس  
 كما هو ظاهر أفاده الرمي وقد مرنا أنما انه يسقط أيضا لو تلفت يد القاطع لافقة أو ظملا للوحيق  
 (قوله ولو قليلا) بخلاف الخطا فان الدية مقدرة بشرعها والصلح على أكثر من اربابا اما القصاص  
 فليس بمال فمكان التقرير بالدية يقوم بقدر ما أوجب الصلح قل أو أكثر معراج وبه ظهران  
 الظاهر أن يقول ولو كثير اليكون اشارة الى الفرق بين الخطا والمعدنبر (قوله) ويجب حالا عند  
 الاطلاق) لانه ثبت بقدر الاصل في مثل الحلول كمن ومهر حوى وأشار بقوله عند الاطلاق  
 الى انه لا يتأجل الا بالشرط أفاده البدر العيني آخر فصل الشجاج ط (قوله) وقيل على  
 العاقلة) جرى عليه في الاختيار وشرح الجمع وردت به - السلامه قائم على الاصل  
 والجامع الصغير والبسوط والمخطوط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله  
 قال وهو الثابت رواية ودرواية وعامة في ط وكذا رده في نصيبه بانه ليس قول لا لا حدم مطلقا  
 (قوله بالصلح) متعلق بامر (قوله) ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) أي معالاة - معاقتا كما يعلم من  
 قوله قبل - هذا الباب قطع عنقه وبق من الحاقوم قليل الخ وفي الجوهره اذا جرح جرحا جرحا  
 لا يبعث معها جرحه آخرى فاقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجرحا حاتان على التعاقب  
 فلم يمسها فاقاتل اه زاد في الملامعة وكذا لو جرحه رجل عشر جرحا حات والآخر واحدة  
 فكلاهما فاقاتل لان المرء قد يعوت بواحدة وبسلم من الكثير وفي القه - حتى انى عن الخمانية لو  
 قتلا رجلا أحدهما بواحدة والآخر بمجديد عد الاقصاص وعليه ما الدية مناصفة وفي حاشية أبي  
 السعدي ولو جرح جرحا حات متعاقبة ومات ولم يعلم المتفن منها وغير المتفن يقتص من الجميع  
 انه مذر الوقوف على المتفن وغيره كافي فتاوى أبي السعد ودأي منق الروم وأما اذا وقف على  
 المتفن وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كافي في الملامعة  
 والبرازية اه (قوله) لانه غير متجزئ) واشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في  
 حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاكه ليس معه غيره كولاية الانكاح زباني  
 وذكر انه ثبت باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله) بخلاف الاطراف) فان القاطع فيها  
 يفتجزأ فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد كما يجزئ قريبا (قوله) والالا) شامل لما اذا جرح  
 البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فاقود على ذى الجرح المهلك وعلى  
 الباقي انما يزبر وهل يجب عليهم شيء غير التعزير بحر وشامل لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك  
 افاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمد أو على عاقبتهم لو غير عمد تأمل  
 (قوله نظارة) بفتح النون وتشديد الظاء المجعومة قال في القاموس القوم - نظرون الى الشيء  
 (قوله أو مغربين) من الاغراب أي حامليه على قتله (قوله) فلا قود عليهم) أي ولاديه ط

بخلاف

بخلاف ما اذا قطع الطريق واحد واستعد الباقيون معاوتته حيث يجزئ - سقطا الطريق  
 على جميعهم أبو السعد عن الشيخ حيد الدين (قوله بلام العهد) أي الجمع العهد وفي ذهن  
 الفقيه وهو الجمع الذي لم يكن معه من لا يجب عليه القود كما مر بيانه وباقى قريبا (قوله) عفا  
 الولي عن أحد القاتلين أرضا لم يكن له أن يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره امكن في  
 قاضيان وغيره ان له اقتصاصه قه - حتى قلت وبالثاني أفنى الرمي كافي اول الخنايات من  
 فتاواه (قوله) خلافا للشافعي) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى  
 بالدية لمن به دية في ركنه وان قتلهم جميعا معا أول يعرف بالاول منهم بقرع بينهم ويقضى بالقود  
 ان خرجت له القرعة والدية للباقين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منح (قوله) كما مر  
 أي قريبا (قوله) بان أخذ الخ) فبدله لانه لو أمروا أحدهما السكين من جانب والاخر من جانب  
 آخر حتى اتفقا السكينان في الوسط وبات اليد لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم  
 يوجد من كل منهما اغرار السلاح الاعلى بعض العضو زباني (قوله) عندنا) وعند الشافعي  
 تقطع يدهما معا اعتبارا بالانفس (قوله) لانه - ادم المماثلة الخ) بيانه ان كل واحد منهما قاطع  
 للبعض لان ما قطع بقوة أحدهما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز أن يقطع الكل باليد - بعض ولا  
 الاثنان بالواحدة لانه ادم المساواة فصار كما اذا أمر كل واحد من جانب زباني وانظر ما في  
 المنع (قوله) والقيمة) أي الدية (قوله) بخلاف النفس الخ) ولما لا تقطع الصيغة بالسلام  
 ولا يد الحمر بعبد أو امرأة وتقتل النفس السالبة عن العيوب يقتل المعيبة وكذا الاثنان  
 بالواحد فلا يصح القياس على النفس (قوله) يعني رجلين) فبدله لانه اذا قطع عين رجل ويسار  
 أخرى قطع يدهما جميعا وكذلك لو قطع يدهما من رجل واحد لدم التضايق ووجود المماثلة  
 اتفاقا (قوله) فلهما اقطع عينه - الخ) سواء قطعهما معا أو على التعاقب وقال الشافعي في  
 التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يقرع - هداية (قوله) أي على القاطع) أي قاطع الرجلين  
 (قوله) نصف الدية) خمسة آلاف درهم وهي دية اليد الواحدة اتفاقا فالمراد نصف دية  
 النفس (قوله) لما مر الخ) أي قريبا أو اراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل  
 ان حضر سقط - حق من غاب وذلك ان الاطراف في حكم الاموال والقود ثابت لكل على  
 الكمال فاذا استوفى أحدهما اتمام حقه بقي حق الآخر في تمام دية اليد الواحدة وانما كان  
 للماضر الاستيفاء المشهور - حقه يبين وحقوق الاخر متحدة لا حق له أن لا يطلب أو يعفو مجبانا  
 أو صلحا كافي الدور (قوله) ولو قضى بالقصاص بينهم) أي وبدية اليد (قوله) وعند محمد  
 الارش) أي دية يد كاهل أو لعا في نصفها مجمع قال شارحه لان القصاص والارش كان مشتركا  
 بينهم باقتضاءه فلما أسقط أحدهما حقه في نصف القصاص بالعفو انقلب نصيب الآخر مالا  
 فيستوفى العا في نصف الارش الذي كان مشتركا بينهم ما غير العا في تمام الارش نصفه من  
 المشترك ونصفه من المنقلب مالا اه قال ط وذكر في البرهان انه لا اختصاص وجعل  
 قوله ما قايما وظاهره ان المعقود قول محمد اه قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه  
 اقتصر ادتقاني نقلا عن شرح الكافي ومختصر الكرخي - فلا بد ان حق كل ثبت في جميع البد  
 وانما يقتضيه بالمزاجه فاذا زالت بالعفو بقي حق الآخر بحاله ككفر عين والشفيعين

بلام العهد فانه لو قتل فردا  
 جمع أحدهم أبوه أو مجنون  
 سقط القود قه - حتى  
 (و) يقتل (فرد) بجمع  
 اكثفام) به الباقين خلافا  
 للشافعي (ان) حضر واحد  
 فان حضر (ولي) واحد قتل  
 له وسقط (عندنا) (حق) البقية  
 كوت القاتل) حثف أنفه  
 اقوات الحبل كاحمر) قطع  
 رجلان إفاكته (بدرجل)  
 أو رجلا أو قاعا منه ونحو  
 ذلك مما دون النفس  
 جوهره) (بان) أخذ اسكينا  
 وأمرها على يده - حتى  
 انقصت (لاقصاص) عندنا  
 (على واحد منهما) أو منهم  
 لانه ادم المماثلة لان الشرط  
 في الاطراف المساواة في  
 المذمة والقيمة بخلاف  
 النفس فان الشرط فيها  
 المساواة في العصمة فقط دون  
 (وضعنا) أو ضفنا (ديتها)  
 على عددهم بالسوية (وان)  
 قطع واحد - دعي - في رجلين  
 فلهما قطع عينه - وبدية يد  
 بينهم ان حضر امعا (وان)  
 حضر أحدهما وقطع له  
 فلا (خر عليه) أي على  
 القاطع (نصف الدية) لما  
 مر أن الاطراف ليست  
 كالنفوس (ولو قضى  
 بالقصاص بينهم) ما سحفا  
 أحدهما قبل استيفاء الدية  
 فلا (آخر القود) وعند محمد  
 له الارش



(قوله) ويقاد عبد آخر بقتل عبد) لانه غير متم فيه لانه مضرب به فية - بل ولانه - حتى على أصل  
الحرية في حق الدم عابا بالادمية - حتى لا يصح اقرار المولى - اياه بالحدود والقصاص وبطلان  
حق المولى بطريق الضمن فلا ياتي به هداية (قوله) وظاهر كلام (الزباني) حيث قال بخلاف  
الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى بابطال - فقه فسد الان - وجبه بيع العبد أو الاستعانة  
وكذا اقراره بقتل خطأ لان موجب دفع العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد حتى ولا  
يصح سواء كان محجورا عليه أو ما ذوقه في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا  
(قوله) يعني لاني - فقه الخ) الاولى - حذف لاني الموضوعين ط (قوله) (ملا) أي الزباني لصاحب  
الاشباه فانه لم يذكر عليه - لانه قال وكذا اقراره بجنائية موجبة للفدح أو الفداء غير صحيح  
بخلافه بخلافه أو قد اه - اللهم الا ان يقال وصفه الجنائية بقوله موجبة الخ في معنى التعليل  
(قوله) فناء له) يشير الى أن ما فهمه المصنف من كلام الزباني غير ظاهر لان مقاد التعليل  
بطلان الاقرار في حالة الرقية اذ لا ياتي الزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد  
اذا عتق لعدم وجود العلة فانهم يدل على ذلك تعليل الزباني أيضا بطلان الاقرار بالمال بانه  
اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق ولا شبهة ان اقرار العبد المحجور بالمال مؤخر الى  
ما بعد العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرمي ان ما في الجوهر هو محمل كلام  
الزباني والاشباه بلا اشقياء اه - قلت لكن سيذكر الشارح في باب جنائية المملوك نقلا عن  
البدائع ان الخطا انما ينبت باليمين - واقرار المولى لا باقراره أصلا وقد مر في كتاب الخبر عن  
الجوهر قولين في المسئلة ويأتي تمام بيانه ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله) لكن علة القهس - تنافي  
الخ) أي حال عدم جواز اقرار العبد بالخطا والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطالبون عليه انه عاقلة  
عنده وحيث أطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يقتضي ان العبد  
لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلافا لما أفاده كلام الزباني بناء على ما فهمه المصنف من أن اقراره باطل  
أصلا وبه ظهر وجه الاستدراك فانهم (قوله) قد بره) أي فانه تعليل صحيح موافق للحديث  
الجامع على العمل بمقتضاء فان العواقل اذا كانت لا تعقل عتقوا ولا اعترافهم بجهز اقرار العبد  
هنا ما لم يصدق المولى اذ لو جاز اقراره لزم عقل العبد والاعتراف هذا مظهر في تقرير هذا المثل  
فتأمل - رس - ياتي ان شاء الله تعالى في كتاب المعاقلة - بيان معنى الحديث (قوله) لانه خطأ) لانه لم  
يقصد به الرمي حيث قصد غيره ولا يمكنه أصابه بالنفاذ من الاول وهو أحد نوعي الخطا وهو الخطا  
في القصد فصار كمن قصد صدق اصاب آدمه افوجهت الديعة على عاقلته اتقاني ومفاده انه لو  
قصد صدق معا كان الثاني عتدا أيضا وهو ظاهر (قوله) بوضحة جماعة) منهم النوري وابن أبي  
ابن وشريك بن عبد الله منخ (قوله) لو أكثروا) أي الدافعون (قوله) فعل الدافع الديعة) أي على  
الدافع الاخير الديعة قال الرمي وتخصها بالعاقلة كما هو ظاهر تأمل اه (قوله) و - من  
مناقبه) فان فقهه زمانه أخطوا فيها منخ (قوله) فلم تغت رجلا) بالمهمله فالمهمله يقال لغته  
العقرب والحبيسة كمنع لغا وتلغا ويقال لدعته النار الذال المهمله والمعين المهمله كما في

في أحكام الأبيد من  
 الاشياء معلل بان وجبه  
 المدفع أو الفداه اه  
 فقام له ان كان عليه  
 القه - اتى بانه اقرار بالدية  
 على العاقلة اه فتدبره  
 اذ قد اجمع العلماء على  
 العمل بمقتضى قوله عليه  
 الصلاة والسلام لا تعقل  
 العواقل عبد ولا عد ولا  
 صلبا ولا اعترافا حتى لو اقر  
 الحر بالقتل خطأ لم يكن  
 اقراره اقرارا على العاقلة  
 أى الا ان يصدقوه وكذا  
 قررره القه - اتى في العاقل  
 فتنبه (رمى رجلا عدا فقتل  
 السم منه - الى آخره فاتا  
 يقتصر للاول) لانه عد  
 (وللثاني لدية على عاقلته)  
 لانه خطأ (وقعت حية عليه  
 ففدوها عن نفسه فقتلت  
 على آخر ففدوها عن نفسه  
 فوفقت على ثالث فافقت)  
 أى الثالث (فهلك) وعلى  
 من الدية هكذا - مثل  
 أبو حنيفة بحضور جماعة  
 فقال لا يضمن الاول لان  
 الحية لم تضرب الثاني وكذلك  
 لا يضمن الثاني والثالث  
 لو كثروا وأما الاخير (فان  
 لسمته مع سقوطها) فورا

(من غير محلة في الدافع الدية لورقة) الهالك (والا) تلاحقه فور (لا) يضمن دافعه عليه أيضا - تصويبه القاموس  
جميعا وهذه من مذاق رضى الله عنه - صريحة وجميع القضاة اوى قال المصنف وبهذا التمسك بل اجبت في حادثة اقتوى وهي ان  
كتابة وراوة على آخر القاء على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم - (فروع) - ه التي حجة أو عقرب في الطرب بق فله غت رجلا

القاموس وأما بالمجتمين كافي بعض النسخ فلم أره (قوله ذهن) مقتضى جواب أبي حنيفة في المسئلة السابقة أن تقيده هذه بالدفع فوراً أما إذا مكثت ساعة بعد الإلقاء ثم امتعت لا يضمن قتلها ط قلت وهو المستفاد من قولهم فلما دغيت حيث عبروا بالفاء ولو لم يكن هذا ظاهراً فيما لو القاهما على رجل فلو في الطريق فقد قال في الخاتمة التي حجة في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول من ذلك المكان اه (قوله فديته على رب السيف) أي على عاقلة كفاقر البئر تامل (قوله وقيته على العائر) زاد في التارخانية بعده فقال وان عثر بالسيف ثم وقع عليه فأنكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دية العائر ولا يضمن العائر شيئاً اه وفيها عثر ما شرب الخمر في الطريق فأنكسر أصبعه ما فاسدنا على عاقلة كل ما أصاب الآخر (قوله ان أشهد عليه ضمن) والواجب في الدماء على العاقلة وفي الأموال على المالك خاصة كما يأتي في الحائط المسائل رملي (قوله وقال في البدائع الخ) قال في المنع بعده قاتل به جرم في البرازية ولم يحك خلافاً ولا أشعر به اه أقول الذي في البرازية له كابد عقور كالمصر عليه ما رخصه لأهل القرية أن يقاتلوه وان عض أنافقته فأن قبل التقدم إليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان كالحائط قبل الشهادة وبه وفي المنية في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الشهادة النفس والمال اه فأمين الجرم به وقال في البرازية قبل هـ هذا أدخل بقرانطو حافي مريح إنسان فنطح بحشا لا يضمن اه فان كان توهم من هذا الجرم فهو توهم ساقط لان وضعه فيما لم يشهد عليه كما هو ظاهر رملي وسبب ما أتى في ذلك في آخر جناية البهية ان شاء الله تعالى ومحل ذكر هذه المسئلة هناك (قوله وله من أوله) أي فان القصاص بسقط عن الوالد كما تقدم المصنف في قوله وبسقط فودورثة على أبيه فأنما سقط عن الشريك (قوله وكما مدمع مخطئ) أو مع من كان فعله شبه عمد كضرب بعضاً كما سبق (قوله فرأى رجلاً مع امرأته) أو امرأتين رجل آخر يزني بهما خاتمة (قوله حل له) قيده في الخاتمة بما إذا كان محصناً أو بما إذا صاح به فلم يمنع عن الزنا وفي القيد الأول كلام فقد رده ابن وهبان بأن ذلك ليس من الحد بل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في التمر وهو حسن فانه هذا المنكر حيث تعين القتل طريقاً في الزنا فلا معنى لاشتراط الإحصان فيه ولذا أطلقه البرازي اه (قوله وقد عتقناه في باب التعزير) أي في أوله وذكر فيه أيضاً ان المرأة لو كانت مطاوعة قتلها أو تلوأ كرها فقتلته ودمه هـ مدرود كذا في القلام اه أي ان لم يمكن الخصم منه بدون قتله (قوله وكذا لو أعطى صبياً عصاً أو سلاحاً) أي لم يملكه ولم يملكه بشئ فخطب الصبي بذلك منح قال في التارخانية لم يرد به قوله عطي أنه قتل نفسه فانه لا ضمان على المعطي انما أراد انه سقط من يده على بعض يده فخطب به اه وفي الخلاصة دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) أي في هذا العمل وفي الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الخطب أو بهمل آخر ضمن ما تولد منه ط (قوله فقولان) والخيار والضمان أيضاً تارخانية (قوله صبي على حائط الخ) قيد بالصبي لان الكبير اذا صاح به شخص لا يضمن كما يشهد كلامهم هنا وفي مواضع أخر امكن في التارخانية صاح على آخر فجاءه فمات من صيخته تجب فيه الدية اه فيحمل الأول على ما إذا لم يكن فجأة أو اختلاف الرواية وفي مجمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صبياً فخنق يضمن اه رملي ملخصاً (قوله ضمن) كالوفاة التي تقع في الماء وفي النار وقيل فهناك يضمن كذا هنا تارخانية والله تعالى أعلم اه كذا في قولان صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع وقوع لا يضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به يفيق وقبل لا يضمن مطلقاً تاجية واقعة أعلم







(قطعت امرأة يد رجل  
عمدا) أي أو خطأ ما ياتي  
فلو أطلق كاسبق وكلانتي  
وغيره كان أولى فتأمل  
(فتدفعها) المقطوع يده (على  
يده ثم مات) فلم يمت من  
السراية فمهرها الارش ولو  
عمدا أجماعا (يجب) عند  
أبي حنيفة (مهر مناهها  
والدية في مالها ان تعدت  
وتقع المقاصة بين المهر  
والدية ان تساوى الارش اذا  
الفضل (وعلى عاقلته ان  
أخطأت) في قطع يده ولا  
يتقاصن لان الدية على  
العاقله في الخطأ بخلاف  
المهر فان الدية على المهر  
على الزوج فينة قاصن قلت  
وقال صاحب الدرر ينبغي  
ان تقع المقاصة في الخطأ  
أيض لان المهر على المهر  
على القول المختار في الدية  
لكنه ليس على اطلاقه بل  
في الحجم وعله أطلقه لاحتائه  
له فلا يحد نظر وان نكحها على  
اليده وما يحدث منها أو على  
الجنابة ثم مات منه وجب  
له في العمد

مطلب  
الصحيح أن الوجوب على  
القاتل ثم تعمله العاقله

ويذهب بهد الجنابة لا يعتبر من الثالث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بهض المشايخ قال  
في التاترخانية وكفى المتنق انه من الثالث (قوله والأعمد من كاه) اعترض بان الموجب هنا هو  
القود وهو ليس بمال فلا وجه للاول بانه من كل المال اه وقد يجب بان القود هنا سقط  
بالعفو ولكن لما كان للعاقب أن يصلح على الدية كان مظنة أن يتوهم أن عفوه ابطال الحق  
الورثة فيم اقول انه من جميع المال لان الموجب الاصل هو القود وحدهم انما يتعاق بالمال  
تأمل (قوله والشبهة مثله) وكذا الجراحة كقائمة فاعفو عن الشبهة أو الجراحة كالعفو  
عن القطع في ضمان الدية بالسراية خلافا له ما والعفو عنهم مع ما يحدث منهم كما عفو عن  
القطع وما يحدث منه (قوله قطعت امرأة الخ) هذه المسئلة مفرعة على المسئلة السابقة كافي  
التاترخانية (قوله ما ياتي) أي من بيان حكم العمد والخطأ (قوله فلو أطلق) أي لم يقبله العمد  
كافعل في المسئلة السابقة (قوله على يده) أي موجب يده مهر اج (قوله من السراية) أي  
سراية القطع الى الهلاك وقيد به ليشمل ما اذا لم يمت أصلا أو مات من غيره (قوله فمهرها  
الارش) وهو خمسة آلاف درهم كفاية (قوله ولو عمدا) وسواء تزوجها على القطع أو على  
القطع وما يحدث منه أو على الجنابة لانه لما برئ تبين أن موجب المهر الارش دون القصاص لان  
القصاص لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة والارش يصلح صدقا كفاية (قوله عند أبي  
حنيفة) أصله ما مر في المسئلة المتقدمة أن العفو عن القتل أو الشبهة أو اليد اذا سرى الى  
النفس ليس بعفو عن النفس عنده وعندهما عفو عنها اتفاقا فمعهما الحكم هنا  
كالحكم الاتي فيما اذا نكحها على اليده وما يحدث منها (قوله ان تعدت) قيد بقوله والدية في  
مالها أما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمدا يكون تزوجا على القصاص في  
الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر فيجب له مهر المثل لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل  
والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لانا نقول الموجب الاصل للعمد القصاص وانما  
سقط للعمد ثم علم الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن من القصاص في  
الطرف واذا سرى تبين أنه قتل النفس ولم يتناول العفو فوجب الدية في مالها لانه لو كان  
القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارض اليد واذا سرى الى النفس تبين أن لا ارض لليد وأن  
لمسحى معدوم فيجب مهر المثل ابن كمال (قوله والاتحاد الفضل) أي ان كان في الدية فضل زده  
على الورثة وان كان في المهر فضل يرد الورثة عليها ابن كمال (قوله والدية على العاقله في الخطأ)  
أي والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا اتحدت الذمة في الوجوب لها أو عليها كافي العمد  
اتقاني (قوله لكنه الخ) هو لا شر بل لا في حاشية الدرر وحاصله أن وجوب الدية على القاتل في  
الخطأ انما هو في الحجم أي من لا عاقله له فلا يجب على القاتل مطلقا وهذا امر اذ صاحب الدرر  
وانما لم يقيد بالحجم اشارة الى محله أي اعتمادا على ذكره في محله وأقول فيه نظر بل امر اذ صاحب  
الدرر أنهما على القاتل مطلقا بوضعه ما في الكفاية حيث قال لا يقال ان الصحيح أنه يجب على  
القاتل ثم تعمله العاقله لانه فيكون أصل الوجوب على القاتل واعتباره هذا وجوب جواز  
المقاصة لانا نقول عند البعض يجب على العاقله ابتداء ومنه يذهب منهم تعمله العاقله من  
القاتل بطريق الحواطة والحوالة لتوجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل (قوله ثم مات منه)

أي من القطع (قوله مهر المثل) لانه نكاح على القصاص لما قدمناه انه الموجب الاصل في  
العمد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خرا أو خنزير (قوله لرضاء  
بالسقوط) لانه لما جعل القصاص مهر اذ فرض به سقوطه بطله المهر فيسقط أصلا ابن كمال  
(قوله ولو خطا رفع عن العاقله مهر مناهها الخ) لان التزوج على اليده وما يحدث منها أو على  
الجنابة تزوج على موجب ما وجبها الدية هنا وهي اصل مهر اذ تعدت القصة الا ان قدر مهر  
منها ما يتبرع من جميع المال لانه ليس فيه محاباة والمريض لا يجبر عليه في التزوج لانه من  
الحوادث الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثالث لانه تبرع  
والدية يجب على عاقلته او قدر مهر اذ سقط كاهنا عنهم ان كان مهر مناهها المثل الدية أو أكثر  
ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يتصلون عنها بسبب جنابتها فاذا صار ذلك ما كاهنا سقط عنهم  
قدر مهر مناهها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثالث سقط عنهم قدر الثالث وأدوا  
الزيادة الى الولي لان الوصية لانه اذا لها الامن الثالث اه زيلعي قلت ووجه كونه وصية  
للعاقلة أنه قد أسقط الدية بعاقله المهر والدية في الخطأ على العاقله فيكون قد أسقط لهم ما زاد  
على المهر تبرعا فانهم (قوله لسرايته) أي لسراية القطع الاول الى القتل واستيفاء القطع  
لا يسقط القود لكن له القود في النفس اذا قطع يد القاتل (قوله لانه لما أقدم الخ) جوابه أنه انما  
أقدم على القطع ظنا منه أن حقه فيه وبعد السراية تبين أن حقه في القود فلم يكن مبرأ عنه  
بدون العمد له كافي الهداية واستشكله ابن الكمال بما حاصله انهم في المسئلة المارة وهي ما اذا  
قطع فمعا من القطع غيات عللوا سقوط القصاص بان صورة العفو تكفي في سقوطه لانما انورث  
شبهة ولم يلتفتوا الى أنه لا يكون مبرأ عنه بدون العمد له فواجبوا الدية قال الرضوي ويجب  
بالفرق بان العاقب من القطع ظهر منه الميل الى العفو بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له أنه  
واجب له فلم يوجد منه صورة العفو (قوله بغيره تقوية قول أبي يوسف) فيه انه لا يعارض  
ما عليه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه (قوله ولومات المقتصر منه) مقابل  
قوله غيات المقطوع الاول (قوله فديته على عاقله المقتصر له) لان حقه في القطع وقد قتل قال  
الاتحالي ولكن الدية على العاقله لانه في حقه في الخطأ لانه اراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد  
القتل (قوله خلافا لها) فمعهما الا يصح شي لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد  
بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص اذا احتراز عن السراية ليس في وصيه ابن كمال  
(قوله بلا حكم الحائز) ظاهرة أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحائز لم لا يضمن فتأمل (قوله  
وأما الحائز كم الخ) أي اذا قطع يد السارق غيات وهذه المسائل استشهد بها الامامان لقولهما  
قانه لا ضمان فيها فنبه الشارح على الفرق بان اقامة الحدود واجبة على الاحام وكذا دفعه ل  
الطام ونحوه واجب بالعقد فلا يقيده بالسلامة وفي مثلتنا الولي مخير بل العفو مندوب اليه  
فيستفيد بالاصل المذكور (قوله والبراغ) أي البيطار (قوله والمباح بغيره) يستثنى  
منه ما اذا وطئ زوجته فافاضها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ اخذ  
موجب وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر اشياء طوياني غنامه (قوله ومنه) أي من  
المباح وهذا على قول الامام وباني غنامه قريبا (قوله ومن الاول) أي الواجب قال الشارح

مهر المثل ولا يثنى عليها  
لرضاء بالسقوط (ولو خطا  
رفع عن العاقله مهر مناهها  
والباقي وصية لهم) أي  
للعاقلة (فان خرج من  
الثالث سقطوا الا سقط ثالث  
المال) فقط (ولو قطعت يده  
فاقتصر له غيات) المقطوع  
(الاول قبل الثاني قتل)  
الثاني (به) لسرايته وعن  
أبي يوسف لا قود لانه لما  
أقدم على القطع فقد أبرأه  
عما وراءه وظاهر اشكال  
ابن الكمال بغيره تقوية  
قول أبي يوسف قال  
المقتصر (ولومات المقتصر  
منه) فديته على عاقله  
المقتصر له خلافا لها  
قلت هذا اذا استوفاه بنفسه  
بلا حكم الحائز كما  
الحائز كم والطام والخائز  
والقصاص والبراغ فلا يقيده  
فعلهم بشرط السلامة  
كالا جبر وتعامه في الدرر  
والاصل ان الواجب لا يقيده  
بوصف السلامة والمباح  
بغيره ومنه ضرب الاب  
ابنه نأديسا او الام او  
الوصي ومن الاول ضرب  
الاب او الوصي او المولى



المعتاد او ما غيره فوجب  
لاضمان في الكل وعامة  
في الاشياء (وان قطع) ولي  
القتيل (بد القاتل) بعد  
ذلك (عفا) عن القتل  
(ضمن القاطع دية البند)  
لانه استوفى غير حقه لكن  
لا يقتضى لاشبهه وقال لا يثنى  
عليه (وضمان الصبي اذا  
مات من ضرب ابيه او وصيه  
تاديبا) اي للتاديب (عليه ما)  
اي على الاب والوصي لان  
التاديب يحصل بالزجر  
والتعريك وقال لا يضمن لو  
معتاد او ما غيره المعتاد ففيه  
الضمان اتفاقا (كضرب  
معلم صبي او عبدا بغير اذن  
ابيه ومولاه) لف ونشر  
فالضمان على المعلم اجماعا  
(وان) الضرب (بأذنها)  
لا ضمان على المعلم اجماعا  
قبل هذا رجوع من ابي  
حنيفة الى قولهما (وكذا  
يضمن روح امرأة ضربها  
تاديبا) لان تاديبه الولي  
كذا عزم المصنف لشرح  
الجمع للعنف قتل وهو في  
الاشياء وغيرها كما قدمناه  
وفي ديات الجنبى الزوج  
والوصي كلاب نفسه لا  
وخلافا فليعلم الدية  
والكفارة وقيل يرجع  
الاسام الى قولهما وعلمه

في باب التعزير وفي القنية لها كراهة طه على ثم لم يقرضته على الوالدين وله  
ضرب التاديب فيما يضرب ولده اهـ واذا كان الام كلاب في التعليم بغير خلاف التاديب كباقي  
(قوله باذن الاب) اي او باذن الوصي ولو ضرب بغير اذن ما يضمن كباقي ط (قوله نه لعلها)  
على لقوله ضرب (قوله مقيد) اي بوصف السلامة (قوله ومحل في الضرب المعتاد) اي كما  
وكيفه او محلا فلا يضرب به على الوجه اوعلى المذا كير يجب الضمان بخلاف ولو وطوا واحدا  
لانه اتلاف ابا الوصي عن تضييع الكبري ط (قوله من ضرب ابيه او وصيه) فليعلم ما  
لان الام اذا ضربت للتاديب تضمن اتفاقا بقوله تاديبا اذ لو ضرب به كل من علمه بالتعليم لا يضمن  
اتفاقا اهـ غرر الافكار (قوله وان الضرب باذن) ما اي اذن الاب والوصي وكذا الوصي  
ومقتاده انهم الوضرب باه بنفسهما لاضمان ايضا اتفاقا وقدمناه اتفاقا لكان في الخاتمة ضرب ولده  
الصغير في تعليم القرآن ومات قال ابو حنيفة في بعض الدية ولا يرثه وقال ابو يوسف يرثه ولا  
يضمن وان ضرب به المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اهـ وفي الولو الجنبية ضرب ابنه في ادب  
او الوصي ضرب البنت فمات يضمن عنده وكذا ان ضرب به المعلم بلا اذنهم ضمن وان باذن فلا  
لان الاب والوصي ما ذونان في التاديب بشرط السلامة لانهم لا يمكن ان يضر في نفسه وماله  
لو خير الله اما المعلم انما ادبه باذنهم والاذن منهم وجده ما لا مقيدا اهـ وظاهره انه لا فرق  
عند ابي حنيفة في ضمان الاب في التاديب والتعليم والظاهر انه رواية اخرى تامل (قوله  
قيل هذا) اي قول الامام بعدم ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه ان الخلاف في ضرب  
التاديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه افاده ط  
اقول في حاشية الشرف الفري عن الصغرى قال ابو سليمان اذا ضرب ابنه على تعليم القرآن  
او الادب فمات ضمن عنده لا عند ابي يوسف اهـ وقد عرفت اتفاقا عن الخاتمة مثله وعليه يظهر  
الرجوع ولا يحتاج الى الفرق الذي ذكرناه عن الولو الجنبية وتقدم في كتاب الاجارات عند قوله  
ضمن بغيرها وكجهان غاية البيان ان الاصح رجوعه الى قولهما وكذا انقوله البيرى عن  
كفاية الجنب فندبر (قوله لان تاديبه الولي) هذا التعليم غير ظاهر لان مقتاده ان الولي  
لا يضمن مع اب الاب يضمن بغير تاديبه على ماهر والظاهر قول البيرى لانه لا يقع نفسه  
بخلاف تعزير القاضى فانه يقع المضروب اهـ وتقدم في باب التعزير ما للزوج ضربها عليه  
(قوله وهو) اي ما في المتن مذ كور في الاشياء وغيره او قوله كما قدمناه اي في ضمن قوله وعامة  
في الاشياء والالم يقدمه صر بها والمراد انه مذ كور في الاشياء وغيره ما طاعنا عن ذكر الخلاف  
كما قدمناه في المتن فان عبارة المتن تفيد ان الزوج يضمن اتفاقا وفيه صرح ابن ملط وغيره وعليه  
فقوله وفي ديات الجنبى الخ كالا استدراكه عليه تامل (قوله وعامة) قال فيه ولو ضرب ابنه  
الصغير تاديبا ان ضرب به حيث لا يضرب للتاديب او فرق ما يضرب للتاديب فغضب فعليه الدية  
والكفارة واذا ضرب به حيث يضرب للتاديب ومنه ما يضرب فكذلك عند ابي حنيفة وقال  
لا يثنى عليه وقيل يرجع الى قولهما وعلى هذا التمهيل والخلاف الوصي والزوج اذا ضرب  
البنت او زوجته تاديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن الاب او الوصي لتعليم القرآن او عمل  
آخر مثله ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصي بالا جاع قابو حنيفة او يجب الدية

والكفارة

والكفارة على الاب ولم يوجبها على المعلم اذا كان باذنه وقيل هذا رجوع من ابي حنيفة  
الى قولهما في حق الاب ولو ضرب المعلم باذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تاديبا  
لا يثنى انما تضمن على قوله وعلى قوله اهـ الاختلاف المشايخ اهـ منح (قوله ضرب امرأة  
فانضاهما) اي جعله مالا بولاه او ضمها او ضمها او غائطه او احد الوط كالمضرب كباقي  
والمراد به الاجنبية اما الزوجة اذا وطئها فانضاهما فلا يثنى عليه وان لم يوطئها لم يضمن  
وعنه لا يبي يوسف كالا جنبية وعاقده ابن وهبان بتصر يحتمل بان عشرة اشياء يجب بها الدية  
كاملة منها سلس البول وردة الشر بلبا لى بانه في غير هذه المسئلة لنصر الامام ومحمد على ان لا يثنى  
هنا اي لانه يفعل ما ذون نفسه وقيل قد قولهما بما اذا كانت بالغة مختارة مطقة لوطه ولم تمت  
منه فلو صغيرة او مكرهة او لا تطيق تلتزم ديتها اتفاقا بالموت والافشاء واخطال في ذلك جدا  
فراجعه (قوله ففيه ثلث الدية) لانها جاتنة ط (قوله والافكل الدية) اي دية المرأة لانه فوت  
جنس المفعلة على السكال (قوله حدها) اي حدها كل منعه او لا غرم اي لا يثنى عليه في الافشاء  
رضاهما ولا مهرهما الوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلا حد ولا يثنى في الافشاء ويجب العتق (قوله  
فعلية الحد) اي دونها الاكرهاها (قوله وارث الافشاء) اي ثلث الدية ان اسقطت والا  
فكلها وقوله لا العتق لانه لا يجتمع مع الحد وعامة في ط (قوله) لو زنى بامه فقتلها عليه  
الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عينه الزمة قيمته ما سقط الحد لانه كذا كذا العتق فاووت  
شبهة وتفصيل ما لو انضاهما في النحر كذا ذكره الشارح في كتاب الحدود وقيل باب الشهادتين على  
الزنا (قوله فعليه نصف الدية) اي نصف دية العين ابو السعد لانه وقع بفعل ما ذون ط  
اقول يظهر لي ان المراد نصف دية النفس التي هي دية العين ثم رأيت الرحي فسرهما كذلك  
ويدل عليه مسئلة الختان الاتية قبيل القامة فانه اذا امر اخص صبيما فقطع الحشفة ولم يمت  
الصبي فعليه دية الحشفة كاملة وهي دية النفس تامل (قوله مثل محمد) لفظة محمد زائدة على  
ما في القنية (قوله فانقح) الذي في القنية فانقح بالتاء قبل الفاء بانحاء المجهمة (قوله مليا)  
اي ساعة طوبى له (قوله ثم قال لا الخ) لا يثنى عليه العتق المارة اتفاقا لانه هنا لم يجاوز ما امر به  
(قوله اذا كان الشق باذن) فلو بدونه فالظاهر القصاص ويحرم ط (قوله ولم يكن فاحشا)  
نعم ما قبله ط (قوله خارج الرسم) اي العادة ط (قوله قلت الخ) قاله المصنف في المنع  
واعترضه الرمي بانه بعد عن اصطلاح الفقهاء اهدم ما يطلق عليه اسم الامانة اذهى المال  
القابل لاثبات البعد عليه واستظهر ان العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به  
والله تعالى اعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله)

اي باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حاله القتل اي حاله ايقاع سببه لان الاعتبار  
حالة الرمي لا الوصول كباقي وما كان القتل بعد حقيقة رعيما يجب فيه من له القصاص الى  
اثباته باليمين وحالة الشئ صفة تابعة ذكر ذلك بعد بيان حكمه قال ط واهل انه تقبل شهادة  
الناس مع الرجال في القتل الخطا والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة  
وكتاب القاضى الى القاضي لان موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يحبس فان جابها شهد

(فروع) ضرب امرأة  
فانضاهما فان كانت نسك  
بولها ففيه ثلث الدية والا  
فكل الدية وان اقتض  
بكره بالزنا فانضاهما فان  
مطوعة حدها ولا غرم وان  
مكرهة فعليه الحد وارث  
الافشاء لا اله قر حوى  
القتلى قطع اعطام لها  
من عينه وكان غير حاذق  
فعميت فعليه نصف الدية  
اشياء وفي القنية مثل محمد  
نجم الدين عن صبيبة سقطت  
من سطح فانقح راسها  
فقال كثير من الجراحين  
ان شقة راسها غتوت وقال  
واحد منهم ان لم تشقوه  
اليوم تموت وانا اشقه  
وابرئها فشفه فمات بعد  
يوم او يومين هل يضمن  
فنام ملها ثم قال لا اذا  
كان الشق باذن وكان الشق  
معتادا ولم يكن فاحشا  
خارج الرسم قبل له فلو قال  
ان مات فانضاهما هل  
يضمن قال لا الهى قالت  
انما لم يعتبر شرط الضمان  
لما تقرروا ان شرطه على  
الامين باطل على ما عليه  
الفتوى اهـ واقعا لم  
\*(باب الشهادة في القتل  
واعبار حاله)  
اي حالة القتل



(القول يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة) من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لا تثبت في الصدور وذلك الثابت والميت ليس باهل له قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا ٥٥٥ نص فيه (وقال بطريق الارث) كالواقلب بالاولى وغيره الخلاف ما افاد

آخر والاخلى سيده وكذا الوشيد مستوران بقتل عدو يحبس حتى تظهر هذه الشبهة ولا نه صار  
معه ما وكذا في الخطا على الاظهر اه (قوله القود يثبت للورثة) قال في الخاتبة يستحق  
القصاص من يصدق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اه (قوله من  
غير سبق ملك المورث) أشار الى أن المراد بالخلافة هنا ما قبل الوراثة والا فالوراثة خلافة أيضا  
كما صرحوا به لكن استدعى - جى ملك المورث ولا يرده عفو المورث لان السبب انفعده  
واذا قال الاتقاني انه - جى الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للثني ودرك الثار  
لان الميت لا يفتحق به وحسب الميت من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب ما لا تنقض منه  
ديونه وثبته ذممه وصاياه وقامه فيه فعمل أن الفروع الاتية وتفسر الخلافة بما ذكر باعتبار  
الحقيقة الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد روى الامام الحفص بن احتيا لا للدره كما  
حققه الطوري (قوله نص فيه) فان اللام للتعليق فقدمت على التماسط لاولى بعد القتل  
وفيه أن التماسط قد يكون لنسب الحق له ابتداء وقد يكون الحق اتقلا له من مورثه فلا تكون  
الاتية نصا اه ط (قوله كالواقلب مالا) أى بنحو صلح أو عفو بعض الورثة (قوله فاحدهم  
خمس عن الباقي) لانه يثبت بجميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكر بعده  
فانه انما يثبت حق الله لا حق غيره ط (قوله لا يبعد) بضم الياء من اتحاد الامير القاتل قتله  
به قودا وفيه اشارة الى أن البيعة تقبل الا انه لا يقضى بالقصاص اجماعا لم يحضر الغائب لان  
المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن منه بالاجماع كافي الكفاية (قوله وفي الخطا)  
أى في قتل آية خطا وفي الدين لا يسه على آخر لو أقام الحاضر حجة على ذلك لا يبعد رها الغائب اذا  
حضر لان المال يثبت للورثة ارثا عند الكل وفيه ايماء الى أنه اتحاد القاضي للحاضر والغائب  
ولو ثبت قدر نصيبه منه أو كان القاضي متعدد أعاد الحجة وانما خص الدين لان في إعادة الحجة  
للمتعارضة لا فإوان كان الامم انه لا يبعد ما كافي العمادية فهو - ثاني (قوله المام) أى من  
الاصل (قوله فالحاضر خصم) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو - قوط حقه في القصاص  
وانقلابه مالا ولا يمكن من اثباته الا بآيات عفو الغائب فاتصبا خصمه منه فاذا قضى عليه  
صار الغائب مقصدا عليه تبعا فيلغى (قوله وسقط القود) أى وان جاء الغائب وانما  
العفو ويصير حقه نصف الدية (قوله وهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر  
من غير إعادة بعد عود الغائب ولو أقام القاتل بيعة ان الغائب قد عفا فالتصميم وسقط  
القصاص فاصله ان هذه المثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل عمدا أو  
خطا لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق له - ما في الكل ولا يوجب حقه في  
الخطا ان احد الورثة خصم عن الباقي ولا كذلك احد الموابين فيلغى (قوله ولو اخبر الخ)  
ع - ب بالاجماع لانه ينظم الوجة الاربعة بخلاف الشهادة فانما توجد حقيقة الا في الوجه  
الثالث كما افاده ابن كمال (قوله عفو القصاص من - ما) قيد بالقصاص لانه لا يكون عفو  
منه ما لعمال الا في بعض الوجة كمنعرقه (قوله عفا عن - ما) لانهم اذ عفا عن الثالث وبغزو  
البعض بسقط القصاص (قوله وهو ببيعة) أى أوجهها أربعة (قوله ولها مثلنا الدية) لان  
نصيبها صارا مالا درر (قوله والثاني ان كذبها) قال الرمى كذا بخط المصنف - ثانيا وشرحا

بقوله (فلا يصير احدهما)  
أى احد الورثة (خصما  
عن البقية) في استيفاء  
القصاص - لا فاه - ما  
والاصل ان كل ما يملكه  
الورثة بطريق الوراثة  
فاحدهم خصم عن الباقي  
وقام مقام الكل في الخصومة  
وما يملكه الورثة لا بطريق  
الوراثة لا يصير احدهم  
خصما عن الباقي ثم فرع  
عليه بقوله (ولو أقام حجة  
بقتل آية عمدا مع غيبة  
أخيه) يريد القود (لا يقبل)  
اجماعا حتى يحضر الغائب  
لكنه يحبس لانه صار متما  
(فان حضر) الغائب  
(بعدها) ثانيا (بقتل)  
القاتل وقال لا يبعد (وفي)  
القتل (الخطا والدين  
لا يحتاج الى إعادة البيعة)  
بالاجماع للمام (ولو برهن  
القاتل على عفو الغائب  
فالحاضر خصم) لا انقلابه  
مالا وسقط القود (وكذا لو  
قتل عبدهما عمدا او خطا  
و) الحال ان السيد  
(احدهما غائب) فهو على  
التفصيل السابق (ولو اخبر  
وليا قود بغيره) - ما  
الثالث (فهو) أى  
اخبارهما (عفو القصاص  
من - ما) عفا عن - ما  
رباعية فالاول (ان صدقهما)

أى الخبيرين (القاتل والاخ) الشرى بن (فلا يثني له) أى لا يثني بكت عفا بصدقه (ولها مثلنا الدية) الثاني (ان كذبها) والصواب

والصواب كذبا - ما (قوله فلا يثني للخبيرين) لان ما باخبارهما اسقطا حقه ما في القصاص  
فانقلب مالا ولا مال اه - ما كذب القاتل والشرى بن درر (قوله ولا يخيم مثل الدية) لان  
دعواهما العفو وهو ينكر بقرينة ابتداء العفو من - ما في حقه - فمقتضى نصيبه مالا ابن كمال  
(قوله وحده) أى دون الاخ الشرى بن (قوله فكل منهم ثلثها) لان القاتل لما صدقه ما اقر  
اه ما باقى الدية فلزم وادعى بطلان - جى الثالث بالعفو ولم يصدق فصول مالا فقدمه اليه درر  
(قوله ان صدقه الاخ فقط) أى وكذبها القاتل (قوله لان اقراره الخ) أى فلا يقال انه قد  
اقر انه لا يستحق على القاتل شيئا باقراره بالعفو فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث  
الدية) وسقط الثلثان لكذب القاتل اياه او لا يثبت القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط  
(قوله ولا يثبت بغيره) أى الخبيرين (لان الاخ زعم العفو بصدقه الخبيرين وأنه لا يثبت له  
على القاتل وانما - جى القاتل ثلثا الدية - ما وما في يده مال القاتل وهو من جنس حقه - ما  
فيصرف اليه - ما والاقصاص ان لا يلزمه شيء لان ما ادعى على القاتل والقاتل منكر فلم  
يثبت وما اقر به القاتل للاخ قد بطل باقراره الاخ بالعفو فلو كونه - جى القاتل وجه  
الاصح ان القاتل ينكذب به الخبيرين اقر للاخ بثلث الدية لزمه ان القصاص يسقط  
باخبارهما بالعفو كابتداء العفو من - ما واقر له ما كذب القاتل حقيقة بل أضاف الوجوب الى  
غيره وفي - جى لا يرتد الاقرار كن قال ان اللان على - ما فاقوال المقر ليس له ولو كذب القاتل فمال  
المقر له الثاني كذا هنا درر موضعا (قوله وهو الاصح زيلغى) عبارته وفي الجامع الصغير كان  
هذا الثالث للشاهدين لا للمشهد وعليه وهو الاصح الخ ويظهره أن مقابل الاصح كونه للاخ  
المشهد وعليه (قوله يقتص) لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لانا  
نقول لما شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا بحالة لانه لو كان خطأ قالوا انه قصد غيره  
فما صابه وقال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يمثل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذلك اذا شهدوا  
أنه ضرب بآلة سيف حتى مات وان لم يذكروا العمد - ما لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن  
لا يوقف عليه ولكن يعرف به اليه وهو الضرب بالآلة فانه عاقد قود لو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه  
مات به فهو وأحوط اه اتقاني قال الرمى أول الجنائيات هذا صريح في أنه بعد نبوت القتل  
بالآلة الجارية بالبيعة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو اقر وقال أردت غيره لانه ثبت  
من جهته مطلقا من قيد العمدية والخطئية فيقتل من - ما أقر به ويحمل على الأدنى قال في  
الاسترخائية في البحر دوى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو اقر أنه قتل فلانا بجديرة أو سيف  
ثم قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف  
فقتله قال - جى خطأ حتى يقول عمدا اه - جى ما أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما  
تظهر على الرواية الثانية دون الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت - جى  
وج - جى سبب ما يضاف اليه لا إلى شيء آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احقل  
لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام اتقاني (قوله أوفى المكان) أى المتباعد فان  
كان متقاربا كبيت شمد أحدهما إلى رأيه قتله في هذا الجانب وشمد الآخر رأيه قتله في  
هذا الجانب فتقبل ولو بالجيرة (قوله أوفى آله) بان قال أحدهما قتله بعمدا ولا خرق قتله  
بالسيف قال في الخزانة ولو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والاخر بالسكين لم يجوز لو كانت

فلا يثني للخبيرين ولا يخيم  
ثلث الدية (الثالث) ان  
صدقه - ما القاتل وحده  
فكل منهم ثلثها (الرابع  
ان صدقه - ما الاخ فقط  
فله ثلثها) لان اقراره اربعة  
بنكذب القاتل اياه فوجب  
له ثلث الدية (و) لكن  
يصرف ذلك الى الخبيرين  
استه - ما وهو الاصح  
زيلغى لانه صار مقرهما  
بما اقر به القاتل (وان  
شهد انه ضرب بآلة جرح  
فلم يزل صاحب فراس  
حتى مات يقتص) لان  
الثابت بالبيعة كالشاهدات  
معينة ولا يحتاج الشاهدان  
بقولانه مات من جراحته  
برازية (وان اختلف  
شاهدان في الزمان أو في  
المكان أو في آله أو قال  
أحدهما قتله بعمدا وقال  
الآخر لم ادر بعمدا قتله  
أو شهدا أحدهما على  
معاينة القتل والاخر  
على اقرار القاتل بطلت)



لان القتل لا يشكر (وكذا) تبطل الشهادة (ولو كحل النصاب في كل واحد منهما) لتيقن القاضي بكذب احد الفريقين ولا اولوية (ولو كحل احد الفريقين دون الآخر) ٥٠٢ (الكلام منهما) ادم المعارض (ولو شهدا) بقتله (وقالاهما الله

تجب الدية في ماله في ثلاث  
سنتين ثم تبالغة استقصانا  
نحمله على الادنى وهو الدية  
وكانت في ماله لان الأصل  
في الفعل العمد (وان اقر  
كل واحد منهما) اى من  
الرجلين (انه قتله وقال  
الولى قتله جميعا له  
قتلهما) مما لا يقرارهما  
(ولو كان مكان الاقرار)  
والمسئلة بجماله (شهادة  
لفت) الشهادة لان  
التكذيب تفسيق وفق  
الشاهد يطل شهادته اما  
فسق المقر لا يطل الاقرار  
(ولو قال) الولى (فى) صورة  
(الاقرار) السابقة صدقة  
(ليس له ان يقتل واحدا  
منهما) لان تصديقه  
بأنه اقر بكل بقتله وحده  
اقرار بان الآخر لم يقتله  
بخلاف قوله قتله لانه  
دعوى القتل بلا تصديق  
فقتلهما ما يقرارهما زيل  
(ولو اقر) رجل (بانه قتله  
وقامت البيعة على اخرائه  
قتله وقال الولى قتله  
كلاهما مكانه) للولى  
(قتل المقر دون المشهود  
عليه) لان فيه تكذيبا لبعض  
موجبهما ولو قال الولى  
لا احد المقرين صدقت انت

قتله وحده كان قتله تصدقهما على وجوب القتل عليه وحده (كالموافق لذلك لاحد المشهود عليهما) (قوله  
كان قتله ادم تكذيبه شهوده عليه وانما كذب الآخر وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر ذكره الزيلعي (شهدا على رجل  
بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (بما شهد بقتله جميعا من العاقلة الولى) اقضه الدية بالحق

(أو الشهود رجوعا) اى الشهود (عليه) الى الولى لتلكهم المضمون الذى في يد الولى (و) الشهادة على القتل (العمد) ق  
هذا الحكم (كالخطا) فاذا جاء جميعا بغير الورثة بين اثنين الولى الدية ٥٠٣ او الشهود (الافى الرجوع) فلا رجوع  
لشهود على الولى لانهم

(قوله أو الشهود) لان المال تلف بشهادتهم درر (قوله لتلكهم المضمون الخ) عبارة الدرر  
لانهم ملوك المضمون وهو ما في يد الولى كالفاسب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على  
القتل العمد الخ) اى اذا شهدوا بالقتل عمدا واقتص من القاتل ثم جاء المشهود بقتله جميعا  
لاقتصاص على واحد منهم ولكن ورثة القاتل بالخيار فان شهدوا الولى لا يرجع على احد وان  
شهدوا المشهود لا يرجعون بذلك على الولى عندهم ورجوعهم ناتر خاتبة (قوله اى اقرار  
القاتل بالخطا أو العمد) اى وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الخطا لان العاقلة لا تقبل  
الاقرار وبالاقتصاص في صورة العمد تامل (قوله في الخطا) قيد به لان الشهادة على الشهادة  
لا تقبل في القود كالحكم كما صرحوا به فافهم (قوله ثم جاء) اى المشهود على الاقرار بقتله (قوله  
اذ لم يظهر كذبهما) لانهم لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القاتل به فالظاهر انه اقر كاذبا  
وفى الثانيه شهدا على شهادة الاصول لاعتلى نفس القتل (قوله وضمن الولى الدية في الصورةين)  
اى فى الشهادة على اقراره وفى الشهادة على الشهادة فغير الولى ما قبضه لكن فى الشهادة على  
الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض شيئا لان موجب القود لعل المراد ان الولى اذا اقتص من المقر  
بضمن دية لا ولياته لانه لا حق له في اقتصاص بعد مجئ المقبض لاجله جميعا تامل  
(قوله للعاقلة) كذا فى الدرر وفيه نظر لان العاقلة لا تقبل اقرارا ولا عمدا بل ضمانه للعاقلة  
مقصود على الصورة الثانية لان الدية قضى بها عليهم كالمصر وعبرة الترخاينة عن الجامع  
لا غير اعلم حيث قال ولو كانت الشهادة فى الخطا وفى العمد على اقرار القاتل والمسئلة  
بجماله فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولى فى الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على  
شهادة شاهدين على قتل الخطا وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقي المسئلة بجماله الا ضمان  
على القود وانما يرد الولى الدية على العاقلة اه وأرادى في المسئلة أن المشهود بقتله جاء  
جميعا (قوله والمعتبر حالة الرى) لان الضمان بقتله وهو الرى اذ لا فعل منه بعد مقتله بحالة  
الرى والمرى اليه فيه امتقوم هداية (قوله فى حق الحمل والضممان) أراد بالحمل الخروج عن  
احرام الحج كما تجب بمثل عزيمة (قوله لاشبهة) اى شبهة سقوط العصمة حال الوصول  
(قوله برودة المرى اليه) اى فيما اذارى مسلما فارتد المرى اليه والعياذ بالله تعالى ثم وقع به  
السهم (قوله وقال لاشئ عليه) لان التلف حصل فى محل لا عصمة له منح (قوله ويجب القيمة  
بعقده الخ) والقياس القصاص لكن سقط لاشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرى ولا يجب للمولى  
بقتله الى وارثه لو اعتبر الوصول فاوثر شبهة دارنة للقصاص شرح الجمع لمصنفه فقيد  
القصاص فى القتل هنا بالخطا محل نظر افاده أبو السعود (قوله فوصل) اى السهم المرى (قوله  
ولا يضمن الخ) لانه حال الرى مباح الدم وانما الضمان على الراجع فيضمن الربع ولو احدى  
ولو كانهم فكل الدية أبو السعود (قوله فراجع شاهده) الاضافة للبس لان اتانى لسانى له  
الاف واللام فيشمل رجوع واحد من الاربعة أو الكل (قوله اى جان الخ) باقى ما قيل  
القصاص (قوله باذن ابيه) متعلق بمقتل لا بقطع اذ لا يعتبر اذنه فى قطع الحشفة لانه لا يملكه

لشهود على الولى لانهم  
او جميعا القود وهو ايسر  
عمال وقالوا يرجعون كالخطا  
(ولو شهدا على اقراره) اى  
اقرار القاتل بالخطا او  
العمد ثم جاء جميعا (أو شهدا  
على شهادة غيرهما فى الخطا)  
وقضى بالدية على العاقلة  
ثم جاء جميعا (لم يضمن) اذ لم  
يظهر كذب ما فى شهادتهما  
(وضمن الولى الدية) فى  
الصورتين (للعاقلة) اذ  
ظهر انه اخذها منهم بغير حق  
(والمعتبر حالة الرى) فى  
حق الحمل والضممان  
(لا الوصول) وحيث سقط  
(فوجب الدية) فى ماله وسقط  
القود لاشبهة (برودة الرى  
اليه قبل الوصول) وقال  
لاشئ عليه (لا) فوجب دية  
المرى اليه (باسلامه)  
بالاجماع (و) يجب القيمة  
بعقده بعد الرى قبل  
الاصابة (ويجب الجزاء  
على محرم رى صيدا قبل  
فوصل لاعتلى حلال رماه  
فاحرم فوصل ولا يضمن  
من رى مقتضا عليه برجم  
فراجع شاهده فوصل وحل  
صيد رماه لم يقتبس  
فوصل (لا) بحل (مارماه

محرم فوصل) لما عرفت ان المعتبر حالة الرى (افتر) اى جان لومات مجنبه فعليه نصيب الدية ولو عاش فالدية تفصل  
ختان قطع الحشفة باذن ابيه اى انسان يقطع اذنه مجنب الدية و يقطع راسه ونصف شعره



رحمى (قوله جنيح خرج رأسه) أى فقطعه كما هو موجود في بعض النسخ فقيهه القرة أى  
 خمسة درهم نصفه عشر الدية وعبرة الاشياء خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت فقيهه نصف  
 الدية وان قطع رأسه فقيهه القرة اه واعلم ان هذا كله اذا استعمل ولم يصرح نصفه مع الرأس  
 أو الاكثر مع القدمين فان استعمل وخرج منه ذلك فقيهه القود في القتل والقطع كما قدمناه أول  
 الجنايات عن الجنيح والتأخر خاتمة (قوله فقل دية الانسان) بياني بيانه قريسا وهذا من اطرافه  
 حيث يدخل على كل كتاب بمثله تناسبه غالباً والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات)

قدم للقصاص لانه الاصل وصيانة الحياة والانفس فيه أقوى والدية كالحلف واهذا يجب  
 بالموارض كالخطا وما في مقتاه معراج (قوله الدية في الشرع الخ) وفي اللغة مصدر روى  
 القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس والتأني آخرها عوض عن الواو في  
 أولها كالعدة (قوله الذي هو بدل النفس) زاد الاتقانها أو الطرف (قوله لانه اسمية للمقتول  
 الخ) كذا قال ابن الكمال راداه الى الزباني وغيره والاصل انه مجاز في اللغة حقيقة في العرف  
 كما قال الثوريون في اطلاق اللفظ على المفلوظ والمقصود بيان المعنى العرفي الحقيقي والحقائق  
 لا بالمبال لها أصل وبيان انه لاسمية للمقتول بما صدر بوزن بيان المعنى القوي المجازي فتأمل  
 (قوله والارض اسم للواجب في قتل النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل  
 فقه ساني (قوله أرباعاً) حال من مائة أو من الابل أى مقسمة من كل نوع من الانواع الاربعة  
 رابع المائة (قوله من بنت مخاض) هي التي طاعت في السنة الثانية وبنت لبون في الثالثة  
 والحقة في الرابعة والجدعة في الخامسة (قوله وهي الدية المفلطة لا غير) اعلم ان عبارات  
 المتون هنا مختلفة المفهوم وظاهر الهداية والاختيار والكفر والمقتى ان الدية في شبه العمد  
 لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا أيضاً وعليه قاله في تلخيص ظاهر لعمد التفسير  
 وظاهر الوقاية والاصلاح والفرور غيرها ان يكون من غير الابل وبه صرح في حق القدوري  
 حيث قال ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلب اه وعليه  
 فعنى التغليب فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع ارباعاً بمقتضى دية الخطا فانما الخماس وفي  
 الجمع تغليب دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلب وكذا  
 في درر البهار وشرحه عرر الانكار وفي جنبايات غاية البيان وتغلب الدية في شبه العمد في الابل  
 اذا فرضت الدية فيها فانما غير الابل فلا يغلب فيها وفي الجوهرية حتى انه لا يزداد في القضية على  
 عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار وفي درر البهار اتفق الا على ان الدية من الذهب  
 في الخطا وشبه العمد ألف دينار وهذه العبارات صريحة في ان دية شبه العمد لا تختص بالابل  
 قال ط والذي قدمه الزبلي أول الكتاب ان الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل  
 مغالطة على الماكلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل ويرجم في الشربة ليلية  
 بانه لو كان الواجب ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليب فائدة لانه يختار الاخف فتقوت حكمته  
 التغليب اه أقول مائة له عن الزباني لم ارفق في تصحيحه فراجع وعلى ثبوتها ظاهر ان في  
 المستهزأ روايتين والله تعالى أعلم (قوله اخماس منها ومن ابن مخاض) أى تؤخذ المائة من

قتل جنيح خرج رأسه فقيهه  
 فقيهه القرة أى متى يجب  
 ثلثه دية وثلاثة اخماسها  
 قتل دية الانسان اثباته  
 والله تعالى أعلم بالاصواب  
 (كتاب الديات)  
 الدية في الشرع اسم للمال  
 الذي هو بدل النفس  
 لانه اسمية للمقتول  
 لانه من المقتولات الشرعية  
 والارض اسم للواجب فيها  
 دون النفس (دية شبيهة  
 العمد مائة من الابل ارباعاً  
 من بنت مخاض وبنت  
 لبون وحقبة الى جدعة)  
 بادخال الغاية (وهي الدية  
 المفلطة لا غير) الدية  
 في الخطا اخماس منها ومن  
 ابن مخاض أو ألف دينار  
 من الذهب او عشرة آلاف  
 درهم من الورق وقال  
 الشافعي اثنا عشر ألفاً

الاربعة المارة من ابن مخاض اخماس من كل نوع عنهم (قوله وقال منها) أى من الثلاثة  
 الماضية وهي الابل والدنانير والدرهم ومن البقر الخ فتجزع منه مائة من ستة أنواع وعند  
 الامام من الثلاثة الاول فقط قال في الدر المنثور ويؤخذ البقرة من أهل البقر والحمل من أهلها  
 وكذا الغنم وقيمة كل بقرة أو حلة خمسة ودرهم أو فقة كل شاة خمسة دراهم كما في الشربة ليلية  
 عن البرهان زاد الله تعالى والشيء ثانياً وقيل كالاختصاص وعن الامام كشولها وغيرة الخ خلاف  
 انه لو صالح على أكثر من مائة لم يجز عنه مائة أو جاز عنه انه صالح على ما ليس من جنس  
 الدية وقدمروا الصحيح ما ذهب اليه الامام كما في المضمرات وأفاد ان كل الأنواع اصول وعليه  
 أصحابنا وان التعيين بالرضا أو القضاء وعليه عمل القضاء وقيل للقاتل ذكره القهستاني اه  
 وتماه في الخ (قوله هو المختار) أى تفسير الحلة بذلك وقيل في ديوانه نص وهو اربل نهاية  
 (قوله حتى قن) أى كامل فيمكن في الاعور لا الاعشى درمنتي (قوله مؤمن) بخلاف سائر  
 الكفارات لو ردد النص به والنص وان ورد في الخطا لكان لما كان شبه العمد فقيهه في الخطا  
 ثبت فيه حكم الخطا اتفاقاً (قوله فان يجز عنه) أى وقت الاداء لا الوجوب قه ساني  
 (قوله ولاه) أى متتابعين (قوله ولا اطعام فيهما) بخلاف غيرهما من الكفارات (قوله ومصحح  
 اعتناق رضيع) أى ان طامس بعده حتى ظهرت سلامة أعضائه واطرافه فلو مات قبل ذلك لم  
 تنأبه الكفارة اتفاقاً (قوله لا الجنين) لانه لم يعرف حياته ولا سلامته ولا أنه عضو من وجه  
 فلا يدخل تحت مطلق النص زباني (قوله ودية المرأة الخ) ففي قتل المرأة خطا خمسة آلاف  
 وفي قطع يدها ألفان وخمس مائة وهذا قيمته دية مقدرة وأما قيمته في الحكومة فقل كالمقدرة  
 وقيل يسوى بينهما كما في الظاهرية ولا يرد في جنين فيه غرة لانه مستثنى كما ياتي درمنتي وفي  
 التأخر خاتمة عن شرح الطواويس ما ليس له بدل وقدر يستوى فيه الرجل والمرأة عند أصحابنا  
 (تنبيه) في أحكام المقتى من الاشياء لا قصاص على قاطع يده ولو عدا ولو كان القاطع  
 امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عداؤه على عاقلة او شتم او اذاعة لخطا وجبت دية المرأة  
 ويوقف لباقي الى التبيين وكذا في سادون النفس ويصح اعتناقه عن الكفارة (قوله خلاف  
 لشافعي) حيث قال دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم  
 هداية (قوله ومصحح في الجوهرية الخ) حيث قال نافع عن النهاية والدية لا مستامن هو الصحيح  
 اه واعترض بان الذي في النهاية هو التصريح بالدية والدية والدية والدية في القصاص اه  
 فأت وهكذا رأيت في النهاية وغاية البيان (قوله وأقره في الشربة ليلية) غير مسلم لانه نقل  
 تصحيح الجوهرية المذكور ونقل بعده مانعه وقال الزبلي والمستامن دية من دية الذي في  
 الصحيح لما روي ينافى اختلاف التصحيح اه ط أقول واستظهر الرمي ما صححه الزبلي وغيره  
 واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت مائة في الجوهرية عن النهاية والله تعالى أعلم (قوله وفي  
 النفس) في ليلية ولا حاجة لذكر النفس اعلم حكمها بمائة دم ط (قوله والاتفاق الخ)  
 الاصل في قطع طرف من أطراف الاذى انه ان فوج جنس منقعة على الكمال أو أزال جمالا  
 مقصود اعلى الكمال فقيهه كل الدية لانه اتلاف للنفس من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالدية في اللسان والاتفاق فقه ساني ما في معناه عليه اتفاقاً واعلم ان ما لا ثاني له في بدن

وقال منها ومن البقر مائتا  
 بقرة ومن الغنم ألفاً شاة  
 ومن الحمل مائتا حلة كل  
 حلة ثوبان ازار ودرهم  
 المختار (وكفارتها) أى  
 الخطا وشبه العمد (عنى  
 فن مؤمن فان يجز عنه صام  
 شهرين ولا ولا اطعام  
 فيهما) ان لم يرد النص  
 والمقادير توقيفية (ومصحح  
 اعتناق رضيع) أى يرضع  
 مسلم) لانه مسلم تبعاً  
 (الاجلعي ودية المرأة على  
 النصف من دية الرجل في  
 دية النفس وما دونها)  
 روي ذلك عن علي رضي  
 الله عنه موقوفاً ومرفوعاً  
 (والذي والمستامن والمسلم)  
 في الدية (سواء) خلافاً  
 لشافعي ومصحح في الجوهرية  
 انه لادية في المستامن وأقره  
 في الشربة ليلية لانه  
 بالتسوية جرم في الاختيار  
 وصححه الزبلي (وفي النفس)  
 خبر المبتدأ وهو قوله الاتفي  
 الدية (والاتف)



الانسان من الاعضاء والمعاني المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء اربعة انواع افراد وهي  
 ثلاثة الانف واللسان والذوق والمعاني التي هي افراد في البدن العقل والنفس والشم والذوق  
 واما الاعضاء التي هي ارباع فالعينان والاذنان والشاخصتان والحاجبتان والشفقتان واليدان  
 وتديا المرأة والاثنيان والرجلان فقيم الدية في احدى هذه ارباع اشوار  
 العين وفي كل شفر ربيع الدية والتي هي اشارة اصابع اليدين واصابع الرجلين في العشرة  
 الدية وفي الواحدة عشرة او التي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشرة الدية وباقي بيان ذلك  
 (قوله وما ربه) هو ما لان من الانف واربعه طرف الانف لانه فوت الجبال على الكمال وكذا  
 المنة لان المارن لا شتم الروائح في الانف لعل منه الى الدماغ وذلك بفوت بقطع المارن  
 ولو قطع المارن مع القصة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع انفه فذهب شمه  
 فعليه ديتان لان الشم في غير الانف فلا تدخل دية احدى في الاخر كالشم مع الاذن مع العراج  
 (قوله وقيل الخ) كاه القهستاني وجزم في الهداية وغيره بالاول (قوله والذوق والشم) لا  
 لانه يفوت بالذوق منفعة الوطأ والايلاذ واسمك البول والري به ودفع الماء والايلاج لذى  
 هو طريق الاعلاق عادة والمنفعة اصل في منفعة الايلاج والدق والقصة كاتبع له هداية  
 وقدم المصنف وجوب القصاص في قطع الحشفة عمدا وفي المصنف خلاف قد صانه (قوله  
 والعقل) لانه ينفع المعاش والمعاد وفي التلمية مثل في رجل طرح آخر على الارض وضربه  
 فصار يصرع فذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بماذا كره فيه دية كاملة وان زال بعضه  
 فبقدرة ان اضبط برمان او غيره والا فحكومة عدل ولا فاض ان يقدرها بما جرمه وهذا قوله  
 تفقه ائخذ من كلامهم وقد صرح به بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون اه (قوله  
 والشم والذوق والشمع والبصر) لان لكل واحد من هذه مقصودة وقد روى ان عمرو بن  
 القهتاني عنه قضى باربعة ديات في ضربة واحدة ذهب به العقل والكلام والشم والبصر  
 هداية ويعرف ثلثها بصدق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقرىب الكربة  
 واطعام النني المرقهستاني (قوله افادان في لسان الاخرس حكومة عدل) اي اذا لم يذهب  
 به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كالبداية والاولى الخصى والعينين  
 والرجل العرجاء والعين القاتعة العوراء والسن السوداء اه معراج اي فان في الكل  
 حكومة عدل لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جبال على الكمال عناية بخلاف ما اذا ذهب به  
 ذوقه (قوله وهذا) اي قوله ان منع النطق (قوله والاقصت الدية الخ) اي ان لم يمنع اداء كثر  
 الحروف بان قدر عليه قسمت الدية الخ لكن قال القهستاني فان تكلم بالا كثر فالحكومة  
 وقيل يقسم على عدد الحروف فان تكلم به منها ط من الدية بحسبته سواء كان نصف او ربعا  
 او غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الاصح كما في الكرمانى اه ملخصا وبه علم  
 ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيره او على الاول مشق في الملتقى والدرر وشرح  
 الجمع والاختيار وغيره الا انصاروا الاصلاح وغيره او صرح في الجوهرية بتعجيل الاخيرين  
 كافة ستاني والاول معصم ايضا لما علمه وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تنقسم للحكومة  
 التي اوجبها القول الاول فلا منافاة بينه وبين ما هو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم

ومارنه واربعه وقيل في  
 اربعة حكومة عدل على  
 الصريح (والذوق والشم)  
 والعقل والشم والذوق  
 والشم والبصر واللسان  
 ان منع النطق افادان في  
 لسان الاخرس حكومة  
 عدل جوهرية وهذا ساقط  
 من نسخ الشارح فتنبه  
 (او منع اداء كثر الحروف)  
 والاقصت الدية على عدد  
 حروف الهجاء الثمانية  
 وعشرين او حروف اللسان

فتأمل (قوله الستة عشر) وهي التام والنام والجيم والدال والذال والراء والزاي والسين  
 والشين والصاد والظاد والطاء والظاهر واللام والنون والياء زباني وعددها في الجوهرية ثمانية  
 عشر بزيادة القاف والكاف قال ابن الشحنة وافاد المصنف انه قول القضاة واقرأ وعددها  
 الخاص اربعة عشر لكن بلا حصر لانه اتي بكاف التشبيه اه (قوله وعقابه في شرح  
 الوهبانية) حيث افاد انه على كونها ستة عشر يكون في كل حرف ستمائة وخمسة وعشرون  
 رهما ومن الذهب اثنتان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر في الحرف من الذهب خمسة  
 وخمسون وخمسة ائواع ومن الدراهم خمسة مائة وخمسة وخمسون وخمسة ائواع اه  
 (قنبه) قال في المعراج لو ذهب بجناية تسمه على الحلق او الحشفة بعض الحروف الحلقية  
 او الشفوية فبني ان يجب بقدره من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في  
 الدرهم دلهم فعليه ضمان الحرف للثقة وما يدله لا يقوم مقامه اه (قوله ولحمة حلقه)  
 وكذا لو نقت قهستاني لانه ازال الجبال على الكمال ولحمة المرأة لاني فيها لانها ناقصة كافي  
 الجوهرية (قوله فان مات فيم ابرئ) اي لاني عليه وقال الحكومة عدل كفاية (قوله وفي  
 نصفها نصف الدية) وقال بعض اصحابنا كمال الدية انوات الجبال بها في البهض معراج وفي  
 غاية البيان ولو حلق بهض اللحية ولم تنبت قال بعضهم يجب فيه حكومة عدل قال في شرح  
 السكاكي والاصح كل الدية لانه في الشين فوق من الحشفة له املا (قوله في الصبح) لان الشارب  
 تابع للحشفة فصار كعض أطرافها والمقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون الجبال بخلاف  
 الحرف هداية قلت ومفاده انه لو حلق الشارب مع اللحية يدخل في ضمانها لانه تابع ونقل  
 السامحاني عن المتقدم انه لا يدخل وفي خزنة المفتين يدخل (قوله ولا شئ في لحية كوجع)  
 بالفتح ويضم فاموس لانها تشبهه لا تزينه (قوله حكومة عدل) لان فيه بعض الجبال هداية  
 (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوجع وفيه معنى الجبال هداية (قوله وشعر الرأس كذلك)  
 سواء كان شعر رجل او امرأة او كبيير او صغير معراج (قوله اي اذا حلق ولم ينبت) اي  
 على وجه يظهر فيه القرع فانه بعد عيبا عظيما واهذا يشكف الاقرع في شعر رأسه كما يشكف  
 شعر امرأة بوجه اتقاني وهذا كما اذا فسد المنبت فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب شئ  
 لانه لم يبق أثر الجناية ويؤدب على ارتكابه ما لا يصلح هداية وان نبت ايض فان في اوانه  
 لا يجب شئ والا فالاصح ان فيه حكومة عدل اتقاني وان كان عيبا فيه اوش النقصان  
 جوهرية (قوله فيم ما) اي في اللحية وشعر الرأس (قوله مطلقا) اي ولو عدل في اللحية وشعر  
 الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لان القصاص عقوبة فلا يشترط قياسا وانما يشترط نصا  
 او دلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لم يتالم به ولا يتوهم  
 فيه السرابة زباني والعمد في ماله والخطا على عاقلة كما في القتل افاده الاتقاني وفي المعراج  
 ثم قيل صورة الخطا في حلق الشعر ان يظنه مباح الدم ثم يتبين انه غير مباح الدم (قوله فلا شئ  
 عليه) اي عنده وقال يجب حكومة عدل معراج ومرة نظيره في اللحية (قوله والعينين الخ)  
 لان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء تفويت جنس المنفعة او كمال الجبال فيجب كمال الدية  
 وفي تنويت احدها تفويت النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله والاثنين) لتفويت

الستة عشر تعجزان فما  
 اصاب الغائب يلزمه وعقابه  
 في شرح الوهبانية وغيرها  
 (ولحمة حلقه لم تنبت)  
 ويوجب سنة فان مات فيها  
 برئ وفي نصفها نصف الدية  
 وفيما دون الحكومة عدل  
 كشارب ولحمة عبيد في  
 الصبح ولا شئ في لحية كوجع  
 على ذوقه شعرات معدودة  
 ولو على خده ايضا ولكنه  
 غير متصل بحكومة عدل  
 ولو عصبه فلا فكل الدية  
 (وشعر الرأس كذلك) اي  
 اذا حلق ولم ينبت كذا روى  
 عن علي وعند الشافعي  
 فيم ما حكومة عدل واعلم  
 انه لا قصاص في الشعر  
 مطلقا ولو مات قبل تمام  
 السنة ولم ينبت فلا شئ  
 عليه كشر صدر وساعد  
 وساق والعينين والشفقتين  
 والحاجبتين والرجلين  
 والاثنين والاثنين اي  
 الخصيتين



منفعة الامانة والنسل زباني (تنبية) في التاخرانية عن النعمة اذا قطعها مع الذكر  
 معافاة ديتان وكذا لو قطع الذكر اولاً فان بقطعه منفعة الاتيين وهي اصابة المني قائمة  
 واماعكسه نفيه دية الاتيين وحكومة لذكر اه مخلصاى اقوات منفعة الذكر قبل قطعه  
 وفيها قطع احدى انفيه فاقطع ماؤه دية ونصف (قوله وفي دية المرأة وحلتها) انقوبت  
 منفعة الارضاع زباني والصغيرة والكبيرة سواء اتقاني وهل في التدين القصاص حالة  
 العمد لا ذكره في الكتب الظاهرة وكذا الاتيان تارخانية (قوله وكذا فرج المرأة) قال في  
 الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تسقط البولي فيه الدية اه وفي التاخرانية  
 ولو صارت بحال لا يمكن جماعها نفيه الدية (قوله وفي دية الرجل حكومة عدل) لانه ليس  
 فيه تقوية منفعة ولا الجمال على الكمال زباني وفي حاشية دية حكومة عدل دون ذلك  
 خلاصة (قوله جمع شفرة) كذا في المخ بالتمويل ارفعه والمذكور في كلامهم شفرة بلانا (قوله  
 الجفن) أي طرفه قال القهستاني جمع شفرة بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لاما عليه  
 من الشعر وهو الذهب ويجوز ان يراد بجازا اه وفي المغرب بشر كل شيء حرقه وشعر العين  
 منبذ الا هدا بقال الزباني ما اريد كان مستقيماً لان في كل واحد من الشفر رمزية  
 دية كاملة كقطعه مائة الانما كنى واحد كالمبارك مع القصة اه (قوله ولم تنبت)  
 يضم حرف المضارعة من الاتيان ان اريد بها المعنى الحقيقي وهو الاجفان وبالفصح ان اريد  
 به الاهداب قال في الشربة لالية ولم يذكر الناجيل ولعله كاللينة (قوله وفي احدى ارجلها)  
 لانه يتعلق بها الجمل على الكمال ويتعلق بها اذنى والقذى عن العين وتقوم بذلك  
 بقص البصر وورث المعنى فاذا وجب في الكل الدية وهي اربعة ففي الواحد ربع الدية وفي  
 الاثنين نصفها وفي الثلاثة ثلاثة ارباعها زباني ويجب في المرأة مثل نصف ما يجب في الرجل  
 اتقاني (قوله ولو قطع جفون اشقارها) كذا في المخ والوضح الجفون باشقارها قال في التبيين  
 ولو قطع الجفون باهداب تجب دية واحدة لان الاشقار مع الجفون كنى واحد كالمبارك مع  
 القصة والموضوعة مع الشعر اه ولو قطع العين باجفان تجب ديتان دية العين ودية اجفانها  
 لانهم اجنسان كالبدين والرجلين جوهر ط (قوله وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل)  
 كذا في غاية البيان عن النعمة نقل ط عن الهندية عن المحيط (قوله لكن المعقد الخ) لم ارم  
 ذكر هذا ط والظاهر انه استدرك على المسئلة الثانية فقط اما قوله ولو قطع جفون اشقارها  
 فقد اقتصر عليه في الهداية والتبيين وغيرهما من الشراح وحاصل كلامه ان في كل من الجفن  
 الذي لاشعر عليه او الشعر وحده اذا قطعه بانقراده دية كاملة و يواظف على الاختيار حيث  
 قال فاطمة طمع الاشعر لودعه او لم يمس فيها هدا بقال هدا بقال هدا بقال هدا بقال هدا بقال  
 معافاة واحدة اه (قوله جفنا او شعرها) أي سواء كان جفنا او شعر الجفن فهو خير لكان  
 المحذوفة وفي نسخة شعرها بالفاء ط (قوله كلابهم) الكاف استقصائية ط (قوله وفي كل  
 سن) السن اسم جنس يدخل تحته اثنتان وثلاثون اربع منها اثنا عشر هي الاسنان المتقدمة  
 اثنتان فوق واثنتان اسفل وثلاث ارباعها منبذ وهي ما يلي الثنايا ومنها اثنا عشر هي الرباعيات  
 ومنها اربعة اصبغ في الاثني عشر سناب وهي بالطواحن وفي كل جانب ثلاث فوق وثلاث

(وفي المرأة) وحلتها  
 والاثني اذا امتصها  
 والاشعة عدل وكذا  
 فرج المرأة من الجانبين  
 (الدية) وفي دية الرجل  
 حكومة عدل (وفي كل  
 واحد من هذه الاشياء)  
 المزدوجة نصف الدية (وفي  
 اشقار العينين الاربعه)  
 جمع شفرة بضم الشين وتفتح  
 الجفن او الهدب (الدية)  
 اذا قطعها ولم تنبت (وفي  
 احدى ارجلها) ولو قطع  
 جفون اشقارها فدية  
 واحدة لانها كنى واحد  
 وفي جفن لاشعر عليه  
 حكومة عدل لكن المعقد  
 ان في كل دية كاملة جفنا  
 او شعرها (وفي كل اصبع  
 من اصابع اليدين او  
 الرجلين عشرها وما فيها  
 مفصل في احدى ارجل  
 دية الاصبع ونصفها) أي  
 نصف دية الاصبع (لوفها  
 مفصلان) كالاجام (وفي  
 كل سن) يعني من الرجل  
 اذ دية من المرأة

اسفل وبه دها من وهي آخر الاسنان يسمى ضرس الحنك لانه ينبت بعد البلوغ وقت كمال  
 العقل عنابة (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خمس من الابل) قيمة كل بعير  
 مائة درهم اتقاني (قوله يعني الخ) أي الماراد فبما ذكر الحرما لعد فان ديتيه فقيسه فيجب  
 نصف عشرها (قوله بثلاثة اخماسها) أي يضاعف على الف الف من ان الاسنان اثنتان وثلاثون فيجب  
 فيها ستة عشر ألف درهم وذلك دية النفس وثلاثة اخماسها (قوله ولا بأس فيه) أي وان خالف  
 القياس اذ لا قياس مع النقص (قوله كافي الغاية) أي غاية البيان لا لام قوام الدين الاتقاني  
 (قوله وقد توجد فوجد اربعة) النواجذ ضرس الحنك مغرب (قوله فلا يكون الخ) أي  
 اذا نزعت اسنانه كلها فله دية وخمس دية وذلك اربعة عشر ألف درهم لان اسنانه عنابة  
 وعشرون حكي ان امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت قانت طالق فمثل ابو حنيفة  
 فقال بعد اسنانه ان كانت عنابة وعشرين فهو اوسج معراج (قوله واغبر الخ) أي غبر  
 الكوسج لان غيره اما له ثلاثون سناً فله دية ونصف وذلك خمسة عشر ألفاً وله اثنتان وثلاثون  
 فله دية وثلاثة اخماسها وذلك ستة عشر ألفاً وله ثلاثون فله دية واربعه اخماسها وذلك  
 عنابة عشر ألفاً (تنبية) قال في الخلاصة ضرب من رجل حتى تحركت وسقطت ان كان  
 خطا يجب خمسمائة على العاقلة وان كان عدا يقتص اه واعلم ان الدية وثلاثة اخماسها  
 وهي ستة عشر ألفاً فالتجب في ثلاث سنين لكن قال في الجوهره وغيرها انه يجب في السنة الاولى  
 ثلثه دية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلثة اخماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقى  
 من الثلثة الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقى من الدية الكاملة اه وذلك  
 لان الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلثة اخماسها وهي ستة آلاف في سنتين  
 في الاولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتقاني عن شرح الطحاوي قلت وعليه  
 ففي السنة الاولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وفي  
 الثالثة ثلثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلثان في الجنبى والتاخرانية وغيرهما عن  
 المحيط انه في السنة الثانية ستة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون وثلثان وفي السنة الثالثة  
 ثلاثة آلاف اه ومثله في المخ والظاهر انه روايتان تامل (قوله ونجب دية كاملة) أي  
 دية ذلك العضو رمي فان في اليد والعين لا تجب دية النفس لان دية النفس يجب في عشرة  
 اشياء وهي كافي المخ عن الجنبى العقل وشعر الرأس والاذن واللسان والعيه والصلب اذا  
 كسره واذا انقطع ماؤه واذا امر بوله والدبر اذا طعمه فلا يمسك الطعام ولذا ذكر اه وعظامه  
 فيها (قوله أو احدى) لان فيه تقوية منفعة الجمل على الكمال لان جبال الاذى في كونه  
 منتهب القامة وقيل هو المراد بوله تعالى اقدلنا الانسان في احسن تقويم زباني  
 (قوله فلا شيء عليه) وقال عليه اجرة الطيب ط عن الهندية (قوله او ارشع) عطف على  
 حكومة والارض في المثال الاتقاني نصف الدية (قوله كالاذن الشاحصة) هي المرتفعة من  
 شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقيد بدهدفع نهم ان يراد بها السمع عنابة لان  
 الكلام فيها فيه تقوية من الجمل وذهب السمع فيه تقوية من جفون المنفعة وفيه الدية كاملة  
 (قوله هو الطرش) لم ارفعه ولم ادر من أين اخذه (قوله وسجي) حال لصفة أي الاذن وذكر

في كل من خمس من الابل  
 ففي نصف عشر ديتيه لو  
 جرو نصف عشر قيمته لو  
 عيدا فان قلت تريد حنك  
 دية الاسنان كلها على دية  
 النفس بثلاثة اخماسها  
 قلت نعم ولا بأس فيه لانه  
 ثابت بالنقص على خلاف  
 القياس كافي الغاية وغيرها  
 وفي العنابة وليس في البدن  
 ما يجب بنفسه اكثر  
 من قدر الدية سوى الاسنان  
 وقد توجد فوجد اربعة  
 فتكون اسنانه ستا  
 وثلثان ذكر القهستاني  
 قلت وحينئذ فلا يكون  
 دية وخمس دية واغبرها  
 دية ونصف أو ثلاثة اخماس  
 أو اربعة اخماس وعلت  
 ان المرأة على النصف  
 فتعبر (ويجب دية كاملة  
 في كل عضو ذهاب نفعه)  
 بضرب ضارب (كبرشات  
 وعين ذهب ضومع عارص  
 انقطع ماؤه) وكذا الولس  
 بوله أو احدى ولوزالت  
 الحدوبة ثلاثي عليه ولو  
 بقى أثر لضربة حكومة  
 عدل (ويجب حكومة عدل  
 باثلاث عشر ذهب نفعه  
 ان لم يكن فيه جمال كالبدن  
 المشلا أو ارشع كاه لا  
 ان كان به جمال كالاذن  
 الشاحصة) هو الطرش  
 وسجي مالوا الصفة فالنعم



نعم يا ابا عبد الله وهو جوب الارض لو اصةها فاصمت اذ لا نعود كما كانت  
(قوله في آخر هذا الفصل) أي الذي أراد الشروع فيه والله تعالى أعلم

\* فصلی اشعار \*

هي جمع شبهة ولما كانت نوعان أنواع مادون النفس وتكثر من ماله ذكره في فصل على  
حدة منح (قوله وتختص الشبهة الخ) قال في الهداية والحدكم مرتب على الحقيقة أي حكم  
الشجاج يثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة الافة لان الشبهة امة ما كان فيه الا غير وفي  
غيرهما لا يجب القدر فيه بل يجب حكمومة عدل انتفاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو  
الساق واليد لا يجب الارض المقدرا لها لانها جراحة لا موضحة ولا شيء من الجراح لها ريش  
مه بلوم الافة كافي الظهيرة والعيان عندنا من الوجه على لو وجدت فيه ما الموضحة  
والاهامة والمنقلة كانا ارض مقدرا كافي الهداية وليس في الشجاج ارض مقدرا الا في  
الموضحة والاهامة والمنقلة والامة كما ينضج (قوله وفيه حكمومة عدل) لان التقدير  
بالثبوت وهذا انما ورد فيما يخص بالوجه والرأس هداية ولا تلحق الجراحة بالشبهة دلالة  
أوقيا اذا ثبت في معناها اذ الوجه والرأس يظهران غالباً فالتبين فيها اعظم افاده الزيلعي  
وغيره (قوله أي تحذره) من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضيان هي التي تحذر  
البشرة ولا يخرج منها دم ونهي خادشة (قوله التي تضع الجلد) كذا فسرهما الزيلعي وغيره  
ورده الطوري بان الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في الانواع العشرة فالظاهر في  
تفسيرهما ما في المحيط والبداية التي تضع اللحم ومنه في كتب الافة وعلى هذا انما زاد  
الملاحقة في آخره فيقال كافي البدايات وغيرها هي التي تذهب في اللحم كذا من اذهب الباضعة  
(قوله التي تأخذ في اللحم) قال في المغرب هي التي تشق اللحم دون العظم ثم تتلحم بعد شقها  
وتتلاصق قال الازهرى والوجه ان يقال الافة أي القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على  
ما تقول اليه أو على التفاؤل اه (قوله والسمعة) كسر طاس قاموس (قوله والموضحة)  
يفتح الضاد المجمة فهـ تاني وظاهر كلام الشارح وغيره انما بالكسر (قوله التي تمشم) من  
باب ضرب مغرب (قوله والمنقلة) بتشديد القاف مفتوحة أو مكسورة نمرح وهجانية (قوله  
والامة) بالمد والتشديد ونهي مامومة أيضا والدماغ ككتاب مخ الرأس قاموس (قوله يخرج  
الدماغ) أي تقطع الجلد وتظهر الدماغ (قوله ولم يد كرها محمد) وكذا لم يد كرها محمد  
لاية في اثار في الغاب وما لا اثره الا حكمهما انتفاني ولذا قال في غرر الافكار كان على  
المصنف أن لا يد كرها لكنه تأمى بحاشي غاب الكتاب (قوله للموت بعد هـ) عادة فان عاش  
فقيم اثبات الدبة غرر الافكار (قول نصف عشر الدية) ان كانت خطأ فلو جدد اقاله خاص كما  
يأتي وفي الكافي من المنقرعات شبهة عشر من موضحة ان لم يخطئ البرء بحج دية كاملة في ثلاث  
سنتين وان تخطئ البرء يجب كالدية في سنة واحدة ط (قوله أي لو غير أصابع) قال في الهداية  
رجل أصابع ذهب شعره من كبر شبهة موضحة انسان منه ما قال محمد لا يفتن وعليه الارض  
وان قال الشاج رضى أن يفتن من أي ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصابع فعليه القصاص  
كذافي محيط السرخسي وفي واقعات الناطق موضحة الاصابع نقص من موضحة

غيره فكان الارض انقص أيضا وفي الهاشمية يستويان وفي المنقبي نزع رجلا أصابع - موضحة خطأ فعليه أرض دون الموضحة في ماله وان شعبة عاتمة ففيها الأرض دون أرض الهاشمية على عاقبته كذا في المحيط اط (قوله والجائفة) قالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس أو جوف البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجاج له وجه من حيث انها اقدمت كون في الرأس لكن نظريه الاتقاني يعني مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الخاق ولا تكون الا بما يصل الى الجوف من الصدر والظاهر والبطن واليدين وبما ذكره في الاصل من انها لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قال العيني ولا تدخل الجائفة في العشرة اذ لا يطابق عليها الشجة وانما ذكرت مع الامة لاستوائهم ما في الحكم (قوله فيجب في كل ثلثها) أي ثلث الدية (تنبيه) قال الاتقاني ينبغي لأن تعرف ان ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها في الرجل والراة في الخطافه وعلى العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به فاشها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة أخرى لان الزيادة على الثلث من جهة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان انقردت وما زاد على الثامن فالثمان الى اثنين والزائد في المائة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عددها في مال الجاني اه ملخصا أي الماس - يأتي في كتاب العاقلة أن العاقلة لا تعقل الله - مد ولا مادون أرض الموضحة (قوله - حكومة عدل) أي في الخطا وكذا في العمدان لم نقل باقتصاص على ما يأتي قريبا (قوله من جهة السمع) أي الدليل السهي المسمى أن التقدير بالتوقيف (قوله من الموضحة) - خصها لانها اقل الشجاج الاربعة التي اها الارش مقدور وهي المرادة من قول المحيط من اقل شعبة اها الارش مقدور فانهم (قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) أي الذي هو ارش الموضحة - يانه ان الشجة لو كانت باضعة مثلا فانه يتقرر كم مقدار الباضعة من الموضحة فان كانت الثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارش الموضحة عناية (قوله وصححه شيخ الاسلام) الحديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة العدل في الذي قطع طرف السانهم ذال الاعتبار ولم يمتد به بالعدل لان موضحة الحر المقيمة والكبيرة - واه في العبد يجب في الصغيرة اقل مما يجب في الكبيرة معراج (قوله في الحر) أي هو في شعبة الحر وهو متعاق عذوف حال وقوله من الدية أي يؤخذ ذمها وهو خبر المبدأ فانهم (قوله وفي العبد من القيمة) أي وقدر التفاوت في شعبة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته ديتيه (قوله فان نقص الخ) مثله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ القوامع الجراحات تبلغ تسعمائة علم ان الجراحات اوجبت نقصان عشر قيمته فلو جبت عشر الدية لان قيمة الحر ديتيه عناية (قوله به يفتي) وبه أخذ الخوا في ربه قال الامة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم معراج (قوله لوالجناية في وجهه ورأس) لانها موضع الموضحة جوهرية (قوله أو رقبته على الخ) أي ما اعتبره الكرخي (قوله مطلقا) أي في الوجه - والرأس أو غيرهما وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله أو رقبته (قوله وقيل الخ) في موضع جر باضافة زيادة اليه قال القهستاني بهذا وهذا كما اذا بنى للجراحة أثر والا فندهما لان في عليه وهذا محمد يلزمه قدر ما اتفق الى ان يعر أو عن أبي يوسف حكومة العدل في الالم اه ويأتي غلامه آخر

بغيره (الجراحة) أى  
تسمى جراحة وفيها حكومة  
عدل مجتنبى وممكن  
(وهى) أى التنباح  
(عشرة الحارسة) بهملات  
وهى التى تخص الجلد  
أى تحذره (والدائمة)  
بهملات التى تظهر الدم  
كالدع ولائيله (والدائمة)  
التى تبيله (والباضعة)  
التى تبضع الجلد أى تنظفه  
(والملاحمة) التى تاخذنى  
الأمم (والسماق) التى  
تصل الى السمماق أى  
جلد فريقة بين الأمم وعظم  
الرأس (والموضحة) التى  
توضح العظام أى تظهره  
(والهشمة) التى تمزج  
العظم أى تكسره  
(والمنقلة) التى تنقله بعد  
الكسر (والآمة) التى  
تصل الى أم الدماغ وهى  
الجلدة التى فيها الدماغ  
وبعدها الدامفة بفين  
مجمدة وهى التى تخرج  
الدماغ ولم يذكرها محمد  
للموت بعده إعادة فتكسر  
قللا لأنها علم بالاستفراء  
بسبب الآثار التى لا تزيد  
على العشرة (ويجب فى  
الموضحة نصف عشر الدية)  
أى لو غير أصلع والافتقار  
حكومة لأن جلدها أنقص  
فريقين فيه فحسب



عن الذخيرة وفي الهاشمية عشرها وفي المتقلة عشر ونصف عشر وفي الآتية



(ولاخصاص) في جميع الشجاج (الاف الموضحة عدد ٥١٢) وما لا قدسية يستوي المعنى والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب  
القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره ٥١٢ محذوف في الاصل وهو الاصغر درر ومجنى وابن الكمال وغيرهما لا مكان

المساواة بان يسرع غورها  
بمسار ثم يتخذ حديدة  
بقدره فيقطع واسكن في  
الشرب ليلية السمحاق فلا  
يقاد اجاعا كما لا قود في  
بعدها كالهائنة والمنقلة  
بالاجماع وعزاء للجوهر  
في ليلية ظن قال في المجتبى  
ولا قود في جلد راس ويدن  
ولحم خد ويطن وظهور ولا  
في اطمة وركزه ووجاهة وفي  
سلخ جلد الوجه كمال الديبة  
(وفي) كل (اصابع اليد  
الواحدة نصف دية ولو لمع  
الكف) لانه تسع الاصابع  
(ومع نصف ساعد ونصف  
ديبة) للكف (وحكومة  
عدل) لنصف الساعد  
وكذا الساق (وفي) قطع  
(كف وفيه اصبع او اصبعان  
عشرها او خمسها) الف ونشر  
مربع (ولا تنفى في الكف)  
عند ابي حنيفة كالمو كان  
في الكف ثلاث اصابع  
فانه لا تنفى في الكف  
اجاعا ان لا كثر حكم الكل  
وفي جواهر القضاوى  
ضرب يد رجل وبرى الا  
انه لا تصل يده الى قفله  
فيقدر النقصان يؤخذ من  
جله الديبة ان نقص الشفتان  
فثلثا الديبة وهكذا اقره

الفصل (قوله ولاخصاص في جميع الشجاج) أى ما فوق الموضحة اجاعا وما دونها على  
الخلاص ط (قوله الا في الموضحة عدد ٥١٢) أى اذا لم يحتل به عضو آخر فلا يخرج موضحة عدد  
فذهب عنها فلاخصاص عنده فذهب الديبة فيها وما وقال في الموضحة قصاص وفي البصر دية  
شرح الجمع عن الكافي (قوله وجوب القصاص) أى في العمدة (قوله وهو الاصغر) وفي الكافي  
هو الاصغر اظا هر قوله تعالى والجرح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة  
المشايخ نازخانية (قوله بان يسرع غورها) السبر اصحان غور الجرح وغيره كالاستياد  
والغور القهر من كل شئ والسبار ككتاب والمبارط يسرع الجرح قاموس (قوله واستثنى في  
الشرب ليلية السمحاق) حيث قال الا السمحاق فانه لا قصاص فيه اجاعا لعدم المماثلة لانه  
لا يقدر ان يشق حتى ينتهي الى جلد رقيقة فوق العظم اه أقول لكنه يخالف لما ذكره عامة  
شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بان ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة  
وهو ستة من الحارصة الى السمحاق اه (قوله كالهائنة والمنقلة) لان فيه ما كسر عظم  
ولا يمكن المساواة وكذا الآية اغلبة الهالك فيها ولا يخفى ان هذا عند عدم السراية (قوله  
وعزاء للجوهر) وعزاء ط للبر الزاجر (قوله ولا قود في جلد راس) له على غير ظاهر  
الرواية وكذا يقال في لحم الخد أو بحمل في جلد الرأس على السمحاق وأما جلد البدن ولحم  
البدن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل  
اذا أوضحت العظم وكسرت عظامها في الرأس والافن عظامها الاثنى عشر وعنده محمد يلزمه قيمة  
ما تنفق الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسى اه ط (قوله ولا في اطمة) الاطمة ضرب  
الحدوصفة الجسد بالكف مفتوحة والوكز الدفع والضرب بجميع الكف قاموس والوج  
الضرب باليد وبالسكين قاموس قال ط والمراد ضرب باليد لان الوج بالسكين داخل في  
الجراحات فالثلاثة راجعة الى الضرب باليد وما ذكره لا ينافي ثبوت التميز (قوله وفي سلخ جلد  
الوجه كمال الديبة) لان فيه تفويت الجاهل على الكمال (قوله نصف دية للكف) أى مع الاصابع  
حنيفة يجب فيه أرض ذلك المفصل ويجعل الكف تبعاله لان أرض ذلك المفصل مقدور وما بقى  
شئ من الاصل وان قل فلا خصاص للجمع ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولا اصابع فيها قال  
ابو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها أرض اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف  
على قول ابي حنيفة فلا تبلغ قيمة التبع قيمة المتبوع كفاية (قوله عند ابي حنيفة) وعندهما  
ينظر الى أرض الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير هداية (قوله  
فانه لا تنفى في الكف) بل عليه الاصابع ثلاثة اعشار الديبة (قوله ان لا كثر حكم الكل) أى  
في تبعية الكف للاصابع فكيف يتبع التبع التبع وهو الكل يتبع الثلاثة فلا يجب الادية الاصابع  
الثلاثة ولا تنفى في الكف لتبعيته لها وهذا التعليل في الحقيقة اعجازها وقولها ما اعتمد  
فالکف يتبع الاقل أيضا كما مر (قوله فية در النقصان) أى من قيمته لو فرض عدم دماغ  
هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تامل (قوله فمثل الباقي) أى من تلك الاصابع (قوله لزم

المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل اليكف لزم

ديبة المقطوع فقط) يعنى دية الاصبع بقسامها في المسئلة الاولى ودية الاصابع كلها في الثانية  
ولا تنفى في الكف لانه تبع كالمس وهذا معنى قوله فقط وايض المراد بالمقطوع في الاولى المفصل  
فقط كما قد يتوهم لما ذكره العلامة الوائى عن الطحاوى والجامع الصغير البرهانى والقاضى خاني  
انه يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفي النهاية  
اذا قطع من اصبع مفصل واحد فمثل الباقي من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص  
واسكن يجب الديبة فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا  
بالاجماع اه ونحوه في غاية البيان وهذا اذا لم ينفع عباقي والافنية حكومة عدل قال  
الزبلى قطع الاصبع من المفصل الاعلى فمثل ما بقى منه لا يكتفى بارش واحد ان لم ينفع عباقي  
وان كان ينفع به يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر  
نصف السن واسود ما بقى أو اصفر أو احمر يجب دية السن كله اه وذكر الشرب ليلية ان  
المراد بقول الزبلى يكتفى بارش واحد ارض اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسر السن الخ (قوله  
وان خالف الدرر) حيث قال يجب دية المفصل فقط ان لم ينفع عباقي والحكومة فيما بقى  
ان اتفقه به اه فان الصواب ان يقول دية الاصبع وكأنه أو هـ منه عبارة الزبلى المارة  
وقد علمت المراد به افاهم (قوله وسيجيى) أى بعد اسطر (قوله وفي الاصبع الزائدة الخ)  
خير المبتدئ الا فى وهو قوله حكومة عدل وانما لم يجب الديبة في الاولى لعدم تعلق الجاهل بها  
وفي البواقي لان المقصود منها ما فاداهل وجود المنفعة لا يجب الديبة الكاملة بالشك  
قال الزبلى ولا يجب القصاص وان كان لا يقطع اصبع زائدة وقامه فيه (قوله وحركة) أى  
للبول قهـ تنافى (قوله وكلام في الايمان) والاسـ تم لال ايس بكلام وانما هو مجرد صوت  
ومعرفة الصفة فيه بالكلام هداية وغيرها وفي القهـ تنافى لو استعمل فقيه الديبة وقال محمد  
ان فيه الحكومة كما في الذخيرة (قوله في كالج) وكذا في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل  
وغیرها كالبالغ في القود بالعمد والديبة بالخطا قهـ تنافى (قوله أو شمر رأسه) بهـ فى جمعه  
أما اذا تناثر بعضه أو شئ يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك أن ينظر الى  
أرض الموضحة وإلى الحكومة في الشعر فان كانا سوياً وجب أرض الموضحة وان كان أحدهما  
أكثر من الآخر دخل الأقل في الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعره أما اذا نبت ورجع كما كان لم يلزمه  
شئ جوهره (قوله لدخول الجز في الكل) لان بقوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء  
فما ركا اذا أوجعه ومات وأرض الموضحة يجب بقوات جز من الشعر حتى لو نبت فقط هداية  
ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين جوهره (قوله كن قطع اصبع الخ) فان دية الاصبع  
تدخل في دية اليد (قوله لا تدخل) فعليه أرض الموضحة مع الديبة وهذا اذا لم يحصل من  
الخطية موت أما اذا حصل سقط الأرض ووجب الديبة في ثلاث سنين في ماله لو عمدا وعلى  
العاقلة لو خطأ كما في الجوهره (قوله لانه كاعضاء مختلفة) أفرد الضمير للعطف باو وفي بعض  
النسخ لانهم ار قوله ولا قود) أى في الشبهة بان شبه فذهب عنها بل الديبة في جامع أرض الشبهة  
(قوله خلافا لها) فعندهما في الموضحة القصاص وفي المينين الديبة مخ (قوله ولا يقطع  
اصبع شل جاره) بل يجب أرض كل واحد منهما كاملا مخ والاصبع قد يذكر قاموس

دية المقطوع فقط  
القصاص فافهمه وان  
خالف الدرر ذكره  
الشرب ليلية وسيجيى متنا  
(وفي الاصبع الزائدة وعين  
العصبى وذكره ولسانه ان لم  
تعمل صفة بنظر) في العين  
(وحركة) في الذكر (وكلام)  
في اللسان (حكومة عدل)  
فان علمت الصفة فكالج في  
خطا أو عمدا اذا ثبت بيئته  
أو باقرار الجاني وان أنكر  
أو قال لا أعرف صفة  
لحكومة العدل جوهره  
(ودخل أرض موضحة  
أذهب عقله أو شمر رأسه  
في الديبة) لدخول الجز في  
الكل كن قطع اصبعها  
فمثل اليد (وان ذهب  
شعره أو بصره أو نطقه لا  
تدخل لانه كاعضاء مختلفة  
بخلاف العقل او دونته  
للكل (ولا قود ان ذهب  
عيناه بل الديبة فيه) اه  
خلافا لها (ولا يقطع  
اصبع شل جاره)







من اقصاه والكران مباح لا قصده ولا زجر عليه - تأمل وكذا يقال في المسمى فانه لا قصده  
 كالناتج بل هو اشد - وادى افعاله في لقصه بالجله وقد جعل عدده خطأ هذا اولى فتأمل وراجع  
 وفي الاشياء المكران من محرم مكاف وان من مباح فلا فهو وكالمسمى عليه (قوله وعلى عاقلته)  
 الاولى عاقلتهما (قوله ان بلغ) الاولى بانفت (قوله نصف العشر) هو خمسة مائة في الرجل  
 ومائتان وخمسون في المرأة نه - الثاني (قوله والافني ماله) اي بان لم تبلغ نصف العشر فانه يملك  
 فيه - ماله الاموال في يدي او كان من الهبم فان المختار فيهم انه لا عاقلة لهم كما ياتي (قوله ولا  
 كفارة) لانهم - الا ذنب اهله - ثم وحرمان الارث عقوبة وليه امن اهله او اما حرمان الصبي  
 المرتضى من ميراث ابيه فلا اختلاف الدين لاجرا للردة (قوله وتعامه فيما عاقلته على الملتقى)  
 حيث قال وفيه اشعار بان له لوجن بعد ما قتل قتل وهذا الوجه غير مطبق والافني - قط القود  
 كذا ذكره شيخ الاسلام وعنه - مالا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي الملتقى لو جن قبل  
 الدفع الى روى القتل لم يقتل كالوعدة بعد القتل وفيه الدية في ماله فنه الثاني عن الظاهرية اه  
 وتقدمت المسئلة في فصل ما يوجب القود (قوله ينتظر بلوغ المضرور) الذي ضررهما  
 قد مناه في هذا الفصل ان المضرور لو كان بالغ او جلي حتى يبرأ ولو كان صبيا يوجب جلا ولا واما  
 تاجبه - له الى البلوغ فالظاهر انه قول آخر وانه خاص بما اذا كان الضارب صبيا كالمضرور  
 ولا يكتفي يحتاج الى الفرق بينهما وبين ما اذا كان الضارب بالغاً فليتأمل (قوله ولم يثبت) اما اذا  
 ثبت فلا يثبت عليه كما تقدم ط (قوله وسنقصه في المعاقلة) اي تحقق ان الدية في الهبم من  
 مال الجاني ط (قوله مطلقا) اي وان كانت اكثر من ارض الموضوعة ط (قوله كما في تنوير  
 البصائر) عبارة منه حكمة العدل ان كانت دون ارض الموضوعة او مثل ارض الموضوعة  
 لا تصح له المعاقلة وان كانت اكثر من ذلك يبين فلا روبا عن اصحابنا ارجحهم الله تعالى وقد  
 اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصحيح انه لا تصح له المعاقلة كذا في التاترخانية اه  
 ط والله تعالى اعلم

(فصل في الجنين)

لما انتهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقية عقبه باحكام الجزئية الحكمي وهو الجنين  
 لكونه في حكم الجزئ من الام وهو قبل بعثي مقبول من جنه اذا استمر من باب طاب وهو الولد  
 مادام في الرحم ط مخلصا ويكفي استبانة بعض خلقه كظفر وشعر كما ياتي متنا (قوله ضرب  
 بطن امرأة) وكذا لو ضرب ظهرها او جنبها او راسها او عظامها او اعضاءها فتأمل وعلى  
 ونحوه في اي السوء عن الضرر وي وطال السائق يوثق - ذمعا ياتي من قوله - سقطته بدواه  
 او فعل ان البطن والضرب ليسا بقدسي لو ضرب رأسي او عاقلت فرجها ففيه الضمان كما  
 صرحوا به اه وقال في الخيرية وقد اتفق والشيخنا امين الدين بن عبيد المال اذا صاح على  
 امرأة عاقلت جنبها لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن واقول وجه الفرق ان في موتها  
 بالتصريف وهو فعل مادونه نسب اليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر من غيرها وضربها  
 لو صاح على كبريات لا يضمن وانه لو صاح عليه فجاءت فماتت من الخوف الدية واقول لا يخالفه لانه

(وعلى عاقلته الدية) ان  
 بلغ نصف العشر فكثر ولم  
 يكن من الهبم والا فني  
 ماله درر (ولا كفارة ولا  
 حرمان ارث) - لا فاقا  
 لثاني ولو جن بعد القتل  
 قتل وقيل لا وقامه فيما  
 عاقلته على الملتقى (صبي  
 ضرب من صبي فانتزعها  
 ينتظر بلوغ المضرور)  
 ان بالغ ولم يثبت فعلى عاقلته  
 الدية ولو من الهبم ففي ماله  
 درر وسنقصه في المعاقلة  
 (مهمة) - حكومة العدل  
 لا تصح له المعاقلة مطلقا  
 - على الصحيح كما في تنوير  
 البصائر - زبالا تاترخانية  
 والله اعلم  
 (فصل في الجنين) -  
 (ضرب بطن امرأة جرحه)  
 جامل

في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصحة بخلاف المنسوبة الى الصانع واقول  
 للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه من القود بف وعلى هذا فلو صاح على المرأة  
 بخلاف عاقت من صحنه يضمن ولو اناقت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديده عليها فتماله فانه تحرير  
 جيد اه ملخصا (قوله خرج الامة واليهية) فيه نشره وشوش (قوله وسيجي حكمهما) اي  
 في هذا الفصل (قوله او من المضرور) كالزوجها على ان احرة او نحرها فاشهقت وقد عقلت  
 منه (قوله فالجب من المصنف كيف لم يذكره) اي مع شدة متابعتها للدرر وكان عليه ان  
 يقطع التقييد بالطرية او لا يذكره بعد قوله عاقت بغيره مامتا كما فعل الشارح او يقول  
 ضرب بطن امرأة حامل بجره الا يوجبهم ان جرحه الام بجرط (قوله غرة الشهر اوله الخ) بيان  
 لوجه القسمية (قوله وهذا اول مقادير الدية) فان اقل ارض مائة مائة ونصف العشر كما صرف  
 الشهاج (قوله اي دية الرجل الخ) يه - في ان المراد من الدية في كلام المصنف دية الرجل  
 ونصف عشرها وهو خمسة مائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكره او اني لان غرة الجنين الاثني  
 عشر دية المرأة وذلك خمسة مائة ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لا فرق بين  
 غرة الذكرا والاثني واهذا المسمى بين المصنف انه ذكر او اني (قوله في سنة) اي على المعاقلة كما  
 سيصرح به وهذا في جنين الحرة اما الامة ففي مال الضارب حالا كما سيأتي (قوله ولما فعله  
 عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قضى بالفرقة على المعاقلة في سنة ز ياتي واعلم ان وجوب الفرقة بخلاف للقياس روى  
 ان سائلا قال زفر لا يخفى لوم ان مات بالضرب ففقهه دية كاملة او لم ينقح فيه الروح فلا يثني  
 فيه فذكر زفر فقال له السائل اعني ذلك سائبا فجاوبه زفر الى اي وجه فقال التعبد والتعبد  
 اي ثابت بالسنة من غير ان يدرك بالعقل عناية ملخصا (قوله فان القته حيا) تثبت حياته  
 بكل ما يدل على الحياة من الاستمالة والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك اما لو تضرر عضو  
 منه فلا لانه قد يكون من اختلاج او من خروج من ضيق اه ط من المسمى (قوله فدية  
 كاملة) اي وكفارة كما في الاختيار وسياتي لانه شبهه هذا وخطا والدية على المعاقلة هنا ايضا  
 وبه صرح في الجوهرة والاختيار فقول المصنف في المنع على الضارب على حذف مضاف او مبني  
 على الصحيح من ان الوجوب على الضارب او لا ثم تصح له عنه المعاقلة كما قدمناه في فصل القتلين  
 ولذا لم يقتل في ماله تأمل (قوله وان القته ميتة فماتت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع  
 سور لان خروجه اما في حال حياة الام فقط او حال موتها او موتها فقط او حياتها (قوله اما  
 تقود الخ) كما اذا رمى فاصاب شخصا ونفذ منه الى اخر فقتله فانه يجب عليه دية وان كانا خطأ  
 وان كان الاول عديا يجب الفصاص والدية في يدي (قوله وظاهره تعدد الدية) اي لو القتهما  
 حيين فماتا (قوله ولم اذكره فليراجع) اقول صرح به في الجوهرة والدرر وقال الرمي وفي شرح  
 الطحاوي ولو اناقت جنينين يجب غرنا وان احدهما حيا فمات والاخر ميتا فماتت دية وان  
 ماتت الام ثم جرحا بميتين يجب دية الام وحدهما الا اذا جرحا حيين فماتا ثلاث ديات وعلى هذا  
 يخاص وان خرج احدهما قبل موت الام والاخر بعد موتها وهما ميتتان في الذي خرج قبل

خرج الامة واليهية  
 وسيجي حكمهما قلت  
 بل الشرط جرحه الجنين  
 دون امة عاقت من  
 سيدها او من المضرور  
 ففيه الفرقة على المعاقلة دور  
 عن الزيلعي فالجب من  
 المصنف كيف لم يذكره  
 (ولو) كانت (المرأة كناية  
 او مجوسية) او زوجته  
 (فاقت) جرحته ميتا حيا  
 (وجب) على المعاقلة (غرة)  
 غرة الشهر اوله وهذا اول  
 مقادير الدية (نصف عشر  
 الدية) اي دية الرجل لو كان  
 الجنين ذكر او مشردية  
 المرأة ولو اتى وكل منهما  
 خمسة مائة درهم (في سنة)  
 وقال الشافعي في ثلاث  
 سنين كالدية وقال مالك في  
 ماله ولا فعله عليه الصلاة  
 والسلام (ان القته حيا)  
 فمات فدية كاملة وان القته  
 ميتة فماتت الام فدية في  
 الام (وغرة) في الجنين لما  
 تقرر ان الفعل يتعدد  
 بتعدد اثره وصرح في  
 الذخيرة بتعدد الفرقة لو  
 ميتين فذكر اه قلت  
 وظاهره تعدد الدية ولم اذكره  
 فليراجع (وان ماتت فاقضه  
 ميتا



الغرة ولا شيء في الذي خرج به وهو الذي خرج قبل موت أمه لا يرث من ذبية أمه شيئا وترث الأم منه والآخر لا يرث من أحد ولا يرث عنه الا اذا خرج حيا ثم مات ففيه ذبية كاملة ويرثها ورثته كذا في التارخانية مختصرا اه (قوله فدية فقط) لان موت الأم سبب لكونه ظاهرا اذ حياته يحيا ثم ماتت فبقيت ذبية في ماله لا يرثها الا في حقها (قوله ولا يرث ضاربها) أي ولا يرث غيرها لانه قاتل مبانرة (قوله وفي جنين الأمة) أي الذي ألقته مبانرا كما هو موضوع المسئلة وقوله لو حيا راجع الى قيمته أي قيمته لو فرض حيا ألقته حيا ثم مات من ضرب به ففيه القيمة بقاها كما يشيرونه الشارح وقوله الرقيق احترازا عما اذا كان من مولاها أو من المخرور فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كقوله وقوله لو اتى مقابل قوله الذ لا قوله لو حيا (قوله ولا يلزم زيادة الاتي) أي فيما اذا كانت قيمته أكثر من قيمة الغلام لانه نادور والغالب زيادة قيمة الذ كرا قول وفيه نظروا فدية قال لا محذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذ كرا على الاتي انما هو في الأحرار وأشرف الحرية لا في الأرقاب لانهم كالماع والذالم تقدرهم ذبية (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه القه تاني والذي في الكفاية والعناية وغيرهما انه يؤخذ بالمعنى كقوله ل عبد خفي خطأ ولوضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهدمته على تقدير حيا فانه قال قول للضارب لا ينكاره الزيادة (قوله كما اذا ألقى بالرأس) تنظير لا تمثيل أقول وسبب ان ما استبان بعض خلقه كالم الخلق والمال المراد بعد استبانته الرأس اذ لا حيا يذونه بخلاف غيره من الأعضاء تأمل (قوله في مال الضارب) لان العاقلة لا تعلم قل الرقيق اختيار تأمل وقوله لا لامة كذا في بعض النسخ وهو من علق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين وأما اذا مات الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين اه فليتأمل اه أقول والحاصل ان الجنين كعضو منها وسبب آخر الماقل ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطأ فهي على عاقلة اذ قتله لان العاقلة لا تعلم أطراف العبد (قوله به) أي يقتصان الولادة (قوله والا) بان اتقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة (قوله وقال أبو يوسف الخ) هذا في ظاهر الرواية عن أبي يوسف قال في المبيوط ثم وجوب البدل في جنين الأمة قول أبي حنيفة ومحمد وهو الظاهر من قول أبي يوسف وعنه في رواية انه لا يجب الانقضاء ان الأم ان تترك فيها نقص وان لم يكن لا يجب شيء عناية (قوله بعد ضربه) فلا حرره قبل له وله أب حرقه الغرة للاب دون المولى تارخانية (قوله ضرب بطن الأمة) بدل من قوله ضربه وأشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين في قصد مرجع الضمائر تأمل (قوله للمولى) قال أبو الوليث لم يذبح حررها للمولى أو لورثة الجنين فيجوز أن يقال ان المولى لا يستند الضمان الى الضرب وقت الضرب كان عا لكان اتقاني ملخصا وذكر في التارخانية اختلاف المشايخ فيه فقيل لورثته وقيل للجنين (قوله لان المعنى حالة الضرب) لانه قتلته بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلهذا يجب القيمة دون الذبية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا بانه وهو حي فنظرنا الى حاله السبب والتلف هداية به في اوجبت القيمة دون الذبية

فيه) من غرة أو ذبية (يرث عنه وترث) منه (أمه ولا يرث ضاربها) منها (المولى ضرب بطن امرأته فآلقت ابنه ميتا فلي عاقلة الأب غرة ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين الأمة) الرقيق الذكر (نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو اتى) لما تقررت أن ذبية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الاتي زيادة قيمة الذ كرا غالباً وفيه إشارة الى أنه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا شيء عليه كما اذا ألقى بلا رأس لانه انما يجب القيمة اذا نفع فيه الروح ولا تنفع من غير رأس ذخيرة (في مال الضارب) لا لامة (حالا) ولو ألقته حيا وقد نفعها الولادة فعليه قيمة الجنين لانه صانها ولو بقتله وقاه به والا فعليه انعام ذلك مجتبي وقال أبو يوسف فيه نقصانها كاقية وقال الشافعي فيه عشر قيمة الأم صدر الشر قيمة ولا يخفى ان المولى (فان حرره) أي الجنين (سببه بعد ضربه) ضرب بطن الأمة (فألقته) حيا (فألقته) قيمته حيا) للمولى لا ذبته

وان مات بعد العلق لان المعنى حالة الضرب وعنده الثلاثة يجب ذبية وهو رواية عما (ولا كفارة في الجنين) اعتبارا ههنا وجوب بل نذبا فيلبي (إن وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات

اعتبارا بحالة الضرب واوجبنا قيمته حيا لامشكوكا في حياته باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز ان لا يكون حيا فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية ملخصا (قوله ففيه الكفارة) لانه اتان آدميا خطأ او شبهه (قوله كذا صرح به في الحاوي القدسي) أقول وكذا صرح به في الاختيار كما قد مناه عنه وسبب ذكره الشارح عن الواقعات (قوله وهو مذهبهم الخ) فيه اعتذار عن عدم التصريح بالنقص بل في كثير من الكتب حيث اطلقوا أقوالهم ولا كفارة في الجنين (قوله وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب الحيض انه لا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما وظاهر ما قدمه عن الذخيرة انه لا بد من رجوع الرأس وفي الشئ ولو القته مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت ثقات من القوابل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي المصور فلا غرة فيه ويجب فيه عندنا حكومة اه (قوله وعدة ونفاس) أي تنقضي به العدة وتصير به أمه نفسا (قوله في مالها) أي في رواية وعلى عاقلتها في رواية وهو المختار جامع القصولين أي لما سببنا في آخر الماقل ان من لا عاقلة له فالذبية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وان رواية وجوبه في ماله شاذة وباتى عامه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) الانسب في التعبير وأثبت لان الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب الا باستانته بعض الخلق ثم يقول ولولم يستبين بعض خلقه فلا تأثم ط وفي الخاتمة قالوا ان لم يستبين شيء من خلقه لا تأثم قال رضي الله عنه ولا أقول به اذ المحرم اذا كسر بيض الصديد يضمن لانه اصل الصبي فلما كان مؤاخذا بالجزاعة فلا اقل من ان يلحقها ان هنا اذا سقطت بلا عذر الا انها لا تأثم انما القتل اه ولا يخفى ان تأثم انما القتل لو استبان خلقه ومات به عاقلها (قوله اسقطته عدا) كذا في الكفاية وغيرها قال في الشريعة لا لامة والا فلا شيء عليها وفي حق غيرها لا بشرط قصد اسقاط الولد كما في الخاتمة اه (قوله كضربها بطنها) وكذا اذا عالجتها فوجها حتى اسقطت كفاية اوجلت حلا ثقلا تارخانية أي على قصد اسقاطه كما علم بمعامر (قوله فان اذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب الكافي وغيرهما وقال في الشرع لا لامة أقول هذا يخفى على الرواية الضعيفة لا على الصحيح لما قال في الكافي قال لغيره اقتضى قتله تجب الذبية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفوس وسقط القصاص للشبهة وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقة وقد اذن باتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية الجنين حقه غير ان الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها باتلاف الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله فانه اذا ضرب امرأته فآلقت جنينا لم يلزم عاقلة الغرة ولا يرث منها فلا نظر فالكون الغرة حقة لم يجب بضر به شيء لكن لما كان لا شيء لا يملك أحد اهدار آدميته لم يلزم ما قدره الشارع باتلافه واستحقاقه غير الجناني اه ملخصا أقول وفيه نظر لما صرح به من ان الجنين لم يعتبر نفسا عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جراثيم أمه من وجهه ولا لا تجب فيه القيمة أو الذبية كاملة ولا الكفارة مالم تحقق حياته وقد مضى أن وجوب الغرة نفعي فلا يصح إلحاقه بالنفس الحقيقة حتى يقال ان الاباحة لا تجرى في النفوس فلا يلزم من تصحيح الضمان في الفرع المار تصحيحه في هذا وقد اقدم أول الجنانيات انه لو قال اقطع يدي او رجلي

ففيه الكفارة كذا صرح به في الحاوي القدسي وهو مذهبهم من كلامهم انصروا بوجوب الذبية حجة فيجب الكفارة فيه كالاخ في فاضل (وما استبان بعد خلقه) كظفر وشعر (كأن فمها ذكرا) من الاحكام وعدة ونفاس كما صرح به (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرره في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة ففي مالها سنة ايضا صدر الشرعية ولا تأثم مالم يستبين بعض خلقه وصريح المظهر نظاما (اسقطته ميتا) عدا (بدوا او فعل) كضربها بطنها (بلا اذن) فوجها فان اذن أول يتعمد (لا) غرة لعدم التعدي



ولو أمرت امرأه ففعلت

لاتضمن المأجورة وإمام  
الولد إذا فاته به بنفسها  
حتى استأطنه ثلاثي عليها  
لا تصالة الحزن على علوكه  
فالم تسحق فحيفه فحجب  
للمولى الفرة لانه ضرور  
وفي الواضحات شرب  
دواء طاه ٤٠٠ دافان  
القه ٤٠٠ حبات فاعلمها  
الحبة والكفارة وان مما  
خافرة ولا تثر في الحالين  
(ويجب في جنين البهجة  
مانعت الام) ان نقصت

• (باب ما يحل منه الرجل  
في الطريق وغره) •

لما ذكر القتل مباشرة  
 شرع فيه تبيا انفصال  
 (أخرج إلى طريق العامة  
 كنفيا) هو بيت الخلاه

(او میزبان او بر صفا)

لا شيء فيه وان شئى لنفسه لان الاطراف كالاموال فصيح الامر فالخالف به - هذا الموضع اولى  
لانه اذا لم يكن هو الضارب فالخلق له وقد رضى بالتلاف حق - بخلاف ما اذا كان هو الضارب  
فانما حق غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر له فسمى القاصر فتأمل (قوله ولو امرت امرأة) أى  
امرأت الزوجة غيرهما والظاهر أن عدم الضمان بعد أن أذن لها زوجهما فى الاسقاط على ما يدل  
عليه - سوف كلام صاحب الخلاصة والا فبعد أمر الام لا يكون سبباً لفسخ حق الاب وهو  
ظاهر اه - وفى لكن ذكر عزى ان نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة  
اذا لم ياذن لها زوجهما وقد اعترض الشرف - لاني هنا بنظر مامروعات ما فيه - فتدبر (قوله  
لاستحالة الدين) أى لاستحالة وجوب دين وهو الأمرة للمولى على ماله ط (قوله مالم تصح  
الخ) قال فى الزيادات اشترى أمة وقبض او حبلت منه ثم ضربت بطنها بعد افاضة قطنة مينا ثم  
استهها رج - بل بالينة وقضى له بها أو به فمرها على المشتري يقال للمشتري انما اقات ولدها  
الحملان ولد الممرور محرراً بالقيمة والجنين المحرم مضمون بالأمرة فادفع أمته أو اقد لها بقرته فالتراخية  
ثم قال فى جامع الفصولين اقول اذا أخذ الأمرة ينبغي ان يجوز للمشتري أن يطالبه بقيمة الجنين  
ذوقام البديل كقيام البديل اه - لكن - لم له الأمرة فيغرم بحسب ادعاءه فى ط من الهندية  
(قوله للمولى) أى المشتري - ولد (قوله فعلم المديونة والكفارة) أى ولو ياذن الزوج للتحقق  
الجنانية على نفس حبيبة فلا تجزى فيه الاباحة بخلاف ما اذا ألقته ميتة ففسدت الأمرة ثم الو  
بأذنه كما مر تأمل (قوله ويجب فى جنين البهيمة الخ) - هذا اذا ألقته ميتة أم اذا ألقته حيوانات  
من الضرب تجب قيمته فى ماله حاله ولا يجبر به نقصان الام كما يجبر نقصان الامه بقيمة جنينها لانه  
مال ألقته فيضمن مع نقصان الام تأمل روى (قوله ووقع أحد الولدين حياً الخ) أى ثم مات  
(قوله ومات أيضاً) أى ثم ماتت الام أيضاً كما - جرى فى التراخية فاذا كان موتهما باهتدون  
الذى وقع حياً اذ لو ماتت قبله لو رث القصاص على آية - فيه فقط كما قاله المحقق الحلي (قوله  
وتجب غرة الولد الميت) لو أدهم ما يجب وعطف الأمرة على الدية امكان أولى ليفيد أنها على العاقلة  
أيضاً وانما لم تجب فيه الدية أيضاً لعدم التحقق بحياته كما مر (قوله لانه ما ضرب الخ) تعليل  
لوجوب الدية على عاقلة لاني ماله اذ لو كان الضرب بالدية - لكانت الدية على العاقلة  
ومقتضاه لو علم بالولدين وقصد ضربهم ما ألبس انه تجب دية الحى فى ماله فى ثلاث سنين - فقط  
القصاص بثمة الابوة أم لو علم بهما ولم يقصد ضربهم ما بل قصد ضرب الام فقط لا تجب دية  
الحى فى ماله لكن قد مرى شخص فنفذ منه السهم الى آخر تأمل واقه تعالى أعلم

• (باب ما يجد منه الرجل في المار يوق وغيره) •

(قوله الى طريق العامة) أى النافذة الواقعة فى الامصار والقصرى دون الطريق  
فى المفاوز والحصارى لانه يمكن المدول عن ما غالبها كما فى الزاوية وطريق العامة  
مالا يخص قومه أو ماتر كالمرورة قوم بنو أدور فى أرض غدير معلوكتهى باقية على ماف  
العامة وهذ مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام العلوانى كما فى العمادى قه... ثانى  
(قوله أو جرحنا) بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد الملهمة وهذ دخيل أى ليس

يعربى أصلي فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل مجرى ما مركب في الحائط وعن الامام البيهقي  
جسذع يخرج به الانسان من الحائط ليبنى عليه مغرب قال العيني وقيل هو المعز على العلو  
وهو مثل الرف وقيل هو الخشبة الموضوعة على جداري السطحين لئلا يمتدح من المروءة وقيل  
هو الذي يعمل قدام الطائفة موضع عليه كيزان وضوؤها اه (قوله كبرج الخ) حكاية  
للا قول المارة في تفهيم الجور من (قوله ونحوها) هو في عبارة العيني بمعنى وضو الكيزان  
(قوله اودكانا) هو الموضع المرتفع مثل المصطبة عيني (قوله فان ضرر لم يحل) كان عليه ان  
يقول فان ضرر او منع لم يحل اه وفي القهستاني ويحتمل له الانتفاع به وان منع عنه كافي  
الكرمانى وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الا بدات وياثم بالانتفاع والتترك كافي  
الذخيرة (قوله من اهل المصومة) هو الحر البالغ العاقل بخلاف العبيد والصبيان المحجورين  
واضاف في الدر المنثور ان اهلهم ذالك بالاذن (قوله ولو ذميا) لان له حق الطريق كفاية وعبارة  
التاريخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا اه فتنبه (قوله سواء كان فيه  
ضرر او لا) هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد بن المصنف لا الرفع وقال ابو يوسف لا ولا  
وهذا اذا علم احدا به فلو لم يعلم جعل حديثا فلا امام تقضيه وعن ابي يوسف انما يقضيه ان  
ضربهم در منتهى (قوله وقيل الخ) قائله اسمعيل الصغار كافي الزيلعي (قوله والا كان  
تعتنا) لانه لو اراد ازالة الضرر عن الناس لبد انفسه كفاية (قوله بغير اذن الامام) فان  
اذن فليس لاحد ان يلزمه وان يثارة له لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا اضر بالناس بان كان  
الطريق ضرا وقالوا لو رأى المصلحة مع ذلك واذن جاز اه حوى عن مسكين وفي الشمني انه مع  
الضرر لا يجوز بل لا خلاف اذن الامام او لم ياذن اه ط واهل المراد ياتمه وان لم يكن لاحد  
منازعة له لان منازعة ما يوضع باذن الامام اقيمت على الامام فلا يخالف ما قبله تأمل (قوله  
زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتقاد الاطلاق  
لحكايتهم هذا القول منه وبالى الصغار بعد حكاية الحكم او لا مطلقا فكانه قول الجميع  
والوجه ان النهي عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعد عن هذا المنكر كما سبق في الحظر  
ط أقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه حينئذ منكره تدبر (قوله وان بنى للمساكين)  
أى ولم يضربهم كافي الكفاية والقهستاني (قوله او بنى باذن الامام) ظاهره انه لو بنى باذنه  
فليس لاحد منازعته وان ضرر وقد مناه صريحنا عن مسكين ويدل عليه ما ساقى من عدم  
الضمان لو باذن الامام وفي الكفاية وغيرها قال ابو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان  
يمنعه من الوضع وان يكافئه لرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لا اذا وضع بغير اذن الامام  
لان التدبير فيما يكون لاعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذى وضع بغير اذنه يقتات على رأى  
الامام فيه فليكل احد ان ينكره عليه اه والاقية السابق صحاح فانهم (قوله وان  
كان يضرب) مقابل قوله جاز ان لم يضرب (قوله لا ضرر ولا ضرار) أى لا يضرب الرجل أخاه ابتداء  
ولا جرحا لان الضرر بمعنى الضرر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهو ان  
تضر من ضرر كضرب وضرب المضارة هو ان يتعدى الجارزى عن قدر حقه في القصاص وغيره  
كفاية (قوله والقعود) وكذا القعود قهستاني (قوله يجوز ان لم يضرب باحد) الانسب في

کبرج وجہ دفع و عمرہ اور  
وضو و طہارت و نحوہ

عربی (اودکانا جاز)

احدائه (ان لم يضرب العامة)

ولم يمنع منه قانونه لم يصل

٥٤٤٥٦٧٨٩١٠١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

(منعوم) ابتداء (موصوف) (منعوم)

١٤٨٨

بعد القضاء سواء كان فيه

ضرر اولاً وقبل انما يقض

بخصوصه اذا لم يكن له مثل

(مذاکرہ کے نتیجے میں)



التعير أن يضع هذه الجهة به - بقوله على هذا التفصيل ط (قوله وفي غير النافذ الخ) المراد  
 بغير النافذة المملوكة وليس ذلك بهلك الملك فقد تنفذ وهي مملوكة وقد يستدعيها وهي للعامة  
 لكن ذلك دليل على الملك غالباً فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه  
 كقاية عن الجامع الصغير لغفر الاسلام (قوله لا يجوز أن يتصرف بأحداث) أقول في الثانية  
 قال أبو حنيفة الطريق لو كان غير نافذ فلا يصح له أن يضعه واقفه الخشب ويربطوا فيه الدواب  
 ويتوضوا فيه فلا عيب أحد لا يضمن وإن بنى أو حفر بتراب من ط في جامع الفصولين  
 أراد أن يتخذ طيناً فيه فلو ترك من الطريق قدر المرور ويتخذ في الأحياء مرة ويرفعه سريراً  
 فله ذلك ولكل أسالك الدواب على باب داره لأن السكة التي لا تنفذ كداره متكررة وكل  
 من الشراكا أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وأما الدواب في بلادنا من السكة  
 وفي التاتر ثانية أن فعل في غير النافذة ما ليس من جلة السكة لا يضمن حصة نفسه ويضمن  
 حصة شركائه وإن من جلة السكة فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئاً ط ومثله في  
 السكاية أقول وبه يظهر أن المراد لا يجوز أحداث شئ مما هو كالسكابة والدكان ونحو ذلك  
 مما يقي كما أفاده السامعاني (قوله لا يضمن) أي كاهن حتى المشتري من أحد - هم بعد الأذن  
 لما في الثانية رجل أحد حدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ووضيهم أهل السكة فخارج من  
 غير أهلها واشتري داراً منها كان له شئ من أن يامر صاحب الغرفة برفعها ط سامعاني  
 (قوله لأنه كالمالك) الأولى لأنه ملك بلا تشييه كما فعل في الهداية ودل عليه ما قدمنا عن الجامع  
 (قوله ثم الأصل الخ) فائدة أن الحديث للأمام فقهه والقديم لا يقضه أحد كما في الفقه - ثانياً  
 قال السامعاني فإن برهننا فيمنه القدم في البناء تقدم وفي السكافي فيمنه الحدوث فلهما في غير البناء  
 كسبل واسطوطراق وقال الشيخ خير الدين عن الصغرى يجعل أقصى لوقت الذي تحفظه  
 الناس - الحديث وهدا في غاية الحسن ط (قوله فديته على عاقبته) وكذا لو جرحه أن بلغ  
 أرضه أرض الموصحة وإن كان دونه في ماله كفاية وأشهر بأنه لا تجب الكفارة ولا يجرم من  
 الميراث كما في الذخيرة قه - ثانياً (قوله ملتي) زاد في الشرح وكذا كل ما فعل في  
 طريق العامة ط وفي الملتقى أيضاً ويضمن من صب الماء في الطريق ما عطف به وكذا إن رشه  
 بحيث يران أو توضأ به وإن فعل شيئاً من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو فقه فيها  
 أو وضع متاعه لا يضمن وكذا إن رث مالاً يراق عادة أو رث بعض الطريق فقه - هذا ما في المرور  
 عليه لا يضمن الرأس ووضع الخشبة كالمرو في استيعاب الطريق وعنده وإن رث فناء  
 حنوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحضارنا ط (قوله في ماله) لأن العاقلة تقتصر على  
 النفس دون المال هداية (قوله إن لم ياذن به) أي بما ذكر من أحداث الكنيف والجور من  
 والدكان ووضع الجور وحفر البئر في الطريق أفاده الفقه - ثانياً (قوله الإمام) أي السلطان  
 قه - ثانياً (قوله فإن أذن الخ) لأنه غير متعدي حيث أن السلطان ولاية عامة على الطريق إذ  
 ناب عن العامة فكان كمن فعله في ماله قه - ثانياً قال في الدر المنثور لكن لا يجوز لأذن  
 إذا لم يضر بالعامة وتعامه فيه فتنبه (قوله جوعاً أو عطشاً) لأنه ماتت به في نفسه والضمان  
 أنما يجب إذا مات من الوضوع زيلبي (قوله أو غماً) أي اختناقاً بالعلة فونه قال في الصحاح

(وفي غير النافذ لا يجوز  
 أن يتصرف بأحداث  
 مطلقاً) أضر بهم أولاً (الأ  
 باذنهم) لأنه كالمالك الخاص  
 بهم ثم الأصل فيما جهل  
 حاله أن يجعل حديقاً لوف  
 طريق العامة وقديماً لوف  
 طريق الخاصة برجندى  
 (فإن مات أحد من الناس  
 بسقوطها عليه فديته  
 على عاقبته) أي عاقلة  
 المخرج له - (كما ندى  
 العاقلة) (لو حفر بتراب  
 طريق أو وضع حجراً أو  
 تراباً أو طيناً ملتي) (فإن  
 به إنسان) لأنه سبب (فإن  
 تألف به) أي بواحد من  
 المذكورات (بجيرة ضمن)  
 في ماله (إن لم ياذن به الإمام  
 فإن أذن) الإمام (في ذلك  
 أو مات واقع في بئر طريق  
 جوعاً أو عطشاً أو غملاً)  
 ضمان به - في خلاصة

خلافاً لهما (ولو سقط

المسبب فاصاب ما كان في  
 الداخل وجلا فقتله فلا  
 ضمان) أصلاً لكونه في  
 ملكه فلم يكن تعدياً (وإن  
 أصاب الخارج) أو وسطه  
 بزانية (فالضمان على  
 واضعه) لتعديه ولو  
 مستاجراً أو مستعيراً أو  
 غاصباً ولا يطل الضمان  
 بالبيع لبقاء فقه - وهو  
 الموجب للضمان بخلاف  
 الحاقط المائل كما به - ط  
 الزيلبي (ولو أصاب الطريقان)  
 من المسبب (وعلم ذلك  
 وجب) على واضعه  
 (النصف وهدر النص ولو  
 لم يهلم أي طرف) (منهما  
 أصابه ضمن النصف  
 استحضارنا) زيلبي (ومن  
 شئ حجراً وضعه آخر فعطب  
 به رجل ضمن) لأن فعل  
 الأول نسخ بفعل الثاني  
 (كن حل على رأسه) أو  
 ظهره (شئاً في الطريق  
 فسقط منه على آخر أو دخل  
 به صير أو قذف أو حصاداً في  
 مسجد غيره) أي جعل فيه  
 حصى أو براري ابن كمال  
 (أو جالس فيه للصلاة)  
 ولو أقر أن تعليمه فعطب  
 به أحد) كاعلى ضمن  
 خلافهما (لا يضمن  
 من سقط منه وداء ليه)

يوم غم إذا كان يأخذ النفس من شدة الحر عناية وضبطه في الشرع لا يضمن ثم نقل عن  
 شرح الجامع الفخ (قوله خلافاً لهما) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الإمام  
 في الجوع لا الغم ط (قوله أو وسطه) المراد وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لأن  
 العلة في الضمان هي التعدي بشغل هواه الطريق كما ذكره الزيلبي وهو بمبدأ المعنى يشمله  
 لفظ الخارج فلا حاجة إليه وأما إذا أراد بالخارج الطرف الأخير فصح له ذلك الوسط وحمل  
 الضمان فيه وفيما قبله إذا لم ياذن الإمام أو باب الحلة كما تقدم ويدل عليه التعديل بالتعدي  
 ط (قوله فالضمان على واضعه) أي على عاقبته وهو كذا يقال فيما به - ط (قوله لا يضمن  
 قوله كما به - ط) حيث قال ولو أضرع جناحاً إلى الطريق أو وضع فيه خشبة ثم باع  
 الكل وتركه المشتري حتى عطب به إنسان فالضمان على البائع لأن فعله لم ينتسخ بزوال ملكه  
 بخلاف الحاقط المائل إذا باعه به - ط (قوله لا يضمن المشتري لأنه لم يضره عليه  
 ولا البائع لأن الملك شرط صحة الشهادته فيبطل بالبيع لأنه لا يتمكن من رفض ملك الغير وهذا  
 الضمان بأشغال هواه الطريق لا يباعه المالك والأشغال باقية فيضمن كالحصول من مستاجر  
 أو مستعير أو غاصب وفي الحاقط لا يضمن غير المالك ط خلاصة (قوله استحضارنا) لأنه في  
 حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيئاً فيضمن النصف والقياس أن لا يضمن شيئاً للشك وتعامه  
 في الزيلبي (قوله ومن شئ حجراً) أي حوله عن موضعه إلى موضع آخر (قوله فسقط منه على  
 آخر) وكذا إذا سقط فتعثر به إنسان هداية لأن حل المتاع في الطريق على رأسه أو على  
 ظهره مباح له لكنه مقيّد بشرط السلامة بغيره إلى الهدى أو الصيد زيلبي (قوله  
 أو دخل به صير أو قذف أو حصاداً الخ) أي فسقط الحصى أو القذف على أحد أو سقط  
 الظرف الذي فيه الحصاد على أحد مخ أقول وعبرة الهداية وإذا كان المسجد للعبادة  
 فعلى رجل منهم فيه قذف أو جرح أو حصاد الخ والظاهر من أن حصاد فعل ماض  
 مشدد الصاد موقوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال وأما جعله مقروناً بالوعدة  
 فهو به مبدوكذا إرادة الظرف بعده وفي منتهوات ابن كمال ومن وهم أن المراد الظرف الذي  
 فيه الحصاد فقد دهم ط وقيد الشرع بل لا خلاف في الضمان بما إذا فعل ذلك بلا إذن أهل  
 المسجد ولو باذنهم فلا ضمان اتفاقاً كما لو كان من أهل المحلة وعلق الغنديل للأضاعة فلو لم يفظ  
 ضمن اتفاقاً كما في شرح الجامع ط وجهل في البرزخية أذن القاضي كاذن أهل المحلة (قوله  
 في مسجد غيره) أي مسجد غير حبه وباقي منهومه والظاهر أن مسجد الجماعة حكمه في ذلك  
 حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر ط (قوله ولو أقر أن أو تعلم) لأن المسجد بغير الصلاة وغيره  
 تبع له ما يدل أنه إذا ضاق فله على أزعاج القاعد لا ذكر أو القراءة أو التدريس ليصلي  
 موضعه دون العكس (قوله لا يضمن من سقط منه وداء ليه) أي سقط على إنسان فعطب به  
 أو سقط فتعثر به أشار إليه في الهداية ثم قال والفرق أي بين المحمول والملبوس أن حامل  
 الشئ قاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة والألبس لا يقصد حفظ ما يليه  
 فيخرج بالتقييد بالسلامة لجعل مباحاً مطلقاً وعن محمد أنه إذا لبس ما لا يليه فهو كالحامل  
 لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه ط وكذا إذا لبس السيف والطيأسان وشعرهما كافي الغاية (قوله  
 من سقط منه وداء ليه)



عليه (أو أدخل هذه)  
 الأشياء المذكورة في  
 (مسجد حبه) أي محله  
 لأن تدبير المسجد لاهله دون  
 غيرهم ففعل الغير مباح  
 فيه بقوله بالسلامة (أو جالس  
 فيه للصلاة) الحاصل أن  
 الجالس للصلاة في مسجد  
 حبه أو غيره لا يضمن ولغير  
 الصلاة يضمن مطلقا  
 خلافا لقوله ما وادخله في  
 الشر بلاية مع الزيادة  
 وغيره قوله ما وقد حقه  
 في شرح المتن وفيه لو  
 استاجر ليبي أو جفرك في  
 فناء حانوته أو داره فغلبه  
 شيء أن قبل فراغه فغلب  
 الاجير وان بعد فعله  
 الأمر كالأمر كان في غير  
 فناءه ولم يعلم به الاجير فان  
 عمله فعليه كالأمر بالبناء في  
 وسط الطريق فساد الأمر  
 ولو قال الأمر هو فناء  
 وليس لي حق الحفر فغلب  
 الاجير قياسا أي إياه  
 بفساد الأمر فاعطاه وعلى  
 المستاجر استصاانا اه  
 قلت وقد قدم هو وغيره  
 القياس هنا وظاهره  
 ترجيحه سبعا على دأب  
 صاحب المتن من تقديمه  
 الأقوى قائل (ومن حفر  
 بالوعة في طريق بامر

عليه) متعلق بقوله بالسلامة ولا يصح تعلقه بسقطه (أو المفق فافهم) (قوله فعل الغير مباح)  
 بقوله أن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق  
 غير مباح بالسلامة وفعل الغير مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل أن الجالس للصلاة الخ) ذكر  
 شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وإنما  
 الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودروس الفقه والحديث وذكر  
 الأخيرة أنه إذا تعذر فيه الحديث أو نام فيه أو قام فيه فغير صلاة أو حفر فيه ما راضى عنده وقال  
 لا يضمن وإن قد علمه بالعبادة كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس أو لذكر  
 اختلاف المتأخرين فيه على قولين بالضمن وعدمه زيادى ملخصا (قوله مطلقا) أي في  
 مسجد حبه أو غيره (قوله مع الزيادة) فانه نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا  
 بقوله ما وعليه الفتوى اه ونقل عن صدر الاسلام أن لا يظهر ما قاله لأن الجالس من  
 ضرورات الصلاة فيكون له ما يراه في البيت بقوله ما قالت الثلاثة وبه يفتى اه ط  
 (قوله وقد حقه في شرح المتن) حاصلا ما قدمناه وذكر أيضا أن الجالس لا كلام المخطور  
 فيه الضمان اتفاقا وعليه يعمل ما أطلقه فقهاء الاسلام (قوله وفيه لو استاجر الخ) ذكر الزيادة  
 وغيره ما حاصره أنه لو استاجر ليبي شرع له جفرك في فناء داره وقال له أنه ملكي أولى فيه حتى  
 لا شرع من القديم ولم يعلم الاجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده  
 فالضمان على الاجير ويرجع على الأمر قياسا واستصاانا وان أخبره بأن لا حق له في الاشراع  
 أو لم يخبره حتى ينفق فأناب ان قبل الفراغ ضمن ولا يرجع وان بعد ذلك قياسا  
 بفساد الأمر كالأمر به بالبناء في الطريق وفي الاستحصان يضمن الأمر لانه فناء  
 مملوك له من حيث أن له الانتفاع بشرط السلامة وغيره مملوك من حيث أنه لا يجوز له بيعه فن  
 حيث العصة يكون قرار الضمان على الأمر به بفساد الفراغ ومن حيث الفساد يكون على  
 العامل قبل الفراغ وان استاجر ليبي فغلبه في غير فناءه ضمن الأمر دون العامل إذا لم يعلم أنه  
 غير فناءه لانه الأمر حينئذ ينقل فعله إلى الأمر لانه غره فان علم بذلك ضمن إذا غرور وفي  
 الفقه مل مضافا إليه ولو قال انه فناء وليس لي فيه حق الحفر ضمن العامل قياسا إذا غرور وفي  
 الاستحصان يضمن الأمر اه زائد في البرزاية ان كان بعد الفراغ اه فقد أفاضل  
 التفصيل قبل الفراغ أو بعده جار في الحفر أيضا كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين  
 الحفر والاشراع فان الاجير في الاشراع إذا لم يعلم لم يضمن ويرجع على الأمر وفي الحفر لم يضمن  
 أصلا هو الأمر متبعب ومشروع الجناح مباهر بخلاف الحفر فانه متبعب أيضا والمتبعب  
 يضمن إذا كان متعديا والمتعدي هذا هو الأمر فقط اتفاقا ملخصا وفي المقرب انضمامه  
 إمام البيوت وقيل ما عتد من جوانبها (قوله فاعطاه) كذا وقع في شرح المتن والفعل  
 متعدي بنفسه من غيرهم قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) أي التقديم  
 المأخوذ من تقديمه على الاستحصان وهذا وإن ظهر في عبارة المتن لا يظهر في عبارة غيره  
 خصوص صاحب الهادي فانه ما يؤخران دليل المعتمد وقد أخر الاستحصان مع دليله فأخذه  
 ط (قوله أو في ملكه) وكذا إذا حفر في فناءه فيه حتى التصرف بان لم يكن له العامة ولا مشتركا

السلطان أو في ملكه أو وضع (شبه فيها) أي الطريق (أو قنطرة بلا إذن الامام) لاهل

وكذا كل ما فعل في طريق العامة (قوله من رجل المرور عليهم المضمن) لان الاضافة له باشرأوى من التسبب وهذا يعني أن  
 التسبب انما يضمن في حفر الطريق ووضع الحجر اذا لم يعمد الواقع المرور كذا ٥٢٥ في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من

لاهل سكة غير نافذة ملحق (قوله وكذا كل ما فعل في طريق العامة) أي من استخراج الكهف  
 والميزاب والجرح من وبناء الدكاك واشراع الروشن وحفر البئر وبناء النقلة وغيره الشجر  
 ورمي الثلج والجلوس للبيع ان فيه له باشر من له ولاية الأمر لم يضمن والاضمن أخذه في العنابة  
 (قوله فقه الخ) تفريع على قوله أو وضع خشبة الخ قال الرمي ويتعين حذفه لان الضمان  
 متصف بالتعمد كوروان كان الوضع باذن الامام اه لكنه يعلم بالاولى على ان هذا  
 اغنيائي في قوله بلا إذن الامام ما قوله فقه فانه يفهم من قوله في حفره نامل (قوله لان الاضافة  
 الخ) تعليل لاهل سكة من الاخيرين وعلة الاوليين عدم التعمد كافي التبيين (قوله من الضمان)  
 قال في القاموس الضمان المسكن المستوى أو المأذنة لا ما فيها كالمقبرة والقيفا وبه يصح  
 جمعه أضاف وفوف وفياف اه (قوله لم يضمن) لانه غير متعمد فيه لانه يفتى الارتفاق بهذا  
 الموضوع نزولاً وبما لا يدانيه وضرب باللفظ طاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق  
 المرور على الناس فمكنا له حق الارتفاق من حيث الحق للطبخ أو الاستحمام لا يكون متعمدا  
 برزاية (قوله قلت الخ) من كلام المجتبى وقد نقل في المجتبى عن بعض الكتبة تقييد الحفر في  
 الضمان بما إذا كان في غير عمر الناس ثم نقل عن كتاب آخر بدون هذا القيد ثم قال قلت وبه إذا  
 حفر الخ فالاشارة الى ما نقله ثانيا وهو ما اقتصر عليه الشارح وحاصله أنه على الاول يضمن  
 لو حفر في حجة الطريق بحيث يضر الناس والدواب عليها الا ان حفره ينة أو يسره بحيث لا يضر عليها  
 وهو ما في البرزاية عن المصنف وعلى الثاني لا يضمن مطلقا لان المكان المدول من المار عن مكان  
 الحفر قال ط ولكنه لا يظهر في نحو الناطة والمهم المارة فيحمل المطلق على المقيد والله تعالى  
 أعلم بالصواب (قوله من حفرهم) ومثله مالو كانوا أعوانا له وأمالو كان الحافر واحدا فانهارت  
 عليه من حفره فدمه مدر ط عن الهندية عن البسوط (قوله ثانية) عبارته ان البئر  
 وقع بفعله م وكانوا معياشرين والميت مباشر الخ (قوله فينبغي ان لا يجب في الخ) قد  
 علم التصريح بان ذلك قتل مباشر فقتل في نفسه المالك وعدمه فهو بحيث يخالف المقتول  
 (قوله قلت الخ) هو المصنف في المنع (قوله كرم) الكرم العنب قاموس (قوله وأرضه  
 نارة تكون مملوك الخ) المراد أن أرضه لا تخلو عن أحد هذه الأشياء وليس المعنى أن هذه  
 الأشياء تداءت على أرض واحدة ط (قوله كراضيت المال) الكاف للقبول ان أريد  
 بقوله مملوك أي لعامة المسكين أو لانتظاره ان أريد به ما كرها من في يده أي عليها الخراج نظير  
 أراضيت المال فان أغلبها خراجية نامل (قوله ونارة تكون في يده الخ) الذي رأيت في المنع  
 ونارة تكون للوقف وتكون في يده مدونة طوله الخ وهذا أولى لان ماله يكون في يده كذلك  
 هي أراضيت المال أو للوقف (قوله يؤذى خراجها) المناسب أجرتها ولو قلنا ان مال البيت  
 المال في فتح القدير ان المأخوذ الا أن من أراضى مصر أجرة لاخراج الأثرى أنما بالنسبة  
 مملوك للزادع كانه لوت المال كين شيئا بلا وارث فصار بيت المال اه (قوله على  
 الاجراء) بعد آخره جمع أجير وفي بعض النسخ الاجير بدأوله وهو الاجير لانه اجير نفسه  
 والاولى أولى (قوله كما يفيد كلام الجوهرية) أي السابق وهو قوله لان الفعل مباح فما يحدث

الضمان لم يضمن بضلاف  
 الامصار قلت وبه ما عرف  
 أن المراد بالطريق في  
 الكتبة الطريق في  
 الامصار دون الضمان  
 والاضمان لانه لا يمكن  
 العدول عنه في الامصار  
 غالباً دون الضمان (ولو  
 استاجر) رجل (أربعة  
 أشهر بئر فوقت البئر  
 عليهم) جميعاً (من حفرهم  
 فمات أحدهم فعلى كل  
 واحد من الثلاثة الباقي  
 ربع البئر وبسقط ربعها)  
 لان البئر وقع عليهم ففعلهم  
 ففقد مات من جانيه  
 وجانية أصحابه فبسقط  
 ما قابل فعله خاتمة وغيرها  
 زاد في الجوهرية وهذا هو  
 البئر في الطريق فلو في ملك  
 المستاجر فينبغي أن لا يجب  
 شيء لان الفعل مباح فما  
 يحدث غير مضمون اه  
 قلت ويؤخذ منه جواب  
 حادثة هي أن رجلاً كرم  
 وأرضه نارة تكون مملوك  
 وعليها الخراج كراضيت  
 المال ونارة تكون للوقف  
 ونارة تكون في يده مدونة  
 طوله يؤذى خراجها  
 ويملك الانتفاع بها بغير  
 أو غيره فبستاجر هذا

الرجل جماعة ينفرون له بئر ليغرس فيه أشجار العنب وغيره فسد على أحدهم هل يورثه مطلقاً بتعمده قال المصنف والمحكم  
 فيها أو شبهها عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا على الأجرام كما يفيد كلام الجوهرية







القبض (القبض) أي قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب ومال الهدي من  
من مال أو ساكن باجرة أو غير عاقل إضافة ٥٢٨ لادنى ملاسة فهو متاقي (فالطالب اليه) لان الحق له (فيصح تأجيله وبراءه  
منها) أي من الجنابة

(وان مال الى الطريق) فاجله القاضي أو من  
طالب (القبض) (لا يبرأ) لانه بحق العامة وتعرف  
القاضي في حق العامة  
نافذ فيها بنفسه لا ينفذ  
بغيره من ذخيرته بخلاف  
تأجيل من بالدار ولو مال  
بعضه لا طريق وبهذه  
لدار فأي طلب صح الطلب  
لانه اذا صح الاشهاد في  
البعض صح في الكل  
برجندى (فان بنى مائلا  
ابتداء من البلاط كما في  
اشراع الجناح ونحوه)  
كيزاب لعمد به (حائط  
بين خمسة أشهر على  
أحدهم فقط على رجل  
ضمن) عاقلة (خمس الدية)  
أي خمس ما تلف به من مال  
أو نفس أفعاله من  
اصلاحه بمرافعة لا حكم  
(دار بين ثلاثة حنجر  
أحدهم فم يجر أو يجر  
حائط فاعطى به رجل ضمن  
ثاني الدية) لعمد به في  
الثلاثين وقد حصل التلف  
بعمد واحدة فقط  
بالخمس وقالوا انما قالان  
التأجيل فسمان معتبر وهما

القبض أي قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب ومال الهدي من  
من مال أو ساكن باجرة أو غير عاقل إضافة ٥٢٨ لادنى ملاسة فهو متاقي (فالطالب اليه) لان الحق له (فيصح تأجيله وبراءه  
منها) أي من الجنابة  
(وان مال الى الطريق) فاجله القاضي أو من  
طالب (القبض) (لا يبرأ) لانه بحق العامة وتعرف  
القاضي في حق العامة  
نافذ فيها بنفسه لا ينفذ  
بغيره من ذخيرته بخلاف  
تأجيل من بالدار ولو مال  
بعضه لا طريق وبهذه  
لدار فأي طلب صح الطلب  
لانه اذا صح الاشهاد في  
البعض صح في الكل  
برجندى (فان بنى مائلا  
ابتداء من البلاط كما في  
اشراع الجناح ونحوه)  
كيزاب لعمد به (حائط  
بين خمسة أشهر على  
أحدهم فقط على رجل  
ضمن) عاقلة (خمس الدية)  
أي خمس ما تلف به من مال  
أو نفس أفعاله من  
اصلاحه بمرافعة لا حكم  
(دار بين ثلاثة حنجر  
أحدهم فم يجر أو يجر  
حائط فاعطى به رجل ضمن  
ثاني الدية) لعمد به في  
الثلاثين وقد حصل التلف  
بعمد واحدة فقط  
بالخمس وقالوا انما قالان  
التأجيل فسمان معتبر وهما

(الاشهاد على الحائط اشهاد على النفس) بالكسر ما يقتض من الجدار وحيدته (فلو وقع  
الحائط على الطريق بعد الاشهاد فترانسان بقضه فان ضمن) لان القبض ملكه فتفر بغيره عليه (وان عثر) رجل (بقتيل  
بما تبسوطها) أي الحائط (لا يبرأ) لان تفر بغيره لا وليا لاله (بخلاف الجناح) حيث يضره ربه القتل الثاني أيضا

لبنه جنابته فيلزمه تفر بغيره الطريق من القتل أيضا يؤيده أنه لو باع ٥٢٩ الحائط أو النفس برى ولو باع الجناح لا

ولم ادره فليراجع (قوله لبقا جنابته) لان اشراع الجناح في نفسه جنابية وهو فعله فصار كانه  
القائه عليه فكان حصول القتل في الطريق كحصول نقض الجناح في الطريق ومن اتى  
شيئا في الطريق كان ضامنا لما عطف به وان لم يعلك تفر بغيره الطريق عنه بخلاف مسئلة الحائط  
فان نقض البناء ليس بجنابية وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جنابا لكان جعل كالفعل  
بترك النقض في الطريق مع القدرة على التفر بغيره والترك مع القدرة وجد في حق النقض لاني  
حق القتل فلذلك جعل فاعلا في حق القتل لاني في حق القتل الثاني عناية (قوله  
يؤيده) أي يؤيد أن الجنابة باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل أن يجرى) يقال وهي  
الحائط يجرى وهذا اذا مضى وهم بالسقوط صحاح (قوله لاني الصحيح) أي لا يصح الاشهاد  
في البعض الصحيح فلا يضمن ما أصابه كالأحاطة بغير حقيقة (قوله على من بناء) أي ان كان  
حيوا تقدم أن القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه كامل (قوله والدية على عاقلة من  
بناء) وأما جنابات الاموال فليست على العاقلة فانها اظهر أن في مال البالي والواقف فيجوز ط  
وقد مضى من الرمي أنه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) أي  
يجب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة ولوا) وأما المال في رقبته كما قدمناه وقدمنا أيضا حكم  
المسكاتب (قوله قال ولي القتل الخ) المسئلة بقائه في المنع (قوله لانه غلبك) أي وهو لا تصح  
اضافته وهذا مخالف لما قدمه في الفروع فيبطل باب القود فيمادون النفس من أن القصاص  
لا يجري فيه التعليل تأمل (قوله دل عليه الخ) أي على أن القود غلبك للقصاص ولم يظهر لي  
وجه الدلالة لان غيبة ما أفاد أن الامة صارت ملكة فلا يدل على أنه غلبك لا تصح اضافته على  
أن كونها صارت ملكة مشكوك وقال بعض المحققين عبارة الولو الجدية ولو قللت أمة رجلا  
عدا فزنى بها الولي عدو لم يحد وان لم يدع الشبهة لان من العلم من قال للولي ولاية على الكهان  
غير رضامولا وان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في در الحد اه فقد جعل على الدر ان  
له ولاية على الكهان على قول البعض لانها صارت ملكة وفرق بين العيارتين اه ملخصا (قوله  
جارية) بدل من مسئلة الاصل وقوله قبل أن يقتض نصريح معلوم ط والله تعالى أعلم

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

ذكره عقيب جنابة الانسان والجنابة عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة  
ملحقة بالجنادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما يحد منه الرجل في الطريق قبل جنابة الرقيق  
ونسبة الجنابة اليها المشاكة الجنابة عليها (قوله الاصل) أي في مسائل هذا الباب وكذلك  
الاصول أيضا أن المتبب ضامن اذا كان متعديا ولا يضمن والمباشر يضمن مطلقا كما يظهر من  
الفروع وحقي (قوله بشرط السلامة الخ) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره  
من وجه لا يكون مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدة بالسلامة ليعتدل النظر من  
الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف في رباي  
ملخصا (قوله ما وطئت دابته) أي من نفس أو مال در منعتي فوجب الدية عليه وعلى عاقلة  
وان كان العاظم عبدا وجبت قيمته على العاقلة أيضا لان دية قيمته وان ما لا وجبت قيمته في

الاصول ان الماروف في طريق المسكين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه (ضمن الراكي في طريق العامة ما وطئت دابته  
باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)



وما أصابت يدها أو  
رجلها أو رأسها أو كدمت  
بعضها (أو خبطت) يدها  
أو كدمت (فلو حدثت)  
المذكورات (في السبب)  
مذكورة لم يضمن ربهما إلا في  
الوطء وهو ركبها لأنه  
مباشرة لقتله بثقله فيحرم  
الميراث (ولو حدثت في ملك  
غيره باذنه فهو ركبها) فلا  
يضمن كما إذا لم يكن صاحبها  
معها فهو سائق (والا)  
يكن باذنه (ضمن ما أتلف  
مطلقا) لتعديبه (لا يضمن  
الراكب ما أتلف  
برجلها) أو ذنبها سائرة  
خلاف السائق (أو عطب  
إنسان عارث أو بات في  
الطريق سائرة أو واقفة  
لأجل ذلك) لأن بعض  
الدواب لا ينفك عنه الاوقاف  
(فلو أوقفها) (لغيره)  
فبالت (ضمن) لتعديبه  
بإيقافها (إلا في موضع إذن  
الامام بإيقافها) فلا يضمن  
ومنه سوق الدواب وأما  
باب المسجدة كالطريق إلا  
إذا أعد الامام لها موضعا  
(فإن أصابت يدها أو  
رجلها حصة أو نواة أو  
أثارت غبارا أو حجر صغيرا  
فقتلها) أو أفسد ثوبا

ما هو وان مادون النفس فما ارشده أقل من نصف عشر الدابة ففي ما هو وان نصف العشر فصاعدا  
فهو على العاقلة جوهرة ملخصا (قوله وما أصابت يدها أو رجلها) أي في غير حالة الوطء كان  
اتلفت في حال رفعها أو قبل وضعها ط (قوله أو كدمت الخ) الكدم العض بعقد الاسنان  
كما يكدم الحمار والخطيط الضرب باليد والقدم الدفع وأن تضرب الشيء بجسده مكسور (قوله  
في ملكه) أي انطاص أو المشرق لأن لكل واحد من الشركاء السيرة والايقاف فيه فيبقى  
(قوله لم يضمن) لأنه متبب لا مباشر وليس عنه بتسبب الدابة في ملكه (قوله لأنه مباشرة)  
فيضمن وإن لم يمتد (قوله فيصير من الميراث) لأنه قاتل حقيقة وعمله الكفارة كما يصير حبه  
(قوله ولو حدثت) أي المذكورات (قوله فلا يضمن) أي الألفي الوطء وهو ركبها (قوله كما إذا  
لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن (قوله ضمن) أي الراكب ما أتلف  
مطلقا أي سواء وطئت أو خبطت أو صدمت واقفة أو سائرة وكالراكب السائق والقائد كباقي  
متفاوتة في ظهور ان الكلام فيما إذا لم تدخل بنفسها قال في العنابة وإن كانت الجنابة في ملك  
غير صاحبها فاما ان أدخلها صاحبها فيه أو لافان كان الثاني فلا ضمان عليه على كل حال لأنه  
ليس بمباشر ولا متبب وإن كان الأول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معه سائقا أم لا  
قائدا أو رابعا أو لا واقفة أو سائرة لأنه امام مباشر أو متبب منه إذا لم يبق الايقاف الدابة  
ونفسه في ملك الغير اه (قوله لا يضمن الراكب) أي في طريق العامة أو غيرها (قوله  
لما أتلفت الخ) بالخاء المعجمة يقال أتلفت الدابة أي ضربت بمحسنا فرها مغرب فقوله برجلها  
من استعمال المقيدي في المطلق كاذكره القهستاني وغيره لكن في الصحاح أي ضربت برجلها أظلم  
بقيد بالخاء فتنبي دعوى الجواز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها تأمل (قوله سائرة) فبإدخال الضمان  
بالنقطة فإن الاحتراز عن النقطة مع السير غير ممكن لأن من ضروراته فلو أوقفها في الطريق  
ضمن النقطة أيضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وإن كانت غير ممكنة عن النقطة فصار  
الايقاف تعديبا ومباشرة دأب شرط السلامة اتفاقا (قوله أو عطب) عطف على أتلفت  
وفيه ركعة وعبرة الماتني ولما عطب برونها أو بواها (قوله أو واقفة) أي بإيقافه أولا  
بزاوية (قوله لأجل ذلك) أي لأجل الروث أو البول وهو علة لقوله أو واقفة (قوله لأن بعض  
الدواب الخ) أنه لعدم الضمان قال غير الاسلام لأن الاحتراز عن البول والروث غير ممكن  
لجمل عفو أو الوقوف من ضروراته لأن الدابة لا تروث ولا تبول غالبا إلا بعد الوقوف لجمل  
ذلك عفو أيضا اتفاقا (قوله فلو أوقفها) في المغرب ولا يقال أوقفه إلا في لغة رديئة اه  
كفاية (قوله تعديبه بإيقافه) أي بإيقافه الدابة فالصدد مضاف إلى فاعله أي فهو متبب  
منه إذا لم يشغل طريق المسافر بإيقافه فيه كما في العنابة قال الرحبي فلو أوقفه إلا لزحام  
أو ضرورة أخرى ينبغي أنه إن أمكنه العود أو التخاص يضمن والا فلا (قوله إلا في موضع  
إذن الامام بإيقافها) وكذا إذا أوقفها في المنار وفي غير المحجة فإنه لا يضمن ولو بغيره لأنه  
لا يضمن الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار فهو سائق والجهة الطريق مغرب (قوله  
إذا أعد الامام لها) أي للدواب أي لو قفوها موضعا عند باب المسجد فلا ضمان فيها  
حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه لو كان سائرا في هذه المواضع التي أذن فيها

الامام بالوقوف أو قائدا أو سائقا فهو ضامن ولا يربل ذلك عنه اذن الامام وانما يربط  
ما حدث من وقوف دابته في هذا الموضع راكبا أو لادون السيرة والسوق والقود اتفاقا  
(قوله لم يضمن) محل ذلك اذ لم يضمنه أولم يضرها أو لم يضرها أو نقرها فانارت غبارا أو حصة  
فأدت شيئا منه أفاده المكي ط وعبرة القهستاني وقيل لو عطف الدابة في هذه الصور ضمن  
كما في الذخيرة (قوله لا مكانه) أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر أنه من عطفه في السوق  
فيوصف بالهدى فيؤخذ به اتفاقا (قوله ما ضمنه الراكب) أي إنهم في الضمان سواء  
وكذا المرتد اتفاقا فيضمنون ما حدث في الطريق العام الا النفع ولا يضمنون ما حدث  
في ملكهم أو في ملك غيرهم باذنه إلا في الوطء إلى آخر ما تقدم (قوله أنه مطرد ومنه) (س)  
الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن  
فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القهستاني في السائق فذكر أنه يضمن النفع بالرجل لأنه  
يرأى عطفه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ وأكثرهم على أنه لا يضمن إذا لم يضرها  
ما عطفه عن النفع فلا يمكنه الاحتراز بخلاف الكدم لأنه يمكنه كبحها بطامها كما في شرح  
المجمع وما عطفه في الدرر وهو قول الأكثر وهو في الهداية والماتني وغيرهما (قوله  
والراكب عليه الكفارة في الوطء) أي لو وطئت إنسانا وهو ركبها وكذا الرديف فانهما  
مباشران للقتل حقيقة بنقلهما فليزهما الكفارة ويحرمان من الميراث كأنهما إذا أتلف  
على انسان اتفاقا (قوله كما صرح) لم يرد ذلك في كلامه والظاهر لما صرح باللام إشارة إلى قوله المار  
لأنه مباشرة الخ (قوله لا يضمن) لأنهم ما تمسك به في أنه لو لا السوق والقود لم يوجد الوطء  
والكفارة جزاء المباشرة اتفاقا (قوله أي لا على سائق وقائد) زاد القهستاني المرتد  
وهو غير ظاهر وخالف لما عطفه اتفاقا (قوله لم يضمن السائق على الصحيح) اعلم ان الزباي قال  
قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لأن الراكب مباشر والسائق متبب والاضافة إلى  
المباشر أولى وقيل الضمان عليه حالان كل ذلك بسبب الضمان ألا ترى أن عمدا ذكر في الاصل  
أن الراكب إذا أمر انسا فاقض المأمور الدابة فوطئت إنسانا كان الضمان عليه ما فاشتركا  
في الضمان فالناخن سائق والآخر راكب فحينئذ ينشأ عنهما الضمان وانما هو في الصحيح الاول لما  
ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل أن التسبب إنما لا يضمن مع المباشرة إذا كان السبب شيئا  
لا يعمل بانقراده في الائتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بانقراده شيئا بدون الالتقاء  
وأما إذا كان السبب يعمل بانقراده فيشتركان وهو إذا منعه فان السوق متلف وإن لم يكن على  
الدابة راكب بخلاف الحفر فإنه ليس يتلف بلا القاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف  
إلى آخرهما اه ونقله المصنف في المنع وكتب بخطه في الهامش هذا الكلام يحتاج إلى مزيد  
تحرير اه وذكر في السعدية أن ما ذكره الزباي في معرض الجواب بعزل عن هذا  
التقرير ولا يصلح جوابا عما في الاصل بل هو تحقيق وتفسير له واللازم منه وجوب الضمان  
على السائق وهو قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرمي عن الجابي  
عن قارئ الهداية ما صورته ينبغي أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون  
التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول

(لم يضمن) لعدم إمكان  
الاحتراز عنه (ولو) الجواب  
(كبيرا ضمن) لا مكانه  
(وضمن السائق والقائد)  
ما ضمنه الراكب (وضمن  
في الدواب مطرد ومنه عكس  
(و) الراكب عليه  
الكفارة) في الوطء كما صرح  
(لا عليهم) أي لا على سائق  
وقائد ولو كان سائق  
وراكب لم يضمن السائق  
على الصحيح خلافا لما جزم  
به القهستاني وغيره لأن  
الاضافة إلى المباشرة أولى  
من التسبب



في مسئلة نفس الدابة باذن  
وا كها في صفة (وضمن  
عاقلة كل فارس) أو راجل  
(دابة الآخر ان اصطدم  
وما تسمى) فوق على القفا  
(لو) كانا (حين) ليس من  
الهم ولا عامدين ولا وقع  
على وجوههما (ولو) كانا  
(عبدين) أو وقع على الوجه  
ابن كمال (يهدر دمهما) في  
العدو والخطا شر بلاية  
وغيرها ولو كانا من الهم  
فالدابة في مالهم كما مر مرارا  
ولو كانا عبدان فملى كل  
نصف الدابة ولو وقع  
أحدهما على وجهه هدر  
دمه فقط ولو أحدهما حرا  
والآخر عبد فعلى عاقلة  
الحرقية العبد في الخطا  
ونصفها في العدو (ولو) كالأول  
تجاذب رجلان حبلان فاقطع  
الحبل فبطلت عاقلة  
القفا) هدر دمهما موت  
كل بقوة نفسه (فان وقع  
على الوجه وجب دية كل  
واحد منهم) ما على عاقلة  
الآخر) لو أنه بقوة صاحبه  
(فان تعاكسا) بان وقع  
أحدهما على القفا  
والآخر على الوجه (هدية  
الواقع على الوجه على عاقلة  
الآخر) لو أنه بقوة صاحبه  
(وهدر الدم) (من وقع على  
القفا) لو أنه بقوة نفسه

بذلك

(ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فمات

بذلك في التصور أو في الضمان نأمل (قوله فديته ما على عاقلة القاطع) كذا في المأني  
والاختيار والغاية وفيها أيضا في موضع آخر لا قصاص عليه ولا دية اه وأعله رواية أخرى  
أو المراد لدية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدؤه قوله لا في الدية وانما وجبت عليه  
لأنه متعمد في التسبب لأن الوقوع بتقصيره وهو ترك الشد والاحكام فيه فصار كأنه القاء  
بيده كما في الدرر ط فهو كوقوع ما حمله على عاقلة بطلان الرداء الملبوس اذا سقط وكان  
تحمي له الانسان عادة لأنه لا يمكن الاستراضة اذ لا بد منه كما مر في باب ما يجب دية الرجل في  
الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لأنه يسير بسوقه ويقف بإيقافه  
فيضاف اليه ما حدث منه اتسبه فيعير في الحكم كأنه قتله خطأ فوجب على عاقلة دية قتله قال  
الفتية أبو الليث في شرح الجامع لو قاده أي فوطي الأعي انما فاقته فيبني أن لا يضمن القائد  
لأن الأعي من أهل الضمان فله غصب اليه وفعل الجماعة مجبار لا يبرئه في حكم نفسه فينسب  
الى القائد اتقاني مطلقا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق  
واحد والجمع قطار اه أي ككتف (قوله الدية) أي اذا كان المتلف غير مال وكان الموجب  
كارش الموضوعة فافوقها كما مر مرارا مكي اه ط (قوله هذا والساقي من جانب من  
الابل) أي في الوسط عيشي في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بهير مخرج  
وقال الاتقاني وهذا أي وجوب الضمان على السائق والقائد جميعا فاما اذا كان السائق  
يسوق الابل غير آخذ بزمام بهير أما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خافقه لا على القائد  
المتقدم لأنه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المقتدم فأنما الماخلف السائق واما فيما  
هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعا لا اشتراكا في سبب وجوب الضمان لأن كل  
واحد منهما مقرب الى الجنابة هذا بسوقه وذلك بقوة (قوله ورا كب وسطها يضمنه) أي لو  
كار رجل را كبا على بهير وسط القطار ولا يسوق شيئا من ارضه ماركه أي ما أصابه بهير  
بالابطال لأنه جعل فيه مباشرة اما ما أصابه بغير الابطال فهو عليه وعلى القائد أقاده الزبلي قلت  
وهو مبني على ما صححه سابقا وقد علمت ما فيه وجه في النهاية والكفاية الضمان عليه بالابل  
تقصيل وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) أي لا يضمن ما قدمناه لأنه  
غير سائق له ولا ما خلفه لأنه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زبلي وهذا قول بعض  
المتأخرين وأما غيره فاكفي يكون زمام ما خلفه مربوطا بهير كبا طه في النهاية وغيرها  
(قوله بلا علم قائده) متعلق برط وقديده ليني عليه قوله ويرجعوا اليه الخ لأنه اذا علم لا يرجوع  
اهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لأنه متسبب منه بتركه صوت قطاره عن الرضا  
ورجعوا على عاقلة الرضا لأنه أوقعهم فيه (قوله كاتوهم صدر الشر بعة) حيث قال ينبغي أن  
يكون في طل الرضا لأن الرضا أوقعهم في خسار المال وهذا مما لا يفتقر له العاقلة اه ح  
(قوله والقطار واقف) محقق قوله سائر (قوله لقوده بلاذن) أي بلاذن الرضا أمافي الأولى  
فانه لما رطه والقطار سائر وجد من الرضا الاذن دلالة بقوده المر بوط فلذا يرجعوا على عاقلة  
لأنه صار سببا كفاية (قوله ومن أرسل بهيمة الخ) اعلم أولا أن بين إرسال الكلب وغيره فرقا  
وهو أنه اذا أرسل الكلب ولم يكن سائقا له لا يضمن وان أصاب في فوره لأنه ليس بمعتاد  
فوره

فوره



لا يمكنه اتباعه والمتبعب لا يضمن الا اذا اتى به ولو ارسل دابة يضمن ما أصابت في فورها سواء  
ساقها أولا لانه متبعب بارها في الطريق مع امكان اتباعها فأداه في النهاية لكن في  
القهة الثاني وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه  
فصل قول أبي يوسف لا فرق بين الهداية والكلب وعلى الاول لا يضمن ما أصابه الكلب في فوره  
الا اذا ساقه وما أصابه الهداية في فوره ما يضمنه مطلقا وبه ظهر أن كلام المصنف جار على  
القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزبلي  
وغيره البهية بالكلب وتبعه الشارح أخيرا لكن قوله أو كلبا لا يناسبه خصوص ما عوله الا في  
والمراد بالدابة الكلب (قوله فسائق حكما) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سنن اولو  
انقطعت عنه أو بسيرة انقطع حكم الارسل الا اذا لم يكن طريق آخر سواء وكذا اذا وقعت ثم  
سارت وتعامه في الهداية وان ردها راد ضمن ما أصابت في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع  
على سائقها الا اذا كان يأمره اتفاقا (قوله فالمراد بالسوق الخ) تقرير على قوله وكان  
خلقها سائقا لها والمتبادر من عباراته -م- انه المشي خلقها وان لم يطرد لها ونقل المكي عن  
ملا على تقيده بطردها ما ط مخلصات وفي غابة البيان عن الاصحابي يريد به اذا ارسله  
وضربه أو زجره عند ذلك حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالدابة) الاولى البهية لانه المذكور  
في المتن والزبلي وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه (قوله ساقه أولا) لان بدنه لا يحتمل السوق  
فلم يعتبر بخلاف البهية (قوله أو دابة أو كلبا ولم يكن سائقا) أطلقه فتأمل ما اذا أصاب  
الكلب شيئا في فوره فلا يضمن المرسل بخلاف الدابة نهائية وقد مضى وجه الفرق وان المقتى  
به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله أو دابة (قوله أو انفلتت دابة) ولو  
في الطريق أو ملك غيره اتفاقا (قوله أو لا) وقال الشافعي ان ذهب ليلا يضمن لان  
العادة حفظها فيه فهو مقترط وتعامه في المعراج (قوله الجهم اجبار) أي فعلها اذا كانت  
منفلتة وفي رواية الصحيجين والامام مالك وأحمد وأصحاب السنن الجهم اجبار ما  
والجهم غلب على البهية مغرب (قوله أي المنفلتة) تقييد للجهم لان سيرها كما لا يخفى اه  
ح قال الزبلي بعد قوله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في  
الطريق أو في ملك الغير والمرسل في الطريق فعلها معتبر على ما بينا (قوله عمادية) لم يذكر  
فيما قوله حتى لو انفلتت انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه أفق به المولى أبو السعد العمادي مفتي  
الروم لكنه لما كان مقهورا من كلام القصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر الرمي أنهم لو  
اختافا في عدم القدرة على ردها فالقول للقصم والبيضة على مدعي الجهم لان انكاره لاصل  
الضمان في ضمن الدعوى لا يقيده بمقتضى حجية تأمل اه ملخصا (قوله أو ضربت يدها)  
أو كذا ما أصابت اه خلاصة فدخل ما اذا وطئت قال في الهداية ولو وثبت بضته على  
رجل أو وطأته تقتلته كان ذلك على الناحية دون الركب والواقف في ملكه والذي يبريه  
سواء اه أي بخلاف الواقف في الطريق لتعديه كفاية وسباني (قوله فصدته) أي  
الاخر وقتلته وفي التاترخانية هذا اذا كانت النعقة والضربة والوثبة في فور الضم والافلا  
ضمن عليه (قوله لا الركب) لانه غير متبعب فتخرج جانب الناحية في التفرير لتعدي وتعامه

فسائق حكما وان تراخي  
انقطع السوق فالمراد  
بالسوق المتن خالفها  
والمراد بالدابة الكلب  
زبلي (وان ارسل طيرا)  
ساقه أولا أو دابة (أو كلبا)  
ولم يكن سائقا له أو انفلتت  
دابة) بنفسها (فأصابت  
ملا أو آدميان سارا أوليلا  
لا ضمان) في الكل اقوله  
صلى الله عليه وسلم الجهم  
جبار أي المنفلتة هدر (كما  
لو جعت) الدابة (به) أي  
بالركب ولو سكران (ولم  
يقدر) الركب (على ردها)  
فانه لا يضمن كالتفلة لانه  
حينئذ ليس سيرها فلا  
يضاف سيرها اليه -ق- لو  
انفلت انسانا فصدته هدر  
عمادية (ومن ضرب  
دابة عليها ركب أو تخسها)  
بعود بلا اذن الركب  
(فتغيب أو ضربت يدها)  
نقصا (آخر) غير الطاعن  
(أو نفرت فصدته وقتلته  
ضمن هو) أي الناحية  
(لا الركب)

في الهداية (قوله وقال أبو يوسف) هو رواية عنه كافي القهة ثاني وغيره (قوله كالمو كان  
موقفا دابته على الطريق) أي فخصمها رجل فقتلت آخر بضمان نصين لانه متبعب بالابقاف  
منع وقهرها قال الرمي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسئلة المتن التي الكلام  
عليه والمصرح به في الخلاصة والبرازية خلافة قال في الخلاصة وان كان باذنه فالضمان عليه ما  
الا في النعقة بالرجل والذنب قائم اجبارا لا اذا كان الركب واقفا في غير ملكه فامر رجلا  
فخصمها فتغيبت رجلا فالضمان عليه -م- وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحية اه  
ونقل ط عن المنتقى بالتون رجلا واقفا على دابته في الطريق فامر رجلا فخصمها فقتلت  
رجلا والاخر فدابة الاجنبي عليه -م- ما ودم الاخر هدر ولو سارت عن موضعه انما تقتت من  
فور النعقة فالضمان على الناحية فقط وان لم تسر فتغيب الناحية وأخر فدابة الاجنبي  
عليها ونصف فدابة الناحية على الركب اه ملخصا وبه علم أن ضمانه مائة مائة إذا  
لم تسر من موضعه هدر والا يضمن الناحية فقط كالمو فخصم بلاذن الركب (قوله لتعديه في  
الابقاف) فلو حرت ووقفت فخصمها هدر أو غيره لا تسير فلا شيء عليه ما نقله ط (قوله أيضا)  
أي كعدى الناحية بالخصم (قوله ووطئت) أي في سيرها هداية والتقييد بالوطء  
لاخراج نحو النعقة فلا يضمن الناحية بالاذن كما مر وفي الثانية ولا يضمن الناحية ههنا  
ملا يضمنه الركب من نعمة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله فصدته عليه ما) لان سيرها  
حينئذ مضاف اليه -م- ما ثم هل يرجع الناحية على الركب بخاص في الايطا لانه فعله بامر قبل  
ثم وقيل لا وجه في الهداية (قوله فدبته على عاقلة الناحية) أي لو بغير اذنه فلو لا يضمن  
خلاصة (قوله لو الوطء فور الضم) وكذا النعقة والضربة والوثبة كأقدماء ه (تتمة)  
اقتصار على ذكر الناحية مع الركب قال في متن المتن وكذا الحكم في خصمها وههنا سائق أو  
قائد وان خصمها سائق منسوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحية  
صبيبا أو بالغ وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك  
أدبيا فدابة على العاقلة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اه وأما قول الهداية  
ولو ان الناحية صبيبا في ماله قال العلامة الشافعي في الكافي يحتمل أن يراد به اذا كانت الجناية على  
المال أو فساد دون أرش الموضحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من الجهم لانه لا عاقلة  
اهم كفاية وفي الدر المنثور وانما خصم الناحية لانه لو رضع يده على ظهر فرس عادته النعقة فنفض  
فانفلت يضمن بخلاف الناحية لان الاضطراب لازم له دون وضع اليد كافي البرجندى عن  
القنية اه وفي التاترخانية وضع شيئا في الطريق فتغيب منه دابة فقتلت رجلا لا شيء على  
الواضع اذا لم يصب ذلك الشيء اه لكن في ط عن محيط السرخسي لو نفرت من حجر  
وضعه رجلا على الطريق فالواضع غنيلة الناحية اه (قوله وفي فق عين دجاجة) منهاها  
الحمامة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسمور كافي الذخيرة ههنا (قوله أو غيره)  
ولذا ترك ابن الرical الاضافة الى القصاب وقال في سامن مظنة الاختصاص خصوص ما عند  
ملاحظة المليل الا في ذكره اه (قوله ما نفعها) فتقوم بهيمة العيز ومفقرة بضمن  
الفضل ههنا الثاني والنقصان شامل للاصل بالهزال من فق العين ط عن الوافي (قوله

وقال أبو يوسف بضمنا  
نصين كالمو كان موقفا  
دابته على الطريق تعديه  
في الايقاف أيضا وكالمو كان  
بأذنه ووطئت أحداني  
فورها فصدته عليه ما ولو  
نفت الناحية فدبته  
هدر ولو اقلت الركب  
فقتلته فدبته على عاقلة  
الناحية ثم الناحية انما  
يضمن لو الوطء فور الضم  
والا فالضمان على  
الركب لا تقطاع أثر  
الخصم دور وبرازية  
(و) ضمن (في فق عين)  
دجاجة أو شاة قصاب أو  
غيره (ما نفعها)



لأنهم لا يسمونهم فلا يعتبر فيها إلا النقصان ابن كمال أقول لا يشمل فهو الكلب والنور لكن ضمان  
 النقصان في ذلك جاز على الأصل في ضمان المتاعف اما ضمان ربيع القيمة فهو ما ياتي بخلاف  
 القياس على بالنقص (قوله وفي عينها الخ) هذا ذكره الزبلي في البقرة ونحوها وهو ما لا يان  
 المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اه تامل (قوله أي ابله) قال في  
 القاموس والابل واحد يقع على الجمع ليس يجمع ولا يجمع وجهه آبل اه فانهم (قوله  
 فائدة الاضافة الخ) أي لا يأتونهم انهم ما يكون منهم مدني لا علم يكون حكمه ما حكم السابق  
 سواء كانا مدنيين أو لحرث أو الركب فبقية ربيع القيمة كما في الذي لا يؤكل لحمه مخ (قوله  
 وحرث) في الخلاصة عن المتن في ما لا يحد مل عليه لغيره كالقصيد والجش في عينه ربيع قيمته  
 اه قات والذي نقله القهستاني عن المتن ان في نحو القصيد النقصان تامل ثم رأيت في جامع  
 الفصولين عن المتن في كافي الخلاصة (قوله والفرق ما قدمناه) أي في قوله لان اقامة العمل  
 قال في الهداية وانه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا  
 قضى عمر رضي الله تعالى عنه لان فيما مائة سدسوى اللهم كل ركوب والزينة والحمل والعمل فمن  
 هذا الوجه تشبه الاذى وقد غلبت كلالا كل ومن هذا الوجه تشبه الماكولات فمما بنا بالشبهين  
 يشبه الاذى في ايجاب الربع وبالشبه الاخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها  
 باربعة أعين الخ (قوله لكن يرد عليه) أي على الفرق المذكور قال نظر الامام والمعقد هو  
 التعليل الاول أي الذي قدمناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف القيمة اتفاقا  
 أي وأما التعليل بانها صارت كذات أربعة أعين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة  
 (قوله أنه يضمن) بدل من قوله انه لو فقا أو المصدر فاعل لعل محذوف هو جواب لو تقديره يلزم  
 انه يضمن تامل (قوله وليس كذلك) أي لا يضمن النصف كما صرح به شرع الهداية لكن نقل  
 القهستاني القول بضمن النصف عن غير القضاة (قوله كما صرح) أي عن الزبلي وقد مناه  
 عليه بان المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين  
 بالربيع يخالف لقياس فلا يقام عليه بل يقتصر على النص ولا قال فالاولى التمسك بما روي  
 الخ (قوله والتقييد بالعين) أي تقييد المصنف بقوله وفي عين بقره (قوله وقبل جميع القيمة) أي  
 لقوات الاعلاف وفي نسخة الاقران والفتية تجزئ به هذا وحكي الاخر بقيل اه سائحاتي  
 (قوله أي لو غير ما كول) لان ذلك استلزامه من كل وجه هداية (قوله وان ما كولا غير)  
 أي بن تركها على انقطاع رخصته قيمتها وبينهما كما هو تضمنه النقصان قال في غصب  
 الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه  
 وعليه المتون والشروح وقد مناه الكلام عليه في الغصب (قوله لكن في العميون ان أمه  
 لا يضمن شيئا الخ) أي ليس له أن يمسك الماكول ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين الماكول  
 وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن أبي حنيفة وظاهر الرواية التضييق في الماكول وهو الاصح كما  
 مر به يفتي كافي جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له وفيه في  
 بظاهر الرواية لكن نقل بعده انما يؤكل كل وغيره وفي ظاهر الرواية فلا شيء له فلا شيء له  
 قال وهذا يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية

والاقتناء فالعمل على ما عليه المتون والشروح وصحة في الهداية والله تعالى أعلم (قوله  
 وعرجها كقطعها) قال في جامع الفصولين ولو ضرب دابة فصارت عرجا فهو كالقطع اه  
 (قوله فيحصل التوفيق) كانه فهم من كلام الدرر انه لا يضمن في الكلب غير الاذى وهذا  
 غير مراد وانما هو في كلامه ان ما يخاف منه تلف الاذى فالاشهاد فيه هو موجب للضمان اذا  
 أعقبه تلف سواء كان المتلف مالا أو آدميا وما لا يخاف منه تلف الاذى بل يخاف منه تلف  
 المال فقط كغيب الكروم فلا يقد فيه الاشهاد ويدل عليه تشبيهه بالخائض المائل فان الاشهاد  
 فيه هو موجب للضمان المال والنفس اه وملي وهو كلام حسن دافع للمخالف من أصاها  
 فيحمل كلام الزبلي على الاتلاف مطلقا لان المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العقور وكما  
 صرح به فهو مما يخاف منه تلف الاذى كالحائط المائل والنور المطروح بخلاف كلب الغيب  
 قلت وهذا كله مخالف لما قدمناه الشارح في آخر باب العقور فيمادون النفس عن القاضي  
 يدعي ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط لاني الحيوان اه وقد أفتى في الخير به بالضممان بعد  
 الاشهاد في ضمان اعتماد الكدم وكذا في نور مطروح قال وفي البرازية عن النبي في نطح  
 النور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان  
 كالحائط المائل اه وأفتى به في الحامدية أيضا (قوله قات الخ) من قول المصنف أيضا في  
 الخ (قوله أخذ من مسئلة الكلب) أي كلب الغيب فانه ليس بما يخاف منه تلف الاذى  
 (قوله بل أولى) لانه طيرة وقد تقدم انه لا يضمن اذا أرسل طيرة اساقفه أو لا بخلاف الدابة والكلب  
 وهذا لم يرسله ولم يبقه أصلا لعدم الضمان فيه أولى ولان الخيل ماذونة من الله تعالى بقوله  
 تعالى ثم كل من كل الثمرات (قوله في معينه) أي في كتابه المسمى معين المفتي (قوله فراجع عند  
 الفتوى) قد علمت أن الموافق للمفتي قول صريح بما هو دلالة هو الاول فعليه المعول (قوله على ما هو  
 ظاهر المذهب) وهو ما قدمناه آخر كتاب القسمة من أن له القصر في ما كره وان قصر وجاره  
 (قوله وأما جواب المشايخ) من انه يمنع اذا كان الضرر ريبا (قوله على ما عليه الفتوى)  
 الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله جاريا كل حنطة انسان الخ) ظاهره ولو كان الحمار  
 اغبر الرائي وهو المستفاد من كلامه في كتاب اللقطة والذي في الفتية وغيره أرى حماره الخ  
 بالاضافة الى ضمير الرائي تامل ثم رأيت في حاشية الرمي على جامع الفصولين في أحكام السكوت  
 مانعه أقول فلورأي حماره غيره يا كل حنطة الغير فلم يمنعها صارت واقعة الفتوى فاجبت بانه  
 لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل حماره يثبت اليه مع رجوع المنفعة له وامكان دفعه  
 فتوبت عنه الضمان بخلاف حمار الغير تامل اه (قوله وقبل يضمن) أي وان لم يبقهها  
 قياسا على ما اذا كان في داره بغيره فادخل عليه آخر بغيره امتثالا أو لا فتقبل به غير ان بلاذن  
 صاحبه يضمن كافي البرازية وانما غلب الهاتج أقول ويظهر أن رجعية هذا القول او انقضاء لما صر  
 أول الباب من انه يضمن ما أحدثته الدابة مطلقا اذا أدخلها في ملك غيره بلاذنه لتعديبه وأما اذا  
 لم يدخلها ففي الهداية ولو أرسل رجعية فافسدت زرعا على فورها ضمن المرسلة وان ماتت جملها أو  
 شملا لا وله طريق آخر لا يضمن لما صر اه (قوله وتعمامه في البرازية) من ذلك ما قدمناه آنفا  
 ومنه قوله سائق حمار الحطب اذا لم يقل المالك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب

وعرجها كقطعها (فروع) نقل المصنف عن الدرر كلب يا كل غيب الكرم فاشهد ٥٣٧ عليه فيه فلم يصفه حتى أكل الغيب  
 لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف في  
 آدم كالحائط المائل ونطح  
 النور وعقر كلب عقور  
 فيضمن اذا لم يصفه انتهى  
 قال المصنف ويمكن حمل  
 المتلف في قول الزبلي وان  
 أنف الكلب فعلى صاحبه  
 الضمان ان كان تقدم اليه  
 قبل الاتلاف والا فلا  
 كالحائط المائل على  
 الاذى انتهى فيحصل  
 التوفيق قات وقد وقع  
 الاتلاف من له فحل يضعه  
 في بستانه فيخرج فيها كل  
 غيب الناس وفواكههم  
 هل يضمن رب الفضل  
 ما أنفقه الخ من الغيب  
 ونحوه أم لا وهل يؤمر  
 بنحوه عنهم الى مكان آخر  
 أم لا وجوابه انه لا يضمن  
 ربه ش. أمطلقا أنم. درا  
 عليه أم لا أخذ من مسئلة  
 الكلب بل أولى وكذا  
 ذكره المصنف في معينه  
 لكن رأيت في فتواه انه  
 أفتى بالضمان في مسئلة  
 الفصل فراجع عند الفتوى  
 وأما تحويله لمن ملكه فلا  
 يؤمر بذلك على ما هو ظاهر  
 المذهب وأما جواب  
 المشايخ فنفتي أن يؤمر  
 بنحوه اذا كان الضرر  
 ينافي ما عليه الفتوى وفي الصيرفة جاريا كل حنطة انسان فلم يمنع حتى أكل العرج  
 ضمانه أدخل غنما أو نورا أو فري. أرحار في زرع أو كرم ان سائقين ما تلف والا وقيل يضمن وتعمامه في البرازية انتهى



الثوب لاني عكسه وهو يراد ولم يتباع عنه ووجد في زرعه دابة فاخر بها  
فها كنت فاختار ان ساقها بعد الانواع يضمن والا والدار كالزعر لان ساقه بخره بخلاف المربط  
لانه محال . ربط حماره في سارية فربط آخر حماره فبعض حمار الاول ان في موضع له . ما ولاية  
الربط لا يضمن والاضمن اه . لم يضمنه ما على أعلم

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

لما فرغ من جنابة المالك وهو الحر شرع في جنابة المملوك ولما كانت جنابة اليه بما عتبار  
راكب وأخويه وهم مملوك قدسهما (قوله لا توجب الادعة واحدة) أي وان كانت كثيرة في  
انخاص متعددة (قوله لو محلا) أي للدفع بان كان قد علم به . قد علم شي من أسباب الحرية  
كالتمديد والاستيلاء والكتابة . زباني (قوله والادعة واحدة) أي ان لم يكن محلا للدفع بان  
انقد له شي مما ذكرنا توجب جنابته قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت الجنابة زباني  
قوله فكلاول) أي يجزئ بين الدفع والفداء (قوله وأخيه) أي أم الولد والمكاتب (قوله انما  
يقصد) أي يقصد التخيير لا التقي (قوله في النفس) أي نفس الآدمي وفي ٩ من التاتر حانية  
فرق بين الجنابة على الآدمي أو على المال ففي الاول خسر المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني  
بين الدفع والبيع اه . وفي القنية من خواهر زاده محجور حتى على مال فباعه المولى بهدءه  
بالجنابة فهو في رقبته يباع فيه ساعلي من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس اه . وقد مضى انما  
الكلام عليه في أول كتاب الحجر (قوله لان بهدءه) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون  
الضمير لاشان ط (قوله فيما دونها) أي دون النفس فانه يجب المال في الحالين اذا قصاص  
لايجزئ بين العبيد والعبيد ولا بين العبيد والحر او فيما دون النفس عناية (قوله لا باقراره  
أصلا) أي ولو بعد العتق قال في الشرع بلاية عن البدائع واذ لم يصح اقراره لا يؤخذ به لافي  
الحال ولا بعد العتق وكذا لو أقر بعد العتق أنه كان جاني في حال الرق لاني عليه اه . وتدل  
المجور والمأذون وهو مجزئ عليه في الولو الجمية والذي قدمه الشارح في باب القود فيما دون  
النفس عن الجوهره أنه يؤخذ به بعد العتق أقول وفي حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم  
يلزم المولى شي وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الخية ندي وفي الكرخي انه باطل  
ولو أعتق بعد لا يبيع بشي من الجنابة أما المحجور فلا نه اقراره بال فلا ينعاب حكمه كإقراره  
بالدين وأما المأذون فاقراره جائز بالدين التي لزمت به بسبب التجارة لانها هي المأذون فيها بخلاف  
الجنابة فهو كالمجور فيها اه (قوله وتقدم) أي قبيل متفرقات القضاء (قوله دفعه مولا  
ان شاء الخ) أي انه يجزئ تخفيفه اذا عاقله املوكه الا هو غرر الافكار (قوله حالا) أي كذا كل  
من الدفع والفداء على الحل لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء بدله فله حكمه ومفاده ان  
الخيار للمولى ولو قبله فاذا اختار لنفسه الفداء بؤديه متى وجد ولا يجزئ على دفع العبد عنه  
خلافه . ما كافي المجموع درمتمقي (قوله لكن الواجب الاصل الخ) جواب عما يقال لو  
وجبت الجنابة في ذمة المولى حتى وجب التخيير لما سقط بموت العبد . كافي الحر الجاني اذا مات  
فان العقل لا يسقط عن عاقبته ووجهه أن الواجب الاصل هو الدفع وان كان له حتى النقل الى  
الفداء كافي مال لز كانه فان الموجب الاصل في فيه جر من النصاب ولما لا أن ينتقل الى القيمة

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

اعلم ان جنابات المملوك لا توجب الادعة واحدة ولو محلا والافقية واحدة ولو فدى القن ثم حتى في كلاول ثم ونم بخلاف المذهب واختيه فانها لا توجب الاقيمة واحدة وسيتضح (جفي عرج خطا) التقييد بالخطا هذا انما يقيد في النفس لان بهدءه يقتص وأما فيما دونها فلا يقيد لاستواء خطئه وعمده فيما دونها ثم انما يثبت الخطأ بالبينة أو اقراره مولا أو علم القاضي لا باقراره أصلا بدائع قلت لكن قوله أو علم القاضي على غير المقتى به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زمانها شرع بلاية عن الاشياء وتقدم (دفعه مولا) ان شاء (بها فيما ك) واجبا أو (ان شاء) فداء بارتها حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع

عناية (قوله على الصحيح) كذا في الهداية والزيالي وأقره غيره من الشراح (قوله ولذا سقط  
لواجب بونه) أي قبل اختيار الفداء أو ما به . ففلا لا تنقله الى ذمة المولى غرر الافكار  
وأطلق الموت فمثل ما اذا كان باقة . ما بوية أو بهه المولى في حاجته أو استفدته لان له حق  
الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه . فلا يكون تعديا معراج عن الميسوط أمالوقته . صادر  
مختارا للارث ولو فته أجني فان عدا بطات الجنابة وللمولى أن يقتص وان خطا أخذ المولى  
القيمة ودفعها الى ولي الجنابة ولا يجزئ حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارث  
جوهره (قوله لكن في الشرع بلاية الخ) هذا غير المشهور وفي العناية وغيره ان الامرار  
ان الرواية بخلافه في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن ان الواجب هو العبد (قوله  
والجوهره) عطف على السراج وقوله عن البردوي متعلق بكل من السراج والجوهره كايه لم  
من الشرع بلاية اه ح (قوله وعلاه الزباني الخ) أي عال الحكم وهو صحة الاختيار وان  
لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته (قوله أصل حقه) أي حق أولياء الجنابة (قوله ومفاده) أي  
مفاده تعادل الزباني عما ذكره ومبني على التصحيح الثاني لكن الزباني صرح أولا بتصحيح  
الاول كالهداية وغيرها وهو المنصوص عن محمد بكاءات (قوله وأقاد الخ) هذا قول ثالث  
وفي الشرع بلاية عن البدائع ولو كان الواجب الاصل التخيير لانه الفداء عند هلاك العبد ولم  
يسقط حق الجني عليه على ما هو الاصل في التخيير بين شيئين اذا هلك أحدهما انه يتعين عليه  
الاخر فليس هذا القول بسديد اه (قوله وانه الخ) معطوف على ان الدفع والمراد  
بالكتاب من المجموع ورد شارحه هذا على مصنفه في ادعائه ان في لفظ متفهم ما فيه ط  
منهضا (قوله فان فداء) قيده لانه اذا لم يدفعه في أخرى كان عين المسئلة الثانية وهي قوله فان  
جني جناتين الخ كفاية (قوله فهي كالاولى) لانه لما ظهر عن الجنابة بالفداء جعل كأن  
لم تكن وهذا ابتداء جنابة هداية (قوله دفعه بهم الخ) فيقتصعانه على قدر ارش  
جنابتهما وان كانوا جماعة يقتصعون على قدر حصصهم وان فداءه فداء بجمع أو وشهم ولو قتل  
واحد أو فتاعين آخر يقتصعانه أثلاثا لان ارش العين على النصف من ارش النفس وعلى هذا  
حكم الشجاعت وللمولى أن يفدي من بعضهم ويدفع الى بعضهم . مقتصد ارش ما يتعلق به حقه من  
العبد وعقابه في الهداية (قوله وان وجهه الخ) الاصل أنه متى أحدث فيه نصر فاجب من  
الدفع عالم بالجنابة يصير مختارا للفداء والا فلا قتال الاول ما ذكره ومثال الثاني وطه الثيب من  
غير اطلاق لانه لا يقتص وكذا التزويج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان  
الاجارة تنقضي بالاعذار وقيام حق ولي الجنابة فيه عذر ولو لم يكن الراهن من قضاء الدين فلم  
يجزئ وكذا الاذن بالتجارة وان وكبه دين لان الاذن لا يفتوت الدفع ولا يقتص الرقبة الا أن لولي  
الجنابة أن يمتنع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى فيلزم المولى قيمته اه من الهداية  
والعناية (قوله أو بآءه) أي بآءه محجورا ولو جازي للمشتري لا لو فاسد الا اذا سلمه لان الملك  
لا يزول الا به ولا لو اختيار لا يمتنع ثم نقضه أفاده الزباني وغيره (قوله ضمن الاقل الخ) لانه قوت  
حقه فيضمنه وحقه في أقله ما لا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية  
والدليل على ان حقه أقله ما انه ليس له المطالبة بالاكثر كفاية (قوله كيبه) يجب

على الصحيح ولذا سقط الواجب بونه بخلاف موت الحر كذا كره المصنف وغيره . لكن في الشرع بلاية عن السراج والجوهره عن السبزووي ان الصحيح أنه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه أذاه حتى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلاه الزباني وغيره بانه اختار أصل حقه فمقتضى حقه في العبد عند أي حنيفة انتهى ومفاده أن الاصل عنده الفداء لا الدفع وأقاد شارح الجمع في تعليل الامام أن الواجب أحدهما وانه متى اختار أحدهما تعين ان كان قد علم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فان فداءه جاني بهدءه فهي كالاولى) حكاه (فان جني جناتين دفعه بهم الى واحد ما أو فداءه بآءه ما وان وجهه) أو اعتقه أو دبره أو استولدها المولى (أو بآءه غير عالم بها) بالجنابة (ضمن الاقل من قيمته) (والاقل من الارش وان علم به غرم الارش) فقط اجماعا (كيبه) عالم بها



اسقاطه لانه تشبيه الشيء بنفسه **هـ** ح قات يمكن أن يراد به للمبتق عليه فيكون فيه نوع من مغيرة المساقلة قال في الاختيار وكذلك لو باعه من المبتق عليه كان اختياره الاول وهبه لانه لا مستحق أخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع **هـ** (قوله) وتعلق عتقه (لان تعلق عتقه مع علمه بانه يعتق عند القتل دليل اختياره فلهذا الهبة من غير عوض) (قوله بقتل زيد الخ) أي بجناية توجب الهبة فلو علقه بغير جناية كان دخلت الدار من جن ثم دخل أو بجناية توجب القصاص كان ضربه بالسيف قات حر فلا شيء على المولى انما قال عدم علمه بالجناية عند التعلق بغيرها ولان ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم يثبت المولى على ولي الجناية بتعلقه شيئا عناية له **هـ** (قوله) كما يصير قاترا أي من ارث زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض (قوله) لان عتقه دليل تصحيح الصلح لان العاقل بقصد تصحيح نصرته ولا يحتمل الا بالصلح عن الجناية وما يحدث منها زيلبي (قوله) في قتله أو يعني) بالبناء للمجهول والضمير ان العبد دوسله يعني مقدرة (قوله) لبطالان الصلح لانه وقع على المال وهو العبد من دية المبدأ القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية تظهر أن دية العبد غير واجبة وان الواجب هو القود نصار الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال ولم يوجد زيلبي قال ط وظاهر هذا التعليق ان رد العبد واجب على ولي الدم دفعا لاعتق الباطل **هـ** وفي العناية ومما صلب البناء على ما اختاره بعض المشايخ أن الموجب الاصل هو القداء (قوله) فاعتقه سيده) اما اذا لم يعتقه فهو مخير قال في العناية والاصل أن العبد اذا جنى وعليه دين يجبر المولى بين الدفع والقداء فان دفع يبيع في دين الغرما فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية لانه يبيع على ما حكمهم وان لم ينف بالدين تأخر الى حال الحرية كالمو يبيع على ملك المولى الاول **هـ** ملخصا (قوله) بلا علم قيد به لانه لو علم كان مختارا للقداء فعليه دية الجناية لولها وقية العبد رب الدين (قوله) الاقل من قيمته الخ) واما قول الهداية وغيره عليه قيمتان فقيمة رب الدين وقيمة لولي الجناية فالمراد اذا كانت القيمة اقل من الارش كما صرح به في العناية (قوله) أي العبد الجاني أي المأذون الذي تقدم ذكره **هـ** ح (قوله) فقيمة واحدة لمولاه) أي ويدهمها الغرما لان مالية العبد والغريم مقدم في المالمية على ولي الجناية ونظامه في الزيلبي وانما لم يرد الاجنبي قيمة واحدة دون المولى لانه لم يكن ما خوذ بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه أكثر مما أتلفه أما المولى فهو مطالب بذلك اتفاقا (قوله) بخلاف كسايها) فانها تباينة اتفاقا حق الغرما قبل الدين وبعدم لان لها يداه معتبرة في الكسب منح (قوله) لم يدفع الولد الخ) قال في العناية ان فرق بين ولادة الامه بعد استدانها وبين ولادتها بعد جناية ثم اني أن الولد يباع معها في الاولى دون الثانية أن الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها لم يبق برقيتها اسقيها حتى صار المولى ممنوعا من التصرف في رقبته يبيع أو هبة أو غيرهما فكانت أي الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن وأما موجب الجناية فالدفع أو القداء وذلك في ذمة المولى لاني ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعا من التصرف في رقبته يبيع أو هبة أو استخدام وانما لا يقبها اثر العمل الحقيقي الحسي وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفا غير مرقار حصل عند الدفع

والسراية

(وكتعلق عتقه بقتل زيد) أو ربه أو شبهه (فعل) العبد ذلك كما يصير قاترا بقوله ان مرضت قات طالق ثلاثا (وان قطع عبيد حر عدا ودفع اليه فاعتقه) فأت من السراية فالعبد صلح بها) أي بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح (وان لم يعتقه) وقد سري (يرد على سيده فيقتل أو يعني) لبطالان الصلح (فان جنى ما ذون له مديون خطأ فاعتقه سيده بلا علم به اغرم رب الدين الاقل من قيمته ومن دينه) غرم (لوائها الاقل منها) أي القيمة (ومن الارش ولو أتلفه) أي العبد الجاني (أجنبي فقيمة واحدة لمولاه) لا غير (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فسلو ولدت ثم لحقها دين لم يتعلق حق الغرما بالولد بل لأف كسايها (فان جنت فولدت لم يدفع الولد) أي لولي الجناية لتعلقها بقيمة المولى لاذمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل

والسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحسية **هـ** (قوله) زعم رجل أي اقر (قوله) فقتل ذكر الاقرار بالحرية قبل الجناية وفي المسوط بعد هاولا فتفاوت بينهما عناية (قوله) الماعتق أي في زعمه (قوله) فلا شيء للحر أي الزاعم (قوله) عليه) الاولى حذفه لانه لا شيء على العاقلة ط (قوله) لانه بزعمه الخ) عبارة الهداية لانه لما زعم أن مولاه أعتقه فقد ادعى الهبة على العاقلة وأبرأ العبد والمولى الا أنه لا يصدق على العاقلة من غير حجة **هـ** وانما كان ابرأ للمولى لانه لم يدع على المولى بعد الجناية اعتقا فحتى يصير المولى به مختارا للقتل **هـ** ثم لم يحق الحق عليه بالاعتاق كفاية (قوله) لا يصدق العبد أي دفعه أو فداه (قوله) بل الهبة لانه موجب جناية الاحرار (قوله) على العاقلة) وهم قبيلة السيد الماعتق كما سمي قافهم (قوله) يخاطب به مولاه الخ) تبسع فيه المصنف وهو غير لازم وعبرة الماعتق والذو قال معتق قات اخا زيد وشحوه في الهداية وغيره او الخطيب مـ ل اذا فرق يظهر بين المولى والاجنبي لان قول المولى بل قتله بهد العتق يريده الزام الهبة على عاقلة العائن وهم قبيلة المولى لان عاقلة الماعتق لا على نفسه فقط قافهم (قوله) لانه منكر للضمان لانه اسنده الى حالة موهودة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا عرف رقه فصار كما اذا قال البالغ العاقل طلفت امرأتى وأنا صبي أو مجنون وكان جنونه معروفا كان القول هدية (قوله) فلا يكون القول له) وهذا لانه ما اسنده الى حالة موهودة منافية للضمان لانه يضمن يد هالوقطها وهي مديونة هدية (قوله) من المال) أي مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو وصى لها به ط (قوله) الا الجامع والقلة) أي اذا قال جامعها قبل الاعناق أو أخذت العلة قبله لا يكون القول قولها وان وطه المولى أمته المديونة لا يوجب المقر وهو كذا أخذه من غلمها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة موهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى في الشريعة لانه عن المواب والزيلبي ما كان قاعا بعينه في يد المقر لانه متى أقر أنه أخذه منها فداه أو يدها ثم ادعى التملك عليه أو هي تنكر فكان القول للمقر لا للمعتق أي أقر أنه أخذه منها فداه أو يدها ثم قيد بالعبد لانه لو كان الا امرحرا بالقاتر جمع عاقلة الصبي على عاقلة الاسرو بالهجو ولا لو كان الا امرحرا مكاتبا بالقاتر جمع عاقلة الصبي عليه باقل من قيمته ومن الهبة بقسطا ما اذا كان الا امرعبد مأذونا حيث لا يرجعون عليه الا بعد العتق كفاية (قوله) ورجعوا على العبد بعد عتقه) لان عدم اعتبار قوله كان الحق المولى لان نقصان الاهلية وقد زال حق المولى بالاعتاق زيلبي وهذا ما ذكره الصدوق الشهيد وقاضيان في شرحهما وفيه نظر لانه خلاف الرواية في الزيادات اتفاقا (قوله) وقيل لا) هذه هي رواية الزيادات قال الزيلبي لان هذا ضمان جناية وهو على المولى لا على العبد وقد ذكرنا ايجابه على المولى لكان الجور وهذا أوفق للقواعد **هـ** ونظامه فيه (قوله) أبدا) أي وان بلغ (قوله) عبد امثله) لم يقيد بكونه محجورا أيضا لانه يكتفي بكون الا امرمحجورا فاذا امر العبد المحجور العبد المأذون فالحكم كذلك أمالو كان الا امرعبد مأذونا والمأمور عبيد المحجور أو مأذونا يرجع مولى العبد القاتل بعد الدفع أو القداء على رقة العبد الا امر في الحال بقيمة عبده لان الا امر بامر صاغا صاغا للمأمور ونظامه في الصفة فاية ولو كان المأمور حرا بالقاتل فالقالية على عاقلة ولا ترجع

أهليته (وان كان مأمورا العبد) عبدا (مثله دفع سيد القاتل أو داه في اسطاولا رجوعه على الا امر في الحال

(زعم رجل أن سيده سرده فقتل) العبد الماعتق (وليه) أي ولي الزاعم عتقه (خطا ولا شيء للحر عليه) لانه بزعمه عتقه أقر أنه لا يصدق العبد بل الهبة لكنه لا يصدق على العاقلة الابجعية (فان صار معتق) رقه معروف لرجل (فقات أخاك) يخاطب به مولاه الذي أعتقه (خطا قبل عتق) فقال الاخ) الذي هو المولى (لا بل بعد صدق الاول) لانه منكر للضمان (وان قال لها قطعت يدك وأنت أمسي وقالت) هي لا بل (فعاقته بعد العتق ما عور لها) لانه أقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له (وكذا) القول لها (في كل ما أخذه) المولى (منها) من المال لما ذكرنا استحصانا (الاجماع والقلة) فالقول له لاسناده لحالة موهودة منافية للضمان (عبد محجورا أو صبي امرحرا بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة القاتل) لان عدم الصبي خطأ (ورجعوا على العبد بعد عتقه) وقيل لا (لا على الصبي الا امر أبدا) اقصور



في العمد ان كان العبد  
القاتل صغيرا لان عده  
خطا (فان كبير القتل  
منه) (عبد مفسر بغير  
فاعة مولا ثم وقع فيها  
انسان او اكثر فذلك فلا  
تق عليه) لان جنابة العبد  
لا توجب عليه شيئا (ويجب  
على المولى قيمة واحدة) ولو  
الواقع افا زبلي (فان  
قتل) عدد (عبد) وجان  
(حرين اكل) منهما (وليان  
نعم اكل) ولي كل منهما  
دفع السيد نصفه الى  
الحرين (الذين لم يبعوا  
او قد ام بدية) كاملة لانه  
بذلك العقو مسقط القود  
وانقلب مالا وهو ديتان  
وسقط دية نصيب العاقين  
وتبقى دية نصيب الساكنين  
او يدفع نصفه لهما (فان  
قتل) العبد (احدهما عدا  
والآخر عفا) احد  
واي العمد فدى بدية لولي  
الخطا ونصفها لاحد واي  
العمد الذي لم يبع (او  
دفع اليه) ما وقسم اثلاثا  
ولا) عنده وارباعا منازعة  
عندهما (فان قتل عبدهما  
قربهما وعفا احدهما  
بطل كله) (والا يدفع الذي  
عنا نصف نصيبه للآخر

العاقلة على الامر لان امره لم يصح زبلي (قوله ويرجع بعد العتق الخ) على قياس  
القبلي المار لا يجب شيئا فاده الزبلي (قوله وقيمة العبد) اي القاتل (قوله لانه مختار الخ)  
اي اذا دفع الفداء وكان ازيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع الابا بقية لانه غير مضطر فانه لو دفع  
العبد اجبر على الجنابة على قبوله (قوله فاعة) قيد به لانه محل الوهم فانه اذا لم يمتعه يكون  
الحكم كذلك وفي الهندية واجهوا ان حافر البئر اذا كان عبدا فادفع المولى العبد الى ولي  
القتيل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشيئا وادفع المولى الى الاول بقضاء  
او بغير قضاء وعفا عنها فيها ط (قوله ثم وقع فيها انسان) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية  
فان وقع آخر يشارك في الاول لكن يضرب الاول بقدر الدية والثاني بقدر القيمة مقدمة  
اي لان اختيار الفداء بالعتق وقع في الاول فوجب الدية ولم يقع في الثانية فلم تجب الا القيمة  
وهذا لو العتق بعد الفداء لم يملك المولى الا القيمة ويشارك في الثانية فيها ولي الاول كما افاده بعد  
ط (قوله ويرجع على المولى قيمة واحدة) اعتبار الابداح الجنابة فانه كان رفيقه  
ط (قوله الى الحرين) عبارة الماتن في المنح الى الاخرين وكذا في الماتن (قوله  
او يدفع نصفه لهما) او بمعنى الاول اقل بعد ما منصوب بان مضرة لا يتذكر مع الماتن فامل  
(قوله عولا عنده) تفسير العول هو ان تضرب كل واحد منهما بجميع حصته احدهما  
ينصف المال والاخر بكماله كفاية فتلزمه لولي الخطا لانهم ابدعيمان الكل وثلاثة السالكات من  
ولي العمد لانه يدعي النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله وارباعا منازعة  
عندهما) اي لانه ارباع لولي الخطا وربعه لولي العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي  
الخطا بلا منازعة ومنازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فله ذاية قسم ارباعا من  
ويانه ان الاصل المتفق عليه ان قيمة العين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالغريم في التركة  
ونحوها فالقيمة باءول والمضاربة لعدم التصاق في الذمة كبيع العضو لى بان باع عبد انسان  
فيضرب بجميع حقه وان وجبت بسبب دين في الذمة كبيع العضو لى بان باع عبد انسان  
كاه واخر باع نصفه واجازهم المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا بطريق المنازعة لان العين  
الواحدة تنصف بين الحقين على وجه الكمال واذا ثبت هذان فمالا في هذه المسئلة ثلاثة ارباع  
العبد المدفوع لولي الخطا وربعه لساكت من ولي العمد لان حق ولي العمد كان في جميع  
الرقبة فاذا عفا احدهما بطل حقه وفرغ النصف فبمعلق حق ولي الخطا به هذا النصف بلا  
منازعة بقي النصف الاخر واستوت فيه منازعة ولي الخطا والساكت فنصف بينهما لولي  
حقيقة ان اصل حقهما ليس في عين العبد بل في الارض الذي هو بدل المثلث والقسم في غير  
العين بطريق العول وهذا لان حق ولي الخطا في عشرة آلاف وحق العاق في خمسة فيضرب  
كل منهما بحصة كن عليه اثنان لرجل والآخر ومات عن اثنان فهو بين الرجلين اثلاثا  
بخلاف بيع الفضولي لان الملك ثبت لا يشتري في العين ابتداء عنانية (قوله فان  
قتل عبدهما اقر بينهما) اي قتل عبدين رجلين قريه لهما (قوله وقال لا يدفع الخ) لان نصيب من  
ليدفع لما اتقلب مالا بغير صاحبه صار نصبه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك  
صاحبه لم يبقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية (قوله ووجهه) اي وجهه

او يقدر بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده دية الامام

الامام اي وجهه قوله قال في الكفاية له ان القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير  
تعيين فاذا انقلب مالا احقل الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحقل  
السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحقل التنصيف بان يعتبر متعلقا بغيرهما  
شائما فلا يجب المال بالمثل (قوله فلا تخلفه الورثة فيه) الواجب اسقاطه لان المقتول  
ليس مولى لاقتل ثم يظهره ذاني مسئلة اخرى ذكرت هنا في بعض نسخ الهداية والزبلي  
حكمها حكم هذه المسئلة وهي ما لو قتل عبدا مولا له ابان فمما احدهما بطل كله خلافا لابي  
يوسف لان الدية حق المقتول ثم الورثة تخلفه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلفه الورثة  
فيه اه والذي اوقع الشارح صاحب الدرر واقع سبحانه أعلم

(فصل في الجنابة على العبد)

(قوله فان بلغت هي) اي قيمته (قوله باثر ابن مسعود) وهو لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر  
وينقص منه عشرة دراهم وهذا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف  
بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي كفاية (قوله وعنه) اي عن ابي  
حنيفة وهي رواية الحسن عنه وهو القياس والاول ظاهر الرواية اتفاني (قوله من  
الامة) اي ينقص من دية الاماطا كما ظن فانه هو درم متقى (قوله ويكون حينئذ على  
العاقلة الخ) اي يكون ماذ كرم دية العبد والامة اي دية النفس لان العاقلة لا تقتل  
اطراف العبد كاسياني آخر المعامل (قوله خلافا لابي يوسف) حيث قال يجب قيمته بالغة  
ما بلغت في ماله في رواية وعلى عاقلة في اخرى وفي الجوهرة وقال ابو يوسف في حال القاتل  
اقول عمر لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا قلنا هو محمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان  
ما جناه العبد لا تقتله العاقلة لان المولى اقرب اليه منهم اه (قوله وما قدر) اي ما جعل  
مقدرا من دية الحر اى من ارشه في الجنابة على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك  
وقوله في يده نصف قيمته تفرع عليه لان الواجب في يد الحر مقدرا من الدية بالنصف فيقدر  
في يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب في موضعه نصف عشر قيمته لان في موضعه الحر  
نصف عشر الدية كما ذكر في العناية قلت ويستثنى من ذلك خلق اللحية ونحوه ففيه حكمه  
كما ياتي وكذا في العيين فان مولا محظير كما ياتي ايضا تأمل وكذا ما في الخاتمة لو قطع رجل عبدا  
مقطوع اليد فان من جانب المبدع ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب  
الارض المقدرة للرجل وان قطع لامن جانب المقتول قيمته مقطوع اليد وعفا عنها فيها هذا وفي  
الجوهرة الجنابة على العبد فيها دون النفس لا تقتلهما لانه اتلاف لانه اجري مجرى ضمان  
الاموال اه اي فهو في مال الجاني حالا كضمان الغصب والاستملاك كافي منية الماتن  
(قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا ان محمدا قال في بعض الروايات القول به سدا يوردي  
الى ان يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كالمقطوع يد سدا يوردي ثلاثين ألفا بغير خمسة  
عشر ألفا كذا في النهاية وغرهم من الشروح (قوله وجرمه في الماتن) وهو الذي في عامة  
الكتب كالهدياء والخلاصة ومجمع البحرين وشريحه واختيار وقتاوى  
الولولجى والماتن وفي المجتبى عن المحيط نقصان الخمسة ههنا اتفاق الروايات بخلاف فصل

فلا تخلفه الورثة فيه واقه  
أعلم

(فصل في الجنابة على

العبد)

(دية العبد دية حره فان

بلغت هي دية الحر) بلغت

(قيمة الامة دية الحر

نقص من كل) من دية

عبد وامة (عشرة دراهم

اظهار الاضطرار بنية

الرقيق عن الحر وتعين

العشرة باثر ابن مسعود

رضي الله تعالى عنه وعنه

من الامة خمسة ويكون

حينئذ على العاقلة في

ثلاث سنين خلافا لابي

يوسف (وفي الغصب يجب

القيمة بالقيمة ما بلغت)

بالاجاع (وما قدر من

دية الحر قدر من قيمته)

وحينئذ (في يده نصف

قيمه) بالقيمة ما بلغت في

الصحيح درر وقيل لا

يراد على خمسة آلاف الا

خمس وخمسة في الماتن



الامة شلبي اه ط ووافقهم على الظهيرية وجامع المحبوبي موضحة العبد مثل  
موضحة الحرة تضي بخمسة مائة درهم الا انهم دفعوا له ولقطع اصبعه بعد اذ اخطا وقتنه  
عشرة آلاف او اكثر فعليه عشرة الدية الا درهم معراج (قوله ويجب حكمه عدل في  
حيته) أي اذ لم تثبت قال في البرازية وفي العيون عن الامام رحمه الله في قطع اذنه او انقصه  
او حلق لحيته اذ لم تثبت قيمته تامة ان دفع العبد اليه وحكي القدر في شهره ووليتته  
الحكومة قال القاضي القنوي في قطع اذنه وانقصه وحلق لحيته اذ لم تثبت على لزوم نقصان  
قيمه كما قال والحاصل ان الجناية على العبد ان كانت توجب في الحر كمال الدية  
ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكه بان اوجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع  
اليدين وامثاله وقطع يد رجل من جانب واحد والثاني كقطع يد رجل او قطع يد  
رجل من خلاف وقطع الاذنين وحاق الحاجبين اذ لم تثبت في رواية من قبيل الاول وفي  
أخرى من قبيل الثاني اه فتأمل (قوله في الصحيح) لان المقصود من العبد الخدمة لا الجلال  
منه (قوله لا يشبهه من له الحق) لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح  
فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فحقق  
الاشتباه من (قوله خلافا لعمد) فعنده لا فاص في ذلك وعلى القاطع ارض اليد وما نقصه  
ذلك الى ان اعتقه لان سبب الولاية قد اختلف لانه المالك على اعتبار حالة الجرح والولاية بالولاء  
على اعتبار الاخرى فتزل منزلة اختلاف المستحق واحد ما انا يقينا بقوت الولاية للمولى ولا  
معتبر باختلاف السبب وتعامه في الهداية (قوله لان البيان كالانشاء) أي انه انشاء من  
وجه حتى يشترطه لاجبة المحل لان انشاء فلو مات أحد من اثنين العتق فيه لا يصح واظهار  
من وجه حتى يجبر عليه ولو كان اظهرا من كل وجه لما اجر لان المرء لا يجبر على انشاء العتق  
والعبد بعد الشبهة محل للبيان فاعتبر انشاء عناية (قوله فدية حر وقيمة عبد) لان العبد  
لم يبق محلا بعد الموت فاعتبر به فاه اظهرا محض او أحدهما حر يمين فوجب ما ذكر وينصف  
بين المولى والورثة ادم الاولوية زيالي (قوله لو القاتل واحد ما) أي لو قتلهما معا  
فلو القاتل اثنين فيصبي ولو واحد وقتلهما على التماثل فله قيمة الاول للمولى ودية الاخر  
لورثته لانه يقتل أحدهما اثنين الاخر لاعتق فبين انه قتله وهو حر كفاية (قوله وقيمة ما  
سواه) فلو اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحد منهم ما ودية حر فقيمة مثل الاول زيالي  
(قوله ولم يدرك الاول) فلو علم فعلى قاتله القيمة بمولاه وعلى قاتل الثاني دية لورثته لانه  
لاعتق به بموت الاول زيالي (قوله فقيمة العبد من) لان المقتول بان كلام القاتلين  
قتل حرا وكل من حرمه ذلك لان القياس ياتي ثبوت العتق في الجهول فوجب القيمة  
فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما ما في حق المولى  
ولا يستحق به أفاده الزبلي (قوله فتأرجل عيني عبد) وكذا اذا قطع يديه أو رجليه يقال  
نقأ عينيه اذا قطعها واستفترجها انتقائي (قوله وقال الشافعي الخ) هو يجعل الضمان في  
مقابله القاتل فبقي الباقي على ما ذكره كما اذا قطع احدى عينيه وله ما ان المالك مع تبرع في  
حق الاطراف وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكره كافي الخرق الفاش وله

(ويجب حكمه عدل في  
لحيته) في الصحيح وقيل كل  
قيمه (قطع يد عبد مفرره  
سببه) فسرى (فان منه  
وله) لا بعد (ورقة غيره) غير  
المولى (لا يقتض) لا يشبهه  
من له الحق (والا) يمكن له  
غير المولى (اقتض منه)  
خلافا لعمد (قال) لعبد  
أحد كاحر فتشبهان  
المولى العتق في أحدهما  
بعد الشك (فان شهما  
للبيد) لان البيان  
كالانشاء ولو قتلا فدية حر  
وقيمة عبد لو القاتل واحد  
معا وقيمتها سواء وان قتل  
كلا واحد مدمعا وعلى  
التماثل ولم يدرك الاول  
فقيمة العبد من زيالي  
(فقا) رجل (عيني عبد)  
غير مولاه ان شاء (دفع  
مولاه عبده) المقصود  
لانتقائي (وأخذ) منه (قيمه)  
كامله (أو امسكه ولا يأخذ  
منه النقصان) وقاله  
أخذ النقصان وقال  
الشافعي ضمنه القيمة  
وامسك الجثة العمياء

أن المالك وان كانت ممتصة فلا تدمية غير مدمرة والعامل بالشبهين أوجب ما ذكر ابن كمال  
(قوله ولو جنى مديرا أو مولا) أي على النفس خطأ أو على مادونها جوهرية فلو جنى على مال  
لزمه أن يسي في قيمة ذلك المال المالك بالغة ما بلغت ولا شيء على المولى ط عن المكي وأما جناية  
المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان اكسابه نفسه فيحكم عليه بالاقطاع  
من قيمته ومن أرض جنائبه وتعام تقاربهم في غاية البيان (قوله من السيد) أي في ماله  
دون عاقلة حالة جوهرية واقاض من لانه صار مائعا تسلمه في الجناية من غير أن يصير مختارا  
للقضاء ادم عليه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك به من الجناية وهو لا يعلم زيالي (قوله  
الاقل من القيمة) أي قيمة كل من ما يوصف التدبير والاستيلاء لا يوم الجناية وتعامه في  
الكفاية درم متقني أي لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة أم الولد اثنتان قيمته والمدير  
ثلثاها جوهرية (قوله اقيام قيمتها) عبارة الزبلي لانه لاحق لولي الجناية في أكثر من الارض  
ولا منع من المولى في أكثر من العيز وقيمة تقوم مقامها (قوله بشارك الثاني الاول الخ) أي  
في القيمة ويصير فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حرا خطا أو قيمته ألف ثم آخر وقيمتها ألفان ثم آخر  
وقيته خمسة مائة ضمن سيده الفين باعتبار الاوسط يأخذ وليمه ألفا واحدة اذ لا تعاق في الاول  
لان حال جنائبه قيمة العبد ألف وقد أبقيناها ولا تعاق الاخير في أكثر من خمسة مائة ونصف  
الالف الباقية بين الاول والاوسط يضرب قيم الاول بديته عشرة آلاف والاوسط بالباقي له  
وهو تسعة آلاف ثم الخمسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل من  
الباقين بغير ما أخذ اه مخصص من الزبلي وغيره (قوله الاقيمة واحدة) لانه لا يمنع من  
السيد الا في رقبة واحدة زيالي (قوله لانه مجبور على الدفع) أي بسبب القضاء به عليه  
(قوله اتبع السيد) لدفعه حقه بلا اذنه (قوله ورجع) أي السيد به على ولي الجناية الاول  
لانه ظهر انه لا يتوفى منه زيادة على قدر حقه عناية (قوله أو اتبع ولي الجناية الاول)  
اقتض حقه ظاهرا وانما يبر في التضمن لان الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومما خرمه من  
وجه حتى يبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقه فاقته بدمية رنة في حق التضمن أيضا أفاده في  
الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل من ما يقع له القاضي (قوله لان حق المولى)  
ال لجنس أي حتى أولياء الجنائيات (قوله لم يتعاق بالعبد) أي بل بقيته اذ لا يمكن دفعه  
والقيمة تقوم مقام العين كما مر (قوله فلم يكن مقفوتا) يحتمل أن يكون الضمير في يكن للعبد  
ومقفوتا بصيغة اسم المفعول وان يكون ضميره الى المولى ومقفوتا بصيغة اسم الفاعل ط  
(قوله فيما مر) وهو قوله وان أعنى المدير أما الذي قبله فقد صرح المصنف به ما ط (قوله  
بجناية توجب المال) المراد من الجناية الخطا انتقائي عن الكسرى (قوله لم يجز اقراره)  
ولا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه ملحق (قوله لانه اقرار على المولى) لان موجب جنائبه  
على المولى لا على نفسه زيالي (قوله ولو جنى المدير) مثله أم الولد ط (قوله لم تسقط  
قيمه عن مولاه) لانها ثابت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك دور (قوله سي في  
قيمه) لان التدبير وصية برقبة له وقد سات له لانه عتق سيده ولا رخصة للقائل فوجب  
عليه رد رقبته وقد جرحه عنه فعليه رد بدله وهو القيمة دور وذكر الشافعي انه في الخطا

(ولو جنى مديرا أو مولا)  
ضمن السيد الاقل من  
القيمة ومن الارض) لقيام  
قيمتها مقامهما (فان دفع  
القيمة بقضاء الجنى) المدير  
أو ام الولد جناية (أخرى  
بشارك الثاني الاول) اذ  
ليس في جنائبه كلها الاقيمة  
واحدة ولا شيء على المولى  
لانه مجبور على الدفع (ولو)  
دفع القيمة لولى الاول  
(بغير قضاء اتبع السيد)  
بخصته من القيمة ورجع  
به على الاول لانه قبضه  
بغير حق لان المولى لا يجب  
عليه الاقيمة واحدة (أو)  
اتبع (ولي الجناية) الاول  
وقالا لا شيء على المولى  
(وان أعنى) المولى (المدير)  
وقد جنى جنائبات لم تلتزمه  
أي المولى (الاقيمة واحدة)  
علم بالجناية) قبل العتق  
(أولا) لان حتى المولى لم  
يتعلق بالعبد فلم يكن مقفوتا  
بالاعتاق (وأم الولد كالمدير)  
فيما مر (أقر المدير أو أم  
الولد بجناية توجب المال)  
يجز اقراره لانه اقرار على  
المولى (بخلاف ما إذا أقر  
بالقتل عمدا فانه يصح  
اقراره على نفسه) فقتل  
به ولو جنى المدير خطا فمات  
لم تسقط قيمته عن مولاه ولو



٥ فصل في غصب القن وغيره

(قطع يد عبده فغصبه رجل) ويرى ثبات (منه) ضمن الغاصب (قيمة) أقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فثبات منه برئ) الغاصب أصير ورثة متافا فغصب مستردا (غصب عبدا محجور عنه) فثبات في يده ضمن لان المحجور مؤاخذ بأفعاله لا بأقواله إلا بهد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند عبده) أخرى (ضمن السيد قيمة لهما) (نصفين) (ورجع) المولى (ينصف) قيمته على الغاصب ودفعه) أي دفع المولى نصف قيمته (الى) ولي الجنابة (الاول) لان من لم يجب الارواح لم قائم (ثم يرجع) المولى (به) على الغاصب (لانه اخذ منه بسبب) كان عند الغاصب (وبمكس) بان جنى عند مولاه ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لان الجنابة الاولى كانت في يد مالك

يسمى في قيمته لما في شرح المقدسي أعنى في مرض موته عبده فقتله العبد خطاسي في قيمته عند الامام احدهما النقص الوصية لان الاعتاق في مرض الموت وصية وهي للقاتل باطله الا ان امتق لا ينقص به وقوعه فغصب قيمته ثم عايله قيمة أخرى بقتل مولاه لان المستدعي كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه نعليه أقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا أقل وقال يسمي في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية لانه حرمدون اه (قوله قتله الوارث أو استعاه الخ) أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما ذكر من أن التدبير وصية الخ درر والله تعالى أعلم

٥ فصل في غصب القن وغيره

المراد بالغصب المدبر والصبي والمراد حكم جنابهم حالة الغصب قال الاتقاني لما ذكر جنابة العبد والمدبر ذكر جنابهم جامع فلهما لان المفرد قبل المركب ثم حر كلامه الى بيان غصب الصبي اه (قوله قطع يد عبده الخ) فلو اقطاع أجنبيا فان شاء اقتص منه وان شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعا ولو خطا فان شاء أخذ قيمته صححان عاقلة القاطع ورجعت العاقلة على الغاصب بقيته مقطوعا ورضن الغاصب قيمته مقطوعا واتبع غيره في لباقي كذا يستفاد من فروع في المقدسي سائحي (قوله ضمن الغاصب قيمة أقطع) لانه لما قطع المولى في يده نقصت قيمته بالقطع زيلبي (قوله فغصب مستردا) لاستيلا عبده عليه وبرئ الغاصب من ضمانه لو وصل ملكه الى يده زيلبي (قوله واخذ بانهاله) أي في حال دقه عناية حتى لو ثبت الغصب بالبيعة يباع فيه درر (قوله لا باقواله الخ) أي فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في دقه وانما يؤاخذ به بعد الحرية وأما فيما يوجب الحدود والقصاص فيؤاخذ به في الحال كالانفال أماده في الجنابة وأما الماذون فانه يؤاخذ بالأقوال أيضا عندنا معراج (قوله ضمن السيد قيمته لهما) لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي أجهز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير أن يصير محتارا للقتل زيلبي وينبغي أن يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت أقل من الارش لان حكم جنابة المدبر أن يلزم الأقل منه ما على المولى اتقاني (قوله ورجع المولى نصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب وجد عبده ف يرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد زيلبي (قوله أي دفع المولى نصف قيمته) أي النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع انساني عندهما خلافا لحمد (قوله لان من لم يجب الخ) حق التدبير أن يقول دون الثاني لان حقه الخ كما عبر ابن كمال أي حق ولي الجنابة الثاني قال في الجنابة وله ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يراجه أحد وانما انتقص حقه جزا حقه الثاني فاذا وجد شيان بدل العبد في يد المالك فارغا أخذت انما ما لحقه اه وأوردان هذا يناقض ما تقدم ان جنابة المدبر لا توجب الاقيمة واحدة وهنا أوجب قيمة ونصفا وأوجب ان ذلك فيما اذا تعددت الجنابة في يد شخص واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم يرجع المولى به) أي ينصف القيمة ولا يدفعه الى أحد لانه وصل الى أوليبن تمام حقهما اتقاني (قوله لان الجنابة الاولى كانت في يد مالك)

المالك ثانيا انما كان بسببها فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند الغاصب فيرجع عليه أفاده الزيلبي (قوله والقن في الفصاين) أي في المالكين كالمدر أي ان التصوير السابق بالمدر ليس احترازا عن القن ويأتي ان أم الولد كذلك (قوله يدفع العبد نفسه) لامكان نقله من ملك إلى ملك بخلاف المدبر والظاهر ان المراد انه يخير بين القداء والدفع الى الوليبن تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف قيمته على الغاصب الى آخر ما مر (قوله فغصب ثانيا) أي فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وافي بعض النسخ نفسه بالغصير وهو أظهر (قوله كان على سيده قيمته لهما) أي لأوليبن لانه منه بالتدبير كالمدر (قوله لكونهما) أي الجنابيتين عنده أي الغاصب بخلاف ما مر لان احدهما عنده فلذا يرجع بالنصف (قوله ورجع المولى بذلك النصف) أي الذي دفعه ثانيا الى ولي الجنابة الاولى (قوله وأم الولد في كلها) أي كل الاحكام المذكورة كمدبر لا شترا كهما في كون المانع من الدفع للجنابة من قبل المولى درر (قوله لا يبع من نفسه) لانه لو كان يبيع يعارضه بالسنة فلا تثبت يده حكما كذا في الشرع بلايسة عن البرهان ومثله في الكفاية والقوس تاني وغيره ما قال في المعراج لكن الفرق الاتي بين المكاتب والصبي يشير الى أن المراد مطلق الصبي فان الصبي الذي يزوج له وليه غير مقيد بذلك كره في الكافي اه ملخصا (قوله والمراد بنصفه الخ) فيكون ذكر الغصب بطريق المشاكاة وهو أن يذكر الشيء بغيره لوقوعه في جهة عناية (قوله بقاء) بالضم والمداد بالفتح وسكون الجيم بالمد فقه تاني (تقيا بصاعقة) أي نار نسقا من السماء أو كل عذاب مهلك كافي القاموس فيشمل امار الشدي والبرد الشديد والغرق في الماء والقردي من مكان عال كافي الجنابة وغيرها فقه تاني (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن هداية (قوله استحصانا) والقياس عدم الضمان مطا قالا ان غصب الحر لا يضمن الا ترى انه لو كان مكاتبام غير الا يضمن مع انه حر يد هذا أولى والجواب ما أشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تـ بيار قد زال حفظ المولى فيضاف الاتلاف اليه أما المكاتب فهو في يده نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوج أحد فهو كالحرة الكبير أما الصبي فانه في يده وليه ولذا يزوج اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحى والامراض) أي بان كان المكان مخصوصا بذلك فيضمن لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهوا يمتلئ الله تعالى مؤثر في بني آدم وغـ بـه كالفـ ذاء برازية (قوله اهذه الأماكن) أي الغالب فيها الهلاك واللام يعنى الى (قوله ضمن) لان المغصوب يحزن عن حفظ نفسه مما صنع فيه عناية وكذا يضمن لو صنع بالمكاتب كذلك كما ذكره الزيلبي (قوله تخكم صغير ككبير مقيد) الاولى في التدبير أن يقال تخكم ككبير مقيد كصغير لان مسئلة الصغير منصوصة في المتن ومسئلة الكبير ذكرها الشراح عن الامام المحمدي وفي حاشية أبي السعود استشكل هذا العلامة المقدسي بقوله لم لو كنف شخصاً وقيدته والقائد فأكاه السبع لا قصاص ولا دية ولكن يمزر ويحبس حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو قفا صبي أو ألقاه في الشمس أو أبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا في الحاشية فليتأمل ولعل القول بالضمان في الحر الكبير المقيد محمول على تلك الرواية اه ومثله في حاشية الرمل

فغاصب عن يده حبس) الغاصب (حتى يحى به أو يعلم موته) خلية كالمدر خدع امرأة رجل



الختان ذلك (فقطع حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعل عاقلة الختان نصف دينه وان لم يمت على عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب ضمان الاجور وفي رواية الوهابية نظما ومن ذا الذي ان مات بمجنيبه فاعليه اذا مات بالموت يشطر (كن حبل صبي على دابة وقال امسكه الى فقط الصبي ولم يكن منه تمييز فبات كان على عاقلة من حمله دينه) أي دية الصبي (كان الصبي ممن يركب مثله أولا) يركب وتعامه في الخليفة (كصبي أودع عبد افقته) أي قتل الصبي العبد المودع من عاقلة الصبي قيمته (فان أودع طعاما) بلا اذن وليه ولبس ما دون له في العبارة (فاحكمه) يضمن) لانه سلطه عليه وقال أبو يوسف والثاني يضمن وكذا أودع عبد مجبور ما لا فاسد له فضمن بعد عتقه وعند أبي يوسف والثاني في الحال وكذا الخلاف لو أقرضا ولو كان باذن أو ما دونه يضمن بالاجماع كالواستسكان الصبي حال القبر بلا دية فضمنه للمال قلت وهذا كله هو الصبي عاقلا ولا يضمن بالاجماع وتعامه في العناية والشرع بلا يضمن عن الثاني وممكن على خلاف ما في المتن والهداية والريعي فليحفظ أي

وأصل الاستسكان صاحب المعراج حيث قال ويشكل على هذا ما لو جسد انسانا فان منه من الجوع لا يضمن مع انه يجوز عن حفظ نفسه بما صنع جابه ٥٤٩ أقول قد علمت ان مسئلة الصبي على استسكان والحقوا به الكبير فهو استسكان أيضا وما أورد عليه مقرر على القياس والاستسكان راجع عليه وذلك الرواية موافقة للاستسكان فقد بدعي ترجيحها بذلك وأما لو جسد مات جوعا فعدم ضمانه قول الامام وقد من أول الجنائيات ان عليه القنوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال فلا تشكل على مسئلة وان أنت على علم بان العمل على ما في المتن والشرع فاعتنم هذا التصريح (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) أي بالابدان وحتى أي بحيث لا يبع لم الزوج مكانا ومنه أفا رجا فيما يظهر (قوله أو غوت) أي أوديه لم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت أي الى أن يموت ط (قوله فعل عاقلة الختان نصف دية الصبي) أي لو حرا ولو عبد يجب نصف القيمة أو تمامه لان الموت حصل بهما في أحدهما ما دون فيه وهو قطع القلفة والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان أما اذا برئ جعل قطع الحشفة وهو ما دون فيه كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية من غير وعز المسئلة الى الثانية والسر اجابة وذكرا نظمها للعلامة الطرسوسي سؤالا وجوبا (قوله فاعليه الخ) ما الأولى موصولة والثانية نافية بخلاف ما هو الشائع من زيادتها به إذا والمعنى ان الذي يجب عليه وقت عدم الموت يشطر أي نصف بالموت (قوله ولم يكن منه تمييز) أما لو سيرها وهو حيث بصرها انقطع التسبب به من هذه المباشرة الحادثة جامع القصوين (قوله وتعامه في الثانية) ذكر عبارته في المنع (قوله كصبي أودع عبدا) بالبناء للمجهول (قوله فقتله) أما لو جنى عليه فيما دون النفس كان أرسه في مال الصبي بالاجماع اتفاقا (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) تصرح بما أفادته كاف التشبيه لكن المضمون في التشبيه الدية وهذا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية أيضا لانه إذا على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله فان أودع طعاما) أي مثلا درصتني (قوله بلا اذن وليه الخ) سيد كحتمزه (قوله لانه سلطه عليه) أي وله تمكين غيره من استعماله لان عصمته حق مالكه بخلاف الادعي المملوك فمعصيته حق نفسه فلا خلق مولاه وهذا بقى على أصل الحرية في حق الدم وليس مولاه ولا ولاية استعماله فلا يملكه غيره من غير منعه أفاده في الشرع بلا يضمن (قوله يضمن) أي في الحال (قوله وكذا لو أودع عبد مجبور ما لا) أي وقبل الدية بلا اذن مولاه أما لو كان مادونا أو مجبورا لم يكن قبلها باذنه فاستهلكه الا يضمن في الحال بل بعد المقت لو بالفا عاقلا عندهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال ولو كانت الودية عبدا جنى عليه في النفس أو فيما دونها من مولاه يرفع أو أفاده اجابا اتفاقا (قوله وكذا الخلاف الخ) قال نفي الاسلام والخلاف في الابداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتفاقا (قوله ولو كان باذن) أي لو كان أودع الطعام باذن وليه أو كان مادونا في التجارة يضمن أي في الحال وهذا كحتمزه قوله المار بلا اذن وليه الخ (قوله بلا دية) أي وضوعهما فيه تسليم (قوله ضمنه للمال) لانه ما أخذ بافعاله دور (قوله على خلاف ما في المتن الخ)

بالاجماع وتعامه في العناية والشرع بلا يضمن عن الثاني وممكن على خلاف ما في المتن والهداية والريعي فليحفظ أي

أي من ان الصبي الذي لا يملك يضمن بالاجماع وذلك في العناية وغيرهما انهم ذهبوا الى ان الاسلام ذكره في شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكره وان لا يضمن بالاجماع قال ط فحصل انهم اطرقتان لاهل المذهب ٥٥٠ (قوله) صبي سقط من سطح أولى ماء فبات فلو كان من يحمي نفسه لا شيء على الابوين والافه عليهم ما الكفارة لوفى جرحه ما ولى أحدهم الوفاء جرحه كذا عن نصير وعن أبي القاسم لا شيء عليهم ما الا التوبة والاستغفار واختيار رأي الملبث انه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من يدموعه عليه القنوى ظهيرة واقعة تعالى أعلم

(باب القسامة)

اما كان أمر القنيل في بعض الا- والبول الى القسامة ذكرها في آخر الدييات في باب على حدة عناية (قوله هي افقة في القسم) قال العلامة نوح اختلاف اهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها من درواختها ابن الاثير في نهاية حيث قال القسامة بالفتح العين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسمها وقسمه اذ اختلف وقال بعضهم انها من قسم من درواختها المطرزي في المغرب حيث قال القسم العين يقال اقسام بالله اقسامه ما وقواه من حكم القاضي بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكفاة الاول واختار من لا مسكين الثاني ٥٥١ ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القنيل في المحلة أو ما في معناها مما هو ملك لاحد أو في بد أحد (قوله وعدد مخصوص) وهو شخصون يميننا (قوله على شخص مخصوص) أي مخصوص النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل أو المالك المكاف ولو امرأة الحر ولو يدا ككتاب اذا وجد القنيل في محل محمول له وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقي الشروط منها كون العدد اثنين وتساويهما في السن والعدد وقواه من فيها بالله ما قاتله ولا عاتله فالتا ولا يكون سابعه الدعوى والانتكار وبعد طاهما اذا لم يجب العيني بدون ذلك وكون الميت من بني آدم ووجود أثر القنيل فيه وأن لا يملك فاقلة فقد تضمن ما ذكره يسان من في القسامة وسببها وشروطها قال في المنع وركتها اجراء العيني المذكورة على اسان وحكمها القضاء بوجود الدية ان حلفوا او الجسد الى الخلف ان أو ان ادعى الولي المولى المولى بالدية عند المذبول ان ادعى الخطا وحلفا منها حلف الدماء وسببها من اعم الاهداء وخلاف من المقتل من القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشروطها (قوله ميت) أي ولو كتابا ووجد جرح في محله فقتل منها لو بقي ذلفرا حتى مات من الجرح فبان القسامة والدية على أهلها كما سيأتي متنا (قوله حر) أما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير ملك سيده وكذا المديروا والمالوك والمكاتب والمأذون المديون ولو في ملكه فهو رافق المكاتب والمأذون المديون ففيه ما القيمة على المولى لا على عاقلة - حالة للقرماني في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب كما في الشرع بلا يضمن البدائع وسياتي في القروع آخر الباب (قوله ولو ذميا أو مجنونا) دخل فيه الذكروا الاتي والكبير والعقل غير يخرج اليها ثم فلا شيء فيها كما سيأتي (قوله جرح الخ) سيأتي محتمزا في متنا (قوله في محله) بالفتح المكان الذي يترفع القوم ط من الصباغ (قوله أو نصفه مع رأسه) ولو مشقوقا باليد من أي ومعه الرأس وأما ان يشق طولا به ونحوه في الرأس معه فلا قسامة وهو الذي ذكره المصنف به في متنه ط

(باب القسامة)

هي افقة في القسم وهو العين مطلقا وشرعا العين باقية تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص - على وجه مخصوص - ياتي يانه (ميت) حر ولو ذميا أو مجنونا شرع بلا يضمن (به جرح أو اثر ضرب أو حتى أو خروج دم من ذنبه أو عيه وحده في محله أو وجهه أو ربه أو أكثره) من أي جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنقص وان ورد في البدن لكن لا يحكم الكل



(قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان محال لو وجد الباقي تجري فيه القسامة  
لا تجب في الموجود وان كان محال لو وجد الباقي لا تجب فيه القسامة تجب وصلاة الجنائز  
في هذا الباب تنصب على هذا الاصل هداية (قوله لا يثبوت في تكرار القسامة الخ) أي  
والدية بان وجد الأقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة  
والدية في الأقل لم وجوبها في الاكثر أيضا (قوله اذ لو علم أي بالبينه أو الاقرار قه ثاني  
أي اقرار القاتل ولا بد ان تكون البينة من غير أهل المحلة كما ياتي متنا وباتي غلام الكلام  
عليه (قوله وادعي عليه الخ) أشار الى أن من شروط الدعوى من أواباء القاتل اذ البين  
لا تجب بدونها كما في الطوري وقد مناه وانظر ما الحكم اذ لم يكن له ولي هل يدعي الامام أم لا  
ثم رأيت منة ولا من شرح المحوى انه توقف في التصدير الا في حيث لا ولي هل يصير الامام  
الخصم أم لا وقال فليراجع (قوله أو ادعي على بعضهم) ولو لمعينا بخلاف ما لو ادعي على واحد  
من غيرهم فانه سقط عنهم كما ياتي متنا (قوله حاتف خسون رجلا منهم الخ) خرج الصبي  
والمرأة والعبد كما مر ويأتي وهذا ان طلب الولي التعديل كما قدمناه فله تركه وبه صرح الرمي  
واذا تركه فهو هل يقضي له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أنه مكن ظهور القاتل لم أره فليراجع وقال  
الزباني وقوله يختارهم الولي نص على ان يختار الولي لان العيين حقه والظاهر انه يختار من  
يعلمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك أو صاحب المحلة لما أن تختارهم من العيين الكاذبة أبلغ  
فيظهر القاتل ولو اختاروا عني أو محمدا في قذف جافلان عيين وليت بشهادة اه (قوله  
بان يحلف الخ) فهو من قبيل تقابل الجمع بالجمع فهو متناف فيحلف كل واحد على قتل وتنتي  
عليه لاحتمال انه قتله وحده فيجوز على عينه بالله ما قتلناه بعين جيمها ولا يكسر لانه اذا قتله  
مع غيره كان قاتلا وقاضيه قوله ولا علمنا له قاتلا مع ان شهادة أهل المحلة بالقتل على واحد منهم  
أو على غيرهم مردودة ان يقر الحالف على عبده فيقبل اقراره أو يقر على غيره من غير أهل  
المحلة فيصدق له على المقتول فيسقط الحلف عن أهل المحلة من غير منعه من ماله أو سبب ما في أنه لو كان  
أحدهم قال قتله زيد يقول في حقه ولا علم له قاتلا غير زيد (قوله وقال الشافعي الخ) اللوث  
أن يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة أو بشهادة  
عدل أو جماعة غير عدول ان أهل المحلة قتلوه وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهرا يشهد للمدعي  
فان حلف أنهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم أو عدا فاقصاص في قول والدية في قول فان نكل  
عن العيين حلفوا فان حلفوا الاثني عليهم والافعلهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن  
الظاهر شاهدا للمدعي حلف أهل المحلة على ما قلنا في حيث لا لو قتلوه كقولنا والاختلاف في  
موضعين أحدهما ان المدعي لا يحلف عندنا وعندنا يحلف والثاني برائة أهل المحلة في العيين اه  
من الكفاية وغيرها ويان الادلة في المطولات واللوث بفتح اللام وسكون الواو والثالث المثلثة  
كما ضبطه ابن الملقن في أغات المنهاج (قوله وقضى مالان بالقود) أي على واحد يختاره المدعي  
لاقتل من بين المدعي عليهم فخر الافكار (قوله كما في شرح الجمع) وكذا في غير الافكار  
والشرع بلاية عن البرهان معز بالذخيرة والخطية أيضا (قوله ونقل ابن الكمال الخ) استدرك  
على ما قلناه من ان الكمال لم يفصل بين العمد والخطا بل قال ثم قضى على أهلها بدية

حتى لو وجد أقل من نفسه  
ولو مع رأسه لا يثبوت  
لتكرار القسامة في قبيل  
واحد وهو غير مشروط  
(ولم يعلم قاتله) اذ لو علم كان  
هو الخصم وسقط القسامة  
(وادعي عليه القتل على  
أهلها) أي المحلة كله  
(أو) ادعي على (بعضهم  
حاتف خسون رجلا منهم  
يختارهم الولي باقاه ما قتلناه  
ولا علمنا له قاتلا) بان يحلف  
كل منهم بالله ما قتلناه  
ولا علمنا له قاتلا (لا يحلف  
الولي) وقال الشافعي ان  
كان غنة لوث استخاف  
الاولياء من عينا أن أهل  
المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية  
على المدعي عليه وقضى  
مالان بالقود لو الدعوى  
بالعمد (ثم قضى على أهلها  
بالدية) لا مطلقا بل (ان  
وقعت الدعوى بقتل عمد  
وان وقعت الدعوى بخطا  
فمضى) أي فيقضي بالدية  
على عواقلهم (كما في شرح  
الجمع معز بالذخيرة  
والخطية ونقل ابن الكمال  
عن المبسوط ان في ظاهر  
الرواية القسامة على أهل  
المحلة والدية على عواقلهم

وتنقص ملها العاقلة لانه ذكر في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والخطا في المسئلة  
الا تسمية كناية عن كونه الشارح من قبل على انه أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح  
الهداية وجوبها على العاقلة وقال في النهاية وغيرها وفي المبسوط ثم يقضي بالدية على عاقلة  
أهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم هنادون حال من باشر القتل خطأ واذا كانت الدية هنالك  
على عاقلة في ثلاث سنين فهو هنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة والدية على  
عواقلهم وعلى قول زفر كلاهما على العاقلة اه ملخصا قلت ووجه الاولوية ان الموجود هنا  
مجرد دعوى اذ لم يثبت ان أهل المحلة قتلوه فهو أدنى حال من باشر القتل الخطا عاينا  
فتنقصه له العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل العمد لما قلنا من عدم اثبوت فلا ينافي  
أن العواقل لا تقتل العمد هذا ما ظهر لغيره من القاصر هذا وعبارات المتون مطلقة في أن  
القسامة والدية على أهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف أو تقدير  
مضاف أي على عاقلهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى أن القاتل كواحد من العاقلة فيقتل  
معهم كما ياتي في محله فكذا هنا ولا يقال في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم  
والدية على عاقلهم وعليهم لان أهل المحلة قتلوه حكما فيكون كالمقتول حقيقة (قوله أي في ثلاث  
سنين) أي بالفاة أي لان ابن الكمال لم يذكره كونه مذكور في المبسوط (قوله وكذا قيمة الف)  
أي اذا وجد في غير ملك سيده كما قدمناه ويأتي (قوله وان أراد الولي تكراره) أي على بعضهم  
كان اختيار الصلحا منهم مثلا ولا يجوز تخمين لا يكره عليهم بل يختار غلام الخمين من الباقيين  
أفاده الاتقاني (قوله حتى يحلف) أي أو يقر فيلزمه ما أقرب وانما لم يحكم بغير ذلك لولان  
العيين هنا نفس الحق تعظيما لدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف العيين في دعوى  
المال لان ما بدله عنه ولذا انقط بالاداء اتقاني ملخصا وهذا اذا ابدع على معين من غير أهل  
المحلة والافساق حكمه (قوله على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ما قتلته الخ (قوله هذا) أي  
الحبس بالنكول (قوله اما في الخطا الخ) أي لان موجب المبال فيقضي به عند النكول وهذا  
مخالف لما يقتضي التعديل الذي ذكرناه قريبا نامل (قوله معز بالثانية) أقول هذا مذكور في  
الذخيرة وذكر عبارتها في المنع وعزاء القهات في المجتبى والكرمان وغيرهما أما الذي رتبته  
في الخاتمة فهو قوله فان امتنعوا عن العيز حبسوا حتى يحلفوا اه ولم يفرق بين العمد والخطا  
وهو ظاهر المتون (قوله أو عبده) أي في الخطا أما العمد الموجب للقصاص فقد تقدم عدم  
قبوله على عبده سائحا (قوله ولو على غيره) أي وليس من محله كما قدمناه عن المنع وبه لم يما  
باني (قوله سقط التعليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو أقر على نفسه أو  
عبده أو على غيره من غير محله وصدقه واجه سقط التعليف عن أهل محله لكان أحسن (قوله  
ولا قسامة على صبي الخ) لانهم ليسوا من أهل النصرة وانما هم اتباع والنصرة لا تكون بالاتباع  
والعيين على أهل النصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من أهل القول الصحيح والعيين قول اه  
زباني أقول والمراد أنهم لا يدخلون مع أهل المحلة في قسامة قتلها فلا ياتي ما ياتي متنا من  
وجوب القسامة على المرأة لو وجد القاتل في قرية لها ولا ما ذكره الطوري عن المدافع من  
وجوبه على مكاتب وخذ القاتل في داره وان حلف يجب الأقل من قيمته ومن الدية اه وأما

أي في ثلاث سنين وكذا  
قيمة الفين تؤخذ في ثلاث  
سنين شرعيا لا بلية (وان لم  
يتم العدد كره الحالف عليهم  
ليتم خمسين عينا وان تم)  
العدد (واراد الولي تكراره  
لا ومن نكل منه من حبس  
حتى يحلف) على الوجه  
المذكور هنا هذا في دعوى  
القتل العمد اما في الخطا  
فيقضي بالدية على عاقلهم  
ولا يحبسون ابن كمال معز  
بالثانية ولو أقر على نفسه أو  
عبده قبيل اقراره ولو على  
غيره فصدقه الولي سقط  
التعليف عن أهل المحلة  
(ولا قسامة على صبي  
ومجنون وامرأة وعبد  
ولا قسامة ولا دية في ميت  
لا أثر به) لانه ليس بقتل  
لان القاتل عرفا هو قاتل  
الحياة بسبب ما ياتي في المحلى



لو وجد في دار المأذون في الولو بطيئة ان الاستحسان ان تجب القسامة على المولى ويخير بين الدفع والقضاء لان العهد لو اقر بالجناية الخطا لا يصح اقراره فلا يحلف **هـ** (قوله) وانه مات حلف  
**أ** انه (قوله) والاول لئلا قال المأذون مكسورة والضمير للميت الذي لا أثر به **هـ** ح (قوله) والقسامة  
 أي الدية تتبع فعل العهد أي ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على أهل المحلة لاحتمال  
 القتل منهم ولم يقتل لعدم أثره فلا تجب اتفاق (قوله) أو يسيل دم (قوله) عطف على لا أثر به  
**هـ** ح (قوله) من فيه) كذا في الهداية وغيره اورد كوفي الذخيرة أن هذا اذا نزل من الرأس  
 فان سالا من الجوف فقتيل فهو متافى واقفان عن غير الاسلام (قوله) بلا فعل أحد  
 فانه قد يخرج من القسم أو لا ينفذ لعاف ومن الدبر لمسه في الباطن أو كل ما لا يوافق رضى  
 الاحليل اخرج انفسه في الباطن أو ضعف الكلى أو الكبد أو شدة الخوف أفاده لاتفاق  
 وعلم منه أنه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو في ماء بلا فصل أحد فلا قسامة  
 ولادية لان الشرط أن لا يحل القتل على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما كما في الخسرية  
 (قوله) بخلاف الاذن والعين) فانه دلالة القتل ظاهر الا انه لا يصح منعه إعادة الابن فعل حادث  
 اتفاق (قوله) أو نصف منه) بالجر عطف على ميت كما أشار إليه الشارح أفاده **ح** (قوله)  
 ولو معه) أي مع الأقل (قوله) لما صر) من قوله لا يلوذ في تكرار القسامة في قتل واحد  
 (قوله) وجبت القسامة والدية) أي على أهل المحلة لان الظاهر أن تمام الخطي يقتل حيوان  
 كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه يتفصل ميتا هداية (قوله) وفي الظاهرية ما يخالفه  
 ونصها والجنين اذا وجد قتل في المحلة فلا قسامة ولادية **هـ** أقول والاول هو المأذون  
 في الشروع والهداية والمتقى والوقاية والدرر وغيرها (قوله) كان ابراهيمه لاهل المحلة  
 لانهم لا يفرمون بغير دمه والقيل فيهم بل بدعى المولى فاذا ادعى على غيره هم امنع دعواه  
 عليهم لانه قد شرطه **هـ** ط عن الشقي وكالحلة الملك كما سنده عن التاترخانية (قوله)  
 وسقطت القسامة عنهم) وكذا الوادي أحد الاولين اذ ذلك وبافهم حاضر ساكت ولو غابا  
 لاحام يكن المادى وكذا لا عنه فيها ولو قال أحدهم قتله زيدوا آخر عمره وأخره قال لا عرفه فلا  
 تكاذب وسقطت مناحي من الزاهدى ولم يذ كر حكم المدعى عليه ويأمنه ما ذكره  
 الاتفاقى أنه ان برهن المولى فيها والاستحاف المدعى عليه عينا واحدة فان حلف برئ والا فان  
 كانت الدعوى في المال أي القتل خطا ثبت وان في القصاص حبس حتى يقر أو يحلف أو  
 يموت جوعا عنده وقالا يلزمه الارض **هـ** ملخصا ونظامه فيه (قوله) تسقط أي في ظاهر  
 الرواية مواهب لان الشارع أوجبها ابتداء على أهل المحلة فتعينه واحد منهم لا يتافى  
 ما شرعه الشارع فثبتت القسامة والدية على أهل المحلة كفاية (قوله) وقيل تسقط  
 وهو رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاحول أن القسامة والدية تسقط عن الباقيين من  
 أهل المحلة ويقال للمولى أن يئنه فان قال لا يستصاف المدعى عليه عينا واحدة دورى ابن  
 المبارك عن أبي حنيفة مثله زيل (قوله) فدينه على عاقلته) أي تجب القسامة  
 فاذا سلف فالدية على عاقلته فمن المتأخر من قال ان هذا ممنوع أن يكون للدية مالان  
 معروف أو لم يكن ومنعه انطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان له مالان فله القسامة

وانه مات حلف أنفسه  
 والقسامة تتبع فعل العهد  
 (أو يسيل دم من فيه أو أنه  
 أو دبره أو ذكره) لان الم  
 يخرج منها مادة بالافعل  
 أحد بخلاف الاذن  
 والعين (أو نصف منه) أي  
 ولا قسامة في نصف ميت  
 (شق طولاً أو أقل منه) أي  
 من نصفه (ولو معه  
 الرأس) لما صر (أو على  
 رقبته) أي الميت (حيه  
 مكتوبة) لان الظاهر أنه  
 مات بها برأية (وما تم  
 خلقه ككبير) أي وجد  
 سقط تام الخلق به أثر  
 الضرب وجبت القسامة  
 والدية وفي الظاهرية  
 ما يخالفه (فان ادعى المولى  
 على واحد من غيرهم) كان  
 ابراهيمه لاهل المحلة  
 و(سقطت) القسامة عنهم  
 (و) ان ادعى المولى (على  
 معين منهم لا) تسقط وقيل  
 تسقط (قتيل على دابة  
 معها سائق أو قائد أو  
 راكب فدينه على عاقلته)  
 دون أهل المحلة

والدية قهستاني وعلى الاول مشى المصنف حيث قال وان لم تكن ملكا لهم وجبت ذل الفرق  
 بين الدابة والدار حيث تجب الدية على مالكها دون ساكنها كما سيأتى ان الدار لا تنقطع بد  
 مالكها اعني في الرأى والتدبير وان أجزاها بخلاف الدابة فان التصرف فيها الذي البد (قوله)  
 لانه في يده) الضمير الاول للقتيل والثاني للسائق وكذا قوله نصاركه في داره (قوله) فالدية  
 عليهم جميعا) أي على عواقلهم والقسامة عليهم هداية (قوله) وان لم تكن ملكا لهم) ان  
 وصاية أي سواء كانت ملكا لهم أو لا وانظر فيما لو كان المالك أحدهم بان كان هو السائق  
 مثلا والفائد والراكب أجنبي أو بالعكس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه ما ذكره  
 الاتفاقى لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيه امن مالا ورأسا كسب لانها تنقل وتصل  
 فالضمان فيها بأبوت اليد لا بالانصر كالدية **هـ** أفاده سعدى (قوله) علقا (قوله) إشارة إلى  
 الفرق المار بين الدابة والدار (قوله) وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق  
 فيجب ان يكون القائد والراكب مثله ويشير إليه ما في الجوى عن الرمز حلو اجازة ظاهرة  
 فاذا هو قتل لاثني فيه أبو السعود (قوله) به جزم في الجوهرة) لكن في السكة اية انه رواية  
 عن أبي يوسف في غير رواية الاحول (قوله) وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحدهم كمن اذلو  
 معها سائق أو نحوهم قد مر اتفاقا (قوله) أو قبيلتين) أو سكتين أو محلتين قهستاني (قوله) فعلى  
 أقربهما) أي من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون علوا كالأحد والافه على مالكه  
 قهستاني وباقي قرىها وقال وفيه اشعار بأنه لو وجد بين أرض قرية وبيت قرية فعلى الأقرب  
 (قوله) ولو استويا فاعلمهما) فلو كان في إحدى القرى بين ألف رجل وفي الأخرى أقل فالدية على  
 القرى بين نصفان بخلاف ط عن الهندية أقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من  
 المولى فاذا ادعى على أحدهما دون الأخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بجهته لو ادعى على  
 إحدى المستويين لا تسقط القسامة عن الأخرى لان الوجوب عليهم ما فهو كالوادي على  
 معين من أهل محلة وأما لو ادعى على البعدى فهو ابراهيمه لقرى لان اصل الوجوب عليهما  
 وحدهما كالأوادي على واحد من غير أهل المحلة وإبراهيم (قوله) وقيل الدابة اتفاقا) فالحكم  
 كذلك لو وجد طر يما بينهما ط (قوله) بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب  
 الهداية بقيل لكن جزم به في الخمانية والولو بطيئة وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله  
 متما كالمصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر ومفاده انه ان لم يسمع منه الصوت فدمه هدر  
 لكن هذا اذا لم يكن المكان علوا أو عليه يد خاصة أو عامة كما يأتي تقريره (قوله) هكذا عبارة  
 الزيلعي) أي على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر يمكن ارجاع الكل إلى معنى  
 واحد فقولهم منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في السكاكي على ان الغالب  
 انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوته امكن اما كان مدوا الضمان على نسبة  
 التقصير اليهم بعدم اغائته كان المحلوط معاهم صوته لا بالعكس فاورد الشارح عبارة الدرر  
 وغيره البيان المراد في كلام المصنف قدبر (قوله) لا يسمعون) كذا في عبارات من النسخ  
 والصواب اسقاط لا يناسب التعليل (قوله) وكذا لو وقع على ارباب معلومين) أي تجب  
 القسامة والدية عليهم كما سيأتى (قوله) على ارباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف

على الدابة علقا (قوله) علقا (قوله) إشارة إلى  
 الفرق المار بين الدابة والدار (قوله) وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق  
 فيجب ان يكون القائد والراكب مثله ويشير إليه ما في الجوى عن الرمز حلو اجازة ظاهرة  
 فاذا هو قتل لاثني فيه أبو السعود (قوله) به جزم في الجوهرة) لكن في السكة اية انه رواية  
 عن أبي يوسف في غير رواية الاحول (قوله) وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحدهم كمن اذلو  
 معها سائق أو نحوهم قد مر اتفاقا (قوله) أو قبيلتين) أو سكتين أو محلتين قهستاني (قوله) فعلى  
 أقربهما) أي من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون علوا كالأحد والافه على مالكه  
 قهستاني وباقي قرىها وقال وفيه اشعار بأنه لو وجد بين أرض قرية وبيت قرية فعلى الأقرب  
 (قوله) ولو استويا فاعلمهما) فلو كان في إحدى القرى بين ألف رجل وفي الأخرى أقل فالدية على  
 القرى بين نصفان بخلاف ط عن الهندية أقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من  
 المولى فاذا ادعى على أحدهما دون الأخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بجهته لو ادعى على  
 إحدى المستويين لا تسقط القسامة عن الأخرى لان الوجوب عليهم ما فهو كالوادي على  
 معين من أهل محلة وأما لو ادعى على البعدى فهو ابراهيمه لقرى لان اصل الوجوب عليهما  
 وحدهما كالأوادي على واحد من غير أهل المحلة وإبراهيم (قوله) وقيل الدابة اتفاقا) فالحكم  
 كذلك لو وجد طر يما بينهما ط (قوله) بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب  
 الهداية بقيل لكن جزم به في الخمانية والولو بطيئة وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله  
 متما كالمصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر ومفاده انه ان لم يسمع منه الصوت فدمه هدر  
 لكن هذا اذا لم يكن المكان علوا أو عليه يد خاصة أو عامة كما يأتي تقريره (قوله) هكذا عبارة  
 الزيلعي) أي على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر يمكن ارجاع الكل إلى معنى  
 واحد فقولهم منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في السكاكي على ان الغالب  
 انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوته امكن اما كان مدوا الضمان على نسبة  
 التقصير اليهم بعدم اغائته كان المحلوط معاهم صوته لا بالعكس فاورد الشارح عبارة الدرر  
 وغيره البيان المراد في كلام المصنف قدبر (قوله) لا يسمعون) كذا في عبارات من النسخ  
 والصواب اسقاط لا يناسب التعليل (قوله) وكذا لو وقع على ارباب معلومين) أي تجب  
 القسامة والدية عليهم كما سيأتى (قوله) على ارباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف



لان العبرة للمالك والولاية كما افاده المصنف ٥٥٨ مستند الاول والحبية والبرازية قلت وسيجي التصريح به في المتن بعد الدلالة  
 وغيره او حينئذ فلا عبرة  
 للقرب الا اذا وجد في مكان  
 مباح للمالك لاحد ولا يد  
 والافعل ذي الملك واليد  
 والمراد بالولاية واليد  
 المخصوص ولو لم يسمع  
 يمحسون فلو اقامة المسلمين  
 فلا اقامة ولا دية على  
 أحد بدائع لكن سيجي  
 وجوبه في بيت المال فتأمل  
 والمراد باليد ايضا الحقنة  
 وأما الاراضي التي اهلها  
 مالك أخذها والظالم  
 فينبغي أن يكون القاتل  
 فيها هدرًا لانه ليس على  
 القاص دية فهو في  
 عن الكرمان في المصنف وان  
 مباحا لكنه في أيدي المالكين  
 فحب الدية في بيت المال  
 لما ذكرناه اذا كان بحال  
 يسمع منه الصوت يجب  
 عليه القوت كذا في  
 الولوالبية وفيها (ولو  
 وجد) فتقبل (في أرض  
 رجل الى جانب قرية ليس  
 صاحب الأرض منها) أي  
 من أهل القرية (وهي  
 عليه) على رب الأرض  
 (لا على أهلها) أي القرية  
 لان العبرة للمالك والولاية  
 اه قلت فهو هذا صريح  
 في أن القرب اغنايهما اذا  
 وجد في أرض مباحة فلا  
 يملو كذا ولا يورثه

قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب ط (قوله لان تدبيره الخ) على المحذوف تقديره والافعل المالك  
 وذو الولاية لان الخ ط (قوله فعليه القسامة) فتكرره عليه الأيمان ولو اجمعه ولو اجمعه  
 مفارقة لاحد فيها طوري وهذا اذا ادعى ولي القاتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على  
 آخر فلا قسامة ولا دية على رب الدار تارخانية (قوله ولو اجمعه حضورا) أي في بيته كافي  
 الشر بولاية عن البرهان (قوله خلافا لابي يوسف) حيث قال لا يدخلون معه لانه لا ولاية  
 اخبره على داره وله ما أملكنا جعفر واللفظ والتناصر ثبت له م ولاية حفظ الدار بحفظ  
 صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غيبا ولو اجمعه (قوله أي الدية والقسامة) الاولى الاقتصار على  
 القسامة مراعاة لافراد الضعيف ولان الدية على عاقله أهل الخطئة كأي العناية وغيره عاقل  
 الشر بولاية ينبغي التفصيل كاتقدهم في الله فحب الدية في دعوى العهد عليهم وفي الخطأ على  
 عاقلهم اه واعترضه أبو الهودان التفسير خلاف ظاهر الرواية كما مر (قوله على أهل  
 الخطئة) بالكمس وهو ما اختطه الامام أفرد به من أراض وأعطى واحدا كأي الطلبة  
 فهو إلى (قوله دون السكان) كالمستأجرين والمستعيرين فاقسامة على أربابهم وان كانوا  
 غيبا تارخانية وكل من شتر من الذين يكون بالهبة أو له أو لوصية أو غيره من أصحاب الملك  
 وان كانوا يقضونها فهو في قوله فان باع كلهم فعلى المشتري أي دون السكان والحاصل  
 انه اذا كان في محله أملاك قديمة وحديثة وسكان فاقسامة على القديمة دون أخويه لانه  
 انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان في أملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان  
 سكان فلا نفي عليهم وهذا كله عند ما أوأما عند أبي يوسف فالثلاثة سواء في وجوب القسامة  
 وتعمامه في شرح الطحاوي قبل هذا في عرفهم واماني عرفناه في المشتري لان التدبير اليهم كما  
 أشير اليه في الكرمان فهو متاني وقد بالهله لانه لو وجد قاتل في دار بين شتر وذو خطئة فانهما  
 متساويان في القسامة والدية بالاجماع وتعمامه في العناية (قوله نهى على عدد الرؤس) فان  
 كان نصفه الزيد وعشرها العمر والباقي لبي كرقا قسامة عليهم والدية على عاقلهم اثلاثا  
 متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهره شتر  
 فهو متاني (قوله فعلى عاقله البائع) أي قالدية على عاقله البائع هكذا قاله الشراح وفي المنح  
 أي الدية والقسامة اه اقول الظاهر انه يجري فيه التفصيل المأثور وهو ان العاقله ان كانوا  
 حضورا دخلوا معه في القسامة والا فلا تأمل (قوله خلافا لهما) حيث قال ان لم يكن فيهم  
 خيار فعلى عاقله المشتري وان كان فعلى عاقله من يصير له سواء كان الخيار للبائع او المشتري  
 ابن كمال فالحاصل انه اعتبر اليدهما اعتبر المالك ان وجدوا الا توقف على قرار الملك كفاية  
 (قوله ولا تعقل طائلة الخ) أي اذا أنكرت العاقله كون الدار في اليد وقالوا انها ودية او  
 مستعارة او مستأجرة عناية (قوله ولا يكتفى بمجرد اليد) لان الظاهر لا يصلح جهة للاستفاد  
 ويصلح للدفع (قوله حتى لو كان به) أي بمجرد اليد اه ح (قوله ولا نفسه) بالرفع عطفا على  
 عاقله فافهم (قوله در الخ) عبارة الدرر وتدل عاقلته اذا ثبت انما بالجهة وهذا اذا كان له  
 عاقله والافعله كما مر ارا لا بمجرد اليد حتى لو كان به لا تدي عاقلته ولا نفسه اه فقوله  
 ولا نفسه معناه ولا يدي هو حيث لا عاقله والحاصل انه اذا كانت دار في يد رجل ووجد فيها  
 لان تدبيره لا ريبه وسيجي  
 متناقضه (وان وجد في  
 دار انسان فعليه القسامة)  
 ولو عاقلته حضورا دخلوا  
 في القسامة أيضا خلافا  
 لابي يوسف ملحق (والدية  
 على عاقلته) ان ثبت انما له  
 بالجهة كما سيجي وكان له  
 عاقله والافعله (وهي)  
 أي الدية والقسامة (على  
 أهل الخطئة) الذين خطاهم  
 الامام أول الفخ ولو بين  
 منهم واحد (دون السكان  
 والمشتريين) وقال أبو  
 يوسف كلهم مشتركون  
 (فان باع كلهم فعلى  
 المشتريين بالاجماع) وان  
 وجد في دار بين قوم لبعض  
 أ كثرهم (على) عدد  
 (الرؤس) كالشقة (وان  
 بيعت ولم تقبض) حتى وجد  
 في عاقلته (فعلى عاقله  
 البائع وفي البيع بخلافه على  
 عاقله ذي اليد) خلافا  
 لهما (ولا تعقل عاقله حتى  
 يشهدا التهوداها) أي  
 الدار التي فيها قاتل (لذي  
 اليد) ولو هو القاتل كما  
 سيجي ولا يكتفى بمجرد اليد  
 حتى لو كان به تد عاقلته  
 ولا نفسه درر معاقلته  
 لا يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة لكن فيه بحث لما  
 تقريره ان الدية للمقتول



حتى يفضي منه دينه وان لم يبق للورثة شيء ثم الورثة يخلفون فيكون الايجاب على الورثة لميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان ولا يدي انفسه فغيره بالاولى اقوة الشبهة فتأمل (وان) وجب (في القاتل) فاقسامه (والدية دور) (على من فيها من الرقاب والملاحين) اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة (وندا الهلة) حكمها كقتل (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص باهلها كما افاده ابن كمال مستندا للبدائع وقد حققه من لا خسر و آخره المصنف (على اهلها) وسوق مملوك على الملاك) وعند أبي يوسف (على السكان ملتي) (وفي غيره) أي غير المملوك (والشارع الاعظم) هو النافذ (والسجن والجامع) وكل مكان يكون التصرف فيه لهامة المسكين لا لواحد منهم ولا لجماعة يصحون

قول المحقق قوله وقد حققه ابن كمال لعل صوابه كما افاده ابن كمال الخ أي كما يدل عليه كلامه آخر القوله فليقتهم

قتل سواء كان القاتل ذا اليد أو غيره فلا يجب بغيره دية ان قيل في الصورتين لا على عاقلة ذي اليد ان كان له عاقلة ولا على نفسه ان لم يكن له عاقلة وانما يجب الدية اذا ثبت انها لدى اليد فاذا ثبت أنها له فان كان القاتل غيره فالدية على عاقلة رب الدار أو على نفسه ان لم يكن له عاقلة وان كان القاتل هو رب الدار فهي مسئلة خلافية سيذكرها المصنف بعد فعند الامام دية على عاقلة ورثته وعند هملاني فيه لانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة ولا امام أن الدية للمقتول والورثة يخلفونه فاليجاب عليهم لانه لا هم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا لورثته لا يدي هو انفسه فلا يدي له غيره بالاولى هذا تقرير مراد الشارح في هذا محل ولكن تعبيره عنه غير دقيق فربما ياتي غمام الكلام على المسئلة الخلافية في محله (قوله فاقسامه والدية الخ) الظاهر ان الدية انما وجبت ارباعا عليهم لانه على عاقلة لم تعد حضور العاقلة فلا ياتي التفصيل المشار اليه الدار تأمل (قوله على من فيها الخ) يشمل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء هداية (قوله اتفاقا الخ) هذا على ما روي عن أبي يوسف ظاهر لانه يجعل السكان والملاك في القاتل الموجود في المحلة سواء فكذلك اهلها وأما عنده ما في الهلة النسخة كان لا يشاركون الملاك لان تدبير المحلة الى الملاك دون السكان وفي القينة هم في تدبيرها سواء لانهم انقل فاعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة وهم في اليد عليها سواء بخلاف المحلة والدار لانهم لا ينقل كغاية (قوله وفي مسجد محلة) ومثله مسجد القبية قال في التاترخانية عن المنتقى ان كان في مسجد قبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلي فيه غير باع فان كان يعلم الذي اشترى وبناه كان على عاقلة القسامة والدية وان كان لا يعرف الذي بناه كان على أقرب الدور منه وان كان في دور غير نافذ ومصلاه واحد كان على عاقلة اصحاب الدور الذين في الدور واذا وجد القاتل في قبيلة فيمارة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على اصحاب الهلة وأهل كل مسجد محله (قوله الخاص باهلها) وهو غير النافذ كما به من قوله في الشارع الاعظم هو النافذ (قوله وقد حققه ابن كمال الخ) اعلم ان مثالا خسر وجهه الله تعالى قسم في الدور الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان أيضا شارع المحلة وهو ما يكون المرو فيه أكثر بالاهل واو قد يكون لغيرهم أيضا والشارع الاعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية وأقره المصنف في المنع ونارعه ابن كمال وكذا التاترخانية لا ياتيه غير مسلم بل الحل الصحيح ان يراد بشارع الهلة الخاص باهلها وهو ما ليس نافذ الان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع المخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البدائع ولا قسامة في قاتل يوجد في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وجسورها لانه لم يوجد المالك ولا يد المخصوص اه وبه تعلم ما في قول الشارح وقد حققه من لا خسر (قوله والجامع) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلة هملاني وفي التاترخانية من المنتقى وجد في المسجد الجامع ولا يدي فاقلة أو زوجه النام يوم الجمعة فقتله ولا يدي من هو فعلى بيت المال كما يكون على أهل المحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتل رجل بالسيف ولا يدي من هو فعلى بيت المال (قوله)

(الاقسامه) ولاديه على أحد ابن كمال (و) انما (الدية على بيت المال) لان الغرم بالغنم ثم انما يجب الدية فبما زر على بيت المال (ان كان ثانيا) أي بعد (عن المحلات والا) يكن ثانيا بل قريبا منها ٥٥٧ (فعلى أقرب المحلات اليه) الدية والقسامة (قوله لاقسامه) لان هذا امر يقع في الدليل عادة ولا يكون هناك أحد يحفظه والقسامة تجري في موضع يتوهم وجود من يعرف فاقلة أفاده الاتفاق (قوله وانما الدية على بيت المال) وتؤخذ في ثلاث سنين لان حكم الدية التاجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم الا ترى أنها تؤخذ من مال المقر بقتل الخطأ في ثلاث سنين اه اختيار (قوله لان الغرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الاعظم كان الغرم عليهم في دفع من ماله من الموضوع له من في بيته ط (قوله فبما زر) يشمل الشارع الاعظم السجن والجامع والذي رأيت في شروح الهداية ذكر هذا القيد أعني قوله اذا كان ثانيا في السوق الغير المأول والظاهر الاطلاق لما تقدم من انه لو وجد في قفلة غير مأول كقاعة غير القرب لكن في الطوري عن المنتقى ولو وجد القاتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير مأول من المحلات وكذا السجن عادة فلا تأمل (قوله بل قريبا منها) الظاهر ان الاعتبار فيه معار الصوت (قوله وكذا في السوق الثاني الخ) استثناء في المأول من قوله اذا كان ثانيا أي ان الدية على بيت المال في السوق الثاني الا اذا كان فيها من يسكنه باليلا الخ وافاده لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق مؤنة وثذ كر كما في القاموس (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية ط (قوله عز بالنهاية) وعزاه فيها الى مبسوط غير الاسلام ومنه في الكفاية والمعراج وعزاه الاتقاني الى شرح الكافي (قوله قاتل وبه) أي عاقب المتقن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من أن المعتبر أولا المالك واليد الخاصة ثم اقرب ثم اليد العامة (قوله في برية) أي غير مأولة ولا قريبة من قرية أو نحوها كما يعلم مما بعده وغير منتفع من العامة المسكين والافعلي بيت المال كما مر (قوله أو وسط القرية) ليس بقيد بل المراد من ورويه في غير كبير احتراز عن الصغير وعملوا كان محتملا في الشط أو مر بوطا أو ملق على الشط أفاده ابن كمال وغيره ويعلم مما بعده (قوله ابن كمال) وغمام عبارة بخلاف ما اذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب لا يجهل أن يكون قاتل أهل الحرب اه وعزاه الى الكرخي جازما به ولم يبره عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا جزم به القهستاني وعزاه شراح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره الصكن قال العلامة الاتقاني انه انيس بشي لانه خلاف مانص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحاوي وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولان القرية ونحوه ليس في ولاية أحد فلم يلزم حفظه على أحد والالزم اعتبار ذلك في المفارقة البعيدة أيضا لانه قاتل المسكين لا محالة اه ملخصا قاتل والمراد بموضع انبعاثه موضع انبعاثه ونسبه (قوله على أهل) أي يجب القسامة والدية عليهم هداية أي على عاقلة من اتقاني تأمل (قوله أو قفلة لا أحد) أي لا رباب معلومين (قوله فعلى أقرب المواضع الخ) عبارة الامام محمد كذا نقله الاتقاني فعلى أقرب القبايل الى ذلك الموضع من المصر القسامة والدية اه والظاهر ان القرية كذلك لو فيها قبائل والافاقرب (لا أحد) كما مر ويحيى (او كانت من بيعة من القرية) أو الاخبية أو القسطة بحيث يسمع منه الصوت (يجب على الثالث) أو ذي اليد (أو على أهل القرية) أو أقرب الاخبية فيلبي (ولو محتملا بالسط) أو بالجزيرة أو مر بوطا أو ملق على الشط (فعلى أقرب) المواضع اليه من القرية والامصار زاد في الخاتمة







العاقلة انما يقضه - ملون ما  
 يجب على الورثة تحقه فيما  
 لهم ولا يمكن الايجاب على  
 الورثة للورثة لان الايجاب  
 ليس للورثة بل للقتيل حتى  
 تقضى منه ديونه وتنفذ  
 وصاياه ثم يخلفه الوارث  
 فيه وهو طاهر الصبي  
 والمعتوم ان قتل آباء تحب  
 الديه على عاقله وتكون  
 ميراثه فتنبه (ولو وجد في  
 أرض موقوفه أو دار  
 كذلك) بعض موقوفه  
 (على أرباب معلومه  
 فاقسامه والدينه على  
 اربابها) لان تدبيره اليهم  
 (وان كانت) الارض أو  
 الدار (موقوفه على المسجد  
 فهو كالموقوف فيه) أي في  
 المسجد زيلجي ودرر  
 وسراجيه وغيرها وقد  
 قدمناه قلت والتقييد  
 يكون الارباب الموقوف  
 عليهم محالون لا يخرج غير  
 المحالين كالمال كان وقفا  
 على الفقراء والمساكين  
 فان الظاهر ان الديه  
 تكون في بيت المال لانه  
 لا يتبدل يكون من جملة  
 اعداء المملوكين فاشهد

فَبَايِلْ (ولو وحدي. ههنا. في فلا غمرا. كه. في. الخعة والفسطاط. علي من يد. كنه ماوي

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْإِنشَاءِ) •

٧١ من ٢ المرأة في دار زوجها افا القمامة والادوية على الماء

• (كتاب الما قبل) • (هي جمع من مادة) بفتح بـ ـ تكون فـضم (وهي الدبة) ونسبى من اللان انقل الدما من انفسك



ثم هم هذا الاسم فمعت الديعة مة قلة وان كانت دواهم أو دنائير اتقاني (قوله أي عكة)  
 الأولى عكة وفي بعض النسخ بدون ضمير (قوله والعاقلة أهل الديوان) قال في المغرب  
 الديوان الجريد من دقن الكتب اذا جعلها لائم اقطع من القراطيس مجموعة ويروى ان عمر  
 أول من دقن الدواوين أي رتب الجرائد لولا ولا واقضاة ويقال فلان من أهل الديوان أي من  
 أثبت اسمه في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحماكم باقتضاه من عمر بن الخطاب رضي الله  
 تعالى عنه انه فرض المعاقلة على أهل الديوان وذلك لأنه أول من فرض الديوان وجعل العقل  
 فيه وكان قبل ذلك على عتيرة الرجل في أموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع بل  
 تقرير له لأنه عرف أن عتيرته كانوا يتبعون بطريق النصر فلما كان التصار بالرياء جعل  
 العقل عليهم حتى لا يجب على النسوان والمساكين أن لا يحصل لهم التناصر اه وفي المعراج  
 طعن بعض المحدثين وقال لا جناية من العاقلة فتكون في مال القاتل لقوله تعالى ولا تزر  
 وازرة وزرا أخرى فلما ايجاب عليهم مشهور ثبت بالأحاديث المشهورة وعليه عمل اصحابه  
 والتابعين فزاد به على الكتاب على ان العاقلة يقتلونه بابتداء بارتقاء عتيرتهم وهم قتلهم حفظه  
 ومراقبته وخصوا بالضم لأنه انما اقتصر اقوتها بناصره فكانوا هم المقصرين وكانوا قبل الشرع  
 يقتلونه عنه تكمرا واطمئنا على الممرور فالتشرع قرر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس  
 فان من لحقه خسران من سرقة أو سرق بجهده وولاه ما لا هذا المعنى اه (قوله وهو هم  
 المسكر) أي المرائين هم هنا المسكر قال في الدر المنثور في النساء والذرية عن له حظ في الديوان  
 وكذا المجنون لاني علمهم من الدية واختلاف في دخولهم لم يباشروا القتل مع العاقلة في  
 القرامطة والصحيح أنهم يشتركون العاقلة كما في الشرع لا لايعة عن التبيين اه (قوله ان هو  
 منهم) أي يقتلونه لقاتل هو منهم قال في غرر الافكار فان كان غازيا فعاقلته من يرزق من  
 ديوان القرامطة وان كان كاتبها فعاقلته من يرزق من ديوان الكتاب اه وقيد في الدر المنثور  
 كانه متاني بكونه من أهل مصر هم لامن مصر آخره قبل مطلقا قلت وفي الهداية ولا يقتل  
 أهل مصر لأهل مصر آخر اذا كان لأهل كل مصر ديوان على حدته وقال الاتقاني وهذا اذا كان  
 ديوان كل واحد من المصرين مختلفا لأنه لم يوجد التناصر بينهم ما حدثت ذوا ما اذا كان ديوانهم  
 واحدا وكان الجاني من أهل ديوان ذلك المصر لا تخبره قلة أهل ذلك المصر (قوله خرج  
 ما انقلب مالا الخ) أي خرج القتل الذي انقلب موجه الى المال بعرض صلح أو شبهة فانه لم  
 يجب بنفس القتل فلا تجبه العاقلة كما يأتي (قوله فتؤخذ من عطايهم أو من أرزاقهم) أي  
 لأمر أموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل من أصحاب الرزق بقضى بالدية في  
 أرزاقهم في ثلاث سنين لان الرزق في عتيرته بمنزلة العطاء ثم ينظر ان كانت تخرج أرزاقهم في كل  
 سنة فكما خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء أو في كل سنة أنهم يؤخذ منه سدس  
 الدية أو في كل شهر يؤخذ منه من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وان  
 كان لهم أرزاق في كل شهر وأعطية في كل سنة فرضت في الأعطية لأنه أيسر لان الأعطية  
 أكثر الرزق لكفاية الوقت فيتمتعهم الادامته اه (قوله والفرق الخ) وقيل الأعطية ما  
 يفرض للمقاتل والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقاني (قوله

أي عكة ومنه العقل لانه  
 ينتم القبايح (و العاقلة  
 أهل الديوان) وهم  
 المسكرو عند الشافعي  
 أهل العشيرة وهم العصباء  
 (ان هو منهم فيجب عليهم  
 كل دية وجبت بنفس  
 القتل) خرج ما انقلب  
 مالا بصلح أو شبهة كقتل  
 الاب ابنه عند ائمة في  
 ماله كما في الجنائيات  
 (فيؤخذ من عطايهم)  
 أو من أرزاقهم وهو الفرق  
 بين العطية والرزق أن  
 الرزق مائة فرض في بيت  
 المال بقدر الحاجة  
 والدية مائة مشاهرة أو  
 مائة والعطاء ما يفرض  
 في كل سنة لبقاء الحاجة  
 بل يصبره وعنته في أمر

في ثلاث سنين) اعلم أن الواجب اذا كان ثلث الدية أو اقل يجب في سنة واحدة وما زاد على  
 الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة  
 هداية وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطا فعلى كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء  
 بالكل (قوله من وقت القضاء) أي بالدية لامن يوم القتل والجناية كما قال الشافعي غرر الافكار  
 (قوله فان خرجت العطايا الخ) ذكر في الجمع ودور البصائر ان تؤخذ في ثلاث سنين سواء خرجت  
 في اقل أو أكثر قال في غرر الافكار يمكن في الهداية وغيره هاله ان اعطيت العطايا في ثلاث  
 سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة أو في أربع سنين تؤخذ الدية كلها ضمن سنة  
 واحدة أو أربع سنين لان وجوبها في العطاء للتخفيف وهذا حاصل في أي وقت اخذ فعلى هذا  
 كان المراد من ثلاث سنين ثلاث أعطية ولو اجمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم  
 خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء اه اقول نه في الهداية فرق بين العطاء  
 والرزق فان الرزق اذا خرج في اقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره كما قدمناه فالثلاث سنين في نفسه على  
 حقيقة في العطاء لا في العطاء تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في المجتبى مع ملايان الرزق لما كان  
 مقدرا بالكفاية لزم المخرج بالاخذ منه في اقل من ثلاث سنين (قوله وكل من يتناصر هو به)  
 قال في الهداية والتبيين ويقتل أهل كل مصر عن أهل سواهم لانهم اتباع لأهل المصر  
 فانهم اذا حاربهم امر استنصر واجم فيه قلوبهم أهل المصر باعتبارهم في القرب والنصرة ومن  
 كان منزلة بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه أهل الكوفة لأنه يستنصر بأهل ديوانه لا بجيرانه  
 والحاصل ان الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم النصر بالقرواية والنسب والولاء  
 وقرب السكنى وبعد الديوان النصر بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقلة منها  
 أخوان ديوان أحدهم بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يقتل أحدهما عن صاحبه وانما  
 يقتل عنه أهل ديوانه ومن جنى جناية من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل  
 البادية أقرب اليه نسباً ومكانة منه عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان  
 يكون بينهم وبين أهل الديوان قرابة لان أهل الديوان هم الذين يذون عن أهل المصر ويقومون  
 بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له قلوبهم وانما يقتلونه اذا كانوا قريبا له في البادية  
 أقرب منهم نسباً لان الوجوب بحكم القرابة وأهل المصر أقرب منهم مكانا فكانت القدرة على  
 النصر لهم وصارت نظيرهم مثل القبيلة المنقطعة اه أي ان للولي الابن ذن يزوج اذا كان  
 الأقرب عائدا غايبا عنية وذكر الاتقاني انه القول الثاني أصح (قوله على الأصح) وقيل يؤخذ من  
 كل واحد في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما في المتن (قوله ثم السنين الخ) كان المناسب أن  
 يذكر كرمه بالقابض قوله فان خرجت العطايا الخ (قوله فان لم تسع القبيلة الثلاث) أي بان تكون  
 ثلاث فتصير الحصاة كثر من ثلاثة أو أربعة درمتين ثم عبارة الهداية وغيرها تتسع  
 بتامين في أوله فكان على المصنف التعبير به او حذف اللام من قوله لذلك والقبيلة غير قيد قال  
 في الهداية وعلى هذا حكم الرابطة اذا لم تسع لذلك أهل راية ضم اليهم أقرب الرايات يصرف  
 أقربهم نصرة اذا حاربهم أصراً الأقرب فالأقرب ويقوض ذلك الى الامام لأنه هو العام به اه  
 (قوله على ترتيب العصبية) فية قدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا اذا كان الجاني

الدين (في ثلاث سنين) من  
 وقت القضاء وكذا ما يجب  
 في مال القاتل عدان قتل  
 الاب ابنه يؤخذ في ثلاث  
 سنين عندنا وعند الشافعي  
 يجب حالا (فان خرجت  
 العطايا في أكثر من ثلاث  
 أو اقل تؤخذ منه) لم يحصل  
 المقصود (وان لم يكن)  
 القاتل (من أهل الديوان  
 فعاقلته قبياته) وأما به  
 وكل من يتناصر هو به  
 تنویر البصائر (وتقسم)  
 الدية (عليهم في ثلاث سنين  
 لا يؤخذ في كل سنة الا  
 درهم أو درهم وثلث ولم  
 تر د على كل واحد من كل  
 الدية في ثلاث سنين على  
 أربعة) على الأصح ثم  
 السنين بمعنى العطيات  
 فهو متاني ذليقة (فان لم  
 تسع القبيلة الثلاث ضم اليهم  
 أقرب القبائل نسباً على  
 ترتيب العصبية



من أولاد الحسين رضي الله عنه ولم يتسح حبه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنه ثم  
 بنوهم فان لم تتسح هاتان القبيلتان لضم عقيل ثم بنوهم كافي الكرماني وآباء القاتل وابناؤه  
 لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس أحد الزوجين عاقلا لا آخر وعامة في القهستاني  
 (قوله والقاتل عندنا كإحدهم) يعني اذا كان من أهل العطاء أما إذا لم يكن فلا شيء عليه من  
 الدية عندنا أيضا ذكره في المبسوط وعند الشافعي لا شيء عليه مطلقا (مراج) (قوله  
 فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة انه اختيار المتأخرين ومشي في الهداية هنا على  
 عدم المشاركة قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوي وهو الأصح وهو أصل رواية محمد بن  
 الحسن ذكر في النهاية ان ما تقدم انما هو فيما اذا وجد القاتل في دار امرأه فادخلها المتأخرون  
 مع العاقلة لا تقدير ما قلناه بسبب وجوب القسامة أما ما قلناه فهو اذا كانت قاتلة حقيقة  
 والفرق ان القسامة لا تلزم وجوب الدية على المقسم أما بالاستقلال أو بالدخول في العاقلة  
 عندنا بالاستقراء وقد حقق المأزوم فحقق اللازم بخلاف القاتل مباشرة فانه قد لا يلزم  
 الدية أهـ ملخصا وعليه فليس في المسئلة اختلاف نصيب لاختلاف الموضوع فتأمل (قوله  
 قبيلة سيده) أي مع سيده كافي النمر بل لا يهمل البرهان وبعبارة المتلقي وعاقلة المعتق ومولى  
 المولاة مولاة وعاقلة وهي أخصروا وأظهر (قوله جنابة سيده) من إضافة المولى إلى فاعله  
 وأما إذا جنى حر على نفس سيده فأتى ط (قوله ولا عهد) أي في النفس أو العارف فان العهد  
 لا يوجب التعفيف بحمل العاقلة فوجب القودبه قهستاني (تنبيه) قال في الأشباه  
 لا تعقل العاقلة العهد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الأولياء أو صالح فان نصيب الباقيين يقلب  
 مالا وتحملة العاقلة أهـ أقول وقد قدمنا في باب القودب في ما دون النفس عن السلامة فأمم  
 أنه خلاف الرواية ولم يقل به أحد والذي في سائر الكتب انه في مال القاتل فتنبه (قوله أو  
 قتله ابنه عهدا) الأولى كقتله كما عبر به فيما مر أنفالي يكون غيبا للشبهة ومنها ما اذا قتله لرجلا  
 وأحدهما أصبي أو معتوه والآخر عاقل بالغ أو أحدهما مجنون أو لا خبر بهما (قوله ولا ملزم  
 يصلح) أي عن دم عهدا وخطا أهـ ط فانه على القاتل حالا اذا أجل قهستاني (قوله أو  
 اعتراف) أي بقتل خطافه على المقر في ثلاث سنين قهستاني (قوله ولا مادون نصف  
 الدية) أي مادون أرش الموضوعة وهو خمسة مائة وهذا خاص فيما دون النفس أما بدل النفس  
 فتمت له العاقلة وان قل كالقتل مائة رجلا لآخر فاعلى عاقلة كل مائة درهم أو قتل رجل عبدا  
 قيمته مائة مثلا لزم العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة أهـ ملخصا من  
 الهداية والكفاية (تنبيه) قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان حكومة العدل  
 لا تضمنها العاقلة مطلقا أي وان باغت أرش الموضوعة وذكر الاتقاني عن الكرخي ان العاقلة  
 لا تعقل جنابة وقعت في دار الحرب فالدية في مال الجاني (قوله لقوله عليه السلام الخ) ذكره  
 فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومر فوالكنا قبيل انه من كلام الشافعي قال في  
 القاموس وقول الشافعي لا تعقل العاقلة عبدا ولا عبدا ليس بجديد كانوا هم الجوهرى ومعناه  
 ان ينجى الحر على عبدا لا العبد على حر كانوا هم أبو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان  
 الكلام لا تعقل العاقلة عن عبدا ولم يكن ولا تعقل عبدا قال الأصمعي قلت في ذلك أبو يوسف

والقاتل (عندنا) كإحدهم  
 ولو القاتل (امرأة أو صبيا  
 أو مجنونا) فيشاركهم على  
 الصحيح زيادى (وعاقلة  
 المعتق قبيلة سيده ويعقل  
 عن مولى المولاة مولاة)  
 وقبيلة مولاة (و) أعلم انه  
 لا تعقل عاقلة جنابة عبدا  
 ولا عهد) وان سقط قوده  
 بشبهة أو قتله ابنه عهدا كما  
 مر (ولا ملزم يصلح أو  
 اعتراف) ولا مادون نصف  
 عتير الدية لقوله عليه  
 السلام لا تعقل العواقل  
 عبدا ولا عبدا ولا صلحا ولا  
 اعترافا ولا مادون أرش

بجسرة الرشيد فلم يفرق بين عقلة وعقالت عنه حتى فهمته أهـ أي لانه يقال عقالت القاتل  
 اذا أعطيت دية وعقالت عن فلان اذ لزمته دية فاعطيت ما عنه واجيب بان عقالة سيدهم  
 بمعنى عقالت عنه ويدل عليه السابق وهو قوله عددا وكذا السابق وهو ولا صلحا ولا اعترافا لان  
 معناه عن عدو عن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن أن يجاب بأنه من الحذف والابصال  
 والاصل عن عبدا وقوى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد بن موطه بقوله حدثني عبد الرحمن  
 ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 قال لا تعقل العاقلة عددا ولا صلحا ولا اعترافا ولا حاجتي المملوك أهـ فقد جعل الجاني مملوكا  
 (قوله بل الجاني) ليس من اقط الحديث وانما هو عطف على جملة قوله واعلم انه لا تعقل عاقلة  
 جنابة عبدا الخ أي بل يتحمل ذلك الجاني وحده أي ولو حكم كولي العبد كما أفاده القهستاني  
 أو هو عطف على قوله ولا ملزم يصلح أو اعتراف وأتى به ليربط قول المصنف الا ان يصدقوه بما  
 قبله من المتن (قوله أو تقوم حجة) هذا اذا ظاهرها قبل ان يقضى به القاضى أي بالدية على  
 المقر أم لو قضى بها في ماله ثم أظلمها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه  
 بقضاء القاضى فلا يكون له أن يبطل قضاءه بيده مصرح به في المبسوط أهـ رمى (قوله باقرار  
 المدعى عليه) منه ان ثبت وضمر وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على قوله فلا  
 تنى عليه أو الضمير للقاتل (قوله لان تصادقهما) علة للزوم القاتل حصة فقط وانما يلزم  
 جميع الدية كافي المسئلة الأولى لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة في  
 الأولى وقد وجد هنا فافتقر فأفاده الزبائى (قوله في ذلك) أي في دعوى القاتل ط (قوله لان  
 الحق عليه) أي وانما ثبتت على العاقلة بطريق التوصل خاتمة (قوله لا العاقلة) هذا ليس في  
 عبارة الخاتمة لكنه أخذ من مفهوم الحصر في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة على  
 العاقلة) بل على أيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم نفي بذلك الدعوى ط (قوله وبني هنا  
 نفي الخ) يخرج للجواب من وجه آخر محتمل انا اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف لان  
 القاعدة ان كل موضع لو أقر به لزمه فاذا أنكر يستأنف الا في اثنتين وخمسين صورة تقدمت  
 آخر الوقت ليست هذه منها لكن أو دعه عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستأنف من ليس  
 بخصم ومقتضاه أن لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التوصل عن القاتل  
 فأقرارهم في الحقيقة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم وجوبه اذ لا يمكن تحمل  
 ما ليس بثابت بخلاف ما اذا أقر بالقتل ومدة قوته فانه يلزمهم كما مر لان تصديقهم الزمهم تحمل  
 ما هو ثابت باقراره وهذا الذي سرره العلامة الرملى لزوم التعليف على نفي العلم بالمصرح حوايه  
 من انه لو قال كفات بمالك على زيد وأقر الكفيل بان له على زيد كذا أو أنكره زيد ولا ينفى لزوم  
 الكفيل دون الاصيل قبله علم ان الاقرار اذا وجد نفذ اذا على المقر لا يتوقف على الاصل اذ هو  
 حجة وان كانت قاصرة ومستملة نظيره هذه قال وقد غفرت بالنقل في الثالث من جامع  
 القصوين دعوى القاتل الخطا على القاتل تسع والبيئة عليه تقبل بغيبه العاقلة ودعوى  
 الدية على العاقلة بغيبه القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن بغ في آخر الفصل السادس  
 ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم أهـ ملخصا أي فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم

الموضوعة بل الجاني (الان  
 يصدقوه في اقراره أو تقوم  
 حجة) وانما قبلت بالبيئة  
 هنا مع الاقرار مع انها  
 لا تعتبر مع لانما ثبت ما  
 ليس بثابت باقرار المدعى  
 عليه وهو الوجوب على  
 العاقلة (ولو تصادق  
 القاتل وأولياءه المستول  
 على ان قاضى بلد كذا قضى  
 بالدية على عاقلة بالبيئة  
 وكذا في العاقلة فلا تنى  
 عليها) أي على العاقلة  
 لان تصادقهما ليس بحجة  
 عليهم ولا عليه في ماله الا  
 حصة لان تصادقهما حجة  
 في حقهما زبائى واعلم ان  
 الخصم في ذلك هو الجاني  
 لان الحق عليه ولو كان  
 ميمنا لخصم أبوه خاتمة  
 قلت يؤخذ من قوله الخصم  
 هو الجاني لا العاقلة جواب  
 حاشية الفتوى وهي ان  
 صيغة افتاعين صيغة غائبات  
 فأرادوا به اعتراف العاقلة  
 على نفي فعل الصبي والجواب  
 انه لا تخفيف لان ذلك فرع  
 صحة الدعوى وهي غير  
 متوجهة على العاقلة وبني  
 هنا نفي وهو ان العاقلة لو  
 أقر وبفعل الجاني هل  
 يصح اقرارهم بالنسبة  
 اليهم حتى يقضى عليهم  
 بالدية أم لا فان قلنا نعم  
 ينبغي ان يجزى الحلف  
 في حقهما لظهور فائدة



العبد وقال الشافعي لا تشمل النفس ايضا (ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذ لم يتناصروا) يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح كما مر (ولا يملك كافر عن مسلم ولا يملكه) ادم التناصر (والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملاتهم) لان الكفر كله مله واحدة يعني ان تناصروا والافني ماله في ثلاث سنين كالمسلم كالبطية في المجتبى (واذا لم يكن للقاتل عاقلة كالبطية حرجي اسلم) فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبرزانية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصروهم قد انعدم وبيت المال قد انعدم يرجح وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقره المصنف فاجتهد فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين فاهم وهذا اذا

من الدية تأمل (قوله فله المصنف) أي قال قلت يؤخذ الى هنا (قوله يعني اذا قلته الخ) لاحاجة اليه مع قول المتن نفس عبد اه ح نعم ذكر الزيلعي ذلك على عبارة الكفر لانه ليس فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح ان يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله لا تشمل اطراف العبد) لانه يسلك بها ملك الاموال ولذا لا يجري فيها القصاص بين الحر والعبد اتقاني (قوله اذ لم يتناصروا) كذا في ابيات من الفسخ وصوابه اذ لم يباشروا لانهم لم يقاتلوا عدم دخولهم في العاقلة بانهم لم يقاتلوا من اهل النصره ولهذا كان أصل الرواية عدم دخولهم وان باشروا كما قدمنا تقريره (قوله وان اختلفت ملاتهم) قيد في الملتقى بقوله ان لم يكن العداء بين المجتبى ظاهرة كالمسلم والمسلمين (وهو من تقدم من قول الشارح يعني ان تناصروا) (قوله كالمسلم) عبارة الاتقاني وغيره والافني ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى به كافي المسلم وهذا الذي اما المسلم في بيت المال (قوله كالبطية في المجتبى) حيث قال لان الوجوب في الأصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كالجرح من مسلمين في دار الحرب قتل أحدهم اصاحبه فمقتله في ماله اه (قوله وحرجي اسلم) أي ولم يوال احداه (قوله فالدية في بيت المال) لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته وله اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذلك ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعي وهذا مضافه انه لو له وارث معروف لا يلزم بيت المال وبقي التصريح به (قوله وجعل الزيلعي) وكذا صاحب الهداية وغيره (قوله عن خوارزم) أي كما عين حال اهل خوارزم اه وعبارة المجتبى قلت وفي زمامتنا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناصرون لان العشار فيهم اقدوهت ورجحة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انعدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان الوفا ومات اكن لا يتناصرون به فحينئذ يجب في ماله اه (قوله يرجح وجوبها في ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة الي جعله ترجيح الرواية الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان أصل الوجوب على القاتل وحيث لا عاقلة تشمل عنه ولا بيت مال يدفع منه يؤخذ ذلك من ماله كما مر في الذي نفاها الرواية معني على انتظام بيت المال والالزام اه دار دماء المسلمين فتسدر بهم رأيتهم كذلك في مختصر النفاية وشروها لاقه ستاتي حيث قال ومن لا عاقلة له أي من العرب والهم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا او مضبوطا والاى والاى لا يمكن كذلك فعلى الجاني (قوله فيؤدي في كل سنة الخ) ظاهره عدم التقييد بثلاث سنين والافني من يكون الباقي على انه مع هذا هو مشكل ايضا لانه اذا أدى في كل سنة من عمره ثلاثة دراهم او اربعة ففي مقتضى الدية واذا مات فهل يسقط الباقي او يؤخذ من تركته او من غيرهما لم نر من اوضح هذا المقام (قوله قال) أي صاحب المجتبى ونسبه قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه أقول وجوبها في ماله في ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره في الذي ولا اشكال فيه فليتأمل فاذا ذكره في كثير من المواضع هو الاعدل فعنه لا يبدل (قوله وهذا) أي وجوبها في بيت المال والاتلاف في وجوبها في بيت المال اولى ماله (قوله فلا زما) أي لا عاقلة له (قوله ومن له وارث معروف) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقاتل عاقلة

قاله (من له وارث معروف مطلقا) ولو بهيدا

فالدية في بيت المال كناية عليه فاضيان حيث ذكر ان ما سبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان اقيضا أو من يشبهه اه وقدمنا الله مقاد كلام الزيلعي والهداية وبجست الرمي بانه مخالف لاطلاق عامة الكتب وأطال في ذلك ولا يمكن قاضيان من أجل من يعتقد على تعصبه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم (قوله او محرم ومارق او كافر) كاستامن اشترى عبدا مسلما فاعاقه ثم رجع اليه فامان الى داره فاسم فمقتضى المجتبى فهو في ماله لان له وارثا معروف وهو المعتق مع ان ميراثه لو مات لبيت المال لان معتقه رقيق في المال أفاده في الخاتمة عن الأصل وكذلك لو كان المعتق ذميا يكون العقل في مال الجاني أيضا ما مر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد ما مر من ان عاقلة المعتق قبيلة سيده كذا ظهر لي (قوله لا يعقل بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث معتق كالبطية فتدفع ما قدرناه فانه اذا ورثه بيت المال ولم يعقله فاذا لم يرثه فمقتله في ماله بالاولى ولا تنافي على الوارث لان فرض المسئلة فين لا عاقلة له (قوله ولا عاقلة للهم) جمع مجبى وهو خلاف العربي وان كان فصيحاً مغرب (قوله وبه جرم في الدرر) وهو قول أبي بكر البطي وأبي جعفر الهندواني لان الهم لم يحفظوا أنه اسم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاساتذة ظهير الدين خاتبة (قوله عاقلة) أي اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ط ولا تنفس ما مر من انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد من العاقلة أكثر من درهم أو درهم وثلاث (قوله اذا حربه أمر) في المغرب حرمهم أمر اصابعهم من باب طلب (قوله وتعلمه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من أهل الديوان والعشيرة والحلة والسوق والعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل الحلة وبه قال الناطقي اه (قوله والحق الخ) قلت المدا على التناصر كما ذكره في وجوبه بطائفة فهم عاقلة والا فلا ط (قوله لكن حرجي الخ) هو تأييد لما جزم به في الدرر (قوله فالدية في ماله) أي عند عدم وجود بيت المال أو عدم انتظامه كما قدمناه والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا)

اراده آخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر احوال الادنى في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بالجنائيات والديات لما ان الجنابة قد تنقض الى الموت الذي رفته وقت الوصية عناية والمراد هنا انه آخر نسبي نعم على ما في الهداية هو حجة في لانه لم يذكر فيها الفرائض امكن فيه انه ذكر في الهداية بعده كتاب الخلق فهو نسبي أيضا كما أفاده الطوري (قوله بسم الوصية والابصاء الخ) في المغرب رب أوصي الى زيد بكذا ابصاء ووصي به توصية والوصية ووصاية اسمان في معنى المصدر ثم معنى الموصى به وصية والوصاية بالكسر مصدر لوصي وقيل الابصاء طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفي حديث لظهار استوصى ببن عمك خيرا أي اقبل وصيتي فيه وانتصاب خيرا على مصدر أي استوصاه خيرا اه وفي المصباح وصيت الى فلان توصية وأوصيت اليه ابصاء والاسم الوصاية بالكسر والقحظة وأوصيت اليه بعمال جهته اه وفي القاموس أوصاه ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن أهل اللغة انه

او محرم ومارق او كافر (لا يعقل بيت المال) وهو الصحيح كالبطية في الخاتمة (ولا عاقلة للهم) وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصروهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصبياديين والصرافين والسر اجين فاهل محلة القاتل وصفه عاقلة وكذلك طلبة العلم قلت وبه أفتى الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر أصل في هذا الباب ومعني التناصر انه اذا حربه أمر قاموا معه في كفايته وتعامه فيه وفي تنوير البصائر معز بالاعانة والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلة الى آخره فليحفظ وأقره القهستاني لكن حرجي مشايخنا الحائزون ان التناصر منتف الا ان الغلبة الحسد والبغض وعق كل واحد المكره اصاحبه فتنبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال (كتاب الوصايا) بسم الوصية والابصاء يقال



يقال أوصيته ووصيته بكذا أو وصيت ووصيت له وأوصيت إليه جعلته وصيا قلت وبه  
 ظهر أنه لا فرق في اللغة بين المتعدي بنفسه أو باللام أو بالي في أن كلامه يستعمل  
 بمعنى جعلته وصيا أو أن المتعدي بالي يستعمل بمعنى غلبك المال وإن كلام من الوصية  
 والأيضا يأتي له ما وإن التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية  
 كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكان من نظر وافي ذلك إلى أصل  
 المعنى فإن معنى أوصيت إليه هدت إليه بأمر أولادى من لاومعنى أوصيت له كلامه  
 له كذا فهدوا كلامهم معا بما يتعدي به ما تضمنه معناه ثم اعلم أن جمع وصية وصايا وأوصاه  
 وصاى فقامت الياء الأولى حمزة لوقوعها به دأ فمفاعل ثم أبدلت كسر تم أفصة فأنقلب  
 الياء الأخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة بياء ك راء وقوعها بين ألفين بقى ان عومه للوصية  
 والأيضا ليس على معنى أنه جمع له ما كما لا يخفى بل على معنى أن الوصية تاتى اسمها من المتعدي  
 بالي والمتعدي باللام فجمع على وصايا وأوصاه على ما علم من باب الوصى في  
 هذا الكتاب على سبيل التفضل فليأمل (قوله خيئ) تقر بجمع على قوله بمعنى ملكه بطريق  
 الوصية والوضح أن يقول وهو غلبك بزيادة واو ويرجع الضمير إلى الوصية في كلامه ط  
 (قوله عينا كان أودينا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة ح (قوله بطريق التبرع)  
 متعلق بقوله ح وهذا القيد ذكره الزبلي تبعا للامامية (قوله يخرج نحو الاقرار  
 بالدين) أى الاقرار به لا ينفي وفيه ان القائلين من علمائنا بان الاقرار لا يغلبك استدلو  
 به هذه المسئلة فانه لو كان غايك لازم أن لا ينفذ من كل المال كما أوصى في كتاب الاقرار خيئ  
 لا ساجدة لاخرجه لانه لم يدخل والتحقق ان قيد التبرع لاخراج الغلبك عوض ك البيع  
 والاجارة وانه احتراز بقوله مضاف الى ما بعد الموت عن نحو الهبة فأن الغلبك تبرع للعالم  
 (قوله كما يجي) أى فى أول باب المتق في المرض (قوله ولا ينافيه الخ) جواب سؤال يرد على  
 قوله بمعنى بطريق التبرع تقر بمره ظاهره وأشار بقوله فتأله الى دقة الجواب وذلك لان الواجب  
 لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع ولم يكن كديون العباد ح أقول هذا مبنى على  
 ان المراد بالتبرع ما نسيه من نفسه وان شأ تركه وعلى ما قدمنا من ابدى ما كان مجانا لا يعاقبه عوض  
 وبه يدفع السؤال (قوله وهو على ما فى المجتبى) عبارة والوصية أربعة أقسام واجبة  
 كالوصية برد الودائع والديون المجهولة وصية كالوصية بالكفارات وقضية الصيام  
 ونحوها ومباحة كالوصية للأغنياء من الجانب والاغارب ومكروهة كالوصية لأهل الفسوق  
 والمعاصى ح وفيه تأمل لما طالع في البدائع الوصية بماعليه من القرائض والواجبات كالخمس  
 والزكاة والكفارات واجبة ح ثم تالائية ومضى الزبلي على ما فى البدائع وفي المواهب  
 يجب على مديون بماعليه لله تعالى وأول ما يدر هذا ما شئ عليه المستغنى خلافا لما فى المجتبى من  
 التفرقة بين حققة تعالى وحقرة العباد وما من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل  
 على عدم الوجوب لان المراد سقوط اذائم أو الألفى في ذمته فقول الشارح على ما فى المجتبى أى  
 من حيث التقسيم الى الأربعة تأمل (قوله ومباحة الخ) أهل المراد اذا لم يقصد القرية أما  
 لو وصى له كونه من أهل العلم أو الصلاح اعانة له أو كونه رجلا كونه أو ذميا فينبقى  
 نسيها تأمل (قوله ومكروهة لأهل فسوق) يرد عليه ما فى صحيح البخارى أنه لى الفنى يعتبر

أوصى الى فلان أى جعله  
 وصيا واللام منه الوصاية  
 وسبغى فى باب مستعمل  
 وأوصى الى فلان أى ملكه  
 بطريق الوصية خيئ  
 (هى غلبك مضاف الى ما  
 بهد الموت) عينا كان أو  
 دينا التبرع فى بطريق  
 التبرع يخرج نحو الاقرار  
 بالدين فانه ناس من كل  
 المال كما يجي ولا ينافيه  
 وجوب الحقة تعالى فتأمله  
 (وهى) على ما فى المجتبى  
 أربعة أقسام (واجبة  
 بالزكاة) والكفارات  
 (وقضية) الصيام والصلاة  
 التى فطر فيها ومباحة  
 لفسنى ومكروهة لأهل  
 فسوق

فيمصدق والسارق يستغنى بهما عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما إذا غلب على  
 ظنه أنه يصرفها للفسوق والفسوق ح رضى أقول وظاهر ما مر انما هي صيغة لكن يبقى  
 آخر باب الوصية للأغارب تأمل القول بطلان الوصية بتطمين القبر بانها وصية بالمكروه  
 وسبغى غامه هنالك (قوله والاذن صبة) أى اذا لم يعرض لها ما يطلوها (قوله ولا يجب الخ)  
 رد على من قال بوجود الوالدین والأقربین اذا كانوا ممن لا يرون الآية البقرة وهى قوله  
 فإلى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية والمراد بآية النساء آية الموارث وأخرج  
 البخارى فى صحيحه عن عطاء بن عباس رضى الله تعالى عنه قال كان المال للولدة كانت  
 الوصية للوالدين فسخ الله ذلك بأحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل  
 واحد منهما الثلث وروى فى السنن مسندا الى أبى أمامة رضى الله تعالى عنه قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث وأخرج  
 الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور تلقته الامه بالقبول ونسخ  
 الكتاب جازعنا بطلان انقضى (قوله سبغى ما هو سبب التبرعات) وهو تخصيص ذكر الخبر  
 الدنيا ووصول الدرجات العالية فى العقبى ثم اية وهذا فى المسئلة أما الواجبة فالظاهر ان  
 سببها سبب الاداء وهو خطاب الله تعالى بآيات تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما  
 يجب به الاداء فتدبر (قوله أهلا لتلك) الاولى قول التمامية أهلا لتبرع (قوله كما يجي)  
 أى بهد وخورقة (قوله وعدم استغراقه) أى الموصى به بالدين أى الاباء الغرماء فمستغنى  
 (قوله كما يجي) أى فى المتن قريبا (قوله وقتها) أقول فى التارخانية الموصى له اذا كان  
 معينا من أهل الاستحقاق بمقتضى الإيجاب يوم أوصى ومتى كان غير معين يعتبر بمقتضى  
 الإيجاب يوم موت الموصى فالأوصى بالذات أبى فى لان ولم يسهه ولم يشر اليه لم يسهه  
 للموجودين عند موت الموصى وان سماهم أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت  
 الوصية لان الموصى لم يسهه فمقتضى الإيجاب يوم الوصية ح مخصصا (قوله يشعل الحمل)  
 أى قبل أن تنفخ فيه الروح اذبه ح النفخ يكون حيا حقيقة ح (قوله ابراد  
 الشرية لاية) حيث قال يرد عليه الوصية للعمل اذ بشرط وجوده لاحيانا لان نفخ الروح  
 يكون بعد وجوده وقتا غير حى ح (قوله وكونه غير وارث) أى ان كان غنة وارث آخر  
 والانصح كالأوصى أحد الزوجين لا تخرولا وارث غيره كما يجي (قوله وقت الموت) أى  
 لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولده ابن صحت الوصية لا لاخ ولو أوصى  
 لاختيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية زبلى (قوله ولا قاتل) أى  
 مباشرة كالخاطى والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان غنة وارث والا  
 صحت وكان القاتل مكفرا أو لاقتصر لقاتل لوصيا أو مجنون أو كاسا كين فلو قال أوصيت  
 كونه) أى كون الموصى له ح لو ما أى معينا شخصا كزيدا ونوعا كاسا كين فلو قال أوصيت  
 بشئى فلان أو فلان بطلت عنده للبه التماسه كونه قبيل وصايا الذى وفى الولو الجدية أوصت  
 ان يعتق عنها أمة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامه معينة جازت الوصيتان  
 والاجازت الوصية بالعتق دون المال الا ان تفوض ذلك الى الوصى وقول أعطاه ان أحيت

(والاقتضية) ولا يجب  
 للوالدين والأقربین لان  
 آية البقرة منسوخة بآية  
 النساء (سبغى) ما هو (سبب  
 التبرعات) وشراؤها  
 كون الموصى أهلا لتلك  
 فلم يجز من صغير ومجنون  
 ومكاتب الا اذا أضاف  
 لعقبة كما يجي (وعدم  
 استغراقه بالدين) لنفذه  
 على الوصية كما يجي  
 (و) كون (الموصى له  
 حيا وقتها) تحقيقا أو  
 تقديرا ليشعل الحمل  
 الموصى له فافهمه فان به  
 بسطة ايراد الشرية لاية  
 (و) كونه (غير وارث)  
 وقت الموت (ولا قاتل)  
 وهل يشترط كونه معلوما



فان محمد اذ كرمين اوصى ان تباع أمته عن احب تبخر الورثة على يدها عن احب فان ابى  
الرجل ان ياخذها بقيم يحيط عنه مقدار ثلث مال الموصى اه ملخصا قلت يؤخذ منه ان  
الوصية للجهول نعم عند التخيير ووجهه ظاهر فان هذه الجهة لا تنضم الى المازعة  
لا ارتفاعها بتعيين من له التخيير بخلاف مال قال رجل اوصى لزيد او عمر وتامل (قوله بعد)  
منه فاني بالقبيلك (قوله مالا او نفعا الخ) تهميم الموصى به (قوله امه دو ما) اي وهو قابل  
للقبيلك بعد من العقود قال في النهاية واهذا قلنا بان الوصية بغير شخصه العام او ابا تجاوز  
وان كان الموصى به ممدوما لانه يقبل القبيلك حال حياة الموصى به بعد المعاملة وقلنا بان  
وصيته بماتلدا اغنامه لا يجوز استعانة لانه لا يقبل القبيلك حال حياة الموصى به بعد من  
العقود اه وفي القصة ان الموصى به اذا كان معينا او غير معين وهو شائع في بعض المال  
يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعا في كل شيء شرط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من  
غنى او من مالى فانه يشترط وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت اه ومنه  
في التمار خاتمة وباني تمامه في الباب الاخير (قوله وان يكون بغيره دار الثالث) اي ان كان غنة  
وارث ولم يجزها بالارث كقولنا فمات الموصى به او كان شرط في الوصية الموت او شرط في الوصية  
الحق الغير ونفذت باجازه وبغيره شرط صحة (قوله وما يجزى مجزاه الخ) في الثانية قال  
اوصيت افلان بكذا وافلان بكذا وجعلت ربع دارى صدقة لافلان قال محمد اجزى هذا على  
الوصية وقال ابو يوسف في سوال عرض عليه واما قوله جعلت هو وصية لا يشترط فيها القبض  
والافراز اه ملخصا وفي النهاية واما بيان الالفاظ المستعملة فيها في النوادر عن محمد اذا  
قال شهدوا انى اوصيت لافلان بالالف درهم واوصيت ان افلان فى مالى الف درهم فالاولى  
وصية والانى اقرار وفي الاصل قوله سدس دارى افلان وصية وقوله الف لان سدس فى دارى  
اقرار وعلى هذا قوله لافلان الف درهم من مالى وصية استصفا اذا كان فى ذكر وصيته وفى مالى  
اقراره واذا كتب وصيته بيده ثم قال شهدوا على مالى هذا الكتاب جاز استصفا انا وان كتبها  
غيره لم يجز اه ملخصا (قوله وفى البدائع الخ) عبارتها على مالى الشرع بلاية ولما كان  
الوصية فقد اختلف فيه قال اصحابنا الثلاثة اى الامام وصاحباه هو الايجاب والقبول  
الايجاب من الموصى والقبول من الموصى له فمالم يوجد اجمعا لا يتم لركن وان ثبت قلت  
ركن الوصية الايجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له وهو ان يقع الياس عن رده وهذا  
اشتمل لشرح المسائل وقال زفر الركن هو الايجاب من الموصى فقط اه وكلام المصنف  
تبعا لشرح الهداية يشير الى ان القبول بشرط لا ركن ومالى البدائع هو الموافق لما يذكرونه  
فى سائر العقود كالبيع وقهوه من ان الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاء فى الشرع بلاية  
الى التلاصة والظاهر ان المراد بالقبول دلالة عدم الرد فهو بمعنى ما قدمنا عن البدائع من  
قوله وان ثبت قلت الخ ثم المعتبر فى القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كما سياتى (قوله بان يموت  
الخ) تصوير لادلالة ومنه الوصية للموت وبقي لو الموصى له غير معين كالقراء والظاهر ان  
القبول غير شرط او هو موجود دلالة تامل (قوله كما يجزى) اى فى الورقة الثانية (قوله  
وحكمها الخ) اه فى جانب الموصى له احاطى جانب الموصى فقد مر انما اراد به اقام افاده

قلت نعم كما ذكره ابن سلطان  
وغیره فی الباب الاخر  
(و) كون (الموصى به)  
قابلا لقبيلك بعد موت  
الموصى (بعد من العقود)  
مالا ارفع اموجود للمال  
امه دو ما وان يكون  
بغيره دار الثالث (وركنها)  
قوله اوصيت بكذا افلان  
وما يجزى مجزاه من  
الافاظ المستعملة فيها  
وفى البدائع ركنها  
الايجاب والقبول وقال  
زفر الايجاب فقط تلت  
والمراد بالقبول ما بهم  
الصريح والدلالة بان  
يموت الموصى له بعد موت  
الموصى بالقبول كما يجزى  
(وحكمها كون الموصى  
به ملكا جديدا للموصى  
له) كما فى الهداية فى لزومه  
استبراء الموصى به

فى الشرع بلاية قال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشئ وفيما مر ما بهم عنه  
بالصفة (قوله عند عدم المانع) اى من قتل او سرق او استغراق بالدين او نحو ذلك (قوله  
لا الزيادة عليه الخ) فاذا اوصى بما زاد على الثلث ولم يكن الا وارث برده عليه واجازها قابلية  
له وان اجاز من لا يرد عليه فقرضه فى البقية وباقها ايت المال فلو اوصى بشئ ماله واجازت  
الزوجية فله اربع الثلث واحد من اثني عشر يخرج الثلثين وربع الباقي وايت المال ثلاثة  
ولزيادة ثمانية وقناه فى شرح السامح على منظومة ابن ابي عمير فى الفرائض وان لم يجز  
واوصى لها ايضا ولا فقد اوضحه فى الجوهر فراجعها (قوله الا ان تجزى ورثته الخ) اى بعد  
العلم بما اوصى به اما اذا علموا انه اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا اجرنا ذلك لانهم  
اجازتمهم خاتمة عن المتن ونقل السامح على عن المقدسى اذا اجاز بعض الورثة جاز عليه  
بقدر حصته لو اجازت كل الورثة حتى لو اوصى لرجل بالنصف واجاز احد وارثين مستويين  
كان للغير الربع ولحقه الثلث والاموصى له الثلث الاصل ونصف السدس من قبل الجيز اه  
ومنه فى غاية البيان (تبيينه) اه اذا تمت الاجازة بعد الموت يتأكد الجاهز من قبل الموصى  
عندنا وعند الشافعى من قبل الجيز كما فى الزياي وسبب بيان ذلك آخر الباب الاخير (قوله  
ولا تعتبر الخ) اى لاننا قبل ثبوت الحق اهم لان ثبوته عند الموت فكان له سهم ان يردوه بعد  
وفاته بخلاف الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وعامة فى المنع وفى البرازية تعتبر الاجازة  
بعد الموت لا بعده هذا فى الوصية اما فى التصرفات المقيدة لاحكامها كالاتفاق وغيره اذا صدر  
فى مرض الموت واجاز الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن اصحابنا قال الامام علاء الدين  
السهرقندى اعتق المريض عبده ورضى به الورثة قبل الموت لا يسمى العبد فى شئ وقد نصوا  
على ان وارث المحروح اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة به بعد موت المحروح اه  
(قوله وهم كبار) المراد ان يكونوا من اهل التصرف وباني تمامه (قوله به فى بيعه بر الخ)  
الانساب جعل هذه مسئلة مستقلة فيه ببالوا ط قلت لعل الشارح يشير الى اخذ ذلك من  
عبارة المصنف بجعل الطرف هو بعد موته مما تازع فيه قوله تجزى وقوله ورثته ولما كان  
فيه خفاء ابنى باقطة يعنى تامل (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لاننا قبلنا مضاف الى ما  
بعد الموت فيعتبر القبيلك وقتته ذيلعى وقد منعنا عنه التفرع على ذلك (قوله على عكس  
اقرار المريض) فيه تبركونه وارثا او غير وارث عند الاقرار حتى لو اقر لغير وارث جاز وان صار  
وارثا به بذلك لكن بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كالأقرار لاجنبية ثم  
تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائما لكن منع منه طامع ثم زال بعده كالأقرار لابنه الكافر  
او العبد ثم اسلم او عتق فانه يبطل الاقرار كالوصية والهبة كما سياتى متناها ذكره الزياي  
وغیره فبها التامية من انه لو اقر لابنه العبد لا يبطل بالعتق لان ارثه بسبب حادث بعد الاقرار  
ولانه فى المعنى اقرار لمولاه الاجنبى فقد رده العلامة الاتفاقي بانه لم يصح نقله فقد نص  
على خلافه فى الجامع الصغير اه قلت بل هو مخالف للمتون ايضا كما بان على ان كون  
الارث فيه بسبب حادث محل نظر ثم ذكر فى الهداية انه لو غير مدبون يصح والا فلا وسبب ابنى  
نقد بر (قوله ولو عند غنى ورثته الخ) اشار بزيادة الوصية الى ان الوصية بما دون الثلث عند

(وتجاوز بالثلث للاجنبى)  
عند عدم المانع (وان لم  
يجز الوارث ذلك لا الزيادة  
عليه الا ان تجزى ورثته بعد  
موته) ولا تعتبر اجازتهم  
حال حياته اصل بل بعد  
وفاته (وهم كبار) به فى  
يعتبر كونه وارثا او غير  
وارث وقت الموت لا وقت  
الوصية على عكس اقرار  
المريض للوارث (ونقدت  
باقول منه) وهو (عند غنى  
ورثته)



عدم الغنى أو الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك ما قال في الهداية ويستحب ان يوصى  
 بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء لان في التقيص مصلحة القريب بترك ماله عليهم  
 بخلاف استحباب الثلث لانه استيفاء مقام حقه فلا صلة ثم هل الوصية باقل من الثلث أولى أم  
 تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء فلا بأس بتغنون بما يرثون فالترك أولى لما فيه من الصدقة على  
 القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه  
 رعاية حق الفقروا القربا جميعا وان كانوا أغنياء أو بـ تغنون بمصيبيهم فالوصية أولى لانه  
 يكون صدقة على الاجنبي والترك هبة من القريب والاول أولى لانه يستغنى بها وجه الله تعالى  
 وقد قيل في هذا الوجه بخير لا يقال كل على فضله وهو الصدقة أو الصلة اه كلام الهداية  
 وحاصله انه لا ينبغي الوصية بمقام الثلث بل المستحب التقيص عنه مطلقا لانه عليه الصلاة  
 والسلام قد استحسنت الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقيص عنه قد فسر الورثة وان كان  
 مستحبيا الا ان غنة ما هو أولى منه وهو الترك أصلا فان المستحب تفاوت درجاته وكذا  
 المستنون والمكروه وغيرهما وبهذا ظهر لك ان اتيان الشارح الحق بالوصية لمية موافق  
 لهداية فافهم هذا في القهستاني اذا كان المال قليلا لا ينبغي ان يوصى على ما قال أبو حنيفة  
 وهذا اذا كان الاولاد كبارا فلو صار قاتل ترك أفضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كافي  
 فاضحان اه فالتفصيل انما هو في الكبار ما لا يفرق ترك المال لهم أفضل ولو كانوا أغنياء  
 (تنبيه) قال في الحاوي القدسي من لا وارث له ولادين عليه فالاولى ان يوصى بجميع ماله  
 بعد التصديق به (قوله أو استغناهم بمصيبيهم) أي صيرورتهم أغنياء بان يرث كل منهم أربعة  
 آلاف درهم على ما روى عن الامام أو يرث عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي  
 فهستاني عن الظهيرية واقصر الاتفاق على الاول (قوله أي غنى واستغناء) عبر بالواو اشارة  
 الى ان المراد بقوله بلا أحد منهم ما عدا ما اذ لو وجد أحد منهم ادون الآخر كان المندوب  
 الفعل لا الترك فيناقض ما قبله فتدبر (قوله لانه) أي ترك الوصية (قوله كسنا من) فانه اذا  
 أوصى بكل ماله لم أذى جاز لان المنع عن الوصية بكل خلق الورثة ولا حق للورثة في دار  
 الحرب ولو الجبة ومما في غنامه في باب وصايا الذي (قوله لعدم المزاحم) علة لقوله وصحت  
 وما بعده (قوله وتكون وصية بالعتق) أي تكون هذه الوصية وصية للعتق نفسه تصحبا  
 لها وبما زاد على قيمته الى تمام الثلث (قوله فان خرج من الثلث الخ) فيه اجمال ويانه  
 ما نقله ط عن الهندية عن البدائع ان كان المال دراهم أو دنانير وقيمة ثلثي العبد مثـل  
 ما وجب له صار قصاصا ولو في المال زيادة دفعت اليه أو في ثلثي العبد زيادة دفعت الى الورثة  
 وان كان عرضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس ويسعى في ثلثي قيمته وله ثلث  
 سائر أمواله وهذا عند ما عندهم ان كل مدينير قيمته على سائر الوصايا فان زاد  
 الثلث على قيمته دفع الورثة اليه وان قيمته أكثر من سعي في الفضل اه ملخصا قلت واختلاف  
 مبحثي على تجزى الاتفاق وعدمه كافي في شرح الجمع وأشار بتقديم العتق على سائر الوصايا الى  
 غيرة الخلاف وأوضحها في العزيمة بما اذا أوصى بثبات ماله اقته الذي قيمته ألف درهم وأوصى  
 بثلثي ألف درهم للفقراء أو مات وترك العبد وأبني درهم عتق عتقه ثلث العبد مجانا والثلثان

أو استغناهم بمصيبيهم  
 تركها أي كادب تركها  
 (بلا أحد منهم) أي غنى  
 واستغناء لانه حينئذ صله  
 وصدقة (وتوخروا عن  
 الدين) لتقدم حق العبد  
 (وصحت بالكل عند عدم  
 ورثته) ولو سلكا كسنا من  
 لعدم المزاحم (واما لو كان  
 بثلث ماله) انفا فارتكون  
 وصية بالعتق فان خرج  
 من الثلث فيها والاصح  
 في بقية قيمته وان فضل  
 من الثلث شي فهو له

من قيمته بين العبد والفقراء سوياً ويُدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندهما ايتهى أولاً كل  
 العبد مجانا ولا شيء للفقراء اه فتأمل ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالعتق مبحثي على  
 قولها ما تأمل (قوله أو دنانير الخ) لو صدر بلا فقال لا بدنا نيرا كان أوضح والمراد بالرسالة كما  
 سيذكره الشارح في الباب الا في المطلقة غير المقيدة بثلاث أو نصف أو نحوهما اه أي كما اذا  
 قال بمائة مثلاً فافهم (قوله وصحت لمكاتب نفسه) أي اذا لم يجهز نفسه ولو بعد موت السيد أما  
 اذا جهز نفسه فهل يكون في حكم الوصية لله لمالك حرره نقلا اه ط (قوله أو مدبره أو لام  
 ولده) لان نقادها بعد موت السيد ومما حثت ذنران اه ط (قوله للمكاتب وارثه) لانه  
 عند موت الموصي باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي القهستاني لا نصح  
 لعبد وارثه ومدبره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كافي النظم  
 اه (قوله وصحت للعمل) لانم الاختلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح  
 خليفة في الارث فكذلك في الوصية ولا يقال شرطها القبول والجنين ليس من اهل لان ان شبيه  
 الهبة والميراث فليس بهما الهبة يشترط القبول اذا امكن واسمهما بالميراث يسقط اذا لم يمكن  
 عملا بالشبهين وهذا يسقط بموت الموصي له قبل القبول زيلبي (قوله وبه) أي بالحل لانه  
 يجري فيه الارث فتجربى فيه الوصية ايضا لانم اختمه زيلبي وهذا اذا لم يمكن الحل  
 من المولى اتقاني وأشار اليه الشارح (تنبيه) قد عني في باب الامان عن فتح القدير ان  
 فورث الحل والوصية به وله لا يقبضان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للعمل اه أقول  
 والمراد بثبوت حكمهما والا فلهما اثباتان قبل ذلك فلا ينافي كلامهم هنا (فرع) في  
 الظهيرية لو اعتق الورثة الحل الموصى به جاز اعتاقهم ويضمنون قيمته يوم الولادة اه أقول  
 ووجهه خاعا ان الوصية به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعها  
 لاهم بالولادة ثبت حق الموصي له وقد أنفقوه عليه فضمنوا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل من  
 ستة أشهر) اذا وولد ستة أشهر أو لا أكثر احتمل وجوده وعدمه فلا نصح أفاده الاتفاق (قوله  
 وأوميتا) مثل الموت الطلاق الباق ط أقول ومثله لو أقر الموصى بانما حامل فتثبت  
 الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم أوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت  
 باقرار الموصى فانه غير متمم فيه لانه موجب له ما هو خالص حقه بنا على هذا الاقرار وهو  
 الثلث فيطبق على الوصية ولو ما يمينان وضعته لاقل من ستة أشهر اه كذا نقله شيخ  
 مشايخنا العلامة محمد التافلاقي الحنفي مفتي القدس الشريف عن ميسوط السرخسي  
 (قوله فلاقل من سنتين) أي من وقت الموت والطلاق ولو كان لاكثر من ستة أشهر من  
 وقت الوصية ط (قوله ولا فرق) أي في صحة الوصية للعمل أو به (قوله لينفق عليه) قيد به  
 المسبقي من قوله أوصى به هذا التين له وواب فلان الوصية باطلة ولو قال يعطيك بها وواب  
 فلان جاز (قوله صح) أي اذا قبل فلان اتقاني لانم الوصية به كما سبقي (قوله ومدته الحل)  
 أي أقل مدته وهو صريح ما في القهستاني ط (قوله وللقليل احدى عشرة سنة) الذي رأيته  
 في نسخة القهستاني احدى عشر شهرا فلتراجع نسخة اخرى (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك  
 اعقاده ط (قوله وفي الكافي الخ) أقول هذا الذي ينبغي اعقاده فان أصحاب المتون كما

(و بدواهم أو بدنا نير رسالة  
 لا) نصح في الاصح كالأصح  
 بعين من اعبان ماله  
 (وصحت لمكاتب نفسه أو  
 لمدبره أو لام ولده) استغنا  
 لا لمكاتب وارثه (و وصحت  
 للعمل وبه) كقول  
 أوصيت بعمل جاريتي أو  
 دابتي هذه افسلان ثم انما  
 نصح (ان ولد) الحل (لاقل  
 من ستة أشهر) لو زوج  
 الحامل حيا ولو ميتا وهي  
 معتدة حين الوصية فلاقل  
 من سنتين بدليل ثبوت  
 نسبه اختيارا وجوهة ولا  
 فرق بين الأدي وغيره  
 من الحيوانات فلو أوصى  
 لما في بطن دابة فلان لينفق  
 عليه صح ومدة الحمل  
 للأدي ستة أشهر وللقليل  
 احدى عشرة سنة وللابل  
 والحمل والحمار سنة وللإبنة  
 تسعة أشهر وللشاة خمسة  
 أشهر وللنور شهرا  
 وللكل أربعون يوما وللأبنة  
 احدى وعشرون يوما  
 قهستاني مذهب الاستيفاء  
 (من وقتها) أي من وقت  
 الوصية وعليه المتون وفي  
 النهاية من وقت موت  
 الموصى وفي الكافي ما ينفذ



مرحوا بامرهم قد صرحوا أيضا في آخر باب الوصية بالخدمة بأنه لو أوصى بصوف غنة  
 وولدها أي الحمل له الموجود عند موته وأقره الشارح فهو مخصص لاطلاقهم هنا فافهم ( قوله  
 ان كان له ) أي ان كان الايصاء للعمل المأمرا من الشرائط كون الموصي له موجودا وقت  
 الوصية ولا يتيقن بوجوده الا اذا ولد لاقبل من ستة أشهر من وقت ( قوله ان كان به ) لمساعدته  
 عن النهاية من ان الموصي به ان كان معدوما لا بد من أن يكون قابلا للقبول بعد من العقود  
 ولذا لم يحجز الوصية بماتد أغنامهم ( قوله اعدم قبضه ) بين الفرق بين الوصية والهبة فان  
 الهبة غلبت محض والمالك بالهبة انما يثبت بالقبض والجنين غير صالح لذلك فأقاده في العناية أما  
 الوصية فهي غلبت من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا ( قوله لانه لا ولاية للاب على  
 الجنين ) لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر والحاجة للجنين الى ذلك ولان الجنين  
 في حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من اجزائها  
 وكذلك الام او كانت هي التي صالحت لان الابوة في الولاية أقوى فاذا كانت لا تثبت للاب  
 فالام أولى والجنين وان كان بمنزلة جزء منها من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فيه فلا اعتبار  
 معنى النفقة بصحة الوصية والوصية للاجرا لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصلح من الام  
 باعتبار الجزئية لهذا المعنى اهـ فافلا في عن الميسوط ( قوله قلت وبه علم الخ ) هو له صنف  
 في المنحط وفي حاشية الاشياء العموى في قاعدة التابع تابع ينبغي ان يقال ان كان شيئا يخص  
 عليه الذاتي فلاولى به والا فان كان حيا واناف كذلك لان موته تستغفره بالنفقة واوله عارا  
 فلا هذا ما ظهر في تفقها والقواعد تنقضه اهـ ( قوله بل قالوا الخ ) اضرب انت في فانه  
 أقاده لانه لا تثبت الولاية عليه أصلا فضلا عن صحة التصرف وعدها فافهم قال الرملي  
 والنقل في عدم ولاية الاب والوصى على الجنين متظاهرا **كثير** اهـ ( تنبيه ) اتق في  
 الحامدية أخذ اعمامها بانه لا يصح نصب الاب وصيا على حله لكن في الاشياء اول كتاب البيوع  
 ينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الجوى اى عليه فافاد انه يصح نصب وصى عليه وهو  
 موافق لبعنه المار وبه أفق العلامة ابن الشطي مستند الى قوالهم ان الوقف على الحادثين  
 من اولاده صحيح وقوالهم ان الوقف اخو الوصية غيب دخلا في الوقف دخلا فافهم ايضا  
 اقول فيه نظر فان الظاهر ان مرادهم الوصية التي هي القليل فان الوقف أخوه لانه تصدق  
 بالمنة والكلام في نصب الوصى على الحمل وذلك لا يثبت به الوقف عليه كما لا يخفى وبه ظهر ما في  
 كلام الجوى السابق هذا ولولا اننا الشيخ محمد الزاقل في رسالة في هذه المسئلة وفق فيها بانه صحيح  
 والكنه موقوف الى الولادة أخذ اعمامهم عن فتح القدير من ان توريثه والوصية به وله  
 موقوفان اليها أيضا والله تعالى اعلم ( قوله وصحت بالامة الاجلها ) يعني اذا قال أوصيت  
 به هذه الامة الاجلها وصحت الوصية والاستثناء أيضا وهو منقطع بمعنى **مكن** لان الحمل  
 لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعه وانما في العناية ( قوله صح استثناءه  
 منه ) أي والحمل يصح افراده بالوصية فكذلك استثناءه منها زيادى ( قوله لاسرى في داره ) أي  
 وان اجازت الورثة لغيره من برهم بقوله تعالى انما ينالكم الله الاية فعدم الجواز لحق الشرع  
 لاحق الورثة بخلاف الوصية للوارث أو الاجنبى بما زاد على الثلث فانه لحق الورثة ولان

انه من الاول ان كان له  
 ومن الثاني ان كان به زاد  
 في الكثرة ولا تصح الهبة  
 للمملوك اعدم قبضه ولا ولاية  
 لاحد عليه اقبض عنه  
 زيادى وغيره فلو صالح ابو  
 الحمل عنه بما أوصى له لم  
 يجز لانه لا ولاية للاب على  
 الجنين ولو الجنية قلت  
 وبه علم جواب حاشية  
 الفتوى وهي انه ليس  
 للموصى ولو غنما ابا التصرف  
 فمما وقف للمملوك بل قالوا  
 الحمل لا يلى ولا يولى عليه  
 ( وصحت بالامة الاجلها )  
 لما تقرر ان كل ما صح  
 افراده بالعقد صح استثناءه  
 منه وما لا فلا ( ومن المسلم  
 لادى وبالعكس لاسرى  
 في داره ) قيد بداره

الحربى في داره كالميت في حقنا والوصية للميت باطالة ونص محمد في الاصل على عدم جواز  
 الوصية للحربى صريحنا وكذا في الجامع الصغير وذكرنا ان في السير الكبير ما يدل على  
 الجواز ورده العلامة قاضى زاده بان افظ السير الكبير لو أوصى به الحربى والحربى في دار  
 الحرب لا يجوز واعترضه في العزيمة بان ناقل الجواز مؤقنون في الاختصاص والنقل وذكر  
 العلامة جوى زاده ان مرادهم ما يدل على الجواز ما ذكره في شرح السير الكبير لاسرى  
 بقوله لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واستدل  
 عليه باحاديث منها انه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة مائة دينار الى مكة حين خطبوا  
 وأمر بدفع ذلك الى ابى سفيان بن حرب وصفوان بن امية ليقرقاعلى فقرأ اهل مكة فقبيل  
 ذلك ابوسفيان وابى صفوان قالوا به نأخذ ولا نصله الرحم محودة عند كل عاقل وفي كل دين  
 والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم لم يبعث لاقم مكارم الاخلاق  
 فعرفنا ان ذلك حسن في حق المسلمين والمشركون جميعا اهـ فاختلاف في جواز وصية الحربى  
 وعدمه لافى جواز الوصية وعدمه اهـ مخصصا ونظامه في الشرط الولاية والحاصل ان التعديل  
 بان الحربى كالميت يقتضى عدم جواز الوصية له والتعديل بالنسبة يقتضى عدم جواز كل من  
 الوصية والصلاة وما في السير يدل على جواز اصله دون الوصية خلافا لما فهمه شرح الجامع  
 فصار الخلاف في جواز الصلة فقط اقول وقد رأيت نص الامام محمد على جواز الهدية حيث  
 قال في موطنه في باب ما يكره من لبس الحرير والديباج ولا بأس أيضا بالهدية الى المشرك  
 المحارب ما لم يهد اليه سلاح او درع وهو قول أبى حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ ( قوله لان  
 المستمان كاذبى ) فاذا أوصى لمسلم او ذى يجمع ماله جاز كما مروى بآي غنامه ( قوله كما افاده  
 المنعلا ) في بعض النسخ المتأخره ( قوله ولا لوارثه ) اى الوارث وقت الموت كما مر بيانه قال  
 القهستاني واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض أشياخه ان المريض اذا عين واحدا من الورثة  
 شيئا كالدار على أن لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا رضى ذلك الوارث به  
 بعدم موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقى الورثة معه كما في الجواهر اهـ قلت وبكى  
 القولين في جامع الفصولين فقال قيل جاز وبه أفق بعضهم وقيل لا اهـ ( فرع ) قال في  
 البرازية وفي العتاي اجتمع قرابة المريض عنه ما يكون من ماله ان كان ورثة لم يجز الا ان  
 يحتاج المريض اليهم لتعاهد فيها يكون مع عياله بلا سرف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث  
 ماله او بأمر المريض اهـ ( قوله وقاله مباشرة ) اقول عليه السلام لا وصية لقاتل ولانه  
 استعمل ما أخره الله فيصير الوصية كالبراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله أو وصى له بعد  
 الجرح لا طلاق الحديث زيادى اقول والمراد بالاستحجال ما يظهر من حال القاتل والا  
 فذهب اهل الحق ان القول لميت باجله نامل ( فرع ) جرحه رجل وقتله آخر جازت  
 الجراح لانه ليس بقاتل ولو الجنية ( قوله لانسيميا ) كخافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه  
 لانه غير قاتل حقيقة ( قوله كما ) اى في كتاب الجنائيات ( قوله الابا جازة ورثته ) الاستثناء  
 متعلق بالمستثنى قال في البرهان الوصية للقاتل يجوز باجزة الورثة عنه ما وقال أبو يوسف  
 لا تجوز والخلاف في غير قتله عدمه بعد الوصية فانما تكون ملغاة بالاتفاق نية الولاية ( قوله

لان المستمان كاذبى كما  
 افاده المتأخرين قلت وبه  
 صرح الحدادى والزبلى  
 وغيرهما وسجى متنافى  
 وصايا الذى ( ولا لوارثه  
 وقاله مباشرة ) لانسيميا  
 كما مر ( الابا جازة ورثته )  
 اقول عليه الصلاة والسلام  
 لا وصية لوارث الا ان  
 يجزها الورثة بعض عند  
 وجود وارث آخر كما فيه  
 آخر الحديث



ونصفه منه (وهو كآر) مقلد غير اجازة ٥٧٦ صغير ويحتمل واجازة المريض كابتدأ وصية ولو أجاز البعض وزد البعض

جازه على الجيز بقدر حسنة (وهو كآر) مقلد غير اجازة ٥٧٦ صغير ويحتمل واجازة المريض كابتدأ وصية ولو أجاز البعض وزد البعض  
وسنصفه منه (اي قريبا) (قوله واجازة المريض كابتدأ وصية) فاذا كان وارث الموصي مريضا  
فاجاز الوصية وهو بالغ عاقل ان يرى صحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان كان الموصي له  
وارثه لا يجوز اجازته الا ان يقبضه ورثة المريض بعد موته وان كان اجنبيا يجوز اجازته ويعتبر  
ذلك من الثلث من (قوله جاز على الجيز الخ) بان يقدر في حق الجيز كان كلهم أجازوا في حق  
غيره كان كلهم لم يجزوا وقد صيغ بيان من المقدمي (قوله أو يكون) بالنصب عطف على قوله  
باجازة ورثته لانه في تأويل ان يجيز (قوله لانما لا يسلط الا على ما لا يسلط عليه) ولذا لم يجز ما للميراث وهذا  
التمثيل ذكره الشرح بلاني بهذا منسوبة الى فيه نظر اذا كانت العلة في الكيفية العقبية لم تجز  
الوصية بالاجازة كالميراث ثم هو ظاهر على قول أبي يوسف بان لا يجوز للقاتل وان أجازها  
الورثة وعلى الوالد بان جنايته باقية والامتناع لاجلها عقبية وأما عندنا فهو الحق الورثة  
دفعا للقيظ عنهم حتى لا يشاركهم في مال من سعى في قتله وهذا لعدم باجارتهم والصبي بمنزلة من  
القيظ فلم يثبت في حقه مائتة في حق البالغ كذا في الكفاية ونحوها (قوله أي سوى الموصي  
له) تفسير للضمير في سواء وقوله القاتل أو الوارث بدل من الموصي له (قوله حتى لو أوصى الخ)  
تقرير على قوله أو الوارث وفي القهستاني ولو أوصى اقاتله ولا وارث له صحت الوصية له  
وهذا عند الطرفين (قوله فلها ربعها) لان الارث بعد الوصية فقرضها ربع الثلثين  
الباقين (قوله فله الثلث) وهو نصف الباقي (فرع) ترك امرأة وأوصى لها بالثلث نصف  
ولا جني بالنصف يعطى للاجنبي أولا الثلث وللمرأة ربع الباقي انما الباقي بقسم بينهما على  
قدره وقوله ما تارخانية وفيما تركت زوجها فقط وقد كانت أوصت لاجني بالنصف  
فله وصي له نصف المال وللزوج الثلث والسدس لبيت المال اه ولو أوصى لكل منهما  
بالكل فقد أوصى في الجوهرة (قوله الا في تجهيزه وأمر دفعه) لكنه تراعى فيه المصلحة لما  
قال في الخلاصة عن الروضة أو وصي بان يكفن بالدفن يكفن بكن وسط ولو أوصى بان  
يكفن في نوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو أوصى بان يكفن في خمسة أبواب أو ستة أبواب  
يراعى شرائطه ولو أوصى بان يدفن في مقبرة كذا يقرب فلان الزاهد تراعى شرائطه ان لم يلزم  
في التركة مؤنة الحبل ولو أوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه اه شرعية ليلية  
يقول وظاهر كلامه يوهم ان صاحب الخلاصة ذكر المسئلة في وصية الصبي وليس كذلك بل  
عبارة الخلاصة مطلقة ومثلها في البرزانية (قوله وعليه صحت اجازة عمر الخ) قال في العناية  
والاثر محمول على انه كان قريب العهد بالمسلم يعني كان بالغ الميمض على بلوغه زمان كثير ومنه  
يسمى بانما يجازا أو كانت وصيته في تجهيزه وأمر دفعه ورد بانها صح في رواية الحديث انه كان  
غلاما لم يحتمل وانه أوصى لابنة عم له بمال فكيف يصح التأويل قال الطحاوي والاحتجاج بهذا  
الاثر لا يصح من الشافعي لانه من قبل وعندهنا المرسل وان كان حجة لكن هذا يخالف قوله عليه  
السلام رفع القلم عن ثلاث وفيه نظر لان المراد بالقلم التكليف وما نحن فيه ليس منه وقال ابن  
حزم وهو مخالف لقوله تعالى وابتلوا الصالحين الآية قائم اتدل على ان الصبي ممنوع من ماله  
اه ملخصا أقول قد يقال رفع التكليف دليل الجرح عن الاقوال والتصرفات فان ذلك لازم له  
شرعا تامل (قوله يعني المراهق) تفسير لياقظ والمراهق من قارب البلوغ وهذا التفسير

جازه على الجيز بقدر حسنة (وهو كآر) مقلد غير اجازة ٥٧٦ صغير ويحتمل واجازة المريض كابتدأ وصية ولو أجاز البعض وزد البعض  
(أو يكون القاتل صبي أو  
مجنونا) فقبول بلا اجازة  
لانما لا يسلط الا على ما لا يسلط عليه  
(أو لم يكن له وارث سواء)  
كفي الخاتمة أي سوى  
الموصي له القاتل أو  
الوارث حتى لو أوصى  
لزوجته أو صبي لم يكن  
تمة وارث آخر نصح الوصية  
ابن كمال زاد في المحبة فلو  
أوصت لزوجها بالوصف  
كان له الكل قلت وانما  
قبضوا بالزوجين لان  
غيرهما لا يحتاج الى  
الوصية لانه يرث الكل برد  
أو رحم وقد قدمناه في  
الاقراره بالانحراف ليلية  
وفي فتاوى النوازل أوصى  
لرجل بكل ماله ومات ولم  
يترك وارثا الا امرأته فان  
لم يقبضها السدس والباقي  
للموصي له لانه الثلث  
بلا اجازة فيبقى الثلثان  
فلها ربعها وهو سدس  
الكل ولو كان مكانه زوج  
فان لم يجز فله الثلث  
والباقي للموصي له (ولا  
من صبي غير عير أصلا) ولو  
في وجوه التفسير خلافا  
لشافعي (وكذا) لا تصح  
(من عير الا في تجهيزه وأمر  
دفعه) فتجوز استحصانا

أو اضافها اليه) كان ادركت فتلقى افلان لم يجز اذ صور ولا يملك تقييما ٥٧٧ أو تعلينا كافي الطلاق بخلاف العبد

موافق لما في المغرب (قوله وقبل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا أوصى بثلاث ماله فلا أما  
لو أوصى بعين ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا أضاف الوصية الى ما عليه كعبد  
العتق والمثل من ذلك كوفى المطولات ط (قوله الا اذا اضافها) بان قال اذا عتقت فثلث  
مالي وصية افلان أو أوصيت بثلاث مالي حتى لو عتق قبل الموت بأدبيل الكتابة أو غيره ثم  
مات كان للموصي له ثلث ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان المال له حقيقة  
لم يوجد زباني (قوله وعبداء المرر اضافها) كان نصفه كذلك والافلاذ رأيت فيه فيها  
كعبارة المصنف (قوله لزوال المانع الخ) بيان لوجه المخالفة بينهما وبين الصبي فان أهليهما  
كاملة وانما نعم الحق المولى فتصح اضافتهما الى حال سقوط حق المولى أما الصبي فاهلية  
قاصرة فليس باهل اقول ملزم فلا يملك تقييما ولا تعلقا (قوله بالاشارة) متمم على نص المقدر  
بعد ادائه النفي (قوله وقبل ان امتدت لموتها) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن أبي  
حنيفة ان دامت العلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشارة عليه لانه يجوز عن النطق  
بشيء لا يبرح زواله فكان كالانحراف قالوا وعليه الفتوى اه قال السامحاني سواء طالت  
المدة أو قصرت والقول الاول مشروط بالاستعداد سنة وان لم يتصل بها الموت هذا ما يظهر من  
كلامهم (قوله درر) وبه جزم في متن المواهب (قوله وانما عتق بالقبول) دخول على المتن فان  
لم يقبل بعد الموت فهي موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصي له حتى  
يقبل أو يموت انقال عن مختصر الكرخي (قوله ثم هو بالقبول) أي ولارد (قوله  
استحصانا) والقياس بطلان الان تمامها موقوف على القبول وقد فات وجه الاستحصان أنها  
تمت من جهة الموصي تمامها بالهبة الفسخ ووقفت على خيار الموصي له فصار كالبيع بالخيار  
لانه متى لم يمت في الثلاث قبل الاجازة يتم والسدس لورثته فكذا هنا فيكون موته بلارد  
كقبوله دلالة اتفاقنا (تنبية) قال المفسر واذ اقبل الموصي له ملك الموصي به والا فلا  
عند الجهور ان كان مهيئا يمكن قبوله بغيره لاقى نحو الفقهاء في هاتين ومصلحة صدور وج  
وعزوة وفي الظاهرية قال أعطوا بعد موت ثلث مالي مساكين سكة كذا فقامت أقي الوصي  
بالمال اليهم فقالوا لا تريد وليس بحاجة اليه قال أبو القاسم يرد المال الى الورثة وان رجعوا  
قبل رده للورثة ليطالحنهم بالرد وفي الاشياء واذ اقبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ  
ملكها والام يجبروا اه سائحاني (قوله وله الرجوع عنها) لان تمامها بموت الموصي ولان  
القبول يتوقف على الموت والايحاب المقر ويجوز ابطاله في المعاوضات كالبيع في التسرع  
أولى عنابة واعلم ان الرجوع في الوصية على أنواع ما يقتل الفسخ بالقول والافعل كالوصية  
بين ومالا يقتل الا بالقول كالوصية بالثلث أو الربع فانه لو باع أو وهب لم تبطل وتنفذ الوصية  
من ثلث الباقي ومالا يقتل الا بالقول كالتمديد المقيد فلو باعه صح ان كان له ثلثه عادله  
الاول ومالا يقتلهم ما كالتدبير المطلق اه ملخصا من الاتفاق والقهستاني (قوله أو فاعل  
الخ) هذا رجوع دلالة والاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصي به ويتغير الموصي  
اذا أوصى بعين في كرمه فصار زباني او بيبضة فغضت اجازة حتى أفرخت قبل موت  
الموصي ونحوها في الكفاية (قوله بان يزول اسمه الخ) كذا في المختار الحديثية والافلاذ

كما أفاده بقوله (ولان  
عبد ومكاتب وان ترك)  
المكاتب (وفاء) وقبل  
عندهما نصح في صورة  
ترك الوفاء درر (الا اذا  
اضافها) كل منهما أو عبادة  
المرر اضافها (الى العتق)  
فتصح لزوال المانع وهو  
حق المولى (ولان معتق  
الاسان بالاشارة الا اذا  
امتدت عتقه حتى صار  
له اشارة معهودة فهو  
كأنحر) وقد راجع الامداد  
سنة وقبل ان امتدت موته  
جاز اقراره بالاشارة  
والاشهاد عليه وكان  
كأنحر من قالوا وعليه  
الفتوى درر وسجى  
في مسائل شتى (وانما  
يصح قبولها بهدمونه)  
لان او ان ثبوت حكمها  
بعد الموت (قبول قبولها  
وردها قبله) وانما غلظ  
بالقبول (الا اذا مات  
موصيه ثم هو بالقبول  
فهو أي المال الموصى به  
(لورثته) بلا قبول  
استحصانا كما هو وكذا لو  
أوصى للجنين بدخل في  
ملكه بلا قبول استحصانا  
لعدم من يلى عليه لقبول  
عنه كأم (وله) أي للموصي  
(الرجوع عنها) بقول



في النصيب (أو) نعل (يزيد في الموصى به ما يتبع تسليمه الابه كات السويق) الموصى به (بمن والبنات) في الدار الموصى بها  
يخلاف نصيبهم او هدم بناتم لانه تصرف ٥٧٨ في التابع (وتصرف) عطف على يقول صريح وعطف ابن الكمال تبعها

للدور باو عليه فهو اصل  
ثالث في كون فعله بغيره  
رجوعه عنها كما يفيد  
من الدور فتدبر (يزيل  
ملكه) فانه رجوع عاد  
الملك ثانيا ام لا (كالبيع  
والهبة) وكذا اذا خلطه  
بغيره بحيث لا يمكن تمييزه  
(لا يكون راجعا) (بقيل  
قوب اوصى به) لانه تصرف  
في التبع واعلم ان التغير  
بعد موت الموصى لا يضر  
اصلا (ولا يجودها) دور  
وكثروا قايه وفي الجمع به  
يقف ومثله في العميق ثم  
نقل عن العيون ان الفتوى  
على انه رجوع وفي  
السر اجية وعليه الفتوى  
واقره المصنف (وكذا)  
لا يكون راجعا (بقوله كل  
وصية اوصيت بها حرام  
اوربا او اخرتها بخلاف)  
قوله (تركمها) بخلاف  
(قوله كل وصية اوصيتها  
فهي باطلة او الذي اوصيت  
به لا يذوقه ولا يمر او لقان  
وارثي) فكل ذلك رجوع  
عن الاول وتكون لوارثه  
بالاجازة كما مر (ولو كان  
فلان) الاخر (ميتا وقتها  
فالاولى من الوصيتين بحالها) ابطال الثانية ولو جاز وقتها فمات قبل الموصى بطلنا الاول  
بالرجوع والثانية بالموت (وقيل هبة المبر بغير وصية من نكحها)

ايجاب  
ابطلان الثانية ولو جاز وقتها فمات قبل الموصى بطلنا الاول

ايجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك ولا وصية للوارث والهبة وان كانت مخرجة ضرورة فهي  
كالخاف الى ما به - الموت - كمالان - هبة تفرق عند الموت الا ترى انها تنطبق بالدين  
المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية (قوله به - هداية) كذا في القسح والذي  
راية في المنع به هداية (قوله لجواز الوصية) اي اثباتا ونفيها  
(قوله وقت الموت الخ) فتصح لو اوصى لزوجته ثم طلقها اثلاثا او واحدة ومضت عدتها ثم مات  
الموصى فمستثاني (قوله لانه يعتبر الخ) لان الاقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف على شرط زائد  
كتوقف الوصية الى الموت فيصح اقرا به بالدين لانه حصل الاجنبية اتفاقا (قوله فلما اقر  
اها) اي لامرأة الاجنبية المشهورة من الكلام وهو تفرع على قوله او غير وارث يوم الاقرار  
اي جاز الاقرار اها لانها غير وارثة وقتها وان صارت وارثة وقت الموت وقدمت انا ينسقط  
كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كاتزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الاقرار  
لكن منعه مانع ثم زال عند الموت كما افاده قوله ويبطل الخ ومثله ما لو اقر لزوجته الكتابية  
او الاممية ثم ماتت قبل موته او اعتقت لا يصح الاقرار اقيام السبب حال صدوره كما افاده  
الزيلي (قوله او عبدا) فبيده الزيلعي عاذا كان عليه دين لان الاقرار وقع له وهو وارث عند  
الموت فيبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع للمولى اذا العبد لا يملك اه  
وعزا في الهداية الى كتاب الاقرار وظاهر ما قدمنا قبل اوراق عن الزيلعي والنهاية عدم  
بطلان الاقرار بحق الابن المقر لمطاعة او قد مناه فبسته قنبيه (قوله لقيام البنوة وقت  
الاقرار) عاذا بطلان الاقرار او اما الوصية والهبة فلان الاعتبار فيهما وقت الموت كما قدمه وقد  
صار لابن وارثا وقتها فيبطل (قوله وهبة مقعد الخ) المقعد بضم ففتح من لا يدرك على القيام  
والفلوج من ذهب نصفه بطل عن الحس والحركة والاشل من شات يده عذابة (قوله به علة  
السل) هو اولي عماني النماية عن المغرب من ان الماسول من سل خصمته لما قال الاتي انه  
لا يناسب هنا لانه بعد تطاول الزمان لا يفي حريضا اصلا (قوله ان طالت مدته سنة) هذا  
على ما ظله اصحابنا وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا وتطاولا والا فلا فمستثاني (قوله  
ولم يخف مونه منه) هذه الجملة وقعت موضوعة للجهة الشرطية جوي عن الافتتاح اه ط  
ثم المراد من الخوف الغالب منه لانفس الخوف كفاية وفسر القهستاني عدم الخوف بان  
لا يزداد عليه وقتا فوقتا اه لانه اذا تقدم الهدى صار طبعه من طبعه كالعجمي والعرج  
وهذا لان المانع من التصرف مرض الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون  
كذلك اذا كان بحيث يزداد سالا لا الى ان يكون آخره الموت واما اذا استحكم وصار بحيث  
لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعجمي وفخوه اذا يخاف منه واه - هذا  
يشغل بالتداوى اه زيلعي وغيره (قوله والاشل وخيف مونه) عبارة القهستاني والا  
يكن واحدة منهم ما بان لم تطال مدته بل مات قبل سنة او خيف مونه بان يزداد ما به يوما يوما  
اه وهو موه انه اذا لم تطال ولم يخف مونه فهو من الثلث ويخالفه عبارة الزيلعي ونفسها اي  
ان لم يطاول يعتبر تصرفه من الثلث اذا كان صاحب فراش ومات منه في ايامه لانه في ابتداءه  
يخاف منه الموت ولهذا يتداوى فيكون مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول

بعدها) اي به - الهبة  
والوصية لما تقر رانه يعتبر  
لجواز الوصية كون  
الموصى له وارثا او غير  
وارث وقت الموت لا وقت  
الوصية بخلاف الاقرار  
لانه يعتبر كون المقر له وارثا  
او غير وارث يوم الاقرار  
فلما اقرها فمكها فمات  
جاز (و يبطل اقراره  
ووصيته وهبته لانه  
كافرا) او عبدا او مكاتبا  
(ان اسلم او اعتق به - مد  
ذلك) اقيام البنوة وقت  
الاقرار فيبوت تهمة  
الابنار (وهبته مقعد  
ومفلوج واشل وماسول)  
به علة السل وهو فرح في  
الرثة (من كل ماله ان طالت  
مدته) سنة (ولم يخف مونه  
منه والا) نطل وخيف  
مونه



فهو كمرض حادث حتى تعتبر تصرفاته من الثالث اه وهو الموافق الكلام الشارح واني ما  
 اذا طال وخيف موته ومقتضى عبارة الله تعالى انه من الثالث ايضا وهو المفهوم من تقييد  
 المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته (قوله لان امراض مزمنة) أي طوالة  
 الزمان وهو تعالى لاقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الخ قال في المنع وفي  
 الفصول الهادية وأما المقدود والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض  
 وان كان قديما فهو بمنزلة العصيم لان هذه الامة من مئة وايت بقائلة اه (قوله وعليه اعتمد  
 في التجريد) وفي المراجيع مثل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه  
أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه  
خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار هو دال على سطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه  
 في باب طلاق المريض وصحة الزباني أقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي  
 طالت ولم يخف منها الموت كالتأنيج ونحوه وان صيرته ذافرا من مرضه عن الذهاب في حوائجه  
 فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشروح هنا ممل (قوله والتحذار الخ) كذا اختاره  
 صاحب الهداية في كتابه التبيين (تنبيهه) تبرع الحامل حالة الطلاق من الثالث ولو  
 اختلطت الطائفتان لاقتال وكل منهما كاشفة لاخرى أو موهرة فهو في حكم مرض الموت  
 وان لم يختلطوا فلا ورب البصر ان كان ساكنا فليس بخوف وان هبت الريح أو اضطرب  
 فهو مخوف والمحبوس اذا كان من عادته القتل فهو خائف والافلا مراح مملصة أو تامله مع  
 ما مر في باب طلاق المريض (قوله واذا اجتمع الوصايا الخ) اعلم ان الوصايا اما ان تكون كلها  
 لله تعالى أو لاهل بيته أو يجمع بينهما وان اعتبر ان الله تعالى لم يوجب لصاحب  
 الحق واحدا وأما اذا تعدد الامة بغير الالهياد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى بثلاثة  
 لانسان ثم به لا آخر الا ان يصح على التقديم أو يكون البعض موقفا أو محاباة على ما سباني وما  
 لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والتذورات وصدقة الفطر  
 أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة لفقر أو يبدأ بعبادة الميت وان اختلطت يبدأ  
 بالفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين الله تعالى وحق العباد فانه  
 يقسم الثالث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب فردة بالضرب ولا تجعل كلها  
 جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى في كل واحدة منها في نفسها  
 مقصودة فتفرد كوصايا الأديمين ثم يجمع فيه قدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج  
 والزكاة ولزيد والكفارات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم الفرض على حق الأديم لحاجته  
 وان كان الأديم غير معين بان أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأديم  
 فالأديم لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن ثم تحقق معين هذا اذا لم يكن في الوصية  
 عتق منقذ في المرض أو معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئي ثم ما على  
 ما سباني تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا من  
 العناية والنهاية والتبيين (قوله قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات لان الفرض أهم  
 من النفل والظاهر منه البداءة بالأهم فليعلم وان اراد بالفرض ما يشمل الواجب بقدرته قوله

(فن قلته) لانها امراض  
 من مئة لا قاتلة قبل مرض  
 الموت أن لا يخرج لحوائج  
 نفسه وعليه اعتمد في  
 التجريد برأيه والفتاوى  
 انه ما كان الغالب منه  
 الموت وان لم يكن صاحب  
 فرائض فهو الثاني عن  
 هبة الذخيرة (واذا اجتمع  
 الوصايا قدم الفرض وان  
 آخره الموصى

والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كما مر في القهستاني فيبدأ بالفرض  
 حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم (قوله وان تساوت قوة الخ) فان  
 في المتن وان تساوت في الفرضية وغيره تقدم ما قدمه وقبل تقدم الزكاة على الحج وفيه ل  
 بالعكس الخ ومثله في الاختيار والقهستاني فاشار الى انه لا يقدم بعض الفرائض على البعض  
 بل لا تقدم من الموصى اذا تساوت قوة أي بان كانت كلها فرائض حقيقة بجهة احترازها لو كان  
 فيها واجبات وان القول بتقديم بعض الفرائض على بعض غير معتد والقائل بذلك الامام  
 الطحاوي وبالأول الامام السرخسي وذكر انه قول الكل حيث قال في مختصره قال هشام عن  
 محمد بن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد بن كل شيء كان جميعه لله تعالى من الحج والصدقة  
 والعتق وغيره فأوصى به رجل والثالث لا يبلغ ذلك فان كان كله تطوعا بدئي بالأول مما نطق به  
 حتى يأتي على آخره أو ينتقص الثالث فيبطل ما بقي وكذلك لو كان كله فريضة بدئي بالأول فالأول  
 حتى يكون النقصان على الآخر وان كان بعضه تطوعا وبعضه فريضة أو أوجبته على نفسه  
 بدئي بالفرض أو ما أوجبته على نفسه وان آخره في نطقه قال هشام الى هنا قوالهم جميعا وعامة  
 في غاية البيان (قوله قال الزباني الخ) أقول قال الزباني به بدقول الكثر وان تساوت في  
 القوة الخ لان الظاهر من حال المروء ان يبدأ بما هو الأهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت نصا  
 فكان نص على تقديمه فقدم الزكاة على الحج اتفق حتى العبد بدم او ما على الكفارة  
 لرخصها ما عليها لانه جامع من الوعيد فيهما ما لم يأت في غيره ما وكفارة القتل والظهار والعين  
 مقدمة على الفطرة الخ ومثله في النهاية أقول صدر تقريره موافق لقول السرخسي وآخره أقول  
 الطحاوي فقد جمع بين القولين مفرعا أحدهما على الآخر وقد عانت من عبارة المتن في تحاقها  
 وان الثاني منه ما ضعف فقد برول أرمن أوضح هذا الحل فتأمل ثم رأيت الاتقاني قال في  
 غاية البيان وقال بعضهم ان كفارة القتل تقدم على كفارة العين أو فتوها بشرط الاسلام فيها ثم  
 كفارة العين على كفارة الظهار لوجوبها بيمين نكاحية اسم الله تعالى والثانية بايجاب حرمة  
 على نفسه وانافيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم الفرائض بعضها على  
 بعض وكذلك التطوع بل يبدأ بعبادته الموصى وقد مر نص السرخسي على ذلك والمعنى في  
 تقديم الزكاة والحج على الكفارات ذكرناه وهو الوحيد ومثل هذا يوجد في شيء من الكفارات  
 اه وأراد بالبعض صاحب النهاية أقول وتقدم الحج والزكاة على الكفارات ظاهرا لان  
 الكفارات واجبة كما مر لكن الاتقاني نفسه ذكر انه تقدم الكفارات على الفطرة والفطرة  
 على الاضحية كما فعل الزباني والشارح ولعله بناء على قول الطحاوي وعليه لا مانع من تقديم  
 بعض الكفارات على بعض اذا وجد المخرج كما فعله صاحب النهاية وتبعه الزباني وبه يقطع  
 النظر فتدبر (قوله يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار) تقدم وجهه ترتيبها (قوله ثم افطار الخ)  
 مخالف لما في النهاية من تقدم الفطرة لوجوبها بالاجماع وبأخبارهم تقيضة على كفارة  
 الافطار لثبوتها بغير الواحد وعلى النذر لانما بايجاب الله تعالى فقدم على ما يجب بايجاب  
 العبد والنذر على الاضحية للاختلاف في وجوب ادون وجوبه (قوله وقدم العشر) اه لانه  
 لا شقاه على حق الله تعالى والعباد يضاف المخرج فانه قاصر على الثاني ط (قوله ان حج

وان تساوت قوة (قدم  
 ما قدم اذا ضاق الثالث  
 عنها) قال الزباني كفاية  
 قتل وظهار وعين مقدمة  
 على الفطرة لوجوبها  
 بالكتاب دون الفطرة  
 والفطرة على الاضحية  
 لوجوبها اجماعا دون  
 الاضحية وفي القهستاني  
 عن الظهيرة عن الامام  
 الطحاوي يبدأ بكفارة  
 قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار  
 ثم النذر ثم الفطرة ثم  
 الاضحية وقدم العشر  
 على المراجيع وفي البرجندی  
 مذهب أبي حنيفة آخره  
 أن حج



النفق افضل من الصدقة (أوصى بحج) أي حجة الاسلام (أصح عنه راكا) فلولم تبلغ النفقة (من يده) فقال رجل أنا أحسن منه  
 بهذا المال ما شئت لا يجزيه فهو كاف معز بالنفقة فلولم يده (ان كفى نفقته ذلك ولا فني حيث تكفي وان مات حاج في طريقه  
 وأوصى بالحج عنه حج من يده) ٥٨٢ راكا وقال من حيث مات استصانا هداية ومجتنبي وملتي قلت ومفاده ان قوله

النفق افضل من الصدقة) يشير الى تقديمه على ما أخرجه الموصي لكن في العناية والنهاية  
 ان ما ليس بواجب قدم فيه ما قدمه كحج تطوع وعق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء  
 وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أصحابنا انه يبدأ بالفضل فالأفضل يبدأ بالصدقة ثم  
 الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة ثم الحج مبني على ما كان يقوله الامام أو لا شاهد  
 مشقة الحج رجح فاذا حج بقدر ما يريد انفاقه كان أفضل (قوله أحج عنه) بالبناء للمفعول  
 (قوله راكا) لانه لا يلزمه ان يحج ما شئت فوجب عليه الاجحاج على الوجه الذي لزمه زياي  
 (قوله فلولم تبلغ النفقة الخ) ومنه بالاولى ما في القه تنالي أيضا لو كان في المال المدفوع  
 وقابل كواب فشي واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحسب لغيره فوايه  
 اه (قوله أنا أحج عنه) أي من يده (قوله وان مات حاج في طريقه الخ) قدم الشارح في باب  
 الحج عن الفقير انه انما يجب الوصية به اذا أخرجه بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله من  
 يده) لان الواجب عليه ان يحج من يده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زياي فان أحج  
 الوصى من غير يده يضمن الا ان يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل  
 الليل اه مناسك السندى وفيه الوصى ان يحج عنه من غير يده يحج عنه كما أوصى قرب  
 من مكة أو بعد اه قلت والظاهر ان الموصي بأن يترك الواجب عليه ومثله لو أوصى  
 بما لا يمكن للاجحاج من يده تأمل (قوله وعليه المتون) وهو الصحيح واختاره المحيوي  
 والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم اه قاسم (قوله فافهم) يشير الى انه يخرج من قاعدة  
 تقديم الاستصان على القياس (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله أو طان فن أقربها الى مكة  
 وان مكيا فلت بخراسان فن مكة الا ان يوصي بالقران فن خراسان جوهره (فرع) قال  
 أجماعني بثلاث مالى أو بالف وهو يبلغ حجبا فان صرح بواحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة  
 والاج عنه حجبا في سنة واحدة وهو الأفضل أو في كل سنة اه سندی (قوله بطلت الوصية)  
 لان العبد المشتري بالكل مقار لما اشترى بالثلث درر ونظيره يقال فيما بعد ط (قوله  
 فصار معتوها الخ) عبارة الظانية فصار معتوها فكذلك زمان مات بعد ذلك ظل محمد  
 وصيته باطلا اه وانظر هل تعتبر فيه المدة المتغيرة في الجنون والظاهر نعم اذا لفرق بينهما  
 ولان الزمان منه كاسته أشهر تأمل (قوله في قول أبي حنيفة) الاقتصا عليه بدل على  
 اعتقاده ط وفي الظاهرية ظل أو صيت بثلث مالى فله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي  
 حنيفة وقال محمد جازة وبصرف الى وجود البره يفتى اه (قوله فان الوصية باطلة)  
 لان الميت من أهل الميت نظرا الى لفظ الموصي لا الى قصده وتطهيره ما في المراج أوصى بشئ  
 للمسجد الحرام لم يجز الا ان يقول ينفق على المسجد لانه ليس من أهل المال وذكروا النفقة  
 بمنزلة النص على مصالحه وعند محمد يصح وبصرف الى مصالحه تصح الكلام اه (قوله جاز)  
 أي وتكون وصية صاحب القصر خاتمة اقول ويؤخذ عنه وعما ذكره الاتفاي

قياس وعليه المتون فكان  
 القياس هنا هو المعتمد  
 فافهم (ان بلغ نفقته ذلك  
 والا فني حيث تبلغ) ومن  
 لا وطن له فمن حيث  
 مات اجامعا (أوصى بان  
 يشتري بكل ماله عبدا  
 فبعت عنه) عن الموصي  
 (ولم تجز الورثة بطلت  
 كذا اذا أوصى بان يشتري  
 له عبدا بالف درهم وزاد  
 الا الف على الثالث) وقالوا  
 يشتري بكل الثالث في  
 المسألةين جميع (مريض  
 أوصى بوصايا ثم برى من  
 مرضه ذلك وعاش سنين  
 ثم مرض فوصاياه باقية  
 ان لم يقل ان مات من  
 مرضي هذا فقد أوصيت  
 بكذا) كذا في الخاتمة  
 (أوصى بوصية ثم جن ان  
 أطبق الجنون) حتى بلغ  
 سنة أشهر (بطلت والا)  
 وكذا لو أوصى ثم أخذ  
 بالوصي فصار معتوها  
 حتى مات بطلت خاتمة  
 (أوصى بان يعار يته من  
 فلان اوبان يسقى عنه الماء  
 ثم رافى الموصي اوصى سئل

الله فهو باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاتمة (كلا وأوصى بهذا التين لاداب فلان)  
 فان الوصية باطلة وأوصى بثلث من ثمنه لاداب فلان جاز ولو أوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز

من انه لو أوصى بالثلث لافي بطن دابة فلان ينفق على ما جاز اذا قبل صاحبها اه أنه ان  
 يصرفها في مصالحه وانتهى بطلت ان يكون عن تصح وصيته له وانما تبطل برده وبوته قبل  
 الموصي تأمل (قوله وتبطل ببيعها) وكذا بعتها خاتمة والظاهر انه راجع للمثلين ولعل  
 وجهه انما وان كانت وصية لصاحبها الا انها معلقة في العتق على وجودها في ملكه تأمل ثم  
 رأيت في الولوالجية قال بعد قوله فاذا بيع الفرس بطل ماله لان هذه وصية لصاحب القصر  
 ونظيره ما لو قال والله لا أكلم عبدا فلان أو أركب دابة فلان اه أي فان الميراث تبطل بزوال  
 الاضافة بان باع العبد والدابة مثلا لان العبد والدابة لا يجر لغيره بل لاجل صاحبه كما  
 قررته في محله فهنا تبقى الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في الولوالجية  
 أيضا قبيل هذا الفرع لو أوصى لفلان بثلث من ثمنه دابة فلان ينفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية  
 جائزة وتدور مع العبد حينئذ اذ يبيع او عتق وعبرة الظهيرية قال ابو يوسف ومحمد كانت  
 الوصية للعبد وتدور معه حينئذ اذ يبيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جاز وان  
 عتق ثم اجاز فاجازته باطلة اه وتأمل مع ما قدمناه من ان الوصية للعبد الوارث لا تجوز لانها  
 وصية للوارث حقيقة (قوله وله سكاه) أي بالمهايا مع الوارث زمانا (قوله وليس للوارث  
 يبيع نائيبا) اثبت حقيق الموصي له في سكنى كاهما بظهور مال آخر أو بخراب ما في يده فحينئذ  
 يراجعهم في باقيها (قوله له ذلك) أي للوارث يبيع ثلثها (قوله وله ان يقاسم الورثة) معطوف  
 على قوله وله سكاه والضمير للرجل أي للموصي له المقاسمة في عين الدار بالبراءة ان احتملت  
 القسمة وهذا أعدل من المهايا لما فيه من التسوية بينهم ما زادنا كافي الهداية والمسئلة  
 ستأتي في باب الوصية بالخدمة والسكنى (قوله وعلى الموصي اهما ان يدوس ويسلم الشاة)  
 كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلم الشاة بالف التفتية اه ح قلت وأن يزيد ويجلبها  
 القطن كافي الظهيرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا أوصى  
 بدهن هذا السهم لرجل وبكسبه لا آخر أو بمال من الزبد لرجل وبان يفيض لا آخر  
 فالنفقة على صاحب الدهن والزبد لان المقصود اخراجها حافظة وبه يتغير مال الشريك عن  
 حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فاجر الذبح على صاحب اللحم خاصة لان التذكية  
 لاجل اللحم لا الجلود كافي الوالدية (قوله في رمضان) اعلم انما خصه لزيادة ذلك فيه والافقير  
 رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالى في سبيل  
 الله فهو للفقراء فان اعطوا حاجتهم طعاجاز وفي النوازل لو صرف الى مراح المسجد ويجوز  
 لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره اه وهذا يفسر في تعيين قدر الحاجة ط (قوله  
 وتصرف الفقراء الكعبة) الذي في الوالدية وغيره المماثل ككسبه مكة (قوله وكذا المسجد  
 وللقديس) اقول الذي في المنع عن المجتبي وبيت المقدس والحاصل ان في الاية اعمد المسجد  
 قواين قول بعدم العتق وقول بالعصاة كحاسباني قبيل فصل وما بالذي ثم على العتق هل  
 تصرف على منافقه او على فقراته قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامه ومما انفك  
 فصرفه في المجتبي على ما ترى والقائل بعدم العتق هو الشيخان الا ان يقول ينفق على  
 المسجد فيجوز اتفاهوا واجاز محمد ما قلنا على ارا دقة ما قلناه تصحيد الكلام لاعلى رادة

وتبطل ببيعها ولو أوصى  
 بسكنى داره لرجل ولا مال  
 له سواها جاز وله سكاه اما  
 دام حيا وليس للوارث  
 يبيع ثلثها وقال ابو يوسف  
 له ذلك وله ان يقاسم  
 الورثة أيضا ويصرف الثلث  
 للوصية خاتمة (واو)  
 أوصى بقطعة لرجل وبجعبه  
 لا آخر وأوصى بلحم شاة  
 معينة لرجل وبجبارها  
 لا آخر وأوصى بمنطقة في  
 سفاه الرجل وبالثوبين  
 لا آخر جازت الوصية  
 لهما وعلى الموصي لهما  
 ان يدوس ويسلم الشاة  
 (أوصى بذات ماله لبيت  
 المقدس جاز ذلك ويتفق  
 في عمارة بيت المقدس وفي  
 سراجيه ونحوه) قالوا  
 وهذا يقيد بجواز النفقة  
 من وقف المسجد على  
 قناده وسراجيه وأن  
 يشتري بذلك الزيت والنفط  
 وللقناده بدل في رمضان  
 خاتمة وفي المجتبي أوصى  
 بذات ماله لا كعصاة جاز  
 وتصرف الفقراء الكعبة  
 لا غير وكذا المسجد  
 وللقديس وفي الوصية



ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال  
البر لا يصرف لنفسه لبناء  
الدين لأن أصله على  
السلطان (أوصى بأن  
يقض الطعام بدمونه  
لثلاثين ليلة أيام قلوب  
باطلة) كافي الخائبة من  
أبي بكر البجلي وفيه ما  
أبي جعفر أوصى بالتقاضي  
الطعام بدمونه وبطعم  
الذين يحضرون التوبة  
جاز من الثلث ويجعل لمن  
طال مقامه ومساقة لأن لم  
يعال ولو فضل طعام أن كثيرا  
يضمنه والا لا اه قلت  
وحل المصنف الأول على  
طعام يجتمع مع له النكاحات  
بقية ثلاثة أيام فتكون  
وصية لمن قبضت والثاني  
على ما كان لغيره من  
(نوع) أوصى بأن  
يصل عليه فلان أو يجعل  
بدمونه إلى بلاد آخر أو  
يكفن في ثوب كذا أو يطحن  
قبره أو يضرب على قبره قبة  
أو ينقر أعند قبره شيئا  
مما ينافي باطلة سر اجية  
وصفة في أوصى بثلاث ماله  
له تعالى فهي باطلة وقال  
محمد تصريف لوجوه البر  
قال أوصى فلان بأن  
وهو غير مالى لم يكن له  
الا آلاف وفي أوصى له  
بجميع مالى هذا الكيس

عنه لأنه لا يملك ماله من المسجد ولا يملك ما أتى وأما المقتضى فلا  
يتوهم أنه ينفق عن المسجد حتى أن الرزاقى عزما في التمسك فافهم ولا تنفس و ينبغي  
الاعتناء بان الوصية للمصنف وصية لفقراءه في مثل الأثر كذا سر هذا المثل السامع  
رحمة الله تعالى وانظر ما في شرح الوهبانية (قوله جاز لغيرهم) قال في الخلاصة الأفضل أن  
يصرف اليوم وإن أعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى وقال محمد لا يجوز اه قلت  
والاول موافق لقولهم في النذر بالغاء تعين الزمان والمكان والدرهم والفقير (قوله لو ارث  
الموصى) لأن الرقبة على ملكه ولو الجنية وهل نفقة في وقف المسجد كما لو أوصى بخدمة  
لزيد فان نفقته عليه كما سيأتي لم أره (قوله لأعمال البر) قال في الظهيرية وكل مالى فيه عايد  
فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه إلى عمارة الوقف ومراج المسجد دون ترينه لأنه  
أمراف اه (قوله فالوصية باطلة) هو الأصح كافي جامع الفتاوى (قوله وبطعم) أى وبان بطعم  
تأمل (قوله ويجعل لمن طال مقامه ومساقة) ويستوى فيه الفقى والفقير خاتمة وتفسير  
طول المساقة أن لا يبيته وفى منازلهم ظهيرية والمراد أن لا يجمعهم المبيت فيها لو أرادوا  
الرجوع اليه فى ذلك اليوم (قوله يضمن) الظاهر أن هذا إذا لم يقدر الموصى مقدار ما علموا  
(قوله وحل المصنف الأول) أى مالى المتن من البطالان (قوله بقية ثلاثة أيام) الباطلة بسببية  
وعبارة المصنف وما ذكر عن أبي بكر البجلي مقيد بثلاثة أيام وفى اليوم الثالث يجتمع  
النكاحات فتكون وصية لمن قبضت اه والظاهر أنه فى عرفهم كذا وكانه أخذ على  
الخائبة عن أبي القاسم أن يحل الطعام إلى أهل المصيبة فى الأبداء غير مكره لاشتهائهم  
بجهيز المبيت ونحوه وأما فى اليوم الثالث فلا يصح لأن فيه يجتمع النكاحات فيكون اعانة  
على المصيبة أقول وحل السامع للبطالان بأنهم أوصية للناس وهم لا يحسبون كما أوفى  
أوصيت للمساكين وليس فى اللفظ ما يدل على الحاشية فوقعت عليه كما من مجهول فلم تصح اه  
(قوله والثاني) وهو القول بالجواز أقول قد مر أن القول الاول هو الأصح وظاهره  
الاطلاق وبؤيده ما فى آخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الصبابة من  
الطعام من أهل الميت لأنه شرع فى السرور لافى السرور وهى بدعة مستحقة روى الامام  
احمد عن جرير بن عبد الله قال كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة  
ويستحب لغيره أهل الميت والاقرباء الأبعد ثم يمتنع طعام لهم يشبههم يومهم ولا يمتنع  
لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لأهل جعفر طعاما فقد أشفعتمهم يومئذى  
وصحبه الحاكم (قوله أوصى بأن يصل عليه فلان) أمر وجهه البطالان أن فيها ابطال حق  
الولى فى الصلاة عليه (قوله أو يكفن فى ثوب كذا) انظر ما قدمناه عند قول المصنف ولان  
مضى فى الأثر تميزه (قوله وصفة) أى قبيل فصل الوصية بالخدمة بان المختار أنه لا يكره  
تطين القبور ولا القراة عنددها وينبغى أن القول يطلان الوصية مبني على القول  
بكرامة ذلك وصلى ما فيه (قوله وقال محمد تصريف لوجوه البر) قد مر أن الظهيرية  
أنه المقتضى به أى لأنه وإن كان كل شئ لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحها  
كلامه بقية الخصال (قوله قال أوصى الخ) وكذا أوصى بثلاث مالى وهو آلاف

فه الثالث بالغا ما بلغ لأن قوله وهو ألف غير محتاج إليه ولو الجنية وكذا أوصى بصبي من هذه  
الدار وهو الثالث فاذا نصيبه النصف فهو له أو يبيع مالى هذا البيت وهو كطعام فاذا فيه  
أكثر أو كحصة أو شئ من المصنف لانه إذا أوصى بشار إليه ثم قدره صح وافق المقدار أولا  
وعليه فى المصنف بأنه أضاف الإيجاب والتعلق إلى الثلث مطلقا وإلى جميع مالى الكيس  
فصحت الاضافة لأنه غلط فى الحساب فلا يفتى فى الإيجاب بخلاف البيع فانه لا يصح الا  
إذا كان المبيع مقدارا معلوما فانصرف إلى المقدار المذكور وعما في شرح الوهبانية  
فراجعه (قوله إذا مات) بضم التاء (قوله وصيته) أى لأن تعلق الوصية بالشروط جاز  
كافى القنية هذا والذي رأيت فى القنية صح وصية نوصية بالتقنين منسوب على التميز  
أنه ليس بأبراهيل هو وصية لعماله على موت نفسه (قوله ولو قال ان مت الخ) عزاء فى مختصر  
القنية ليهض الكتب ثم ذكر أنه ينبغى أن يكون عدم البراءة إذا فتح التاء أخذ ما فى الفصول  
وغیره لو قال لم يدونه ان مت بفتح التاء فانت برى لا تصح لانه تعلق بخاطر اه أى والابراه  
لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كما مر وبه ظهر الفرق بين الضم والفتح والمراد بالتميز هنا  
التعلق على عدم موت متروك الوقوع وان كان لابد من وقوعه كالموت وبجى الفـدوا حترز به  
عسا لوعاق الأبراء بشرط كائن كقوله لم يدونه ان كان لى عليك دين فقد أبرأتك عنه فانه يصح كما  
مر فى آخر كتاب الهبة وعما هناك فراجعه (قوله فى بلاد خوارزم) وكذا الأقاليم الشامى  
والمصرى سائحانى وأعله لأن أهل الكلام فى خوارزم لا يتبعون الشبهة بل يتعلمون ويعلمون  
ما يجب اعتقاده وفى البلاد الأخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملحة على المسكين عقائد لهم  
بلا تعرض لردّها وحسن تجنبها ولا شك أنهم إذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس  
لهم من العلم الإلهى نصيب ط (قوله فتنبه) كذا فى الفسخ وموابه قنية فان العبارة لها كما  
فى المنع والأوهى أنها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الودعة) فلا ضمان على الموصى أو  
ورثته إذا هلك فى أيديهم من غير تعدا ما إذا استهلكته فان وقع من الموصى فهو رجوع  
وان من الورثة قبل القبول أو بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها فى المنع  
عند قول المتن وانما يصح قبوله بعد موته فراجعه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بثلاث المال)

فى بعض النسخ بثلاث ماله (قوله ولم يجز) أى لم يجز الورثة الوصيتين فان أجازت فظاهر (قوله  
فأثلاث بينهم ما أثلاثا) أى يقسم ماله على قدر حصصها صاحب السدس سهم ولصاحب الثلث  
سهمان لأن كلاً منهما يستحق بسبب صحه والحاصل أن كل واحد من الوصايا إذا لم ترد على  
الثالث كثلث واحد سدس لا تروى ربع لا تروى ثلث الورثة يضرب فى الثلث ولا يقسم الثلث  
سوية بينهم انفسا فمالهم يتوفاى بسبب الاستحقاق كمالى مسـئلة المقت الاولى وعما ذلك فى  
التأخرانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان أجازوا فعند ما يقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه  
فقال أبو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لأن الثلثين لصاحب الكل فكان  
نزعهما فى الثلث فنصف فالنصف الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاثـر وقال  
الحسن ان هذا يخرج قبيح لاستواء سهم صاحب الثلث فى حال الاجازة وعدمها وهو السدس

إذا مات فانت برى من دين  
الذى عليك صحت وصيته  
ولو قال ان مت لا يبرأ  
للمظاهرة يدخل الجنون  
فى الوصية للمرضى وفى  
الوصية للماله يدخل  
المتكلمون فى بلاد خوارزم  
دون بلادنا ولو أوصى  
للعقلاء بصرف للعقلاء  
الزاهدين لانهم هم العقلاء  
فى الحقيقة فتنبه وأعلم أن  
الوصية فى يد الموصى أو  
ورثته بمنزلة الودعة سراج  
(باب الوصية بثلاث المال)  
(إذا أوصى بثلاث ماله لزيد  
ولا خريشات ماله ولم يجز)  
الورثة (فأثلاثهما) نصفين  
اتفاقا (وان أوصى) بثلاث  
ماله لزيدو (لا خريشات  
ماله فأثلاث بينهما) اثلاثا  
اتفاقا (وان أوصى لاحدهما  
بجميع ماله ولا خريشات  
ماله ولم يجز) الورثة ذلك  
(فأثلاث بينهما مائتان)



فالصحيح أن يربع بطريق المنازعة بأن يقسم الثلث أولاً وهو أربعة من اثني عشر بينهم نصفين  
 لأن اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقى الثلثان ثمانية أسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين  
 من صاحب الثلث ليتم له الثلث فقسمة الستة لصاحب الكل وبقية اثنان في السهمين نصفين  
 فحصل ثلاثة أسهم لصاحب الثلث والباقي للأخر كما في الحنفية وغيره فاستأنى قلت وعلى  
 قواهما يلزم استواء حاقى الاجازة وعدمها (قوله لأن الوصية باكثر من الثلث الخ) أشار إلى  
 أن قوله بجميع ماله غير قيد وإن المراد ما زاد على الثلث ولذا عرفت في المتن بقوله ولو لا أحدهما  
 بخاصة وللآخر بثلثيه أو بنصفه أو بكاه نصف الثلث بينهما عندده وعندهما بثلث في الأول  
 ويخمس من خمسين وثلاثة أخماس في الثاني ويربع في الثالث اهـ فالحكم عنده وهو التخصيص  
 متصدي جميع صور الزائد على الثلث كالأو غيره والاصل الذي بنيت عليه هذه المسائل هو  
 قول المصنف ولا يضرب الخ (قوله إذا لم تجز) بالبناء للجهول (قوله تقع باطله) ليس المراد  
 بطلانها من أصلها أو الإلحاق بشيء وإنما المراد بطلان الزائد بين ذلك أن الموصي قصد  
 شيئين لا يتحقق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضل بعض أهل الوصايا على بعض والثاني  
 ثبت في ذهن الأول ولما بطل الأول لحق الورثة وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو التفضل  
 فصار كأنه أوصى لكل منهم ما بالثلث فينصف الثلث بينهما كالأو وأوصى لكل منهما ما به حقيقة  
 اهـ من العناية موضحاً (قوله وقال أرباعاً) أي يقسم الثلث بينهما أرباعاً (قوله لأن الباطل  
 ما زاد على الثلث) يعني أن الباطل هو أحد الشيين اللذين قصدتهما الموصي وهو استحقاق  
 الزائد على الثلث فإنه بطل لحق الورثة وأما الثاني الآخر وهو قصد الموصي تفضيل أحدهما  
 على الآخر فلا مانع منه فقد جعل صاحب الكل ثلاثة أمثال ما جعله لصاحب الثلث فيأخذ  
 من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بين يقسم أرباعاً ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر  
 (قوله فاضرب الكل في الثنتين) صوابه في الثلث كما في بعض النسخ أي اضرب كل حظ في ثلث  
 المال بأن تضرب ثلاثة أسهم حظ صاحب الكل في الثلث وسهما واحد حظ الآخر في الثلث  
 يحصل أربعة أسهم فجعل ثلث المال يعطى للأول ثلاثة أرباع الثلث وللثاني ربعه وسية تضح  
 ثم الصحيح قول الامام كافي تصحيح العلامة قاسم والدر المنق في عن المضمرات وغيره (قوله  
 المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وهو تخصيص عدد نسيجه إلى أحد المضروبين كنسبة  
 الآخر إلى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء للمعلوم من منجزاً إلى الموصي له والباصل  
 الموصي له واصله يضرب مع مقوله محذوف تقديره لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عدداً  
 في عدد لا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث في هذه الصورة وتعامه في القهستاني وأقول ضرب  
 السكور في مصطلح الحساب على معنى حذفه فاقبل اضرب ربعاً في ثلث فعداه حذف ربع الثلث  
 وهو واحد من اثني عشر فالعق هنا لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث أي لا يؤخذ من  
 الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لما من بطلان التفضيل فلا يجعل سهام الوصية  
 أربعة كما جعلها الامامان وإنما يؤخذ من الثلث بحكم الوصية للثلث فقط بأن يجعل كأنه  
 أوصى لكل بالثلث فيقسم الثلث بينهم حاصفين وعلى هذا الباب اصله يضرب ولا حذف فتدبر ثم  
 رأيت في غير الألفكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب وبوافقه ما يأتي (قوله فعنده

لأن الوصية باكثر من  
 الذات إذا لم تجز ترفع باطله  
 فيجعل كل كأنه أوصى لكل  
 بالثلث فينصف وقال أرباعاً  
 لأن الباطل ما زاد على  
 الثلث فاضرب الكل في  
 الثنتين يحصل أربعة فيجعل  
 ثلث المال (ولا يضرب  
 الموصي له بأكثر من الثلث  
 المراد  
 بالضرب المصطلح بين  
 الحساب

سها الوصية اثنان) فلكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله فاضرب نصف كل أي  
 اضرب نصف كل منهما وهو النصف في الثلث يكن سدساً لأنه الحاصل من ضرب نصف في ثلث  
 على معنى الأخذ كما قدمناه (قوله وعندهما أربعة) بناء على أنه يضرب له عندهما الجهم الزائد  
 فتجعل سهام الوصية أربعة كما قررناه سابقاً لا أحدهما لربع وللآخر ثلاثة أرباع قال صدر  
 الشريعة وابن الكل فاضرب الربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم  
 لصاحب الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة أرباع فيضرب ذلك ثلاثة الأرباع في الثلث بمعنى  
 ثلاثة أرباع الثلث هذا معنى الضرب وقد تخرج فيه كثير من العلماء اهـ (تنبيه) على هذا  
 الخلاف لو أوصى لرجل بعبد قيمته مثل ثلث ماله ولا خير بعد قيمته مثل نصف ماله مثلاً وتعامه  
 في القاتر خاتمة من الخادم ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا خير بسدس ماله  
 وماله سوى السيف خمسة مائة فلان في سدسهم وللأول خمسة أسداس السيف وسدس السيف  
 بينهم لأن منازلهم في سدس السيف فقط فينصف بينهم وهذا عند الامام وتعام السكلام في  
 الجمع وشروحه (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله العناية) من  
 الجواب أي العطاء مغرب وفهرها القهستاني بالنقصان عن قيمة المفضل في الوصية بالبيع  
 والزيادة على قيمته في الشراء وصورته أن يكون لرجل عبدان قيمة أحدهما ألفون والآخر  
 ستون فأوصى بأن يباع الأول من زيد عشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما  
 فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاً ثانياً يباع الأول من  
 زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمرو بأربعين والعشرون وصية له وإن كانت  
 زائدة على الثلث ابن كمال (قوله والعناية) صورته أن اعتق عبدين قيمتهما مائة كرو ولا مال له  
 سواهما فأوصى بالأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فسهام الوصية بينهما الثلث واحد  
 للأول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الأول ثلثه وهو عشرة ويسعى في  
 عشرين ويهتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسعى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وإن  
 كان زائداً على الثلث ابن كمال (قوله والدرهم المرسل) صورته أن أوصى لزيد بدينارين درهمين  
 ولا خير بدينارين درهمين وماله تسعون فيضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال  
 والثاني الثلثين في ثلث المال وإنما فرق أبو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لأن الوصية إذا  
 كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحاً كأنه قال نصف والثاني وغيرهما أو الشرع أبطل الوصية في  
 الزائد يكون ذلك كره لغوا فلا تعسر في حق الضرب بخلاف ما إذا لم تكن مقدرة فإنه أي شيء من  
 المال كافي الصور المذكورة فإنه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية كما إذا أوصى بخمسين  
 درهماً واتفق أن ماله مائة درهم فإن الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا يمكن أن يظهر له مال  
 فوق المائة وإذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق أنيق  
 ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) أفاد به أنه لا يتصور أن تكون عناية أو عناية أو عناية  
 جهتي الموصي له بما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصي للطرف  
 الآخر بثلث المال فبالتأصيل ط أقول لكن هذا التصور يرمي كل إنسان بحوايه من أن  
 العتق المنفذ في المرض والعناية المنجزة فيه مقدرة على سائر الوصايا كما مر وباقى في الباب

سها الوصية اثنان  
 فاضرب نصف كل في الثلث  
 يمكن سدساً لكل  
 سدس المال وعندهما  
 أربعة كما قدمنا (أي  
 ثلاث مسائل) وهي (العناية  
 والسعاية والدرهم  
 المرسل) أي المصلحة غير  
 المقيدة بثلث أو نصف أو  
 نحوهما ومن صور ذلك  
 أن يوصى لرجل بالث درهمين



الا في (قوله او يجابيه) اي في مرض الموت ح وقوله بالف درهم متعلق بجابيه (قوله  
وهي ثلثاه) اي الالف درهم في المسائل الثلاث ح وذلك بان يكون ماله ألفا وخمسة مائة  
فاوصى بالف من الفلان او يكون له فوب منه لاقبته ذلك فاوصى بان يجابى بالف وذلك بان يباع  
بخمسة مائة ومائة العتق ظاهرة (قوله ولا تخر بثان ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح  
(قوله فالثالث بينهما اثلاثا جاعا) تقريره ظاهر عما قدمناه (قوله وينصيب ابنة لا) اي لان  
نصيبه ثبت بنص القرآن فاذا اوصى به لرجل آخر فقد اراد تقبيل ما فرض الله تعالى فلا يصح  
منح ولا يلتفت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تنفع في ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصار  
كن اوصى لرجل بثلث زيد ثم مات عاجز زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اهـ مكي عن  
المرجح ط (قوله وصار) اي قوله بثل نصيب ابنة ح او قوله بنصيب ابنة حيث لم يكن له  
ابن (قوله ونقل المصنف الخ) حيث قال ولو اوصى بثل نصيب ابن لو كان اهل ثلث المال لانه  
اوصى بثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله هم ايضا فقد  
اوصى له بسهم من ثلاثة في الحاصل بخلاف الاولى فانه هناك اوصى بنصيب ابن لو كان ولم  
يقبل بثل نصيب ابن لو كان كذا في المرجح اهـ وعمله في الجوهره وكذا في غاية  
البيان عن شرح الطحاوي واما ما في المجتبى فلم يره الى احد وهو وان كان وجهه ظاهرا اذ  
لا يظفر بفرق بينهما وبين ما اذا اوصى بثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هنا لم يؤيد  
بنقل لان المجتبى للزاهدى وقد قالوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدى بخلاف القول اعدا ما لم يؤيد بنقل  
تأمل (قوله وله في الصورة الاولى) اي من صورتي المقتضى ان اوصى مع ابنتين والقياس ان  
يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بثل نصيب ابنة ونصيب كل واحد منهما النصف  
وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنة لان زيد نصيبه على نصيب ابنة وذلك بان يجعل الموصى  
له كأحدهم زيلبي (قوله ان اجاز) اي اجازة الزيادة والا فالثالث فقط (قوله ومثلهم البنات)  
اي ان اوصى بثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثالث ومع البنتين  
له الثالث كما في المنع ولو كان مع ثلاث بنات لهل الثلث ايضا باعتبار ان فرض البنتين الثلثان  
او الربع والظاهر الثاني واللام يكن لثل نصيب بنت اهـ ح ويؤيده ما ذكره الشارح  
عن المجتبى من الاصل ط (قوله يزداد مثل الخ) حتى لو كان له ابن وبنت واوصى بثل نصيب  
البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات واوصى بثل نصيب الاخت لام  
فله العشر مجتبى قال في الهندية والوجه في ذلك ان تبين القرينة أولا ثم يزداد مثل نصيب من  
ذكره على مخرج القرينة فلوترك اما وابنا واوصى بثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر  
سهما للموصى الخمسة وللابن عشرة وللأم سهما لان اصلها من ستة للابن خمسة فللبنت  
اثنان ونصف فزداد على اصل القرينة ويضعف للكسر فبلغت سبعة عشر للموصى الخمسة  
بقي اثناعشر يعطى للام سفسها اثنان والباقي للابن اهـ اي لان الارث بعد الوصية وفيها ايضا  
لولة بنت واخت عصية واوصى لرجل بثل نصيب البنت فله ثلث المال اجازة أولا اهـ وهذه  
فائدة معتبرة بقي عليها الساجاني في فتاواه النعمية هذه صورته مثل عن بعضها فاقطع (قوله  
ويجز الخ) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهره (قوله فاليان الى الورثة الخ)

او يجابيه في بيع بالف  
درهم او يوصى بثلث عي  
قبته ألف درهم وهي ثلثا  
بالمول لا تخر بثان ماله ولم  
يجز فالثالث بينهما اثلاثا  
اجاعا (ويحل نصيب ابنة  
مكت له ابن اولاد وينصيب  
ابنه لا لوله ابن موجود وان  
لم يكن له ابن مکت غناية  
وجوده زاد في شرح  
التكملة وصار كالواوصى  
بنصيب ابن لو كان انتهي  
وفي المجتبى ولو اوصى بثل  
نصيب ابن لو كان فله النصف  
اهـ ونقل المصنف عن  
المرجح ما يخالفه فتنبه  
(وله) في الصورة الاولى  
(ثلاث اوصى مع ابنتين)  
ونصف مع ابن واحد ان اجاز  
ومثلهم البنات والاصل  
انه متى اوصى بثل نصيب  
بعض الورثة يزداد ثل على  
سهم الورثة مجتبى (ويجز  
اوسهم من ماله فاليان الى  
الورثة) يقال لهم اعطوه  
ما شئتم

لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تنفع بالجهالة والورثة فاعون مقام الموصى  
فيكون اليهم يانه زيلبي (قوله عرفنا) اي عرف الهم درهم متعلق (قوله واما اصل الرواية  
في خلافه) وهي ان السهم السدس في رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة  
الآن نقص من السدس فيقيم له السدس ولا يزداد فمكان حاصله ان السدس وعلى رواية  
كتاب الوصايا اخس سهام الورثة مالم يزد على السدس وقاله الاخس الآن يزد على الذات  
فيكون له الثلث اهـ اختيارا للسدس على الرواية الاولى لمنع النقصان ولا يمنع الزيادة وعلى  
الثانية بالعكس وكفى الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلبي فاما ان صاحب انه هداية  
اطاع على رواية غيرهما او جمع بينهما فاعني ذلك في المطولات (تنبيه) هـ هذا كما اذا  
كان له ورثة في الاختيار والجوهره لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث فله النصف لان  
بيت المال بمنزلة ابن فصار كأنه ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اهـ وانظر على  
القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل يعطى النصف ايضا م يقال لو قيل بيت المال اعطه  
ما شئت وحرره نقلا (قوله وبهذا دفع سؤال صدر الشريعة) حاصله ان قول الموصى  
ثالث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتعين الانشاء فيجب ان يكون له النصف وتقرير الدفع  
سلما ان قوله ذلك انشاء لانه يدعى السدس مالى له محقق لان يكون اراد به زيادة سدس او اراد  
ثلثا آخر غير السدس فيحصل على المتيقن (قوله واشكال ابن الكمال) حيث قال في هامش  
شرحه بعد تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه من ههنا في وهو انه لا يتخلو من ان يكون  
الثالث الذي اجازة الورثة ثلثا زائد على السدس الذي اجازوه اولايكون ثلثا زائدا على السدس  
لا وجه لاجازتهم بلانعين المراد اذ مرجه هـ الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثاني بآياه قوله  
واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصح الجواب المذكور ولعله لذلك اسقط  
صاحب الكترا القيد المذكور اهـ وحاصله انه يتعين المعنى الثاني وهو ان تكون الاجازة  
اثلاث غير زائدة على السدس اي ثلث داخل فيه السدس لانه المتيقن وبه يتم الجواب عن  
سؤال صدر الشريعة لكن يبقى قوله واجاز واذا زائد الفائدة فيه اذ الثالث لازم مطلقا وهذا  
اسقطه في الكترا والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة اي انه غير قيد  
احتمرازي بل ذكره لثلاثي توهم ان له النصف عند الاجازة وليتهم ان له الثلث عند عدمها  
بالاولى فانهم وقفه در هذا الشارح على هذه الرموز التي هي جواهر الكترا ولكن بقي هنا  
اشكال ذكره في الشريعة لامية ونقل نحوه عن قاضي زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث  
رضى بما يحقه كلام الموصى من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن طلق  
الوارث فيه عدل ان رضى وكيف يشكف للمنع اهـ وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان  
اجازتهم لئلا يزداد لانه يحتاج اليها واقول جوابا انه لما احتل كلام الموصى حلهاء على المتيقن  
الذي يملكه وهو الوصية بالثلث كما هو الوصية بايجاب غلبت فكان ايجاب الثلث حقيقا  
وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما اوجبه الموصى ولم يتيقن بايجاب  
الموصى فيما زائد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فلقت لان الاجازة ليست ابتداء فقلت  
وانما هي تنفيذ لعقد الموصى الموقوف عليها ولهذا ثبت الملك للمجازة من قبل الموصى لامن

ثم التسوية بين الجزء  
والسهم عرفنا واما  
اصل الرواية فبعض لافه  
(وان قال سدس مالى له ثم  
قال ثلثه له واجازوا له ثلث)  
اي حقه الثلث فقط وان  
اجازت الورثة لا يحول  
السدس في الثلث مقدما  
كان او موخر اخذ بالمتيقن  
وبهذا دفع سؤال صدر  
الشريعة واشكال ابن  
الكمال (وفي سدس مالى



م قوله انا انزلنا الخ هكذا بالاصل المقابل على خط الموائمة والتلاوة وانزلنا بالواو اه مصححه  
مكرر (السادس) لان المعرفة ٥٩٠ قد اعيدت معرفة (وبقيت دراهمه او غنمه او ثيابه) متفاوتة فلو تضمنت

قبل الميزان كاسيحي آخر الباب هذا ما ظهر افعه في السقيم من فيض الفتح العليم (قوله مكررا)  
بان قال له سدس مالى سدس مالى في مجلس او مجلسين كافى الهداية (قوله لان المعرفة) وهى  
سدس فانه ذكره مرفقا بالاضافة الى المال قد اعيدت معرفة اى فكانت عين الاولى وهذا على  
ما هو الاصل فلا يرد انهما قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق مصداقا لما  
بين يديه من الكتاب اى التوراة لانه خلاف الاصل اقرينة المسئلة او ضماها في حواشيها  
على شرح المنار (قوله او عبيده) ولا تكون الامتغاوة فافصل في الشايف نكط افاده في  
الشرب بلاية (قوله ان هاتين الدراهم او الف درهمين كانت ثلاثة مثلهن من هاتين  
اثنتان وبقي واحد فلهذا الباقى شمامه وقال زفره ثلث مابقي هنا ايضا لان المال مشغول  
والهالك منه هلك على الشركة ويبقى الباقي كذلك ووجه قول الامام وصاحبيه انه في الجنس  
الواحد يجمع حق الموصى له في الباقي نقديا بالوصية على الميراث ولا يولد له ثلث شي فلاقضى  
ان يجعل هذا الباقي بخلاف الشايف المتخافه ونحوها فانما لا تقسم جبرا وعظام ذلك في  
المطولات قال في غاية البيان ويقول زفره اخذ وهو القياس اه واقره في السعدية تأمل  
(قوله ان خرج الخ) هذا الشرط مع صرحه في عامة الشروح حتى في الهداية (قوله وبالف  
الخ) لا يقال ينبغي ان لا يستحق من الدين شي لان الف مال والدين ليس بمال فان من حاق  
لامال له وله دين لا يحنث لانا نقول الدين يسمى مالا به مدخرو وجه وثبوت حق الموصى له به  
الخروج يمكن كالموصى له بالثلث لاحق له في القصاص واذا انقلب مالا ثبت فيه حقه لانه مال  
الميت ومنه ان يمين على العرف معراج مخلصا وبه ظهر انه لو اوصى بثلث ماله بدخل الدين  
ايضا وهو اشد قولين ورجه في الوهبانية وتوقف فيه صاحب البصر في متفرقات القضاء  
فراجعه (قوله من جنس الالف) كذا في الدرر والظاهر ان فائدة مناسبة قوله ولو كذا خرج  
شي من الدين دفع اليه اذ لو كان فاعيل لا يدفع اليه تأمل وقدم في المخ عن المعراج اذا اوصى  
بدراهم مرسلة ثم مات تعطى للموصى له لو حاضرة والاتباع الشركة تعطى من ثلث الدراهم  
اه (قوله وعين) قال ابو يوسف العين الدراهم والدينار دون التبر والحلى والعروض والاشيايف  
والدين كل شئ يكون واجبا في الذمة من ذهب او فضة او حنطة ونحو ذلك وعامة في الطوري  
(قوله فان خرج الالف الخ) قال في العناية بان كان له ثلاثة آلاف درهم نقدا فبذبح اليه  
الالف وان لم يصرح بان كان النقدا ايضا لا يدفع منه اليه ثلثه (قوله ولا يخرج ثلث العين  
الخ) اى ولا يدفع له الالف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خيرة من الدين  
فلو اختص به احدى من الورثة لا يخرى اختيارا اى لا احتمال هلك الدين عند المدين (قوله  
زيد كاه) وعن ابي يوسف اذا لم يعلم الموصى بموت له نصف الثلث لانه لم يرض له الا به زبلى  
(قوله او المردوم) ولو اوصى زيد وان كان في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان  
المردوم لا يستحق مالا وكذا لو اوصى له ولقبه لان العقب من يهبة به ماله فيكون ماله  
في المال دور وللشرب لا في مسئلة الوصية لا عقب كلام باقى ما فيه في باب الوصية للاخواب  
(قوله وكذا الوصية احدى) اى احدى الموصى لهما (قوله قبل الموصى) اما بعد فالورثة

الشركة (كالموصى له بالثلث مالى اعلان وعلان بن عبد الله مات وهو فقير فمات الموصى وفلان بن عبد الله غنى يقوم  
كان له ان نصف الثلث) وكذا الوصية احدى الموصى

وفروعه كثيرة (واصله الموصى عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج ٥٩١ افقد شرط لا يوجب الزيادة حتى لا يخرج متى  
لم يدخل في الوصية افقد

تقوم مقامه فالمراد بوجوده (قوله وفروعه كثيرة) من الوصية ثلث مال اعلان وعبد الله  
ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن فيه كان اعلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه افقد  
شرطه لا يوجب الزيادة حتى لا يخرج متى (قوله ثم خرج لفقده شرط) اى اول زوال اهلية كما  
لومات احدى ما قبل الموصى (قوله ذكره الزبلى) اى جميع ما تقدم متناوئها (قوله وقيل  
العبرة) اى في صحة الايجاب (قوله اوله) اى لزيد (قوله الى آخره) تمامه اوله واقفرا اوله  
ان افقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصى فالثلث كله لزيد في هذه الصورة لان المردوم  
او الميت لا يستحق شيئا لانه لا يرد فصار كما اذا اوصى لزيد ولجدار اه (قوله لكن  
قول الزبلى فيما مضى) اى في عبارة المتقن ولا يحمل للاسناد بعد قول المصنف وقيل الخ فانه  
مستوفى البيان المتخافه بينه وبين ما مضى فتم اء لم ان تعبير المصنف بقوله وقيل اخذ من  
اشارة الدرر والكافي مبنى على ما فهمه من مخالفة لما قدمه من انه لا مخالفة بين ذلك ما ذكره  
في التارخانية من الفصل السادس ان الاصل ان الموصى له اذا كان مريضا من اهل  
الاستحقاق تعتبر وصية الايجاب يوم الوصية ومتى كان غير مريض تعتبر وصية الايجاب يوم موت  
الموصى فلو قال ثلث مالى فلان ولولده بكر فمات ولده قبل الموصى فلهذا لان كل الثلث وان ولد  
ابكر عشرة اولاد ثم مات الموصى فالثلث بين فلان وبين الاولاد على عددهم احدى عشر سهما  
اعتبار اليوم موت الموصى لان الولد غير مريض وهو يتناول الواحد والا كثر وكذا اذا اوصى  
لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون ومات الموصى فالثلث لهم وان كان له بنون  
يوم الوصية ولم يسمهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين من ماله ولو كانوا غير الموجودين  
وقت الوصية وان سمهم او اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصى له معين  
فتعتبر وصية الايجاب يوم الوصية اه مخلصا وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت  
لوصية الايجاب انما هو لكون الموصى له غير معين لان قوله لزيد بكر او فقرا اوله او من افقر  
غير معين اذ لا شهية ولا اشارة واذا كان المعبر يوم الموت في ذلك وفات الشرط عنده بان كان  
الولد ميتا او غنيا فخرج لمزاحم من الاصل فلذا كان جميع الثلث لزيد وظهر ايضا ان  
كلام الزبلى ليس صريحا في اعتبار حالة الايجاب مطا لقانون كلامه في المعين فمدير (قوله لان  
كلمة بين توجب التنصيف) الظاهر ان هذا اذا خلت على مفردين كما هنا ماله دخلت على  
ثلاثة كقوله بين زيد وعمرو وبكر فانما توجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا قال بين  
زيد وسكت فاقسم نصف لان اقل التركة بين اثنين ولا ينافى لما فوقه وما اما اذا خلت على  
جهم بين فتي المعراج لو قال بين بنى زيد وبين بنى بكر وبس لاهدهم ما بنون فكل الثلث لابي  
الاخر لانه جعل كل الثلث مشتركين بين زيد حتى لو اقتصصر عليه كان الثلث بينهم فاذ لم تثبت  
المزاجية كان كل الثلث بينهم وقوله بين فلان وفلان كما مر اه اى لا فرق بين تكرار بين  
وعنده (قوله وهو فقير) الاولى - هذه ايماني الاملاق الا تى ط (قوله اما انظر ان الوصية  
ايجاب الخ) اى عقد عليه بعد الموت واهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت ويثبت حكمه بعده  
(قوله اما اذا اوصى الخ) حاصله ان ما مضى من عدم التنصيف لانهما في شأن في كل المال ليس  
عينا ولا نوعا وما غيره فقيه تفصيل فان كان عينا كثلث غنمى وله غنم يهبة فيه الموجود وقت  
نعمه ايا النوع كملقه بالمال (ولو قال له ثلث مالى

نعمه ايا النوع كملقه بالمال (ولو قال له ثلث مالى







الكامل به انما قال به اي بسبب ما وقف فيه الشارح كما فرواه فافهم وعبارته ان الكمال قيل  
 هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يدقوه في اكثر من  
 الثلث وهذا الزمهم ان يدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على  
 تقدير ان تكون الوصايا تتفرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث شي فوجب ان  
 لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث ان الورثة كانوا الخ اي في ماله ما اذا لم يوص  
 بوصايا مع الاقرار وقوله وهنا اي فيما اذا اوصى بوصايا مع ذلك واصل الاشكال للامام الزياي  
 واجاب عنه العلامة المقدسي بانه لما كان المقرب له شهما ان شبه الوصية بطريقها وشبه  
 الدين لتسميته بدين فادى في الصورة وصية في المعنى فروي شبه الوصية حين لا وصية  
 وروي شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه مع ادليل المغايرة فمدق فيما زاد  
 على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصي لحيث علق عيشته ثم روي على علمهم في ذلك  
 واجترأهم في تحصيل ذمة ورثتهم اه واجاب العلامة فاذي زاده بجواب رده الشرع بل لا  
 واجاب عن الاشكال بجواب آخر فرب من جوب المقدم في راجعهم من حاشية ح  
 (قوله على ما صرح) اي من الاصل الباق (قوله لانه اقرار بعد سابق بينهما الخ) لم أر من علم  
 بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضي سبق عقد بين المقر والمقر له وانما يقتضي سبق الملك للمقر  
 له ونعم الله تعالى في شرح الجامع الصغير فاضحان حيث قال والفرق اي بين الاقرار والوصية  
 ان الاقرار اخبار الموصي اقراره لاجنبي ثبت الخبر به وهو الدين المشترك لانه اقرار بدين مشترك  
 فثبت كذلك فاما من شئ يأخذ هذه الاجنبي الارث والوارث من المشاركة فيه فيصير اقرار الوارث  
 اما الوصية فقليل من يتداهم فاطلان القليل لا حدما لا يبطل الغليل لا آخر اه وشيخه  
 في الهداية والزيابي (قوله لانه انفس الخ) بان قال لزيد الجيد وله من الوسط ولبيكر الردي  
 اتة اني (قوله فضاغ منها يوب) اي بعد موت الموصي ط عن الشلبي (قوله والوارث بقول  
 لكل منهم ذلك حق) اي يحق ان الهالك هو حق في التعيين ساجدة والافهالك حق كل  
 انما يتصور في الوصية الثلاث والافهالك في الاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير  
 من ان المراد بجود الوارث ان يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي  
 فلان لم اليكم شيئا افاده الطوري (قوله كوصية الخ) البطالان في اقول الامام كما باقي قيل  
 وصايا الذي (قوله ويساوا) اي الورثة وهو من عطف المسبب على السبب ط (قوله لزوال  
 المانع) اي المانع من التسليم للاحقة لان المانع من الجاهلية وهي باقية في اقل (قوله وهو  
 الجود) اي بجود الورثة بقا حتى كل (قوله فتقسم لذي الجيد الخ) اي الجيد في نفس الامر  
 وقوله لانه اي ثلثا الجيد من الثوبين الباقيين فيه شبهة اخذاهم وكذا فيما بعده افاده ط  
 ووجه هذه القصة ان الوسط حقه في الجيد من الباقيين ان كان الهالك ارفع منه ما وان كان  
 ارداه من الحقة في الردي من مائة فحق حقه مرة ثم ذام مرة بالآخر وان كان الهالك هو الوسط  
 فلا حق فيه من مائة فحق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يبق في حالين فيما اخذت  
 كل منهما وذو الجيد يدعي الجيد من مال الردي اذ لا حق له فيه قطعه او ذو الردي يدعي الردي  
 لا الجيد في ثلثا الجيد لذي الجيد وثلثا الردي لذي الردي اه من شرح الجامع الحاشي

على ما صرح ولذا اوضح باجازه  
 الوارث (بجواب ما اذا اقر  
 بين اودين لوارثه ولا جنبي)  
 حيث (لا يصح في حق الاجنبي  
 ايضا) لانه اقر زاده قد  
 سابق بينهما فاذا اقباضه  
 افا باقية ضرورة قيل هذا  
 اذا تسادقا فان اذكر  
 احدهما انكره الا تخرج  
 اقراره في حصة الاجنبي  
 عند موت الموصي بطل  
 في الكل لما قلنا زياي  
 (ولو اوصى بباب موقوفه)  
 جدد ووسط وري  
 (الثلاثة) انفس لكل منهم  
 بنوب (فضاع) منها يوب  
 ولم يدري اي هو (والوارث  
 يقول لكل منهم ذلك حق  
 بطات) الوصية لجهالة  
 المصدق كوصية لاجد  
 هذين الرجلين الا ان بقا  
 (ويساوا ما بقي منها) فهو  
 صحيح لزال المانع وهو  
 الجود فتقسم (لذي الجيد  
 ثلثاه ولذي الردي ثلثاه  
 ولذي الوسط ثلث كل واحد  
 منها) لان التسوية بقدر  
 الامكان ولو اوصى احد  
 الشريكين (ببيت معين من  
 دار مشتركة)

وقسم ووقع في حقه فهو له وصى له والا يقع في حقه (فهو مثل زوجه) صرح صا الزريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال  
 قسم فاز وقع الخ لكان أولى (والاقرار يثبت معين من دار مشتركة مثله) اي ٥٩٥ مثل الوصية في الحكم المذكور

(قوله وقسم) اي بين الخي وورثة الميت فاضحان والاصوب ان يقول وقسمت كما عبرا بن  
 الكامل وغيره لان الضمير للدار (قوله ووقع) اي البيت في حقه اي حظ الميت (قوله فهو  
 للموصي) اي عند موته وندم من حقه فله وصى له وان وقع في نصيب الاخر فله مثل ذرع  
 نصف البيت ودليل كل مع بيان كيفية القسمة بطله الزياي وحقة الاتفاق وسعدى (قوله  
 اسكان أولى) لان الاخبار في كلام الفقهاء لا وجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف  
 قوله مثلها كما عبرا في الدرر والاصلاح اسكان أولى لان الاصح كما في الزريعة لانه عن المكافاة ان  
 هذه المسئلة وفاقية فاسباب ان تشبه بالانكسار كما هو العادة لا بالانكسار (قوله وبالف عين)  
 بان قال اوصيتهم هذا الف الفلان والتقدير يكونه ودية لم أره لغيره وقوله من مال آخر اي  
 رجل آخر صفة ألف ومفهومة انه اذا لم يمين الف الفان قال اوصيت بالف من مال زيد لم يصح  
 أصلا وان اجاز زيد ودفع ليصرفه نقلا (قوله ودفعه اليه) اي دفع الف الف الى الموصي لانه  
 اجازته تبرع اي بمنزلة الهبة والهبة لا تنبذون تسليم فان دفعه تحت الهبة والا فلا شرح الجامع  
 وغيره (قوله فلا رجوع له) لانه لا يكون له من كل وجه كما افاده ما نقلناه آتالان عقد  
 الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينسخه او يبدل عليه ما في الوصية لاجل الوصية  
 له بعد فلان ثم ملكه تنفي الوصية اه لكن ذكر الزياي انه لا تنفي تأمل (قوله بل يجبروا)  
 صوابه يجبرون (قوله لما تقرر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية هنا في مخرجها صحيحة  
 لمصادفها لثلاثة واتفق كان الحق الورثة فاذا اجاز واسقط حقه ففقد من جهة الموصي  
 درر (قوله فملكه من قبل الموصي عندنا) فيصير الوارث على التسليم ولو اعتق بعد ان مرض  
 ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق فلولاه كالميت ولو كان الوارث متزوجا يجازيه لمورث  
 ولا مال له غيره فافرضي به غيره فاجز لورث وهو لزج الوصية لا يبطل نكاحه ونكاحه في  
 الزياي اول الوصايا (قوله ولو اقر احد الابنين) وهذا الحكم لو اقر احد الابنين الثلاثة او  
 الاربعة يصح في ثلث نصيبه كما في الجمع (قوله بعد القسمة) مفهومة ان الاقرار قبلها لا يصح  
 تأمل (قوله صح قراره الخ) هذا اذا لم تقم بينة على الوصية بالثلاث رجل آخر فلو قامت فلان في  
 لهذا على المقر وبطل الاقرار كما قاله الطوري عن المبروط (قوله سخاانا) والقياس ان  
 يعطيه نصف ماله وهو قول زفر وعلمه في الزياي (قوله حيث يلزمه كاه) يعني اروي  
 ما ورثه ولو شهد هذا المقر مع آخر ان لدين كاه على ميت مات كما تقدم في كتاب الانوار قيل  
 باب الاستئناس (قوله اتقدم الدين على الميراث) فيكون مقر ائنة قدمه عليه ولا كذلك الوصية  
 لان الموصي له شريك الورثة فلا يأخذ شيئا الا اذا لم لا وارث ضعفه زياي (قوله وبامة) اي  
 ولو اوصى بامة (قوله فهما للموصي) لان الام دخت اصله والولد تبعها حين كان متصلا بها  
 زياي (قوله وقال ياخذ منهم ما على السواء) فاذا كان له ثمانية درهم ومائة تساوى ثلثها  
 فولدت ولدا يابى او ثمانية قبل القسمة فله الموصي له الام وثلاث الولد عند موته عند هاهنا ثلث كل  
 واحد منهما ابن كمال (قوله هذا) اي دخول الحمل في الوصية تبعا معراج (قوله على ما ذكر  
 القدوري) ومشاينا قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولدت قبل  
 القبول زياي (قوله والكسب كالولد فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصي  
 وقال ياخذ منهم ما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصي له فلو بعد موته فهو للموصي لانه غنما ما كبر الوارث  
 القبول قبل القسمة على ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصي فلو ورثه الكسب كالولد فيما ذكر

(وبالف عين) اي معين بان  
 كانت ودية عند الموصي  
 (من مال آخر فاجاز زوب  
 المال الوصية بعد موت  
 الموصي ودفعه) اليه (صح)  
 وله المانع بعد الاجازة لان  
 اجازته تبرع فله ان يتنسخ  
 من القسمة واما بعد الدفع  
 فلا رجوع له شرح بمكة  
 (بجواب ما اذا اوصى  
 بالزيادة على الثلث او اقله)  
 اذ لوارثه فاجازته الورثة  
 حيث لا يكون لهم المانع  
 بعد الاجازة بل يجبروا على  
 التسليم لما تقرر ان الجواز  
 له بملكه من قبل الموصي  
 عند فاعود الشاخي من  
 قبل الجيز (ولو اقر احد  
 الابنين بعد القسمة بوصية  
 اليه) بالثالث (صح) اقراره  
 (في ثلث نصيبه) لانه فيه  
 استئناسا لانه اقر له ثلث  
 شائع في كل التركة وهي  
 معهما فيكون مقر ائنة  
 طامعه وبذلك ماع أخيه  
 بخلاف ما لو اقر احداهما  
 بدين على أيهما يجب يلزمه  
 كاه لتقدم الدين على الميراث  
 (وبامة تولدت بعد موت  
 الموصي ولدا وكلاهما  
 يجز جان من الثلث فهما  
 للموصي له والا) يجزجا  
 (أخذ الثلث منها ثم منه)  
 لان التبع لا يراحم الاصل  
 وكذا لو كان الوارث

وقالا ياخذ منهم ما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصي له فلو بعد موته فهو للموصي لانه غنما ما كبر الوارث  
 القبول قبل القسمة على ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصي فلو ورثه الكسب كالولد فيما ذكر



به كافلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به  
لم يذكره محمد بن داود كذا في رد المحتار انه لا يصير موصى به حتى كانت للموصى له من جميع المال كالأول  
حدثت بعد القصة وقال مشايخنا لا يصير موصى به حتى يعتبر بوجه من الثالث كذا في محيط  
المرحوم ط والله تعالى أعلم

(باب العتق في المرض)

هو من أنواع الوصية **العتق** ما كان له أحكام مخصوصة أفردته في باب على عدة وأخره عن  
صريح الوصية لأن الصريح هو الأصل عناية (قوله - خبر) احتراز عن المضاف الآتي بيانه  
فالمعبر عنه الحال إضافة (قوله في الحال) أي حال صدوره ط (قوله والاقتناء) استثنى في  
الاشياء المتبرع بالمنافع كسكنى الله أو قال فانه نافذ من كل المال ونعماءه فيها وفي حواشيها (قوله  
والمراد) أي من التصرف المذكور (قوله - حتى ان الاقرار الخ) أي اقرار الوارث وهو محترز قوله  
انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والعتك الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان التبرع بقدر  
مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع منقوض بالادخول وقيمة مهر المثل فان قبل به كان  
معاوضة لا تبرع عليه محابة وهي من قبيل الوصية لان انشاءه معنى التبرع وكذا  
بدل الخلع لان البضع حال الخروج غير منقوض فاجعل في مقابلته تبرع قال لا كان أو كثيرا  
رجحى (قوله وان كان في العتق) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المعتبر فيه حالة  
الموت كما في الدرر (قوله ومرض مع منه كالعصبة) كذا ذكرته المسئلة في هذا المحل في عامة  
المعتبرات كالعتق والاصلاح وغيره او الاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين  
العصبة والمرض تأمل قال القه - تنافي فلأوصى بشئ صار باطلا لانه ظهر بالعصبة انه  
لا يتعلق بماله حق أحد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا وأما اذا أطلق ثم  
صح فباقية وان عانى بعد ذلك سنتين كما في الفتاوى ط (قوله وفي المرض المعتبر) بغير المعتبر  
صحة لمرض أي المقتضى للتصرف الانشائي من الثالث وهو متعلق بحدوث تقديره  
والحد في المرض المعتبر هو المبيع لانه قاعدة وقدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا  
بابه ط محاشنا ط (قوله ومحاباته) أي في الاجارة والاستجار والمهر والشراء والبيع بأن باع  
مريض مثلاً من اجنبي ما يساوي طائفة بضمه - ين كما في الفتاوى ط أي أو يشتري ما يساوي  
خمس مائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محابة أي - المحبة من حبونه  
سواء ككتاب أعطيت الشئ من غير عوض ط عن المصباح وقيمة المحابة في البرازية  
وغيرها بما لا يتغابن فيه قلت وفي آخر اجارات الوهبانية

وايجار ذى ضعف من الكل جائز ط ولو أن أبر المثل من ذلك أكثر

قال الشرنبلالي في شرحه صورته امرئ أبر داره باقل من أبره المثل قالوا اجازت الاجارة  
من جميع ماله ولا تميز من الثالث لانه لو أعارها وهو مريض جازت فاجارة باقل من أبر المثل  
أولى قال الطرسوسي وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الأصل ان المنافع تجري مجرى  
الاعيان وفي البيع يعتبر من الثالث اعتبار الفرق بالأصل والفرق أن البيع عقد لازم يتعلق  
بمعين المال وقد تعلق به حق الورثة والقرام والاجارة تتعلق بالنفع وتنفذ بالموت فلا

تصور

يتصور والتعلق بعده اه فتنبه واهلهما وايضا كما في كراهه الشارع في القروع آخر  
الوصايا (قوله وهبته) أي اذا اتصل به القبض قبل موته أما اذا مات ولم يقبض فتبطل  
الوصية لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية كما كراهه مخرج به قاضيان وغيره اه ط  
عن المكي (قوله وضمائه) هو أعم من الكفالة فان منعه مالا يكون كفاية بان قال اجنبي خالع  
امراؤك على ألف على اني ضامن أو قال ببع عبدك هذا على اني ضامن لكن بضمه - مائة من  
التمن سوى الألف فان بدل الخلع يكون على الاجنبي لا على المرأة والله - مائة على الضامن  
دون المشترى عناية (تنبيه) قال في البرازية وكفايته على ثلاثة أوجه في وجهه كدين  
العصبة بان كفل في العتق معاقتا بسبب وجود السبب في المرض بان قال ما ذاب لك على فلان  
فعل في وجهه كدين المرض بان أخبر في المرض بان كفلت فلان في العتق لا يصح في حق  
غيره العتق والمكفول له مع غيره المرض وفي الأول مع غيره العتق وفي وجهه كسائر  
الوصايا بان انشاء الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه حكمكم وصية) أي من حيث  
الاعتبار من الذات لا حقيقة الوصية لان الوصية لا يجب بعد الموت وهذه التصرفات مخيرة  
في الحال لا يلزم (قوله وليجوز) خبره انه لا ينافي ما هنا لان المقتضى بالدين لا ينافي له رجحى  
(قوله ويزاحم أصحاب الوصايا في الضرب) أي العبد المعتق والمجاني والموهوب له والمضنون  
له بضرب في الثالث مع أصحاب الوصايا فان وفي الثالث بالبيع والاتصاف - صوابه ويعتبر  
في القصة قدوم الكل من الثالث هذا ما ظهر لي اه ط أقول وقال العلامة الاتقاني والمراد  
من ضربهم بالثالث مع أصحاب الوصايا أنهم يستحقون الثالث لا غير وليس المراد أنهم يساوون  
أصحاب الوصايا في الثالث ويحاصرونهم لان العتق المقتضى في المرض مقدم على الوصية بما مال  
في الثالث بحد الأف ما اذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال هو حر بعد موته يوم أو شهر فانه  
كسائر الوصايا اه مطلقا قلت وكالعتق المنفذ للمحابة المخيرة كما مر عند قول المصنف واذا  
اجتمع الوصايا وبأنى قريبا (قوله ان اجتمع عتقه) أي اذا ضاق الثالث ولو كانت الاجازة قبل  
موت الموصى كما قدمناه أول الوصايا عن البرازية (قوله لان المنع) أي من تنفيذه من كل المال  
والاولى لان السعي تأمل (قوله فان جازي فخر الخ) صورة الاولى باع عبدا قيمته مائة ثم  
أعتق عبدا قيمته مائة ولا محال له سواهما يصرف الثالث الى المحابة ويسعى المعتق في كل قيمة  
وصورة العكس أعتق الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة بثمان مائة يقسم الثالث وهو المائة  
بين مائة وبين فالمعتق يعتق نصفه بمائة ويسعى في نصف قيمته وصاحب المحابة يأخذ العبد  
الآخر بمائة وخمسين ابن كمال والأصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثالث فكل  
واحد من أصحابها يضرب بجميع وصيته في الثالث لا يقدم البعض على البعض الا العتق  
الموقع في المرض والعتق المعلق بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا أو مقيدا والمحابة  
في المرض ونعمائه في الزيلعي (قوله وقال عتقه أولى فيهما) أي في المسائلين لانه لا يلحقه  
الفسخ وله ان المحابة أقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق أولا وهو  
لا يحقل الدفع يزاحم المحابة ابن كمال وقول الزيلعي والمصنف في المنع وقالهما سواء في المسائلين  
سبق قلم والصواب ما هنا كما في غيره السلي (قوله بحد المائة) أي العينة ونعمائه بذلك حتى

وهبته ووقفه وضمائه كل  
ذلك حكمه (ك) حكم  
(وصية بعتق من الثالث)  
كما قدمنا في الوقف ان وقف  
المريض المدين بعبث باطل  
فليحفظ وليجوز (ويزاحم  
أصحاب الوصايا في الضرب  
ولم يسع العبد ان يجيز)  
عتقه لان المنع لحقه فبسط  
بالاجازة (فان جازي فخر)  
وضاق الثالث عنهما (فهو)  
أي المحابة (أحق وبه حكمه)  
بان حرر غابي (استويا) وقال  
عتقه أولى فيهما (ووصيته  
بان يعتق عنه بحد المائة  
عبد لا تفتد) الوصية (بما  
بقى ان ذلك درهم)

(باب العتق في المرض)  
(باعتق حال العتق في تصرف  
مخبر - ز) هو الذي أوجب  
حكمه في الحال (فان كان  
في العتق من كل ماله والا  
فان تاقه) والمراد التصرف  
الذي هو انشاء ويكون فيه  
معنى التبرع حتى ان  
الاقرار بالدين في المرض  
يتقدم من كل المال والتبرع  
فيه يتقدم بقدره مهر المثل  
من كل المال (والمضاف  
الى موته) وهو ما أوجب  
حكمه بعد موته كانت  
سر بهد موفى أو هذا الزيد  
بهده موفى (من الثالث وان  
كان في العتق) ومرض  
مع منه كالعصبة والمقعد  
والف - لوج والمسلول اذا  
طاول ولم يقعد في القرائن  
كالصحيح مجتبي ثم مرض  
حد الطاول سنة وفي المرض  
المعتبر المبيع لانه قاعدة  
(اعتاقه ومحاباته)



لان القرية متفاوتة في قيمة العبد (بخلاف الحج) وقالهما سوا (وتبطل الوصية بعتق عبده) بان اوصى بان يعتق الورثة  
عنده بعد موته (ان حتى بعد موته يدفع) ٥٩٨ بالزيادة كالوصية بعد موته بالدين (وان عدى) الورثة العبد (لا تبطل

باعتق رهاك بعضا فلو قال بمائة وزادت على الثلث تبطل أيضا كما مر من هذا (قوله لان القرية  
تفاوت الخ) لا يظهر من هذا انه دليل الفرق بين العتق والحج فالمناصب دون الزبلي وله وصية  
باعتق بعد يشتري بمائة من ماله وتنفيد ما يقين يشتري بأقل منه تنفذ في غير الموصى به وذلك  
لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لان القرية محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كما  
اذا اوصى لرجل بمائة فله ان يبيعها بغيره او يدفع اليه الباقي اه (قوله وان عدى لا) فان لم يوجد  
الدفع والقدام أو عتقه الموصى فان عالما بالحجانية لزمه تمام الارش والا فاقية ولا يرجع لان  
الوصية بعتق عبده غير جائز فقد خالف ما نحاني (قوله ولو اوصى بثلاثة الخ) معناه ترك عبدا  
ومالا وارثا او ابا له بعد مقتدر ثلث ماله وبما صرح قاضيان معراج (قوله لينفذ من كل المال)  
فكانه يقول لم يقع العتق وصية ووصيتي بثلاث ماله صحيحة فيما رواه العبد (قوله ويقدم على  
بكر) لانه اذا وقع في المرض وقع وصية وقية العبد ثلث المال فلم يكن للموصى به ان يثالثني لان  
الوصية بالعق مقدمة بالاتفاق معراج (قوله ولا يثني زيد) لما علمت من تقديم العتق وأما  
قول المصنف فيعاصم ويزاحم أمهات الوصايا فقد علمت المراد منه فافهم (قوله الآن يفضل  
الخ) اي الآن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنته الوصية لا بد فيها زائد على القيمة مع  
(قوله من قيمة العبد) كذا عبر الزبلي وعبارة الورثة على قيمة العبد وهي أولى وان أمكن جعل  
من بعد في على كما قال الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصيرناه من القوم أفاده ط هـ  
المكي (قوله فان الموصى له خصم الخ) جواب عن اشكال وهو ان الدعوى في العتق شرط  
لأقامة البينة عنده وكيف تصح أقامته من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر  
الى أقامته على حربة العبد ليرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج (قوله وكذا العبد)  
اي خصم أيضا لان العتق حقه أقول والمراد أنه خصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر  
بعقدهما أو فيما اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم في اثبات عتقه في الصحة قائل (قوله  
وقال يعتق ولا يسي الخ) لان الدين والعق في الصحة يظهرهما بصديق الوارث في كلام واحد  
فكانهما واقعا معا والعق في الصحة لا يوجب العداية وان كان على المعتق دين وله ان الاقرار  
بالدين أولى من الاقرار بالعق ولهذا يعسر اقراره في مرض بالدين من جميع المال والعق  
من الثلث والأقوى يدفع الادنى لانه بعد وقوعه يحقر البطلان فيه دفع من حيث المعنى  
بإيجاب العداية عليه ابن كمال (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا عبر في الهداية والتعقيب به  
ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من ذكر الخلاف الا في والشارح لم يتابعه بل مشى على  
عكسه فان خلاف هنا عكس الخلاف في المسئلة الاولى فكان عليه ذكر المسئلة متبداة  
بدون ذلك فافهم (قوله نصفان) لان الوديعة لم تظهر الامع الدين في يدي زبلي (قوله وقال  
الوديعة أقوى) لانما أثبت في عين الاتف والدين ثبت في الذمة أولا ثم ينقل الى العين فكانت  
الوديعة أسبق وصاحبها أقوى زبلي (قوله والاصح ما ذكرنا) وهو المذكور في عامة الكتب  
عناية

(باب الوصية لأقارب وغيرهم)

بينهما صفان عنده وقال الوديعة أقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة أقوى وعندهما سوا والاصح اي  
ما ذكرنا في الكافي ونمايه في الشرع بلالية فلنحفظ (باب الوصية لأقارب وغيرهم)

أي من الأهل والأصهار والاختان ونحو ذلك وإنما أخره هذا الباب لانه في أحكام الوصية  
لخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامه على وجه العموم والخصوص يتلو العموم أبدا  
(قوله جاز من اوصى به) لما كان لكل من الأقارب والجيران خصوصية تستدعي الاهتمام  
نبيه على أهمية كل منهما من وجه حيث قدم الأقارب في الترجمة والجيران هنا سعدية (قوله  
وهو استصمان) والاصح قول الامام كما أفاده في الدرا المنتقى وصرح به العلامة قائم وهو  
القيام كما في الهداية فهو معراج فيه القياس على الاستصمان (تنبيه) يستوى في الجار  
سا كن ومالك وذ كر واثني ومسلم وذكي وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقالنا ان وصية  
لمولاه وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل ابيه ميتا لم تكن جارا حقيقة  
مقدسي وقوله ومالك في ان اذا كان سا كذا أبو السعدي (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من  
عرسه) ما روى أنه عليه السلام لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذري رحم محرم منها  
اكرامها وكانوا يسعون أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي  
عبيد وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم  
منه لان الكل أصله هداية وقول محمد في اللغة استثنى هداية بوجه أو عبيد في غريب  
الحديث مع انه مؤيد بقول الخليل لا يقال لأهل بيت المرأة الا لأصهار وفي شرح الزيادات  
للزبدوي قد يطلق الصهر على الخلق لكن الغالب ما ذكره محمد اتفاقا لمصداق غامض في  
الشرع بلالية (قوله واخواتها) كذا في ما رأيت من النسخ وصوابه واخواته لان اخوات  
جمع أخت (قوله وان ورثت منه) بان أبا في المرض لان الرجعي لا يقطع النكاح والباقي  
يقطعه في ياي (قوله عناية) لم أجده ذلك في ما نمت ذكره الزبلي كما ياتي (قوله قلت لكن الخ)  
أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع القسوين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس  
ينصرف الى المتعارف اه حتى لو عورف خلاف ذلك كله يعتبر كاهل دمشق بطلقون الصهر  
على الخلق ولا يفهمون منه غير وهي لغة كما مر وأما في البرهان وغيره فهو نقل لمصادقه صاحب  
المذهب فلا دلالة لانه على أن العرف هنا لا يعتبر هذا ما ظهر لي في تدبر (قوله ثم نقل) اي في  
الشرع بلالية عن العميق اي في شرحه على الهداية عند عبارتهم التي نقلناها آنفا (قوله  
صوابه جوهرية) أخرجه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت وقعت جوهرية بنت الحارث  
ابن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن ثعلبة وابن عمه فكانت عن نفسها رضى من أحد  
والبرار وابن راهويه أنه كتب على نسع أو واق من الذهب فدخلت نساء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا اله الا الله وأنك رسول الله  
وأنا جوهرية بنت الحارث سيد قومه أصابي من الامراء فدخلت فرقت في سهم ثابت بن قيس  
فكانت في على ما لا طاقة لي به وما أكره في على ذلك الا اني رجوتك صلى الله عليه وسلم فاعني في  
فكانت فقال أو خيم من ذلك فقالت ما هو قال أودى عنك كتابتك وأترجعتك قالت  
نعم يا رسول الله قال قد فعلت فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليه من كتابتها  
وترجعتا فخرج الظاهر الى الناس فقالوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستوفون فاعتقوا  
ما كان بأيديهم من سبي في المصطلق مائة أهل بيت طالت عائشة فلا أعلم امرأة كانت على قومها

(جاز من اوصى به) وقال  
من يبيد  
ويجدهم من بعد الخلة وهو  
استصمان وقال الشافعي  
الجار الى أربعة دوا من  
كل جانب (وصهره كل ذي  
رحم محرم من عرسه)  
كاتبهم او اعمامه او اخواتها  
واخواتهم او غيرهم (بشرط  
موته وهي منكوحته أو  
معدنة من رجعي) قالون  
بان لا يمتنعها وان ورثت  
منه قال الخواص في  
عرفهم امان زمانا فبعض  
باليوم عناية وغيره او اقره  
الله تعالى فليكن حرم  
في البرهان وغيره بالاول  
وأقره في الشرع بلالية ثم  
نقل عن العميق ان قول  
الهداية وغيره انه صلى  
الله عليه وسلم التزوج صفية  
بنت الحارث قلت صوابه  
جوهرية فلنحفظ هذه  
القائدة (وختمه زوج كل  
ذی) كذا النسخ قلت  
الموافق لعامة الكتب  
ذات (رحم محرم منه  
كأنوا بناته) وعنه



من في صباه ونفـ قتمه سير  
 مما ليك وقوله السحر ان  
 شرح كمله قال ابن الكمال  
 وهو يزيد بالضر قال تعالى  
 قضينا وأهل الامر انه  
 اذ قلت وجوابه في المطولات  
 (و آله اهل بيته) وقيلته  
 التي ينسب اليها (و) حينئذ  
 (يدخل فيه كل من ينسب  
 اليه من قبل آباءه الى أقصى  
 أب له في الـ لام) سوى  
 الاب الاقصى لانه ضاف  
 اليه فهو ثاني عن الكرمان  
 ( لا قرب والآباء والذ كر  
 والانتى والمـ لم والسكر  
 والصغير والكبير فيه سواء)  
 ويدخل فيه الغني والفقير  
 ان كانوا لا يحسون كافي  
 الاختيار ويدخل فيه أبوه  
 وجدوه وابنه وزوجه كافي  
 شرح التكملة يعني اذا  
 كانوا لا يرثونه (ولا يدخل  
 فيه أولاد البنات) وأولاد  
 الاخوات ولا أحد من قرابة  
 مـ لان الولد انما ينسب  
 لآبيه لا لأمته (وجدهـ أهل  
 بيت آبيه) لان الانسان  
 ينسب بآبيه لا بأمته (وكذا  
 أهل بيته وأهل نسبه)  
 كما هو منسـه فيكمه  
 كـكمه (ولو أوصت المرأة  
 بـنسها أو لأهل بيتها

(الآباء بدون أبوة) أي الولاء (من قوم أيتما) غيبتهم فيدخل لانه من جنسها دورو كافي وغورهما

قبل

قات ومغناه ان الشرف من  
 الام فقط غير معتبر كافي  
 او ان رقناوى ابن الجيم وبه  
 افق أيضا لرمي الى عدم له  
 منزلة في الجاهل (وان اردى  
 لا فخر به اولادى فرائسته)  
 كذا التصحيف قلت صوابه  
 لذوى (اولاد رجاه اولاد اباه  
 فهى للاقرب فالاقرب من  
 كل ذى رحم محرم منه ولا  
 يدخل الوالدان)



للاثنين فصاعدا عنده اه ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا مخالف لقول محمد  
 في الوصية لانهما اولاده الثلاث وللقرابة المساكن حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبر هاهنا  
 اه فأتى وعلى الاول لا مخالفة وكان ما رواه ايمان تأمل ثم رأيت القولين في الحقائق والقهستاني  
 اه هذا قول الامام هو الصحيح كافي تصحيح القندوري والدر المنثور (تنبيه) قال في حرر  
 الانكار ونسج الجمع عن الحقائق اذ كرم مع هذه الاقفاظ الاقرب فالاقرب لا يمتد به الجمع  
 اتفاقا لان الاقرب اسم فرد يخرج تفسير الاول ويدخل فيه المهرم وغيره ولكن يقدم الاقرب  
 لصريح شرطه اه ونقله في الشريعة والاختيار ايضا فان روى حادثة الفتوى سنة  
 ثلاثين ومائتين وألف فيمن أوصى لاقرب الاقرب فالاقرب منهم فافقت بشهولة غير المهرم  
 كما هو صريح هذا النقل (قوله قبل الخ) قال في المهرج وفي الخبر من معى والده قر بياعه  
 وقد عطف الله تعالى الاقرب بين علي والدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقرب بين ويهطف  
 الشيء على غيره حقيقة فعرف ان الاقرب في اسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة كذا في  
 المبسوط اه أي والوالدان والوالدين يتقربان بانفسهم لا بواسطة (قوله ولو عذوين) بصيغة  
 الجمع ط (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) أي يفيد عدم دخولهم ولو عذوين لانه لو  
 كانت الالة فيه كونهم وارثين لما احتج الى التخصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون  
 بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فاما لم يكن كذلك وانص على اخرجهم علمنا انه أراد انهم  
 لا يدخلون سواء كانوا وارثين أو عذوين فافهم (قوله والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما بحثه بهضهم من ان هذا انما هو وصي لا قارب نفسه  
 أمالو أوصى لا قارب فلان ينبغي أن لا يخرج الوارث (قوله في دخول) الاولى فيسند خلان ط  
 (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعلاه بان الاقرب لغة من يتقرب الى غيره  
 بواسطة غيره وتكون الجزئية بينهما مقدمة ونقل أبو السعد عن العلامة قاسم عن البدائع  
 انه هو الصحيح ثم قال لكن في شرح الحموي خطئه ان المدخول هو الاصح اه فان وعبرة  
 متناوالت وأدخل أي محمدا بلحاظ الحنفية وهو الظاهر عنهما اه والحنفية جمع حافظوه  
 الولد ومثل الجد الجدة كما في الجمع (قوله ويكون للاثنتين) أي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا  
 قال لذي قرابته كما قدمناه أفاه ط (قوله يعني أقل الجمع) الاوضح أن يقول لان أقل الجمع  
 ط (قوله فهي اعميه) لانها اقرب من الخالين لان قرابته من جهة الاب والابن انسان ينسب  
 الى أبيه الا ترى أن الولاية لهم دون الخال في النكاح فثبت انهم اقرب من طريق الحكم  
 اتفاقا وهذا حيث كان الوارث غيرهم اه وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقال ارباعا)  
 لعدم اعتبارهم ما الاقربية كما مر (قوله والهما النصف) لان الم الواحد لا يقع عليه اسم  
 الجماعة فلا يستوجب الجميع فاذا دفع اليه النصف وبني النصف صرف الى الخالين لانهم ما  
 اقرب اليه بعد الم فيجعل في النصف الباقي كانه لم يتكلم الا الخالين اتفق في (قوله لعدم من  
 يصفه) اذ لا بد من اعتبار الجمع اتفاقا وعندهم الجميع الثلث غرر الافكار وهو مبني على  
 ما مر عن الزبلي والكافي تأمل (قوله بم الكل) لانه اسم الجنس المولود ذكر أو أنثى واحدا  
 أو أكثر (قوله في الحل) الظاهر تقييده بما اذا ولدته لاقول من ستة أشهر من وقت

قبل من قال للوالدين  
 فهو وعاف (ولو له) ولو  
 ممنوعين بكفر أو رقي كما  
 يفيد عموم قوله (والوارث)  
 وأما الجد وولد الولد  
 فدخل في ظاهر الرواية  
 وقيل لا واختاره في الاختيار  
 (ويكون للاثنتين فصاعدا)  
 يعني أقل الجمع في الوصية  
 اثنان كما في المبررات فان  
 كان له (للموصى) عسان  
 وخالان فهي له صبيحة  
 كالارث وقال ارباعا (ولو له)  
 عم وخالان كان له النصف  
 وله ما النصف وقال لا اثلاثا  
 (ولو عم واحد لا يورثه)  
 نصفها ويرد النصف  
 الاخر (الى الورثة) لعدم  
 من يصفه (ولو هم وعمة  
 استويا) لاستواء قرابتهما  
 (ولو اعدم المهرم بطلت)  
 خلافا لهما (ولو ولد ولان  
 في) (لأنه ذكر والأنثى  
 سواء) لان اسم الولد يعم  
 الكل حتى الحمل

ولا يدخل ولد ابن مع ولد صاحب المولود بنات أصابه وبناهن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو لم تذكرت صرف الى المهرج ثم راع  
 التمثيل ولا يدخل أولاد البنات ومن محمد بن مخلون اختيار ٦٠٤ (ولو ورثة فلان لاذ كرم مثل حظ الانثيين) لانه اعتبر

الوصية لتحقق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية لتعمل ط (قوله لا يدخل ولد ابن  
 مع ولد صاحب) اه اذا كان فلان أو خاصا فلو كان فلان أو اولاد الاولاد يدخلون تحت الوصية  
 حال قيام ولد أصاب عنابة ونعامه في المنع (قوله لانه اعتبر الورثة) أي والورثة بين الاولاد  
 والاخوات كذلك ولان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ماخذ  
 الاشتقاق فكانت الورثة هي الالة زبلي وظاهره ان قوله لاذ كرم مثل حظ الانثيين ليس عاما  
 في جميع الورثة بل خاص بالاولاد والاخوات وفي غيرهم بقسم على قدر فروضهم وهو  
 المذكر كور في الاسماء والتخصص في مسائل الاوقاف والوصية اخت الوصف (قوله انما يكون  
 بعد الموت) لان كونهم ورثة لا يقتضي الابد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عن وجود  
 من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حياته فليسوا بعقب له من غير (قوله ثم) أي  
 بعد وجود شرط الصحة المذكر كوران كان الخ (قوله على عدد الرؤس) أي رؤسهم رؤس  
 الموصى له الاخر (قوله ثم ما أصاب الورثة) قيد بالورثة لان القسمة لاذ كرم كالانثيين خاصة بهم  
 أما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية كما قاله في المنع (قوله كما مر) أي في المتن  
 قريب من ان القسمة للورثة كذلك (قوله ثم) أي بعد الحكم بطلان الوصية للورثة أو العقب  
 افتقد الشرط المذكر كوران كان معهم موصى له آخر وهو في المثال الاتي الموصى لورثته أو عقبه  
 ومثله لو كان أجنبيا كما مثل به في المنع فافهم (قوله لان الاسم لا يتناولهم) فكأن وصية لعدم  
 لم يشار ككوالانا كالأوصى له وليت اتفاقا (تنبيه) قد علمت مما تقدم سقوط ما في  
 الشرع بلالية في باب الوصية بالاثاث حيث قال في مال الوصى فلان وعقبه له أي استحقاق  
 فلان الكل فيما اذ لم يولد العقب لاقول من ستة أشهر والاثاث مانع من المشاركة اه وهو من  
 مثل الشرع بلالية بحيث فانه لو كان مولودا قبل ذلك لا يدخل فقبه (قوله كذلك) أي من الذي كور  
 والاثاث (قوله ولا يدخل أولاد الاثاث) بخلاف الذي ل فانهم يدخلون فيه ويستوفون في  
 قسمة الوصف والوصية أبو السعد عن الخصاف وغيره (قوله لا يتم بعد البلوغ) رواه أبو دارد  
 بالفظ لا يتم بعد استلام وسنة النوى (قوله الارمل الخ) في المغرب أرمل افتقر من الرمل  
 ثم قال وفي المذهب يقال لا يقدر على شئ من رجل وامرأة أرمل ولا يقال لثي لهما  
 زوج وهي موصرة أرمل وقال الشافعي الاوثة ليست بشرط بل يدخل فيه الذكروا انثى الا ان  
 الصحيح ما فسره محمد أن الارملة المرأة البالغة التي كان لها زوج فارقه أو مات عنها دخل بها  
 أو لم يدخل وقوله حجة في اللغة كفاية وزاد في النهاية قيد الحاجة قال لان حقيقة المعنى فيه نفاد  
 زادهما سقوط نفقة من زوجها اه وفي السعدية عن الهبط ولا يقال رجل أرمل الا في  
 الشذوذ ومطلق الكلام يعمل على الشائع المستفاد من بين الناس (قوله ويؤيده الخ) حيث  
 قال كرم وانما هم وقد تبع الشارح صاحب العناية في ذلك وفيه نظر فان قوله فقيرهم  
 وغنيهم من نفسه ولذا قال في السعدية الظاهر أن كلام المصنف في التوزيع بناء على عدم  
 الاتباس (قوله بغير كتاب أو حساب) اه اقول أي يوسف وقال محمد لو أكثر من مائة ففهم  
 لا يحصون وقال بهضهم موقوف على رأي القاضي وعلمه الفتوى والابن ما طاله محمد كفاية  
 عن الخطابة وما علمه الفتوى قال في الاختيار هو المختار والاحوط اه (قوله والاشترائهم)  
 لا يقدر على شئ رجلا كان أو امرأة ويؤيده قوله (دخول) في الوصية (فقيرهم وغنيهم وذ كرم وأشاهم) وقسم سورة ان أحصوا  
 بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون عليهم كالمهرم والاشترائهم يعطى الوصى من شئ منهم شرح النكحة ان هذا القول لا ينفذ  
 في رابطة القرابة (وفي بن فلان)

الورثة (وشرط صحتها)  
 أي الوصية (هنا) أي في  
 الوصية لورثة فلان وما في  
 معناها كعقب فلان  
 (موت الموصى لورثته)  
 أو عقبه (دخول موت الموصى)  
 لا لورثة والمعتب انما  
 يكون بعد الموت ثم ان كان  
 موصى له آخر قسم  
 بينهم وبينه على عدد الرؤس  
 ثم ما أصاب الورثة يقسم  
 بينهم لاذ كرم كالفين كما مر  
 فلو مات الموصى قبل موته  
 أي موت الموصى لورثته  
 أو عقبه بطلت الوصية  
 لورثته أو عقبه ثم ان كان  
 معهم موصى له آخر كقوله  
 أوصيت لفلان ولورثته  
 وعقبه كانت الوصية كلها  
 لفلان الموصى له دون  
 ورثته وعقبه لان الاسم  
 لا يتناولهم الابد الموت  
 ونعامه في المهرج وفيه  
 عقبه ولهم من الذي كور  
 والاثاث فان ماتوا فاولاده  
 كذلك ولا يدخل أولاد  
 الاثاث لانهم عقب آبائهم  
 لاه (وفي آياتهم بنية) أي في  
 فلان والبنين اسم ان مات  
 أبو قبل الخ فاعلم صلى الله  
 عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ  
 (وحيثما هم وزمنها هم  
 وأراملهم) الارمل الذي



اي ان لم يصحوا الوصية انقرا ثم لان المقصود منها اقربته وهي في سدا الخلط ورد الجوعة وهذه  
الاسامي تشعرب تصحق الحاجة بخارج على الفقراء دور (قوله) يختص به كورهم (وهندهما  
وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا ملحق وكذا الخلاف ولم يكن الاولاد البنين وفي  
دخول بني البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد وبني بنين فله النصف ولا شيء لهم وعندهما  
اهم الباقي ويدخل جنيب ولد لقل الاقل انقرا ملخصا (قوله) الا اذا كان الخ) الطبقات التي  
عليها العرب ست وهي الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والخذ والقبيلة فالشعب يجمع  
القبائل والقبيلة تنحصر في العمارة وهكذا خزيمة وشعب وكنانة قبيلة وفريش عمارة وقصى بطن  
وهاشم خذ والعباس فصيلته افاذه صاحب الكشاف (قوله) مولى العتاقة اي العبد الممتق  
وقوله ومولى المولاة اي المولى الاقل وهو من والى واحدا منهم لان مولى القوم منهم تأمل  
(قوله) وحاشاؤهم) بالحاشاء المهلة والخليف من اتي قبيلة فيحاشاؤهم وبها فون له للتناصر  
اتقاني (قوله) وان كان لا يني عن الحاجة) كشيان بن فلان وكذا الملوكة والافقهاء كافي  
الهندية (قوله) لو اليه) متعلق باوصى (قوله) بطات) اعلم ان المصلحة لا تختمل غاي مودلان  
الموصى اما ان يكون له موال اعلون وموال اسفلون او مولى واحد فيهما او موال في أحدهما  
ومولى واحد في الآخر وفي كل امانان بهما الموصى بصيغة الجمع أو الافراد  
وصرح المصنف فيما اذا تعددت الموال في الجهتين ووقع التعبير بالمولى وليس ربا في الصور  
اه ط أقول صرحوا هنا بان الجمع للاتين فصاعدا فلو رجعا فثان فلهما الكل أو واحد  
النصف واقول الظاهر ان المولى اسم جنس كالولد فيم الواحد والاكثرون وعند اجتماع  
القرابين فيبطل فقد ظهر المراد تأمل (قوله) ولا فرق في ذلك) اي في عدم عموم المشترك (قوله)  
واختار شمس الأئمة الخ) كذا اختاره الحق ابن الهمام في التحرير (قوله) في حيز الثاني) كسنة  
اليمين الثانية (قوله) وجبته) اي حين اذ علمت انه لا فرق عند أصحابنا بين النفي والاثبات في  
عدم العموم ط (قوله) لان الحامل على اليمين بغضه) اي بغض فلان وهو اي فلان أو بغضه  
غير مختلف اي لا اشتراك فيه اذ هو شئ واحد أقول - لمنا ان الحامل واحد لكن الكلام في  
لفظ المولى وقد اريد كلامه تعينه لا اتحاد الحامل فلزم عموم الله - لان يقال اتحاد الحامل  
قرينة على أنه من عموم الجاهل بان يراد به لفظ يمين المعنيين وهو من فعلق به العنق بوقوعه منه أو  
عليه فالتأمل (قوله) لزوال المانع) وهو عدم فهم المراد (قوله) ويدخل فيه من اعتقه) اي  
الموصى في صحته ومرضه سواء اعتقه قبل الوصية أو بعدها لان الوصية تتعلق بالموت وكل  
منهم ثبت له الولاية عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه ويدخل اولادهم من الرجال  
والنساء ايضا لانهم ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالاعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى المولاة  
ولامولى المولى الاعند عدمهم مجاز التمهيد الحقيقية كافي الاختيار والمالتي (قوله) ولا يدخل  
فيه ما يرواه الخ) لانهم مواله بعد الموت لا عند (قوله) وعن أبي يوسف يدخلون) لوجود سبب  
استحقاق الولاية تقاني (قوله) من يدق النظر) اي انفسكم والناسم بالديار ط (قوله) وان  
لم ثلاث مسائل مع ادائها) حكى عن النقيب أبي جعفر رحمه الله انه قال الفقيه عندنا من المنع  
من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيهه وليس لمن الوصية نصيب ولم يكن في بلدنا

حيث لم يصحوا الوصية انقرا ثم لان المقصود منها اقربته وهي في سدا الخلط ورد الجوعة وهذه  
الاسامي تشعرب تصحق الحاجة بخارج على الفقراء دور (قوله) يختص به كورهم (وهندهما  
وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا ملحق وكذا الخلاف ولم يكن الاولاد البنين وفي  
دخول بني البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد وبني بنين فله النصف ولا شيء لهم وعندهما  
اهم الباقي ويدخل جنيب ولد لقل الاقل انقرا ملخصا (قوله) الا اذا كان الخ) الطبقات التي  
عليها العرب ست وهي الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والخذ والقبيلة فالشعب يجمع  
القبائل والقبيلة تنحصر في العمارة وهكذا خزيمة وشعب وكنانة قبيلة وفريش عمارة وقصى بطن  
وهاشم خذ والعباس فصيلته افاذه صاحب الكشاف (قوله) مولى العتاقة اي العبد الممتق  
وقوله ومولى المولاة اي المولى الاقل وهو من والى واحدا منهم لان مولى القوم منهم تأمل  
(قوله) وحاشاؤهم) بالحاشاء المهلة والخليف من اتي قبيلة فيحاشاؤهم وبها فون له للتناصر  
اتقاني (قوله) وان كان لا يني عن الحاجة) كشيان بن فلان وكذا الملوكة والافقهاء كافي  
الهندية (قوله) لو اليه) متعلق باوصى (قوله) بطات) اعلم ان المصلحة لا تختمل غاي مودلان  
الموصى اما ان يكون له موال اعلون وموال اسفلون او مولى واحد فيهما او موال في أحدهما  
ومولى واحد في الآخر وفي كل امانان بهما الموصى بصيغة الجمع أو الافراد  
وصرح المصنف فيما اذا تعددت الموال في الجهتين ووقع التعبير بالمولى وليس ربا في الصور  
اه ط أقول صرحوا هنا بان الجمع للاتين فصاعدا فلو رجعا فثان فلهما الكل أو واحد  
النصف واقول الظاهر ان المولى اسم جنس كالولد فيم الواحد والاكثرون وعند اجتماع  
القرابين فيبطل فقد ظهر المراد تأمل (قوله) ولا فرق في ذلك) اي في عدم عموم المشترك (قوله)  
واختار شمس الأئمة الخ) كذا اختاره الحق ابن الهمام في التحرير (قوله) في حيز الثاني) كسنة  
اليمين الثانية (قوله) وجبته) اي حين اذ علمت انه لا فرق عند أصحابنا بين النفي والاثبات في  
عدم العموم ط (قوله) لان الحامل على اليمين بغضه) اي بغض فلان وهو اي فلان أو بغضه  
غير مختلف اي لا اشتراك فيه اذ هو شئ واحد أقول - لمنا ان الحامل واحد لكن الكلام في  
لفظ المولى وقد اريد كلامه تعينه لا اتحاد الحامل فلزم عموم الله - لان يقال اتحاد الحامل  
قرينة على أنه من عموم الجاهل بان يراد به لفظ يمين المعنيين وهو من فعلق به العنق بوقوعه منه أو  
عليه فالتأمل (قوله) لزوال المانع) وهو عدم فهم المراد (قوله) ويدخل فيه من اعتقه) اي  
الموصى في صحته ومرضه سواء اعتقه قبل الوصية أو بعدها لان الوصية تتعلق بالموت وكل  
منهم ثبت له الولاية عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه ويدخل اولادهم من الرجال  
والنساء ايضا لانهم ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالاعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى المولاة  
ولامولى المولى الاعند عدمهم مجاز التمهيد الحقيقية كافي الاختيار والمالتي (قوله) ولا يدخل  
فيه ما يرواه الخ) لانهم مواله بعد الموت لا عند (قوله) وعن أبي يوسف يدخلون) لوجود سبب  
استحقاق الولاية تقاني (قوله) من يدق النظر) اي انفسكم والناسم بالديار ط (قوله) وان  
لم ثلاث مسائل مع ادائها) حكى عن النقيب أبي جعفر رحمه الله انه قال الفقيه عندنا من المنع  
من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيهه وليس لمن الوصية نصيب ولم يكن في بلدنا

طاله الى الفقه ادخل فيه من يدق النظر في المسائل الشرعية وان لم ثلاث مسائل مع ادائها) كذا في القنينة قال احمد

احد يسمى فقه فقه شينا أبي بكر الامش طوري رقيه واذا اوصى للملوكية فقد حكى عن النقيب  
أبي جعفر لا يجوز لانهم لا يوصون واما في هذا الاسم ما يني عن الفقراء والحاجة ولو اوصى  
لفقراء الملوكية يجوز وعلى هذا الوصية لافقهائه اه أقول لكن ذكر في الاسعاف انه يصح  
الوقف على الرضى والعسمان وقرء القرآن والفقهاء واهل الحديث ويصرف الفقراء منهم  
لا شعار الامم بالحاجة اسما لافان العصى والاشغال بالعلم لم يتطع عن الكسب فيغاب  
فيهم الفقر وهو اصح اه (قوله) حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) اي من غير أدلة وفيه  
انهم قد اعتبروا العرف في كثير من مسائل الوصية فلذلك لم يعتبروا عرف الموصى ط أقول  
الظاهر ان ذلك عرفهم في زمانهم وقد منعنا عن جامع الفصولين ان يطلق الكلام فيما بين الناس  
ينصرف الى المتعارفين وفي الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تبنى على عرفهم كما  
في وقف فتح القدير وكذا لفظ التاذير والموصى والحاشاؤهم اه على انه قدم الشارح في صدر  
الكتاب في تعريف الفقهاء عند الفقهاء حفظ الفروع وأدلة ثلاث اه وعز في العرف الى  
المتنق ثم قال وذكر في التحرير ان الشائع طلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعني سواء  
كانت بدلائلها أولا اه (قوله) لكن قد من الخ) استدراك على التطيين فقط ولم يتعرض  
لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا ط (قوله) لان احبته وصية بالمكره) مقتضاه انه يشترط  
لصحة الوصية عدم المكراهة وقدم أول الوصايا انما أربعة أقسام وانها مكروهة لعل فسوق  
ومقتضى ما هنا ان لا يلزم الله - لان ان يفرق بان الوصية اما صالحة أو قربة وليست هذه واحدة  
منها فبطات بخلاف الوصية الفاسقة فانها صالحة اما مطالب من العباد فصح وان لم تكن قربة  
كالوصية التي لانها مباحة وليست قربة كما مر هذا ما ظهر لي وسيا في أول فصل وصايا الذي  
ما يوضحه (قوله) بناء على القول بكرة القرارة على القبور) أقول ليس كذلك لما في الولاية الجنية  
لوفاء قبر صديق أو قريب له وقرأ عند شيامن القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها  
ولامعنى ايضا صالحة القارى لان ذلك يشبه استبقاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعله  
أحد من الخلفاء اه بصر وفه فقد صرح بحسن القراءة على القبر ويطلان الوصية فلم يكن  
مبنيا على القول بالمكره (قوله) أو بعدم الخ) اي أو يكون مبنيا على القول بعدم جواز  
الاجارة على الطاعات وفي كونه مما أجيز الاستبقار عليه تأمل لان ما أجازه انما جازوه في محل  
الضرورة كالاستبقار لتعليم القرآن أو الذقة أو الاذان أو الامامة خشية التعميل لقلة رغبة  
الناس في الخير ولا ضرورة في استبقار شخص يقرأ على القبر أو غيره اه رجى أقول هذا هو  
الصواب وقد اخطأ في هذه المسئلة جماعة ظنوا منهم أن المفق به عند المتأخرين جواز الاستبقار  
على جميع الطاعات مع ان الذي أفق به المتأخرون انما هو التعليم والاذان والامامة وصرح  
المصنف في المنع في كتاب الاجارات وصاحب الهداية وعمامة الشراح وأصحاب الفتاوى بتعديل  
ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر ولو جاز على كل طاعة بطار على الموم والملاوة والجمع  
أنه باطل بالاجماع وقد أوضحت ذلك في رسالة حافله ذكرت بتدوينها في باب الاجارة الفاسدة  
والاستبقار على الملاوة وان صارته علوا فاعرف لا يجوز لانه مخالف للنص وهو ما استدلل به  
أئمتنا كصاحب الهداية وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام اقرؤوا القرآن ولا تأكلوا به

حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت  
الوصية (أوصى بالطين  
قبره أو يضرب عليه قبة  
فهو باطله) كافي الثانية  
وغيرها وقد مناه عن السراجية  
وغيرها لكن قد مناه في  
المكرهية أنه لا يكره تطيين  
القبور في المختار فيجب  
أن يكون القول بطلان  
الوصية بالتطيين مبنيا على  
القول بالمكرهية لان احبته  
وصية بالمكره فانه المصنف  
قات وكذا ينبغي أن يكون  
القول بطلان الوصية بان  
يقرا على قبره بناء على القول  
بكرة القرارة على القبور  
أو بعدم جواز الاجارة على  
الطاعات



أما على المتفق به من جوارحه  
 فينبغي في جوارحه مطلقا  
 وتما في حوائج الاشياء  
 من الوقف وحري في توير  
 البصائر أنه يتعين المكان  
 الذي عينه الواقف لقراءة  
 القرآن أو لطلبه في غيره  
 مما يشترط لا يفتقر المشروط  
 له لما في شرح المخطوطة  
 يجب اتباع شرط الواقف  
 وبالبينة في غير المكان  
 الذي عينه الواقف بقوت  
 غرضه من احيا تلك البقعة  
 قال وتتحقق في هذه النية  
 في مسئلة استحقاق  
 الجارية اهـ

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

باب الوصية بالخدمة  
 والسكنى والتمرة

صحت الوصية بالخدمة  
 عبده وسكنى داره مدة  
 مائة سنة وأبدا ويكون  
 محبوسا على ملك الميت في  
 حق المنفعة كما في الوقف  
 كما يسط في الدرر وبغنائمها  
 فان خرجت الرقبة من الثلث  
 مات اليه اي الى الموصي  
 له (ها) اي لاجل الوصية  
 (وا) يخرج من الثلث  
 (تقسيم الدار اثلاثا) اي في  
 مسئلة الوصية بالسكنى اما  
 الوصية بالغلة فلا تقسم على  
 الظاهر (وتما بالعبدة  
 فيصدهم اثلاثا)

والعرف اذا خالف النص يرد بالاتفاق ما حفظ ذلك ولا يمكن من استثنى بآيات الله غنا قليلا  
 وجهها ما كانا يتبعين منها (قوله) اما على المتفق به فيبقى جوارها مطلقا (اي سواء كان القول  
 بالاطلاق مبنيا على كراهة القراءة على القيد أو على عدم جواز الاستتجار على الطاعات أقول  
 وقد عات مخالفة هذا البصير لامتة قول فهو غير مقبول بل البطلان يبق على ما قدمناه عن  
 الولوالجية وصرح به في الاختيار وكثير من الكتب وهو انه يشبه الاستتجار على قراءة القرآن  
 والذي أفتى به المتأخرون جواز الاستتجار على تعليم القرآن لا على تلاوته خلافا لما فيهم (قوله)  
 فلو لم يباشر فيه الخ) اي مع امكان المباشرة فيه لما في فتاوى الخاتوني اذا شرط الواقف المعلوم  
 لاحد فيصحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بقصد غيره سواء كان نظرا أو غيره كالجاني اهـ  
 وكذا المدرس اذا درس في مدرسة أخرى ثم درس في مدرسته كما نقله الشارح عن  
 التمر بعد ان قيل الفروع في آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية الجوى واقفه تعالى اعم

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

لما فرغ من أحكام الوصايا المتعلقة بالاعيان نمرع في أحكام الوصايا المتعلقة بالذات لانه لا يبعد  
 الاعيان وجودا فخرها عنها ووضعا عنانية (قوله) صحت الوصية بالخدمة عبده وسكنى داره (اي  
 لعين قال المحدث ولو أوصى بغلة داره أو عبده في المساكن جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز  
 الا المعلوم لان الغلة عين مال يصدق به والخدمة والسكنى لا يصدق به بل تعود العين لاجلها  
 والاعارة لا تكون الا للمعلوم وقيل ينبغي أن يجوز على قياس من يجزى الوقف وغنام الفرق في  
 البدائع اهـ ساجحاني (قوله) مدة معلومة وأبدا وان أطلق فعلى الابد وان أوصى بسنتين فعلى  
 ثلاث وكذا الوصية بغلة العبد والدار اهـ مسكين (قوله) كافي الوقف فان الموقوف عليه  
 يستوفي منافع الوقف على حكم ملك الواقف (قوله) وبغنائمها اي العبد والدار ويذكر  
 الشارح معنى الغلة (قوله) فان خرجت الرقبة من الثلث اي رقبة العبد والدار في الوصية  
 بالخدمة والسكنى والغلة وقيد بالرقة ما في الكفاية انه ينظر الى الاعيان التي أوصى فيها فان  
 كان رطبها مائة دار اثلاث جاز ولا تعتبر قيمة الخدمة والتمرة والغلة والسكنى لان المقصود من  
 الاعيان منافعها فاذا صارت المنافع مستحقة وبقيت العين على ملك الوارث صارت بمنزلة العين  
 التي لا منفعة لها فاذا اعتبر قيمة الرقبة كان الوصية وقعت بها اهـ أقول واصل هذا هو المراد  
 من قول الاشياء ان التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال تأمل (قوله) تقسم الدار اثلاثا) زاد في  
 القرو أو ما يابا أي من حيث الزمان والاول أعدل لامكان القسمة بالاجزاء لا بوقت بينهما  
 زمانا وذا تاتوا في المهايأة تقديم أحدهما زمانا اهـ قال القهوتاني وهذا اذا كانت الدار  
 تحتل القسمة والا فاما ما يابا لا غير كافي الظاهرية (قوله) فلا تقسم اي الدار تقسمها اما الغلة  
 فتقسم قال لا تفتاني اذا أوصى بغلة عبده أو داره سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة تلك السنة  
 لانها عين مال يحتمل القسمة اهـ فلو قامهم البستان فقل أحد النصبين فقط اشتر كوافيها  
 ابطالان القسمة ساجحاني عن الميسوط (قوله) على الظاهر اي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لاني  
 عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم لثلاثها شربلاية عن السكافي (قوله) وتما بابا  
 العبد) لانه لا يمكن قسمة بالاجزاء (قوله) فيصدهم اثلاثا) اي يصدم الورثة يومين والموصى له

بوما ايد الا ان كانت موقوفة بسنة مثلا فلما السنة غير معينة فالى مضي ثلاث سنين ولو معينة  
 فالى مضيها ان مات الموصى قبلها أو فيها ثم سلم الى الورثة لان الموصى له استوفى حقه وان مات  
 الموصى بعده باطلت الوصية من غير منقضا (قوله) هذا اي قسمة الدار ومهاياة العبد والاثلاثا (قوله)  
 بقدر ثلث جميع المال) مثاله اذا كان العبد نصف التركة يتخدم الموصى له يومين والورثة يوما  
 لان ثلثي العبد مثلث التركة فصار الموصى به ثلثي العبد وثلثه لورثته فيقسم كاذ كرناه وعلى  
 هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله) لان المنفعة ليست بعالم الخ) اي وانما صحت  
 للمالك ان يؤجره بدله لانه ملكه ما تملكه الملك العين والمستاجر انما يملكه ان يؤجره كمنع فيه  
 الا المنفعة لانه لما ملكها به مدة موقوفة كانت مالا يختلف ملكها به مدة تبيع كمنع فيه  
 ساجحاني (قوله) في الاصح) كذا في الخاتوني والهداية وغيرهما مع الايمان الغلة وراهم أو دنائير وقد  
 وجبت الوصية بها وهذا السقيفة المنافع وهما متغايران ويقفان في حق الورثة لانه لو ظهر  
 دين يملكهم أدانهم من الغلة بالاستتجار اذ منعه بعد استغلاها ولا يملكهم من المنافع بعد اسقيفتها  
 بهيئتها اهـ (قوله) وعليه الفتوى) ذكره في الظهيرية حيث قال في الوصية بغلة دار لرجل  
 فوجروا يدفع اليه غلاتها فان اراد السكفي بنفسه قال الاسكافي لذلك وقال أبو القاسم وأبو  
 بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في  
 الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ قال العلامة عبد البرين  
 الشهنة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم أم من جهة الفقه فيظهر الفرق بما ذكره  
 المصنف يعني ابن وهبان بان الوصية انما هي بالغلة والسكنى معدومة لها فيقوت مقصود  
 الموصى بخلاف الرقبة عليه فانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبغي أن يجري  
 نظراف في الوقف من باب أولى اهـ وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية في دعواه الاولوية  
 قلت فلو صرح الواقف بان الاستغلال فالاولوية ظاهرة وهذا ولكن للعلامة الشرنبلالي  
 رسالة حاملا انه لا خلاف في انه لا يملك الاستغلال مستحق السكنى واختلاف في عكسه والراجح  
 الجواز تأمل ونبيه على ذلك في شرحه على الوهبانية في كتاب الوقف (قوله) لان حقهم  
 في المنفعة لا العين) اي حق الموصى لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فانما عين مال  
 كما مر لكن هذا التمهيد يثبت خلاف المطلوب ويصلح تعاملا لعكس هذه المسئلة اهـ في قوله  
 وليس للموصى له الخ فالصواب أن يقول في بدل المنفعة لانه لا يملكها الا في حق الورثة  
 أعني ما قدمناه من الهداية لانه لم يبق من كلامه هذا الفرق اللهم الا أن يراد بالمنفعة  
 الاستغلال لا الخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار والاشارة بقوله وقد علمت الفرق  
 بينهما الى ما قدمناه من أن الموصى له بالغلة ليس له قسمة الدار اي لانه لاحق له في عينها فليتم تأمل  
 (قوله) ولا يخرج الخ) دل في الهداية وليس للموصى له أن يخرج العبد من الكوفة اذا كان  
 يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيضربوه الى أهل الكوفة اهـ ان كان يخرج من  
 الثالث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كانوا في مصر مقصوده أن  
 يملكه من خدمته فيه بدون أن يلزم مشقة السفر واذا كانوا في غير مقصوده أن يحمل العبد  
 الى أهل الكوفة اهـ وفي أبي السعود عن المقدسي فلو خرج بأهله من بلد الموصى ولم يبق له

هذا اذا لم يكن له مال غير  
 العبد والدار والخدمة  
 العبد وخدمة الدار بقدر  
 ثلث جميع المال كما افاده  
 صدر الشريعة (وليس للورثة  
 بيع ما في أيديهم من ثلثها)  
 على الظاهر انبوت حقه في  
 سكنى كاه بطنه ورمال آخر  
 أو جزار ما في يده فينتد  
 يراجه في بائع أو البائع  
 يتأقبه فواءه وعن أبي  
 يوسف لهم ذلك (وليس  
 للموصى له بالخدمة أو السكنى  
 أن يؤجر العبد والدار)  
 لان المنفعة ليست بمال على  
 أصلنا فاذا ملكها بغير عوض  
 كان ملكا كما كثر مما ملكه  
 به في وهو لا يبيعون (ولا  
 للموصى له بالغلة استغلاها)  
 أي العبد (أو سكناها) أي  
 الدار (في الاصح) ومنه  
 الدار الموقوفة عليه وعليه  
 الفتوى شرح الوهبانية  
 لان حقهم في المنفعة لا العين  
 وقد علمت الفرق بينهما (ولا  
 يخرج) الموصى له (العبد)  
 الموصى بخدمة من مثله



الموصى ليس له اخراج العبد (قوله الا اذا كان ذلك مكانه الخ) الاشارة على ظاهر عبارة المتن الى المكان الذي يريد اخرج به العبد وبه صرح في المنع وأما على حل الشارح فالاشارة الى المخرج الذي هو الموصى له لا الى الكوفة كما قال ح المدم ملامته لقوله به وأهله في موضع آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ وأهله معطوف عليه وفي موضع آخر خبر المبتدأ والجملة خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع لذلك كثيرا ويجوز ارجاع الاشارة الى الكوفة والضمير في مكانه للعبد وفي أهله الموصى له وعبارة الموأب ولا ينافر به الابلدة (قوله وبه مومنه) اي الموصى وهو عطف على قوله في حياة الموصى أي وموت الموصى له بعد موت الموصى يعود الخ (قوله يعود العبد والدار) اي خدمة العبد وسكنى الدار وغلام كما عبر الاتقاني لان ذلك هو الموصى به تأمل (قوله يحكم الملك) اي ملك الموصى أو ورثته فلا يعود الى ورثة الموصى له وعبارة الهداية فان مات الموصى له عاد الى الورثة لان الموصى أوجب الحق للموصى له يستوفي المنافع على حكم ملكه ولو انتقل الى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى من غير رضاه وذلك لا يجوز اه (قوله ولو تلفت الورثة) اي أتلفوا العبد الموصى بخدمته (قوله وله الخ) اي لاجل الفرامة عند الجناية منع مورثهم عن التبرع باكثر من الثلث لانه لم يمت فيه الوصية وجنوا عليها وهذا لعيل عليل ساجد ربي (قوله صح) فاذا مات الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة (قوله ونفقة) اذ لم يطلق الخدمة الخ اي لصفر وكذا المرض وقامه في الكفاية لكن في الوالدية اذ امر من مرضا يبري برؤفة نفقة على صاحب الخدمة وان كان لا يبري فعلى صاحب الرقبة (قوله ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه اغنياء تكن من الاستغناء بالانفاق عليه عنابة (قوله فان جنى فالفداء على من له الخدمة) وبه مدمونه ترجع به ورثته على من له الرقبة لانه ظهر انه المنتفع به اذ كان مضطرا اليه فان أي يباع فيه اذ لا ولا الفداء كان مستحقا بالجناية ولو بالدية وغماه في الاشياء من القول في الملك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتها الفداء والدفع ويانه في السابع من الوالدية (تمة) لم يبين ما اذا أوصى بالغلة ولا غلة فيها وبقية صاحب الميسوط فقال لو أوصى بغلة فخذ أبا الرجل ولا خير بقرية بولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيم او القيام عليها على صاحب الرقبة لان هذه النفقة تقوم ملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شيء من هذه النفقة فاذا أغرت فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الغلة تم حصل فان حلت عامات أحوال لم تحصل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان اشجار التي من عاداتها ان تحمل في سنة ولا تحمل في سنة يكون غمرها في السنة التي تحمل فيها أجود منه وأكبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانم اعلى الموصى له بالخدمة بالمال وانما ارجعها وان كان هو يشتم بالمال ولا يخدم لانه اذا استراح بالثوم لئلا كان أقوى على الخدمة بالنظر فان لم يزل فانفق صاحب الرقبة عليه حتى يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى لانفاق كى لا يات ملكه فلا يكون متبرعا ولكنه يستوفي نفقته من الثمار وما يبق من ذلك فهو صاحب الغلة اه ط عن سري الدين (قوله فبات والحال الخ)

(الا اذا كان ذلك مكانه) وأهله في موضع آخر (أن يخرج من الثلث والافلا) يخرجهم (الاباذن الورثة) لبقامه هم فيه (وبعونه) اي الموصى له (في حياة الموصى بطلت) الوصية (وبعد موته يعود) العبد والدار (الى الورثة) اي ورثة الموصى بحكم الملك ولو أتلفه الورثة ضحوا فحقه ليشترى به عبيد يقوم مقام الاول وله ان يمنع المراض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن ولو أوصى به العبد اقلان وبخدمته لا يخرج ويخرج من الثلث مع وقامه في الدرر وفي الشربلالية ونفقته اذ لم يطلق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى أن يدرك الخدمة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان أبي الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة كذا تمير مع المعير فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو أبي فداء صاحب الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية (وبغرة بسنة فبات) (والحال ان فيه غرة)

اي مات الموصى في حال وجود غرة في البستان (قوله هذه الغرة) اي للموصى له ان يخرج البستان من الثلث على ما قدمناه عن الكفاية (قوله ضم ابدأولا) والقرق ان النمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المدموم الا بدلا لانه زائد مثل التنصيص على الابدأولا الغلة فنقسم الموجود وما برض الوجود مرة بعد اخرى عرفا در (قوله وان لم يكن فيه غرة) محترز قوله فبات وفيه غرة (قوله والمثلة بجالها) يعني أوصى بغرة بسنة بلا زيادة لفظ ابدأولا فبات وفيه غرة (قوله حين الوصية) صوابه حين الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح الطوري (قوله زيلبي) قال وانما كان كذلك لان النمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول المدموم الا بمجرد افاذا كان فيه غرة عند الموت صار مستعملا في حقيقة ولا يتناول الجواز اذ لم يكن فيه غرة يتناول الجواز لا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكرنا حفظ الابدأولا لما به موم الجواز لاجتماع الحقيقة والجواز اه (تنبيه) أوصى بغلة أرضه ولا تجبر فيها ولا مال له غيرها تؤجر ويعطى صاحب الغلة ثلث الاجر ولو فيها تجبر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية ولو تراخى على شيء دفعه اليه على أن يلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جاز وان لم يجز مع هذه الحقوق طوري (قوله وكرائما) الكراة الاجرة وهو في الاصل مصدر كاري ومنه المكاري بتحقيق اليام مغرب (قوله كذا في جامع اللغة) وكذا في المغرب أيضا (قوله وظاهره دخول عن المحور ونحوه) اي مما لا غرة كالصنصاف والسروثم المحور عهاتين وهو نوع من الشجر وأهل الشام يسمون الداب حورا وهو يقتضين دليل قول الراعي أنتهده صاحب التكملة كالجوز ينطق بالصنصاف والمحور مغرب (قوله فيصير) أقول القهرير فيه انه يدخل نفس المحور لانه لان المحور نفس الغلة الموصى به اذ لا يقصد به الا الخشب وفي الخاتبة أوصى بغلة كرمه لانسان قال الفقيه أبو بكر يدخل القروا والاوراق والثمار والخطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالكرم اه (قوله وولدها) اي حلهما ولو بالدية وعبارة زيلبي وغيره والولد في البطن (قوله له ما بقى) الاوضح له ما وجد قال في المنع لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه ط (قوله لان المدموم الخ) قال في الهداية والفرق ان القياس يابى عليك المدموم الا أن في الغرة والغلة المدمومة جاء الشرع بورد العدة عليها كالمادة والاجارة فاقضى ذلك جواز في الوصية بطريق الاولى لان ما يأم الأوسع أما الولد المدموم واختاره لا يجوز ايراد العدة عليها أصلا ولا تحقق به قدما أصلا فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الوجود منها لانه يجوز استحقاقه بعد البيع كما هو بعدة الخليفة مسودا فكذا بالوصية اه (قوله ولم يخرج من الثلث) الاولى أن يقول وائس له مال غيرها اقوله بعد وان لم يجزوا يحمل ثلثها مسجدا ط (قوله في سبيل الله) اي بلا تعيين انسان أما لو أوصى بظهر دابته في سبيل الله لانه ان بعينه فالوصية جائزة اتفاقا اه غرر الافكار (قوله وعندهما يجوز ان) اي وقف المنقول والوصية به وظاهره ان هذه الوصية آتت وقفها وليس كذلك قال في غرر الافكار جمل أبو يوسف ومحمد كونه وقفيا يكون في يد الامام فينفق عليه من بيت المال اذ وقف الكراع والسلاح في سبيل الله جائز عندهما لا تار وللاذليل حكم الكراع اه

يستقبل كما في الوصية (بغلة بسنة) فان هذه وما يحدث ضم ابدأولا وان لم يكن فيه اي البستان والمثلة بجالها (غرة) حين الوصية (فهى) كالوصية (بالغلة) في ثلثها اوها النمرة المدمومة معاش الموصى له زيلبي وفي النهاية السبق والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المنتفع به فصار كالنفقة في فصل الخصومة (تنبيه) الغلة كل ما يحصل من ربح الارض وكرائما واجرة الفلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة فأت وظاهره دخول عن المحور ونحوه في الغلة فيصير (وبصرف غفمه وولدها وابنها) اي (في وقت موته سواء قال ابدأولا) لان المدموم منها لا يتحقق شيء من العقود فكذا بالوصية بخلاف النمرة بدليل صحة المساقاة (أوصى بحمل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث) وأجازوا بحمل مسجدا لزوال المانع باجازه وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية لحساب الوارث والوصية (و يظهر مكرهه في سبيل الله بطلت) لان وقف المنقول باطل عندهم فكذا الوصية وعندهما يجوز ان



(أوصى بشئ للمسجد لم  
يجز) الوصية لانه لا يملك  
وجوزها محمد قال المصنف  
وبقول محمد بن أبي مولا  
صاحب الجسر (الآن  
يقول) الموصى (يشفق  
عليه) فيجوز اتفاقا (قال

أوصيت بشئ لفلان أو فلان  
بطان) عند أي حنفية  
بلهالة الموصى له وعند أبي  
يوسف له أن يصطط على  
أخذ الثلث وعند محمد بن  
الورثة فإيه أشاروا أعطوا

(فصل في وصايا الذي  
وغيره)

(ذي جعل داره موصية أو  
كنيسة) أو بيت ناز (في  
ممنه فثان فهو ميراث)  
لانه كوقف لم يجعل وأما  
عنده أفلا موصية وإيه  
هو كالسجد لانهم يسكنون  
ويدفنون فيه موتاهم حتى  
أو كان المسجد كذلك يورث  
قطعا قاله المصنف وغيره  
لانه حيث لم يصح محررا  
خالصا لله تعالى (وان أوصى  
الذي أن يفي داره موصية أو  
كنيسة لمعين فهو جائز  
من الثلث ويجعل عليك  
وان) أوصى (بداره) ان يفي  
(كنيسة) أو ينفق (في  
القرى) فلا في المصر لم يجز  
اتفاقا (أقوم غير معين صحت  
عنده لا عندهما لما صرنا

(قوله وفيه نظر) أي فيما ذكره من تعليل البطلان أقول وجوابه انه بالبيت وصية حقيقة  
أدعى في معنى الوقف عنده وبه صرح في قرر الافكار كالوصية بجعل داره مسجدا فان وقف في  
المعنى ووقف المنة قول عنده لا يجوز. كذا هذه بخلاف الوصية بالقله والصوف ونحوهما فانما  
تملك من كل وجه وليست في معنى الوقف أصلا فلا تدبر (قوله لم تجز) كذا في القرر وعزاه في  
الشريعة ليلية الى الكافي وقد مر الكلام عليه عند قوله أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز  
واقفه تعالى أعلم

(فصل في وصايا الذي وغيره)

أي المستامن وصاحب الهوى والمرئدة وهذه الترجمة ساقطة في المنع وأعلم ان وصايا الذي  
ولانه أقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما إذا أوصى بماله وقربة عنده أو عندهم كما إذا أوصى  
بان يسير في بيت المقدس أو بان تغزى الترك وهو من الروم سواء كان أقوم معينين أو لا  
والثاني باطل بالاتفاق وهو ما إذا أوصى بماله وقربة عندهم كما إذا أوصى بماله فثبات  
والثالثات أو بماله وقربة عندهم فثبات كالسجد وبناء المساجد لانه لا أن يكون أقوم باعياهم  
فيصح عليك والثالث مختلف فيه وهو ما إذا أوصى بماله وقربة عندهم فقط كبناء الكنيسة  
لغير معينين فيجوز موصية لانه لا عندهما وان لمعينين جازا جاعا وحاصلا ان وصيته لمعينين تجوز في  
الملك على انه عليك لهم وما ذكره من الجهة من امراج المساجد ونحوه يخرج على طريق  
المث. هورة لا الا لزام فيه لونه ما شأوا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار القليلك اهم  
ز يلى ملخصا (قوله فهو ميراث) أي اتفاقا وانما الاختلاف في الضرر بغير نيلاية (قوله  
لانه كوقف لم يجعل) أي لم يحكم بلزومه والمراد انه يورث كل وقف المذ كور وليس المراد انه اذا  
جعل لم يورث كوقف أفاده في الشرع ليلية (قوله وليس هو كالسجد) ليس من جهة قوله ما بل من  
جهة قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالسجد في حقنا والسجد لا يباع ولا يورث  
فيبقى أن يكون هذا كذلك اه ح (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره  
مسجدا وتحت سجد وبوقفه بيت كما صرح في كتاب الوقف اتفاقا (قوله لمعينين) أي معلومين  
بمعنى عددهم (قوله فهو جائز) أي اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كما صرح (قوله  
في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والافكا لامصار ذكره القهستاني  
والبرجندى درمنتي (قوله غير معينين) أي واحدة كصطفي وفي كثير من النسخ يامين وهو  
تحرر فان الباء الاولى حذف بفتحها أو انما صرح كها وانفتح ما قبلها (قوله لما صرنا  
موصية) أي ولا يمكن جعله قايما كاهدم تعيينهم وهذا تعليل لثني الصحة عندهما (قوله وله انهم  
يتركون وما يدعون) فان هذا قرينة في اعتقادهم ولذا الوأوصى بماله وقربة حقيقة موصية في  
مقتدهم لا يجوز اعتبار الاعتقادهم والفرق بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس  
بسبب لزواله لان البناء والوصية وضعت لازالة المالك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي  
مستامن) فإيه لان وصية الذي تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثته وتجوز لذى من غير ماله  
لا حربي في دار الحرب اه ملتي (قوله لا وارث له هنا) أي في دارنا وماله هو لو كان وارثه  
هنا لا تجوز باكثر من الثلث وغير لز يلى وغيره من هذا المقهورم بقبل فافاد ضعه لكان جزم

بوصية وله انهم يتركون وما يدعون فتصح (كوصية حربي مستامن) لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم أو ذمي)

بما ذكره الشارح في الوقاية والاصلاح والمال في وأشار اليه في الهداية والجامع الصغير فيعيد  
ذلك انه المقتضى لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتفاق مستند الى ما في شرح  
السر حسي لان قوارنه هنا معتبر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر غنة شاول الحاضر ولم  
يكن للموصى له الا الثلث اه (قوله كذا في الوقاية) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له  
هنا يشير به الى مخالفة الزباني كما ذكرنا (قوله ولا تعتبر من ثلثه) أي بورثته الذين هناك أي  
في دار الحرب أي لا يراعى حقهم في ابطال لرائد على الثلث (قوله ورد بابق لورثته) سرعاة لحقه  
لاحقهم فن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته ونصرفه اتفاقا (قوله لا ارثا له)  
كذا في المنع أول الوصايا وهو في ما يتوهم من قوله لورثته ويبان للفرق بين هذه المسئلة والتي  
قبلها فانه هناك لم يرد ما زاد على الثلث الى ورثته لان له مصةقا وهو الموصى له بالكل (قوله  
وكذا) أي تصح (قوله لمساقلنا) من أنه لا يعتبر بورثته غنة الخ (قوله على الاظهر) مقابلة ما عني  
الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم كحاق يمكن من الرجوع اليها فاصوات كالأثر ووجه  
الاول أنما عليك مبتدأ ولهذا تجوز لذى والعبد بخلاف الارث ز يلى (قوله وصاحب  
الهوى) قال السيد الجرجاني في نهر يافته أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون مصةقا لهم  
معتقدا أهل السنة وهم الجهمية والقدرية والروافض والنوارج والمعتلة والمشيبة وكل منهم  
اثناعشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكثر) أي به خذف الجواز فاهوره  
ط (قوله فتكون موقوفة) أي ان لم تقصد وان مات على ردة بطات كسائر موصيات (قوله  
كوصية في الاصح) فتصح وصايا هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو  
الصحيح لان الذمبة تقرر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر لانه اتفاقا بين  
كلاميه أي صاحب الهداية لان الصحيح والاصح يصدقان اه أي كون أحدهما أصح  
لا ينافي كون الآخر صحيحا ورجح الزباني الأول (قوله الوصية المطلقة) أي التي لم يذ كر غنى ولا  
فقير فإيه او العامة ما ذكرنا فيها ط (قوله وهي على الغنى حرام) ولا يمكن جعلها موصية بعد  
موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حال فانما يجعل هبة مالا قالوا ان الصدقة على الغنى هبة  
والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عمت) ان وصية وظاهره ان الوصية هنا موصية بخلاف  
مال الخصم ابا لا غنيا فقط لا يمكن جعلها قايما لانها لا يحصون ولا صدقة لان المال لا ينفق  
عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية لا لا قارب (قوله والغنى لاهمين)  
عبارة الدرر لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يختص بالفقراء لا  
يجل الغنى وان عم الواقف واذا خصه بغنى معين أو يقوم بمصروفين أغنيا محلهم  
ويمكن كون منافعه لاهمين دررو يشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة ورابطا  
ونحو ذلك يجوز أن ينتفع بها الفقير والغنى لان الواقف بقصد بهما العموم فاذا كتنى بقصد  
العموم كيف يمنع مع التخصيص عليه فليصرو اه رحتي (قوله المنولي على الوقف كالوصى)  
أي في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان المنولي أخو الوصي ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من  
اتحاد حكم الوقف والوصية فيما صرح فقد قالوا أيضا انهم ما اخوان وقالوا الوقف يستحق من  
الوصية وقالوا انما يستحقان من واد واحد (قوله يعني غير قرابة الولاد) أي غير الاصول

الوقف كالوصية (فروع) أوصى بثلث ماله لفلان جاز الوصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني غير قرابة الولاد

ورد بابقه لورثته لا انما بل لانه  
لا مستحق له ما ونا وكذا  
لو أوصى مستامن مثله ولو  
اعتق عبده عند الموت أو  
دبره نقد من الكل لما قلنا  
ولو أوصى له لم يملك أو ذمي  
جاز على الاظهر ز يلى  
(وصاحب الهوى اذا كان  
لا يكثر فهو بمنزلة مسلم في  
الوصية) لا أنما مرنا بيناه  
الاحكام على ظاهر الاسلام  
(ون كان يكثر فهو بمنزلة  
المرتد) فتكون موقوفة  
عنده نافذة عندهما شرح  
الجامع (والمرتدة في وصية  
كوصية في الاصح لانها  
لا تقبل (الوصية المطلقة)  
كقوله هذا القدر من مالي  
أو ثلث مالي وصية لا تقبل  
للقنى لانهم اصدقه وهي على  
الغنى حرام (وان عمت)  
كقوله يا كل من الغنى في  
والفقير لان كل الغنى منها  
انما يصح بطريق التملك  
والتملك انما يصح باليقين  
والغنى لاهمين ولا يصح  
(ولو خصت) الوصية به)  
أي بالغنى كقوله هذا القدر  
من مالي وصية لا يذ وهو غنى  
(أو اقصر م) أغنيا  
(محمودين حلت له م)  
لصحة تملكهم (وكذا)  
الحكم في الوقف) كما حرره  
ملا خسرو وفي جامع  
الفصولين المنولي على



والقروع وهذا التقييد في القنية اخذ في قوله ابو اناصم لو اوصى ان يعطى عن كفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما امر ولا يجوز (قوله من يجوز صرف الكفارة اليه) بان يكونوا من اهل بيتنا (قوله ولا بد من ائتمنى او) لان الالف نسبة اباطات معنى الجمية ط (قوله فلو منهم صغير) الاولى زيادة او غير محتاج لتتم المحترقات ط (قوله لم يجوز) اي لانه من قبيل الوصية للوارث فمحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الرضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشروط لا تقسم الثاني او لا تقسم اي كفارة الصلاة والتبرع بمورد حتى (قوله اوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو اوصى لغيره بوصية تعين دفعها اليه بخلاف ط (قوله لم يجوز لغيره) اي لم يجوز للقاضي والوصى الصرف الى غيره من غير (قوله افساد الزمان) وط مع القاضي وغيره من غير ما لا يصرفها الى احد اذا جوزه لانه من غير ما لا يصرفها الى احد من يطالب به (قوله اوصى اصلواته) اوصى بامانه من (قوله لم يجوز) وقبل تجزئته قال في القنية قال استاذنا والاول احب الى حتى توجد الرواية (قوله ثم تصدق عليهم) اي بنية القنية والاول المأمور به تأمل (قوله ثلثها) اي ثلث التركة (قوله بخلاف الدين) اي في المسئلة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بنى لو اوصى بكفارة صلواته والمسئلة بها اهل يجوز له حصول قبضه بعد الموت او لا يرجع (قوله فباعها) اي الموصى له بعد دموته اي الموصى (قوله بل جواز الصرف الخ) لانه دليل القبول (قوله فالتولى اولى من الاب) اذ ليس من قبيل وصى الام حتى يتاخر عن الاب لان ولاية المتولى على الوقف لا على الولد (قوله يؤخذ الثمن) اي من تركه المشتري للموصى له ويرجع ورثة المشتري به على الشفيع كافي المخ (فرع) اوصى بوصاياه قال والباقي للفقراء فان بعض من اوصى لهم يصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نقاد اقيم فيبقى الباقي وذلك للفقراء ولو لاجبة واقه اعم

(باب الوصى)

ما مرغ من ان الموصى له شرعى بان احكام الموصى اليه وهو الوصى اما ان كتاب الوصايا يشترط لكن قدم احكام الموصى له لكثرته او كثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها مس عناية واعلم انه لا ينبغي للموصى ان يقبلها الا على خطر وعن ابي يوسف المدخل فيها اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة مرفقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يهدل ولو كان هربن الخطاب وقال ابو مطيع ما رأيت في مدة قضاى عشرين سنة من يهدل في مال ابن أخيه فهو ناني وابعضهم

احذر من الواوات ا - بعة نه من الختوف واولو كالة والولا - بة والوصاية والوقوف

(قوله اوصى الى زيد) ضمنه معنى فوض نعمه الى زيد وقدمنا الكلام عليه اول الكتاب ويصح هذا التقدير بكل انظيد عليه في الثانية انت وكيلي بعد موتى يكون وصيا انت وصي في حياتى يكون وكيل لان كلامهم اقامة لا غير مقام نفسه فمقتضى كل من ابعارة الاخر اه وفي الثانية والخلصة وغيرهما انت وصي او انت وصي في مالى او سلمت اليك الاولاد به

موتى

(باب الوصى)

الورثة بنى لانه ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى واقه اعم وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد) اي جعله وصيا (وقبل عنده صح فان رده عنه)

موتى او تعهدا ولا يدي بعد موتى او قم بلوازمهم بعد موتى او ما جرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصيا وفي الولا الجلية افعلا كذا بعد موتى فالكل اوصيا ولو سكتوا حتى ماتت قبل منهم اثنان او اكثر منهم اوصيا ولو قبل واحد لم يتصرف حتى يقيم القاضى معه غيره او يطلق له التصرف لانه صار كانه اوصى الى رجلين فلا يتقدم احدهما في الدوام المتقى عن الذخيرة ولو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع كلها اه وسياقى عامه ط (قوله اي بعلمه) تفسير للقندى الموضوعين اي فلا يشترط الحضور ط (قوله بغيرته) المناسب لما تقدم ان يقول بغيره بل اسقاطه لدلالة السياق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والاى وان لم يرد بعلمه اي بان رده بعد موته اوقبله بلاعه (قوله لئلا يصير) اي الميت مفرورا من جهة لانه اعتمد عليه ففيه اضرار بالميت وأشار الى الفرق بين الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حياة الموصى ثم رده بعد ما صح لان نفعه بالوصية لانه بخلاف الثاني كما افاده في العنابة (قنية) رضى القاضي اذا عزل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله كباشرط علم الموكل في عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان في عزل القاضي نفسه بزيادة قوله ويصح ارجاعه اي بعد قبوله كما في البرازية (قوله ولو في غيبته) ظاهره انه يزول وان لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل تأمل (قوله فله الرد والقبول) اذ لا تقر به لان الموصى هو الذى اغترض به لم يتصرف عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر اقول لا يمكن رده لا يخرج عنه ابا الكافية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كما بانى قريبا (قوله ولزم الخ) اشار الى ان القبول كما يكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه (قوله يبيع شئ) اي بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الامل عن ولاية وكذا اذا اشترى شيا بصلح لورثة او قضى مالا او اقتضاه اختيار (قوله بخلاف الوكيل الخ) لان التوكيل انما يثبت في حال قيام ولاية الموكل اما الايصاف لانه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالورثة زباني (قوله صح) لان هذا الرد لم يصح من غيره علم الموصى كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا بالتوقفه على القبول كما افاده قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل انه اذا سكت لم يصروصيا فغير بين الردى عدم القبول وبين القبول فاذا رد اى لم يقبل لم يجز على القبول واذا قبل ولو بعد الرد صح لان رده لم يصح اى لم يخرج عنه اهلية القبول فاذا قبل صار وصيا او الا فلا يظه الجواب عن حادثة القنوى في زمانى رجل اوصى الى رجلين فقبل احدهما وسكت الاخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضا وعدمه وتصرف القابل في التركة فهل يصح تصرفه وحده قبل رضا الاول ورده والجواب ان الساكت لم يصروصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الاقرار بالتصرف عنه دما وعنه داني يوسف يتقدم كما سئل عن الولا الجلية فيمنصب القاضي معه وصيا آخر فيتصرفان معا والله اعلم (قوله الا اذا نفذ قاض رده) لان الموضوع موضع اجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر كفاية اقول وهذا في غير قضاء زمانا (قوله وعبد غيره) اي ولو باذن سيده فهو تانى والواو فيه وفيما بعده بمعنى او (قوله وكافر) اي ذى او سرى او مسلمة آمن عناية او مرتد كما يعلم مما بانى (قوله وفاسق) اي يخوف منه على المال فهو تانى (قوله بدل) اي وجو باجهر لم صالح لان العبد يجبر والكافر عدو والفاسق منم بالخيانة فهو تانى (قوله واقظ بقول يديه وصية الوصية)

اي بعلمه (يرتد ولا يصح) الرد بغيره لئلا يصير مفرورا من جهة ويصح ارجاعه عن اولى غيبته عند الانام خلافا لثاني بزيادة (فان سكت) الموصى اليه (فان) موصيه (فله الرد والقبول) ولزم عقد الوصية (يبطل) من التركة وان جهل به اي بكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علم بالوكالة بشرط (فان سكت) ثم رده بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك (واو) اوصى (الى صبي وعبد غيره) وكافر وفاسق (بدل) اي بدلهم القاضي (بغيرهم) انما بالنظر واقظ بدل بقوله صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الانراج جازر اجبة (ولو بلغ السبي وعق العبد)







القالب على قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن ومصرح عبارة المصنف تأمل (قوله أنه أقرب الى الوصايا) لان وجوب الوصية عند الموت ثابت لها ما عدا خلاف الوصاية فاذن ثبت ان الخلاف في ما ذكره في صورتي الامة امامها أو متعاقبا (قوله وهذا) أي عدم انفراد أحد ما (قوله من بلدين) الظاهر أنه اتفاق نظر الى القالب حتى لو ولي الساطان قاضيين في بلد واحد وجعل له ما نصب الاوصياء فالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعديل أفاده ط (قوله ونعم الخ) الذي ذكره في تنوير البصائر معزى بالملفوظات هو ما تقدم ثم قال به - وهو في قوله ~~فقد~~ كذا ناطقه نظر ظاهر لما تقر بأن وصي القاضي نائب عن الميت لاعتن القاضي حتى تلحقه المصلحة بخلاف أمين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه المصلحة فتدق ما ذكره من أن وصي القاضي نائب عنه أن لا يكون الثاني محجورا عن التصرف في مال اليتيم والمنقول أنه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو لم يوص به بخلافه مع أمينته وتقتضاه أيضا أن لا يملك القاضي شراء مال اليتيم من وصيه - كالأول كان أمينته والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه (قوله ونصب القاضي الآخر لا يخرج الأول) والوصي هو الأول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضي علما اه كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء عن المحيط أقول بقي أن تصرف الثاني بقية الأول هل هو نافذ والظاهر نفاذه ولو الغيبة منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب القاضي وصيه مع وجوده أي وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لدى الدين اه والغيبة المنقطعة أن يكون في موضع الاتصال اليه القوافل كما في حاشية أبي السعود وفي الولولة الجدية التي رجل دين على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت ألا ترى أنه لو كان حاضر أو أقر بالدين ينصب القاضي خصما عن الميت ليسصل المدعى الى - فله لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن يتخادم الوصي فيما أقرب اه (قوله الابشراء كنه الخ) هذه المسائل مستتناة من بطلان انفراد أحد الوصيين للضرورة (قوله وتجهيزه) لو اقتصر عليه كقائه عاقبه قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يعلم الجيران أيضا في الحضر والرفقة في السفر اه ط (قوله والخصوصية) وجهه الانفراد فيهم أنهم لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يشكك الا أحدهما فالبادر (قوله وشراء حاجة الطفل) أي ما لا بد له منه كاطعامه والكسوة اتفاقا لان في تأخير حقوق ضرر به مخ (قوله والاتهاب له) أي قبول الهبة للطفل لان في تأخيرها خسارة القوافل فهو متاخر ولانه ليس من باب الولاية رها هذا انما لك الامم ومن هو في عياله وهداية (قوله واعناق عبدهم) لعدم الاحتياج فيه الى الرأي بخلاف اعتناق ما ليس بعين فانه محتاج اليه فمستأنى وقد أطلق قاضيان المبدول لمانع من حله على المقيد أفاده ط أقول والظاهر أن هذا كله فيما ذاء وصي بعقوبه بما نال من مال استاج الى الرأي في الإبداء من الاجتماع تأمل (قوله ورددية) قيد به لانه لا ينفرد بقبض ورددية الميت سائحي عن الهندية (قوله وتنفيد وصية) أي بعين أو بالفرس له ابن الشحنة فلما احتاج الى بيع نبي اليهودي من غنم الوصية فلا الاذن صاحبها اتفاقا وقوله معينين نعم لوددية ووصية قال القهستاني لان صاحب الحق أخذه بلا دفع الوصي اه وفي الظاهر بقاء الوصي بان يصدق بمصلحة على النقره قبل أن ترفع

انه اقرب الى الوصايا قالت وهذا اذا كان وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلامه من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل منسوب القاضي الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لو غلبه في وكالة تنوير البصائر معزى بالملفوظات وغررها فلهذا في وصايا السراج اوله يعلم القاضي أن لا يملك وصيه فانه بطلان وصيته ثم حضر الوصي فاراد الدخول في الوصية فلهذا ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الأول (الابشراء كنهه وتجهيزه والخصوصية في حقوقه وشراء حاجة الطفل والاتهاب له واعناق عبدهم من ورددية وتنفيد وصية معينين)

الجنابة ففعل أحد الوصيين ان كانت المنطقة في ملك الموصي جاز دفعه والا فان اشترها بالمنطقة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولولة وعلى الخلاف اذا أوصى بان يصدق بكذا من ماله ولم يعين القراء ليس له الانفراد وان عين فينفرد أحدهما بالاجماع اه وبه علم تنقيد ما في المتن يكون القدر الموصى له معيناً تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الأولى ذكره بعد العشرة التي ذكرها المصنف على أن مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالأند على ما في المتن سبعة عشر كمر الشارح منها أربعة كاستعرفه والثلاثة الباقية فقط مال اليتيم اذ كل من وقع في يده وجب عليه حفظه وردن المبيع ببيع من الوصي واجارة نفس اليتيم وقد أسقط شارح الوهبانية الشك في وأدخله تحت التجهيز ذكره بصورة أخرى وهي تنفيذ الوصية بالصدق عنه بكذا من ماله فقير معين أقول وهذه الصورة مكررة لما علمت ان ما في المتن مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الخاتبة أن لا أحدهما ما قبض تركه الميت اذالم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلاك وأن لا أحدهما التصديق بمنطقة في الوصية بالتصدق بهما قبل رفع الجنابة وأن يودع ماصاري يده من تركه الميت واجارة مال اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعضه - فلهذا في المال فلهذا قبلها اه (قوله ومشتري) بالبناء للمجهول معطوف على مقصود أي رد ما اشترى الميت شراء فساد لانه لا يبطل الرديا موت كما هو في بابه فينفرد أحد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمه كيلي أو وزني) أي مع شريك الموصي مثلا ط (قوله وطلب دين) قيد به لانه لا ينفرد بقبض دين الميت - احتجاني عن الهندية لان قبض الدين في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس هداية وما في شرح الوهبانية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا لان معناه الاختصاص كما في المغرب وأما الذي يعني الطلب فهو التقاضي كما في المغرب أيضا فافهم وظاهر كلام الشارح أن قوله وطلب الدين مما زاده في شرح الوهبانية مع أنه ليس موجودا فيه واتخاذ كره في النهاية قال شارحها القهستاني وهو مستدرك بالخصوصية وعليه يدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) أي في هذه المستثنيات وغيرها وأشار الى أن الاستثناء مبني على قول أبي حنيفة ومحمد وقيل ان جمعا مع أبي يوسف (قوله فلهذا تصرف في التركة وحده) هذا الغاية تقيم فيما اذا أوصى الى الحي وأما اذا أوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما اه ح ونحوه في العزيمة قال في الهداية ولو أن الميت من مال أوصى الى الحي فلا يبي أن يتصرف وحده في ظاهر الزاوية بمنزلة ما اذا أوصى الى شخص آخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصي آخر لان رأى الميت باق حكما برأي من يخلفه وعن أبي حنيفة لا ينفرد بالتصرف لان الموصي ماضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا أوصى الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأي المتن كما رضى المتوفى اه (قوله والا يوص ضم القاضي اليه غيره) أما عندهم اظاهر لان الباقي منهم ما عدا عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضي اليه وصيا نظرا للميت عند عز الميت وأما عند أبي يوسف فلا ان الحي منه ما وان كان يقدر على التصرف فالوصي قصده أن يخلفه وصيانا منصرفا في حقوقه وذلك يمكن التحقيق بنصب وصي آخر مكان الأول زيلعي وهداية وهو مصرح في أن أبي يوسف لم يخالف هنا وجرم في

زاد في شرح الوهبانية عشرة أخرى منها رد المفسد وطلب دين فاسدا وقسمه كيلي أو وزني وطلب دين وقضاه دين بجنس حقه (وبيع ما يحاف تلافه وجع أموال ضائعة) وقال أبو يوسف بتفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الانفراد أو الاجتماع اتبع اتفاقا شرح الوهبانية (وان مات أحدهما فان أوصى الى الحي أو الى آخر فلهذا تصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا (والا يوص ضم) القاضي (اليه غيره) دور وفي الاشياء مات أحدهما



الولاية بالاختلاف وهم اقوالان كما يذكره الشارح (تنبيه) مثل الموت ما لو جئنا أحدهما  
أو وجد ما يوجب عزله أقام الحماكم مقامه أمينا فلو أراد الحماكم رد النظر إلى الثاني منه - حالم  
يكن له ذلك بالاختلاف معراج لكن في الولاية الجدية وعلى هذا الخلاف لو فسق أحدهما أطلق  
القاضي الثاني أن يتصرف وحده أو ضم إليه آخر اه تأمل وفيه ما إذا أوصى إليه - ما  
ومات فقبل أحدهما فقط أو مات أحدهما قبل موت الوصي ثم قبل الآخر فمدهما لا يتقرر  
القابل بالتصرف وعند أبي يوسف يتقرر (قوله أقام القاضي الآخر مقامه) هذا خلاف  
ما يقتضيه التمهيد المذكور آنفاً تأمل (قوله إذا أوصى له ما الخ) الأولى إليه ما تم هذا إذا لم  
يعين المصروف فان عين لا تبطل قال في الولاية الجدية أوصى إلى رجلين وقال لهما مصرف فأنزلت مالي  
حيث شئتم ثم مات أحدهما بطلت الوصية ورجع الثلث إلى الورثة لأنه علق ذلك بتمتع ما ولا  
يتصور ذلك به - د الموت ولو قال جئت ثلث مالي لهما ما كين بضمعه الوصية - ما حيث شئنا آمن  
الما كين مات أحدهما - ما يجعل القاضي وصيا آخر اه زاد في الظاهر بقوله وان شاء القاضي  
قال له هذا الثاني ضع وحدك (قوله وهل فيه الخ) أي فيما إذا مات أحدهما ولم يوص إلى غيره  
قال القه - الثاني فلومان أحدهما الوصيين وجب أن ينصب وصيا آخر لجزء الخ عن  
التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال أبو يوسف لأنه  
يحصي ما قصد الوصي من اشراف كل منهما على الآخر اه أقول وما قدمناه عن الزبلي  
والهداية يصريح بأن أبو يوسف وافقه ما وصرح في الولاية بالاختلاف كما علمت (قوله كما حرره  
الخ) حيث قال لكن فيه أي في القول بالوفاق انه عار به لو أشرف على وصي لم ينفردهما  
بالاختلاف مع أنه على الخلاف وعن أبي يوسف أن المشرف ينفرده دون الوصي كما في القهستانى  
عن الأخيرة قلت وفي المجتبى جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف  
اه (قوله ويأتى) أي في القروع والذي يأتى هناك عبارة المجتبى (تنبيه) المشرف به في الناظر  
وفي الهندية الوصي أولى بالماله المال ولا يكون المشرف وصيا أو أثر كونه مشرفا أنه لا يجوز  
تصرف الوصي إلا به اه وبه يقتضى كفاي أدب الاوصياء عن الخاصى حاشى دية وقيل يكون  
وصيا فلا ينفردهما بما لا ينفرد به أحد الوصيين ومصدره قاضيان فكان معتدله على  
عادته كما أفاده في زواهر الجواهر (فرع) \* أوصى إلى رجل وأمره أن يعمل برأى فلان فهو  
الوصي وله العمل لا رأيه ولو قال لا تعمل إلا برأيه فهو وصيان لأن الأول مشورة والثاني تمسك  
ولو الجدية وفي الخاتمة وهو الاشبه به (قمة) ولو اختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل  
القصة يكون عند كل منهما منصفه والائتمان زمانا أو يستودعانه لأن له ما ولاية الايداع  
يعرى عن البدائع (قوله ووصى الوصي) أي وان بعد كفاي جامع الفصولين أي بان أوصى هذا  
الثاني إلى آخره هكذا (قوله سواء أوصى إليه في ماله أو ماله موصيه) يوافقه ما في المتن حيث  
قال ووصى الوصي وصي في التمر كتين وكذا أوصى إليه في أحدهما خلافا لهما اه لكن  
قال الرمي المستلة على أقسام أربعة لأنه إما أن يوصيهم فيقول جعلت وصي من بهدى أو وصيا  
أو يوصيه أو يبين فيقول في تركتي أو يقول في تركته موصي أو يقول في التمر كتين فاذا أجهم أو بين  
فتقال في التمر كتين فهو وصي فيهما عندهم خلافا لشافعي وزفران قال في تركتي فمن أبي حنيفة

أقام القاضي الآخر مقامه  
أوصى إليه آخر ولا تبطل  
الوصية إلا إذا أوصى لهما  
أن يتصرفا بثلثه حيث  
شآ اه وعلمه في شرح  
الوهبانية وهل فيه خلاف  
أي يوسف قولان وعنه أن  
المشرف ينفرده دون الوصي  
كما حرره فيما عاقتسه على  
المتن في ويأتى (د وصي  
الوصي) سواء أوصى إليه  
في ماله أو ماله موصيه وقاية  
(وصي في التمر كتين) خلافا  
لشافعي

روايتان ظاهر الرواية عنه أنه يكون وصيا فيهما إلا أن تركته موصيه تركته كما صرح به في  
الاختبار وعنه ما أضاف روايتان أظهرهما أنه يقتصر على تركته وان قال في تركته الأول فهو كما  
قال عندهم كما في التمر خاتمة عن شرح الطحاوي وكبار شذائعه تميل الاختياراً ذلت تركته  
تركة الأول بخلاف قوله تركتي لأن تركته موصيه تركته فتناولها الألفاظ فاعتنم هذا التحري فانه  
مفرد اه ويمكن أن يخصص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الأخيرة تأمل (قوله وتصح  
قسمة الخ) صورته رجل أوصى إلى رجل وأوصى لآخر بثلث ماله ورثة صغار أو كبار غيب  
فقسام الوصي مع الوصي له نائباً عن الورثة وأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة فالقسمة  
نافذة على الورثة بخلاف المسكس وهو مقامته مع الوارث نائباً عن الوصي له لأن الورثة  
والوصي كلاهما خائف عن الميت فيجوز أن يكون الوصي خصما عنه - م وقائم مقامهم - ما  
الوصي له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصي مناسبة حتى يكون  
خصما عنه وقائمة مقامه في نفوذ القسمة عليه وقائمة في العنابة وذ كر الامام المحبوبي عن  
مبسوط شيخ الاسلام انه في الأولى تجوز في العروش والعقار لو الورثة صغار أو الألف في العروش  
فقط وفي الثانية تبطل فيهما كما في الكفاية والمعراج وغيرهما وبه جزم الزبلي قال في العنابة  
والفرق بين المنقول والعقار أن الورثة لو صغار أو الوصي به - م ما ولو كبار فليس له بيع العقار  
عليهم وله بيع المنقول فكذا القسمة لأن نوع بيع اه أقول وهذا إذا لم يكن في التمر كدين  
والألف يبيع العقار أيضا كما سيأتي ثم اعلم أن المراد إفراصة الصغار عن غيرهم ما لو أراد  
إفراصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز وسياقي تمامه آخر الوصايا في القروع (قوله  
غيب) أي مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً هـ (قوله فيرجع الوصي له بثلث ما بقي) أي في أيدي  
الورثة ان كان قائما وان ملك في أيديهم فله أن يضمنهم قدر ثلث ما بقى وان شاء ضمن الوصي  
ذلك القدر لأنه متعدي به بالرفع اليهم والورثة بالتبضع فيضمن أي ما شاء زبلي وهذا إذا كانت  
القسمة بغير أمر القاضي أما لو قسم بامر جاز فلا يرجع مسكين (قوله لأنه كالشريك) أي للورثة  
ميتوى ما توى من المال المستترك على الشريك ويقتضى ما يقتضى عليه زبلي (قوله معه) منعاق  
بضاع (قوله لأنه أمين) أي وله ولاية الحفظ زبلي (قوله وصح قسمة القاضي) لأنه ناظر في حق  
العاجز وإفرازة نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك عليه وصح زبلي (قوله جج عن  
الميت بثلث ما بقي) أي من منزل الأمر ومن حيث يباع وهكذا ان ملك ثانيا وثالثا إلا أن  
لا يبقى من ثلثه ما يباع الحج تبطل الوصية كما صرح في باب الحج عن الغير (قوله خلافا لهما) فقال  
أبو يوسف ان كان المفروض - م فالثالث بطلت الوصية ولم ينج عنه - وان لم يكن مستغفرا  
لأنه ينج عنه بما بقي من الثلث إلى تمام الثلث الجميع وقال محمد لا ينج عنه بشئ وقد قررناه في  
المناسك زبلي (قوله لتعلق حقهم بالمالية) أي لا بالصورة والبيع لا يبطل المالية لقواتها  
إلى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لأن لغرماته  
حق الاستمارة بخلاف ما نحن فيه زبلي (قوله باع ما أوصى ببيعته) أي باع عبد أو وصي حبه  
كغيره لكان أظهر أقوله فاستحق العبد (قوله أي ضياعه) الظاهر أن المراد بالهلاك ما يدم

لورثة (عليه) أي الوصي  
له (ان ضاع قسطهم معه)  
أي الوصي لوصية قسمة  
حينئذ (و) أما (قسمة عن  
الموصى له) الغائب  
أو الحاضر بسلامة  
(معهم) أي الورثة ولو  
صغار زبلي (ولا) تصح  
وحينئذ (فيرجع الوصي له  
بثلث ما بقي) من المال (إذا  
ضاع قسطه) لأنه كالشريك  
(معهم) أي مع الوصي ولا  
يضمن الوصي لأنه أمين  
(وصح قسمة القاضي  
وأخذ قسط الوصي له ان  
غاب) الوصي له فلا يئى له  
ان هـ ملك في يد القاضي أو  
أمينه وهذا (في المكيل  
والمورون) لأنه إفراز (وفي  
غيرهما لا) تجوز لأنه مبادلة  
كالبيع وبيع مال الغير  
لا يجوز فكذا القسمة (وان  
قامهم الوصي في الوصية  
بجمع جج) عن الميت (بثلث  
ما بقي ان ملك المال) في يده  
أو (في يد من دفع إليه  
أجمع) خلافا لهما وقد تقرروا  
في المناسك (ولو أقر ز  
الميت شيئا من ماله للحج فضاع  
بعدمونه لا) ينج عنه بثلث  
ما بقي لأنه عبيد فاذ هلك  
بطلت (وصح يبيع الوصي

عبد من التمر كتيبة الغرماء) لا غرماء - معلق حقهم بالمالية (وضمن وصي باع ما أوصى ببيعته وقسطه في يده فاستحق العبد  
بعدمه لكانت غنمه) أي ضياعه (عنده)



لانه الماقد فالعهد عليه  
 (ورجع) الوصي (في التركة)  
 كلها وقال محمد في الثالث  
 قلنا انه مفرور فكان ديننا  
 حق لو هلك التركة اولم  
 تف فلا رجوع وفي المنتقى  
 انه يرجع على من تصدق  
 عايم لان غنمه اهم فقرمه  
 مليم (كاي رجوع في مال  
 اطفال وصي باع ما اصابه)  
 اي الطفيل (من التركة)  
 وذلك غنمه فاستحق  
 المال المبيع والطفيل  
 يرجع على الورثة بجهته  
 لان فاض القيمة باقتضاها  
 ما اصابه (وصح احب اليه مال  
 اليتيم لو يما) بان يكون  
 المثلث الا ولو مثله لم يجز  
 منية (وصح بيعه وشراؤه  
 من اجنبي بما يتغابن الناس  
 لا بما لا يتغابن وهو الفاحش  
 لان ولايته نظرية فلا باع  
 به كان فاسدا حتى يملكه  
 المشتري باقتبض قهوتاني  
 وهذا اذا باع الوصي  
 للصغير مع الاجنبي (وان باع)  
 الوصي (او اشترى) مال  
 اليتيم (من نفسه فان كان  
 وصي القاضي لا يجوز ذلك  
 مطلقا) لانه وكيله (وان  
 كان وصي الاب جاز بشرط  
 منفعة ظاهرة للصغير) وهي  
 قدر النصف زيادة ونقصا  
 وقال لا يجوز مطلقا

الصدق المسبباتي (قوله لانه ما قد) تمليل لقوله وضمن وصي (قوله قلنا انه مفرور) اي لان  
 الميت لما امره ببيعته والصدق بمنه كانه قال هذا العبد مكي عتايه (قوله فلا رجوع) اي  
 لا على الورثة ولا على المساكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا للميت فصار كما اذا كان  
 على الميت دين آخر عتايه (قوله وفي المنتقى الخ) قال في العناية وهذه الرواية تخالف رواية  
 الجامع الصغير ووجه رواية الجامع الصغير ان الميت اصل في غنم هذا التصرف وهو التوب  
 والافقير تبعه (قوله ولو لم يجرى) هو احد قولين قال في الكفاية وأشار في الكتاب  
 الى انه لا يجوز (اي حيث قد الجواز بالاملاء) وهذا اذا ثبت الدين بعد ائنة الميت فلو  
 بعد ائنة الوصي يجوز سواء كان خيرا لا يقيم او شره الا انه اذا كان خيرا الجواز بالاتفاق حتى اذا  
 أدرك ايسر له نقص ذلك وان كان شره الجواز ويضمن الوصي للقيم عدهما وعند أبي يوسف  
 لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله وصح بيعه وشراؤه) أطلقه ما فشل النقد والنسيئة  
 الى أجل متعارف لكن من ملى فلو لم يمس فسيباني في الفروع آخر الوصايا قال في الخاتمة واذا  
 باع شيئا من تركه الميت بغيره فان كان يتصرف به اليتيم بان كان الاب لم يفسد الا لا يجوز (اي  
 رمى) (قوله من اجنبي) اي من الميت وعن الموصي فلا باع من نفسه فسيباني في أوباع عن لا تقبل  
 ثم ادته او من وارث الميت لا يجوز قال في جامع الفصولين يبيع المضارب عن لا يجوز شهادته  
 بمعاينة قبله لم يجز وكذا الوصي لو باع من هؤلاء فلو يمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح من  
 مورثه المريض او شرى منه بغيره لم يجز عند أبي حنيفة ولو يبيع غير الغنم لم يجز اجماعا لانه  
 كوصية له ووصي الميت لو عدهم الوارث يمثل القيمة فعلى الخلاف (اي تنبيه) قال في  
 الخاتمة يتبع لكل من وصي لم يجز لاحد الوصيين الشراء ليعتبه من الوصي الا تخرلان  
 تصرفت الاوصياء بغيره بالخيار والنظر لا يقيم فلو وجدت الخيرية هناك من أحدهما لا توجد  
 من الآخر البتة فلا يجوز تصرفه (اي قول وهو مشكل لان كلامهما اجنبي عن الآخر ولم  
 يشتر نفسه بل ايتيمه فلا تشتط الخيرية فليست مثل اللهم الا ان يبيد ذلك بالعقار وكان يبيعه  
 لغير النفقة ونحوها فانه لا بد حينئذ ان يبيع بضعف القيمة كما يأتي وبه يظهر التعليل ويظهر لي  
 ان هذا هو المراد والله أعلم (قوله لا بما لا يتغابن) الصحيح في تنبيهه انه لا يدخل تحت تقويم  
 المقومين كما في الجبر والمخ وغيرهما (قوله لان ولايته نظرية) ولا نظري في الغنم الفاحش بخلاف  
 اليدين لانه يمكن التصرف عنه زيلعي (قوله كان فاسدا) هو ثانی قوان حکاها في القنية والاول  
 انه باطل لا يملكه المشتري باقتبض (قوله حتى يملكه المشتري باقتبض) وهل يضمن الوصي الغنم  
 الفاحش الظاهر نعم ط (تنبيه) المراد من المديون لو باع بمعاينة لا يجوز بخلاف وصية  
 بغيره وهذا من عيب المسائل حيث ملكت الخلف المعابة لا المالك فأخذه في الفصولين (قوله  
 وهذا اذا باع الوصي الخ) لا حاجة اليه بتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصي) اي  
 ماله من اليتيم (قوله من نفسه) متعلق بشترى والصغير الوصي (قوله لانه وكيله) اي القاضي  
 وفعل الوكيل كعمل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يرضى انفسه (قوله وهي قدر  
 النصف زيادة ونقصا) الزيادة راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزيلعي تنبيه  
 المنفعة الظاهرة ان يبيع ما يساوي عشرة عشر بعشرة من الصغير او يشتري ما يساوي عشرة

بضعة عشر لنفسه من مال الصغير (اي قال في أدب الاوصياء وفي المنتقى وبه يفتى وفي  
 الخاتمة وبه) فذا قسم الخيرية بالامام الصغير في غير العقار وهي في العقار عدها البعض ان  
 يشتري بضعف القيمة ويبيع بنصفها وفي الخاتمة لا يجوز بيع الوصي من نفسه وشراؤه ان  
 كان فيهما منافع ظاهر كبيع ما يساوي عشرة عشر بعشرة من نفسه وشراؤه ان  
 شك ان الخيرية في الشراء التضعيف وفي البيع التضعيف لانه لا يقدري على بيعه من الغير الا  
 بالضعف كما مر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالقل وأرى زيادة الاثني في العشرة ونقصه  
 منها فيما عدا العقار كانه في الخيرية لانه الغنم الفاحش الذي لا يقصمه الناس (اي ما في أدب  
 الاوصياء) انه ما به علم ان هذه شرائه غير خاصة في المنقول فانهم (قوله وبيع الاب الخ)  
 وبيع الوصي من اجنبي ط قلت وهذا الوالاب عدلا ومستورا فلو فاسد انفي به المنقول  
 روايتان كما سيأتي والشراء كالبيع وقال في جامع الفصولين لا يبيع الاب مال طفله لنفسه بغير  
 الغنم لا بفاحشه (اي وفيه لو باع ماله من ولده لا يبيع قابض الولد بغير البيع حتى لو ملك قبل  
 التمكن من قبضه حقيقة ذلك على الوالد ولو شرى مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى يصب  
 القاضي وكذا الولد يأخذ الثمن ثم يرد على الاب ويتم البيع بقوله بعث من ولدي ولا يحتاج الى  
 قوله قببات وكذا الشراء ولو وصي بالم يجزى الوجه بين ما لم يقل قببات وجاز لا لا وكيله ولا  
 للوصي يبيع مال أحد الصغيرين من الآخر ولو وكل الاب وكيلين بذلك جاز وفي بيع القاضي  
 ذلك خلاف ولو وكل الاب رجلا لبيع ماله من طفله أو الشراء منه لم يجز الا اذا كان الاب  
 حاضرا ولم يجز للقاضي يبيع مال اليتيم من نفسه وهذه اذا جواز من القاضي على وجه  
 الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه بخلاف ما مر من وصية أو باع من اليتيم وقبل وصية فانه  
 يجوز ولو وصي بغيره جهة هذا القاضي (اي ملخصا) قوله من الزيادة) اي الا اذا وصي  
 به او كانت تخرج من الثالث ط (قوله وقع الشراء) لانه من عده في الزيادة وهي غير مقبوضة  
 فيكون من غير عاتيك في الميت برسمي (قوله قبل ظهور ورثته) الرشد هو كونه مصطفا في ماله كما  
 مر في الخبر وقد مضى ان ظهوره بالبينه ولو ظهر رشده ولو قبل الادراك فندفع اليه لا يضمن  
 كما في الخاتمة (قوله من) هذا قول المصنفين بدليل التعليل وقال الامام بعدم الضمان اذا  
 دفعه بعده خمس وعشرين سنة لان له حينئذ ولاية الدفع اليه ط (قوله وجاز يبيعه الخ)  
 بيان المسئلة انه اذا لم يكن على الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضور الا يبيع شيئا ولو  
 غيبا يبيع العروض فقط وان كلهم صغارا يبيع العروض والعقار وان البعض صغارا  
 والبعض كبارا فكل ذلك عنده وعندهما يبيع نصيب الصغار ولو من العقار دون الكبار الا اذا  
 كانوا غيبا فيبيع العروض وقوله ما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين أو وصي  
 بدراهم ولا دراها في التركة والورثة كبارا حضور فندفع يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز  
 الا يبيع حصة الدين (اي ملخصا من غاية البيان عن ذلك الوصايا لا يلبث) (قوله الا الذين)  
 اي قد يبيع العقار لكونه يوهبهم انه مقيد بكون الكبر غائبا وليس كذلك كما مر في العناية  
 قيد بالقيمة لانهم اذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف في التركة أم لا الا اذا كان على

(و يبيع الاب مال صغير  
 من نفسه جاز بمثل القيمة  
 ويما يتغابن به) وهو  
 اليه والالا وهذا كله في  
 المنقول أما في العقار فيصحب  
 (ولو زاد الوصي على كفن  
 مثله في العدد ضمن الزيادة  
 وفي القيمة وقع الشراء له  
 و) حينئذ (ضمن مادفعه  
 من مال اليتيم) والواجبة  
 (و) فيها (لو دفع المال الى  
 اليتيم قبل ظهور ورثته بعد  
 الادراك مضاع ضمن) لانه  
 دفعه الى من ليس له أن يدفع  
 اليه (وجاز يبيعه) أي  
 الوصي (على الكبير)  
 الغائب (في غير العقار)  
 الا الذين أو خوف هلاك  
 ذكره عزى زاده معزيا  
 لقضية قلت وفي الزيلعي  
 والقهستاني



الميت دين أو أوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من ماله فانه يبيع  
 التركة كلها ان كان الدين محيطا وبقدر الدين ان لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين ايضا عند أبي  
 حنيفة خلافا لهما وينفذ الوصية بقدر الثابت ولو باع لثمنه ما شيا من التركة جاز عقدها  
 بالاجماع وفي الزيادة خلاف المذكور في الدين اه قال في ادب الاوصياء بقوله ما بقي  
 كذا في الحافظة والغنية وسائر الكتب اه ومثله في البرازية (تنبيه) اه قال في القيمة  
 لا يملك الوصي بيع جزئ شائع من دار اليتيم للنفقة اذا وجد من يشتري جزأ من ماله لانه  
 تعيب للباقي اه (قوله الاصح لا) راجع الى قوله أو خوف فلا كذا قوله لانه اي الهلاك  
 نادر قال في المهر اج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تملك غالبا فينبغي الحكم عليه  
 لا على النادر اه (قوله وجاز به) اه عقار صفي الخ اطلق الف جواز به العقار وقوله  
 المتأخرين بالشروط المذكورة كافي الخاتمة وغيره اه قال الزبلي قال الصدر الشهيد وبه يفتي  
 اي بقول المتأخرين ومافي الاشياء من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق فلم تنبيه (قوله لامن  
 نفسه) قال ابن الكمال وقوله ام اجني يؤذن ان يبيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس  
 الاموال فاذا باع من نفسه فالتحريم ظاهرة اه وفيه انه اذا كان بضع القيمة لا ياتي معه  
 التهمة فلعل القيد اتفاقي بويده مافي الهندية لو اشترى الوصي عقار اليتيم لنفسه جاز لو خير ايان  
 ياخذ بضع القيمة عند البعض اه افاده السائحافي وقد مناه عن ادب الارصياء وقوله عند  
 البعض قيد ما قوله بان ياخذ الخ لا يجوز كما به لم عاقد مناه (قوله أو نفقة) اي وان كان بمنزلة  
 القيمة أو بين يمين ط أقول وكذا يقال فيما به فيما يظهر بدليل جعله مقابلا للاول (قوله  
 أو دين الميت) اي دين على الميت لا وفاقه الا ببيعه خاتمة لكن يبيع بقدر الدين فقط على المقتضى  
 به كما قدمناه وكذا في الوصية (قوله مرسله) تقدم تفهيمها بالاتي لم تقيد بكسر كذا أو ربيع  
 منه لا وذلك كما اذا اوصى بمائة مثالا (قوله أو خوف خرايه) تقدم في عقار الكبرياء الغائب ان  
 الاصح انه لا يبيعه لذلك والظاهر انه لا يجري التصحيح هنا لان المنظور اليه هنا نفقة الصغير  
 ولذا جاز هنا في بعض هذه الأمور ما لا يجوز في عقار الكبرياء كامل (قوله أو كونه في يد متغلب)  
 كان استمر منه الوصي ولا يشترط وخاف ان ياخذ المتغلب منه بعد ذلك كما كان له من اليد  
 فالوصي به وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه كافي بوع الخاتمة (قوله لامن قبل أم أو أخ) اي  
 أو نحوهما من الاقارب غير الاب والجد والقاضي وباني آخر الباب تمام الكلام في ذلك (قوله  
 مطلقا) اي ولو في هذه المسقنات واذا احتاج الحال الى بيعه يرفع الامر الى القاضي ط (قوله  
 يجوز) فليس له غير نقضه به بلوغه اذ لا بل شقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر  
 فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسد الم يجوز بيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه هو  
 المختار الا اذا باعه بضع القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز بيع منقوله في رواية  
 و يوضع ثمنه في يد عدل وفي رواية لا الا بضع قيمته وبه يفتي جامع النفوس وابن سبكي في القروع  
 (تنبيه) اه ظاهر كلامهم هنا انه لا يقتصر ببيع الاب عقار ولده الى المسوغات المذكورة في  
 الوصي ونقل الحوى في حوائج الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصي لا يجوز له بيع العقار لاني  
 المسائل المذكورة كما اتفق به الحنفوني اه ثم رأيت في مجموعة شيخنا شيخنا من الاما على التركة كافي

الاصح لا لانه نادر وجاز  
 ببيعه عقار صغير من اجني  
 لامن نفسه بضع قيمته أو  
 نفقة الصغير أو دين الميت  
 أو وصية مرسله لا نفاد لها  
 الا منه أو لكون غلته لانه  
 لا تزيد على مؤنته أو خوف  
 خرايه أو نقصانه أو كونه  
 في يد متغلب در روايت  
 ماخذه قلت وهذا البائع  
 وصيه لامن قبل أم أو أخ  
 فانما لا يملك كان يبيع العقار  
 مطلقا ولا يشترط غير طمام  
 وكسوة أو البائع أبا فان  
 يورد عند الناس أو  
 مستورا الحال يجوز ان كان  
 (ولا يجبر) الوصي (في  
 ماله) اي اليتيم (لنفسه)

قد نقل عبارة الحوى المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لاطلاق مافي القصول وغيره ولم  
 يستند الحنفوني في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كافي  
 الوصي صاوحا فانه قيد الاخذ بالانفاق أو في هكذا افاده شيخنا الشيخ محمد مراد  
 السقا في رجه الله تعالى اه (قوله فان فعل تصديق بالبيع) اي عندهما أو بضم رأس  
 المال وعند أبي يوسف بل له الربح ولا يصدق بشئ خاتمة وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم  
 فان اقراضه من والقاضي يملكه والعصم ان الاب كالوصي لا كالمالك ولو اخذ هذه الوصي  
 قرض لنفسه لا يجوز ويكون دينه عليه وقال محمد وأما ان ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على  
 القضاء لا بأس به اه وفي جامع القصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتر به  
 يكون غلة لليتيم لا لوجوده أو وجد من يضارب وفي الحواوي الزاهدي القاضي يامر الوصي  
 بالاجار والشرك في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اه وأفاد الرمي أن ما يفعله بعض  
 جهلة القضاة انهم يقضون بالبيع من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه أول مرة ويستقدون في  
 ذلك ان لا يعبأ بكلامه في المذهب فهو قضا بالبال بالهرم في سائر الاديان بغير دخيلات فاسدة  
 وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرم الله تعالى انظر ما هذا الاضلال بعيد (قوله وجاز الخ) افاد  
 انه لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العين عن مجمع الفتاوى  
 وقال البيهقي الوصي اذا امتنع من التصرف لا يجبر كافي الخلاصة وفي الحواوي الحصري قال  
 محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان ياخذوا الوصي باستفراج ذلك  
 وقضائه اه (تمت) لواجبه الاب أو الجد أو الوصي صح اذ لهم استعانة به بالعوض للتمذيب  
 والرياسة فيما عوض أولى والوصي لو استاجر لنفسه صح لو اجر نفسه للقيم ولو اجر الاب  
 نفسه له صح وله قضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصي ولهما ما يبيع ماله بين نفسه وما كرهه به  
 ولا بأس للاب ان يأكل من ماله بقدر حاجته لو احتسبا جوا لا يضمن بخلاف الوصي الا اذا كان له  
 أجرة فيما كل بقدرها وليس للوصي في هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله  
 ولو اقراض لا يهتدي خيانة فلا يعزل بها وله أن يوكل بكل ما يجوز له ان يهتدي بنفسه وعظام القروع  
 في ٢٧ من جامع القصولين (قوله باقل من غن المثل) اه له محمول على الغبن الفاحش والا  
 فقدم المصنف صحة بيعه وشراؤه بما يتقرب اليه من الناس في ط (قوله الا في مسألة الوصية  
 يبيع عبده من فلان) تمام عبارة الاشياء فلم يررض الوصي له ثمن المثل فله الخط اه اي الى  
 قدر ثلث المال قال البيهقي وفي تلخيص الكبري أوصى بان تباع أمته عن أحب جاز ونهجه  
 ورثته على بيعه ما من أحب ولو أبي ذلك الرجل أخذها بغيرها حط من قيمته اذ ثلث مال  
 الوصي زاد في الحواوي انه يكون كالوصية اه قال أبو الوالد هود وانظر اذا كان جميع قيمتها  
 يخرج من ثلث ماله هل تعطى له بدون غن وقول الحواوي يكون كالوصية بقضيه اه أقول فيه  
 بحث فانه أوصى ببيعه لا بدينه ما جازا والبيع لا بد فيه من غن وان قل فهو وصية من حيث  
 الحباية الى الثالث لامن كل وجه وقول الحواوي كالوصية بقضيه حيث أتى بكاف التشبيه فتدبر  
 (قوله للموتى اجر مثل له) حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموتوف عليهم فلا أجر فيها  
 كافي الخاتمة وهذا في ظاهر لم يشترط له الواقف شيئا كافي الاشياء ط أقول وفي نهجه ما

فان فعل تصديق بالبيع  
 (وجاز) أو انجبر من مال  
 اليتيم (للايتيم) وعلمه في  
 الدور قلت وفي الاشياء  
 لا يملك الوصي يبيع متى  
 باقل من غن المثل الا في  
 مسألة الوصية يبيع عبده  
 من فلان وفيه في الكلام  
 في أجر المثل للموتى أجر  
 مثل غله فلم يعمل لأجره



المثل اشارة الى أن القاضى ليس له أن يجعل له أكثر من حق لوجه له العشر كما هو المتعارف فان كان أكثر من أجر المثل رد الزائد كما حققه العلامة الميرى في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء راجعه فانه مهم وأما لو شرط له الواقف شيئا فله أخذه وان زاد على أجر المثل لانه من الوقوف عليهم كفى البصر (قوله وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح) تعقبه الرولى في فتاواه بما مر عن جامع الفصولين من أن الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا الا اذا كان له أجره فيها كل بقدره قال وفى الخاتمة والبرازية له ذلك لو محتاجا استصانا وقد تقر بأن المأخوذه الاستصان الا فى مسائل الميت هذه من موافقة القنية لا يعارض نقل قاضيان فانه من أهل الترجيح اهـ مخلصا وقال فى حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع من القيام بالوصية الا بالجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له أجره المثل لما المانع منه وهى واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا اهـ وبه أفتى فى الحامدية أيضا أقول وعبارة الخاتمة وعن نصير للوصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب فى حوائج اليتيم وقال به منهم لا يجوز وهو القياس وفى الاستصان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما سعى اهـ أقول تقييده بالاحتياج موافقة لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بالعرف لا يدل على جواز الاجرة لغير المحتاج ويأتى تمام الكلام على الاكل فى الفروع ولم يذكر ما اذا استأجره الميت وفى الخاتمة أوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم لانفاذ وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بعد الموت والاجارة تبطل به بل يكون صله فبعضى له من الثلث قال لك أجر مائة على أن تكون وصى اختفوا فيه قال نصير الاجارة باطله ولائى له وقال أبو سلة النيرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اهـ (قوله وهذا) أى ثبوت أجر المثل للمتولى اذا عين الخ ولو كان أكثر فليس له الأجر من كل واحد له ولو أجر المثل أكثر ليس له الاما عين له لرضائه هذا مظهر ط (قوله وصى فيه سنة) أى مثلا ط (قوله فلائى له) لانه متبرع (قوله ثم ذكر) أى فى الاشياء عن القنية ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشرط له القاضى (قوله فافهم) تنبيه على ما بين كلاميه من المخالفة أو على اختيار الثانى لانه موهبه أفتى فى الخبرية فاقلا من البصر أن القيم يستحق أجره موهبه سواء شترط له أو لا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بالجر والمعهود كالمشروط اهـ (قوله وقد مر فى الوقف) الذى فى موضعه من منه أن له أجر مثل عمله وكأنه استقام من اطلاقه أن له ذلك وان لم يشترط له تامل (قوله جاز) نالوا راد أجره لعله قبل فرض القاضى ليس له ذلك لشروطه متبرعا كفى الخبرية (قوله كما مر) أى من انه يبيع المنقول بما يتقارب فيه دون العقار الا فى المشتريات (قوله على ما مر من التفصيل) أى من أنه يبيع على الكبير الغائب فى غير العقار الا الذين (قوله وفاء) بالنصب مقبول مطلق أى يبيع وفاء وهو المسمى به اجازة يبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قال فى جامع الفصولين لا وصى يبيع العقار بغيره بالوفاء وقيل لا اهـ

وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يبين وصى فيه سنة فلا تى له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر فى الوقف وأما وصى القاضى فان نصبه بالجر منه جاز اهـ وفى القهستانى معزيا للذخيرة ولو كانوا اوصافا وكبارا مع حصة الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن الحمادى أن فى بيعه للعقار وفاء اختلافا للمشايع وجوز له صاحب الهداية

(قوله لان فيه استقامه لك) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله وتعامه فيما عاقته على الملتقى) حيث قال وانما لم يحصر التصرف فى الوصى اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضى على ماله أى مال الصغير فانه يجوز لأحد من أهل الكفاية ان يتصرف فيه ضرورة استصناؤه عليه الفتوى ذكره القهستانى (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقرار على الغير منح فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقيم برهانا ويحلف بما يضمن الوصى لو دفع الى المقر ط فلو لاينة له الوصى يعلم بالدين فالحيلة ما فى الخاتمة والخلاصة عن نصير انه ان كان فى التركة صامت يودعه قدر الدين والايضا من التركة بقدره ثم يجود الغريم ذلك فيصير قصاصا قال فى أدب الاوصياء عن الخاصى والفتوى عليه وفى الخاتمة أيضا أنه قد عده عدل ان له هذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان انه قال وسع الوصى ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قيل له فان كان جارية بغير علم ان الميت غصبها منه قال يدفعها اليه والاصار غاصبا (قوله فيصح فى حصة) أى يصح اقراره فيها فيؤخذ بجميع ما أقر به من حصته فانهم وهذا بخلاف ما إذا أقر بالوصية بالثلث حيث يلزمه في ثلث حصته كما تقدم قبيل باب العتق فى المرض وقيل الدين كذلك فيلزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره أبو الليث كما ذكره المصنف فى كتاب الاقرار قبيل باب الاستثناء (فرع) تر كفة بدين لم يقر بغيره فترقت حصة لجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا أخذهم كله عند القاضى أما لو ظفر بأحدهم أخذ منه جميع ما فى يده جامع الفصولين (قوله ولو أقر بعين) أى فى يده كفى أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره بالتولية له ولا بشئ من تركته (قوله لاتسمع) لتناقضه لان اقراره وان كان لا يضى على غيره فهو يضى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها الى المقر ط (قوله ووصى أبى الطافل أحق الخ) الولاية فى مال الصغير للاب ثم وصية ثم وصية ولو بعد المومات لا بل ولو بوصى فالولاية لأبى الاب ثم وصية ثم وصى وصية فان لم يكن فلا قاضى ومنه وبه ولو أوصى الى رجل والاولاد صغار وكبار فأت بهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصى اهم يصح بيعه عليه كما صح على أبيه فى غير العقار فلا يحفظ وأما وصى الاخ والام والم وسائر ذوى الارحام فى شرح الاستيعاب أن لهم بيع تركته الميت لديه أو وصيته ان لم يكن أحد ممن تقدم لا يبيع عقار الصغير اذ ليس لهم الاحتفاظ المال ولا التبرع بالتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيهم مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب ثم لهم شرا ما لا بد منه من الطعام والكسوة وبيع منقول ورثة اليتيم من جهة الوصى ليكون من الحفظ لان حفظ الثمن أسير من حفظ العين اهـ من أدب الاوصياء موهبة وفى جامع الفصولين والاصل فيه ان أضعف الوصيين فى أقوى المالين كقوى الوصيين فى أضعف المالين وأضعف الوصيين وصى الام والاخ والم وأقوى المالين حال صغير الورثة وأقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضى وأضعف المالين حال كبير الورثة ثم وصى الام فى حال صغير الورثة كوصى الاب فى حال كبير الورثة عند غيبة الوارث فالوصى يبيع منقوله لا عقاره كوصى الاب حال كبيرهم اهـ (قوله وان لم يكن) أى يوجد (قوله كما تقر فى الخبر) الاولى فى الماذون ط (قوله ليس للجد الخ) قال فى الخاتمة فرق أبو حنيفة بين الوصى وأبى الميت فالوصى الميت

لان فيه استقامه لك مع دفع الحاجة وان لم يوصى التصرف لغيره متقاب وعليه الفتوى وتعامه فيما عاقته على الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته) انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح فى حصة وارثا (قوله الوصى بدين لا يقر) الوصى لا صغير لا يسمع (دور) ووصى أبى الطافل أحق بماله من جدده وان لم يكن وصية فالحمد) كما تقر فى الخبر المتبعية ليس للجد بيع العقار والعسر ورضاءه الدين وتنفيد الوصايا



بجمل الوصي فان لم يكن انتمى واقعه  
 صغير مال مطا (او كبير مال الميت وصحت شهادته ما (بغيره) اي بغير مال الميت لا تقطع ولا ينعى ما عنه فلا تمة حذرت  
 (كشهادة رجلين لا تخون ٦٢٦ بدین ألف على ميت وشهادة الاسرین للاولین بتمه بخلاف شهادة كل فريق  
 (فصل في شهادة الاوصياء) (و بطا شهادۃ الوصیین لو ارث

بوصية ألف) وقال أبو  
 يوسف لا تقبل في الدين  
 أيضا وقد تقدم في الشهادات  
 (أو) شهادة (الاولين بعد  
 والاخرين بثلاث ماله) أو  
 الدراهم المراد لا ثباتها  
 للشركة فتبطل (وتصح لو شهد  
 رجلان لرجلين بالوصية  
 بعين) كالعبد (وشهد  
 المشهود لهما للشاهدين  
 بالوصية بغيره) أخرى) لانه  
 لا شركة فلا تمة زباني  
 (شهد الوصيان ان الميت  
 أوصى لزيد مائة الف)  
 لا ثباتها لانقضاء ما عينا  
 وحذرت في بعض القاضى  
 اهما مال او جوا بالاقرارهما  
 بانتر فيمنع تصرفهما دونه  
 كاتقرر (الا ان يدعى زيد  
 ذلك) اي يدعى انه وصى  
 معهما فحينئذ تقبل شهادتهما  
 استصانا لانهما أسقطا  
 مؤنة التعمين عنه (وكذا  
 ان الميت اذا شهد ان اباها  
 أوصى الى رجل بلجرهما  
 نفعا لنصب حافظ للركة  
 (و) هذا (هو منكر)  
 واو يدعى تقبل استصانا  
 (بخلاف شهادتهما بان  
 اباهما وكل زيدا بقبض  
 دونه بالوصية حذرت حيث

بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبوالميت ليهيها قضاء الدين على الاولاد لا قضاء  
 الدين على الميت قال منس الاعمة الحلواني هذه فائدة فتنظر من الخصاف وأما مجرد قاطم الجذ  
 مقام الاب وبقول الخصاف يقتضى ٥١ وفي جامع الفوائد بين البديع العروض والاشراء الا  
 أنه لو باع التركة لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصى الاب ٥١ (قوله بخلاف الوصى) اي  
 وصى الاب كما في أدب الاوصياء وظاهره ان وصى الجد كالبند فلا يملك ذلك بالاولى فأمر  
 قال ط فيرفع الغرماء أمرهم الى القاضى ليدفع لهم بقدر ديونهم وكذا الوصى لهم واقعه  
 تعالى أعلم

(فصل في شهادة الاوصياء) ٥  
 الاولى أن يزيد وغير ذلك لأن أكثر الفصول في غير ط (قوله مطا) اي سواء انقل الى يمين  
 الميت أو لا لان التصرف في مال الصغير لا وصى سواء كان من التركة أو لا مخ في شهادتهما  
 اثبات التصرف في المنة هو دية (قوله أو كبير مال الميت) لانهم ما يثبتان ولاية الحفظ وولاية  
 بيع الموقوف عند غيبة الوارث وعود ولايته اليه ما يجنبونه غرر الافكار وهذا عند وقال  
 يجوز في الوجهين اي فيما تركه الميت وغيره زباني (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا)  
 لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذا لزمه خربت بالموت وهذا الواسع وفي أحدهما حق من  
 التركة يشترك الاخرى كانت الشهادة فيه مشبهة للشركة فتحت التهمة واهما ان الدين يجب  
 في التهمة والالتفات من التركة ثمرته والذمة قابلة للحقوق شتى فلا شركة ولهذا الوجه أحدهما  
 دين أحدهما ليس فلا تخرق الماشرك بخلاف الوصية لان الحق في الاثبات في الذمة بل في  
 العين فصار المال مشتركا بينهم فاقررت شبهة ٥١ درر قال الشيخ قاسم في حاشية المجموع وعلى  
 قول أبي يوسف اعتمد الذي والجمهوري قال المقدمي ان أراد الناس صاحب الكثر فان ما فيه  
 قول محمد وهو قبولها في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود  
 معروفين بالخبر ان يعمل بقول محمد والافق قول أبي يوسف ٥١ ط عن شرح الخوى (قوله  
 بعد) اي بوصية عبد ط (قوله لا ثبات للشركة) اي في المشهود به اذا ثبت محل الوصية  
 فيكون مشتركا بينهم معراج (قوله معينا) اسم فاعل من أعان (قوله كاتقرر) اي من امتناع  
 تصرف أحد الاوصياء وحده (قوله استصانا) والقياس ان لا تقبل كالاول (قوله لانهما  
 استصانا مؤنة التعمين عنه) اي عن القاضى اذا لبد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا  
 معهما بنصب القاضى اياه كذا مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء هذا أولى زباني  
 أقول ظاهره ان هذا الثالث حكم وصى القاضى لاحكام وصى الميت وان الشهادة لم تؤخر سوى  
 التعمين تأمل وسيأتى الفرق بين الوصيين (قوله تقبل استصانا) اي على انه نصب وصى ابتداء  
 على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زباني (قوله بخلاف شهادتهما الخ) اي لو شهد احدهما حياة  
 الاب ان اباها وكل ٥١ ذاب قبض حقوقه والاب غائب وغرماء الاب يجحدون لا تقبل والفرق

انهم  
 لا تقبل مطلقا ادعى زيد الو كالة أم لان القاضى لا يملك نصب الوكيل  
 عن المحي بطلان ما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على الميت

انهم الولى يشهد بذلك انكم ما سالا من القاضى ان يجعل هذا وصيا والوصى يريد الاوصياء كان  
 القاضى ان يجعله وصيا فانه أولى ولو سالا ان ينصب وكيل لا يقبض حقوقه سال غيبة الاب  
 والوكيل يريد ذلك فالقاضى لا ينصب وكيل ولا وصى من انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك  
 لانهم ما شهد ان لا يبيع ما ولو اجمعة (قوله لاله ولو بعد العزل) وكذا لا تقبل للتيقن وهذا بخلاف  
 الوصى كميل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل الخصومة لان الوصاية خلافه ولهذا  
 لا توقف على العلم خلاصة (قوله رجع مطلقا) قال في المنع وقبل ان كان هذا الوصى وارث  
 الميت يرجع في تركه الميت والا فلا يقبل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها ماطا باليمن جهة  
 العبادة كان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال  
 وعليه الفتوى كما في الدرر وفي البرازية هو المختار ٥١ (قوله فانه يرجع اذا شهد على ذلك) يعني  
 على انه اتفق ارجع وهذا ما مشى عليه المصنف قبل باب عزل الوكيل (قوله لافي حق الرجوع)  
 ومثله قيم الوقف لانهم ما يدين لانفسهم ما يدين على التيمم والوقف فلا يثبت فانه بمجرد الدعوى  
 كذا في أدب الاوصياء (قوله قلت الخ) نقل في الشرح لولاية عن العمادة ما يوافق هذا وما  
 يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلامنا في الرجوع مطا أو بالاشهاد عليه فليجحد ٥١ أقول  
 والقصر يرمي في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصى بلاشهاد الرجوع اختلاف  
 المشايخ ٥١ ونقل في أدب الاوصياء كلام من القولين عن عدة كتب وعن الثانية فقد  
 اضطرب كلام الثانية أيضا ونقل عن الخلاصة اشترط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عن ائم  
 قال وفي المنتقى بالنون اتفق الوصى من مال نفسه على العبي والوصى مال غائب فهو منطوق في  
 الاتفاق استصانا الا ان يشهد انه فرض أو انه يرجع به عليه لان قول الوصى لا يقبل في  
 الرجوع فيشهد بذلك وفي العناية وبكفيه الزمة فيما يدين وبين الله تعالى وفي المحيط عن محمد  
 اذا نوى الاب الرجوع ونقد الثمن على هذه الزمة وسعه الرجوع فيما يدين وبين الله تعالى أما في  
 القضاء فلا يرجع ما يشهد ومثله في المنتقى وفيه أيضا ولو نوى الاب لطفه شيئا يجبره عليه  
 كاطعام والى وكسوة وصغيره الفقير لم يرجع اشهد أول يشهد له واجب عليه وان نوى له مالا  
 يجب عليه كاطعام لابنه الذي له مال والدا او الخادم يرجع ان اشهد عليه والافلا وعن أبي  
 حنيفة في نحو الدار ان كان لابن مال ربيع ان اشهد والاولان لم يكن له مال لم يرجع اشهد أولا  
 وفي الثانية ولو نوى اطعام شيئا وضمن عنه ثم تقدم من ماله يرجع قياسا لاستصانا ٥١ قلت  
 فقد قرر ان في المنة قولين أحدهما عدم الرجوع بلاشهاد في كل من الاب والوصى  
 والثاني اشترط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصى على اولادها وعلو بان الغائب من  
 ثقة الوالدين الاتفاق على الاولاد لغير والماله لا الرجوع بخلاف الوصى الاجنبي فلا يحتاج  
 في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استصانا والثاني قياس ومقتضاه ترجيح  
 الاول وعليه مشى المصنف قبل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم (قوله  
 وسجي) اي في آخر الفروع عما يقيد أي يفيد اشترط الرجوع في الابوين بل هو مرجع في  
 ذلك فان الذي سجي هو ما نقلناه ثانيا عن المنتقى (قوله أو قضى دين الميت) قال في أدب  
 الاوصياء وفي الثانية اشترط الاشهاد اذا قضاء بلا أمر الوارث ولم يشترطه في التوازل وقال

لاله ولو بعد العزل وان لم  
 يحاصم مطلقا (وصى انفذ  
 الوصية من مال نفسه رجع  
 مطلقا) وعليه الفتوى  
 درر (وكيل أدى الثمن  
 من ماله فان له أن يرجع  
 وكذلك الوصى اذا اشترى  
 كسوة لاصغيره) اشترى  
 ما يتفق عليه من مال نفسه  
 فانه يرجع اذا اشهد على  
 ذلك وفي البرازية انما شرط  
 الاشهاد لان قول الوصى  
 في الاتفاق يقبل لافي حق  
 الرجوع بلاشهاد انتهى  
 فليحفظ قلت لكن في القبية  
 والخلاصة والثمانية ان  
 يرجع بالثمن وان لم يشهد  
 بخلاف الابوين وسجي  
 ما يقيد بقبضه (أو قضى دين  
 الميت) الثابت شرعا



وهو المختار فانه ذكر ان الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار  
 فانه يكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليه او وجوب قضاءه آكد من لزوم  
 انفاذها اهـ وهو الموافق لما مر من المنع والرد من قوله فكان قضاء الدين (قوله او  
 كونه) أي كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصي على كفن المثل في العدد  
 ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء (قوله او ادى خراج القيمة الخ) أي خراج أرضه وظاهره انه  
 يصدق به بلا شبهة او وفيه خلاف حكماء في أدب الاوصياء (قوله او اشترى الوارث الكبير الخ)  
 كذا في الخاتمة ونصها او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون  
 منطوقا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة اهـ أقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في اتفاق  
 الوصي خلافا كما مر وينبغي جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع الاختلاف في اتفاده على الصغير  
 نصيبه من التركة نفقة مثله في أنه يصدق أم لا قولان حكماء - الزاهد يري في الحاوي ثم قال  
 والمختار لا يقتوي ما في وصايا المحيط برواية ابن جماعة عن محمد بن علي بن أبي بصير وكبير وألف  
 درهم فاتفق على الصغير خمسة مائة نفقة مثله فهو منطوق اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك  
 طعاما أو قوبا أو أطعمه الكبير الصغير أو البسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اهـ  
 وفي جامع الفتاوى روى روى أنفق الاخ الكبير على أخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما  
 لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره في غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اهـ ومثله  
 في التاتر خاتمة وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية والاضمان انه يجوز شراء  
 ما لا بد له من غير منتهى به لا خ وعم وأوملة قطعو في حجرهم واجارته لانه فقط اهـ ومثله في  
 الهداية وعليه فيمكن حل ما مر عن محمد بن علي ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فاني الخاتمة  
 مشكل ان لم يكن الكبير وصيا فلي تأمل (قوله او كفن الوارث الميت) كذا في الخاتمة أيضا  
 وصرح فيها بان يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر (تنبيه) لو مات ولا شيء له  
 ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحسبه ليس له  
 الرجوع لو أنفق بلاذن القاضي حاوي الزاهد في قال الرمي في حاشية القصولين بسبق فادمنه  
 انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوجة اذا صر منه من ماله غير الزوج بلاذنه أو اذن القاضي فهو  
 متبرع كالاجنبي فيدتنق تكفينها بلاذن مطلقا بناء على المفتي به من انه على زوجها ولو غنية  
 (قوله او قضى دينه) أي التابت شرعا والافلا يرجع على الغائب وان دفع من التركة للغائب  
 أن يتردد در حسبه لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصي في الدين أو الودية - أو ما المهر فان دخل  
 الزوج بها منع عنها ما جرت العادة بتجهيله والقول في قدره للورثة وفيما زاد عليه القول للمرأة  
 شرعا بلالة عن العادة ملخصا أي لو ادعى الورثة قدر ما جرت العادة بتجهيله فالحقول لهم ولو  
 ادعوا أو زيد عليه فالحقول للمرأة في الزيادة (قوله قيل هو - تدرك) عبر بقيل لاصكان  
 الفرق بان ما مر في أصل الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه أفاده ط وفي أدب  
 الاوصياء عن الخلاصة لو نفذ الثمن من ماله يصدق ان كان كفن المثل وفي الوجير لا يصدق  
 الابينة ولو نفذ منه من التركة (قوله الى أهل البصرة) أي العقل والذي في الخاتمة وغيرها الى  
 أهل البصر وهو المناسب هنا أي أهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء (قوله وان قيمته ذلك)

(أو كفته) أو ادى خراج  
 البية - أو عشره (من مال  
 نفسه) أو اشترى الوارث  
 الكبير طعاما أو كسوة  
 للصغير (أو كفن الوارث  
 الميت أو قضى دينه) (من  
 مال نفسه) فانه يرجع ولا  
 يكون منطوقا (ولو كفن  
 الوصي الميت من مال نفسه  
 قبل قوله نفسه) قبل هو  
 - تدرك بقوله أو كفته  
 (ولو باع) الوصي شيئا من  
 مال اليتيم ثم طلب منه ما كثر  
 مما باعه (رجع القاضي قيمة  
 الى أهل البصرة) والامانة  
 (ان أخبر الثمان منهم انه  
 باع بقيته وان قيمته ذلك)

توضيح لما قبله وأما اذا أخبر بان قيمته أكثر مما أخذ المشتري فهو باطل قال في أدب الاوصياء  
 من الجواهر باع الوصي ضبيعة للدين فتمين ان قيمته أكثر مما باع بطل ولا يحتاج الى نسخ  
 الخ كما فلو باعها ثانيا بثمن المثل مع البيع الثاني اهـ وقدم الشارح ان البيع فاسد وهو  
 أحد القواين وهذا حيث كان بفن فاحش كما مر (قوله لا ينفق القاضي الى من يزيد) لان  
 الزيادة قد تكون للحاجة لالان القيمة أو زيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز زاليه ان كان  
 النقص فاسدا في أدب الاوصياء (قوله لا ينفق ببيع الوصي ذلك) أي لا يحكم بان نفقائه بمجرد  
 تلك الزيادة لا يقال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال ط ولو قال به - تد  
 قوله ثم طلب منه ما كثر مما باعه أو كان في الزيادة يشتري با أكثر وفي السوق باقل لكان أخضر  
 اهـ (تنبيه) قال في أدب الاوصياء ما باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم يسمع  
 دعواه فيمنع المالك من بيعه في يد غيره على المشتري وهذا اذا أقر الاب بقبض غن  
 المثل أو اشهد عليه في المثل أو ما اذا لم يقرب ولم يشهد عليه أو قال بعته ولم أعرف الغبن أو قال  
 كنت عرفت به واسكن لم أعرف ان البيع لا يجوز معه فحينئذ ان يدي به - تد الغبن ولو بلغ  
 اليتيم فادعى كون بيع الاب أو الوصي بفاحش الغبن وأنكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم  
 تكن المدة قد مر ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما في قيمة مثبت الزيادة  
 أولى اهـ (قوله يقبل قول الوصي الخ) قال في الاشياء يقبل قول الوصي فيما يدعي من الاتفاق  
 بلاينة الا في ثلاث الاتفاق على رحمة وخراج أرضه وجعل عبده لا يبق اهـ ملخصا ثم قال  
 والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الخ فالمناسب للشارح حذف قوله من الاتفاق  
 (تنبيه) في الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيّق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف  
 وذلك بتفاوت بقلة ماله وكثرة في نظر الى ماله ويتقرب بحسب حاله وفي شرح الاصل لشيخ  
 الاسلام كبر المصارف واتج - هو الوصي وقالوا انك أنفقت عليه ثمان مائة الرجب أو تبرع بمائة  
 يجب على الوصي الميعن على دعواه الا اذا ادعى ما يكذبهم الظاهر فيه كان يدعوا ما لا يثني  
 مثله مثلهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل أو أزيد به - تد والافلا يصدق  
 ويضمن ماله بقدر دعواه بغير محفل كقوله اشترى لهم طعاما فمات في ثمان مائة  
 وثلاثمائة فيصدق بيمينه لانه أمين اهـ ملخصا من أدب الاوصياء (قوله ادعى قضادين  
 الميت) نمر وع في الاثنتي عشرة مسألة والظاهر ان المراد من هذه المسئلة ما ذكره في الاشياء قبل  
 شرده المسائل حيث قال وفي جامع القصولين قضى وصيه ديناً بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم  
 أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه له ولم يجدي بيمينه اذا أقر بسبب الضمان وهو الدفع الى  
 الاجنبي فلو ظهر غيرهم آخر يفرم له - تد الخ والافلا يقرب الوارث وادعى الوصي ادائه  
 من التركة صدق (قوله او ادى الخ) قد مر من أدب الاوصياء انه في الخاتمة اشترط الاشهاد  
 ولم يشترطه في النوازل وانظر ما فائدة قوله بعد ببيع التركة قوله لانه قد قبله كذلك  
 بالاولى (قوله أو ان اليتيم استلم مالا آخر الخ) الذي في الاشياء مال آخر بالاضافة وصورتها  
 قال له انك استلمت مالا فلان في صغر لك فاديت من مالك فكذب وقال لم استلم شيئا فالحقول  
 لليتيم والوصي ضامن الا ان يبرهن كافي أدب الاوصياء (قوله او ادى خراج أرضه الخ) وكذا

لا ينفق القاضي (الى  
 من يزيد وان كان في الزيادة  
 يشتري با أكثر وفي السوق  
 باقل لا ينفق ببيع الوصي  
 ذلك) أي لا يحل الزيادة  
 (بل يرجع الى أهل البصرة  
 فان اجتمع رجال منهم على  
 شيء فخذ بقولهم) عند  
 محمد (وكفي قول واحد في  
 ذلك) عندهما كافي التركة  
 وعلى هذا قيم الوقت اذا  
 أجروا - تدل الوقت ثم جاء  
 آخر يزيد في الاجر الكل  
 في الدرر معز بالخاتمة  
 (فروع) يقبل قول  
 الوصي فيما يدعيه من  
 الاتفاق بلاينة الا في ثلثي  
 عشرته - تدل على ما في  
 الاشياء ادعى قضادين الميت  
 أو ادعى قضا من ماله بعد  
 بيع التركة قبل قبض ثمنها  
 أو ان اليتيم استلم مالا آخر  
 فدفع ضمانه أو اذن له بتجارة  
 فركبه بدون نقضها عنه أو  
 ادى خراج أرضه في وقت  
 لا يصلح للزراعة



إذا ادعى الوصي أن أبا اليتيم مات من مائة وعشرين سنة وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال  
 اليتيم لم يمت أبي إلا من مائة وعشرين وأجبهوا على أن الأرض لو كانت سالمة للزراعة يوم  
 الخصومة يكون القول للوصي مع عيشه بهي وإتقاعا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم كما  
 يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن الترخاينة اه أبو الوالد ووظاهر قوله لو كانت  
 سالمة للزراعة يوم الخصومة أن المولى لم تكن سالمة للزراعة يوم الخصومة فلا بد من البينة  
 لأن الحال في الأول شاهد بخلاف الثاني وعليه فقوله الشارح في وقت لا يصلح للزراعة ليس  
 متعلقا بأدى بل هو منه ما يادى مقدرا أى ادعى أدعى خراج أرضه الخ والناظر ما مر من أن  
 أنه يقبل قوله في أدعى خراج له لكنه محمول على هذا التفصيل فليفتبه (قوله أوجهل عبده  
 الابق) اه ذاعلى قول محمد أحمدا على قول أبي يوسف فقبيل قوله بلايين وجزم بالاقول في  
 الوالدية ولم يحكم المصنف في خلافا قال في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف اه  
 وأجبهوا على أن الوصي لو استأجر رجلا ليرده أنه يكون صدقا كافي الخاتمة وفي الأصل  
 وغيره لو قال أدبت من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق إلا بالبينة أفاده في أدب الأوصياء  
 أقول وظاهره هذا ترجيح قول محمد تأمل (قوله أوفداه عبده الجاني) في الكافي لو قال أدبت  
 ضمان غصبك أو جنابك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلاينة أبو الوالد أقول ظاهره ولو  
 أقر اليتيم بالجنابة تأمل (قوله أو الاتفاق على محرمه) في الخاتمة قال الوصي فرض القاضي  
 لا يملك إلا على هذا الثقة في مالك كل شهر كذا درهما فأدبت إليه ذلك مائة وعشرين سنة وكذب  
 الابن لا يقبل قول الوصي إجماعا ويكفي ضمان المال مالم يقيم البينة على فرض القاضي  
 وأعطاه المقر وضلل الخ اه وهله في شرح الجهم مع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل  
 قوله فيما كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأن من حوائجه  
 وتعامه في الأشباه (قوله أو على رقيقه الذين ماتوا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف ف القول للوصي  
 وأجبهوا أن العبد لو كان أبا قال قول الوصي وهل يحلف خلاف منهم من قال لا يحلف إذا  
 لم تظهر منه الخيانة ونقل البيهقي عن البرازية أنه لا يحلف إذا كان مثل هذا الميت يكون له  
 مثل هذا الرقيق قال قول الوصي والأفلا أبو الوالد (قوله أو الاتفاق عليه) قد مر الكلام في  
 ذلك وقوله مما في ذمته ليس في الأشباه واستقر فيه وبما به دعه أو اتفاق من مال اليتيم فانه  
 يصدق في نفقة مثله كما قدمناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أى مال اليتيم ويعلم منه حال  
 ضروره في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم  
 وعلى أمواله من العبد والضياع والهدايا وشي ذلك إذا ادعى ما يفتق على مثله في تلك المدة  
 لأنه قائم مقام الموصي أو القاضي اه (قوله وهي ميتة) يفهم منه أنها لو كانت حية أو  
 ميتة لم يكن أقر اليتيم باتقريبه أنه يرجع تأمل (قوله الثمانية عشرة الخ) في شرح الطحاوى  
 تصرف الوصي أو الأب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضار بالابن يكون له من الربح شئ إلا  
 أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحمل له أخذ  
 ما شرط من الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقد مر أنه ليس للوصي في هذا الزمان  
 أخذ مال اليتيم مضاربة (قوله فانه يصدق فيه) أى بيمينه إذا لم يكذب الظاهر وهو يرى

أوجهل عبده إلا بقى أو  
 فداه عبده الجاني أو الاتفاق  
 على محرمه أو على رقيقه  
 الذين ماتوا أو الاتفاق عليه  
 مما في ذمته وكذا من مال  
 نفسه حال غيبة ماله وأراد  
 الرجوع أو أنه تزوج اليتيم  
 أصرا أو دفع مهره من ماله  
 وهي ميتة الثمانية عشرة  
 النجر وربح شئ من مال اليتيم  
 مضار بالابن أو الأب ان كل  
 شئ كان مالا عليه فانه  
 يصدق فيه وما لا فلا ينصب  
 القاضي وصيا في سبعة  
 مواضع

من صلح الوالدية ط (قوله بسطة في الأشباه) أى في كتاب القضاء وقد ذكر الشارح  
 منها ثلاثة قال في الأشباه وفيما إذا كان للميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئا وأراد  
 رده بهيب بعد موته وفيما إذا كان أبو الصغير مسرقا مذبذرا فيمنعه له فقط وكره في سبعة  
 الوالدية موضعا آخر ينصب فيه فليراجع اه والذي في الوالدية هو ما لو ترك ضبعة  
 بين صغير وغائبين وحاضرين باع أحدهما من نصيبه لرجل فطلب القسمة فيجعل القاضي وكذا  
 عن الغائبين والصغير (قوله منها إذا كان له دين أو عليه) أى ليكون خصما في الأثبات والدفع  
 والقبض (قوله ليرده عليه) أفاد أن المراد أن ينصبه وصيا في خصوص الرضا مطلقا لا في الولاية  
 في غيره للأب وسائر الوصي القاضي يقبل التخصيص (قوله غيبة منقطعة) بأن كان في باد  
 لا يصلح الولاية أو قبل كما قدمناه (قوله) زاد الحردى وغيره مسائل أيضا منها الوادى شخص  
 دين أو الورثة كإرغيب في المدة منقطع عن بلد المتوفى لا تاتى ولا تذهب القافلة إليه ومنها الوفاة  
 الوارث لا تقضى الدين ولا يبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من يبيع التركة  
 ومنها الواسق المبيع فأراد المشتري أن يرجع بشئ منه وقد مات بائنه ولا وارث له ينصب عنه  
 وصى يرجع المشتري عليه ومنها الوظهر المبيع سرقا وقد مات بائنه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا  
 وصيا في نصب القاضي وصيا يرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميت ومنها الو كان المادى  
 عليه مع كونه أخرا أصم وأعمى ولاولى له ومنها الوشرى الوكيل فبات فلو كاله الرديف وقيل  
 لو ارثه أو وصيه فلو لم يكن فلو كاله على رواية أبي الليث وفي رواية ينصب القاضي وصيا للمارد  
 ومنها الو مات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصي أو وصيه فلو لم يكن  
 نصب القاضي وصيا ومنها الو ألقى المستقرض بالمال له دفعه فاختبى المقرض فالقاضي  
 ينصب قسما بطالب المستقرض ليقبض المال ومنها كفل بنفسه على أنه لم يوافق به غدا  
 فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغدي نصب القاضي وكذا عنه وقسم إليه المديون  
 ومنها الو غاب الوصي فادعى رجل على الميت ديناً ينصب القاضي خصما عن الميت اه ملخصا  
 والمراد بالغيبة المنقطعة أقول وزاد ما مر أول باب الوصي من أنه أو وصى إلى صبي أو عبد  
 غيره أو كافرا أو فاسقا بداهم القاضي غيرهم ومال الوصي إلى اثنين فبات أحدهم أو لم يوص إلى  
 غيره فبضم القاضي إليه غيره ومال ويجوز الوصي عن الوصاية ومنها ما قدمناه أو شري مال ولده  
 لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا لولده يأخذ منه ثم يرد على الأب ومنها  
 مال الوصي مدعى الدين لا يصح بل ينصب غيره اه بل المدعى إلى حقه كما قدمناه عن  
 الوالدية ومنها إذا أسلمت زوجة الكافر ولا أب له ولا أم ينصب عنه القاضي وصيا  
 يقضى عليه بالفرقة كما تقدم في كاح الكافر ومنها نصب الوصي عن المفقود ومنها إذا ادعى  
 الوصي ديناً على الميت ينصب القاضي وصيا للميت في مقدار الدين الذي يدعيه ولا يخرج  
 الأول عن الوصاية وعليه الفتوى كافي الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتبصير بنى  
 الحصر (قوله الألفى ثمان) زاد عليه أمانة تذكرها قريبا وعاشرة هى أن وصى القاضي لوعين  
 له أجر المثل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما قدمناه عن القنية وقد مر الكلام  
 عليه (قوله ليس الوصي القاضي الشراء لنفسه) أى من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه

مسبوطة في الأشباه منها  
 إذا كان له دين أو عليه أو  
 لتفقيه وصيته وزاد في  
 الزواهر وضعه من آخرين  
 اشترى الأب من طفله شيئا  
 فوجد معه مائة ينصب القاضي  
 وصيا ليرده عليه وإذا احتج  
 لأثبات حق صغير أو غائب  
 غيبة منقطعة ينصب والا  
 فلا وعزاهما لجمع الفتاوى  
 وصى القاضي كوصى الميت  
 الألفى ثمان ليس لوصى  
 القاضي الشراء لنفسه



مطلقا بخلاف وصي الاب فيموز بشرط منقمة ظاهرة لليتيم كما مر في المتن فلو اشترى هذا الوصي من القاضي أو باع جاز جوى عن البرازية (قوله ولان يبيع الخ) للتممة واقصر على البيع والظاهر ان الشرا من له ط (قوله ولان يقبض الخ) اي او نصيبه القاضي وصيا لخاص من الغنيم من كان في يده عقار للصغير بغير حق ليس له القبض الا باذن مبتدأ من القاضي به الا بصلا ان لم يكن اذنه في وقت اذنه بالخصوص لانه كالوكيل والقوى على قول زفران الوكيل بالخصوص لا يملك القبض بخلاف وصي الميت فانه يملكه بلا اذن لان الاب جعله خالقا من نفسه فكان رايه باقيا قائما خاتمه ولو كان باقيا حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذلك اذا كان باقيا حكا كما قاله الخصاص وهذا يقيد القطع بان وصي الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي وأما فان القاضي ليس له - وقال وصي الميت من مة دار التركة ولا التكامل معه في امره بخلاف وصي القاضي وقامه فيه اه - لمخص من حاشية أي السعد وما ذكره البيهقي يزاد على الثمان مسائل المذكورة (قوله ولان يؤثر الصغير اهل ما) اي لاي عمل كان وهذا عزاه في الاشياء الى القنية أقول بشكل عليه ما قدمناه ان يملك ايجار من لا وصاية له اصل - وهو روجه المحرم الذي هو في حجره اهل وبنين ان يستغنى تسليمه في حرفة وفي ادب الاوصياء للوصي ان يؤثر نفس القيم وعقاراته واثروا له ولو يقصر القين واذ لم يكن ابو سائكا او حكاما لم يكن ان يقول ان يسله الى الحائك او الخياط لانه يبيع بذلك وتعامه فيه (قوله ولان يجعل وصيا عند عدمه) اي موته قال في الاشياء وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التتمه اه - ثم نقل من الخاتمة ما نصه الوصي يملك الا بصلا سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي اه ومنه في القنية من صاحب الهيعة وباقي التوفيق (قوله ولو خصه القاضي تخصص) لان نصيب القاضي اياه قضاء واقضاء قابل للتخصيص ووصي الاب لا يقبل بل يكون وصيا في جميع الاشياء اقيامه مقامه بغير عن البرازية قلت أولان وصي القاضي كالكامل كبر فيخصص بخلاف وصي الاب وفي جعل التاتر خاتمة جعل رجلا وصيا في اقباله بالكوفة وآخر في ماله بالشام وآخر في ماله بالبصرة فتمت هذه كلهم أو وصيا في الجميع ولا تقبل الوصاية التخصص يصير نوع او مكان او زمان بل تم وعلى قول أبي يوسف كل وصي فيما وصى اليه وفول محمد من طرب والحيلة ان يقول في ماله بالكوفة خاصة دون ما سواها ونظر في الامام الخواري بان يخصه كالجهر اذا ورد على الاذن العام فانه لو اذن له في التجارة اذا عاها ثم حجر عليه في البعض لا يصح وبانهم ترددوا فيما اذا جعل وصيا في ماله على الناس ولم يجعله في ماله للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اه - لمخص او يؤيد نظر الخواري ما في الخاتمة قال أو وصيت الى فلان بقاضي ديني ولم اوص اليه غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل منهما وصي في الانواع كانه أو وصي انهما اه - ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصي الميت لا يقبل التخصص ومفاده انه لا يقصص وان تعدد الكن في الخاتمة ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والا - آخر في ماله الغائب فان شرط ان لا يكون كل وصيا فيما وصى به الى الا آخر فكل شرط عند الكل والاف في الاختلاف والقوى على قول أبي حنيفة اه

ولان يبيع عن لا يقبل  
شهادته ولان يقبض  
الا باذن مبتدأ من القاضي  
ولان يؤثر الصغير اهل ما  
ما ولا ان يجعل وصيا عند  
عدمه ولو خصه القاضي

واعل ما في الخاتمة أو لا يبيع على قول الخواري فتأمل أقول وما يجب التنبيه انه اذا أوصى الى رجل بتقرير ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على أولاده وتركتهم وان أوصى في ذلك الى غيره على قول أبي حنيفة المقتضى فلا ينفذ تصرف أحدهما باقتراضه والناس عنها في زمانها فلو كان وصي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الخاتمة فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر ان يدين عبده أو ينفذ رصيته فهو ما وصي به في كل شيء عنده وقال كل واحد وصي على ما وصي لا يدخل الاخر معه اه (قوله ولونم الخ) هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اشباه (قوله وله عزله الخ) هذه المسئلة الشائعة وقدم الشارح أول باب الوصي تفصيله بما اذا رأى القاضي المصلحة فراجع (قوله وصي وصي القاضي الخ) اي اذا أوصى وصي القاضي عنده موته الى آخره وصار الثاني كالاول لو وصاية الاول عامة (قوله وبه يحصل التوفيق) بان يحمل قوله المار ولا ان يجعل وصيا عند عدمه على ما اذا كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل ما قدمناه من الخاتمة والقنية على ما اذا كانت عامة فلا تتنافى عباراتهم فافهم (قوله بان اجر الخ) ليس هذا من كلام الفتاوى الصغرى وصورة الزياتي في كتاب القصب بان اعمار من اجنبي وقال في الاشياء والمقصود عليه انه اذا اجر بأقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع اه - وايضا اذا جازت الاعارة فالاجارة أولى ومثلها ما اذا أوصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذي يعتبر من الثلث هو رتبة الدار والعبد دون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد المصغر (قوله لانهم اقبل بموته الخ) كذا ذكره في شرح الوهبانية والاشباه جوازا عن قول الطرسوسى ان هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثالث اه - أقول والذي يظهر لي أن الأولى للاقتصاص على الجواب الثاني وهو ان المسئلة روايتين لان المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثالث مع ان ابانيتها به - دلالت فقيه ايمام أن بطلان الاجارة بسبب لا اعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كعائات قائل (قوله فلا اضرار على الورثة) اي قيام بعد الموت لان الاجارة لم يات صارت المنافع ملكهم (قوله وفي حياته لا لاهم) اي فماله استوفاه المستاجر قبل الموت لا اضرار عليهم فيه ايضا وبه سقط ما أورد عليه انه لو اجر ما جرته مائة مثلا باريهين وطال مرضه حتى استوفى المستاجر المنفعة في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثالث كان اضرارا بالورثة اه - فافهم وفي شرح البيهقي عن حزارعة المحيط حق الفرما والورثة يتعاقب ما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمنافع وما ليس به مال لان الارث يجري فيما يبق زمانين لينتقل بالموت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى زمانين اه - واعترض البيهقي هذا المصير بانه في حيز المنع لان العقود عن القصاص بالنفس ليس بمال واهذا يصح عضو المريض عنه من جميع المال اه - وأقره أبو الهوداقول وهذا يجب فان ذلك مؤيد للمصير لما نفع له فتدبر (قوله ان كان في العمادية انهم امن الثالث) ومثله في التتمه كما قدمناه في باب الفتق في المرض عن القه - الثاني وقدمناه هناك عن الوهبانية الجزم بالاول (قوله أو ضيقه) عطف خاص على عام (قوله يؤجل) اي يؤجله الحاكم كما في أدب الاوصياء وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي الهرب أو يفسخ حالا لم يقد الفنى حرره نقلا (قوله وقد قبض) الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ

ولونم اه من بعض التصرفات  
صريحه وله عزله ولو عدلا  
بخلاف وصي الميت في ذلك  
كله وفي الخاتمة وصي وصي  
القاضي كوصيه الوصية  
عامة انهمى وبه يحصل  
التوفيق وفي الفتاوى  
الصغرى تبين في مرضه  
انما ينفذ من الثالث عند  
عدم الاجارة الا في تبين في  
المنافع فينفذ من الكل  
بان اجر بأقل من اجر المثل  
لانهم اقبل بموته فلا اضرار  
على الورثة وفي حياته لا لاهم  
اهم لكن في العمادية انما  
من الثالث فله رويان  
\* باع مال اليتيم أو ضيقه  
والمستري مفلس يؤجل  
ثلاثة ايام فان نقد والافسخ  
فان أنكر الشراء وقد قبض  
يرفع الوصي الامر للحاكم



العقد ط (قوله في قول) اي الحاكم بهدان - فله خلاف قال المجمل الدين الخاصي ويجوز مثل  
 هذا الفسخ وان كان تعلية بالانفاضة وانما يحتاج الى دفع الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك  
 التصوم بعد انكار المشتري البيع يكون فسخا - حكم الاصل فيلزم الوصي كالتواقيلا  
 حقيقة - اما اذا نسخ الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل يرجع المالك الميت لكل راية القاضى  
 ومثورها ومثله في الخمانية ادب الاوصياء - (تنبيه) - لو استباع مال اليتيم الا مثلا بالالف  
 والافس بالالف والتمائة يبيعه الوصي من الاطلاق ولا يفتت الى زيادة الافس - حذر من  
 التاف كافي الخمانية وغيرها ادب الاوصياء - (قوله لم يجوز لاعتد الحاكم) ذكر ذلك في البرازية  
 في منسوب القاضى كما قد مناه عن اى اول باب الوصى واما وصى الميت فمرد في المتن انه  
 لا يصح رده بعد قبوله بغيره الميت لانه لا يملك ان يبرأ من وصيه وفي البرازية عن الايضاح اراد  
 عزل نفسه لم يجوز لاعتد الحاكم لانه القزم القيام فلا يملك ابراهه الا بضرورة الوصى او من يقوم  
 مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال اليتيم واذا حضر عند الحاكم في نظر في حاله ان ما هو نا  
 قادر على التصرف لا يجوز له لانه اتمم القيام ولا ضرر للوصى في ابقائه وان عرف بجهل وكثرة  
 اشغاله انخرجه لضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه - فله اذ قامه باموره بعد ما لم  
 العزل اه وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان الخ وقد مناذلك  
 فراجع (قوله سمع) قال في الخمانية بعده وكذا الوارث انه قبض ببيع ما على الناس من  
 تركه والده ثم ادعى على رجل دينه والوالد سمع دعواه اه قال في الشرح لاياله اعدم ما يمنع منها  
 اذ ليس فيه ابر المعلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بمجرد البيع لزم ابراه فليس مانعا من  
 دعواه وقد اشبه على صاحب الاشياء فظن انه من قبيل البرائة العامة وانه مستثنى من غيرها  
 الدعوى اه ملخصا اقول هذا لا يظهر على ما في ادب الاوصياء عن المتن وغيره من زيادة  
 قوله ولم يبق عند الوصى لا قبل ولا كثير الا استوفاه الخ فهو اقرار ابراهين والاقرار حجة على المقر  
 نامل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل العلم وقال الشارح هناك ولا تناقض لعل قوله لم يبق  
 حق اى مما قبضته على ان الابرار من الاعيان باطل اه وغمام الكلام هناك (قوله للوصى الاكل  
 الخ) قد مناه عن الخمانية انه استهان اذا كان محتاجا بقدر ما سعى قال في ادب الاوصياء والقياس  
 ان لا ياكل لهوم قوله تعالى ان الذين باكلون اموال اليتيم ظالما قال القصة وامل قوله تعالى  
 ومن كان فقيرا فسخ به هذه الآية فانت فكاكته يلى الى اختيار التام وهو قول الامام قال في  
 القنية قال ابو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية من جوعه لا يوجب ضمانا اه قال  
 الاسيبياي في شرحه الا اذا كان له اجر معلوم نيا كل بقدره (قوله له ان يتق الخ) كذا في  
 مختارات النوازل وفي الخلاصة وغيره ان كان صاحب ذلك جازوا الوصى ما جاوزوا والا  
 فعليه ان يتكف في تدبيره بما يقرأ في ملاته اه فلم يقيد بالقراءة الواجبة تامل وفي القنية  
 ولا يضمن ما انفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيمة وغيره ما في خلع الخطاب او الخطبة وفي  
 الضمايات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعباد وان كان له منه بدوى الخ في ضمايات الخلية  
 لا تقارب الجيران ما لم يسرف فيه وكذا اورد به ومن عنده من الصبيان وكذا العبيدين وقال  
 بعضهم بغيره في ضمايات المودب والعبيدين اه ملخصا وفي المغرب وعن أبي زيد الادب اسم

ففي قول ان كان بينه وبين  
 فقد فسخته قبل الوصاية  
 ثم اراد عزل نفسه لم يجوز  
 الاعتد الحاكم - دفع لليتيم  
 ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم  
 على نفسه انه لم يبق له من  
 تركه والده لا قبل ولا كثير  
 ثم ادعى شيئا في يد الوصى انه  
 من تركه ابي وبرهن نسبه  
 للوصى الا كل والركوب  
 بقدر الحاجة قال تعالى  
 ومن كان فقيرا فدا كل  
 بالمعروف له ان يتق في  
 تعليم القرآن والادب ان  
 تامل ذلك والا فليست  
 عليه بقدر ما يتعلم القراءة  
 الواجبة في الصلاة ونحوه

يقع على كل رياضة محدودة يتصرف بها الانسان في فضيلة من الفضائل اه (قوله جعل للوصى  
 مشرفا الخ) قد مناه الكلام عليه (قوله للاب اعارة طه الخ) في شرح الطحاوي للاسيبياي  
 للوصى والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهو ادعى بحفظ جدها وفي القنية  
 عن النوازل انيس للاب ذلك لانه ليس من توابح التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعارة طه اما  
 اعارة ماله فذلك عند البعض استفسانا لاعتد العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط  
 له اعارة الولد اذا كان غلظة الاستاذة لم الحرفة واغفر ذلك لا يجوز اه ادب الاوصياء (قوله  
 يملك الاب لا الجد الخ) اقول عبارة المجتبى مات عن اولاد صفار واب ولا وصى له يملك الاب  
 ما يملك الوصي فيه فينذ وصاياه ويبيع العروض والعقارات قضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا  
 رأيت في نهضتي فتأمل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى ما قد مناه قبيل الفصل عن الخمانية من  
 ان وصى الميت يملك بيع التركة افضاء دين الميت بخلاف الجد ولو قال الشارح يملك الاب مالا  
 يملك الوصى لكان كلاما ظاهرا معني ويكون ما بعده من المسائل تقر ببعائه عليه فانما يحتاج الى  
 الاب فيها الوصى وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسألة وزاد على ما في  
 حاشية الجوى وغيره سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل ابو الصغير  
 لا ابو الميت (قوله بخلاف الوصى) فانه لا يجوز فسخه مالا مشتركا بينه وبين الصغير الا اذا كان  
 للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيوع لما في  
 القصة من معنى المبادلة والافراز فكل من يملك من الاوصياء يبيع من التركة يملك قسمه  
 ومن لا فلا والوصى لا يملك بيع مال أحد الصغيرين من الاخر فلا يملك قسمة ذلك لانه يكون  
 قاضيا ومقتاضا - فلا يجوز كذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الاخر فلا يملك كان القصة  
 بخلاف الاب فله ان يقامه مال اولاده والحيلة للوصى ان يبيع حصه أحد الصغيرين فيقاسم  
 مع المشتري ثم يشتري منه ما باعه بالثمن ولو في الورثة كذا دفع لهم حصتهم وأقرز مالا صغارا جله  
 بلا تعب - يجرى جازان القصة ما جرت بين الصغار بل بين الكبار والعقار وكذا الوفاة الوصى مع  
 الموصى به بالثالث وأما ذلك الثاني للصغار وعظام ذلك في فصل القصة من ادب الاوصياء وليكن  
 قوله وكذا أحد الوصيين الخ قال فيه ان تصرف الوصى بالبيع والشر لا يجزى يجوز  
 بالقيمة وبالغبن اليسير وكل من اليتيمين اجنبي من الاخر اه وقد مناه نحو (قوله ولو باع الاب  
 أو الجد الخ) تقدمت هذه المسئلة عن ابن الكمال قبيل قوله ولا يتصرف في ماله ثم ان يبيع الجد انما  
 يجوز للصغار النفقة والدين على الصغار لا الدين الذي على الميت او ان يبيع ذوصاياه كاتقدم فلا  
 تغفل (قوله اذا لم يكن فاسد الراى) الظاهر انهم لم يفسدوا هذا التفصيل في الوصى لان الميت أو  
 القاضى لا يختار الوصاية الا من كان من أهلها يحسن تدبير امر اليتيم ط اقول قد صرح حوايان  
 الوصى حكمه حكم الاب المفسد وحيث لا حاجة الى التفصيل فيه فانهم (قوله لم يجوز اى الا  
 اذا باعه بضع القيمة كما قد مناه قويا وفي المنقول روايتان) قد مناه ان الفتوى على عدم الجواز  
 (قوله ولو اشترى طه الخ) قد مناه اول الفصل الكلام على ذلك مستوفى (قوله لو جوبه ما)  
 اى الثوب والطعام والمراد النفقة والكسوة والاولى اقراد الصغير للعطف باو (قوله وبغلة)  
 اى فى أنه يرجع بقيمة الدار والعبدان أشهد والاولى حذف الباء (قوله لا يرجع) اعدم وجوبه

جعل للوصى مشرفا لم  
 يتصرف بدونه وقيل  
 للمشرف ان يتصرف وفيه  
 للاب اعارة طه الخ اتفاقا  
 لامله على الا كثر وفيه يملك  
 الاب لا الجد عند عدم الوصى  
 ما يملك الوصى يملك الاب  
 لا الجد قسمة مال مشترك  
 بينه وبين الصغير بخلاف  
 الوصى يملك الاب والجد  
 بيع مال أحد طه لا يخر  
 بخلاف الوصى ولو باع الاب  
 أو الجد مال الصغير من  
 الاجنبي يملك قيمته جازا لم  
 يكن فاسد الراى ولو فاسده  
 فان باع عقاره لم يجوز في  
 المنقول روايتان ولو اشترى  
 طه فوبأوطعا ما واشهد  
 انه يرجع به عليه يرجع لوله  
 مال والا لوجب به ما عليه  
 حينئذ وبغلة لو اشترى له  
 دار أو عبدا يرجع سواء  
 كان له مال أو لا وان لم يشهد  
 لا يرجع كذا عن أبي يوسف







أي من الرجل ويكره مع امرأة ولو محرما لمواز كونه أنثى فيكون سافرا أمرا أتينا به المحرم  
 لهم أو ذلك سرام اتقاني (قوله بعد تقررا شكاه) أي تقرره عندنا بما به كالوراءين له ثديين  
 وطية قلت ويحصل التوفيق أي فلا خلاف في المسئلة والظاهر أن الذي أروهم المصنف  
 أنهم أقولان كلام الزباني حيث قال وان قال الخثي أن رجل أو امرأة لم يقبل قوله ان كان  
 مشكلا لانه دعوى بلا دليل وفي النهاية عن الذخيرة ان قال الخثي المشكل أنا ذكروا أنثى  
 فاقول له لانه أمين في حق نفسه والقول للأمين ما لم يعرف خلاف ما قال والاول ذكره في  
 الهداية اه كلام الزباني ملخصا أقول ولا منافاة بينه ما لان مراد الذخيرة بالخثي المشكل  
 الذي لم يظهر لنا اشكالا بدليل قوله ما لم يعرف خلاف ما قال ويدل عليه أيضا آخر عبارة  
 الذخيرة المذكورة في النهاية ونصه ما لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال فصدق  
 فيما قال ومتى عرف كونه مشكلا فقد عرف خلاف ما قال وعرف انه مجازف في عقالة لانه  
 لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلا لا ما يعرفه نحن اه وهذا قطع الزباني فاهم ان ما في  
 الذخيرة خلاف ما في الهداية وتبعه المصنف في جملة ما أقولين مع أنه في الكفاية شرح كلام  
 الهداية بكلام الذخيرة (قوله الآن يصح على هذا) أي على انه أراد قبل تقررا شكاه ويؤيده  
 ان السيد قدس سره لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التي لا تقر راننا اشكالا فانه قال  
 وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يراه غيره ثم قال واذا أخبر الخثي بحض أو في  
 أو ميل الى الرجال أو النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا أن يظهر كذبه يقينا مثل  
 أن يخبر بأنه رجل ثم يدفنه بترك العمل بقوله السابق اه (قوله ويصح) أي بخبره ان يجه  
 أجنبي وبغـ يرها ان يجه ذورهم محرم منه ويمرض الاجنبي وجهه عن ذراعيه لمواز كونه  
 امرأه ولا يشترى جارية للفعل كما كان يفعل للفتان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء  
 غير مفيدة عنابة وكذلك كانت له امة فان ملكه وان بقى بعد موته الا أن الامه لا تقبل سيدها  
 بخلاف الزوجة وبه اندفع ما أورده ابن الكمال من قيامه ككاحه في الدر المنثور (قوله ولا  
 يحضر) أي لا يقبل رجل ولا امرأة نهابة ومعارض والتقييد بالمراهق لكونه بعد البلوغ  
 لا يبق مشكلا غالبا (قوله ذكر أو أنثى) أي ذكر كان الميت أو أنثى وفي بعض النسخ ذكر  
 بالجر (قوله ونسب نسبية غيره) أي تعطية لانه ان كان أنثى أقيم واجب وان كان ذكر  
 لا تضره النسبية فيلبي وله أن أراد بالواجب شتر عورة الأنثى والافان نسبية مستحبة لا واجبة  
 منح (قوله ثم هو) أي الخثي فبشر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولودفن مع رجل في قبر  
 واحد له ذر رجل خلف الرجل ويجعل بينهما حاجز من صعيد ولومع امرأة قدم عليهم الاحتمال  
 انه رجل ويكفن في خصة أو تاب كالمراة ونظامه في المخ (قوله في أحكامه) أي في بحث أحكام  
 الخثي وذكروا في المخ أيضا (قوله يعني أسوأ الخالين) انما حول العبارة يشهد كونه محرما  
 على تقدير اه ح قال في المخ اعلم ان عند أبي حنيفة أقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان  
 كان ذكر أو الى نصيبه ان كان أنثى فأيهم أقل به طهارة وان كان محرما وعلى أحد التقديرين  
 فلا شيء له (قوله وقالان نصيب النصيبين) أي نصف مجموع حظ الذكروا أنثى ثم اعلم ان هذا قول  
 الشعبي ولما كان من أشياخ أبي حنيفة وله في هذا الباب قولهمم اختلاف أبو يوسف ومحمد في

بعد تقررا شكاه لا يقبل  
 وقبل يقبل قلت ويحصل  
 التوفيق ويضعف ما نقله  
 القهـ تاني عن شرح  
 الفرائض لا يبعد غيره الا  
 أن يصح على هذا اقتبسه  
 (ولومات قبل ظهور حاله لم  
 يعمل ويصح بالمصنف) لتعذر  
 الفـ لـ (ولا يحضر) حال  
 كونه مرافقا (عـ رـ ميت  
 ذكر أو أنثى ونسب نسبية  
 غيره ويصح الرجل بقـ رب  
 الامام ثم هو ثم المرافقة الى  
 عايم) رعاية خلق الترتيب  
 ونظام فروعه في أحكامه  
 من الاشياء بل عندى تأليف  
 محمد بن عبد الله في الميراث  
 (أقل النصيبين) يعني  
 أسوأ الخالين بهـ في كما  
 منصفه وقالان نصيب النصيبين  
 (ولومات أبوه وتركه) معـه  
 (أبنا) واحد (لهمم) ان  
 وللخثي سهم

وعند أبي يوسف ثلاثة من سبعة وعند محمد خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة ثلثهم من ثلاثة (لانه الأقل) وهو منسوبة  
 به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل تقدره ذكر قدرنا كزوج وأم وشقيقة هي خثي مشكل فله  
 النصف على انه عصبة لانه الأقل ولو قدر أنثى كان له النصف وعالت الى ٦٣٩ ثمانية ولو كان محرما على أحد

تقوى يحس فليس هو قولاه مالان الذ في السراجية ان قول أبي حنيفة هو قول أصحابه وهو  
 قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وذكر في النهاية والكفاية ان الذي في عامة الروايات ان  
 محمد مع الامام وكذا أبو يوسف في قوله الاول ثم رجع الى ما نسر به كلام الشعبي (قوله وعند  
 أبي يوسف الخ) قال الزباني واختلف أبو يوسف ومحمد في تخريج قول الشعبي فقال أبو يوسف  
 الميراث بينهم ما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخثي ثلاثة اعترض به كل واحد منهم بحالة  
 انقراده فان الذكروا كان وحده كان له كل المال والخثي لو كان وحده كان ذكروا  
 في ذلك والافان نصف المال فيما خـ ذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة  
 أرباع المال وللابن أي الواضح كل المال فيجعل كل ربع سهم فباغ سبعة أسهم للابن أربعة  
 وللخثي ثلاثة لان الابن يـ حتى الكل عنـ الانفراد والخثي ثلاثة الأرباع فيضرب كل منهما  
 بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بن عيسى ما على اثني عشر سهم سبعة للابن وخـ  
 للخثي اعترض به كل واحد منهم بحالة الاجتماع فلو كان الخثي ذكرا فالحال بينهم ما نصيبين ولو  
 أنثى كان الثلاثة اقسمة على الذكورة من اثنين وعلى الأنوثة من ثلاثة فيضرب أحدهما في  
 الآخر فباغ ستة للخثي على أنه أنثى سهمان وعلى أنه ذكرا ثلاثة له نصفه وانصف الثلاثة  
 كسـ فتضرب الستة في اثنين فباغ اثني عشر فباغ ستة على أنه ذكرا وأربعة على أنه أنثى فله  
 نصيبه خمسة اه ملخصا ونظامه فيه وأشار في الهداية الى اختيار قول محمد للاقتضا على  
 تقابل نصيب الخثي وما ذهب اليه محمد أقل مما ذهب اليه أبو يوسف بسهم من أربعة وغمانين  
 سهم او طريق معرفته أن تضرب السبعة في اثني عشر فباغ أربعة وغمانين وحصة الخثي  
 من السبعة ثلاثة فاضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصة من الأنثى عشرة خمسة  
 فاضربها في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت بينهم من أربعة وغمانين كافي  
 العنابة وغيرها (قوله وولديه) أي أخوين لام (قوله ولومات عن عم الخ) أي لومات رجل عن  
 عمه وعن ابن أخيه حال كون ابن الاخ خثي فالضرب في عمه للرجل الميت وهذا مثال لحرماته  
 على تقدير الأنوثة وما قبله على تقدير الذكورة (قوله وكان المال للم) لان بنت الاخ لا ترث  
 ولو قدر ذكر كان المال كله دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم ط والله تعالى أعلم

(مسائل شتى)\*

(قوله جمع شتيت الخ) فهو فعـ ليعني فاعل جعل على فعل بمعنى مفعول كـ يعني مريض  
 ولذا جمع على فعلى قهـ تاني (قوله ملايد ذكر) الاول ما لم كما عبر غيره (قوله فيمنع) أي من  
 الشك الاول بعد تائم الم أخرى (قوله بل أولى) لان تأيم المانع في التصرف فوق تأيم غيره  
 منح فاذا كان عرق الجلالة اتي غـ ذبت بالنجاسة الجامة فنجس عرقه ومن المانع  
 أولى (قوله وما أسج) من السجاسة وهي القبح كافي القاموس (قوله قال ابن العز) بهـ له  
 فيجوز وهو من سراج الهداية (قوله فيمنع) أي فيمنع اذا كان عرقه نجسا فينقض لفائدة كل

كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز فيمنع فيمنع فيمنع وهو عرق غريب ويخرج  
 عرقه عليه

التقدير بين فلا شيء له كزوج  
 وأم وولديه أو شقيقة هي خثي  
 فلا شيء له لانه عصبة ولو قدر  
 أنثى كان له النصف وعالت  
 الى تسعة ولومات عن عمه  
 وولد أخيه خثي قدر أنثى  
 وكان المال للم والله تعالى  
 أعلم

(مسائل شتى)\*

جمع شتيت بمعنى متفرقة  
 وهو من دأب المصنفين  
 اندارك ما لا يدكر فيها كان  
 يحق ذكره فيه قلت وقد  
 ألحقت غالبها بحالها والله  
 الحمد (عرقه) من الخمر  
 خارج نجس) هذه مقدمة  
 صفري في نساها كلام قد  
 وهذا في أوائل نواقض  
 الوضوء (وكل خارج نجس  
 ينقض الوضوء) هذه مقدمة  
 كبرى وهي مسئلة عندنا  
 (فيمنع) ان عرقه من  
 الخمر ينقض الوضوء) لكنه  
 يحتاج لاثبات الصفري  
 وحاصله ما في الذخائر  
 الاشرقية لابن الشهادة  
 معن بالاعتقبي عرق الدجاجة  
 الجلالة نجس طالع وعليه  
 فـ عرق مد من الخمر نجس بل  
 أولى ثم قال وما أسج من



قلت قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية أما الأولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد عن يده عليه وأما الثانية فلم يدم تسليم المقدم الأولى ولا يشهد لطلالته ما يشهد له الجدي اذ اذني بان الخنزيرة داء لوالد أكله بصيرورته ثم اكا لا يبق له أثر كذلك تقول في عرق مدمن الخمر ويكفيها في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح (خير زجدي خلاصة خرافة فان كان الخمر صلبا يري به أو كل الخبز ولا يفسد) خرافة (الدهن والماء والحنطة) للضرورة (الا اذا ظهر طعمه أولونه) في الدهن ونحوه لغيره واما كان الصرع عنه من ذنوبه (في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح) تقدم في باب الوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة عند ما وقت العصر) على قول عامة مشايخنا اشباه وقد مرنا في الجمعة عن الآثار خاتمة (الخروج من الصلاة لا يتوقف

خارج نجس ينقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) اي تفرد ابن العز باستنباطه (قوله لا يشهد له رواية) اي دليل منقول ولا رواية اي دليل معقول (قوله ويشهد لطلالته الخ) حاصله استدلال بالقياس على مسئلة الجدي يصاح الاستحالة ولذا فرغ عليه بقوله كذلك قول الخ ولا يجني أن القياس دليل معقول فافهم (قوله بصيرورته) علة كما يه في خلاف الجلالة فان ما تناوله كونه جامدا لا يصير مستحكما بل يحصل لها الى تقوقف فساد تامل

ح (قوله ويكفيها في ضعفه غرابته الخ) قال الرمي أيضا في حاشية المخ و قد قدم في كتاب الاشربة عن المحقق ابن وهبان انه لا يفرق بين ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخافة لاقوا عدم ما لم يعضده نقل من غير مولى ينقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مدمن الخمر ناقض للوضوء سوى ما يجهله ابن العز وقد يفرق بان مدمن الخمر يحاط والجلالة لا تخط حرق لو كانت تخط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها غاية ما فيه انه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا تنقض بالشك على انما أثبتنا النقص بالخارج المحقق النجاسة من غير السيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كاية بيننا وبين الشافعية فكيف يثبت النقص بشئ موهوم وأيضاً نفس عرق الجلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكرهه لهما اذا تغيروا نقي وانما يتعاملون الكراهية في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقص بها انما يكون بما لا يرب فيه ويلزم مما يجزمه ابن العز نقض الوضوء بعرق من أكل أو شرب نجاسة ما في زمن مسدود منه ولم يقل به أحد اه ملخصاً أقول ويلزم عليه أيضاً النقص بدموعه وريقه لانهما كالعرق وأن يكون حكمه حكم المذوق ونحوه ريقه دائماً وهذا لم يقل به أحد أيضاً وقد قدم الشارح في كتاب الطهارة ان سور الابل والبقر الجلالة مكروه تنزيهاً وفي الخاتمة ان عرق الجلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هي معظم الطريق كافي القاموس والمراد طريق الفقه (قوله عن السرح) بمهمات قال في جامع اللغة السرح المسال ونحوه عظام طوال والمراد بها مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصراحة (قوله فان كان الخمر صلباً) يضم الصاد المهملة أي يابس اذا في مختارات النوازل وان كان متفتتاً لم يتغير طعمه يؤكل أيضاً اه (قوله ولا يفسد الخ) قال في البصر في المحيط وخروجه الفارة وبوله النجس لانه يستحيل الى تقوقف فساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لاني الطعام والشراب فصار معقراً فيه ما وفي الخاتمة بول الهرة والفارة وخروجه ما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والذوب وبول الخفايش وخروجه لا يفسد دلته ذرا الاحتراز عنه اه وفي القهقهة تاني عن المحيط خروجه الفارة لا يفسد الدهن والحنطة المطعونة طالم يتغير طعمها قال أبو الليث وبه ناخذ (قوله في السنن الرواتب) وهي الآثار رباعية الظهور رباعية البعثة القبلية والبعثة و هو اذ هو الاصح لان آثاره القرائن واحترز به عن الرباعيات المستحبات والتوافل فانه يصح في علي النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح أقاده ط (قوله في الجمعة) اي في يومها فان سارده فيها ساعة اجابة اي للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخطب الى أن يفرغ

من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النووي وهو الصحيح بل هو الصواب اه قال ط ويكنى الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر أنهم اذا قرأوا في جميع وقت العصر وهو من حين يلوح ظل الشئ مثله أو مثله على الاختلاف في القولين الى الغروب جوى (قوله على قوله عابكم) اي في التسليمة الاولى (قوله بعده) اي بعد السلام قبل قوله عليكم منغ والاولى أن يقول له ليرجع الظهر الى مذكور صريحاً وهو عليكم (قوله انقوب نجس وطب) اي مبتل بما ولم يظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة بخلاف المبتل بول البول لان التساوية حينئذ عين النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة من لون أو طعم أو ريح فانه يتنجس كما حقه شارح المنية وجرى عليه الشارح أول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا لم يتقاطر منه بأصغر لا يفصل منه شئ وانما يتل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس به وذكر المرغينة في ان كان اليباس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بالامن النجس الرطب وان كان اليباس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليباس النجس يأخذ بالامن الطاهر ولا يأخذ الرطب من اليباس شيئاً يزيله وظاهر التعليل ان الضمير في بسيل وعصر للنجس وبه صرح صاحب مواهب الرحمن ومشى عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالكثرة وغيره انه للطاهر وهو صريح بعبارة الخلاصة والخاتمة ومنية ماصلى وكثير من الكتب كالفهستاني وابن الكمال والبرزانية والبحر والاول أحوط ووجهه أظهر والثاني أوسع وأسهل فيتم صريح ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بالاذكر خلاف وفي بعضها بافظ الاصح (قوله كالوشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغينة في وقد جعله الزيلعي منوعاً عليه حيث قال عقب عبارته السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبتل على جبل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضيان في فتاواه اذ انام الرحى على فراش فاصابه من ويس وعرق الرجل وابتل القرائن من عرقه ان لم يظهر أثر البطل في بدنه لا يتنجس به مدون كان العرق كثيراً حتى ابتل القرائن ثم أصاب بال القرائن جده وظهر أثره في جده يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فغسل على أرض نجسة بغيره كعب فابتل الأرض من بطل رجله واسود وجه الأرض لم يكن لم يظهر أثر بطل الأرض في رجله فصلى جازت صلاته وان كان بطل الماء في رجله كثيراً حتى ابتل وجه الأرض وصار طيناً ثم أصاب الطين وجهه لا يجوز صلاته ولو مشى على أرض نجسة موطئة ورجله يابس لا يتنجس اه (قوله على أرض نجسة) بان كانت مطبوعة بنحو الزبل اما لو أصابته نجاسة وجفت لم تبقى نجسة ولم تعد نجاسة باصابت الماء على المعتمد (قوله كالعلماء) اي واقضائه العمال والمقاتلة وذرائعهم والقدرا الذي يجوز لهم أخذه كقائمتهم ابن الشحنة (قوله ظفر عا هو وجه البيت المال) كذا في بعض النسخ وفي أغلام بدون هو عليه فوجه البناء لا مة قول قال في البرزانية قال الامام الخوافي اذا كان عند مودعة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودعة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه البيت المال اضاع لانهم لا يصرفون مصادره فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه منغ

من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النووي وهو الصحيح بل هو الصواب اه قال ط ويكنى الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر أنهم اذا قرأوا في جميع وقت العصر وهو من حين يلوح ظل الشئ مثله أو مثله على الاختلاف في القولين الى الغروب جوى (قوله على قوله عابكم) اي في التسليمة الاولى (قوله بعده) اي بعد السلام قبل قوله عليكم منغ والاولى أن يقول له ليرجع الظهر الى مذكور صريحاً وهو عليكم (قوله انقوب نجس وطب) اي مبتل بما ولم يظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة بخلاف المبتل بول البول لان التساوية حينئذ عين النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة من لون أو طعم أو ريح فانه يتنجس كما حقه شارح المنية وجرى عليه الشارح أول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا لم يتقاطر منه بأصغر لا يفصل منه شئ وانما يتل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس به وذكر المرغينة في ان كان اليباس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بالامن النجس الرطب وان كان اليباس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليباس النجس يأخذ بالامن الطاهر ولا يأخذ الرطب من اليباس شيئاً يزيله وظاهر التعليل ان الضمير في بسيل وعصر للنجس وبه صرح صاحب مواهب الرحمن ومشى عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالكثرة وغيره انه للطاهر وهو صريح بعبارة الخلاصة والخاتمة ومنية ماصلى وكثير من الكتب كالفهستاني وابن الكمال والبرزانية والبحر والاول أحوط ووجهه أظهر والثاني أوسع وأسهل فيتم صريح ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بالاذكر خلاف وفي بعضها بافظ الاصح (قوله كالوشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغينة في وقد جعله الزيلعي منوعاً عليه حيث قال عقب عبارته السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبتل على جبل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضيان في فتاواه اذ انام الرحى على فراش فاصابه من ويس وعرق الرجل وابتل القرائن من عرقه ان لم يظهر أثر البطل في بدنه لا يتنجس به مدون كان العرق كثيراً حتى ابتل القرائن ثم أصاب بال القرائن جده وظهر أثره في جده يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فغسل على أرض نجسة بغيره كعب فابتل الأرض من بطل رجله واسود وجه الأرض لم يكن لم يظهر أثر بطل الأرض في رجله فصلى جازت صلاته وان كان بطل الماء في رجله كثيراً حتى ابتل وجه الأرض وصار طيناً ثم أصاب الطين وجهه لا يجوز صلاته ولو مشى على أرض نجسة موطئة ورجله يابس لا يتنجس اه (قوله على أرض نجسة) بان كانت مطبوعة بنحو الزبل اما لو أصابته نجاسة وجفت لم تبقى نجسة ولم تعد نجاسة باصابت الماء على المعتمد (قوله كالعلماء) اي واقضائه العمال والمقاتلة وذرائعهم والقدرا الذي يجوز لهم أخذه كقائمتهم ابن الشحنة (قوله ظفر عا هو وجه البيت المال) كذا في بعض النسخ وفي أغلام بدون هو عليه فوجه البناء لا مة قول قال في البرزانية قال الامام الخوافي اذا كان عند مودعة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودعة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه البيت المال اضاع لانهم لا يصرفون مصادره فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه منغ

على قوله (عليكم) وحينه (فلو دخل رجل في صلاته بعده لا يصير دخلاً فيها) قدمناه في صفة الصلاة (انقوب نجس وطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر) كذا الفسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر (لكن لا يسل لعصر لا يتنجس) قدمناه قبيل كتاب الصلاة (كالوشر الثوب المبتل على جبل نجس يابس) أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خاتمة (نوى الزكاة الا انه عام قرضا جاز) في الاصح لان العبارة لأقرب لالسان (منه حظ في بيت المال) كالعالم (ظفر عا هو وجه البيت المال) له أحد ديانة (قدمناه قبيل باب المصرف) (أظهر في رمضان في يوم لم يكفر حتى أفطر في يوم آخر



(قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحج مجتبي ثم قال واختلف في التداخل فقيل لا يجب الثانية لتداخل السبب وقيل يجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تدخل (قوله ولو في رمضان الخ) لو وصلية وأشار الى أن التقييد بمرضان واحد خلاف الصحيح وهو رواية عن محمد قال في المجتبي وأصح ثم مشايخنا قالوا لا إجماع على ذلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة لا اعتبار بمقتضى التداخل (قوله ولم يبين) أي انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضان الخ) قال الزيلعي وكذا الوصام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضا يجوز اهـ وعليه فالقاضي انه لو كان عليه يومان من رمضان ففقد نوى يوما ونوى عنه ما يجوز صومه عن أحدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكره مكيين أن المراد أنه نواه عن يوم واحد من جملة التبيين شهره حيث قال واعلم أن المراد من قوله ولو عن رمضان قضاء أحد رمضان وان لم ينو الصائم أول أو آخر رمضان ولم يردجهما في التبيين لأن نوى القربتين في الصوم متعلق فليتام اهـ أقول وبزيد قول المتن كقضاء الصلاة الخ فان معناه أنه لو فاته الظاهر من يومين مثلا ففقد نوى ظهور يومين أحدهما يومين صحيح وليس المراد أنه نوى ظهور واحد من اليومين بقراءة ما بعده وفي قول مكيين لأن نوى القربتين الخ متناهة له في كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قبيل باب صفة الصلاة أنه لو نوى فائتين فلا نوى لمن أهل القربتين والافا اهـ ومقتضى ذلك أنه في الصوم يلغوا ولا ترتيب فيه لأنه خاص بالصلاة وبه تأيد كلام مكيين وتامل ذلك مع الأصل الآتي قريبا (قوله صح أيضا وان لم ينو الخ) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن القهس متناهي عن المنية انه الأصح اهـ ونقل ط تصحيحه عن الولوالجية أيضا وان التبيين أحوط (قوله والأصح اشتراط التبيين الخ) صحه أيضا في متن الملائني فقد اختلف الصحيح والتبيين أن يبين أنه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة أن يبين الصلاة ويومها بان يبين ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر جاز وهوذا خلاص من لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشتبهت عليه أو أراد التمهيل على نفسه والأصل فيه أن القروض متفرجة فلا بد من تعيين ما يرد أداءه والشرط تعيين الجنس الواحد وبالتالي لا يشرع لتعيين الاجناس المختلفة أما التبيين في الجنس الواحد أي في إفراجه بعضها عن بعض فهو اقرب لعدم التنازع حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فقام نوايا عن قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما إذا نوى عن رمضان أو عن رمضان آخر لاختلف الجنس فصار كالنوى ظهر يومين أو ظهر عن عصر أو نوى ظهر السبت وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب كالمسحوات حتى الظهرين من يومين فان الأول في يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان التمهيل به هو الشهر وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بالتمام فلا يحتاج فيه إلى تعيين يوم كذا بخلاف رمضان في يلى المتناهي (قوله ثم رأيت) أي هذا التفصيل نقله عنه أي عن المحيط في الاشياء فانهم (قوله وهذا مشكل) لما صار كل صلاة جنس لا يختلف أسبابها فثبت شرط التبيين لتمييز الاجناس المختلفة ولأنه لو كان الأمر كما قاله في المحيط لجزم وجوب الترتيب أيضا

لا مكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التبيين عند الترتيب ولا يبيده كذا أفاده الزيلعي (قوله خلافه) أي من التبيين ولو بول ظهور آخر مثلا ط (قوله وهو المعقد) قد علمت ان الثاني معصم وان كان الاحوط التبيين ط (قوله والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شيء أو فقيله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة وله ذلوا حرق العذرة وصارت رمادا طهرت بالاستحالة كالحرق اذا تحلل وكالحرق اذا وقع في المعصية وصار طها وعلى هـ اذا قالوا اذا نجس التنوير يطهر بالنار حتى لا يتنجس النجس وكذلك اذا نجس عصبه الطيار طهر بالنار زيلعي قال السامحاني وجه هذا البطلان ما عزي لا يبيد أن النجس المذوق بالماء النجس يقوم بالطاهر لانه لا يدخل النار ومكث أدنى مدة لم يبق أثر النجاسة فيه لا ظاهر ولا باطنا اهـ (قوله وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان أو نائبه الخراج لرب الارض أو وجهه ولو بشقاعة جاز عند الثاني وحل له صوم فاقالاته بوجهه يفتي وما في الخاوي من ترجيح حله لغیر المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجتماعا ويخرجه بنفسه لانه قراخا في قاعدة تصرف الامام منوطا بالمصلحة من لا يشاءه من بالبرازية فتنبه اهـ أي من انه لو ترك السلطان العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا يضمن (قوله عن زراعة الارض) أي الماء لو كرههم (قوله المسحوقه) أي المسحق الخراج (قوله رعاية للعقيد) لانه لا وجبه الى ازالة ملكهم بل ارضاهم من غير ضرورة ولا الى تعطيل حق المقاتلة فتعين ما قلنا زيلعي (قوله بانه القادر) أي على الزراعة لانه لو لم يبعها يفتقر حق المقاتلة في الخراج أصلا ولو باع يفتقر حق المال في العين والفوات الى خلاف كلا فوات فيبيع بحقيقة النظر من الجانبين زيلعي هـ ذاق قد ذكر في البصر انه قبل البيع ان شاء دفعها الى غيره من اربعة وان شاء زرعه بنية من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها من اربعة باعها الخ (قوله قلت الخ) أصله للمصنف حيث استكمل قوله وأخذ الخراج الماضي بمالي الخاتمة من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤدستين عند أي خيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى وبسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية هـ اذا عجز عن الزراعة فان لم يجهز يؤخذ بالخراج عند الكل اهـ (قوله فيجعل الخ) لم يجهز له على حالة عدم الجهل لان فرض مسئلتنا في الجهل فانهم (قوله الماضية فقط) أي التي يجهز وافيها وهي التي قبل السنة التي دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يصح لاندخل بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرد عليه أنه بـ خراج هذه الماضية لان وجوب الخراج بانخر الحول لا بول بخلاف الجزية كما صرح به في البصر فانهم (قوله تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت لو اختلط مع ذلك المينة أو الخنزير لا يفتق به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يحل أكله بل يستصحب به أو يبيعه مع بيان عيبه أو يدبغ به الجلود ويفسدها لان الغالب تباع للغالب ولا حكم بالتبع ولو كان معه ثياب مختلطة في حالة الاضطراب بان لا يجهز طهرا يمين ولا ما يفسدها به تحرى مطلقا لان الصلاة بشوب نجس يمين ومبينة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والا بان كانت المبينة أكثر واستوى

قول المحقق المسحوقه  
الشرح التي بأيدينا المسحوقه  
وعليها كتب الطحطاوي  
٥١

خلافه وهو المعقد كذا في  
التبيين اهـ بحرفه  
فليتنبه لذلك (رأس شاة  
متألم بدم أحرق) رأسه  
(وزال عنه الدم فأنخذ منه  
حرقه جاز) استعملها  
(والحرق كالغسل) وقد منا  
أنه من المطهرات (سلطان  
جعل الخراج لرب الارض جاز  
وان جعله العشر لا) لانه  
في كذا قلت وقد قدمه في  
الجهاد وقد علمت في الزكاة  
أيضا (عجز أصحاب الخراج  
عن زراعة الارض واداء  
الخراج ودفع الامام الارض  
الى غيرهم) بالاجرة (ايه طورا  
الخراج) من أجرهم المسحوقه  
(جاز) فان فضل شيء من  
أجرهم ادفعه لما له من رعاية  
للعقيد فان لم يجد الامام  
من يستأجرها باعه القادر  
وأخذ الخراج الماضي من  
الثلث لو علمهم خراج ورد  
الفضل لاربهم اذ يلى قلت  
وقدمت في الجهاد ترجيح  
سقوطه بالتداخل فيحصل  
على المرجوح او على أن  
مراده أخذ خراج السنة  
الماضية فقط (غنى مدبوحة



جائزة حالة الاضطرار بالاجماع في قوب مشكوك اولى واماني الاختيار فان الغلبة للطاهر  
 تحرى والا لا كالجواب في المساليج وكذا اواني الماء الا انه في حالة الاضطرار لو غلب النجس  
 يتحرى للشرب اجماعا لان شرب النجس يفسد بغير ضرورة فالتشكوك اولى ولا يتحرى  
 لوضوحه عندنا بل يتيمم والاولى ان يريق الماء قبله او يخلطه بالنجس وتعامه في غاية البيان اقول  
 والمراد من اختلاط الزيت مع الودك اختلاط اجزائهم الا اختلاط اوانهم ما ولا يصل الا كل  
 فتنبه (قوله لا يتحرى) اي ان لم يكن هناك علامة تعلم لهم الذكبة فان كانت فليعلمه الاخذ  
 بها كافي الدر المنقح قال في غاية البيان قالوا من علامة الميتة انه ساطع وقوف الماء والذكبة لا  
 والاصح ان علامة المذكاة لا الوداج من الدم وعلامة الميتة المذكاة لا الوداج من الدم (قوله بان يحذر  
 الذكبة) اقول المراد ان يحذر ما يذهب ريقه من المذكاة او غير ذلك (قوله ولا يتحرى  
 الخ) قال في الهداية اما في حال الضرورة فيجوز له تناول في جميع ذلك لان الميتة المذكاة تحل  
 في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكبة اولى غير انه يتحرى لانه طريق يوصله الى الذكبة  
 في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال في العناية وطوبى بالفرق بين الفهم والشياب فان  
 المسافر لو لم يفرق بين طاهر ونجس لا غير ولا يميز بينهما ما يتحرى ويصلي فلهذا جواز التحرى فيما  
 اذا كانا في موضع في المساليج لم يجز واجيب بان حكم الشيا بانه لو كانت كلها نجسة لكان  
 يصلي في بعضها لانه مضطر بخلاف الفهم الخ ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا  
 يجيب منهم فانما ذكرنا من مثله الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الشيا وبالفهم كما سمعت  
 النص صرح به فيما قدمناه في قول الهداية يحل له تناول في جميع ذلك اي فيما اذا كانت  
 الذكبة غالبة او غالبة او مساوية فكيف يطلب الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق  
 بين الشيا في حالة الضرورة وبين الفهم في حالة الاختيار فهو مضافا أصلا اذا لا يطلب الفرق  
 الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري به على ذلك وقوله الخ والمثله (قوله ومصر في  
 الحظر) اي في اوله قبل قوله ومن دعي الى رواية واقط الحظر ساقط من أغاب النسخ (قوله اجماع  
 الاخرس) اي اشارته بما يجب أو يد أو غير ذلك اذا عرف القاضي اشارته والابن في أن يستخير  
 عن يعرفها من اخوانه وأصدقاؤه وجيرانه - في يقول بين يدي القاضي أو ادب هذه الاشارة  
 كذا ويشتر ذلك ويعرجم - في يحيط علم القاني بذلك وينبغي أن يكون علامة مقبول القول  
 لان الناسق لا يقول له يري عن الولوجية واطلاقه يفيد اعتبار الايمان مع قدرته على الكتابة  
 وهو المعتمد لان كلامهم ما حجة ضرورية كافي القهستاني وغيره در منقح (قوله وكاتبته) اعترض  
 المقدسي بان الاخرس الخاف لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريضه اياها لان اباها الا انما الافاظ المركبة  
 من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى القلاني  
 يدل عليه هذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل (قوله بخلاف معتقل الانسان) بفتح  
 القاف يقال معتقل لسانه بضم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اي فلا يعتبر  
 ايماءه ولا كتابته الا اذا امتدت عقلة كجاني وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس  
 على الخرس الاصل في ثم اعلم ان هذا في كتابة غير مرسومة اي غير معتادة لما في التبيين وغيره ان

(لا) يتحرى لوف حالة  
 الاختيار بان يحذر ذكبة  
 والاختيارى وان كل مطلقا  
 ومصر في الحظر (اي اجماع الاخرس  
 وكاتبته كالبيان) بالاسان  
 بخلاف معتقل الانسان  
 وقال الشافعي - ما سواه  
 (في وصية ونكاح وطلاق  
 وبيع وشراء وقود) وغيرها  
 من الاحكام اي اجماع  
 الاخرس فيما ذكره معتبر

الكتاب على ثلاث مراتب متبين مرسوم وهو ان يكون معنونا اي مفسدوا بالاعتوان وهو  
 ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلم يمتدح - متبين غير  
 مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاضطرار وعلى الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون  
 حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كاتبة والشهادة عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة  
 قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء متبين الجهة وقبل الاملاء بلاشهاد لا يكون حجة  
 والاول اظهر وغير متبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت  
 به شيء من الاحكام وان نوى اه والحاصل أن الاول سرىح والثاني كناية والثالث لغوي وبقي  
 صورة رابعة عقيدة لا وجود لها وهي مرسوم غير متبين وهذا كالمناطق في غير الاول  
 يمكن في الدر المنقح عن الاشياء انه في حق الاخرس يشترط أن يكون معنونا وان لم يكن  
 (فما قبل اه) وظاهره ان المعنونة من اللاحق الحاضر غير معتبر وفي الاشياء رجل كتب صك  
 وصية وأشهد بعباقبه ولم يقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز ذلك ودان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح  
 اه لان الشهادة لا تكون الا عن علم (قوله ومثله معتقل الخ) الاول في التمسك به لانه معتقل  
 الانسان الا ان علمت اشارته الخ تأمل (قوله به يفتي) هو رواية عن الامام ومثله ما في الكفاية  
 عن الامام المقرئ في تقديره بسمه قال في الدر المنقح واستثنى العمادى المريض اذا طال عليه  
 الاهتغال فانه كالآخرس كما افاده البرجندى معز بالعمادية خلافا لما نقله القهستاني عن اخائه  
 اغماذ كره فيمن يرضى منه الكلام فافهم المرام اه وعبارة القهستاني فلو اصابه فالج فذهب  
 لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام بضمقه الا انه عاقل فاشد برأيه الى وصية فقد صح وصيته  
 وقال أصحابنا انما لم نصح بكفى العمادى اه (قوله أو طلق مثلا) اي كما اذا اعتق ط (قوله  
 نفذه - فتدنا) فله ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشهر أو الكتابة وبقيت فتنصرف  
 المعتوق من ذلك الوقت ط (قوله له - دم فتاده) لان نفاه موقوف على موته على عقلة  
 لا على اجازته - في يقال ينبغي ان يكون طلبة الوط دايلا على ارادة النكاح فافهم (قوله له لكن  
 ذكر ابنه الخ) استدرنا على قوله نفذه - فتدنا - في في الطلاق والعناق (قوله الاحكام  
 الاربعة) التي هي الاقتصار كافي انشاء الطلاق والعناق والاقبال كما اذا علق الطلاق والعناق  
 بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة له والاستناد كالضمونات فذلك عند اداء  
 الضمان مستندة الى وقت وجود البب والتبيين مثل ان كان زيدا اليوم في الدار فانت طالق  
 وتبين في الغد وجوده فيما يقع الطلاق في اليوم وتقدم منه والفرق بين التبيين والاستناد انه في  
 التبيين يمكن أن يطاع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن اه من الاشياء مطلقا وقدمنا مقام  
 الكلام على ذلك في باب الطلاق الصريح (قوله أن قولهم) مفعول ذكر وقوله والضابط الخ  
 مفعول القول وجه له يخالف خبران (قوله بخلاف ذلك) اي بخلاف القول بالاستناد في نحو  
 طلاق معتقل الانسان وعقائه ط اقول وعبارة الصريح قول السكر والتحقيق انما يصح في  
 الملك أو مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالصفة اللزوم فان التعليق في غير الملك والمضاف اليه  
 صحيح موقوف على اجابة الزوج - في لو قال اجنبي لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق

ومثله معتقل الانسان ان  
 علمت اشارته وامتدت عقلة  
 الى موته يفتي قلت ومصر  
 في الوصايا وذكره هنا  
 الاكمل وابن السكال  
 والزياي وغيرهم ثم مضى  
 كلامهم انه لو اقر بالاشارة  
 أو طلق معتقلا توقف فان  
 مات على عقلة نفذه - فتدنا  
 والا لا وعاقبه فلو تزوج  
 بالاشارة لا يحل له وطؤها  
 لعدم نفاه لكانه اذا مات  
 بحاله كان هو المهر من تركته  
 فله المصنف لكن ذكر  
 ابنه في الزواهر عند ذكر  
 الاشياء الاحكام الاربعة  
 أن قولهم والضابط للمقتصر  
 والمستند أن ما صح تعليفه  
 بالشرط يقع مقتصر او مالا  
 يصح تعليفه يقع مستندا  
 بكفى البصر من باب التعليق  
 بخلاف ذلك اذ مقتضاها  
 وقوع الطلاق والعناق  
 ونحوهما ما يصح تعليفه  
 بالشرط مقتصر افتتنه (لا)  
 تكون اشارته وكاتبته  
 كالبيان



توقف على الاجازة فان اجازته لم يتعلق فقط بالحق بل بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق  
 المميز من الاجتناب موقوف على اجازة الزوج فاذا اجاز موقعه متصرفا على وقت الاجازة ولا  
 يستند بخلاف البيع الموقوف فان الاجازة يستند الى وقت البيع - حق ملك المشتري الزوائد  
 المتصلة والمنفصلة والضابط فيه ان ما صح تعليقه بالشرط فانه يتصرف وما لا يصح تعليقه فانه  
 يستند اه فانه تراهم يجعل الضابط لكل مدة تصرفه - فتدبر لنوع خاص منه وهو عقد  
 الفضولي المتوقف على الاجازة والارزاق لا يقع نحو الطلاق والعاقبة لا تصرف في جميع  
 الصور وليس كذلك قطع المأجر من الاشياء - حينئذ فلا مخالفة اذ ليست مسئلة ثمان من هذا  
 اقبيل فتدبر (قوله في حد) تناول جميع انواع الهدايا لا يحدد الاخرى اذا كان قاذفا  
 بالاشارة او الكتابة وكذا اذا اقر بالزنا والسرقة او الشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب  
 الموجبة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زاد في الهداية ولا  
 يحدد اي حد للعقوبة خاصة اذا كان مقدوقا اه (قوله لان تندر بالاشبه الخ) والفرق  
 بينها وبين القصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى انه لو شهدوا بالوطء الحرام او  
 اقر بالوطء الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطابق او اقر بطلاق القتل يجب القصاص  
 وان لم يوجد القصاص لان القصاص فيه من الموضعية لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة  
 كما امر بالمواضات التي هي حق العبد اما الحدود والمواضات التي شرعت زاجرة وليس فيها  
 معنى الموضعية فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض المسلمة الطوري  
 كلامهم هنا بانهم - ووايز الحدود والقصاص في ان كلامهم ما يدبر بالاشبه - كما صرحوا به في  
 مواضع كثيرة منها الكفاية فلا تجوز بالنفس فيها او منها الوكالة فلا تجوز باقية قائمها ومنها  
 الشهادة على الشهادة لا تجوز فيها ما عدا ما اجمع ذلك بانهم ما يدبر بالاشبه وكذا في كتاب  
 الدعوى والجنائيات وقرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخصا (قوله ولا في شهادة ما) نقل في  
 فتح القدير عن المنبسط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يقتضي منه وعمل فيه (قوله  
 ظاهر كلامهم) نعم تقدم في كتاب الاقرار صرح بما حثت قال والاعمال بالراس من الناطق ليس  
 باقرار بحال وعقود طلاق وبيع ونكاح واجازة وهبة بخلاف افتاء ونسب واداء وكفر الخ  
 (قوله يقضي ويكفر) لوجوده معنى صلاح البدن كما قدمه في الصوم عن الدراية وغيرها  
 (قوله لا يكفر) اي بل يقضي فقط (قوله عذري ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب  
 او الاداء ايكن الشارع هناك قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاء الى الكمال  
 وبقتل بعض الافراد لا تقتضي القلبية ولذا قيد ط بالقتل في كل صرح - له تأمل (قوله منعهما  
 زوجها) مصدر مضاف الى فاعله (قوله نشوز - كما) لان الناشزة هي الخارجة من بيت زوجها  
 بغير حق ومنعهما عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه - من خروج - كما (قوله بخلاف  
 ما لو كان فيه شبهة) كبيت السلطان فهي ناشزة لعدم اعتبار الاشبه في زمانها كذا في التبيين  
 (قوله ليس لها ذلك) لانه لا بد له من يتقدمه وقد تمنع هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك  
 ط (قوله وكذا مع أم ولده) وكذا مع طفله الذي لا يفهم الجماع بخلاف بقية أهله وأهلها

(قوله)

(في حد) لان تندر بالاشبه  
 لكونه احق الله تعالى ولا  
 في شهادة ما ضربة وهل يصح  
 اسلامه بالاشارة ظاهر  
 كلامهم - ثم لم أره صريحا  
 اشياء (اتباع الصائم بصادق  
 محبوبه) يقضي ويكفر  
 والا) يكن محبوبه (لا)  
 يكفر ومرفى الصوم (قتل  
 بعض الجاهل عذري ترك  
 الحج) مرفى الحج (منعهما  
 زوجها من الدخول عليها  
 وهو يمكن منعهما في بيتها)  
 نشوز - كما كثر رناه في باب  
 النكاح (ولو) كان المنع  
 انقلها الى منزلها) فليست  
 ناشزة لو جوب السكنى عليه  
 (او كان يسكن في بيت  
 القصب فامتنعت منه لا)  
 تكون ناشزة لانها محقة  
 اذا سكنى فيه حرام بخلاف  
 ما لو كان فيه شبهة (فان  
 لا سكن مع أمته وأريد  
 بيتا على حد ما ليس لها ذلك)  
 وكذا مع أم ولده وكذا مرفى  
 النكاح (قال العبد ما مالكي  
 لانهن)

لانه ليس بصريح ولا كتابة (بخلاف قوله) العبد (يا مولاي) لانه كتابة على حاضر في محله (العقار المنازع فيه لا يخرج  
 من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي) على وفق دعواه بخلاف المنقول ٦٤٧ (أو يعلم به القاضي) ولا يمكن تصديق المدعي عليه

(قوله لانه ليس بصريح ولا كتابة) ظاهره انه لا يعتق ولو بالنسبة وفي الجوى عن البرازية قال  
 لعبد أمته أنا عبدك يعتقك ان تولى وانه فيما يظهر ما مالكي لان مؤدى العبارتين واحد ط  
 وفي الخاتمة من الصفار فيمن قال لجاريته يا من أنا عبدك قال هذه كلمة اطف لا تعتق بها فان تولى  
 العتق فممن محمد بن رويان (قوله على حاضر في محله) اي في كتاب العتق أقول وقد قدم  
 المصنف هناك من الصريح وهو ظاهر قول الزبلي وغيره هنا لان حقيقة تبنى من ثبوت  
 الولاء على العبد وذلك بالعتق لانه يمكن اثباته من جهته وقوله يا مالكي أو أنا عبدك - حقيقة  
 يبنى عن ثبوت ملك العبد - على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه أقول ويظهر  
 من هذا وجه تخصيصهم المولى من المملوك وان كان يطلق على المعتق بالاشارة لانه لا يمكن  
 اثباته من جهة السيد اي لا يمكنه ان يجعل عبده ولا عليه فمكان اقوا فتعين ارادة المولى  
 الممكن فافهم - (قوله ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه) كذا في شرح مسكين والمناسب قول  
 الزبلي وغيره ما لم يبرهن على ان العقار في يد المدعي عليه لان دعوى المدعي الملك كما صرح به  
 (قوله ولا يكتفى الخ) نص صريح يفهم من احاطة قوله ما لم يبرهن (قوله لا - قال المواضعة) اي  
 الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فتوضع اثنان ويقرأ أحدهما باليد ويبرهن الاخر عليه  
 بالملك ويسامح في الشهود ثم يدفع المسألة منه للاجتهاد كما هم وهذه التهمة في المنقول متفق  
 لان يد المالك لا تقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بمجرد البرازية (قوله وهذا) اي  
 لزوم اثبات اليد بالبرهان (قوله أما اذا ادعى الشراء) ومثله القصب (قوله واقراءه) بالنصب  
 عطا على الشراء (قوله لان دعوى الفحل) كالشراء ممتلا (قوله نصح على غيره) لانه يدعى عليه  
 القليل وهو يتحقق من غير ذي اليد فممن ثبوت البديل الاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى  
 الملك المطلق فممن دعوى ترك التعرض بازالة اليد وطالب ان يتم الا بتصور الامن ذي اليد  
 وباقراره لا يثبت كونه زائدا لا حقال المواضعة كما قرره من عن البرازية (قوله هو الصحيح)  
 قال في البحر أول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتهمة اعدا من بلد القاضي اذا كانت  
 الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة  
 والبرازية وباياك أن تفهم - خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله ليس بشرط فيه) فالقضاء في  
 السواد صحیح وبه يفتى ببحر (قوله ويكتب الخ) راجع - مثله المقت (قوله قضى القاضي بينه)  
 انما ذكره قوله به - او وقعت في تلبس الشهود والافالا اقرار كالمينة فيما يظهر ط (قوله  
 وشهود ذلك) كمنعته أو فسخته أو رفعته ط عن الجوى (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة)  
 تقدمت شروط صحتها في القضاء وياتي نفي منها (قوله الا في ثلاث الخ) الاستثناء بالنسبة  
 للادوى غير ظاهر اذ لا شهادتها فيها تأمل (قوله أو ظهر خطؤه) اي - فحين كالموقفى بالقصاص  
 مثلا جفا المقتول حيا أو كان مجتهدا فإرى النص بخلافه كالموقوف اجتهاده وأما الذي يلي  
 عن المحيط أن النبي صلى الله عليه وسلم اعلم انما يتقاضى فيه ما جتمعه ونزل القرآن  
 بخلافه لانه كان فيما لا نص فيه فصيح وصار يشريعه فاذا نزل القرآن بخلافه صارنا أيضا

انه في يده في الصحيح  
 لاحتمال المواضعة قلت  
 قدمنا غير مرة آخرها في  
 باب جنابة المملوك أن  
 المقتب في زماناته لا يعمل  
 يعلم القاضي فتأمل وهذا  
 اذا ادعاه ملكا مطلقا ما اذا  
 ادعى الشراء من ذي اليد  
 واقراءه بانه في يده فاذا ذكر  
 الشراء وأقر بكونه في يده  
 لم يحتج لبرهانه على كونه في  
 يده لان دعوى القصل كما  
 نصح على ذي اليد تصح على  
 غيره أيضا كما بسط في  
 البرازية (عقار لافي ولاية  
 القاضي يصح قضاؤه فيه)  
 كقول هو الصحيح وتقدم  
 في القضاء أن المبر ليس  
 بشرط فيه به يفتى ويكتب  
 بالحكم القاضي تلك  
 الناحية ليامر بالتسليم  
 (وقيل لا يصح) ومنه  
 عليه في البكر والمشتق  
 (قضى القاضي بينه في  
 حادثة ثم قال رجعت عن  
 قضائي أو يد الى غير ذلك أو  
 وقعت في تلبس الشهود  
 أو بطلت حكمي أو نحو  
 ذلك لا يعتبر) قول القاضي  
 في كل ذلك لتعلق حق العبر  
 وهو المدعي (والقضاء ماض  
 ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث صرت في القضاء لو بعاه أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطؤه  
 اذا قال الشهود قضيت

ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث صرت في القضاء لو بعاه أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطؤه  
 اذا قال الشهود قضيت



وأسكر القاضي قال قوله) به يفتي قاله ابن القرم في الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافا لهما زاد في البحر (مالم ينفذه  
 قاض آخر) حيث لا يكون القول قوله في أنه لم ينفذ لوجوب قضاء الثاني به حال المصنف وهو قيد حسن لم أقف عليه لغير  
 صاحب البحر (شرط نفاذ القضاء في الجهات) ٦٤٨ من حقوق العباد (أن يصير الحكم في حادثة) بأن ينفذه

الملك الشرعية بخلاف ما إذا قضى القاضي بأمره ثم تبين نص بخلافه لأن النص كان  
 موجودا من قبل إلا أنه خفي عليه فكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح وعامة فيه وفي  
 الشبهة السيوطي عن السبكي أن قضاء القاضي يتقضى عند الحنفية إذا كان حكما لا دليل  
 عليه وما خالف شرط الواقع بخلاف النص وهو حكم لا دليل عليه وأيد في البحر بقول  
 شارح الجمع وغيره أن شرط الواقع كنص الشارع (قوله وأسكر القاضي) أمالوا عترف  
 فيثبت حيث كان مولى لا للمعز ولا وفي البرازية وإن أرادوا أن يثبتوا حكم الحنفية عند  
 الأصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كالوإرادوا الثبات  
 قضاء قاض آخر اه بحر (قوله خلافا لهما) قال في البحر ويرجع في جامع الفصولين قول  
 محمد قال وينبغي أن يفتي به لما لم من أحوال قضاء زمانا اه (قوله لوجوب قضاء الثاني به)  
 فإنه لا ينفذ هذه الابعاد نبوته عنده ولا بد منه من الدعوى أيضا قال في البحر ولا بد في قضاء  
 الثاني الحكم الأول من الدعوى أيضا ولا يشترط احضار شهود الأصل اه فلو قيل قول  
 الأول لم يلزم ابطال القضاء الثاني بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فإنه مبني على الأول ولا سيما  
 إذا كان مخالفا لمذهب القاضي الثاني فإنه هم (قوله من حقوق العباد) قيد به لان  
 الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحقوق ودعتي الامة وطلاق الزوجة ط (قوله  
 منازع نزع) كاصيل أو وكميل أو وصي أو متول أو واحد الورثة بخلاف الفضولي  
 والمودع والمستعير فإن نزاعهما لا يمتنع (قوله نقض في بيعه) الباء الاولى للتعدينية  
 والثانية للسببية ط (قوله بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال ولم اراد بدون حضور  
 منازع من تقدم (قوله فيحكم عذبه) يفتي لورفعه هذا الحكم الى قاض آخر يحكم عذبه  
 ولا يجب عليه تنفيذه الاول لأنه ليس ملزما منه قد شرطه وأما هو انتهاء أي بيان الحكم  
 النهرى (قوله أي الى الخ) أي من الافان غيره ان كان يشترط ما ذكره كنهه كذلك  
 (قوله اذا ارتاب الخ) نقله في النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده فيه (قوله يعني الخ)  
 أقول على هذا الفرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قيل يفتي لا يتعرض لنقضه اه كان  
 أحسن أي لا يسأل عن الأحوال الموجبة للنقض فلا يقال هل قضى بالرشوة ولحق ذلك  
 بقرينة قولهم ويحمل على السداد وأما غير العدل العالم فيدال عن حاله (قوله من  
 في أول البيوع الخ) ومرأه محمول على ما إذا كان قبل متاركة الاول وأنه ليس خاصا

دعوى صحيحة من خصم  
 على خصم حاضر منازع  
 نهرى فلو برهن بحق على  
 آخر عند قاض فقهى به  
 به حانة بدون منازعة  
 ومخاطبة شرعية وتداع  
 بينهم لم ينفذ قضاؤه فقد  
 شرطه وهو التداعى  
 بخصوصية شرعية وكان افتا  
 فيحكم عذبه لا غير كما  
 قد مناه في القضاء وأقاده  
 بقوله (فلورفع اليه) أي الى  
 الحنفية (قضاء مالي) لا  
 دعوى لم ينفذ اليه وعمل  
 الحنفية بفتوى مذهبهم  
 لعدم تقدم ما يمنع من ذلك  
 لخروج قضاء المالكي  
 من خارج الفتوى لعدم تقدم  
 الخصوصية الشرعية التي  
 هي شرط انعقاد القضاء في  
 حق العباد (إذا ارتاب)  
 للقاضي (في حكم)  
 القاضي (الاول له طاب  
 شهود الأصل) مرفى القضاء  
 قيد بارتبابه في حكم الاول  
 فأقاده أنه إذا لم يرتب فيه

لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا ينفذ  
 ويحمل على السداد بخلاف قضاء غيره يفتي إذا تبين وجه فساد بطريقه الثاني نقضه (إذا ارتب ببيع التعاطى على بيع باطل  
 أو فاسد لا ينفذه) مرفى أول البيوع عن الخلاصة والبرازية والبحر (خباف وما من ال رجل لا عن شئ فاقربه وهو يرويه  
 ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جلوسهم عليه) بذلك الاقرار (ونسمعوا كلامه ولم يرووه لا يجوز) شهادتهم عليه لان  
 النعمة تشبه عليه فتع الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره باردخلوا البيت ثم خرجوا وجلوسوا على باب ولا مسائله غيره

بالبيع بالتعاطى بل البيع بالإيجاب والقبول كذلك وفي الخاتمة شري تو باشرافا فاسدا ثم أقيمه  
 غدا فقال قد يفتي تو بك هذا بألف درهم فقال لي فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان  
 قبله من البيع الفاسد فان كانا متاركا كالببيع الفاسد فهو جائز اليوم اه أقول ويرد عليه ما ذكره  
 الشارح هناك في مسألة بيع قطيع غنم كل شاة بكذا فاسدا وان علم به بعد الدائم في المجلس لم  
 ينقلب صحبا على الأصح ولورضيا بالنعقد بالتعاطى ونظيره البيع بالرقم سراج اه ومثله في  
 التمايز والفتح وغيرهما فليتأمل (قوله ثم دخل رجل) أي وحده كما أقاده قوله الا اذا علموا  
 أنه ليس فيه غيره وهو عليه فلا بد من دفع المقر له لا يجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال أن  
 المقر هو مدعى الحق وأنه جعل نعمة كنفعة الا نهر تأمل (قوله باع عقارا الخ) وكذا لو وهب  
 أو تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو أبرأ ورهن أو أعار ثم ادعى الحاضر نسمع اذ ليس من لوازم ذلك  
 الخروج عن الملك وقد يرضى الشخص بالاتفاق على كنهه ولا يرضى بالخروج عن ملكه ولأنه في  
 البيع وشحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم أر من يفتي عليه فليتأمل رمى  
 أقول ومثل البيع الوقف كما أفتى به الشهاب السبكي ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالما من  
 أعيان الحنفية في عصره كتب اعمامهم وخطوطهم عوافقه في آخر كتاب الدعوى من فتاويه  
 المشهورة فراجعها ثم اعلم أن التقييد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى القريب أما بالنسبة الى  
 الاجنبي فلا لما في جامع الفتاوى أول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في أرض زمانا  
 ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا نسمع دعواه بعد وفاته  
 اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر يرى الأرض  
 والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم نسمع به ذلك دعوى ولقد فتى ترك على يد المتصرف اه  
 والظاهر أن الموت غير قيد لجليل انهم لم يفتوا به هنا وبه لم أن مجرد السكوت عند الاطلاع  
 على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع وأما السكوت عند البيع فلا يمنع الادعى القريب ثم اعلم  
 انه نقل العلامة ابن القرم في الفواكه البدرية عن المبسوط اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين  
 سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم  
 الحق ظاهرا اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسع  
 الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الآن يكون المدعى غائبا أو صبي أو مجنون ليس له ما لى  
 أو المدعى عليه أمير اجترافا يضاف منه كذا في الفتاوى العتبية اه والظاهر أن عدم معامها  
 بعد هذه المدة أعم من كونه مع الاطلاع على التصرف أو بدونه لان عدم معامها مع الاطلاع  
 على التصرف لم يقيد به هنا فدلالة منافية بين كلامهم تأمل ثم اعلم ان عدم معامها ليس  
 مبنيا على بطلان الحق حتى يردان اه اذ أقول وهو رولانه ليس ذلك حكما على ط لعل الحق وانما هو  
 امتناع من القضاة عن معامها خرقا من التزوير ولعلالة الحال كادل عليه التعليل والافتقار  
 قالوا ان الحق لا يسهط بالتقدم كافي قضاء الاشياء فلا تسع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء  
 الحق لا آخره ولذا الواقع به الخصم يلزمه كافي مسألة عدم معام الدعوى بعد مضي خمس عشرة  
 سنة اذا انتهى الاطمان عن معامها كما تقدم قبيل باب التكليف فافتى هذا التصريح المفرد (قوله  
 حاضر) المراد من الحضور والاطلاع رمى (قوله مثلا) أي والزوجة أو غيره هان الاقارب

ثم دخل رجل فسهوا  
 اقراره ولم يرو وقته (باع  
 عقارا) او حيوانا او ثوبا  
 (وابنه أو امرأته) او غيرها  
 من اقاربه (حاضر يعلم به ثم  
 ادعى الابن) مثلا



(قوله انه مدك) أي كله أو بعضه مشاعاً أو مبيعاً والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضاً يؤيده ما في التبيين وغيره من أن حضوره وتركه في ما يصنع اقراراً منه بأنه ملك البائع وان لاحق له في المبيع الخ رمل (قوله كذا أطلقه في الكنز الخ) أي أطلقه عما قبله من الزيلعي نقلاً عن فتاوى أبي الليث بن يتصرف المشتري فيه زماناً فال في المنع ولم يقيده بذلك في الكنز والبرازية وكثير من المعتمدين ومن ثم لم يقيده به ولأن التقيده به يوجب التسوية بين القريب والجار مع أن الجار يخالفه اه وحكي في المسئلة أقوالاً آخر فراجعها (قوله وجعل سكوتة كالافصاح) أي بأنه ملك البائع وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه مدك وقت البيع يصدق وقال في نهج النجاة أقول وهذا إذا لم يكن المدعي معذوراً ولا اتهم دعواه فقد قالوا به مذهب الوارث والوصي والمتولي بالتناقص الجهل في موضع الخفاء اه وقال الاسترغيني اشترى داراً طفلة من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استأجرها الابن منه ثم علم بالصنع الاب فادعى الدار تقبيل ولا يصير متناقضاً بالاستتجار لأن فيه خفاء لان الاب يستبد بالشر لا الصغير وعسى لا يعلم به المدعى اه سألني (قوله وكذا الوضع المذكور الخ) الاولى ذكره الاجنبي لثلايوهم اختصاصه بالقرى وأوضع المسئلة الزيلعي فراجعها (قوله فلا يملك الخ) أي على القول بان له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبي) قال الرمل أقول الذي ظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة في القريب اغلب مظنة التلبس فيه أرجح ولذلك غلب في الاقرار به خصوصاً في دعوى الارث اهولة اثباته بخلاف الاجنبي فان طمعه في مال من هو اجنبي عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهي أن يتصرف فيه المشتري زماناً (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجاب بالاولى فخصه من الجار بالذكر لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) أي وقت علمه به ما كما أفاده كلام الرمل السابق وقد عات أن البيع غير قبيح بل مجرد السكوت عند الاطماع على التصرف مانع من الدعوى (قوله زرعاً وبيها) المراد به كل تصرف لا يطلق الا لملك فهو ما من قبيل التثليل (قوله لا تسمع دعواه) أي دعوى الاجنبي ولو جازاً رمل (قوله وبخلاف ما اذا باع الفضولي الخ) ذكرها لادف مناسبتها لافال كلام فيما اذا ادعى الساكت المالك وان ذكر البائع والمشتري وهما لا انكار (قوله لا يكون سكوتة رضا عندنا) في فتاوى أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سائمة من فضولي وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السائمة فكيف يكون رضا اه ومثله في البرازية عن المحيط أيضاً انه لا محل ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السائمة بحضرة صاحبها وهو ساكت تأمل رمل (قوله آخر الفصل الخامس عشر) أي من كتاب الدعوى (قوله وغيره) أي في الفصل التاسع من الشكاح وقد نقلها الزيلعي هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه أخذ المصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا كلاً لا ناخذ به فترخية وبه أي بالقبول ناخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية ومعه في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذا برهن انه وقت محكوم بالزومه والافلا لان مجرد الوقت لا يزيل المالك ومنه في دفع القدير وهو تفصيل حسن فبني أن يقول عليه أفاده المصنف قلت المشتري به أن المالك يزول

(قوله انه مدك) أي كله أو بعضه مشاعاً أو مبيعاً والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضاً يؤيده ما في التبيين وغيره من أن حضوره وتركه في ما يصنع اقراراً منه بأنه ملك البائع وان لاحق له في المبيع الخ رمل (قوله كذا أطلقه في الكنز الخ) أي أطلقه عما قبله من الزيلعي نقلاً عن فتاوى أبي الليث بن يتصرف المشتري فيه زماناً فال في المنع ولم يقيده بذلك في الكنز والبرازية وكثير من المعتمدين ومن ثم لم يقيده به ولأن التقيده به يوجب التسوية بين القريب والجار مع أن الجار يخالفه اه وحكي في المسئلة أقوالاً آخر فراجعها (قوله وجعل سكوتة كالافصاح) أي بأنه ملك البائع وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه مدك وقت البيع يصدق وقال في نهج النجاة أقول وهذا إذا لم يكن المدعي معذوراً ولا اتهم دعواه فقد قالوا به مذهب الوارث والوصي والمتولي بالتناقص الجهل في موضع الخفاء اه وقال الاسترغيني اشترى داراً طفلة من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استأجرها الابن منه ثم علم بالصنع الاب فادعى الدار تقبيل ولا يصير متناقضاً بالاستتجار لأن فيه خفاء لان الاب يستبد بالشر لا الصغير وعسى لا يعلم به المدعي اه سألني (قوله وكذا الوضع المذكور الخ) الاولى ذكره الاجنبي لثلايوهم اختصاصه بالقرى وأوضع المسئلة الزيلعي فراجعها (قوله فلا يملك الخ) أي على القول بان له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبي) قال الرمل أقول الذي ظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة في القريب اغلب مظنة التلبس فيه أرجح ولذلك غلب في الاقرار به خصوصاً في دعوى الارث اهولة اثباته بخلاف الاجنبي فان طمعه في مال من هو اجنبي عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهي أن يتصرف فيه المشتري زماناً (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجاب بالاولى فخصه من الجار بالذكر لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) أي وقت علمه به ما كما أفاده كلام الرمل السابق وقد عات أن البيع غير قبيح بل مجرد السكوت عند الاطماع على التصرف مانع من الدعوى (قوله زرعاً وبيها) المراد به كل تصرف لا يطلق الا لملك فهو ما من قبيل التثليل (قوله لا تسمع دعواه) أي دعوى الاجنبي ولو جازاً رمل (قوله وبخلاف ما اذا باع الفضولي الخ) ذكرها لادف مناسبتها لافال كلام فيما اذا ادعى الساكت المالك وان ذكر البائع والمشتري وهما لا انكار (قوله لا يكون سكوتة رضا عندنا) في فتاوى أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سائمة من فضولي وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السائمة فكيف يكون رضا اه ومثله في البرازية عن المحيط أيضاً انه لا محل ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السائمة بحضرة صاحبها وهو ساكت تأمل رمل (قوله آخر الفصل الخامس عشر) أي من كتاب الدعوى (قوله وغيره) أي في الفصل التاسع من الشكاح وقد نقلها الزيلعي هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه أخذ المصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا كلاً لا ناخذ به فترخية وبه أي بالقبول ناخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية ومعه في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذا برهن انه وقت محكوم بالزومه والافلا لان مجرد الوقت لا يزيل المالك ومنه في دفع القدير وهو تفصيل حسن فبني أن يقول عليه أفاده المصنف قلت المشتري به أن المالك يزول

شـ لا فاما ما صوبه الزيلعي وقد صدقنا في الوقت وباب الاستحقاق (وهبت مهرها زوجها فماتت وطالب ورثتها مهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الهبة فالقول للورثة) اهـ إذا ما اعتد في الخاتمة ببيع الرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النبي في ان القول للزوج فقال والاعتقاد على تلك الرواية لانهم صادقوا على وجوب المهر واختلقوا في السقوط فالقول ما ذكره الى آخره وقت واقعه في فتاوى البصائر واعتد شيخنا على خلاف ٦٥١ ما جزم به في الملتقى كالكثير من

بجود قوله وقت (قوله لا فاما ما صوبه الزيلعي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب واحوط لانه باقامة البيعة أن الضبيعة وقت عليه يدعي فساد المبيع وحالة نفسه فلا تسمع للتناقض اه وظاهره انه لو ادعى مسجداً وشهوداً تسمع اذ لا يدعي حالة نفسه (قوله فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالبيعة بينة من يدهي الهبة في الهبة من غير قات وعلى القول الثاني فالظاهر ان البيعة للورثة (قوله هذا ما اعتد في الخاتمة) ونصحه فاضحيان من أجل انه أحجج به. ذان المسائل التي رجحوا القياس فيها على الاستحسان سألني (قوله بعد نقله) ضميره كصغير قال يرجع الى فاضحيان ط (قوله الى آخره) هو قوله ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى أقرب الاوقات اه (قوله بأنه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله وانه يظهره) أي كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مقادير ظاهراً الرواية (قوله لم يكن لهم حق) أي وقت الهبة (قوله لانه عين من جهته) لما فيه من معنى أمين وهو تعليق الطلاق بغيرها فلا يصح الرجوع في أمين وهو تعليق من جهته لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عامة لنفسه اهـ فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبي زيلعي ولما سألني القليل اقتصر على الجاس كما مر في باب تقويض الطلاق (قوله لان متى اعموم الاوقات) أي فلا تقيد الاعزال وانصبوا واحداً قال الزيلعي فاذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعاقبة فصار وكيله لا جديداً ثم بالعزيز الثاني انزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول في عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكيله مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلياً تقتضي تكرار الاعمال لا الى نهاية فلا يقيد العزل الابد بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعاقبة يحتاج الى عزل آخر لانه كلما عزله صار وكيله فلا يقيد الرجوع به. كذلك عن المعاقبة في حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلعي وعلمه فيه (قوله الحاصلة من افظ كلياً) هكذا في المنع أيضاً وهو سهو ولان المنجزة حصلت من قوله أنت وكيلي والمعاقبة حصلت من قوله كلما عزلتك الخ سألني (قوله أو عن نفق آخر) أي من غير الدراهم انزل مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه موجب لاجاز (قوله في الذمة) صفة لدراهم ودنانير وشئ آخر تأمل (قوله والا) أي بان كان عقاراً به عقاراً أو عقاراً بدين مسكين (قوله تنعين) صفة لعين أي تنعين بالاشارة اليها (قوله بخلاف الافتراق عنه) أي وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حنطة في الذمة زيلعي (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الا برأبنا لخطر (قوله أو قال لا بجهة لي) لما كانت الجهة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفي به ذكره اعقب البيعة سألني أي فلا تكرار فانهم (قوله

بجود قوله وقت (قوله لا فاما ما صوبه الزيلعي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب واحوط لانه باقامة البيعة أن الضبيعة وقت عليه يدعي فساد المبيع وحالة نفسه فلا تسمع للتناقض اه وظاهره انه لو ادعى مسجداً وشهوداً تسمع اذ لا يدعي حالة نفسه (قوله فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالبيعة بينة من يدهي الهبة في الهبة من غير قات وعلى القول الثاني فالظاهر ان البيعة للورثة (قوله هذا ما اعتد في الخاتمة) ونصحه فاضحيان من أجل انه أحجج به. ذان المسائل التي رجحوا القياس فيها على الاستحسان سألني (قوله بعد نقله) ضميره كصغير قال يرجع الى فاضحيان ط (قوله الى آخره) هو قوله ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى أقرب الاوقات اه (قوله بأنه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله وانه يظهره) أي كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مقادير ظاهراً الرواية (قوله لم يكن لهم حق) أي وقت الهبة (قوله لانه عين من جهته) لما فيه من معنى أمين وهو تعليق الطلاق بغيرها فلا يصح الرجوع في أمين وهو تعليق من جهته لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عامة لنفسه اهـ فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبي زيلعي ولما سألني القليل اقتصر على الجاس كما مر في باب تقويض الطلاق (قوله لان متى اعموم الاوقات) أي فلا تقيد الاعزال وانصبوا واحداً قال الزيلعي فاذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعاقبة فصار وكيله لا جديداً ثم بالعزيز الثاني انزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول في عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكيله مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلياً تقتضي تكرار الاعمال لا الى نهاية فلا يقيد العزل الابد بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعاقبة يحتاج الى عزل آخر لانه كلما عزله صار وكيله فلا يقيد الرجوع به. كذلك عن المعاقبة في حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلعي وعلمه فيه (قوله الحاصلة من افظ كلياً) هكذا في المنع أيضاً وهو سهو ولان المنجزة حصلت من قوله أنت وكيلي والمعاقبة حصلت من قوله كلما عزلتك الخ سألني (قوله أو عن نفق آخر) أي من غير الدراهم انزل مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه موجب لاجاز (قوله في الذمة) صفة لدراهم ودنانير وشئ آخر تأمل (قوله والا) أي بان كان عقاراً به عقاراً أو عقاراً بدين مسكين (قوله تنعين) صفة لعين أي تنعين بالاشارة اليها (قوله بخلاف الافتراق عنه) أي وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حنطة في الذمة زيلعي (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الا برأبنا لخطر (قوله أو قال لا بجهة لي) لما كانت الجهة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفي به ذكره اعقب البيعة سألني أي فلا تكرار فانهم (قوله

لا تقي ديتا في الذمة بخلاف الافتراق عنه (قال) المدعي (لا بينة لي بغيره) ولو بعد حذف خصمه جواهر الفتاوى وكذا الوفاة عند طلبه لبيته اذا حلفت فانت بري من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خاتمة (او قال) الشاهد (لا شهادة لي فشهد تقبل) لامكان التوفيق بالنسيان ثم المذكور (قالوا قال ليس لي عندك إلا شهادة ثم جاء به فتهد



بخلاف ما اذا قال ليس لي حق اي على فلان وانما حذفه لانه لم يرد من الحق وعبارته المنع بخلاف  
 ما اذا قال ليس لي عليه حق الخ وفيه اولى وقال هذه الدار ليست لي او قال ذلك العبد ثم اتاه يئنة  
 ان الدار او العبد قبل يئنة لانه لم يثبت باقراره في الاصل فلو كان اخرا وله انصح دعوى  
 المانع نسب ولدني بلعانه نسبه لانه حين نقاه لم يثبت فيه حق او فلو قال لا اعلم ان لي سقاء على  
 فلان ثم اتاه يئنة ان له عليه سقاء قبل لا يمكن الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع  
 للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا ايضا لما لم يعتبر ويمكن التوفيق بانه  
 في هذه المسئلة ثبت برامة المدعى عليه بالقول الاول ثم يرد شغلها بالثاني ولا يقبل ط  
 (قوله ان يقطع) اي بعين في قطعة ط عن الجوى (قوله من طريق الجادة) هو وسط  
 الطريق ومعهظم ط (قوله ان يضر بالمارة) بان كان واسمه الايضيق بذلك قال في المحدثين  
 قد يذهب لانه لو اضر بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان اهم  
 طريق اخرى - في لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضي رده - كذا في نصاب الفقهاء  
 وذكر في الخاتمة قال لا سلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا في ساحة الحاجة اه ط (قوله لان  
 للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف في حق الكفاية فيما فيه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم  
 كان له ان يعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق في  
 المصعد او عكسه وكان في ذلك مصلحة بالمسلمين كان له ان يعله ذلك من غير ان يضر بالامام  
 الخاتمة انما يناسب قوله فكذلك نائبه (قوله صادره السلطان) اي اراد ان يخذله - مالا ط  
 (قوله لانه غير مكره) فانه انما يباعه باختياره غاية الامر انه صادر محتاجا الى بيعه لانه لا يطلب  
 منه وذلك لا يوجب المكره من غير (قوله كالداثن اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف  
 وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه اراد به المجرع ط (قوله على الخلع) اي على  
 المخاتمة معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا عمل الزبلي وغيره وتعبه الشبلي بانه  
 اذا كان الزوج هو الذي ارادها لا يصح هذا التحليل اذا قرئ وان ارادها الزوج والمرأة  
 اي ارادها انسان اه ابو السعود اقول او يقر المكره بالكسر ام قائل (قوله ولا يلزم  
 المال) اي بدل الخلع ولما كان ذلك البديل نارة يكون ما في ذمة الزوج من المهر وتارة يكون  
 غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر الشارح بما يناسب الثاني جهاتين هما  
 (قوله لما قلنا) اي من انما مكره وسقوط المال اوله وسقوطه - شرط له الرضا (قوله قالوا  
 وهو الحيلة) قال في المنع ذكر هذا الفرع في الكفر وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المخلص  
 لامرأة تريد ان ترضى زوجها بمهره المهر ظاهر او هي لا تريد منه ذلك اه (قوله قلت الخ)  
 هو المصنف اقول انما تنفعها هذه الحيلة في الخلع لو علم الزوج ان لامهر عليه لم يأت الخلاء  
 خلع امرأته بماله عليه من المهر ظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تتركه منه وقم الطلاق  
 عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت اما اذا علم ان لا مهر لها عليه بان وهبت  
 صح الخلع ولا ترد عليه شيئا اه واقول ايضا ليس في كلام المصنف وغيره ما يقتضي  
 ان هذا الفرع حيلة لما تقدم حق يرد عليه ما ذكر وانما هو حيلة لغيره ففي حيل الاشياء  
 قالوا ان لم تهين في صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا ثم تفرقه ثم ترد

بخلاف ما اذا قال ليس لي  
 حق ثم ادعى حقا لم يسمع  
 للتناقض (للامام الذي ولاه  
 الخليفة ان يقطع) من  
 الاقطاع (انسانا من طريق  
 الجادة ان لم يضر بالمارة) لان  
 للامام ولاية ذلك فكذلك نائبه  
 (صادر السلطان ولم يبين  
 بيع ماله فلو عتبه فذكره  
 الا ان ياخذ الحق طوعا عفاد  
 ماله) بسبب المصادرة (صح)  
 يعمه لانه غير مكره كما مر في  
 الاكره (كالداثن اذا حبس  
 بالدين وبيع ماله لقضائه صح)  
 اجماعا (سوقها) زوجها  
 او غيره (بالضرب حتى وهبت  
 مهرها لم يصح ان قد روى على  
 الضرب) لانها مكرهه عليه  
 (وان ارادها على الخلع وقع  
 الطلاق ولم يفسد المال)  
 لان طلاق المكره واقع ولا  
 يلزم المال به لما قلنا (ولو احرار  
 انسانا على الزوج ثم وهبت  
 المهر للزوج لم يصح) قالوا  
 وهو الحيلة قلت انما تنفع  
 بقوله فيعلم حيلهم الا ان  
 يقال انه يمكن الحال من  
 مطالبة

بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث اه وفي مدائيات الاشياء جاء عن القنية وله اي له عدم صحة  
 الهبة ثلاث حيل احدها ان يشرى موقوف من ثوبها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان  
 معها عن المهر بشرى موقوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغيرها قبل الهبة  
 وفي الاخير نظر اه فليكن ما هنا حيلة اخرى لذلك كامل وانما لم يبحث فيما ذكره لعدم  
 امكان المهر في اليوم وانما قيد بالموقوف اي ثبت الردي بخيار الزوجة بعد مضي اليوم (قوله برفعه  
 الى من لا يشترط قبوله) اي الى قاض لا يرى ان قبول الحال عليه شرط لتسام الخوالة كقاضي  
 مالكي (قوله لم يجز) قال في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان  
 من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان اضر بغيره لم يكن ترك القياس في محل يضر بغيره  
 ضررا ينافي قبيل المانع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعلمه الفتوى اه (قوله ومضاه الخ)  
 فيه تأمل (قوله اعدم تعديبه الخ) اقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب بغيره متعدي  
 حقه في ملكه اي لان المتسبب لا يضمن الا اذا تعدى كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن)  
 لانه جعل مباحثا وفي جامع الفصولين تفصيل حيث قال فلو أجرى الماء في أرضه اجراء  
 لا يضره فاضن ولو يستغرقها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام  
 ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائط المائل والال يضمن اه قال الرمي في حاشيته عليه  
 اقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة او هنت بشا جاره امر يان الماء الى  
 اسه فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء فامل اه وبه يقدح اطلاق قول المصنف  
 لم يضمن ولا سيما في ما قدمناه من القول المقتضى به (قوله عرد دار زوجته الخ) على هذا  
 التفصيل عبارة كرها وسائر املاكها جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بني في دار غيره  
 بأمره فالبناء لا امره ولو ان نفسه بالامر فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بني لرب  
 الارض بالامر ينبغي ان يكون متبرعا كما مر اه وفيه بني المتولى في عرفة الوقت ان من  
 حال الوقت فلو وقف وكذا لو من مال نفسه لكن للوقت ولو ان نفسه من ماله فان أشم - فله  
 والا فلو وقف بخلاف اجنبي بني في ملك غيره (قوله والنفقة دين عليها) لانه غير متطوع  
 في الاتفاق فيرجع عليها العدة امرها فصار كالأمور بقضاء الدين زبلي وظاهره وان لم  
 يشترط الرجوع وفي المسئلة اختلاف وتعامه في حاشية الرمي على جامع الفصولين (قوله  
 فالعمارة) هذا هو الالة كلها فلو بضمها وبضمها لها فهي يئتم - ما ط عن المقدسي  
 (قوله بلا دنها) فلو باذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتقريب) ظاهره ولو كانت قيمة  
 البناء أكثر من قيمة الارض وبه أفتى المولى ابو السعود في الروم وهو خلاف ما مشى عليه  
 الشارح في كتاب الغصب من أنه يضمن صاحب الا كرقبة الاقل وقد مر الكلام عليه هناك  
 فراجع (قوله بطلها) الاوضح قول الزبلي ان طلبت (قوله ولها) معطوف على انفسه اي  
 ولو عراها الخ (قوله كأفاده شيئا) اي الرمي في حاشية المنع وقال بعده لكن ذكر في القوائد  
 الزبانية عن كتاب الغصب اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فاقول للمالك اذا  
 تصرف في مال امرأته فبات وادعى انه كان باذنه وانكر الوارث فاقول لازوج - كذا في  
 القنية اه فقتضاه انه اذا عرد دار زوجته لها فبات وادعى انه كان باذنه يرجع في تركها

برفعه الى من لا يشترط قبوله  
 (اتخذ بغير اذن ملكه أو  
 بالوعة فتر منها حائط جاره  
 وطلب جاره تحويله لم يجز)  
 عليه ومضاه انه يؤمر  
 بالرفق دفعا للاباء (وان  
 سقط الحائط منه لم يضمن)  
 اعدم تعديبه اذ حفره في  
 ملكه كان تسببا وعرف  
 آخر الاجارة انه لو سقى  
 أرضه سقيا لا يضمن له  
 فتعدى لجاره ضمن (عرد دار  
 زوجته عالة باذنها فالعمارة  
 لها والنفقة دين عليها) اه  
 امرها (ولو) عمر (انفسه  
 بسلا دنها فالعمارة له)  
 ويكون غاصبا للعرصة  
 فيؤمر بالتقريب بطلها  
 ذلك (ولها بلا دنها فالعمارة  
 لها وهو متطوع) في البناء  
 فلا رجوع له ولو اختلفا في  
 الاذن وعدمه ولا يئنة  
 قال قول لم يكرهه بيمينه وفي  
 ان العمارة لها اولا فاقول  
 لانه هو المتكامل كما افاده  
 شيخنا



وتقدم في الغصب (قال هدهد رضى عنى ثم اعترف بالخطا) (وصدقته) في خطئه (فله ان يتزوجها اذ لم يثبت عليه بان قال) افاد بان لا يثبت الا بالقول كقوله ٦٥٤ (هو حق او صدق او كاذب او شاهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك) من الثبوت

اللفظي الدال على الثبوت النفسى وهل يكون تكرار اقراره بذلك اثنا خلاف ميسر في الميسر وسامه ان التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو اخذ) رجل (غيره ففترعه انسان من يده يضمن) لانه تسبب (وكذا اذا دل السارق على مال غيره او امسك هاربا من عدوه حتى قتله) عدوه لما قلنا (في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى (اقطع يدك او اضر بك حتى تدفعه لم يضمن) الدافع لانه مكره (قال تركت دعوى على فلان وفوت امرى الى لاخرة لا تجمع دعواه بعده) اى بهد هذا القول ذكره في القنية (الاجازة تلحق الافعال) على الصحيح (ولو الذى فى العمادية وغيره ما غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه (قوله لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ) مفهومه انه لو لم ينتفع به بغير ايجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع كالو غصب ثوبا فلبسه فاذا امره بالحفظ لا يبرأ حتى ينزعه ويحفظه اما لو نزعه قبل الامر وحفظه فامر بالحفظ فالظاهر انه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر منه بخلاف ما لو نزعه قبله هذا ما ظهر لى واقاد ط نحوه (قوله وضع مخرجا) بكسر الميم ما يحمد به الزرع مغرب (قوله قبضه فى الخ) مثنى عليه المصنف فى المنع ابيض والعين تبعه الزبائى ومقتضى ما قدمه الشارح فى الذبائح انه لا حد تراخ حيث قال وتشرط التسمية حال الذبح او الرى اسبدا والارسال او حال وضع الحديد على النار والوحش اذ لم يقعد عن طلبه اه وانظر ما كتبناه هناك وفى كتاب الصيد (قوله كرهه صريحا) لما روى الاوزاعى عن واصل بن ابى جيلة عن مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا الانثيين والقيل

ما انفق وانكر بقيمة الورثة اذ ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تامل اه (قوله وتقدم فى الغصب) لم اره فيه وانما قدم فيه ما ذكرناه من القوائد الزبائية انما (قوله فله ان يتزوجها) والعدول فى رجوعه عن ذلك انه ما يحصى عليه فله ان يظهر له بعد اقراره خطا لما قل وهو من المسائل التى اغتفر واقعها التناقض افاده فى المنع (قوله وهل يكون الخ) هذه المسئلة وقعت فى زمن شيخ الاسلام ابن التمهنة فافق بانه لا يكون ثبانا وخالفه به بعض ما صرح به ووقع نزاع طويل وعدها بالاجمال بامر السلطان قايتباى وآل الامر الى ان عرضت النقول على شيخ الاسلام القاضى زكريا بن نحوار بيمين كتابا فاجاب بان صريح هذه النقول ومنطوقها ان الثبوت لا يصح لى الا بقوله هو حق او نحوه وليس فى صريحها ان التكرار كذلك ثم يؤخذ من قول الميسر ولو كان الثابت على الاقرار كالمجمل بعد العقد انه اذا اقر بذلك قبل العقد ثم اقر به بعد العقد بمقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك ميسر طانى كتاب الرضاع فراجع (قوله خلاف ميسر في الميسر الخ) قد علمت انه ليس فى الميسر بيان خلاف وان المفهوم منه ان التكرار لا يثبت به الاصرار فقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح القول ان التكرار لا يثبت به الاصرار كان احسن (قوله لانه تسبب) اى التزعم وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فاعل محذور وهو ربه فلا يضاف اليه التالف كما اذا حل قيد العبد فابق زبائى (قوله او اضر بك حتى) اى فاكثر ولو قال له احبسك شهر او اضر بك ضرر بافهم وضامن لان دفع المال للغير لا يجوز الا لخوف التالف لكن تقدم فى الاكره ان امر السلطان اكره تامل (قوله تدفعه) اما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كانه قد اكره ما يفيده ط (قوله لانه مكره) قال العلامة المقدسى فلو ادعى ذلك اى الاخذ منه كراهه لى بكتفى منه باليمين ام لا بد من برهان يحتاج الى بيان حوى اقول مقتضى كونه امينا انه يصدق باليمين كالمو ادعى الهلاك تامل (قوله الاجازة تلحق الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه اوائل كتاب الغصب (قوله فاجاز المالك غصبه) الذى فى العمادية وغيره ما غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه (قوله لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ) مفهومه انه لو لم ينتفع به بغير ايجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع كالو غصب ثوبا فلبسه فاذا امره بالحفظ لا يبرأ حتى ينزعه ويحفظه اما لو نزعه قبل الامر وحفظه فامر بالحفظ فالظاهر انه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر منه بخلاف ما لو نزعه قبله هذا ما ظهر لى واقاد ط نحوه (قوله وضع مخرجا) بكسر الميم ما يحمد به الزرع مغرب (قوله قبضه فى الخ) مثنى عليه المصنف فى المنع ابيض والعين تبعه الزبائى ومقتضى ما قدمه الشارح فى الذبائح انه لا حد تراخ حيث قال وتشرط التسمية حال الذبح او الرى اسبدا والارسال او حال وضع الحديد على النار والوحش اذ لم يقعد عن طلبه اه وانظر ما كتبناه هناك وفى كتاب الصيد (قوله كرهه صريحا) لما روى الاوزاعى عن واصل بن ابى جيلة عن مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا الانثيين والقيل

اليوم الثانى قيد اتفاق اذ لو وجدته ميتا من ساءته لم يحل زبائى (ووجد الحمار بجرحا ميتا يوزل) لان الشريط ان يذبحه انسان او يصير حيه والافه كالنطجة (كرهه صريحا)

والغدة والمرارة والمثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره السنة وذلك لقوله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم الاية فالتاولة النص قطع بصره وكرهه ما سواه لانه مما استخفنه الانفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليكم الخبائث زبائى وقال فى البدائع آخر كتاب الذبائح وما روى عن مجاهد قال مراد منه كراهية التحريم بدليل انه جمع بين السنة وبين الدم فى الكراهية والدم المسفوح محرم والمروى عن ابي حنيفة انه قال الدم حرام واكره السنة فاطلق الحرام على الدم ومعنى ما سواه مكروه لان الحرام المطلق ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به وهو المفسر من الكتاب قال الله تعالى او دم ما سفوحا وانعقد الاجماع على حرمة ما سواه وما حرمة ما سواه من السنة فما ثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد او بظاهر الكتاب المحقق للتأويل او الحديث قلنا فصل فى معنى الدم حراما وذا مكروها اه اقول وظاهر اطلاق المتن هو الكراهية (قوله وقيل تنزيها) فانه صاحب القنية فانه ذكر ان الذكروا والغدة لوطيخ فى المرقاة لانه كره المرقاة وكره هذه الاشياء كراهية تنزيهية لا تحريم اه واختار فى الوهبانية طافى القنية وقال ان فيه قائلين احدهما ان الكراهية تنزيهية والاخرى انه لا يكره كل المرقاة والدم اه نقله عنه ابن التمهنة فى شرحه واقره (قوله والاول اوجه) لما قدمناه من استدلال الامام بالاية وايضا فى كلام صاحب القنية لا يعارض ظاهر المتن وكلام البدائع (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف فى غيره من لما كولات ط (قوله الحياء) هو الفرج من ذوات الخلف والظلف والسباع وقد قصر قاموس (قوله والغدة) بضم الغين المججمة كل غدة فى الجسد اطرافها جسم وكل قطعة صلبة بين العصب ولا تكون فى البطن كما فى قاموس (قوله والدم المسفوح) اما الباقى فى العروق بعد الذبح فانه لا يكره (قوله فى بيت) وقيل بيت آخر ذكره فى المنع وهو ويكره اجزاء من الشاة سبعة \* نخذها نقد ارضعت بالبالعدد (قوله فقل ذكرا الخ) كذا فى النسخ وعليه فالعدو ستة والظاهر ان اصل البيت حيا ذكرا الخ (قوله وقال غيره) اى بطريق الرضى ومثله قولى ان الذى من المذكارى \* يجتمع حروف نخذ مدغم (قوله اذا ما ذكيت) بالبناء العجول والتاء علامة التانيث (قوله والاقطة) قيد به بعضهم بغير اقطعة الذى فليس للقاضى اقراضها اقواهم لا يجوز التصديق بها بل يرضه فى بيت المال لان الاقراض قرينة والذى ليس من اهل القرب اه واطلق فى اقراضه الاقطعة فشمس ل اقراضه من المائقة وغيره وقول البحر من المائقة الظاهر انه غير قيد تامل (قوله بشروط تقدمت فى القضاء) حيث قال من على مؤمن حيث لا وصى ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا بشرطه اه وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب البحر بحثا وفيه كلام به لم من محله (قوله بخلاف الاب الخ) فان اقراضوا ضمنوا العجزهم عن التمسك بخلاف القاضى وبسبب تنفى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بحر كذا ذكره الشارح فى القضاء وما ذكره المصنف من ان الاب كالموصى لا كالقاضى هو احد قولين صحيحين وعليه المتن فكان المعتمد كما افاده فى البحر (قوله الا اذا اشدها الخ) ذكره الزبائى بصيغة ينبغى فالظاهر انه بحث عنه

وقيل تنزيها والاول اوجه (من الشاة سبع الحياء والخمسة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكروا) لا اثر الوارد فى كراهية ذلك وجهها بعضهم فى بيت واحدة قال فقل ذكروا الانثيين مثله كذا دم ثم المرارة والغدة وقال غيره اذا ما ذكيت شاة كلها سوى سبع فحين الوبال فانه من خاتم غيب ودال ثم ميمان وذال (للقاضى اقراض مال الغائب والطفل والاقطة) وبشروط تقدمت فى القضاء (بخلاف الاب والوصى والمائقة) الا اذا اشدها حتى ساغ تصدقه



فاقرضه اولي زبلي (قال ان كان الله يعذب المشركين فامره طالق قالوا لا نطق امرانه لان من المشركين من لا يعذب) كذا في الخاتمة وظاهر توجيهه ان المراجعين الى البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة لان يكون مشركا في عمره ثم يضمنه بالحق في اوطاف المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهو البنية جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب فانه المصنف وقد اورد ٦٥٦ هذا الفرع على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال وهل قائل لا يدخل النار كافر

والكنه بالموثنيين نعم قال ومعه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا يتفهم قال تعالى فلم يك ينفعهم ايحاشهم لما راوا باسنا ولهم البيت معنى آخر وهو ان عمارا تترنم القاعون بامرها وهم مؤمنون ففي البيت سؤالان قال ابن الشحنة وعندي ان هذا مما يشكر ذكره والفاظ به ولا ينبغي ان يدون ويستر ولا يقبل تاويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى ينقله على نفسه بالانكار وانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق (ص) حقه ظاهرا ومبينا لوراء انسان ظنه مخنونا ولا تقطع بجلده ذكره الابن شديد آله ترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان ترك ايضا ولو خفف ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف

كان ختانا وان قطع النصف فدونك لا يكون ختانا به عليه لعدم الختان حقيقة وحكما (و) الاصل ان قاعدة (الختان سنة) كاجابة في الخبر (وهو من شعائر الاسلام) وخصائصه (فلما وقع اهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يترك الا له ذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر (و) وقته غير معلوم) وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل اقصاه اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم بوقته

قاعدة الامام من عدم التقدير فيما يرد به من المقدرات وتنفويضا الى الرأي فامل ونقله عن الامام ناييد المساخنة اولاد لا تكرار فافهم (قوله عنهم) اي عن الصحابين (قوله وختان المرأة) الصواب خفاض لانه لا يقال في حق المرأة ختان وانما يقال خفاض حموي (قوله بل مكرومة للرجال) لانه الذي الجاع زبلي (قوله وقيل سنة) جزم به البرازي مولا بانه نص على ان الخنثى تخنث ولو كان ختانه مكرومة لم تخنث الخنثى لاحتمال ان تكون امرأة ولكن لا كالا سنة في حق الرجال اه اقول ختان الخنثى لاحتمال كونه رجلا وختان الرجل لا يترك فلذا كان سنة احتياط ولا يفي ذلك سنة للمرأة فامل وفي كتاب الطهارة من السراج الوهاج اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعي واجب وقال بعضهم سنة للرجال مذهب للنساء اقله عليه الصلاة والسلام ختان الرجال سنة وختان النساء مكرومة ولو كانت لاهي ذكر ان فان كانا عاملين ختنا ولو احدهما فقط خنثى خاصة ويعرف العامل بالبول والانتشار والخنثى المشكل يحق من الفرجين يقع اليقين وأجرة ختان الصبي على ابيه ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير محتون أجبره الحاكم عليه فان مات فهو هدر لموته من فعل ما ذنوب فيه شرعا اه مطلقا (قوله وفي الرسل الخ) صريح في ان ساما وحظلة مرسلان ط (قوله شيت ادريس) بلاتنوين كسام وهو د (قوة) وقيل السبب في الختان ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابلى بالترديد بذيذ ولد له أحب ان يحمله في اسكل واحد ثم رويما قطع عضو ورافة دم وابلى بالصبر على اسلام ابيه انما هم ناس يابيه عليه الصلاة والسلام وقد اختن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة اوما ثمة وعشرين والاول اصم وجمع بان الاول من حين النبوة والثاني من حين الولادة واختن بالقدم اسم موضع وقيل آلة الفجار وقد اختلف الرواة والحناف في ولادة تبيينا صلى الله عليه وسلم محتونا ولم يصح فيه شيء وأطال الذهبي في رد قول الحاكم انه تواترت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به وقال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد محتونا (قوله وبط فرخته) اي شفهها من باب قتل (قوله وغيره) اي غير المذكور من الكي والبطن (قوله وهرة نضر) كما اذا كانت تأكل الحام واللاج زبلي (قوله وبذبحها) الظاهر ان الكلب منها فامل (قوله بكمه اسراق جراد) اي غير عمار مثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية ط (قوله والقاء القملة ليس بادب) لانها تؤذي غيره ويورث الثمن وفيه تهذيب لها ويجوزها ط اما البرغوث فيه عيش في التعراب (قوله وجازت المسابقة) اي بشرط ان تكون الغاية مما يجتهداها الفرس وأن يكون في كل واحد من الفريقين احتمال السبق اما اذا لم ان احدهما يسبق لاهماله فلا يجوز لانه مما جاز للمساواة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب الممال لاغير على نفسه بشرط لا مفسدة فيه فلا يجوز اه زبلي (قوله والري) اي بالمهمل (قوله ليرتاض للجهاد) افادانه مذنب كما صرح به في الحظر وانه للتهلى مكروه وأما حديث لا تضر الملائكة شيئا من الملائكة سوى النضال أي الري والمسايفة فالظاهر ان تسميته لها هو المشابهة للصورية فامل (قوله وحرم شرط الجمل من الجانيين) بان يقول ان سبق فرسك فاعلى كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا زبلي (قوله الا اذا دخل محلا) المذهب

ولم يرد عنه ما فيه مني فلذا اختلف المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرومة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي من ولد محنا ومن الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال وفي الرسل محتون لعمره خاتمة عثمان ونسب طيبون أكارم وهم زكريا شيت ادريس يوسف وحظلة عيسى وموسى وادم ونوح شعيب سام لوط وصالح سايان يحيى هود يس خاتم (ويجوز كي الصغير وبط فرخته وغيره من المداواة لاهل الصفة) ويجوز (فقد) الهائم وكما وكل علاج فيه منفعه لها وجاز قتل ما ضر منها ككلب عقور وهررة نضر (وبذبحها) اي الهرة (ذبحها) ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يجر قها وفي المبتنى بكمه اسراق جراد وقل وعقرب ولا يابس اسراق حطب فيها قل والقمة اقله ليس بادب (وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والري) ليرتاض للجهاد (وحرم شرط الجمل من الجانيين) الا اذا دخل محلا



ادخلوا صورته ان يقول الثالث ان سبقتنا فلانك وان سبقتنا فلاشيئ انما عليك ولكن  
 الشرط الذي شرطه بيننا هو انما هو ما سبق كان له العمل على صاحبه باق على حاله فان غلبه ما  
 اخذ المالك وان غلبه فلاشيئ له عليه وياخذ ايم - ما غلب المالك المتروك له من صاحبه  
 زيلعي (قوله بشرطه) وهو ان يكون فرض العمل كقوله القوسيع ما يجوز ان يسبق أو يسبق  
 (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزيلعي ومنه في الخاتمة والخاتمة وغيرهما لكن جزم الشارح في كتاب  
 الحظر والاباحة بان البطل والحار كالقوس وعزاه الى الملتقى والمجوع قلت ومنه في المختار  
 والمواهب وغيرهما واقره المصنف هذا خلافا لما ذكره هذا وتقدم عام الكلام عليه في كتاب  
 الحظر فراجع (قوله وعامة في الزيلعي) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجماعة من  
 القوسان اول اثنين من سبق له كذا من مال نفسه أو قال للمائة من أصاب الهدف فله كذا جاز  
 لانه من باب التخييل فاذا كان التخييل من بيت المال كاسب ونحوه يجوز فاطنك بجملة  
 ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تفرعوا في المسائل وشرط لاصحابهم جمل جاز اذا لم يكن من  
 الجانبين على ما ذكرنا في التخييل اذا تعلم في الجانبين يرجع الى تقوية الدين واهله كذا الله تعالى  
 والمراد بالحوار المذكور في باب المسابقة الخ دون الاستحقاق حتى لو امتنع المقلب من الدفع  
 لا يجبره القاضي ولا يقضي عليه به (قوله ولا يسبق على غير الانبياء الخ) لان في الصلاة  
 من التظيم ما ليس في غيرهما من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا ياتي  
 ذلك من يتصوره الخطايا والذنوب الاتباعان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه و - لان  
 فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زيلعي واختلف هل ذكره تحريما أو تنزيها أو خلاف  
 الاولى وصح النووي في الاذكار الثاني لكن في خطبة شرح الاشياء لا يرى من صلى على غيره  
 أثم وكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آل أبي أوفى الصلاة حقه فله ان يصلي  
 على غيره ابتداء أو اقبالا (قوله) وأما السلام فقتل الاثني في شرح جوهرة التوحيد عن  
 الامام الجوزي انه في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على  
 عليه السلام وسوا في هذا الاشياء والاموات الا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو  
 عليكم وهذا اجمع عليه (قوله) أقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 والظاهر ان اهله في منع السلام ما قاله النووي في علة منع الصلاة ان ذلك شعار أهل البدع  
 ولان ذلك مخصوص في اسان السلف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام كما ان قولنا عز وجل  
 مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان عززا جليلا ثم قال الثاني وقال القاضي  
 عياض الذي ذهب اليه المحققون وأميل اليه ما قاله مالك وسفيان واخبره غير واحد من  
 الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم  
 كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتسوية وبذلك من سواهم بالفقران والرضا  
 كما قال الله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
 بالايمان وايضا هو أمر لم يكن معروفا في صدر الاول وانما حديثه الراقصة في بعض الاغة  
 والتشبيه باهل البدع انتهى عنه فوجب مخالفتهم (قوله) وكرهه التشبيه باهل البدع مقرونة  
 عندنا ايضا لكن لا مطلقا بل في المذموم وفيما تصدبه التشبيه بهم كقائه الشارح في مقدمات

بشرطه كما مر في المختار  
 (لا) يصرح (من) أحد  
 الجانبين (من) أحد  
 يجوز الاستباق في غير  
 هذه الاربعة كما قبل  
 بالجمل وما بالاجمل فيجوز  
 في كل شيء وعامة في الزيلعي  
 (ولا) يسبق على غير الانبياء  
 ولا على غير الملائكة  
 الا بطريق التبع وهل  
 يجوز التحريم على النبي

الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز زلا ليس فيه ما يدل على انه عظيم مثل الصلاة وهذا  
 يجوز ان يدعى به انما هو الملائكة عليهم السلام وهو محرم قطعاً فيكون تخصيصه  
 الحاصل وقد استغنينا عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز زلان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان من أشوق العباد الى من يدرجه الله تعالى ومنه ما معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع  
 من ذلك زيلعي والصحيح الجواز كما ذكره الزيلعي في كتاب الصلاة وقال في البصر وروى عن  
 بعض المشايخ انه قال ولا يقول ارحم محمد أو أرحم من المشايخ على انه بقوله للتاوث وقال  
 السرخسي لا بأس به لان الاثر ردي من طريق ابي هريرة وابن عباس ولان أحد اوان جل  
 قدره لا يستغنى عن رجة الله تعالى (قوله وجوز السبوطي تبعاً للاستقلال) اي  
 مضموما الى الصلاة والسلام لا وحده فيجوز اللهم صل على محمد وآله محمد ولا يجوز ارحم  
 محمد بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) اي يعمل القول بالحوار على التسمية والقول  
 بعدمه على الابتداء ويحذف ما في البصر حيث قال ويحل الخلاف في الجواز وعدمه انما هو فيما  
 يقال مضموما الى الصلاة والسلام كما افاده شيخ الاسلام ابن حجر فذا انفق على انه لا يقال ابتداء  
 رجة الله (قوله) قال ط وينبغي أن لا يجوز غفر الله له وسامحه لما فيه من ايها من نص (قوله)  
 أقول وكذا عفا عنه وان وقع في القرآن لان الله تعالى له أن يخاطب عبده بما اراد كما لا يطق  
 تخاطب الرحمة الامراء بما تخاطبهم به الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فراجع  
 (قوله ويستحب الترضي للصعبة) لانهم كانوا في الفون في طاب الرضا من الله تعالى ويحرم دون  
 في فعل ما يرضيه ويرضون بما يرضونه من الاتباع من جهة أشد الرضا فهو لا أحق بالرضا  
 وغيرهم لا يطق أذنه ولو أنفق مل الأرض ذهباً زيلعي (قوله وكذا من اختلف في نبوته)  
 قال النووي والذي أراه ان هذا أي الدعاء بالصلاة لا بأس به وان اخرج أن يقال رضى الله عنه  
 لانه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونهم انبياء (قوله) وظاهر قول المتن ولا يصلي على غير الانبياء  
 والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق انه لا يدعى له بالصلاة لكن ينبغي عدم الاتية  
 اشبهة الاختلاف (قوله وقيل يقال الخ) أي تكون الصلاة عليه تبعاً لكونه مخالفاً فيه  
 وهو وجهه كما لا يخفى على النبيه (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلعي الخ)  
 لا يخالف ما قبله الا في قوله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (قوله) يكره الجدل في أن اقامان  
 وذا القرنين وذا الكفل انبياء أم لا وينبغي ان لا يسأل الانسان عما لا حاجة اليه كما يقول كيف  
 حبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكا  
 أم لا وابن الجنة والدار متى الساعة ونزول عيسى وامعيل افضل أم اسحق وأهم ما الذبيح  
 وقاطعة افضل من عائشة أم لا أبو النبي كانا على أي دين وما دين أبي طالب ومن المهدي الى غير  
 ذلك مما لا تحب معرفته ولم يرد لكاتبه به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسمه مظمة فلا  
 يجوز ان يقال انه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصاً أهل الحرمين  
 خصوصاً اولاد المهاجرين والائمة خصوصاً اولاد الخلفاء الاربعة مقدمي عن خزانة الاكن  
 (قوله والاعطاء باسم التبروز والمهرجان) بان يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النبوة فيما  
 يظهر ط والتبروز اول الربيع والمهرجان اول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة

قولان فيسلي قلت وفي  
 الاخيرة انه يكره وجوز  
 السبوطي تبعاً للاستقلال  
 فليكن التوفيق وبالله  
 التوفيق (ويستحب الترضي  
 للصعبة) وكذا من اختلف  
 في نبوته كقوله التبرين  
 واتما وقيل يقال صلى الله  
 على الانبياء وعليه وسلم كما  
 في شرح المقدمة للقرماني  
 (والترحم للصعبة ومن  
 بعدهم من العلماء والعباد  
 وسائر الاخبار وكذا يجوز  
 عكسه) وهو الترحم للصعبة  
 والترحم للصاعين ومن  
 بعدهم (على الرابع) ذكره  
 القرماني وقال الزيلعي الاولى  
 ان يدعى للصعبة بالترضي  
 وللتابعين بالرحمة ولين  
 بعدهم بالمغفرة والتجاوز  
 (والاعطاء باسم التبروز  
 والمهرجان لا يجوز) أي  
 الهديا باسم هذين  
 اليومين حرام (وان قصد  
 تعظيمه) كما يعظمه  
 المذركون (يكفر) قال  
 ابو حفص الكبير لو ان رجلاً  
 عبد الله خبيزاً



بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله او بعده نفيا للشبهة ولو شئى فيه ما لم يشتره قبله ان اراد اعطجه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر في يابى (ولاباس ياباس القلائس) غير حرير وكرباس عليه امر يسلم فوق اربع اصابع من اجبنة وصح انه حرم اسمها (وذنب ابس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل اوضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) الى الارجال كما هي في باب الكراهية (ابس المصفر والمزفر) لقول ابن عمر رضى الله عنهم انها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابس المصفر وقال اياكم والاحمر فانه زى الشيطان ويستحب التجليل واما اح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الاتية وخرج صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته ألف دينار زبلى (وللتاب العالم ان يقدم على الشئ الجاهل) ولو قرشيا قال تعالى والذين آمنوا والعلم درجات فالرافع هو الله فن يصفه بصفه الله في جهنم وهم

ويتمادون فيها (قوله ثم اهدى لشرك الخ) قال في جامع الفصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوسى دعوة لخلق رأس وله خضر لم يدعوته فاهدى اليه شي الا بكه ووحى ان واحدا من مجوس سر بل كان كثير المال حسن التعمد بالمساكين فالتخذ دعوة لخلق رأس وله خضر فدعوه كثير من المساكين واهدى بعضهم اليه فشق ذلك على فقيرهم فكذب الى استاذهم على الهدى ان أدرك أهل يادك فقد ارددوا وشهدوا وشهدوا بالجهنم وقص عليه القصة فكذب اليه ان اجابة دعوة أهل الذمة مطابقة في الشرع وبجائزة الاحسان من المرواة وخلق الرأس ليس من شعار أهل الذمة والاحكام برودة الملبس هذا القدر لا يمكن والاولى للمساكين ان لا يوافقه وهم على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرح والسرور اه (قوله والتعظيم) عبادة الزبلى والتعظيم بتشديد العين (قوله ولاباس) من البؤس أى لاشدة عليه من جهة الشرع أو من الباس وهو الجراحة أى لاجراة في مبانته لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على ان فاعله لا يجوز ولا يات به مجوس عن الافتتاح اه ط أقول والقالب استعمله في كراهى (قوله القلائس) جمع قلائسوة بفتح القاف ذات الا تان تحت العمامة ط (قوله غير حرير الخ) رد على مسكين حيث قال انظر الجلع يشمل قلائسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسودا والحرارة (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام اسمها) كذا في بعض النسخ ومنه في الدلائل انى ابس القلائس وقد عزاء المصنف والزبلى الى الذخيرة وفي بعض النسخ وصح انه حرم اسمها أى قلائس الحرير والذهب فامل (قوله وذنب ابس السواد) لان عماد كوفي السواد الكبر في باب الفنا ثم حديثا يدل على أن ابس السواد مستحب وان من اراد ان يجدد الف عامته ينبغي له ان ينفضها كورا كورا فان ذلك أحد من رفعها عن الرأس والقائنها في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وقامه في الزبلى (قوله وقال اياكم والاحمر) الذى في الزبلى اياكم والحرارة فانما زى الشيطان (قوله ويستحب التجليل الخ) قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى اذا اقم على عبده أحب أن يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة كان يتردى برداء قيمته أربعة مائة دينار وكان يامر أصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب النفيسة ويقول ان لى ناسا وجوا رى فان من نفسه كى لا ينظرون الى غيرى قيل للشيخ أبس عمر رضى الله عنه كان يلبس قيمه عليه كذا رقة فقال فعل ذلك الحكمة هي أنه كان أمير المؤمنين وعمله يتقدمون به وربما لا يكون له طال ياخذ ذنون من المساكين ذخيرة ملخصا (قوله قيمته ألف دينار) تبع المصنف والذى في الزبلى ألف درهم (قوله وللتاب العالم ان يقدم الخ) لانه أفضل منه وله ذبا قدم في الصلاة وهي احد اركان الاسلام وهي تالية الايمان زبلى وصرح الرولى في فتاواه بجملة تقديم الجاهل على العالم حيث أشعر بنزل درجته عند العامة فخافته لقوله تعالى برفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا انوا العالم درجات الى ان قال وهذا مجمع عليه فالتقدم ارتكب معصية فيجوز (قوله فن يصفه) أى يصفه العالم (قوله وهم) أولوا الامر على الاصح أى من الاقوال في تعظيم قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم كما ذكره الزبلى وفي المنع عن البراز به وقال الزبلى حتى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على

الساو وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يقدم عليه في مشية وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو ان تطيعه في كل مباح وعن خائف أنه وقت ذلالة فامر الطالبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خيرهم وخيرهم خيرهم من شرهم (قوله جازى الاصح) وهو مروى عن أبي يوسف فقد قال ينبغي أن تغزى لى امرأتى كما يجزىها أن تغزى لى امرأتى والاصح أنه لا بأس به في الحرب وغيره واختفت الرواية في أن الذي صلى الله عليه وسلم فله في عمره والاصح لا فصل في المصط بين الخطيب بالسواد قال عامة المشايخ انه مكره وبعضهم جوزه مروى عن أبي يوسف فاما الجمره فهو سنة الرجال ومنها المساكين اه منح ملخصا وفي شرح المشارق لا الكل والفتاوى انه صلى الله عليه وسلم خطب في وقت وتركه في معظم الاوقات ومذهبا ان الصبح بالحنا والوعمة حسن كافي الخاتمة قال النووي ومذهبا احتجاب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصقعة أو حرة وتحريم خضابه بالسواد على الاصح لقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال المحوى وهذا في حق غير الغزاة ولا يحرم في حقهم لا ذهاب ولعله محمول من فعل ذلك من العصابة (قوله كما يجوز ان ياكل كل متكنا في الصبح) قد منافي الحظر انه لا بأس به في المختار أى فركه اولى وهو هذا اذ لم يكن عن تكبير والا فيصير (قوله لما روى الخ) الذى في صحيح البخارى وغيره انه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكنا قال ابن حجر في شرح المشائل عن النسافى قال ما روى النسي صلى الله عليه وسلم يا كل متكنا قال ابن حجر في شرح المشائل عن النسافى أنه آكل متكنا مرة فان صح فهو زيادة مقبولة وقوله ما نخرجه عن ابن شاهين عن عطاء ابن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يا كل متكنا فانه وفسر الا تكثرون الاتكاء بالليل على أحد الجانبين لانه يضر بالاكل ووردت من ضعف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الاتكاء وفيه إشارة الى انه لا يختص بصفة بعينها اه ملخصا وبه علم انه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم آكل متكنا فقد تركه كماله منى عنه فليس فيه دليل على الجواز ثم ذكر بعض الشافعية أنه خاص به عليه الصلاة والسلام والاصح عندهم انه عام قال العلقمى في شرح الجامع الصغير اختلاف في صفة الاتكاء فقيل أن يتكئ في الجلوس لا كل على أى صفة كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعقد على يده اليسرى من الارض والاول المعتمد وهو شامل للقوانين والحكمة في تركه انه من فعل ملوك الهيم والمتعظيمين وانه ادعى الى كثرة الاكل وأحسن الجاسات لا كل الاقواء على الوركين ونصب الركبتين ثم الجنى على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى ونحوه فيه (قوله واذا خرج من بلدكم الطاعون) المناسيب زيادة أو دخل لمناسيب ما بعده ط (قوله ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لان نفعه للمساكين أكثر مما من الجهاد حيث كان به هذه الصفة ط (قوله قضى المديون الخ) أفاد أن الدين اذا كان موجبا لافقضاء المديون قبل حلول الاجل يجهل به الدائن على القبول كافي الخاتمة (قوله لا ياخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئا بعشرة نقد وابعاه الاخر بعشرين الى اجل هو عشرة أشهر فاذا اقضاء به تمام عشرة أو مات بعده اياخذ خمسة ويترك خمسة ط أقول

جاء في الاصح ويكره بالوادوقى لا وصرفى الحظر (كما يجوز ان ياكل متكنا) في الصبح لما روى انه صلى الله عليه وسلم آكل متكنا مجمع الفتاوى (أخذته الرزلة في بيته فقروا الى القضاء لا يكره بل يستحب) اقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المسائل (واذا خرج من بلدكم الطاعون) فاعلم ان كل شئ يقدر الله تعالى لا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج لمجا ولودخل ابتلى به (وله ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده واهية حمل النسي الى الحديث الشرع يجمع الفتاوى (فقته في بلدة ليس به غيره) افقه منه يريد ان يعزوا ليس (هذه) برأيه وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات) فحل بونه (فاخذ من تركه لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينهما) الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين) قنية وبه أفق المرحوم أبو السعود اهدى مفتى الروم



الظاهر ان مثله لو اقرضه وباعه ساعة من معلوم واحد لكانت فيه من غن الساعه بقدر ما مضى فقط تامل (قولا وعلاه الخ) علمه الحائز بالتمسك عن شبهة الرابا لان في باب الرابا ملحة بالحقيقة ووجهه ان الرابا في مقابلة الاجل لان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل شي من الثمن لكن اعتبره مالا في المراجعة اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن فلو اخذ كل الثمن قبل الحلول كان اخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض)

منها بنية الوصية انما تحت الميراث ولو قرع في مرض الموت وقسمه الميراث بعد ذلك اخر عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفرض على المكلف وفرائض الابل ما يفرض كبيت شخص في خمس وعشرين وقد هي بها مكمل مة در فقه لانسبها الموارث فرائض لانها مة قدرة لا يصح ان تم قبل العلم بميراث علم الفرائض وللعالم به فرض وفرائض مغرب (قوله هي علم باصول الخ) أي قواعد وضوابط تعرف أي تلك الاصول الموصوفة أي كل واحد من الورثة أي قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة ما ذكر في الاصول المتعلقة بالتمتع من الميراث والحجب بل هي المة في ذلك اذ يدوم الاعتراف الحقوقي ولذا قالوا من لامهارة لهم الابل له ان يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر من او عصبية او ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتعصيب والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مر في فقه العصبية وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركة وغايته اصال الحقوق لاربابها واركانه ثلاثة وارث ومووت ومووت وشروطه ثلاثة موت مووت حقيقة او حكا كة فتود او تقدير الجنتين فيه غرة وجود وارثه عند موته حقيقة او تقدير كالمحل والاعلم بجهة ارثه واسمايه وموافقه متاق واصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام بشهادة المفيرة وابن سلة واجماع الامة في ارث ام الاب باجماع عمر رضى الله تعالى عنه المدخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا يدخل لقياس هنا خلافا لما في ام الاب وقد عات جوابه واعتقاده من هذه الاصول افاده في الدر المنثور (قوله لان الله تعالى قسمه) الاولى قدره كما قال الزيلعي لانه معنى الفرض تامل (قوله بنفسه) أي وليدة فرض تقديره الى ملة مقرب ولا يجرى من ذلك بخلاف اثر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيره فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى افعلوا الصلاة واتوا الزكاة وقوله على الناس حج البيت وانما السمة ينتمى زباي (قوله لثبوتها بالنس لا غير) اراد بالنس ما يشمل الاجماع والترزب عن القياس فانه لا يجرى في الموارث لانه لا يحال له في المقدرات لثبوتها في الحكمة في التخصيص بعة داودون آخر ثم ان هذا مله لافقه والاوى ان يقول او ثبوتها فيكون مله ثانية لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه مما لا يدرك معناه فتصدق بانه نصف العلم ولا يصح من وجهه ثم اعلم ان ما ذكره من الوجة مبني على ان النص يراد به احد قسمي الشيء فان كل شيء تحته نوعان احدهما نصف وان لم يتصددهما ومنه حديث احمد الطه ورواه في الايمان وقول العرب نصف الصفة ضمير ونصفها مفر أي تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول

وعلاه بالرفق للبايعين وقوله قدمت قبل فصل القرص والله اعلم (فروع) في آخر الكتاب ينفي ما افاد في القرآن في كل اربعة يوما ان يجتمع مرة واقه اعلم (كتاب الفرائض)

هي علم باصول من فقه وساب تعرف حق كل من التركة والحقوق هي ما تستحقه بالاستقراء لان الحق اما لاجل او عاياه او لاول الاول انصبة والنسب اما ان يعلق بالزمنة وهو الهين المطاق او لا وهو المعلق بالهين والاثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وهي فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه واوضحه وضوح التمار بشمسه فاق ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوتها

شرح

شرح وقد قيل له كيف اصحت فقال اصحت ونصف الناس على غضبه ان يريد اسم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

اذ مات كان الناس نصفان شامت وآخر راض بالذي كنت اضع

وقول مجاهد المفضلة والاسم شافى نصف الوضوء أي أنه نوعان مطهر لبعض الباطن ومطهر لبعض الظاهر افاده ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بالنس) اراد به ما يجمع (قوله او بالضروري) أي الارث والاختياري كالبيع والشرع وقبول الهبة والوصية (قوله وهل ارث الحى من الحى الخ) أي قبيل الموت في آخر جزء من اجزاء حياته والاول قول زفر وشاذ الخ العواقب والثاني قول صاحبين وغيره الخلاف فيما لو تزوج بامة موروثة ولا وارث غيره فقال لها اذ مات مولانا فانت سرقة فعلى الاول تهتق لانه اضاف العتق الى الموت والمالك ثابت له قبله وعلى الثاني لانه ثبوت المالك به افاده في شرح الوهبانية ونظير القرعة ايضا فيما لو عتق الوارث طلاقها بموت مولانا كما نص عليه البيهقي عن السراجية اقول وبه تظهر فائدة نصو يرهابا بالزوج والافتعيلق العتق لا يوقف على الزوجية تامل (قوله الملة الثانية) وكذا ذكر الطرابع في سكب الانهر ان عليه المعول يمكن ذكر في الدر المنثور عن التاتر خاتبة ان الاعتقاد على الاول (قول الخالية الخ) صفة كاشفة لان التركة في الاصطلاح ما تركه الميت من الاموال صافيا عن نفاق حق الغير يعني من الاموال كافي شروح السراجية واعلم انه يدخل في التركة المدة الواجبة بالقتل الخطأ او بالعلم عن العمد او بانه لا يملك الاصل مال لا ينفق بعض الاولياء فتقضى منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كافي الذخيرة (قوله يعنيها) متعلق بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال للعين التي تعلق بها حق الغير فاذا رهن شيئا وسله ولم يتركه غيره فدين المرتن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) أي في حياة مولاه ولا مال له سواء فان الجاني هو الموهون قدم حق الجاني عليه لانه اقوى لثبوتها على ذمة العبد وحق المرتن في ذمة الراهن ومتعلق برقبة العبد لاني ذمته ذكره يعقوب باشا في حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المديون) أي اذا مات المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز (قوله والمبيع المبيع بالثمن) كالمواشيتى عبد ولم يقبضه فقلت قبل نقد الثمن فالبايع الحق باعبد من تجهيز المشتري قال يعقوب باشا اما اذا كان المبيع في يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يسد ارجوعه لا مطلقا بل اذ لم يعلق به شيء من الحقوق اللازمة كما اذا كاتبه المشتري او رهنه او اسكنه تولده او جنى ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع لما منع قوى حق لو عجز المكاتب وعاد الى الرق او فك الرهن او فدى من الجناية فله ارجوع لزوال ذلك المانع اه وتقول منه ط عن حاشية فهم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قوله ان البايع اسوة الغرماء فيه عند ما اه اي فيما اذا قبض المشتري المبيع ولم يذكر واقفه الخلاف الشافعي كانه دم قبيل خيار الشرط والظاهر ان ما ذكره هنا مأخوذ من كتب الشافعية فليتنبه له (قوله والدار المستأجرة) فانه اذا اعطى الاجرة ولا ثم مات الايجر صارت الدار رها بالاجرة

بالنفس لا غير والمغيبه  
فبالتص نارة وبالقياس  
اخرى وقيل له لعله بالموت  
وغيره بالحياة او بالضروري  
وغيره بالاختياري وهل  
ارث الحى من الحى ام  
من الميت المعقود الثاني  
شرح وهبانية (ببدا  
من تركه الميت الخالية عن  
تعلق حق الغير يعنيها  
كالرهن والعبد الجاني)  
والمأذون المديون والمبيع  
المعجوس بالثمن والدار  
المستأجرة



سـ يد قال ط زاد في روح الشروح على ما ذكره العبد الذي جعل له مهر ابني اذا مات  
 الزوج وهو في يده ولا مال له سواه فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالبيع  
 القاسد اذا مات البائع قبل الفسخ أي فان المشتري قد تقدم على تجهيز البائع (قوله وانما  
 قدمت الخ) أي هذه الحقوق المتعاقبة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحياة يقدم  
 في الوفاة درم متني وتقدمها على التجهيز وهو الذي جزم به في المهر ارجح وكذا شرع الكفر  
 والسراجية بل سكتي بعض شرع السراجية الاتفاق عليه فاذكره - لكن من ان ذلك  
 رواية وان الصحيح تقديم التجهيز يز قال في الدر المنثور في منظوريه بل انه يلزم فيه انه ليس  
 بقرينة أصلا اه أي فلا يرد على اطلاق المتون من انه يقدم من التركة بالتجهيز (قوله بتجهيزه)  
 وكذا تجهيز من تلزمه نفقته كولدات له ولو لم يخطه وكرز وجته ولو غنية على المعتمد در  
 متني (قوله بم التكنين) كأنه يشير الى ان قول السراجية يبدأ بتكفينه وتجهيزه من  
 عطف العام على الخاص (قوله من غير تفتير ولا تذبذب) التفتير هو التقصير والتذبذب  
 يستعمل في المشهور يعني الامراف والتفتير ان بينهم ما فرقا وهو ان الامراف صرف الشئ  
 فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صرح به الكرماني في شرح البضاري  
 به قوب وعليه فالناسب التبذير بالامراف بدل التبذير موافقة لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا  
 لم يسرفوا ولم يقتروا والكثرة راعى المشهور (قوله ككفن السنة) أي من حيث العدد  
 وقوله أو قدوما كان يلبسه في حياته أي من حيث القيمة وأوجه في الواو قال في سكب الانهر  
 ثم الامراف نوعان من حيث العدد يان يراد في الرجل على ثلاثة أبواب وفي المرأة على خمسة  
 ومن حيث القيمة بان يكفن فيها قيمته من ثمنه وقيمة ما يلبسه في حياته ستون مثالا والتفتير  
 أيضا نوعان عكس الامراف عدد أو قيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك فلا وصي تعتبر الزيادة  
 على كفن المثل من الثالث وكذا لو تبرع الورثة به أو اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة  
 لا العدد وهل لغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درم متني أي فيمكن بكفن  
 الكفاية وهو قوبان للرجل ولثلاثة للمرأة ابن كمال (قوله أو قدوما كان يلبسه في حياته) أي  
 من اوسط ثيابه أو من الذي كان يقرن به في الاعباد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه  
 زباني (قوله ولو هلك كفنهم الخ) قال في سكب الانهر واذ انشئ قبر الميت وأخذ كفنهم  
 يكفن في ثلاثة أبواب ولو ثلثا أو رابعا مادام طرأ بولاء ما غسله ولا الصلاة عليه وارتفع  
 يان في قوب واحد كل ذلك من اصل ماله عندنا وان كان عليه دين الآن يكون الغرماء قد  
 قبضوا التركة فلا يرد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء  
 واصحاب الوصايا لانهم اجانب ولا تجوز الورثة على قبول كفن متبرع لان قيمة حقوق المار بهم  
 الا اذا كان الورثة من ذرية المتبرع أو رأى الامام صلوة يقبل الا ان يختاروا القيام بانفسهم  
 بخيرتهم اولى به اه أي الا ان يختاروا البكرتهم تمام (قوله ويقدم دين الصحة) هو  
 ما كان ثابتا بالبيضة مطلقا أو بالاقرار في حال الصحة ط وقدير جرحه على بعض كدين  
 لا يجني على مكاتب مات عن وفاءية تقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصراني بشهادة  
 المسايين فانه مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم

وانما قدمت على التكنين  
 لانها بالمال قبل  
 ميرورته تركه (بتجهيزه)  
 بم التكنين (من غير تفتير  
 ولا تذبذب) ككفن السنة  
 اذ قدوما كان يلبسه في  
 حياته ولو هلك كفنهم ولو قبل  
 نفسه كفن مرة بعد أخرى  
 وكان من كل ماله (ثم) تقدم  
 (دونه) انما مطالب من  
 جهة العباد ويقدم دين  
 الصحة

على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودا ما كافر ين اوشه ودالكافر فقط اما اذا  
 كان شهودا ما - لين اوشه ودالكافر فقط فله ما سواه كافي - شية البصر للمولى من كتاب  
 الشهادات فانه - م (قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا باقراره في مرضه أو طمعا هو في  
 حكم المرض كافر من خرج للمبارقة أو أخرج للقة - ل قصاصا أو ليرجم ط عن بهم زاده  
 (قوله ان جهل بيبه) اما اذا علم بان آخر في مرضه به دين علم بونه بطريق المعاينة كما يجب  
 بدلائن مال ملكه أو اسما - كما كان ذلك بالحقيقة فمن دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره  
 فلذلك ساواه في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) محترزة قوله من جهة العباد  
 وذلك كالكافة والكفارات ونحوها قال الزباني فانه - قط بالموت فلا يلزم الورثة أدائها  
 الا اذا وصى بها أو تبرعوا بها من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد  
 فالتبونه فلا يصح بقاء الواجب اه وغامض فيه أقول وظاهر التعديل أن الورثة لو تبرعوا  
 بها لا يقطع الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يقوم مقام فعله بدون اذنه تمام  
 (قوله من ثلث الباقي) أي الناضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد فانه يقدم لواجب  
 مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغني ونحن الفقراء كافي الدر المنثور (قوله ثم تقدم وصيته)  
 أي على القسمة بين الورثة قال الزباني ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المقي بل هو شرك  
 اهم حتى اذا لم يشئ سلم للورثة ضمة أو أكثر ولا بد من ذلك وهو - ذ ليس بتقديم في الحقيقة  
 بخلاف التجهيز يز الدين فان الورثة والموصي لا يباخذون الا ما فضل عنهم اه (قوله ولو  
 مطابقة على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قال وقال شيخ الاسلام خوهر زاده ان كانت  
 معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطابقة كان يوصي بثالث ماله أو ربعه كانت في مع  
 الميراث لشئ - يوعها الى التركة فيكون الموصي له مير يكاللورثة لامقدماء عليهم ويدل على شيوخ  
 سقه فيها كحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما  
 حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلا ألقا ثم صار اثنين فله ثلث الاقين وان انفكس فله ثلث  
 الالف اه قال الا كل واحد من الصواب مع ما فات التقديم اغماية صور فيه يجعل حق الموصي  
 له متعاقبا بالصورة والمعنى اذا خرج من الثلث فيفسخ تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك  
 تقديم على الورثة وأما اذا كانت مطابقة فلا يصح من ذلك - م (قوله لا فالما  
 اختاره في الاختيار) أي من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعبير  
 من الثلث وتنفذ وان كانت بغير شائع كالثلث والر بع فالوصي له مير يكاللورثة يزاد نصيبه  
 بزيادة التركة وينقص بنصيب المار ويخرج نصيب الموصي له كما يخرج نصيب الوارث  
 ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تلونا اه والحاصل انه لا خلاف في تقديم الوصية بعين  
 كالماد والتوب مثلا يعني ان اذا خرجت من الثلث فلا حق للورثة فيها فزوجه - م  
 ويقسم بين الورثة ما سواه وأما الوصية المطلقة فنظر الى أن ما اشاعته في التركة تزاد  
 بزيادتها وبالعكس قال لا تقدم فيها بل الموصي له مير يكاللورثة داغما يعني انه لا يمكن ان يفرد  
 بالاختصاص وان استغرق التركة بخلاف لاف الدين ونصوه ومن نظر الى أن قسمة الميراث لا تكون  
 الا بعد اخراج نصيب الموصي له قال انها مقدمة لانه لو لم يقر زبانيه أولا بل اعتبر مير يكال

على دين المرض ان جهل  
 سيبه والا فبيان كاسبطه  
 السيد وأما دين الله تعالى  
 فان أوصى به وجب تنفيذه  
 من ثلث الباقي والا لا (ثم)  
 تقدم (وصيته) ولو مطلقة  
 على الصحيح - لا فالما  
 اختاره في الاختيار (من)  
 ثلث ما بقى بعد تجهيزه  
 ودونه وانما قدمت



الورثة لهم ان يضم لهم كانه واحد منهم له ثلث التركة مثلا ويلزم منه الخلل مثلا لو تركت زوجا واختين شقيقتين وأوصت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولا فيأخذ زيدا واحدا من ثلاثة ثم يقسم الباقي من خمسة للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة والزم ان تقسم التركة من خمسة فيأخذ الموصى به اثنين والزوج ثلاثة والشقيقتان أربعة فبقية نقص نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف لفظي لان كل واحد من اصحاب القواين يسلم ما قاله الاخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له أولا هل يسمى تقديما أم لا ويدل عليه كلام الزبلي السابق وكذلك كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشركة ثم ذكر ان نصيب الموصى به يقدم على خمسة التركة فتدبر بين المشاركة والتقديم فاخترت هذا التحقيق الذي هو بالقبول حقيق واقعه تعالى وفي التوفيق (قوله في الآية) أي قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (قوله لكونه مفسدة التقريط) لانها مأخوذة بلا عوض فتشيق على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين أو لكونها برأ وطاعة والدين مذموم غالب ولا استعانة عليه الملاقاة والاسلام أولان حكمها كان يحول عند الخطأ بين بخلاف الدين وغناه في سبب الانه عن الزم شري (قوله بل خامسا) باعتبار البداة قبل التجهيز به من مطلقها في الغير لا يمكن تقديم انما البنت من التركة والمراد بان الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ أربعة (قوله يقسم الباقي) لم يقل يقدم كما قال في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه (قوله أي الذين ثبت ارثهم بالكتاب) أي القرآن وهم الابوان والزوجان والبنون والبنات والاخوة والاخوات (قوله أو السنة) أو هنا وفيما بعد ممانعة الخلق فتصدق باجماع الثلاثة والمراد بالسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلا كبنات الابن والاخوات لابوين أو لآب مع البنت الصليبية والجدة أم الأم أو لآب كما مثل الشارح أفاده في سبب الانه (قوله أو الاجماع) أي اتفاق رأى الجمهور من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره تعالى حكم شري وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في ورثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى الجمهور من دين ولان من اختلف في ورثته دليله عند القائل به الكتاب أو السنة فلا حاجة الى التاويل (قوله يجعل الجدة كالاب الخ) ويجعل الجدة كالام وبنت الابن كالبنات الصليبية والاخ لآب كالبنات حقيق والاخ لآب كالبنات حقيقة سبب الانه (قوله ويستحق) بالبناء للجهول بالاموال وضميرها لوارث المفقود من المقام (قوله بأحد ثلاثة) يعني أن كل واحد منها له للاسحقاق به في انه لا يلزم اجتماع الثلاثة أو بعضها فلا ينافي حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجته هي بنت عم أو معتقة فبعض منها الزوج النصف بالزوجية والباقي بالنسب أو الولاء فانهم (قوله ونكاح صحيح) ولو بلاوط ولا خلوة اجماعا درمتمق (قوله فلا توارث بقاسيد) هو ما قد شرط من شروط العصبة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والموت وقت وان جهات المدة أو طالت في الاصح كما مر في محله (قوله وولاء) أي بنوعيه عناق وموالة (قوله والمستحقون للتركة عشرة اصناف) جمعها العلامة محمد بن

في الآية اهتماما لكونها مظنة التقريط (ثم رابعا) بل خامسا (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجذات الدس أو الاجاع كعمل الجد كالاب وابن الابن كالابن (وبسحق الارث) ولو لمصنف به في قبيل لا يورث وانما هو لا فائز من ولديه صيرفة بأحد ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا توارث بقاسد ولا باطل اجماعا (دولاء) والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى القروض)

النسبة على هذا القريب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخنا مفتيها ابراهيم السامحاني فقال

يعطى ذوى القروض ثم العصبة • ثم الذي جاد به حق الرقة  
ثم الذي بعصبة كالجدة • ثم ذوى الارحام بعد الرز  
ثم محمل وراموالى • ثم مراد ثم بيت المال

واراد بالمحمل من أقربة نسب محمل على الغير وبالمراد الموصى به بما زاد على الثلث أقول وحيث ذكر عصبة المعتق فالمناصب كعصبة المولى أي مولى الموالاة أيضا فانهم يورثون به منه أيضا كما يأتي فالاصناف أحد عشر • (تنبيه) • قيد بالتركة لان الارث يجري في الاعيان المالية اما الحقوق ففهم ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق الشفعة وخيار الشرط وحق القذف والنكاح أي حق القزويج كالومات الشقيق عن ابن وثمان أخ لاب فالحق لا يدخل الابن والوليات والمواري والودائع كالومات المستعير لا يكون وارثا منه مستعير او كذا المودع وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كأن يكون للمعتق ابنان فبات أحدهما به من ابن فالولاء لابن الباقي فالومات هذا عن اثنين فالولاء بينهما او بين ابن الابن الاول اثلاثا كأنهم وروا من جدهم لامن آثم • ثم واجهوا على أن خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجازة في بيع الفضولي وكذا الاجل واختلافوا في خيار العيب فقبل يورث واقتصر عليه في الدرر وادعى شارح الطحاوي الاجماع عليه وقيل يشترط لوارث ابتداءه وكذا الخلاف في القصاص وأما خيار الرقبة فافصح أنه يورث وأما خيار التمين كالواشترى عبد دين على انه بالخيار في أحد ما فاقه قوا على أنه يشترط لوارث ابتداءه وكذا خيار الوصف ينتقل الى الوارث اجماعا كما في الفتح وبوخذ من ان خيار التفرير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسي ومال صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية الى الاول اه ملخصا من الاشياء وشرحها شيخنا العلامة الجلي (قوله أي السهام المقدرة) هي النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس • مرارح (قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجدة والاخ لام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لآب والاخت لام والام والجدة ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقر بأن ال تميل معنى الجمعية بحيث يتناول كل واحد كافر دحس حتى لو قال واقعه لا تزوج النساء بحيث تزوج واحدة واذا قال النساء لا يثبت الا ثلاث يعقوب (قوله وجمعه للادواج) جواب سؤال قد ديره انه كان الاخصر التمييز بالعصبة مفردا كما مر في قسمه وهو العصبة السببية والجنسية فيه أظهر والجواب انه جمعه افظاوان لم يكن معنى الجمع مراد الميراث بينهما وبين قوله بذوى القروض حيث ذكره بلفظ الجمع أو يقال جمعه لعدد أنواعه من عصبة بقة وبغيره ومع غيره كما يأتي • انه وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية انه لا يشترط في تقديمه على المعتق تعدد بل يقدم ولو واحد بخلاف اصحاب القروض فانه ليس فيهم من يقدم وحده على العصبة بمعنى انه لا يرث معه العصبة اذ ليس في اصحاب القروض من يحرق كل المال وحده بالفرضية وان كان يقدم عليه معنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبة الا ما بقاه له صاحب القرض

أي السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء وثمان من القسب وهما الزوجان ثم بالاصناف أول الجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجهه للادواج (النسبية)



فقال (قوله لانها أقوى) على تقديم المستفاد من ثم ومن يتعلق بالجار قال السيد فان  
 العصبية النسبية أقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان أصحاب القروض النسبية يرد عليهم  
 دون أصحاب القروض السببية أعني الزوجين (قوله ثم بالعتق) الاولى قول السراجية مولى  
 العتاقة اي عمل الاختيار بان عتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعه من تدبير أو غيره أو بشر اذنى  
 رحم محرم منه والاضطرارية بان ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العتاقة  
 فيشمل المتعدد والمنفرد كما يشمل الذكر والانثى المعتق بواسطة المعتق على ما ياتي قريباً  
 وكعتق الاب ويشمل أيضاً كما قال ابن كمال المعروف والمقر له يقدم المعروف على المقر له  
 ويشترط في صحته أن لا يكون للمقر مولى عتاقه معروفه وان لا يكون مكذباً بشارعاً اهـ  
 (تنبيه مهم) بشرط ثبوت الولاء أن لا تكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فح اولاً في أصلها  
 فان كانت فلاولاء على ولدها وان كان الاب معتقاً كما في البدائع فاذا تزوج العتيق حرة الاصل  
 فلاولاء على اولاده تغليباً للعربية كما في سبب الانهر عن الدرر وغيره وانما فيه وفيما قد مضى  
 في كتاب الولاء فاحفظه فانه منزلة الاقدام (قوله وهو العصبية السببية) خاص بالمعتق دون  
 عصبته وليس كذلك بل العصبية السببية مجموعها كما في شرح السراجية للامامة ابن الحنبلي  
 وعليه كلام الشارح الا في فصل العصبات وما أوهمه كلام السيد من خلاف ذلك أجاب عنه  
 يعقوب فكان على الشارح أن يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبية السببية بضمير  
 النشئية (قوله ثم عصبته الذكور) أي العصبية بنفسه فيكون من الذكور قطعاً وكونه عصبية  
 بنفسه لمولى العتاقة فلا ينافي كونه عصبية سببية كما ثبت كما قاله ابن الحنبلي فلو ترك العتيق ابن  
 سيده وبنته فالارث للابن فقط ولو ترك بنت سيده وأخته فلاحق اهما فيه (قوله لانه الخ) اهـ  
 للتقييد بالذكور الذي قال السيد انه لا بد منه ولكن هذا مبقى على ان المراد بالاعتق ما يشمل  
 القريب والبعيد كالمعتق ومعتق المعتق وهكذا كرا أو اتى أما اذا أريد به ما هو المتبادر  
 منه وهو المعتق القريب فلا حاجة الى التقييد به ويكون المراد بعصبته العصبية السببية من  
 الذكور والاناث كعتق المعتق ومعتقة المعتق والعصبية النسبية أيضاً لكن لا بد في الثاني من  
 كونه عصبية بالنفس فيكون من الذكور قطعاً كما مردون العصبية بالغير أو مع الغير للحدث  
 المذكور (تنبيه) اقتصره على المعتق وعصبته فيقيد انه لو كان لعصبية المعتق عصبية فلا  
 ميراث له بينه امرأته اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالعيراث لانيها  
 لانه عصبتهما فلو مات الابن قبل العتيق فالعيراث لزوجها لانه عصبية عصبتهما وأما اذا اعتق  
 رجل عبداً ثم العبد أعتق آخر ثم الآخر أعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية  
 المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية عصبية المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق  
 الاول حر ولا هذا الميت فيرثه عصبية العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحدث اهـ  
 مختصاً من الأخيرة في باب الولاء وقد مضى هناك وسياتي تمام الكلام على الحديث (قوله  
 ثم الرد) أي عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرد الباقي من أصحاب القروض على  
 ذوى القروض النسبية واحترز به عن ذوى القروض السببية كالزوجين لان سبب الرد  
 هو القرابة الباقية بعد أخذ القرض وقرابة الزوجية حكمية لا تبقى بعد أخذ القرض فلا

لانها أقوى (ثم بالمعتق) ولو  
 اتى وهو العصبية السببية  
 (ثم عصبته الذكور) لانه  
 ليس للنساء من الولاء  
 الا ما اعتقن (ثم الرد) على  
 ذوى القروض النسبية

رد لا تشابهية أفاده يعقوب اهـ كن سياتي عن الاشباه وقد تقدم في الولاء انه يرد على حاق  
 زماناً ويأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله بقدر حقهم) أي قدر انسياب لاهـ ديدلان  
 ما به على من الرد قد يكون أقل مما به على من القرض كما في أختين لأبوين وأخت لام ومساويها  
 كما في أختين لام وأماً أكثر كما في أخت لام وجدته وطريق النسبة أن من له النصف فرضاً له  
 بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثلث كذلك فكذا ترك أختاً شقيقة وأماً  
 فالسنة من ستة نصفها أو ثلاثة لثلاثة شقيقة وثلاثة أو اثنين لاثنتين لاهـ سهم خمسة بقى  
 واحد يرد على ما بقى ستة سهامها وقد كان للشقيقة ثلاثة أخماس الواحد وللاثنتين فلها  
 ثلث الواحد وترجع مسئلة الرد الى خمسة كما ياتي بيانه في عمله (قوله ثم ذوى الارحام) أي  
 يبدأ بهم عند عدم ذوى القروض النسبية والعصبات فمأخذون كل المال وما بقى من أحد  
 الزوجين اعدم الرد على ما (قوله ثم بعدهم) أي اذا فقد ذوو الارحام يقدم مولى الموالاة أي  
 القابل موالاة الميت حين قال له أنت مولى ترثني اذا مات وقد نقل عن اذا جئيت ولم يكن من  
 العرب ولا من معاتيقهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه ميت المال أو مولى موالاة آخر فيرثه  
 القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشروط فيها وله أن يرجع ما لم يعقل  
 عنه مولاة وذا مذهب هروري وكثيرين ثم عصبته ترث أيضاً على ترتيب عصبية مولى العتاقة  
 وان لم يذكر المصنف سائحات في شرح المنظومة وقد مضى مع استيفاء الشروط وبيانها في  
 الولاء (قوله وله الباقي الخ) أي ان لم يوجد أحد من تقدم فله كل المال الا ان وجد أحد الزوجين  
 فله الباقي عن فرضه (قوله ثم المقر له بنسب الخ) أي ثم يقدم مولى الموالاة بان لم يكن يقدم المقر له  
 بنسب الخ فيعطى كل المال الا اذا كان أحد الزوجين فيعطى ما فضل بعد فرضه (قوله على  
 غيره) ضعه مع في التعميل فعداً به على أي الممول نسبته على غيره في ضمن الاقرار بالنسب من  
 نفسه كالأقر له بانه أخوه أو ابن ابنته فان اقراره هذا ضمن حل النسب على الابن والابن  
 واحترز به عما اذا لم يضمن فيتميل النسب على غيره كما اذا أقر لجهول النسب بانه ابنه فانه يجب  
 ثبوت النسب منه وبما درج في الورثة النسبية اذا اشغل الاقرار على شرائط صحته كالمطرية  
 والبلوغ والعقل في المقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بغير ولد مثله له وله وقعة عدم في باب  
 اقرار المقر بض تمام الكلام على ما يصح من ذلك وما لا يصح مع بيان الشروط وحرياتها أيضاً في  
 شرحنا على نظم فرائض الملتقى المسمى بالرحيق المختوم شرح فلان الدر المنظوم وفي آخر التاسع  
 والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها (قوله لم يثبت) قيدتان وبين  
 الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثاً وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يمتد به  
 فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار له ما وارثاً في المرتبة المذكورة لان المقر كان  
 مقراً بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يجعل نسبه على  
 غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسامح ويبقى اقراره بالمال صحيحاً لانه لا يبعدوه الى غيره اذ لم  
 يكن له وارث معروف سيد أي ويكون هذا الاقرار وصية معقولة ولا يصح رجوعه عنه ولا يقتل  
 الى فرع المقر له ولا أمه (قوله بان صدقه المقر عليه) بان قال الاب نعم هو ابني وهو أخوك  
 وكذا الوصية الورثة وهم من أهل الاقرار اهـ من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال

بقدر حقهم (ثم ذوى  
 الارحام ثم بعدهم مولى  
 الموالاة) كما في كتاب الولاء  
 وله الباقي بعد فرض أحد  
 الزوجين ذكر السيد (ثم  
 المقر له بنسب) على غيره (لم  
 يثبت) فلو ثبت بان صدقه  
 المقر عليه



أولاد المارة هو عينا ط (قوله أو أقر بثل اقراره) أي بان قال من غير علم باقرار اقرار هو اقر  
 اذ لو علم به كان تصديقا تاما والظاهر انه اذا جمل نسبته على نفسه ووثقته قصدا أو من غيره  
 وان لم يقر بذلك الغير أفاده ط (قوله أو شـ هـ درجل) أي مع المقر قال الشارح في باب اقرار  
 المريض لا يصح في حق غيره الا بمرهان وهذه اقراراثنين اهـ وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار  
 اقظ الشهادة وأفاده يصح باقرار الواث وان لم يقربه الموت وهو ظاهر (قوله واذرجع  
 المقر) قال في روح الشروح واهـ انه ان شهد مع المقر رجل آخر اصدقه المقر عليه أو الورثة  
 وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا يقع الرجوع لثبوت  
 النسب حينئذ اهـ وفي سبب الانحر وصح رجوعه لانه وصية معنى ولا يثنى له قوله من تركه  
 قال في شرح السراجية المسمى بالمناج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم  
 يقر بثل اقراره الخ فقول المنع عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه  
 المقر عليه كإثباته في نسختي مصداق المنع بعض الفضلاء (قوله وكذلك اصدقه المقر الخ)  
 الصواب اسقاطه بالكلية والذي أوقفه فيه عبارة المنع السابقة وقد علمت ما هو الصواب فيها  
 لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعا لانه المنتفع بذلك فهو متهم واذا لم يثبت باقرار المقر  
 فكيف يثبت بتصديق المقر له المنتفع على انك قد علمت ان الذي في روح الشروح وغيره هو ثبوت  
 بتصديق المقر عليه لا المقر له فتنبيه وغمام الكلام على ذلك به لم من باب اقرار المريض خارج  
 اليه (قوله ثم بعدهم الخ) أي اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بغير اوصى له بجميع المال فيكمل  
 له وصيته لان منعه عازا على الثالث كان لاجل الورثة فان لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عير  
 له كلاسيد ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بالوقوف على اجازة فلا يراد ان  
 أخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو أجاز وأجاز (قوله لانه نوع قرابة) الاولى قول السيد  
 ان له نوع قرابة (قوله ثم يوضع) أي ان لم يوجد وصى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال  
 أو الباقي عن الزائد ان وجد وصى له بغيره لم يقل ثم يقدّم ثم يقدّم اذ لا يثنى بعده وأشار الى  
 ان كلام المصنف من قبيل قوله عاقلنا ما بارداه (قوله لا ارثا) نفي لما بقوله الشافعية لما  
 يرد عليه من انه لو كان ارثا لم يصح وصيته بالثلث فقراء اذ لم يكن له وارث خاص لانه وصية  
 لو ارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يهبط من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه  
 ولولد مع والده ولو كان ارثا لم يصح ذلك لكان أفتى متأخر والشافعية بالرد ان لم يقتضم بيت  
 المال (قوله وموانعه) المانع لغة الحائل واصطلاحا ما يفتى لاجله الحكم عن شخص اعم  
 فيه بعد قيام صبيبه ويسمى محروما فخرج ما انتفى له في غيره فانه محجوب أو لعدم قيام السبب  
 كالابن والاراد بالمانع ههنا المانع من الوارثية لا المورثية وان كان بعضهم كالخلف  
 الذين مانع عنهم ما حررته في الرقيق المتقوم (قوله على ما هنا) لان بعضهم زاد على هذه  
 الاربعة غيرها كما يذكّر الشارح (قوله ككاتب) المصريح به ان رقه كامل وما كنه ناقص  
 فالصواب ان يقول ككاتب وأم ولد اهـ وقد يقال كمال رقة انما هو بالنسبة الى المدبر وأم  
 الولد اذ اجازته عن الكفارة ومالا كسبه دونها أما بالنسبة الى القن فهو ناقص من  
 حيث انه قادح في الحرية فيه من المدبر وأم الولد (قوله وكذا مذهب الخ) هو من اعتق

أو أقر بثل اقراره أو شهد  
 رجل آخر ثبت نسبه  
 حقيقة وزاحم الورثة وان  
 رجح المقر وكذا الوصية  
 المذمومة قبل رجوعه وعلمه  
 في شروح السراجية سيما  
 روح الشروح وقد تلخصت  
 فيما عاقلته صاحب (تم) بعدهم  
 (الوصى له عازا على  
 الثالث) ولو بالكل وانما  
 قدم عليه المقر لانه نوع  
 قرابة بخلاف الوصى له  
 (ثم يوضع) في بيت المال  
 لا يرثا بل فيما لله من  
 (وهو انما) على ما هنا  
 اربعة (الرق) ولو ناقصا  
 ككاتب وكذا مذهب بعض عند  
 أي خفية وما لا يدرجهما  
 اقله الى ما لا يدرجهما  
 ويوجب

بعضه فيسمى في ذلك باقية وهو عدم الامام بغيره المملوك ما بقي عليه درهم ولا هو سرمدون  
 غير ويوجب بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله وقال الشافعي لا يرث بل يورث)  
 قبل المنقول عنه انه لا يرث ولا يورث فليراجع (قوله يورث في الرقيق) أي بطريق الاستعداد  
 الى أول الاصابة ط (قوله جن عليه) أي بجوارحه مثلا (قوله بغيره تلك الجنابة) أي  
 التي أصابته قبل الرق ط (قوله فدينه لورثته الخ) أي نظرا الى وقت الاصابة فانه لو مات بها  
 قبل الاصابة لم يورثه اهلهم فكذا بعده لان مقتضى السبب قبله ط (قوله ولم أره لاغتثا) هم  
 فداعتجروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن أن يكون ههنا ما يمكن أن يقال ان مونه صدر  
 وهو في ملك السيد فادعية ط أقول يظهر لي انه لا يجب على الجنابي شي عند الماتة دم في  
 فصل المستامن انه اذا رجع الى دار الحرب وقد ترك وديعة أو دين فاعلم ان ظهر عليه م فاخذ  
 أو قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعته وما عند شريكه أو في بيته في دارنا فبا  
 وان قتل أو مات بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعته لورثته لان نفسه لم تنصر مغنومة اهـ  
 ومعلوم ان المديدين على الجنابي فتعطي رجوعه الى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته  
 ولا لبيده أيضا لان الجنابة حدثت على ملك الجنابي عليه لا على ملك السيد لانه انما استرققه بجناب  
 عليه فليس له مطالبة الجنابي بشي فتدبره (قوله الموجب لاقود الكفارة) الاول هو العمد  
 وهو ان يقتل بغيره بحد أو ما يجزى بغيره في تفرق الاجزاء والثاني ثلاثة أقسام شبيهة  
 عمد وهو ان يقتل بغيره بحد أو ما يجزى بغيره في تفرق الاجزاء والثاني ثلاثة أقسام شبيهة  
 وما يجزى بغيره كانه لابل نائم على شخص أو سقط عليه من سطح فخرج القتل بسبب فانه  
 لا يوجبهما كالأخرى روضنا أو حفر بئر أو وضع حجر في الطريق فقتل مورثه أو أقاد دابة  
 أو ساقها أو طئته أو قتلته قصاصا أو رجسا أو دفعه عن نفسه أو وجد مورثه قتيلا في داره  
 أو قتل العادل الباغي وكذا عكسه ان قال قتلته أو فاعلى حق وانما لا تن على الحق وخرج  
 القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكنانة وعلمه في سبب الانحر  
 وغيره وفي الحاوي الزاهدي رحمه الله اقتل الزوج امرأته أو ذات رحم من محارمه الموث  
 لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي اهـ يعني مع تحقق الزنا ما عيرد التهمة فلا كما يقع  
 من فلاحي اقري بـ لا دنا فاذ ذلك رمي والتمس به بالموجب جرى على القالب اذا حكم  
 فمما استحب فيه الكفارة كذلك كمن ضرب امرأة فافت جنينا متافئيه القرة وتصح  
 استكفارة مع أنه يحرم لارث منه (قوله على ما هنا) ان في كتاب الجنابات (قوله مطلقا) أي يفتى  
 أولا مباشرة أولا ولو بشهادة أو تركية شاهد بقتل (قوله ولومات القاتل قبل المتقول) بان  
 جر بجر حاصره ذافراش فبات الجراح قبله (قوله اسلاما وكرا) فيه به لان الكفار  
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان الكفر كله واحدة (قوله وأما المرتد  
 في يورث عندنا) أي من كسب اسلامه وكسب رده في الملل يورث وقالوا لا يرث المسلم ككسب  
 المرتد (قوله خلافا للشافعي) فتعال كسبه ايت المال (قوله فاست) أي بعدم مونه فلو قبله  
 فالظاهر ان الجمل لا يرث قولوا واحد لان جزمه فاهو لم عند موت المورث وعند الولادة  
 تبعاله أو هي وقعة الفتوى (قوله ولم أره لاغتثا صريحا) أقول فبدية قوله صريحا لان كلامهم

وقال الشافعي لا يرث بل يورث  
 وورث وقال احمد يورث  
 ويورث ويوجب بقدر  
 ما فيه من الحرية قلت وقد  
 ذكر الشافعية مسئلة  
 يورث فيها الرقيق مع رقي  
 كله صورته مستامن جن  
 عليه فلحق بدار الحرب  
 فاسترق ومات رقيقا بمرأية  
 تلك الجنابة فدينه لورثته  
 ولم أره لاغتثا فيصير  
 (والقول) الموجب للقتل  
 أو الكفارة وان سقطا  
 بجرمة الا بوجه على ما  
 وعند الشافعي لا يرث اقل  
 مطلقا ولومات القاتل قبل  
 المتقول ورثته المتقول اجماعا  
 (واختلاف الدين) اسلاما  
 وكفر او قال احمد اذا سلم  
 الكافر قبل وقعة التركة  
 ورث وأما المرتد في يورث  
 عندنا خلافا للشافعي قلت  
 ذكر الشافعية مسئلة  
 يورث فيها الكافر صورته  
 كافر مات عن زوجته حاملة  
 ووقفنا ميراث الجن فاست  
 ثم ولدت ورث الولد ولم أره  
 لاغتثا صريحا



بدل عليه دلالة ظاهرة فنه قوله - ثم ارث الحمل فاضافوا الارث اليه وهو حمل وأما انما هو  
خروج وجهه جبالا فحق وجوده عند موت مورثه ومن ثم قيل لنا جبالا وهو النطقة وفي حاشية  
الحوى عن الظاهر يمتنى انفس - ل الحمل ميتا انما الارث اذا انفصل - بل بقية - وأما اذا فصل فهو  
من جمل الورثة يسانه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنبنا ميتا وورث لان الشارع اوجب على  
الضارب الفقرة وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له  
الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه - وهو الفقرة اه - أقول فقد جملناه وارثا  
ومورثا وهو جنين قبل - ل انفصاله ومعلوم انه حين موت مورثه لم يكن - ما قلنا - بوجه المانع  
حين انحصار الارث وانما وجد بدل نفسه فكان كمن أسلم بعد موت مورثه المكافر فلم يكن في  
الحقيقة ارث - لم من كافر بل هو ارث كافر من كافر ثم يتصور عندنا ارث المسلم - لم من الكافر  
في - انه المرتد (قوله والرابع اختلاف الدارين) اختلافهما باختلاف المنفعة أي العسكر  
واختلاف المالك كان يكون أحد المالكين في الهند دولة دار ومنفعة والاخر في الترك وله دار  
ومنفعة أخرى وانقطعت العصة فيما بينهم حتى يستحل كل منهم - ثم قتال الاخر فهما تان الداران  
مختلفتان فتمتقطع باختلافهما - ما الورثة لانما تبقى على العصة والولاية واما اذا كان بينهما  
تناصر وتعاون على اعدائهم - ما كانت الدار واحدة والورثة ثابتة ثم اعلم ان الاختلاف  
اما حقيقة وحكما كالخربي والذي وكالخريريين في دارين مختلفتين بالماضي السابق واما حكم فقط  
كلما تمان والذي في دارنا فانما وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة - كما لان المستامن  
من أهل دار الحرب - كما للممكنه من الرجوع اليه او اما حقيقة فقط كاستامن في دارنا وخربي  
في دارهم فان الدار وان اختلفت حقيقة لمكن المستامن من أهل الحرب - كما كما علمت فهما  
متحدان - كما وفي هذا الاخير يدفع حال المستامن لو ارثه الخربي ابقاء حكم الامان في ماله  
لحقه وايصال ماله لورثته من - حقه كمال عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال خلافا لما في  
شرح السراجية لمصنفها كآية عليه في الدر المنثور في وسكب الانهر أقول وبه علم أن المانع  
هو الاختلاف - كما هو - كان - حقيقة أيضا ولا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قال  
الزبائي المؤثر هو الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اه (قوله - حقيقة) يعني وحكما  
لما علمت (قوله كخربي وذمي) أي اذا مات الخربي في دار الحرب وله وارث ذمي في دارنا أو مات  
الذمي في دارنا وله وارث في دارهم لم يرث أحد هما من الاخراتين الدارين حقيقة وحكما وان  
انحدامه (قوله أو حكما) اذ فقط (قوله وكخريين الخ) - كما في السراجية وفيه انه من  
اختلاف الدار - حقيقة وحكما كما - دمه - الا أن يحمل على أنه من دارين مختلفتين حقيقة  
او حكم - تمانان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفتين - كما ويؤيده انه قال  
من دارين لاني دارين وان كان الاولى أن يقول المستامين بدل الخريين وكان ترك هذا الاولى  
اشارة الى أنه يمكن جعله مثلا للاختلافين أفاده السيد وعما فيه (قوله بخلاف المسلمين)  
محذور قوله فيما بين الكفار أي اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كما في عامة الشروح - حتى  
ان المسلم التاجر أو الاسير لومات في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الاسلام كما في - كسب  
الانهر قال في شرح السراجية لابن الطبري وأما قول العنابي ان من أسلم ولم يهاجر اليها الارث

(و) الرابع (اختلاف الدارين) فيما بين الكفار عند ما خلافا لا شائني (حقيقة) كبري وذي (أو - كما) كستان وذي وكبر - يیز من دارين مختلفين كترکی و هندی لانقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين فاستوبق من الموانع بهالة تاريخ الم - وني كالفرق والحرق والهدى والقتل

قوله محتملين لاحظ اولاً ان  
الدار وثبت فانت تفتها في  
قوله دارين محتملين واما  
تذكر النعت في العبارة  
الآتية فهو من كلام السيد  
ومثله عبارة الشارح لم يكن  
ليس نظر المجازية التام  
بل نظر الامر وهو المنزل كما  
نجد على مثله في شاعة المباح  
فليتوهم بالذمة حاله نصير  
الهوريني

[illegible]

كاتبين، ومنها جهالة  
الوارث وذلك في خمس  
مسائل أو أكثر مبطنة  
في الجنب من الواضحة صيا  
مع ولدها ومات وجهه  
ولدها فلا توارث وكذا لو  
اشتبه ولد مسلم من ولد  
نصراني عنه الظاهر وكبرا  
فهما مسلمان ولا يرثان من  
أبوين ما زاد في النسخة إلا أن  
بسطها فافهم أن يأخذ  
الميراث بينهما ثم بين ذوي  
الفرص مقدما لأزواجه











ويكون مع البنت) فاكتم  
 (عصبة وداسهم) كما  
 (ثم الجدة الصبيح) وهو اب  
 الاب (وان علا) واما ابو  
 الام فنامد من ذوى  
 الارحام (ثم جزاويه الاخ)  
 لابوين (ثم لاب ثم ابنة)  
 لابوين ثم لاب (وان سفل)  
 فخير الاخوة عن الجد  
 وان علا قول اب حنيفة  
 وهو المختار للفتوى  
 خلافا لما اولشافى قيل  
 وعلمه الفتوى (ثم جزا  
 جده ام) لابوين ثم لاب ثم  
 ابنة لابوين ثم لاب وان  
 سفل ثم اب لاب ثم ابنة ثم  
 هم الجدة ثم ابنة) كذلك  
 وان سفل فاسماها اربعة  
 بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم  
 عمومة (و) بعد ترجيحهم  
 بقرب الدرجة (يرجعون)  
 عند التفاوت باوين واب  
 كما (بقوة القرابة فن  
 كالابوين) من العصبات  
 ولو اتى كالثقة مع  
 البنت تقدم على الاخ لاب  
 (مقدم على من كان لاب)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان  
 اعيان بنى الام يتراشقون  
 دون بنى العلات والحاصل  
 انه عند الاستواء في  
 الدرجة يقدم ذوى القرابتين  
 وعند التفاوت في اية قدم  
 الاعلى ثم شرع في العصبة  
 بغيره فقال (وبصير عصبة

اصله على جزاويه كالاخوة اعيانهم وبقدم جزاويه على جزاويه كالاخوات اعيانهم  
 وابتائهم وبقدم الرجوع بالجهة اذا تعدد اهل تلك الجهة اعتبر الرجوع بالقرابة فيقدم الابن على  
 ابنة والاب على ابنة والاخ على ابنة اقرب الدرجة وبقدم اتحاد الجهة والقرابة بغير الرجوع  
 بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لاب وكذا ابائهم وكل ذلك مستفاد من كلام المصنف  
 وصرح به العلامة البهري حيث قال  
 فيما للجهة التقديم ثم بقرابه • وبقدمه التقديم بالقوة واجملا  
 (قوله ويكون الخ) الاولى ذكره هذا عند ذكر الاب فيما تقدم كما هو الشارح ط (قوله ثم  
 اعد الصبيح) هو من لم يدخل في نسبته الى الميت انثى (قوله وهو اب الاب) الاولى رسم ابو  
 الوار بناء على اللغة المشهورة من اعرابه بالحروف (قوله ثم لاب) أى ثم الاخ لاب اما الاخ لام  
 فتدفع فرض فوط كما مر (قوله لابوين) متعلق بمحذوف حال من الضمير (قوله قيل وعليه  
 الفتوى) فانه صاحب السراجية في شرحه عليها كما يلقى وقد اشار الى أن المقعد الاول وهو  
 ذهب المصنف رضى الله عنه (قوله كذلك) أى لابوين ثم لاب وهو في موضع الحال من هم  
 الاب وعم الجدة (قوله وان سفل) أى ابن عم الاب وابن عم الجدة (قوله فاسماها) أى العصبية  
 (قوله وبعد ترجيحهم الخ) أى ترجيح أهل كل صنف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة  
 كترجيح الاخوة من الاعلى ابتائهم بجمع بقوة القرابة اذا تفاوتا فيها كالاخ الشقيق مع الاخ  
 لاب كما مر (قوله بابوين واب) متعلق بالتفاوت وقوله كما مر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق  
 بمرجعون (قوله كالثقة الخ) فيه أن الكلام في العصبة بالانس وهذه عصبة مع الغير لكن  
 قال المصنف انما ذكرها هنا وان لم تكن عصبة بنفسها المشار كتم في الحكم لمن هو عصبة بنفسه  
 (قوله ان اعيان بنى الام الخ) تمام الحديث يرث الرجل أخاه لا بيه وأمه دون أخيه لا بيه رواه  
 الترمذي وابن ماجه • فاسم وسيد الشارح ان بنى الاعيان الاخوة لاب وأم • هو بذلك  
 لانهم من بنى وايدة أى اب وأم واحدة وان بنى العلات الاخوة لاب • هو بذلك لان الزوج  
 قد عمل من درجته الثانية والعالى الشرب الثاني يقال له اذا تعدد السبق الثانية وأما الاخوة  
 لام فهم بنو الاخفاف كما سيأتى والظاهر أن المراد ببنى الام في الحديث ما ينهل الاخوة لاب  
 وأم والاخوة لام فقط وأن المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله في المغرب اعيان القوم  
 أشرفهم ومنه قوله • للاخوة لاب وأم بنو الاعيان ومنه حديث اعيان بنى أم توارفون  
 • وقال المصنف والمقصود بذلك الام • هنا اظهر ما يترجح به بنو الاعيان على بنى العلات  
 • أى لانهم زادوا على • بقرابة الام ولذا كانوا اعيانا (قوله البنات) اسم بصير مؤنر  
 وخبره قوله عصبة بغيره وقوله بالابن فيديه لانهم عند عدمه صاحبات فرض دائلوا بن الابن  
 لا بصبي ذات فرض (قوله وان سفلوا) أى بنات الابن وابن الابن (قوله باخين) أى  
 المساوى لهن قرابة درر البصار قال الطوري وفي كتب القوامض ولا يصيب الشقيقة  
 الاخ لاب اجماعا لان أقوى منه في النسب بل ناخذ فرضها ولا يصيب الاخ لاب أخ شقيق  
 بل يصيبه لانه أقوى منها اجماعا • وفي منظومة المصنف المسمى بفتح الاقتران  
 ولا تراث أخ من الاب • مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

بغيره البنات بالابن وبنات الابن بابن الابن) وان سفلوا (والاخوات) لابوين وأولاب (باخين) هن اربع وذكر

وذكر في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشئ اه  
 (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر أو بدل من أربع أى من اهن النصف اذا انفردت  
 والمثلثان اذا تعددت وعن البنت وبنات الابن والاخت لابوين وأولاب قيل كان الواجب أن تذكر  
 الام مع الاب فانه يصح اذا كانا مع أحد الزوجين كما مر وأجيب بأن أخذها لثالث الباقي  
 بطريق القرض لا النصف وأشار الى ما في السراجية وشرحه من أن من لا فرض لها من  
 الاناث وأخوها عصبة لا نصيب لها فيها كأم والعممة اذا كانا لاب وأم وأولاب كان المال كله  
 لام دون العممة وكذا في ابن العم مع بنت الأم وفي ابن الاخ مع بنت الاخ ونظمت ذلك بقولي  
 ولم يصيب غير ذات سهم • أخ كدخل عمه وعم (قوله ولو حكما) نعميم للاخ بالظن الى بنت  
 الابن فان مصو يتم المخصص باخيه فقط فانما يصير مصيبة وبابن عمها ومن هو أسفل منها  
 اذ لم تكن ذات فرض كما سيأتى بيانه (قوله الاخوات مع البنات) أى الاخوات لابوين  
 وأولاب أما الاخت لام فلا يصحها أخوها وهو ذكر فقدم كونها عصبة مع الغير أولى (قوله  
 اقول الفرضيين الخ) جعله في السراجية وغيره احاديثا قال في سكب الانهر ولم أقف على  
 من خرجها لكن اصله ثابت بخبر ابن مسعود رضى الله عنه وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت  
 وبنت ابن واخت لابنت النصف وبنات الابن السدس وما بقى فلاخت وجهه ابن الهائم في  
 فصوله من قول القرضيين وتبعه شرحها كافة فاضوز كبرياوسيط المارديني وغيرهما اه  
 • (تنبيه) • الفرق بين هاتين العصبتين أن الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فتتحدى  
 بسببه العصبية الى الانثى وفي العصبة مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون مصوبة به تلك  
 العصبية بمجاعة لذلك الغير سبب وفيه إشارة الى وجه اختصاص الاول بالباء والثاني مع قال  
 في سكب الانهر البقاء للاصاق والاصاق بين المصاق والمصاق به لا يتحقق الا عند مشاركتها  
 في حكم المصاق به فيكونان مشاركين في حكم العصبية بخلاف كلمة مع فانها لاقران والقران  
 يتحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم لقوله تعالى وبه الامامة أخاه هرون وزير رأى  
 وزيره حيث كان مقارنا به في النبوة وكانظ القديري ومن فاتته صلاة لم يدع الامام أى  
 فاتته الصلاة المقارنة بصلاة الامام لان نفوته ما عاقبته يكون هي عصبية دون ذلك الغير وقال  
 بدع الدين في شرح السراجية الفرق أن مع قد تسمتع بالشرط والبالسبب اه (قوله كما  
 بسطة العلامة قاسم) أى في تصحيح القديري نقله عن الجواهر حيث قال ان كانت الملازمة  
 حرة الاصل فالميراث او اليها ما هوهم اخوتهم ما وسائر عصبية أمه • ما وان كانت معتقة فالميراث  
 لمعتقها ونحوه ابن المعتق وأخوه وأبوه فقوله لموالي • ما يتناول المعتق وغيره وهو عصبية أمه • اه  
 ونحوه في الجوهرة اقول • هذا مخالف لما ذكره شرح الكنز وغيره • قال الزبائى  
 ولا يتصور ان يرث هو او يورث بالعمومة الابالاولاء والولاد فيرثه من اعتقه او اعتق أمه  
 او من ولده بالعمومة وكذا هو يرث معتقه أو يعتق معتقه أو ولده بذلك اه فهو صريح في  
 أنه اذا كان هو أو أمه حرا الاصل فلا يرث أو يورث بالعمومة الا اذا كان له ولد أو اب أو ابن  
 وقال في معراج الدراية ثم لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من جهة أمه فلا تكون عصبية أمه  
 عصبته ولا أمه عصبته عند الجوهرة وروى ابن مسعود ان عصبية أمه عصبته وعنه في رواية

ذوات النصف والثلاثين  
 بصيرن عصبية باخوتهم  
 ولو حكما كابن ابن ابن  
 يصيب من مثله وبقوله ثم  
 شرع في العصبية مع غيره  
 فقال (ومع غيره لاخوت  
 مع البنات) او بنات الابن  
 لقول القرضيين اجماعا  
 الاخوات مع البنات  
 عصبية والمراد من الجمع  
 هنا الجنس (ومعه ولد  
 الزنا) والمراد بالولى ما يسم  
 الام) المراد بالولى ما يسم  
 المعتق والعصبية ليس  
 ما لو كانت الام حرة الاصل  
 كما بسطه العلامة قاسم



أخرى إن أمه عصبة لما روى واثله ابن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أنه قال فخرز  
 المراتلث مواريت عصبة هاواقيطها اولادها الذي لا عنت عليه وقائمة الميراث انما عايت  
 بالنص ولا نص في نوديت الاما كثر من الثالث ولا في نوديت اخ من ام كثر من السادس ولا في  
 نوديت ابي الام ونحوه من عصبة الام ولان العسوبة اقوى اسباب الارث والادلاء بالام  
 اضيف فلا يجوز ان ينفق به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انه فخرز والاسرار  
 لا يدل على العسوبة فانه يجوز ان فخرز فرضا ورد الامة صبيبا وما حديث عصبة قوم امه فانه  
 في الاساق في عصبة وهي الرحم لافي اثبات حقيقة العسوبة اه ملخصا وقال في المجتبى  
 شرح القنوري قوله وعصبة ولد الزنا ولد الملاءنة مولى امه ملاءنة والله اعلم ان الام ليست  
 بعصبة له ولا لعصبة الام كاذب اليه ابن مسعود رضى الله عنه غاصصة مولى الام اذا كان  
 امه مولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب علي وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ا ووجهه ان الام  
 ما لم تكن عصبة في حق غيره ولد الزانية والملاءنة فكذا في حق كذوى الارحام اه (قوله  
 لانه لا ابالهما) تامل للمحق وزاد في الاختيار مانصه والنبي صلى الله عليه وسلم الحق ولد الملاءنة  
 بامه نصا ركض لاقربة له من جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة امه ويرثهم فلو تركت بنتا وما  
 والملاعن فلبت النصف وللام السادس والباقي يرد عليهم ما كان لم يكن له اب وهكذا لو كان  
 موهما فزوج ارضوجة فانه ياخذ فرضه والباقي يتم ما فرضا رد اولو ترك امه واخاه لامه وابن  
 الملاعن فلامه الثالث ولاخيه لامه السادس والباقي من دود عليهم ما ولاشئ لابن الملاعن لانه  
 لا اخ له من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده  
 اعني الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المخرج اقول وهذا مؤيد لما قدمناه  
 حيث جعل لامه الثالث ولاخيه لامه السادس مع ان اخاه عصبة الام فلو كان عصبة امه الحرة  
 عصبة له لاخذ الباقي بمفروض الام (قوله ويقتصر فان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المخرج  
 وسكب الاخر وغيرهما اقول وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخر باب اللعان حيث ذكر ان  
 ولد الملاءنة يرث من توأمه ميراث اخ لام ايضا ومثله في البصر عن شهادات الجماع وقال في  
 معراج الدراية ولد الملاءنة اذا كان توأمه ذكرا وعند الشافعي راجد والجوهرهما كالاخوين  
 لام وقال طالت كالاخوين لابوين ثم ذكر الدليل والنقار يع فرأجه وهو هذا صريح في أن  
 ما ذكره الشارح من انه مذهب مالك تامل (قوله ونختم العصبات الخ) أي ختمنا اضافنا والا  
 فانتم في الحقيقة بعصبة المعتق ثم ان هذا بيان للقسم الثاني وهو العصبة السببية ولا يخفى  
 ان المعتق عصبة بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لكن ربما يتوهم بناء على انه عصبة بنفسه تقدمه على  
 العصبة بغيره او مع غيره من النسب فاشار بمذاهب العبارة الى تأخره عن اقسام العصبات النسبية  
 باسرها لان النسبي اقوى من السببي فلذا غير الاول والافا ظاهر المناسب لما سبق أن يقول  
 والعصبة السببية مولى العتانة فاده يعقوب (قوله أي المعتق) الاولى مولى العتانة كما  
 اوضحناه فيما مر (قوله ثم عصبة بنفسه الخ) افاد ان عصبة المعتق لا ترث كما بيناه سابقا  
 واحترز بالهصبة عن اصحاب فروض المعتق كبنته وامه واخته فلا يرثون لانه لا مدخل للفرض  
 في الولاء فقيده العصبية بنفسه ما عدا من العصبية بغيره ومع غيره كاسيا في وقته من ان من شرائط

لانه لا ابالهما ويقتصر فان في  
 مسألة واحدة وهي ان ولد  
 الزنا يرث من توأمه ميراث  
 اخ لام وولد الملاءنة يرث  
 من توأمه ميراث اخ لابوين  
 (ونختم العصبات) العصبية  
 السببية أي (المعتق ثم  
 عصبته) بنفسه

ثبوت الولاء أن لا تكون الام حرة الاصل فان كانت فلا ولاد لا بد على ولدها وان كان الاب  
 متقنا (قوله على الترتيب المتقدم) فتقدم عصبة المعتق النسبية بنفسها على عصبة السببية  
 أعني معتق المعتق ومعتقه وهكذا تقدم ابن المعتق ثم ابيه وانما قيل ثم ابوه ثم جده وان علا  
 الخ ثم معتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبة وهكذا  
 ابن كمال (تنبيه) ابن وبنت اشترى اباهما فاشترى الاب عبدا واعنته فمات بموت  
 الاب عن الابن والبنت فالكل للابن لان عصبة المعتق النسبية مقدمة على البنت لان عصبة  
 سببية سائغاني وكذا لو اشترى اباهما فمات عليهما وماتت ابنته من ابنته اخرى وترك مالا فقلناه  
 له ما فرضا والباقي للابن نصيبا (قوله الولاء لامة) أي وصلة كلمة النسب اخرج ابن جرير  
 في التهذيب من حديث عبد الله بن أبي أوفى بن مسعود صححه ابن حاتم من حديث ابن عمر  
 قال السيد ومعنى ذلك ان الحرية حياة للانسان اذ هي ثابتة صفة المالكية التي امتاز بها  
 عن سائر ما عداه من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهلاك فالمعتق سبب لحياته المعتق  
 كان الاب سبب لاجداد الولد وكان الولد منسوب الى ابيه بالنسب والى اقربائه بقرابته كذا في  
 المعتق سبب بالولاء يعني الى المعتق والى اقربائه بقرابته فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت  
 بالولاء اه وفيه تنبيه على أن هذا الحديث انما يدل على مجرد ان من له الولاء من مولى  
 العتانة او عصبة فهو وارث دون امرزائه عليه من كون الارث من الجانبين كما في النسب  
 فوارث الاب ابنه وبالعكس او من أحدهما ويشعر بان من له الولاء عصبة لتضمنه تشبيهه  
 بالاب من حيث هو اب ولا يدل على انه آخر العصبات ونعمامه في شرح ابن الخليل فالاولى زيادة  
 ما ذكره العلامة قاسم من قوله صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان لم تكن عصبة فلامه مولى رواه  
 سعيد بن منصور من حديث الحسن (قوله واذا ترك المعتق) يقع في المعتق امه مفعول  
 (قوله وقال ابو يوسف للاب السادس) هو قوله الاخير وقوله الاول كفواهما وجه قوله الاخير  
 أن الولاء كالأثر المالك فيلحق بحقيقة المالك ولو ترك المعتق بالسكر ما لا وترك ابوا يشا كان لايه  
 من ماله والباقي لايه فكذا اذا ترك ولما وجب الوارث انه وان كان أثر المالك لسكره ليس  
 بمال ولا حكم المال كالقصاص الذي يجوز الاعتياض عنه بالمال بخلاف الولاء فلا تجري  
 فيه سهام الورثة بالقرضية كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العسوبة فيعتبر الاقرب  
 فالاقرب والابن اقرب العصبات ونعمامه في شرح السيد (قوله على الترتيب المتقدم) أي بناء  
 على الترتيب المتقدم في العصبات النسبية (قوله وليس هنا الخ) محترز قوله بنفسه (قوله  
 الحديث) لفظه كما في السيراجية ليس للنساء من الولاء لاما اعتقن أو اعتق من اعتقن  
 أو كاتبن أو كاتبن من كاتبن أو دبرن أو دبرن من دبرن أو برولا معهن أو معهن أو معهن ومعتق  
 ليس للنساء من الولاء مائة العبد الذي أعنته أو ولا ما أي العبد الذي أعنته  
 من أعنته أو ولا ما أي العبد الذي كاتبنه أو ولا ما كاتبن من كاتبنه أو ولا ما دبرنه أو ولا  
 ما دبرنه من دبرنه أو برولا معهن أو الولاء الذي هو مجرد معتق معهن وحذف من كل  
 ضمير ما أثبتته من الاخر أي ليس هن من الولاء الا لاما اعتقن أو ولا من اعتق أو كاتبن  
 أو دبرن من اعتقن أو ولا ما كاتبن أو ولا ما كاتبن أو دبرن من كاتبن أو ولا ما دبرنه أو ولا

على الترتيب المتقدم بقوله  
 صلى الله عليه وسلم الولاء لامة  
 كلمة النسب (واذا ترك)  
 المعتق (اب مولاه وابن  
 مولاه فالكل لابن) وقال  
 ابو يوسف للاب السادس  
 (أو ترك) جده أي جده  
 مولاه (واخاه فهو للجد) على  
 الترتيب المتقدم (وقالا  
 بينهما) كالميراث وليس هنا  
 عصبة بغيره ولا مع غيره  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ليس للنساء من الولاء لاما  
 اعتقن الحديث

مطلوب  
 في الكلام على حديث  
 ليس للنساء من الولاء لاما  
 اعتقن



مادبر او اعنى او كاتب من دبرنه فكاحية ما المذ كورت والما ذرة عبارة عن مرقية به اقرب  
 الاعناق فانه بمنزلة ما ترمي تلك الملاعة ل له كافي قوله تعالى او ما دكت ايمنهم وكلهم من  
 عبادة عن صارح امالك فاستحق ان يعبر عنه بلطف الملاعة بر عن الاول بها وعن  
 الثاني عن وان كانا من لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر  
 المالك وقوله او بر عطف على المستثنى المحذوف وهو ولا ولا المذ كور من قوله ومعتقهن  
 فاعله وهو على تقدير ان والمصدر المنسوب اليه اسم المفعول كافي قوله تعالى وما كان هذا  
 القرآن ان يفكرى اى مة ترمى او على تقدير موصوف حذف واقية صفة مقامه ووضع  
 المظهر موضع المظهر والتمهيد ليس للسان من الولا الا كذا والان جراى مجرور ومعتقهن  
 او الولا جرم معتقهن ونم اوجبه آخر لا تظهر وصورة ولا مدبرهن ان امرأه دبرت عبدا ثم  
 ارتدت وطلعت بدار الحرب وحكم بطاقتها ومهرية عدها المدبر ثم اسات ورجعت الى دار  
 الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبية نسبية فهذه المرأة مبيعة وحكم مدبر هذا المدبر كذلك  
 فاذا حكم القاضي بمهرية مدبرها بسبب طاقها فاشترى عبدا ودره ثم مات ورجعت المرأة ثابته  
 الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبية نسبية فولاؤه  
 له هذه المرأة فدمنا في كتاب الولا في تصوير موجهها آخر وصورة جرم معتقهن الولا ان عبد  
 امرأه تزوج باذن اجار به قد اعتهقها مولاه فاولد ينمو اولد فهو حر تبه الامه وولاؤه لولى امه  
 فاذا اعتقت تلك المرأة عبد جاز ذلك العبد بباعتها اياه ولا ولده الى مولاه حتى اذا مات  
 المعتق ثم مات ولده وخلف معتقه ابيه فولاؤه او صورة جرم معتق معتقهن الولا ان امرأه  
 اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق عبدا وزوجه بمعتقه غيره فاولد ينمو اولد فهو حر وولاؤه لولى  
 امه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبدا بباعتها ولا ولده معتقه الى نفسه ثم الى مولاه  
 هذا حاصل ما ذكره في هذا المجل وتعام الكلام على ذلك وشروط الجري طيب من كتاب الولا  
 فراجعهم (قوله وهو وان كان فيه شذوذ الخ) الشاذ هو ان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى  
 الناس فاذا انفرد الراوى بشئ نظره فيه فان كان مخالفا لما رآه من هو اولى منه بالحفظ لذلك  
 واذا ضبط كان ما انفرد به شاذ امر دود وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوثق بحفظه واتقانه  
 فقبول لا يقدح فيه انفراده وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به فان لم يجد  
 من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرد به فدينه حسن والافشاذ مردود هذا ما اختاره  
 ابن الصلاح في تعريفه (قوله لكنه نايد الخ) فقد روى عن عمرو على وزيد بن ثابت رضى الله  
 عنهم انه م كانوا الا يورثون النساء من الولا اما اعتق او اعتنق او كاتب رواء ابن  
 ابي شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي وذكره زين بن العبدى في سننه بلطف ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولا لا كبر من الذكور ولا يرث النساء من الولا الولا  
 من اعتقن او اعتنق من اعتقن اه قاسم (قوله فصار بمنزلة المشهور) الحديث المشهور وهو  
 الذى يكون في القرن الاول احاد ثم اتشهر فصار في القرن الثانى ومن بعدهم متواترا ولما  
 كان اقرن الاول وهم العصاة ثقات لا يتم ومن صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر بحجة حتى قال  
 الجصاص انه احد قسوى المتواتر بة قوب (قوله ثم شرع في الحب الخ) اى بهديان

وهو وان كان فيه شذوذ  
 اعني نايد بكلام كبار  
 الصحابة فصار بمنزلة  
 المشهور كتابه السيد  
 واقره المصنف ثم شرع في  
 الحب فقال (ولا يجرم سنة)  
 من الورثة (بجمل) البينة  
 الاب والام والابن والبنت

الوارثين من ذى فرض وعصبية لان منهم من يجب بالكلمة او عن سهم مقدرا الى اقل منه وهو  
 لغة المنع مطاوعة اصطلاحا مع من يماهل للارث با شرعا كان له لولا لا يخرج القاتل والكافر  
 وشمل نوعي الحب لان اثنائنا اصطلاحا على نفسه فما كان المنع اعم في نفسه ككونه زفقا  
 او قاتلا محروما وما كان اعمى في غيره محجوبا وقدموا الحب الى حب حرمان وهو منع شخص  
 معين من الارث بالكلمة لوجود شخص آخر وجب نقصان وهو عصبية من فرض مقدرا الى فرض  
 اقل منه لوجود آخر يخرج انتقاص السهام بالمول وكذا انتقاص حصص اصحاب الفرائض  
 بالاجتماع مع من يجانسهم من حالة الانفراد كالزوجة مثلا ثم يجب الحرمان بدخل فيمن عدا  
 الستة المذكورين متنا وجب النقصان بدخل في خمسة فقط كما في ذكره الشارح (قوله اى  
 الابوان) اى الاب والام دون من فوقهما لان كلاما من الجد والجددة قد يجب حرمانا فهما من  
 الفريقين الاخر فافهم (قوله والولدان) اى الابن والبنت وشاهد للمناجاة والافلاولديشمل  
 الذكور والانثى تامل (قوله سواء كانوا عصبية) وكذا من عفى العصبية كذوى الارحام  
 (قوله وهو) اى يجب الحرمان في الفريقين الثاني يبقى على اصاين اى مترب وجوده على وجود  
 مجموعهما فاذا وجدوا واحدا وجدوا والا فلا وفيه بحثنا في قريبا (قوله يجب الاقرب) اى  
 يجب الدرجة او القرابة والاضمة ير في خواهم لاسنة المذكورين في المثنى (قوله اتحدانى  
 السبب) كالجندات مع الام وبنت الابن مع الصليتين ام لا كالاخوة مع الاب (قوله من ادلى)  
 الادلاء لغة اوسال الدلو في البئر ثم استعمل في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق الجواز فعنى يدلى الى  
 الميت برسول قرابته اليه بشخص والباء فيه لاصاق القرابة مشتركة بين المولى والواسطة ط  
 (قوله كابن الخ) مثال من العصبية ومثله من اصحاب الفروض ام الام لا يرث مع الام  
 (قوله) يرد على ما ذكره المصنف لزوم حبب ام الام بالاب لانه اقرب منهم وان لم تقل به وكذا  
 يجب بنت الابن بالبنت الواحدة الصلبية والاخت لاب بالاخت لا يورث ابن واين الاخ لا يورث بالاخ  
 لام فان اوجب بان المراد الاقرب من العصبية ورد عليه ان هذين الاصاين لا يفريق الثاني  
 الذين يرثون نارة ويحرمون اخرى وفيهم العصبية وغيرهم وان اوجب بان المراد ان الاقرب  
 يجب الابه اذا كان الابه له مديا بالاقرب فلا معنى لكونه اصليين ولزم عليه ان يرث ولد  
 الابن مع الابن الذى ليس بابيه فانه لا يدلى به افاده السيد (قوله بجهة واحدة) احقر زعمنا  
 لو انفردت فانما اتفقوا على تركه لكن بجهتي الفرض والرد (قوله والمهرور) اى من قام به  
 مانع عن الارث اعمى في نفسه (قوله عندنا) وعليه عامة العصابة وعن ابن مسعود انه يجب  
 نقصانا لحرمانا كالابن الكافر مثلا مع احد الزوجين وعنه ايضا انه يجب الاخ لام بان كافر  
 يجب حرمان (قوله اصلا) اى لانه صانا ولا حرمانا (قوله ويجب المحبوب) اى المحبوب  
 حرمانا يجب غيره حرمانا ونقصانا ومثل لكل مثال (قوله ويجب ام الام) كذا في بعض  
 النسخ بتكرار الام ثلاث مرات وفي بعضها مرتين والصواب الاول (قوله بالام) فانما  
 يجب من الثالث الى السادس بالولد والابن وباهل من الاخوة والاخوات (قوله وبنت  
 الابن) يجب مع الصلبية من النصف الى السدس (قوله والاخت لاب) يجب مع الشقيقة  
 من النصف الى السدس (قوله والزوجين) فالزوج يجب من النصف الى الربع والزوجات

اى الابوان والولدان  
 (والزوجان) وفريق يورثون  
 بهال ويحبسون يجب  
 الحرمان بهال اخرى وهم  
 غير هؤلاء الستة سواء كانوا  
 عصبية او ذوى فروض  
 وهو عصى على اصاين  
 احدهما (اى يجب  
 الاقرب عن سواهم الابه)  
 اما من انه يعدم الاقرب  
 فالاقرب اخذ في السبب  
 ام لا (والثاني ان من ادلى  
 بشخص لا يرث معه) كابن  
 الابن لا يرث مع الابن (الا  
 ولد الام) فيرث معها لعدم  
 استغراقها للتركة بجهة  
 واحدة (والمهرور) كابن  
 كافر او قاتل (لا يجب)  
 عندنا اصلا (ويجب  
 المحبوب) اتقاها كام الاب  
 يجب بالاب ويجب ام ام  
 الام (كالاخوة والاخوات)  
 فانهم يحبسون بالاب يجب  
 حرمان (ويحبسون الام  
 من الثلث الى السدس)  
 يجب نقصان ويختص  
 يجب النقصان بجهة  
 بالام وبنت الابن والاخت  
 لاب والزوجين







وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في الكثر فقال وذات جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات والاخوات لا يورث  
فرضهن) وهو الثلثان (سقط البنات لابن) سقط (الاخوات لاب) ايضا (الا بنصيب ابن ابن) في الصورة الاولى  
(اواخ) في الثانية (مواز) ٦٨٦ اي مساو (اونازل) اي سافل فثبت به من وبه يكون الباقي للذكر

واحدة مع (قوله وبه جزم في الكثر) قال في الدر المنثور فكان هو المرجح وان اقتضى  
صنيع المصنف خلافه فليتبين له اصل هذا ان الترجيح بكثرة العلة لا يجوز على ما عرف في  
الاصول ثم الوضع في ذات قرابتين اتفاقا لا يمكن لزيادة في غير نهاية وعند أبي يوسف بقسم  
انصافا مطلقا وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ اه (قوله والاخوات) الواو  
بمعنى اولان المستكمل احد المصنفين لا محذور وعهما افاده ط (قوله سقط الخ) لف ونشر  
مرتب (قوله اواخ) اي لاب (قوله وفي اطلاقه) اي المصنف تبعه بالجمع ويجاب كافي غرر  
الافكار بان قوله مواز او سافل صفة لابن ابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بانزول اي  
فان ابن الاخ لا يسمى اخا بخلاف ابن الابن فانه يطلق على من في الدرجة الثانية ومن دونهم انهم  
كان حقهم كما قال العلامة فاسم ان يقدم الاخ على ابن الابن (قوله لتصرفهم الخ) حامله  
كافي المراجعة والمقتضى ان من لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لانصبة عصبية باخها  
وقد مرناه منظوما (قوله لانهم من ذوى الارحام) اي الاخ في هذه الصور ولكن ثبت المقتضى  
اي من ذوى ارحام الميت فالمراد من عداها وانما لا يصحها اخوها لانه ليس للنساء من الولاة  
الاماعة فمن وعيم بذوى ولم يقل ذوات تغليب الذي كور على الاناث كافي قوله تعالى وكانت من  
القائمين (قوله من مثله) اي في الدرجة كاخيه او بنت عمه (قوله او فوقه) كعمته (قوله فانه  
بعض من مثله او فوقه الخ) هذا ظاهر الرواية وعند بعض المتأخرين لا يصح من فوقه  
والاصار محرر والاصل في ارث العصبية ان يقدم الاقرب ولو اتى على الابد ولذا تقدم  
الاخت على ابن الاخ اذا صار عصبية مع البنت والجواب ان من فوقه انما صار عصبية  
ولو لم ترث شيئا فكيف تصحبه وانظر ما اجاب به السيد قدس سره (قوله ذات هم) اي فرض  
(قوله لا يوازيهم احد) لانتمائها الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو  
كذلك (قوله فلها النصف) لانها قامت مقام بنت الصلب عندهما (قوله توازيهم العلب  
من الفريق الثاني) لان كلامهم ما يدل الى الميت بواسطة من واما السفلى من الفريق الاول  
فتوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان كل واحدة منهم تدل  
الى الميت بثلاث وسائط واما السفلى من الفريق الثاني فتوازيها الوسطى من الفريق الثالث  
لانتمائها كل منهم الى الميت بربع وسائط واما السفلى من الفريق الثالث فتوازيها احد لانها  
تدلى بخمس وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك (قوله فيكون لهم السدس الخ)  
وذلك لان العليا من الاول لما قامت مقام العصبية قام من دونهم بدرجة واحدة مقام بنات  
الابن (قوله ولا تثنى للسفليات) وهن الست الباقية من البنات النسخ لانه قد كمل الثلثان  
الثلث الثلاث فلم يبق للبقيات فرض وليس هن عصبية قطعا فلا يرثن من التركة أصلا (قوله  
الا ان يكون الخ) فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول اخذت العليا منهم النصف  
واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام

كالاثنتين قاله المصنف في  
شرحه قلت وفي اطلاقه  
نظر ظاهر انصرف بهم بان  
ابن الاخ لا يصح اخيه  
كالم لا يصح اخته وابن  
العم لا يصح اخته وابن  
المقتضى لا يصح اخته بل  
المال للذكر دون الاتي  
لانهم من ذوى الارحام قال  
في الرحمة  
وليس ابن الاخ بالمصحب  
من مثله او فوقه في النسب  
بخلاف ابن الابن وان سفل  
فانه يصح من مثله او  
فوقه عن لم تكن ذات هم  
ويستقط من دونه فلو ترك  
ثلاث بنات ابن بعضهم  
اسفل من بعض وثلاث  
بنات ابن ابن آخر كذلك  
وثلاث بنات ابن ابن ابن  
كذلك هذه الصورة

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

فاه العليا من الفريق الاول لا توازيها السفلى من الفريق الثاني والاولى توازيها العليا من الفريق الثاني  
فيكون لهما السدس تكمله لاثنتين ولا تثنى للسفليات الا ان يكون مع واحدة منهم غلام فيعصبها ومن يجازيها ومن فوقها

وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين  
اخصا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاء وان كان الغلام مع السفلى من الفريق  
الثاني كان ثلث الباقي بينهما وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاء وعليا الثالث ووسطاء  
اسبعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث  
كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست انما وان فرض الغلام مع العليا من  
الفريق الاول كان جميع المال بينهما وبين اخيه للذكر مثل حظ الانثيين ولا تثنى للسفليات وهن  
ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يجازيه  
وهي وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني  
واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور ففي ما سخط به فيما به سد فلا حاجة الى ايراد هذا  
واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى مسئلة التثريب لانها  
بدونها وحدها انشدها الخواطر وتعمل الا ان اذن الى اسماها فثبت بتثريب الشاعر  
القصيدية تصغيرها واستدعاء الاسماء اسماءها اه من شرح السيد (قوله عن لانه يكون  
صاحبة فرض) اما من كانت صاحبة فرض فانما تأخذ سهمها ولا تصير به عصبية وهي العليا  
من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثاني حيث  
أخذت السدس وهذا قيد معتبر فمن كانت فوقه دون من كانت بخذاته فانه يصحها مطلقا  
سيد (قوله وسقط السفليات) اي الا التي تحتها في الدرجة (قوله وعبارة السيد الخ) اي فكان  
على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما مع قوله به ويقتسمان الباقي (قوله هو اخ لام) كان  
ترقيت باخوين بنات من كل يولد للاخوين ولدا أخ آخر من غير اخات احد ولد لهما من  
أخيه لذي هو ابن عمه وعن ابن عمه الآخر (قوله وكذا لو كان الاخر زوجا) الاوضح ان  
يقول وكذا لو كان أحدهما الى احد ابني عمها وزوجها ط (قوله ويقتسمان الباقي) وهو  
خمس السدس في الاولى والنصف في الثانية ط (قوله حيث لا مانع من ارثهم ما) احتراز  
عالمو كان للميت بنت في الاولى فانها النصف وتجب ابن العم عن السدس من حيث كونه  
أخا لام ويشترك هو وابن لم الاخر في الباقي وعما لو كان للزوجة في الثانية أخت شقيقة فان  
لها النصف والنصف الاخر الزوج فرضا ولا تثنى له كابن العم الاخر من حيث بنو العم (قوله  
يجوز فرض وقصص) بجهة الفرض الزوجية والاخوة لام وجهة التصيب كونه ابن عم  
ط (قوله واما بفرض) اي واما الارث بفرض وقصص ط (قوله بجهة واحدة) وهي  
الابوة ط (قوله فليس الا اب وابوه) اي مع البنت أو بنت الابن كما تقدم واسم ليس صغير  
عائدا على الارث بالفرض والتصيب وقوله الا اب أي الارث الاب على تقدير مضى حذف  
واقیم المضاعف اليه مقامه وهذا على حد قولهم ليس الطيب الا المسك في جوارف الرفع والتصيب  
في المسك على الخلاف المشهور فثبت به (قوله وقد يجتمع جهتان عصبية) أي من غير نظر للارث  
بهما لانهما اباهما تقديم جهة البنوة على جهة العمومة وجهة الولاة (قوله وقد يجتمع  
جهتان فرض) صورته تكسح مجموعي بجهة واستولدها فالولد ابن لهذه المرأة وأخ لها فادامات عنها  
مات عن أمه وأخته فترث بالجهتين ط (قوله وانما بجهة وفي الجوس) أقول تقدم في كتاب

عن لا تكون صاحبة  
فرض وسقط السفليات  
(ويأخذ ابن عم) كذا في  
نسخ المتن والشرح وعبارة  
السيد وغيره يأخذ احد  
ابني عم (هو اخ لام السدس  
بالفرض وكذا لو كان  
الاخر زوجا له النصف  
(ويقتسمان الباقي) بينهما  
نسفين بالمصوبة حيث  
لا مانع من ارثهم ما فثبت  
بجهتي فرض وقصص واما  
بفرض وقصص معا بجهة  
واحدة فليس الا اب وابوه  
قات وقصص مع جهتها  
نصيب كابن هو ابن ابن عم  
بان تكسح ابن عمها فتأخذ ابنا  
وكابن هو مقتضى وقد يجتمع  
جهتا فرض وانما يتصور  
في الجوس لتكاسهم المحارم  
ويؤثر فيهم ما يجتمع عندنا



وعند الشافعي باقوى  
 المهرتين وتماثل في كتب  
 لفرقتن وتلقى الاشارة  
 اليه في الفرقي (ولو تركت  
 زوجا او اما او جدة او اخوة لام  
 واحدة لا يورث اخذ الزوج  
 النصف والام) او الجدة  
 (السدس وولد الام الثالث  
 ولا يورث الاخوة لا يورث)  
 لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء  
 وعند مالك والشافعي يشتركون  
 بين الصنفين الاخيرين  
 كأن الكل اولاد ام وكذلك  
 يفرض مالك والشافعي  
 للاخت لا يورث اولاد  
 النصف وللبعد السدس مع  
 زوج وام فتعول الى تسعة  
 وعند ابى حنيفة واجيد  
 تسعة قط الاخت قالت  
 وحاصله انه ليس عند  
 الحنفية مسئلة المشتركة  
 انما قالوا مسئلة الا كدوية  
 على المفق به كاسر  
 (باب العول)

وضد الرد كما يصح (هو  
 زيادة السهام) اذا كثرت  
 القروض (على مخرج  
 القرض) لا يدخل النقص  
 على كل منهم بقدر فرضه  
 كنقص ارباب الدين  
 بالخاصة واقل من حكم  
 بالعول عمر رضي الله تعالى  
 عنه

الحدود ان من شبه المملوك محرم نكحها وانه يثبت فيها النصب على ما حرره في النهر فراجع  
 ثم رأيت في سكب الانهر قال واقاية وقد ذكرنا في نكاح الجورس وفي وطء الشبهة في المملوكين  
 وغيرهم ولا يتصور في نكاح المملوك المصحح اه وسياق تمامه (قوله وعند الشافعي باقوى  
 الجنتين) وهي التي يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك اما هي اخته فثبت عندنا بالجهتين  
 اثنتي عشرة جهة الامية والنصف بجهة الاختية واما عند فقهاء الامية لا غير كما في غرر  
 الافكار (قوله يشتركون بين الصنفين الاخيرين) اي اولاد الام والاخوة لا يورثون ولذا سميت  
 شريكة بفتح الراء او بكسر هاء على نسبة التثنية اليها بما رآنا (قوله وكذلك يفرض مالك  
 والشافعي) وكذا أحمد على ما ذكره الشنقوري خلافا لما ذكره الشارح وهو قول ابى يوسف  
 ومحمد ونسب هذه المسئلة الا كدوية لانها كدرت على زيد مذهب (قوله فتعول الى تسعة)  
 للزوج ثلاثة وللام اثنتان وللجد واحد وللأخت ثلاثة اسكن لما كانت الأخت لو استغلت  
 بما فرض لها الزاد على الجددت بعد الفرض الى النصف بالجد فيقسم الى حصتها حصته  
 بقية ما ان الاربعة بينهم ما اثلا لثالث كرمثل حظ الاثنين لان المقامعة خير لمن سدس  
 جميع المال ومن ثلث الباقي ونص من سبعة وعشرين وتماثل في سكب الانهر (قوله تسعة  
 الأخت) فلزوج النصف وللام الثلث والباقي للجد وأصلها من ستة ومنها نص (قوله على  
 المفق به) أي من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما (قوله كاسر)  
 أي في الحجب والله تعالى أعلم

(باب العول)

مسائل الفرائض ثلاثة أقسام عادية وعائلة أي منقسم بلا كسر أو بالزد أو بالمول  
 وهو في اللغة المبل والجور ويستعمل بمعنى القلبة يقال عبل صبره أي غلبه بمعنى الرفع يقال  
 عال الميزان إذا رفعه فيقال ان المفق الاصطلاحي ما خوذ من الاول لان المسئلة مالت على  
 أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار كاصح في فيه لان العدالة من العدل  
 مقابل الجور وقيل من الثاني لانها غلبت أهلها بإدخال الضرر عليهم وقيل من الثالث لانها اذا  
 ضاقت خرجها بالافروض المجتمعة ترفع القرعة الى عدد أكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى  
 يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السيد (قوله وضده الرد) اذ بالعول تنقص  
 سهام ذوي القروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام ويقتصر اصل المسئلة وبعبارة  
 أخرى في العول تنقص السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام سيد (قوله هو  
 زيادة السهام) اي سهام الورثة قال عوض عن المضاف اليه وبذلك اصل الاضمار في قوله الاتي  
 على كل منهم ط (قوله على مخرج القرض) اي مخرج السهام المقرضة الذي يقال له اصل  
 المسئلة وهو عبارة عن أقل عدد صحيح يتألف منه حظ كل فرد من الورثة بلا كسر اه سكب  
 الانهر (قوله كنقص ارباب الدين بالخاصة) اي الدين التي ضاقت عنها التركة وليس بعضها  
 أولى من بعض فالتقص على الجميع بقدر حقونهم (قوله وأول من حكم بالعول عمر رضي الله  
 تعالى عنه) فانه وقع في جور ضاقت خرجها من فروضها فشاورة العصاية فاشاد العباس الى

والعناية وثلاثة فتعول بالاختلاط كما يصح

في باب الخارج (فتمت)

تعول اربع عولات (الى

عشرة وقرأوا شفعاً) فتعول

سبعة كزوج وشقة بين

والعناية كهم وام والتسعة

كهم واخ لام واحدة كهم

واخ آخر لام (واشاعشر

تعول ثلاثا الى سبعة عشر

وتر الشفعاً) فتعول ثلاثة

عشر كزوجة وشقة بين

وام والتسعة عشر كهم واخ

لام والسبعة عشر كهم

واخ آخر لام (واربعة وعشرون

تعول الى سبعة وعشرين)

فقط (كأمرأة وثنتين

وابوين) ونسب منه جوبه

(والرد ضده) كما هو وجب

(فان فضل عنها) اي عن

القروض (و) الحال انه

(لا عصبية) غلة (رد) الفضل

(عليه) بقدر سهمهم (م)

اجماع الفوائد بيت المال

(الاعلى الزوجين) فلا يرد

عليهما وقال عثمان رضي

الله عنه يرد عليهما ايضا

قاله المصنف وغيره قالت

وجزم في الاختيار بان هذا

وهم من الراوى فراجع

قلت وفي الاشياء جاء انه يرد

عليهما في زماننا الفاديت

المال وقدمناه الى الولاية ثم

مسائل الرد اربعة اقسام

لان الرد عليه اما صنف

العول فقال اقبلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم يشكروا أحد الا بنسبه بعد موته وقسمه في  
 شرح السبعة وغيره (قوله ثم الخارج سبعة) وجهه أن القروض ستة وهي نوعان الاول النصف  
 والرابع والثاني الثلثان والثلث والسدس واما حالان انه رادوا جقاع ومخارجها  
 في الاثر اذ خمسة الاثنان للنصف والاربعة للربع والثمانية للثمن والثلاثة للثالث والثلاثين  
 والسبعة للسدس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن التسعة المذكورة  
 لانه يخرج مخرج ادناها في نصف وربع من اربعة او نصف وثلث من ثمانية أو ثلث وثلث من  
 ستة ولو من نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه فن  
 ستة وهي لا يخرج عنها ايضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثاني أو ببعضه فن اثني عشر  
 واذا اختلط الثمن بكل النوع الثاني أو ببعضه فن اربعة وعشرين فيقسم هذا الى التسعة  
 فتصير الخارج سبعة وسياق ان ذلك كله في باب الخارج (قوله اربعة لا تعول) لان القروض  
 المتعلقة بها المألوف في المال بين أو في ماله في ذاته عايم او يانه في المنح (قوله وثلاثة فتعول)  
 وهي الستة وضدها وضدها واشارة الى أن العول ليس لازما لها (قوله  
 باختلاط) اي باختلاط أحد النوعين بكل الآخر أو ببعضه كما يشاء (قوله الى عشرة وثرا  
 وشفعاً) اي تعول الى اعداد حال كونها منتهية الى عشرة فليست الى صلة لتعول بل صلتها  
 مقدرة لان العشرة ليست وتر شفعاً وقوله وتر شفعاً فانه من العول على الحال من العدد الذي  
 عات اليه اي حال كون تلك الاعداد منقصة الى وتر شفع تامل (قوله وتسمى منبرية)  
 لان عاملا رضي الله تعالى عنه مثل عنهار هو على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي  
 يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فاستدل بها حينئذ  
 فقال من روي او المرافعة صارت غنائمها ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته درمته في  
 (قوله غنة) اي هنالك اي في الورثة ط (قوله عايم) اي على ذوي القروض والوضح  
 التصريح به ط (قوله انفساد بيت المال) علة اقوله اجماعا ولا يظهر لان المنهم ومن  
 مذهب مالك انه ابيت المال وان لم يكن منتظما وهو مذهب الشافعي وروي عن مالك  
 كقولنا وبه أتفق متأخر والشافعية اذا لم يفتطم أمر بيت المال أفاده في غور الافكار (قوله  
 وغيره) كشرح المصراحي والكنز وقال في روح الشروح وبه عثمان رضي الله عنه أن  
 الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شيء يجب أن تكون الزيادة لكل لأن  
 الفهم بالغرم والجواب أن ميراث الزوجين على خلاف القياس نصاية تعمر على مورد النص ولا نص في الزيادة  
 انقطاع ما يورث وما ثبت على خلاف القياس نصاية تعمر على مورد النص ولا نص في الزيادة  
 على فرض ما لو كان ادخال النقص في نصيب ما مالا القياس انما في لارثها ما قبل به ولم يقل  
 بالرداء دم الدابل فظهر الفرق وحصل الحق اه ط ملخصا (قوله وفي الاشياء الخ) قال في  
 القنية ويقع بالرد على الزوجين في زماننا الفاديت بيت المال وفي الزيلعي عن النهاية ما فضل عن  
 فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا البيت والابن من الرضاع يصرف اليه او قال في المستصفي  
 والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علماءنا وقال الحدادي الفتوى  
 اليوم بالرد على الزوجين وقال المحقق احمد بن يحيى بن سعد التفتازاني أن في كثير من المشايخ بالرد



عليه ما اذ لم يكن من الاقارب سواه ما افسد الامام وخال الحكم في هذه الايام بل يفتي بتوريث  
بنات المعتق وذوي ارحامه وكذا قال الهروي أفتى كثير من المشايخ بتوريث بنات المعتق  
وذوي ارحامه اه أبو الوفاء عن شرح السراجية لا كازروني قلت وفي معراج الدراية  
شرح الهادي وفيه ان لم يترك الابن المعتق يدفع المال اليه الا ان يترك له ما يتركه من ارحامه  
الفاضل عن فرض احد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضا وعنه  
يفتي بعدم ميراث المال وفي المصنف والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المصنف  
اعدم ميراث المال اذا انظر لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض اصحاب الشافعي انه  
يفتوني بتوريث ذوي الارحام اه هذا المعنى اه وقال الشارح في الدر المنثور من كتاب الولا  
يات ولكن يفتي بهم لا يفتون بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع اياها في زماننا من أفتى بشئ  
من ذلك والله لخلافته لانه من فائتاهم لكن لا يخفى ان المتن موضوع لثقل ما هو المذهب  
وهذه المسئلة مما أفتى به المتأخرون على خلاف اصل المذهب اه المذكرة كورة كما أفتوا بتأخير  
ذلك في مسئلة الاستبراء على نهج القرآن بخلاف اصل المذهب تشبهه مع القرآن ولذلك  
نظائر أيضا وجبت ذكر الشرح الافقاه في مسئلة ثلثنا فيعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه انما  
يأخذ من يسمي وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ  
والاصل ان كلام المتن انما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشرح عند عدم انتظامه فلا  
معارضه بينهما ما نحن أمكنه الاقتضاء بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله او  
أكثر) أي صنفان أو ثلاثة لا أكثر كما سيذكره (قوله اما أن يكون) أي يوجد (قوله ان اتخذ  
جنس المردود عليهم) يشهد مالو كان ذلك الجنس شخصا واحدا أو أكثر ولذا مثل العلامة قاسم  
بقوله كأنم أوجده أو جده أو بنت أو بنت ابن أو بنت ابن أو أخوات لابوين  
أو أخوات لأب أو واحد من ولد الام أو أكثر اه (قوله من عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك  
الجنس الواحد فاما اذا كان في المسئلة أكثر من شخص واحد أو رأس ذلك الشخص  
الواحد ان كان هو فيها وحيدته تكون المسئلة واحدة اه شرح ابن الخبلي (قوله قطه  
للمأويل) أي يجهل القسمة قسمة واحدة لا ترى انك اذا أعطيت كل واحد من الورثة  
ما استحقه من السهام ثم بقيت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة  
صريتين اه سيد (قوله جنسين أو ثلاثة) أي بحسب سبب الارث كالجدة ودون الاخوة  
والبنات والامومة وان كان فرض الجنسين جنسا واحدا كالجدة والاخت لأم اللتين فرض  
كل منهما السدس أو كان فرض الاثنين من ثلاثة الاجناس جنسا واحدا كالبنات وبنت  
الابن والام أو ابنته بسبب وثيقة الانسبب آخر وان شملها ما يطلق البنات في هذه المسئلة  
ثلاثة اجناس لاجتماع فقط اه ابن الخبلي (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من  
يرد عليه وهو متعلق بالفضل المذوق المذوق بعد الثاني اي لا يكون أكثر بالاستقراء ط  
(قوله فن عدد سهامهم) وهي أربعة لا غير الاثنين والثلاثة والأربعة والخمسة وقد ذكرها  
الشارح وكلامه مقطعة من ستة كما سيذكره (قوله لو دسان) بكسر الواو تحت لام فاعلم  
من ستة ولو دسانها الثاني بالقرينة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهم ما نصه في

او اكثر يرد على كل امان  
يكون من لا يرد عليه او  
لا يكون (قوله الاول ان)  
اتخذ جنس المردود عليهم  
جنسين أو اثنين أو جدين  
(قوله المسئلة من عدد  
رؤسهم) أي عدد قطعها  
للمأويل (قوله الثاني ان)  
كان المردود عليه  
جنسين أو ثلاثة لا أكثر  
بالاستقراء فن عدد سهامهم  
فان اثنين لو دسان وثلاثة

لثلاث وسدس وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقسمير المسئلة (و) الثالث (ان كان مع الاول) أي  
الجنس الواحد (من لا يرد عليه) وهو الزوجان (اعطى) من لا يرد عليه ٦٩١ (فرضه من اقل بخارجهم وقسم  
فاسل واحد منهم ما نصه المال سيد (قوله لثلاث وسدس) كولي الأم مع الأم فهي  
أيضا من ستة لولي الأم الثالث وللام السدس فاجعلها من ثلاثة عددها هم وطريقه  
ان تنظر الى ما في الاكثر من امثال الاقل وتضعه اليه في الثالث دسان فتضعها الى سدس  
الأم اه قاسم (قوله لو نصف وسدس) كبنت وبنت ابن أو بنت وأم لان المسئلة أيضا من  
ستة ومجموع السهام المأخوذة منها أربعة ذرعة للبنت وواحد للبنت الابن أو الأم فاجعل  
المسئلة من أربعة واقسم التركة أربعاء ثلاثة أربعاء للبنت وربع منها للأم أو بنت الابن  
اه سيد (قوله كثلثين وسدس) كبنتين وأم وأعمام في بالكاف ولم يأت بلوكافي سوا بقية لان  
للخمسة ثلاث صور ثانيا نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وأم ثانيا نصف وثلاث كانت  
لابوين مع أم أو اختين لأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث أيضا من ستة والسمام التي  
أخذت منها خمسة فاجعل أصل المسئلة وتقسيم التركة أخاها (قوله) القسمة على الوجوه  
المذكورة ان اسدس قامت على الورثة فذلك والا كما ذكرنا خلف بنتا وثلث بنات ابن فالبنت  
ثلاثة أسهم تسدس عليهم أو لبنات الابن سهم واحد فلا يسدس عليهم فاضرب الثلاثة أعني  
عدد رؤس من انكسر عليهم في أصل المسئلة وهي الأربعة فيصير اثني عشر للبنت منها تسعة  
ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهم سيد (قوله والثالث) أي من الاقسام الأربعة (قوله  
وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه) أي تقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك  
الجنس الواحد كما كانت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا عن لا يرد عليه  
(قوله فهي من أربعة) وأصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلاثين فيها أو منها المسئلة ثلثان  
الاثنين (قوله وان لم يستقم) أي الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وفهما) أي وفق  
رؤسهم (قوله وهو هنا اثنان) لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة  
بينهما بالثلاث ولا عبرة بالداخله هذا كما عرف في موضعه (قوله والوافق) أي الباقي عدد  
رؤسهم (قوله فاضرب الأربعة في الخمسة) الموافق السابقة ولاحقه فاضرب الخمسة في  
الأربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الأربعة  
(قوله والرابع) أي من الاقسام الأربعة (قوله هنا) أي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه  
مع من يرد عليه أما عند انفرد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر  
وذلك في صورة اجتماع النصف والسدس (قوله اذ لا يرد مع أربع طوائف أصلا) أي  
سواء كان أحدها من لا يرد عليه والثلاثة السابقة من يرد عليه أو كانت الأربعة من يرد عليه  
(قوله ولعل هذا) أي عدم وجود الرد على أكثر من جنسين وحاصله ان المسئلة انما اقتصر  
في الثاني على الجنس من حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة أيضا لاجل ان  
يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ اذ لا يصح أن يراد به الثلاثة حتى انه لو لم يقتصر فيما مر على  
الجنسين بان ذكر الثلاثة كما فعل في المتن وجب أن يراد هنا بالثاني بعضه وهو الجنس ان لا كاه  
وهو الثلاثة فافتصاه فيما مر على الجنسين لانهما تاتي الثلاثة هناك بل لعدم تاتيها بحكم  
الاستقراء الذي ذكره الشارح قبله اه سيد وغيره اقول وهذا صحيح لو لم الاستقراء وهو

الباقي على رؤس من  
يرد عليه كزوج وثلاث  
بنات فهي من أربعة  
للزوج واحد وبقي ثلاثة  
وهي تسدس عليهم فلا  
حاجة الى الضرب (وان لم  
يستقم فان وافق رؤسهم)  
أي رؤس من يرد عليهم  
(كزوج وست بنات ضرب  
وفهما) وهو هنا اثنان في  
مخرج فرض من لا يرد عليه  
وهو هنا أربعة تباع غايته  
فالمزوج اثنان وللبنات ستة  
(والا) يوافق بل يابن (ضرب  
كل عدد رؤسهم فيه)  
أي المخرج المذكور  
(كزوج وخمس بنات)  
فالخرج هنا أربعة للزوج  
واحد في ثلاثة تبين  
الخمس فاضرب الأربعة في  
الخمس تباع عشر بن كان  
للزوج واحد اضربه في  
المضروب يكن خمسة فهي  
له والباقي ثلاثة اضربه في  
المضروب تباع خمسة عشر  
فاكمل بنت ثلاثة (و) الرابع  
(لو كان مع الثاني) أي  
الجنسين فقط لا أكثر هنا  
بحكم الاستقراء اذ لا يرد مع  
أربع طوائف أصلا  
بالاستقراء اهل هذا المسئلة  
اقتصاه فيما مر هنا على  
الجنسين والافراد بالثاني



منه ثمة تقسيم على سهم  
الجدات وهي الاخوات  
الكنه من كسر على آحاد  
كل فريق كما يهي (وان لم  
يستقم ضرب جميع مسئلة  
من يرده عليه في مخرج من  
لا يرده عليه) فالباقي المأصل  
بهذا الضرب مخرج فروض  
الفرق بين كل زوجات  
ونسبع بنات وست حداث  
فخرج من لا يرده عليه غمانية  
للزوجات الفين واحد بقى  
سبعة لا تقسم على مسئلة  
من يرده عليه وهي غناخنة  
لان الفرضين ثلثان ودمس  
فاضرب الخمسة في الثمانية  
تبلغ اربعين فهي مخرج  
فروض الفريضة بين (ثم  
ضربت سهام من لا يرده عليه  
وهو سهم للزوجات رقى  
خمس (مسئلة من يرده عليه)  
بممكن خمسة فهي حق  
الزوجات الاربع مسن  
الاربعة من اضراب هم  
كل فريق من يرده عليه وهي  
اربعة لبنات وسهم للجدات  
(فما بقى) اى في السبعة  
الباقية (من مخرج فرض  
من لا يرده عليه) يكن للبنات  
ثمانية وعشرون وللجدات  
سبعة فاستقام فرض كل  
فريق لكن من كسر على  
آحاد كل فريق فمعه

بالاصول السبعة الا تمة في باب الخواص تصح من الف واربع مائة واربعين

لانهم علمين ولا وافي فاجتمع مائة من الرؤس اربعة وستة ودمس بين الاربعة والسبعة  
موافقة بالنصف فتضرب نصف ادمس ما في كامل الا تخرب باقى عشر وبنات عشر  
والسبعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث ادمس ما في كامل الا تخرب باقى عشر وبنات عشر  
السهم فتضرب به في الاربعين باقى الف واربع مائة واربعين من الفين من الاربعين  
أخذهم مضروبا في جزاء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين عاثة وغناخنة لكل  
واحدة خمسة واربعون وللجدات خمسة في ستة وثلاثين عاثة وغناخنة لكل واحدة  
اثنان واربعون وللبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين تبلغ الف وغناخنة لكل واحدة ثمانية  
واثنا عشر ادمس كسب الانور (قوله وتصح الاولى من غناخنة واربعين) قدمنا نصيبها  
منها وضاع والله تعالى اعلم

(باب نور بث ذوى الارحام)

(قوله هو كل قريب الخ) اى اصطلاحا مائة هو مائة في ذى القرابة مطلقا سيمد اى  
وكان ذاهم اوعس مائة او غيرهما اوسواء اتقى اليه الميت او اتقى الى الميت او الى اصوله  
(قوله فباخذ المنفرد) اى الواحد منهم من اى صنف كان جميع المال اى اوما بقى بعد فرض  
احد الزوجين (قوله بالقرابة) اشار به الى ان نور بث ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة  
كالنصيب في ذم الاقوى قرابة اما بقرب الدرجة او بقوة السبب وياخذ المنفرد الكل ولذا  
سمى علمنا واهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به في الاعتصاف ويسمون  
اهل التفريل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بالتفريل ويسمون اهل الرحم ويسماه  
مع غرة التلافى في شرح السيد (قوله ويحبب اقربهم الابهة) ادمس كان صنفه  
اجتماع اصنافهم او كان واحدا من صنف عند اجتماع عدده منه فافاده قاسم فالاول اشار الى  
الترجيح بالجهة والثاني الى الترجيح بموت الدرجة والقوة ولو اخر المصنف ذلك بعد قوله وبق  
اولاد البنات الخ لكان ذلك على ترتيب الترجيح بالجهات لثلاث كما امر في العصبات وهو  
اعتبار الترجيح بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة وهذا الثالث اشار اليه بقوله الا في قدم ولد الوارث  
(قوله كترتيب العصبات) فلا يرث احد من الصنف الثاني من قريب وهناك احد من الصنف  
الاول وان بعد ذلك الثالث مع الثاني والاربعة مع الثالث وعليه الفتوى درمنطق (قوله  
ثم اصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على الصنف الاول لكن صح  
رجوعه عنه قاسم ومضى في الاختيار على الرواية المرجوع عنها قال في الدر المنثور فاما قدمه  
في الاختيار ليس بالمتعار اذ قال على انه قدمه على غيره على خلافه (قوله يقدم جزء الميت الخ)  
هذا هو الصنف الاول ووجه القول في هذا الصنف انه اما ان يتفاوت في الدرجة او لا فان  
تفاوت قدم اقربهم ولو اتى كنبت بنت وابن بنت والافا ما بينهم ولد وارث دون البعض  
او كانوا ولد وارث او كانوا ولد غيره ففي الاول قدم ولد الوارث اتفاقا كنبت بنت ابن تقدم على  
ابن بنت وفي الاخير يمين اما ان تتفق صفة الاصول في الكوونة والافوة او تختلف فان  
اتفقت فالصنف على ابدان الفروع اتفاقا بالمسوية ان كانوا كورافق أو انا فقط كابن بنت  
ابن مع مثله اى مع ابن بنت ابن آخر وكن كنبت بنت مع مثله اولاد كالكاتبين ان كانوا

وتصح الاولى من غناخنة  
واربعين ولولا خشية  
الاطالة لارسلت الكلام  
هنا

(باب نور بث ذوى  
الارحام)  
(هو كل قريب ليس يدي  
سهم ولا عصبته وهو سهم  
ثالث عصبته (و) يرث مع  
دى سهم ولا عصبته سوى  
الزوجين ادمس الرءا على ما  
رفياخذ المنفرد جميع  
المال بالقرابة (و) يجب  
اقربهم لابهة كترتيب  
العصبات هم اربعة اصناف  
جزء الميت ثم اصله ثم جزء  
ابويه ثم جزء جدية او جدية  
(و) حيثن (و) جزء  
الميت وهم (او) د ابنت  
واولاد بنات لابن وان  
فلوا



مخاطبة بين كابت بنت و بنت بنت وان اختلفت صفة الاصول في بطن أو أكثر فاما ان تنوع  
 الفروع بان يكون لكل أصل فرع واحد واما ان تنوع على كل فاما ان يكون في الفروع  
 ذوجهتين أو لا فان توحدت وليس فيهم ذوجهتين كبت ابن بنت وابن بنت فابو يوسف قسم  
 المال على ابدان الفروع هذا ايضا فثلاثة للاثى وثلاثة للذكر ومحمدية قسم على اعلی بطن اختلف  
 وهو البطن الثاني هنا ويجعل ما أصاب كل أصل فروعها ان لم يقع به من اختلاف كما في المثال  
 المذكور وسبعة فثلاثة للاثى نصيب ابيها وثلاثة للذكر نصيب أمه عكس ما قسمه أبو يوسف  
 أما اذا وقع به من اختلاف بالذكور والأؤنثة في بطن آخر أو أكثر فان محمدية ما قسم على  
 اعلی بطن اختلف بهل الذكور وطائفة والانات طائفة وقسم نصيب كل طائفة على اعلی  
 بطن اختلف منهم هكذا كما يظهر وان تعددت فروع الاصول المختلفة في كلهم أو بعضهم  
 وليس فيهم ذوجهتين أيضا وذلك كابي بنت بنت بنت وابن بنت بنت و بنتی بنت ابن بنت  
 فابو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم أسباعا ومحمدية  
 يجعل الأصل موصوفا بصفة متعددة بدفع فروعها فيقسم على اعلی الخلف أعق في البطن  
 الثاني أسباعا لان البنت الأولى في البطن الثاني كبتين لثمة بدفعها لان فرعها الأخير ابنان  
 والبنت الثانية في حالها المدم تعدد فرعها والابن فيه كابتين تعدد فرعها الأخير وهو كاربع  
 بنات فله أربعة أسباع وللبنتين ثلاثة أسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والانات طائفة أخرى  
 فاعطينا أربعة أسباع لابن البنتي فثمة وثلاثة أسباع البنتين ولديهما وهو البنت والابن في  
 البطن الثالث سوية بينهم لان البنت كبتين تعدد فرعها فسدس اوت الابن وصارت معه  
 كاربعة رؤس وقسمة الثلاثة على أربعة لانصحب وتباين فتضرب الاربعة في عدد الرؤس في  
 السبعة أصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان البنتی بنت ابن البنت أربعة فتضرب  
 في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فهي اهلها وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني  
 في الاربعة المذكورة ايضا يحصل اثنا عشر تقسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية  
 بينهم ما لم تقدم فيكون للبنت ستة تدفع لابنها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع  
 ذوجهتين كبتی بنت بنت بنت ايضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى فابو يوسف اعتبر  
 الجهات في ابدان الفروع فجعل البنتين كاربعت بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة  
 الأب فيكون له ما لثلاثين وللابن اثنتان ومحمدية اعتبر الجهات في اعلی الخلف مع أخذه  
 المدم من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مذل اثنين وبنات اربعة ما  
 كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن فللابن أربعة أسهم لانه كابتين  
 لتعدد فرعها فيصير كاربعة بنات وللبنت التي في فرعها ثمة سدسمان ولا أخرى سهم واحد  
 فاذا جعلنا المذكور في هذا البطن طائفة والانات طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين  
 الاتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهم ما معهما وان اذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى  
 من بارائهن في البطن الثالث لم ينقسم عليهم لان نصيبهن ثلاثة أسباع ومن بارائهن ابن وبناتان  
 فالمجموع كاربعة بنات وبين الثلاثة والاربعة مجانية فتضرب في الاربعة التي هي عدد الرؤس  
 في أصل المسئلة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني

بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابن	بنت	بنتی
٦	٦	١٦

بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنتی	بنت	ابن
٢٢		٦

اربعة فاذا ضرب بها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ مئة عشر فاعطينا كل واحدة  
 من بنيتهم ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضرب بها في ذلك المضروب حصل  
 اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتی بنت البنت ستة فكل واحد واحد منهم اثلاثة  
 فصار نصيب كل بنت في البطن الأخير اربعة عشر ثمانية من جهة ابيها وثلاثة من جهة أمها وقد  
 حصل من مذهب محمد المقتي به كما سيأتي انه يعطى الاصول بصفتهم وياخذ منهم عدد الفروع  
 وجهاتهم هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها (قوله ثم اصله وهم الجدة القاسد الخ)  
 المراد بالجدة الجنس قيم المنعقد وهذا شروح في المصنف الثاني وجملة القول فيه انه اما ان  
 تتفاوت درجاتهم أو لا فان تفاوتت كما أبي ام وابي ابی ام ام قدم الاقرب سواء كان من جهة  
 الاب أو الام ولو انني مدية بغير وارث والابعد مذكر اما ابوارث وان استوت درجاتهم  
 فاما ان يكون بعضهم مدايا بوارث او كلهم اولاد في الأول قبلي بقدم المدي بوارث كما في  
 المصنف الأول فابو ام الأم أولى من ابی ابی الأم لاولاد الاول بالجدة العصبية والثاني بالجدة  
 القاسد وقيل هو اسوا وهو الأصح كما في الاختيار وسكب الاخير وغيره ما وفي روح الشروح  
 ان الروايات شاهدة عليه وفي الأخير من كابي ام اب وابي ام ام وكابي ابی ام وام ابی ام فاما ان  
 تختلف قرابتهم أي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول واما ان تعدد  
 كالمثال الثاني فان اختلفت قرابتهم فالثلاثان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام كانه مات عن  
 أب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلف وكذا ما أصاب قرابة  
 ادم وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل مصنف وان تعددت قرابتهم أي كلهم من  
 جانب الام أو الاب فاما ان تتفق صفة من ادلوا به في الذكور والأؤنثة او تختلف فان اتفقت  
 الصفة اعتبر برأبائهم وقا ووا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا واناثا أو لا فذكر كاللبنين  
 وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف لذكور ضعف الانثى ثم يجعل المذكور  
 طائفة والانات طائفة على قياس ما تقر في المصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر أبو يوسف هذا  
 اختلاف البطون وان لم يعتبره في المصنف الاول والفرق له في المطولات (قوله ثم جزء ابو به  
 وهم اولاد الاخوات الخ) الاولاد يشمل الذكور والانات وهوذا شروع في المصنف الثالث  
 وجملة القول فيه كما في المصنف الاول وهو انهم اما ان يتفاوتوا في الدرجة أو لا فان تفاوتوا  
 قدم الاقرب ولو انني كبت اخت وابن بنت اخ والافاما ان يكون بعضهم ولد وارث او كلهم  
 اولاد والمراد بالوارث هنا ما يشمل العصبية في الأول قدم ولد الوارث كبت ابن اخ وابن بنت  
 اخت كلاهما الابوين اولاد او مختلفين وفي الأخير من أي ما اذا كان كلهم اولاد وارث هو  
 عصبية كبتی ابني الاخ ابوين اولاد او ذوفرض كبنات اخوات متفرقات او اولاد وارثين  
 احدهما عصبية والاخر ذوفرض كبت اخ لابوين اولاد وبنت اخ لام وما اذا لم يكن فرع  
 ولد وارث كبت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما الام عند أبي يوسف يعطى الاقوى في هذه الصور  
 ثم يقسم على ابدان الذكور ضعف ما للاثى فن كان أصله اخ لابوين من أولى من كان أصله اخ لاب  
 فقط اولاد فقط ومن لاب أولى من لام وعند محمد وهو الظاهر من قول أبي حنيفة يقسم المال  
 على الاصول أي الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد اروع والجهات في الاصول فما أصاب

(ثم) أصله وهم (الجدة القاسد  
 والجديدات العاصدات)  
 وان علوا (ثم) جزء ابو به  
 وهم (اولاد الاخوات  
 لابوين اولاد واولاد  
 الاخوة والاخوات لام  
 وبنات الاخوة لابوين  
 اولاد وان زلوا او يقدم  
 الجدة عليهم خلافا لهما)



١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠

كل فر يق يقسم بين فر وعهم كافي المصنف الاول فلترك ابن بنت اخ لاب وبنقي ابن اخت لاب  
 هم ايضا بنت اخت لابو بن وتترك ايضا بنت ابن اخت لام فعند أبي يوسف المال كله ابني  
 بنت الابن لابو بن لقوة القرابة وعند محمد يقسم على الاول كما قلنا فاصلاهما من ستة سدسها  
 واحد للاخت لام وثلاثاها اربعة للاخت لابو بن لانها كاخت بين لعمه ودفوعها والباقي وهو  
 واحد للاخ والاخت لاب للذكر نصف الانثى بطريق العصبية ثم هذه الاخت لاب كاخت بين  
 لعمه ودفوعها فهي مع الاخ لاب كاربعة رؤوس وقصة الواحد على الاربع لا تصح وتبين  
 فتضرب الاربع في السنة اصل المسئلة تبلغ اربعة وعشرين ومنها نصف كل من لعمته من  
 اصل المسئلة اخذ مضر وباقي الاربع وقد كان للاخت لام واحد يضرب في اربعة يخرج  
 اربعة تدفع لبنت ابنها للاخت لابو بن اربعة تضرب في اربعة يخرج ستة عشر تدفع لبنتي  
 بنتها وللأخ والاخت لاب واحد يضرب في اربعة يخرج اربعة تقسم مناصفة بين ابن بنت  
 الاخ وبنقي ابن الاخت فصا راضيب البنتين من الجهة من غيبة عشر هذا واعلم ان السيد  
 الشريف قدس سره قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين واقره ومقتضاه على هذا المذهب  
 انه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا المصنف عند محمد وظاهر قول السراجية ان الحكم فيهم  
 كالحكم في المصنف الاول وكذا قوله ما اصاب كل فر يق يقسم بين فر وعهم كافي المصنف الاول  
 انه عند محمد يقسم على اول بطن اختلاف كافي المصنف الاول وكافي المصنف الثاني ايضا وكافي  
 اولاد المصنف الرابع ولم ارم من تعرض لذلك فليجمع (قوله ثم جزء جديد وجدته الخ) المراد  
 بالجددين ابو الاب وابو الام وبالجديتين ام الاب وام الام وهذا شروع في المصنف الرابع وجعله  
 القول فيه انه لا يتأني هنا تفاوت الدرجة الا في اولادهم ومن بعدهم وسبق الى الكلام عليه  
 وسينفذ فاما ان يقسم ميراثهم اولا فان اتحدوا كانوا من جهة ابى الميت او امه قدم الاقوى  
 ولو اتى اجماعا قدم من لابو بن على من لاب ومن لاب على من لام ويقسم على الاب ان اتفقا  
 لا اتفاق الاصول حينئذ يعطى للذكر نصف الانثى كم وعمة كلاهما الام او خال وخالة كلاهما  
 لابو بن اولاب اولام وان اختلاف ميراثهم بان كان قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم من  
 جهة الام فلقراءة الاب الثلثان واقرابة الام الثلث ولا يقدم الاقوى في جهة على غيره في جهة  
 اخرى وانما يقدم اقوى كل جهة على غيره في جهة فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام بل تقدم  
 على العمة لاب اولام ولا يقدم الخال الشقيق على العمة لام بل يقدم على الخال لاب اولام ويقسم  
 حظ كل جهة على ابدانهم ويعطى للذكر نصف الانثى فلو ماتت عن عشر عمات وخال وخالة  
 فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث للخال والخالة اثلاثا (قوله وبنات الاعمام) طاقه  
 تشمل الاعمام لابو بن اولاب اولام (قوله واولاد هؤلاء) اي اولاد هذا المصنف الرابع عند عدم  
 اصولهم وخمسهم بالذكور اعمام والعمات والاخوال والخالات لاولادهم بخلاف  
 اولاد البنات والاخوات وكذا الجدات والاجداد لتساوواهم من يكون بواسطة وغيرها ثم  
 حكم هؤلاء كالحكم في المصنف الاول وهو انه ان يتفادوا في الدرجة اولا فان تفادوا درجة  
 قدم اقربهم على غير ولومن غير جهة فاولاد العمة اولى من اولاد اولاد العمة والخالة واولاد  
 الخالة اولى من اولاد اولاد الخالة او العمة وان استوا واقاما ان يقسم ميراثهم اولا فان اتحد

(ثم) جزء جديد وجدته  
 وهم (الاخوال والخالات  
 والاعمام لام والعمات  
 وبنات الاعمام واولاد هؤلاء)

٣ عبارة الفتاوى الظهيرية مثل في ذلك عن بنت عم لاب وام وابن خال لاب وام فما الحكم اجاب هذه المسئلة اختلاف فيها  
 جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلثين لبنت الام والثلث لابن الخال وهو المذكور ٦٩٧ في فرائض السراج وعليه صاحب  
 الهداية والكفر والمثلث  
 وغالب شيوخ الكفر والهداية  
 وجعل بعضهم ظاهر  
 الرواية ان لاشئ لابن  
 الخال وان السكك لبنت  
 الام ليكون ولد العصبية  
 وجعل في الضوء عليه  
 الفتوى وانه رواية شمس  
 الأئمة السرخسي وانه رافق  
 رواية القرناني وروايته  
 وصححه في المضمرات وعليه  
 صاحب الخلاصة قال في  
 الضوء شرح السراجية  
 فلاخذ للفتوى بروايته  
 يعني شمس الأئمة اولى من  
 الاخذ بروايته ما يعني  
 صاحب الهداية وصاحب  
 السراجية انتهى والاصل  
 فيه ان جهة القرابة اذا  
 اختلفت كافي وانفة الخال  
 هل يقدم ولد العصبية ام لا  
 قيل وقيل والذي في  
 ترجيح ما رواه السرخسي  
 فان انظر الفتوى آكد من  
 غيره من الفاظ التصحيح  
 كالختار والصحيح مع العلم  
 ان من اقتصر على مقابل  
 ما رواه السرخسي مصرحا  
 بكونه الصحيح او الاشبه  
 او اختار او غير ذلك من  
 الفاظ التصحيح وانما

ميراثهم بان تكون قرابة الكل من جانب ابى الميت او جانب امه فاما ان يكون كلهم ولد  
 عصبية او ولد رحم او بعضهم ولد عصبية ففى الاولين كل اولاد اعمام لهم واولاد عمات قدم  
 الاقوى قرابة بالاجماع فان امه لابو بن اولى من لاب ومن لاب اولى من لام لانه عندنا  
 السبب يجعل الاقوى سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وفي الاخير وهو ما اذا كان  
 بعضهم ولد عصبية وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصبية ما لم يكن ولد الرحم اقوى قرابة فبنت عم  
 شقيق اولى من ابن عمة شقيقة بخلاف ما اذا كان الم لاب فان ابن العمة الشقيقة اولى لان  
 ترجيح شخص معنى فيه وهو قوة القرابة هنا اولى من الترجيح معنى في غيره وهو كون الاصل  
 عصبية وهو هذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت الم لاب اولى ويرجع على ظاهر الرواية سبب  
 واختاره عماد الدين تيمم الشمس الأئمة ابن كمال لكن في سكك الانهر ان الاول به يقتضى قات وهو  
 المتبادر من اطلاق قول المثلث ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا  
 عند اتحاد الجهة وان اختلف ميراثهم فالثلثان لمن يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى  
 بقرابة الام ثم عند أبي يوسف ما اصاب كل فر يق يقسم على ابدان فر وعهم مع اعتبار عدد  
 الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطن اختلاف مع اعتبار عدد الفروع  
 والجهات في الاصول كافي المصنف الاول وغمام في شرح السيد ثم اعلم انه لا يعتبر بين القرية  
 قوة القرابة الا يرجح ولد العمة لابو بن على ولد الخال او الخالة وكذا لا يعتبر ولد العصبية فلا ترجح  
 بنت الم لابو بن على بنت الخال او الخالة وانما يعتبر ذلك في كل فر يق يقصوه فالدون بقرابة  
 الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والدون بقرابة الام يعتبر فيما بينهم قوة القرابة  
 ولا تتصور عصبية في قرابة الام وهذا ظاهر لرواية كافي السراجية والفرائض العثمانية  
 اصحاب الهداية وهو ظاهر اطلاق المتن والشروح حيث قالوا وعندنا اختلاف جهة القرابة  
 فلقراءة الاب نصف قرابة الام فلم يفرقوا بين ولد العصبية وغيره لكن ذكر بعده في مبراج  
 الدراية عن شمس الأئمة ان ظاهر الرواية ان ولد العصبية اولى تحت الحيز أو اختلاف فبنت الم  
 لابو بن اولى من بنت الخال وانه وانفة القرناني ثم قال وفي ضوء السراج الاخذ برواية شمس  
 الأئمة اولى اه قات وفي الخلاصة ولد العصبية اولى اتحدت الجهة او اختلفت في ظاهر الرواية  
 وكذا في مجمع الفتاوى وصححه في المضمرات وبه آفتى العلامة خير الدين الرملي لكن خالفه في  
 المطامير فان ثلثا بان المعتبر ما في المتن لوضعها لنقل المذهب اه فامل وراجع الفتاوى  
 الظهيرية ٣ (قوله ثم عمات الاباء الخ) ادرج بعضهم هؤلاء تحت المصنف الرابع وهو من  
 ينقي الى جد الميت لان جد الاب جد وجده به بعضهم منفا خاصا وهو المتبادر من عبارة  
 المصنف وحاصله انه اذا لم يوجد عمة الميت وخولته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى  
 هؤلاء ثم اولادهم فان لم يوجد جدوا ايضا انتقل الحكم الى عمة ابوى ابوى الميت وخولتهم ثم  
 الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى فلا تنقل وفي الحساوى القدي وغيره واذا اجتمع قرابتان

يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما هو اي ما رواه السرخسي فقد صرح بانها الصحيح  
 وان الاختلاف فتوى به اولى وانه ظاهر الرواية فيمكن القول عليه وانه اعلم انتهى منه



الجهة (قدم ولد الوارث) قلوا اختلفت فقرابة الاب الثالث ولقرابة الام الثالث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الاوثة اعتبر ابدان الفروع انصافا (و) اما اذا اختلفت الفروع والاصول فكيفت ابن بنت وابن بنت بنت (اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم) المال على اول بطن اختلف بالذكورة والاوثة وهو هذا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فعمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مشائنا قسم (عليهم) اثلاثا واعطى كل من الفروع نصيب اصله) حينئذ يكون ثلثا للبنت ابن البنت نصيب ابيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وعمه في السراجية وشروعها (وهما اعتبر الفروع) فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين من ابي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى فكذا في شرح السراجية لمصنفه وفي المتن ويقول محمد يفتي ثلاث من ترك

لاب وقرايتان لام كعمة الاب وخالته وحملة الام وخالتها ثالثا اقرايتي الاب والثلث اقرايتي الام ثم ما نصيب قرابتي الاب يقسم اثلاثا ثلثا لقرابته من قبل ابيه وثلثا لقرابة امه وما نصيب قرابتي الام كذلك اه (قوله كاهم) بالرفع فكيف دلائلهم الامهات اى امهات ابويهم اولاب اولام (قوله وان بعدوا) راجع الى قوله ثم هات الا بام والامهات الخ لا يمكن على التوزيع لان قوله باله لو راجع الى الاصول منهم وقوله بالسؤال راجع الى اولادهم ففهم انهم ونشر مرتب فافهم (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) اذا اعتبرنا الاصناف خمسة كما قاله بعضهم لا يظهر ذلك في الرابع اذ لا اقرب فيهم اما على ما مضى عليه السراج من اعتبارهم اربعة فهو ظاهر فافهم (قوله وان تحدث الجهة) اى جهة القرابة بان يكونوا من جهة الاب او من جهة الام وهذا انما يتحقق في غير الصنف الاول فافهم (قوله يقدم ولد الوارث) قد علمت ان اتحاد الجهة لا يتحقق في الصنف الاول فيقدم فيه ولد الوارث بلا شرط الاتحاد فم ان شرط فيما يمكن فيه ذلك وكذا تقدم ولد الوارث فيما يتحقق فيه ذلك وهو الصنف الاول والصنف الثالث وكذا اولاد الصنف الرابع على التفصيل المار اما الصنف الثاني فلا يتحقق فيهم ولد الوارث لان الوارث فرعهم وانما يتحقق فيهم الادلاء بوارث وقد علمنا ان الاصح عدم اعتباره واما نفس الصنف الرابع فهم عند الاستواء في الدرجة والاتحاد في الجهة اما كاهم اولاد الوارث او اولاد غيره فلا يتحقق فيهم تقدم ولد الوارث وانما يتحقق فيهم تقدم الاقوى كما مر ثم المراد بولد الوارث من يدلى بوارث بنفسه فلا يعتبر الادلاء به بواسطة فلا تقدم بنت بنت بنت الابن على بنت بنت بنت بنت كاصرح به في سكب الانحر وغيره ففهم ان مدوله عن المدلى بوارث الى قوله ولد الوارث للاحتراز عن الصنف الثاني وعن الادلاء بوارث بواسطة (قوله فلو اختلفت) اى جهة القرابة وهذا ما قبل قوله وان تحدث الجهة قال الزيلعي وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والامهات والاخوان اه اى في الصنف الثاني والرابع وكذا في اولاد الرابع (قوله وعند الاستواء) اى في القرب والقوة والجهة وفي كونهم كاهم ولد الوارث او ولد غيره كما افاده في المتن وشروحه (قوله فان اتفقت صفة الاصول) اى صفة من يدلون به فالمراد بالاصول المدلى بهم سواء كانوا اصولا لهم او لا زيلعي اى يشمل الصنف الثاني (قوله واما اذا اختلفت الفروع والاصول) مقابل قوله فان اتفقت الخ لكن ذكر اختلاف الفروع غير لازم لان الخلاف في اختلاف الاصول فقط (قوله وهما) اى ابو حنيفة في رواية شاذة عنه وابو يوسف في قوله الاخير اه قاسم (قوله وفي المتن) ويقول محمد يفتي اى وان صح في المختلف والمبوط قول ابي يوسف ان يكونه ايسر على المفق كما اخذوا بقوله في بعض مسائل الخيض اه در منق (قوله بنت شقيقة) اى بنت اخيه الشقيقة (قوله فاجبت الخ) اى على قول محمد واصل المسئلة من اثنين ونص من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانكسار مخرج النصف على ثلاثة اما قول ابي يوسف فهي من اربعة لابن مهران ولكل فت م واحد (قوله قد شرطوا) الاولى قد اخذوا عند الفروع في الاصول اى ويؤخذ الوصف من الاصول ط (قوله فيقسم الخ) اى فكاهم مات عن شقيق وشقيقة تين ط (قوله

بنت شقيقة وابن بنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول حينئذ نصيب بين الحقيقة كشقيقتين يقسم المال بينهما نصيبين ثم يقسم نصف الشقيقة

بين اولادها) اى بين الابن والبنت اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد ومنه كون الابن بمقتضى كينتهين فهو مع البنت كثلثة رؤس فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم (فصل في الفرق والحرق وغيرهم)

جمع غريق وحرق فاعلم معنى المفعول والمراد من معناه كالهدي والقتلى في معركة واداد بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والحمل (قوله الا اذا علم الخ) اعلم ان احوالهم خمسة على ما في سكب الانحر وغيره احدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت احدهم ما ولم يلبس فيعثر الثاني من الاول ثانياه ان يعرف التلاحق ولا يعرف عين السابق ثالثا ان يعرف وقوع الموتين معا رابعا ان لا يعرف شي ففى هذه الثلاثة لا يرث احدهما من الاخر شيئا خامسا ان يعرف موت احدهما ولا يعرف موت الاخر شيئا وسأنى الكلام عليه اه ومنه في الدر المنثور (قوله فلو جهل عينه) اى بعدم معرفة القريب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة شرح المجموع في الحالة الثانية فقط ونصها ما ان علم ان احدهما مات اول وجهل عينه اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا اه (قوله اعطى كل الخ) اى من ورثهم بقربة قوله او يصطلحوا فلو غرق اخوان اكل منهما مات اخذت بنت كل نصف تركه ايها حتى يتبين المتأخر فاناخذ بنصف تركه ايها الباقي ونصف تركه غيرها او يصطلحوا على نى تأمل (قوله شرح مجمع) اى ما منقه ومنه في الاختيار حيث قال وان علم موت احدهما اولاد لا يدري ايه ما هو اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا اه ومنه في شرح السراجية لمصنفها واتبعه بعض شراحها وعاله في حاشية بهم فاده بقوله لان التذكري غير ما يوس منه (قوله لكن نقل شيخنا الخ) اى في حاشيته على المخ وقد استندرك ايضا في معراج الدراية على شرح المجموع بعبارة ضوء السراج الذي هو شرح السراجية وقال العلامة قاسم في شرح فرائض المجموع ان ما ذكره صاحب المجموع اخذه من الاختيار وهو قول الشافعية ولا يثبت عندنا رواية ولا دراية قال في المبسوط وكذا اذا علم ان احدهما مات اولاد لا يدري ايه ما هو اتفق التمارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معا وقال في المحيط فيجعل كأنهما ماتا معا وكذلك لو تقدم موت احدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر لان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لا يمكن المستحق مجهول فتعذر الاثبات لاحدهما وصار كالأعتق احدى اعتبه بعينه انما نسبها لا يحمل له وطوقها بالجهة المملوكة وقال في الارفاد ومات احدهما قبل الآخر واشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معا فقال كل واحد لو رثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابي حنيفة اه وذكر ذلك ايضا في سكب الانحر وشرح الكنز لامة قدمي وقد نظمت ذلك في الرحيق المختوم وذكر في نفسه ان المتبادر من هذه العبارات كلها ان محل النزاع هو الحالة الثانية وهي ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق وقد خصه في سكب الانحر بالخاصة وهي ما اذا علم السابق بعينه ثم اشكل واهله اخذه من قول العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكر واذا في الخامسة فقط كما في شرح الترتيب لاشنوري لكن اذا جرى النزاع في الثانية يجري في الخامسة بالاولى تأمل (قوله

بين اولادها اولادها واقه  
تعالى اعلم  
(فصل في الفرق والحرق وغيرهم)  
(لا توارث بين الفرق والحرق)  
الا اذا علم ترتيب الموق  
فيعثر المتأخر فلو جهل عينه  
اعطى كل اليقين ووقف  
المشكوك فيه حتى يتبين  
او يصطلحوا شرح مجمع  
قلت واقره المصنف لكن  
نقل شيخنا عن ضوء السراج  
منه في المحمد







أوهم مع زوجة حامل فلا يعطى شيئا وعام الكلام في سبب الانهر (قوله هذا) أي ما مر من المثال واعلم انه اذا كان الحمل من قبل فاعلم ان اولادها أقل من ستة بنين ولم تكن المرأة أثرت بانقضاهم فلو انقضت السنتين أو أكثر بانقضاه العدة فلا رما في السراجية من الحاق النكاح بالاقول في خلاف ظاهر الرواية وان كان من غير مفاخر لو ولد ستة أشهر أو أقل والأفلا الا اذا كانت معدة ولم تقرب بانقضائها أو أقل الورثة بوجوه كما يعلم من سبب الانهر مع شرح ابن كمال وحاشية يعقوب (قوله والأفلة كثيرة) مثل بضعتين جمع مثال وهذا يومهم انه لو منه يخص بالمثال السابق وليس كذلك أفاده ط (قوله وأما حبل) أي من أبي الميتة ولو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكر أو أنثى (قوله فيقدر أشي) لان نصيبه أكثر (قوله ولم أر الخ) هذا نصيب مع قتل الفرع بعينه من الوهبانية اه ح أقول مراده انه لم ير انه هل يوقف له شيء أم لا وليس في كلام الوهبانية ما يفيد ذلك كما يظهر (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله لهم) أي كزوج وأم حبل بشقي أو شقيقة وأعاد الضمير بها باعتبار عدل الحمل وأرنا ط (قوله لم يبق له شيء) أي العمل لانه عصبه وقد استغرقت الذرور تركه لان المسئلة من ستة فالزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد والأخوين لأم الثلث اثنين وهي المسئلة المشتركة عند الشافعية (قوله فيبني ان يقدر انثى الخ) يدل عليه قول الزبلي وان كان أي الوارث نصيبه على أحد التقديرين أكثر يعطى الأقل لليقين به ويوقف الباقي اه اذ لا شك ان نصيب الورثة في مسئلة ما على تقدير ذكر ورثة أكثر منه على تقدير أنثى فبقدر ما يوقف لها النصف عا ولا هو ثلث التركة ويعطى الورثة الأقل المتبقن به (قوله وحالة الخ) يقال امرأتها حامل وحام لها كما صرح به في الفاموس فافهم والفاء في قوله فلم يرث زائد ويقدر بسكون القاف وفتح الدال بالياء للمجهول والبيت من معابة الوهبانية فهو اغز في امرأة حامل ان ولدت ذكر الأيرث وان ولدت أنثى قدر لها الثلث وهو النصف عا ولا وجوابه مأموره الشارح أيضا فيقال ان ذلك في المومات امرأة عن زوج وأم حامل وأخوين لأم ولا ينجني أنه ليس في كلام الوهبانية ما يفيد أنه هل يوقف لذلك الحمل شيء أم لا وانما هو مجرد سؤال عن تصوير المسئلة فافهم والله تعالى اعلم

### • (فصل في المناخنة) •

هي مقابلة من النسخ بحق النقل والكوييل والمراد به انما ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه سيد (قوله ثم الثانية) أي ثم تصمم المسئلة الثانية أي مسئلة الميت الثاني وتظهر بين ما في يده من التصحيح وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال المسائلة الموافقة والمباينة سيد وسأني أصنافها (قوله الا اذا اتحدوا) أي ورثة الميتين أي فيكتفي بتصحيح واحد بخلافه تقسم التركة في المثال المذكور على تسعة ابتداء كان الميت الثاني لم يكن (قوله فان استقام الخ) كما اذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالاول من ثلاثة لابن منها سهمان ومسئلته من اثنين فيستقيم ما في يده على مسئلته (قوله على تركته) أي مسئلته تركته والاصوب على مسئلته (قوله فم انعمت) أي قبل الاستقامة بكتفي ونعمت

قلت هذا على كون الحمل من الميت والأفلة كثيرة كالأول تركت زوجا وأما حبل في فلا زوج النصف وللأم الثلث والعمل ان قدر ذكر الأم السدس لانه عصبه فيقدر انثى ليعرض له النصف وتقول انما هي كالأبغني قلت ولم أر ما لو كان على أحد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم وأخوين لأم فان قدر ذكر الميرث له شيء فيبني ان يقدر انثى وتقول لانه احتياطا وفي الوهبانية وحامله ان تأت بامرث وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر

### • (فصل في المناخنة) •

(مات بعض الورثة قبل القسمة لا تركة صحت المسئلة الاولى) واعطيت سهام كل وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحدوا كأن مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم (فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها) ونعمت

ونعمت هي لانه قدمت المسئلتان صحت منه الاولى فلا تحتاج الى زيادة عمل (قوله وان لم يستقم) أي نصيب الميت الثاني وهو ما في يده من الاولى على مسئلته (قوله فان كان بين سهامه) أي التي في يده من الاولى وبين مسئلته موافقة كما اذا مات عن ابنين وبنتين ثم مات أحد الابنين عن زوجة وبنت وعصبه فالاول من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من الاولى اثنين لا يستقيم على مسئلته لكن توافق بالنصف فاضرب وفق مسئلته وهو في التصحيح الاول وهو ٦ تبلغ ٢٤ ومنها تصح المسئلتان للابن الاول ثمانية ولكل بنت أربعة وللابن الميت ثمانية للزوجة منها سهم ولابنت ٤ ولعصبه ٣ (قوله والا الخ) كالومات عن زوجة وثلاث أخوات متفرقات ثم ماتت الأخت الشقيقة عن أختها وعن زوج فالاول من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللأخت الشقيقة ٦ وللأخت لاب ٢ وللأخت لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللأخت لاب ٣ وللأخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦ لا تستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧ في ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المسئلتين (قوله يحصل مخرج المسئلتين) أي ما خرج بالضرب في صورة الموافقة والمباينة هو مخرج المسئلتين فمما كملت وذلك الحاصل يسمى الجماعة والمضروب في الاولى وهو الثانية أو وثقة هابيه جزاء السهم خلافا لما في الدر المتفق فتنبه (قوله فتضرب الخ) شروع في معرفة نصيب كل وارث في المسئلتين من التصحيح ويانه فيما صورناه للموافقة أنه كان لابن من الاولى ٢ فاضرب ما في المضروب أي وفق الثانية وهو أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة باربعة وللزوجة من الثانية واحد في وفق ما في يدهم ادهو واحد واحد ولابنت أربعة في واحد باربعة وللعصبه ثلاثة في واحد باربعة وثلاثة وفيما صورناه للمباينة أنه كان للزوجة من الاولى فقط ٣ في ٧ تكون ٢١ وللأخت لاب من الاولى ٢ في ٧ تكون ١٤ ومن الثانية ٣ في كل ما في يدهم ساوهو ٦ تكون ١٨ وللأخت لام من الاولى ٢ في ٧ تكون ١٤ ومن الثانية ١ في ٦ تكون ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكون ١٨ (قوله وان كان فيهم الخ) وذلك كالأخت لاب والأخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال لضرب النصيب من التصحيح الاول في كل الثاني وضرب النصيب من التصحيح الثاني في كل ما في يده الميت الثاني ومثاله اضرب في وفق لومات عن زوجة وبنت منها وعن أب ثم ماتت البنت عن أمها ووجدتها فالاول من ٢٤ لبنت النصف ١٢ وللزوجة الثمن ٣ وللأب السدس ٤ فرضا والباقي ٥ تصيبها والثانية من ثلاثة للام الثلث وللأب الباقي وهو ٢ وبين ابوين ما في يده البنت وهو ١٢ موافقة بالثلث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو للزوجة من الاولى ثلاثة في واحد وفق التصحيح الاول بثلاثة ولها من الثانية يكونها أما واحد في ٤ وفق ما في يده البنت باربعة وللأب من الاولى ٩ في واحد بثلاثة ومن الثانية يكونها ٢ في ٤ تبلغ ٨ (قوله ولومات ثالث الخ) يانه مثال واحد جامع لما مر من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن زوج وبنت من غيرهم وأم ماتت الزوج قبل القسمة عن أم أم أو ابوين ثم البنت عن ابنتين وبنت

(وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة بل مباينة (ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة الميت الاول في المضروب) أي في التصحيح الثاني أو في رفته (وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده أو وثقه من من التصحيح الاول) وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني أو وثقه ونصيبه من الثاني فيما في يده الميت الثاني أو وثقه (ولومات ثالث) قبل القسمة



وجدة ثم الجدة عن زوج وأخوين فالأولى وهي ستة المرات ذرية تصع من ستة عشر  
 فالزوج ٤ ولبنات ٩ وللام ٣ والثانية وهي ستة الزوج تصع من ٤ فيستقيم ما في  
 يده على ما لا حاجة إلى الضرب والثالثة ستة البنات من ٦ ونصيبها من الأولى ٩ لا تنقسم  
 على ستة ثم اتوا فاق بالثالث فاضرب ثلث مائة وهو ٢ في ١٦ تبلغ ٣٢ فمات تصع  
 القربى ثمان في كان له من ١٦ ثلثي فاضرب في ٢ ومن كان له من ٦ ثلثي فاضرب في ٢  
 ما في يدها وهو ٣ والرابعة ستة الجدة من ٤ ومهاها ٩ من ٣٢ لانه اجتمع لها من  
 بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والقسمة لا تستقيم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ في ٣٢ تبلغ  
 ١٢٨ فمات تصع المسائل كلها فن كان له ثلثي من ٣٢ فاضرب في ٤ ومن كان له ثلثي من  
 ٤ فاضرب في ٤ ما في يدها وهو ٩ وبسط ذلك في شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثاني)  
 وهو ما صحت منه الأولى والثانية (قوله في العمل) أي التقدم بان تأخذ منهم الميت  
 الثالث من تصحيح مائة في الأول والثاني وتقسيمها على مائة فان انقسمت فيها ونفقت  
 والافاضرب وفق الثالثة التي اعتبرتها ثمانية أو كلها في جميع تصحيح الأولين التي اعتبرتها أولاً  
 واعتبر الحاصل منهما كسرة واحدة واسم ذلك على الورثة في المائة لتبين يحصل المطلوب  
 كما علمته في المثال الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير إلى صعوبة مسائل هذا  
 الباب وأنه لا ياتى منها إلا أولو الألباب وكل ما عرف على القرائض والحساب والذي يسهله  
 الباشرة وآخرة العمل بتوفيق الملك الوهاب واتقان عمل الشبان المشهورين بالحساب  
 والله تعالى أعلم

باب الخارج

الأولى أن يقول وغيرها كما قال فيما صرنا المصنف أدرج باب التصحيح وباب النسب بين  
 الأعداد في هذا الباب والأنسب تصديقه على المناهضة كما فعل في السراجية لتوقه ما عليه  
 والخروج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحاً فالواحد ليس  
 بعدد عند الحساب لا النضاة (قوله الفروض الخ) أي الستة الأتية المأخوذة من خمس  
 آيات في سورة النساء (قوله نعان) السبب في أنهم جعلوا الفروض الستة نوعين أن أقامها  
 مقداراً هو الثمن الذي يخرج منه الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر فلهذا  
 الثلاثة نوعاً واحداً وأقل فرض بعده السدس الذي يخرج منه الستة والثلث والخمسة يخرجان  
 منها بلا كسر فلهذا الثلاثة الأنواع الأخرى نوعاً آخر فأفاده السيد (قوله ومخرج كل كسر مسميه) أي  
 ما شاركه من الأعداد الصحيحة في مادة مائة حتى السدس فإنه شاركه مخرجه وهو الستة في ذلك  
 لأن أصل ستة سدس قلب كل من الدال والسين الثانية تاء أو دغمت التاء في التاء فقبل ستة  
 وعبر بالكسر ليحمل ما عد الفروض المذكورة كالتسع والسبع والتسع والعشر من  
 لكسور المنطقة فأنها كذلك وعمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثلاثين وأعلم أن  
 المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض أقل فان النصف أكثر  
 من الربع مثلاً ومخرجه أقل من مخرجه (قوله على النصف مخرج) أراد بذلك أن الثمن

(جعل المبلغ الثاني) مقام  
 الأولى (جعل) الثالثة  
 مقام الثانية في العمل  
 وهكذا كلما كانت واحدة  
 تقسم مقام الثانية والمبلغ  
 الذي قبله مقام الأولى إلى  
 مائة مائة وهي وهذا علم العمل  
 فلا تغفل والله تعالى أعلم  
 • باب الخارج •  
 (الفروض) المذكورة في  
 القرآن (فروض الأول  
 النصف) ومخرج كل كسر  
 مسميه كالربع من أربعة الأ  
 النصف فإنه (من اثنين  
 وربع من أربعة والثمن  
 من ثمانية والثاني) الثالث  
 و(الثلاثان) ثلاثة (من  
 ثلاثة والسدس من ستة)  
 على التصحيح

إذا ضعف حصل الربع وأن الربع إذا ضعف حصل النصف وكذا السدس إذا ضعف صار  
 ثلثاً وإذا ضعف ثلث صار ثلثين سيد (قوله والتصحيح) أراد أن النصف إذا ضعف صار  
 ربعاً وأن الربع إذا ضعف صار ثلثاً وكذا الحال في تصحيح الثلث والثلثين سيد (قوله  
 فنقول من لا يخ) أي ونقول كذلك في النوع الثاني والحاصل أنه إذا بدئ بالاصغر من  
 النوعين فهو على التصحيح أو بالأحرى كبر على التصحيح (قوله واخصر الكل) أي أخصر  
 العبارات التي عبر بها عن النوعين (قوله أحاد) أي واحداً واحداً فمات مكرراً وان ذكر  
 مرة واحدة وذكره في السراجية نظراً إلى جانب اللفظ كحديث صلاة الليل من ثلثي من ثلثي  
 السيد وما في شرح ديوان المتنبي للإمام الواحد من أنه لا يقال هو أحادى واحداً إنما  
 يقولون جاؤا أحاداً أي واحداً واحداً في موضع الواحد خطأ لا يدل على عدم  
 جواز مرة واحدة في العدد كما في بعض النسخ فيه وانما يدل على عدم جوازه في واحد فلا يقال  
 زيد أحاداً فأنهم (قوله وهما) أي المنفرد أو الثلاث من نوع واحد أي من النوع الأول فقط  
 أو الثاني فقط بلا اختلاط شيء من أحد النوعين في الآخر (قوله جزئ) أي أقل جزئ منها  
 (قوله يكون مخرجاً ضاعفه الخ) لأن مخرج الضعف موجود في مخرج الجزف فيستفي به عن  
 مخرج الضعف فخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهي داخله في الستة مخرج السدس وكذا  
 كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فإذا اجتمع في المسئلة السدس  
 والثلث كأم وأختين لأم أو السدس والثلاثان كام وأختين لآبوين فن ستة أو الثلث  
 والثلاثان كأختين لآبوين وأختين لأم فن ثلاثة أو اجتمع الثلاثة كام وأختين لأم وأختين  
 لآبوين فن ستة وهذا يقع فيها الثمن مع النصف كزوجته وبنت غنمية أو الربع والنصف  
 كزوج وبنت فن أربعة ولا يتصور اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة (قوله فإذا  
 اختلط النصف الخ) مختار قوله وهما من نوع واحد فمخرج كان في اختلاط أفراد كل نوع  
 بعضهم بعض وهذا شروء في اختلاطها مع أفراد النوع الآخر كالأزواج أو بعضاً أو علم أن صور  
 الاختلاط طاماً طاماً جعة وخسرون منها سبعة وعشرون شرعية وثلاثون عقابية وقد خلصت  
 الجميع في الرحيق المختوم فراجع (قوله كزوج الخ) مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة  
 وفيه انف وشر مرتب ويعلم منه أمثلة اختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد  
 من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم (قوله لثمة كم من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا الغلط هرا الم  
 يمكن في المسئلة سدس أما إذا كان فيها ذلك فيمكن في مخرجه لأن مخرج النصف اثنان ومخرج  
 الثلث واثنين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيمكن فيهما ط (قوله فإذا كان في المسئلة  
 زوجة ومن ذكر) أي في مثال السابق من الشقيقتين والأختين لأم والام وهما مثال  
 لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بان كانت الزوجة مع واحد من  
 هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم نظراً إلى ما (قوله موافقة الستة بالنصف) فعمل لما فهمه  
 كلامه من ضرب الأربعة في ثلاثة دائماً أي سواء كان فيها سدس أو لا أما الثاني فظاهر وأما  
 الأول فلأن مخرج السدس من ستة وهي موافقة للأربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة  
 فلذا اضرب الأربعة في ثلاثة دائماً فافهم (قوله بعض الثاني) ليس على إطلاقه فإنه يحتاط

والتصحيح فنقول مثلاً  
 الثمن وضعه وضعت  
 ضعه أو تقول النصف  
 وضعه ونصف نصفه فأت  
 واخصر الكل أن تقول  
 الربع والثلث ونصف كل  
 وضعه فإذا جاء في المسئلة  
 من هذه الفروض أحاد  
 فخرج كل فرد منفرد به  
 إلا النصف كما مر وإذا جاء  
 منى أو ثلاث وهما من نوع  
 واحد فكل عدد يكون  
 مخرج الجزء ذلك العدد  
 أيضاً يكون مخرجاً ضاعفه  
 واضمائه كالستة هي مخرج  
 للسدس وضعه وضعت  
 ضعه فإذا اختلط النصف  
 من النوع الأول (بكل)  
 النوع (الثاني) أي الثلاثة  
 الآخر (أو بعضه) فإذا كان  
 في المسئلة نصف وثلثان  
 وثلاث وسدس كزوج  
 وشقيقتين وأختين لأم وام  
 فن ستة (لثمة كم من ضرب  
 اثنين في ثلاثة) أو (اختلاط  
 الربع) من النوع الأول  
 (بكل الثاني أو بعضه) فإذا  
 كان في المسئلة زوجة ومن  
 ذكر (فن اثنين عشر)  
 لثمة كم من ضرب الأربعة في  
 ثلاثة أو موافقة الستة بالنصف  
 (أو) اختلاط (الثنى) من  
 النوع الأول ببعض الثاني  
 وأما بكمه فغير متصور



مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والسدس كزوجة وبنتين وأم وأما اخته لاط الثمن مع غير ذلك فلا يصور الا على رأى ابن مود الا ان من ان المحرم عنه مذهب غير مذهب نقصان فيضلل عند مع الثلث كزوجة وأختين لام وابن محروم ومع الثالث والسدس كهم وأم ومع الثاني والثالث كزوجة وشقة وبنتين وأختين لام وابن محروم (قوله الاعلى رأى ابن مود) كالوترك ابنا كافرا وزوجة وأما أختين لاب وأم وأختين لام فانه من ٢٤ وتقول الى ٣١ عنده اه ح اما عند غيره فهي من ١٢ وتقول الى ١٧ (قوله اوفى الوصايا) كالواوصى رجل بثمان ماله ولا آخر بثمانه ولا آخر بسدسه ولا وارث له او كان واجزا لكل فهي من ٢٤ وتقول الى ٣١ تطير ما قال ابن مود وكذا ما قدمنا من الصور التي لا تأتي الا على رأى ابن مود على غيره في الوصايا ايضا كما لا يخفى (قوله في ثلاثة) اي ادعاء سواء كان سدس أو لا به يتضح التعديل كما ينبغي على تطير قوله (قوله من موافقة السدس بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقة بالنصف للاربعة وهذا في ثمانية (قوله ولا يجتمع أكثر من اربع فروع) اي غير مكررة فلا يرزوز زوج وأم وأخت لابوز وأخت لاب وأختان لام اه ح (قوله ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف) بانه لو ماتت من زوج وزوجة وعن أب وأم ووجه واحدة بنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت ام فهو لأه أصحاب الفروع المقدرة لكن الجسد والاخت لا يجتمعون بالاب والجسد بالام فالباقي من الثمن أو ربع وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فباقيهم خمس طوائف فان لم يكن الاب والجسد والبنت وبنت الابن فالباقي من ربع أو النصف وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والاخت لاب ومن له الثلث وهو اولاد الام والطوائف هنا خمسة ايضا (قوله ولا ينكسر على أكثر من اربع فرق) لانه لا بد ان يكون أحد الطوائف الخمس من هو منفرد كالاب أو الام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه أصلا (قوله وذا انكسر سهام فريقتي الخ) شروع في تصحيح المسائل والمراد به ان أقل عدد يتألف فيه نصيب كل وارث لا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس وأربعة منها بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وأربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المباشرة بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بينهم رؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في أصل المسئلة فقط او مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بينهم رؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في أصل المسئلة أو فيه مع عولها أو اما الاربع التي بين الرؤس والرؤس فهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وسبب ذكر المصنف ان معرفة هذه الاربع لا تأتي هذه الاربع الا اذا كان الكسر على طائفتين فاكثروا في المباشرة بعروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل ودوا الى الموافقة ان كانت الرؤس أكثر والى المماثلة

الاعلى رأى ابن مود  
أوفى الوصايا باليصف (فن  
اربعة وعشرين) كزوجة  
وبنتين وأم ابتر كيهان  
ضرب الثمانية في ثلاثة لما  
قدمنا من موافقة الستة  
بالتصنيف ولا يجتمع أكثر  
من اربع فروع في مسألة  
واحدة ولا يجتمع من  
أصحابها أكثر من خمس  
طوائف ولا ينكسر على  
أكثر من اربع فرق (واذا  
انكسر سهام فريقتي

ان كانت السهام أكثر كسبعة على ثلاثة للاختصاص كما يتضح فريدا وقد ذكر المصنف هذه الاصول السبعة بامثلة على هذا الترتيب المذكر والا الاستقامة فانه حذفها لظهورها (قوله اعلى ح) أى على الفريقين وجمع باعتبار المسمى (قوله ان كانت عائلة) اي يضرب فيها ان كان عول والافني أصل المسئلة فقط واعتزل المصنف هذا التفصيل هنا وفيما بعده اشارة الى أن المسئلة وعولها صار اجزلة أصل المسئلة في أن عدد الرؤس يضرب فيها كما يضرب في أصلها كما فاده السيد (قوله كاهن أو اخوين) مثال لغير العائلة وأصلها اربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات غير ام أصلها ستة للزوج والنصف ثلاثة وللأخوات الثلثان اربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الأخوات ورؤس من مباينة فاضرب عدد رؤسهن خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها تصح (قوله وعولها) أي ان كانت عائلة والافني أصل المسئلة فقط كذا كالمصنف (قوله كاهن أو وست اخوة) مثال لغير العائلة وأصلها اربعة ايضا والعائلة كزوج وابوين وست بنات أصلها ١٢ فلزوج الربع ٣ وللابوين السدسان ٤ ولست بنات الثلثان ٨ فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه في الأصل مع العول وهو ١٥ حصل ٤٥ ومنها تصح (قوله فاهم ثلاثة توافقهم بالثالث) اعتبر الموافقة مع أن بين الثلاثة والسبعة مداخلة اشارة الى عدم اعتبار المداخلة بين السهام والرؤس كما قدمنا لانه وان أمكن اعتبارها بان تضرب الاكبر وهو ٦ بجميع عدد الرؤس في ٤ لكنه يؤدي الى التطويل وترك تطويل الحساب يرجع فلذا أرجعناه الى الموافقة وكذا لو كانت البنات ٤ في المثال الذي ذكرناه للعائلة فلا تضرب الاكبر وهو ٨ بجميع عدد سهامهن لما قلنا بل يرجع الى المسائل لصحة القسمة بلا ضرب (قوله فان انكسر الخ) شروع في الاصول الاربع التي بين الرؤس والرؤس واعلم أنك أولا لا تنظر بين كل فريق مع سهامه فان تماثلا فثبت القرين كما سلا وان توافقا فثبت وفق الفريقين ثم تنظر بين الأعداد المتماثلة بهذه الاصول الاربع فان تماثلت الأعداد فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان تداخل فاضرب أكبرهما فيه وان توافقا فاضرب بتوافق في كمال الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة وان تماثلا فاضرب بتوافق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة وقد ذكر المصنف هذه الاربع على هذا الترتيب والمضروب في أصل المسئلة يسمى جزء السهم كما سيأتي (قوله أو أكثر) اي ثلاثة أو اربعة لا أكثر كما سيأتي (قوله ودر رؤسهم مقابلة) الاولى ان يقول واحد اجمع عدد قال السيد والمراد بأعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الأعداد وفقها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلا موافقة برده عدد رؤسهم الى وفقه أولا ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الأعداد كما ستطلع عليه (قوله وعولها) كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات أصلها ٦ وتقول الى ٧ للثلاثيات الثلاث ٤ لا تنقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٢ لا تنقسم ولا توافق وللجدات السدس ١ كذلك فاجمع معك ثلاثة أعداد مقابلة فاضرب

عليهم ضربت عدد رؤسهم في  
أصل المسئلة) وعولها ان  
كانت عائلة (كاهن أو  
واخوين) لامرأة الربع  
يبقى اربعة ثلاثة لا تنقسم  
ولا توافق فاضرب اثنين في  
اربعة فتصح من ثمانية  
وان وافق سهامهم عدد رؤسهم  
ضربت وفق عدد رؤسهم في  
أصل المسئلة) وعولها  
(كاهن أو وست اخوة)  
فاهم ثلاثة توافقهم بالثالث  
فاضرب اثنين في اربعة  
فتصح من ثمانية ايضا (فان  
انكسر سهام فريقتي أو  
أكثر عدد رؤسهم مقابلة  
ضربت أحدها بالأعداد في  
أصل المسئلة) وعولها  
(كثلاث بنات وثلاثة اعمام)  
فتكثرت باحد المتماثلين  
فاضرب ثلاثة في أصل  
المسئلة تكون تسعة منها  
تصح



وان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة اولاً بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في  
 القرين في المداخلة والمائة ٧٠٨ والموافقة والمائة فاصول يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة

واحد منها في القرين ببلغ ٢١ ومنها تصح في بلقي (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ)  
 يشير الى ما ذكرناه من النظر اولاً الى كل فريق مع سهامه ثم الى الاعداد المئوية فلا فرق بين  
 القرين واللا كثر في ما ذكرناه الفرق من حيث ان الفرق اذا كانا ثلاثة متساويين  
 صورها ويتكرر الضرب اربعة المرات لانك اذا نظرت اولاً بين الفرق الثلاثة وسهامها فاما  
 ان يابس كل فريق منها سهامه او يوافقها او يوافق فريقين وتباين الاخر او تباين فريقين  
 وتوافق الاخر فهذه اربعة اسوال ثم تنظر في كل حال منها بين المثبتة بالاصول الاربعة  
 فتبلغ ٥٢ صورة محل بيانها المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المشاركة)  
 الاولى التعيين بالنسبة ط (قوله ثم افعل كما فعلت في القرين) الاولى ان يقول كما  
 فعل لانه لم يتقدم من اسوال القرين الا المداخلة والمائة فافهم (قوله فاطلب المشاركة)  
 فافهم (قوله اشار اليه) اي الى ضرب جزء السهم او الى ما قدمه من قوله وان انكسر على  
 ثلاث فرق الخ نامل (قوله كاربع زوجات الخ) اصلها من ١٢ للجدات السدس ٢  
 وللزوجات الربع ٣ وللانعام الباقي ٧ وبين سهام كل فريق منهم وعددهم مبيانية  
 فخذنا اعداد الرؤس بقضاء وهي ٤ و ٣ و ١٢ فوجدنا الاولين متساويين في  
 الثالث وهو ١٢ فضر بنا في اصل المسئلة وهو ايضا ١٢ ومنها تصح (قوله كاربع  
 زوجات وخمس عشرة جدات الخ) الاولى خمس عشرة والمائة اصلها من ٢٤ للزوجات  
 الثمن ٣ لا تستقيم ولا توافق فحفظنا عدد من ٤ وللجدات السدس ٤ تباين عدد من  
 وهو ١٥ فحفظناه ايضا وللبنات الثلثان ١٦ توافق عدد من وهو ١٨ بالنصف وهو  
 ٩ فحفظناه وللانعام الباقي وهو ١١ بياين عددهم وهو ٦ فحفظناه ايضا فصار المحفوظ ٤ و ٦  
 و ٩ و ١٥ ثم طلبنا المناسبة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة لثلاثة بالنصف فضر بنا نصف  
 احدى ما في كامل الاخر ببلغ ١٢ وهي موافقة لثلاثة بالنصف فضر بنا ثلث احدى ما في كامل  
 الاخر ببلغ ٣٦ وينتهي بين ١٥ موافقة بالثلث ايضا فضر بنا ثلث ١٥ وهو ٥  
 ببلغ ١٨ هي جزء السهم (قوله كما رأيت الخ) اصلها ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ وينتهي مبيانية  
 فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢ وللبنات الثلثان ١٦ توافق عدد من وهو ١٠ بالنصف وهو ٥  
 فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عدد من وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللانعام  
 الباقي وهو ١ بياين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار المحفوظ ٢ و ٣ و ٥ و ٧ وكما مبيانية فضر بنا  
 ٢ في ٣ ببلغ ٦ ثم ضربنا ٦ في ٥ ببلغ ٣٠ ثم ضربنا ٣٠ في ٧ ببلغ ٢١٠ هي جزء السهم ونعام  
 العمل ما ذكره الشارح واما معرفة نصيب كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها مبيانية  
 بيانها (قوله واذا اردت معرفة القائل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهي اربعة  
 كالتب بين كلمات المنطقية فكل عدد لا بد ان يكون بينهما نسبة منها لان العددين  
 اما ان يتساويا ولا فان تساويهما متساويان والا فاما ان يقف الاقل اكثر او لا فان افتاء  
 فهو ما متداخلان والا فاما ان يقفهما اعداد ثالثا ولا فان كان فتوافقتان والاختيار بين

اشار اليه بقوله (وان دخل  
 بعض الاعداد في بعض  
 كاربع زوجات وثلاث  
 جدات واثنى عشر هما  
 ضربت اكثر الاعداد)  
 لمدخلها (في اصل المسئلة)  
 وهو اثنا عشر تكن مائة  
 واربعة واربعة منها تصح  
 (وان وافق بعضها بعضا  
 كاربع زوجات وخمس عشرة  
 جدات وثلاث عشرة بنتا وستة  
 انعام ضربت وفق  
 احدى ما اي احد الاعداد  
 في جميع الاخر واخرج  
 في وفق الثالث ان وافق  
 والى جميعه ثم لاربعة  
 كذلك ثم اجتمع وهو جزء  
 السهم وهو في المسئلة  
 مائة وتعاون في اصل  
 المسئلة وهو هنا اربعة  
 وعشرون يحصل اربعة  
 آلاف وثلاثمائة وعشرون  
 منها تصح (وان تباين)  
 اعداد رؤس من انكسر  
 عليهم سهامهم (كما رأيت)  
 وعشرين بنات وست جدات  
 وسبعة انعام ضربت  
 احدى ما اي احد الاعداد  
 في جميع الثاني والحاصل  
 في جميع الثالث والحاصل  
 في جميع الرابع يحصل جزء  
 السهم وهو هنا مائتان

وعشرة توافق رؤس البنات والجدات اسهامهم بالنصف فاضربهم في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون (قوله  
 يحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم) (واذا اردت معرفة القائل والتوافق والتداخل والتباين بين العددين)

(قوله هذه مقدمة الخ) اي هذه النسب يحتاج الى معرفتها في تقسيم القرية على اعداد  
 المستحقين بلا كسر بان تصح المسئلة من اقل عددين في توطئة لتصح المسائل فكان  
 ينبغي تقديمها عليه واعلم ان العددا ما تالف من الاتحاد كالتسعين فاصدا ومن خواصه ان  
 يساوي نصف مجموع حاشيته اقرينتين او اربعين كاربعة مثلاً فان حاشيته القرينين  
 ثلاثة وخمسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتهما البعديتان اثنتان  
 وستة او واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما كالتسعين يساوي نصف مجموع الواحد  
 والثلاثة وبه علم ان الواحد لا يسمى عددا عند الحساب (قوله الخلفين) اي في القلة  
 والكثرة والاختلاف لا يتصور في القائل بل في التداخل وما بهد الانه صرح به في التداخل  
 وحده واشهر به فيما بهد سيد (قوله على ما هنا) لانه زاد في السراجية اقرين  
 الاول ان تزيد على الاقل مثله او امثاله في اوى الاكثر الثاني ان يكون الاقل جزءا اكثر وهو  
 من قبيل الاختلاف في العبارة (قوله اي يقنيه) به في انه اذا اتى الاقل من الاكثر لم يبق  
 من الاكثر شيء كالثلاثة والسبعة فاذا اقيمت الثلاثة من السبعة مرتين فثبت الستة  
 بالكتابة وكذا اذا اقيمت من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فانك اذا اقيمت منها  
 الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افتاءها بالثلاثة لكن اذا اتى منها اثنان اربع مرات  
 فثبت الثمانية فهما ايضا متداخلان سيد (قوله بهد اربعة) وكذا بهد اثنان  
 فتوافقان بالنصف لكن اذا اتى عدد العاد اعتبر الاكبر ليكون جزءا اقل كالاثني عشر  
 والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثلث والسدس الا ان العبرة في معرفة الحساب بتوافقهما  
 في السدس (قوله فتوافقان بالربع) لان العدد العادل هما يخرج جزءا الوفاق بينهما فالحاصل هما  
 الاربعة وهي مخرج للربع كانهما توافقين به سيد (قوله كالتسعة مع العشرة) فانه  
 لا بهد هما شي سوى الواحد الذي ليس بهد (تبيينه) زاد ابن الكمال في التعريف  
 قيدا آخر وهو ان لا يقف احدى ما الاخر لان الاثنين مع الاربعة لا بهد هما عدد ثلثان  
 انهما من المتداخلين لان المتباينين وبالقيد المذكور يحقر عدهما لان الاثنين بعد الاربعة  
 (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) لما كانت معرفة القائل والتداخل بين العددين ظاهرة  
 وفي معرفة التوافق والتباين بينهما ما خفا من كراهة طريقة اخرى (قوله من الجائين) اي  
 تسقط الاقل من الاكثر الى ان يصير الاكثر اقل ثم تسقط منه من الاقل اه فاسم (قوله تباينا)  
 اي حصل التباين بينهما كالتسعة مع السبعة فانك اذا اسقطت التسعة من السبعة بقي اثنان  
 فاذا اسقطتهما من التسعة مرتين بقي واحد (قوله فبالنصف) اي فهم ما متوافقان بالنصف  
 كالتسعة مع العشرة فانك اذا اسقطت التسعة من العشرة بقي اربعة فاذا اسقطتهم من التسعة بقي  
 اثنان (قوله فبالثالث) اي فهم ما متوافقان بالثالث كالتسعة مع اثني عشر (قوله هكذا الى  
 العشرة) اي وان توافقا في اربعة فهما متوافقان بالربع كالتسعة مع اثني عشر اوفى خمسة فبالخمس  
 كالتسعة مع خمسة وعشرين اوفى ستة فبالسدس كالتسعة مع ثمانية عشر اوفى سبعة  
 فبالسبع كاربعة عشر مع احدى وعشرين اوفى ثمانية فبالثمن كالتسعة مع اربعة  
 وعشرين اوفى تسعة فبالثمن كالتسعة مع سبعة وعشرين اوفى عشرة فبالعشر كالعشرين

هذه مقدمة يحتاج اليها في  
 تقسيم القرية (فتأمل)  
 العددين كون احدهما  
 مساويا للاخر (كذا لانه  
 وثلاثة) (وتداخل العددين  
 المختلفين) (احد اقرين الى  
 ما هنا ما) (بان بهد اقلهما  
 الاكثر) (اي يقنيه) (او يكون  
 اكثر العددين منقسمين  
 على الاقل فبما هيصة)  
 بالكسر كالتسعة على  
 ثلثه او اثنين (وتوافق  
 العددين ان لا يبعد) (اي  
 لا يقف) (اقلهما الاكثر  
 لكن بهد اعداد ذات)  
 كالتسعة مع العشرين  
 بهد هما اربعة فتوافقان  
 بالربع (وتباين العددين  
 ان لا يبعد العددين المختلفين  
 عدد ثالثا) (اصلا كالتسعة  
 مع العشرة) (واذا اردت  
 معرفة التوافق والتباين  
 بين العددين المختلفين  
 اسقط الاقل من الاكثر من  
 الجائين) (مرارا حتى اذا  
 اتفقا في درجة واحدة  
 فان توافقا في واحد تباينا)  
 ولا وفق (وان توافقا في  
 اثنين بالنصف او ثلاثة  
 فبالثالث) (هكذا الى  
 العشرة)







٢ واربعة اشباع واهمو ١ ونسب ما من وليك ٧ وثلاث ولو كان عليه في الصورة الاولى ٤ ديناراً كان بينهما ما دخله فله في كل ما وافقه و يصح ان يعمل فيها وفي الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في... ثم التنا) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث على شيء من التركة عين أو دين قال في سكب الانهر واصله ما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه طاق في مرض موته إحدى نسائه الاربع ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وعشرين ألفاً من الدراهم وفي رواية من الدنانير وفي رواية ثمانين ألفاً وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير تكبير اه قلت وله أسكاهم وشروط تقدمت آخر كتاب الصلح وتقدم هناك انهم لو اخرجوا واحداً واعطوه من مالهم خمسة تسعة بين الباقي على السوا وان كان المعطى مما رزقوه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيل له الخصاص بكونه عن انكار قلوبهم اقراره على السواء اه فتأمل (قوله والغرماء) أي أو باب الديون ولم يذكرهم في السراجية واعاد ذكرهم في الملتقى والمجمع وغيره... الخ حكمهم في القسمة والخراج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تسم آخر كتاب الصلح (قوله أي طرح سهمه من التصحيح) أي صحح المسئلة مع وجود الصلح بين الورثة ثم طرح سهمه من التصحيح سيد (قوله كزوج الخ) أصلها من ستة أزواج النصف ثلاثة أحدهم وللام الثلث سهمان وللم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الخ) فلو فرض انه صالح الم على شيء من التركة وخرج من الباقي خمسة أيضاً ستة فاذا خرج نصيب الم بقية خمسة ثلاثة أزواج واثنان للام فيجوز الباقي لخمسة بين الزوج والام فللزوج ثلاثة أخماس وللام خصال وان صالت الام على شيء خرجت كانت المسئلة أيضاً من ستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ثلاثة منها للزوج وواحد للام سيد (قوله اثلاثة قطب فرض لام الخ) أي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما إذا كان مكان الم أب فانه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لان للام سهمان وللاب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) أصله للزباني وبينه بقوله لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون أنصيباً لهم الا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً صالحت الاخت لآب وام وخرجت من الباقي بينهم خمسة أخماس ثلاثة للزوج وسهم للاخت لآب وسهم للاخت للام على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها من ستة وتعمل الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جمعت كأنه لم تسكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه ان يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم السبعة كما وجد في بعض نسخ الزبلي ولكن ما مر وجد بخطه كذلك فهو سبق فلم اذلا عصبة هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تخرج) أي من قوله السابق فاطرح سهامهم من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو ايقاع الافة بين شيئين أو اشياء أحسن من التركيب ويطلق عرفاً على كتاب يجمع فيه مسائل مؤلفة من أي علم كان بمعنى مؤلف بالفتح وجاءه مؤلف بالكسر (قوله الحقير) من الحقير وهو الذليل قاموس (قوله لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تخرج) (قال مؤلفه) العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ علي (الحصني)

هم من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه (ثم قسم الباقي من التصحيح) أو الديون (على سهام من بقي منهم) فتصح منه كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمتهم من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامهم من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عد المهر بين الام والم اثلاثة بقدر سهامهما من التصحيح قبل اخراج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم لالم ولا يجوز ان يجمع في الزوج كأن لم يكن الا لا يقاب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث اصل الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب واقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عتدى من التصحيح فانهم ما قسموا الباقي للام وسهم وللم سهمان وقد علمت ان خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه لا يجوز قوله واجعله كأن لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تخرج

الحصني) نسبة الى موضع يسمى من كذا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى انقط الحصني فهو من باب الفت (قوله العباسي) الظاهر انه نسبة الى سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه ثم يضاف الى الله عليه وسلم (قوله الامام) بالرفع صفة محمداً ويحتمل انه صفة اعلى لكن الذي كان امام الحنفية بجامع بني أمية والمفتي بدمشق الحموية هو الشارح رحمه الله تعالى وكذا كان مدرّس الحديث تحت القبة بجامع بني أمية ومدرّس التكية السليمانية ولم يشتر ولم يشر من ذلك (قوله هجرية) نسبة الى الهجرة أي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب الشارح اليه الان ابتداء منه أو أول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تخرج بهام التفرقة وهو تفرق ولداه عجل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم اخرجوا بهام القيل كآب سطة في الظهير به قبيل المأضر (قوله في الخصة) التخصيص التبيين والشرح والتفصيل قاموس (قوله وقهره وتقصيه) تخرير الكتاب وغيره تقويمه والتشجيع التهديب قاموس (قوله الامام زائدة للتقوية) عطف على تفسيره (قوله وعلى مواضع) أي على مواضع النصيب (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أي حجة ما قال في القاموس بجمع وأجل الشيء جمعه عن تفرقة والمراعاة وان وقع من المصنف وهو أو من غيره أو وان ثبت على ما وقع له من السهو فاقداً له ولان السلامة من هذا الخطر بالتصديق وهو الاشراف على الهلاك والمراد به هذا الامر الشاق هجرته عن السهو وأمره بالكمس كيقول وزنا رمة في أي بندراً أو بهراً أو بضيق أو به ظم على البشر فلا يحصلونه لان السهو والنسيان من لوازم الانسان وأول الناس أول الناس وفي هذا هم لنفسه واعتذار عنه وعن المصنف (قوله فستر الله على من ستر) القاء قصبة أي اذا كان ما ذكر فالملطوب الستر الا في مقام البيان (قوله وغفر لمن غفر) الغفر السقوف عطف مرادف (قوله وان تجدد عيب الخ) هذا البيت بمعنى الكلام الذي قبله (قوله فسد الخلال) الخلل من فرج ما بين الشيتين والوهن في الامر وأمر مختل واه وأخل بالشيء أجف قاموس وألفه للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه أن يأتي بدله بالضمير ولكن أتى بالظاهر مع اعنه بإفظ آخر للتصحيح على أن العيب من سهو ونحوه خلل نظيره قوله تعالى فان الله عدو للكافرين وهذا قوله من كان عدواً لله الآية لا يجهل عليهم بالكفر والمراد بسده ستره أو توابه حيث أمكن (قوله جل) أي عظم وتعالى فحذف لعل في تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق أي فسد الخلال ولا تعير به ولا تفضع فان كل بني آدم ما عد من عصب منهم فيسه عيب والذي تنزه عن العيون بتمامها هو الحق جل وعلا ط والشطر الاول من هذا البيت من بحر الرجز والشطر الثاني من بحر الرمل ولو قال ان يجذبون واو كافي بعض النسخ صار الاول من بحر الثاني أو قال لجل بالافاء صار الثاني من بحر الاول (قوله كيف لا) منفي لا محذوف أي كيف لا يوجد مني سهو والخلل كذا فهو اعتذار آخر عن وجود ذلك (قوله يرضه) أي نقلته من المسودة الى المبيضة والمسودة في اصطلاح المؤلفين الاوراق التي يقع فيها النشاء التليف سميت بذلك لكثرة سوادها وكثرة الخوا والاثبات والمبيضة التي ينقل اليها الموائف ما أنشأه واثبته في المسودة (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد ومن يبان لماني قوله ما يفتت أو تهليلة

الحصني الحنفى العباسي الامام بجامع بني أمية ثم المفتي بدمشق الحموية قد فرغت من تأليفه أو آخر شهر محرم الحرام سنة إحدى وسبعين وألف هجرية على صاحب الفضل الصلاة وأزكى الصحة وهو قد بلغت في تجميعه وتبويب المصنف وثمة قصبة وتبويب المصنف رحمه الله في تغيير ما وضع كثيرة من منته وأصحه ونهت على اوعلى مواضع وهو آخره وبالجملة قال السلامة من هذا الخطر أمره عز على البشره فستر الله على من ستره وغفران غفر وان تجدد عيباً فدا الخ لا جل من لاقية عيب وعلا كيف لا وقد يرضه في قاي من نار البعاد عن البلاد والاولاده والاخوان



كقوله تعالى مما خاطباهم أغرقوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد وألم الفراق بالنار  
استعاره قصر يحيط أصليه والفريقه إضافة النار الى البعاد أو شبه البعاد بقطب له نار استعاره  
مكتوبة واثبات النار تخييل أو اضاف المشبه به الى المشبه أي من بعد كالنار مثل بلين الماء  
نامل (قوله والاحقاد) النبات أو اولاد الاولاد أو الاصهار قاصوس (قوله ما يفتت الاكباد)  
أي يقطعها أو يشقها أو الاكباد جمع كبد بالفتح والكسر وككفت وقديز كز قاصوس والمراد  
كبد واحدة وهي كبد لان ما في قلبه لا يفتت كبد غيره وإنما جمع للجمعية أو على معنى أن في قلبه  
من جنس ما يفتت الاكباد أو أن في قلبه ما لو كان في الاكباد منه ددة لفتتها أو أن كل أمر مما  
في قلبه يستقل به فتتت الكبد فصار ثلثا (قوله فرحم الله) تفرع على  
ما قبله وذلك أنه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكاد المشقة تناف من تشقت الببال وتواتر  
الببال علم أن اعتذار هذا الامام الذي سبقه بكونه هذا الكلام اعتذاره مقبول لا محالة  
فصرت نفسه الى الدعاء فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الا من يكابد ولا الصباية الا من يعانيها

(قوله انما في نفسي) اسمه ممدود واقبله من الله والدين نسبة الى تفتان بالفتح بالبحر اسان  
ولهم اسم ٧٢٢ سنة ونوف في شهر رجب سنة ٧٢٢ سنة ونقل الى سرخس فدفن بها (قوله حيث اعتذر)  
أي في خطبة المختصر شرح تخيص المعاني وقال قيل هذا البيت أيضا مع وجود القريحة  
بصر البليات وخود الفطنة بصر صر النكات وتراى البلدان في الاقطار ونبؤ الاوطان  
عفي والاطار حقي طفت أجوب كل أغبر فاتم الارباب وأحرر كل طرمه في شطار من  
البيداء (قوله حيث قال) بدل من قوله حيث اعتذر (قوله بوماجزوى الخ) اسماء  
مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومنه قوله محذوف تقديره كون (قوله لعل الله الحد  
الخ) استدراك أي انه وان حصل ما حصل من البعاد عن البلاد فقد أغرق غرة عظمة  
المقاد التي هي علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول (قوله اولاً وآخر) أي أول كل  
أمر وآخره (قوله ظاهر أو باطن) أي حادى الظاهر بالانفا بالان ان موافقة الماني الباطن  
بالجنان (قوله فاقه) القائله ما قبل واللام للاسم فهو حادى على نعمة معينة (قوله من) أي  
انتم هو أي المولى تعالى (قوله بابتداء تبيينه) أي المؤلف المفهوم من قوله قال مؤلفه  
وقوله قد فرغت من تاليفه (قوله تجاه) أصله وجاه ابدت الواو ناء من المواجهة بمعنى المقابلة  
(قوله صاحب الرسالة) الالهة أي الرسالة العامة الدائمة (قوله والقدر) أي الرتبة العلمية  
(قوله المنيف) أي الزائد على غيره أو العالى من قواهم لما زاده على العقدينف وناف وأناف على  
الشيء اشرف عليه (قوله تجاهه) صاحب هذا المتن الشريف وذلك بيانه وهي غرة  
هائم (قوله فاعله) أي ما ذكر من الابتداء وانظم (قوله علامة القبول منهم) أي من الله تعالى  
ومن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ومن صاحب المتن رحمه الله تعالى والقبول الرضا  
بالشيء مع ترك الاعتراض على فاعله وقيل الاثابة على العمل الصحيح (قوله والتشريف)  
يقال شرف ككرم ثم فاعله لا في دين أو دنيا وشرف الله كعبه من الشرف خاموس  
(قوله قال مؤلفه) كذا في بعض النسخ (قوله فيا شرفي) أي احضره فهدا وقتك لحصول

والاحقاد ما يفتت  
الاكباد فرحم الله  
اللة تازاني حيث اعتذر  
وأجاده حيث قال نظاما  
بوماجزوى بومابا بعقبى وبابا  
مذيب بومابا بابل بابل  
لكن قبا لحد أو لاو آخر  
تظاهرا وباطنا فلقد من  
بابتداء تبيينه تجاه وجه  
صاحب الرسالة والقدر  
المنيف ويحتمل تجاهه  
صاحب هذا المتن الشريف  
فعله علامة القبول  
منهم والتشريف قال  
مؤلفه  
فيا شرفي ان كنت بري  
قيلهم

وقتيه

مقتضىك واليات من الطويل والضمير في قبله لئلا يلفط (قوله وان كان كل الناس)  
أي من أهل عصرهم أو منهم وعن بعدهم (قوله رده عن حشد) باسكان الدال وعن بعض اللام  
من حشد كقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده (قوله فتقبلني) بالتعريف أي تنبيه  
وهو خبر عن الدعاء (قوله وأسأتذ) جمع استاذ بضم الهمزة ومنها الماهر بالشيء والمراد بهم  
هنا الشيوخ والظاهر انه أجهى معرب لما في القاصوس لا يجتمع السين والدال المجهمة في كلمة  
عربية (قوله ونحشر باجماعا) أي حال كوننا مجمعين مع النبي صلى الله عليه وسلم فاصد رحال  
وهو مصدور على السماع ويحتمل أن جاء بمعنى جبهتنا كيد الضمير الجماعة أو مفعول مطلق  
لان الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمنه في حشره فرد عن  
مصلح الله عليه وسلم (رحم الله) حشدنا ان اليات من بحر الطويل والطويل له  
عروض واحدة موضوعة وزنه فاعلى وأهروضه وزنه ضرب الدال جمع وزنه مقاعيلان  
الثاني مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه فاعلى وهذا البيت من الضرب الاول ولان  
الذي قبله والبيت الذي بعده من الضرب الثاني وهذا ممدود من عيوب القوافي ويسمى  
التصريح بالحال المهملة كما في الخزرجية وتقدم في أول الكتاب آيات لنظم شروط الموضوع  
ففي نظير ذلك كتابه عليه هناك ولوقال النظم مع المصطفى السند كان أحد (قوله  
واخوانا) بالجر عطف على ماتن أو على قوله المصطفى أو بالانصب عطف على نافي نتمشرا والاول  
أولى (قوله المسدي) من الاسماء بمعنى الاعطاء واقطعه مفرده مطوف بابا قاط العاطف  
أو جمع نعت لاخوانا أصله المسدين حذف نونه لاضافته الى الخبر المجزوء به وقد فصل بينهما  
بالظرف ليكون المضاف شبه الفعل وهو جائز في السعة قال في الالفة

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا جزو لم يرب  
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل أنتم تاركونى صاحبى وقول الشاعر  
كأحت بوماضرة بعيل (قوله داغنا) مفعلة محذوف أي قبولا أو حضرا أو اسراء  
(قوله داع) أي وداع على حذف العاطف أو بدل من والدنا (قوله طالب الرشدا) أي لنا حذفة  
لدلالة ما قبله عليه يقال رشدا وفرح رشدا ورشدا ورشادا رشدا  
واسد مقام على الحق والرشيد في صفاته تعالى الهادى الى سواء  
الصراط المستقيم وبدينا الى الصراط المستقيم وبدينا  
على الحق القويم وبدينا بالنظر الى وجهه  
الكريم في جوارتيه الكريم  
عليه أفضل الصلوة  
وأنتم السلام  
آمين

وان كان كل الناس رده  
من حشد  
فتقبلني مع ماتن واسأخذ  
وتحشرنا بجماع المصطفى  
أحد  
واخوانا المسدي لنا الخيم  
داغنا  
ووالدنا داع لنا طالب الرشدا  
وحسينا الله ونم الوكيل  
ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم صلى الله عليه  
وسلم



